

فهرسة اهلوز الرابع من حاشية الطعطاوى على الدر المختار

صفحة	كتاب	صفحة	باب
٠٠٢	كتاب الاجارة	٢٣٩	باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
٠١٤	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٤٥	باب الرهن يوضع على يد عدل
٠٢٣	باب الاجارة الفاسدة	٢٤٧	باب التصرف في الرهن الخ
٠٣٤	باب ضمان الاجير	٢٥٣	فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن
٠٤٢	باب فسخ الاجارة	٢٥٦	كتاب الجنائيات
٠٤٧	مسائل شتى في الاجارة	٢٦٠	فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه
٠٥٢	كتاب المكاتب	٢٦٧	باب القود فيما دون النفس
٠٥٥	باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢٧٢	فصل في النكاحين
٠٦٠	باب كتابة العبد المشترك	٢٧٦	باب الشهادة في القتل واعتبار حاله
٠٦١	باب موت المكاتب ومجزؤه وموت المولى	٢٧٨	كتاب الديات
٠٦٦	كتاب الولاء	٢٨٢	فصل في الشجاج
٠٧٠	فصل في ولاء الموالاة	٢٨٥	فصل في الجنين
٠٧١	كتاب الاكراه	٢٨٧	باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره كالمسجد
٠٨٠	كتاب الحج	٢٩٠	فصل في الحائض المائت
٠٨٧	فصل بلوغ الغلام	٢٩٣	باب جنابة الهيمة والجنابة عليها
٠٨٨	كتاب المأذون	٢٩٨	باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٠٩٨	كتاب الغصب	٣٠١	فصل في الجنابة على العبد
١١٠	فصل غيب	٣٠٣	فصل في غصب القن وغيره
١١٧	كتاب الشفعة	٣٠٤	باب القسامة
١٢١	باب طلب الشفعة	٣١١	كتاب المماقل
١٢٦	باب ما تنبت فيه أولا	٣١٤	كتاب الوصايا
١٢٧	باب ما يطلها	٣٢٢	باب الوصية بثلاث المال
١٣٢	كتاب القسمة	٣٢٨	باب العتق في المرض
١٤١	كتاب المزارعة	٣٢٩	باب الوصية للأقارب وغيرهم
١٤٦	كتاب المساقاة	٣٣٣	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة
١٤٩	كتاب الذبايح	٣٣٥	فصل في وصايا الذمي
١٥٩	كتاب الاضحية	٣٣٧	باب الوصى
١٦٨	كتاب الحظروا الإباحة	٣٤٤	فصل في شهادة الاوصياء
١٧٧	فصل في اللبس	٣٤٩	كتاب الخيى
١٨٣	فصل في النظر والمس	٣٥٢	مسائل شتى
١٨٧	باب الاستبراء وغيره	٣٦٤	كتاب الفرائض
١٩٢	فصل في البيع	٣٨٢	فصل في العصبات
٢١٤	كتاب احياء الموات	٣٩٢	باب العول
٢١٧	فصل الشرب	٣٩٦	باب توريث ذوى الارحام
٢٢١	كتاب الانثربة	٤٠٢	فصل في الغرقى والحرقى
٢٢٧	كتاب الصيد	٤٠٤	فصل في المناسخة
٢٣٤	كتاب الرهن	٤٠٥	باب المخارج

الجزء الرابع من حاشية العلامة الطحطاوى  
على الدر المختار شرح تنوير الابصار  
في فقه مذهب الامام الاعظم  
أبي حنيفة النعمان مع  
الشرح المذكور  
نفع الله به  
المسلمين  
آمين



قوله كافي الهندية (قوله ولا أجر له) ولو استعملها فيما ذكره وقواهم ان الاجر يجب في الفاسدة بالاتفاق محله فيما  
 اذا كان النفع مقصودا (قوله أي بدل في السبع) قال في المنع ومصادره من الثمن ما كان بدلا عن شيء قد دخل فيه  
 الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وأشار في المختصر الى انها لو كانت الاجرة دراهم أو دنانير  
 انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجرة فاسدة ما لم يبين تقدمها الى أنم لو كانت كمالها  
 أو وزنها أو عدديا متقاربا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة ويحتاج الى بيان مكان الايقاع ان كان له  
 محل وموتة عند الامام وان لم يكن له محل وموتة فلا يحتاج الى بيانه وعنده ما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان  
 الاجل فان بين جازوتها والى أنم السالكات ثمانية أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه  
 لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم فكان لشبوت أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الاعلى شرائطه وهذا  
 اذا لم يشرفان أشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وانما لو كانت حيوانا لا تجوز الا أن يكون معينا  
 اه مختصرا (قوله ولا ينكس كليا) أي عكس الغويا أو ما عكسها المنطق فصحيح لان عكس المرجحة الكلية  
 موجبة جزئية فانه هنا بعض ما صلح اجرة صلح غنا (قوله لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة) قال في التبيين ولا يتأتى  
 العكس حتى يصح اجرة ما لا يصلح غنا كالمفعة فانها لا تصلح غنا وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار  
 سكنى الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار للسكنى بالسكنى أي بسكنى دار كذا  
 في الخلاصة وذكر الشارح في كتاب النسخة أو بسكنى حانوت اه أو استئجار أرض للزراعة بزراعة أرض أخرى  
 لان المنافع معدومة فيكون بها بالنسبة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبسع القوهي  
 بالقوهي بخلاف مختلف الجنس اه بزيادة من سري الدين (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره  
 الحلواني والظاهر أنها تنعقد بلفظ السبع اذا وجد التوقيت عتائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها  
 ما خذوة من التعاوير وهو التداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاوير بعوض اجارة اه مخ (قوله  
 بخلاف العكس) أي ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال آجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة  
 فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه العين بغير عوض كان باطلا وفساد ولا يكون هبة اه مخ عن الخاتمة  
 (قوله أو وهبتك) أي ان ذكر المنفعة والاجرة كوهبتك منافع هذه الدار بكذا جرى عن الخلاصة (قوله  
 أو آجرتك منافعها) فانه يجوز على الاصح وقيل لا يجوز بناء على أنه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام  
 المنفعة في حق الانعقاد لا في حق الملك (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) لعل هذه الافادة من قول المصنف  
 هي تعليق نفع بعوض فان هذا لا يتأتى الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تنعقد بلفظين بغيرهما عن الممانى  
 نحو ان يقول أحدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت ولا تنعقد بلفظين أحدهما بغيره عن المستقبل نحو  
 آجرتني فيقول الآخر آجرت كذا في النهاية اه (قوله وشرطها الخ) قال في الهندية وشرطها أنواع بعضها بشرط  
 الانعقاد وبعضها بشرط النفاذ وبعضها بشرط اللزوم فشرط الانعقاد العقل فلا تنعقد من مجنون وصبي ولا بعقل  
 لا البلوغ فلو آجر الصبي العاقل ماله أو نفسه فان كان مأذوبا ينفذ وان كان محجورا توقف على اجارة  
 الولي ولو آجر نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله العبد فلا يشترط الحرية قال الكلام فيه كالكلام في العبي  
 الا أن الاجر لولا مومنها الملك والولاية فاذا اعتدها الفضولي توقف على اجارة المالك ويظهر أن هذا من شروط  
 النفاذ وكذا قوله ومنها تسليم المستأجر فان هذا شرط للزوم الاجر ومنها قبض الموقوف عليه فلو آجاز المالك عقد  
 الفضولي بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجارة للعاقدة لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت  
 ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنافع ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل حتى لو انقضت المدة  
 من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسابه وشرائط الصحة رضا المتعاقدين  
 ومعلومية المنفعة علم يمنع المنازعة وبيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو واحد هذين  
 العبدان لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والظئر لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة  
 الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان وبيان ما يستأجره من الحمل أو الركب وكونه مقدورا للاستيفاء حقيقة  
 أو شرعا فلا يجوز استئجاره الا بقبول ولا الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة الاستيفاء شرعا وأن لا يكون العمل  
 المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وأن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه

ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين  
 برزائية وسجبي (وكل ما صلح غنا) أي بدلا  
 في السبع (صلح اجرة) لانها تمنع المنفعة  
 ولا ينكس كليا فلا يقال ما لا يجوز غنا لا يجوز  
 اجرة لجوز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اخذنا  
 كما سيجي (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهرا  
 بكذا) لان العارية بعوض اجارة بخلاف  
 العكس (أو وهبتك أو آجرتك منافعها)  
 شهر بكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول  
 وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين  
 لان جهاتهما تنفذ الى المنازعة

كاجارة الـ كنى بالسكنى والخدمة بالخدمة وخلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه شروط الزوم منها  
أن يكون العقد صحيحا وأن لا يكون المستأجر عيبه أن يكون المستأجر مريئا له مستأجرا وسلامته عن حدوث  
عيب به يحل بالتفاد فان حدث به عيب يحل بالتفاد لم يبق العقد لازما وعدم حدوث عذر بأحد العقد  
وبالمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أربا بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما ونها عدم العقد المستأجر حتى لو أجز  
رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر أعنته فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها عدم بلوغ  
القبلي المستأجر اذا أجزه أبوه أو وصى أيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه اه مختصرا (قوله وحكمها  
وقوع الملك في البدلين ساعة فسادا) لا بشرط تجبيل الاجرة هندية قال في البحر والمراد من انعقاد العلة  
ونفاذا في الهل ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذا في المحل ساعة فساعة  
لا ارتباطا لايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام مشايخنا يوجب ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد  
العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتراجع كما في البيع بشرط الخيار اه (قوله ظاهر  
الخلاصة نعم) وذكره محمد في الاصل فاذا استأجر رجل من آخر قد ورأه بغير أعيانها لا يجوز للتعاوان بين القدر  
في الصغر والكبير فان جاءه بقد ورواها المستأجر على الكراء الاول جاز وبه كون هذا اجارة مبتدأة بالتعاوان  
وفي القيمة سألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يدخل الدفينة أو يحتمج أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء  
من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء قال يجوز واستحسننا ولا يمتاح الى العقد قبل ذلك هندية عن التتارخانية  
اه (قوله ان علم المدة) هذا في نحو الدار أو المأوى الخياطة فلا يشترط بيان المدة اه (قوله وفي البرازية ان قصرت  
نعم) قال في المنع ولا تنفقد الاجارة الطويلة تنفقد بالتعاوان كذا في الخلاصة قلت وفاد كلامهم أن الاجرة  
اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنفقد بالتعاوان لانه جعل العلة في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير  
معلومة اه (قوله ويعلم النفع ببيان المدة) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر النفع فيها معلوما بجر (قوله  
أي مدة كانت) يجوز أي مدة المدة الاولى وكان فاقه وينصبه خبر المكان المتأخرة (قوله وان طالت) وان كانا  
لا يمشان لها واختاره الخصاص وقال بعضهم لا يصح لانه كالتأيد معنى والتأيد يطولها فكذا ما كان  
بعينه وبه كان ينبغي الامام أبو عاصم العامري ووجه الاول أن العبرة فيها للعاقدين وان عقدها يقتضي  
التوقيت لا تعين الوقت (قوله به ينبغي) وفي رواية ليس له وجرا أن يبيع (قوله على ثلاث سنين) محله اذا أجزه غير  
الواقف أما اذا أجزه الواقف فله أن يؤجره أكثر من ثلاث سنين وفي القنية أجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد  
خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقلت الاجارة ويرجع الباقي في تركه الميت اه مري الدين (قوله في الضياع) أي  
الاراضي الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز طوريه (قوله وعلى سنة في غيرها) كالدار والحائوت الا اذا كانت  
المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والمواضع طوري (قوله في بابه) أي الوقف (قوله والحليلة)  
أي اذا احتاج القيم من (قوله يبيع) طال أو قصر لان شرط الواقف راي كالتصريح ببيان قال الطوري  
وقد وقعت حادثة واقف شرط في كتاب وقته أن لا يؤجر وقته من متجوه ولا من ظالم ولا من حاكم فأجز الناظر  
منهم ومجملوا الاجرة قدر اجرة المثل هل يجوز هذا العقد لان الواقف انما منع خوفا على الاجرة من الضياع وعدم  
النفع للفقراء فأجبت الجواز أخذ من قول صاحب الوجيز اذا شرط الواقف مدة وكان نفع الفقراء في غيره  
بمخالف شرط الواقف ويؤجره بخلافه اه وفيه ان ذلك قد يكون وسيلة من المستأجر لوضع اليد عليه ثم بعد ذلك  
عياطل وهو معتاد لهم كما هو مشاهد (قوله فيؤجرها القاضي) لان للقاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت  
أيضا وليس للقيم أن يؤجرها بنفسه خاتمة ومنه لم عدم صحة الاجارة الطويلة الواقعة في زمانها فان القاضي  
لا يعتقد هابل بأذن بها أو يباشرها المتولي وحده جوى (قوله لم تصح الاجارة) وقيل تصح وتفسخ ذكره  
الذيني من (قوله على ما في أنفع الوسائل) من أن الظاهر أنه يفسخ العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين  
ان كان المستأجر ضيعا وعلى سنة ان كان غيرها قال السيد الجوى الظاهر فسادها أي في الكل اذا العقد  
الواحد لا يوصف بفضه بالعصا وبفضه بالفساد يؤيده ما في المحط لو أجزه أكثر من سنة بخلافه لشرط لم يجز وبه  
أفتى قاضي الهداية اه (قوله وفاد) أي المصنف (قوله من أخذ كرم الوقف أو البيتيم) أي من أن شخص يريد

وجبهما وقوع الملك في البدلين ساعة  
فساعة وهل تنفقد بالتعاوان ظاهر الخلاصة  
نعم ان علم المدة وفي البرازية ان قصرت نعم  
والالا (وبه علم النفع ببيان المدة كالسكنى  
والزراعة مدة كذا) أي مدة كانت وان  
طالت ولو مضافة كجبرتها غدا ولاه جبر  
يبعها اليوم وتطل الاجارة به ينبغي خاتمة  
(قوله ترد في الاوقف على ثلاث سنين)  
في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في باب  
والحيلة أن يعقد عدة متفرقة كل عقد  
سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه ناجز  
لا الباقي لانه مضاف فلامتولى فسخه خاتمة  
وفيهما لو شرط الواقف مدة يبيع الا اذا  
كانت اجارته أكثر نفعها فوجرها القاضي  
لا المتولى لان ولايته هامة قلت وقد مننا  
في الوقف أن الفتوى على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو بصفة ودوسيدى متنافيا لراجع  
وليخصط (قوله أجزها المتولى أكثر لم تصح)  
الاجارة وتنفسخ في كل المدة لان العقد اذا  
فسد في بعضه فسد في كذا فتاوى قاضي  
الهداية ووجه المصنف على ما في أنفع  
الوسائل وأما في ادما يقع كغيره من أخذ  
كرم الوقف أو البيتيم مساقاة

أن يأخذ كرم الوقف أو البيت مسافة فيستأجر اه (قوله ويساقى على اقتضائه) أي يعمل على أشجار الوقف  
 أو البيت وأفرادان العطب باو (قوله بهم) أي باعطاءهم واحداً لبيتهم والباقي للوقف ويساقى  
 (قوله فغذاه) أي فغذا ما ذكر في المنع عن الخالية من أن الوصي إذا أجر أرض البيت أو استأجر أرضاً للبيت بال  
 البيت اجارة طو يدرست بثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الوالي غير ومتولى الوقف لأن الرسم في الاجارة  
 الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلته السنين الاول ومعظم المال بمقابلته السنة الاخيرة فان كانت  
 الاجارة لأرض البيت أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاول لانها تكون بأقل من أجرة المثل فلا تصح  
 وان استأجر أرضاً للبيت أو للوقف بما لا يجره في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح  
 والفساد في الكل على الظاهر ووجه الاولية أن هذا العقد قد احتوى على ما هو خير للبيت والوقف وشراً  
 حكم فيه بالفساد فالفاسد فيما إذا كان العقد كله شراً كالمساقاة المذكورة أولى ويرجع الضمير في غنائه على  
 غير مستند من كلامه (قوله عقد جديد) أي مستقل (قوله قلت الخ) تأييد لما في أنفع الوسائل اه حاشي  
 (قوله فتدبر) أشار به إلى أن هذا المفسد ضعيف فينتصر الفساد على الزيادة ولا يسرى إلى الأصل (قوله وجعلوه  
 أيضاً من الفساد الطارئ) هذه تقوية أخرى أي فلا يسرى وفي كونه طارئاً تأمل (قوله ومن حوادث الروم)  
 تقوية أخرى فان البيع أقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعد واحد وصح في الملك (قوله لدين)  
 أي على الميت (قوله على أنها ملكك) أي البيت (قوله فتأمل) يشير إلى التقوية ولا تنس ما مر عن الجوى أن العقد  
 الواحد لا يوصف بعضه بالصحة وبعضه بالفساد وظاهر كلام الهندي أن العقد إذا كان واحداً يعتدى الفساد  
 (قوله أنه أجر ثلاثين عقداً) أي كل عقد ثلاث سنين وهذه العبارة مستغنى عنها بقوله سابقاً قلت وقد مر في الوقف  
 (قوله صيانة للاوقاف) أي من ادعاء المستأجر هذه المدة المكية (قوله ويرتفع الخلاف) انما يرتفع إذا وقع  
 القضاء في حادثة شرعية بأن وجد مدعيان أحدهما يدعى الصحة والآخر البطلان فقصي القاضي بالصحة  
 مجرد اطلاعه على الحادثة من غير تداع وحكم شرعي فهو تنفيذ للفعل لا يفيد رفع الخلاف (قوله يلزم المستأجر  
 تمام أجر المثل) وهو اختيار المتأخرين وقيل يلزم المتولى كما هو اختيار المتقدمين كذا يستفاد من الذخيرة  
 جوى (قوله وأنه يعمل بالانفع للوقف) أخذ من ذلك أن الرزق الاحباسية التي تولى عليها المتزعمون وجب سواها  
 عن أوقافها بالالتزام وما في معناه كالتقسيط ومال الحياية ويستغلون ماله بأقصى القيم ويدفعون لجهة الاوقاف  
 من المال أو الغلال شيئاً قبل ادون أجرة المثل بغيب فاحش ويأخذون الباقي لأنفسهم وإذا شرفت الارض  
 بمتعونه من دفع هذا القليل مما لا يجوز لهم الا يجوز لهم وضع أيديهم بدون اجارة شرعية بأن تكون  
 من النظاير بأجر المثل فأكثر أو بما يتعابر الناس في مثله فإذا وضعوا أيديهم وتصر فوايدون استئجاراً من له  
 ولاية ذلك صاروا غاصبين فينتهون به المنهة مطلقاً استوفوها أو مطالوها بأجر المثل بالغاً ما بلغ مدة وضع أيديهم  
 وما أجزوه منها للزراع وقبضوا الجرنه برذالى الاوقاف على ما عليه الفتوى والاجماع بسقط بعدم الرى  
 إذا استأجروا من النظاير للزراعة أو ما لو شرفت وهو بأيديهم بغير ذلك فليزعمهم أجر مثلهما بالحيولة ووضع أيديهم  
 تعدياً كما يلزم المسمى لو استأجروها من القيم مقيلاً ومراحقاً فينباب الحكم على رفع أيدي هؤلاء عن الاوقاف  
 وتتمكين المظار من التصرف فيها بالوجه الشرعي والزامهم تمام الاجر عن المدة الماضية حتى فيما استأجروه  
 من النظاير بغيب فاحش وينتفى بالظلم في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذلك ما هو أنفع للوقف  
 فيما اختلف فيه العلماء كما يذكروه المصنف أفاده أبو السعود عن شيخه وهو فقه حسن قال رأيت قسماً بالبلاط  
 فقال شيخ الاسلام الشرى لئلا انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية ولا يصح جعل الالتزام اجارة لانه لا اعتد  
 ولا تعاطى أى ولا تعيين مدة وما يؤخذ منهم وقته ليس أجرة قطعاً وقبض الارض انما يكون بالتخلية وتخلية  
 البعيد باطله كما ذكره في البيع ومعلوم أن الاجارة بيع المافع ويظهر أن الالتزام الآن الحادث من زمان  
 قريب عالة شرعية للعامل يأخذ مما يحصل ما يكفيه وأعوانه الخ وواقفه على ذلك علماء عصره من أهل  
 المذهب كالشيخ عبد الحى والشيخ أحمد القدوسى والشيخ محمد الزرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى والشيخ أحمد  
 المرحوم والشيخ صالح الحبلى وغيرهم اه وقد كان الميرى سابقاً يجمعهم أعوان الحاكم الكبير المستقر عصره من  
 غير تعيين بعض بلاد بعض الناس ثم حدث من مدة سابقة هذه الالتزامات فتعهد المتزعمون بخلاص الميرى

فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار يبلغ  
 كثر ويساقى على أشجاره بهم من ألف  
 سهم فالحظ ظاهر في الاجارة لا في المساقاة  
 فتداه فساد المساقاة الاولى لأن كلامهم  
 عقد جديد قلت وقيدوا سرية الفيد في باب  
 البيع الناسد بالفساد القوي المجموع عليه  
 فيسرى كجموع بين حرم وعبد بخلاف الضعيف  
 فيقتصر على محله ولا يعمده كجموع بين عبد  
 ومدير قسدير وجعلوه أيضاً من الفساد  
 الطارئ فتنبه ومن حوادث الروم وصى  
 زيد باع ضيعته من تركته لدين على أن يملكه  
 ثم ظهر أن بعضها وقف مسجد هل يصح  
 البيع في الباقي أجاب فوريق بنم وفريق لا  
 وأب بعضهم رسالة ملخصها تر حى الاول  
 قتاتل وفي جواهر الفتاوى أجر ضيعته وقفاً  
 ثلاث سنين وكتب في الملك أنه أجر ثلاثين  
 عقداً كل عقد عقيب الا أن لا تصح الاجارة  
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف  
 ثم قال ولو قضى فانس بعتها تجوز ويرفع  
 الخلاف انتهى قلت وسيجيء أن المتولى  
 والوصى لو أجزا بدون أجر المثل يأنع  
 المستأجر تمام أجر المثل وأنه يعمل بالانفع  
 للوقف

من المزارعين وجعلوا الميرى قدرا معلوما وأسقطوا له قدرا في مقابلة من افتقر من المزارعين أو أرض نهطت  
وقدروا أيضا له أرضا زرعها العلف بها ثم وغبر ذلك تسمى الوسبة تحسب على الملتزم ثم انتقل الحال وصار  
الى ما صار فان قال هل يجوز للعساكم نائب ولانا السلطان أن يخرج انسانا من هذه العمالة ويدفعها لغيره  
قلت أما اذا كان ذلك لتدبير فيه المستعرة من الميرى أو لطلبه للمزارعين أو رأى اخرجاه من العمالة أصح  
فلا شك في الجواز وأما اذا كان لغير ذلك ففي القول باعتبار العرف الخاص لا يجوز اخرجاه لاسيما وهو لا يدفع  
المال وقت الاخذ المسمى بالحلوان الالتي يده عليها فان العرف الخاص فاسد بدم اخرجاه بل ذلك صار عرفا  
عاما فان قلت ما هذا الحلوان الذي يدفعونه لانه كن من هذه البلاد قلت مال يدفعونه لولى الامر يتوصل بعضهم  
به الى ظلم المزارعين ومضاعفة الخراج اليهم وأمرهم كما بأسر الكفار المسلمين أو أعظم مع أنه لا حاجة للإمام  
أو نائبه تبعثه على أخذ ذلك انما هي آراء تدقق على مخالفة الشرع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
(قوله وفي صلح الجانية) اى المصنف به في شرحه تقوية لما أفتى به قارى الهداية وظاهره أن الفساد باقارن  
كما ذكره المؤلفات وأما عبارة المصنف قلت وما يشهد لصحة هذا الجواب أى جواب قارى الهداية ما ذكره قاضى  
خان من كتاب الصلح انه عند رأى حنيفه اذا فسد العقد الى آخر ما هذا (قوله كالصياغة) أى اذا بين به ان لا يؤذى  
الى تنازع (قوله والصبيغ) اذا بين المصبوغ والصبيغ وقد مر ما يصبغ به وجنسه اه طورى وقوله وقد مر ما يصبغ به  
هذا لا يظهر الا فى نحو الودة كالزعفران والعصفر ولذا قال فى البحر وقد مر الصبيغ اذا كان مما يختلف اه  
وفى التمهيد اثنى والصبيغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصبغ به (قوله والخيطاطة) اذا بين جنس الخيطاطة والخيط  
طورى (قوله بما يرفع الجبهة) متعلق ببيان أى بيان العمل على وجه لاجه الجبهة وفى القصاصة لا بد أن يكون  
الثوب معلوما ولهذا قال فى المحيط لو استأجر من ثوب عشرة ثواب ولم يرها فلا جارة فاسدة وان سعى جنسها لانه  
يختلف يغلفه ورقته اه (قوله فهو فاسدة) أى فلا يجب أجرة المثل الا بحقيقة الانتفاع قال فى البحر وبه علم  
فساد جارة دوام العلافين الواقعة فى زمانها لعدم بيان الوقت والموضع اه (قوله بالاشارة) فيه أن العمل علم  
بذكره وانما يحتاج الى بيان قدر المحمول وهو يعلم من الاشارة الى بيان المكان المنقول اليه وهو يعلم من قوله الى  
كذا ولذا قال الامام الزياهى وهذا النوع قريب من النوع الاول (قوله لا يلزم بالعقد) لان العقد ينعقد أى  
باعتبار حكمه شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فى ضرورة التراضي  
في جانب المنفعة التراضى في جانب البدل الاخر فلا يمتنع قرب المازجر لو كان أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها  
للمعامل ولا يلزم عليه من صحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن به الا بالقول ذلك بناء على وجود السبب فصار  
كالعقود من النقص بعد وجود الجرح كذا فى البحر عن غاية البيان (قوله فلا يجب تسليمه به) أى اذاؤها كذا  
فى النهاية وقول المصنف لا يلزم بالعقد قد مر ما لا يملك فان محمدا ذكر فى الجامع الصغير أن الاجرة لا تملك  
وما لا يملك لا يجب ايناؤه (قوله بل يتجمل به) قال فى التبيين وان تجملها أو اشترط تجملها ففقد التزامها بنفسه وأبطل  
المساواة التى اقتضاها العقد فصح اه فى العتبية اذا عمل الاجرة الى ربه الا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا  
فاعاها أو وعد عاها رب الدار فهو كالتمجيل اه وفى المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجميل الاجرة  
نقله الطورى (قوله فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجميل) فان الشرط باطل ولا يلزمه للعامل شئ لان المضام الى  
وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى بالشرط افاده الزياهى (قوله أو شرطه) فله المطالبة  
به او حبس المستأجر عاها او حبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجمل له المستأجر كذا فى المحيط لانه  
ليس له يعاقب قبضها اه بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه نفع أحدهما (قوله  
وقيل تجعل عقودا) هذا الكلام ذكره فى الاجارة المتعارفة بخارى ومصورهما يؤجرون الدار والارض ثلاثين  
سنة متواليه غير ثلاثة أيام من كل سنة ويجعلون لكل سنة أجرة قليلة الا الاخرة فيجعلون لها أجرة كثيرا  
واختلف فى جوازها والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست شرط خیار فى الاجارة بل قد استثنيت  
ولم يثبت فيها حكم الاجارة وكان ذلك يفعل لاجل عدم اتصال السنوات ثم اختلف المشايخ لذين قالوا يجوز  
هذه الاجارة بعضهم يثبتها عقودا مختلفة وقال بعضهم تعتبر عقدا واحدا لانهم الواعين بانها عقودا واحدة  
ماسوى العقد الاول مضافا ولا جارة المضافة لا تملك الاجرة فيها بالتجميل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة

وفى صلح الجانية متى فسد العقد فى البعض  
بفسد بقارن يفسد فى الكل (و) يعلم النفع  
أيضا (بيان العمل كالصياغة والصبيغ  
والخيطاطة) بما يرفع الجبهة  
فى استبعاد الاداة للركوب فاسدة بزيادة  
أما موضع فلو خلا عنهم فاسد هذا الامام  
(و) يعلم أيضا (بالاشارة كقول فلان  
أى كذا) لم تن (الاجرة لا يلزم بالعقد فلا يجب  
تسليمه به بل يتجمل به أو شرطه) فى الاجارة  
المختلفة أما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط  
التجميل اجماعا وقيل تجعل عقودا فى كل  
الاحكام

تلك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنها تعبر عقودا في حق سائر  
 الاحكام ومعهذا واحد في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراط التجديد اه فموضوع كلام الشارح هذه المسئلة  
 أما اذا قال آبرنك داري غدا بكذا فقد تقدم أن شرط التجديد فيه باطل اجماعا ولا يلزمه الحال شي كذا ذكره الزيلعي  
 ولهذا قال الحلبي وبهذا التحريم لم أن كلام الشارح كالمثل بل لا غير محذور اه (قوله في رواية تملكها) الاولى  
 أن يقول وقيل يجعل معهذا واحد اذ في رواية تملكها بشرط التجديد أي على هذا القول (قوله أو الاستثناء  
 للمنفعة) متيقنا اذا استوفى في المدة فلو ذكر مدة ومسافة فربما الى ذلك المكان بعد مضي المدة لا يجب الاجر  
 ولو لم يستوف وجبهم في بيته ومضى المدة فان استأجرها لربها خارج المصر لا يجب الاجرة ولو في المصر يجب  
 الاجرة فإخاذه الطوري فلو ملكك في الاولى ضمن له مائة بالجلس بخلاف الثانية (قوله أو تملكه منه) فاذا سلمها  
 فارغة عن متاعه ولا مانع منه ولا من اجنبي سلطان أو غاصب فقد تمكن وترك الاستثناء منه حينئذ تعطيل فلا  
 يمنع لزوم الاجر فلو لم يسلم أول تمكن فارغة أو سلم فارغة في غير المدة أو فيها سكن حينئذ في غير محل الاجارة أو  
 في محلها وبها اعذر مانع أو لا اعذر ومنعه سلطان أو غاصب أو كانت فاسدة فلا اجر جوى (قوله الا في ثلاث  
 مذكرة في الاشياء) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة وذكر الشيخ شرف الدين أن استثناء الاجارة  
 الفاسدة غير مناسب لانها حكم آخر وهو أنه لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة الاستثناء وهو حسن وان ناقشه  
 الشيخ صالح فيه الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فجلسها عنده ولم يركبها اه وهذه الصورة أخذت  
 من قواهم ان الاستثناء انما يوجب الاجر اذا تمكن منه في المكان الذي أضيف المقدار اليه فهي خارجة به هذا  
 القيد والثالثة استأجر ثوبا لكل يوم بدائي فأمسكه سنين من غير ان يسلم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لم يسلم فيها  
 لتخرق قال البيهقي يعني يجب لكل يوم داني مادام الوقت الذي يعلم أنه لو لم يسلم لا يتخرق لانه يمكن أن يستوفى  
 الثوب منتفعا به في ذلك الوقت واذا مضى وقت يعلم أنه لو كان ليس له لتخرق فقط عنه الاجر لانه بعد مضي ذلك  
 الوقت تعذر جعله منتفعا به اه (قوله ثم فرغ على هذا) أي الاخير وهو التمسك من الانتفاع (قوله وهذا  
 اذا كانت الخ) مما يؤيد كلام الشرف الغزي أنه لا حاجة الى استثناء الصورة الاولى (قوله أما في الفاسدة) قال  
 في الهندية الفساد قد يكون لجهة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهة قدر المنفعة بأن لا يعين  
 المدة وقد يكون لجهة قدر البدل وقد يكون بشرط فاسد مختلفا مقتضى العقد فاسد يجب فيه أجر المنزل  
 ولا يراد على المسمى ان يسمي في العقد مالا معلوما وان لم يسم يجب أجر المثل بالفاسد ما باع وفي الباطل لا يجب الاجر  
 والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اه (قوله رظا هـ)  
 ما في الاسعاف الخ) عبارة الاسعاف ولو استأجر أرضا أو دارا وقنا الاجارة فاسدة فزعرها أو سكنها يلزمه أجره  
 مثله الا يتجاوز المسمى ولو لم يزرعها ولم يسكنها لا يلزمه أجره وهذا على قول المتقدمين اه فأخذ صاحب البحر  
 من مفهومه ما ذكره المؤلفان فتبينه عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين فيقدر زعمه على قول المتأخرين اه قال  
 العلامة البيهقي لم نرى في المسئلة للمتأخرين كلاما والذي رأيناه في وقف الناصبي وان كانت الاجارة فاسدة  
 فقبضها المستأجر فزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا أن المستأجر للوقف  
 فاسد لا يبعد غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينتفع به وتقبل عن الاجناس التصريح بأن الاجرة في الوقف  
 في الاجارة الفاسدة لا يجب الا بحقيقة استيفاء المنفعة قال ولا تزداد على ما رضى به المؤلف اه وهذا نص صريح  
 في عدم الوجوب في الوقف اذا أوجر فاسد الا بحقيقة الانتفاع قلت واذا علم الحكم في الوقف يعلم في مال البيت  
 والمعدل للاستغلال اذا أوجر فاسدا (قوله والمستأجر في البيع وقام) ينتفع الجيم يعني اذا استأجر البائع وقام  
 ما باعه من المشتري وقام وكان ذلك بعد قبضه قال الاجارة صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة بقي في يده فافتي  
 علماء الروم يلزم أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال اه وفيه أنه لا اجارة أصلا بعد انتضاء المدة فتدبر (قوله  
 فتراجع) أي هذه المسائل (قوله محل تردد) لا تردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالصحة في هذه الاجارة فيمكن فيها التمكن  
 وحكم الفاسدة لا يغير (قوله وبقره) عطف على قوله بقوله من قوله ثم فرغ على هذا بقوله واسم الاشارة يرجع  
 الى التمكن أي وفي مسئلة الغصب لم يوجد التمكن (قوله أي بالحيلولة الخ) ولو كان الحائل الساكن الاول أو المؤجر  
 يجر ولا ي في شرح الجوى عن التنية بخالفه وعبارته فيها استأجر حرجي مع الدار فذهه الجيران بفتوى الأئمة

فيفتي برواية تملكها بشرط التجديد للحاجة  
 شرح رهبانية للشربلاني (أو الاستثناء)  
 للمنفعة (أو تملكه منه) الا في ثلاث مذكرة  
 في الاشياء ثم فرغ على هذا بقوله (فيجب الاجر  
 لدار قبضت ولم تسكن) لوجود التمكن من  
 الانتفاع (وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة  
 أما في الفاسدة فلا) يجب الاجر (الا بحقيقة  
 الانتفاع) كما بشرط في العمادية وظاهر  
 ما في الاسعاف الخ اخرج الوقف فوجب أجره  
 في الفاسدة بالتكس كذا في الاشياء ما قلت  
 وهل مال البيت والمعدل للاستغلال والمستأجر  
 في البيع وقام على ما فتى به علماء الروم كذلك  
 محل تردد فتراجع وبقره (ويستقط الاجر  
 بالغصب) أي بالحيلولة بين المستأجر والبائع  
 لان حقيقة الغصب لا تجبر في العقار

أو القضاء لا تسقط عنه الاجرة ما لم يمنع حياؤها الغاصب بعد المستأجر عن الدار في المدة أو في بعضها لا يسقط  
 الاجر رسم والاجر اذا منع المستأجر عن سكنى الدار التي آجرها بعد التسليم لا يسقط الاجر وقد نصوا أن ما في القصة  
 اذا خالف غيره لا يتبع (قوله وهل تنفسع بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة  
 فعلى القول بعدم النسخ يستوفى ما بقي من المدة وعليه الاجر بحسبه اهـ أبو السعود وهذا يستدل زوم الاجر بمجرد  
 التمكن بعد زوال الغصب لبناء العقد وقال الطوري قال نفي الاسلام في قضاؤه والنقض لا تنسخ فاذا أراد  
 المستأجر أن يسكن بقية المدة ليس للمؤجر منعه اهـ وهو يستدل أن ذلك موكل الى ارادة المستأجر والاولى ألقى  
 بالقواعد ثم رأيت ابابا السعود ونقل عن الظهيرية أنه ليس لاحدهما الامتناع بدون رضا الآخر (قوله ولو غصب  
 في بعض المدة فجسابه) قال في المحيط فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصب الدار من المستأجر أو غرقت  
 الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبقى سقطت الاجرة بقدر ذلك اهـ (قوله بشقاعة  
 أو حياية) فان أمكن لا تسقط وان لم يخرجها لانه مقصود عدم الاخراج مع امكانه حوى في حاشية الاشياء ولولم  
 يمكن اخلاله الا بانفاق مال لا يلزمه قال في القصة ولو استأجر دارا فغصبها غاصب لمدة سقطت حصتها ان لم  
 يمكن اخلاله الا بانفاق مال وان أمكن بالشقاعة أو الحياية لا يسقط اهـ والظاهر أن الشقاعة تكون باستعطف  
 خاطر الغاصب والحياية تكون ممن ينعقه قهرا (قوله يحكم الحال) فان كان المستأجر هو الساكن في الدار حال  
 المنازعة فالقول للمؤجر وان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا أجر عليه اهـ بحر (قوله كمثل الطاحونة)  
 يعني لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والمؤجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطع ماءه فانه يحكم  
 الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول للمؤجر والآخر فالقول للمستأجر اهـ حلي قال العلامة المقدسي  
 ويسأل كثيرا عن دعوى الشرا في بعد فوات وقته فأقبت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات  
 الشرا في الذي هو المانع ولا ينظر الى كون الماء منقطع في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعا مطلقا بل انما  
 يكون مانعا في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطع ولو كان المانع هو عدم الماء لكان  
 ذلك موجودا في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اهـ حوى في شرحه (قوله ولا يقبل قول الساكن) أى من  
 كان ساكنا في مسئلة الغصب وان لم يكن فيها ساكنا أصلا فالاستأجر ضامن للاجر هندية عن المبسوط (قوله  
 ويقول الخ) ظاهر العطف أنه ممتنع على التمكن وليس كذلك بل هو ممتنع على عدم لزوم الاجرة بمعنى عدم ملكها  
 والاولى للمصنف أن يجعلها مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفرعها على ما قبلها (قوله من التسليم) الاولى أن  
 يجعل مسئلة التسليم مستقلة تصديرا للمدلة بقوله فلو سلم فكان يقول فليس لاحدهما الامتناع من التسليم  
 وكذا ليس للاخر الامتناع من التسليم فتدبر (قوله كبيت مكة الخ) وكذا طند في زمن المولد (قوله فلو لم  
 يسلم) الاولى أن يقول ولم يسلم ويكرن معطوفا على قول المصنف كان من قوله فان كان فيها الخ (قوله كافي البيع)  
 أى اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد فواته فان المشتري يخير لفوات الرغبة  
 وفي الهندية وان قال له المالك ذلك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر  
 على الفتح بلامه وتزعمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يحتج ويقول هلاك سرت الغاق ودخلت المنزل اهـ (قوله  
 ولو اختلف) أى بعد مدة والمفتاح مع المستأجر وقال لم أقدر على قبضه وقال المؤجر بل قدرت على قبضه وسكت  
 ولا يثبت له ما منع (قوله يحكم الحال) انظر ما بيناه ولعله يؤمر بالفتح في الحال فان لم يسد فالتقول له وان قدر  
 فلا مؤجر (قوله مينة المؤجر) لانه لا عبرة بصحة كيم الحال متى جاءت البينة وهي مثبتة لانها قامت على القدرة  
 (قوله وكذا البيع) تشبيه في قوله وكذا الوجه المستأجر قال في المنع اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب الى  
 الدار فان كان المفتاح بحال يتيه به أن يستحقه من غير كونه يكون قابضا والا اهـ (قوله ان قال له اقض)  
 أى ولا يعتبر الدفع من غير هذا القول وظاهره أنه (قوله كل يوم) لانه منفعته مقصودة وما دون اليوم لاحته  
 ويقال مثله في الحال أى اذا استؤجر لجل شيء أياما أو ساعا أن ينفى أن يجب شيئا فشيئا ولو مشى خطوة أو سكن  
 ساعة الا أنما استسنا وقد رنا يوم ومرحلة ما في القياس من المارج (قوله ولو بين تعين) قال الاتقاني واذا اشترط  
 في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر أو تأخيرها فهو على ما اشترطه لما انه اعرض عن قضية المعادلة اهـ أى بين  
 البدلين (قوله وللغياطة) قال في الفتاوى الظهيرية الخيط والخيط على الخياط وهذا عرفهم أما في عرفنا

وهو على تنفسه بالغصب فان  
 خلافا لثاني خان ولو غصب في بعض المدة  
 فجسابه (الاولى أمكن اخراج الغاصب)  
 من الدار مثلا (بشقاعة أو حياية) أشباه  
 (ولو أنكر ذلك) أى الغصب (المؤجر) واتعاه  
 المستأجر (ولا يثبت له يحكم الحال) كمثل  
 الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد  
 ذخيرة وقوله (ولا يثبت قرب المؤجر لو كان  
 اجرة) لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمكنه  
 من الاستيلاء تسليم الخلل الى المستأجر بحيث  
 لا مانع من الانتفاع (فلسفه) العين المؤجرة  
 (بعد مضى بعض المدة) المؤجرة (فليس  
 لاحدهما الامتناع) من التسليم وان لم  
 في باقى المدة (اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب فيها الاجر) فان كان فيها (أى في العين  
 المؤجرة) وقت كذلك كبيت مكة وفي  
 وحوائثه ما من الموسم فانه لا يرغب فيها  
 بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب  
 لاجله (خبري قبض الباقي) كافي البيع كذا  
 في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يسد على الفتح  
 اقباضه ان أمكنه البيع بلا كونه وجب الاجر  
 والا أشباه قائم وكذا الوجه المستأجر  
 عن الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليما لان  
 التخلي لم يفتح صريفة ولو اختلفا يحكم  
 الحال ولو برهننا فبينة المؤجر ذخيرة وكذا  
 البيع وقيل ان قال له اقض المفتاح وافتح  
 الباب فهو تسليم والا لا كما بطله المصنف  
 (وله فخر طالب الاجر لداره الارض كل يوم  
 ولداية كل مرحلة) اذا أطلقه ولو بين تعين  
 (ولغياطة وغرها) من الصنائع

فانقطع على صاحب الثوب اه حابي (قوله فهلكه) بصيغة المصدر مبتدأ وقوله يسقط الاجر خبر (قوله له الاجر كافرغ) ولا يسقط الاجر بالهلاك بعده بحر (قوله وان عمل في بيت المستأجر) هذا يقتضي أن الفراغ من العمل في بيت المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الخياطة ونحوها لا يكون مسلماً إليه الا اذا سلمه لصاحبه حقيقة وفي خياطته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في منزله والمزول في يده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب بمجرد العمل اه فعلى هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى المستأجر حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم كما اذا عرفت هذا فلا معنى لقول المصنف وان عمل في بيت المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم لم يذكر فيه التسليم وهذا نصه وليس للقصار والخياط أن يطالب بأجرة حتى يتزعم من العمل لان العمل في البعض غير منقطع به فلا يستوجب به الاجر وكذا اذا عمل في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لما بينا اه حابي ونقل الجوى عن شرح الكافي ما نصه اذا استأجر أجراً يعمل له في بيته علامسمى فقرغ منه ولم يضعه عن يده حتى فسد العمل أو هلك فله الاجر تاماً لان محل العمل في يد المستأجر فصار مسلماً اليه بواسطة محل وكذا لو استأجره ليخطب له قصاصاً بعضه فسرق فله أجر ما خا طاعتا رابا للبهض بالكل بخلافه بيت الخياط قال ألا يرى أنه لو استأجره ليقب له حائطاً مملو ما بقي بعضه أو كله ثم انعدم فله أجر ما بنى لانه في ملك صاحبه كغيره يرفق ملكه وخبر يرق في بيته فخير ثم سرق وان سرق قبل أن يفرغ فله أجر ما عمل ثم قال وهذا يشكك على كلام الهداية فتأمل اه (قوله نعم الخ) الوجه للاستدراك فان الخياطة ان كانت في بيت المستأجر وجب الاجر كلاً وبعض لوجود التسليم وان كانت في دار الاجير فلا أجر كلاً وبعض الا بالتسليم أما البناء فلا يأتي في الاعند المستأجر (قوله أو انعدم) أي البعض بعد ما بناء (قوله بحر) قال فيه ومثله البناء منصوص عليه في الاصل أنه يجب الاجر بالبعض لكونه مسلماً الى المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجزم به في غاية البيان راداً على الهداية فكان هو المذهب ولذا اختاره المصنف في المتن وفي وان كانت عبارته هنا مطلقة اه (قوله قبل أن يقبضه رب الثوب) هذا فيما يشترط فيه القبض كما اذا كان في غير بيت المستأجر أما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد الفراغ من العمل فاذا فقهه الاجنبي لا يسقط الاجر وتوجه المطالبة بالضمان لرب الثوب فتدبر (قوله بل له) أي للخياط لانه بدل عمله الذي أنفقه عليه أفاده في البحر (قوله بخلاف فتق الاجنبي) لا حاجة اليه (قوله وهل للخياط أجر التفصيل) موضوع هذه المسئلة فيما اذا دفع الثوب اليه ليخطه فقطعه ومات من غير خياطة أما اذا كان المقصود التفصيل فقط فلا شك في وجوب الاجر لانه عمل متصور فلي تأمل (قوله ثم رأيت في التارخانية) لا حاجة اليه لان صاحب المنصيرات وصاحب الكبرى ذكر أن الفتوى على وجوب الاجر للقطع وظاهر عبارته أن صاحب الكبرى نقل أنه أفتى بعدم اللزوم وليس كذلك فتأمل (قوله وبخراج بهضه) متعلق بتقديره ويجب الاجر باخراج بهضه (قوله وقال لا يفرغ الخ) أقول أطاق الجواب بعدم الضمان في الجامع الصغير ولم يذكر الخلاف وهكذا شروح الجامع الصغير لم يذكر واختلفا بل قالوا الضمان عليه مطلقاً فمن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير مجرى على عمومهما عند أبي حنيفة فلا ضمان عليه لانه لم يهلك من صنعه وأما عندهما فلا نه هلك بعد التسليم وانما ذكر الخلاف القدوري في شرحه مختصراً الكرخي برواية ابن سماعة عن محمد اه اتفاني (قوله ولا أجر) وجهه على هذه الرواية أن العمل لم يسلم (قوله وأعطاه الاجر) لان العمل صار مسلماً اليه (قوله لتقصيره) أي بعدم القلع من التنوير فان ضمنه قيمته محبوزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقيقاً لم يكن له أجر بحر عن غاية البيان (قوله لعدم التسليم حقيقة) قال في التبيين لانه لم يصير الخبر بمجرد الاجراج مسلماً الى صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من التسليم الحقيقي اه (قوله لو سرق) المناسب زيادة أو احتراق (قوله خلافاً له) فانه يضمن عندهما ثم اذا صار ضامناً فالملك بالخيار ان شاء ضمنه دقيقاً ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبر وأعطاه الاجر اه زيلعي (قوله وهي مسئلة الاجير المشترك) فان الامام يجعل المتاع في يده أمانة وضمنه (قوله وان احترق الخبر أو سقط من يده قبل الاجراج) هذا الحكم متعمد في الخبر في بيت المستأجر وغيره فكان الاولى حذف قوله سابقاً وقبله لأجر له ويفرغ وتكون هذه الجملة مزاجعة الى الصورتين اللتين ذكرهما المصنف فلي تأمل ثم رأيت أبا الباق عود قال في حاشية مسكين قوله لا أجر له أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جناية يده (قوله

(اذا فرغ وسلم) فهلكه قبل تسليمه به  
الاجر وكذا كل من عمله أن يرمي ما لا أثر له  
كحاله الاجر كافرغ وان لم يسلم بحر (وان)  
وصاية (عمل في بيت المستأجر) نعم لو سرق  
بعد ما خا طبعه أو انعدم بعد ما بناء فله  
الاجر بحسب ما به على المذهب بحر وابن كمال  
(ثوب خا طه الخياط باجر فقهه رجل قبل  
أن يقبضه رب الثوب فلا أجر له) بل له تسعين  
الما تقي (ولا يجبر على الاعادة) كأنه لم يعمل  
هو التا تقي فعليه الاعادة) كأنه لم يعمل  
بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط أجر  
التفصيل بالخياطة الاصح لا اشياء لكن  
في حاشيته اعز بالضمير المقتضى نعم وقال  
المصنف ينبغي أن يحكم العرف انتهى ثم  
رأيت في التنوير خاتمة من زيا لا كبرى  
أن الفتوى على الاول فتأمل (و) للخباز  
طلب الاجر للخبر في بيت المستأجر بعد  
خراجه من التنوير لان تمامه بذلك وبخراج  
بعضه بحسب ما به جوهره فان احترق بعده  
أي بعد اخر لجه بغير فعله (قوله الاجر) تساميه  
بالوضع في بيته (ولا غرم) لعدم التسليم  
وقال لا يفرغ مثل دقيقه ولا أجر وان شاء ضمنه  
الخبر أو أعطاه الاجر (ولو) احترق (قبله  
لا أجر له) ويفرغ اه اتفاني (قوله ولا أجر) وجهه على  
(وان لم يكن الخبر في بيت المستأجر) فاحترق  
سواء كان في بيت الخياط أو لا (قوله حاشية  
أو سرق) فلا أجر له لعدم التسليم حقيقة  
(ولا ضمان) لو سرق لانه في يده أمانة خلافاً  
لهما وهي مسئلة الاجير المشترك جوهره  
(وان) احترق الخبر أو سقط من يده (قبل  
لاخراج فعليه الضمان) ثم المالك بالخيار

فان ضمنه قيمة مخبوزاته الاجر) لانه وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته اليه فكان له الاجر واذا ضمنه قيمته  
دقيقا لم يصل العمل اليه لا صورة ولا معنى فلم يستحق الاجر (قوله لاهلاك قبل التسليم) أي لاهلاك العمل صورة  
ومعنى قبل أن يتساءل المستأجر (قوله ولا يضمن الحطب والمخ) وكذا الماء لان ذلك صار مستثقا قبل وجوب  
الضمان عليه زيلعي (قوله وللطبخ) أي لاني دافع كان ولو غير وليمة لان المعبر هو المادة في محل لانص فيه وأنواع  
الولائم أحد عشر نظامها بعض الفضلاء في قوله

ان الولائم عشرة مع واحد • من عدها قد عزي في اقرانه  
فالخرس عند نفاسها وعقبة • للطفل والاعذار عند ختانه  
ولحفظ قرآن وآداب لقدم • قالوا الحذاق لحذاقهم وبيان  
بنم الملاك لقدمه ووليمة • في عرسه فأحرص على اعلانه  
وكذلك مأدبة بلا سبب يرى • ووصف كبره لبيان له مكانة  
وعدمية لقدمه ووضيعة • لمصيبة وتكون من جيرانه  
ولا قول الشهرة الاسم عبرة • بذبيحة جاءت لرخصة شأنه

ذكره الجوى • قال في القاموس بالضم طعام الولادة وبها طعام النساء أنفسها والعقيقة الشاة التي  
تذبح عند خلق شعر المولود ولها معان أخر • واعذار الغلام ختنه من عذره يعذر به وللقوم عمل طعام الختان •  
وحذاق الصبي القرآن أو العمل كضرب وعلم حذاقا وحذاقا وحذاقة ويكسر الكل أو الحذاقة بالكسر الاسم  
تعلمه كاه ومهر فيه ويوم حذاقه يوم ختمه للقرآن اه فسمى الطعام باسم سببه واليه يشير النظم • وملاك الامر  
ويكسر قوامه الذي يملك به وككتاب الطين وناقة ملاك الابل اذا كانت تتبعها وشهدنا ملاك كدوملا كيكسرهما  
ويفتح الثاني تزوجه أو عقداه فهو كحذاق • والولية طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيره أو ولم صنعها  
اه • والمأدبة بفتح الدال ونحوها طعام صنع لدعوة أو عرس كالادبة والادب الظرف وحسن التناول وأدب كحسن  
فهو أديب • والوكرة ويحرق والوكير والوكيرة طعام يعمل لفرار البنيان • والمعتبرة شاة كانوا يذبحونها لآلهتهم  
اه وقد علم أن الاشياء منها ما يحتقر بالذبيحة ومنها ما يمين كل طعام وأن الولية قد تنعم كل طعام ومنه قول الناطم  
ان الولائم الخ (قوله بعد العرف) بفتح الغين المجمة وسكون الراء المهملة اخراج المرق من القدر الى القصاع اه  
معادن وعليه تسوية الخوان ووضع القصاع على ما قبل اه مكى ونقله القهستاني عن الكرماني (قوله الا اذا  
كان لاهل بيته) علة القهستاني بالعرف وهو يفيد أن العرف اذا كان جاريا بأن العرف عليه فيما اذا صنع لاهل  
بيته لزمه أيضا وقد قال الزيلعي ان المعبر هو العادة في محل لانص فيه اه وقد نبه عليه المؤلف بقوله والاصل  
في ذلك العرف (قوله أولم ينفجعه) بضم الباء من أنفج لا من نفج لانه لازم قال في القاموس نفع النمر والهم  
كسفع نفعوا ونفعوا أدرك فهو نفع ونافع وأنفجته وهو نفع الرأي محكمه (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق  
في الخبر أنه يجزئ أن يضمنه قبل الطبخ ولا أجر له أو بعده وله الاجر (قوله ولودخل بنار) هذه المسئلة لا تخص  
أجر الطبخ بل في الساكن اجارة واعارة وملكا (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل الا باذنه والبار هو أذن  
له في ذلك بحر (قوله واضرب اللبن) هو بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند الهنودين وجمع  
عند الآخرين ولا بد من تعيين اللبن أما اذا لم يعين ولهم لابن تيمية عمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن  
لهم الاملين واحد أو تعدد لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت قهستاني (قوله بعد الإقامة) لانها التسوية  
الاطراف فكانت من العمل اه كشف والإقامة النصب بعد الحفاف فلونشر به فأصابه مطر فأفسده قبل أن  
يقيم فلا أجر له وان عمل في داره قهستاني (قوله وقال بعد تشريحه) فائدة الاختلاف انه اذا تلف اللبن قبل  
التشريح بعد الإقامة فعند الامام تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير وأما اذا تلف قبل الإقامة فلا  
أجر اجماعا بحر (قوله أي جهل بعضه على بعض) أي بعد الحفاف (قوله وبثولهما يفتي) وهو استحسان لان  
التشريح من تمام العمل ولا يؤمن عليه من الفساد قبله وله أن العمل قد تم بالإقامة والاتفاق به يمكن والتشريح  
عمل زائد عليه كالتفصيل الى موضع العمارة فأفاده الزيلعي (قوله حتى يمدد) عبارة حافط الدين في المستصقي حتى  
يسلمه فلم يشترط المدد وهو الاولى لانه لو سلمه بغير مدد كان له الاجر بحر قال الاتقاني والتسليم هو أن ينجلي بين

(فان ضمنه قيمة مخبوزاته الاجر وان ضمنه  
قيمة دقيقا فلا أجر له) لاهلاك قبل التسليم  
ولا يضمن الحطب والمخ (والطبخ بعد العرف)  
الا اذا كان لاهل بيته جوهرة أو الطعام  
ذلك العرف (فان أفسده) أي الطعام  
(الطبخ وأمرقه) ولم ينفجعه فهو ضامن  
للطعام ولودخل بنار ليخبر أو ليطبخ بها  
فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن  
للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء  
من البيت لان المدد التمدد جوهرة (و  
اضرب اللبن بعد الإقامة) وقال بعد  
تسريحه أي جهل بعضه على بعض  
وبقوله ما يفتي ابن كمال معز بالاعيون وهذا  
اذا ضرب يدي بيت المستأجر ولو في غير ملكه  
فلا أجر حتى يمدد منه وباعده ومشرجا  
عنده ما زيلعي

المستأجر وبين اللبنة ويمكن جعل مافي المؤلف تبعاً للزباني على ما اذا استأجره لضرب عدد معلوم ولكنه لا فرق  
 حينئذ بين كونه في بيته وغيره فقدر (قوله على الحال) هذا اذا استأجره للعمل أما اذا استأجره دابة ليعمل عليها  
 صاحب الحال فانزال الحال عن الدابة يكون على المكاري وادخل الحال في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في  
 موضع يكون ذلك عرفاً لهم اه كذا يستفاد من البحر (قوله وايكاف دابة) وكذا جعلها كافي البحر (قوله كالنشا)  
 قال في المصباح هو ما يعمل منه الخلو فارسي معرب وأصلها انشاسته فحذف بعض الكلمة فبقى مقتضراً ذكره  
 في البارع والصراح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب بمدود او التصريح مولاه (قوله أحصهما الثاني) قال  
 في البحر وصحح النسفي في مستصفاء معزيا الى الذخيرة انه ليس له حق الحبس أي في مجرد ما يعين فاختلف التصحيح  
 وينبغي ترجيحه وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الحال اه (قوله والخياط والخفاف) فيه  
 انه لا جبر فيه ما عين مملوكة وهو الخياط الآن يكون من المالك (قوله فلا يملك حبسها) لان التسليم ليس بواجب  
 عليه للحال كالموابع شيئاً بمن مؤجل ليس له الحبس اه بحر (قوله كعمله في بيت المستأجر) تشبيهه في عدم ملك  
 الحبس (قوله لتسليمه حكماً) أي لان المتاع وقع مسلماً الى المالك ليكون المحل في يده خلاصة (قوله ولا ضمان) أي  
 عند الامام وهي مسألة الاجبر المشترك (قوله كالحال) ضبطه بالخاء أولى لعدم كذا ذكر المؤلف بخلاف الجيم  
 اه (قوله والملاح) قال في التهذيب الملاح بفتح الميم وتشديد اللام صاحب السفينة اه وفي المصباح هو السفنان  
 الذي يجري السفينة اه وهو النوق كافي القاموس (قوله لا تلحق بيته) أما اذا كان التحسينه فله حق الحبس قال  
 في البحر أطلقه فتمثل ما اذا لم يكن لعمله الا ازالة الدرن بالغسل فقط على الاصح لان البياض كان مستترا وقد  
 ظهر بفعله فكانه أحدته فيه ثم نقل عبارة النسفي في المستصفى السابقة (قوله وسيجي في بابه) قال المصنف  
 والشارح هنالك ويجب مثله ان ذلك وهو منلي وان انقطع المثل بأن لا يوجد في السوق الذي يساع فيه فقيته يوم  
 الخصومة أي القضاء وعند الثاني يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحنا وتجيب القيمة في القيمة يوم غصبه  
 اجاعا اه (قوله أي بدلها) نعميم ليشمل المثلبات اه حلي (قوله بأن يقول اعمل بنفسك أو يبدلك) هذا ما نقله  
 صاحب العناية عن جيد الدين الضرير والذي في الخلاصة أن يقول اعمل بنفسك أو يبدلك ولا تغفل بيد غيرك  
 اه وظاهر هذا أن قوله اعمل بنفسك أو يبدلك كقوله على أن تعمل واقتصر ابن الكمال والا كثرون على نحو  
 مافي المؤلف (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو أجيره فهستاني رفي المكي قال الشيخ أبو سارة رأيت مرقوما  
 في نسخة من البرهان بهامشها هل المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع الى الغير مع جهة الاجارة واستحقاق  
 المسمى أم فساد الاجارة واستحقاق أجر المثل اه وقال في الخاتمة وان قال استأجرتك الخياط أو تقصر بنفسك  
 فدفع الى غلامه أو تلبذه لا يجب الاجراه (قوله كان له أن يستأجر غيره) لان الواجب ج على في الذمة فيمكن وقاؤه  
 بغيره بمنزلة ايفاء الدين اهجوى وصورة الاطلاق أن يقول استأجرتك الخياط الثوب بدرهم فهذا من قبيل الاطلاق  
 عرفاً وان كان المذكور من هذا خياطه لفظاً اه مكي عن السمرقندي وقال الاتفاقاني لان المطلق ينصرف الى المعتاد  
 والمعارف فيما لم يشترط والصانع يعملون في العادات بأنفسهم وبأجراتهم فكان له أن يعمل بنفسه وبأجيره  
 اه (قوله أفاد بالاستئجار) الذي هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجنبي) المراد به غير الاجبر اه  
 حلي (قوله ضمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهما ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني اهجوى (قوله  
 فقرط) أي في العمل (قوله لا يضمن) كماه لان اليوم مثلاً لا يكره للاستئجار (قوله وأجاب شمس الأئمة) ظاهر هذا  
 المنيع أن المعتد الاول لا نفراد شمس الأئمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق اه حلي  
 (قوله فله أجره بحسابه) أي ان كان المأني يتنصفهم فله نصف الاجر أو الثلث فالثالث هذا ما ينفهم من ظاهره (قوله  
 أي لكل الاجر) في التهستانى فان جهلوا فسدت وزم أجر المثل اه وان حل الكل هنا على كل أجر المثل زاد الثاني  
 وفي الكناية شرح الهداية قوله بحسابه أي أجر الذهاب بكه وأجر الجي يتسدره لان الاجر متقابل بنقل العيال  
 لا بقطع المسافة ولهذا اذا ذهب ولم يتقل أحد منهم لا يستوجب شيئاً اهجوى (قوله ان كانت المؤنة تغل بنقصان  
 عددهم) هو منقول عن الامام الهندي واني وذلك كما اذا كان الغائب صغيراً امرضاً أو صغيراً أو كان ذلك في  
 استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولومن الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على أن يجملهم  
 وأما اذا وقع الاستئجار على مصاحبهم والحل على المرسل أو كان المحل قريافاً فكانوا مشاة أو لهم قدرة على المشي

مقابلاً بجملتهم (والا) يكتفون بما ملوهمين (فكاه) أي له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت  
 المؤنة تغل بنقصان عددهم فبصوابه والا كله

في البعيد فيلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقا فحفظ البعض منهم  
أخف من حفظ الكل جوى بجنا (قوله قط) بالكسر النصب والصك وكباب المحاسبة والجمع قطوط والسنور وجهه  
قطاط وقطاعة قاموس والمثله صورته في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل استأجر رجلا  
ليذهب بكتابه الى البصرة الى فلان ويجي بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب قال لا اجر له وقال محمد  
له الاجر في الذهاب الى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير وقال غير الدين قاضي خان في شرحه الاصح أن قول  
أبي يوسف كقول أبي حنيفة وأجهوا انه لو ترك الكتاب ثمة ولم يرد الى المرسل يستحق أجر الذهاب وأجهوا انه  
لو ذهب الى البصرة ولم يحمل الكتاب لا يستحق الاجرة وأجهوا انه لو استأجر رسولا ليبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة  
فذهب ولم يجد فلانا فانه يستحق الاجر الى هنا لفظ قاضي خان اه شلي وأنت ترى تصوير المثله انه استأجره  
ليذهب بالكتاب ويجي ولا مجرد الاصل ثم رأيت الوافي قال كان الاثنان في قول في أول المسئلة استأجر رجلا  
لا يصل قط والاثنين بجوابه لانه لو لم يذكري العقدان الجواب يجب تمام الاجر كما صرح به في شرح المجموع اه  
ومعنى الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر مقابل باصل الكتاب الى المكتوب اليه أو مقابل يحمل الكتاب وقطع  
المسافة به فقال محمد انه مقابل يقطع المسافة بالكتاب لا يحمل الكتاب وجوابه لان حله يسير لا يقابل به البديل غالبا  
ثلاثة مؤنثه ثم قطع المسافة وقع في الذهاب الى المستأجر فوجب أجر الذهاب ولم يتبع قطعه في العود لانه استأجر  
فلم يجب أجره ووجه قوله ما أن المقصود من الاستئجار على حمل الكتاب الى فلان بالبصرة هو اوصول الكتاب اليه  
لا حله وانما الحل وسيلة اليه وقد أبطل عمله قبل التسليم فلا يستحق الاجر اه (قوله ويدعو فلانا) مودها قاضي خان  
في تبليغ الرسالة وفرق بينهما وبين مسئلة اوصول الكتاب بان الرسالة قد تكون سرا لا يرضى المرسل  
بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمختوم فلوزكه محتوما لا يطلع عليه غيره اه وجرم الخواني بأن الكتاب والرسالة  
سواء في الحكم وجعل في المؤلف دعاءه كالرسالة (قوله وجب الاجر بالذهاب) نقل قاضي خان الاجماع عليه  
كالمسألة (قوله لكن في القهستاني الخ) عبارته والكلام مشير الى أنه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجر وهذا اذا لم  
يشترط المجي بالجواب والافاجرة لذهاب بالاجماع كذا في النهاية (قوله واختلف فيما لو مرقه) قال في الخاتمة  
له الاجر في قولهم اذا لم ينقص عمله وقيل اذا مرقه ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه غنة يتنفع به وارث  
المكتوب اليه فحصل الفرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر أنه ان مرقه بعد اوصوله فله أجر الذهاب وان  
كان قبل اوصوله فلا أجر له فيجوز (قوله بغير أجر المثل) الاول أن يقول بدون أجر المثل لان الغيرة صادق بالاكثر  
وان كان المقام بعين المراد (قوله كما غلط فيه بعضهم) تقدم عن الجوى أن عبارة الذخيرة تدل على انه اختيار  
المتقدمين وعبارته الوأجر القيم دارا بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغيب الناس حتى لم تجز الاجارة لوتسليمها  
المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما باع على ما اختاره المتأخرون اه (قوله وكذا حكم وصي وأب) أي اذا أجرة عقار  
الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزم تمام الاجر (قوله في غصب عقار الوقف) قال في الوالولية  
الفتوى في غصب العقار الموقوف بالعتقان نظر الموقوف ومنى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضريبة  
أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان (قوله وغصب سناقه) قال في جامع الفصولين  
شري دارا ثم ظهر أنها وقف أوله غير فعلية أجر المثل صيانة مال الوقف والصغير وفي الاختيار شرح المختار باع  
المتولى منزل الوقف فسكنه المشتري ثم فسخ لبيع فعلى المشتري أجر المثل اه ومما ابل الفتى به ما يحصيه في العمدة انه  
لا تضمن منافعه وفي القيمة ~~ممكن~~ دار الوقف سنين يزعم الملك ثم استحق الوقف بالقيمة المادلة لا يجب عليه أجر  
ما مضى اه قال السيد الجوى وهو يبنى على تخصيص العمدة والذي عليه الفتوى هو ما تقدم وصحبه صاحب  
المحيط وهو الذي ينبغي اعتماده اه وهو المختار بتجسيم هذه المسئلة من أفراد ما وقع فيه الاختلاف بين العلماء  
(قوله عند الزيادة العاشرة) أي زيادة أجر المثل من غير تعنت كما يأتي قريبا (قوله وصيانة لمحق الله تعالى) فان  
الوقف حبس العين والنصدق بالمسئلة لوجهه تعالى وفي الاشياء الغاصب اذا أجرة ما منافعه مضمونة من  
مال وقف أو يقيم أو يمدد في المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من  
السكة في بناء ويل عقد (قوله لو العيق في يده) قال في الوالولية استأجر دارا وعجل الاجرة فأتى المأجور قبل  
قبضه الدار وانسخ العقد لا يكون له ولاية حبس الدار لاستيفاء الاجرة المحجلة وفي جامع الفصولين قال استأجر

(استأجر رجلا لا يصل قط) أي كتاب  
(أوزاد الى زيد ان رده) أي الماكتوب  
الزاد (لونه) أي زيد (أو غيبته لاني له لانه  
نقصه بعوده كتابا لخطا اذا خاط نم فتي  
وفي الخاتمة استأجره لذهب اوضع كذا  
ويدعو فلانا بأجر مسعى فذهب له اوضع فلم  
يجد فلانا وجب الاجر (فان دفع القط الى  
ورثته) في صورة الموت (أو من يسلم اليه اذا  
حضر في صورة غيبته وجب الاجر  
بالذهاب) وهو نصف الاجر المسمى كذا  
في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولو كان  
تعبه المشون وعولوا على (روم كل الاجر  
لكن في القهستاني عن النهاية أنه ان شرط  
المجي بالجواب فنصفه والا فكله فليكن  
التوفيق (وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب  
له شيء لا تسفاه الماقدود عليه) وهو الاصل  
واختلف فيما لو مرقه (متولى أرضها) أي  
أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها) أي  
مستأجر أرض الوقف لا المتولى كما غلط فيه  
بعضهم (تمام أجر المثل) على المتقرب  
كما في الصريح من التخصيص وغيره وكذا حكم  
وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (ينبغي بالعتقان  
في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا  
ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف) فيما اختلف  
فيه العلماء حتى نشأوا الاجارة عند الزيادة  
لما حشوا نظر الموقوف وصيانة لمحق الله تعالى  
حاوي القديسي (مات الا أجر وعليه ديون)  
حتى فسخ العقد بصد تجميل البديل  
(فالمستأجر) لو العيق في يده

بناجارة فاسدة وعمل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر عمله  
 ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى اه ولو مقبوضاً صحيحاً أو فاسداً فليس له حق الحبس لاجر عمله وهو أحق  
 بثمنه لو مات المؤجر كذا في حاشية الشيخ صالح الغزي يعني اذا مات المؤجر وعليه ديون لغير المستأجر فيبعت العين  
 المستأجرة كان المستأجر أحق بالثمن من سائر الغرماء أبو السعود وقوله فليس له حق الحبس بخلاف لما هنا الا أنه  
 في المأل يرجع اليه من حيث كونه أولى بالثمن ويحتمل أن ليس زائدة (قوله ولو بعته فاسداً) فلا فرق بين عقدها  
 الصحيح والفاسد ومثلها الشراء والرهن الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة او البيع بين مسكن  
 للمستأجر أو المشتري على الاجر أو البائع ثم فسح العقد الاجارة أو البيع وكان ذلك فاسداً لا يكون للمشتري  
 ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون أولى بهما من سائر الغرماء اذا مات الاجر أو البائع واذا كان  
 عقد الاجارة أو البيع صحيحاً وكان كل منهما مدين للمستأجر والمشتري على الاجر أو البائع ثم فسح العقد بينهما  
 يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من سائر الغرماء لو مات الاجر أو البائع  
 وعليهم ما ديون كثيرة اه عمداً (قوله بخلاف الرهن الخ) أفاد بهذا أن المرتهن له حق الحبس في الرهن وظاهر  
 اطلاقه يقتضي أن له ذلك ولو فاسداً الا أن محله ما إذا حل حق الدين الرهن الفاسد ما إذا سبق الدين ثم رهن فاسداً بذلك  
 ثم فسح العقد فليس للمرتين حبس لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من الغرماء بعد موت الرهن  
 لعدم المقابلة كما لا فساد للسبب بخلاف ما إذا كان الرهن سابقاً والدين لاحقاً لان الرهن قبضه بمقابلته الرهن  
 وهذا القبض سابق تثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الرهن أو تأخر اجماع السبب وبه تثبت  
 المقابلة الحقيقية بزيادة وعمداً (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسداً لأنه يفيد أنه يضمن بشئ  
 هو أقل من قيمته وليس مراد ابل المراد أنه ينظر الى الدين والى القيمة فأيهما كان أقل يكون الرهن مضموماً وصوابه  
 بالأقل من قيمته ومن الدين فتكون من بيانية لانضائية اه حلي موضعاً (قوله الزيادة في الاجرة الخ) قال  
 في الهندية واذا زاد الاجر أو المستأجر في العقود عليه او في العقود به ان كانت الزيادة مجعولة لا تجوز سواء كانت  
 من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من  
 خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما المستأجر لا تجوز وان كانت من خلاف  
 جنس ما استأجر تجوز كذا في الذخيرة اه (قوله تصح في المدة وبه) هذا خلاف ما في المنع والاشياء ونص  
 الاشياء الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان به مضى المدة لا يسح والخط والزيادة في المدة  
 جائزان اه وعمل محشوها عدم صحة الزيادة بعد المدة بأن محل العقد قد فات فان قيل الخط تركه بعض الاجرة وهو  
 جائز ولو بعد المدة فوجه المنع بعده أجيب بأن المراد خط يلتحق بأصل العقد وهو انما يكون في المدة وأما الذي  
 بعده فانه أمر مستأنف اه حوى وفي شرح العلامة البكري عن خزانة الاكل لو استأجر داراً شهرين أو دابة  
 لركبها فمرسحين فلما سكن فيها شهراً أو سافر فمرسحاً زاد في الاجرة فالتسليم أن تعتبر الزيادة لما بقي ومحمد استحسن  
 وجعلها موزعة لما مضى ولما بقي (قوله الزيادة على المستأجر) يعني اذا زاد الاجر عن القدر الذي أجر به المستأجر  
 (قوله ولو لوليتيم) سوى في الاعراف بين الوقف وأرض التيمم وكذا في الجوهرية فجعل المستأجر فيه ما بدون أجر  
 المثل غاصباً وذكرا انحصاف في كتابه انه لا يصير غاصباً ويلزمه أجر المثل حوى في حاشية الاشياء (قوله لم تقبل) قال  
 في الاشياء مطلقاً وفسر الحوى هذا الاطلاق بما قبل مضى المدة وبه وفسره في تنوير الاذهان بقوله سواء زاد  
 عليه أحد في أجرته أم لا اه (قوله كالورخصت) أراد أنها لا تنقص برخص السعر سواء كان قبل مضى المدة  
 أو بعده كالورزادت اه (قوله فان الاجارة فاسدة) كالورقة بدون أجر المثل (قوله لكن الاصح صحتها الخ) عبارة  
 الاشياء لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجر المثل وهو كذلك في بعض النسخ والوضع في التعبير أن يقول ولو اذى  
 رجل أنها بغير فاحش فالاصح صحتها بأجر المثل الا اذا أخبر القاضى يعني لا يحكم بعدم صحتها بمجرد دعواه  
 انها بغير فاحش نظر الاصل المذكور بل يرجع الى قول أهل البصر والامانة (قوله فان أخبر القاضى ذو خبرة)  
 والواحد يكتفي عندهما خلافاً لمحمد اه (قوله وان شهدوا وقت العقد) واصل بما قبله حوى (قوله والا) أى  
 وان لم يخبر ذو خبرة أنها وقعت بغير فاحش وقد قلنا ان الاصل العصة (قوله فان كانت اضراراً وتعتنا) فسر  
 العلامة ابن نجيم ذلك في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي الينا يسع زاد بعض الناس

ولو بعته فاسداً اشياء (أحق بالمستأجر من  
 غرمائه) حتى يستوفي الاجرة المجهولة (الا انه  
 لا يسقط الدين به لانه أى بهلاك هذا المستأجر  
 لانه ليس برهن من كل وجه (بخلاف الرهن)  
 فانه مضعون بأقل من قيمته ومن الدين كما  
 سيجى في باب مجموع الفتاوى فروع الزيادة  
 في الاجرة من المستأجر تصح في المدة وبه  
 وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو لوليتيم  
 لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة  
 فاسدة آجرها الناظر بلا عرض على الاولى  
 لكن الاصح صحتها بأجر المثل ولو اذى رجل  
 انها بغير فاحش فان أخبر القاضى ذو خبرة  
 انها كذلك فسحها وتقبل الزيادة وان شهدا  
 وقت العقد انها بأجر المثل والا فان كانت  
 اضراراً وتعتنا لم تقبل

وان كانت الزيادة جبر المثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي ثم يؤجرها من زاد فان كانت دارا او حائوتا وارضاءا فربما عرضها على المستأجر فان قبلها فهو ربح حتى ولو زادت من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة اجرائها وادعى انها انشرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها آجرها المتولى وان كانت مزرعة لم تصح اجرائها الغير صاحب الزرع (١٤) لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استأجرها مشاهرة

فانها تاجر فغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لانها قد اعدت رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف او يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجرا المثل في نفسه من غير ان يزيد احد للمتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم تفسخ كان على المستأجر المسمى الشبهاء معز بالصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لهية الوقف قهرا على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالتنازع والاشترط رضاه كما في عامة النصوص منها الجبر والمخ فيقول عليها لانها الموضوع لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف معز بالقصور ولين حائوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه ورفع وان ضربه فهو المبيع ماله فليترص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذا لا يذله على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اضطرر ان يجبره لولا ذلك للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين من زرع او مبنيا فيسهل مع ولحق الاجر دين رفع الامر الى القاضي لينسخ العقد وليس للاجير ان يفسخ نفسه وعليه الفتوى ويجوز بطل الاجر اربا كثر أو أقل مما يتقارب فيه الناس لا بما لا يتقارب قد يكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوق بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة أولا اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه أجاب بقيمة المذهب فليحفظ والله أعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

اي في الاجارة (تصح اجارة حائوت) اي دكان (ودار بلا بيان ما يعمل فيه) ما لصرفه لامة عارف (و) بلا بيان (من يسكنها) فله ان يسكنها غيره باجارة غيرها كما سبق (وله ان يعمل فيه) اي الحائوت والدار كل ما اراد (فيتدوير بيط درايه

في اجرائها لم يملكه له لمتعنت اه (قوله وان كانت الزيادة اجرا المثل) المراد ان تزيد الاجرة في نفسها اقل من سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استئجاره فلا كافي شرح المجمع للعيني وعبارته ولا تنقض الاجارة اذا زادت الاجرة اما اذا زادت الاجرة في نفسها لا لرغبة راغب ولا لزيادة من قبل متعنت بل لافاقوسه عند الكل فانها تنقض وتعد ثانيا ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجرا المثل من بعد الثانية اه (قوله ثم يؤجرها من زاد) كذا وقع لغيره والاوى حذف هذه الجملة ليتأتى التفصيل المذكور بعد (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا (قوله فلا بد من البرهان عليه) اي لا بد من ادعى الزيادة من برهان يشهد على المسكر الذي هو المستأجر لان القول قول المنكر والبيئة على المدعى والاصل بقضاء ما كان على الذي عليه كان حموى (قوله وان لم يقبلها آجرها المتولى) الاولى تقديم هذه على قوله وان أنكر زيادة اجرائها الخ (قوله فانها تؤجر لغيره) محله ما اذا كانت تؤجر بزيادة لورفع البناء اموال كانت لا تؤجر بكثرها اخذها لورفع البناء فانها تاتي في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة افاده صاحب المصيط (قوله والبناء يملكه الناظر الخ) قار في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فقلعها وسلمها فارغة الا ان يغرم له المؤجر قيمته مقلوعا ويملكه بان تقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم وبها اذ لا فيضمن فحصل ما بينهم ما كذا في الاختيار (قوله وعليه الفتوى) وما في التارخانية زاد اجرا المثل ليس للمتولى تنقض الاجارة بنقصان المثل لان اجرا المثل يعتبر وقت العقد فاذا كان المسمى وقت العقد اجرا المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك اه خلاف المفتي به حموى (قوله بخلاف نقول الفتاوى) منها فتاوى مؤيد زاده التي ذكر عبارتها بعد والتجديد والخاتمة فانهم نقلوا ان المتولى لا يملك ذلك البناء قهرا على المستأجر ولو اضر وعبارة التجديد كافي المخ ثم بعد فسخ الاجارة ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف يرفعه الباني لانه ملكه ويجبر على الرفع اذ لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالارض فليس للباني اي الرفع لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم اذا كان يضر بالوقف فهذا على وجهين اما ان يرضى المستأجر ان يأخذ المتولى بناء للوقف بقيمة من زرع او مبنيا أي ما كان أقل أو لم يرض فان رضى فلقم ان يدفع اليه اقل القيمتين ويملك البناء لاجل الوقف لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيؤجرها من غيره اوبقى الباني الى ان يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستأجر مانعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا يذله على ذلك حتى لا يملك رفعه اه فجعل الخيارات للباني عند الاضرار بالقاع (قوله ان لم يضر رفعه رفعه) أي جبر عليه كما اذا بنى بالاذن بل ذلك أولى (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله حيث لا يملك رفعه) حينية تعليل (قوله ولولحق الا بدين) أي ولا تضاه له الا من العين المؤجرة وسيأتي بيان ذلك في الاعذار الموجبة لفسخ الاجارة ان شاء الله تعالى (قوله ليفسخ العقد) أي عقد الاجارة ثم يبيعها القضاء الدين (قوله ويجوز) اي الاجارة وقوله مما يتقارب فيه يرجع الى الاكثر والاقل (قوله فتكون فاسدة الخ) قد تقدم ما فيه (قوله وفي فتاوى الحانوق الخ) عبارته سئل نور الدين الى الطرابلسي عما لو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وان الاجرة اجرة المثل بعد ان أقيمت البيئة بذلك ثم أقيمت بيئة أم دون اجرة المثل يعمل ببيئة بطلانها أم لا اجاب ببيئة الاثبات مقدمة وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

أي خلاف والواضح ان يقول باب ما يجوز من الاعمال في الاجارة (قوله تصح اجارة حائوت أي دكان) قال الفارابي اصل حائوت قاعول وأصلها الهاء وايدت تاء والحائوت يذكر ويؤث حائوت نسبة على القياس والحائوت يتباع به الحار وهو الحائوت جمعه حافات والنسبة حائت على القياس اه وقيل أصله فعلوت كما تكون من المالك قابت الواو انا العز كها وفتح ما قبلها كافي طائوت اه وفي القاموس الحائوت الدكان للخمارة يؤث ويذكر والخمار نفسه والدكان كزمان الحائوت وجمعه دكاكين مهتر اه ويطلق الدكان على الدكة التي يقعد عليها (قوله لصرفه للمعارف) قال في البحر لان العمل المتعارف فيه السكنى فيصرف اليه وانه لا يتفاوت اه (قوله فله ان يسكنها غيره) أي ولو شرط ان يسكنها وحده منفردا اه سرى الدين وهذا في الدور والحوانيت كما هو الموضوع أما الثوب فلا بد من بيان لاسبه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل بجر (قوله ويربط دوابه) أي فيما اعتدل بطها قال الانتقائي فان كان في الدار موضع معتدل بط الدواب كان لذلك والا فلا لانه يؤدي الى افساد الدار اذ ربط الدواب في موضع السكنى افساد اه فلا يجوز له ان يجعل الدار المستأجرة اصطبل (قوله

ويكسر حطبه) قيده في البحر بالعتاد فأما إذا كان غير معتاد وتلف به شيء ضمنه كما يؤخذ من مفهومه وفي المسمى  
عن الزبلي وعلى هذا لو كسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لأنه لا يوهن البناء وإن زاد على العادة بحيث يوهن البناء  
فليس له ذلك إلا برضا صاحبه اه وفي البحري الدق اليسير المعتاد اه (قوله وإن ضرب به يفتي) تبع فيه المصنف  
وهو تابع لنقل شيخه في جرحه عن الخلاصة وهو قد سقط في نقله ما منه يستفاد الحكم وهو المنع وعبارة الخلاصة  
كما في الرمز ولا يمنع من رضى البدوان كان بضرب يمنع وعلمه الفتوى اه قال الحوى بعد نقل ما في الرمز والحاصل  
أن ما يوهن البناء لا يستحقه عطل العقد إلا أن يشترطه أو يرضى المالك به وما لا يوهن يستحق به اه (قوله بالبناء  
للفاعل والمنفعل) الأولى أن يقول من الثلاث أو الرابطة قال في المنع فيه وجهان الأول أن يكون بفتح الياء من  
الثلاثي المجزئ فيكون اتصاب حدادا وما بعده على الحال وفيهم منه عدم اسكان غيره دلالة بالاولى الثاني أن  
يكون بضم الياء وكسر الكاف واتصاب ما بعده على الضعولية وفيهم منه عدم سكه بنفسه بالاشارة لأنه إنما  
لم يجز أن يسكن غيره لأن ذلك يوهن البناء وفي سكنى نفسه ملتبس بهذه الاشياء اه هذا المعنى حاصل اه (قوله  
كألو أنكر أصل العقد) فإن القول له أي فكذلك إذا أنكر نوعا منها (قوله وفيها الخ) في الحوى ولو عين نوعا خالف إلى  
مثله أو دونه جازاه (قوله ولو فعل ما ليس له) أي وقد مضت المدة أو ما لو مضى بعض المدة هل يسقط أجره أو يجب  
يجز اه مقدسي (قوله يطل التقييد) الأولى أن يقول ويطل فيه التقييد ويكون كلاما مستأنفا قال  
في المنع ولا يفسر في ذلك تقييده حتى إذا شرط سكنى رجل بعينه في الدار له أن يسكن غيره لأن التقييد لا يفسد  
لعدم التفاوت (قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس فإنه يضمن إذا خالف لأن التعيين مفيد للتفاوت  
الناس في الركوب واللبس فيعتبر فاذا خالف صار متعديا فيضمن اه (قوله بخلاف الجنس) أي جنس ما استأجر به  
(قوله أو أصل فيها شيئا) والأكس ليس باصلاح حوى (قوله لا تصح) سواء كان قبل القبض أو بعده مجزئ ولو كان  
بواسطة ثالث للزوم تملك المالك ذكر المؤلفات في المتفرقات قلت وعلى هذا فيطلب الفرق بين الاجارة بعد  
القبض والبيع حيث يجوز البيع من البائع بعد القبض اه حوى (قوله وسيجي تصحيح خلافه) أي خلاف  
لفصح فانه قال في المتفرقات وهل يطلب الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية قلت وصححه قاضي خان وغيره  
وفي المضمرات وعليه الفتوى قال المؤلف ونقل المصنف عن الخلاصة ما يفيد أنه ان قبضه بعد ما استأجره  
بطلت والا فلا فيمكن التوفيق (قوله ما يزرع فيها) بفتح الياء حوى عن المعراج (قوله كي لا تصح المنازعة) قال  
السيد الحوى في شرحه لأنها تستأجر للزرع مرة وللبناء أخرى وما يزرع متفاوت نفعها وضربا فلا بد من البيان  
لدفع النزاع اه ويرفع بتقويض الخيرة اليه (قوله وتطلب صحبة بزرعها) استحسانا لأن العقد وعليه صار  
معلوما بالاستعمال والفساد كان لأجل الجهالة فإذا ارتفعت وقت الزراعة كفي وصار كأن الجهالة لم تكن  
فعدت صحبة اه زبلي مختصرا وهذا يفيد تقييده بما إذا علم المؤجر بعين المزرع كما إذا علم بعين اللابس في صورة  
استحجار الثوب ولذلك قال العلامة المقدسي يذفي تقييده بما إذا علم المؤجر بما يزرع فرضي وبما إذا علم  
من ليس والا فالنزاع ممكن اه (قوله والله استأجر الشرب والطريق) وإن لم يشترطهما بخلاف ما لو اشترى أرضا  
فأنشأ بها لا يدخلان بالأدراك الحقوق ونحوها لأن الاجارة تعقد للاتفاق والاتفاق بالاتفاق بالارض إذا لم يدخل الشرب  
والطريق فيدخلان لتحقيق الاتفاق والمقصود من البيع تلك الرقبة للاتفاق بينهما ولهذا يجوز بيع الجنس  
الصغير الذي لا يتنفع به في الحال ويجوز بيع الارض السجة ولا يجوز اجارته بما العدم للاتفاق أفاده المشاي  
(قوله ويرزق زرعها) قال في القنية لو استأجرها سنة لزرع ما شاء له أن يزرع زرعين ربيعيا وآخر يقيا اه فأن  
تري أنه هذه مفروضة في استئجاره مدة يمكن فيها زرعان وقد أطلق في عقد الاجارة (قوله والا لا) بأن كانت غير  
معتادة للرى مثل هذه المدة التي عقد عليها الاجارة وإن جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار وإن شاء  
نقض الاجارة كلها وإن شاء لم ينقضها وكان عليه من الاجر بحسب ما روى منها اه قلت يؤخذ من عدم صحة  
اجارة الاراضي العالية للزرع لأنها ليست معتادة للزرع اه حوى (قوله ان كان الزرع بحق) كأن كان باجارة  
ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون اجر المثل على ما رجحه الخصاص من أن المؤجر بدون اجر المثل لا يكون غصبا  
ويكون عليه اجر المثل وفي فتاوى قارئ الهداية أن المستأجر اجارة فاسدة إذا زرع يقي وكذا المساقاة اه ومن  
الزرع بحق زرعها اعمارية فلا يجوز اجارتها قبل أن يستحصد الزرع لكن إذا رجع المير قبل أن يستحصد الزرع يلزم

ويكسر حطبه ويستنجي بجداره ويتخذ بالوعة  
ان لم تضرب يطين برحى البدوان ويتر به يفتي  
قنية (غيره لا يسكن) بالبناء الفاعل والمنفعل  
(حدادا أو قصارا أو طعانا من غير رضا المالك  
أو اشتراطه) ذلك (في) عقد (الاجارة) لأنه  
يوهن البناء فيوقف على الرضا (ولو اختلفنا  
في الاشتراط فالقول لله فوجر) كألو أنكر أصل  
العقد (وإن أقاما بينة فالبينة بينة المستأجر)  
لأنها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للتجارة  
فله الحدادة أن اتحد ضررها ولو فعل ما ليس  
له لزمه الاجر وإن اتحد به البناء ضمنه ولا أجر  
لأنه لا يجتمعان (وله المسمى بنفسه واسكان  
غيره باجارة وغيرهما) وكذا كل ما يختلف  
بالمستعمل يطل التقييد لأنه غير مفيد للتفاوت  
ما يختلف به كما يجي ولو أجرها بخلاف  
بالفضل الا في مثله إذا أجرها بخلاف  
الجنس أو أصل فيها شيئا ولو أجرها من المؤجر  
لا تصح وتنفذ (قوله لا جارة في الاصح مجزئ  
للجوهرة وسيجي تصحيح خلافه قنية (و) نفع  
اجارة (أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها  
أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء) كسلا  
تقع المنازعة والا فهي فاسدة للجهالة وتقلب  
صحبة بزرعها ويجب المسمى والله مستأجر  
الشرب والطريق ويرزق زرعين ربيعيا  
ونحننا ولو لم يكن الزرع فاسدا لا يحتاجها  
لأنه في أكرى أن أمكنه الزراعة في مدة  
العقد جازوا لا وتما في القنية (أجرها  
لا تجوز) الاجارة

المستعملين مثل الارض لما يستقبل أفاده أبو السعود (قوله لكن لو حصده وسلمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة  
 باقية وفسخ فيها وكذا يقال في قوله مالم يستحصدا الزرع (قوله مالم يستحصدا الزرع) أى مالم يؤل الزرع الى الحصاد  
 بقريته ما يده وهو بالنسبة للفاعل والفاعل الزرع (قوله الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل) بشرط أن تكون  
 الارض فارغة عند مجيء الزمن الذى أضيفت الاجارة اليه أبو السعود عن شيخه (قوله مطلقا) أى سواء كان الزرع  
 بحق أم لا ولا حاجة اليه لانه اذا علم ذلك فيما اذا كان بحق يعلم في غيره بالاولى (قوله بجبره) أى بسبب جبر الزرع  
 (قوله ادرك أو لا) لانه لا حق لصاحبه في ابقائه بجر (قوله تصح اجارة الدار المشغولة) عقد صاحب القنية لذلك بابا  
 حيث قال باب اجارة المشغول آجر دار الوقف وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهى مشغولة بتبائع جازوا ابتداء  
 المدة من حين تسليمها اه (قوله وسيجيى في المتفرقات) قال هناك السكن حرز محشى الاشياء صحة اجارة المشغول  
 ويؤمر بالتفرغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها اه (قوله أمكن زرعها أم لا) بأن كان لا يشتهى المأوى لانه لم  
 يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخا لها أفاده في الجبر (قوله قلعهما) أى الا أن يكون  
 في الغرس غرة فيبقى بأجر المثل الى الادراك (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فليس له  
 اصلاحها جوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما فى الاسعاف والعمادية من أن البناء اذا كان لا يضرب  
 بالوقف يرفع الباني لانه ملكه ويجبر عليه وذلك فى القنية ما يخالف ذلك حيث قال استأجر أرضا وقفا وغرس فيها  
 وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن يستأجرها بجر المثل اذ لم يكن فى ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا  
 القلع ليس اهم ذلك اه وسلك أبو السعود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما فى الاسعاف وغيره على ما اذا كان  
 ابقاء البناء والغرس يضرب بالارض وما فى القنية على ما اذا لم يضرب وهو مريح ما فيها حيث قال اذ لم يكن فى  
 ذلك ضرر قلت وقد ذكر بعضهم ان ما فى القنية اذا انفردت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة  
 أو يحمل على اختلاف المشايخ وأفاد أبو السعود انه على ما فى القنية لا يحتاج في ثبوت الخلو الى الحكم به من  
 حكم مالكى الاعلى وجه الاحتياط اه وظاهر من صريح المصنف أن هذا فى الملك وقوله ولو استأجر أرض وقف الخ  
 حكم الوقف بخصوصه (قوله اعدم نهايتها) أى لانه ليس لهايتها مأمدة معلومة وبقاؤه ما يضرب الارض  
 بخلاف الزرع حيث يترك بأجر المثل لرعاية الجائنين لان نهايتها معلومة جوى (قوله أى البناء أو الغرس) أى قيمة  
 كل واحد منهما فأفرد الضمير نظرا الى كل واحد (قوله بأن تقوم الخ) هو الذى ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا  
 له مقلوع قدبر (قوله لان قيمته نظرهما) حيث أوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة  
 وأوجبنا لصاحب البناء والغرس قيمته مقلوعين لان أصل وضعهما بحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع)  
 فالتقدير يلزم الباني والقارس القلع والتسليم الا اذا غرم المؤجر له القيمة فلا يلزم به ما ولا نظر لكون الارض تنقص  
 بالقلع أولا لان ذلك النظر انما هو من حيث الجبر وعدمه بجر وقصد صاحب الجبر الرد على الامام الزيدى  
 فى قوله هذا أى قول المصنف الا أن يغرم المؤجر قيمته مقلوعا اذا كانت الارض تنقص بالقلع لان الواجب دفع  
 الضرر عنه ما اذا كانت أرضه تنقص بالقلع تغضربه فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر  
 وينفرد به لان المستأجر لا يضرب بذلك اذا الكلام فى مستحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض  
 لا تنقص بالقلع وأراد أن يضمن له قيمته ويكون له البناء فليس له ذلك الا برضا صاحبه لاستوائه ما فى ثبوت الملك  
 وعدم ترجيح أحدهما على الآخر فلا يضمن اتفاقهما فى الترتيب بخلاف القلع حيث يتفرد به أحدهما فى هذه الحالة  
 دون الآخر اه ولم يظهر وجه الرد انما ذلك نظرا باعتبارين الجبر وعدمه فيستقر فيه الى تنقص الارض وعدمه  
 ولزوم القلع وعدمه فينظر الى المؤجر هل يغرم القيمة أو يرضى أولا (قوله أو يرضى المؤجر الخ) ذكر السيد أبو السعود  
 بحثنا أن مجمل اشتراط رضا المؤجر بالترك اذ لم يشترط المستأجر بقا ما بناء أو غرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة  
 ولم يكن فيه ضرر ما اذا اشترط ذلك فله الاستبقاء بغير رضا وهو محمل مسئلة القنية الآتية وقد تقدم  
 الكلام عليها وقد علمت انه لا بد من قول على ما انفرد به صاحب القنية فيما على أنه قد يقال ان هذا الشرط يفسد  
 الاجارة لانه لا يتقضى به العقد وفيه نفع للمستأجر اذ لا يشترط نحو هذا الشرط الا اذا عادت منه غرة  
 عليه ولا يلائم العقد ايضا فليأمل (قوله ان بأجر) بأن يرضى بقا ما بناء أو غرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة  
 (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاعارة (قوله يجبر القيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة القنية

الكن (لو حصده وسلمها انقلب) جازوا (مالم  
 يستحصدا الزرع) قيجوز ويؤمر بالحصاد  
 والتسليم به بقى برزنية (الا أن يؤجرها مضافة  
 الى المستقبل قيجوز مطلقا) وان كان الزرع  
 (بغير بحق محض) لا يمكن التسليم بجبره على  
 قوله أدرك أو لا فتساوى قارى الهداية  
 وفى الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة وهى  
 ويؤمر بالتفرغ وابتداء المدة من حين  
 تسليمها وفى الاشياء استأجر مشغولا وفا رعا  
 صحيح فى الدارغ فقط وسيجيى فى المتفرقات  
 (و) تصح اجارة أرض (البناء والغرس) وسائر  
 الانتفاعات كطبخ آجر ونخف ومقبلا ومراحا  
 حتى يلزم الاجرة بالتسليم أمكن زرعها أم لا  
 بجر (فأرقت المدة قلعهما وسلمها فارغة)  
 اعدم منها شيئا (الا أن يغرم له المؤجر قيمته)  
 أى البناء أو الغرس (مقلوعا) بأن تقوم  
 الارض بم ما يريد منها فيضمن ما بينهما اختيار  
 (ويملكه) بالنسبة عطف على يغرم لان فيه  
 نظرهما قال فى الجبر وهذا الاستثناء من  
 لزوم القلع على المستأجر فافاد أنه لا يلزمه  
 القلع لورضى المؤجر بدفع القيمة لكان  
 ان كانت تنقص بملكه اجبر على التسليم  
 والا فبرضا (أو يرضى) المؤجر عطف على  
 يغرم (بتركه) أى البناء أو الغرس (فيكون  
 البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا  
 الترتيب ان بأجر فاجارة والا فاعارة فلهما  
 أن يؤجرهما بالثالث ويتسما الا جرعلى  
 قيمة الارض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض  
 فبأخذ كل حصته محض وفى وقف القنية بنى  
 فى الدار المسئلة بلا اذن القيم وزرع البناء يضرب  
 بالوقف يجبر القيم على دفع قيمة للباني الخ

ويجوز لامتأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون  
حفر الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما ين يديه الوقف خيرا وهذا اذ لم يكن له قرار العمارة فيها اما اذا كان  
فيجوز الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحره وغيره (قوله وبني) الواو يعني أو  
(قوله ليس لهم ذلك) تقدم ما فيه وقد يحمل ما فيها على ما اذا كان لوزعها من يده هذا المستأجر يجوزها  
اغيره بهذا الاجر فيثبت توجهه على القيم أن يقال له ما الفائدة في نزعها من هذا انما اجارته من غيره مع اتحاد  
الاجر والله تعالى أعلم بالصواب وفي شرح المؤلف للمتن بعد ما ذكر مسئلة المصنف السابقة وهي  
فان مضت المدة قلها ما وسماها فارغة الخ قال ولو وقفنا المدة مستأجرا بما جبر الا لضرورة  
وهذا فيد أن موضوع كلام المصنف في الملك وما ذكر في القنية موضوعه في الوقف وبؤيده ظاهر صنيع المصنف  
كأنه هنا عليه لكن يهمل عليه أن نص الاسعاف والعمادية صريح في أن البناء اذا كان لا يضر في الوقف وجب  
رفعه قد بر (قوله وبمذا لم) مسئلة الارض المحتكرة أي ههنا حكمها وهي مالواستأجر أرضا وقفنا لبنين فيها  
او يفرس ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن يستبقها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف  
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه طوري وفي أبي السعد قد حمل أن المستأجر اذا بنى بشرط استبقاء العمارة له  
بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القرار حيث لا ضرر على الوقف وحيث ليس للمتولي عليه  
لجهة الوقف الا رضاه وكمذا ليس له تكليفه القلع وهذه هي مسئلة الخلق التي اشار اليها في الجهر بقوله وبديع  
مسئلة الارض المحتكرة اه (قوله والرطبة) بالقح هي الرسيم وقيل غير ذلك وهذا أولى مما في الطوري فانه عين  
ما في المصنف (قوله كالشجر) أي لا كزرع والاولى تأخير هذه المسئلة بعد بيان حكم الزرع (قوله فتعلق الخ)  
هذا تفريع غير ظاهر لان الحكم الذي ذكره المصنف انما اتى في الارض بأجر المثل حيث لا ضرر وان أبقى الموقوف  
عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ثم ظهر لي انه مرتبط بما قبل مسئلة الوقف (قوله وزهره) الاولى التعبير بالثمر ليعلم  
الزهر وغيره (قوله كما في الفجل) بضم الفاء كما سبق وفيه أن الفجل والجزر ليسا من الرطبة بل يقلعان مرة واحدة  
ثم لا يعودان (قوله وقواه بما في معاملة الخاينة) الامارة المسافة ذكر في الهندية لودفع أرضا للزرع فيها  
الرطاب أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نبتاته ولا لانتهاء جذمه  
وقت معلوم فامامه فاسدة فان كان وقت جذمه معلوما يجوز وقوعه على الجدة الاولى كما في الشجرة المثمرة (قوله  
رعاية للبايعين) فروى جانب مالك الارض بايجاب أجرة المثل له وروى جانب المستأجر بابقاء زرعها الى انتهائه  
(قوله أما بعد ههنا أجرة المثل) والفرق انه بانتهاء المدة لم يبق حكم الذي تراصها عليه من المدة لارتفاع العقد  
بانقضاء ثمنها فاحتج الى تسمية جديدة ولا كمذا قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي عيها فاستغنى عن  
تسمية جديدة اه (قوله المستعير) أي مستعير الارض للزرع اذا اراد صاحبها الرجوع فيها او الزرع لم يدرك فانه  
ترك في يد المستعير بأجر المثل الى حصاده (قوله فترك الخ) هذا قاصر على ما اذا استعارها للزرع ولم يبين حكم  
ما اذا استعارها للبناء والغرس والظاهر أن حكم المستأجر يجري فيه (قوله مطاقتا) أي وان لم يدرك (قوله لطلعه)  
وهو واجب الهدم لا التبرير جوى وغيره (قوله أي بقضاء) أي يبقا ما في الارض بأجر المثل وأطلق في الاجر نعم  
أجر المثل في القضاء والمسمى في العدة (قوله حتى لا يجب الاجر الا بأحدهما) استثنى في الشرع ليلية أرض الوقف  
والتيتم والمدة للاستغلال فان وجوب اجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العدة اه أبو السعد (قوله  
للكروب والحل) ولو استأجرها ليعمل عليها له أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يعمل عليها ولو عمل عليها  
فلا أجر عليه لان الركوب يسمى حلا يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحبل ركوبا أصلا اه خلاصة  
(قوله لا يجنيها) أي يتودها الى جنبه أفاده في القاموس وذلك لعدم التعارف والحمل مدة الانتفاع (قوله  
ولا يركبها) لم يصرح بغيره وهو فيه دأه انه اذا استأجرها ليعمل عليها لم يصح نظر الركوب وغيره تبع له ويجوز  
(قوله أو لا يجلي ان يزين بيته) بفتح الياء من زانه قلت من هذا النظم ما يدل على الزينة في البلاد فلا يجوز فيه  
الاجارة اه ومن حكم الزينة حكم مالواستأجر ثوبا ليسطه في بيته ولا يجلس عليها ولا ينام فانه لا يجوز ذكره  
العلامة عبد البر (قوله لا يجل في فيه) هو ان كان المستأجر مسلما أو كافرا الا ان الفاسد من جهل مدة الانتفاع حتى  
لو وقفها صحت الاجارة ولا لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر وكذا اذا جعلت العدة كون المنفعة غير

ولو استأجر أرض وقف وغرس فيها) وبني  
(ثم مضت مدة الاجارة قلها مستأجرا استبقاؤها  
بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر) بالوقف  
(ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم  
ذلك) كذا في القنية قال في الجهر فبمذا لم  
مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا  
في أوقاف الخصاص (والرطبة) لعدم نهايتها  
(كالشجر) فتعلق بعد مضى المدة ثم المراد  
بالرطبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما  
يتلف ورقه ويبيع أو زهره وأما اذا كان  
له نهاية معلومة كمذا في الفجل والجزر  
والبايعان فيدعي أن يكون كزرع يترك  
بأجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في  
حواشي الكنز وقواه بما في معاملة الخاينة  
فليحفظ بقوله نهاية معلومة لكنها بهيدة  
طويلة كما نصب فيكون كالشجر كما في فتاوى  
ابن الحاجي فليحفظ (والزرع يترك بأجر المثل  
الى ادراكه) رعاية للبايعين لان له نهاية كذا  
(بجلاص موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك  
بالمسمى) على حاله (الى الحصاد) وان  
انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان  
أولى ما دامت المدة باقية أما بعد ههنا أجرة  
المثل (ويحقق بالمستأجر المستعير) فترك الى  
ادراكه بأجر المثل (وأما بالغاصب فيؤمر  
بالقلم مطلقا) الظلم ثم المراد بقوله سم يترك  
الزرع بأجر أي بقضاءه ويعقد ههنا حتى لا يجب  
الاجر الا بأحدهما كمذا في القنية  
فليحفظ بجزر (وتصح) اجارة الدابة للركوب  
والحبل والثوب ليس لا) تصح اجارة الدابة  
(لجنيها) أي لا جلي أن يجعلها اجنية بين يديه  
(ولا يركبها ولا) تصح اجارته أيضا (لذ) اجل  
(أن يربطها على باب داره ليراه الناس)  
(فيقال له فرس) (أو) لا جلي أن (يزين بيته)  
أو حافونه (بالنرب) لما قدمنا أن هذه منفعة  
غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر  
وكذا لو استأجر بيتا يسكن فيه أو طيما يشبع



[illegible]

والجواب بقوله أيضا ورواها قالوا الجواهرات ولا يجوز سيمويه كذا في مختار اللغة مخ (قوله أي ما رزمن الحكم) وهو ضمان ما زاد النقل في المسئلة الأولى (قوله تطيق) قال في القاموس وقد طاقه طوقا وطاقه اه أبو السعود (قوله الاجر للعمل والضمان للزيادة) هذا جواب عما يقال كيف اجتمع الاجر والضمان وقد تقدم نظيره أفاده في البحر (قوله انها من جنس المسمى) لان الزيادة من جنس المزيد عليه (قوله اذا سلمت) وأما اذا هلكت فهو ما في المصنف (قوله فقط) أي ولا يجب للزيادة شيء لانها منفعة مفسومة (قوله وان جملها المستأجر) قال في البحر أما اذا جملها الجمل وحده فلا كلام وأما اذا جملها المستأجر زاد على المسمى فنافع الغصب لانضمين اه (قوله ومنه) أي من قوله ظاهر ووجوب المسمى فقط (قوله حكم المكاري في طريق مكة) أي اذا زاد على المسمى شيئا ومنه (قوله ومنه) أي لا يستحق بالزيادة شيئا وانما يجب عليه المسمى فقط لكن لا لتحل له الزيادة (فرع) في المنع عن الخائسة ليس الرب الدابة أن يضع شيئا من متاعه مع حل المستأجر فان وضع وبافت المقتصد لا ينقص من الاجر شيء وهذا بخلاف ما اذا شغل المالك بيتا من الدار المستأجرة فانه يسقط من الاجر بحسب ما به اه ملخصا (قوله ونهجن بضربها وكعبها) أي ضمها اذا عطي بضربها وكعبها بطيها هو هو يذهبها الى نفسه بالجام يعنف لثقف جوهره وبابه قطع كفاي المختار (قوله تنقيص الاذن) أي بالضرب والكعب بالسلامة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير فانه لا ضمان فيه بالهلال لان الضمان لا يجب بالواجب اه جوى (قوله ضمن) أي الدية ووجب عليه الكفارة جوى (قوله لوقوعه) أي التأديب أي لحصوله وهذا تعديل غير السابق (قوله وتعيرونك) أي فرك اذن (قوله لا بضمان بالمتعارف) لانه لا صلاح ونفعه يعود اليه وهو أجور عليه كعمله بل أولى اذ ليس له ولاية الضرب انما يستفاده منه جوى وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده به وردت الاخبار والاثار وقالوا أيضا لا يضمن المستأجر بالضرب والاصح اذ قل فعلا مع تاد الاستفاد منه بطابق العقد فكان ثابتا بالعرف هذا وفي الجوى من الحاشية عن اسمعيل الزاهد استأجرها ليركبها فقتل بها فانتان باذن المالك وأصاب الموضع المعتاد لا ضمان اجماعا وان غيره ضمن اجماعا الا اذا نص المالك عليه بعينه بأن كان لا يتقادر الا بضربه فيه اه وفي المنع عن الروضة له أن يكره ولده الصغير على تعليم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالد (قوله ان للمستأجر الضرب) وان كان مقدر بشرط السلامة اه من وأتى به هذه العبارة ليفيد اباحة الضرب المعتاد للمستأجر (قوله لا يضربها أصلا) ثم قال به لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخصم فيما زاد عليه اه وهذا يفيد جواز ضربه المعتاد للتأديب فتأمل (قوله ويخصم فيما زاد على التأديب) قال السيد الجوى في شرحه وقاوا يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه ومعناه أن كل أحد يخاصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حال مباينة المنكر وعمل كل واحد لا يخاصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه فان الله خلق آدم على صورته والوجه مجمع المحاسن وهذا معنى قول محمد في الميسر يطالب ضارب الحيوان لا بوجهه ولا بوجهه اما العلامة ابن كمال رسالة في هذه العبارة حاصلها لا يزيد على ما ذكرنا اه بتصرف وفي البحر عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده سل له أمر وضربه بخلاف الحر وهذا نص على عدم جواز ضرب ولد الا صربا مراهقيا المعلم فجاز منه بالامر لانه يضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم المالك بتعليمك أي لانه لم يولد اه ويضرب زوجته على ترك الزينة وهو يريد ها وترك الاجابة الى الفرائض وترك الغسل والخروج من المنزل وعلى ضرب جاريته غير متمم ولم تتم طوعه وعنه وعلى ضربها الولد الذي لا يعقل عند بكانه وعلى شتمه أو شتم أجنبي وعلى تعزير ثياب الزوج واخذ طيبته وقولها له يا جارية ابله أو لعنته وان شتمها على ما عليه العامة أو كشفت وجهها الغير محرم أو كلمت اجنبيا أو تكلمت مع الزوج لیس مع الاجنبى صوتها أو أعطت من بيتها ما لم تجز العادة باعطائه أو دعت عليه وفي ضربها وضرب ولده على ترك الصلاة روايتان اه ملخصا (قوله وضمن بنزع السرج) أفاد الجوى والشافعي في شرحه أن مجرد نزع السرج موجب للضمان وفي الجوهر مرة قوا استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها سرجا وان استأجرها للركوب لم يجوز أن يحمل عليها ساعا ولا يجوز أن يستأجر عليها ولا يتكفى على ظهرها بل يكون رابكا على العرف والعادة اه (قوله ووضع الايكاف) اعلم ان شبهة الايكاف الذي هو المصدر ومعناه وضع الاكاف بالاكاف الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة فقط ووضع ولا حاجة اليه ولذا قال الحلبي لادعي لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف اه (قوله سواء يوكف بمثل أم لا) لان الاكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج وأمره بخالفه

(موجده) ووضعها عليها ما أو متعاقبا (لا ضمان على المستأجر) ويجعل جمل المستأجر ما كان مستحقا بالعقد غاية وسفاده انه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه ومن ثم هو انما عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله (وكذا لا ضمان لو جمل المستأجر أو لا ضمرب الدابة وان جملها ركبها أو لائم المستأجر ضمن نصف القيمة) انتهى فتمه (وهذا) أي ما رزمن الحكم (اذا كانت الدابة المستأجرة تطيق منسلة) أما اذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم على المستأجر فليكن (ويجب عليه كل الاجر) الاجر للتعلم والضمان للزيادة غاية وأفاد بان زيادة العمل والضمان للزيادة غاية وأفاد بان زيادة أنهم من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كحل لوج المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة وحدها بجر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظاهر وجوب المسمى فقط وان جملها المستأجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة (رضي عن بضربها وكعبها) بلجامها التقييم الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب أو الوصي للتأديب ضمن لوقوعه بزرع وتعزيرك قالوا لا بضمان بالمتعارف وفي الغاية عن النسخة الاصح رجوع الامام لقوله ما (لا) ضمن (بسوقها) اتفاقا ظاهر الهداية للمستأجر الضرب للاذن العرفي وأما ما ذكره لدابة تنسبه فقال في القنية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها أصلا ويخصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بنزع السرج و) وضع (الايكاف) سواء يوكف بمثل أم لا

أيضا لانه لا ينسب كالسرج فكان خلافا الى خلاف جنس المستحق فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل على الاصح قاله شيخ الاسلام وقال أبو يوسف ومحمد لا كاف كالسرج فلا يضمن اذا كان يوكف بمثله الجرح اذا زاد على السرج المتزوج فيضمن الزيادة لانه كالسرج فرضا به كرضاه بالا كاف اه حموي ملخصا وفي الحقائق عن العيون الفتوى على قولهما ثم قيل تعتبر الزيادة مساحة حتى اذا كان السرج بأخذ من ظهر الجمار قدوشيرين والا كاف قدر أربع يضمن نصف القيمة وقيل ثلثا حتى اذا كان السرج منشرين والا كاف ستة اثمان يضمن ثلثي القيمة شربلا لية عن البرهان (قوله بما لا يسرج هذا الجمار بمثله) كأن أسرج الجمار بسرج البرزون اه حموي لانه يعتد اتلافا اه كشف وأما اذا أسرجها بسرج يسرج بمثله فهلك لا يضمن اتفاقا اه (قوله مكان الايكاف) الاولى الا كاف بدون ياه (قوله فيضمن بحسابه) قال في المنع وان كان لا يسرج بمثله يضمن اتفاقا اه قال في العناية ولم يبين مقدار المضمون اتباعا لرواية الجامع الصغير فانه قال هو صان وذو كرفي الاجارات يضمن بقدر ما زاد عن المشايخ من قال ليس في المسئلة زوايان وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيه رويته ان في رواية الاجارة يضمن بقدر ما زاد وفي رواية الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا أصح اه (قوله لا يلجم بمثله) وأما اذا كان يلجام مثله فلا ضمان (قوله وكذا لو أبده) أي بيلجام لا يلجم بمثله (قوله لان الجمار الخ) الانسب لانه بغير المائل يكون متعديا (قوله غير ما عينه) قيد بالعينين لانه لو لم يعين لضمان اه منح (قوله بحيث لا يسلكه الناس) أمالو كان يسلك فلا ضمان اذ لم يكن بينهما تناوت أما اذا اتفقا وتا يضمن لصحة التقيد قال العلامة المقدسي قديتعي الا وعرض خوف في السهل أو عكسه فاذا خالف ما الحكم اه أي هل يعتد خلافا الى خبره والظاهر أنه وجد أمران متعارضان الامن والوعر والسهولة والخوف فيتمساقان ويرجع الى التقيد والله أعلم بالصواب (قوله وأجمله في الجرح) أي اذا استأجر رجلا ليبلغ المتاع في البر الى موضع كذا فخله في الجرح (قوله لخطر الجرح) أي لصعوبته وندرة الامة فيه (قوله وان بلغ المنزل) قيل الاتقاني السماع في بلغ بالتشديد أي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز التخفيف على اسناد الفعل الى المتاع اه (قوله لحصول المقصود) وهو بلوغ المتاع المقصود فكانه لم يخالف (قوله لان الرطبة أضرت من البر) لا تتسارع وقها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرط مع اختلاف الجنس بخلاف مستأجر دابة لحل فزاد على المسمى يضمن بحسابه لتلفها بما دون فيه وغيره فتعدي بالغير اه حموي وقال السمرقندي الرطبة كالقضاء والبطيخ والباذنجان وما جرى مجراه (قوله لانه غاصب) أي استوفى منفعة بالغصب وفيه لا أجر حموي (قوله الاقيا استثنى) قال في المنع قلت ماذا كرهنا من عدم وجوب الاجر وجوب مانع من الارض مذهب المقتد من المشايخ وأما مذهب المتأخرين فيجب أجر المثل على الغاصب اذا كانت الارض للوقف أو للقيم أو أعتدها صاحب الملاسة غلال كلبان ونحوه اه (قوله لانه بالاكل ضرر الا يضمن) كما اذا استأجره لزرع الرطبة فزرعها ببرا (قوله بخياطة قباء) وهو المنزج من أمام ويسمى قرطفا قال في مختصر النهاية وعليه قرطو أي قباه وهو تعريب كرتنه وقد تضم طأؤه ونصغيره قرطبق اه (قوله وله) أي لصاحب الثوب أخذ القباء لان القباء والشميص متناوتان نفعا وأجزاؤه واحدة كتم وذيل ودخريص فصار موافقا من هذا الوجه مع التمام من حيث التقطيع فيميل الى أيهما شاء فان مال الى الخلاف فضمنه قيمته ومملكه الخياط أو الى الوفاق بأخذه ويدفع أجر مثله لا يجاوز المسمى لانه لم يرش بالمسمى الا في الشميص والخياط لم يخطه مجانا اه (قوله وقد أمر بالقضاء) أو بقميص ولو ذكرا كان أولى ليناسب قوله فتتبيد الدرر بالقضاء اتفاقا (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لاتحاد أصل النفع من حيث دفع الجزو البرد ومن حيث الموافقة في أصل ما الخياطة ومن حيث الستر (قوله في الاصح) وقيل ينقطع حق المالك الى الضمان اه هندية ولا مانع من حمل ما في الدرر من التقيد بالقضاء على الاحتراز عن السراويل نظر الاحد القواين (قوله لا يضمن الصباغ) أي وله الاجر المسمى فيما يظهر (قوله عند أهل فقه) أي بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش اه حموي عن الخلاصة (قوله كذا) راجع لكل واحد مما قبله (قوله عفو) لعله لانه مما لا يحل بالنوب عادة ومما يتسامح فيه والاول فهو عفو ولعل المراد بنحو الاصبع الاقل من أصبع ثمان (قوله ضمنه) لانه مما يحل بالمقصور فاعتد اتلافا (قوله ضمن) كانه لانه غرور وقع في عقد معاوضة (قوله لا يضمن) لانه قطعه بأمره والكلام السابق اذ خبره منه

(وبالاسراج بما لا يسرج) هذا الجمار بمثله (جميع قيمته) ولو بمثله أو أسرجها امكان الا يكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير الجلام فألجها بالجلام لا يلجم بمثله) وكذا لو أبده لان الجمار لا يختلف بالجلام وغيره غاية (أو ذلك طريقا غير ما عينه) المالك (وتفاوتنا) بعد أو وعرا أو نحوها بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (أو حله في البحر اذا قيد بالبر طائفا) سلكه الناس أو لا لخطر البحر فلو لم يقيد بالبر لانجان (وان باخ) المنزل (فله الاجر) لحصول المقصود (رضن بزرع الرطبة أضرت من البر مانع من الارض لان الرطبة أضرت من البر) (ولا اجر) لانه غاصب الاقيا استثنى كما سيجي (قيد بزرع الاضرت لانه بالاكل ضرر الا يضمن ويجب الاجر) (و) ضمن (بخياطة قباء) وأمر بقميص قيمة ثوبه (له) أي لصاحب الثوب (أخذ القباء ودفع اجر مثله) لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا طه سر او بل) وقد أمر بالقضاء فان الحكم كذلك (في الاصح) فتتبيد الدرر بالقضاء اتفاقا (و) ضمن (بصغره أصغر) وقد أمر بأجر قيمة ثوبه (أبيض وان شاء) المالك (أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو صبغ زديثا لم يكن الصبغ) (فاحشا لا يضمن) الصباغ (وان) كان (فاحشا) عند أهل فقه (ضمن) قيمة ثوبه (أبيض خلاصة) فروع (قال للخياط أقطع طوله وعرضه وكسه كذا الخ) ناقصا ان قدر أصبع ونحوه عفو وان أكثر ضمنه \* قال ان كذا في قضاة فقلعه بدرهم ونحوه فقلعه ان كذا في قضاة فقلعه بدرهم ونحوه فقلعه ثم قال لا يكفيك نحن ولو قال أيكفيكني قضاة ثم قال نعم فقال أقطع فقلعه ثم قال لا يكفيك

لا يضمن

نزل الجبال في مفازة ولم يرتحل حتى فسد

السيرقة أو مطر من لوالسرقة والمطر غالباً خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق ليبع متاعه فطلب منه أجر فالعبرة لعادتهم وكذا لو أدخل رجلاً في خانوته ليعمل له وفي الدردنغ غلامه أو ابنه لما نكح مدة كذا ليعلمه النسخ وشرط عليه كل شهر كذا جازولم يشترط فبعد التعليم طلب كل من المولى والمولى أجر من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجرت دابة الى موضع فجاوز بها الى آخر ثم عاد الى الاول فقطبت ضمن مطلقاً في الاصح كما في العارية وهو قوله واليه يرجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوفوا المكارى فرجع وأعاد الجمل لمحله الاول لا أجر له وينبغي أن يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسه الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه وردة على فلم يرده ثم هلك لاشئمان وفيه مثل ظهير الدين عن استأجر رجلاً ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا استأجر دابة ليعملها كذا فرضت فعملها دون هل لا مستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى بذلك استأجر رضى فغنه الجيران عن الطعن لتوهين البناء وحكم القاضي بغيره هل تسقط حصته مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسان الطعن استأجر حساناً ففرق مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان مستغنياً في الوهبانية

وبسطة في وقت العمارة مثل ما

لوانه تبعض الدار فالهدم يحزر وخالف في قدر العمارة أم

بقدم فيها قوله لا المعمار قلت وفادته رجوع المستأجر بما ثبت على المؤجر بمجرد الامر يعني الا في تنور وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم ينسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الاصح واذا انبت لا خيار له وفي سكتي عرصتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة قلت وفي نفسه نظر واعله أريد المسمى أنماجرة مثل أو حصة العرصة فلا مانع من لزومها فتأمل

لم يصادف محلاً ولا يلزم به ضمان (قوله غالباً) أي كل منها في هذا المحل لأن الغالب كالمحقق فكان متعدياً باهله بخلاف ما إذا لم يكن غالباً فانه مما يتعسر الاحتراز عنه فلا يكون متعدياً (قوله استعان برجل في السوق) أي ولم يعين له أجراً جوى (قوله فالعبرة لعادتهم) أي لعادة أهل السوق فان كانوا يعملون بالاجر يجب أجر المثل وان كانوا يعملون بغير أجر فلا يجب أجر اه جوى (قوله وشرط عليه) أي شرط المولى على الاستأذ كذا ينهم من الدرر (قوله اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل) فان كان العرف يشهد للاستأذ فيجب بكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الاستأذ انتهى درر (قوله مطلقاً) سواء استأجرها ذاهباً وجائياً أو ذاهباً فقط اه حلي (قوله في الاصح) صححه في الهداية وقيل انما ينبغي انما يستأجرها ذاهباً فقط لا ذاهباً وجائياً لانه في الاول ينفي العتد بالوصول الى الاول فلا تصير بالعود مردودة الى يد المالك معنى وفي الثاني يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق اه وصححه صاحب السكافي درر (قوله كما في العارية) فانه لا يبرأ من الضمان بالعود الى الوفاق (قوله خوفوا المكارى) قال في ضياء الخلوم المكارى الذي يكرى دابته والمكارى الذي يكرى به اه مكى (قوله لا أجر له) لعدم حصول المعقود عليه (قوله وينبغي أن يجبر على الاعادة) لتحصيل المعقود عليه (قوله ثم هلك لاشئمان) يعني اذا هلك من غير تعدد اه بقي لو صبغه هل يلزم له الاجر الظاهر نعم حيث لم يحصل منه اقالة وقول المؤجر لا تصبغه لا يقتضي الفسخ (قوله قال لا) لانه لم يأت بالمعقود عليه والمنع ليس من جهة المستأجر (قوله ما لم يمنع حسان الطعن) المراد والله أعلم أن يحال بينه وبين الدواة فلا يقدر عليها أو يتحل الدابة من الطاحونة ويمنع التدوير (قوله ما كان مستغنياً) أي به لعدم امكان الانتفاع في مدة الغرق (قوله ويسقط في وقت العمارة) الضمير في بسط الى الاجر أي ويسقط جميع الاجر عن المستأجر مدة العمارة ان انهدم جميع الدار اه حلي (قوله مثل ما) بالنسبة لسنة مصدر محذوف أي سقرطاً مماثلة للسقوط الكائن في انهدام بعض الدار (قوله فالهدم يحزر) بتقديم الزاى على الراء المهمة أي يعلم قدر أجر المهدم بالحزر والتقدير ويسقط وهذا خلاف ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يسقط من الاجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بيتاً منها فانه يسقط بحسبه لأن القوات بفعل المؤجر أما في الاول فلم يكن مقصوداً بالتناول أفاده العلامة عبد البر (قوله وخالف) فعلى ماض وأمر فاعل والمفعول محذوف تقديره المستأجر وصوره المسئلة أمر رب الدار المستأجر بالبناء ليحسبه من الاجر فافقنا على البناء واختلاف في مقدار النسخة فللقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر اه من خزنة الاكل (قوله قلت وه فاده الخ) لا ارتباط لهذا بمسئلة النسخ لانها متعلقة عن الخزنة وفيها أنه أمره ليحسبه من الاجر وانما هذا مرتبط بعبارة القنية التي نقلها العلامة عبد البر ونصه في القنية رقم النجم اه ثم قال المستأجر اذا عمر في الدار عمارات باذن الأمر يرجع بما أنفق وان لم يشترط الرجوع صريحاً وكذلك التقيم اه ثم رقم لقاضي خان قال وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال بخلاف التنوير والبالوعة اه أي فان المقصود منها منع المستأجر واذا عطلت نقل القنية عن نعيم الأئمة تعلم أن ما ذكره المؤلف صريحاً لا منقاده (قوله سقط كل الاجر) وفي مختصر المحيط ولواستوفى المنافع مع العيب يلزمه جميع البدل اه (قوله ولا تنسخ به ما لم ينسخها المستأجر) قال العلامة عبد البر واختلاف المشايخ في الانساح بدون فسخه اذا انهدمت الدار وانقطع ماء الحى والشرب عن الارض قبل تنسخ هذه العوارض وقبل لا تنسخ بدون فسخه وهو الاصح اه (قوله بحضرة المؤجر) تبعية فيه الشرب لئلا في الحاشية والذي في شارح العلامة عبد البر عن القنية أي فتاوى نجر الدين قاضي خان ما نصه استأجر داراً وقبضها فسقط منها حائط وانهدم بيت من الدار كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الاجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب فان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته ويسقط الاجر عند الكل ولا تنسخ الاجارة ما لم يفسخ اه وفي القنية استأجر داراً فانهدم بعضها والآخر غائب أو مقرض لا يحضر مجلس القاضى لا تنسخ ويصحب عنه القاضي وكذا في فسخه هندية وفي حاشية الترنبلالى هذا الاختلال (قوله واذا انبت لا خيار له) اهدم انفساخها في الهدم قبل الفسخ (قوله قلت) البحث للترنبلالى اه حلي (قوله أما أجرة المثل) أي مثل العرصة أو حصة العرصة أي من الاجر المسمى ووقع في الهندية عن محيط السرخسى مثل

ما لابن الشحنة (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التبين لو انقطع ماء الرعي والبيت بما ينتفع به لغير الطعن فعليه من  
 الاجرة بحصته لبقاء الموقوف عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اهـ حلي - ويفيده ايضا كلام الهندي فقد ذكر فيها  
 وان انهدم الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالهبة يمكن اليه  
 ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا تنفسخ لكن سقط الاجر عنه  
 فسخ أوله يفسخ كذا في الصغرى فظاهره ان في المسئلة خلافا وعلى قول من اوجب الاجرة انما اوجبها للعرضة  
 لا مكان الانتفاع وهذا يشير الى انه يجب لها حصته من الاجرة فبأنه وقد وجد بعد قوله فتنبه زيادة في بعض  
 الشروح وعلمها كتنها (قوله للعطله) بضم العين قال في القاموس تعطل بقي بلا عمل والاسم العطلة بالضم اهـ  
 قال في الهنديه اجرة حرام سنة على أن يحيط أجر شهرين للتعطيل فهي فاسدة ولو قال على أن احط عنه مقدار  
 ما كان معطلا جاز (قوله فان شرط) يصح جعل شرط فعلا ماضيا ومصدرا وفعل الشرط محذوف تقديره فان كان  
 شرط حطه وأفاد أنه اذا كان أكثر أو مجهولا لا يصح (قوله أجرة السجين) بكسر السين المشددة المكان الذي  
 يسجن فيه (قوله يجب أن تكون على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين ماطلا أو لا  
 (قوله لانه لم يسكنها على وجه الاجارة) ظاهره ولو معدا للاستغلال وقال في الهنديه استأجر دارا شهرافسكن  
 شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب ووفق الكرخي وابن سلمة بين  
 الروايتين فملا جواب الكتاب على غير المعدل للاستغلال وجواب الاصحاب على المعدل من غير تفصيل بين الدار  
 والحمام والارض قال الصدوق به يفتى اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كان الدار معدا  
 للاستغلال يجب الاجر وان لم يكن معدا للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا انقضاء صاحب الدار بالاجر وسكن  
 بعد ما انقضاء لانه يسكنه يكون راضيا بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن  
 على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت  
 بين رجاين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان معدا للاستغلال محيط ولو نزل خانقاهه يلزمه  
 الاجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر قال غير الدين الفتوى على أنه سكر بأجر الا اذا عرف خلافه بقريضة  
 فهو أن يكون الساكن معروفا بالنظم أو الغصب أو كان صاحب جيسر يعلم أنه لا يستأجر مسكنا اهـ مضمرات  
 ثم ذكر بعد ذلك مسئلة السفينة اذا انتقضت مدة الاجارة وهي في وسط الجرار اذا أبي الأجر أن يعطيه السفينة  
 يستعين المستأجر بقاءه ورفقائه حتى يترك السفينة الى أن يجد سفينة أخرى قال وبهذه المسئلة تبين أن من  
 سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار أبي ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر  
 الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا اهـ ونقله عن الذخيرة (قوله فكل الفسخ عند تمام الشهر)  
 لانتها العقد الصحيح ولو قال فسخت رأس الشهر ينفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجره شهرين أو ثلاثة  
 وقبض الاجرة لا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل أجرته ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه ولو كان  
 بغير محضه لا يصح عند الامام ومحمد وقبل لا يصح في قولهم جميعا هندية لمخصا (قوله لم يكن للاجر الفسخ مع  
 المرأة) لا شرط حضرة الآخر (قوله فاذا تم تنفسخ الاولى) قال في السراج لو أجرة شهر او هو المحرم ثم أجرة  
 من آخر شهر صفر والعقد في المحرم فانه يعلم الدار أو لا لصاحب المحرم فاذا انسلخ يسلمها الى الذي استأجر في صفر  
 اهـ (قوله فتعقد) أي يظهر أثر عقد ها والا فالعقد الاول صحيح (قوله وتسلم) بالبناء للعجول والنهي للدار  
 والله تعالى أعلم وأسئله فر الله العظيم

\* (باب الاجارة الفاسدة) \*

لما فرغ من بيان أحكام الاجارة الصحيحة شرع في بيان أحكام الاجارة الفاسدة وقد تم الصحيحة لانها موجودة  
 بأصلها ووصفها فكاتب أولى بالتقديم من الاجارة الفاسدة التي هي موجودة بأصلها دون وصفها (قوله دون  
 وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو باشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا (قوله والباطل  
 ما ليس مشروعا أصلا لا بأصله ولا بوصفه) لانه حيث فسد الأصل فسد الوصف لاتباعه والباطل كأن استأجر  
 بئمة أو دم أو استأجر طيبة البشعة أو شاة لتتبعها غنمه أو غنم لابلنز أو استأجر رجلا لينتقل له صنما أو يزخر له  
 بيتا بصاير أو قال أمير العسكر لمسلم ان قتلت ذافلاك مائة فتنتله فانه لا نفع له (قوله وجوب أجر المنزل) المراد

وسيجب في فسخها ما يفيد قننه \* استأجر  
 حاما وشرط حط أجره شهرين للعطلة فان  
 شرط حطه قدر العطلة دفع برزاقه \* اجرة  
 السجين والسجان في زمانا لا يسكنه انتقضت مدة  
 على رب الدين خزانه الفتاوى انتقضت مدة  
 الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر  
 بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة  
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وهكذا  
 لو انتقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد  
 امرأته لان المرأة لم تسكنها ابدا فاجره  
 كل شهر بكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر  
 لو غاب المستأجر قبل تمام الشهر ووزل زوجته  
 ومتاعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة  
 لانها ليست بمخصص والحالة اجارته الاخر قبل  
 تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتعقد الثانية  
 فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله  
 تعالى أعلم

\* (باب الاجارة الفاسدة) \*

(الفاسدة) من العقود (ما كان مشروعا بأصله  
 دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا)  
 لا بأصله ولا بوصفه (وحكم الاول) وهو  
 الفاسد (وجوب أجر المنزل بالاسم ماله)

باجر المثل أجر شخص مماثل له في ذلك العمل مثلاً ولا اعتبار فيه لزمان الاستعجار كفي وقف الظهيرة ولم يكن  
 الاستعجار من جنس الدراهم أو الدنانير لا من جنس المسمى أن كان غيره مما ولو اختلف أجر المثل بين الناس  
 فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراماً أه أبو السعد عن القهستاني وهذا ما عليه الحلواني لكنه مقيد  
 عنده بما إذا كان أجر المثل وعلى ما ذهب اليه المالكة لا يطيب وهو الأصح بخلاف البيع أقاده في المنع ومحل اعتبار  
 اجر المثل على الاطلاق اذا لم يكن مسمى أما اذا وجدت تسمية فلا يزداد أجر المثل على المسمى (قوله لو المسمى معلوماً)  
 ظاهره أنه يجب أجر المثل بالمثل بالمثل ~~في البيع~~ <sup>في البيع</sup> كذلك كما علمت وهو موه أنه اذا لم يكن المسمى  
 معلوماً أنه لا يجب أجر المثل مع أنه يجب بالغام بالغام (قوله فانه لأجر فيه بالاستعمال) ظاهره  
 ولو لم يكن الاستعمال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد أو ملك كما سلف وهنسا استعماله بتأويل  
 عقد باطل ويجتزأ (قوله بخلاف فاسد الاجارة) ذكره وان كان مستغنى عنه ليفترع عليه (قوله ليس له أن يؤجرها)  
 هو أحد قولين صحيحين وعلى قول من أجاز له الاجارة أجاز للاول أن ينقض الثانية ويأخذ الدار فاده المصنف  
 وفي الهندية الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يبين  
 المدة وقد يكون لجهالة البديل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فالناسد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد  
 على المسمى ان سعى في العقد ما لا معلوماً وان لم يسم يجب أجر المثل بالغام بالغام وفي الباطل لا يجب الاجر والعين  
 غير مفقودة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العتائية اه (قوله وجب أجر  
 المثل) أي على المستأجر الاول لانه بعد به مستعملاً ولا يكون بفعل ماله ليس له فعله غاصبا حتى لا تجب عليه  
 الاجرة وأما المستأجر الثاني اذا سعى بينهما أجر هل يجب المسمى نظر التسمية وهو الظاهر أو أجر المثل لترتبها على  
 فاسد يحرر في جامع التصويبات دفع يدا إلى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فأجره هذا من آخر اجارة فاسدة فخر  
 من سكنى الثاني بعضه ~~يكون~~ الثاني بمنزلة الغاصب وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكونه لو أجره حتى الاجر  
 كغاصب وقيل لا يملكها بعد قبضها كاسترقا فاسد له البيع جائز وهو الصحيح (قوله وللاول) أي لا يؤجر  
 الاول وهو المالك (قوله جاز) تمامه وقيل لا ينقل أبو السعد عن النصاب تصحيح الجواز ونقل شرف الدين  
 الغزي عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله (قوله بالشروط المخالفة الخ) كالأستاذ أجر رخصي ماء على أنه ان انقطع  
 ماؤه فالاجر عليه فان موجب العقد أن لا يجب الاجر الا بالتمسك من استيفاء المعقود عليه وكل شرط  
 يخالف موجب العقد فاسد لان اجارة تمت على النسيئة والمما كسة بنفسه بالشروط كالبيع لان اشتراطه  
 يكون سبباً للمنازعة وليس منه ما اذا استأجر دابة الى بغداد مشلا بشرط أن يعطيه الاجر اذا رجع منها فانه  
 صحيح وليس له المطالبة بالاجر الى أن يرجع الا اذا ماتت بغداد فحينئذ له أن يأخذ أجر الذهاب اه شلبي (قوله في كل  
 ما أفسد الخ) الاولى الواو بديل الفاء ليكون أعم (قوله بما تم) هو الجهالة نظير الجهالة المذكورة بعد الشرط  
 الذي لا يقتضيه العقد (قوله وكشروط طهام عبد وعلف دابة) قال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول  
 المتقدمين أي وهو الفساد أو ما العبد فانه يأكل من مال المستأجر بلا شرط وبه بشرط فليأكل (قوله وغارمها) قال  
 الفقيه الاتقاني والشروط التي تنفسد كاشتراط تعيين الدار وهي من شرطها أو تعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقنها  
 على المستأجر وكذلك اشتراط كزى النهر في الارض أو ضرب مسجلة عليها أو حفر بئر فيها أو سرقنتها وكذلك اشتراط  
 رد الارض ~~مكروية~~ كل ذلك يفسد الاجارة لانه جعل هذه الاعمال من جملة الاجر وانما هي مجهولة غير معلومة  
 وجهها البعض الاجر توجب جهالة الباقي فتفسد به الاجارة اه قال أبو السعد في حاشية الاشياء ومن هنا  
 يعلم أن ما تعارفه المتزعمون من أن صاحب القرية اذا أجرها لغيره يشترط على المستأجر جميع اللوازم والكلف  
 كالخرف وخدم العسكر وما أشبه ذلك ففسد الاجارة لانه حينئذ يلزم كونه الاجرة مجهولة وهي حادثة الفتوى  
 وقال في حاشية مسكين وذكر في الحر تفر يعا على ما سبق من أن شرط المغار يفسد الاجارة أن ما يتبع  
 في زمانها من اجارة أرض الوقف بأجر معلومة على أن المغارم أو أجرة الكاشف والخرف على المستأجر فاسد  
 ونقل عن المتقدمين أن أجر المثل في الوقف يجب بالغام بالغام وعن شيخه أن دار الصبي تالوت اه (قوله أو خراج)  
 قيل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول أما خراج الوظيفة فيا تراكب النشوى على أنه لا يجوز ما افاق اه حلبي

لو المسمى معلوماً ابن كمال (بخلاف الثاني)  
 وهو الباطل فانه لا أجر فيه بالاستعمال  
 مقتضى (ولا تملك المتافع في الاجارة الفاسدة)  
 فاقبض بخلاف البيع الفاسد فان البيع  
 يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى  
 لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها  
 ولو أجرها وجب أجر المثل ولا يكون غاصباً  
 وللأول نقض الثانية بجزمه زبالاً خلاصة  
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الوأجر صحيحاً جاز  
 وفي الفساد الاجارة بالشروط المخالفة  
 ويرجى (فسد الاجارة بالبيع) مما مر  
 مقتضى العقد فكل ما أفسد البيع مما مر  
 (يفسدها) كجهالة ما جور أو أجرة أو مدة  
 أو عمل وكشروط طهام عبد وعلف دابة  
 بمرمة دار وغارمها وعشر أو خراج

عن المنع وجه الفساد في حوائش الاشياء على قول الامام لان الخراج على المؤجر عنده (قوله ومؤنة رد) أي  
رد العين التي لها جمل ومؤنة أبو السعود (قوله بالشيوخ) سواء كان فيما يحتمل القسمة أو لا عنده (قوله بأن يؤجر  
نصيباً من داره) وعليه قيل لا ينعقد حتى لا يجب الا برأصلا وقيل ينعقد فاسدا فيجب أجرة المنزل وهو الصحيح اه  
جامع الفصولين (قوله أو نصيبه من دار مشتركة) عدم الجواز احدى روايتين عن الامام وفي رواية يجوز وبها  
صدر في جامع الفصولين (قوله أو من أحد شريكه) قال في جامع الفصولين أرض بين جماعة فوكل أحدهم بإجارة  
حظها فأجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأجر بالشر الموكل اه  
ولم يذكر تعليلا (قوله من الفصل الثلاثين) ذكره صاحب جامع الفصولين في الحاشية والثلاثين (قوله واستترز  
بالاصلي) هو كالمسألة القديمة (قوله على الظاهر) أي عن الامام وبفسدها في رواية عنده اه من الجامع (قوله  
أو أجرة الواحدة فأت أحدهما أو بالعكس) قال في جامع الفصولين استأجر داراً منهم فأت أحدهما انتفعت  
الاجارة في حصة الميت وتبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجلاً فأت أحدهما تبطل في حصة الميت لا الحي  
وعند زفر تبطل في الكل ولورضي الوارث وهو كبير يبنه الاجارة ورضى به المستأجر جاز اه (قوله وهي الحيلة  
في اجارة المشاع) الاولى تقديم هذه على قوله أو أجرة الواحدة قال في الجامع والحيلة في اجارة المشاع أن يلحق بها  
الحكم أو يعتد في الكل ثم يفسخ في البعض اه والمحكم كالمقاضي ان تعدد المرافعة اليه هندية (قوله فيجوز)  
أي في ظاهر الرواية عنه وروى عنه أن لا يجوز اه جامع (قوله وجوزاً بكل حال) سواء كان من شريكه أو لا  
فيما يحتمل القسمة أولاً اه حلي (قوله فلا يقول عليه) والمعول عليه ما في فتاوى غير الدين أن الفتوى على قول  
الامام وبه جزم أصحاب الشروح والمتون فكان هو المذهب أفاده المصنف (قوله وفي البسائط الخ) تخريج على  
قول الامام (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم (قوله لم يجوز) لان القضاء  
في محل الاجتماع يرفع الخلاف (قوله لو السائر لرجل والعرضة لا آخر) أي فأجر رب البناء بناءه من أجنبي ولو أجرة  
من رب العرضة لا يجوز لو استأجر العرضة بلا بناء جاز اه جامع (قوله يعني الوسيط منه) أي من الفعل المذكور  
والاوضح أن يقول أعني والواقع أنه قريب من النصف الثاني منه (قوله تسمية ثوب أو دابة) هذا مجهول الكل  
(قوله أو مائة درهم الخ) هذا مجهول البعض ويلزم منه جهالة النكاح فصح قوله بهد فيصير الاجر مجعولا (قوله  
لمبرورة المرقمة) أي ما ينفق عليها (قوله وتفسد بعدم التسمية أصلاً) بأن قال أجرة دارك شهر أو سنة ولم يقل  
بكذا مخ (قوله أو بتسمية خيراً أو خيراً) في حكمهما حكم عدم التسمية فيجب الاجر بالغاً ما بلغ (قوله يعني الوسيط  
منه) أي عند اختلاف الناس فيه (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا تسمية أصلاً ما عند عدمها فالظاهر  
وأما عند جهالة المسمى فهو كالمعدم أيضاً لعدم معرفة ما يرجع اليه على أنه عند التسمية ينقص عنها كما يأتي  
(قوله بالتعدين) أي يمكن المالك من الانتفاع وان لم ينفق بالفعل وفي نسخ القمكن أي تمكن المستأجر من  
الانتفاع كما ترى قوله وحكم الاول وجوب الاجر بالاستعمال (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا مسمى  
وهو ينافي ما قبله من قوله لا مسمى ما يرجع اليه (قوله لرضاها به) قال في الدرر وانما يجب أجرة المثل في الفساد  
بهما بالغاً ما بلغ ولم يزد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في أنفسهما عندنا وانما تنقسم  
بالعقد أو شبهته فإذا لم تنقسم في أنفسهما وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها به  
في اسقاطه واذا جهل المسمى أو معدمت التسمية اتقى المرجع ووجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغاً ما بلغت اه  
(قوله ما لو استأجر داراً على أن لا يسكنها) أي وقد سمي اجراً (قوله وحله في البحر) عبارته وفيه نظر لان الاجرة  
ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي أن لا يجاوز المسمى كغيرها من الشروط اه وفي  
حاشية الشافعي على المسئلة المذكورة فيه نظري ينبغي أن لا يجاوز المسمى لان فساد الاجارة هذا لا يشترط المذكور  
وهو عدم السكنى لا عدم تسمية الاجرة اه وفي حاشية سري الدين فيه نظر اذا الفساد ليس بجهالة المسمى ولا لعدم  
التسمية بل لا يشترط خلاف مقتضى العقد فهو نظير ما لو باع على أن لا يملك المشتري المبيع أي فانه فاسد أيضاً  
ونقله عن المحبي قال العلامة المقدسي لا نظري فيه لان هذا قسم آخر وهو وان كانت الاجرة مسماة لكنها في حكم غير  
المسماة لكونه شرط عدم السكنى فلم يكن راضياً بالاجرة المسماة في مقابلة السكنى وكما نصير مجهولة بعدم ذكرها  
أو ذكر بعضها نصير مجهولة بعدم ما يتأهلها اه قال الجوز وفيه تأمل اه ولعل وجهه ما ذكره المحبي (قوله

ومؤنة رد اشياء (و) تفسد أيضاً (بالشيوخ)  
بأن يؤجره ميا من داره أو نصيبه من دار  
مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه  
أنفع الوسائل وعادة من الفصل الثلاثين  
واحتراز (الاصلي) عن الظاهر فلا يفسدها  
على الظاهر كأن أجرة الكل ثم يفسخ في البعض  
أو أجرة الواحدة فأت أحدهما أو بالعكس وهي  
الحيلة في اجارة المشاع كالمقاضي يجوز  
(الاذ أجرة) كل نصيبه أو بعضه (من شريكه)  
فيجوز وجوزاً بكل حال وعليه الفتوى  
ز يلقى ويجوز بالامتناع لكن بهذه العلامة  
فاسد فما نصيبه بأن ما في المغنى شاذ مجهول  
القائل فلا يقول عليه قلت وفي البدائع لو أجرة  
مشاعاً يحتمل القسمة فقسّم وسلم جاز وال  
المانع ولو أبطلها الحاشية ثم قسم ولم يجوز  
ويقتضي يجوز لو البناء لرجل والعرضة لا آخر  
فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني  
الوسيط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله  
وبعضه كتسمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على  
أن يرقها المستأجر لصيرورة المرقمة من الاجرة  
فيصير الاجر مجعولا (و) تفسد (بعدم التسمية)  
أصلاً أو بتسمية خيراً أو خيراً (فان فسدت  
بلاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية  
(وجب أجرة المثل) يعني الوسيط منه ولا ينقص  
عن المسمى لا بالتعدين بل (بالتسمية بالمفعة)  
حقيقة كما مر (بالغاً ما بلغ) لعدم ما يرجع  
اليه ولا ينقص عن المسمى (والا) تفسد بهما  
بل بالشرط والشيوخ مع العلم بالمسمى (لم يزد)  
أجرة المثل (على المسمى) لرضاها به (وينتقص  
عنه) لفساد التسمية واستثنى الزبلي  
ما لو استأجر داراً على أن لا يسكنها ففسدت  
ويجب ان يسكنها أجرة المثل بالغاً ما بلغ وحله  
في البحر على ما إذا جهل المسمى

لكن أرجعه الخ (هو ما في البصر فلا وجه للاستدراك) (قوله وعلى كل) لا وجه له أيضا فان ذكره عن البحر وقاضى خان شئ واحد قد بر (قوله وينبغي استثناءه للوقف) كذا استثناء العلامة المقدسي أى فانه يجب فيه أجر المثل بالغاما بالغ وان وجدت التسمية قال الجوى وما استثنى ما لو استأجر دارا بعد فسكن المستأجر شهرا ولم يدفع العبد حتى أغنته سمع وكان على المستأجر لشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنقص الاجارة فيما بقي فاعليه الاجر بالغاما بالغ منخ (قوله وتنقص في الباقي من المدة) لأن كل جزء من المنفعة كانه معقود عليه باستقلاله والامقد الفاسد يجب فسخته حتى الشرع (قوله أجرة حانونا كل شهر بكذا) ينصب ~~كل~~ على الظرفية لأن كلالها حكم ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف كانت ظرفا أو مصدر كانت مصدرا اه جوى (قوله فيما لا يعرف منتهاه) كالا شهر (قوله وبه يفتى) قال الزياهي لأن في اعتبار الساعة حرجا عظيما واقصود هو الفسخ في رأس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا اه ألا ترى الى ما ذكره محمد في كتاب الايمان فيمن حلف بقضين دين فلان رأس الشهر ففضاء في الليلة التي يهل فيها الهلال أو في يومها لم يحث استقصاها اه قال الرملى أقول وفي البرازية وفي اجارة كل بكذا الاصح أن وقت الفسخ اليوم اذ قل مع لياسته واليوم الثاني والثالث لأن خیار الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى مكي ونقله الشافعي في حاشية الزياهي عن الصدر الشهيد في الوقعات لكنه عبر بالصحيح دون الفتوى قال الرملى وقد تقرر أنه اذا عارضت الشروح والمناوى فلا اعتبار لما في الشروح والذي جرى عليه في الكترا تبار الساعة حيث قال وكل شهر سكن أوله ساعة سمع فيه أى من غير خیار قال الزياهي وهو قول بعض المتأخرين ذكر المفتي به وجعله ظاهر الرواية (قوله وليس للمؤجر اخراجه) أى به مدعى المدة على الاقوال الثلاثة (قوله حتى ينقضي) أى الشهر (قوله لا بعدر) أى مما تنسخ به الاجارة وقوله كالوجهل أجرة شهرين) تشبيه في عدم الاخراج (قوله لكونه كالسمي) قال الزياهي لانه بالتقديم زالت الجهالة في ذلك العقد فيكون كالسمي في العقد اه (قوله إلا أن يسمى السكلى) استثناء من قوله صم في واحد (قوله أى جله شهرين معلومة) بأن يقول أجرة شهرين كل شهر بكذا منخ (قوله زال المانع) أى لعدمه لانه لم يوجد حتى يحكم بزواله ويحتمل أن يكون المراد أنه بين جميع الشهور وقد عبر أقولا بكل فالعبر بالزوال حينئذ صحيح (قوله وتنقسم سوية) أى ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان منخ (قوله ماسمى) بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة اه در أى ان لم يكن خیار شرط فان كان فتر وقت سقوطه اه سرى الدين عن السكافي (قوله والا فوقت العقد) لأن الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب السبب كما في الاجال بأن باع الى شهر والايمان بأن حلف لا يكلم فلان حيث اعتبر فيه ما لا ابتداء بعد الدراع من التكلم اه درر وهذا بخلاف ما اذا قال الله على أن أصوم شهر فانه لا يتعين ابتداءه لأن الاوقات في الصوم ليست سواء فانه لا يجوز في الليل ولا يصير شارعا فيه الا بالاعزيمة فلا يتعين عقب السبب منخ (قوله حين يهل) قال في المغرب أهل الهلال واستهل مبنيًا للفعول فيها ما اذا أبصر اه قال في الهندية ولو أجرة شهر أو شهرين معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما اجارة الشهر وفتحها رايان عن الامام في رواية اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تسكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط فان استأجره سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اننى عشر شهر وان كان ذلك في بعض الشهور تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستين يوما في قول الامام وهو رواية عن الثاني وعند محمد وهو رواية عن الثاني يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهر بالاهلة اه (قوله والمراد اليوم الاول من الشهر) أى وليس المراد اول ساعة من أول ليلة منه (قوله استأجر عبد الخ) قال في الهندية رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طهامة على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو اللث في الدابة تأخذ يقول المتقدمين أى في زمانا فلعبد يأكل من مال المستأجر عادة ظهيرة وقد سبق البحث فيه وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة الا في استئجار الغنم يطعمها

لكن أرجعه قاضى خان في شرح الجامع الى جهة المسعى فافهم وعلى كل فلا استثناء فتنبه قات وينبغي استثناء الوقت لأن لو اجب فيه أجر المثل بالغاما بالغ فتأمل (فان أجرة داره) تسرع على جهة المسعى (بعد مجبول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة أجرة المثل بالغاما بالغ وتنسخ في الباقي) من المدة (أجرة حانونا كل شهر بكذا صم في واحد فقط وقد في الباقي) بله التما والاصل أنه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعين أدناه فاذا يتم الشهر فكل فسخته انشيط حضور الآخر لانتهاء العقد الصحيح (و) في كل شهر سكن في أوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه يفتى (سمع العقد فيه) أيضا وليس له أجرة شهرين حتى ينقضي الا بعدر كالوجهل (الأن يسمى فاكثر لكونه كالسمي زياهي) في جميع زوال السكلى (أى جله شهرين معلومة) بكذا صم وان لم المانع (واذا أجرة هامة سنة) بكذا صم وان لم يسمى أجرة كل شهر وتنقسم سوية (دأول المارة ماسمى) ان معنى (والا فوقت العقد) هو أقوالها (فان كان) العقد (حين يهل) يوم الاول من الشهر يصير الهلال والمراد بالايام (الا فالايام) كل شهر شمسى (اعتبر الاهلة والا فالايام) بالاهلة فلا تون وقالوا يتم معلوم وبطعامه لم يجوز (استأجر عبدنا أجرة معلوم وبطعامه لم يجوز) لجهة بعض الاجر كما تر

وكسوتها **ا** مبسوط (قوله وجاز اجارة الحمام) مع جهل مدة مقامه فيه وقد رايسته عمله منه فان ما فيه من  
 الجهالة ساقطة للضرورة حوى ملخصا وقال الانقافى لان القياس في سائر الامصار يدعون اجرة الحمام وان لم يكن  
 مقدارا ما يستعمل من الماء معلوما ولا مقدار القعود فدل اجماعهم على جواز ذلك وان كان القياس بأماه لوروده  
 على اطلاق العين مع الجهالة **ا** وفي اجارة الحمام نقل الرماذ والسريقين ونقر بنع موضع القسالة يكون على  
 المستأجر ولو اتم ثلاث البالوعة من جهة المستأجر فعلى الاجرة فريضة واذا استأجر حماما من جهة المالك فله ان يتركه  
 الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي رأي المستأجر فانه يجبر على قبضه واذا استأجر حماما واحدا فانه يتركه  
 بيت قبل القبض او بعده فله ان يتركه ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع اصدقائه فانه لا يجب عليه الاجرة  
 لانه يرد بعض الحقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم هندية والحمام  
 مؤثب في الاغلب وجمعه حمامات على القياس وفي ذكرى أن أول من وضعه نبي الله تعالى سليمان عليه الصلاة  
 والسلام انتهى حوى (قوله دخل حمام الجنة) في مجتبه الشهاب الشريفة من المواهب أن حديث دخوله  
 صلى الله عليه وسلم حمام الجنة موضوع **ا** سري الدين (قوله كما ذكره ابن حجر) وكذا رواه أحمد في كتاب السنة من  
 حديث أبي رائل عن ابن مسعود قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له أصحابا فجعلهم أنصار دينه ووزرائه  
 فصاروا المسلمون حسنة الله وعند الله حسن ومارآه المسلمون قبيحا فعند الله قبيح وهو موقوف حسن وكذا  
 أخرجه البراء بن العاصي والطبراني في ترجمة ابن مسعود من الحلية **ا** من المقاصد الحسنة (قوله بل حاجتهن أكثر  
 لكثرة أسباب اغتسالهن) من الحليض والنفاس والجنابة واستعمال الماء البارد بضرر وقد لا يفكر من الاستيعاب  
 وازالة الوسخ مقصودة وذلك يحصل بدخول الحمام **ا** مخ (قوله وكراهة عثمان الخ) روى عن حمارة ابن عقبة  
 قال قد قدمت على عثمان بن عفان فسادني عن حالي فاخبرته أن لي غلاما وحاملا غلة ففكر لي غلة الخجامين وغلة  
 الحمام وقال انه بيت الشيطان وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شرييت فانه تكشف فيه العورات وتصب فيه  
 الغسالات والنجاسات ومنهم من فرق بين حمام الرجال والنساء فقال **ا** كرهه يجر حمام النساء لانهن ممنوعات  
 من الخروج وقد أمرن بالقرار في البيوت واجتماعهن قل ما يجمل عن المتن **ا** مخ (قوله في الكراهة)  
 أي التهرية بل هو حرام حلي فيكون المراد الكراهة اللغوية فتتم الحرام (قوله احتجيم وأعطى أجرته) روى  
 مسند الى أنس بن مالك قال حجج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع من غروا من أهله أو  
 يخففه واعنه من خراجه ولانه عمل معلوم أبيع استغناؤه بخراجه لان قدر الحمامة يجزئ **ا** (قوله منسوخ) بخاروي  
 وفي الجوهر وان شرط الحمام شيئا على الحمامة فانه يكره لان قدر الحمامة يجزئ **ا** (قوله منسوخ) بخاروي  
 أنه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عيالا وغلاما حجما ما أفطم عيالي من كسبه قل نعم **ا** مخ أو يجمل  
 حديث الخبث على الكراهة طبعها من حيث المروءة مقامه من الخبث والدانة انقافى ولو كان خبيثا شرط يعطى  
 صلى الله عليه وسلم أجرته قال النخعي فانه كما لا يحل لاحد أكل الحرام لا يحل له دفعه الى غيره لانه **ا** (قوله بكسر  
 فهمز) ويجوز تخفيفها حوى (قوله المرضعة) قال الحموي في بيان النافعة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل لامرأة  
 تحضن ولدها وللرجل الحاضن أيضا والجمع أظا ركاهل ورعا جعلت المرأة على ظنار بكسر الظاء ونهها  
 وظارت أظا ربتكيت اتخذت ظنرا **ا** (قوله بأجر معين) فان سمي دراهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها  
 وان استأجرها بكيال أو موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط  
 السلم بحيث (قوله لعدم التعارف) ولان التعدير فيها على استهلاك العين قصد اقال الامام محمد استهتافا ابن  
 الأدمية بعقد الاجارة دليل على أنه لا يجوز بيعه وجواز بيع ابن الأدمية دليل على أنه لا يجوز استهلاكه بعقد  
 الاجارة **ا** (قوله وكذا بطاعها وكسوتها) وهما عليها اذا لم يشترط في عقد الاجارة على المستأجر **ا** خلاصة  
 ولا يبع الظنران تمام واحد من طعاهم بغير أمرهم فاذا زارها أحد من ولدها فله من أن ينعوه من الكسوة  
 عندها بمسوط (قوله ولها الوسط) أي ان لم يوصف لها شيء هندية والتأقيت شرط في استئجارها اجماعا كما في  
 الفتاوى **ا** (قوله للرجلان العادة بالتوسعة) وعدم المناجحة بل تعطى ما طلبت ووافق على مرادها  
 والجهالة اذا لم تنض الى المنازعة لا تمنع الصحة وقال لا يجوز وهو قول الشافعي وهو القياس لان الاجرة بجوهلة  
 (قوله ولا زوج أن يطأها) لانه حق فلا يمكن المستأجر من ابطاله وله أن يمنعها من الخروج وأن ينعى العصى

(وجاز اجارة الحمام) لانه عليه الصلاة  
 والسلام دخل حمام الجنة واتعرف الناس  
 وقال عليه الصلاة والسلام ما رآه المقنون  
 حسنة الله وعند الله حسن قلته والمعروف  
 وقته على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر (و) جاز  
 (بناؤه للرجال والنساء) هو الصحيح للحاجة بل  
 حاجتهن أكثر لكثرة أسباب اغتسالهن  
 وكراهة عثمان مخولة على ما فيه كشف عورة  
 زليخى وفي احكامات الاشياء ويكسر لها  
 دخول الحمام في قول وقيل الامر بوضوءه  
 والمعدة أن لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا  
 لا شأن في الكراهة لتصفى كشف العورة  
 وقد مر في النفقة (والحمام) لانه صلى الله عليه  
 وسلم احتجيم وأعطى أجرته وحديث النهي عن  
 كسبه منسوخ (والظنر) بكسره من المرضعة  
 (بأجر معين) لتعامل الناس بخلاف بتيسره  
 الحيوانات لعدم التعارف (و) كذا  
 (بطاعها وكسوتها) ولها الوسط وهذا  
 عند الامام للرجلان العادة بالتوسعة على الظنر  
 شفقة على اقول (ولا زوج أن يطأها) خلافا  
 لما لا (لا في بيت المستأجر) لانه ملكة فلا  
 يدخله (الا بانه)

الدخول عليها زيلعي وليس للظئران غنمه نفسها ولا يسع أهل الصبي أن ينعوها من ذلك غاية (قوله شأنه  
اجارتها) بأن كان وجهها بين الناس لأن الأرض خلج والسهير باللبل يضعفها ويذهب حالها فكان له المنع منه  
كما ينعها من الصيام تطوعا اه وفسر الاطلاق أيضا بسواه كان التزويج بعد الاجارة أو حدث بعده بغير اذنه  
في الاصح قال العلامة المقدسي فيه تأمل لانه اذا ~~كان~~ كان أذن لها ليس له الفسخ فاذا تزويج بعد العقد ينبغي أن  
لا يكون له ذلك بطريق أولى اه (قوله لأن قولها الخ) وفي الشئى لأن عقد الاجارة لازمه وقولها غير مقبول  
في حق المستأجر وفي الهندية وان لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلهما الفسخ بخلاف ما اذا كانت  
تعرف بذلك ومعنى كونها غير معروفة أن تكون هذه أول اجارة منها مضمرات وتفسخ ان لم تعلم عشقة الظئرة  
ثم علمت عتايبة واذا كانت ممن يشينها الارضاع فلا هلمها الفسخ لانهم يعيرون به ولها ذلك أيضا فاداه صاحب  
الجوهرة (قوله ومريضها) أى مرضا لا تستطيع معه الارضاع الا بعشقة أو نيج عساه ومقصود المستأجر  
حوى قال في التبيين لأن ابن الحلبى والمرضى يضرب بالصغير وهي أيضا يضربها فكان لها ولهم الخيار دفعها  
للضرب عنها وعن الصبي اه (قوله ونحوها) أى زناها اه مثلي لانها تستغل بالثبوت تبين أى عن حفظ الصبي  
اه غاية (قوله ونحو ذلك من الاعذار) كالمو كان الصبي يتقيا بالبنها أو كانت سارقة لانهم يخافون على متاعه  
وعلى - لي الصبي وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها وكذا اذا عيروها به كان لها الفسخ لانها تضرب ربه - لم  
ما قبل تجوع الحرة ولا تأكل بثديها اه تبين قال في الهندية وكل ما يضرب بالصبي نحو الخوجين من قتل الصبي  
زمانا كثيرا أو ما تشبه ذلك فلهما أن عينه وطاعته وما لا يضرب بالصبي فليس لهم منعها عنه لما جرت بها الى ذلك  
ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كاقوات الصلاة ونحوها ومضى قولهم كل ما يضرب بالصبي أى لا محالة  
وأما ما كان يؤهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحبط (قوله لا بكفراها) كذا في التبيين ويحالفه ما في الحاشية  
انما ظهرت الظئر كافرة أو مشكونة أو زانية أو حقة فلهما فسخ الاجارة اه قال في النهاية ولا يهدد أن يقال عيب  
التيجور في هذا فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في نساء بعض الرسل كما مر فى فوج ولوط عليهم السلام وما بغت  
امرأتى قط هكذا قال صلى الله عليه وسلم اه تبين قال فيه وقوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح  
وامرأة لوط أى بن الله تعالى للكافرين تنبيههم أنهم لا يتقهم الوصلة بالنكاح وغيره مع اختلاف الدين وفيه نوع  
تنبيه لزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن وصلته مع النبي صلى الله عليه وسلم لا تغنيهم من الله شيئا اذا عصين  
وخالفن الامر وقوله لخاتما هما أى فى الدين أى كثر تاو لم يسلموا لم ينصحا للرسولين بالمساعدة على الاسلام وقيل  
كاتبنا منافقين قال ابن عباس خاتما هما بالافتاق ولم تفجرا امرأتى قط اه مثلي (قوله ولومات أبوه) لأن الاجارة  
وقعت للصبي لا للاب سواه كان له مال أولا اه زيلعي وفي الهندية وهو قول البعض وكان النسيه أبو بكر البخني  
يقول انما لا تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب واطلاق محمد  
في الكتاب يدل على الاول وأجر الظئر في ميراث الابن سوا فيه المدة التي في حياة الاب وما يستقبل بهدها على  
الصحيح ولو قالت عمة الصغير للظئر بعد موت الاب أرضعني حتى أعطيك الابجر فارضعتني شهورا ان لم يكن للصبي  
مال حين استأجرها الاب في يوم مات الاب اجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال  
الصغير والا فلا وان كان له مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير ذخيرة وان حدث للصبي مال بعد  
جارة الاب الظئر فأجر ما مضى قبل حدوث المال على الاب وأجر ما بقي في مال الصغير طهيرة (قوله وعليها غسل  
الصبي الخ) الاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير  
في الاجارة يرجع فيه الى العرف وليس عليها من أعمال أبويه شئى الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا عتايبة  
(قوله وثيابه) بالجر عطف على الصبي وأطلق في غسل الثياب وفي الكفاية الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول  
ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها كذا في الحوى وفي الهندية عن جواهر النساء أى انه لا يسع (قوله  
واصلاح طعامه) بأن تغضغه له ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضربه وعليها أيضا طبخ طعامه هندية عن السراج  
وفي غاية البيان عليها أن تهنيء الطعام اه وهذا أعم فانه يتم نحوه تنديعه له ووضعه في اناء وناولته له (قوله للعرف)  
عله للمذكور (قوله عليها) أى غنمه (قوله وأحره عليها) وهو الارضاع وما يتبعه (قوله لأجرها) لانها لم تأت  
بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس يارضع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة ولهذا الواجب

(و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أى معلوم  
بغير الاقدار (فسخها مطلقا) شأنه اجارتها  
أولا في الاصح (ولو غير ظاهر) بأن علم  
بأقرارهما (لا) بفسخها لأن قولها لا يتقبل  
في حق المستأجر (ولا) المستأجر فسخها  
في حق المستأجر (ونحوها) بخورا بينا  
يجب لها ومريضها (لا) بفسخها  
ونحو ذلك من الاعذار (لا) بفسخها  
لانه لا يضرب بالصبي (ولومات الصبي أو الظئر  
انتقضت) الاجارة (ولومات أبوه لا عليها  
غسل الصبي وثيابه وصلاح طعامه ودهنه)  
بفتح الدال أى طلبة بالدم للعرف وهو معتبر  
فيما لا نص فيه (لا) يلزمها (عن شئ من ذلك)  
وما ذكره محمد من أن الدهن والريحان عليها  
فعادة أهل الكوفة (وهو) أى غنمه (وأجرة  
عملها على أبيه ان لم يكن له) للصغير مال والا  
ففى ماله (لانه كالتفقة) فاذا أرضعته بلبن  
شاة أو غنمه بطعام ومضت المسترة لأجرها

بلين الظئر في المدة لم يستحق الاجر منع عن العناية وان بحدت فظروقات ما أرضعته بلين البهائم واذا أرضعته  
 بليني فالقول لها مع عيبتها استحسننا وان أقاموا بينة على ما ادعوا فلا أجر لها وتأويل المسئلة كما قال  
 شمس الاعام لانهم شهدوا أنها أرضعته بلين الشاة وما أرضعته بلين نفسها أما إذا اكتنفتوا بولهم ما أرضعته بلين  
 نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان النفي هناك دخل  
 في ضمن الاثبات وان أقاموا البينة أخذ بيمينه الظئر هندية عن الذخيرة (قوله هو الارضاع) ولا يكون الابن  
 الآدية (قوله لا اللبن) أي مطلقا (قوله أو استأجرت من أرضعته) فان عاينها الاجر المشروط لمن استأجرتها  
 ولها الاجر كمالا استحسننا وفي القياس يتصدق بالنضل مبسوط لانها أخذت زيادة لا على عمل منها اه غايه  
 (قوله حتى تستحق الاجرة) تفريعية وما بعد ما مر فوج وفي نسخة حيث (قوله الا اذا شرط ارضاعها على  
 الاصح) والاوجه انها تستحق هندية عن الصغرى وقوله عن الذخيرة الذي في الهندية عن الصحيح أنه لا تستحق  
 الاجر ثم ذكر الاوجه الذي قد مره (قوله ولم يعلم الاولون) أما اذا علموا فلا ثم كما يؤخذ من مفهومه (قوله لشبه  
 بالاجير الخاص والمشارك) قال صاحب النهاية الوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبه الاجير المشترك من حيث  
 أنه يمكنه ايفاء العمل لكل واحد منهما كما في الخياط ولو كانت أجير واحد حقيقة لم تستحق الاجر كمالا فشبهها  
 بالاجير المشترك تستحق الاجر كمالا وشبهها بالواحد ثم قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح  
 الكافي الذي هو مبسوط والمسائل متعارضة في هذا الباب بعضها يدل على انها في معنى اجير الواحد وبعضها  
 يدل على انها في معنى الاجير المشترك والصحيح انه ان دفع الولد اليها لترضعه فهي اجير مشترك وان حملها الى منزله  
 فهي اجير واحد اه شلبي مختصرا (قوله لعسب التيس) التيس في الاصل الذكر من المعز اذا سل عليه الحول  
 وهو هنا مطلق الفعل والعسب ضرب اب الابل ويشال ماؤه صحاح وفي المجلد العسب الكرا الذي يؤخذ على  
 ضرب الفعل فقوله وهو نزوه هو أحد أقوال وخصه لانه المراد وانما لم تجز اجارته على ذلك لقوله عليه الصلاة  
 والسلام ان من السحت عسب التيس ومهر البغي وكسب الحجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز  
 أخذ الاجر عليه ولانه أخذ المال بقابله الماء وهو نجس مهين لا قيمة له فلا يجوز أخذ الاجرة عليه اه تبين  
 وقد علم من ذلك أن المنى عنه أخذ الاجرة على ذلك وأما عارة الفعل اضرا به فغدوب اليها فغدا في الحديث  
 ومن حقه اطراق فلهما اه شلبي (قوله وهو نزوه) قال في القاموس ناز ونازوا نازا باضم وزواوزا وناوذب كزى  
 ثم قال والنزاه كماء وكساء الفساد (قوله مثل الغناء) بالكسر والمد الصوت واما المقصور فهو اليسار صحاح  
 واما بالنفع والمد فهو النفع وفي المصباح الغناء ككتاب رقبته الضم لانه صوت أبو السعد (قوله والنوح) يقال  
 مات المرأة على الميت نوحا من باب قال والاسم النوح كغراب وربما قيل نياح بالكسر جوى عن المصباح  
 والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه أبو السعد عن البرجندی (قوله والملاهي) كالزمار والطبل وغيرهم  
 أي طبل اللهو أما اذا كان لغيره كطبل الغزاة وطبل العرس فيجوز قال الانتفاي عن ظهير الدين اسحق اللؤلؤ الحى  
 رجل استأجر رجلا لضرب له الطبل ان كان للهو لا يجوز لانه معصية وان كان للغزاة والقاف لا يجوز لانه طاعة اه  
 وفي كون طبل القافلة طاعة نظروا مثل الغناء الحداء وقراءة الشعر وغيره ولو استأجره ليخصي له عبيد لا يجوز  
 وقبل في الفرس والبقر يجوز هندية عن المعتاية قال في التبيين في علة عدم جواز الاجارة على المعصية  
 لان المعصية لا تصور استحقاقها بالعقد فلا يجب عليها الاجر من غير أن يستحق هو على الاجير شيئا اذا المبادلة  
 لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق على المعصية لكان ذلك مضافا الى الشارع من حيث  
 انه شرع عقدا موجبا للمعصية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اه (قوله يباح) كذا في المحيط وفي الملتقى امرأه نائمة  
 أو صاحبة طبل أو صاحبة زمرا اكتسبت ما لارثته على اربابه أن علموا والاتصدق به وان من غير شرط فهو لها  
 قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا العلم انه لا يذهبون  
 الا بأجر البتة (قوله مثل الاذان) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن تؤذن كافي المستصحب أما اذا أمره بالاذان  
 من غير ذكر اجارة فيجوز وانما لا يجوز لان منفعة عمله تحصل للمؤذن لانه بكثرة الجاعة يزداد ثوابه اه جوى (قوله  
 والمطبخ) بأن يقول استأجرتك على أن تتجج عني بكذا فيكون العقود عليه هو الحج حتى يجب عليه تسليمه ويجب  
 على المستأجر تسليم الاجرة أما اذا أمره بالحج بان قال أمرتك أن تتجج عني يجوز من غير ذكر الاجارة

لان الصحيح أن العقود على هذا الارضاع  
 والتربية لا الابن والتغذية غايه (بخلاف  
 ما لو دفعه الى خادمها حتى أرضعته)  
 أو استأجرت من أرضعته حتى تستحق  
 الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح  
 شرب لالبنة عن الذخيرة ولو أجرت نفسها  
 لذلك لقوم آخرين ولم يعلم الاولون فأرضعتهما  
 وفرغت أثمت ولها الاجر كمالا على الذريتين  
 لشبههما بالاجير الخاص والمشارك (تبين  
 في العناية) لا تصح الاجارة لعسب التيس  
 وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي  
 منه بل (ل) الغناء والنوح والملاهي (ولو أخذ  
 بلا شرط يباح) (و) لا لاجل الطاعات مثل  
 (الاذان والحج)

(قوله والامامة) بأن يقول استأجرتك على أن تؤم عني لأن الامام يصلي لنفسه فلا يستوجب اجراءه على غيره  
 حوى (قوله وتعليم القرآن) بأن يقول استأجرتك على تعليمي قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن  
 ولأنما كلوا به ولأن التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا بعين من قبل المتعلم فيكون ملتزما مما لا يقدر على تسليمه  
 فلا يصح هداية (قوله والفقه) مثله التذكيروالتدريس والعمره مثل الحج أمالوا استأجرتهم تعليم ولده الكتابة  
 أو الصوم أو الطيب أو التبعير جاز بالاتفاق ولو استأجر كتابا لقرأ فيها شعر أو فقه أو غير ذلك لا يجوز ولا أجر له  
 وإن قرأ وكذلك اجارة المحصف وكان هذا كله نظير من استأجر كمال الفتح بابه فينظر فيه للاستغناء من غيره أن  
 يدخله أو استأجر ملحقا بالنظر الى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حيا لم يؤمن الماء لينظر فيه إذا سوى حمايته  
 فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود اهـ هندية (قوله وفيه في اليوم بعضها) أي في هذا الزمان اظهر  
 التواني في الامور الدينية وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استغنوا ذلك وقالوا بنى اصحابنا المتقدمون  
 الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات من بيت المال واقتاد المتعلمين  
 في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة ليعينوهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتنون بوجوب  
 التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتخربضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكثر حفاظ القرآن وأما  
 اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل من يعمل حسيبة ولا يتزغون له أيضا فان حاجتهم عنهم  
 من ذلك فلم يرفع لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فاقوا ويجوز له ذلك ورأوه حسنة وقالوا الا حكام  
 تختلف باختلاف الزمان اهـ منع وهذا ظاهر في تعليم القرآن قال السمرقندي وخصه بالذكور لا لشارة الى  
 أنه لا يجوز لساير الطاعات المذكورة اهـ مكى والذي في النقاية وشرحه الله تعالى ولا يصح للعبادات كالاذان  
 والاقامة والتذكيروالتدريس والحج والفرد وتعليم القرآن والفقه (وقراءتهم القوة الرغبات والاستغناء  
 بالهوى من بيت المال وفيه في اليوم بعضهم هذه العبادات افتنوا للرغبات والعدم الحظ من بيت المال انتهى  
 بتصرف وفي التبيين عن انتهاء عن روضة الزند ويستى كان شيخنا أبو محمد الخزازي يقول في زماننا يجوز  
 للامام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة اهـ (قوله ما قبل) أي من الاجر وفي الهندية إذا استأجر المعلم بأجر معلوم  
 ولم يبين عدد الصبيان يجوز اهـ ملقط والمختار جواز الاستعانة على قراءة القرآن على القبول مدة معلومة  
 وفي فتاوى آهوبعث صبيته الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهران غاب هل لابي الصبي أن يأخذ ما أعطاه  
 قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة يأخذ ما فضل عن اجرة الشهر اهـ وفي الحوى مانعه ونقل العلامة المقدمي من  
 هامش نسخة من الفقه مانعه وفي الكواشي المستأجر للفتح ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين  
 درهما شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل أي المبسوط في رجل قال للقارئ اختم القرآن لي  
 ولم يسم شيئا من الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما لخالفه النص الا أن يهب الاجر  
 للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة وأربعين درهما بعد المدة عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم  
 وعلى هذا لو قال القارئ اقرأ ختمنا بقدر ما قدرت من الاجر حين أمره المستأجر بالفتح أقل من خمسة وأربعين  
 فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث أو الربع أو النصف أو نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لا يتسلا  
 العوائم والخواص بذلك اهـ ومن خط العلامة المقدسي نقلت هذا اهـ ووجدته لا عن نسخة البحر للشيخ عبدالحق  
 الشمر بلاي مانعه ذكر الكواشي مانعه المستأجر للفتح ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين درهما  
 شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارئ اختم لي القرآن ولم يسم شيئا من  
 الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما شرعا أما إذا سمى أجر الزم لكن يأثم المستأجر ان فقد  
 على أقل من خمسة وأربعين لخالفه النص الا أن يهب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة وأربعين بعد العقد  
 عليه أو بشرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ثم ذكر العبارة الاخيرة وهي قوله وعلى هذا الخ ونقل ذلك  
 كله عن اجارات الحواوي (قوله على رؤوس بعض سور القرآن) كتبارك والفتح ويسر (قوله لان العادة) لعلها  
 كانت وبانت أو هي في بعض البلاد وفي المنع هي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤتب يوم يأخذها يصرف  
 المتعلمين من عنده في أول النهار فيرحون بذلك اليوم ورغبة في الراحة والبطالة والله تعالى أعلم اهـ وهذا غير  
 ما اصطلى عليه أهل مصر فان الصرافة عندهم تذكر اذا ختم الصبي القرآن فقط (قوله لينسجه) من باب ضرب

والامامة وتعليم القرآن والفقه وفيه في  
 اليوم بعضهم تعليم القرآن والفقه والامامة  
 والاذان ويجوز المستأجر على دفع ما قبل  
 فيجب المسمى به عند وأجر المثل اذا لم يذكر مدة  
 شرح وهبانية من الشركة (ويجيب به)  
 به وفيه في (و) يجبر على دفع الحلو المرسوم  
 هي ما يمدى للمعلم على رؤوس بعض سور  
 القرآن سميت بها لان العادة اهداه الحواوي  
 (ولو دفع غزلا لا خير لينسجه له)

انتهى شلبي عن المصباح (قوله بنصفه) أي مثلاً (قوله أي بنصف الفزل) أي المنسوج (قوله لانه استأجره بجزء من عمله) أي من معموله قال في العناية قوله والمعنى فيه يعني المعنى الفقهي في عدم جواز ذلك هو أن المستأجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوج أو المحمول لأن حصوله بفعل غيره والشخص لا يعتد قادراً بقدره غيره اه فالدرة على التسليم شرط صحة العقد اه زيلبي قال في الهداية وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من الاجارات قال الاتقاني أي جعل اه جري بعض ما يخرج من العمل أصل علم يعرف به حكم كثير من الاجارات كما اذا استأجره لمصغر له فغيره سمع من دهنه وكذلك اذا دفع أرضاً لغرس فيها شجر اعل أن يكون الأرض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل كذا في التامل وكذا اذا استأجره لغزل هذا القطن أو هذا الصوف برطل من غزل وعلى هذا اجتناء القطن بالنصف ودياس الدخن بالنصف وحصاد الحنطة بالنصف ونحو ذلك كله لا يجوز اه شلبي (قوله انه عليه الصلاة والسلام عن فقير الطمان) وهو أن يستأجر فوراً البطيخ له حنطة بتفويض من دقيقه زيلبي (قوله أو يسى فقيراً بلا تعيين) فيكون دينا في ذمته (قوله لا أجر له أصلاً) لا المسمى ولا أجر المثل اه عناية (قوله لصيرورته شريكاً) أي ومن حل طعاماً مشتركاً بينه وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئاً لربك الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر زيلبي (قوله وما استشكله الزيلبي) حيث قال وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها بالعقد عندنا سواء كان عيناً أو ديناً على ما ينه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التعجيل والثاني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجرة يناه في الملك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئاً فكيف يملكه وبأي سبب يملكه اه حلبي (قوله اجاب عنه المصنف) حيث قال أقول يمكن الجواب عنه أما عن الاول فلان صورة المسئلة انه عمل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتعجيل وهي تملك به كما تملك بشرطه أي التعجيل كما تقدم تقريره اه وقد سبقه الى هذا الجواب قارئ الهداية وقاض زاده والا كل في العناية والعلاصة المقدمى وأما عن الثاني فلانه لما ملكه بالتعجيل كما ذكرنا عمل تبين بعد ذلك عدم استحقاقه شيء من الاجرة كالمعمل له الاجرة عند العقد فانه يحكم بكونه مملوكه فاذا استحقها استحق تبين كونه ليس بالملك له انتهى قال قاضى زاده وأما الثاني فلان المتأففة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قوله لم يستحق الاجر ولا يجب الاجر ممنوعة اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر الى الاجير بالتعجيل ومعنى الثاني انه لا يستحق الاجر لاطلاق العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايفاء شيء من المعقود عليه فلا يذهب عليك انه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤخذ الى الثاني اه وفيه أن ملك الاجرة انما هو بالعقد الصحيح وقد صدر هذا العقد فاسداً ولا يجب الاجر فيها الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد وايضاً لا تعجيل بدون الافراز ولم يوجد الا انه وقع بوصف العصة ثم فسد ولذا قال بعضهم ونقله الشافعي ان ملكه للاجر في الحال منطوقه فيه الى التقدير يدل عليه ما اجاب العلامة المقدمى به عن هذا التنافي بقوله قوله لم يستحق شيء أي على فرض كونه ملك النصف في الحال وبتقديره واذ ازم من تقدير ملك النصف عدم استحقاق شيء من الاجر والمؤجر لم يجعل له شيئاً الا هذا النصف فلا يستحق شيئاً أصلاً وهو قرين بما قاله بعض الفضلاء أن مرادهم بنفي الاستحقاق نفي الملك لأن وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يطل فتقوله ملك الاجر في الحال كلام ورد على سبيل النقص والتقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة ملك الاجير الاجرة في الحال بالتعجيل اه (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين وكان مشايخ بلخ والنسفي يجيزون حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزه فاسد على فقير الطمان والقياس يترك بالتعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دالة فالنص يخص بالتعامل ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رحمهم الله تعالى لم يجزوا هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وبه لا يخص الا بخلق الاستصناع فان التعامل به جرى في كل البلاد وبذلك يترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تترك بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى فقير الطمان بالتعارف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجر بان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها حتى تخص اه (قوله عند الامام) وقالاه جاز لانه يجعل المعقود عليه العمل حتى اذا فرغ منه نصف النهار

(بنصفه) أي بنصف الفزل (أو استأجره بلا  
لجعل طعامه ببعضه أو ثوبه بطيخ من بعض  
دقيقه) فسدت في الكل لانه استأجره  
يجز من عمله والاصل في ذلك انه صلى الله  
عليه وسلم عن فقير الطمان وقد مناه في بيع  
الوفاء والحيلة أن يفرز له الاجر أياً لا أو يسى  
فقيراً بلا تعيين ثم يعطيه قهراً منه فيجوز  
ولو استأجره ليحل له نصف هذا الطعام  
بنصفه الا أن لا أجر له أصلاً لصيرورته  
شريكاً وما استشكله الزيلبي الجواب  
عنه المصنف وقال وصرحوا بأن دلالة  
النص لا عموم لها فلا يخص به عن هاتين  
باب عرف كما زعمه مشايخ بلخ (أو استأجر  
خبازاً الخبز له كذا) كقصة يزدق (اليوم  
بدهم) فثبت عند الامام

فله الأجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فعليه أن يعمل في الغد لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للاستحجال  
 لا لتعيق القعدة في مكانه استأجر للعمل على أن يفرغ منه في أسرع الاوقات عناية (قوله يلجعه بين العمل والوقت)  
 أى وكل منهم ما صالح للاجارة لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقوداً عليها وذكرا العمل يوجب كونه  
 معقوداً عليه وليس أحدهما بأولى من الآخر والجهالة المنفية الى النزاع تفسد العقد وانما كانت تؤدى  
 الى النزاع لان نفع المستأجر في العمل حتى لا يجب عليه الا بطلب العمل ونفع الاجير في المدة لاستحقاقه  
 الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من العمل جاز أن يطلب الاجير أجره نظراً الى المدة  
 ويعينه المستأجر نظراً الى العمل فأفضى الى النزاع وجعلهما ذكر الوقت للتجمل تحسبم لتناوب الاعراض فيه  
 فقد يكون للتجمل وقد يكون لكون المنفعة معلومة عناية (قوله حتى لو قال في اليوم جازت) أى اجماعاً لانه  
 للظرف والمظروف لا يستغنى عن الظرف فكانه قال ان علمت في بعض اليوم وذلك يفيد التجمل فكان العمل هو  
 المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغنى عن الوقت فيصلح أن يكون معقوداً عليه وتلزم الجهالة عناية  
 (قوله أو أرضاً بشرط أن ينهيها) قال في القاموس شاء تثنية جعله اثنين اهـ وجعله من الافعال أو التفعيل  
 أبو السعود عن الجوى والكلام على تقديره مضاف أى ينهى كراها فان التنازل للارض الاصل أن ما كان  
 ملائماً للعقد لا يكون مفسداً لله والارضى انما استأجر المنفعة المستأجر خاصة فكل فعل ينتفع به المستأجر خاصة  
 كالكرباب والزراعة والى يكون ملائماً للعقد وكل فعل ينتفع به المؤجر خاصة يكون مخالفاً للعقد مفسداً له  
 كشرط ابقاء السرقة ورد الارض مكروية شلى عن الاتقانى بتصرف وفي المنع ان كان المراد أن يردها مكروية  
 فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو المؤجر وان لم يكن المراد هذا فان  
 كانت الارض لا تخرج الربيع بالالكرباب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت  
 مما يخرج بدونه فان كان أثره يبق بعد انتهائها العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان أثره لا يبق لا يفسد اهـ  
 (قوله أى يجرئها) الحارث هو الكرباب وهو ائارة الارض للزراعة من كرب وبابه نصر وفي المثل الكرباب على  
 البقر أى لا تكرب الارض الا البقر يعنون أن ممارسة كل أمر يجزى بآلته شلى حمزدا (قوله أو يكري انهارها  
 أى يحفرها من باب رمى جوى (قوله العظام) أما الجسد اولى فالاجارة بشرط كرها صحيحة لانه يجب على المستأجر  
 بدون شرطه وانه لا يبق أثره بعد السام فلا تفسد وهو الصحيح قال الصدر الشهيد واختاره الوالد برهان الاثنية  
 والبيه ذهب في الهداية وسوى بعضهم بين الكبار والصغار في الفساد لا لطلاق محمد وصحبه في الذخيرة واختاره  
 خواهر زاده وبه كان بنى اهـ جوى بتصرف (قوله أو يسرقها) أى يضع فيها السرقة وهو الزيل لتسهيل الزرع  
 (قوله لم تفسد) لانه لنفع المستأجر فقط وهو مما يلائم العقد (قوله أو بشرط أن يزرعها بزرعة أرض أحد) أراد به  
 اجارة نوع بنوع آخر من جنسه لا قدر فهم ما كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب قال  
 سرى الدين ولو سكنى دار بسكنى حانوت قال النازح في كتاب القسمة قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع  
 الحانوت لا تجوز اهـ وذكر الخصاف أن الدار والحانوت جنسان فيحتمل أن في المسئلة رواية وفي منية المفتى  
 أن اجارة البقر بالجار تجوز بخلاف النيران اهـ أبو السعود (قوله لما يجي ان الجنس بانقراد يحرم النساء) حكى  
 أن محمد ابن جماعة أرسل كتابا الى محمد ابن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دار بسكنى دار فاجاب بقوله انك  
 أطلت الفكرة وأصابك الحيرة وجالست الحذاني وكانت زلة عظيمة أما علمت أن اجارة السكنى بالسكنى كببيع  
 القوهى بالقوهى تسمية اهـ وفيه نظراً لان حرمة ذلك في المقدرات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز  
 بخلاف الجنس أيضاً لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد ينفع ساعة فساعة بحسب  
 حدوث المنفعة فقبل وجودها لا ينفع علمها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها التسمية فالأولى  
 أن يقال أجبرت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولا حاجة الى استئجار نفع بجنسه فبقى على الاصل بخلاف  
 مختلف الجنس واذا استوفى أحدهما عند الاتحاد فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بحكم  
 عقد فاسد فعليه أجر المثل اهـ زياحى وروى عن أبى بشر أنه لا شئ عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اهـ  
 والحنافى يفتح الماهلة ويخفيف النون نسبة الى حنان اسم رجل محدث منهم في دينه كان ينكر الخوض على  
 بن جماعة في هذه المسئلة وجنسها ويقول لابرهان لكم عليها والقوهى منسوب الى قوهستان كورة من كورة

يلجعه بين العمل والوقت ولا ترجع  
 لاحدهما فيغذى للمنازعة حتى لو قال في  
 اليوم أو على أن يفرغ منه اليوم جازت  
 اجماعاً (أو أرضاً بشرط أن ينهيها) أى  
 يجرئها مرتين (أو يكري انهارها) العظام  
 (أو يسرقها) ابقاء أثره هذه الافعال لرب  
 الارض ولو لم يبق في نفسه (أو) بشرط أن  
 يزرعها بزرعة أرض أخرى (لما يجي  
 ان الجنس بانقراده يحرم النساء وقوله  
 (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع  
 الخ (وصحت لو) استأجرها (على أن يكريها  
 ويرعها أو يسرقها ويرعها) لانه شرط  
 يقتضيه العقد

فارس والكورة المدينة وقد تسلكم الاكل وغيره في هذه المسئلة بما يطول فراجع ان شئت قوله ولو استأجر محل  
طعام مشترك ومثل الشريك عبده ودابته كما يأتي لا نحو السفينة قال في الولوية الجنية طعام بيزرجين لاحدهما  
سفينة فأراد أن يحمله الى بلد وقال الشريك لرب السفينة آجرتي نصف سفينةك فهو جائز ولو استأجر أحدهما  
عبدا صاحبه أو دابته ليجعل عليها فانه لا يجوز الاصل أن كل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون له عمل  
لا يجوز ولو عمل فلا أجر له وان لم يمكن له عمل فهو جائز مثل الجوالق وغيره اهـ سرى الدين (قوله فلا أجر له)  
لا المسمى ولا أجر المثل زيلبي (قوله لانه لا يعمل شئ الا ويقع بعضه لنفسه) قال في الغاية لقائل أن يقول لا يجوز  
من أنه عامل لنفسه فقط أو عامل لنفسه وغيره والا قول ممنوع فانه شريك والثاني حق لكن عدم استحقاقه للأجر  
على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لفعله والجواب انه عامل لنفسه فقط لان عمله لنفسه أصل  
وموافق للقياس وعمله لغيره ليس بأصل بل بناء على أمر مخالف للقياس للعاجلة وهي تندفع بجعله عاملا لنفسه  
لحصول مقصود المستأجر فاعتبر جهة كونه عاملا لنفسه فقط فلم يستحق الاجرة اهـ حلي وفي قوله وهي تندفع الخ  
تأمل وفي التبيين ولانه ما من جر يحمله الا وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يستحق تسليم العقود عليه لان  
كونه عاملا لنفسه يمنع تسليم العمل الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر اهـ وتعامه فيه (قوله لانه عمله)  
قال في التبيين وهذا لان حقيقة الاجارة هي تملك المنافع بعوض والمرتم غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها  
اذ التملك من غير المالك محال والراهن انما يتمكن من الانتفاع فيه من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق  
للتصرف الا أنه ممنوع منه بسبب ما يتعلق به من حق المرتم فاذا بطل حقه بالاجارة صار منتعابه على انه ملكه  
زوال المنافع اهـ وفي الحلبي الاولى أن يقول لا تنفعه بملكه (قوله لا أجر عليه) وهل يحرم عليه أما اذا كان بغير  
رضا المستأجر فلا شك في الحرمة وأما اذا كان رضاه فالظاهر أنه لا حرمة لاسقاط المستأجر حقه وسروره مثلا  
(قوله أو أي شئ يزرعها) أي أو ذكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شئ يزرع (قوله فسدت) لان العقود عليه مجهول فان  
الارض تستأجر للزراعة وغيره من البناء والمراح ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها مختلف فنه ما يضر بالارض  
ومنه ما لا يضر (قوله الا أن يعمم) بأن يقول ازرع ماشئت ونقل سرى الدين عن المجيب انه اذا استأجر أرضا  
بأجر معلوم مدة معلومة مقبلا ومراحا ان كان معنى ذلك عند الناس سواء انتفع أولم ينتفع قال لا جارة فاسدة لانه  
ينحل الى أن يمسحوا به المنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقبلا ومراحا وان كان معناه أنه  
ينتفع بها سائر الانتفاعات فهو أيضا محل توقف ونظرا له وأيده بما يؤيده على بعد وقوله لانه ينحل الخ غير ظاهر لان  
معناه انتفع بالفعل أولا لا أنهم مملو به المنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهر أيضا لانه عند التعميم تقع الاجارة  
(قوله عاد صحيجا) الصواب حذفه لان عوده الى الصحة لا يتوقف على مضى الاجل بل على الزراعة قبل مضى  
الاجل وانما هذا قيد في لزوم المسمى كيف والمسئلة من مسائل الجامع الصغير وقد ذكر فيه معنى الاجل ونصه محمد  
عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يواجر الارض ولم يسم أنه يزرع فيها شئ قال الاجارة فاسدة فان اختلفا  
قبل أن يعمل فيها شئ أفسدهم وان زرعهما ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اهـ فتدبر (قوله فله المسمى استحضانا)  
والقياس أن يجب أجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا أسقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار اذا  
على ثلاثة أيام قبل مجي اليوم الرابع اهـ تبين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قياسها أن تذكر عند قوله  
وأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء اهـ انما ذكره وجوب المسمى عند مضى الاجل  
وقد زرع (قوله وكذا لو لم يزرع الاجل) انما جاءه هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحيجا والا  
فالمصنف لا يرد عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحسنه لا يثبت من هذا التقييد (قوله قبل غام العقد) الاولى  
المدة بدل العقد (قوله وان استأجر حارا الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبدا ولم يسم ما استأجره كما  
في شرح الكافي وما اذا استأجر ثوبا بالبر ولم يعين اللابس لا يجوز لان الناس يتفاوتون فان عين اللابس بعد ذلك  
يجوز استحسانا كما قاله نضر الدين قاضي خان (قوله فله المعتاد فلهك لم يضمن) أما اذا حمله غير المعتاد فلهك يجب أن  
يضمن الثاني (قوله لفساد الاجارة) الاولى أن يقول في التركيب لانه أمانة وان كانت الاجارة فاسدة اهـ حلي  
وقال الاتقاني وانما لم يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن ينصرف الى المعتاد ولم يشهد المعتاد والعين  
أمانة في يد المستأجر لانه قبضها باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم الفاسدة يؤخذ من

(ولو استأجره محل طعام) مشترك (بينهما)  
فلا أجر له) لانه لا يعمل شئ الا ويقع بعضه  
لنفسه فلا يستحق الاجر (كرهن استأجر  
الرهن من المرتمين) فانه لا أجر له لانه عمله  
وفي جواهر الفتاوى ولو استأجر حراما فدخل  
المؤجر مع بعض العقد عليه وهو منفعته  
لانه يستند ببعض العقد عليه وهو منفعته  
الحام في المدة ولا يستقط شئ من الاجرة لانه  
ليس بعلوم (استأجر أرضا ولم يذكر أنه  
يزرعها أو أي شئ يزرعها) فسدت الا  
أن يعمم بخلاف الاداء لو وقع على السكتي  
كما صرح اذا فسدت (قوله المسمى) استحضانا وكذا  
عاد صحيجا (قوله المسمى) استحضانا وكذا  
لوم لم يزرع الاجل لا ارتفاع الجاهة بالزراعة  
قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فضى  
الاجل كقاضي خان في شرح الجامع كان  
أولى (وان استأجر حارا الى بغداد ولم يسم  
حمله فله المعتاد فلهك) الحمار (لم يضمن)  
لنفسه اذ الاجارة فلهك فانه كافي للصحة

(فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة  
(فان تزرع قبل الزرع) في مسألة الزراعة  
(والجل) في مسألة (فصحت الاجارة دفعا  
لفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جدد  
الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر  
ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده)  
عند أبي يوسف لانه بالجود صار غاصبا والاجر  
والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى  
برر وكأنه لا قول للامام في الاشياء قصر  
النوب المجرد فان قبله فلا اجر والا وكذا  
الصباغ والنساج (اجارة المنفعة بالمنفعة  
تجوز اذا اختلفا) جنسا كاستئجار سكنى  
دار بزراعة أرض (واذا اختلفا) تجوز  
كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس  
فإن كسب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر ان  
الجنس بانشراده يترجم النساء فيجب أجر المثل  
بإستيفاء النفع كما مر لفساد العقد (استأجره  
ليبيده أو يجتطب) (فان وقت) لذلك وقتا  
(جاز) ذلك (والالا) فلولا بوقت وعين الحطب  
فسد (الاذا عين الحطب وهو) أي الحطب  
(ملاصكه فيجوز) يجتبي وبه يبقى صيرفة  
فروع استأجر امرأته لتخزينه خبر الاكل  
لم يجز ولبيع جاز صيرفة آتت دارها  
لزوجها فسكناها فلا أجر أشباه وخاتبة قلت  
لكن في حاشيتها اشوب البائس عن المضمرات  
معز بالأكبرى قال قاضي خان هذا التتوي  
على صحة التبعية في السكنى فليحفظ  
وجاز اجارة الماشطة لتزبن العروم ان ذكر  
العمل والمدة بزانية وجاز اجارة النخلة والنهر  
مع الماء به يبقى له موم البلوى مضمرات  
والله أعلم

\*(باب ضمان الاجير)\*

الصحة وفي الاجارة الصحة اذ الم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان فكذا في الاجارة الفاسدة فكيف وقد انقلب  
العقد جائز بالجل المعتاد استحسانا اه (قوله لما مر في الزراعة) من ارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد فيتأهل  
تظهير هذا وقال الاسيحياني عليه مسمى من الكراء لاننا جعلنا التعيين بالنوع كالتعيين بالقول في حاله اهما حكم  
ابتداء العقد لان العقد في حق الحكم يقع عند حدوث المنفعة ولو بين في الابد اصح فكذا في هذه الحالة اه  
(قوله فصحت الاجارة) لان الجل يختلف باختلاف المحمول فلا بد من بيان لصير العمل معلوما فاذا لم يبين فسد  
العقد اه اسيجاني (قوله دفعا للفساد) الاولى أن يقول رفعها بالاراء لا بالادل اه شلبي وسبقه اليه الاتقاني  
أبو السعود لان الدفع بالادل قبل التحقق والشبوت والرفع بعده وهو المناسب هنا (قوله لقيامه بعد) أي في الحال  
(قوله ثم جدد الاجارة) أي واقيمت القيمة عليه كما يدل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي اجر  
ما بعد الجود مع ضمان الدابة لولا ذلك بعد الجود اه شلبي (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي كله لانه سلم من  
الاستعمال فسقط الضمان تبين (قوله قصر الثوب المجود) ثم جاء به مقصورا أو اقتربه ولو الحية (قوله فان قبله فلا  
الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالجود (قوله وكذا  
الصباغ) ان صبغه قبل الجود له الاجر وان بعد الجود قرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه قيمة ما زاد  
الصبيغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمة ثوب أبيض ولو الحية (قوله والنساج) أي ان نسجه قبل الجود له الاجر وان  
بعده لا أجر له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة فطبخها اه ولو الحية وبه يتضح مافي كلام  
المؤلف والاشباه من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالمنفعة الخ) هذه أعم من المسئلة السابقة في قوله أو ان يزرعها  
بزراعة أرض أخرى وقد علق بماتين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب القنية  
أنه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس ملكا أي والاجارة انما تجوز بخلاف القياس  
للعاجزة ولا حاجة قال المصنف وجاز ان يعمل الحكم بعمل شتى (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف أنه لا يجوز  
اجارة سكنى دار بسكنى حانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز على ما ذكره الخصاص (قوله لفساد العقد)  
الاولى أن يقول بحكم عقد فاسد ويكون الحارمة ملقا باستيناء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجر ليحتطب  
يوما الى الليل (قوله جاز) لان الاستئجار على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل أولا وقال في الولو الحية لان  
هذا أجبر وحده بشرط تحته بيان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) أي والحطب للعامل (قوله وعين الحطب فسد)  
قال في الهندية ولو قال هذا الحطب فلا اجارة فاسدة والحطب للاستأجر عليه أجر مثله اه (قوله وبه يبقى) أي بما  
ذكر من أنه اذا ذكر اليوم يكون للاستأجر ويصح العقد وهو الذي في الحاوي أما الذي في الصيرفة فعدم الجواز  
ولو ذكر اليوم كاتفيدة عبارة المنع (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليه اديانه لان النبي صلى الله عليه  
وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر  
الباب أن استئجار المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تنعقد ونقله عن المضمرات (قوله ولبيع جاز) حيث  
كان القدر معلوما لتبني الجهالة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في  
بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة منع عن الخاتمة (قوله قال قاضي  
خان) لعله في شرح الجامع الصغير أو ازادات له والافالذي في فتاواه هو ما تقدم عنهما (قوله التتوي على صحته)  
لان سكناها معه لا يمنع التسليم والتخليه لانها تابعة للزوج في السكنى ولان اجارتها الدار من الزوج انعقدت صحيحة  
حتى لو لم تسكن مهييج الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لانها لم تنعقد اه  
(قوله ان ذكر العمل والمدة) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية الواويع في أو اه شلبي (قوله والنهر) هو  
يجري الماء (قوله لعدم البلوى) أي انه لا يصح استئجار الماء ليكون العقد يرد على استئلال العين وحيلة الصحة  
أن يؤجر مجرى الماء مدة معلومة من المجرى مع الماء تبعالاجارة ما ذكر ويجري الماء المحتاج اليه فيها هذا  
ما ظهر لي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب ضمان الاجير)\*

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صححها وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على  
عقد الاجارة فيحتاج الى بيانه اتقاني وأل في الاجير للجنس ليشمل نوعيه وان كان سبب الضمان فيه ما مختلفا

واقتصر على ذكر الضمان وان بين في الباب غيره لانه اهم وفي الجوى عن المجلد اجرت الرجل مؤاجرة اذا جعلت له على نعل اجرة وفي باب فاعل من جامع الغورى وديوان الادب والصادر والعين اجرة الدار واجرته الدار ايجارا  
 اه فهم صدران لا جرم ودوا الا انه في الاول على وزن فاعلات وفي الثانى على اكرمت (قوله فالاول) قال  
 المصنف والسؤال من وجهه تقديم المشترك على الخاص دورى اه قلت انما قدمته اكثر منه او لكثرة الاتفاقيات به  
 قال الجوى ولما كان له ان يعمل لا يشترط لكون المعتقد عليه عمله او اثره سمي مشتركا اه (قوله ونحوه) لا حاجة  
 اليه مع الكاف (قوله كان استأجره لى غنمه نهر ابد رهم) قال فى الهندية عن الذخيرة واذا جع بين العمل والمدة  
 وذكر العمل أو لا نحو أن يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سميته بديرهم شهر اربعينه فهو أجرة مشتركة الا اذا صرح  
 فى آخر كلامه بما هو حكم أجرة الواحد بأن قال على أن لا ترضى غنم غيرى مع غنمى واذا ذكر المدة أو لا نحو  
 أن يستأجر راعيا شهر اربعين ليرعى له غنما سميته بديرهم يعتبر أجرة واحد بأول الكلام الا اذا نص فى آخر كلامه بما هو  
 حكم الاجير المشترك فيقول وترضى غنم غيرى مع غنمى اه (قوله ولا ترضى غنم غيرى) الا فصح حذف حرف العلة  
 للجازم (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) هذا النوع صريح فى الاجير المشترك وما ذكره حكمه وهو ظاهر لا يحتاج  
 الى التنبيه عليه (قوله حتى يعمل) قال الامام الاسيبى فى شرح الطحاوى والاجير المشترك ما لم يفرغ من العمل  
 لا يستحق الاجرة الا اذا عمل فى بيت المستأجر فكل ما عمل استوجب له الاجرة بعد أن علم لذلك القدر فى العمل اجرة  
 اه مكى وانما كان استحقاق الاجر بالعمل لان الاجارة عقد معاوضة تقتضى المساواة بين العوضين فمال يسلّم  
 المعتقد عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلّم للاجير العوض وهو الاجر اه مخ (قوله وله خيار الرؤية الخ) أى  
 للاجير قال فى المخ عن المجتبى شارط قصارا على أن ينصر له ثوبان ويأجرهم ورضى به فلما رأى الثوب القصار قال  
 لا أرضى فله ذلك وكذا الخطاط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية  
 المحل وما لا فلا كرا استأجر لي كليل هذه الحنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال  
 والاصل أن الاستتجار على عمل فى محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا كبيع ما ليس عنده اه (قوله ولا يصح  
 ما هلك فى يده) عند الامام سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة أو بما لا يمكن التحرز عنه كالخريق الغالب  
 والغارة وهو مروى عن عمرو على وهو قول ابراهيم النخعي كما روى عنه ما مثل قولهما وفى الاتفاق روى فى شرح  
 الكافى أن عليا كان يضمن الخطاط والقصار ومثل ذلك من الصنائع احتياطاً للناس أن يضيعوا من أموالهم وهذا  
 كان من رأيه بد أن يرجع ذكره أول كتاب الاجارات اه وروى محمد فى الآ ثار عن أبي حنيفة عن حماد عن  
 ابراهيم أن شريحاً لم يضمن أجرة اقط اه وكان حكم شريح بحضرة الصحابة والتابعين من غير تكبر فحل محل  
 الاجماع اه وقال لا يضمن الا اذا هلك بأمر لا يمكن التحرز عنه وروى عن عمرو على رضى الله تعالى عنه ما قال  
 فى التبيين وبه وله ما ينشئ لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم اه وفى الحاشية والمحيط والتقى الفتوى  
 على قوله اه فقد اختلف الاقواء ثم ان محل الخلاف اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثاً فله عمل أو ما لو أعطاه  
 معجفاً لعمل له غلافاً وسيفاً لعمل له جهازاً أو سكنياً لعمل له نصاً بافضاع المصنف أو السيف أو السكين  
 فانه لا يضمن بالاجماع لانه لم يستأجره على ايقاع العمل فى ذلك وانما استأجره على غيره اه وفى الحقيقة هذا مما  
 هلك فى يده لا به له وفى المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلا ضمان بالاتفاق  
 لان العين حينئذ تكون أمانة لكون المعتقد عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل أبو السهم ودع عن شرح الجمع  
 لابن مالك (قوله وان شرط عليه الضمان) قال فى التبيين وان شرط الضمان على الاجير المشترك فى العقد فان شرط  
 عليه فيما لا يمكن التحرز عنه لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسدت وان شرط  
 عليه فيما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه العقد وعنده تفسد لان العقد لا يقتضيه  
 اه مختصراً (قوله خلافاً لما فى الاشياء) أى من أنه ان شرط ضمانه ضمن اجاعا اه حلى وهو منقول عن الخلاصة  
 قال النقيب أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الامين باطل وبه يفتى اه وفى البرازية  
 والآتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء (قوله وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة) قال الجوى  
 وفى الظهيرية لا اختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم أى فى ضمان الاجير المشترك أى وعدم ضمانه اختار  
 المتأخرون الصلح على نصف القيمة اه موضحاً قال البرازى وبعضهم أفتى بالصلح جبراً علماً بالقولين ومعناه عمل

(الاجراء على ضميرين مشتركين وخصائص فالاول  
 من يعمل لا الواحد) كالخطاط ونحوه  
 (أو يعمل له عملاً غير مؤقت) كأن استأجر  
 للخطاط فى بيته غير مقيد بمدة كان اجيراً  
 مشتركاً وان لم يعمل لغيره (أو مؤقتاً بال  
 تخصص) كأن استأجره لى غنم  
 بديرهم كان مشتركاً الا ان يقول ولا ترضى غنم  
 غيرى ويستضعف وفى جواهر الفتاوى استأجر  
 حاشية كماله يبيع ثوبانم أجرة الحاشية لنفسه من  
 آخر النسيج صح كلاً العقدين لان المعتقد عليه  
 العمل لا المنفعة (ولا يستحق) كقتال وحال  
 حتى يعمل كالتقصار ونحوه  
 وملاح ودلال وله خيار الرؤية فى كل عمل  
 يختلف باختلاف المحل المجتبى (ولا) يضمن  
 ما هلك فى يده وان شرط عليه الضمان (لان  
 شرط الضمان فى الامانة باطل كما اودع (وبه  
 يفتى) كفى عاقبة الاعتبار وبه جزم اصحاب  
 المتون فكان هو المذهب خلافاً فى الاشياء  
 وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة

في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف اه مكي (قوله وقيل ان الاجبر مصلحا) هو قنوي القاضى  
 الامام جلال الدين الرهدون (نخ) قوله وهل يجبر عليه (أى على الصلح) قوله حر في تنوير البصائر نعم) عبارته  
 وبعضهم أفتى بالصلح عملا بالقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت  
 كيف يصح الصلح جبر اقلت الاجارة عقد يجرى فيها الجبر بقاء الا ترى أن من استأجر دابة أو سفينة مدة معلومة  
 وانقضت مدتها في وسط البحر أو البرية تبنى الاجارة بالجبر ولا يجرى الجبر في ابتداءها وهذه الحالة البقاء  
 فيجربى فيها الجبر اه وما في المنع بقيد أن القول بالجبر مهور رجوع عنه فائده عبارته هو الشيخ الامام ظهير الدين  
 أفتى بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة نقلت له يوما من قال منهم بالصلح هل يجب اجبار الخصم لو امتنع  
 قال كنت أفتى بالصلح بالجبر في الابتداء فرجعت لهذا اه وفي حاشية المكي أئمة سمرقند أفتوا بجواز الصلح بالاجبر  
 اه (قوله تبنى الاجارة بالجبر) بيان لوجه الشبه الذى تضمنه الركاف (قوله ويضمن ما هلك بعمله) لان التلف حصل  
 بعمل غير مأذون فيه فيكون مضمونا لان الداخل تحت الاذن هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصلح  
 والاذن ثبت في ضمن العقد على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه عن العيوب فاذا  
 تلف كان التلف حاصل على التسليم بما ذون فيه فصار كما اذا وصف له نوعا من الدق فأتى بشيء آخر أفاده الزاوي  
 وعمل اجبره كعهلة قال العلامة الاسيحي في شرح الكافي واذا دق أجبر القصار ثوبا غرقه فضمنه على الاستاذ  
 دون الاجبر لاننا نقلناه له الى الاستاذ فكان الضمان عليه اه شاي وفي التبيين لانه أجبر الواحد عند استاذ  
 وأجبر الواحد لا يجب عليه ضمان ويجب على الاستاذ ما أفسده التلميذ بعمله لان الاستاذ أجبر مشترك دون  
 التلميذ اه بحروفه (قوله من دقه) أى الخاص به أو بتلميذه أو بالواحدة من برب الثوب في دقه فتخزق ولا يدري أنه  
 من أى دق فعلى قول الامام ينبغي أن لا يجب الضمان لانه أمانة عنده وليس يضمن عليه فلا يجب الضمان بالثب  
 وروى عن الثاني أن القصار يضمن نصف النقصان كالقصار اذا أراد المالك أخذ ثوبه منه فمك به لاستيفاء  
 الاجر بخذه صاحبه فقتل كان عليه نصف الخرق اه حوى لمخصا عن الظهيرية قال في التبيين ثم صاحب  
 الثوب بخبر ان شاء ضمه غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه معمولاً وأعطاه الاجر اه وفي حاشية المتن  
 وان حمل أجبر القصار ثوب القصار باذن الاستاذ فقط على ثوب آخر فأفسده ان سقط على ثوب القصار يضمن  
 الاستاذ وان سقط على غير ثوبها ضمن الاجبر واذا سقط من يد المودع شيء على ودبعته فافسدها يضمن نقله  
 أبو السعود (قوله وزلى الحال) زلق من باب طرب أبو السعود عن المصباح والذي في نسخ الكنز الجمل بالجبر  
 ومثله انكسر الطرف من انقطاع الحبل الذى يشد به الحبل كفى الكنز (قوله وغرق السفينة من مده) قيد بالمد  
 لانها لو غرقت من ريح أو موج أو شيء وقع عليها أو صدم جبل فهلك ما فيها الا يضمن في قول الامام رضى الله تعالى  
 عنه قلت ويجب على صاحب الطعام أى مثلامن الاجر بقدر ما سارت السفينة قبل الغرق لانه قطع مسافة من  
 المدة التى عقد عليها الاجارة وتعذر اضى فيها لاجل الغرق فيجب من الاجر بحسبه وفروع المذهب تشهد لذلك  
 اه سري الدين عن الهبي وهذا انما يظهر اذا كان صاحب المتاع معه والا فلا يوجد تسليم وقد سبق أنه لا يجب  
 الاجر للاجبر المشترك الا بالتسليم فتأمل وفي حاشية أبي السعود عن جامع الفصولين لو دخلها الماء فأفسد المتاع  
 فلو يضمن ضمن عندنا ولو بلا فعله ضمن عندهما لا عندنا لو أمكن التحرز والا يضمن بالاتفاق اه (قوله ونحوه)  
 كالبزاع والنساد (قوله والفرق في الدرر) حامله أنه بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق بالاجتهاد  
 ما يمكن تقييده بالسلامة منه بخلاف النساد ونحوه فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه  
 ولا ما يتحمله من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فقط اعتباره اه حلي (قوله على خلاف ما يجنبه صدر  
 الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بعمله عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الجحام  
 انتهى حلي (قوله لكن قرى القهسته) أى قول صدر الشريعة (حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان  
 وغيره علا غير أذون فيه كالدق المخزق للثوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرر ولذا افسر المصنف  
 رحمه الله تعالى العمل به فن الباطل ما ظن أنه بطل تنسب المصنف عاى الكافي أن قوة الثوب ورقته مثلا يعرف  
 بالاجتهاد فامكن التقييد بالمصلح اه حلي (قوله فتنبه) أشار به الى أن المسئلة ذات خلاف وما في القهسته انى عن  
 المحيط وغيره أرفق وألين بالحقيقة السمحة (قوله اذ لم يجاوز المعتاد) ولم يعتمد الفساد شريطة لانية عن الحاشية

وقيل ان الاجبر مصلحا لا يضمن وان بخلافه  
 يضمن وان مستورا لحال يؤمر بالصلح عمدا  
 قلت وهل يجبر عليه حر في تنوير البصائر نعم  
 كمن عت مدته في وسط البحر أو البرية تبنى الاجارة  
 بالجبر (ويضمن ما هلك بعمله كخزق في الثوب  
 من دقه وزلق الحال وغرق السفينة) من  
 مده جاوز المعتاد أم لا بخلاف الجحام ونحوه  
 كما يأتي عمدا في القهسته فتأمل لكن  
 خلاف ما يجنبه صدر الشريعة فتنبه  
 قرى القهسته انى قول صدر الشريعة فتنبه  
 وفي المسئلة اذ لم يكن وب المتاع أو وكيله  
 في السفينة فان كان لا يضمن اذ لم يجاوز  
 المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه

وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المبكى (قوله وفيه اجل) هي نظير ما في المنية لان محل العمل غير مسلم اليه (قوله قلت وقد من الخ) لم يظهر لي وجه مناسبة ذكر هذا الفرع هنا ثم ذكره الزبلي في هذا الباب لمناسبة وعمله بأن الحفظ واجب عليه مقصودا (قوله ولا يضمن به بنى آدم) أي ديتهم مكي عن المعدن (قوله مطلقا) صغيرا أو كبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبير يستعمل على الدابة ويركب وحده والافه وكالمناجى اه مكي (قوله أو سقط) ضميره يرجع الى من المفسر لى بنى آدم من غير نظر الى صلته (قوله لان الآدمي لا يضمن بالاعتد) قال في الجوهر لانه لو ضمنهم لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالاقرار وعقد الاجارة قول ولا بنى آدم في بدأنفسهم اه مكي والتعليل الثاني لا يناسب القول الصحيح من عدم الفرق بين الكبير والصغير (قوله لانه فيه) هذا ظاهر في الكبير أي ولا ذن ولي الصغير فيه (قوله وان انكسرت في الطريق) الذن بفتح الدال قال في المصباح هو كالحب الا انه أطول منه وأوسع رأسا ووجهه دنان كسهم وسهام اه جوى ولا فرق في هذا الحكم بين كون صاحبه معه أو لا وبالأول صرح في البرازية أبو السعود وسواء كان على ظهره أو دابة كافي مسكين وقيد بقوله في الطريق لانه لو انكسر بعد ما انتهى بالحل الى المكان المشروط فلا ضمان عليه وله اجر اه معدن عن المبسوط والقوائد الظهيرية وعمله في العمادية بأنه لما انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحل مضمونا عليه لوجوب جميع الاجر له فصار الحل مسالما الى صاحبه والمتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا ومثله في جامع الفصولين غير أنه ينتقل عن الذخيرة أن هذا قول محمد آخر أم على قوله انه قول وهو قول أبي يوسف فان الحال يضمن ولو انتهى الى المقصد اه مكي (ملخصا) قوله ضمن الحال الخ) لانه لما انكسر في الطريق والحجر شئ واحد حكما دل الحل المستحق بالاعتد ما ينتفع به وهو أن يجعله محمولا الى موضع عينه ظهر أنه وقع تعديا بتداه وفي الحقيقة ابتداء وسليم وانما صار تعديا عنه الكسر فان مال الى الوجود الحكمي فلا أجر له لانه ما استوفى من عمله شيئا أصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فلا اجر بقدر ما استوفى والاجر والضمان لم يجتمع في حالة واحدة لانه اذا ضمنه في مكان انكسر فقد جعل المنافع أمانة عنده من حيث انه حصل الى موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار مضمونا في حالة الكسر وهذه حالة أخرى شلي لمخصا عن السكاكي (قوله بضمنه) بان زاحم الناس كافي الشاي وغيره (قوله بأن زاحم الناس) أو ما به حجر جوى لان ذلك بمنزلة الحرق والغرق الغالين شلي عن شرح الطحاوي (قوله خلافا لهما) فقالا بوجوب الضمان في موضع الكسر وبعطيه أجره ويجوز لأن العين مضمونة على الاجير المستعمل عند ههما زبلي (قوله ولا ضمان على جحام الخ) لانه التزم بالاعتد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما اذا أخذ الثاني أو عزروا من المضروب بذلك اه والاولى زيادة ونحوهم لا سل أي محسوس تبرع قوله فلو قطع الختان الخ عليه لان الختان ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة فليتأمل (قوله وبزغ) بزغ خاصر بابهائهم مكي عن اسمعق قدر (قوله وفصاد) خاصر بالآدمي مكي عن اسمعق قدر وفي شرح الحوى الخ ممانعة حاجم من حجمة وبابه قتل واسم الصناعة حجمة بالكسر والبراع من البرع وهو الشو والنصاد ممانعة فاصد رفصه من باب ضرب اه (قوله لم يجاوز الموضع المعتاد) أي لم يتعد في الجحيم والبرع والنصد كافي شرح مسكين اه مكي (قوله ضمن الزيادة كلها) لم يبين طريق الضمان وعمله في البراع أن تقوم الدابة وبها البرع ممانعة المأذون فيه وتقوم وبها قدر اجراحة الزائد ومثله النصد والحجامة في الغلام وما في الخرفان كانت في الرأس يجري فيها حكمه للشجاج وان كان حرا اعتبر عبدا بالكيفية المتقدمة ان كان ذلك في غير الشجاج ويعتبر ذلك من لدية ويجوز رد ذلك (قوله وهي عضو كامل كاللسان) قال في المنع فان قبل هذا انحاز الجميع مسائل الديار فانه كلما ازداد أثر جنسية اتقص ضمانه أجيب بأن محمد قال في النوادر انه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو متصور لثاني له في النفس فينتد به ليدل النفس كافي قطع الا ان وأما اذ مات فقد حصل تلف النفس بفعل الخ وقال الرازي هدا س أعجب المسائل حيث وجب الاكثر بالبرع والاقول بالهلاك (قوله لحصول تلف النفس) أعاده وان قدمه قريسا لما فيه من ايضاح الفعل المأذون فيه وغيره (قوله لا يصبغ) حتى لو هلك لا ضمان عليهم منخ (قوله قال له غلام) أي ستر (قوله على عاقلة الفصاد) مرتبط بالصورتين كافي المنع وذلك لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر اذنه للعبع عليهم في الاقوال اه حابي (قوله لانه خطأ) أي من القتل خطأ اذ لم يتعمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بالمحدد

وفيها اجل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساها الكاري فغمرت وفسد المتاع لا يضمن اجبا عاقلة وقد مناع عن الاشياء معزيا للزبلي أي أن الدابة بأجر مضمونة فلا يحفظ (ولا يضمن به بنى آدم مطلقا من غرق في السفينة أو سقط عن الدابة وان كان بسوقه أو قوده) لان الآدمي لا يضمن بالاعتد بل بالجنسية ولا جنسية لانه فيه (وان انكسرت في الطريق) ان شاء المالك (ضمن الحال قيمة في مكان حمله ولا أجر أو في موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا لو انكسر بضمنه والا بأن زاحم الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان على جحام وبزغ) أي بيطار (وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز) المعتاد (ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك) الجحني عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لتاسها بما أذون فيه وغيره (فولو قطع الختان الحشفة وبرئ المتطوع) تجب عليه دية كاملة (لان لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان) (وان مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بفعلين أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلدة والاخر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الجحام ونحوه العمل على وجه لا يبرئ لا يصبغ لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها مثل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام ثوب عبد افصدني فصدته فصدت معتادا فماتت بيه قال يجب دية المخر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصاد ثوبا وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص

(والثاني وهو) الاجير الخاص (الخاص) يسمى  
اجير واحد (وهو من يعمل لواحدا موقتا  
للتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه  
في المدة وان لم يعمل كان استؤجر شهرا  
لخدمة او شهرا لري الغنم) المسمى باجر  
مسمى بخلاف مالوا اخر المدة ان استأجره  
لري شهرا حيث يكون مشترط اذا شرط  
ان لا يخدم غيره ولا يري غيره فكون خاصا  
وتحقيقه في الدرر ليس لخاص ان يعمل  
اخره ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل  
فتاوى التوازل (وان خلا في المدة نصف  
الغنم أو أكثر) من نفسه (قوله الاجرة تارة  
مادام يري منها شيئا مادام ان المدة ود عليه  
تسليم نفسه جوهره وظاهر العمل بقضاء  
الاجرة وهناك كلاما وبه صرح في العمادية  
(ولا ينه ما هلك في يده أو بعمله) كتحريق  
التوب من دقة اذ ان العمل انفساد فينبغي

(قوله وهو الاجير الخاص) انما ذكر ذلك هنا وفي المشترك قال فالاول اقرب الاول من التقسيم دون هذا أفاده  
الحاجي (قوله ويسمى اجير واحد) قال في المغرب اجير واحد على الاضافة خلاف الاجير المشترك فيه من الواحد  
بمعنى الواحد ومعناه اجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حرل الخاء يصح لانه يقال رجل واحد  
بفتحين أى منفرد اه وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد والاضافة لادنى ملابسة أى  
الموحد في العمل (قوله وهو من يعمل لواحدا) قال الحموي في شرحه وعرفه بعض المتأخرين بأنه من يعمل لواحدا  
أو ما في حكمه موقتا بالتخصيص اه وانما قال أو ما في حكمه لئلا يرد عليه ما لو استأجر اثنان أو ثلاثة عبدا  
نخدمهم مدة أو لري غنم فان الظاهر أنه اجير خاص بل صرح به في البرازية فانه قال وأجير الواحد قد يكون  
رجلين بأن استأجر ارجل لري غنم أو ما ههنا ثم نقل عن المقدسي انهم اذا استأجروا واحدا أو أزيد لري غنم مشتركة  
أو مجموعة بعقد واحد على أن لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان - وزواله عنه لغيرهم فاشترك والله تعالى أعلم اه ملخصا  
وفي القهستاني والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستأجره واحدا أو أكثر فلو استأجر رجلان  
أو ثلاثة رجال لري غنم لهم أو لهم خاصة كان اجيرا خاصا كافي الحيط وغيره (قوله عملا موقتا) خرج من يعمل  
لواحد فقط من غير توقيت كالتطياط اذا عمل لواحدا ولم يذكر المدة اه حاجي (قوله بالتخصيص) خرج من يعمل لواحدا  
فقط عملا موقتا من غير تخصيص كالأري اذا عمل لواحدا فقط عملا موقتا من غير أن يشترط عليه عدم العمل  
لغيره اه حاجي وفيه أنه اذا استؤجر شهرا لري الغنم كان خاصا وان لم يذكر التخصيص فعمل المراد بالتخصيص أن  
لا يذ كر عوملا سواء ذكر التخصيص أو أهله فان الخاص يصير مشروطا بذكر التخصيص كإيا في عبارة الدرر (قوله  
لخدمة) أى لخدمة المستأجر وزوجه وأولاده ووظيفة الخدمة المعتادة من السحر الى أن تنام الناس بعد  
العشاء الاخرة وأكله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال  
الفتية في زماننا العبد يأكل كل من مال المستأجر حموي عن الظهيرية والحليانية وتقدم ما فيه (قوله باجر مسمى)  
متعلق بقوله استؤجر وهذا بيان لعقد الاجارة العتيق فانه اذا لم يسم الاجر كان فاسدا (قوله بتسليم نفسه)  
فيستحق الاجر بذلك عمل أو لم يعمل اه زباني الا اذا أجب العمل ولو حكا كرض أو مطر فلا أجر له اه در منتي  
(قوله وتحقيقه في الدرر) نفسها اعلم ان الاجير للخدمة أو لري الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يخدم  
غيره أو لا يري غيره أو ذكر المدة ولا يشترط ان يستأجر راعيا شهر اليرى له غنما مسماة باجر معلوم فانه اجير خاص  
بأول الكلام أقول - ستر أنه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعة للمستأجر في تلك المدة فيستع أن تكون  
لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لري الغنم يحتمل أن يكون لا يباع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه  
من يقع عقده على العمل وأن يكون ابيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة  
لا تصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهر للخدمة أو للعباد فلا يغير حكم الاول  
بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن تري غنم غيري مع غني وهذا ظاهرا وآخر  
المدة بأن استأجره لري غنما مسماة باجر معلوم شهر اخيه ثم يذ كر يكون اجيرا مشتركا بأول الكلام لا يباع العقد  
على العمل في أوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يباع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويحتمل أن  
يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اه حاجي وتعتب  
الشربة لاني تصويره الاجير الخاص فيما اذا ذكرت المدة أو لا بصورة أن يستأجر راعيا شهر اليرى له غنما مسماة  
باجر معلوم فقال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاسدا وهي مسئلة الخباز السابقة (قوله وبه صرح في  
العمادية) وهو الموافق لما مر عن الزبلي وللمتون فهو مقدم على تقييد الجوهره بقولها مادام يري منها شيئا  
أفاده الحاجي (قوله ولا ينه ما هلك في يده) لأن العين أمانة في يده أمانة الامام فظاهرا وأما عند صاحبيه فلان  
تفنيهما الاجير المشترك انما هو استحسان اصابته أموال الناس حتى لا يتضرر الاجير في حفظها ولا يتقبل  
الاما يقدر على حفظه والاجير الخاص يعمل للمستهأجر في موضعه ولا يتقبل علامن غيره فتتلافاه بالقياس اه  
(قوله أو بعمله) كالتفاسد في الطبخ والخبز والتخريق في الغسل ونحو ذلك اه شلبي لان الاجير لما سلم نفسه للمستأجر  
صار عمله منقول الى المستأجر وصار كانه فعله بنفسه اه وهذا اذا كان العمل معتادا أو مألوسا فشدتها عنهما  
أو كسر رجلها عنهما اذا ضرب لم يدخل في عقده على الرى وهو يتحقق بدونه كصباح وصنع اذ الغنم في العادة

تساق كذا ولا يضمن لو ملك شيء في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الأجنبي ضمن لوربى حيايتها  
أو كان أمرها مشكوكا ولا يضمن لو يمتن موتها إذا لم يرعى أمرها بالخط والخط المأمكن حال تيقن الموت الذي  
فيصير مأثورا به والأذن للأجنبي موجود دلالة في هذه الحالة وهذا هو الصحيح ومثل الغنم البعير فلا يذبح الجار  
والبعير إذا لم يصلح لجهه ما ولا الفرس عنده إذا الصحيح عنده كراهة التحريم ولو قال الراعي ذبحتها المرضها أو أنكروه  
ربها صدق ربه إذا قرب بسبب الضمان ولو شرط على الراعي أن يأخذ بسمته ما لم يصح هذا الشرط ومصدق  
الراعي في الهلاك وإن لم يأخذ بسمته سوى مخلصا عن جامع النصولين وإن مات شيء من الغنم أو أكله الذئب  
لم يضمن والقول قوله في ذلك مع عينه لأنه أمين مكى عن الجوهرية (قوله ثانودع) أى إذا تعمد الفساد فإنه يضمن  
(قوله لكونها الجبر وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل التي في الظاهر تعارضت فيها ما يدل على أنها في معنى أجر  
الوحد كقولهم بعدد الضمان في هذه المسائل أعنى ما ذكر في المصنف ومنها ما يدل على أنها في معنى المشترك  
كقولهم أنها تستحق الجبر على القريتين إذا آجرت نفسها لها ما قال الاتفاقى والصحيح أنه إن دفع الولد إليها الترضع  
فهو أجر مشترك وإن حملها إلى منزله فهي أجر وحده (قوله وكذا الضمان على حارس السوق وحافظ  
الطمان) فإنه ما من الأجير الخاص على ما ذكره الفقيه أبو جعفر ونقل عن صاحب المحيط أنه أجر مشترك في  
الذخيرة الفتوى على الأول سوى عن البرجندى (قوله بالترديد في العمل) لأنه سمي نوعين معلومين من العمل  
وسمى أكل منه ما بدلا لما لم يوجبوز كما إذا خيره في البيع بين عبدتين أه تبيين (قوله في الأول) قال في البرهان  
لأن العقد المضاف إلى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الأجر محجولا في اليوم والمضاف  
إلى اليوم يفي إلى الغد لأنه لم ينقص بمعنى اليوم لما صار ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت فيجتمع في الغد تسميتان  
درهم ونصف درهم فيكون الأجر محجولا لجهالة مانعة من التسمين والتسلم وهي تمنع جواز العقد أه مكى وهذا  
مذهب الإمام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر الشرطان فاسدان وقد بين الدليل للجميع صاحب  
التبيين ونقل المصنف في شرحه (قوله لم يشرحه) قد يشرحه بأن تشرح ونقل عبارته الحلبي  
(قوله ويستنتج) أى بقوله الثاني فيجب بجحاطته في الأول الخ (قوله قال شيخنا) لا حاجة إلى هذا بعد ما وعد  
بإيضاحه أه حلبي (قوله وكذا الخيرية بين ثلاثة) أى من هذه المسائل كلها (قوله ولو بين أربعة لم يجز كافي في البيع)  
لأن دفاع الحاجة بثلاث غير أنه لا يشترط اشتراط الخيار هنا وفي البيع روايتان أه زياي (قوله وفي الغد أجر المثل  
لا يزداد على درهم) أى ولا ينقص عن نصف درهم لأن التسمية الأولى باقية في الغد فتعبر بمنع الزيادة وتعبر الثانية  
بمنع النقصان وهذا ما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كافي في سري الدين وذكر الزياي أنه لا يزداد على نصف  
درهم في الصحيح لأنه هو المسمى فيه وقدمه في الذكر على ما في الجامع (قوله لا يزداد على نصف درهم) عند الإمام  
لأنه لم يرض بتأخيرها إلى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى إلى ما بعد الغد أى بأكثر من نصف درهم  
والصحيح على قواهما أنه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه أه تبيين (قوله وفيه خلافةهما) وخلاف زفر  
كسلف (قوله تنورا) بفتح التاء وثالث الذنن المنعومة (قوله أو كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده الحلبي  
(قوله لا ضمان عليه) لأن هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى إلى النقصان أه درر (قوله في  
وضعه) بأن ترك الاحتياط في الوضع أه درر بأن وضع البعض خارج الكافون أو غفل عنه حتى احترق ما كان  
خارج الكافون ففرق بعض البيوت (قوله لا يؤخذ منها) الأولى أن يقول بأن لا يؤخذ منها في التنور وعبرة  
الدرر كالتلف سائلة من الركاكة حيث قال صاحب الأولى الآن يصنع ما لا يضمنه الناس من ترك الاحتياط  
في وضعه وإيقاد نار لا يؤخذ منها في التنور والكافون أه عمادية (قوله استأجر جاراً) أى مثلاً (قوله إن علم أنه  
لا يجده) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع حيث اعتبر حاله أنه يصدق في دعواه أنه لا يجده  
(قوله كذا راع نذ الخ) قال في المنع ولو نذت بقره من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان  
عليه فيما تناف بالاجماع إن كان الراعي خاصا وإن كان مشتركا فكذلك عند الإمام وعندهما يضمن وإنما لا يضمن  
عنده وإن ترك الحفظ فيما نذت لأن الأمين إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر ما إذا ترك له ذر فانه لا يضمن كما  
لو دفع الودعة إلى أجنبي حالة الحر يقف فانه لا يضمن ولو ترك الحفظ لأنه ترك بعذر وإنما ترك الحفظ بعذر كما لا يضيع  
الباقى وعندهما يضمن لأنه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ

ثانودع ثم فزع على هذا الأسس قوله  
(قوله ضمان على طائر في صبي تضاع في يدها  
أو سرق ما عليه) من الحلبي (قوله لكونها أجر  
وحده وكذا الضمان على حارس السوق  
وحافظ الطمان) (وصح ترديد الأجر بالترديد  
في العمل) (قوله كان خطه فارسا فبدرهم  
أو روميا فبدرهمين) (وزمانه في الأول) كذا  
يخط المصنف ملحقا ولم يشرحه ويستنتج قال  
شيخنا الرملى ومعناه يجوز في اليوم الأول  
دون الثاني كان خطه اليوم فبدرهم أو غدا  
فمنصفه (ومكانه) كان سكنت هذه فبدرهم  
أو هذه فبدرهمين (والعامل) كان سكنته  
عطا فبدرهم أو وحددا فبدرهمين  
(والمسافة) كان ذهب للسكوفة فبدرهم  
أو للبصرة فبدرهمين (والحل) كان حلت  
شعير فبدرهم أو فبدرهمين وكذا الأخيرة  
بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم يجز كافي في البيع  
ويجب أجر ما وجد في تغيير الزمان فيجب  
بجحاطته في الأزل ما سمي وفي الغد أجر المثل  
لا يزداد على درهم ولو خطه بعذر لا يزداد على  
نصف درهم وفيه خلافةهما (المسألة) أجر  
تنورا أو كانوا عبارة الدرر أو كانوا (في الدار  
المسألة) أجره واحترق بعض بيوت الجيران  
أو الدار لا ضمان عليه معطفا) سواء في باذن  
رب الدار أم لا (الآن يتجاوز ما يضمنه الناس  
في وضعه وإيقاد نار لا يؤخذ منها في التنور  
والكافون) (استأجر جاراً) فدل عن الطارق  
أن علم أنه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع  
نذ من قطيعه شاة غاف على الباقى لهلاكه  
(أن تبعها) لأنه إنما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن  
كذلك (الودعة حال التعبر في وقال إن  
الراعي مشترك في ضمان

لا ضمان عليه فيه - نذرت اذ لم يجد من يبعثه لردّها أو يبعثه ليجبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن اهو في جواهر الفتاوى بنار ترك البقر مع صبي - ليحفظها فيه لكانت بقره وقت السبق باقفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع وان لم يكن له قدرة الحفظ ضمن لانه تركها بلا حفظ اه - بتصرف (قوله يوم الخلط) لانه يوم الاستهلاك (قوله فلا ضمان) لانه عمالا يمكنه مراعاته (قوله ولا يسافر بعبد الخ) قال في البرازية استأجر عبد الخدمه ليس له أن يسافر به بل يخدمه في المصر وقراء فيمدون السفر لان خدمة السفر أشق فلا تدخل بلا نص ويخدمه نهارا والى العشاء ويخدمه وضيافته وامرأته ويكلف أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه اه - مكى فقد عات أن المراد السفر الشرعي وقد توقف في ذلك سري الدين وفي القهستاني وفيه مرض الى أنه يخرج به الى القرى وأمنية البلد (قوله لمشقة) أي لمشقة السفر أي الخدمة فيه على خدمة الحضر ولأن مؤنة الرد على المولى ويلحقه ضرر بذلك فلا يمكنه الا باذنه اه - تبين (قوله الا بشرط) أو يرضى به بعده مكى عن العهران (قوله لان الشرط أملاك) أي أشد ما كاد دخل في الاتباع وهو فعل تفضل من المبي للقاعل أو المفعول أي أشد ما لكبة أو مملوكة بالنظر لمن اشترط ولما اشترط عليه (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من الضمير في أملاك (قوله أم لك) فيه الجنس التام للنظري (قوله وكذا لو عرف بالسفر) الذي في التبيين الا أن يشترط ذلك أو يكون وقت الاجارة متهيئاً للسفر وعرف بذلك لان الشرط ملازم والمعروف كالشروط (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على خدمته اه - سري الدين (قوله مطلقا) سواء شرط السفر به أم لا منع (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أي في حالة واحدة ولو أوجبنا الاجر عند السلامة وأوجبنا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع في حالة واحدة وهي حالة السفر (قوله من عبداً صبي) أي أجر أنفسهما (قوله أجرة) الاجر الواجب هنا أجر المثل كما في النهاية وفي شرح العيني وعليه أجر المثل حوى (قوله اعودها بعد الفراغ صحيحة) قال في التبيين وهذا لان العبد محجور عن تصرف بغير المولى لا عن تصرف بغير المولى ألا ترى أنه يجوز قبول الهدية بغير إذن المولى لكونه نفعا في حق المولى وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل فمحض نفعا في حق المولى لانها اذا جازت يحصل للمولى الاجر بغير ضرر ولولم تجز ضاعت منافع العبد عليه مجانباً فحين القول بالجواز اذا جازت الاجارة صح قبض العبد الاجرة لانه العاقد وقبض البديل الى العاقد وتصح قبضه لا يكون المستأجر أن يرد منه اه - وذكر كونه في الصبي وهذا التعليل يقتضي لزوم المسعى وفي حاشية الشايعي عن الكاكي لو كان الصبي من العمل فعلى عاقلة المستأجر الدية وعليه الاجر فيما قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذا هلك من العمل يجب عليه قيمته ولا أجر عليه اه - لانه اذا ضمن صار مالاً كاملاً وقت الاستعمال فيصير مستوفياً منفعة عبد نفسه فلا يجب عليه الاجراء زبلي (قوله استحساناً) والقياس ان يكون له أخذ هذه لان عقد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه بالاستعمال صار غاصبه اه - حلي (قوله ولا يضمن غاصب الخ) صورته اذا غصب رجل عبداً فاجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها الا ضمان عليه زبلي (قوله لعدم تقومه عند أي حنيقة) وذلك لان الضمان يجب بالانلاف مال محرز مقوم وهذا ليس بمحرز لان الغاصب ليس بنائب عنه والعبد ليس في يد نفسه بل هو في يد الغاصب فما في يده يكون في يد الغاصب أيضاً تبعاً لنفسه فلا يتصور أن يكون محرزاً بمجرد اذ هو لا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يحزر ما في يده عنه وما لم يقع في يد المولى حقيقة أوحكاماً بالاستمابة لا يكون معصوماً ولا غاصباً لانه أنف مال الغير بغير إذنه من غير تأويل وتسامح في التبيين (قوله كما يشتر اتفاقاً) أي عند ما وعند الأئمة الثلاثة يرجع المالك الى الغاصب بأجر المثل كما لو أجر العبد نفسه اه - شلي عن الكاكي (قوله لو أجر نفسه) لما شتره للعقد والقبض نفع محض فيخرج المستأجر عن عهدة الاجر بادائه اليه جوى (قوله لانه العاقد) أي المولى كذا تهيده عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز للعبد قبضها ولو أجر نفسه وان كان صالحاً لها وانظر ما لو أجره الغاصب هل يملك العبد القبض ومفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه (قوله أخذها) قال السمرقندي سواء أجر العبد نفسه أو أجره الغاصب اه - مكى (قوله كسر وق بعد القطع) قال الزبلي كما في المسروق بعد القطع فانه لم يبق متقوم ما حتى لا يضمن بالانلاف ويبنى المالك فيه حتى يأخذه المالك اه (قوله صح على الترتيب المذكور) والمذكور ألا يصرف الى ما يلي العقد تحجز بالجواز كما اذا قال استأجرت منك هذا

ولو خلط الغنم ان أمكنه التمييز لا يضمن  
والقول له في تعيين الدواب اسم الغنم وان لم  
يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر  
التيمة عمادية وليس للرأعي أن ينزى على شيء  
منها بلا إذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان  
نزى بلا فعله فلا ضمان جوهرة (ولا يسافر  
بعبد استأجره للخدمة) لمشقة (الابشرط)  
لان الشرط أملاك عليك أم لك وكذا لو عرف  
بالسفر لان المعروف كالشروط (بخلاف  
العبد الموصى بخدمته) فان له أن يسافر به  
مطلقاً لان مؤنته عليه (ولو سافر) المستأجر  
(به) فهلك (ضمن) قيمته لانه غاصب (ولا أجر  
عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان  
وعند الشافعي له أجر المثل (ولا يسترد  
مستأجر من عبداً) أو صبي محجور (أجر ادفعه  
اليه لاجل عمله) لعودها بعد الفراغ صحيحة  
استحساناً (ولا يضمن غاصب عبد ما أكل)  
الغاصب (من أجره) الذي أجر العبد نفسه به  
لعدم تقومه عند أي حنيقة (كما) لا يضمن  
اتفاقاً (لو أجره الغاصب) لان الاجر له  
لالمالك (وجاز للعبد قبضها) لو أجر نفسه  
لا لو أجره المولى الا بوكالة لانه العاقد عناية  
(ولو وجدها مولاه) فاعانة (في يده أخذها)  
لبقاء ماله كسروق بعد القطع (استأجر عبداً  
شهرين شهرين بأربعة وشهرين بخمسة صح على  
الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط  
فله أربعة وبالعكس خمسة

العبد شهر أو سكت فانه ينصرف الى ما يلي العقد أو نظرا الى تجزأ الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشيء للحاجة  
تدعو الى ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذ انصرف الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه ينصرف  
الى ما يلي الأول ضرورة اه عناية (قوله حكم الحال الخ) أي يجعل الحال حكما بينهم ما لو كان العبد مريضا وأبقا  
في الحال فالقول للمستأجر لان الظاهر شاهد له لان الأبقا والمرض ظاهر في الحال وهو يدل على ماضى فكان  
عدم التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا ظاهرا فالمؤجر بقوله ما أبقا في الحال يدعى أنه كان متمكنا من  
الانتفاع والمستأجر منكرك فكان القول قوله وان كان صحيحا في الحال أو غير آبق فالقول للمؤجر لان التمكن منه  
ثابت فيما مضى ظاهرا بدلالة الحال فالمستأجر يدعى وان التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيه فيكون  
القول قوله والحال وان لم يصلح حجة عندنا يصلح مرجحا اذ الترجيح ابد انما يقع على ما يصلح حجة اه مكي عن البرهان  
(قوله فيكون القول قول من شهد له الحال) قال الزياهي ولا يشك ما اذا شهد للمستأجر له فقه الاستحقاق عنه  
بل يشك اذا شهد للمؤجر حيث استحق به الاجر ولا يصلح له وجوبه أنه يستحق بالسبب السابق وهو العقد  
والظاهر شهديته انه لذلك الحين لاتفاقهم على سبب الوجوب وبانكاره تعرض لنفيه فلا يقبل بلا حجة اه قال  
العلامة المقدسي وفيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالقد بالتحجيل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة  
لا تثبت بالقد بل بالتحجيل أو بشرطه أو بالاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب فتدبر (قوله فالقول قول من  
في يده الثمر) هذا انما يظهر اذا كان الثمر باقيا أما اذا كان هالكا أو مستهلكا فلم يتكلم عليه والظاهر أنه ينظر ليد من  
هالك عنده أو استهلك ويحذر (قوله ولو عادت) افادته أن عقد الاجارة لا ينفسخ بقطع الماء (قوله فالقول  
للمستأجر) لانه يتنى الضمان الزائد عن نفسه (قوله ولو في نفسه حكم الحال) هو من تنه عبارة الخلاصة وهو  
معلوم من قول المصنف حكم الحال (قوله والقول قول رب الثوب بيمينه) قال في التبيين أما اذا اختلفنا في  
الخطاطة والصيغ فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان أعلم بكيفية ولانه لو انكر الاذن بالكلية كان  
القول قوله فكذا اذا أنكر وصفه اذ الوصف تابع للاصل لكنه يحلف لانه ادعى عليه شيئا أو اقرب له زمة فاذا أنكره  
يحلف فاذا حلف فالخطاط ضامن وصاحب الثوب مخير ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول فلا أجر له أو قيمته  
معه ولا فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه موافق من وجه وهو أصل العمل بخلاف من وجه وهو العنفة فيميل الى  
أيها شاء اه (قوله في التميمي الخ) أي أي ذلك ادعى فالقول له فيه (قوله وكذا في الاجر وعنده) لانه ينكر تقوم  
عله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمنكر اه والموضوع أنهم اتفقا على عدم التسمية كما ندل  
عليه العبارة المذكورة بعد (قوله ان كان الصانع معاملة لاهل الاجر) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهما  
بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر والا فلا لان ما تقدم منهما من المقاطعة  
يدل على أنه يعمل به بأجر فقام ذلك مقام الاشتراط لان العادة جرت بالدفع للعمل الى من يحاطه من غير تسمية  
الاجر له اه (قوله بشهادة الظاهر) قال في التبيين لانه ما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى التنصيص عليه  
اعتبار الظاهر المعتاد اه (قوله فيهما فان) فيه أن المالك يدعي التبرع بالعمل ان حصل فاذ لم يحصل العمل  
لمعتبر أن يتنوع ولا حاجة للبين (قوله فيمنه الاستناد) لانه ينقل عمله الى استناذه وهو أجمع مشرك بضمن  
وأما التليذ فانه أجبر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعدى (قوله ادعى نازل الخان الخ) أي أنه فعل ذلك من  
غير اذن على وجه الغصب (قوله والاجر واجب) أي أجر المثل (قوله وكذا مال اليتيم) أقول مثله الوقف اه حلي  
بجنا (قوله كالخراج) أي الموظف لخراج المقاسمة وهو ظاهر اه حلي (قوله على المعتمد) مخالف لما ذكره  
الولائي من الفرق بينهما وهو أنه اذا زرع أرضا خراجية فأصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الخراج لانه لم يسلم  
له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان القوات لم يكن من جهته حتى يصير ماسا اعتبارا لان سبب الخراج ملك أرض  
فامية حولا كاملا لا حقيقة أو اعتبارا فاذا اقات النماء في سنة الحول ظهر أن الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا  
قبل هذا ما يخالف هذا والاعتماد على هذه الرواية أبو السعود عن تنوير الاذهان عن الولولجية (قوله وسقط  
ما بعده) خلاف المفتي به قال في المحيط الفتوى على أنه اذا لم يبق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع  
لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب حيث تمكن من زرعها مثل الأول أو دونه في الضرر ومثل ذلك لو منعها  
غاصب أي ان بقي من المدة بعد زوال الغصب ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا يسقط الاجر أبو السعود

(اختلفا) الا - جر والمستأجر (في ابقى العبد  
أو مرضه أو جرى ماء الرعي حكم الحال  
فيكون القول قول من شهد له الحال (مع  
يمينه كما يحكم الحال (لو باع شجرة افسه ثمر  
واختلفا في بيعه) أي الثمر (معها) أي الثمر  
(فالقول قول من في يده الثمر) والاصل  
أن للقول ان يشهد له الظاهر وفي الخلاصة  
انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بيمينه  
ولو عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع  
فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال  
(والقول قول رب الثوب) بيمينه (في القميص  
والقبلة والحجرة والصنعة) كذا في الاجر  
وعنده (وقال أبو يوسف ان كان الصانع  
معاملة لاهل الاجر والا لا (وقيل) أي وقال  
محمد ان كان الصانع معروفا به هذه الصنعة (كان  
بالاجر وقيام حاله بها) أي بهذه الصنعة (والأفلا  
القول قوله) بشهادة الظاهر (وما قبله  
وبه يتنى) زياهي وهذا بعد العمل أما قبله  
فتبين ان اختياره فروع فروع فروع فروع  
كل الصنائع يضاف لاستناذه فاما لانه يشتهر  
الاستناد في الاشياء ادعى نازل الخان وداخله  
عمادية وفي العقد الاستقلال الغصب  
الحام وسلكن العقد الاستقلال الغصب  
لم يصدق والاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم  
على المنقبة قسبة وفيها الاجرة لا رضى  
كان الخراج على المعتمد فاذا استأجرها للزراعة  
فاصل لم الزرع آفة وجب منه لما قبل  
الاصحلام وسقط ما بعده

في حاشية الاشباه (قوله لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء) الذي نقله الشيخ صالح عن الحاشية انه ان بقي من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول أو أقل ضرر لم يسقط وهو المختار للفتوى اه ذكره أبو السعود وهو موافق لما قدمناه عن المحيط وقد ذكر أن عليه الفتوى فيكون ما عدا من الاقوال غير مفتي به وقد نقل في الهندية عن الحاشية هذه المسئلة وجعلها رواية عن محمد ونصها وان استأجر أرضاً فغرت قبل أن يزرعها خضت المدة فلا أجر عليه كماله عليه بها غاصب وان زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرت بعد الزرع ولم تنبت عن محمد في رواية كان عليه الاجر كاملاً وعنه في رواية إذا استأجر أرضاً فزرعها فقتل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر إلى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان في زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقص الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما مضى من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكناً أن يزرع مثل ذلك ضرراً بالأرض أو أقل ضرراً من الأول وان احتل الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملاً وان لم يسقه اذا كان لم يرفعه إلى الحاكم كذا في فتاوى قاضي خان وهكذا في المحيط اه (قوله فلا أجر عليه) لعدم التمكن من الانتفاع وقباس ما سبق أن يقال الا اذا جفت الأرض وقد بقي من المدة ما يتمكن به من زراعة استأجر الأرض له أو ما هو أقل ضرراً منه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(باب فسخ الاجارة)\*

ذكر الفسخ آخر الان فسخ العقد بعد وجود العقد لا محالة فناسب ذكره آخر اه شاي (قوله تنسخ بالقضاء أو الرضا بخيار شرط) أي قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر كائناً شهراً على أنه بالخيار وثلاثة أيام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منه لم يجز بخيار اليومين لأن ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافاً للطرفين والاول المختار كما في المضمرات اه قهستانى وهذا ينبغي أن يشترط المقضاء والرضا قول الطرفين قد بدروا فإدأن القضاء والرضا لا بد منه في الخيارين وهذا خلاف ما في القهستانى فانه قال في الفسخ بخيار الرؤية وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط اه (قوله ورؤية) لانه عليه الصلاة والسلام قال من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة ثمر المنافع فينتاها ظاهر الحديث لفظاً ودلالة اه منح (قوله خلافاً للشافعي) فقال لا يصح اشتراط الخيار فيها ولا يصح استيجار مال يره أفاده الزبلي (قوله وبخيار عيب الخ) قال في حاشية الشلبي عن الاتفاقى الأصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثر ذلك في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدابة اذا مرضت والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقد وعليه فحدث عيب فيه قبل القبض وجب الخيار وان لم يؤثر ذلك في المنافع لا يثبت الخيار كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع بها في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حاصل بالعين دون المنفعة والنقص بعين المعقود عليه لا يثبت الخيار ثم فيما يثبت له الخيار اذا استوفى المنفعة فيه يلزمه الاجر كاملاً كما لم يشرى اذا مرضي بالعيب ثم اذا حدث ما يوجب النسخ لا يجوز النسخ الا بحضور المتعاقدين لأن حضورهما أو حضور نائبهما شرط النسخ اه وفي الجوى عن الزبادات أن خيار العيب في الاجارة يشارق خيار العيب في البيع فانه ينفرد المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعد القبض فيشترط القضاء أو الرضا وفي الاجارة ينفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده كما في البرجندى انتهى وان سقطت الدار كلها فله أن يخرج شاهداً صاحب الدار أو غائباً اه ولا أجر عليه فسخ أو لم يفسخ واعتبر امتناعا من القبول وهو يصح حال غيبة صاحبه جوى عن شمس الأنة قال الجوى في التشرح وحاصله أنه لو انهدمت الدار وسكن بالعرصة لأجر ولو انهدم بيت منها وسكن بالباقي لا يسقط شيء من الاجر ولا الواجب رداده على أن بها ثلاثة بيوت فاذا فم بيتان يغير ولا يسقط شيء من الاجر ونحوه في الهندية وفي المتن لو انهدم بيت يرفع من الاجر بمحضته الا أنه خلاف ظاهر الرواية اه قال العلامة المقدسي يحمل ما فيه على ما لو كان كبيراً يحصل به دمه خلل فاحش وظاهر الرواية على خلافه فليأتى اه (قوله حاصل قبل العقد) كما اذا استأجرها فوجد هام عيبة (قوله أو بعده بعد القبض أو قبله) لاقتضاء العقد السلامة فإذا لم يسلم فأتى الرضا ففسخ والمنافع تحدث ساعة فساعة فمأجده من العيب كحدث قبل القبض في حق ما بقي ثم قوله تنسخ بخيار شرط

قلت وهو ما اعتقده في الولوالجية لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء حيث قال أصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرت قبل أن يزرع فلا أجر عليه انتهى  
\*(باب فسخ الاجارة)\*  
(تنسخ) بالقضاء أو الرضا (بخيار شرط ورؤية) كما يبيع خلافاً للشافعي (و) بخيار (عيب) حاصل قبل العقد أو بعده بعد القبض أو قبله (ينون النفع به) صفة عيب

ورؤية وعيب يشير الى أن الاجارة لا تنفسخ بهذه الاشياء ولكن يثبت له حق الفسخ وبه أفقئ شمس الائمة السرخسي  
وشيخ الاسلام واستدل لذلك بما روى هشام عن محمد أنه لو استأجر بيتا فانهم لم يمتدوا له الاجر فليس له استأجر  
أن ينسخ من القبض ولا للآجر فهذا دليل على أن العقد لم ينفسخ وهو الاصح وقال بعضهم ينفسخ واختاره  
القدوري والبيهقي ذهب صاحب التحفة وأبو نصر البغدادي في شرحه (قوله وانقطاع ماء الرحي) سواء كان  
الانقطاع دائما أو في بعض الاحيان والرحي يكتب بالياء وهو مؤنث اهـ مكي عن المعدن وفي الجوى عن الدراية  
قال محمد لو نقص ماء الرحي ان كان النقصان فاحشا قال القدوري في الشرح اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو  
غير فاحش غالباً وتخلو عن نقصان فاحش قال النقصان فاحشا قال النقصان فاحشا قال النقصان فاحشا قال النقصان فاحشا  
غير فاحش اهـ ولا يخفى أن النقصان غير الانقطاع ونقل في الهندية أنه يثبت له حق الفسخ في طحن النصف ولكن  
إذا استقر عليه وجب عليه الاجر كاملاً (قوله وان لم تنفسخ) أي بدون فسخ (قوله كما مر) أي في قوله قريبا وفي  
الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت اهـ وفي قول المصنف فسخ فانه يفيد عدم  
الانفساخ (قوله لو استأجرها بغير شربها) أمالوا استأجرها بشربها وانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع  
من انقطاع الشرب الاجر عنه ساقط هندية عن الكبرى والمحيطين (قوله فانقطع ماء الزرع) قال في الهندية  
إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء يستقيها فليس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع  
ماء النهر الذي ربح منه السقي فعليه الاجر وانقطع كان له الخيار اهـ وهو محمول على الانقطاع الذي لا يربح  
معه السقي (قوله سقط الاجر عنه) مطلقا كذا أجاب به ركن الاسلام السندي وأجاب شمس الائمة ان لم يستطع  
الترقي بالحمام سقط اهـ أي وان استطاع الترفق به لا (قوله في الجملة) أي ليس كالاتفاق المعتاد في مثله (قوله  
ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خنقها قاله ابن الاثير (قوله وسقوط حائط دار) أي أدخل بالدار أما إذا كان  
لا ينتفع به في سكناها لم يثبت الخيار بخلاف بين الائمة الاربعة حموي (قوله والبيت) أي بيت الرحي (قوله  
فاذا استوفاه لزمه حصته) ظاهره أنه لا يلزمه أجر - صفة الابلاستيفاء وفي الجوى عن نص الاصل انها  
لا تنفسخ في الرحي وله النقص فان لم ينتفع به من الاجر بحسابه اهـ واختلاف في معنى قوله بحسابه قبل  
مراده حساب أيام الانقطاع فلما انقطع عشرة أيام سقط عنه حصة عشرة أيام وقيل بقدر حصة الماء أي يرفع عنه  
أي وينظر الى كم يمكن هذا الحقل شربا عن الماء والا قول أصح بدليل قوله إذا انقطع ومضى الشهر فلا أجر له وهذا  
لان الرحي لا تستأجر لاسكنى بل للطحن فمدوا السكنى تدخل بها والبديل لا يقابل التسليم اهـ كذا في المحيط وظاهر  
قوله وهذا لان الرحي الخ يفيد أنه لا يلزمه أجر بسكنى بيت الرحي إذا انقطع الماء وفي فتاوى قاضي خان أن استأجر  
بيتا بالرحي والخجرين فله حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم يردّه حتى مضت السنة فان كان البيت ينتفع به بدون  
الرحي يقسم الاجر عليهم ما وبسقط حصة الخجرين ويلزمه حصة البيت وان لم يكن منتفعا به الا بشفعة الرحي لاشئ  
على المستأجر وان لم يرد البيت اهـ فليست له رقبته والا قول أصح يفيد أن الاقوال غيره مرجوحة (قوله فان لم يخل  
العيب) كعور العبد وسقوط شعره وحائط دار لا يوجب خلافا في الانتفاع بها (قوله وأزاله المؤجر) كما إذا جنى  
الدار المهدومة ونحوه إذا زال العيب أفاده القهستاني (قوله بالخل) بصيغة اسم المفعول (قوله زوال السبب)  
أي الموجب للرد قبل الفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما يأتي بعده فسقط خياره اهـ تبين قوله  
وتطمينها) أي الذي يوجب تركه فلا وقع في بعض المبارات تطمين سطحها (قوله وأزاله المؤجر) كما إذا جنى  
أي ولا أجر عليه حينئذ كما لا يخفى (قوله واصلاح ماء البئر الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى  
لفصلها بكلام على حدة اهـ حلبي (قوله وباللوعة والخرج) وان ما تأسس قبل المستأجر وهذا استحسن  
والقياس أن يجب ذلك على المستأجر لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسن أن المشغول بهذه الاشياء  
باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التسليم بعد انتضاء العقد ولهذا قلنا إذا سلمه المؤجر له مشغولا كذلك  
يجب الاجر كاملا وعلى المستأجر رمي التراب والرماد للجمع في الدار من كونه ليس من باب السكنى منع وان  
أنكر أن يكون الرمد من عمله فالقول قوله (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل  
أن الدار لو كانت وقفا يجبر الناظر على ذلك اهـ (قوله لوعده عليهم ما صفة واحدة) أما إذا تعددت الصفة فكل  
يخص بحكمها (قوله وفي حاشية الاشياء) مثله في الهندية عن الحاشية (قوله ان العذر ظاهرا) كذلك قال

(كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي) انقطاع  
ماء (الارض) وكذا لو كانت نسقي ماء السماء  
فانقطع المطر فلا أجر خاتمة أي وان لم تنفسخ  
على الاصح كما مر في الجوهر لوجاه من الماء  
ما يزرع بعضها فالمتأجر بالخيار ان شاء فسخ  
الاجارة كاملاً ونزل ودفع بحسب ما روى منها  
وفي الولو الجلية لو استأجرها بغير شربها  
فانقطع ماء الزرع على وجه لا يربح فيه الخيار  
وان انقطع قليلا قليلا ويربح منه السقي  
فلا جبر واجب وفي لسان الحكام استأجر  
حما مائي قرية ففزعوا وورحوا سقط الاجر عنه  
وان نذر بعض الناس لا يستطع الاجر (أو يخل)  
عطف على يفتوت (به) أي بالنفع بحيث ينتفع  
به في الجملة (كرض العبد ودبر الدابة)  
أي قر - تم - وسقوط حائط دار وفي التبين  
لو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به بغير  
الطحن فعليه من الاجر بحسبه لبقاء بعض  
المعدود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته  
(فان لم يخل) العيب (به) أو أزاله المؤجر  
أو انتفع بالخل (سقط خياره) زوال السبب  
(وعماره الدار) المستأجر (وتطمينها)  
واصلاح البئر وما كان من البناء على رب  
الدار) وكذا شكل ما يخل بالسكنى (فان أبي  
صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج  
منها الا أن يكون) المستأجر (استأجرها)  
وهي كذلك وقد رآها (لرضاها بالعيب) واصلاح  
ماء البئر وباللوعة والخرج على صاحب  
الدار) لكن (بلا جبر عليه) لانه لا يجبر على  
اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو تبرع)  
وله أن يخرج ان أبي ربحها فانية أي الا إذا  
رآها كما مر في الجوهر وله أن ينفرد بالفسخ  
بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت  
أو نصبت احدها فله تركه ما لوعده عليه ما  
صفة واحدة قلت وفي حاشية الاشياء  
معز بالانهاية ان العذر ظاهرا ينفرد

الضرر اه حايي (قوله وان مشتبه لا يتفرد) كالمدين اذا زعم أن لا وفاء له الا من ثمن ما أبرج حوى (قوله وبعد  
 الخ) قال في السكوت وهو بمنزلة احد العاقدين من الماضي في موجهه الا يتحمل ضرر زائد لم يستحق به قال في التبيين  
 وهذا لان جواز هذا العقد للمساواة وزومه لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر أخذنا فيه  
 بالقياس فقلنا العقد في حكم المضاف في حق المعقود عليه والاضافة في عقد التملكات تمنع الزوم في الحال  
 كالوصية اه (قوله استوفى برقلعه) قال في المنع فان العقد ان بقي زومه قلع من صحيح وهو غير مسمى بالعقد اه  
 قال الحوى ويفهم من كلام المصنف كالمداية انه لو لم يكن وجعه لا يكون له الفسخ وفي المبسوط اذا استأجره  
 ليقطع يده للاكل أو اهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اطلاق ثمن يده أو ماله وهذا  
 صريح في أنه لو لم يكن الوجع يكون له حق الفسخ (قوله استوفى برطباخ لطبخ ولتتم) فان العقد ان بقي تضرت  
 المستأجر بالانلاف ماله في غير الوليمة اه مخ (قوله بعين من الناس) بحيث لا يتكبر قالوا في تعليقه لان في ابقاء عقد  
 الاجارة ضرر لم يلزمه بالعقد وهو المبيع الى سقوط حق المستأجر من العين فان قيل ينبغي أن لا يجبره القاضي  
 اذا تعلق به حق المستأجر بل يتأخر الى أن تنقضي الاجارة قلنا القاضي لا يصدق انه لا وفاء له الا من ثمن المستأجر  
 فلذا يجبره (قوله اقرار) قال الحوى في شرحه عن الزيادة ان لم يكن الدين عليه ظاهرا فاقترالا أبر  
 بالدين لرجل وكذبه المستأجر وصدقه المقر له بيعت الارض ونقضت الاجارة به عنده وعندهما لا تنقض لان هذا  
 الاقرار يضرب المستأجر فتم بجزا الاقرار في حقه فوجب اخراج المقر من السجن لانه ظهر عجزه ولا يمنع الغريم من  
 ملازمته على ما عرف حتى ينتهي عقد الاجارة ثم يعاد الى السجن ليبيع الارض وللامام أن الاقرار يلاق ذمقة  
 المقر ولا حق لاحد فيه فيصح ثم يعتدى واذا صح وجب البيع واذا صح البيع كان على المستأجر في هذا كاله  
 الاجر المسمى الى أن يباع ثم يقضى القاضي بالبيع لان الاجارة لا تنفسح الا بقضاء القاضي فلا يسقط عنه الاجر  
 حايي اه بتصرف (قوله ولا مال له غيره) أمالو كان له مال غيره لا تنفسح الاجارة حوى (قوله الا اذا كانت الاجارة  
 المجهلة تستغرق قيمتها) أي فانها لا تنفسح بالدين لانها اذا فسخت طوبى المؤجر بما جعل المستأجر له من الاجارة  
 وليس له وفاء الا من العين المستأجرة وهو الحق بها من غيره فلا فائدة في الفسخ بل ينتظر الغريم انقضاء مدة  
 الاجارة فلا تنفسح الا اذا كان غير ايزيد على دين المستأجر وفي الهندية واذا باعه القاضي يبدل ادين المستأجر من  
 ثمنها فاضل فلغير ما حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يجلس الدار حتى يصل اليه ما جعل  
 انتهى (قوله وبعد افلاس مستأجر كان) وكذا اذا اكسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة كما في القنية (قوله بماله  
 لا ببارته) قيد بماله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر ففرا من ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه اه مخ (قوله  
 وبعد يدا مكرري دابة) هو بالمد وبفقتين مصدر بدله أي ظهر له رأي غير الاول منعه منه منع أي لو استأجر دابة  
 الى بغداد ثم بدله ان يقعد عن السفر أو أكثرى ابلا للبحر ثم بدله ان لا يخرج من عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر  
 كان عذرا وان مرض أي المستأجر أو لزمه غرم أو خاف امرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب  
 معه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج ولو احتاج الى مال الاجارة  
 بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة واذا استأجر انسا باليقصر ثمانية أو ليعط  
 أو ليقطع قيصا وليبني بيته أو ليزرع له أرضا يذره ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذا اذا استأجر لحفر بئر  
 أو للجماعة أو للفصل وبغلبة الرمل على الارض المستأجرة او صيرورتها سجة تبطل الاجارة كما في الخاتمة وغلبة  
 الماء عليها او اصابة التربة بحيث لا يقدر على الزراعة عذر وان عجز عن الزراعة وكان ممن يزرع نفسه له الفسخ  
 كما اذا أبق العبد أو كان سارقا أو عله فاسدا الا اذا لم يكن حاذيا في العمل وان وجد بيتا هو أرخص منه أو اشترى  
 منزلا واراد التحول اليه لم يكن عذرا السكل من الهندية والاولى للمصنف حذف دابة لان البداء ليس قاصرا  
 عليها (قوله وسهولة) الواعية أي (قوله بخلاف بداء المكاري) كما اذا وجد زيادة على الاجرة التي أبرجها وان  
 كانت أضعافا أو اضعافا لم يكن له منزل آخر فاراد أن يسكنه فليس له نقضها أو اراد التحول من المصر لانه  
 لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر وفوق ما التزمه بالعقد او عرض له مرض لا يستطيع الشخص مع دابته أو  
 حبسه غريم ما اذا اراد نقض اجارته او يبيعها لانه لا تنفقه له ولعليه أنه ذلك كما في المكاري ولو اراد أن يبيع المنزل  
 الذي اجره لم يجز ظهره في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة ومن الاعذار فساد العقد (قوله اذ يمكنه الخ)

وان مشتبه لا يتفرد وهو الاصح (وبعد)  
 عطف على بخلاف شرط (زوم ضرر لم يستحق  
 بالاعقدان بقي العقد كما في سكون ضرر استوفى  
 لقلعه وموت عرس أو اختلاعه استوفى  
 مطباخ (الطبخ ولتتم) بعذر (زوم دين) سواء  
 كان ثابتا (بعين) من الناس (او بيان) أي بينة  
 (او اقرار) الحال انه (لا مال له غيره) أي غير  
 المستأجر لانه يجبر به فيفسد الا اذا كانت  
 الاجارة المجهلة تستغرق قيمتها (افلاس  
 مستأجر كان ليحجر) بعذر (افلاس  
 خطاط يعمل بماله) لا ببارته (استأجر بماله  
 ليعط قيصا) بعذر (بدا مكرري دابة  
 من سفر) ولو في نصف طريقته فلا ينصف الاجر  
 ان استويا صورية وسهولة ولا يقدره شرح  
 وهبانية وخاتمة (بخلاف بداء المكاري) فانه  
 ليس بعذر اذ يمكنه ارسال أجيره

وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية  
الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالأولى  
يفتي ثم قال ولو استأجره كانا عمل الخياطة  
فتركه لعمل آخر فمذركه ولو استأجره عاقرا  
ثم اراد السفر انتهى وفي التهستاني سفر  
مستأجر دار السكنى عذر ومنه سفر مؤجرها  
ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيحذر بأنه  
عزم على السفر وفي الوالوجية فتحو له  
منه الى غيرهما عذروا لم يفسد حيث  
لم يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم  
المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما  
يجب الاجر بتخليتها (و) بخلاف (ترا) خياطة  
مستأجر عبد ليخاطب يعمل (متعلق  
بترك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف  
(بيع ما أجره) فانه أيضا ليس بقدر بدون  
ملحق دين ~~كما~~ موقوف بعهده الى  
انقضاء مده وهو المختار لكن لو قضى بجواره  
نفذ وعامه في شرح الوهبانية وفيه معزيا  
للغنية لوباع الاجر المستأجر فأراد المستأجر  
أن يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع  
الراهن الرهن للمرتن ففسخه (وتنفسخ)  
بلا حاجة الى الفسخ (بعوث أحد عاقدين)  
هتدنا لا يجزونه مطبقا (عقدها لنفسه)  
الاضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم  
في الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى  
القاضي ليعمل الاصل فيؤجره له لو أمينا  
أو يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاباب ان برهر  
على دفعها وتقبل البيعة هتدنا لا يلزم  
يريد الاخذ من ثمن ما في يده أشياء وفي الخا  
استأجر دار أو حاما أو أرضا شهرا فسكن  
شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني ان معدا  
للاستغلال نعم والا لا به يفتي قلت فكذا  
الوقف ومال اليتيم وكذا الوقاضاء المالك  
وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعد  
ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه  
أجر ذلك قبل نعم اضيه على الاجارة وقيل هو  
كالمثله الاولى وينبغي أن لا يظهر الانفساخ  
هنا ما لم يطالبه وارث بالتفريغ أو بالتزام أجر  
آخر

هذا التعليق فاصبر على ما اذا بدله عدم السفر مع دابته والمداومة (قوله قلت وبالأولى يفتي) لانه تعذر خروجه  
لا باختباره وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر وذكر الحدادي في شرح النظم عن الكرخي أنه عذر مطبقا وهو الاظهر  
انتهى حوى (قوله ثم قال) أي في الملتقى اه حلي (قوله فتركه لعمل آخر فمذركه) هذا خلاف ما في الهندية عن  
الكبرى من التفصيل وهو أنه ان تهيأ أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له التقص والافله الانتص  
لانه تحقق العذر اه وهو المذكور بعد عن الوالوجية (قوله وكذا الواستأجر الخ) هو من اقرار بداء المكثري  
(قوله ولو اختلفا) أي فقال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج هندية أي وقال المستأجر أريد الخروج (قوله  
ولا ارسال غلام) كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده وذكر محمد في الكتاب أنه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الدابة  
اه ويمكن التوفيق بأنه ان قال له اذا وصلت مقصدك فادفعها الى فلان لا يلزمه الا ارسال والاي لزمه لانه يمكن  
أن لا يجد من يأتمه عليها وان تركها همل لزمه ضمانها وان أنفق كان متبرعا والله تعالى أعلم بالصواب  
(قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركيب ركبك المعنى مع تنابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياطة استأجر عبدا  
للخياطة فتركها لعمل في الصرف لكان أوضوح (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يعقد الغلام للخياطة في ناحية  
ويعمل في الصرف في ناحية اه (قوله وهو المختار) قال البرازي باع بغير إذن المستأجر اختلف فيه ألفاظ محمد قال  
في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرف اللفظين الى المختار اه  
(قوله لو قضى بجواره) أي بيع المستأجر ومثله الموهون كما في شرح العلامة عبد البر (قوله نفذ) لانه عند الامام  
الثاني يجوز البيع اه منه (قوله ولو باع الراهن الرهن للمرتن ففسخه) من فسخه عبارة الخانية وفي العمادية عن  
الصغرى يفتي بأن بيع الرهن نافذ في حق المرتن وليس للراهن والمرتن حق الفسخ بمنزلة بيع المستأجر اه  
(قوله وتنفسخ بلا حاجة الى الفسخ) أفاد بذلك أنه يخالف لحكم المسائل السابقة وانما تنفسخ لان الوتية نصير  
المنفعة المملوكة أو الاجرة المملوكة لغير الماقد مستحقة بالعقد لا لتقالها الى الوارث وهو لا يجوز اه درر (قوله  
عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تنفسخ بالموت (قوله لا يجزونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا تبطل  
الاجارة بجنون احد هما ولا برده الا أن يلحق بدار الحرب ويقضى به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في  
الباقيات عن الظهيرية (قوله ولا حاكم في الطريق) فله أن يركبها على حاله حتى يأتي مكة فيرفع ذلك الى القاضي قالوا  
هذا اذا كان موت رب الدابة في موضع يخاف أن ينقطع فيه وليس ثمة قاض ولا لمعان يرفع الامر اليه فكان  
المؤثر في بقاء عقد الاجارة ~~كلا~~ الحنين لانه يخاف على نفسه وماله اذ هو في موضع لا يمكنه أن يمكث فيه  
ولا يستأجر دابة أخرى بخلاف ما اذا مات في المصر فانه لا ضرورة في بقاء عقد الاجارة مع الموجب للفسخ وهو  
الموت أبو الهود عن تنوير الازدهان (قوله فيؤجره له) بيان للاصلح (قوله وتقبل البيعة هنا بلا خصم) قال  
في شرح البيهقي وطريق قبول البيعة أحد شيئين اما أن يذهب القاضي وصاوما أن يقبلها من غير نصب وصي  
لاق الخصم انما يشترط قبول البيعة اذا أراد المدعي أن يأخذ من ماله ما اذا أراد أن يأخذ من ثمن مال كان في  
يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم لقبول البيعة اه (قوله ان معدا للاستغلال) ولا يصير للاستغلال بالاجارة  
سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا بناها ذلك أو اشتراها له وباعداد البشع لا تصير معدة للاستغلال في حق المستأجر  
وعليه اتفاق اثنتي عشرة وثلاثة ونقل عن نجم الأئمة البخاري اذا أجرها ثلاث سنين متواليات تصير معدة للاجارة  
أفاده العلامة عبد البر (قوله فكذا الوقف ومال اليتيم) صرح بذلك في شرح الوهبانية للشرنبلالي (قوله وكذا  
لو تقاضاه المالك) أي طلب منه أجر الشهر الثاني في غير المعتد (قوله وطالب) عطف تفسير على تقاضاه اه  
حلي (قوله وقيل هو كالمثله الاولى) أي مسئلة ما اذا سكن شهرين اه حلي وهو ان كان معدا للاستغلال  
ونحوه أو تناضاه الوارث في المالك الاجر لزمه والا لا (قوله وينبغي أن لا يظهر الانفساخ) يحتمل رجوعه الى  
المصنف وإلى المسئلة التي قبله فاه من أقراد ما في المصنف وقد نزل المصنف في شرحه عن شيخه والمعنى أنه  
لا يحكم بانفساخ الاجارة اذا سكن المستأجر بعد موت الاجر الا فيما ذكره فاه من أنه لا يظهر أثره وعدم  
وجوب الاجرة وهذا ترجيح منه للقول الاول (قوله ما لم يطالبه الوارث) أي الا اذا طالبه الوارث بالتفريغ  
أي فامتنع ~~وسكن~~ بعد موت المؤجر فان طلبه التفريغ دليل عدم رضاه بسكناه (قوله أو بالتزام أجر آخر)  
أي غير الذي عقد عليه المورث أي فأنى وسكن فانه يحكم بانفساخ الاجارة في هاتين الصورتين ولا يلزمه الاجر

العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر المثل وفي جامع الفصول في الوارث وهو كبيع بقاء الاجارة ورضى به المستأجر جازا انتهى أي فيجعل  
الرضا بالبقاء انشاء عقد أي بجوازها (٤٦) بالتعاطي فتأمل وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء

لوالعقد صحها ولو فاسد فاسد فاسد الغرماء  
فليحفظ (فان عقد هذا غير له) تنسخ  
(كوكيل) أي بالاجارة وأما لو كان  
بالاستئجار اذ مات تطل الاجارة لان  
الموكل بالاستئجار فهو وكيل بشراء المنافع  
فساكن كالموكل بالبيع بشراء الاعيان فيصير  
مستأجرا لنفسه ثم يصير موجرا للموكل  
فهو مسمى قوله ان الوكيل بالاستئجار بمنزلة  
المالك كذا انه المصنف عن الذخيرة قلت  
ومنه في شرح الجمع والبرازية والعمادية  
ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على  
ما ذكره الكرخي من أن المالك يثبت  
للوكيل ثم ينفذ في الموكل وأما على ما قاله  
أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه  
جزم في الكثر وهو الأصح كما في البحر فلا يستقيم  
والله أعلم انتهى قلت وفيه شبهة بأنه غير  
مستقيم على ما ذكره الكرخي أيضا لتناقضهم  
على عدم عتق قريب الوكيل لأن ملكه غير  
مستقر والموجب للعتق والفساد المثل  
المستقر ثم قال ولحاصل أن الأصح أن  
الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والمقبل به  
مستفيض انتهى والله أعلم (ووصي)  
وأب وجد وقاض (وسنولي الوقف) لبقاء  
المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود  
له بطلت درر الا اذا كان متوليا وقف  
خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء  
معز بالوهابية قال واطلاق المتون بخلافه  
قلت وباطلاق المتون أفق فإرى الهداية  
فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في  
حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد  
أربع أوراق لا تنسخ الاجارة بموت موجر  
الوقف الا في مستثنى ما اذا أجرها الواقف  
ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برذته وفيما اذا  
أجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ  
وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا أجر الناظر  
ثم مات فأجيب لا تنسخ الاجارة في الوقف  
بموت الموجر والمستأجر كذا رأيت في عدة  
سمع الكهنة مخالف لما في اجارة فتاوى فإرى  
الهداية فتنبه وفيها أيضا لا تنسخ بموت المتولي  
ولو الغلة لم يفرده فتنبه وفي الفيض الواقف  
لأجر الوقف بنفسه ثم ات في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالمتولي (قوله

وانما قلنا وأبى لانه لو طالبه بأجر آخر وسكت وأقام به الزم الاجرا كما يفيد ظاهرها قال في الاشياء المكون  
في الاجارة رضا وقبول قال الراعي لا أرضي بالمسمى انما أرضي بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذلك الوقف  
للساكن اسكن بكذا او لا فانتقل فسكن لزمه مسمى (قوله ولو معدلا مستغلا) الاولى ولو غير معدلا مستغلا  
فان المعنى أنه لا يظهر الانفساخ في هاتين الصورتين ولو غير معدلا لانه هو الذي يتوهم فيه الانفساخ عند  
عدمهما (قوله لانه فصل مجتهد فيه) قال في المنع لان موت احد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا  
لشافعي فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريق أو بالتزام أجر آخر وفيه أنه وان كان الشافعي  
رضي الله تعالى عنه يقول بعدم الانفساخ بالموت لا يلزم الحنفى أن يجري على مقتضى ما بل الحنفى يخبر عنه به  
فليأمل (قوله وهل يلزم المسمى) أي نظيره في الشهر الثاني وهذا اذا رجع الى قوله وفي الحاشية استأجر دارا  
الخ وما اذا رجع الى قوله ولو سكن المستأجر بموت الموجر الخ فهو محمول على أنه مات الموجر قبل انقضاء  
المدة فتدبر (قوله ظاهر التنية الثاني) ونسبه الى أبي يوسف (قوله بالمسمى حتى يدرك) اعلم أنه لا يأتى اعتبار  
المسمى الا اذا كانت المدة باقية فلوقال في المذنبين قوله بعد وبه المدة بأجر المثل اسكن حسنا والمراد بكون  
الزراع بقلانه لم يدرك (قوله أي بجوازها بالتعاطي) الظاهر أنه لا تعاطي وانما ينزل عقدنا بالفاظ فقول الوارث  
منه تركها في ذلك بالقدر الذي أخبرك به مورثي بمنزلة قوله أجرتكها بكذا وقول المستأجر نعم أَرْضيت قبول  
دلالة نعم يظهر اذا وجد منهما مجرد الرضا (قوله المستأجر والمرتهن الخ) قال في الهداية ولومات الأجر وعليه  
ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن اه (قوله والمشتري) أي لو اشترى العين شراء صحيا  
ولم يقبضها من البائع حتى مات وعليه ديون فالمشتري أحق به من سائر الغرماء (قوله ولو فاسد فاسد الغرماء)  
أي لو كانت الاجارة أو الرهن فاسدا فان المستأجر والمرتهن يكونان اسوة للغرماء في دينه قال في حاشية  
المكي ويحذفه ما قدمه قبل باب ما يجوز من الاجارة عن الاشياء من التسوية بين العقد الصحيح والفساد  
في الحكم بأن له الحبس لو العين في يده وقد صرح في العمادية أن له الحبس في الصحة والفساد لاستيفاء الاجارة  
المججلة اذ اذات الموجر اذ انقضت الاجارة لو العين في يده وأنه أحق بغيره اذ اذات الأجر وأما قبل القبض فصرح  
في العمادية وانما يثبت بأنه ليس له اذ اذات يده على الموجر اجارة صحيحة أو فاسدة اذ اذات الموجر اذ اذات لا يستند  
المجهل منها اه ولو كان عقد الشراء فاسدا ولم يقبضه من بائعه فهو اسوة لهم أما اذ اقبضه فانه يكون أحق به من  
سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ما له فإخذ هذا المشتري دراهم الفين بعينها الواقعة ومثلها  
لوهالك اه مختصرا (قوله والفساد) أي فساد النكاح فيما اذا اشترى امرأته من سيد هارجل بطريق الوكالة  
اه حلي (قوله بموت المستأجر) أي الوكيل المستأجر اه حلي وقد وجد في نسخ (قوله المستحق عليه) وهو الموجر  
والمستحق من استؤجر له (قوله الا الخ) استثناء من المصنف (قوله قلت واطلاق المتون) قد ذكر هذه العبارة  
صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال وضمير الى صاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذي في غالب كتب  
المذهب يقتضي عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت الموجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصي والقاضي  
وذلك مقتضى تعليلهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا يطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربع اذ لا ملك له في الرقبة  
وانما حلت في الغلة وذكره الشرنبلالي (قوله ثم مات) أي أو قتل على رذته (قوله لبطان الوقف برذته) ويصير  
ميراثا ولو كان على الفقراء وهذا كما ترى فيما اذا كان الواقف ذكرا أما المرتدة فوقفها صحح ماض على ما سبيلته  
عند الامام الا أن يكون نفوسهم بغير اعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز اه من شرح الشرنبلالي  
لوهابية (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه اه حلي (قوله لكنه مخالف) أي في ذلك المستأجر  
قال الحلبي وهو مخالف لاثم المتون الا أن يكون المراد بالامتياز الناظر اذا استأجر أرضا من شخص من  
مال الوقف ليستغلها للوقف اه (قوله وفيها أيضا) هذا أيضا مما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان  
المؤجر متوليا وقف خاص وجميع غلته له فالاولى ذلك كذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشاد بقوله فتنبه الى  
الرد المذكور (قوله في الاستحسان الخ) وفي القياس أنها تطل لان اجارته بمنزلة اجارة المالك ملكه اعدم المزاحم  
فترجعت من أجله لملك على مشابهة للوصي والوصي كميل ذكره صاحب الروضة وقد سبق ما قاله العلامة  
عبد البر (قوله فلا تنسخ) هذا هو الصواب ووقع في نسخة المنع التي عندى تنسخ الاجارة وليس بصواب

لأجر الوقف بنفسه ثم ات في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالمتولي (قوله

(قوله وتفسخ أيضا بوجوه) (بوت أحد من تأجرين  
أو مؤجرين في حصة) أي حصة الميت  
لوعده بالنفسه (فقطا) وبقيت في حصة الحي  
• فرع • في وقف الاشياء تخليقة البعد باطلة  
فلو استأجر قرية وهو باصر لم تصح تخليتها  
على الاصم فيجبني لانه تولى أن يذهب للقرية مع  
المستأجر أو غيره فيجبني بينه وبينها أو يرسل  
وكيله أو رسوله أحياء إلى الوقف فليجوز فقلت  
لكن نقل محشي ابن المصنف في زواهر  
الجواهر عن يوع فتاوى قارئ الهداية أنه  
مضى مدة يفتي بكون من الذهاب إليها  
والدخول فيها كان قابضا ولا فلا فتبه انتهى  
(مسائل شتى) •

(أحرق حهاند) أي بقايا أصول قهيب محمود  
في (أرض مستأجرة أو مستعارة) ومثله  
أرض بيت المال المعذرة لحط القوافل  
والاحمال ومصرى الدواب وطرح الحهاند  
قلت وحاصله أنه ان لم يكن له حق الانتفاع  
في الأرض يضمن ما أحرقت في مكانه بنفس  
الوضع لا ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى  
قاله شيخنا (فأحرق شئ من أرض غيره  
لم يضمن) لانه تلبس بمباشرة (ان لم تضرب  
الرياح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم أنها  
لا تستقر في أرضه فيكون مباشرا (وكذا كل  
موضع كان للواضع حق الوضع فيه) أي  
في ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا  
تلف بذلك الموضوع شئ) سواء تلف به وهو  
في مكانه أو بعد ما زال عنه (بخلاف ما اذا  
لم يكن للواضع فيه حق الوضع) حيث يضمن  
الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا  
بعد ما زال لا يزيل كوضع جرة في الطريق ثم  
آخر أخرى قد حرجت فأنكسر تان من كل جرة  
صاحبه وان زال بجزيل كريح وسيل لا يضمن  
الواضع هذا هو الأصل في هذه المسائل كما  
حقته في الثانية ثم فرع عليه بقوله (ولو وضع  
جرة في الطريق فأحرق بذلك شئ ضمن)  
لانه يزيل بالوضع (وكذا) يضمن (في كل موضع  
ليس له فيه حق المرور الا اذا ذهب به) أي  
بالوضع (الريح فلا ضمان) لانه لا يضمن  
لود حرج السيل الجرح (وبه يفتي) خاتمة  
ولو أخرج الحداد الحديدين الكبير في دكانه ثم ضرب به طارقة فخرج الشرار إلى الطريق

(قوله وتفسخ أيضا بوجوه) (بوت أحد من تأجرين  
أو مؤجرين في حصة) أي حصة الميت  
لوعده بالنفسه (فقطا) وبقيت في حصة الحي  
• فرع • في وقف الاشياء تخليقة البعد باطلة  
فلو استأجر قرية وهو باصر لم تصح تخليتها  
على الاصم فيجبني لانه تولى أن يذهب للقرية مع  
المستأجر أو غيره فيجبني بينه وبينها أو يرسل  
وكيله أو رسوله أحياء إلى الوقف فليجوز فقلت  
لكن نقل محشي ابن المصنف في زواهر  
الجواهر عن يوع فتاوى قارئ الهداية أنه  
مضى مدة يفتي بكون من الذهاب إليها  
والدخول فيها كان قابضا ولا فلا فتبه انتهى  
(مسائل شتى) •

(قوله أي بقايا الخ) هذا تفسير مراد والافال حصان جمع حصيدة بمعنى محصودة والاولى أن يكون بينا ناقتين  
مضاف وهو بقايا ثم الحكم ليس قاصرا على ما ذكره ولذا قال الجوى في التشرح والمراد به ما يمايق في الأرض  
من أصول القصب المحصود أو ما يصمد من الزرع والنبت اه وانما خص هذا المراد لجريان العادة بجرقة  
(قوله في أرض مستأجرة أو مستعارة) ويفهم حكم المملوكة بالاولى اه مكى (قوله بنفس الوضع) متعلق بأحرقته  
اه حاجي (قوله لا ما نقلته الريح) أي التي هبت بعد وضعها كما يعلم بحسب حاجي (قوله على ما عليه الفتوى)  
مقابل ما ذكره شمس الأئمة الحلواني أنه اذا وضع جرة في الطريق أو ترافى ملكه أنه لا يضمن وأطلق الجواب  
(قوله قاله شيخنا) يريد به عند الاطلاق الرمي (قوله لانه تلبس) أي بشرط الضمان فيه التعتدي ولم يوجد كمن  
أحفر بئر في ملكه فتلف به واحد بخلاف ما اذا رمى به ما وهو في ملكه فتلف به شئ فإنه يضمن لان المباشرة علته  
لا يطل - كدها بعد اه (قوله ان لم تضرب الرياح) بأن كانت هادئة أي ما كنة من هادن هادنا مكن  
وفي بعض الكتب هادئة من هدا بالهمزة أي سكن اه ويقوخذ من هذا التعبير أن المراد بعدم اضطرابها  
سكونها أو لا حرق الحصان حال قيامها قايما مخفيا فافترقت بهد ونفلة أنه يضمن لهدم سكونها عند الوضع وحزرة  
(قوله وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) هي كما ذكره سابقا أراضي بيت المال ومثله فيما يظهر اذا أوقد  
قناديل المنارة فأحرق شئ بأنهم أو انتقل منه إلى آخر وكذا اذا أضاع قناديل المسجد والمدرسة (قوله ثم آخر)  
أي ثم وضع آخر فانه طوف محذوف وهو وضع وقال الحلبي هو عطف على فاعل الوضع المحذوف أي وضع  
شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اه فليست مل (قوله وان زال بجزيل كريح وسيل) قال في المنع عن الخسائية  
وان زال بجزيل نحو أن يضع جرة في الطريق فذهب به الريح وأزالها عن مكانها وأحرق شئ لا يضمن الواضع  
وكذا لو وضع حجر في الطريق فجاء السيل ودحرجه وكسر شيئا يضمن الواضع لان بنيته زالت بالماء والريح اه  
وهذا مستثنى عنه بالاستثناء لا يفي في كلام المصنف (قوله وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور الخ)  
هذا لم يذكره صاحب الخسائية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق  
وانما الذي اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر أن عليه الفتوى قال في المنع وفصل في الخلاصة  
فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين أن يقع منه فيضمن وبين أن ذهب بها الريح لا يضمن قال  
وهذا أظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره قاضي خان قلت كلام الخلاصة في الساقط من غير اختيار  
لا في الموضوع به وبينه ما فرق قد بر (قوله من الكبير) هو بالكسر رزق ينفخ فيه الحداد أو ما المبنى من الطين فكور  
والجمع أكيار وكيرة كعينة وكيان اه قاموس فالمناسب الكور لانه هو الذي يخرج منه (قوله فخرج  
الشرار إلى الطريق) فهو مه أنه اذا ألتف شيئا في دكانه مع رجل دخل به عنده لا يضمن لهدم التعتدي فلو وكفر  
البئر في ملكه ومثل ذلك بل أولى اذا أصابت شرارة في دكانه ذخيرة بنديقية فخرجت وقتلت شخصا فليظهر

ولو أخرج الحداد الحديدين الكبير في دكانه ثم ضرب به طارقة فخرج الشرار إلى الطريق

وهي حادثة القنوى (قوله وأحرق شيئا) أي أو فتنأين شخص فدينه على عاقلة اهشلي عن الاتساق (قوله ولولم يضربه وأخرجه الريح لا) بقي ما إذا ضربه وأخرجه الريح هل يزول فعليه نقل الريح أو يعتبر يحترق (قوله لا تخمله) بأن كانت صعودا أو أرض جاره هو طابعه أنه لو سقى أرضه نفذ إلى جاره ضمن ولو كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدم إليه بالا حكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا ككاشهاده على حائط ولولم يتقدم لم يضمن شربة لامية عن جامع القصوين وطاهر قوله بأن كانت صعودا الخ أنه يضمن بمجرد السقي وإن كانت تخمله يقر سنة قوله بعد ولو كان يستقر في أرضه وفيه حرج على رب الأرض الصاعدة فالتصوير خلاف المصور فتأمل (قوله ضمن) لأنه لم يكن منتهما فإفعل بل كان متعديا زياهي (قوله أتعاد الخ) قال ملاسكين صورته خياط أو صباغ أتعاد في حانوته خياط أو صباغ على أن يتقبل العمل وي طرح ويكون الاجرين مناصفين اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح والطحاوي أخذ في هذه المسئلة بالقياس وقال القياس عندى أولى من الاستحسان اهشلي عن الكاكي ووجه القياس أنه استخبار بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كنفير الطحان (قوله لأنه شركة الصنائع) فيه تعريض بصاحب الهداية حيث جعلها شركة وجوه ورده إلى زياهي بأن شركة الوجوه أن يشتركا على أن يشتريا شيئا بوجوههما ويبيعا وليس في هذه بيع ولا شراء بل هي شركة الصنائع وهو أن يكون العمل عليهما وأن كان أحدهما يتولى العمل بهذا فقه والاخر يتولى القبول بوجاهته فيكون العمل واجبا عليهما والقبول جائزا لهما إذ ليس في كلامهما الاختصاص أحدهما بالتقبل والاخر بالعمل وتخصيص الشيء بالذلل لا يدل على نفي ما رواه اهشلي وأجاب العلامة عزي زاده بأن صاحب الهداية لم يرد بشركة الوجوه ماهر المصطلح عليهما بل مراده بهما هنا ما وقع فيها تقبل العمل بالوجهة يرشد ذلك إليه قوله هذا بوجاهته يقبل وهذا بهذا فقه يعمل اه لأنه غير المتبادر من الإطلاق إذا لفظا الذقة في كتبهم تنصرف إلى مصطلحهم (قوله كاستخبار رجل) أي غيره عني (قوله ليحمل عليه محملا) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وبالعكس الوجود الكبير الطحاوي اه مغرب (قوله وراكين) التقييده اتفاقا إذ الراكب الواحد كذلك مكي (قوله وله العمل المعتاد) وعلى المكاري تسليم الحزام والقفب والدرج والبرة التي في أنف البعير والليعام للفرس والبردة للحمارة فان تلف منه شيء في يد المكاري لم يضمنه وأما الحمل والغطاء فعلى المكاري وعلى المكاري إشالة الحمل وحطه وسوق اديابة وقودها وعليه أن ينزل الراكبين للطهارة والصلاة الفرس ولا تجب للراكب وصلاة النفل لانهم يمكنهم فعلهما على الظهر وعليه أن يترك الحمل للمرأة والمرضى والشيخ الضعيف اه مكي عن الجوهرية (قوله ورقية أحب) لأنه أننى للبهالة حموى (قوله وكذا إذا لم ير الطراحة واللعاف) أي فانه يجوز العتد قال في الشامل استأجره من إلى مكة ليحمل على أحدهما محملا فيه رجلا من الوطاء والدثر فرأهما ولم يروطا وعلى الآخر كذا محتوما من الدوق وما يكون من الماء ولم يبين قدره وما يصلح من الخلل والزيت والمعالق ولم يبين وزنه أو شرط أن يحمل من مكة هدايا ما يحمل الناس فهو فاسد قياسا لجهالة الحمل وجاز استحسانا لأن التعامل جرى ويحمل قريبين من ما وادوتين من أعظم ما يكون اه قال في التبيين وجه الاستحسان أن المعتود وعليه هو الراكب وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف إلى المعتاد وكذا إذا لم ير الوطاء وهما الهاد والدثر وهو ما يليقه المرأة على نفسه اه (قوله حملا) بفتح الحاء وسكون الميم مصدر (قوله قلت فبايفه له الخ) وينصرف المطاق في ذلك إلى المتعارف (قوله مقدار من الزاد) أو من غير الزاد من المكمل أو الموزون هذا أو أفاده المؤلف بعدد بقوله ونحوه (قوله ردعوضه) وقال بعض أصحاب الشافعي ليس له أن يردعوض ما كل قال الكاكي ر هذا الخلاف إذا أطلق أما إذا شرط الاستبدال يستبدل بخلاف ولو شرط عدمه لا يستبدل بخلاف ولو شرط أو هلك بغيره كل أو بأكل غير متادير تبدل بخلاف اهشلي (فرع) يصح استخبار النقيب وهو أن يستأجرا دابة ليتعاقبا في الركوب ينزل أحدهما ويركب الآخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما فالجوابان المعروف بذلك اه حموى وغيره (قوله الا إذا أنكر) ظاهره ولولم يكن الإنكار وقت قول المالك ويحترق (قوله لأنه صريح) الأولى أن يقول كما قال المصنف أي صريح بعدم الرضا (قوله فلو قال لا ساكن الخ) صورته استأجر حائونا كل شهر بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة قال له رب الحانوت ان وضيت كل شهر بحمسة والافقرغ الحانوت فلم يفعل واستقرسا كذا يجب لكن شهر خة لأن الساكنين في كل شهر بحمسة والافقرغ الحانوت

وأحرق شيئا ضمن ولولم يضربه وأخرجه الريح لا زياهي (سقى أرضه سقيا لا تخمله فقهدي) الماء إلى أرض جاره) فأفسدها (ضمن) لأنه مباشر لا متسبب (أفعد خياط أو صباغ في حانوته من بطرح عليه العمل بالنصف) سواء اتحد العمل أم اختلف كخياط مع قصار (صح) استحسانا لأنه شركة الصنائع (وهذا بوجاهته يقبل وهذا بهذا فقه) كاستخبار رجل ليحمل عليه محملا وراكين إلى مكة وله العمل المعتاد ورقية أحب (وكذا إذا لم ير الطراحة واللعاف وفي الوطاء الجدية ولو تكارى إلى مكة ابلاسمامة بغير عيانها جاز ويجعل المعتود عليه محملا في ذمة المكاري والابل آلة وجهاتها لا تنفسد قلت فبايفه له الخ الجابح من الاجارة للعمل أو الركوب إلى مكة بلا تعيين الابل صحه والله أعلم (استأجر رجلا لحمل مقدار من الزاد فأنقص منه ردعوضه) من زاد ونحوه (قال انفاص دارقزغوا والافا جرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب) على انفاص (المسمى) لأن سكونه رضا (الا إذا أنكر انفاص ملكه وان أقبه) بيينة لأنه إذا أنكره لم يكن راضيا بالاجارة (أو أقز) مطلق على أنكر (به) أي بملكه (و) اسكن (لم يرش بالاجر) لأنه صريح بعدم الرضا في الاشهاد الساكنين اسكن اسكن هذا

وكان ايراني و ايراني باسهي بل بداد استبزم ماسهي بقى لوسيدت سم لمطاطليه قال لم اجمع ~~استبلامات~~ هل يصدر ان به صمدم وهم واللا حله لا باطاطا ايره  
(لا مستاجر ان يؤجر الخوجر) بعد قبضه قيل وقيل له (من غيره مؤجره و امان من مؤجره فلا) يجوز ان تحفل ثالث به بقى لازوم عليك المالك وهل تبطل الاولى  
بلا اجارة للمالك الصحيح لا و هانية قلت وصحة قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى وقد مننا ٤٩ عن البحر معن بالجوهره الاصح انهم و آخر

أنه ان قبضه منه بعد ما استأجر بطلت  
والا فلا يملك التوفيق فتأمل وهل تسقط  
الاجرة مادام في يد التاجر خلاف مبدوء  
في شرح الوهبانية ( وكله باستئجار عقار  
فقط ) الوكيل ( وقبض ولم يستأجر ) اى  
لم يستأجر الوكيل العين المؤجرة ( اليه ) اى  
الى الموكل ( حتى مضت المدة ) فلا جرم على  
الوكيل لانه اضيق في الحقوق و ( يرجع  
الوكيل بالاجر على الاصر ) انما يثبت عنه  
في القبض فصار قابضا حاكما ( وكذا ) الحكم  
( ان شرط ) الوكيل ( تهجيل الاجر وقبض  
الدار ) ومضت المدة ولم يطلب الاصر  
الدار منه فانه يرجع ايضا للصبرورة الاصر  
قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع ( وان طلب )  
الامر الدار ( وأبى ) الوكيل ( تهجيل  
الاجرة ) لا يرجع لانه محبس الدار بحيث  
لم تنق يده مدينية فلم يصرا موكل قابضا حاكما  
فلا يلزمه الاجر ( يستحق القاضي الاجر على  
كتب الوثائق ) والمحاضر والسجلات  
( وما يجوز لغيره كلامه ) فانه يستحق  
أجر المشغل على كتابة الفتوى لان الواجب  
عليه الجواب باللسان دون الكتابة بالنان  
ومع هذا النكف اولى احتراز على القيل  
والقال وصيانة للماء الوجه عن الابتدال  
بنازيه وغالبه في قضاء الوهبانية وفي  
الصيرفة حكم وطلب اجرة لى كتب شهادته  
جاز وكذا المفتى لوفى البلدة غيره وقبل مطلقا  
لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجر  
ليكتب له تعويذا لاجل السهر جازان بئزلة  
قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب ( المستأجر  
لا يكون خصما المستدعى الاجارة والرهن  
والشراء ) لان الدعوى لا تكون الاعلى  
مالا العين ( بخلاف المشتري ) والموهر بـ  
ملكه العين وهل يشترط حضور الا جرم  
المشتري قولان ( وتصح الاجارة ونقصها  
والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة  
والكفالة والايضاء والوصية والقضاء  
والامارة والطلاق والعناق والوقف ) حال  
كون كل واحد مما ذكر ( مضافا ) الى الزمان  
المستقبل كالتاجر تلك اوقافه من رأس الشهر

إذا قال في ابتداء الشهر أما إذا مضى منه أيام ثم قال له ذلك يكون على السعي الأول ويحمر (قوله فسكت) أي  
المستأجر (قوله لزوم ماسي) لأن تركه على الرعية بعد قوله ما ذكر رضى منه جاسي (قوله ثم لما طالبه) أي وقد أقام  
بينة على ما قال (قوله أن يؤجر المؤجر) ولو كان دابة كما في المشرع اه يرى (قوله قيل وقيل) أشار بقيل إلى  
أن الرجاء عدم العجة وقد نبه عليه العلامة عبد البر (قوله للزوم عليك المالك) لأن المالك للعين مالك لما نفهها  
وقد أقام المستأجر مقامه (قوله العجيج لا) قال شمس الأئمة لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثاني فاسد  
فلا يرفع العجيج وهو الأصح من (قوله إن قبضه منه) أي إن قبض الأجير من المستأجر بعد ما استأجرها بطلت  
لأنه لو قبضه منه بدون الإجارة سقط الأجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وإن لم يقبضه منه فعلى  
المستأجر الأول الأجر من (قوله فتأمل) الذي يظهر ما في الوهبانية نظر العلامة وتصحيح قاضي خان  
والصمغرات اه حاشي قلت الذي يظهر التوفيق (قوله وهل تسقط الإجارة الخ) هذا لا يخرج عن التوفيق  
فإن المؤجر إذا قبض بطلت الإجارة الأولى وسقط الأجر عن المستأجر وإن لم يقبض لا تبطل والأجر على  
المستأجر ذكر هذا الخلاف في شرح العلامة الشرنبلالي (فرع) قال في الأشباه أجرة المستأجر بأكثر  
من استأجره لا تطيب له الزيادة ويتصدق به إلا في مستثنين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجره أي استأجره  
وأن يعمل فيها عمل كبناء كافي للزانية وزيد عايم ما أخرى وهو ما إذا أجرة مع العين المؤجرة شيئاً آخر له ومنزل  
البناء الحفر والتطين والتجصيص وعمل المسناة وكري النهر على ما قاله الخصاص وبعض الأصحاب ورفع التراب  
لا تطيب وإن تيسرت الزراعة وعلو عدم حل الزيادة بأن الفضل ربح ما لم يضمن لأن المنافع لا تدخل في ضمان  
المستأجر بدليل أنه لو هلك العين وصار لا يمكن الانتفاع بها هلكت على المالك وكذا لو غصبها من يده غاصب  
فاته يسقط الأجر لقوات التمكين فكانت الزيادة ربح ما لم يضمن وقد نبه عنه صلى الله عليه وسلم اه أبو السعود  
يشترط عن البيهقي (قوله رجع الوكيل بالأجر على الأمر) سواء منعها من الأمر أولاً اه دور (قوله يستحق  
القاضي الخ) الظاهر أن محل ذلك عند طلب أحد الخصام منه فله طلب الأجرة من الطالب (قوله قد رما يجوز  
لغيره) أي على هذه الكتابة أفاد به أنه لا يراد أجرة له أو منصبه (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد بها خطه الذي  
يكتب على الوثيقة والأفاد الكلام في القاضي لا الشاهد ولا تنس ما رآه الأجر قد رما يأخذه غيره تلك الكتابة  
(قوله لوفى البلدة غيره) ينبغي أن يجري هذا التفصيل في القاضي إذا فرق والاطلاق يناسب ما تقدم (قوله  
ليكتبه تعويذاً) أو كتاباً يرسله صدقه مثلاً (قوله إن بين له قدراً الكاغد والخط) لأنه إذا بين الكاغد ظهر مقدار  
ما به من السطور عرضاً والتفاوت في الزيادة لبعض الكلمات مقتض وقوله والخط الظاهر أن المراد به عدد  
الأسطر لأنه لا يلزم من بيان الكاغديان عدد الأسطر وحينئذ فلا حاجة إلى قوله بعد وكذا المكتوب ولم يوجد في  
نقل المخ عنهما وليس المراد به بيان خط الكاتب فإن الظاهر بجاري العادة أنه يرى خطه أولاً (قوله بخلاف  
المشتري) أي فانه يكون خصماً لكل (قوله مع المشتري) الأولى مع المستأجر فإن المستأجر متدع من لا المشتري  
مدعى عليه ولا بد من حضورهما إنما الكلام في الأجر وهو نابع للمستأجر في حضوره لأن جهته ما و (قوله  
قولان) فهم ذلك المؤلف من عبارة الذخيرة الدالة على الاشتراط ومن عبارة فتاوى القاضي الدالة على عدمه  
(قوله وفسحها) كما إذا قال فاسحتك هذه الإجارة رأس الشهر ولو قال إذا جاء رأس الشهر فقد فاسحتك لم يجز  
على ما عليه الفتوى وعن صاحب المحيط أنه لا يصح اجتماعهما ستاني (قوله والمعامله) هي المساقاة (قوله  
والوكالة) ولو عزل في الوكالة المضافة قبل الوقت لا ينزل عند الثاني وعند محمد ينزل (قوله والكفالة) كقوله  
كفلت بنفس فلان غداً (قوله ولا يصاء) بأن قال جعلت فلاناً رصاً به مدوى لأن الإيصاء لا يتصور في الحال  
الا إذا جعل مجازعاً الوكالة من (قوله والوصية) لأنها عليك مضاف إلى ما بعد الموت منغ بأن يقول ثلث مالي  
لفلان بعد موتي جوي (قوله والقضاء والامارة) ويعنيان معلقين كافي الحوى وفيه الفرق بين القضاء والامارة أن  
مبنى الامارة على الساطنة والقلبة ومبنى القضاء على الامانة والعدالة والمالك من ملأ اقليماً وأقاليم والاساطن  
من ملأ ثلاثة فأكثر والوزارة اسم جامع للجمع والشرف والمروءة وهي تلو الملك اه (قوله والوقف) يصح مضافاً  
إلى ما تقدم فقامت في الفصول وتعلق الوقف بالشرط يصح وفي رواية لا يصح ورشى الأكل في خزانته على عدم  
الصحة كما مشى عليه المصنف في هذا الكتاب اه جوي وفي التهستاني ونصح العارية والأذن في التجارة مضافاً

(لا) يصح مضافا للاستقبال كل ما كان غامضا  
للحال مثل (البيع واجازته) وفيه والقيمة  
والشركة والهبة والنكاح والبيعة والصلح  
عن مال وبراء الدين) وقد مر في منقولات  
البيع (زله أجزا المثل في نفسه من غير أن  
يزيد أحد فلم يمتلئ في نفسها ومالم يسخر كان  
على المستأجر المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد  
تحويل البديل فلم يمتلئ حبس البديل حتى  
يستوفى مال البديل) صححنا مكان العقد  
أو فاسدا أو العين في يد المستأجر فليحفظ  
(استأجره مشغولا وفارغا مع في الفارغ فقط  
لا المشغول كما مر لكن حرر محشي الاشياء أن  
الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريق  
والسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها فتنبيه  
(استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يجز)  
لعدم العرف (المستأجر فاسدا اذا أجزا صححنا  
جازت) لو بدقه في الاصح منية (وقيل لا)  
يتقدم الكل والكل في الاشياء فروع ما علم  
أن المقاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة فهي  
صححة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد  
صح استجاره لم يبين الاجر والمدة استأجر  
شيئا ليتفع به خارج المصرفا فتنفع به في المدر  
فان كان توأزم الاجر وان كان دابة لا  
ساقها ولم يركبها الزم الاجر الالعدي بها اخطأ  
الكتاب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير  
ان شاء أخذها وأعطى اجره مثله أو تركه عليه  
وأخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسابه  
من المسمى الصبر في أجزا اذا ظهرت الزبانة  
في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان  
داني على كذا فله كذا فله أجره مثله ان مشى  
لاجله من داني على كذا فله كذا فهو باطل  
ولا أجران له الا اذا عين الموضع استأجره  
لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق  
لحفر خمسة في خمسة كان له ربح الاجر الكلي  
من الاشياء وفيه اجازا استجاره طريق للمرور  
ان بين المدة ثلاث وفي حاشيته اهذا قولهما وهو  
المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على  
كذا جاز لان الاجرة تعين بدلالة

كما في العمادي اه (قوله واجازته) بأن باع فضوى عبدا غيره فقال المالك أجزا البيع غدا اه حوى (قوله  
والشركة) الفسوق بينهما وبين المضاربة أن مطلق المضاربة يقع مضافا فانه مالم يربح المضارب لا يكون شركا  
فلم يفسد بالاضافة بخلاف الشركة حوى من البرجندی (قوله والنسكاح) اي لا تصح اضافته ولا تملكه  
الابكاش كما اذا قالت ان لم يكن لي زوج فقد تزوجت نفسي منك وقبل الرجل صح اذا خلت عن الزوج وعذته  
(قوله والصلح عن مال) لان فيه غلبة كالا يجوز تملكته ولا اضافته واحترز بذكر المال عن الصلح عن دم العمد فانه  
يجوز اضافته حوى (قوله وبراء الدين) احتريز بالدين عن البراء عن الكفالة يصح مضافا عند بعضهم حوى  
(قوله او فاسدا) ظاهره أنه لا يكون أسوة للفرما بل هو مقدم عليهم في الفساد وهو ينافي ما قدمه قبيل قوله فان  
عقد هذا غيره كوكيل وقد سلف ما فيه (قوله استأجره مشغولا وفارغا) كما اذا استأجر دكانين احدهما فارغ والاخر  
مشغول (قوله ويؤمر بالتفريق) هذا في نحو البيت أما الارض فتقال في فتاوى البرازي استأجر ارضا فيها زرع  
او ما يمنع الزرع لا يجوز وان أجزا ثم حصص الزرع وسلمها انقلب جائزا وهذا اذا لم يكن الزرع مدر كافا ان أدرك  
الحصاد جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد والتسليم وللمه الفتوى اه (قوله ان المقاطعة) أي اذا أقطع الامام  
ارضا الشخص بان قال اقطعك هذه الارض كل سنة بكذا تكون اجارة (قوله وقد مناه في الجهاد) الذي قدمه  
أفتى العلامة قاسم ببيعة اجارة المقطع له وأن لا لام ان يخرج منه متى شاء اه (قوله صح استجاره لم يبين الاجر  
والمدة) ظاهره أنه من قبيل الاجرة الواحدة فلم يجره وان لم يستعمله في المدة وظاهر تنكيهه أنه يصح ولو غير معين  
ولم يكتب عليه امن رأيت من حشى الاشياء فتحرر (قوله لزم الاجر) لانه خلاف الى خير (قوله وان كان دابة لا)  
لانه خلاف الى شرو لان الاجارة في الدابة لا تجوز مالم يبين المسكن وأما في الذوب فيحتاج الى بيان الوقت دون  
المكان أبو السعود عن الحوى أي فيكون في الدابة كالغاصب وينبغي بهلاكها (قوله ساقها ولم يركبها) أي وقد  
استأجرها للركوب (قوله الالعدي بها) الظاهر ان اراد به عذرا لا يمكن معه الركوب فان المدار في الصحة على  
التمكن من الانتفاع (قوله وأعطى أجره مثله) لا يجاوز ما سمي ولو بالية (قوله وأخذ منه القيمة) أي قيمة ما دفع من  
السكاغد والخبر لانه ما وجدته على شرط ولو بالية (قوله اعطاء بحسابه) فيعطيه حصه ما أصاب من المسمى ويعطيه  
لما أخفا أجزا مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض حوى عن الوالوية (قوله استرد) بالبناء للمفعول  
أي منه وبالبناء للفاعل ونسبه له لدفع (قوله وفي البعض بحسابه) لانه انما أعطاه الاجر لميز الزوف من الجهاد  
وهو لم يميز ولو أنكر الدافع وقال هذا ليس من دراهمي قال قول القابض لانه لو أنكر القابض أصلا كان  
القول قوله يبرى (قوله ان داني على كذا فله كذا) في البرازية رجل ضل له شئ فقال من داني على كذا فله كذا فهو على  
وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من داني فالاجرة باطلة لان الدلالة والاشارة ليسا بعمل يستحق به  
الاجر ولا أجر لمن دله وان قال على سبيل الخصوص بأن قال رجل بعينه ان داني على كذا فله كذا ان مشى له  
فدله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل واب دله  
بغير مشى وهو لا قول واه اه فقد علم منه أن المدار على التعيين والمشي لا على التعبير بان أو من فان كلا  
شرط وعبرة الاشياء كذلك فانه قال من داني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجران له ان داني على كذا فله  
كذا فله أجر المثل للمشي لاجله اه (قوله الا اذا عين الموضع) أي وكان المستأجر معينا وقد وجد منه القبول  
فيجب له المسمى كما أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء فرجع الى الكلام الاول (قوله لحفر حوض) بالتنكير وقوله  
عشرة في عشرة خبر مبتدأ محذوف أي هو عشرة طولا في عشرة عرضا والجملة صفة حوض (قوله وبين العمق)  
أي كذا راع (قوله كن له ربح الكل) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربح  
العمل اه اشياء وبه استفيد أن الضرب معتبر في الاجسام لاني نحو الطلاق حوى (قوله جازا استجاره طريق  
للمرور) وهي في ملك رجل وأطلق الجواز أفاد أنه لا فرق بين أن يكون محدودا وهذا اتفاق أو غير محدود وهو  
قولهما وهو المختار وهذا الخلاف مبني على خلافهم في جواز اجارة المشاع من غير الشريك فهما أجزا  
دعاه الفتوى مضمرات وفي الحقائق الفتوى على قوله واعتمده التفتي وبرهان الا أنه مصدر الشريعة وسواء كان  
فيما يقسم أولا عذره ويجب أجر المثل عنده بالانتفاع على الصحيح من الروايتين (قوله وفي الاختيار من دلنا الخ)  
مثله في السير الكبير وقد تقدم أنه محمول على أن الخطاب به معين وقد وجد منه القبول ويدل عليه قوله لان الاجر



حق الغرما والورثة وحق الغرما انما يتعلق بأعيان ماله لا بمساقفها لانها بما لا يبقى بعد الموت حتى يتصور  
التعلق عند ذلك اهـ عبد البر بتصرف (قوله من ذالم) أى الاجر الذى أجره المريض (قوله واجره مقاره فوفاه)  
أى مبهلا لمدة مستقبله (قوله لاستأجر) أى لا للغرما وهو متعلق باخدر والجلبس مبتدأ وأجره خبر لأنه  
لوهلاك عنده لا يستطاع دينه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (كتاب المكاتب) •

الانساب أن يقول كتاب الكتابة أى لأن علم الفقه يبحث عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب قال البرجندى  
ويجوز أن يكون المكاتب مصدرا ميمه فلا اشكال اهـ قال الشريف الجوى وفيه تأمل (قوله مناسبه الخ) أى  
ورقة العبد ملك لسيده ومنفعة له ذلك للعبودية وانما قدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى القليل والشرايط وجريانها  
فى غير المولى وعنده كذا قيل وفيه أن البيع قد تقدم اول الجزء الثانى وفى كتب كثيرة بعده فان قيل قدمت  
ان تكون أقرب اليه يقال ان هذا بعد لم ترم مناسبه مثله قال فى شرح الوهبانية كان الاول ذى ذكر المكاتب عقب  
الاعتاق لانه من فروعه وتعرفه يدل على أنه فرع منه واجيب عن هذا بجوابين الاول أن مناسبه للاجارة  
كما ذكره المؤلف نظر فيها للذاتيات وأما من ذكره عقب العتق فقد نظر الى أن الكتابة فيها الولاء والولاء حكم من  
أحكام العتق والحكم عارض والمناسبة بالذاتيات أقوى الجواب الثانى انه لو جعل مع العتق بأنواع من العتق  
على مال والتدبير والاستيلاء كثرت المسائل جذا من جنس واحد وذلك يوجب السأمة والمال وفى الفهم  
النقص والتحليل فأولوا الاجارة للمناسبة المذكورة وذكر الولاء بعد العتق وبعبارة تتعلق بالجهة والاولى للاكل  
والثانى للعلامة على من غنم المقدسى قال الشريف الجوى ومن محاسنه أن العبد يصل الى شرف الحرية فى الدنيا  
ويكسب أسباب السعادة فى الآخرة والمولى يصل الى المال حالا والثواب ما لا يأتى ان حسنت نيته (قوله وهو جمع  
الطروف) الاول وهو الجمع قال المصنف فى المنع والمكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى مكاتب بكسر  
الذاء وأصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القربة اذا خزنتها والكتيبة هى الطائفة المهيمنة من الجلبس وهذا  
الكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف ويسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه لان فيه ضم  
حرية اليد الى حرية الرقبة أولان فيه جمعا بين نجمين فصاعداً الاولان كلامهم يكسب الوثنية وهو أظهر انتهى  
وفى البرهان الكتابة أن يقول الرجل لملوك كاتبتك على ألب درهم ومعناه كتبت لك على نفسك أن تعتق منى  
اذا أوفيت المال وكتبت على نفسك ان تبنى ذلك أو كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت على العتق اهـ وهذا يفيد  
أن كلامها بصيغة اسم الفاعل وقال فى المصباح عن الأزهرى الكتابة والمكاتبه أن يكاتب الرجل عبده أو أمته  
على مال منجم ويكتب العبد عليه أنه يعتق اذا أدى النجوم وقال غيره بمعناه وتكاتب كذلك فالعبد مكاتب  
بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لانه كاتب سيده فالفعل منهم ما والاصل فى باب المفاعلة أن تكون بين اثنين  
فصاعداً على أحدهما بصاحبه ما يفعله الآخر فحينئذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى (قوله  
تحرير المملوك) قنأ ومدير الأمة أو أم ولد اهـ جوى (قوله يدا) أى تصرف فى البيع والشراء وتقومها حادى  
(قوله أى من جهة اليد) أى فهو منصوب على التمييز أى غير نسبة التحرير الى المملوك أى أن التحرير المسند  
الى المملوك انما هو بالنظر الى يده ويصح أن يكون منصوباً على البدل من محل المفعول وهو المملوك بدل بعض  
من كل والمعنى تحرير يد المملوك والوجهان يجريان فى رقبة (قوله حالا) أى عقب التلفظ بالعقد حتى يكون  
العبد حراً حتى ينساقه وكسبه اهـ سوى فلا شبهة بالعبد والحر فشه به بالبدل لانه لا يعتق الا اذا أدى بدل الكتابة  
وشبهه بالحر من جهة أنه أحق بمكاتبه ويجب على المولى الضمان بالجنسية عليه أو على ماله ولهذا قيل المكاتب  
طار عن ذل العبودية ولم ينزل فى ساحة الحرية قصار كالإمامة اذا استطيرت بعروان استعمل تطاير (قوله يعنى عند  
إداء البدل) أى فليس المراد بالمال اشتراط التأخير فى عقد الكتابة ووقع على تلك العناية قوله حتى لو أداها حالا  
فتدبر (قوله وركنهما الإيجاب والقبول بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه) أشار الناظم الى الفرق بين الكتابة والعتق  
على المال وتعلق العتق فقال فى العناية الكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه من كل وجه  
فقوله عقد يخرج تعلق العتق على مال فان المراد به ما يحتاج الى إيجاب وقبول وذلك غير مشروط فى التعلق  
بتم المولى كذا فى النهاية وأما الاعتاق على مال فانه وإن كان عقداً لا يحتاج الى إيجاب والقبول لكنه خرج

ولو أن أجر المثل من ذلك أكثر  
ومن مات مدبونا وأجره مقاره  
فوفاه للمستأجر الجلبس أجاد

• (كتاب المكاتب) •  
مناسبة للاجارة أن فى كل منهما مال الرقبة  
النقص ومنفعة لغيره (الكتابة) لفعة من  
الكتب وهو جمع الحروف يعنى يد لان فيه  
ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرا (حالا ورقبة  
المملوك يدا) أى من جهة اليد (حالا ورقبة  
ما لا يعنى عند أداء البدل حتى لو أداها حالا  
عتق حالا) وركنهما الإيجاب والقبول (بلفظ  
الكتابة أو ما يؤدى معناه

بقوله بالكتاب أو ما يؤدي معناه والفرق بينهما من حيث المعنى أن الكتاب بالجوز يعود رقية سادون المقتضى على مال اه وقد ذكر الجوى مسائل فيها الافتراق بين هذه الموقود غير ما ذكر (قوله أو ما يؤدي معناه) سيأتي بيانه وكتول السيد أذالى ألف درهم كل شهر مائة وأنت حرفة ومكانة جائزة لانه عطف الجزية على اداء الألف منجما فنترتب الجزية على اداها ولو قال أذيت الى ألكا كل شهر مائة درهم فأنت حر أو قل التجوم كذا أو آخرها كذا فقبل فهو مكتوبة اه قال الاتقاني اعلم أن الكتاب لا تجوز قياسا لما فيها من اثبات الدين على العبد والمولى لا يستوجب على عبده شيئا ولكن جوزت استحسانا بالكتاب والسنة واجماع الامة اه (قوله معلوما قدره وجنسه) فان لم يكن كذلك كانت فاسدة لان تلك الجهة لا تؤدي الى المنازعة وسواء كان البذل مالا أو منفعة درر (قوله منجما أو موقلا) الفرق بينهما أن الموقل ما جعل لجميعه أجل واحد والمنجم كل سيأتي ما فرق على آجال متعددة لكل بعض منه أجل (قوله ليعتد بالخال) ونقل في الدرر عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يجوز الامتداده بغيره (قوله انتفاء الجح في الخال الخ) قال في الدرر لان الفرض من الكتابة وصول المولى الى بدلها والجزية الى العبد بأداءه وهذا لا يتحقق الا بذلك اه (قوله وعوده المكاه اذا عجز) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد وأما بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز وبه عجز الدرر (قوله ولو اتق صغيرا بقتل) اي التبيع والشرافاته اذا عقل كاذ من أهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز اه درر (قوله فان اذيت فانت حر) قال العلامة نوح لا بد منه لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا يتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد وما قوله وان عجزت فأنت حر لا حاجة اليه وانما ذكره سناللعبد على اداء عند التجوم اه (قوله لا طلاق قوله تعالى فكتبوه) اي وقد تناول الصغير والكبير وكل من يتأق منه الطلب والخال والموقل والمنجم (قوله على الصحيح) وقال داود الظاهري يجب عليه اذا طالب العبد ذلك وعلم المولى فيه الخير لان الله تعالى أمر به والامر للوجوب وقال بعض مشايخنا هو لا لإباحة واشترط علم الخير فيهم خرج على وفق المادة فان العادة جرت بأنه لا يكتبه الا اذا علم فيه الخير فهو وكقوله واذا حلتهم فاصطادوا ولنا أن الامر قد يكون للتدب وهو الظاهر هنا بديل ما بعده من قوله وآتوه من مال الله الذي آتاكم فانه لا بد فكذا أمر الكتابة وهذا الحل يؤدي الى أنه لا فائدة في ذكر الشرط لان الكتابة جائزة وان لم يعلم فيه الخير وكلام الله لا يكون اقرار فائدة أصلا فيكون التعليق بالشرط للتدب كقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الآية أفاده صاحب التبيين (قوله والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين) وقيل الوفاء وأداء الامانة والصلاح وقيل المال فان الخير يطلق عليه ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا وما تنفقوا من خير وهو أن يكون كسوبا بقدر على أداء البذل أفاده الزيلعي (قوله ونصفه الآخر ما ذون له في التجارة) وعقق بالاداء نصفه وما فضل من الكسب نصفه له ونصفه للمولى وسعي في نصف قيمته جوى عن مختصر الطحاوي (قوله خرج من يده دون ملكه) فتفرع على ذلك انه لا يدخل في قوله كل مملوك في حرة لانه اوجب العتق لكل مملوك مضاف اليه بالملوكية المطلقة وهذا غير محقق في المكاتب لانه ملكه رقية لا يد او كذا لا يعتق المكاتب ان قال له السيد ان كنت عبدى فأنت حر لان في كونه عبد له قصورا اه ولو اخرجيه (قوله حتى يؤدي كل البذل) وهو مذهب زيد بن ثابت وبه اخذ علماء الامصار ومذهب على كرم الله تعالى وجهه انه يعتق بقدر ما أدى اعتبار الجزاء بالكل ومذهب ابن مسعود انه يعتق اذا أدى قدر قيمته والباقي دين في ذمته وعند ابن عباس يعتق بالعقد (قوله ثم فرغ عليه) تبع المصنف في هذا التعبير ولا يظهر إلا أن يراد التفرع معنى وهو غير ظاهر أيضا لان مقتضى بقاء ملكه فيها أن لا يغرم مقرها ولم يذكر في الكثر ولا فيما اطاعت عليه من شروطه أن هذا مفرع على ما قبله (قوله العقر) هو في الحرائر مهر المثل وفي الامايراد به عشر قيمته ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ابو السعود فزال توقف السيد الجوى فيه (قوله ان وطئ مكاتبته) ولو مرارا ويكون العقر لها لانها صارت أحرى بكسها وأجزائها المتوسل الى المقصود بالعقد وهو الحرية بأداء البذل ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء والاعيان اه ولو شرط وطأ فاسدت الكتابة ونعتق بأداء البذل ولا يثبت لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم الفاسدة بقوات شرط من شروط الصحة وأما الباطلة وهي التي فاتها شرط من شروط الاعتقاد فلا يثبت بها شيء من الاحكام يعنى مطلقة ولو بعد الاداء الا ان علق عتقه بأداء البذل فيعتق به كسائر الشروط بشرط بلالة عن الجوهرية والدرية والبدائع (قوله لحرمته) اي الوطء (قوله اوجنى عليها) قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره واذا جنى المدير على مولاه

(وشروطها كون البذل) المذموم ورفها  
(معلوما) قدره وجنسه وكون الرق في الحل  
قائما لا كونه (منجما أو موقلا) ليعتد  
بالخال (وحكمها في جانب العبد انتفاء الجح  
في الخال) وثبت الجزية في حق البذل الرقبة  
الا بالاداء (وفي جانب المولى ثبوت ولاية  
مطالبة البذل في الخال ان كانت جالة والمالك  
في البذل اذا قبضه) وعوده المكاه اذا عجز  
(كتب قيمته ولو) الثاني (صغيرا بقتل) اي  
اي نقد كله (او موقلا) كله (او منجم) اي  
مقسط على أشهر معلومة (او قال جهلت  
عليك الفات) تؤديه فنجوما اقوالها كذا أو آخرها  
كذا فان اذيت فانت حر وان عجزت فقتن  
وقبل (العبد ذلك) (صح) وصار مكاتبا  
لا طلاق قوله تعالى فكتبوه والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين  
على الصحيح والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين  
بعد العتق فلو يضرب فلا فضل تركه ولو فعل صح  
ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر  
مأذون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له  
ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وغنامه  
في التارخانية (و) اذا صحت الكتابة (خرج  
من يده دون ملكه) حتى يؤدي كل البذل  
لحديث ابى داود المكاتب عبد ما بقي عليه  
درهم ثم فرغ عليه بقوله (وغير المولى) العقر  
(ان وطئ مكاتبته) لحرمته عليه (او جنى  
عليها) فانه يفرم ارشها (او جنى) على  
ولدها أو تلف المولى (مالها) لانه بعد  
الكتابة صار كل منهما كالا جنى

نعم لا حد ولا قدور على المولى للشبهة  
 (ولو أعتقه عتق مجاناً) لا سقط طهره (و) فسد  
 (ان كاتبه على خيراً وخزير) لعدم ماليتها  
 في حق المولى فلم يلو كالزادتين جائزاً (و) على  
 (قيمه) اي قيمة نفس العبد لجهالة القدر  
 (أو على عين معينة لغيره) العجز عن تسليم ماله  
 الغير (أو على مائة دينار ليرد) سيده عليه  
 (وصيه) غير ماله لجهالة القدر (فهو) اي  
 عقد الكتابة (فاسد) في السجل بالاداء  
 (فان أدى) المكاتب (الخرقة) بالادلة (وسمي  
 (وكذا الخنزير) لما ليتها في الجلالة (وسمي  
 في قيمته) بالغة ما بلغت يعني قبيل أن يترافعا  
 للقاضي ابن كمال (و) اعلم أنه متى سمي مالا  
 وفسد الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص  
 من المسمى بل يزداد عليه (ولو) كاتبه (على  
 مائة ونحوها) ككلام (بطل) العقد لعدم  
 ما ليتها مالا صلا عند أحد فلا يعتق بالشرط  
 الا اذا علقه بالشرط صريحاً فيعتق بالشرط  
 لاله قد (وسمي) العقد (على حيوان بين جنسه  
 فقط) اي لا نوعه وصفته (ويؤدى الوسيط  
 او قيمته) ويجبر على قبولها

اورق بقب مولاه أو متاعه فهو هدر كما. وكذلك ان جنى المولى عليه بجنائته هدر ولا يلزم المولى شيء لانه عبده  
 وكذلك أم المولى في جنائتهما على المولى وحنانية المولى عليه الانه سالوك له وما جنى عليه فأرشد ذلك للمولى وأما  
 المكاتب لحنانية المولى عليه تلزم المولى وحنانية المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك حنانية المولى على  
 رقيق المكاتب او ماله يلزم كلاهما ما جنى على صاحبه في نفسه او ماله اه (قوله للشبهة) اي شبهة الملك (قوله  
 لا سقط طهره) وهو ملك الرقبة اي وهو يجوز له اسقاطه جانا (قوله وفسد ان كاتبه على خيراً وخزير) الفرق بين  
 المكاتب الجائز والفساد أنه في الفاسد يرد المولى في الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائز لا يفسخ  
 الا برضا العبد ولا بعد أن يفسخ في الجائز والفساد جميعاً بغير رضا المولى اتقاني (قوله وفسد ان كاتبه)  
 لاجابة الى تقدير فسد لا استغناء عنه بقول المصنف بعد فساد اه حلي (قوله في حق المسلم) سواء كان كل  
 منهم مسلماً أو أحدهما أفاده الجوى (قوله لجهالة القدر) اي قدر القيمة باختلاف المقومين ولجهالة الجنس أيضاً  
 لان القيمة تعتبر بجنس الثمن وهو القدران ولم يتعين واحد منهما قال البرجندى ومسع ذلك اذا أدى القيمة يعتق ثم  
 أداء القيمة يثبت بصادقه ما على أن ما أدى قيمته وار اختلاف ارجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان منهم على  
 شيء يجعل ذلك قيمته والاعتبار أقصى ما يقع به تقويم المقومين جوى عن الظهيرية (قوله او على عين معينة) قيد  
 معينة لاخراج النقود فلو كاتبه بقدر غيره يجوز له عدم تعيينه في عقد تعاوض وفسخ (قوله لغيره) فلو كانت على  
 عين في يد من كسبه بأن كان أو دوناً جائز في رواية وصحها في السياسية نقل عن صدر الاسلام البرزدوى جوى  
 وأما اذا كاتبه على دراهم نفسه فهو جواز اتفاق الروايات لانها لا تتعين في عقود المعاوضة (قوله لغيره عن تسليم  
 ملك الغير) فلو أجاز مالك العين فعن محمد يجوز كفاي الشراء المبني على الماكسة وهو المختار ولو لملك  
 العبد هذه العين فأداها روى عن الامام أنه لا يعتق الا أن يعلق الحر بقة على الاداء وروى أصحاب الاملاء عن  
 أبي يوسف أنه يعتق مطلقاً كماله كاتبه على خرفأداها وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وصيه) الوصيف  
 والوصيفة الغلام والجارية دون المراهقة مصباح وفي القاموس الوصيف كأمير الخدام والخدماء وجمعه  
 وصفاً فالوصيفة جمعه وصاتف اه (قوله غير معين) أما اذا كان معيناً فجوز الكتابة بالاتفاق (قوله لجهالة  
 القدر) لان الوصيف لا يمكن استنائه ومن الدناير الاعتبار القيمة وتسمية القيمة فسد العقد فكذلك استنائه اه  
 وقال أبو يوسف تجوز الكتابة وتنقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة وصيف وسط فمأصاب الوصيف بسقط  
 عنه ويكون مكاتباً عابقي (قوله لما ذكرنا) اي من العلل الاربع اه حلي (قوله فان أدى المكاتب الخمر) لسيده  
 او لورثته بعده جوى عن الرضى (قوله عتق بالاداء) وان لم يعلق بأداءه التعلق العتق به معنى وموجبه العتق بأداء  
 المبدل (قوله وسعى في قيمته) اي سعى العبد في قيمته نفسه قال في الهداية لانه وجب رد رقيقه لفساد العقد وقد  
 تعذر بالعق فيجب رد قيمته اه حلي (قوله يعني قبله أن يترافعا للثنائي) قال الجوى في شرحه ويعتق بأداء  
 القيمة قبل ابطال القاضى لانها لما فسدت بتسمية ما نهى عن تملكه وتماكه بقي تعليق العتق بأداء المسمى والمعقود  
 عليه في المعاوضة الفاسدة يضمن بالقيمة فانه قد ثبت المكاتب على القيمة فيعتق بأدائها اه اي وأما اذا أبطل  
 القاضى العقد قبل دفع العين فكأنه لم يكن (قوله واعلم أنه متى سمي مالا) اي ولومن وجهه ليشعل مسئلة الخمر  
 والخنزير ويقتدر في قوله لم ينقص من المسمى مضاف اي قيمة المسمى قال في حاشية المكي عن المعدن قوله ولم ينقص  
 قيمته عن المسمى أي الخمر ان كانت قيمة نفسه انتقص من المسمى اه ثم قال نقلا عن الدرر وعتق في اداء الخمر  
 والخنزير ثم سمي في قيمة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير محتمة به يعني  
 أن القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت  
 زائدة زيدت عليه لان الواجب رد رقيقه لفساد العقد وقد تعذر بالعق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى  
 لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة لا يبطال حقه في العتق فوجب ذلك اه (قوله فيعتق بالشرط) اي  
 التعليق ولا يلزم العبد شيء لما ذكر من أن العتق يحصل بقضية التعليق لا بقضية المعاوضة (قوله بين جنسه) كعبد  
 ووصيف لان الجهالة في ذلك بسيرة ومثله يحمل في الكتابة لان مبنائها على المساهلة فتعتبر جهالة المبدل  
 بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه أبو السعود (قوله ويؤدى الوسيط) قال صدر الاسلام في زماننا  
 يجب اي في العبد عبداً روى وسطاً لان الاثر الجيد والهنود رداء والرومين أوساط (قوله ويجبر على قبولها)

كأبجج على قبول العين لأن كل واحد أصل فالعين أصل تسمية والقيمة أصل لأن الوسط لا يعلم إلا بها فاسمها  
 زيلبي (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسليم عين الخمر بحكم الإسلام لأن المسلم ممنوع من غلبتها وعقلها والمكاتب  
 صحيحة اه حوى (قوله وعق بقبضها) يحتمل رجوع الخبر إلى القيمة وعليه منى المصنف وهو ما لا خلاف فيه  
 ويحتمل رجوعه إلى الخمر وهو ما قاله المؤلف وفيه روايتان فقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير يفتي وكذا  
 النيسابوري في شرحه والقاضي ظهير الدين الشيرازي ونجم الدين الافطس والسرخسي وفي شرح الطحاوي  
 والترمذي لو أدى الخمر لا يعتق ولو أدى القيمة يعتق لأن الكتابة انتقلت إلى القيمة ولم يبق الخمر بدلا في هذا العقد  
 لأنه انعقد صحيحا وبقي صحيحا على حاله ولا يتصور بقاءه صحيحا على الخمر بعد الإسلام فخرجت الخمر عن أن تكون  
 بدلا ضرورية وبأداء غير البدل لا يعتق اه من التبيين وغيره (قوله كما مر) في مسئلة كتابة المسلم على خمر أو خنزير  
 (قوله والآجق) بالمد وضم الجيم اللين المحرق اه حاجي عن الشرنبلالية (قوله لحصول الركن) وهو الإيجاب  
 والقبول فأل فيه للجنس (قوله والشرط) وهو كون البدل معلوما (قوله وهو) أي غير المال التصرف أي تصرف  
 العبد تصرف الأحرار وذلك كما إذا كاتبه على قدر من المال على أن لا يخرج من البلد فلا تفسده لأنه ليس  
 في صلب العقد (قوله إلا أن يكون الشرط في صلب العقد) كما إذا كاتبه على خمر أو خنزير ونحوه من المسائل  
 المتقدمة أو شرط عليه خدمة مجهولة كما سيجي في عبارة الهداية (قوله لأنه) أي الفساد في البدل أي أحد ركني  
 الكتابة قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه الكساح ابتداء  
 لانها مبادلة المال بغير المال وهو التصرف ابتداء فألحقناه بالبيع في شرط يتكس في صلب العقد كما إذا  
 شرط عليه خدمة مجهولة لأنه في البذل وبالكساح في شرط لم يتمكن في صلبه اه درر والله تعالى أعلم  
 وأسئله الله العظيم

باب ما يجوز له كاتب أن يفعله \*

(أوله ولو محابة يسيرة) هذا بالنسبة المذهب الصحيحين وأما عند الإمام فلا تنقيد المحابة باليسيرة قال الشريف  
 العلوي في الشرح وكذا البيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وينقد ونسيته عند الإمام وقال لا يملك البيع  
 إلا بما يتغابن الناس فيه وبالدرهم والدنانير وبالنقد لا بالنسيئة اه ويملك الأجرة والاعارة والإيداع والإقرار  
 بالدين وإدائه وقبول حوالته يدين عليه لأن لم يكن عليه وله أن يشارك عنا نالامفاوضة لاستلزامها الكفالة  
 وهو ليس من أهلها شرنبلالية من البدائع (قوله والسفر) لأن قصد الوصول إلى البدل وقصد العبد الحزبة  
 وإذا اعيا يحصل بالبيع والشراء ويعا لا يتفق في الحذر فيحتاج للسفر (قوله وإن شرط المولى عدمه) لكونه  
 شرطا محققا يقتضي العقد ولا يفسد العقد لعدم تمكنه في صلبه (قوله وتزوج أمته) أي من أجنبي لأنه اكتسب  
 المهر والنفقة أما من عبده فلا يجوز (قوله وكاتبه عبده) لأنها كالبيع بل أنفع منه فإذا أجاز البيع فأولى  
 أن تجوز الكتابة إذا البيع يزيل المالك بنفسه والكتابة بعد وصول البدل إليه (قوله ولولا أنه أدى الثاني بعد  
 عتقه) حديث الولاء لمن اعتق وانما عتق الثاني بعد تمام المالك للاول في رقبته وهو أهل للولاء حينئذ (قوله  
 فليس له) لتعذر اضا فتمه اليه ولا ينتقل الولاء اليه بعد لأن المولى جعل معتقا وهو لا يقبل النقل كالنسيب (قوله  
 لا تزوج بغير إذن مولاه) لأنه ليس من الأكتساب وفيه ضرر بالمولى بلزوم المهر في رقبته وانما استفاد من  
 التصرف بعقد الكتابة ما كان شيئا لأداء بدل الكتابة فبقى على الخمر في غيره فإذا أذن له المولى بذلك زال الخمر وهذا  
 في المكاتب والمكاتب فلا يجوز تزوجها وإن كان فيه اكتساب المهر والنفقة لأن ملك المولى باق فيها فتمنعها من  
 الاستيلاء بنفسها وفيه تعيينا وربانها جزئي في هذا العيب فيكون على المولى ضرر ولين مقصودها بالتزوج المال  
 بل الإحصان والأعفاف (قوله ولا الهبة ولو بعوض) لأنها تبرع ابتداء وهو ليس من أهله (قوله لا يسير منها ما)  
 في الذخيرة أنه يتصدق ويحب بقدر قلس ورغيف ونفقة أقل من درهم ويتخذ الضيافة اليسيرة بالطعام المهمة  
 للأكل بقدر دافق ولو وهب أو أهدى درهمي لا يجوز اه وانما يجوز اليسير لأنه من ضرورات التجارة لأنه لا يجد  
 بدلا من اتخاذ عود للجهازين وهم الأغنياء من التجار والاهداء إليهم واعارة مسكن ونحو ذلك استجلا بالمولودهم  
 ومن ملك شيئا ملك فوائده (قوله ولو باذن) أي من المولى قال الجوى في شرحه أي لا تجوز له الكفالة بنفس  
 أو مال سواء كان بأمر المكفول منه أو بغير أمره وسواء كان باذن المولى أو بغير إذنه لأنه تبرع ابتداء فان أدى فعتق

(و) صح أيضا (من كافر كاتب قنا) كافر  
 (مثله على خير) لما نسبته عندهم (معلومة) أي  
 مقدرة ليعلم البدل (وأي) من المولى والعبد  
 (أسلم فله قيمة الخمر وعق بقبضها) يتعلق  
 عتقه بأداء الخمر لكن مع ذلك يسبي في قيمته كما مر  
 (و) صح أيضا على (خدمته شهر له) أي للمولى  
 (أو غيره أو خمر ريرا وبناء دارا ذابن قدر  
 الممول والآخر ما يرجع النزاع) لحصول الركن  
 والشرط (لا تفسد الكتابة بشرط) لشبهها  
 بالكساح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو  
 التصرف (الأن يكون الشرط في صلب  
 العقد) فتفسد لشبهها بالبيع انتهى لأنه  
 في البدل هذا هو الأصل والله أعلم  
 \* (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

وما لا يجوز (للمكاتب البيع والشراء)  
 ولو محابة يسيرة (والسفر وإن شرط) المولى  
 عدمه وتزوج أمته وكاتبه عبده والولاء  
 له أن أدى الثاني (بعد عتقه والاب) بأن أداء  
 قبله أو أديا معا (فليس له لا تزوج بغير إذن  
 مولاه) لا الهبة ولو بعوض (لا التكفل مطا) ولو باذن  
 لا يسير منها ما لا يبيع  
 ليس لأنه تبرع

لزمته الكتابة لوقوعها صحيحة في حقه لانه اهل الاداء الا انه لا يطالب به في الحال لحق المولى كعبد محجور وكفل  
فعتق ولو اجاز المولى كفا لانه لم يصح لانه لا ملك له في ماله وانما حقه متعلق به فهو كالغريم اذا اجاز عتق  
الوارث وحبته في مال ورثه لا يجوز ولو كفل عن سببه صح لان بدل الكتابة عليه فلم يكن متبرعا اهـ مختصرا  
(قوله ولا اقراض) لانه تبرع وليس من ضرورة التجارة والاكتساب وهو وان كان يستوجب به بدلا لكنه  
يخرج عن ملكه للحال ببدل في ذمة المالك لان المستقرض يكون مفلسا غالبا وفي البرجندى ينبغي أن يجوز  
بالسير كالهبة بل هذا أولى (قوله ولو بئال) بأن يقول لعبدك أنت حر على ألف درهم فاذا قبل العبد يعتق من  
ساعته ويكون البدل واجبا في ذمته وانما لم يملكه المكاتب لان فيه ازالة ملكه عن العبد بدلين في ذمة المالك  
فلا يملكه وكذا لا يملك المكاتب تعليق العتق باداء المال بأن قال لعبدك ان أدت الي ألفا فانت حر لان فيه اثبات  
الحرية مقصودا ولانه فوق الكتابة لا يرى انه لا يقبل النقض والكتابة تقبله (قوله ويبيع نفسه منه) اي نفس  
عبدك من عبده لانه اعتناق على مال في الحقيقة وان أدى المال نقد لا يجوز لانه مفلس عند العقد برجندى  
(قوله وتزوج عبده) من أمته أو أمة غيره أو حرة (قوله فيما ذكر) من التصرفات ثبوتها ونفيها فلم انكح أمته  
وكتابته عنه ولا يملك ان يعتناق عبده ولو بئال ويبيع نفس عبده منه وانكح عبده ولو من أمته قال البراء العيني  
لان الاب والوصي يملكان الاكتساب فيمكن ان يملكه المكاتب اهـ (قوله بخلاف مضارب الخ) الاصل أن  
من كان تصرفه عاما في التجارة وغيره يملك تزويج الامه والكتابة كالأب والوصي والجد والمكاتب والقاضي  
وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشريك والمأذون لا يملك تزويج الامه ولا الكتابة  
عندهما وقال أبو يوسف يملكون تزويج الامه لان فيه منفعة وجوابه أنه ليس من باب التجارة فلا يكون (قوله  
على الاشبه) اي بقواعد الفقه وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب (قوله تسكتب عليه) اي دخل في  
كتابه تبعا وانما لم يقل صار مكاتباً لانه لو كان مكاتباً بالبيع مكاتبته بعد عجز المكاتب الاصلى وليس كذلك  
حتى اذا عجز المكاتب تبعه الاب لان المكاتب من أهل أن يسكتب وان لم يكن أهلاً للعتق لعدم ملك ارقية (قوله  
والمراد قرابة الولاد) واقواهم دخول الولاد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الوالدان وعن هذا يتقانون  
في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة يكون حكمه كحكم امه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وقاير حتى على نجوم  
امه والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حالا والارد في الرق والوالدان بردان في الرق كالمات ولا يؤديان حالا  
ولا مؤجلا والتوجيه مذکور في التبيين (قوله خلافا لهما) حيث فلا يسكتب عليه اعتبارا بقرابة  
الولاد اذ وجوب الصلة ينظمها ولهذا لا يفرقان في حق الحرية وله أن للمكاتب كسباً لا كغيره ان الكسب  
يكفي للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يحاط بصفة الوالد والولد ولا يكتفى بغيره حتى لا تجب  
نفقة الاخ الاعلى المورس اهـ حلي عن الهداية (قوله ولو اشترى ام ولده مع ولدها) قيد بشراء الولد لان الولد  
في ملكه لم يجز بيعه اسواً كان ولدها باقيا ام ميتا حوى (قوله وكذا لو شرها ثم شرها) ومثله ما لو شرها ثم شرها  
اهـ حلي بخلافه ان الملك في شرح الجمع ما يحصله أنه ان اشتراه أولا ثم اشتراه اسواً حرم بيعه لان الولد تسكتب  
عليه أولا وبواسطه تسكتب امه اذا اشتراه وان اشتراه اسواً ولا يحرم بيعه الا انتفاء المقتضى وهو تسكتب الولد  
ثم اذا اشترى الولد حرم بيعه عند شراء الولد لوجود المقتضى قال أبو السعود ومن هنا ظهر أن المدا على  
اجتماعهما في ملكه اعم من أن يكون قد اشتراه معا امه معا (قوله لا يبعها لهما) لان الولد لا يدخل  
في كتابته امتنع بيعها لانها تتبع له قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها (قوله لانه لم يملكها) علة لقوله ولا تدخل  
في كتابته وقوله ولا يفسخ نكاحه (قوله وكذا المكاتبه اذا اشترت بعلها) اي لا يفسخ النكاح وله أن يأتها  
بملك النكاح (قوله مطلقا) الظاهر أن معنى الاطلاق ولو اشترت اولادها مع امه (قوله لان الحرية لم تثبت من  
جهتها) اي بخلاف ما اذا اشترى ام ولده مع الولد فانها تابعة للولد ولا يجوز بيعه لان الحرية لم تثبت  
من جهته بواسطة الابن (قوله خلافا لهما) وجه قوله لانه ام ولده وله أن القياس جواز بيعها وان كان معها  
ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتبعه ما لا يحتمل النسخ وهو امومية الولد الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان  
معها ولد اثبوت في الولد وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء القياس ببقية زبلي اي ينقضي امتناع البيع أبو السعود  
عن العلامة فوح والصحيح قول الامام وعليه منى الامام المحبوبي اهـ سري الدين (قوله وان ولده من امه ولد)

(و) لا (الاقراض واعتناق عبده ولو بئال  
وبيع نفسه منه وتزوج عبده) انتقصه بالمهر  
والنفقة (واب ووصي وقاض وأمينه في  
وقيق صغير) تحت حجرهم (مكاتب) فيما ذكر  
(بخلاف مضارب ومأذون وشريك)  
ولو مفاوضة على الاشبه لا يختصص  
تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى اباه او ابنة  
تسكتب عليه) تبعا والمراد قرابة الولاد لا غير  
(ولو اشترى محرم) غير الولاد (كالاخ  
والام لا) يسكتب عليه خلافا لهما (وكذا لو شرها  
اشترى ام ولده مع ولده منها) وكذا لو شرها  
ثم شر ام جوهرة (لم يجز بيعها) لتبعيتها لولدها  
ثم شر ام (لا تدخل في كتابته) ثم تزوج عليه  
(و) لكن (لا تدخل في كتابته) ثم تزوج عليه  
بقوله (فلا تعلق بعقده ولا يفسخ نكاحه) لانه  
لم يملكها (بخلافه ان يأتها بملك النكاح  
وكذا المكاتبه اذا اشترت بعلها غير أن لها  
بيعها مطلقا) لان الحرية لم تثبت من جهتها  
(ولو ملكها بدونه) اي بدون الولد (جازه  
بيعها) خلافا لهما (وان ولده من امه ولد)  
فادعاه (فيسكتب عليه) تبعا له

اعترض بأن المكاتب لا يملك وطه أمته وأجيب بأن النسب لا يتوقف على الحل كافي وطه أمته أمته مشتركة  
 فاذا ثبت النسب من الأب عن المولى أولى (قوله لأنه كسب كسبه) أي أن الولد كسب الأب فيكون كسبه كسب  
 الكسب (قوله زوج المكاتب أمته من عبده) استشكله الشرنبلالي بما تقدم من أن المكاتب لا يزوج عبده  
 قال وقد يقال لا منافاة لأن تزويج المكاتب أمته من عبده ليس مفيداً صحة عقده وملكوته إياه فالعقد غير صحيح  
 ومع ذلك ثبت النسب كافي النكاح الفاسد وكما أن المكاتب لا يملك التبري ومع ذلك لو وطئ أمته فادعى  
 ولده ثابت النسب وليس تزويج المكاتب عبده كتزويجه نفسه يكون موقوفاً لا يجزئه حال صدوره وتزويجه  
 هو له مجزئ وهو المولى الحر اهـ وجعل الجوى الضمير في تزويج المولى أي الذي لم يكتب أو لأمه كاتب بهد وكذا هو  
 المتبادر من التبيين وعليه ما فلا اشكال (قوله لأن تزويجها أريح) من إضافة المصدر إلى مفعوله وإنما كانت أريح  
 لأن المولود يسرى إليه الصفات الشرعية الثابتة في الأم كالتدبير والاستبصار والحريّة والملك وأقارب ذكر التبعية  
 أنهم ما لو قبلوا الكتابة عن أنفسهم ما وعى ولدهم ما وعى غير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينهم ما ولا تكون آدم أحق  
 به إلا أن دخوله في الكتابة هنا بالقبول وقد وجد منهم ما فبقيهم ما ولا يكون أحدهما أولى به من الآخر (قوله باذن  
 مولاه) أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله خلافاً لمحمد) أي فانه قال يأخذه بالقيمة وعقله ما ذكره بقوله لأنه ولد  
 المغرور والمذكور في المبسوط وهو ظاهر الرواية عن محمد أن القيمة تترجمه حالا وفي شرح الجامع أن قيمة الأولاد  
 عنده متأخر أدائها إلى ما بعد الفتق فأفاده الأكمل في العناية (قوله وخصاً بالمغرور بالخز) قال في الهداية لها أنه  
 مولود دين رقيقين فيكون رقيقاً وهذا لأن الأصل أن الولد يتبع الأم في الرق والحريّة مخالفاً لهذا الأصل في الحر  
 بأجماع الصحابة وهذا ليس في معناه لأن حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وصحية قيمة متأخرة إلى ما بعد  
 الاحتياق فيبقى على الأصل ولا يلحق به اهـ حليّ وهو الزام لمحمد بما يقوله من أن القيمة لازمة للمغرور بعد عقده  
 وهو ما صرح به في شروح الجامع الصغير اهـ مكى وقد علمت أنه مخالف لما في المبسوط الذي هو ظاهر الرواية  
 عنه من أنها حالة فلا فرق عند محمد بينهما (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جداً فان دين العبد  
 إذا لمه بسبب أذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به للعالم والموضوع هنا مفروض فيما إذا كان  
 باذن المولى وانما يثبت قيمته هذا إذا كان التزويج بغير إذن المولى لأنه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر  
 ولا قيمة الولد في الحال اهـ حليّ وأجاب الرازي بأن المولى إنما أذنه بالنكاح وما يتعلق به من المهر والنفقة فيظهر  
 في حقه أما المغرور فليس باذنه فلا يكون راضياً به أنه أخيراً إلى ما بعد عقده اهـ وقال العلامة الوائلي إن الأذن بالشئ  
 إنما يكون إذا بناه عليه معلق به إذا كان من لوازمه والوط ليس كذلك اهـ (قوله شراء فاسداً) بأن عقد الشراء بخمر  
 أو خنزير اهـ مكى عن السمرقندي (قوله فوطئها) باذن أو بغير إذن من المولى أفاده أبو السعود (قوله وأشراها  
 شراء صحيحاً) اعترض بأن الاستحراق يمنع صحة الشراء وأجيب بأنه وصف بالصحة باعتبار الظاهر (قوله لدخوله  
 في الكتابة) أي الشراء مطلقاً قال السيد الجوى في الشرح وإنما وجب للعالم لأن هذا دين لزمه بسبب هو من  
 توابع التجارة فان التصرف يقع صحيحاً وفاسداً والكتابة تنظم البيع والشراء بنوعيهما فكان المكاتب مأذون  
 فيها اهـ (قوله لأن الأذن بالشراء الخ) لو قال لأن الأذن بالشراء أسقط الحد فوجب المقر لكان أولى لما يأتي  
 (قوله اذن بالوط) أي والمقر وجب به قال صدر الشريعة إسماعيل بن يقول المقر ثبت بالوط لا بالشراء  
 والأذن بالشراء ليس اذن بالوط والوط ليس من التجارة في شئ فلا يكون ثابتاً في حق المولى وأحسن  
 ما أجيب به عن هذا الاشكال ما ذكره الأكمل من أن الكتابة أوجب الشراء والشراء أوجب سقوط الحد  
 وسقوط الحد أوجب المقر فالكتابة أوجب المقر أفاده أبو السعود (قوله بلاذن) أما بلاذن فيظهر في حق  
 المولى ويطلب المكاتب به حالا اهـ حليّ (قوله أخذ بالعقر مقر مذعق) هذا إذا كانت الأمة ثيباً أما إذا كانت  
 بكرًا فاقضه أو أخذه في الحال لأنه ضمة إن جنباية اهـ اتقاني (قوله عدم دخوله) أي النكاح بلاذن اهـ حليّ  
 (قوله كما ترى) أي أول الباب من أن المكاتب ليس له التزويج بلاذن اهـ حليّ (قوله والمأذون كالمكاتب فيها)  
 لأن التزويج ليس من الأكساب ولا من باب التجارة فلا ينظمه الأذن بالتجارة اهـ مخ بخلاف الوط شراء لأنه  
 من توابع التجارة فتتناوله الأذن اهـ جوى (قوله في الفصلين) أي فصل الشراء بقسميه وفصل النكاح (قوله  
 وتأخذ العقر منه) لتستعين به في بدل الكتابة إن كان العلق حال الكتابة بأن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

(و) كان (كسبه) لأنه كسب كسبه  
 (زوج) المكاتب (أمته من عبده) فكاتبها  
 فولدت دخل في كتابتها (وكسبه) وقيته  
 لو قبل (لها) لأن بيعتها أريح (مكاتب  
 أو مأذون تكسر أمته زعمت أنها حرة باذن  
 مولاه) متعلق بتكسر (فولدت منه ثم استنققت  
 فالولد رقيق فليس له أخذها بالقيمة) خلافاً  
 لمحمد لأنه ولد المغرور وخصاً بالمغرور بالخز  
 بأجماع الصحابة واستشكله الزيلعي (ولو اشترى  
 المكاتب أمته شراء فاسداً فوطئها ثم ردها  
 للفاسد) انشأتم (أو) شراها ثم ردها  
 فاستنققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة  
 قبل عقده لدخوله في الكتابة لأن الأذن  
 بالشراء اذن بالوط (ولو) وطئها (بنكاح  
 بلاذن) (أخذه) بالعقر (مذعق) أي  
 بعد عقده لعدم دخوله فيها كما ترى (والمأذون  
 كالمكاتب فيها) في الفصلين (وإذا ولدت  
 مكاتبه من سيدها) فله الخيار إن شاءت  
 (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر منه

مذ كانتا وان جاءت به لاقن فلا عقر عليه أفاده الاتفاني وغيره اه مكي (قوله عجزت نفسها) أي اعترفت بالعجز  
عن أداء بدل الكتابة وانما أخبرت لانه تلقاها جعتها حرة عاجلة بيدل وأجله بغير بدل وفي كل منهما فائدة وهو  
تجيز الحرة بيدل وحصول الحرية بلا بدل فختار أيها ما شئت وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها  
مال الكتابة لانها ما التزمت البدل الا تسلم لها نفسها بماذا بوجهة الكتابة فاذا سلمت لها بوجهة أخرى لم ترض  
بتسليمه له أو لورثته بماذا فلا يجب عليها (قوله وبثت نسبه بلا تصديقهها) وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه  
من غير دعوة حرمة ومات عليه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن المولى بعد التجيز يثبت نسبه  
من غير دعوة الا اذا انفاه صريحاً كسائر أمهات الاولاد ولو لم يدع الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد  
في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطأت عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو  
ولدها فبها اه مخ ثم حكمها أي المكاتبه مع سيده بخلاف حكم جارية بها مع السيد فانه لا يثبت  
النسب من المولى الا تصديق المكاتبه لانه انما له حق الملك فيها لا حقيقة فيحتاج فيه الى تصديقهها اه (قوله  
صح) أي عقد الكتابة لعدم المناقاة بينهما حتى لو أديا بدل الكتابة قبل موت المولى عتقت بالبقاء الرق فيها وان  
كانت أم الولد غير متقومة عنده حوى (قوله وعتقت أم الولد بحا نابعونه) قبل أداء بدل الكتابة والباء في  
بعونه للمصاحبة وفي قوله بالاستيلاء دلالة بب أي عتقت من غير شيء بسبب أنها مستولته وحكم الاستيلاء بعد  
الكتابة باق فانها لا تنافيه فلا تطالب بيدل الكتابة لانها انما التزمت المال فيها تسلم لها رقبته ايجها والحال  
انها لم تسلم به من جهة فلا يجب البدل (قوله وسعى المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم له بالتدبير السابق على الكتابة  
الثلث فيكون البدل بقسامة الثلثين تجزئ الاعناق عنده فعنده لما كان متجزئاً في ما وراء الثلث عبد او بقيت  
الكتابة فيه فتوجه لعققة جهتان كذاتية مؤجلة وسعاية مججلة فيخير لكون أحد البدين مؤجلاً وفي التخيير فائدة  
بلواز أن يكون أكثر البدين أيسر باعتبار الاجل وأقلهما أعسر أداء لكونه حالاً فكان في التخيير فائدة وان كان  
يخفى المال متحد اه زيلبي وعند أبي يوسف يسعي في الأقل منهم او عند محمد يسعي في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي  
بدل الكتابة (قوله ولود بر مكاتبه صح) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة اه حوى  
(قوله صح) أي التدبير لانه يملك تمييز العتق فيه فيملك التعاقب بشرط الموت (قوله بق مدبراً) لبقاء تدبيره (قوله  
والا) أي بأن لم يعجز نفسه ومضى على الكتابة فان أدى بدلها قبل موت سيده عتق وان مات المولى قبل الاداء  
فحكمه ما ذكره المصنف (قوله أو ثلثي القيمة) لان الثالث يستحق بالتدبير المتأخر فسقط به ثلث بدل الكتابة  
وهذا قول الامام وهو اعين الأقل للسعاية وهو الاظهر كما في المواهب حوى (قوله فانه يعتق بحا نابعونا) لحصول  
مقصود العبد وهو الحرية بدون بدل الكتابة والسعاية تفسخ بالتراضي اجماعاً وقد وجد من السيد باقاً دامه على  
العتق ومن العبد لحصول غرضه بلا عوض وسلامة أسكابه له (قوله صح) أي عند الامام ومحمد استحساناً  
والقياس أر لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بنصف بدل الكتابة وهو ليس بمال الدين مال فكان ربا وجه  
الاستحسان انما يجعل ذلك الصلح فسخاً منهم مال الكتابة السابقة وتجديد للعقد منهم ما على خمسة مائة حالاً اه حوى  
وبالقياس أخذ أبو يوسف (قوله ولم يترك غيره) أما اذا ترك ما لا غيره يخرج هذا البدل من ثلثه صح التأجيل فيه  
لان الوصية تصح بعينه فلا نصح بتأجيله أولى كذا ظهر وحرره (قوله أدى المكاتب ثلثي البدل) أي ثلثي  
الالفين حالاً لان التأجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعاً من المال بسبب التأجيل كما يصير  
ممنوعاً بنفس التبرع وتبرع المريض بعينه من ثلث المال وجميع المسمى هنا بدل الرقبة بدليل أنه يثبت فيه  
أحكام الابدال اه (قوله ثلثي القيمة) وهي ألف والباقي الى أجله لان له أن يترك الزيادة بأن يكاتبه على قيمته  
فكان له أن يؤخر الزيادة وهي ألف درهم بالطريق الاولى فعنده الاجل فيما زاد على القيمة يصح من رأس المال  
ويعتبر في قدر القيمة من الثلث (قوله اقيام البدل مقام الرقبة) تعليل لقوله أدى ثلثي البدل (قوله قنفذ في ثلثه)  
أي المحاباة في التأجيل قال في التبيين ولهما أن جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالابدال  
والتأجيل اسقاط معين فيه تبرع من ثلث الجميع اه مختصر (قوله وسقط الباقي) لانه قد أدى المكاتب أكثر مما  
كوتب عليه ولنفاذ تصرف المريض في الثلث والمراد انه سقط الباقي من الفين وسقط أجله بسقوطه (قوله  
لوقوع المحاباة في القدر والتأخر) أي وهو لا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة تعلق

(أو) ان شاءت (عجزت) نفسها (وهي ام  
ولده) وبثت نسبه بلا تصديقهها لانها ملكه  
رقبة (ولو) كاتب شخص أم ولده أو مدبره  
صح وعتقت أم الولد (بنا نابعونه) بالاستيلاء  
(وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) سعى  
(في كل البدل) موت سيده فتبرأ لم يترك غيره  
(ولود بر مكاتبه صح) فان عجز في مدبراً  
والا سعى في ثلثي قيمته (ان شاء (أو) في ثلثي  
البدل بعونه) أي المولى (معسراً) لم يترك غيره  
(وان) كان مات (موسراً) بحيث يخرج  
المدبر (من الثلث عتق) بالتدبير وسقط عنه  
بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه) فانه  
يعتق بحا نابعاً مملكه (كاتبه على ألف  
موجب) لخم صالحه على نصفه حالاً صح  
استحساناً (مريض كاتب عبده على ألفين  
الى سنة فمات) المريض (و) الحال أن (قيمة  
المكاتب ألف) دونه (ولم تجز الورثة)  
التأجيل ولم يترك غيره (أدى) المكاتب  
(ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا  
والباقي الى أجله أو رد رقبتا) لقيام البدل  
مقام الرقبة قنفذ في ثلثه (وان) كاتبه على  
ألف الى سنة (و) الحال أن (قيمة) ألفان  
ولم يجزوا أدى ثلثي القيمة حالاً وسقط  
الباقي (أو رد رقبتا) انما قال لوقوع المحاباة  
في القدر والتأخر قنفذ بالثلث

جميعه وهذا بخلاف الاولى فان الزيادة على القيمة كانت حق المريض حتى يملك اسقاطها بالملكية بأن يبيعه بغيره  
فتأخيرها أولى لانه أهون من الاسقاط وهذا إشارة الى الفرق بين هذه وما قبلها على خلاف قول محمد (قوله  
الغائب) لا حاجة الى ذكره اذ لا يختلف الحكم في هذه المسئلة في الحاضر والغائب (قوله وقيل المولى) الذى  
في عبارة التبيين وقيل الرجل وهو الذى في عبارة من لا يسكن وقال السيد الحموى في حاشيته هذا صريح في أن  
الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة السبع فليجوز انتهى (قوله ثم أذى الحر الفاسق) محله ما اذا لم يرده العبد  
الكتابة قال في التبيين ولو قال العبد لا أقبله فأذى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بذه  
ولو ضمن الرجل لا يلزمه شئ لان الكفالة تبدل الكتابة لا تجوز انتهى (قوله بحكم الشرط) أى بحكم وجوده  
كما اذا علمته بغيره من الشرط (قوله يعقق استحضانا) والقياس أن لا يعقق لان العقد موقوف والموقوف  
لا حكم له ولم يوجد التعليق اه تبيين (قوله في كل ماليس بشر) عبارة التبيين لان الكتابة صحيحة نافذة فيما  
ينفع العبد وهو أن يعقق عند أداء المشرط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البذل عليه نظر للعبد وتجهيها  
للعقد بقدر الامكان (قوله ولا يرجع) أى الامر على العبد لانه متبرع وحصل مقصوده وهو عتق العبد وقيل  
ان ضمنه يرجع على المولى بما اذا اذاه اليه لابطال ان الضمان يبدلها كما في العجوة وان أذى بغير ضمان لا محله  
اذا أدى ل البذل فان أدى بعضه فله أن يرجع على المولى سواء أدى بضمن أو غيره لانه لم يحصل غرضه  
وهو العتق (قوله واذا بلغ العبد) أى قبل الاداء سواء كان بعد تحقق ر كفى العقد أو بعد ايجاب (قوله  
صار مكاتباً) لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته في الانتهاء كقبوله في الابتداء ولو قبله في الابتداء أو وكابه  
نفذ فكذا اذا أجازه اه (قوله صح العقد استحضانا) والقياس أن يجوز عن نفسه خاصة لولائه عليه الا عن  
غيره لعدمها (قوله في الحاضر أصالة والغائب تبعاً) هذا وجه الاستحضار يعنى أن المولى خاطب الحاضر  
قصداً وجه الغائب تبعاً له والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابتها  
ولدها المولى في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعاً لها حتى يعتقوا بأدائها وليس عليهم شئ من  
البذل ولان هذا التعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرده في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من  
الغائب اه تبيين (قوله وأيهما أدى بدل الكتابة عتقا) لوجود شرط عتقه ما هو أو أدى بدل الكتابة ويجوز المولى  
على القبول أما اذا دفع الحاضر فلا بد البذل عليه وهو أصل فيه وأما اذا دفع الغائب فلا بد له من شرف  
الحرية فيجوز المولى على القبول لكونه مضطراً اليه كما اذا أدى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل  
عليه اه زيلعي (قوله بل يرجع) أى لا حدهما على الآخر أما الحاضر فلا بد منه قضى ديناً عليه فلا يرجع به على  
غيره وان عتقه بكذا أدى المكاتب البذل وعنده أولاده وأبواه فانه لا يرجع عليهم بشئ وان عتقوا معه لكونهم  
أتباعاً وأما الغائب فلا بد أدى بغير أمره وليس مضطراً فيهم من جهة بل يطلب فاعا مبدأ اه (قوله ولا يطالب  
العبد الغائب بشئ) ولولا كتب شيئاً ليس للمولى أن يأخذه من يده وليس له أن يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعاً  
انتهى (قوله لغو لا يعتبر كرده) لان الكتابة قد نفذت وعت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبول ولا يتغير بذه  
سقط عن الحاضر حصته (لان الغائب دخل في العقد مقصوداً أى وان لم يكن مقصوداً بالخطاب فكان البذل  
منقسماً عليهم ما وان لم يكن مطالباً به (قوله أدى الغائب حصته حالاً والاردقنا) لانه دخل مقصوداً بخلاف  
المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ مات كذا في الدرر فان قلت هذا ينافي ما تقدم من أنه داخل  
في العقد تبعاً قلت هو أصل باعتبار اضافة العقد اليه تبعاً باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فانه  
تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية اه حاشي (قوله ولو أبرأ الحاضر) أى من كل  
البذل وكذا يقال فيما بعده وان أبرأ أو وهب له بهضاطب بالباقي اذ لا مطالبة له على الغائب ولا عتق له ما لم تبرأ  
ذمة الحاضر من الجميع فليست مثل (قوله لماسر) أى من التبعية والقياس أن لا يجوز في الحموى عن الاكل ثبوت  
الجواز هنا قياساً واستحضار لان الولد تابع لها بخلاف الأجنبية وأرى أنه الحق اه (قوله من ذكر) ولو أحده  
الابن فان قيل اذا أدى أحدهما ينبغي أن لا يعقق الابن الآخر لانه لا أصالة بينهما ولا تبعية فالجواب أن أحدهما  
ان أدى كان ادائه كاتمه لانه تابع لها من كل وجه ولو أدت عتقوا فكذا اذا أدى أحدهما اه حموى (قوله  
الى آخر ما مر) قال في التبيين وقبول الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعقق الاتم بقى عليهم من بدل الكتابة بحكمهم

(حر) قال المولى عبد كاتب عبدك فلا نا  
الغائب (على ألف درهم على أن أدت  
اليك ألفاً فهو حر فكاتبه المولى على هذا  
الشرط وقيل) المولى (ثم أدى) الحر (ألفاً  
عتق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يتل ان أدت  
فأدى يعقق استحضانا النفوذ نص في الفصول  
في كل ماليس بشر ولا يرجع الحر على  
العبد لانه متبرع (واذا بلغ العبد) هذا الامر  
(فقبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لاجل  
زوم البذل عليه (قال عبد حاضر لسيده  
كاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب  
فكاتبه ما قبل) العبد (الحاضر صح) العقد  
استحضانا في الحاضر أصالة والغائب تبعاً  
(وأيهما أدى بدل الكتابة عتقاً جميعاً)  
بل يرجع (ويجبر المولى على القبول) للبذل  
من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب  
بشئ) لعدم التزامه (وقوله) الكتابة (لغو)  
لا يعتبر (كرده) ايها ولو حرره سقط عن  
الحاضر حصته ولو حرر الحاضر أو مات  
أدى الغائب حصته حالاً والاردقنا ولو أبرأ  
الحاضر أو وهب له عتقاً جميعاً (وان كاتب  
الامة عن نفسه او عن ابنين صغيرين لها)  
وقيات (صح) استحضاراً لما مر (وأى أدى)  
من ذكر (لم يرجع) على الآخر لانه متبرع  
ويجبر على القبول الى آخر ما مر

يؤدونها في الحال ويطالب المولى بالبدل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحوها  
ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولأنه أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبه لهم لا يبيع ولا يبيع  
فتمتق ويعتقون معها اهـ فهذه المسئلة تطيرة ما قبلها في جميع الاحكام (قوله عتق نصفه وسعى في بقية قيمته)  
قال في خزانة المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر ليس  
للمولى منه وان أراد أن يخدمه يوماً ويخذه يوماً ذلك قياساً والاستحسان أن لا يترخص له في شيء حتى يؤدى  
أو يعجز اهـ وهذا مذهب الامام فان الكتابة عنده تجزأ كالاتفاق تقتصر الكتابة على الجزء الذي هيته وبه  
في باقيه وهو على مملوكيته وقال العبد كاهـ مكاتب لان غير متجزئة عندهما وكتابة البهمن كتابة الكل فكأنه  
كاتب جميعه على هذا التقدير والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب كتابة العبد المشترك) •

لما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة عبد مشترك وقدم الاول لان الاصل عدم الاشتراك ولان الاكثر  
من واحد ينحصر بعد الواحد واطلق كتابة العبد المشترك ولم يقيد بكتابة أحد الشريكين أو بكتابةهما حتى يشعل  
الاثنين لان الباب ليس بما جبهما اهـ جوى (قوله لصاحبه) أى شريكه (قوله خطه) أى حظ المساذون له  
في الكتابة (قوله ويقتض) قال في التبيين وفائدة الاذن بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذ لم يأذن  
وفائدة اذنه بالقبض أن ينقطع حقه فيما قبض بل يختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه  
منه فيكون متبرعاً بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فاذا قضى به دينه اختص به القابض وسلم له  
كاهـ الا اذنها قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم به اهـ ملخصاً (قوله لتجزئ الكتابة عنده) لا فادتها الحزبة  
يذا فصارت كالاعتاق من هذا الوجه وهما جمل المقبوض بينهما وان لم يعجز لانها لا تجزأ عندهما فيكون الاذن  
بكتابة نصيبه اذ بكتابة الكل فاذا مكاتبه يكون مكاتباً بنصيبه بمحكم الملك ونصيب شريكه بمحكم التوكيل  
فيكون مكاتباً بهما ويكون بدل الكتابة بينهما فيخرج لوموسر والافعى العبد اهـ جوى (قوله فيكون متبرعاً)  
أى على العبد وظاهر كلام الدررمة ما ظاهراً الهداية والاتفاق أن التبرع على القابض (قوله عتق حظ القابض)  
ولا يضمن لشريكه ولكن يهـ العبد في نصيب المالك اهـ مسكين (قوله خلافاً لهما) فقلنا لا هي أم ولد للاول  
تكميلاً للاستيلاد لان الكتابة تفسخ فيما لا يتبرع به المكاتب كما اذا أعتقه عن كفارة واذا صارت كلها أم ولده  
فوطه الثاني صادف أم ولده الغير فلا يثبت نسب الاول له ولا يكون حرّاً بالقيمة ولزمه كل المهر لان الوطه في دار  
الاسلام لا يخلو عن النعمان الجابر والحد الزاجر وقد تعذر ايجاب الحد للشبهة فيجب العقر اهـ تبين (قوله بعد  
ذلك) أى بعد الوطين والدعوتين (قوله ويثبت في الحقنة أم ولد للاول) قال في التبيين فاذا عجزت بعد  
ذلك جعل كائن الكتابة لم تكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للاول لان مقتضى التملك قائم والمنافع من التكميل  
الكتابة وقد زالت فيعمل مقتضى علمه من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار لا بائع اذا سقط الخيار ثبت الملك  
من وقت وجوده اهـ (قوله ووطه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلاله ملك فيها وقد وطى كل واذا في المريج  
لاختصاص الاول بكونها أم ولده (قوله وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها) أى حال كونها مكاتبه وقيمة المكاتب  
نصف قيمته قسلاً لا حرّاً وبقيت الرقبة اهـ جوى وشربلالية عن الفتح (قوله وضمن شريكه عقرها الخ) قال  
في غاية البيان وأما الشريك الثاني فقد أقر بوطه أمة كلها ملك الاول على اعتبار العجز فيغرم عقرها كله لا على  
اعتبار الكتابة فيغرم عقرها كاملاً أيضاً لانها مكاتبه بينهما ووطه الرجل مكاتبته يوجب العقر كوطه مكاتبه الغير  
اهـ (قوله لانه بمنزلة المفرور) لانه ووطه على ظن أنها على حكم ملكه وظهر بالعجز وطلان الكتابة أنه لا ملك له فيها  
ولله المفرور ثابت النسب منه حرّاً بالقيمة لكنه وطى أم الولد فلم يملك العقر اهـ (قوله ترد العقر لانه  
ظهر اختصاصه بها أفاده الزيلعي) (قوله والمسئلة بجالها) أى وقد كانتاها ووطى الاول فولدت فادعاه (قوله  
بطل التدبير) أى بالاجماع أماعندهما فلاق المستول عليه كها قبل العجز وأماعنده فلاق بالعجز ظهر أن كلها أم  
ولد للاول فلم يكن له فيها ملك والمالك شرط لعمدة التدبير قوله نصف قيمتها) أى كتابة على ماصر لانه تملك نصيبه  
بالاستيلاد (قوله ونصف عقرها) لانه وطى جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العقر بحسبه اهـ (قوله وهي أم  
ولده) لانه تملك نصيب شريكه ركسل الاستيلاد (قوله فعجزت) أما قبل العجز فليس له أن يضمن المعتق عند الامام

• فرع • كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق  
نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله  
مكاتب على ذلك المال وبه تأخذ حاوى  
القدى

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد اشترى من شركته) من اذن أحدهما لصاحبه  
أن يكاتب خطه بألف ويقبض بدل الكتابة  
فكاتب الشريك المأذون له نفدى خطه  
فقط عند الامام لتجزئ الكتابة عنده وليس  
لشريكه فسخه لانه (و) اذا قبض بعضه  
بعض الالف ففجز فالقبض (و) كله  
(للقابض) لانه له بالقبض فيكون متبرعاً  
ولو قبض الالف عتق خط القابض (أمة بين  
شريكين كتابتها فوطتها أحدهما فولدت  
فادعاه) الواطى (ثم ووطتها) الشريك (الاخر  
فولدت فادعاه) الواطى الثاني محتمد عنه  
اقتسام ملكه ظاهراً خلافاً لهما (فان عجزت)  
بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحيث  
(قوى) في الحقيقة (أم ولد للاول) لزال  
المانع من الانتقال ووطه سابق (وضمن)  
الاول (لشريكه عقرها) كاملاً لوطه أم ولد  
وضمن شريكه عقرها (أيضا) وهو ابنه  
الغير حقيقة (وقية الولد) أيضاً (وهو ابنه)  
لانه بمنزلة المفرور (وأى) من الشريكين  
(دفع العقر الى المكاتبه صح) أى قبل العجز  
لاختصاصها بمنافعها فاذا عجزت ترد للمولى  
(وان دبر الثاني ولم يوطها) والمسئلة بجالها  
(فعجزت بدل التدبير وضمن) الاول (لشريكه  
نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول)  
وهى أم ولده (وان) كتابتها فوطتها

لان الاشتاق لما كان يجزأ عنده كان أثره أن يجعل نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يتغير نصيب صاحبه  
لانها مكتوبة قبل ذلك وعندها لما كان لا يجزأ يعتق الكل فله أن يضع قيمة نصيبه مكتوبة ان كان موسرا ويستهي  
العبد ان كان معسرا جوى (قوله ضمن المعتق شريكه) أى ان اخذت راسا كنت تضمنه وان شاء أعتق  
أرأسه أى جوى (قوله اذا ضمن المعتق) أى بعد التجيز كما هو الموضوع قال فى التبيين فاذا عجزت ظهر أثر  
العتق فيها وكان للساكت الخيارات المذكورة فى الاعتاق وهى ان كان المعتق موسرا فله أن يعتق وان شاء  
استهى العبد وان شاء ضمن المعتق فاذا ضمن المعتق كان للمعتق أن يرجع على العبد المعتق لانه قام مقام  
الساكت وان كان المعتق معسرا كان له خيار العتق أو الاستعفاء اه (قوله أرضمن شريكه فى الاولى فقط)  
أى ضمنه قيمته مدبراً وهى ثلث قيمته قبل ان ينفقه وهو مدبر بخلاف ما اذا أخر التدبير حيث لا يضمنه لانه بما شرة  
التدبير يصير مبرراً للمعتق عن الضمان المعنى وهو أن نصيبه كالقضاء عند اعتاق المعتق فكان تضمنه اياه متعلقا  
بشرط تلك العيين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير اه حلبى عن العناية قال الشلبى فرع قال قاضى خان  
فى شرح الجامع الصغير منافع المولود الثلاثة الاسترباح والبيع والاستخدام وقضاء الدين من ماله بهد الموت  
وبالتدبير فتوفت منه واحدة وهى الاسترباح والاستيلاء فتوفت من ماله من ماله الموت والاسترباح  
فتوزع القيمة على ذلك فيكون قيمة المدبر ثلثي قيمته قسماً وقيمة أم الولد ثلث قيمته اه وقد سبق أن قيمة المكاتب  
نصف قيمته قبل ان يحررها مولود رقية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) •

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لنا آخر أحكامه عن عقد الكتابة لان الموت والعجز عارضان بهد الكتابة فكان  
التأخير هو المناسب لان العارض بعد الاصل اه جوى (قوله عن أداء قيم) أى قسط واستعماله بمعنى التسليم  
مجاز عن استعماله بمعنى الوقت واستعماله بمعنى الوقت مجاز عن استعماله بمعنى الطالع فحينئذ يكون استعماله  
بمعنى القسط مجازاً عن اثنين اه جوى (قوله سبيل اليه) أى ربحى وصوله اليه بأن كان ديناً يقتضيه أو مالا ينفق  
هبة بآتيه (قوله لم يعجزه الحاكم) أطلق فى الحاكم فشمع المحكم لان حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص  
اذا كان له اذلية القضاء جوى عن البيانية (قوله ضربت) أى جعلت وحددت (قوله لا لبلاء الاعذار) أى  
اظهار الاعذار اه شلبى كافى بمدة الخيار وماله المرتد وماله المدعى عليه لا دفع بعد فوجه الحكم عليه  
وامهال المدين للقضاء فانه اذا اسقط ثلثة أيام يهل اه (قوله ولا يعجزه الحاكم فى الحال) لان عجزه عن تسليم  
أمانة عجزه عن الباقي (قوله وفسخها) وجوباً وذكر الفسخ بعد التجيز لان التجيز غير كاف فلا بد من الفسخ بعده  
اذا عجز المجرى لا تنسخ به الكتابة ولا يعود به المكاتب الى الرق بل يحتاج بعد ذلك الى القضاء أو الرضا جوى  
(قوله أو فسخ مولا برضاه) بهد أن عجزه وقال أبو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمة ان قول على رضى الله  
تعالى عنه اذا توالى على المكاتب نجمة رضى الرق وبقوله قال أحمد وابن أبي ليلى وابن عيينة والحسن بن جنى قال  
نخر الاسلام على البرزوى وقول أبي يوسف استحسن صار اليه تدبيراً على العبد اه كما كى واتقانى وفى  
القهاء تنافى عن المضمرات الصحيح قولها وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد  
من القضاء أو الرضا كالأدب اه زيلعى وقبل ينقرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب وقوله لانه عقد  
لازم تام أى فى حق المولى شربلية عن البدائع (قوله فالمولى له النسخ) بل يجب عليه وفعله لانهم بالرجوع عن  
سببه (قوله ويملك المكاتب فسخها مطلقاً) لانها غير لازمة فى حقه وقوله فى الجائزة والفاضة الخ بيان للاطلاق  
(قوله وعاد رقه بفسخها) لان ذلك الحرك كان لا جعل الكتابة وقد انفسخت والاوى أن يقول عاد اليه أحكام الرق  
أى من البيع وغيره من التصرفات لانه فى حال الكتابة رقه موقوف كفى مسكين والجرهرة أفاده المكي (قوله  
وما فى يده مولا) ولو صدقة والمولى غنى فى الصحيح (قوله وله مال) يفهم منه أنه لو مات لاعت مال تنسخ الكتابة  
حتى لو تطلع أحد بأدب كاتبة لا يقبل منه وهذا قول الاسكاف وقال أبو الليث لا تنسخ الكتابة ما لم يقض  
القاضى بالعجز والفسخ حتى لو تطلع أحد بأدب كاتبة لا يقبل منه وهذا قول القاضى جاز وعنى كذا فى المنصورية  
اه جوى (قوله لم تنسخ) لان عقد الكتابة عقد معاوضة لا ينسخ بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فلا ينسخ  
بموت الآخر وهو العبد كالبائع وهذا لان قضية المعاوضة المسواة بين المتعاقدين فاذا جاز بقاء العقد بعد موت

(ضمن) المعتق (لشريكه نصف قيمته او ربح)  
الضمن (به عليهما) لما تقرر أن الساكت اذا  
ضمن المعتق يرجع عنده لاعتقدهما • فرع •  
عبد لرجلين درهم أحدهما ثم حرره الآخر  
غنياً وعكساً أعتق المدبر ان شاء أو استهى  
فى الصورتين أو ضمن شريكه فى الاولى فقط  
والله تعالى أعلم  
• (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) •  
مكاتب عجز عن أداء قيمته ان كان له مال  
سبيل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلثة أيام  
لانهم مدة ضربت لا لبلاء الاعذار (والاعجزه)  
الحاكم فى الحال (وفسخها بطلب مولا)  
أو فسخ مولا برضاه ولو كانت الكتابة  
(فاسدة) فالمولى له الفسخ (بفسخ برضاه  
ويملك المكاتب فسخها) مطلقاً  
(فى الجائزة والفاضة) وان لم يرض المولى  
وعاد رقه (بفسخها) وما فى يده مولا  
المكاتب (اذا مات وله مال) بنى بالبطل  
لم تنسخ وتؤدى كتابته من ماله

المولى لم حاجته الى الولاء وغيره جاز ان يبقى بعد موت العبد لما حاجته الى مقصوده وهو شرف الحرية اه (قوله  
وحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته) هذا عند الجاهل واما لان سبب الاداء موجود قبل الموت فيستند  
الاداء اليه فيكون اداء خلفه كادائه بنفسه واما بان يقام الترتك الموجود منه في آخر جزء من أجزاء حياته مقام  
التضحية بين المال وبين المولى وهو الاداء المستحق عليه وقال البعض انه يعتق بعد الموت بان يقتدر حيا فابالاعتق  
كما يقتدر المولى حيا مال كما يقتد به ماله ولهذا يقتدر الميت حيا في حق ما يحتاج اليه في احواله كتهنئة وقضاء  
دينه وتنفيذ وصاياه قاله الزيلعي (قوله كما يحكم بعقده اولاده) هذا يقتضي انه لا يحكم بعقده اصوله وفروع  
الذين اشتراه هم في كتابته مع انه يحكم بعقدهم فاصواب ان يقال كما يحكم بعقده من دخل في كتابته اه حلي  
وفي القدر وحكم بعقده بنسبه سواء ولدوا في كتابته او شرأهم حال كتابته او كوثب هو وابنه صغيرا او كبيرا بعترة  
بكتابة واحدة فان كلاهم يمتنع به في الكتابة وبعقده عتقوا اه (قوله لورثته) فان كان له ورثة من القرابة اخذوه  
وان لم يكن له منهم فالباقي ايده بطريق الارث اه حوى (قوله ولو لم يترك مالا) لاحاجة اليه مع قول المصنف  
ولا وفاة اه حلي (قوله وترك ولدا اولاد في كتابته) قال في الجوهر صورة مكاتب اشترى جارية فوطئها فحلفت  
بولا فاعترف به في الرق ثم مات عنه فان ترك معه ابويه ولدا آخر مشترى في الكتابة فهو موقوف على اداء بدل  
الكتابة من ولده المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم وله ان يبتاعهم فاذا أدى المولود فمباذلهما عتق وعتقا  
جميعا وان عجز ورد في الرق رد هولا معه الا ان يقولوا نحن نؤدى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء  
القاضي بعجز الولد المولود في الكتابة اه مكى وعدم جواز التمتع لا ينافي ثبوت النسب اذا وطئ فولدت أفاده  
أبو العود (قوله على نجومه المقسطة) لان الولد المولود في الكتابة يتكاتب بعبا ليه وكان التناجيل ثابتا  
لايه فيثبت له فلا بد قط التناجيل بوثق الاب بخلاف الحز اذا مات وعليه دين مؤجل يحل لان حق التناجيل  
لم يثبت للوارث ثم اذا أدى الابن حكم بعقده الابن والوالد جميعا لوجود سبب العتق وهو الاداء بطريق الاستناد  
الى آخر جزء من أجزاء حياته اه ثم انما يظهر هذا اذا كان الولد كبيرا يعقل التصديق فان كان صغيرا  
ولم ينجم من غير وفاء يجرى فيه حكم ابيه فينجز الحاكم ويضخ الكتابة ولو وهب له مال وهو صغير لا يعقل هل يقيم  
القاضي عنه من يدفع البديل على النجوم يحتر كل ذلك وبعد في هذا رأيت الشرنبلالي قال وينظر الحكم  
فيم لو كان الولد صغيرا ارضيعا ولم يصل اقدرة الكسب فيأمل فيه وبها من حاشيته اجاب رحمه الله تعالى عن  
هذا التامل بان القاضي يضبط له شخصا وصيا فيجمع له مالا وتنكح رقبته وثل الصغير القعد والزمن والمجنون اه  
(قوله وسوي بينهما) اختيار للمشتري فيما بالمولود فيه اولا ان اجل ثبوت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل  
تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف المقد اليه ولم يسر حكمه اليه لا تفصا له بخلاف المولود في الكتابة لانه  
متصل وقتما يفسر حكمه اليه واذا دخل في حكمه يسمي على تجزئه اه درر (قوله واما الابوان) أي اللذان  
اشتراهما في كتابته (قوله فیردان للرق) لانهم لم يدخلا عنده استحصانا او يدخلا عندهما قيدا أفاده القهستاني  
(قوله كما مات) أي بعجز ماله ولا يقبل منهم ابدل حال ولا مؤجل عند الامام اه حلي (قوله وقال ان ادبا حالا  
عتقا والالا) المصريح به في شرح المجموع والشرنبلالية ان الاصول كالفرع عندهما في السعي على النجوم فلم ينظر  
من أين أخذ الشارح هذا الكلام اه حلي وعبارة الشرنبلالية قوله ترك ولدا اشتراه فيها الخ اشارة الى ان  
الوالدين ليسا كالولد فيما كان كسائر اقسامه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى  
أو ابأ أو ابنة سمي على نجوم المكاتب كالولد المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية ويدل عليه قول القهستاني  
قياسا فان القياس على الفروع يقتضي السعي على النجوم مثل الفروع وقوله حالا بالتخفيف أي حال الموت والمراد  
بعده وهو بان تشهد بعيد (قوله لموته حرا عن ابن حزم) قال في التبيين لانه لما أدى بدل الكتابة حكم بعقده في آخر  
جزء من أجزاء حياته فبقي ماله في ذلك الوقت فيكون ان حزمين فظهر أنه مات حرا عن ابن حزم اه (قوله وابنه  
الكبير) التقييد بالكبير خفا عن مخالف لغيره في الفروع حيث قال أو كوثب هو وابنه صغيرا أو كبيرا بعترة  
اه حلي وقد يقال انما ذكر الكبير لانه مهم اقله لا بد كبره (قوله ضرورة القهستاني) اما اذا كان الابن  
مكاتبه فقد على حدة لم يرث الابن منه شيئا لانه لا يعتق بعقده ابيه بل يعتق بادائه فيستأخر عتقه عن عتق ابيه  
فلا يرث لان الرق مانع من الارث كالفرحوى عن غاية البيان وقوله فيستأخر عتقه الخ يشير الى أنه اذا أدى الابن

(وحكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته)  
كما يحكم بعقده (قوله المولودين في كتابته)  
لا يقبله (والباقي من ماله ميراث لورثته ولو)  
لم يترك مالا (ترك ولدا اولاد في كتابته ولا)  
وفاة بقيت كتابته وسعي الابن في كتابته ابيه  
(على نجومه) المقسطة (فاذا أدى حكم بعقده)  
أبيه قبل موته وبعقده (تبعها ولو ترك ولدا)  
اشتراه في كتابته (أدى البديل حالا ورث)  
الى حاله (وقفا) وسقيا بينهما واما الابوان  
فیردان للرق كما مات وقال ان ادبا حالا عتقا  
والالا (المشتري) المكاتب (ابنه حرا عن ابن حزم)  
وفاة ورثته (ابنه) لموته حرا عن ابن حزم  
(وكذا) يرثه (لو كان هو) أي المكاتب  
(وابنه) الكبير (مكاتبين) كتابة واحدة  
اصبر ورتما كن شخص واحد ضرورة القهستاني  
العقد

قبل أبيه لا مانع من ارثه اه أبو السعود (قوله أى معتقة) فسر الحرة هنا ذلك لان حرة الاصل لا ولاء لا حد على ولدها اه عزى زاده ويدل على هذا التفسير قوله ولو قضى بالولاء لقوم أمته (قوله فجنى الولد) أى جنسية خطأ مكي عن المحدث لان العاقلة لاتعمل العمدة وهذا فى البالغ أما له غير فعمده خطأ (قوله ضرورة أن الاب لم يعنى بعد) لان العتق انما هو بالاداء بالفعل قال فى التبيين لان المكاتب وان ترك ما لا وهو المدين لا يحكم بمعتقه الا عند اداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة للقضاء بالجنسية على عاقلة الأم (قوله لعدم المناقاة) بل هو تقرير لها لان من قضية قيام الكتابة أن يكون موجب جنسية على موالى الأم فاذا قضى بها القاضى عليهم كان القضاء تقرير للكتابة فتبقى الكتابة على حالها فاذا أدى بدل الكتابة عتق المكاتب وظهور لابن ولاه فى جانب الاب فيخرج اليه ولاؤه لان الولاء كالنسيب والنسب لا يثبت من قوم الأم الا عند تعذر إثباته من قوم الاب اه تبيين مختصرا (قوله ولا رجوع) أى لعاقلة الأم على موالى الاب لانهم حين عقولوا كان الولاء ثابتا لهم وانما يثبت اقوم الاب بمقتضى صراعى زمان اعتاقه لان سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي فى كتاب الولاء فى تكملة الدري مانعه ثم فى مسئلة الارش اذا ظهر للولد ولاه من قبل الاب عند اداء البدل فوالى الام لا يرجعون بما عقولوا من جنسية الولد فى حياة المكاتب على موالى الاب لانه انما حكم بمعتقه فى آخر جزئين اجزاء حياته فلا يستند عتقه الى أول عقد الكتابة أما لو عقولوا عن جنسيته بعد موت الاب قبل اداء البدل رجعو الى الاب عتق الاب استند الى حال حياته فتبين أن ولاه كان لموالى الاب من ذلك الوقت وموالى الأم كانوا مجبورين على الاداء فخرجون بما أدوا اه أبو السعود بزيادة من سرى الدين عن النهاية (قوله لان فى العين الخ) حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يميم النفود الموجودة فى التركة (قوله لا مكان الوفاء فى الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاء من الدين فى الحال بأن يكون المدين حاضرا ساعة موت المكاتب فيطالب بعليه فيسدق حالا قلت المراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد وقول المصنف فهو تعجيز لان هذا اختلاف فى الولاء مقصود وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبده او استقرت الولاء لموالى الأم واذا بقيت واتصل به الاداء مات - تراوتت الولاء الى موالى الاب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما رآه من القضاء فلهذا كان تعجيزا اه حموى قال فى التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الأم كالحكم بالولاء لهم حتى تنفسح به الكتابة ولا يجوز نقضه اه قال اد تقاضى وأما اذا مات الاب بعد موت المكاتب فاختصم موالى الاب وموالى الأم فى ميراثه فقضى القاضى بالولاء لموالى الأم كان ذلك القضاء فسخا للكتابة لان خصومتهم وقعت فى بقاء الكتابة وانتفاضها ولا يستقر الولاء لاحد الوليين الا بناء على ذلك ان بقيت وأدبت الكتابة وعتق الاب كان الولاء لموالى اليه وان انتقضت كان لموالى الأم فوالى الأم يقولون انتقضت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات عبدا وهو مذهب بعض الصحابة اذا مات المكاتب عن وفاء وموالى الاب يقولون بقيت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات حرا كما هو مذهب بعض الصحابة واتت الولاء اليه بجزائه ثم اذا قضى القاضى بالولاء لموالى الأم وقع ذلك فى فصل مجتهد فيه فنقد فكان القضاء تعجيزا ثم اذا خرج الدين كان للمولى لانه كسب عبده اه (قوله لانه فى فصل مجتهد فيه) علة لما تنضمه قول المصنف فهو تعجيز من التنازل لانه لا يكون تعجيزا الا اذا كان نافذا وانما كان نافذا صيانة له عن البطالان وهو وان لم منه بطلان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطالان من صيانة حق المكاتب لما ذكر من أن القضاء وقع فى فصل مجتهد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابة اختلف الصحابة فى بقائها (قوله وطاب) أى حل - فهنا فى (قوله فمجز لتبذل الملك) وهذا بالاجماع لانه بتبذل الملك صار كمين آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب فى الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لانه يعجز عن ملك المولى أ كسبه ملكا مبتدأ عنده واهذا واجب نقض اجارة المكاتب أمته ظنرا اذا عجز وكذا عند أبي يوسف فانه وان تقتر ملك المولى فى كسبه عنده بعجزه فله نوع ملك فيه وبالعجز يتأكد ذلك الحق وليس الخبط فى نفس الصدقة اذ لو كان فيها المافرقها انما هو فى فعل الاخذ لكونه اذلالا له وهو لا يجوز للفقى بلا حاجته ولا لهما شئ زيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى اه حموى (قوله وأصله حديث بريرة) قال فى التبيين وتبذل الملك كتبذل العين فصار كمين آخر واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله فى حديث بريرة هى لها صدقة وانما هدية قال ذلك حين اهدت اليه وكانت مكاتبه اه قال قارئ الهداية بل كانت حرة اه وبه علم أن الاولى للمولى أن يأخذ بضمير القاتبة (قوله

(فان ترك) المكاتب (ولدا من حرة) أى معتقة (و ترك) دينا ينفى بدله الفنى الولد (فجنى) أى عاقلة أمه (ضرورة) (فجنى به) أى جنى (لم يكن ذلك) القضاء (أن الاب لم يعنى بعد) لعدم المناقاة ولا رجوع قيد (تعجيزا اليه) لانه لا يتأتى القضاء بالاحكام بالدين لان فى العين لا يتأتى القضاء بالاحكام بالام لا يمكن الوفاء فى الحال (ولو قضى به) بالولاء (لقوم أمه به) أى القضاء بما ذكر (الاب فى ولاه فهو) أى القضاء بما ذكر (تعجيزا) لانه فى فصل مجتهد فيه (وطاب لسيده وان لم يكن) صرفا للصدقة (ما أدى اليه من الصدقات فمجز) لتبذل الملك وأصله حديث بريرة هى لك صدقة ولنا هدية

فانها تطيب له) لان المحترم على الغنى ابتداء الاخذ لما فيه من الذل فلا يرخص له من غير ضرورة أى وقد وجدت  
 فاذا أخذ في حالة الفقر فبعد ذلك ليس فيه الا الاستدامة فيطيب له اه زبلي (قوله لان الملك لم يتبدل) لان  
 المباح له يتناول على ملك المبيع اه اتفاقى (قوله جاهلا بخبايته) قيده لانه لو كان عالما بهما عند الكتابة يصيرهما  
 مختارا للقداء سوى عن مسكين (قوله بما جنى) أى بوجبه (قوله فجوز) راجع الى صورتين (قوله لزوال المانع)  
 أى من الدفع وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) هذا مما يخص المكاتب (قوله يسع فيه لا تنقل الحق من  
 رقبته الى قيمته بالنضاء) يشير الى أن الواجب هو القيمة لا الأقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية  
 الكرخي والبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من أرش الجناية اه حلي عن العناية  
 (قوله في كسبه) أى لان موجب الجناية عند دفعه يدفع على من يملكه له المكسب الا في جناية المدبر وأم  
 الولد فوجبه من ارى ادخل من قيمته ومن الارش لما أنه أحق بكسبهما اه تبين (قوله ويلزمه الأقل من قيمته  
 ومن الارش) لان دفعه منه مذهب الكتاب (قوله قبل القضاء) أى الحكم بأرث الجنايات السابقة يعنى  
 اذا أنت أقل من الارش والا فالواجب الأقل من القيمة ومن الارش كما في شرح المجمع والشرع لا يسهل والمراد  
 بالارش الارش لانه قد تكرر فاله في يجب عليه الأقل من قيمة واحدة ومن جلة الارش ومعلوم أن هذه القيمة  
 اذا واحدة اذا كانت لا يرباب الارش تقسم عليهم بالحصص ويدل عليه ما في عزى زاده حيث قال لزمته قيمة  
 واحدة فيسمى للاولياء في الأقل من قيمته ومن أرش الجناية لان دفعه نفسه معتذر لكونه مكاتبا كذا في شرح  
 المجمع (قوله يطل على القيمة الارش بعد دفعه يحترق افاده الحلي) (قوله ولو بعد فقير) قال في البسوط واذا جنى  
 المكاتب جناية خالفاً فانه يسمى في الأقل من قيمته ومن أرش الجناية فاذا جنى جناية أخرى بعد ما حكم  
 عليه بالأقل في الجاية الاولى يلزمه بالجناية الثانية أيضا الأقل من قيمته ومن أرش الجناية وان كانت الجناية  
 الثانية قبل أن يحكم عليه بوجوب الجناية الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)  
 كذا في حق المولى ويؤاخذ به بعد العتق عند الامام خلافاً لما نص شارح المجمع لو قتل خطأ صالح على مال  
 أو اقتربه فقتل عليه بالقيمة ثم هجر أو اقترى بقتل عمد ثم صالح ولم يؤد حتى هجره ومطالب بعد العتق عند أبي حنيفة  
 وقالوا مطلقاً أى يطالب به في الحل ويساع فيه بعده اه ومثله في البرهان شربلية هذا وفي الهندية عن  
 البسوط وان أقترى المكاتب بجناية خطأ أو عمد فلا قصاص فيه واقراءه جائز مادام مكاتبا وان هجر ورد في الرق  
 بطلت عنه قضى عليه به أو لم يقض وهذا أقول الامام وذكر في كتاب الجنايات أن أبا يوسف ومحمد ارجعاهما الله فلا  
 يؤخذ بهما قضى عليه منها خاصة وما إذا جيل العجز لم يسترد عندهم جميعا اه وفيها عن الكافي وان صالح  
 المكاتب عن دم عمد أو اقتربه ولم يؤد قبل الص حتى هجر ورد في الرق فالصالح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد  
 العتق عند الامام وعندهما يؤخذ به في الحل اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لانها حق العبد قال في الدرر لانها  
 سبب الجزية وسبب حق المرحقه اه مكى (قوله ويؤدى المال الى ورثة) أى وارثه الكبير وصى الصغير  
 فهستانى وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولودفع المكاتب الى وصى الميت عتق مائة كان على الميت دين أو لا لان  
 الوصى قائم مقام الميت فصار كالميت لودفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من  
 لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤدى الى كل واحد من  
 الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يقع الى المستحق مكى عن الجوهره  
 (قوله بخلاف موت المملوك) فانه يطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الثمن الى التركة وهى عين اه زبلي  
 (قوله لا يصح تأجيله الا من الثلث) الاولى في الثلث قال في الشرع لا يسهل فاكاتبه وهو مريض لا يصح تأجيله  
 الا في الثلث فيؤدى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه اه (قوله وان حرروا) هذا الاعتاق من جهة الميت  
 حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث اه جوهره (قوله استحسانا) والاعتاق من جهة المالك  
 لم يملكوه لان المكاتب لا يقبل الذل بسائر الاسباب فكذا بالارث ولهذا لا يكون للاناث منهم الولاء ولو ملكوه  
 لمكان لهم وجه الاستحسان أن هذا يجعل ابراء عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتاق  
 ابراء اقتضا أو اقراء بالاستيفاء منه فغير ذمته لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراءة ذمته كما اذا أبرأ المولى عن بدل  
 الكتابة كله اه حلي عن التبيين (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم يتبدل اليهم بالارث وانما يتبدل اليهم ما في ذمته ولان

(كسبه ما في وارث) شخص (فقير مات  
 عن صدقة أخذها) وارثه الغنى (و) كفى  
 (ابن سبيل) أخذها ثم وصل الى ماله وهى  
 (يد) أى الزكاة وكفها استغنى وهى  
 في يده فانه تطيب له بخلاف فقير باع لغنى  
 أو هاشمى عين زكاة أخذها لا يحمل لان الملك  
 لم يتبدل (فان جنى عبد وكاتبه سيده جاهلا  
 بجنايته) (أو) جنى (مكاتب فلم يقض به)  
 بما جنى (فجوز) فان شاء المولى (دفع) العبد  
 (أو فدى) لزوال المانع بالهجر (وان قضى به  
 عليه) حال كونه (مكاتباً) ففجوز يسع فيه  
 لا تنقل الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قبل  
 بالهجر لان جنايات المكاتب عليه في كسبه  
 ويلزمه الأقل من قيمته ومن الارش وان  
 تكرر قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو  
 بعده فقير ولو أقترى بجناية خطأ زنته في  
 كسبه بعد الحكم به ولو لم يحكم عليه حتى  
 هجر بطلت (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة  
 كاتد ببراءة ومية الولد) وكذا جيل الدين  
 اذا مات الطالب (ويؤدى المال الى ورثته  
 على نجومه) كما جيل الدين بخلاف موت  
 المملوك لخراب ذمته هذا اذا كاتبه وهو  
 صحيح ولو في مرضه لا يصح تأجيله الا من  
 الثلث (وان حرروه) أى كل الورثة في مجلس  
 واحد (عتق جنانا) استحسانا ويجعل ابراء  
 اقتضا (فان حرره ببضهم) في مجلس  
 والاخرى آخر (لم ينفذ عتقه)

اعتناق البعض ابراهيم يصادف حسنة لا غير ولو برئ منها بالاداء لم يعتق فكذلك ابراهيم جوهره ولا يبرأ من  
الدين أيضا لان البراءة لم تثبت الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للابراهيم أي وهو الاعتناق بطل المقتضى أيضا أي وهو  
الابراهيم لانه لم يثبت الاية وكذا لو قبض نصيب المصالح بغير أمرهم لا يعتق الا اذا أجاز واقبضه او قبضه بأمرهم  
لانه اذا قبضه بغير أمرهم لم يبرأ عن نصيب غير القابض ولهذا كان لهم أن يطالبوا به المكاتب زباني مختصرا  
(قوله على الصحيح) وقيل يعتق اذا اعتقه الباؤون ما لم يرجع الا قول اه وجرم به الله تعالى فان قلت حيث  
جعلوه ابراهيم اقتضاء او اقرارا فالمانع من أن يجعل الاعتناق من واحد كذلك لانه يملك ابراهيم في نصيبه والاقرار  
باعتقائه قلنا لا يصح لا نأخذ به ابراهيم اقتضاء نصيبه باعتقه والعق لا يثبت في المكاتب ببراءة بعض البديل  
أو أدائه لا في بعضه ولا في كله لان اعتقه معلق بسقوط جميع البديل ولهذا الوأبراء المورث عن بعض البديل لم يعتق  
منه شيء واذا لم يمكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراءة البعض أفاده الاكل في العناية (قوله طلقها  
ثنتين) كذا في الغرر لان اعتبارها بالتساوي في بعض نسخ المتن طلقها ثلاثا لا وجه له فانه بطلاقها اثنتين حصلت  
الحرمة القاطنة (قوله وكذا الحر) أي اذا طلق أمة طلقين ثم ملكها الا نحل حتى تنكح زوجا غيره ومثل الحر الثقل  
والمدبر وابن أم الولد والمستسعى ولذا قال الحلبي هذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء (قوله كتابا عبدا  
كتابا واحدة الخ) قيد بالعبد الواحد احترازا عن عبيدين لرجلين كتابا هما كتابا واحدة ثم عجزا أحدهما كان  
لمولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الا آخر كتابا هندية عن الحلبي (قوله لانهما) أي السيدين كسيد واحد  
وهو لا يقبل التجزى (قوله يعجزه بطلب أحدهم) أي بطلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين  
(قوله بمرة) أي بعقد واحد (قوله ولم يعلم) أي القاضي لم يصرح بفهمه فيجزم أن يقال ان القاضي اذا كان  
عالما وقضى يعجزه صحيح ويحتمل أن المراد أن القضاء به ليس له وجه الا عند عدم العلم ومع ذلك لا ينبغي أن كان عالما  
فعدم النفاذ بالاولى ويجزى وقال الحلبي ورأيت بها من المتجني على قوله ولم يعلم القاضي مانعه وفيه نظراته  
لكن اذا حملناه على الوجه الثاني لا نظير (قوله فليس الا آخر رده في الرق) الذي في الهندية عن المحط فان غاب  
هذا الذي رده في الرق بسبب عجزه وجاء الا آخر واستساعاه المولى في نجح أو عجزه من فيجزم أن يرده أو القاضي  
فليس له ذلك اه (قوله فالقول للمكاتب عندنا) لانه ينكر الزيادة وينفي النقصان عن نفسه (قوله وفيما سوى دين  
الكتابة) كدين استهلاك أو دين اخذ من سيده حال اذنه ثم كاتبه أو قرض أو غن ما باعه له (قوله قولان) ظاهره  
انهما على حد سواء (قوله وفي غير جنس الحق الخ) قال العلامة عبد البر الحبس لغة المنع وسيد المفعول يحبس  
والفعل مكالته والضمير فيه ليس يد وفيها للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال  
لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة لمطالبة المولى به ويحبسه الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك أنه لو كان من  
جنس بدل الكتابة فاصصه به وكانت مسئلة الظرف فليس له المطالبة الثالثة المشار اليها بقوله والعبد فيها مخير  
أي لا يجبر على قبولها وله فسحها بغير رضا المولى لانها عقد لازم في حق المولى فقط اه وافاد أن هذا حكم الكتابة  
مطلقا وانما أتى به تيمنا لانظم (قوله لا ولاد) متعلق بولاه ولزوجين متعلق باستقرار صفة لا ولاد والضمير في حررا  
لزوجين ولولى أيهم متعلق بولاه والحاصل أن المعققة اما أن تزوج نفسها من عبدا أو مكاتب فولاه المولى اليها  
الا اذا اعتق الاب بعد فانه يجوز ولا الولد الى مواليه فقوله ليس للام أي المواليد دخول في الولاء فغير مصدر مسمى  
بمعنى الدخول وان تزوجت بميت قوم فكذلك لانه استوى الجانبان اذ في كل ولا عتاقة والاب هو الاصل  
في الولاء كالنسب فكان اثبات الولاء من جانبه أولى وان زوجت نفسها من عربي فكذلك لانه اجتمع شرفان في  
جهتين ففي جانب الام شرف العتاقة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولاد العتاقة فيكون اثبات  
من جانبه أولى وان زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب فولاه الولد المولى الام عندهما سواء والى الاب  
أو لم يوال وقال أبو يوسف ان كان للاب مولى فلهم ولوزوجت نفسها من عجمي له آباء في الاسلام فعندهما الولاء  
للأب وعند أبي يوسف لقوم الام أفاده العلامة عبد البر (قوله توفي) ضميره كالضمير الذي بعده للمكاتب (قوله فأما  
لميت) أي فأما ولد المكاتب الذي قد مات ولدها (قوله من الولد) باسكان اللام متعلق بمحذوف صفة لميت (قوله  
بع) أي لاجل انما بدل الكتابة ولو قالت أودى بدل الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول الامام  
كذا رواه أبو سليمان عنه ذكره عبد البر (قوله والحى) بالجر عطفنا على ميت أي اذا كان معها ولده حتى ولد

على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى  
عادره (مكاتب تحته أمة طلقها ثنتين فملكها  
لا يجعل له) أن يطأها (حتى تنكح زوجا غيره)  
وكذا الحر كانت زوجه محلة (كتابا عبدا كتابة  
واحدة) أي بعقد واحد (وعجز المكاتب  
لا يعجزه القاضي حتى يجتعا) لانها ما كان واحد  
بجملته لا الورثة فان القاضي يعجزه بطلب  
أحدهم مجتبي وفيه كاتب عجزه بجزء  
أحدهما فرده المولى في الرق والقاضي ولم يعلم  
بكتابة الا آخر لم يصح فان غاب هذا المردود  
وجاء الا آخر ثم عجز فليس الا آخر رده في الرق  
فخرج اختلاف المولى والمكاتب في قدر البديل  
فالتقوى للمكاتب عندنا ولا يحبس المكاتب  
في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين  
الكتابة فقولان سراجية قلت وفي عتاق  
الوهابية  
وفي غير جنس الحق يحبس سيده  
مكاتبه والامير فيها مخير  
ولاه لا ولاد زوجين حررا  
لمولى أيهم ليس للام  
توفي وما وفيها ما لميت  
من الولد بع والحى تسمى وتخصر

في كتابه أو اشتراها معها تسمى على نجوم المكاتب وقوله وتخصر من أخصر أي تخصر النجوم التي كانت على المكاتب والضمير في تسمى وتخصر لا تم الولد (قوله أي وان لم يكن) الأولى حذف الواو كما هو في نسخ كذلك (قوله على نجومه) أي المكاتب (قوله مطلقا) سواء كان معها ولد أم لا ولا تباع هذا ما في مختصر الكافي وفي اجناس الناطقي أن أبابوس رجع إلى قول الامام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*( كتاب الولاء ) \*

أورد كتاب الولاء عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقبة اه منع ولم يذ كرم عقب كتاب العتق ليكون واقعا عقب سائر أنواع العتق فان الكتابة من أنواعه أبو السعود (قوله مشتق من الولي) هو بفتح الواو وسكون اللام مصدر وابه بلبه بالكسر فيها وهو شاذ كذا في جامع اللغة اه حلي (قوله وهو القرب) والقرب في الولاء حاصل لان حكمه وهو الارث بقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل يقال ولي الشيء الشيء اذا حصل الثاني بعد الاول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليأبني منكم أولوالا حلام والتمس (قوله عبارة عن التناصر) قال الملا على وهو في الشرع عبارة عن عصوبة متراخية عن عصوبة النسب يرث به المعتق وبلي أمر النكاح والصلاة عليه اه وهو أولى لان التناصر من آثاره وما قاله الملا يرجع إلى قول المؤلف بعد بل قرابة حكمية ونحوه ذلك في الدرر (قوله بولاء العتاقة) الباء فيه وفيما بعده للسببية فالتناصر يحصل بالاعتاق ولهذا يعقل عن المعتقد مولاه لان عاقلة الرجل أهل نصرته ولهذا لو كان قوم يتناصرون بالحرفة كان عاقلتهم أهل الحرفة ومن لا قرابة له ينتصر بولاه وبعبصبة مولاه فيكون مواليه مولاه وعصبته الاقرب فالقرب اه اتفاق (قوله ومن آثاره الارث) وذلك لان الرقيق مالك حكاما لا يرى انه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تخص بالاحياء فنحو القضاء والشهادة والملك في الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتاق احياءه لثبوت أحكام الاحياء به كالا حياء بالايلاذ فيرث به كايث الاب من ولده ولهذا يسمى ولده نعمته لانه أنتم عليه حيث أحياء حكما قال الله تعالى واذ تقول للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه أي أنتم الله عليه بالهدى وأنعمت عليه بالاعتاق ولانه يقل منه فوجب أن يرثه لان الغنم بالغرم اه تبين وقال الاتفاق ان الاعتاق احياء معنوي لانه ازالة الرق الذي هو جزاء الكفر الذي هو الموت المعنوي فيكون الاعتاق احياء معنويا والنسب احياء حقيقي لان من لا نسب له كولد الزنا لا يبقى حيا غالبا لعدم من يرثه اذ لا بل ينسب اليه وليس للام قوة التريسة اضعف بنيتها فكان النسب احياء حقيقيا ثم بالنسب الذي هو كالا حياء الحقيقي كالولاد يثبت استحقاق أهلية الارث بخلاف ان يثبت بالاحياء المعنوي الذي هو الاعتاق لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كلمة النسب الا ان الارث انما يثبت الاعلى دون الاسفل لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعترق اه واللحمة بالضم في النسب وبه وبالفتح في الثوب وقيل فيها بالفتح وأما بالضم فبإصداره الصيد ومعنى الحديث المخالطة في الولاء وانما تجرى مجرى النسب في الارث كما تخطط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة حوى عن نهاية ابن الاثير وفسر في الجهرة وديوان الادب اللحمة بالقرابة وقال في المغرب أي تشابك ووصلة كوصلة النسب اه (قوله وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث) أي بقول المصنف ومن آثاره وهو تعرض بصدور الشريعة حيث فسر بالميراث قال القهستاني وهو تفسير بالحكم وذاعير عزير اه حلي (قوله تصلح سببا للارث) الاولى حذف تصلح أو يقول تحصل الارث لانه لا يلزم من الصلاحية وجود السببية بالفعل بل يكفي فيها الامكان والمقصود الاول وانما يستثنى بعض الصور كعتق الذي عبده المسلم (قوله لا الاعتاق) قال شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي وأكثرا محبا يتناولون سبب هذا الولاء الاعتاق ولكنه ضعيف فان من ورث قريبه فعتق عليه كان مولاه ولا اعتاق هنا والاصح أن سببه العتق على ملكه لان الحكم بكم يضاف الى سببه يقال ولوا العتاقة ولا يقال ولوا الاعتاق اه (قوله لان بالاستيلاء) اسم ان ضمير الشأن محذوف والمراد به أن تكون الجارية أم ولد فانما تعتق عليه بمرته لا باعتاقه (قوله تجرى على الغالب) قال العلامة المقدمي أو القاهر اضافي أي لا لمن شرطه من باع ونحوه (تنبيه) قال في البدائع شرط ثبوت الارث بولاء العتاقة أن لا يكون للعبد المعتقد أو لولده عصبة نسبية فان كان لا يرثه المعتقد بشرط الولاء في ولد المعتقد أن تكون الأم معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء على الولد وأن لا تكون حرة أصلية ولو كان الاب معتقا فان كانا معتقين فالولد يتبع الاب

أي وان لم يكن معها ولديعت وان كان  
استعيت على نجومه صغيرا كان ولدها  
أو كبيرا وعند هذا تسمى مطلقا  
\*( كتاب الولاء ) \*

(هو) لغة النصر والمجبة مشتق من الولي  
وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصر بولاء  
العتاقة أو بولاء الموالاة (زباني) (ومن آثاره  
الارث والعقل) وولاية الانكاح وبهذا علم  
أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية  
تصلح سببا للارث (وسببه العتق على ملكه)  
لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القريب  
يحصل العتق بالاعتاق وأما حديث الولاء  
لمن أعترق تجرى على الغالب

في الولاء وأن لا يكون الابن حر يساوي الولاء وأن لا يكون الولد معتقاً والافلاؤه ما أنعتقه اه وأن يكون  
 المعتق أهلاً للارث بأن يكون حرّاً مسلماً اه محطاً فلا يعتق ذمي مسلماً فلاؤه الا أنه لا يرثه افقد شرطه ويجوز  
 ثبوت الولاء ولا يرث لعدم شرطه حتى لو أسلم الذي ثم مات المعتق يرثه وكذلك لو كان هذا الذي عصبة مسلم يرث  
 المعتق بالولاء ويجعل الذي كملت وإن لم يكن له عصبة مسلم يرثه المال حوى (قوله ولو من وصيه) فان  
 الولاء يكون له وصى قال في التبيين وكذا العبد الموصى بعقده أو بشرائه واعتاقه فاعقده الوصى بعد موت  
 الموصى لا يتقال فعل الوصى اليه اه (قوله أو بفرع له) أي للاعتاق (قوله ككتاب) ولو أذى المكاتب بعد موت  
 المولى فعقق فلاؤه للمولى فيكون له بته الذكور لما ذكرناه لا لاعتاق بالارث اه تبين (قوله وتدين واستيلاء) قال  
 في الدرر وأرد بأن الولاء بالتدين واستيلاء كيف يكون للمولى وأتم الولد والمدبر أي المطلق اغتباقتان بعد موت  
 المولى وأجيب بأن صورته أن يرتد المولى ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعقق مدبره وأتم ولده ثم اذا جاء مسلمات  
 مدبره وأتم ولده فان الولاء يكون له والاحسن أن يقال ان ثبوت الولاء لعصبة المولى فيها اغتباك يكون بسبب ثبوت  
 للمولى فانه المستحق له أو لا صدور بسبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبة اه وانما كان الاخير أحسن لأن  
 الجواب الاول لا يتأني الا نادى عليه عليه الحلبي والى الجواب الاخير أشار المؤلف بقوله أو ميتاً الخ (قوله  
 ولو امرأة) اقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء شيء الا ما اعتق الحديث وروى أن ابنة جزة اعتقت  
 عبد الها ومات عن بنت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف مال لبنته ونصفه الاخر لبنت جزة ولانها احبته  
 حكما فترثه كالرجل اه زيلعي وقال الحوري في شرحه وكذا أي يثبت الولاء للمعتق ولو كان العتق عن واجب  
 كفارة القتل والافطار والغهار والنذور والايان وغيرها وغير واجب وكذلك اذا أمر غيره باعتاق عبده في حال  
 حياته أو بعد وفاته يكون عن الأمر والولاء والقياس أن يكون عن الأمر وبه قال زفر اه (قوله ولو بشرط  
 عدمه) وكذا اذا جعله لغيره برهان (قوله الموجود عند العتق) أشار به الى علة عدم الانتقال وذلك أن الجنين  
 عتق بعقق أمه وعققت أمه مقصودا فكذا هو يعتق مقصودا لانه جزء الام والمولى أوقع الاعتاق على جميع  
 أجزائها مقصودا فيكون للجنين والولاء لا ينتقل عن المعتق (قوله أبدا) أي ولو عتق أبوه حتى لو جنى الولد حكم  
 بجنايته على مولى الام اه حوى (قوله ضرورة كونهم مولى أمين) قال في التبيين لا نافية أن الاول كان موجودا  
 وقت العتق وثبتنا أنهم مولى أمان حملت بهم ما جعله لعدم تحال مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول  
 الاخر الاعتاق أيضا ضرورة فصا رعتا لهما والولاء لا ينتقل من المعتق اه (قوله لاكثر من نصف حول)  
 لو قال لستة أشهر أو أكثر منها كما افاده الشرع لا يلى لكان أولى (قوله فلاؤه لمولى الام أيضا) كافي المسئلة  
 الاولى لان الولد جزءها فيبقيها في الصفات الشرعية ألا ترى أنه يتبعها في الرق والحزبة فكذا في الولاء (قوله  
 لا بعده) أما اذا عتق الولد بعد موت الابن لا ينتقل ولا الابن الى مولى الاب لا لان مولى الام استحقه واولاد الولد  
 زمان موته وتقرر ذلك فلا ينتقل عنهم حوى (قوله جزؤه لابنه الى مواليه لزوال المانع) وذلك لان مولى الام  
 لم يعتق الولد هنا لجدونه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد تبعاً للام لم تعذر نسبته الى الاب فاذا اعتق الاب أمكن  
 نسبته اليه فجعله تبعاً له أولى من جعله تبعاً للام لان الولاء كالنسب والنسب الى الاباء فكذا الولاء والاصل في جز  
 الولاء ان الزبير ابصر قتيبة لعساء بغيره فأعجبه ظرفهم وأتهم مولاة رافع بن خديج وأبوهم عبد الله بن الحرقمة من  
 جهينة فاشتري الزبير أباهم فاعقده ثم قال اتسبوا الى قال رافع بل هم مولى فاختصما الى عثمان فقتل بالولاء  
 للزبير وفي هذا دليل على أن الولد ينسب الى قوم الام ما لم يظهر له ولا من قبل أبيه فاذا ظهر له ولا بالعق جزؤه  
 الولد اليه اه زيلعي واللعس كون الشفة تضرب الى السواد قليلا وهو مما يستعمل يقال شفة لعساء وقتية ونسوة  
 لعس والظرف أي بالفتح الكياسة وقد ظرف ظرافة بالضم فهو ظريف وقوم ظراف وظرف والكيس بوزن  
 الكيل ضد الحق وخديج بفتح الخاء المججمة وكسر الدال والحرقمة بضم الحاء المهملة وفتح الراء والتاف لقب لبطن  
 من جهينة أبو السعد بن خديج (قوله هذا الخ) أي تقييد الولاء بحدودها قبل نصف الحول مدعتقت (قوله  
 لا ينتقل لمولى الاب) لانه كان موجودا عند عتق الام لثبوت نسبة العلوق الى ما قبل العتق بل قبل الفراق ولهذا  
 ثبت نسبته من الزوج فسادا فاعتاق ضرورة فلا ينتقل الى مولى الاب (قوله بجمعي) له مولى موالاة) صورته  
 أن يكون الابن كافرا فأسلم فترجع بعقده ثم الى رجلا (قوله أو لم يكن له ذلك) انما فرضه المصنف في مولى

(من عتق) أي حصل له عتق (باعتاق)  
 ولومن وصيه (أو بفرع له) ككتابته وتدين  
 واستيلاء (أو بفرع له) ككتابته وتدين  
 ولو أمسا أنا وذقيا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه  
 ولو بشرط عدمه (لها فقه)  
 وتدين ديونه منه (ولو بشرط عدمه)  
 للشرع في بطل (ومن اعتق أمته) والحال  
 ان (زوجها فتن) الغير (فولدت) لا قبل من  
 نصف حول مدعتقت (لا ينتقل ولا الحمل)  
 الموجود عند العتق (عن مولى الام أبدا)  
 الموجد عند العتق (عن مولى الام أبدا)  
 وكذا الولد ولدين أحدهما أقل من  
 أشهر والاخر لا كثر منه وبينهما أقل من  
 نصف حول) ضرورة كونهم مولى أمين (فاذا  
 ولدت بعد عتقها الاكثر من نصف حول  
 لمولى الام) أيضا تعذر نسبته للاب لرقه  
 فان عتق العتق وهو الاب (قبل موت الولد  
 لا بعده) جزؤه لابنه الى مواليه (لزوال المانع  
 هذا اذا لم تكن معتقة فلو معتقة فولدت  
 لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حواين  
 من الفراق لا ينتقل لمولى الاب (بجمعي) له  
 مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك



قيد به لانه لو كان في دار الاسلام صح أبو السعود (قوله عبد احريبا) قيد به لانه لو كان مسلماً أو ذمياً صح اعتناقه  
بالاجماع والولاء لانه لا يسترق حموى عن البدائع (قوله لا يعتق بمجرده اعتناقه) أي باعتناقه المجرى عن التخلية  
كما اذا قال له وهو أخذ بيده أنت حر فانه لا يعتق عند الامام خلافاً لما حتى لو أسلم الحربى والعبد عنده  
فهو ملكه عند أبي حنيفة اه شاي وقوله والعبد عنده يفيد أن الأخذ بيده ليس بشرط (قوله وكان له أن يوالى  
من شاء) عند الامام لانه ما عتق بالقول والعتق وان صح بالتخلية فهو وانما صح في حق زوال الملك ولا يتم في حق  
زوال الرق لان كون الحربى في داره سبب رقه ولو دى بعد ملك لقبوله للملك أفاده أبو السعود عن الحموى  
والطورى (قوله عتق بالتخلية) ينافية ما ذكره الشرنبلالى عن البدائع (قوله في دار الاسلام) مثله ما اذا كان في  
دار الحرب والمولى مسلم لان عتقه جائز بالاجماع كذا في الهندية ونقله الحموى عن البدائع ولو شترى حربى مستأمن  
عبداً فاعتقه ورجع الى دار الحرب ففسى فاشتره عبده المعتق فاعتقه يبيح كل منهما مولى للآخر حموى  
(قوله ادعيا ولا ميت) أي ادعى كل ولاءه استقلاً لا (قوله يقضى بالولاء والميراث لهما) ولو كانت التركة في يد  
أحدهما اذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهما ماسيان ولم يرجع صاحب اليد لان سبب الولاء وهو العتق لا يتأكد  
بالقبض بخلاف الشراء شرنبلالية عن مختصر الظهيرية وهذا ما لم يوقت سابقاً وقتاً فالسابق أولى لانه أثبت  
العتق في وقت لا يزارعه صاحبه ولو كان هذا في ولا الموالاة كان صاحب الوقت الآخر أولى لان ولا الموالاة  
يحتل النقص فكان عند الثاني نفصلاً لا في الأول أن يشهد شهود صاحب الوقت الأول أنه قد عقل عنه لانه حينئذ  
لا يحتل النقص فأشبهه ولا العتاقة هندية (قوله المولى) أي المعتق ولو كان عتقه بكتابة أو تدبير أو استبلاذ  
(قوله الكفاة منه تبرى ولا العتاقة) قيد به لانها تعبر في ولا الموالاة كما سبق قريباً (قوله عتقة التاجر)  
الذى يتجر في البروضه (قوله دون الدباغ) فلو نكحت عتقة التاجر عتيق الدباغ فلولاهما حق الفسخ مالم تلد  
أو تحبل على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن الملقى بها أنه لا ينعقد أصلاً قياساً على ولا النسب هذا ولا انساب  
أن يقول فعتق التاجر كنزاً لعتقة العطار لا يكون كنزاً لهما عتق الدباغ لان الكفاة تعبر لهما لانه فليست أصل  
وقد وجد في نسخ كذلك على الانساب (قوله بمعنى عدم الرق في أم لها) أي ولا فيها وانما فسر بهذا لان حر  
الأصل يطلق أيضاً على من لم يجز عليه في نفسه رق سواء جرى على أصله رق أو لا وليس مجرد كما حذقه في الدرر اه  
حاجي (قوله فلا ولاء على ولدها) أحامن جهة الام فظاهر فانه لا دخل للولاء فيها وأما من جهة الاب فلان الولاء  
مبنى على زوال الملك وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولاء يكون من قبل الام لما تقر بأن الولد يتبع الام في الرق  
والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الام من قبل معتق الام فاذا لم يكن في جانب الام  
رق لا يتصور على الولد اه (قوله والاب اذا كان كذا) أي حر الأصل أي والام معتقة أو لا كما قاله الفاضل عزى  
زاده (قوله فلو عربياً) أو مولى لعربى فان حكمه حكمه لقول النبي صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم شرنبلالية  
عن البدائع (قوله مطلنا) أي لا لقوم الاب ولا لقوم الام لان الولاء لجهة الاب ولا رق في جهته اه حاجي (قوله  
خلافاً للثاني) فانه يقول الولد يتبع الاب في الولاء كما في العربى لان النسب للآباء وان ضعف ولهما أنه لانه رة  
ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون بالقبائل اه شرنبلالية قال في الدرر فالحاصل أن  
الابوين اذا كانا حريين أصليين بمعنى عدم دخول رق فيهما ولا في أصولهما فلا ولاء على الولدان كما نامة تعين  
أو في أصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان الاب معتقاً أو في أصله معتق والام حر الأصل بذلك المعنى سواء  
كانت عربية أو لا فلا ولاء على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الأصل بذلك المعنى فان كان  
عربياً فلا ولاء على الولد لقوم الام وان كان غير عربى يكون الولاء لقوم الام وعند الامام ومحمد خلافاً للثاني وقال  
الشرنبلالى في رسالته المؤلفة في الولاء والحاصل أنه في هذا الباب ثبت أصلاً ان يجب العمل بكل منهما بقدر  
الامكان أحدهما أن الولد يتبع الام في الرق والحرية والثاني أن الولاء لجهة كل منهما التسبب فان لم يكن في جانب  
الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء لانه من آثار الرق وان كان في الجانبين رق يعتبر قوة التسبب وثبت الولاء  
لجانب الاب وهذا ما قاله في الهداية ولو كان الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانهما استويا والترجيح لجانبه  
لشبهه بالنسب أولان النصرة به أكثر حتى لو كان نسب الاب ضعيفاً بأن يكون عجمياً حر الأصل والام معتقة كان  
الولاء لقوم الاب عندهما خلافاً للثاني اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

عبد احريبا لا يعتق بمجرده اعتناقه (الآن  
يخلى سبيله فاذا خلا عتق) حينئذ (ولا ولاء  
له) حتى لو شترى العبد مسلمين لا يبرئه خلافاً  
للثاني (وكان له أن يوالى من شاء) لانه لا ولاء  
لاحد عابيه (ولو دخل مسلم في دار الحرب  
فاشترى عبداً فاعتقه فاعتقه باقوله عتق) بلا  
تخلية (ولو كان العبد مسلماً فاعتقه مسلم أو  
حربى في دار الاسلام فلا ولاء له) أي لمعتقه  
وهو فرع ادعيا ولا ميت وبرهن كل أنه  
أعتقه ينفى بالولاء والميراث لهما المولى  
يستحق الولاء أو لا حتى ينفذ نفسه وصاياه  
وزنقى نفسه ديونه الكفاة تعبر في ولا  
العتاقة عتقة التاجر كنزاً لعتق العطار دون  
الدباغ الام اذا كانت حر الأصل بمعنى عدم  
الرق في أصلها فلا ولاء على ولدها والاب اذا  
كان كذلك فلو عربياً لا ولاء عليه مطابقاً ولو  
عجمياً لا ولاء عليه لقوم الاب ويرث معتق  
الام وعصيته خلافاً للثاني

## \* (فصل في ولاء الموالاة) \*

من والاه موالاة وولاء من باب قاتل تابعه هذا معناه لغة ومعناه شريعة كما في شرح كافي الحاكم الاسيحي ان  
يقول رجل غريب أنا ليس لي عشيرة ولا ناصر فانضم اليك والى عشيرتك حتى أعدم من جماعتك فتصرفني وتدفع  
عني فواتي وان كنت كان ميراثي لك فينعتد بيننا ما عقد موالاة ويكون بمنزلة الموصى له بجميع المال بقدر ايصاؤه  
اذا لم يكن له وارث وقدم المصنف ولا العتاقة على ولاء الموالاة لان ولاء العتاقة أقوى لانه غير قابل للتحويل  
والا فتقال في جميع الاحوال بخلاف ولاء الموالاة فان للمولى أن ينتقل فيه قبل العقل ولان ولاء العتاقة متفق  
عليه في أنه سبب الارث وقال مالك والشافعي رضي الله عنهم لا اعتبار لهذا الولاء أصلاً وقال ابن  
سعد من أسلم على يد رجل كان الولاء له والادلة في المطولات (قوله أسلم رجل مكلف) أي عاقل بالغ فلو أسلم الصبي  
العاقل ووالى لم يجوز ان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم  
اذه بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز ان يعقود بآذنه كالبيع ونحوه هندية (قوله كونه عجمياً) فلو والى عربي رجلاً  
من غير قبيلته لم تكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا حكم المرأة هندية (قوله لا مسلماً)  
قال في الهندية وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد وكذلك كورة ليست بشرط فتجوز ولاء الرجل امرأة  
وعكسه وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب أو في دار الاسلام فهو موالاة بدائع اه  
(قوله على أن يرثه اذا مات الخ) تبع فيه صاحب الهداية والاكثرين قال الاقناني عن الشهيد في الكافي  
قال ابراهيم النخعي اذا أسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وهذا قول علمائنا الثلاثة اه  
وهو يدل على أن صحة الموالاة لا تتوقف على شرط الارث والعقل بل العقد كاف بأن يقول واليتك ويقول الآخر  
قبلت لان الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطاً لصحة الموالاة بل جعلها محكماً بعد صحتها وبؤيده تفسير صاحب  
التحفة عقد الموالاة بقوله ان من أسلم على يد رجل وقال له أنت مولاي ترثني اذا مات وتعقل عني اذا جئت  
وقال الآخر قبلت فينعتد بينهما عقد الموالاة وكذلك اذا قال واليتك وقال الآخر قبلت اه قال الشربلاني  
ورده قاضي زاده بأنه ليس في شيء مما ذكر ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل اه وفيه تأمل وقد بنى قاضي زاده  
رده على الجواز والسكان لا على التحقيق بالبرهان (قوله ويعقل عنه) قال في المصباح عتقت البعير عتقاً من باب  
شرب وعتقت القتل عتقاً أيضاً أدبت ديتة قال الاصمعي سميت المدينة عتلاً تسمية بالمصدر لان الابل كانت  
تعقل بنساء مولى التمثيل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على المدينة ابلاً كانت أو نقداً اه مكي (قوله وكذا الوشرط  
الارث من الجانبين) ذكره من غير خلاف وهو كذلك في كثير من الكتب ونقل العلامة المقدسي عن ابن الضياء أنه  
قوله لا مكان الجمع بين الولاتين اذ يجوز أن يكون شخصان كل منهما يرث من الآخر ويعقل عنه كلاهما  
وابني العم فلا يتضمن صحة أحدهما انتقاض الآخر وقال الامام بصير الثاني ولي الاول ويطل ولا الاول لان  
المولى الاسفل تابع للاعلى كالمعتق تابع للمعتق ولذا يرث الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون اتساع متبوعاً  
والمتبوع تبعاً لم يجز الجمع وتضمن صحة الثاني انتقاض الاول اه وفرع عليه أبو السعود بطلان الارث فيما اذا وقع  
اشتراط الارث بينهما بكلام واحد بأن قال واليتك على أن يكون التوارث بيني وبينك من الجانبين فقبل عند الامام  
فليأمل (قوله عاقل) قديمه لانه اذا لم يعقل لا يثبت تصرفه أصلاً اه درر (قوله صح) وارثه له وعقله عليه اه درر  
(قوله لعدم المانع) قال في الدرر لانه أهل للارث والتزام المال ولانه أهل لان يثبت له ولاء العتاقة بأن ملك قريبه  
ذا الرحم المحرم منه أو كاتب أبوه عبد الله فجاز أن يثبت له ولاء الموالاة اذا صدر عنه عقد هابا لاذن اه بتصرف  
(قوله ويكون وكيلاً عن سيده) لانه ليس بأهل للارث والتزام المال بل هو وكيل عن الأهل أفاده صاحب الدرر  
(قوله لضعفه) فان الموالاة عقد مافلا تلزم غيرهما وذو الرحم وارث شرعاً فلا يمكن إبطاله اه وهذا  
بخلاف الزوجين فانه يرث منهما لانهما بعد الموت كالأجانب ولذا اراد عليهم ما فاذا أخذ أحدهم ما صار الباقي  
خالياً عن الوارث فيكون لمولى الموالاة وان مات الاعلى فميراث الاسفل لا قرب عصبات الاعلى كما في ولاء العتاقة  
انتهى حوى (قوله وله النقل عنه بمحضه الخ) وكذا اللاعلى التبرع عنه بمحضه لانه العقد غير لازم فلكل منهما  
أن ينقر بفسخه بعلم صاحبه وان كان الآخر غائباً لا يملك فسخه وان كان غير لازم لان العقد قد تم بهما ولا يعبر  
عن ضرره وهذا بخلاف ما اذا عقد الاسفل الموالاة مع غير الاول بغير محضه منه حيث يصح الثاني وينسخ

\* (فصل في ولاء الموالاة) \*  
(أسلم رجل) مكلف (على يد آخر ووالاه أو)  
والى (غيره) الشرط كونه عجمياً لا مسلماً على  
قوله (على أن يرثه) اذا مات (ويعقل  
قوله) (على أن يرثه) هذا العقد (وعقله  
عنه) اذا جئني (صح) هذا الوشرط الارث من  
عليه وارثه له) وكذا الوشرط آية أو  
الجانبين (ولو والى صبي عاقل باذن أبيه أو  
وصيه صح) لعدم المانع (كما لو والى العبد باذن  
سيده آخر) فانه يصح ويكون وكيلاً عن سيده  
بعقد الموالاة (وأخر) ارثه (عن ذي الرحم)  
لضعفه (وله النقل عنه بمحضه الى غيره ان لم  
يعقل عنه أو من ولده



المحبي وغير المحبي فالمحبي هو الكامل وهو أن يكرهه بأمر يحافه على نفسه أو على عضو من أعضائه يعدم الرضا ويوجب الإلجام وفقد الاختيار وغير المحبي القاصر وهو أن يكرهه بالإلجام على نفسه أو على عضو من أعضائه من الإكراه بالضرب الشديد أو القيد أو الحبس فإنه يعدم الرضا ولا يوجب الإلجام ولا يفقد الاختيار وهذا النوع من الإكراه لا يؤثر إلا في تصرف يحتاج فيه إلى الرضا كالبيع والأجارة والأقارب والأول يؤثر في الكل اهـ فيضاف فعله إلى المكروه فيصير كانه فعله والمكروه آله فيصالح أن يكون آله كاتلاف النفس والمال وإن يصلح أن يكون آله اقتصر الفعل على المكروه فيصير كانه فعله باختباره من غير إكراه وذلك مثل الأقوال والأكل لأن الإنسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بقم غيره فلا يكون مضافاً إلى غير المتكلم والأكل إذا كان فيه اتلاف فيضاف إليه من حيث الاتلاف لا من حيث المكروه آله في نفسه حتى إذا كرهه على العتق يقع كانه أوقعه باختباره حتى يكون الولاء له ويضاف إلى المكروه من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته اهـ قال في الدرر تصرفات المكروه قولاً سواء كان بالمحبي أو بغيره تنعقد عندنا كافي البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ ينسخ وما فلا الأول وهو ما يحتمل الفسخ كبيع وشرائه وأجارته وصلحه وأبرائه مدونه أو كفيله وبهتته فإنه إذا كرهه على واحد منها بأحد نوعي الإكراه خبر الفاعل بعد زوال الإكراه أن شاء أمضاه وإن شاء فسخه والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ كسكاحه وطلاقه زاد من لا على التدبير والاستيلاء والنذر وما صاحب الجوهره الرجعة والعفو عن دم العمد واليمين والظهار والايلاء والتي فقهه والاسلام (قوله أو ضرب مبرح) فصل صاحب اليد ائتمن في الضرب بأنه إن كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو من المحبي قل أو كثر وإن كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص فيجعل الضرب المبرح في كلامه على المتلف ولذا قال الاتقاني والمحبي كالخوف يقتل النفس وقطع العضو والضرب المبرح المتوالي الذي يخاف منه التلف وغير المحبي كالخوف بالحبس والقيد والضرب اليسير انتهى والمبرح الشديد قال في القاموس البرح الشدة والشربو برح المحي وغيره شدة الأذى وتباريح الشوق توجهه وبرح كسحاب المتسع من الأرض لازرعهم ولا شجر ولا راح أي لا ريب وبرح الخفاء كسمع ونزع اهـ (قوله سلطاناً أو لساناً) هذا قولهما وقار الامام الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان وهذا الاختلاف عدس وزمان لا اختلاف حجة وبرهان والقنوى على قواهما حوى عن الخانية واللص الارق وثبت قاموس (قوله أو فحوه) كالزوج زوجته وفاقا على ما فهمه البرزاي أو على إحدى روايتين كافي شرح النظم الوهبي للعلامة عبيد البروقامة في المنع ولو كان صبي لم يحتمل وهو مطلق يجوز إكراهه وبطاع أو كان رجلاً مجنوناً مختلط العقل وهو مطلق يجوز إكراهه فلو أكره رجلاً يقتل أو يتلف عضو على قتل رجل فقتله فإنه لا قود على التنازل ولا دية فلا يحرم الميراث إن كان وارثاً والدية على عاقلة الذي أكرهه في ثلاث سنين اهـ مكي (قوله في الحال) فإن غاب المكروه عن بصر المكروه يزول الإكراه هندية (قوله بغلبة ظنه) فإن غلب على ظنه أن لا يفعله لم يكن مكرهاً حوى (قوله ليصير محباً) فاصر على أحد قسمي الإكراه (قوله متلفاً نفساً) الأولى أن يقول تلف نفس أو عضو ولأنه هو المكروه به (قوله أو عضواً) كذا بعض العضو كاتلاف أعز شربة لالية (قوله أو موجبا لعدم الرضا) أي بدون فساد اختياره قال في شرح الوقاية ثم الإكراه نوعان أحدهما أن يكون مدفوعاً بالرضا وهو أن يكون بالحبس أو الضرب والثاني أن يكون فسداً للاختيار وهو أن يكون بالقتل أو قطع العضو وفوت الرضا أعم من فساد الاختيار ففي الحبس أو الضرب يفوت الرضى ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد اهـ وموجب القم قد يكون حبساً وقد يكون ضرباً قال في التبيين وقد رما يكون من الحبس إكراه ما يجبي به الأغنام البين ومن الضرب ما يحدث منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا زاد عليه ولا ينقص منه لأن نصب المتأدير بالرأى ممنوع بل يكون ذلك مدفوعاً إلى رأى الامام لأنه يختلف باختلاف أحوال الناس فمنهم من لا يتضرر إلا بضرب شديد وحسب مد يد ومنهم من يتضرر بأذى شئ كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو دبره لئلا يذله لاسيما في ملا من الناس أو بحضرة سلطان فيثبت في حقه الإكراه بمشله لأن فيه هواناً وذللاً أعظم من الألم اهـ (قوله ما لحقه) فالإكراه واقع حيث يغير وجهه شرعى فلو كان بحق لا يعدم الاختيار شرعاً كالعنين إذا أكرهه القاضي بالفرقة بعد سبى المدة ألا ترى أن المديون إذا أكرهه القاضي على بيع ماله فقد يبيع والذي إذا أجبر على بيع عبده المسلم ننذيه فأفاده المصنف (قوله كبيع ماله) وبأى الإكراه في ذلك بغير

تمام وهو المحبي يتلف نفس أو عضو أو ضرب مبرح والاقناتس وهو غير المحبي (وشروطه) أربعة أمور (قوله الإكراه على إيقاع ما هتديه سلطاناً أو لساناً) أو فحوه (و) الثاني (خوف المكروه) بالفتح (بقائه) أي إيقاع ما هتديه في الحال بقائه فنه ليصير محباً (و) الثالث (كون الشيء المكروه به متلفاً نفساً أو عضواً أو موجبا لعدم الرضا) وهذا أدنى مراتبه وهو يختلف باختلاف خشن والارذل (و) الاشراف يغيرون بكلام خشن والارذل (و) رعا لا يغيرون إلا بالضرب المبرح ابن كمال (و) الرابع (كون المكروه متلفاً نفساً أو عضواً أو موجبا لعدم الرضا) كبيع ماله (قوله كبيع ماله)

المطبخ (قوله كاتلاف مال الغير) ولا يكون الا كراه فيه الا باحد نوعيه وهو المطبخ كذا في بعده (قوله متلف) تقدم  
انه مفقوض الى رأى الامام وأنه لا حذفيه وأن التصرفات المذكورة من البيع ونحوه تكون بغير المطبخ والضرب  
المتلف من المطبخ (قوله الاعلى المذاكرو العين) أى فيرجع الى المتلف (قوله أو حبس أو قيد مديدين) وسد هما  
ما يجي الاغتمام البين به وفي البرازية الا كراه بالحس المؤبد والقيد المؤبد لا يوجب الا كراه اذا لم يمنع الطعام  
والشراب لعدم الاضواء الى تلف نفس أو مال وانما يوجب غمًا وتناول المحرم لا زالة الغم لا يهل به علم أن كلامه  
فيما يتربط له المطبخ ثم قال ومن المشايخ من قال لوذا انه يقع في قلبه أنه بالحس المذكور وبالجلس في بيت  
مظلم يخاف عليه التلف غمًا أو على عضو من أعضائه أو عينه لظلمة المكان يهل ويحذر لم يهل بالحس الذي في زمانه  
وهو المكث الجردا كراهها أما بالحس الذي أحد نوه اليوم فهو كراه لانه تعذيب لا حبس مجرد اه (قوله  
بجمل خلاف حبس يوم أو قيدة) فيه إشارة الى أن الحس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزبلي  
(قوله الا الذي جاء) يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرهًا بمنزلة لان ضرره أشد من الضرب الشديد فيقوت به الرضا  
انتهى مكي (قوله فسح) أى بعد زوال الا كراه والفسح في الاقرار بقوله كنت كاذبًا فيه وامضائه بقوله كنت  
صادقًا فيه قهستاني (قوله بموت أحدهما) أى المكره والمكره بل يقوم وارث المكره بالفسح مقامه في الفسخ  
ويقوم وارث المكره مقامه في الرجوع عليه من التركة (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) كالولد والخمرة ومن باب أولى  
عدم البطان بالمتصلة (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) مستغنى عنه على أنه لا يصلح علمه لما قبله فان  
شرط الصحة اذا عدم كان العقد فاسداً وهو واجب الفسخ وسأني ان عقد المكره تلحقه الاجازة فليس كالفاسد  
من كل وجه وتقدم عن الدرر ان تصرفات المكره القولية تنعقد كالبيع الفاسد وما يحتمل الفسخ يفسخ وسأني  
عن الهندية ما يفيد الفساد أيضا فقوله بعد ثم ان تلك العقود نافذة ان حل على أن فاسدة قابلة للتفاد فمقدمة  
للمالك بالامضاء وفق ما ذكرنا والافني كلامه منافاة وقول القهستاني ان عقود المكره لم تكن باطلة لا ينافي  
أنها فاسدة وقول صاحب الايضاح انها نافذة معناه أنها تنفذ للمالك بالامضاء والافكيك بعدم شرط الصحة وتكون  
صححة ووقع في كلام المصنف تناقض في محلات عديدة وقد علمت ما هو الواقع من أنه فاسد غير أنه يخالف العقود  
النافذة في أحكام (قوله ثم ان تلك العقود) أى التي تحتل الفسخ نافذة أى تنفذ للمالك لانها لازمة لثبوت الخيار  
فيها للمكره بين الفسخ والامضاء وفي القهستاني وفيه إشارة الى أن عقود المكره لم تكن باطلة والى انه يلزم  
تصرفات المكره قولا وفعلًا اذا اجتمعت الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الا كراه اه وفي الايضاح  
ثم ان تلك العقود نافذة عند اثبتنا الثلاثة وبما لك المشتري ان قبض وعند زفر موقوف يقبل الاجازة لا يفيد الملك  
فن قال ان الا كراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سواء السداد اه (قوله وحينئذ) أى حين اذ حكمه بالنفاذ (قوله  
بما لك المشتري) عند أهل المذهب الا زفر فانه لا يثبت الملك فيه (قوله فيصح اعتاقه) قال القهستاني باع مكرها  
والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض وأما في العكس فينفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتنقا معا قبله  
فاعتاق البائع أولى اه وعزاه الى الظهيرية (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتدبير والاستيلاء والطلاق  
فهستاني (قوله نقض) أى لوجود الرضا (قوله يعنى لزوم) أى انقلب صحيحا وزم بحيث لا يكون خيار المكره  
وقوله لما صرح قد علمت ما فيه (قوله والمعلق على الرضا والاجازة لزومه) فيه أنه تقدم أن الرضا شرط صححة  
فاذا وجد الرضا انقلب صحيحا وزم (قوله كما حققه ابن الكمال) حيث نقل عن شرح الطحاوى أن عقود كلها  
نافذة الا أنه كان له حق الفسخ لعدم الرضا اه والظاهر أن المراد بنفاذها افادتها للملك لانها صححة فقد ذكر ما هو  
صريح في الفساد وعبارته فان قبض غنه أو سلم طوعا لم تفرع على ما فهم من التفسير السابق وهو أن تمام  
البيع بانقضاء لا به صحيحا وموقوف على رضا البائع واجازته فبقضه من الثمن أو تسليمه البيع طوعا انقلب صحيحا  
لأنه ما على الرضا والاجازة وفي البحر من كتاب البيوع عند ذكر شروط البيع مانعه ومنها الرضا ففسد بيع  
المكره وشراؤه وفي المنار وشرحه في ذكر بيع المكره مانعه الا انه يفسد أى يتعقد فاسدا لعدم الرضا الذي هو  
شرط النفاذ فلو اجاز به زوال الا كراه صرحا أو دلاله فصح لتقام رضا والفساد كان لمعنى وقد زال انتهى  
والله تعالى الهادي الى الموابفة له الحمد (قوله ان ما لا يصح مع الهزل) كالباع والشراء والاجازة  
(قوله وما يصح) كالعتق والتدبير والطلاق (قوله يصح قبض الحامل) هو المكره قال في الهندية عن المحيط

(أولحن) شخص (آخر) كاتلاف مال الغير  
(أولحن الشرع) كشراب الخمر والزنا  
(أولحن بقتل أو ضرب شديد) متلف لا يوط  
(أوسوطين الاعلى المذاكرو العين) برزاقية  
(أوحبس) أو قيد مديدين بخلاف حبس  
يوم أو قيدة أو ضرب غير شديد الا الذي جاء  
درر (حتى باع أو اشترى أو أقر أو أفسخ)  
ما عقد ولا يسل حق الفسخ بموت أحدهما  
ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة ونضمن  
بالتعدي وسعيه انه يسترد وان تدواته  
الايدى (أو امضى) لان الا كراه المطبخ وغير  
المطبخ بعد مان الرضا والرضا شرط صحة  
هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فلذا صار له  
حق الفسخ والامضاء ثم ان تلف العقود نافذة  
عندنا (و) حينئذ (بما لك المشتري ان قبض  
فيصح اعتاقه) وكذا كل تصرف لا يمكن  
نقضه (ولزومه قبضه) وقت الاعتاق ولو لم يفسر  
زاهدي لا تلافه بعقد فاسد (فان قبض قنه  
أو سلم) المبيع (طوعا) قيد له كورين  
(نقذ) به يفسخ لما تراضى عقود المكره نافذة  
عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه  
لانفاذه اذا لزوم أمس وراه النفاذ كما حققه  
ابن الكمال قلت والشايط أن ما لا يصح  
مع الهزل يتعقد فاسداً أقله باطاله وما يصح  
بصح فيه من الحامل كسعي

مضى حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة  
للمكره فصارت كائن المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله ومضى كان الاكراه بوعيد  
تلف على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعناق  
فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آلة للمكره وفي حق التلفظ الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر  
مقصودا على المكره وان كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل كالبيع والابارة والافرار فحكم ذلك الاكراه فساد  
ذلك القول وكذلك اذا كان قول لا يستوى فيه الجسد والهزل الا أنه لا يتعلق بثبوت القول فحكم الاكراه فساد  
كل ردة فانه يستوى فيها الهزل والجسد ولا يتعلق بثبوت التلفظ حتى ان من قصد أن يكفر يكون كافرا قبل أن  
يتلفظ فلا تصح ردة المكره اه بتصرف (قوله ان بقى) وان كان هالكالم ينه عن لان الثمن كان أمانة في يد المكره لانه  
أخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة والقولية والفعلية) الاولى  
التعبير بالزوم والافهون نافذ كما سبق الآن يقال المراد أنها تنفي الحرمة بالاجازة أما الفاسدة غيرها كما اذا باع  
درهما بدرهمين لا يجوز أصلا أى وأما المبيع الفاسد فلا يجوز ولا يتقابحها بالاجازة وعلى ما قد مضى  
جواز انقلابه صحيحا بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد  
ثم خلق الشريعة وهذا الحق العبد أى المكره وهو مقدم على حقيقته وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) أى من البائع  
المكره بالغش (قوله تعتبر القيمة) أى اذا أعتقه المشتري ولم يرض البائع بعد بأن لم يجزه (قوله دون وقت القبض)  
بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع الثمن) أى اذا اكراه البائع والمضى اذا اكراه المشتري  
(قوله لا خذمه باذن المشتري) أى أو البائع (قوله بخلافها) أى الصور الاربع (قوله وان لم يتوعدة) فاذا توعدة  
يكون اكراهها بالاولى قال في الهندية السلطان اذا هدد رجلا وقال لا تقتلك وانشر بين هذا الخمر  
وأولئك كلن هذه الميتة أو تأكلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه تناول اذا كان في غالب  
رأيه أنه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آتيا في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكى شيخ الاسلام أنه آثم  
مأخوذ به الا أن يكون جاهلا بالاباحة حال الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجى أن يكون في سعة من ذلك  
فأما اذا كان عالما بالاباحة كان مؤاخذا كذا قال محمد بن رحمه الله تعالى فأما اذا كان في غالب رأيه أنه يمازحه  
بذلك ويهدده ولا يقتله لم يتناول لا يحل له تناول ويحكم رأيه في ذلك وكذا لو وعده بتلف عضو من أعضائه  
بأن قال لا قطع يدك وما أشبهه وكذا لو وعده بضرب مائة ووطوما أشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه أو عضو  
من أعضائه السلطان اذا اكراه رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصمه  
في ذلك فعل المكره القود ولو اكراهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لانتفى على  
المكره ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار واللاقتلك ان كان النار قد نجس منها وقد لا نجس وسعه  
أن يلقى نفسه فيها فان ألقى ومات فعلى الأمر القصاص في قول الطرفين وان كان بحيث لا ينجس منها لكن له في القائه  
قابل راحة كان له الالتقاء فان هلك كان على الأمر القصاص عند الطرفين وعند أبي يوسف تجب الدية في مال  
الأمر ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن فيه قليل راحة لا يسعه أن يلقى نفسه فان فعل فهلك فهو هدر في قوله  
ومثله لو قال ألق نفسك في هذا الماء أو قال له اتلقين نفسك من شاطئ جبل واللاقتلك غير أنه ان وجد أدنى  
راحة وسعه أن يلقى نفسه فان فعل فهلك فدية على العاقلة عند الامام وفي قول ساجية لا يسعه أن يلقى نفسه  
فان فعل فهلك فعلى الأمر القصاص وهى فرع القتل بالمثل اه مختصر اوفى الملتقى وشرحه ولو اكراهه بقتل على  
ترد من جبل أو اقتحام أى دخول نار أو ما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والعصبر عنده  
وقال لا يلزم الصبر وأبو يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقعت نار في سفينة في البحر ان صبرا حترق فله  
الخيار عند الامام وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد الثبات رواية واحدة اه (قوله يقتله الخ) هذا في الاكراه  
المجبى وهو الكامل (قوله أو تلف عضو) الاولى حذف تلف ويحتمل أن يقرأ بالنصب عطفا على محل الجرور (قوله  
فيصدق منه الاكراه) أى ان قدر على الايقاع كما سألني اه حلي وهذا احدي روايتين عن الامام وقال أبو يوسف  
اذا هدد بها بحمل به الام فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا خلاها في موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح  
العلامة عبد البر ومثله للشرنبلالى (قوله اكراه المحرم) أى بالقتل بقربة ما بعده ومثله غيره من المجتبى فان قتل الصبي

(وان قبض) الثمن (مكره الا) يلزم (ورده)  
ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة ورر (ان  
يقضى) في يده فساد العقد (لكنه يضاف البيع  
الفاسد في أربع صور) يجوز بالاجازة  
القولية والفعلية (و) الثمن أنه (بقض  
تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي  
(و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاتفاق  
دون) وقت (القبض و) الرابع (الثمن والمثل  
امانة في يد المكره) لا خذمه باذن المشتري  
فلا ضمان بل لا تعد بخلافها في الفاسد بزيادة  
(أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وأمر  
غيره لان لم يعلم) المأمور (بدلالة الحال انه  
لوم يمتثل أمره بقرارة ويقطع يده أو يضربه  
ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضو) منية  
الماتى وبه يفتى وفي البرانية الزوج سلطان  
7 على قتل صبي فأبى حتى قتل كان أجورا  
عند الله تعالى اشباه

فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره في الاستحسان على القاتل الكفارة أما لا صرف فلا شيء عليه وإن كانا  
محرمين جميعاً فعلى كل واحد منهما كفارة اهـ (قوله لا المشتري) فلو كان مكرهاً وهلك المبيع في يده من غير اعتد  
لا يضمن وبذلك أمانة جوى عن الصغرى (قوله ضمن قيمته) ولو كان قبض البائع الثمن وفانته أنه لو كانت القيمة  
أزيد منه رجع البائع بازائه (قوله ضمن قيمته للبائع) الأولى حذفه والاقتصار على وله أن يضمن أياً شاء (قوله  
لتضمنه به فقد فاسد) أى لقبضه قبض تلك باختياره منه بعد فاسد اهـ مكى (قوله من المكره بالكسر) لأن  
المكره آلة ففكان المكره بالكسر دفع مال المكره بالفتح إلى المشتري (قوله رجع على المشتري بقيته) لأنه بأداء  
الضمان ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون ماله كله من وقت وجود السبب بالاستعداد (قوله نفذ أى جاز المأمر)  
الذى رتبه سيرة بلزم وعلمه بأن عقود المكره نافذة غير لازمة والحكمة السابقة لا تنفي بالضمان بعد الهلاك بل  
بالتوبة وبعبارة الزيلعي ولو ضمن المشتري ثب ملكه فيه فلا يرجع على المكره كالأمر بجمع غاصب الغاصب  
إذا ضمن ولأنه ملكه بالشراء والقبض لأنه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير أنه توقف نفوذه على سقوط  
حق المكره في الفسخ فإذا ضمن قيمته نفذ ملكه فيه كسائر البياعات اهـ ولو عبر الزيلعي بالثبوت بدل النفاذ لمكان  
أوضح ولو وافق صدره بآرائه (قوله كل شراء بعده) الأولى أن يجعل هذه مسألة مستقلة موضوعها عند تداول  
الأيدى وما قبله موضوعه في مشتر واحد والكلام في ثبوت ملكه (قوله لو ضمن المشتري الثاني) أما لو ضمن  
الأول فينفذ الكل (قوله فيجوز ما بعده لا ما قبله) لأنه إذا ضمنه لم يسقط عنه لأن أخذ القيمة كاسترداد العين  
فتبطل البياعات التي قبله ويكون أخذ الثمن استرداد للمبيع (قوله بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات)  
ولو كان المأز هو العقد الأخير أبو السغود (قوله زوال المانع بالاجازة) بخلاف الكل اهـ (قوله أو ضرب) أى غير  
متلف إلا أن يقول لا ضربت على عينك أو ذكر كنهية (قوله إذا لا ضرورة في إكراه غير ملجئ) قال في المنع لأن هذه  
الحزومات انما تناسخ عند الضرورة كإحدى المخصصة لقيام المحرم فيما وراءها ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس  
أو العضو وهو في الفقه متناهي قال بعض أئمة بلخ أن الحبس في زنا تنال التعذيب فيباح تناول عند تهديده كإحدى  
الكشف وينبغي أن يباح عند التهديد بأخذ كل المال اهـ (قوله بل فرض) مسائل الإكراه ثلاثة أقسام قسم  
العزيمة فيه الإقدام على ما أكره عليه ولو امتنع حتى قتل يأثم وهو ضرب الخمر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم  
العزيمة الامتناع والإقدام رخصة وهو إكراه كلف الكفر وسب النبي عليه الصلاة والسلام وما هو ككفر  
أو استخفاف بالدين وقسم العزيمة الامتناع ولا رخصة في الإقدام عليه بهجاء وهو قتل نفس معصوم محترم أو قطع  
عضومه اهـ اتفاقاً (قوله أثم) لأن في هذه الحالة مباحة وأهلاً لذلك النفس أو العضو بالامتناع من المباح  
حرام اهـ زيائعي (قوله خلفائه) قال في التبيين لأنه وضع الخلفاء وقد دخله اختلاف العلماء وقصد في رعه  
الاحتراز عن المعصية وكان معذوراً فلا يأثم اهـ (قوله بالخطاب) أى بالاحكام التكليفية (قوله في أول الإسلام)  
أى الإسلام الخطاب (قوله كافي المخصصة) أى الجماعة الشديدة فإنه يأثم إذا لم يتناول ما ذكر لأن الله تعالى استثنى  
حال الضرورة بقوله تعالى انما احرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد  
فلا أثم عليه ان الله غفور رحيم والمتمنى يكون حكمه أبداً خلاف حكم المستثنى منه ولم يفصل بين أن تكون  
الضرورة بسبب المخصصة أو الإكراه (قوله وقد وري) مراده به الامام أبو الحسن على القدوري (قوله وقلبه مطمئن  
بالإيمان) أى ثابت لم تتغير عقيدته اهـ (قوله ثم ان وري لا يكفر) بأن قصد بقوله كفرت بالله اخباراً كاذباً ولم يقصد  
الإنشاء جوى وكذا إذا شتم نبياً أمر بشتمه وقال انما خطر بيالى رجل من النصارى فإنه يكفر قضاء لا ديانة فقه متناهي  
(قوله لا ديانة) لأنه أتى بغير ما أكره عليه جوى (قوله كفر وبانت ديانة وقضاء) لأنه لما خطر له هذا أمكنه  
الخروج عما طلب منه وانعدمت الضرورة فكان طائعاً اهـ جوى وبقي صورة ثالثة وهو أن يقول لم يخطر بيالى  
شيء ولكن كفرت وقلبي مطمئن بالإيمان لا تبين منه استحساناً لأنه لما لم يخطر بياله سوى ما أكره عليه تحقق  
الضرورة وبه رخص وكذلك لو أكره على سجود أصلي فان لم يخطر بياله شيء لم تبين وان خطر بياله أن يصلي لله  
مستقبلاً وغيره ينبغي أن يقصد ذلك لأن الصلاة بدون استقبال تجوز عند الضرورة فان تركه وقصد الصلاة  
للصليب كفر وبانت أمره أنه تركه المخرج اهـ وقد علم من هذا أن التورية انما تلزم عند خطورها (قوله ويؤجر)  
أجر الشهداء لأن خبيثاً صبر حتى صلب وسجاء صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء (قوله لتركه الإجراء المحترم)

(ولو أكره البائع) على المبيع (لا المشتري)  
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع (لقبضه  
بعد فاسد) (و) البائع المكره (له أن يضمن  
أياً شاء) (من المكره) بالكسر (والمشتري  
فإن ضمن المكره رجع على المشتري بقيته  
وان ضمن المشتري نفذ) أى جاز المأمر  
(كل شراء بعده ولا ينفذ ما قبله) (لو ضمن  
المشتري الثاني مثلاً أصروته ملكه فيجوز  
ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن  
بالفرض على بائعه بخلاف ما إذا أجاز المالك  
أحد البياعات حيث يجوز الجميع وبأخذ  
الثمن من المشتري الأول لزوال المانع  
بالاجازة (فإن أكره على كل مبيعة أو دم  
أو لحم خنزير أو شرب خمر) بأكره غير ملجئ  
(يجب أن يضرب أو قتل ملجئ) إذا لا ضرورة  
في إكراه غير ملجئ نعم لا يجزى للشرب للثبوت  
(و) أن أكره ملجئ (بقتل أو قطع)  
عضو أو ضرب مبرح ابن كمال (سلى) الفعل  
بل فرض (فإن صبر فقتل أثم) إذا أراد به  
مقايسة الكفارة فلا بأس به وكذا لو لم يعلم  
الإباحة بالإكراه لا يأثم لخلفائه فيعذر  
بالجهل كالجهل بالخطاب في أول الإسلام  
أو في دار الحرب (كإحدى المخصصة) كما قد مناه  
في الحج (و) أن أكره (على الكفر) بالله  
أو بسبب النبي صلى الله عليه وسلم مجمع  
وقد وري (بقطع أو قتل رخص له أن يظهر  
ما أمر به) على لسانه ويؤري (وقلبه مطمئن  
بالإيمان) ثم ان وري لا يكفر وبانت أمر أنه  
قضاء لا ديانة وان خطر بياله التورية ولم يور  
كفر وبانت ديانة وقضاء نازل وجلابية  
(ويؤجر لو صبر) لتركه الإجراء المحترم

وقوله تعالى الامن اكره استثناء من قوله تعالى فعليه غضب من الله واهم عذاب عظيم وفي الآية تقديم وتأخير  
وتقدير ذلك والله أعلم من كفر بالله بعد ايمانه وشرح بالكفر صدق رافع عليهم غضب من الله واهم عذاب عظيم الامن  
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاقه تعالى ما أباح كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكراه وانما وضع عنهم العذاب والغضب  
وليس من ضرورة نفي الغضب عدم الحرمة وأما صاحب التبيين أنه انما يباح الاجراء حالة الاكراه دون غيرها  
من الاحوال حتى لو خطر بباله انه لو اكرهه العدو على كلمة الكفر لاجراء على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل  
من ساعته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل  
اتمى وفيه أنه عبر بالخطور وهو غيره واخذ بالخاطر وقوله فصار نظيره قياس مع الفارق ثم بعد خطور ذلك عندى  
رأيت سرى الدين في حاشيته قال عن المحقق سجدى في حواشى الهداية بعد نقل هذا الكلام عن الشارح وفيه  
بحث أقول وجه البحث ظاهر انه على قوله رضى باجراء كلمة الكفر من غير اكراه منع ظاهر وتخييره بما اذا نوى الكفر  
في المستقبل غير متجه اه (قوله كفا صوم) محله ما لم يكن مسافرا قال في المبسوط لو كان مسافرا فصام في شهر  
رمضان فقبل له لا قتلنك أو تضرعت فأبى أن يضر حتى قتل كان آثما اه وكذا لو كان مريضاً بخاف على نفسه  
فأبى كل ولم يشرب حتى مات وقد علم أن ذلك يسعه يكون آثما وحل المصنف المسئلة الاولى بأن الله تعالى أباح  
الضرر في هذه الحالة (قوله وقتل صيد حرم) بإضافة صيد الى الحرم وقوله أوفى احرام عطف على حرم (قوله وكل  
ما ثبتت فرضيته بالكتاب) قال في التبيين وكذلك كل ما ثبتت حرمة رخص له عند الاكراه الكامل وهو المجهى  
وذلك مثل اتلاف مال الغير وفساد الصوم والصلاة والحجانية على الاحرام لان حرمة الكفر لا تحتل السقوط  
فلا تصور الاباحة فيه أصلا وغيره وان أحمله على المسئلة لم يوجد له ما يوجب جرمه فالتحقق بما لم يحتل السقوط فثبتت بالاكراه  
المجهى وخسة لا اباحة مطلقة ولا يثبت بغير المجهى كالضرب والحبس اه (قوله يعنى بغير المجهى) أشار به  
العناية الى أن القتل والقطع ليسا عقوبات بل ما كان له ثبته وفي حكمه ما كالضرب على العين والذكر وجبى هذا  
الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كما يحسنه القهستاني فليست اقل (قوله اذ التسكيم بكلمة الكفر  
لا يصل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله سابقا لانه الاجراء المحترم فالاولى ذلك بل صفة (قوله ورخص له  
اتلاف مال مسلم الخ) هو في حكم الكفر وقد جده ما حافظ الدين في حكم واحد (قوله ويؤجر لوصبر) قالوا ان  
المضطر الى طه مام غيره اذا امتنع صاحبه من بذله يجوز له أخذه من غير رضاه وبضمنه فان صبر حتى مات لم يأثم  
مكى (قوله لان المكروه بالفتح كالألة) وذلك لان فعل المكروه فيما يصلح أن يكون فيه آلة للمكروه ينقل الى المكروه فصار  
كأن المكروه بشاره بنفسه فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح فيه آلة حيث لا ينقل كالأكل والوطء والتكلم لانه  
لا يمكنه أن يأكل بغير غيره ولا أن يمشى بآلة غيره ولا أن يتكلم بلسان غيره حموى والاتلاف من الاول لان المكروه  
يمكنه أن يأخذ المكروه وبأقيه على المال فينتقله أفاده المصنف (قوله أوسبه) قال القهستاني فاقا على المضمرات  
فبرخص به أى بالمجهى شتم مسلم وعن الظهيرية لو أكره على الاقتراء على مسلم يرضى أن يرضاه اه (قوله وما لا يستباح  
بها) كسحق وفحرق نفس والقاتل في ماء لتفرق والزنا (قوله خلافا لما في النهاية) قال في المنع اعلم أن صاحب  
العناية قال سواء كان الاثم بالغا أو غلاما غير بالغ أو عاقلا أو معتوها فالقود على الاثم وهزاه الى النهاية وذكر  
أن صاحبها عزاه الى المبسوط قال ونسبه شيخ شيعى علاء الدين بن عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في المبسوط  
بفتح الراء دون كسر ها ونقل عن أبي اليسرى مبسوطه ولو كان الاثم صيبا أو مجنونا لم يجب القصاص على أحد  
لان العامل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس بأهل للوجوب اه وتقدم أن الدية تكون على عاقلة  
الصبي أو المعتوه الذى أكره في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كالألة) وهذا قول الامام ومحمد قال في التبيين اه  
انه محمول على القتل بطبعه اشارة الى حياته فيصير آلة للمكروه فيما يصلح أن يكون آلة له وهو الاتلاف دون الاثم وهذا  
لان الآلة هي التي تعمل بطبعها كالسيوف فان طبعه القطع عند الاستعمال في محله وكالتار فان طبعها الاحراق  
وكالماء فان طبعه الاغراق وباستعمال الآلة يجب القصاص على المستعمل فكذلك اهنا اه (قوله لاشبهة) أى  
شبهة اقدم في حق كل واحد منهما وقال زفر يجب على المكروه لان الفعل وجد منه حقيقة وحكا في حق  
الاثم فيجب القصاص عليه اه (قوله ولو اكره على الزنا) أى بالاكراه المجهى وأما بغيره فيجوز خلاف  
كما يأتي في القسمين بلا خلاف اه درمستنى (قوله لان فيه قتل النفس بضياعها) لان ولها الزنا هالك حكاه اقدم

ومثله ما رخصه تعالى كفا صوم وصلاة  
وقتل صيد حرم أوفى اجرام وكل ما ثبتت  
فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرض)  
الاجراء (بغيرهما) بغير القطع والقتل يعنى  
بغير المجهى ابن خال اذ التسكيم بكلمة الكفر  
لا يصل أبدا (ورخص له اتلاف مال مسلم)  
أودى اختيار (وضمن) ربه المال (المكروه) بالكسر  
ابن مالك (وضمن) ربه المال (لا) بفتح  
لان المكروه بالفتح كالألة (لا) بفتح  
أوسبه أو قطع صومه وما لا يستباح به مال  
اختيار (ويقضى) القتل (العمد المكروه)  
بالكسر لو مكلفا على ما في المبسوط خلافا  
لما في النهاية (فقط) لان القاتل كالألة  
لما في النهاية (فقط) عليه ما وثقه أبو يوسف  
وأوجبته النافذة عليه ما وثقه أبو يوسف  
هم ما لاشبهة (ولو أكره على الزنا لا يرضى له)  
لان فيه قتل النفس بضياعها لكنه لا يجزى  
استهانا

من يريه فلا يستباح لضرورة ما كافتل اه دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع عما ضمن على المكروه لان منفعة الزنا حصلت للزاني اه شرح الوهبانية (قوله لكنه يقطع الحد في زناها) للشبهة وهل تأثم ذكر شيخ الاسلام اه تأثم بالتكفين فان لم تمكن من الزنا وزنى بها الا اثم عليها وقيل لا تأثم ولو مكنت هندية (قوله ظاهر تعليلهم) أى منع الرخصة للرجل في الزنا بالاكرام الملبى من أن فيه قتل النفس بضيا عها وتعليلهم الترخص لها بان نسب الولد لم ينقطع عنها (قوله ان حكم اللواط) أى من الفاعل والمفعول أى ولو برجل (قوله فترخص بالملبى) في باب الاكرام من التنف لو اكره على الزنا أو اللواط لا يسعه وان قتل اه فنع اللواط مع انها لا تؤدى الى اهلال الولد ولا تفسد الفرائض اه سرى الدين وظاهر اطلاق انتف بهم الفاعل والمفعول (قوله لانها لم تنج بطريق ما) بخلاف الزنا فانه وخص لها بالاكرام الملبى (قوله ولكون قبجها عقليا) لان فيها اذلالا للمفعول ويأبى العقل ذلك وقد انضم قبجها العقلى الى قبجها طبعها فانه محل نجاسة وفرت واخراج لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبجها شرعا (قوله وصح نكاحه) لكن ما زاد على مهر مثلها الا يلزمه قهستانى (قوله لا بالفعل كشرائه) ظاهره أنه لا يفتق عليه بالشرأفله أن يفسخه وله أن يعضيه ويخالفه ما فى الجوهرة من أنه اذا اكرهه على شراء ذى رحم محرم منه عتق ولا ضمان على المكروه لانه أهـ رحمه على الشراء دون العتق اه وهو الذى نقله ابن السكال عن البدائع وعلى عدم ضمان المكروه بأنه وصل للمعتق عوض وهو له الرحم (قوله ورجع بقيمة العبد) أى على المكروه لان الاكرام منسوب اليه والمكروه آله فيرجع بقيمة العبد عليه موسرا كان أو معسرا لانه ضمان اتلاف وهو لا يختلف به ما ولا يرجع المكروه على العبد عما ضمن لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره لكنه يقتصر على المأمور من حيث التلفظ حتى كان الولاء له أبو السعد ثم محل الرجوع على المكروه اذ لم يقتل المعتق خطري يالى الاخبار بالحزبة فيما مضى كذا وقد أردت ذلك لانشاء الحزبة فى الحال فانه يتق العبد فى القضاء ولا يصدق لانه خلاف الظاهر ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكروه له شيأ زعمه انه لم يقع العتق أما اذا حال خطري يالى ذلك ولم أرد به بل أردت الانشاء فى الحال أو لم أرد به شيأ أو لم يحطري يالى شئ يعتق قضاء وديانة ويرجع بقيته على المكروه وعلى هذه التفاصيل الطلاق أفاده صاحب التبيين (قوله ونصف المسمى ان لم يبطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكروه والتقرير كالايجاب فكان مثله انه فيرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة وقد يقول انه ان يبطأ ان وطئ لا يرجع لان المهر تقرر هناك بالدخول لا بالطلاق زبائى والمراد بالوطء ما يعم الخلوة أفاده القهستانى (قوله ونذره) قال فى التبيين ولو اكره على التذر صرح ولزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكرام وهو من الاثني هزاهن جند ولا يرجع على المكروه بما لزمه لانه لا مطالب له فى الدنيا فلا يطالب هو به فيها اذ لو كان له الطلب فيها الجسر فيكون أكثر مما أوجب وكذلك العين والظهار لا يعمل فيها الاكرام لانها لا يحتمل ان الفسخ فيستوى فيها المحدث والهزل وسواء كان العين على الطاعة أو على المعصية اه (قوله ورجعته وابلاؤه وفيه فيه) قال الزيلعي وكذا الرجعة والابلاؤه والنقابة باللسان لان الرجعة استدامة النكاح فكذلك ملحقة به والابلاؤه عيب فى الحال وطلاق فى المال والاكرام لا يمنع كل واحد منهما ما والنقابة فيه كالرجعة فى الاستدامة ولو بان بعض أربعة أشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر وليس له أن يرجع به على المكروه لانه كان متمكنا من النكاح فى المدة اه (قوله بقول أو فعل) فهو فى الدرامة التى وهو مخاف لما فى التبيين والدر من التقييد باللسان وفى الشرب لالبية هو مثل الرجعة انشاء واقرا والظهار أن هذا من ممانص على المتوهم لانه لو اكرهه على قربانها فقر بها كان فينا لان الفعل الذى مثل هذا لا يقبل الفسخ وحزره نقلا (قوله وما فى الحائنة من التفصيل) بين الحزبي فيصح اسلامه كرها بخلاف الذمى (قوله والاستحصان صحته مطلقا) قال العلامة عبد البر وهو نظير القياس والاستحصان فى الولد الذى ولدته المرتدة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا والمسلم فى صفه اذا بلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ولا يقتلان استحصانا اه قال فى شرح الملتقى وقد علمت أن العمل على الاستحصان الا فى مسائل ليست هذه منها فيكون المعقول على الاستحصان اه وفى الحوى وهو الشارح بخلاف ما لو اكرهه على الاسلام يصير مسلما لوجود أحد الركنين وفى وجود الآخر احقل فرج جانب الوجود احتياطا فرجنا الاسلام لانه يعلو ولا يعلى عليه فى الحكم

بل يغرم المهر ولو طائفة لانها لا ينسقطان جميعا شرح وهبانية (وفى جانب المرأة برخص) اه الزنا بالاكرام الملبى لان نسب الولد لا يقطع فلم يكن فى معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل (لا بغيره لكنه يستط الحدة فى زناها لانها) لانه لما لم يكن الملبى رخصة له لم يكن غير الملبى شبهة له فرفع ظاهر تعليلهم أن حكم اللواط يحكم المرأة اعدم الولد فترخص بالملبى الا أن يفرق بكونها أشد حرمة من الزنا لانها لم تنج بطريق ما ولكنها عقليا ولا لا تكون فى الجنة ولكن قبجها عقليا والمصنف (وصح نكاحه على الصحيح) قاله المصنف (ولو بالقول لا بالفعل كشرائه وطلاقه وعنته) ولو بالقول لا بالفعل كشرائه قريه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يبطأ ونذره) وبينه وظهاره ورجعته وابلاؤه وفيه فيه (أى فى الابلاؤه بقول أو فعل) واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كثير من المشايخ وما فى الحائنة من التفصيل فقياس والاستحصان صحته سلطانا فليحفظ (بلا قتل أو رجس)

وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يعتقد فليس مسلم اه (قوله للشبهة) المتكثرة فندروا القتل لاحتمال عدم الردة  
جوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة أو لا كان أولى وبعبارة المنبع ولو أكره الكافر على الاسلام فأسلم  
فان كان حريصا يصح بالاجماع وان كان ذميا يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس أن لا يصح وهو قول  
الشافعي رحمه الله تعالى اه سري الدين (قوله ولو كيله بطلاق وعناق) فينفذ نصرت الوكيل ويرجع الموكل  
على المكره بما أضاف عليه استحسانا والقياس أن لا يرجع لأن الاكراه وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتلاف  
وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختباره وقد لا يفعله أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل وبه الاستحسان  
أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الزالة فيضمن  
ولا ضمان على الوكيل لأنه لم يوجد منه الاكراه زياهي (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق  
الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس أن الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجه  
الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يجب فساد فكذا التوكيل ينقض مع الاكراه والشروط  
الفاصلة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه) من حيث  
منع الصفة لأن الاكراه يفوت الرضا وفوات الرضا يؤثر في عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن المكره من الفسخ  
فالاكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه مخ (قوله ثمانية عشر) هي  
طلاق ونكاح ورجعة وحلف بطلاق أو عناق أوظهار أو ايلاء أو عتق عبدا وإيجاب حج أو صدقة على نفسه وعفو  
عن دم عديم وجبه وقبول طلاق على مال لو أكرهت واسلام نسرا في والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين  
والنذر (قوله نظاما) هو صاحب النهر ونظم السكك بعضهما فقال

يصح مع الاكراه عتق ورجعة • نكاح وإيلاء طلاق مفارق  
وفي مظهار واليمين ونذره • وعفو لقتل شاب منه مفارق

قلت وما عدا هذه المذكورات يرجع اليها (قوله لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه) لأنه اقرار بفراغ الذمة انتهى  
فله الخيار عند زوال الاكراه ان شاء أمضاء وان شاء فسخه (قوله لأن البراءة لا تنصع مع الهزل) أي فيؤثر فيه  
الاكراه (قوله على طلب الشفعة) الأولى عن وبه عبر في الخاتمة وهو في نسخ كذلك (قوله لا تبطل شفعته)  
أي اذا طلب عند التمكن قال في الهندية ولو أكره على تسليم الشفعة بعد طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع  
حين علم بها أراد أن يتكلم بها فأكراه على أن لا يخطب بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعته اذا خلى عنه فان طلب  
عند ذلك والابطال شفعته كذا في الظهيرية اه (قوله ولا رفته بلسانه) لأنه لا يكفر به من غير تبديل الاعتقاد  
(قوله فلا تبين زوجته) لأن النافذة غير موضوعة للفرقة والاكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد (قوله والقول  
له استحسانا) وجهه ما تقدم وانقياس أن يكون القول لها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر سبب لحصول اليمين  
بما فيه يستوى فيها الطائع والمكروه مخ (قوله وقد منها من النوازل خلافه) الذي تقدم عنها وعن الجلالية  
التفصيل وهو أنه اذا ورى تبين قضاء لادبانه وان لم يقصد التورية مع خطورة تبين قضاء وديانة وقد أفاد ذلك  
الزباني وذكر الردة هنا مع اغناء قوله سابقا وعلى الكفر بالله عنه ليفترع عليه قوله فلا تبين زوجته (قوله فقطعت  
يده أو قتل على ما ذكر) أي الاقرار وعلى معنى لام التمهيل ولا يجوز فعل ذلك به وقد ذكر صاحب المحيط ذلك بحكم  
يعم القاضي وعبارته ولو أكره على أن يفترع على نفسه بقصاص أو حد فأنزل لم يلزمه شيء فان أقيم عليه باقراره وهو  
معروف بما أقر به إلا أنه لا يثبت عليه لم يقتص من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا  
بذلك اقتص من المكره فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه اه (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقر به (قوله  
فهو اكره) سواء كان أكرهه على البيع بالقيمة أو أقل أو أكثر والمعنى أنه اذا باع في هذه أو فيما ذكره الشارح يكون  
مكرها فيضرب بعد زوال الاكراه بين الفسخ والامضاء (قوله ان كان شرابا لا يحل) وان كان يحل فلا اكراه فيه إلا أن  
يكون لغیره (قوله وكذا الزنا وسائر المحرمات) قال في الهندية ولو أكره على أن يقتل مسلما أو يزني ليس له أن يفعل  
أحدهما الا أن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حدة قديسا ولا يحسد استحسانا وعليه مهرها وان  
قتل المسلم يقتل الا حرفة لو كان الاكراه في هذه المسائل بحسب أوقيد أو حلق لحية لا يكون اكرها فان قتل المسلم  
يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الا حرفة لو أكره الرجل على أن يقتل فلانا المسلم أو يتلف مال الغير

للشبهة كما في باب المرتد (وتوكيله بطلاق  
وعناق) وما في الاشياء من خلافه فقياس  
والاستحسان وقوعه والاصل عندنا أن شكل  
ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان  
ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل مالا  
يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعندها  
ما باليمين في خزانة الفقه ثمانية عشر وعندها  
في باب الطلاق نظاما عشرين (لا يصح مع  
الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كذبه)  
نفس أو مال لأن البراءة لا تنصع مع الهزل  
وكذا لو أكره الشفيع على أن يكت على  
طالب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته (ولا  
رفته) بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان (ولا  
تبين زوجته) لأنه لا يكفر به والتوكيله  
استحسانا وقت قد منها من النوازل خلافه  
فعله قياسا فأنسله (أكراه التناخي رجلا  
ليقتل بسرة أو قتل رجل بعد أو ليقرب قطع  
ليقتل بسرة أو قتل رجل بعد أو ليقرب قطع  
يقتل بسرة أو قتل رجل بعد أو ليقرب قطع  
على ما ذكر ان كان المقترن موصوفا بالصالح  
اقتص من القاضي وان منه ما بالسرقة  
معروف بما أقر به (لا يقتص من القاضي  
استحسانا للشبهة خاتمة) قبل له اما أن تشرب  
هذا الشراب أو تبسج كرمك فهو اكره ان  
كأن شرابا لا يحل (كأن شرابا لا يحل) قال  
وكذا الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان  
ولم يعين ماله

كان له أن يأخذ مال الغير ولا يقتله سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لأن تلف مال الغير مخصص وليس بجراح فان قتل ذلك المسلم ولم يترك مال الغير يقتل القاتل لأن تلف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان أتلف مال الغير بغير قصد كذا في فتاوى قاضي خان وان أبي عنه ما حتى قتل فهو أفضل اهـ قوله فبما صح لعدم تعيينه (قوله ببيع كذا) ظاهر كلامهم أنه لا يكون إكراهها إلا بتعيين المبيع أما إذا أمره بطلاق المبيع لا يكون إكراهها (قوله فقد صار مكرها فيه) أي ويبيع المكره فاسد ولو أكرهه على بيع الجارية بألف درهم فبما عاهدنا بغير قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماءنا رحمهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر إطلاقه بهم الضرب غير المبرح فأراد الإكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الإكراه غير الملجئ وفي فتاوى قاضي خان قيد بالضرب المتلف وعبارته كافي الهندية إذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لمصالح من الصداق أو تبرئه كان إكراهها لا يصح صلحها ولا إبرائها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله فليس بإكراه) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعا والأفعال الشرعية لا توصف بالإكراه (قوله منع امرأته المريضة) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في مثله إلى والدتها فأما المرض الخفيف فلا أن يمنعها عن الخروج فيه شرعا كما إذا كانت صحيحة بمثل الابوين أحدها فيمضي ويحضر (قوله فوهبت بعض المهر) وهبة الكل كهبة البعض (قوله الزفاف) أي الذهاب إلى بيت الزوج (قوله أنه استوفت منه ميراث أمها) هو مال غنله إكراهها على أنها قبضت دينها منه (قوله لأنها في معنى المكرهه) هذه العلة تظهر فيما إذا أراد التزوج عليها أو التسترى فان ذلك مما يسبب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتاوى الخيرية فقال

ومانع زوجته عن أهلها \* انتهب المهر بكون مكرها

كذلك منعه والد بنته \* خروجها لبعولها من بيته

قال المصنف في تحفة الاقران ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنته البكر من رجل فلما أرادت الخروج إلى بيت زوجها منعها الأب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها فالحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهه لما ذكر من المنع والحجاب بغلب في الإكراه وبه أفق أبو السعود العمادى اهـ وأنت تعلم أن البيع والشراء والاجارة كالأقرار والهبة وأن كل من يتدر على المنع من الأولياء كالأب للعله الشاه فليس قيدا وكذلك البكارة ليس قيدا كما هو مشاهد في ديارنا من أخذهم وهرن كرها عليهم حتى من ابن ابن العم وان بعدوان منعت أضربها وأقتلها اهـ (قوله المكرهه بأخذ المال) الأولى التعبير به (قوله لا يضمن ما أخذه الخ) قال في المبسوط لو أن أصا أكره رجلا بوعيد نافذ حتى أعطى رجلا ماله وأكرهه الآخر بذلك حتى قبضه منه ودفعه فذلك المال عنده فاضمان على الذي أكرههما دون القابض وكذلك لو أكره القابض على قبضه ليدفعه إلى الذي أكرهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه إليه فلا ضمان على القابض إذا حلف بالله ما أخذه ليدفعه إليه طامسا وما أخذه لا ليرده على صاحبه إلا أن يكرهه على دفعه اهـ هندية (قوله فالتقول للمكرهه مع عينه) لأنه ينفي الضمان عن نفسه وعنده قرينة على صدقه وهي إكراهه (قوله والدفع) أي إذا أكرهه على دفع ما عنده من نحو الوديعة للشخص (قوله انما يسعه مادام حاضر عنده المكرهه) قال في الهندية ولو أكرهه بوعيد نافذ على أن يأخذ مال فلان فيدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضممان فيه على الآخر وانما يسعه هذا مادام حاضر عند الآخر فان كان أرسله ففعل بخاف أن يقتله ان ظفريه ان لم يفعل أو يفعل ما هتد به لم يحمل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الآخر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل ولو لم يفعل حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكرهه هتد به بالمبس أو القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط اهـ (قوله أكرهه على أكل طعام نفسه ان جاءه لارجوع) فان قلت بشكل بما إذا أكل طعام غيره مكرها بما جاءه حيث يضمن المكرهه لا المكرهه وان حصل النفع للمكرهه قلت المكرهه هنا أكل طعام المكرهه لا طعام الغير لان الإكراه على الأكل إكراهه على القبض لعدم إمكان الأكل بلا قبض وكما قبض المكرهه صار قبضه منقولاً إلى المكرهه فصارت كأنه قبضه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا في طعام نفسه لا يمكن جعل المكرهه خاصا قبل الاكل لأن ضمان الغصب يجب بإزالة اليد ولا تنصرف إزالة مادام

فبما صح (قوله ببيع كذا) ظاهر كلامهم أنه لا يكون إكراهها إلا بتعيين المبيع أما إذا أمره بطلاق المبيع لا يكون إكراهها (قوله فقد صار مكرها فيه) أي ويبيع المكره فاسد ولو أكرهه على بيع الجارية بألف درهم فبما عاهدنا بغير قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماءنا رحمهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر إطلاقه بهم الضرب غير المبرح فأراد الإكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الإكراه غير الملجئ وفي فتاوى قاضي خان قيد بالضرب المتلف وعبارته كافي الهندية إذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لمصالح من الصداق أو تبرئه كان إكراهها لا يصح صلحها ولا إبرائها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله فليس بإكراه) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعا والأفعال الشرعية لا توصف بالإكراه (قوله منع امرأته المريضة) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في مثله إلى والدتها فأما المرض الخفيف فلا أن يمنعها عن الخروج فيه شرعا كما إذا كانت صحيحة بمثل الابوين أحدها فيمضي ويحضر (قوله فوهبت بعض المهر) وهبة الكل كهبة البعض (قوله الزفاف) أي الذهاب إلى بيت الزوج (قوله أنه استوفت منه ميراث أمها) هو مال غنله إكراهها على أنها قبضت دينها منه (قوله لأنها في معنى المكرهه) هذه العلة تظهر فيما إذا أراد التزوج عليها أو التسترى فان ذلك مما يسبب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتاوى الخيرية فقال

في يده أو في نفسه فتعذر رايه بطلب ضمان الغصب قبل الاكل في طعام المكره فصار كالأطعام نفسه لا طعام المكره  
 إلا أنه إذا كان شعباً لم تحصل منفعة فقد أكرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلف ضمن  
 المكره اه مخ (قوله وان شعباً) الأولى عدم صرفه لزيادة الألف والنون (قوله لا يسعه قول ذلك) ان كان هذا  
 اخباراً بالواقع للعصاة فظاهر وان أريد الحكم على النبي بذلك فلا يظهر لأن الحكم يعلم من النبي لا من غيره  
 عليه قد بر (قوله وسعه) لأنه كذب وقول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسعه اظهار ذلك عند الأكره  
 اه مخ (قوله لا تمنع الكذب) أنه لقوله لا يسعه قول ذلك (قوله لم يحل) أي دفع الحاربه لأن هذا ليس أكرها  
 لها حتى يرضى لها الزنا ولم يكرهه على الدفع وأما الأسارى فأنه قادر على تخليصهم أو تصبيرهم على بيعتهم (قوله  
 أقر بعقوبته مكرها) هو حال من فاعل أقر وهذه المسئلة من جريئات قول المصنف سابقاً أول الكتاب وأقر  
 فالمكره بعد زوال الأكره مخبر بين الفسخ والامضاء (قوله ظاهر القنية نعم) قال في البنايع قال النقيبه أبو الياث  
 ان هذا السلطان وصي يتيم يقتل أو اتلاف عضواً يدفع ماله إليه ففعل لم يضمن ولو حدثه بجبس أو قيد ضمن  
 ولو حدثه بأخذ مال نفسه ان لم يسلم إليه مال التيم ان علم أنه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه  
 لا يسعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع إليه  
 المال وان أخذ السلطان مال التيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها اه ولو قيل لرجل دلنا على  
 مالك أو لنتكلمك ففعل حتى قتل لم يكن أشأ وان داهم حتى أخذوه فمعه ماله ميسر (قوله اني مرافع)  
 أي ارفع أمرك للحاكم ليستخلص ما عندك من مال فلان (قوله لتبرئ) الاوضح أن يقول ليبرئ أي ليبرئ الدائن  
 المديون عن الدين (قوله معنى) منه وب على التميز ومصور خبر المبتدأ قال التبرئ لاني قال المديون للدائن ارفع  
 الى القبالة أي الوثيقة وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان في بدل ذهب شمس الملك يدفع إليه القبالة وأقر أنه  
 لا شيء له عليه أجاب فحجم الأئمة ان هذا في معنى الأكره وله أن يدعي دينه عليه وهذا جواب فحجم الأئمة البخاري وكان  
 جوابه هذا عقب صادرة شمس الملك وقتله وكان قد خبا أمواله عند الناس فكل من غزى عليه أخذوا واذى وطالب  
 ذلك فجمرد الاخبار فكان زمن الخوف قال مصنف القنية فعلى هذا تخويفهم بالغرم فبعد زمان القنية ونهني أن  
 يبعد عما إذا كان السلطان يقبل مثل ذلك ويتسلط ببيعه اه بتصرف (قوله وصح في الاستعانة الخ) تقدم  
 حافيه فهو تكرر ارمح قوله واصلامه (خاتمة) لوقيل له لتشرين هذا الخبر أولاً لأن هذه الآية أربعة ثلثين ابتكراً وأبالك  
 أو لتبين عبدك هذا بألف درهم فباعه فالباع جائز قياساً ما يمكن استصناع فقال البيع باطل وكذا التهديد  
 يقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتجسس رءبال في السجن أو لتبين من هذا الرجل عبدك بألف درهم فباعه  
 فالباع جائز قياساً وهذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستعانة ذلك كله أكره ولا يفتدئ من هذه  
 التصرفات كذا في المبسوط والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الحجر) •

أورد الحجر بعد الأكره لما أن فيه ما سلب الاختيار إلا أن الأكره أقوى لأن فيه سلبه عن الاختيار صحيح ولا بد  
 كماله بخلاف الحجر فكان أحق بالتقديم وحكي في القاموس تثلينه وفي المصباح حجر عليه حجران باب قتل  
 منه من التصرف فهو محجور عليه والفقهاء يحذرون الله له تخفيفاً ويقولون محجور وهو شائع والحجر بالكسر  
 أمقل والحجر طبع كذا ومحاسن الحجر النظر والشفقة على المحجورين وقد يكون النظر والشفقة لغيره كحجر  
 المديون والشفقة على قوله ما وجع المر بوض عن التصرف في الرهن وحجر العبد حتى الموت كذا (قوله مطلقاً)  
 ولو عن الذل أو عما هو مطلوب (قوله منع من نفاذ تصرف قولي) أي على وجه يقوم الغير فيه مقام المحجور  
 عليه جوهره قال الاتقاني وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن حجر شخص وهو الحجر الحكمي الذي يصير تصرف  
 المحجور عليه غير مفيد حتى إذا باع وحصل القبض لا يفيد الملك وهو الفرق بين الحجر والنهي فان النهي يفيد الملك  
 بعد القبض كما في البيع الفاسد هو المراد من النفاذ اللزوم فان عقد المحجور موقوف بالتصرف تصرف شخص  
 مخصوص فأخرج من النافي نفاذ اقرار المكره والأولى التعبير باللزوم بدل النفاذ لأن النفاذ أعم من اللزوم  
 فأفاده انفسه ستان والمراد من التصرف القولي ما فيه ضرراً ما القول الذي هو نفع محض فالصبي فيه كالبالغ  
 وله إذ أصبح منه قول الله والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك المعقود لأن حكمه بعد البلوغ حكم

وان شعباً نارح بغيره على المكره لمصول  
 منفعة الاكل له في الأول لا الثاني قال أهل  
 الحرب لنبي اخذوه ان قلت لست بنبي تركك  
 والاقتل لك لا يسعه قول ذلك وان قيل انهم  
 نبي ان قلت هذا ليس بنبي تركك نبيك وان  
 قلت نبي قتلناه وبه لا تمنع الكذب على  
 الانبياء قال سري لرجل ان دفعت جاريك  
 لاني بها دفعت لك ألف أسير لم يحل أقر بعقوبته  
 عليه مكرها لم يعتق في الأصح وهل الأكره  
 بأخذ المال معتبر بمرعاً ظاهر القنية نعم وفي  
 الوهبانية قال وان يقل المديون اني مرافع  
 تبرئ قال الأكره معنى مصور  
 ومع في الاستعانة اسلام مكره  
 ولا قيل ان يرتد بعد ويجبر  
 (كتاب الحجر)  
 (هوامة) المنع مطلقاً ونوعاً (منع من نفاذ  
 تصرف قولي) لا فعلي

الصبي العاقل والمخاض أن الصبي العاقل له عبارة صحيحة فهو نفع محض كقبول الهبة والاستلام وفيما  
 هو متردد بين الضرر والنفع فانه صحيح العبارة في حق الانعقاد حتى تنقضي قبحارته موقوف على اجازة الولي وفيما  
 هو ضرر محض كالطلاق والعناق فاسد العبارة خلاف في حق الانعقاد والنفاذ جميعا اه جوى (قوله لان الفعل  
 بعد وقوعه لا يمكن رده) حتى ان طفلا يوم ولدوا انقلب على حال انسان فان تلقى يلزمه الضمان وكذا الجنون الذي  
 لا يفهم اذا مرق نوب انسان يلزمه العفة لان الانفعال لا تقف على القصد الصحيح لان ما يوجد حسا ومشاهدة  
 ولا إمكان لرد ما هو ثابت حاسا بخلاف الافعال التي نسبة بالشيء كالحمد والود والقصاص فان الصبا والجنون  
 يؤثران في الان الحدود والقصاص عقوبة والصبي والجنون ليسا من أهل العقوبة فحقت عنهم ماله قصور  
 في فعله ما لعدم القصد الصحيح اه غاية وقال في الدرر ان أثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل أمر يعتبره  
 الشرع كالبيع وهو فاذ لم يوجد في الخارج جاز أن يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح  
 فانه لما كان موجودا خارجا لم يمتد اعتبار عدمه كالكف والقتل والاتلاف المال والا كان سقط اه (قوله يشكل  
 عليه الرقيق) أي على قوله لا نفلي (قوله لم نفع فاذ في الحال) كما اذا استقرض مالا واستمكه فانه لا يؤخذ به  
 في الحال ويؤخذ به بعد العتق لانه وان كان من أهل الاتزام الا أنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق  
 نفسه أفاذه المصنف وفيه انه لا اشكال لانه ظهر في حقه الا أنه تأخر للحال ولا يتضح الاشكال الا اذا لم يؤخذ به  
 أصلا كالقولي فتأمل وفي شرح الجوى فرع نفيس يحفظ ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق أن العبد اذا تزوج  
 بغير إذن مولاه ودخل به باليساع بالمهر بل يطالب به بعد الحرية لعدم صدور الاذن من المولى كما اذا لزمه الدين  
 بأقراره بخلاف مالزمه بالاتلاف لكونه غير مجبور عليه في حق الفعل فيظهر في الحال اه فليتأمل وفي تنكملة  
 الذي يرى أن العبد والجنون اذا اتلفا شيئا لزمهما ما ضمنه في الحال وكذا في تنكملة الطوري ومعه في رومه الحال  
 أن المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو الفداء اه أبو السعود (قوله الاصل فيه ذلك) أي في العبد أن يؤخذ  
 بأضاله حالا (قوله لعتقه) أي لو قت منه فهو كالكلام في قوله تعالى أقم الصلاة لذالك النعم واللام في قوله لصيام  
 المانع للعلمة واللام عو حق المولى لانه لو عمل به هذا الفصل حال البيع وفيه ابطال حقه (قوله وسببه صغر وجنون)  
 اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكل حكمته متفاوتين فيما يمتازون به عن الانعام وهو  
 العقل فيه بعد من بعد وقد ركب الله في البشر العقل والهوى وجعل في الملائكة العقل دون الهوى وجعل في  
 البهائم الهوى دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هوائه كان أفضل خلقه ما يقاسى من مخالفة الهوى  
 ومكابدة النفس ومن غلب هوائه على عقله كان أردأ من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل  
 وجعل بعضهم مبغى بأسباب الردى كالرقيق والجنون العديم العقل والمعتوه الناقص العقل والصبي فأثبت الحجر  
 على هؤلاء وكل ذلك رحمة منه ولطف اذ لو لا ذلك لكانت معاصيهم ضررا عليهم بأن يستعجز من يعاملهم هم ما لهم  
 باحتياله والرقايس بسبب الحجر في الحقيقة لانه يحتاج كامل الرأى كالخمر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يصحونه  
 أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون مجبورا عليه كالخمر لا يقال  
 انه مجبور عليه مع أنه ممنوع من التصرف في ملك غيره والرق مجزى حكمي يتبأ به الشخص اقبول ملك الغير عليه  
 والجنون داء يحصل الدماغ باعتناء على الاقدام على ما يضاد مقتضى العقل من غير ضعف الاعضاء وفي التلويح  
 الجنون اختلال القوة المعية بين الامور الحسنة والقبیصة المدركة لاهواقب بأن لا يظهر آثارها وتتعطل أفعالها  
 اما نقصان جيل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما  
 استيلاء الشيطان عليه والقائه بالاضالالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه والصبر  
 وصف الانسان من أن ولادته الى أن يبلغ الحلم بسبب عدم تكامل قوى بشرته الا أنه غير لازم لوجود الانسان  
 بدون كآدم وحواه ولادته في مفهومه اتصور الانسان بدون ولادته من الموارض وان كان وصفا أو لبيلا  
 ولازم الغالب أمراده والله سبحانه يوجب خلاف العقل بصير من قام به مختلط الكلام في بعض كلامه كالعقلاء  
 وفي بعضه كالجهانين (قوله يعم اقوى) هو من كان جنونه مطبعا والضعيف هو من يجن ويفيق (قوله كافي المعتوه)  
 اختلفت في تفسيره اختلافا كثيرا وأحسن ما قيل فيه هو من كان قایل القههم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه  
 لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون اه تبين (قوله وحكمه كعبد) في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه اه زباني

لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يصح  
 الجبر عنه قلت يشكل عليه الرقيق اتفق  
 قوله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في  
 المدايع اللهم الا أن يقال الاصل فيه ذلك  
 لكنه أخر لعتقه لصيام المانع فتأمل (وسببه  
 صغر وجنون) يعم القوي والضعيف كافي  
 المعتوه وحكمه كعبد كما سيجي في المآذون (ورق

(قوله فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أما المجنون فله عدم عقله والصبي غير العاقل كالمجنون والعاقل لا ينفك  
 على المصلحة في الطلاق لعدم الشهرة ولا وقوف الولي على عدم الموافقة إذا بلغ هذا الشهرة وهذا لا يوقفان  
 على إجازته ولا ينفذان بإشرافه اهـ منع (قوله حكمه كمين) قال في الشريعة لا ينفذ في طلاق تشبيه أفعاله بأفعال  
 الصبي تأمل بل يجب أن يكون هذا في تصرف صدر منه حال عدم إفاقته وأما تصرف وجد منه حال إفاقته فهو  
 فيه كالعاقل كما ذكره الزيلعي اهـ ومثله ما وقع في النهاية وقع في غاية البيان قال الشلبي في حاشية الزيلعي أقول  
 والذي يظهر لي بتوفيق الله أي في التوفيق بينهما أي بين ما في غاية البيان أي والنهاية وبين ما في الزيلعي وهو  
 الذي نقله الشرنبلالي عنه أن الحق التفصيل فان كان لإفاقته وقت معلوم فعقد في ذلك الوقت فالحكم فيه  
 النفاذ كالعاقل وإن لم يكن لإفاقته وقت معلوم فعقد في حال الإفاقه فالحكم فيه كالصبي فيجب أن  
 يحمل ما قاله الزيلعي رحمه الله على الأول وما ذكره الانتقائي رحمه الله تعالى على الثاني اهـ ومثل ما في الغاية  
 والنهاية في المنار لحافظ الدين وأما ما ذهب العقل أصلاً فان تصرفه لا تلحقه الإجازة والفرق بين الإفاقه المعلومة  
 وغيره أنه في المعلومة تحقق صحوه بحسب عادته أما غيرهما فيجوز أن حال جنونه تكلم بكلام العتلاء (قوله  
 ولا اعتناهما) لما فيه من الضرر (قوله ولا اقرارهما) لأن اعتبارهما لا قول بالشرع والاقراء يحتمل الصدق  
 والكذب فأمكن وذه (قوله نظرهما) عليه للثلاثة قبله (قوله وصح طلاق عبد) أقوله صلى الله عليه وسلم كل  
 طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه اهـ منع (قوله أخر إلى عتقه) لزوال المانع حينئذ وهذا في العبد المحجور الكبير  
 أما إذا كان صغيراً لا يؤخذ به بحال من الأحوال سوى عن المبسوط وهذا ما لم يطرأ عليه اذن فان أذن له بعد  
 اقراره باستئصال مال إنسان يسأل عما أقربه فان قال ما أقررت به كان حراً وأخذ به في الحال وإن قال ما أقررت  
 به كان باطلاً لا يؤخذ به اهـ أفاده المصنف وإنما أخر ولم ينفذ حالاً لأن نفاذه لا يدرى عن تعلق الدين بربقته  
 أو كسبه وكلاهما خلاف مال السيد درر (قوله هدر) لأن المولى لا يستوجب على عبده مالا اهـ درر (قوله ويجوز  
 سرقود) أي موجبهما (قوله أقيم في الحال) ولو لم يحضر مولاه وإن أقيم عليه بدنة فخرته شرط عنددهما خلافاً  
 لابي يوسف (قوله لبقائه على أصل الحرية في حقهما) لأنه ما من خواص الانسانية وهو ليس به لولم من حيث  
 هو آدمي بل من حيث هو مال ولذا لم يصح اقرار المولى به ما عليه وبطلان حق المولى في حق اهـ جوى (قوله عقداً  
 لا يصحان لكونهما مشرراً محضاً وإن أذن المولى اهـ درر مزيد اهـ (قوله من هؤلاء المحجورين) قال خوارزمي زاده أي من  
 الصغير والعبد فذكر الجمع وأراد التثنية كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم وقال في شرح المانع أراد الصغير والعبد  
 والمجنون الذي يجب وبقي لا الذي ذهب عقله فان تصرف مثل هذا لا يصح وإن لحقه الإجازة ولهذا قيد بقوله  
 وهو يعقله اهـ شلبي (قوله يعرف أن البيع سالب الخ) ويعرف الغبن اليسير من الفاحش ويتصدق بتحصيل الربح  
 والزيادة اهـ زيلعي (قوله إجازة له) جعل في الدراية الأولى شاملاً للعصبات ونحوه ابن فرشته في شرح الجمع  
 بالقاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصغير كالاب والجد والوصي فلا يجوز أن ياذن الاخ والمم والام وأجاب  
 المقدسي بحمل هذا التعميم على مال المولى فعله كالتكاح فتصح إجازته من الاخ والمم جوى وفي الهندية ولو أذن  
 القاضي للصبي بالتصرف والاب بأبي صح وإذا تصرف الابن العاقل ثم أذن له المولى بالتصرف فأجاز ذلك  
 التصرف فقد سراجية وإنما كان له أن يجيزه لأنه إذا كان بهذه الصفة يحتمل أن يكون في عقده مصلحة فيجيزه المولى  
 أو المولى إن رأى فيه ذلك اهـ (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق على ماله) أي عن البدائع وذكر في النهاية أنه يضمن  
 في الحال وكذا في الغاية فانه قال فيها إذا كان الغصب ظاهراً يضمن في الحال فبيعاً فيه لأن أفعال العبد  
 معتبرة ولو كان الغصب ظاهراً باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه اهـ ومن عبارة الغاية يفهم التوفيق في  
 أوجب الضمان في الحال محمول قوله على ما إذا ثبت موجباً له من الماهرا ومن أخره إلى عتقه محمول قوله على  
 ما إذا ثبت باقراره وفي الحلبي لو جنى على النفس يتقص منه في الحال إن جنى على النفس بما يوجب القصاص  
 ويدفع ويفدى إن جنى عليها بما لا يوجب القصاص أو جنى على الطرف عمداً وخطأ اهـ (قوله مؤاخذاً بأفعاله)  
 هذا من خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف (قوله وإذا قتل) أي الصبي المحجور وليس التقيد بالخبر  
 في هذه احترازا حتى لو كان مأذوناً في التجارة فالحكم كذلك أبو السعود (قوله لو أنف ما اقترضه) أطلق الجواب

فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب) أي  
 لا ينفذ في طلاق صبي ومجنون مغلوب  
 حكمه كمين نهاية (و) لا اعتناهما  
 (و) لا اقرارهما نظرهما (وصح طلاق  
 عبد) (واقراره في حق نفسه فقط) لا سببه  
 (ولو أقر عال أخر إلى عتقه) ولو لم يولد مولاه  
 هدر (ويجوز سرقود أقيم في الحال) لبقائه على  
 أصل الحرية في حقهما (ومن عقد عتداً  
 يدور بين نفسه وشره كما سيجي في المأذون  
 منهم) من هؤلاء المحجورين (وهو يعقله)  
 يعرف أن البيع سالب للملك والشراء سالب  
 (أجازة له أو ترك) وإن لم يعقله فباطل نهاية  
 (وإن أنفقوا) أي هؤلاء المحجورون سواء  
 (واعتلوا ولا درر) (سأ) مقوق ما من مال أو نفس  
 (وإن جنى على ماله) (أو جنى على ماله)  
 بعد العتق على ماله (أو جنى على ماله)  
 المحجور مؤاخذاً بأفعاله فيضمن ما أنفقه من  
 المال الحال وإذا قتل فالتدبير على عاقلة  
 الأبي مسائل لو أنف ما اقترضه

في نسخ أبي حنيفة وفي نسخ أبي سليمان أنه قوله ما قال أبو يوسف هو ضامن وهو الصحيح اه يرى من الذخيرة  
ولو أنك مال غيره بلا سبب ايداع أو اقراض ضمن بالاجماع اه شرح تنوير الاذهان (قوله وما أودع عنده  
بلاذن وإيه قيد بعدم الاذن لانه لو أذن له ولية في أخذ الوديعة يضمن انتفاعا كما في المصنف والاولى حذف قوله  
بلاذن وإيه ويكون قوله بهد بلاذن راجعا الى المسائل الاربع واحترز به عما إذا أنكف ما أودع عند أبيه فانه  
يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى الرقبي أما هو إذا أودعه واستهلكه يضمن إجماعا يرى  
عن البدائع (قوله وما أعير له وما يبيع منه) لانه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند  
أبي يوسف ضمان فعل وإنه من أهل التزام الفعل قنية (قوله ما إذا أودع مبي محجور مثله) قال في جامع القسولين  
وهي من مشكلات ايداع الصبي قات لا إشكال لانه انما يضمنها الصبي أي في الصور المستثناة للتسليط من  
مالكه أو ماله يوجد اه أشباه (قوله وهي ملك غيرهما) أي وقد أودعه بغير إذن المالك وفي اليرى عن منية المفتي  
لو أودع عبد محجورا مالا ودفعه الى مثله لم يضمن الا قول ما لم يفتق وليس له ضمن الثاني اه (قوله ولا يحجر على  
حرم مكاف بسفه) وفي نسخة بحذف على وهذا عند الامام قال الاتقاني وجه قول أبي حنيفة الكتاب والاجماع  
والله قول ثم قال وأما الاجماع فهو ألسفيه اذا أطلق أو أعتق أو تزوج يصح منه هذه التصرفات بالاتفاق  
وكذا اذا أقر على نفسه بالخود والقصاص صح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم يصح تصرفه فانه أصل السلب  
ولا يه فاذ صح تصرفه في النفس وهي الأصل وجب أن يصح تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة  
الاجماع (قوله هو تذيير المال الخ) قال القهستاني السفه بتقنين في اللغة الخفة وفي التريعة تذيير المال وان لافه  
على خلاف مقتضى العقل والشرع فارتكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح  
في شئ اه وفي شرح الحوى السفه العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجا والسفه  
من عاداته التبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفا لا لغرض أو لغرض لا بهمة العقل من أهل الديانة  
غرض مثل دفع المال الى المغنين واللهايين وشراء الجمادات الطيارة بمن غال والغبن في التجارة من غير محمدة اه  
وغنوه للزبلى والمراد أنه كان رشيدا ثم سفهه أما اذا بلغ سفها فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ خسفا  
وعشرين سنة عنده وقال يمنع عنه ماله مادام السفه قات الخ أبو السعود قال في الاشباه ولم أر حكما شهادة  
السفه ولا شك أنه ان كان مضيعا لماله في الترفه وفاسق لا يقبل له شهادة وان كان في الخير تقبل شهادته وعند  
الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يحجر في وجوه الخير واختلف في المفلس فقال الامام لا يحجر بالفلاس بل يحبس الى ان  
لا يظهر له مال فيخرج ولا يحول بينه وبين غرمائه وقال اذا أفلس حيل بينه وبينهم الا أن يبرهنوا أن له مالا اه  
وفي الهداية وقال اذا اطلب غرماء المفلس الحجز عليه حجز القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقراض حتى  
لا يضرب الغرماء وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه بين الغرماء بالحلص عندهما (قوله فيحجر عليه عندهما)  
مستدرك مع ما يأتي مع عدم صحة التفرع أيضا اه حلي (قوله وفسق) أي من غير تبذير مال فان الفاسق أهل  
لولاية على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن حافظا لماله قهستاني وهذا يفيد أن الفاسق يغير محجور  
عليه انتفاقا وهو الذي تفيد عبارة الزبلى والبرهان والدرر قال فيها والرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ  
مصلحة الماله لا يحجر عليه ولو فاسقا عندنا وعند الشافعي وفي الدين أيضا اه (قوله ودين) قال في الهدية الحجز  
بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله وتزيد على أمواله وطلب الغرماء من القاضي أن يحجر عليه  
حتى لا يهب ماله ولا يصدق به ولا يقر به اغريم آخر القاضي يحجر عليه عندهما ويعدل بحره حتى لا تصح هبته  
ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل بحره حتى تصح منه هذه التصرفات  
اتمى وفيها ثم لا خلاف عندهما أن الحجز بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجز بسبب الفساد  
والسفه قال أبو يوسف فوجه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد يثبت الحجز بنفس السفه ولا يتوقف  
على القضاء اه محيط وفي ذكر الفساد الذي هو الفسق نظر لما مر وأد القهستاني أن المشايخ اختلفوا في الحجز  
بالدين هل هو خلاف مبتدأ أم مبني على القضاء بالفلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالفلاس ثم الحجز بنا عليه  
عند لان القضاء بالفلاس لا يقتضي حال الحياة خلافا لما في شرط صحة القضاء بالحجز عندهما القضاء بالفلاس  
ثم الحجز بناء عليه والحجز بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث

وما أودع عنده بلاذن وإيه وما أعير له وما يبيع  
منه بلاذن وبسبب من ايداعه ما إذا أودع  
مبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلا مال  
تضمن الدافع أو لا (قوله ولا يحجر على حرم  
مكاف بسفه) هو تذيير المال ونضيه على  
خلاف مقتضى الشرع أو العقل ودور وفي  
الخير كان يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك  
فيحجر عليه عندهما ونماه في فوائده من  
الاشباه (وفسق ودين)

قوله

لما في



أى إذا كان قادرا على الزاد والراحلة وإذا أراد عمرة لم يمنع من ذلك ولو أراد أن يقرن ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاضى يضع مقدار النفقة والكراء والهدى على يد أمين يتفقه عليه في الطريق وفي الميسر  
 التصريح بعدم التمكين من غير حجة الاسلام وعمرة واحدة وهو في العمرة استحسان أخذ بالاحتياط في الدين  
 باختلاف العلماء في فرضيتها أه من شرح عبد البر (قوله وعبادات) المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلاة  
 لا ما هو أعم من البدن والمالي والمركب منهم ما عطفها على ما قبلها من عطف المبين لأن عطف الامم وذكر  
 السبكي في دياحة شرجه لتخصيص المنفحة أنه في كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يصح أن  
 يراد بالعام ما عد ذلك الخاص فيكون من عطف المبين قال وهذا هو التحقيق وصرح بذلك سعدى افندي فيما  
 علقه على العناية أه أبو السعود (قوله وزوال ولاية أبيه وجده) أى فتكون ولاية ما تقدم للقاضى وهذا بخلاف  
 الصغير فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كالأقر على نفسه بوجود القصاص في النفس  
 أو في مادونها أه جرى (قوله وفي الاتفاق) أى على نفسه وزوجه ومن تجب عليه نفقته من ذوى أرحامه من  
 ماله ذكره عبد البر وغيره وأما وقفه فقال في الاشياء باطل واختلافه فيما لو كان باذن القاضى فصحة البلخي  
 وابطال أبو القاسم أه (قوله وفي صحة وصاياه بالقرب من الثالث) انما جازت لانها موافقة للحق يتقرب بها إلى  
 الله تعالى وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المسلمون فينفذ من الثالث لان الحجر نظره حتى لا يتلف ماله فيبتلى  
 بالفقر الذى هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لان وجوبها بعده وأنه قد استغنى عن المال في أمر  
 دينه وفي اتنا ذها نظر لامر آخرته واكتساب لثنا الجليل بعده أه من شرح عبد البر (قوله كالأخ) أى  
 غير محجور ولا فاضل وبأن أه حلي (قوله وفي كفارة كعبه) قال العلامة عبد البر لو نذر صدقة أو هديا أو طاهر  
 أو حلف لا يدعه القاضى أن يكفر بالمال بل يصوم لكل يوم ثلاثة أيام وكذا صوم في كفارة الظهار والقتل  
 ولو أعتق عبده في كفارة ظهار رسمي في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز الا صومه كذا في خزائنه الا كل وغيرهما  
 (قوله والحاصل) مستغنى عنه بما قدمه قريبا (قوله ينفذ من المحجور) أى اجماعا (قوله وما لا يبيعه وشترائه  
 وهبته واقراره بالمال واجارته وما أشبه ذلك من التصرفات التى يلحقها الفسخ والنقض) رر ذلك من المحجور  
 عليه كالأخوز من غير البالغ ومن المعتوه أه عبد البر (قوله فان بلغ غير رشيد) ذكر الاكمل في خزائنه ادرك  
 اليتم لم يجهل الوصى يدفع المال اليه بل يتأني ويجري به بالشئ بعد الشئ فان وجد مصلحا دفع اليه ماله وان كان  
 ما جنما فسد اتأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله مصلح أو لم يصلح وفي البدائع لا بأس  
 للولى أن يدفع اليه شيئا من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختبار فان آنس منه رشد ادفع اليه الباقي أبو السعود  
 عن البيهقي (قوله فصع نصرته قبله) لا وجه للتفريع وعبارة الدرر ولو صح نصرته قبله أه فعبر بالواو التى  
 للاستئناف أو العطف وانما صح نصرته لان البالغ العاقل لا يجبر عليه عند الامام وهذا منع للتأديب لا جبر  
 أه حلي من زيد (قوله وقال لا يدفع) ولو صار هرما كافى الدرر المتنى وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا دفع اليه المال  
 بعد ما بلغ هذه المدة فسد الا يضمن الوصى بالدفع اليه عنده خلافا لما أه أبو السعود (قوله فان آنس) أى عرفتم  
 أو أبصرتم ذكره البكري في تفسيره (قوله هو كونه مصلحا في ماله) هو بمعنى قول صاحب التنقيح معنى الرشد أن  
 ينفق فيما يجهل ويملك عما يحرم ولا يسهل فيه بالتبذير والاسراف أه (قوله فقط) أى لا في دينه وقال الامام  
 الشافعى رضى الله تعالى عنه الرشد بالصلاح فيها (قوله ولو فاسقا) تفسير لما استقدم من التقييد بقوله فقط  
 (قوله لا يبيع ماله) ولو عقارا يفتى قليل حوى عن الفقيه وانما كان له حصة لان قضاء الدين واجب عليه  
 والماملة ظلم في حبسه الحاكم دفعا للظلم وابطال الحق لمستحقه ولا يكون ذلك اكراه على البيع أه مخ (قوله  
 وقضى دراهم دينه من دراهمه) لان لادائن أن يأخذ بيده اذا ظهر بجنس حقه بغير رضا المدين فكان للقاضى  
 أن يعينه أه مخ (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز للقاضى بيعه لان هذا الطريق غير معين لقضاء الدين  
 فصار كالعروض وقوله لاتحادهما في التنية أشار به الى وجه الاستحسان قال في المنع وجه الاستحسان انه ما  
 متحدان جنسا في التنية والمالية ولهذا يضم أحدهما الى الآخر في الزكاة مختلفان في الصورة حقيقة وكما  
 اما حقيقة فظاهر واما كماله لا يجزى بينهما بالفضل لاختلافهما فبالنظر لاتحادهما في التنية للقاضى ولاية  
 التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية لاخذ علاما بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض

(وعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي  
 صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة  
 وصاياه بالقرب من الثالث فهو) في هذه  
 (كالأخ) وفي كفارة كعبه اشياء والحاصل  
 أن كل ما يستوى فيه الهزل والجد يتبع من  
 المحجور وما لا فلا الا باذن القاضى خاصة  
 (فان بالغ) الصبي (غير رشيد لم يسلم اليه ماله  
 حتى بالغ خسا وعشرين سنة فصع نصرته  
 قبله) أى قبل المقدار المذكور من المدة  
 (وبعد يسلم اليه) وجوبه حتى لو نفعه منه  
 بعد طلبه ضمنه وقبل طلبه لا ضمان كما يفهم  
 كلام المجتبى وغيره فله شقنا وان لم يكن  
 رشيدا (وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا  
 يجوز نصرته فيه (والرشد) المذكور  
 في قوله تعالى فان آنس منهم رشدا (هو  
 كونه مصلحا في ماله فقط) ولو فاسقا قال ابن  
 عباس (والقاضى يجبر المحتار المدينون  
 لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من  
 دراهمه) يعنى بلا أمره وكذا لو كان داهيا  
 (وباع نانيه لدراهم دينه) وبالعكس  
 (استحسانا) لاتحادهما في التنية (لا يبيع  
 القاضى عرضه) (لا عقاره) للدين  
 (خلافا لهما وبه) أى بقوله ما يبيعهما  
 للدين (ينفق) اختبار وجهه في تصحيح  
 القدوري

تتعلق بصورها وأعيانها اه (تنبيه) قال الحموي في شرحه نقلا عن العلامة المقدسي "عن جده الأشقر عن شرح القدوري لا لا خصب أن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاعهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان لاسيما في: ياربنا المداومتهم الحقوق قال الشاعر

عفا على هذا الزمان فانه \* زمان عقود لازمان حقوق  
وكل رفيق فيه غير موافق \* وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال) قال في الهندية ويبيع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالأسير فلا يسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه وقيل دستان هداية والدست البدلة ثلثي " وإذا كان له ثياب يمكنه أن يجتري بدونها بيعت واشترى له ثوب بلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه ويبيع ما لا يحتاج اليه في الحال فيبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء والعهد على المطلوب إذا استحق لأعلى القاضي ويبيع السكاكين من الحديد ويخذ من الطين اه بتصريف (قوله يلزم به بعد الديون) لانه فعلق بهذا المال حق الاقتراض فلا يمكن من إبطال حقهم بالاقرار غيرهم (قوله ما لم يكن ثابتا بينه) بأن يشهد وعلى الاستقرار أو الشراء بمثل القيمة هندية (قوله أو علم قاض) المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه (قوله كمال استهلك) أي قبل قضاء الدين فان مال له يكون أسوة للغير فلا خلاف هندية (قوله إذا لا يجزى الفعل) وهو شاهد فيشاركهم لا لتمام التهمة منح (قوله فبأنه أسوة للغير ما) ويجب عليه أن ينظره ياتي دينه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام من أدر لك متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي رواية أحمد من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به المراد به المغصوب والعواري والودائع والاجارة والرهن فذلك ماله بعينه وأما المبيع فليس بمال البائع ولا متاعه بل هو مال المشتري ظهر وجهه عن ملك البائع وضمائه بالمبيع والقبض (قوله فان أفلس) قال في المصباح أفلس الرجل كأنه صار الى حال ليس له فلو كان قال أقهر الرجل إذا صار بحال يقهر عليها وبعضهم يقول صار ذا فلو كان كان ذا دراهم فهو مفلس والجوع فالفلس حقيقة الانتقال من حال اليسر الى حالة العسر وفلسه القاضي تفليسا نادى عليه وشهره بين الناس بأنه صار مفلسا اه (قوله لكن بغير إذن بائعه) لانه ليس له أن يقبضه فهو ظالم بذلك القبض فلا يعتبر شرعا (قوله كان له استرداده وجب به بالثمن) أي فلا يكون أسوة للغير ما (قوله وأجاز ما صنع المحجور) فشرط مع الإطلاق (قوله شرب لآلانية وأنت خير) بأنه حيث كان قضاء الاول فتوى لا يتوقف على ما لا يتوقف على إجازته (قوله وبعد) ليس هذا عنهم حتى يحتاج الى نص عليه (قوله لان حجر الاول مجتهد فيه) قال ابن الصياغ في شرح الجمع اذا حجر قاض ثم أطلق فخر القضاة من الحاجر الاول فتوى لا قضاء وهذا على قول محمد ظاهر لانه لم يثبت بهذا القضاء ما ليس بثابت بل تبين ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل وهو حد الفتوى وأيضا ما وجد شرط القضاء من المقضي له وعليه والدعوى والانكار فيكون فتوى وعقد أبي يوسف وان كان يحتاج الى القضاء لكنه قضاء من وجه فتوى من وجه لانه لم يوجد شرطه حتى لو وجد يصير متفقا عليه مثل أن توجد ممة بين المحجور ومن عاقده فبقضى عليه بإبطال التصرف ويصح الحجر أما لو رفع الى الحاجر ما باعته فأبطل ما فليس لقاض آخر إبطال قضاء الاول ولا إجازة ما صنع لانه قضاء الاول حصل في موضع الاجتهاد فلهذا ذلك وكان ذلك قضاء تاما لوجود المقضي له والمقضي عليه وهو نافذ بالاتفاق والإبطال من الثاني حصل بخلاف الاجماع لانه أبطل قضاء أجمع المسلمون على نفاذه اه وأقاد الاتفاق عن اشارات الاسرار أن السفيه عند محمد يصير محجورا بدون القضاء لانه الحجر السفيه وهي حقيقة بخلاف المديون وقال أبو يوسف يتوقف الحجر على السفيه على انضمام القضاء وقد سلف وانما ذكرناه ثانيا لا لبدء الفرق والفرق لمحمد بن حجر السفيه حيث لا يتوقف على قضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف هو أن حجر السفيه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لالحق الغير فأشبهه الجنون والمجنون بنفس الجنون ولا يتوقف على قضاء فكذا ما كان بنزله أما الحجر على المديون فليس معنى فيه بل لحق الغرماء حتى لا تنفذ حقهم بتصريف يتوقف على القضاء لانه ولاية عليه فيه بل حجره اه (قوله ما لم يعلم) أي أن القاضي حجر عليه وهذا في السفيه انما يظهر

ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو أقبل مال يلزم به بعد الديون ما لم يكن ثابتا بينه أو علم قاض فبأنه أسوة للغير ما (قوله أو علم قاض) المعتمد عدم جواز القضاء بعلمه (قوله كمال استهلك) أي قبل قضاء الدين فان مال له يكون أسوة للغير فلا خلاف هندية (قوله إذا لا يجزى الفعل) وهو شاهد فيشاركهم لا لتمام التهمة منح (قوله فبأنه أسوة للغير ما) ويجب عليه أن ينظره ياتي دينه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام من أدر لك متاعه بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي رواية أحمد من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به المراد به المغصوب والعواري والودائع والاجارة والرهن فذلك ماله بعينه وأما المبيع فليس بمال البائع ولا متاعه بل هو مال المشتري ظهر وجهه عن ملك البائع وضمائه بالمبيع والقبض (قوله فان أفلس) قال في المصباح أفلس الرجل كأنه صار الى حال ليس له فلو كان قال أقهر الرجل إذا صار بحال يقهر عليها وبعضهم يقول صار ذا فلو كان كان ذا دراهم فهو مفلس والجوع فالفلس حقيقة الانتقال من حال اليسر الى حالة العسر وفلسه القاضي تفليسا نادى عليه وشهره بين الناس بأنه صار مفلسا اه (قوله لكن بغير إذن بائعه) لانه ليس له أن يقبضه فهو ظالم بذلك القبض فلا يعتبر شرعا (قوله كان له استرداده وجب به بالثمن) أي فلا يكون أسوة للغير ما (قوله وأجاز ما صنع المحجور) فشرط مع الإطلاق (قوله شرب لآلانية وأنت خير) بأنه حيث كان قضاء الاول فتوى لا يتوقف على ما لا يتوقف على إجازته (قوله وبعد) ليس هذا عنهم حتى يحتاج الى نص عليه (قوله لان حجر الاول مجتهد فيه) قال ابن الصياغ في شرح الجمع اذا حجر قاض ثم أطلق فخر القضاة من الحاجر الاول فتوى لا قضاء وهذا على قول محمد ظاهر لانه لم يثبت بهذا القضاء ما ليس بثابت بل تبين ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل وهو حد الفتوى وأيضا ما وجد شرط القضاء من المقضي له وعليه والدعوى والانكار فيكون فتوى وعقد أبي يوسف وان كان يحتاج الى القضاء لكنه قضاء من وجه فتوى من وجه لانه لم يوجد شرطه حتى لو وجد يصير متفقا عليه مثل أن توجد ممة بين المحجور ومن عاقده فبقضى عليه بإبطال التصرف ويصح الحجر أما لو رفع الى الحاجر ما باعته فأبطل ما فليس لقاض آخر إبطال قضاء الاول ولا إجازة ما صنع لانه قضاء الاول حصل في موضع الاجتهاد فلهذا ذلك وكان ذلك قضاء تاما لوجود المقضي له والمقضي عليه وهو نافذ بالاتفاق والإبطال من الثاني حصل بخلاف الاجماع لانه أبطل قضاء أجمع المسلمون على نفاذه اه وأقاد الاتفاق عن اشارات الاسرار أن السفيه عند محمد يصير محجورا بدون القضاء لانه الحجر السفيه وهي حقيقة بخلاف المديون وقال أبو يوسف يتوقف الحجر على السفيه على انضمام القضاء وقد سلف وانما ذكرناه ثانيا لا لبدء الفرق والفرق لمحمد بن حجر السفيه حيث لا يتوقف على قضاء وبين حجر المديون حيث يتوقف هو أن حجر السفيه لمعنى فيه وهو سوء اختياره لالحق الغير فأشبهه الجنون والمجنون بنفس الجنون ولا يتوقف على قضاء فكذا ما كان بنزله أما الحجر على المديون فليس معنى فيه بل لحق الغرماء حتى لا تنفذ حقهم بتصريف يتوقف على القضاء لانه ولاية عليه فيه بل حجره اه (قوله ما لم يعلم) أي أن القاضي حجر عليه وهذا في السفيه انما يظهر

على قول أبي يوسف أما على قول محمد فيخبر من غير قضاء كما سبق وفي الهندية عن الخانية وإن بلغ التيم سفيها  
غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي لا يصير محجورا عليه عنه أبي يوسف وتنفذ تصرفاته وعند محمد يكون محجورا  
من غير حجر اهـ (قوله بل باطلاق القاضي) هذا مذهب أبي يوسف وعند محمد يرتفع بالرشد من غير اطلاق أفاده  
في الاشياء (قوله ينبغي تقديم بينة بقضاء السفة) قال في الظهيرية ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسده بعد ذلك فحجر  
عليه للقاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى به منك حال  
ملا حن وقال المحجور بل اشتريته في حال الحجر فالقول للمحجور عليه وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الذي  
يدعى الصحة ولو أطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعد ما أطلق عنك وقال المحجور بل اشتريته في حال  
الحجر فالقول للمحجور عليه نقلا في الهندية فأفاد أن القول للمحجور عليه في العورتين ومن القواعد أنه عند  
تعارض بينتي الصحة والفساد تقدم بينة الصحة وعند الافراد تقدم بينة المثبت على قول الآخر فيبحث مصنف  
الاشياء لم يوافق المقول وأفاد الشيخ صالح محشي الاشياء بحثا تفصيلا في المقام حمله أن الخلاف بين الخصمين  
إذا كان بعد الحجر ينبغي تقديم بينة الرشد لاسيما ثبت خلاف الظاهر إذا الظاهر بقاء ما كان على ما عليه كان  
فكانت بينة الرشد كثر اثباتا والبيانات شرعت للاثبات وأما إذا كان قبل الحجر فالظاهر الرشد وبينة السفة  
ثبت خلافه والبيئة بينة من ثبت خلاف الظاهر وفي ذخيرة المناظر ادعى زوال السفة وأقام البيئة وادعى  
خصمه بقاء السفة وأقام البيئة تقدم بينة زوال السفة لانها ثابتة أمر الم يكن ثابتا اهـ (قوله وفي الوهبانية)  
البيت الاول ليس لفظ الوهبانية وهو

ولم يطمس ما لا يلح تنقل \* ومن يدعى اقراره قبل يحجر

أو البيع والمحجور قال بوقته \* فن يدعى التأخير ليس يؤخر

فغيره الى ما ترى وهو حسن الا أنه كان ينبغي التنبيه عليه ومعهما كما قال شارحها الوفا بعد ما صلح اني كنت  
اقررت وانما محجور على اني استهلك لك دراهم وقال وب المال اقررت بذلك حال اصلاحك أو قال اقررت به  
حال افسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا فالقول قول المقر لانه أضاف الاقرار الى حالة معودة تنافي  
صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منسكرا لا مقرا فيجوز القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال  
بعد ما صلح قد كنت اقررت لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فإنه يقتضى عليه بذلك وألحق المصنف به البيع  
أما لو وقفه على نقل أولانه فاسه عليه اهـ (قوله قبل يحجر) الطرف مضاف الى الجملة (قوله ولو باع) أي المحجور  
(قوله وقال) أي القاضي للمشتري لا تؤذ أي الثمن الى المحجور واحتراز به عما إذا أجاز البيع ولم ينه عن أداء الثمن  
اليه فان دفعه اليه جائزا لان في اجازته البيع اجازة دفع الثمن كالوكيل في البيع فإنه وكيل في قبض الثمن (قوله  
يخسر) ضميره كضمير أذى المدعي تبرير رجوع الى المشتري ووجهه أنه لما نساء صار حق القبض للقاضي فإذا دفعه  
للمحجور عليه بعد ذلك كأنه دفعه الى الاجنبي ولا خيار له المشتري في ذلك لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نساء  
القاضي فلا يستحق به منه تخفيفا ولا خيارا اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل بلوغ الغلام) •

البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر رأى وكان له نهاية  
وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان من قال القاضي عياض وغيره الغلام يقع على الصبي من حين يولد في  
جميع حالاته الى أن يبلغ ويطلق على الرجل باعتبار ما كان كما يطلق عليه شيخنا باعتبار ما يؤهل اليه وفي التماموس  
الغلام الطائر الشارب والكهل ضد أو من حين يولد الى حين يشب اهـ (قوله بالاحتلام) قال في المعدن الاحتلام  
جعل اسم المراهقة للناس من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع  
النماء لكثرة استعماله اهـ (قوله والانزال) أي بوطء أو بجملة عميرة (قوله والاصل هو الانزال) لأن الاحتلام  
لا يعتبر الا معه والاحبال لا يأتي الا به (قوله والجمارية) أي البنت وهي أنثى الغلام (قوله ولم يذكروا الانزال  
صريحا) أي فيها مع أنه لا بد منه في الاحتلام والاحبال (قوله فان لم يوجد منه ماثنى) أي عما ذكر ولم يعتبر بسلت  
العانة وروى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أنه اعتبر بسلت العانة وأما من روى في الحكم بالبلوغ فيه  
في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به وقال في الكشف في تفسير سورة النور وعن علي أنه كان يعتبر القائمة

ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي  
ولو ادعى الرشد وادعى خصمه بقاء السفة  
السفة وبرهانها ينبغي تقديم بينة بقاء السفة  
أشياء وفي الوهبانية  
ومن يدعى اقراره قبل يحجر  
فن يدعى بوقته فهو أجدر  
بإباحتها والقاضي اجاز وقال لا  
تؤذ ما إذا من بعد يحجر

(فصل)  
بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال  
والانزال والاصل هو الانزال والجمارية  
بالاحتلام والحيض والحبل ولم يذكر الانزال  
صريحا لانه قد يوجد منها (فان لم يوجد  
منها) شيء

ويقدر بخمسة أشبار وبه أخذ الفرزدق في قوله

ما زال مذكراً بيدا ازاره \* فمما فادركه لخدمة الاشجار

١٥ اتقاني ولا يتبرئ من الساق وأما شعر الشارب والابط فقبل الخلاف فيه كاللعنة وأما الزغب وهو الشعر الضعيف فلا أثر له أيضا كان وكذا نقل الموت لا عبرة به جوى عن شرح النظم الهاملى (قوله به يقنى) وهذا عندهما وهو قول الامام الشافعى وقال أبو حنيفة لا بد أن يتم للغلام ثمان عشرة سنة وللجارية سبع عشرة سنة ووجهه قوله تعالى ولا تقر بوامال اليتيم الا باقضى هي أحسن حتى يبلغ أشده وأشد الصبي على ما قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم واتبعه القتيبي ثمان عشرة سنة وقبل اثنتان وعشرون وقبل خمس وعشرون وأقل ما قالوا هو الاقل فوجب أن يدار الحكم عليه للاحتياط الا أن الجارية أسرع ادراكا من الغلام فنقصت سنة عنه وأخر سنة عنهم الا شتما لها على الفصول الاربعة التى توافق المزاج ووجه قوله الله الملقى به العادة الغالبة اذ العلامات تظهر فى هذه المدة غالبا فجعلت المدة لامة فى حق من لم تظهر له علامة مخ بتصرف قال فى المختار يتم الصبي بالكسر يتم يتما ويتم بالضم والفتح واليتيم من الناس من قبل الاب ومن البهائم من قبل الام اه والاشد واحدا لجمع له وقبل جمع واحد بالفتح كفلس أو بالضم كود وقبل شدة وقبل جمع لاوا وحده وأصله من شد النهار ارتفع وهو مشتق من الشدة وهى القوة والجلادة (قوله لقصر أعمار أهل زماننا) قد علمت فوجه آخر لقوله اقرىبا (قوله هو المختار) قال فى شرح الجمع وأجمعوا ان ابنة خمس سنين فادونهم اذا دار ان الدم لا يكون سبضا وابنة تسع سنين فما فوقها يكون حبضا والخلاف فى ست وسبع وثلاثين والكافى عن بعضهم أن أدناه احدى عشرة (قوله بأن بلغها السن) ولا يتقبل قولها فمادون ذلك لان الظاهر يكذب ما ابرهان (قوله صدقا) اذا فسر امامه علم بالوغه ما وليس عليهم ما عين شره بلابة وفى الجوى عن شرح درر البحار يشترط لقبول قولها ما بين بينا كيفية المراهقة حين البلوغ والاعتماد ولعل المراد به ما فى الشره بلابة قاله أبو السعود (قوله ان لم يكذبها الظاهر) فان بلغها هذا السن وقالوا بلغه ونظاره حالهما الضعف والزمانة كغالب أولاد القاهرة فانهم ما لا يصدقان (قوله ولا يبعه) قال فى فتاوى قاضى خان صبى يبيع ويشترى وقال انه باع ثم قال بعد ذلك لست يبالغ فان كان حيز أخبر عن البلوغ محتمل البلوغ بأن كان سنة اثنتى عشرة سنة أو أكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك وان كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ ويصح بحوده ومثل ما ذكر جميع أحكام البالغين فى طلاق وعتاق ونكاح وروعين وجميع ما يفيد عموم كلامه وفى الجوى وأحكامهم ما فى أحكام البالغين فى الزنا والتمسرات (قوله لاتصح الا بالينة) بأن يشهدوا على معاينة الزوال والاولى أن يزيد بعدد قوله وبعدد يصح اذا كان بحال يحتمل مثله لوافق ما فى الفقه ستانى فانه نقل عن اقرار الاحكام أنه لا يصح اقراره قبل اثنتى عشرة سنة وكذا بعده الا أن يكون بحال محتمل معاينة الزوال وفى الصلابة من غير من غير الخلل ان حد المراهق اثنا عشرة سنة أو ثلاث عشرة اه (خاتمة) فى شرح الغارى لا كرامانى ذكر ان عبد الله بن عروب بن العاص كان بينه وبين أبيه اثنا عشرة سنة قالوا ولا نعرف أحدا غيره كذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (کتاب الماذون) •

(فحقى بهم اكل منهم اخص عشرة سنة به  
يقضى) انصر احوار اهل زماننا (وادنى مدته  
له اثنا عشرة سنة واه اوسع سنين) هو الفجار  
كما فى احكام الصغار (فان راهقا) أى بان  
بلغا هذا السن (فقد لا يلقا صداقا) ان لم  
يلكدهما الطاهر) كذا قيد فى العمادية  
وغيرها فبعد ثنى عشرة سنة بشرط شرط  
آخر لخصه اقراره بالبلوغ وهو ان يكون محال  
يحتاج مثله والا لا يقبل قوله (كالف حكم) فلا يقبل  
(وهما) حينئذ (كالف حكم) احتمال حاله  
بجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله  
فلا تنقض فسخه ولا يبعه وفى الشريعة لالة  
يقبل قوله المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل  
رب عاذا بلع ولا يمين وفى الخزائن اقتر بالبلوغ  
فقد بل ثنى عشر سنة لانصح الابلية  
وبعد تصح انتهى  
(كتاب الماذون) •  
(الاذن) خصة الاعلام ونوعا (فان الحجر)

ايراد كتاب المادون بعد كتاب الحجر ظاهر المناسبة اذا الاذن يقتضى مسبق الحجر اهـ والمادون مصدر كعبور  
 وان كان الظاهر انه صفة الا أنه يحتاج الى حذف المضاف والصلة كما في الكرمانى يقال هو مأذون له وهى  
 مأذون لها ونزل الله له ليس من كلام العرب قهس تالته وفي المصباح أذنت لعمري التجارة فهو مأذون له  
 والعقهاء يحذفون الصلة ويقولون العبد المأذون كما قالوا المحجور يحذف الصلة والاصل محجور عليه لفهم المعنى اهـ  
 (قوله لغة الاعلام) قال قاضى زاده في التكملة لم أرقط في كتب اللغة مجيى الاذن بمعنى الاعلام وانما المذكور  
 فيها كون الاذن بمعنى الاعلام اهـ وقد تبع المؤلف فيه الزبلى وانما هو لغة الاطلاق كما في مبد وطخواه زاده  
 لكن في الشرح لبلاية عن النهاية اما اللغة فالاذن في الشيء رفع المانع لمن هو محجور عليه واعلام باطلاقة فيما يحجر  
 عنه وفسر الاذن في قوله تعالى والمغفرة تاذنه بالامر والرضا والارادة والقضاء وفي القساء وس أذن بالشئ كسمع  
 اذنا بالكسر ويحرك واذا ناولا واذنه علم به فاذا نوا بحجب أى كوفوا على علم ثم قال واذنه في الشئ كسمع اذنا بالالكسر  
 واذنا اناحه اهـ (قوله في الحجر) أى السابق معرقه وهـ زابشل ذلك الحجر من صبي من ولى أو قاض ولما كان

معظم الباب في مسائل العبد زاد في التعريف واسقاط الحق أي حق المولى الثابت له في رقبته اه جوى وهذا يقتضى أن اسقاط الحق لا يكون الا من المولى فيكون قاصرا على اذن العبد وليس كذلك كما يأتي وجهه القهستاني أيضا لما قبله (قوله أي في التجارة) أي التصرف في أنواعها (قوله لان الحجر لا يتنك عن العبد المأذون في غير باب التجارة) فليس له أن يتبرع ولا أن يعشق ولا أن يكفر بالمال (قوله واسقاط الحق) أي حق المنع لاحق المولى لانه يكون قاصرا على العبد ومع ذلك لا يسقط حق المولى لانه أن يأخذ من كسبه جبرا عليه اه ابر كمال (قوله وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة) ثمرة الخلاف تطهر في صحة التقييد عندهما حتى لا يجوز للعبد أن يجاوز ذلك عندهما كالموكل فله أن يطلق له وعندنا تصرف بأهلية نفسه وانما يختلف المولى في الملك فقط لتعذر ثبوته وفيما عدا ذلك هو كالحرة لان المنافع حق المولى وقد أسقطه والاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق اه زياحي (قوله ثم تصرف العبد لنفسه بأهليته) عطف على متصيد من المعنى فان قوله الاذن فك الحجر معناه اذا اذن المولى يتنك الحجر فعطف على قوله يتنك قوله ثم تصرف أقاد المصنف وقال في التبيين العبد أهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر بشرع عاصد ووه عن تميز وجه التصرف في صحة لالتزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهم من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج من أن يكون بشرا الا أنه جبر عن التصرف لحق المولى كيلا يطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن له المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الاصلية اه (قوله فلا توقيت بوقت) كيوم ويلة وشهرو عام ولا مكان قهستاني (قوله تبرع على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد مقوله يعنى مفعول من عهده لقيه وهو تبرع على كونه تصرفه لنفسه أقاده القهستاني قال في التبيين لا يقال هو ليس بأهل لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون أهلا لسيبه وهو التصرف والسبب غير مشروع لذاته بل لحكمه فاذا لم يترتب عليه حكمه لا يكون مشروعا كطلاق الصبي وعناقه لاننا نقول حكمه ملك اليد وهو أهل له كالمكاتب ولذا يقدم فيه حاجته من قضاء دينه ونفقة ولولم أن يأخذ الا ما فضل منه بخلاف المستنهد به فانه لا يثبت فيه حكم ما في حق الصبي فلا يكون مشروعا ولا يقال لو كان اسقاطا لما ملك منبه لانا نقول ليس باسقاط في حق ما لم يوجد فيكون النهى امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد اه (قوله تبرع على فك الحجر) هذا في سابقه وهو قوله تبرع على كونه اسقاطا لانه مفترق على المنزوع عليه وهو قوله فلا توقيت ولا حقه وهو التعليل (قوله عثم اذنه في الانواع كلها) حتى لو أذنه بشراء البحر ونهى عن شراء البركان اذنا بشراء البر وغيره وان لم يكن العبد متهديا الى التصرف في غير البحر والسيد عالم به قهستاني ثم كون الاذن لا يخص اذنا صلاصلا فاذن عبد المحجور اذنا صلاصلا فبعبدا سدا ونما يخص حتى ان المولى اذا اذن لعبد في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به رقبته فانه يصير مشترى لنفسه دون مال مولاه ولو نقد مال مولاه ليس للمولى أن يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه به هندية عن الذخيرة (قوله لانه فك الحجر) أي والعبد تصرف بأهلية نفسه وهي عامة (قوله لا وكيل) مستغنى عنه بما تقدم (تنبيه) شرط الاذن أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والا اذن ممن يملك التصرف بهما ورهنا واجارة ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مالك للرقبة حتى جازا الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك ومفاوضة وعناقا والاب والجد والقاضي والولى وحكمه ملك المأذون ما كان من قبيل التجارة وتوابعها وضرورتها وعدم ملكه ما لم يكن كذلك اه جوى (قوله ثم اعلم الخ) قال في الهندية والفاصل أنه اذا اذن له بالعقد المذكورة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل ذلك اذنا واذا اذن له بعقد واحد يعلم منه أنه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخدا ما عرفا عادة حتى لو قال اشترى بواوبه يصير ماذونا في التجارة ولو قال بيع ثوبي هذا واشترى بفضه كذا يصير ماذونا أيضا ولو قال اذهب الى فلان وأجر نفسك منه في عمل كذا لا يصير ماذونا له في التجارة لانه امره بعقد واحد ولو قال أجز نفسك من الناس في عمل كذا صار ماذونا له في التجارة لانه لم يتهين من معاملته فكل امرأ بالمعاملة مع الناس فيكون امره باعتقاد مختلف اه وقال الاتفاق في توجيه كون الاذن في العمل الخاص يقتصر ولا يعم وجه الاستحسان الضرورة والضيق على الناس لان العبد لو جعل ماذونا له بهذا القدر راضا في الامر على الناس

أي في التجارة لان الحجر لا يتنك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقبته والولى لو صديقا وعند زفر والشافعي هو وكيل وانابة (ثم تصرف) العبد لنفسه بأهليته فلا توقيت بوقت ولا يتجسس بنوع تبرع على كونه اسقاطا (ولا يرجع بالعهد) على سيده (لنك الحجر) (فله اذن لعبد) تبرع على فك الحجر (يوما) أو شهرا (صار ماذونا مطلقا حتى يحجره عليه) لان الاسقاطات لا توقيت (ولم يخص بنوع فاذا اذن في نوع عثم اذنه في الانواع كلها) لانه فك الحجر لا وكيل ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوع اذن بالتجارة



في العهدة قبل ترجع الى الامر وقيل الى العبد اه (قوله فيصح فيه ايضا) قال في التبيين ولو رأى المولى عبده  
 يشتري شيئا بدهم المولى او ذنابره فلم ينهه بصير ما ذنابه فان نفذ الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسه ترضه  
 ولا يبطل البيع بالاسترداد اه فقد صار ما ذنابي نفس ذلك العقد وقيد بكون مال المولى أحد النقيدين لانه لو كان  
 ماله مكبلا أو موزونا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان معيناً واذا لم يكن معيناً واسترد المولى لا يبطل البيع ذكره  
 القاضي خان (قوله وعليه) أي على ما في الذخيرة (قوله فيفتقر) الاولى حذف الفاء (قوله الى الفرق) أي بين المبيع  
 الاول حيث لا يكون ما ذنابه بخلاف المشتري الاول فانه يكون ما ذنابه أي ويكون للمولى أن لم يسترد  
 الثمن قال الحوى وجه الفرق أنه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتضرر بخلاف البيع فان المبيع يزول  
 عن ملكه فلا يحتمل سكوته اذا نفي ذلك البيع وعزاه الى ابن ملك والمبدائع وفيه أن في كل ادخال واخراج أو ما اذا  
 استرد الثمن فقلوا لا يبطل البيع أي ويكون هذا الشراء ما ذنابه ويحتاج الى الفرق أيضا قال الحلبي وأهل  
 الفرق ما ذكره في باب الفضولي من أن الشراء أسرع نفاذا اه وجعل سري الدين المقدم وقوفه على اجازة المولى  
 أي فان اجازة بالقول نفذ وان ابطله بطل فليتناقل (قوله بلا قيد) بيان لما قبله وذلك بأن يقول أذنت في التجارات  
 أرفق التجار تولم يقيد بشراء بعينه أو بنوع من أنواعها اه مخ (قوله فيبيع ويشتري ولو بعين فاحش) قال الامام  
 الاسيحي في شرح الكافي شراء العبد المأذون ويهه بما يتغابن الناس فيه حالا أو أجلا أو سائجا أو زف قوله سم  
 جميعا وكذلك بما يتغابن الناس فيه في قول الامام كان عليه دين أو لم يكن ولا يجوز في قوله ما اه مختصر الاق  
 الغين الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والقاضي من  
 مال الصغير والتبرع غير ادخل فيه فلا يجوز وللامام أنه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في  
 ضمن الشيء له حكم ذلك الشيء اطلانه في المختصر فمثل ما اذا ناه عن البيع بالغين الفاحش أو أطلق لما في البرازية  
 قال له لا تبع بغين فاحش فباع بغين فاحش صح لانه لا يقبل التخصيص اه مخ وسوى هنا بين البيع والشراء في  
 الغين الفاحش وفرق بينهما في تصرف الوكيل أي بخارزه البيع مطلقا وتعين شراؤه بمثل القيمة أو بما يتغابن  
 الناس فيه لان الوكيل يرجع على الامر بما يلحقه فكان الوكيل في الشراء متما في أنه اشتراه لنفسه فلما ظهر له الغين  
 أراد أن يلزم الامر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع بما يلحقه من العهدة على أحد فكان البيع  
 والشراء في حقه سواء اه أبو السعود (قوله ويوكل بهما) أي بالبيع والشراء لانه من أنواع التجارة ولعله لا يتسكن  
 من مباشرة الكل فيحتاج الى المعين اه مخ (قوله ويرهن ويرهن) لانه من أنواع التجارة اذ هما ايقاف واستيفاء  
 ويتقرر ذلك بالمال مخ (قوله لانه من عادة التجار) جعله في المنع له للاخير ويحتمل رجوعه الى الكل ويدل عليه  
 اقتصار الشارح (قوله وجب على عبده) لانه كانه اشترا ببدل الصلح وله الشراء (قوله ويبيع من مولاه بمثل  
 القيمة) وجوز به بالاكثر منها أو لوى (قوله فلا) كانه لانه تبرع وهو ليس من أهله (قوله ويطل الثمن) واذا بطل  
 الثمن صار كانه باع بغير غن فلا يجوز البيع ومراده يبطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة وللمولى استرجاع المبيع  
 كذا في الجوهرية التبرع (قوله خلافا لمصححه شارح الجمع مزيلا لمحيط) حيث قال ولا يبطل الثمن وان سلم المبيع أولا  
 لانه يجوز أن ينفق المبيع ويتراخي وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب  
 المحيط هذا القول هو الصحيح اه حلبي (قوله فخرج مجانا) قد علمت من كلام الجوهرية أن للمولى استرداد المبيع وفي  
 المعنى وعن أبي يوسف أن للمولى استرداد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن وأما اذا باع  
 العبد من سيده ولم اليه المبيع قبل قبض الثمن فانه لا يسقط الثمن لانه يجوز أن يثبت للعبد المأذون المديون على  
 مولاه ألا ترى أنه لو استهلك المولى شيئا من أكباد عبده المديون ضمن للعبده مخ (قوله والا لم يجز بينهما بيع) لان  
 المولى حينئذ يكون بائعا أو مشتريا من نفسه اه أبو السعود (قوله فيما كان من التجارة) لم أره في مفهوم التقييد به ولعله  
 يحترز به عن المبيع اذا كان لا ذكرا أو للبدن فانه لا يفسخ فيه وحتره (قوله بحق ما) كغصب غصبه ووديعة استهلكها  
 أو شهد وأعلى اقرار بذلك أو شهد وأعلى بيع أو اجارة أو شراء مخ (قوله يعني لا تقبل على مولاه) حتى لا يخاطب  
 ببيع العبد اه مخ (قوله ولو حضر) أي المولى وعبده المحجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيع العبد لانه  
 اتلاف وتعد ولا يجز فيهما (قوله على المحجور) لا حاجة لذكره لان الموضوع فيه (قوله تسع على العبد) فيؤاخذ  
 بعد عقه (قوله وقبل على المولى) جعل في المنع ال قول قولها ما والقبل قول أبي يوسف (قوله ولو شهد وأعلى اقرار

أي فيصح فيه أيضا وعليه فيفتقر الى الفرق  
 والله الموفق (و) ثبت (مصححه شارح الجمع)  
 مطلقا (بلا قيد) (مصححه شارح الجمع) (فبيع  
 أو ما لم يقيد فنفذ ما يبيع خلافا للشافعي (فبيع  
 ويشتري ولو بعين فاحش) خلافا لها  
 (ويوكل بهما ويرهن ويرهن ويعبر الثوب  
 والدابة) لانه من عادة التجار (ويصلح عن  
 قصص وجب على عبده ويبيع من مولاه  
 بمثل القيمة وأما بأقل) منها (فلاو) يبيع  
 (مولاه منه بمثل القيمة أو أقل) ولله ولي حبس  
 المبيع لقبض غنه (من العبد) (ويطل الثمن)  
 خلافا لمصححه شارح الجمع مزيلا لمحيط  
 (قوله قبضه) (قوله لا يجزى به على  
 (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجزى به على  
 عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا  
 لم يبطل لعينه بالعقد وهذا كله لو المأذون  
 مديونا ولا لم يجز بينهما ما يبيع نهاية (ولو باع  
 المولى منه بأكثر من الزائد أفسخ العقد)  
 أي يؤمر المولى بأن يفعل واحدا منهما  
 لحق الغرماء (فما كان من التجارة) وتقبل  
 الشهادة عليه (أي على العبد المأذون بحق ما  
 (وان لم يحضر مولاه) ولو محجور لا تقبل  
 يعني لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤاخذ به  
 بعد العتق ولو حضر معا فان الدعوى  
 باستهلاك مال أو غصبه قضى على المولى وان  
 باستهلاك ودبه أو بضاعة على المحجور تسع  
 على العبد وقبل على المولى ولو شهد وأعلى اقرار

العبد) أي المحجور أما أقرار المأذون فقد سبق قرياً أنه تقبل الشهادة به على المولى وسأق له تمة (قوله مطلقاً) سواء كان المولى حاضراً أو غائباً من (قوله ومن ارضه) لأن أخذ الأرض من ارضه ان كان البسود من قبله فهو استجار الأرض وان كان من قبل رب الأرض فهو اجارة نفسه وهو يملك الوجهين وليس له أن يدفع طعماً إلى رجل ليزرع ذلك الرجل في أرضه بالنصف لأن هذا يصير قرضاً وليس له ذلك لأنه تبرع وتعامه في غاية البيان (قوله وبوأجر) أي غلماؤه وحواليته ويؤتونه زبلياً (قوله وبزراع) أي يدفع الأرض من ارضه (قوله وبشارك عتانا) انما تصح منه اذا اشترك الشريك مطلقاً عن ذكر الشراء بالنقد والنسيئة فلو اشترك العبدان المأذون لهما في التجارة شركة عتانا على أن يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجوز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان أذن لهما المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولا دين عليهما فهو جائز كالأذن لكل واحد منهما مولاة بالكفالة والتوكيل بالشراء بالنسيئة اهـ هندية عن النهاية (قوله لا مفاوضة) ولو فعل ذلك به قد عتانا لا مفاوضة محبط (قوله وبأجر ولو نفسه) زيادة لوم الموافات وجبت تكرار في الكلام لتقدم الاجارة في قوله وبوأجر وانما المقصود ذم راجارته نفسه فقط ونفس عليهما لأن فيها خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال ليس له ذلك لأن الأذن لم يتناول التصرف في نفسه بعباده فكذا اذناه فله اذنه تابعة للنفس ولما اتم التصرف في غير النفس اذ هي يبيع المنافع فيملكه وانما لا يجوز بيع نفسه لأنه يطل الأذن أصلاً لأنه يجر به بخلاف الاجارة ولا يلزم من امتناع بيع النفس امتناع الاجارة ألا ترى أن الحز لا يملك يبيع نفسه ويملك اجارته وكذا المكاتب والرهن يوجب الحبس على الدوام الى قضاء الدين بغير بدل يقابل فيه ذنوب به غرض المولى وهو التحصيل فلا يملك اهـ (قوله وبأجر ولو بدعة وغصب ودين) قال في الهندية اذا أقر العبد بدين فهذا على وجهين ان أقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يؤاخذ به للعالم سواء صدقه المولى أو كذبه وان أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للعالم وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الاصل اذا أقر العبد المأذون بغصب أو ودعة بحددها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بحددها أو دابة بعقرها أو ثوب اسرقه أو أجرة أجرة أو مهر جارية اشتراها أو وطنها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للعالم قالوا انه محمول على ما اذا أقر بقرارة وأحرق بعد القبض حتى يصير غاصبه فيجب النسيئة من وقت الاخذ وفي تلك الحال المضمون مال فأما اذا أقر قبيل القبض أو عقر الدابة قبل قبضها فانه لا يؤاخذ به للعالم اهـ (قوله لغير زوج) قال في الخسائية العبد المأذون اذا أقر لمن لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد مسراً كزوجته اذا أقر لها فانه لا يصح اقراره اهـ (قوله وولد وولد) قال في المبسوط اذا أقر المأذون لابنه وهو حر أو لایسه أو لزوجته وهي حرة أو مكاتب ابنه أو لغيره دينه وعليه دين أو لاديين عليه فاقراره له ولا باطل في قول الامام وفي قوله ما جاز ويشترك في كون الغرماء في كسبه (قوله ولو بعين صح ان لم يكن مديوناً) قال في الهندية وان كان على المأذون دين فأنز بشي في يده أنه ودعة لمولاه أو لابن مولاه أو لایه أو لعبد تاجر عليه دين أو لایه أو مكاتب مولاه أو لایه مولاه فاقراره لمولاه ومكاتبه وعبداه وولده باطل فأما اقراره لابن مولاه أو لایه فجاز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جائزاً في ذلك كله اهـ (قوله ابن الشحنة) لم يذكر الاهداء وانما ذكر الضيافة والتصدق ونقل عن التمة المأذون يملك التبرعات اليسيرة حتى يملك التصديق بدون الدرهم ولا يملك التصديق بالدرهم وملك الضيافة وهذا ليس بمقدور درهم بل بما لا يعتد به التجار مسرفاً ولكن هذا في المكولات حتى لا يملك هذا في غير المكولات ثم قال وأما التصديق بالنسيئة والرقبة والفضة ما دون الدرهم يجوز ومنعه صاحب الهداية من التصديق اهـ مختصراً وفي التبيين ليس له أن يهدي إلا الشيء اليسير من المكولات وليس له أن يهدي الدرهم انتهى (قوله بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر) لانهم اذا أكلوا يتضرر به المولى نسيئاً وأصل المذهب أن المحجور لا يهدي يسيراً وكذا الاضيافة اهـ ملحق وشرحه للمواف (قوله ولا باس للمرأة أن تصدق) أي بدون استطلاع رأي الزوج قال رضي الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد هندية عن الخسائية (قوله ملتي) والله الموائف في شرحه بعدم المنع منه عادة (قوله ويأخذ الضيافة اليسيرة) قال في المحيط له أن يأخذ الضيافة اليسيرة استحساناً وليس له أن يأخذ الضيافة العظيمة ولا يدين حد فاصل بينهما فروى عن محمد أنه اعتبر فيه مقدار مال التجارة فان كان عشرة آلاف درهم فأتخاذاها بمقدار عشرة يسير وان كان عشرة دراهم فالداق فيها كثير وملك الاهداء بالمال كولات بمقدار ما يتخذ الدرهم من المكولات له ولا باس

لم يقض على المولى مطلقاً وتعامه في الامادية (ويأخذ الأرض اجارة ومساواة وضارة) ويشتري بذرا يزرعه) وبوأجر وبزراع (وبشارك عتانا لا مفاوضة وبسأجر) وبشارك عتانا لا يتر بدعة وغصب (وبأجر) ولو (نفسه) ويتر بدعة وغصب (وبدين) ولو عليه دين (لغير زوج وولد وولد) وسيد فان اقراره له بالدين باطل عنده خلافاً له مادد ولو بعين صح ان لم يكن مديوناً وهبانية (ويهدي طعماً ما يسيراً) بما لا يعتد به ومفاده أنه لا يهدي من غير المكولات أصلاً ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحجور لا يهدي شيئاً وعن الثاني اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل معه فلا باس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا باس للمرأة أن تصدق من بيت سيدها أو زوجها باليسير كرقبة ونحوه ملتي ولو علم منه عدم الرضا لم يجوز (ويضيف من يطعمه) ويأخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله

لجاجة دعوة العبد التاجر واعارة ثوبه ودابته خلاصة ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده سواء كان على العبد دين أو لا مبسوط (قوله بعيب) قيد به لانه لا يحيط بدونه اذ هو تبرع بمحض (قوله قدر ما يحيط التصار) ولا يملك أن يحيط من الثمن أكثر من العادة لانه تبرع بمحض بعد تمام العقد وهو ليس من صنيع التجارة فلا ضرورة اليه (قوله ويحامي) في القاموس حاباة لانا اعطاه بلا جزاء ولا من اوعاه وحاباه محاباة وحباء نصره واختصه ومال اليه اه وليس كل مراد انما المراد ان يبيع السلعة بأقل من غناها قال الزبلي لانه قد يحتاج اليه التجار اه وكذا التأجيل من عادتهم وانما قلنا ليس كل مراد لان الثاني لاشبهة في عدم ارادته وأما الاول فقد تقدم ما يفيد من فهو قول المصنف ويهدي طعاما يسيرا فتأمل (قوله ولا يتزوج) لانه ليس من باب التجارة ولان فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته (قوله ولا يتسرى) لانه سبق على ملك الرقبة أي وهو لا يملك شيئا سوا كل مديوناهم لا (قوله يزوج الامه) دون العبد لان فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبهه اجازتهم ولهما أن الاذن يتناول التجارة والتزويج ليس بتجارة وعلى هذا الخلاف الصي والمعتوه المأذون لهما والمضارب والشريك عننا وموافضة أما المكاتب والاب والوصي فليكون تزويج الامه لان المكاتب يملك الاكساب ولا يختص بالتجارة وتصرف من ذكر بعده مقيد بالا نظر للصغير وتزويج الامه منه (قوله ولا يكتسه) لانه ليس من التجارة اذ هي مبادلة مال بمال وهذا مبادلة مال بفك الجور ولان الكتابة توجب حرية البدن في الحال وحرية الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا يتضمن ما فوقه اه (قوله الا أن يجيزه المولى) لان الامتناع لحقه فاذا اجازته زال المانع فينفذ لما عرف أن كل عقد موقوف وله تجيز حال العقد يجوز باجازه فكذا في الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وان أدى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لا يعتق وسد المقبوض للمولى لانه كسب عبده (قوله ولا دين عليه) فان كان عليه دين ن كان مستغفرا لا تصح الاجازة لانه يمنع من الدخول في ملك المولى وعندهما لا يمنع وان لم يكن مستغفرا لرقبته ولم يفيده لا يمنع من الدخول في ملك المولى باجاء أصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده هكذا يفاد من التبيين أي فيجوز اذنه بالكتابة (قوله ولا ولاية القبض للمولى) وليس للعبد ذلك لانه نائب عن المولى كوكيل فكان قبض البدل لمن نفذ العقد من جهته (قوله ولا يعتق) لان العتق فوق الكتابة وقد منعت قاوولي هو (قوله الى آخر ما مر) أي ولا دين عليه أما اذا كان عليه دين فان مستغفرا لا ينفذ عنده ونفذ عندهما على ما مر (قوله ولا يقهر) الاولى حذفه لعلمه بالاولى (قوله ولا يقهرض) لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه (قوله ولو بعوض) لانه تبرع ابتداء وانتهاء ابتداء فقط قد سدر ولا يرى لانه كالهبة درر (قوله ولا يكفل) لانها ضرر بمحض اه درر (قوله ولا يصلح عن قصاص وجب عليه) لانه تصرف في رقبته ولم يدخل تحت الاذن (قوله ولا يعفو عن القصاص) لانه تبرع (قوله ولا يصلح عن قصاص وجب على عبده) نه كسراه وقد سلف (قوله وأمانة) كعارية ومضاربة (قوله بجددهما) ظاهره انه لو أقر بهما لا يلزمه وعبارة الاصل اذا أقر العبد المأذون بفسب او دية جدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بجددها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجرا ومهر جارية اشتراها ووطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤخذ به للعالم اه وقد تقدم ذلك وهذا يفيد أن الغصب لا يشترط فيه الجور بل اذا أقر به لزمه حاله كالقرار بما ذكره من الوديعة ونحوها بعد الجور فلو قدم المصنف ذكر الغصب على الوديعة ويكون ضمير التنبيه راجعا الى الوديعة والامانة لكان حسنا (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لا بوط (قوله كدين الاستهلاك) أي كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه شيئا آخر (قوله يباع فيه) أي يبيعه القاضي قال في التبيين ولا يجهل القاضي يبيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدّم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجه باعه لان القاضي نصب ناظر للمسلمين وقد نظر للمولى بالتلوم فوجب النظر للفرما بالبيع وهو مجمع عليه بن أصحابنا غير زفر اه ويتلوم بقدر ما يرى وعن أبي بكر البخني قد سدر مده بثلاثة أيام (قوله ولهم استسعاؤه) بأن يكتب ويأخذوا ديونهم من كسبه قال الحوي في شرحه ويبيعه ليس بحتم فان لهم استسعاؤه المأذون كما في الذخيرة وأيضا لا يباع اذا قضى السيد دونه كافي الهداية اه (قوله ومفاده) أي مفاد ثبوت الاستسعاؤه للفرما (قوله أيضا) لاجاجة اليه (قوله لاحتمال أن يفديه) ولان المولى هو الخصم في رقبة العبد كما اذا ادعى رقبته انسان ولا يكون العبد خصما اه حوي (قوله لان العبد خصم فيه) ألا ترى انه لو ادعى كسبه كان هو الخصم فيه

(ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط التصار)  
ويحامي ويتوجع مجنبي (ولا يتزوج) الا باذن  
(ولا يتسرى وان أذن له) المولى (ولا يزوج  
رقبته) وقال أبو يوسف تزوج الامه  
(ولا يكتسه) الا أن يجيزه المولى ولا دين عليه  
ولا ولاية القبض للمولى (ولا يعتق بمال)  
الا أن يجيزه المولى الى آخر ما مر (ولا يقهر  
ولا يقهرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل  
مطلقا) بنفس أو مال (ولا يصلح عن قصاص  
وجب عليه ولا يعفو عن القصاص) ويصلح  
عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه  
(وكل دين وجب عليه تجارته او عماره  
في معناتها) أمثلة الاول (كبيع وشراء  
واجارة واستجاره) أمثلة الثاني (غرم  
وديعة وغصب وأمانة بجددهما) عبارة الدرر  
وغيرها بجددها بلا ضم قننه (وعقر وجب بوط  
مشرية بعد الاستحقاق) كل ذلك (يتعلق  
برقبته) كدين الاستهلاك والمهر ونفقة  
الزوجة (يباع فيه) ولهم استسعاؤه أيضا  
زيله ومفاده أن زوجته لو اختارت  
استسعاؤه لنفقة كل يوم أن يكون لها اذنان  
أيضا بغير من النفقة (بمضرة مولاه) أو نائبه  
لا احتمال أن يفديه بخلاف بيع الكسب  
فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم  
فيه (ويقسم غمه بالخصم)

(قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر مولاه وقوله قيد الاولى أن يقول تعميم في الكسب والالتحاق (قوله لانه انحصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا (قوله ثم اعلم يا الكسب) لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل (قوله) مقصود المولى اه كما في (قوله وعند عدمه) أي أصلا أو عدم ايقاته (قوله فله أخذه مطلقا) سواء كان عليه دين أم لا (قوله ومفاده) أي مفاد كونه حق المولى (قوله وأودعه عند آخر) ظاهره ولو صدر الايداع بعد الاذن وفيه تأمل (قوله للمولى تضييعه) قد تقدم ما يفيد أن السيد ليس له أن يأخذ ودية عبده لا حقما لأنها مال الغير الا اذا ثبت أنها له أو هي من كسبه (قوله لانه كودع الغاصب) يفاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لاخذ خالص حقه أفاده في الدور وظاهره تعلق الدين بما أخذ منه بعد لحوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذ منه أكثر مما كان يأخذه قبل لحوق الدين فغيره الفضل (قوله وطولب المأذون بما بقى) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع نائبا) لأن المشتري حينئذ يتنعم عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية فيتضرر الغرماء اه دور وكذا لو اشترى سيده بعد بيع الغرماء لا يباع نائبا من يده لأن هذا مال جديد يسبب جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصار ككأنه عبد آخر وفي نفقة الزوجية يباع مزارا لأن النفقة تتجدد ساعة فساعة فيكون دينها حادثا بعد البيع اه أبو السعود (قوله ولولاه أخذه غلة مثله) ولولم يكن يأخذ أولا أفاده التمسك بالحق الكرماني والغلة كل ما يحصل من أجرة القلام أو ربح الارض أو كرائها أو نحو ذلك وقيد بقوله بوجود دينه لانه قبل وجود الدين له أن يأخذ أكثر من غلة مثله ذكره القهستاني (قوله يعني لو كان المولى يأخذ) قد علمت أن أخذه قبل ايسر يقيد (قوله استحسانا) والقياس أن لا يأخذ لأن الدين مقدم على حق المولى (قوله فيستدباب الاكتساب) أي فيه ود الضرر على الغرماء (قوله ان علم هو نفسه) لانه لو انجبر من غير علمه لتضرر بتضرره بعد الجبر وبالزوم قضاء ما زمه به بهد الحزبية من خالص ماله ولا ينجر بدون علمه ولو علم أكثر أهل سوقه لأن الأصل في الاذن والجبر هو العبد وانما ثبت في حق غيره تبعا ولم يثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فاذا باع بعد ذلك أمر سوقه أو غيره فهو جائز لأن حكم الاذن قائم اه (قوله وأكثرا هل سوقه) القياس أن لا يكتفى بالبيع دفعا للضرر عنهم وجه الاستحسان أن اعلام الكل متعذر أو متعسر وفيه حرج وهو مدفوع فيكتفى بالاكثر لأن الاشتهار وهو المقصود يحصل بذلك ولو جبر عليه بمحضرة الأقل لم يصح محجورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا له في حق من علم أيضا لأن الجبر لا يتسبب التخصيص ولا يتجزأ كالأذن وفي المغنى وان كان الاذن خاصا غير متميز فيما بين أهل سوقه بأن اذن للعبد بمحضرة رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا جبره بمحضرة من هؤلاء وعلم العبد جبره انجبر اه (قوله كفى في جبره عليه به فقط) فلو لم يده لم به أحد غيره ثم جبر عليه والعبد لا يده لم به فاشترى وباع كان مأذونا والجبر باطل لأن حكم الجبر لا يلزمه الا بعلمه اتفاقا (قوله وفي البرازية باع عبده المأذون الخ) قال الاتفاقاني اذا ثبت الجبر ضمنا كما اذا باع المولى المأذون أو وهبه من رجل فقضيه الموهوب له بمحجر حكما ولا يشترط علم أحدها فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي المحيط (قوله وان عليه دين لا) أي لا يصح محجورا عليه (قوله ما لم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك المبيع في القاءه بقبضه (قوله لفساد البيع) عليه لقوله لا يأتى ما يفيد هتته وأن للغرماء الخيار بين ثلاثة أشياء (قوله ان ديونهم حالة نعم) فان كان دين العبد وجلا لا يجبر المولى عن بيعه اه خاتمة (قوله الا اذا كان بالثمن وفاء) أي لدين المأذون (قوله وجنونه مطبقا) أفاد منه موهبه انه اذا كان منقطععا لا ينجر العبد (قوله وكذا المجنون المأذون) أي مطبقا وان كان مجنونا وبقي لم ينجر قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقه ما دون ذلك ليس مطبق (قوله وان لم يده لم أحد به) لأن الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف يعطى له رامة حكمه لا يبداء كانه باذن له ابتداء كل ساعة لانه في الجبر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط في الابتداء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون وكذا باللعاق لانه موت حكما حتى يموت مدير والمتر الا الحق وأمهات أولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار محجورا عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لأن الجبر حكما (قوله وينجر حكما بابا) لأن المولى لا يرضى بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعة عادة فكان جبره عليه دلالة والجبر عما ثبت دلالة كالأذن (قوله كان جبر دلالة) لأن العادة جرت بتخصيص أمهات الأولاد وأنه لا يرضى

(و) يتعلق (بكسب حصل قبل الدين أو بعده (و) يتعلق (بما وهبه وان لم يحضر) مولاه هذا قيد للكسب والالتحاق لكن يشترط حضور العبد لانه انحصم في كسبه ثم انما يبدأ بالكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة قلت وأما الكسب الحاصل قبل الاذن فحق المولى فله أخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده أنه لو اكتسب المحجور شيئا وأودعه عند آخره هل في يد المودع للمولى تضييعه لانه كودع الغاصب فتأمل (لا) يتعلق الدين (بما أخذه مولاه منه قبل الدين وطواب المأذون) (عابق) من الدين زائدا عن كسبه ورثته (بعد عتقه) ولا يباع نائبا (واولاه أخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء) يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له أن يأخذها بعد سقوطه استحسانا لانه لو منع منها يجبر ر عليه فيستدباب الاكتساب وينجر بجبره ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان الاذن شائما أما اذا لم يعلم به) أي بالاذن (الا العبد) وحده (كفى في جبره عليه به فقط) ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لاتقاء الضرر وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه علم أهل سوقه يبيعه أم لا لهصة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري افساد البيع وهل للغرماء قسخته ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء أو أبرأ العبد أو أدى المولى وغنامه في السراجية (وبوت سيده وجنونه مطبقا وطوقه) وكذا المجنون المأذون ولحوقه أيضا (بدار الحروب مرتدا وان لم يعلم أحد به) لانه موت حكما (و) ينجر حكما (بابا) وان لم يعلم أحد بجنونه (ولو عاد منه) أو أفاق من جنونه (لم يعد الاذن) في الصحيح زيلعي وقهستاني (وباستيلادها) بأن ولدت منه فأعاده كان جبر دلالة

يخرجونها واختلاطها بالرجال في المعاملة ودليل الحجر كصريحه (قوله ما لم يصرح بخلافه) بأن باذن لها لان  
 الصريح يفوق الدلالة فكان أولى بالاخذ به وتطهيره اذا قدم ما دة لانسان يكون اذا نأمنه بالا ~~كل~~ حل  
 له تناول ثم اذا نأمنه صريحاً عن الأكل لانه تبر الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تنجز بالتدبير) ولو أتى لان العادة  
 لم تنجز بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الجرح فثبت على ما كانت (قوله وضمنهم ما قيمتها) لانه أتلف بالتدبير  
 والاستيلاء محل لا يتعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بيعهما وبالباع يقضى حقهم اه (قوله فقط) أي ويتعلق  
 ما بقي من ديونهم بما بعد العتق (قوله اقراره بعد حجره) أي وقبل بيع سيده له أما اذا أقر بعد ما باعه سيده لغيره  
 فلا يصح لانه بالذخول في ملك غيره صار كعين آخر اعرف أن تبدل الملك كتبدل العين فصار اقراره كالقرار بعد آخر  
 فلا يقبل فيما في يده كما لا يقبل فيما أخرجه من يده اه تبيين (قوله أو دين عليه) أي ولم يكن عليه دين مستغرق  
 أما اذا كان عليه دين مستغرق فأقر بعد الحجر دين آخر فلا يقبل اقراره لان حق أصحاب الديون يتعلق بما في يده  
 فلا يقبل اقراره في حقهم فيقتضون على المشتري كالمريض يقترب دين وعليه دين الهبة ثم ان الدين لا يقبل اقراره به  
 الا اذا كان له كسب قبل الحجر أما اذا حصل الاكساب بعده بنحو احتطاب فلا يقبل اقراره والدين لا يتعلق به لان  
 حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اه والاوّل أن يقول أو دين (قوله صحيح) استصفاً فاعند الامام لان  
 المصحح للأقرار قبل الحجر عليه هو البطلان ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر عليه فيما أخذه المولى والباقية حقيقة  
 وشرط بطلانها بالحجر ككافراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على تحققها اه (قوله لا يملك سيده  
 ماله) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به  
 الدين مشغول بحاجته فلا يملكه فيه ولا يدخل في ملكه اه (قوله فلم يعتق عبداً من كسبه بتقرير مولاه) لانه  
 لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) هو وماله مفرق على عدم ملك السيد كسب المأذون المستغرق  
 بالدين (قوله ضمن ولو ملكه لم يضمن) ضمان المتلف من الرقيق يجمع عليه لكن عندهما يضمن حالاً لانه ملكه وانما  
 ضمنه لانه حق الغريم وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنائية لعدم ملكه كذا في التبيين (قوله مع تحريره  
 اجماعاً) أي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاخير لان الشرط هو الفراغ وبهذه فراغ وبهذه مشغول فلا  
 يجوز أن يمنع المالك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز أن يمنع بقدره لان البعض ليس بأوّل  
 من البعض فثبت المالك في الكل اه مخ (قوله وصح اعتاقه) أي اجماعاً وانما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق  
 (قوله الاقل من دينه وقيمته) اذ يتعلق حقهم بالرقبة وهو قد أنفها ولا حق لهم الا في قدر الدين فاذا أوفاهم قدره  
 حصل متصودهم (قوله وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر) بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان  
 في هذا على أحدهما فاذا اختار تضمين أحدهما برأ الآخر وهذا قد وجب على كل واحد منهم ما دين على حدة  
 مخ (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع تصريح المصنف به آتفك ليرتب عليه مجزها (قوله ويجزى  
 الغرماء) ان شأوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شأوا استسما العبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم  
 على العبد حتى يعتق وبقي العبد ما ذنوا على حاله وان استسما العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكالها وبقي  
 العبد ما ذنوا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتها) أي اذا اعتقه مديونين (قوله  
 ولو أعتقه المولى الخ) هذا امر بتطابق قوله وصح اعتاقه لا بمسئلة المدبر قال الزيلعي ولو أعتقه المولى باذن الغرماء  
 فلمهم أن يضمنوا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق الرهن عبد الرهن باذن المرحن وهو معسر لانه قد خرج عن  
 الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اه أي في عتقه أما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقاً  
 لما ذكره المؤلف من التعليل قدبر (قوله بأقل من الدين) أما اذا كان بقدر الدين أو أزيد فلا فائدة في رد البيع  
 وأفاذ الحيوى عن الرمز أن التضمين محله اذا باع بأقل من قيمته أو مالوا بعه بقيته أو بأكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة  
 في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع الصغير لابي الليث اه (قوله وفيه المشتري) بالغين المجبة  
 كذا في الدر المنثور (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضاء القاضى  
 اهم بالقيمة أما اذا كان بعده فقيمة تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد بعد ما اختاروا تضمين أحدهما ليس  
 لهم عليه سبيل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة ببينة أو يمين لان حقهم يتحول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة  
 بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم بالخيار فيه ان شأوا رضوا بالقيمة وان شأوا ردوها وأخذوا

ما لم يصرح بخلافه (لا) تنجز (بالدبير)  
 وضمنهم ما قيمتها (فقط) (لغرماء) لو عليها  
 دين محبط (اقراره) مبتدأ (بعد حجره) أن  
 ماله أمانة أو غصب أو دين عليه) لا تنجز  
 (صحيح) خبر (فيقتضيه منه) وقال لا يصح  
 (أحاط دينه بماله ورقبته لا يملك سيده ماله  
 فلم يعتق عبداً من كسبه بتقرير مولاه) وقال لا  
 يملكه فيعتق وعليه قيمة موصراً ولو معسراً  
 فلمهم أن يضمنوا العبد الملتقى خبر يرجع على  
 المولى ابن كمال (ولو اشترى ذارحم محرم من  
 المولى لم يعتق) ولو ملكه لعتق (ولو أنفك  
 المولى ما في يده من الرقيق ضمن) ولو ملكه  
 المولى خلافاً له ابتداء على ثبوت الملك وعنده  
 (وان لم يحبط) دينه بماله ورقبته (صح)  
 تحريره) اجماعاً (وصح اعتاقه) حال كون  
 المأذون (مديوناً) ولو عبط (وضمن المولى  
 للغرماء الاقل من دينه وقيمته) وان شأوا  
 اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما  
 لا يبرأ الآخر فها ككفيل مع مكفول عنه  
 (وطواب بما بقي) من دينهم اذ لم تنف به قيمته  
 (بعد عتقه) لتقرره في ذمته وصح تدبيره  
 ولا ينجز ويخبر الغرماء كعتقه الآن من  
 اختيار أحد الشئتين ليس له الرجوع شرح  
 تسكمله وفي الهداية ولو كان المأذون مدبراً  
 أو أم ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء  
 لم يتعلق برقبتهما لانهم لا يباعان بالدين  
 ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلمهم قضاء دين  
 مولا زيلعي (و) (المأذون) (ان باعه سيده)  
 بأقل من الدين (وغيبه المشتري) قيديه  
 لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم  
 فسخ البيع كما مر

العبد فباع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم وبحسب الزيلعي بأن هذا الغاي يظهر اذا ظهر العبد وقيته أكثر مما ضمن  
 أما اذا كانت مثل ماضين أو أقل فلا يثبت لهم الخيار فيه قال السيد الحوي وبما شبه بخط العلامة قارئ  
 الهداية مانصه لما قل أن يقول لا يشتري في ثبوت الخيار لهم أن تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم أن  
 يردوا ما أخذوا وان كانت قيمته مثل ماضين أو أقل لأن لهم فيه فائدة وهو حق استسعا به بجميع دينه اه (قوله  
 لتعديه) يبيعه أي وتسليمه الى المشتري مخ (قوله فان رد الخ) لا يحسن تفريره على ما قبله فان ما قبله مفروض في  
 أن المشتري قبضه وغيبه وهذا مفروض في الرد على البائع قبل قبض المشتري به عليه الشرع لا في (قوله مطلقا)  
 سواء كان بقضاء أو رضاه اه حلي (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أي مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاه  
 فكان عليه تأخير قبض الاطلاق الى هنا اه حلي (قوله لزوال المانع) قال في المنع لأن سبب الضمان قد زال وهو  
 البيع والتسليم اه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) بديعه واستسعا به (قوله ولا للمولى على القيمة) التي دفعها  
 للغرماء فلا يستردوها (قوله وهي يبيع في حق غيرهما) وهو العبد فكأنه باعه لغريمه فانتقل الحق الى الغير  
 فليس له الرجوع بالقيمة التي دفعها اليهم وليس لهم الرجوع في العبد (قوله أو ضمنوا مشترية) أي قيمته لانه متعذر  
 بالشراء والقبض والتغيب أفاده الزيلعي ومحل تضمين الغرماء المشتري القيمة اذا لم تكن أكثر مما اذا كانت أكثر  
 فينبغي أن لا يضمن المشتري الا قدر الدين أفاده الحلي فان كان الثمن قدر ماضين من القيمة رجع به وان كان  
 المضمون أكثر من الثمن فلا وجه لرجوع المشتري على البائع بازاء فليست مثل (قوله عطف على البائع) الاولى أن  
 يقول عطف على ضمن الغرماء (قوله أو أجازوا البيع الخ) قال في التبيين حاصله أن الغرماء يخبرون بين ثلاثة  
 أشياء اجازة البيع وتضمن أي بما شاؤوا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع لأن أخذ القيمة منه  
 كما أخذ الدين وان ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأبهم الاختار وتضمنه برئ الاخر  
 حتى لا يرجعوا عليه لأن المخبرين شقين اذا اختارا أحدهما تعين حقه وليس له أن يختار الاخر اه (قوله وان باعه  
 السيد معلما بدينه) أي حال كون السيد معلما المشتري بأن العبد مديون وفائدة هذا القيد ما ذكره الشارح بقوله  
 ويسقط خيار المشتري اه حلي وهذا مفروض فيما اذا كان العبد حاضر التباين قوله سابقا وان باعه سيده وغيبه  
 المشتري فلو قال المصنف وان كان العبد حاضرا فلم يفسخ بحضرتهم ما كان أخصروا ووضح (قوله يعني مقترابه)  
 لا يصلح تفسير الما قبله فالاولى أن يقول وأقر المشتري به ليحترزه عما اذا انكر المشتري الدين وقد غاب البائع فانه  
 لا يكون خصما وأما اذا أقر به يكون خصما فافائدة تطهر في قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم لهم فانه  
 مفروض في صورة انكاره الدين ككمانه عليه الشارح (قوله لتحقيق الخاصة) لتحقيق فعل مضارع حذف منه  
 إحدى التامين يعني انما اشتطنا اقرار المشتري بالدين لتحقيق الخاصة الغرماء معه (قوله فالغرماء رد البيع) لأن  
 حقهم تعلو به وهو الاستعانة والاستعانة من رقبته وفي كل منصف فائدة فالاول تام ومؤخر والثاني ناقص ومحل  
 وبالبيع نفوت هذه الخيرة فكأن لهم رده (قوله لا قبضهم) لتعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتفديد فان  
 وصل ثمنه اليهم ليس لهم الرد لأن الخ والاولى أن يقول بالبائع (قوله الا اذا كان فيه محاباة) أي فان للغرماء رد  
 البيع ولو قبضوا الثمن لأن لهم أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا عقدا أنه تمام القيمة وعمله ما لم يف الثمن بحقه - ثم فان  
 وفي نقد عليهم وان كان فيه محاباة لان الحسرة حينئذ انما هو على السيد وقد أفاده الشارح آخر العبارة (قوله  
 وقال المصنف) أي تبعا لاهل المذهب (قوله هذا) أي ثبوت رد البيع للغرماء (قوله اذا كان الدين حالا) فاما اذا  
 كان الدين مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لأن حق الغرماء متأخر  
 اه (قوله بلا طلب الغرماء) أما اذا كان يطلبهم فلا يتقض لانه وقع لاجلهم واذنهم في البيع عزلة بينهم بأنفسهم  
 اه ومحل ادبائه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم (قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله  
 ليس بخصم) لأن الدعوى من الغرماء تتضمن فسخ العقد وفي الفسخ قضاء على الغائب (قوله خلافا للثاني) فجعله  
 خصما او يقضى للغير به لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يازعه (قوله ولو لم يترخصهم) لأن  
 اقراره بجهة عليه فيفسخ بيده اذ لم يف الثمن بديونهم حوى (قوله لا خصوصه اجماعا) أن المالك والمديد للمشتري  
 ولا يمكن ابطالهما وهو غائب واذا لم يطل ملكه لا تكون الرقبة محل الحثهم (قوله لكن لهم تضمين البائع قيمته)  
 لانه صار فوات حقه بالبائع والتلبيح فاذا ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع (قوله أو اجازة البيع)

(ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد  
 العبد) (قوله ببيع قبل القبض) مطلقا  
 أو بخيار رؤية أو شرط (أو بعده بقضاء أو رضاه)  
 السيد (بقيته على الغرماء) (و) عاد (حقهم  
 في العبد) (لزال المانع) (وان رد بعد القبض  
 لا بقضاء فلا سبيل لهم على العبد) (وهي يبيع  
 على القيمة) (لأن الرد بالتراضي أهالة وهي يبيع  
 في حق غيرهما) (وان فضل من دينهم شيء  
 وجهه وبه على العبد بعد الجزية) (كماتر  
 أو ضمنوا مشترية) (عطف على البائع أي  
 ان شاؤوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن  
 على البائع) (أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن  
 لا قيمة العبد) (وان باعه) السيد (معلما بدينه  
 يعني مقترابه لا منكر كما ينبغي لتحقيق الخاصة  
 ويسقط خيار المشتري لا الغرماء) (فلا غرماء رد  
 البيع) (ان لم يصل ثمنه اليهم لأن قبضهم الثمن  
 دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة  
 قائما أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال وقال  
 المصنف هذا اذا كان الدين لا يبنى بدينهم والا  
 بلا طلب الغرماء والثمن لا يبنى بدينهم والا  
 فالبيع نافذ لزوال المانع (وان غاب البائع)  
 وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخصم  
 لهم) (لو تنكرادينه خلافا للثاني ولو مقتر  
 نفسه كماتر) (ولو قبله) (بأن غاب المشتري  
 والبائع حاضر) (فالمحكم ذلك) أي  
 لا خصوصه (اجماعا) حتى يحضر المشتري  
 لكن لهم تضمين البائع قيمته أو اجازة البيع  
 وأخذ الثمن

وتكون الاجازة اللاحقة بنزلة الاذن السابق ولم يذ كر تفهيم المشتري اذا صك ان مقتراب يومهم والظاهر ان  
اهم ذلك ويجرى فيه الخيارات التي حوت في المسئلة السابقة (قوله وقال أما بعد فلان) أي وعينه بحيث يعرف  
جوى (قوله فهو مأذون) استصفاً لان هذا خبر في المعاملات وخبر الواحد في المعاملات مقبول ألا ترى أن  
واحد اذا قال أنا وكيل فلان أو مضارب فلان وليس أحد ثمة يكذبه بقوله لان الظاهر منه الصدق فكذا  
هذا ولان في التجارة منفعة مولاه فالظاهر أنه مأذون مالم يعمين الجرو ولا للناس حاجة الى قبول قول الواحد  
في هذا الباب لان الانسان يبعث عبده الى لا فاق لي تجراً أو يبعث مضاربه أو وكيله فلو قلنا ان قولهم لا يقبل  
لضاق الامر على الناس لان العبد حينئذ يحتاج الى أن يسهب مولاة أو ماليل وأطراف الثمار أو شاهدين  
عند اربشهم ان على الاذن وكذلك الوكيل والمضارب وما ضاق أمر الاتسع حكمه وما عمت بليته سقطت  
قضيته وفي شرح الطحاوي الخبر ثلاثة خبر في الديانة تشترط له العداله دون العدد وخبر في الشهادة فالعداله  
والعدد وخبر في المعاملة فلا يشترط واحد لئلا يضيق الامر (قوله لضرورة التعامل) قال في التبيين لان الظاهر  
أنه مأذون له لان عقله ودينه يمنعه عن ارتكاب المحرم فوجب حمله عليه لوجوب حمل أمور المسلمين على الصلاح  
ما أمكن والعمل بالادلة الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه الاخبار أنه  
مأذون بل يكفي بظاهرا اه (قوله ومفاده) أي قوله وأمر المسلم بحمل على الصلاح وهو ظاهر من عمل  
صاحب التبيين ويهزم ابن الكيال (قوله بالمسلم) أي بالعبد المسلم (قوله ولكن لا يباع الخ) لانه لا يلزم من وجوب  
الدين عليه أن يباع رقبته ألا ترى أن المدبر وأتم الولد لا يباعان به (قوله وأؤنسه الغريم بالبينة) قال الاتقاني  
لو برهن الغرماء أنه مأذون له ويحده المولى غائب لا تقبل البينة لان العبد ليس بخصم في رقبته ولو أقر العبد بدين  
فباع القاضى أكسبه وقضى دين الغرماء فجاء المولى وانكر الاذن يسلك الغرماء البينة عليه فان برهنوا والا  
ردوا جميع ما أخذوا من ثمن أكسبه ولا تنقض البيوع الجارية من القاضى لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر  
حق الغرماء لما بعد العتق اه (قوله الذي يعقل البيوع والشراء) صفة لكل من الصبي والمعتوه جوى (قوله  
وان ضاراً) أي ضرراً رادياً بان كان فيه نفع آخرى كالصدقة والقرض (قوله كالبيوع) لا يقال قد يقع بيعه  
نفعاً محضاً بان يكون بضعه قيمته فيذبحي أن يشذ بلا اجازة لانا قول العبرة بأصل وضعه دون ما عرض له اتفاق  
الحال والبيع بأصله متردد بخلاف الهبة وقبولها أفاده الزيلعي قال في المنع وتحقيق هذا المقام أن الصبي  
العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز يشبه طفلاً لا عقل له من حيث انه لم توجه عليه الخطاب وفي عقله  
قصور ولهذا ثبتت له غير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النافع المحض وبالنقل في الضار المحض وفي الدارين بينهما بالطفل  
عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن وقبل الاذن يكون منعه قد  
موقوفاً على اجازة الولي لانه فيه منفعة لصبر ورته مهتدياً الى وجوه التجارات اه (قوله حتى لو بلغ فأجازته)  
الاولى الواو اذ لا وجه للتفريع (قوله في كل أحكامه) التي منها أن اذنه لا يتقيد بنوع ولا يخص بوقت ويصح  
يسكوته عند ما يراه يبيع ويشترى ويصح اقراره بما في يده من كسبه ويبيع بغبن فاحش (قوله سأل الملك) أي الملك  
المبيع جالباً للثمن وفي الشراء عكسه والمراد كما في الهندية انه يعرف معنى البيع والشراء لنفس العبارة اه أي فأنما  
لا تكفي معرفتها (قوله وان يقصد) أي كل واحد من الصبي والمعتوه والاول الاتيان بضمير التثنية ليوافق يعقلا  
الا أن الموجود في عبارة الزيلعي ما ذكره ليس تغيير للنظر مع المحافظة على المعنى جائز في الحديث فكيف في غيره  
وقال الجوى في تفسيره يعني يعلم أن يبيع ما يسهو مائة بنصفها غبن فاحش لا يتسهين مثلاً اه وفي الحلبي عن  
شيخه أن هذا الفرق يختص بمذاق التجار فيذبحي أن لا يعتبر اه قلت لك مذكور في الهندية منقولاً وفي  
القهستاني وغيرهما (قوله ثم الوالى بالطريق الاولى) ذكر ذلك بعد قوله ثم القاضى والمراد بالوالى الذى في ولايته  
التضاء أما الذى لم يول القضاء لا يجوز اذنه كما في الهندية عن المغنى (قوله أيهما تصرف يصح) والوالى في رتبتهما  
كما أفاده القهستاني فإنه قال وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعاراً بعمه ولاية كل من الوالى والقاضى  
ووصيه بعد وصى وصى الجذاه (قوله دون الأم أو وصيها) وكذا المم والنخ ووالى الشرط بالسكون والحركة  
والمراد به أمير البلدة كما يبرخارى مغرب والوالى الذى لم يول القضاء والاخت والعمة وانحالة أفاده في الهندية  
وفيهما عن المغنى الاب والوصى على كان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ الصبي السيرة والصدقة

(بعد قدم مصر او قال أنا بعد فلان مأذون)  
في التجارة فباع واشترى) فهو مأذون  
وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة وكذا)  
الحكم (لو اشترى) العبد (وباع سكاكاً عن  
اذنه وحججه) كان مأذوناً لنفسه بالضرورة  
التعامل وأمر المسلم بحمل على الصلاح  
فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده  
تقيد المسلم بمسألة المسلم ابن كمال (و) لكن  
(لا يباع لدينه) اذ لم يف كسبه (الا اذا أقر  
مولاه) أي بالاذن أو آفته الغريم بالبينة  
(وتصرف الصبي والمعتوه) الذى يعقل  
البيع والشراء (ان صك ان مقتراب يومهم)  
(كلا سلام والاتهاب صح بلاذن وان ضاراً  
كالطلاق والعتاق) والصدقة والقرض  
(كلا وان أذن به ولم يما وما تردد من العقود  
(بين نفع وضرر كالبيع والشراء) توقف على  
الاذن) حتى لو بلغ فأجازته (فان أذن لها  
الولى فهمه في شراءه وبيع كعبه مأذون)  
في كل أحكامه (والشرط) لصحة الاذن (أن  
يعقلا البيع سأل الملك) عن البائع (والشراء  
جالباً له) زاد الزيلعي وأن يقصد البيع  
ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر  
(ووليه أبوه ثم وصيه) بعد موته ثم وصى  
وصيه كافي القهستاني عن العمادية (ثم  
بعدهم) (جده) الصحيح وان علا (ثم وصيه)  
ثم وصى وصيه قهستاني زاد القهستاني  
والزيلعي ثم الوالى بالطريق الاولى (ثم القاضى  
أو وصيه) أيهما تصرف يصح فلذا لم يقل  
ثم (دون الأم أو وصيها) هذا في الباب بخلاف  
النكاح كما ترى بابه

(قوله رأى القاضى الصبي أو المعتوه) بخلاف الولي كما تقدم قريبا (قوله أو عبد نفسه) قد سبق توجيهاه (قوله إذا كان الخ) هذا تركيب محتمل والاولى أن يقول أو يدل إذا قال في الهندية وإن كان للصغير أولاه معتوه أب أو وصي أو جده أو أب أو فري القاضى أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبي أبوه فأذنه جائز أن كان ولاية القاضى مؤخره عن ولاية الأب والوصي كذا في المحيط ويحجرهما عليه لا يصح في حياة القاضى كذا في المغنى وإن مات القاضى أو عزل ثم حجر عليه أحدهم هؤلاء الحجرة باطل وكذا لو حجر عليه ذلك القاضى بعد عزله وولاية الحجر عليه إلى القاضى الذى يستقضى بموت الأول أو عزله وإذا أذن القاضى لعبد الصغير في التجارة وأبوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغنى ومثل الأب الوصي كما في التتارخانية عن نوادر ابراهيم عن عجم اه وقد وقع التعبير بأذى المخ أيضا (قوله عند طلب ذلك منه) ليس بقيد كما يفيد قول صاحب المحيط فرأى القاضى أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة وكما يفيد بيت الوهبانية الآتى (قوله أو وارث) يعنى أن ما ورثاه من أبيه إما أنفلان دور (قوله صرح على الظاهر) لأنه بانضمام رأى الولي التحق بالبالغ وكل من المالكين أى السكسب والارث ملكه فيصح إقراره فيها ومقابل الظاهر ما روى عن الامام أنه لا يصح فيما ورثه لأن صحة إقراره في كونه حاجته إلى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث (قوله لا يكون مأذونا قبل العلم به) فلو قال أذنت لعبدى في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالموكل كالهندية (قوله صار مأذونا) أى في إحدى الروايتين لأنه ضمنى والرواية الأخرى لا يصير مأذونا وفى الضمى إلا بالعلم كالتصدي (قوله بخلاف قوله بايعوا ابني الخ) قد علمت أن العبد على إحدى الروايتين لا يصير مأذونا بذلك فكان حكمه ما على هذه الرواية واحدا وكذا الروايتان منقولتان في الصغير إذا قيل في حقه ذلك كما يعلم من شرح تنوير الأذهان (قوله ولا يئنه) أما إذا كان للمالك يئنه تشهد له به يصح أذنه لأنه لو باعه في هذا الوجه جاز يئنه فصحه أذنه ومثل ذلك ما لو كان الغاصب متزا كما ذكره البيهقي (قوله على الصحيح) وقيل يصير محجورا وهو الذى اقتصر المصنف عليه حيث قال وبإياقه (قوله ولو أذن القاضى) مستغنى عنه بما تقدم قريبا في المصنف (قوله الصغير) أى المحجور عليه بالاستقلال ولا يئنه عند ما وان هلك فلا ضمان إجماعا أما أن كان مأذونا له في قبض الوديعة أو التجارة أو كان مكاتباً فاستهلكها فعليه ضمانها اه (قوله وتحليفه) أى إذا ادعى على صبي مأذون شيئا فأنكر اختلافه في تحليفه ذكر في كتاب الأقرار يحلف وعليه الفتوى اه من شرح العلامة عبد البر (قوله ولورهن المحجور) سواء كان عبدا أو صبياء يعقل نيه عليه عبد البر (قوله قال) لم يقدم مرجع الصغير ثم رأيت في شرح الشرنبلالى لمنظومة ابن وهبان ذكر ما نصه قال المصنف وكذا الصبي الذى يعقل البيع والشراء اه (قوله قلت الخ) البحث للشرنبلالى بعد أن ذكر أن من جملة التصرفات الموقوفة قرضه وحاصل بحقه أن القرض من الضرر فلا يئنه ولو أجبر قلت وهو الذى قدمه المؤلف قال الحلبي وهو اعتراض على غير مذكور في الوهبانية ولا ملوم منها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### \* (كتاب الغصب) \*

وجه المناسبة بين الكتابين أن المأذون يتصرف في الشيء بالأذن الشرعية والغاصب يتصرف فيه لا بأذن شرعية فكان بينهما مناسبة المقابلة إلا أنه تقدم كتاب المأذون لأنه مشروع والغصب ليس بمشروع والغصب على ضربين أحدهما ما يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالعلم والشافى لا يتعلق به الاثم وهو ما وقع بالجهل كمن أنلف مال غيره وهو يظن أنه له والضممان يتعلق بهما جميعا فأشباب الضمان تتعلق بما فيه اثم وبما لا اثم فيه وأما الاثم فلا يحصل الا مع التقصد لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ أى اثمه أفاده الاتفاق وحرمه الغصب ثابتة بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولأنكوا أموالكم بينكم بالباطل وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع بمكة يوم النحر فأنكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم أهلا بل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم من غصب شيئا من أرض يترقه من سبع أرضين متفق عليه (قوله هو لغة أخذ الشيء) قال في المصباح غصب غصباً من باب ضرب فهو غاصب ويجمع على غصاب ككافور وكفار ويتعدى إلى مفعولين يقال غصبته ماله وطلعت على حل الإنسان على فعل ما لا يرضاه يقال غصبني فلان على فعل كذا أبو السعود عن الديري والطوري وفى الشئى وقد يسمى المقتصب غصباً تسعياً بالمصدر اه مكي (قوله إزالة محتملة) أى بفعل في العين كما ذكره ابن الكمال ليخرج الجلوهر على البساط فان

(رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عبدهما) أو عبد نفسه كما ترى (بيوع ويشترى فسكت لا يكون) مكتوبة (أذنا في التجارة) القاضى (له أن يأذن للتبعية والمعتوه إذا لم يكن له ولي وله عبدهما إذا كان لكل واحد منهما) (من الصبي والمعتوه) (ولي وامتنع) (ولي من من الاذن عند طلب ذلك منه) (أى من القاضى زباني قلت وفى البرجندى عن الخزانة لأبي أبوه أو وصيه صرح أذن القاضى زاد شارح الوهبانية ولا يجبر بعد ذلك أصلاً لأنه حكم الأب جبر قاض آخر قد بره فروع \* لو أقر الإنسان ببيعهما من كسب وارث صرح على الظاهر كما ذور دور \* المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به إلا في مسألة ما إذا قال بايعوا عبدى فأنى أذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذونا بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن لا بقى والمقتوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجورا بهما على الصحيح أشباه وفى الوهبانية ولو أذن القاضى لطفل وقد أبى أبو بصير الاذن منه فيتجبر ومن يعقوب الصغير وديعة وتحليفه يفتى به حيث ينكر ولورهن المحجور أو باع أو شترى وجوزة المولى فما تغير لزوق تصرف المحجور على الإجازة فلولم يجز بل أذن له في التجارة فأجازها العبد جاز استحسننا ولو لم يأذن له فاعتقه فأجازها لم تصح إجازته قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يخفى أن ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح بأذن ولي الصغير كالقرض

#### (كتاب الغصب)

(هو) لغة أخذ الشيء ما لا أقره كخسر على وجه التغلب وشراء (إزالة محتملة)

فإن الإزالة موجودة فيه لكن لا يفعل في العين اه حلي (قوله ولو حكي) فإن يد المودع يد المودع قبل الجحد  
وبعد ازلة يد المودع حكي ولو أخره بعد قوله بإثبات يد مبطله لكان أولى فإن في ذلك إثبات يد مبطله حكي  
فيكون راجعاً إليهما (قوله كبحوده) وكتصر يد المالك عنه كما إذا استخدم عبد اليس في يد مالكه وكضربه  
على يد رجل عليهما طائراً وفيها درة فطار أو وقعت في البحر بضربه فانه يضمن اه در منتي (قوله قبل أن يحوله)  
انما يقيد به اعتبار الإزالة فقط كما سيظهر (قوله بإثبات يد مبطله) أي مع اثبات يد مسكين قال القهستاني  
الاصل إزالة اليد المحقة لإثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فضرب على يده فوقع في البحر ضمن  
وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمرستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم إزالة اليد اه وهذا صريح  
في أن الغصب هو الإزالة فقط وكلام غيره صريح في أنه لا بد فيه من الإزالة والاثبات جميعاً ونقل القهستاني  
عن الزاهد ي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال انه على ضربين ما هو موجب للضمنان فيشترط له الإزالة  
وما هو موجب للرد فيشترط له الاثبات أفاده أبو السعود (قوله لا يضمن) أي بالهلال لعدم إزالة اليد وتضمن  
عند الشافعي لإثبات اليد ولو طلبت الزوائد فنعها ضمن بالاجماع اتفاقاً وكذا لا يضمن ما صار مع المغصوب  
بغير صنعه كما إذا غصب دابة فقبعتها أخرى أو ولد لها لا يضمن التابع لعدم إزالة اليد وتضمن  
عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكر اه تبين وعند محمد الغصب ذويت يد المالك لا غير فيضمن العقار  
لتحقق الغصب فيه فان تفويت يد المالك موجود فيه (قوله فلا يتحقق في مية وحز) وكف من تراب  
وقطرة ماء ومنفعة اه قهستاني (قوله مستقيم) أي مباح الانتفاع شرعاً قهستاني وهو غير ظاهر في خبر الذي  
(قوله فلا يتحقق في خمر مسلم) ومثله الخنزير والماعز عندهما قهستاني ولو كانت الخمر حراماً يضمنها فان الغصب  
يجري في مال الكافر لا محالة أفاده أبو السعود عن عزى زاده قال في المجتبى غصب من مسلم خراف عليه ضمان  
الردوان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فتدوله فلا يتحقق أي غصب الضمان لا غصب الرد فقامل (قوله قابل للنقل)  
هو معنى قول بعضهم إزالة اليد بفعل في العين فاستغنى به عنه أفاده الحلبي قلت قد يوجد الفعل في غير القابل  
كما إذا هدم الدار وركب الارض (قوله فلا يتحقق في العقار خلافاً لمحمد) لعدم إزالة اليد لانه محله بالنقل  
والتصرف في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد لا الضمان حتى لو هلك العقار بأن  
غلب عليه الماء أو انقطع شربه أو ذهب به السبل في يد الغاصب لا يضمن عندهما ويضمن عند محمد والصحيح  
الاول في غير الوقف والثاني في الوقف (قوله بغير اذن مالكه) يغني عنه قوله بإثبات اليد المبطله اذ لا تكون مبطله  
الا إذا كانت بغير اذن المالك (قوله عن الوديعه) أي والعارية فان فيها إزالة اليد محقة عن مال متقوم محترم  
قابل للنقل لكنه باذن المالك وليس فيها اثبات يد مبطله (قوله بالاتلاف) الاولى أن يقول بالتلف لأن الاتلاف  
يوجب الضمان مطلقاً ملكاً ووقفاً (قوله وفيه لابر الكمال كلام) حاصله أن دخول السرقة في الحدود لا ينافي  
دخولها في الغصب فهي داخله فيه باعتبار أصلها وفي الحدود باعتبار بعض خصوصيات أدخلتها فيها ونظيرها  
بيع الفضولي فانه غصب مع أنه مذكور في البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صار من مسائل البيوع  
قال ومن ذهب عنه هذه الدقة تصدى لآخر اجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الخفية اه  
وفي حاشية مسكين للعلامة أبي السعود ما نصه فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم يتحقق العلم المذكورة  
كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل أزال يد الغاصب والمتنقط اذ لم يشهد مع القدرة على  
الاشهاد مع أنه لم يزل يد وتضمن الاموال بالاتلاف تسبباً لكفر البر في غير المالك وليس ثمة إزالة يد أحد ولا اثباتها  
فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي كافي العناية وقال  
الديري في التيسر له وقد دخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كبحود الوديعه لانه لم يوجد  
الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزى اللغائية من أنه اذا قتل انساناً في مفازة  
وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصباً مع عدم أخذ شيء وما اذا غصب بحلفا فاستلمه حقه يبرئ أمته يضمن قيمة  
الجهل ونقصان الآم وان لم يفعل في الآم شيئاً لما علمت من أن وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من  
حيث وجود التعدي اه وبه يظهر ما في قول الشرح سابقاً كبحوده لما أخذه قبل أن يحوله فان الضمان فيه  
من حيث التعدي لا من حيث الغصب (قوله فاستخدام العبد) أي عبد الغير وان لم يعلم أنه عبد الغير كما إذا أخبره

ولو حكي كبحوده لما أخذه قبل أن يحوله  
(بإثبات يد مبطله) واعتبر الشافعي اثبات  
الميد فقط والثمره في الزوائد فمرة بستان  
مغصوب لا يضمن عندهما خلافاً له در  
(في مال) فلا يتحقق في مية وحز (متقوم)  
(في مال) فلا يتحقق في خمر مسلم (محترم) فلا يتحقق  
في مال حربي (قابل للنقل) فلا يتحقق في  
العقار خلافاً لمحمد (بغير اذن مالكه) احتراز  
به عن الوديعه واعلم أن الموقوف مضمون  
للا تلاف مع أنه ليس بمالك أصلاً صرح به  
في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما  
فعل ابن الكمال لكان أولى (لا يخفى) احتراز  
به عن السرقة وفيه لابر الكمال كلام  
(فاستخدام العبد)

وتحميل الدابة غصب) لازالة يد المالك  
 (لاجلوسه على بساط) اعدم از التهاق لا يضمن  
 مالم يملك به فله وصلا من وان لم يجزله  
 واخذ متاعا وجده فهو ضامن وان لم يجزله  
 ولم يجزله لم يضمن مالم يملك به فله  
 من الدار خانية (وحكمه الانتم ان علم انه مال  
 الغير ورد العين فاقطع والقسم هالكه وان لم يرد  
 علم الاخير ان) فلا انتم لانه خطأ وهو سرفوع  
 بالحديث (المغصوب منه مخير بين تعديين  
 الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في  
 الوقت المغصوب بان غصبه وقيمة الغاصب على  
 وثان الثاني أملا من الاول فان الغاصب على  
 الثاني) كذا في وقف الخيرية وفي غصبها  
 غصب عجز لا فاستهلكه وليس ابن أمه ضمن  
 قيمة العجز ونقصان الام في كراهية ما رده  
 حائط غيره ضمن نقصانه ولم يؤمر به ما رده  
 الا في حائط المسجد وفي القنينة تصرف  
 في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فاقول  
 للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فباتت  
 لازوج (ويجب رد عين المغصوب

بأنه حر هندية اذا استعمل في امر نفسه لا في امر غيره فانه لا يكون غصبا ولو استخدم عبدا مشتركا بينه وبين  
 غيره بغير اذن الغير ففيه خلاف والراجح الضمان على ما اشار اليه القهستاني أما ركوب الدابة المشتركة بغير اذن  
 الشريك فوجب للضمان بالانفاق على ما يفهم من سياق كلام القهستاني اه أبو السعود (قوله وتحميل الدابة)  
 أي وضع الحمل عليها اه مخ (قوله لازالة يد المالك) أي واثبات اليد المبطلة فيها ما مخ (قوله لاجلوسه على بساط)  
 أي بساط الغير أو فراشه أو سريره أو ركوب دابته ولم يزل من مكانه اه شاي عن الكاكي لأن الجلوس عليه أي  
 ونحوه ليس بتصرف فيه ولهذا لا يرجع على المتعلق به عند التنازع فلم يصرف في يده والبسط فعل المالك فتبقي يد  
 المالك فيه ما بقي أثر فعله لعدم ما يزيله بالقتل والتحويل اه تبين (قوله وان لم يجزله) الاولى جعله موصولا بآقبه  
 ويقول بعده وان لم يجزله الخ وعبارة الجوى وكذا من أخذ متاع انسان في داره فجده ضمن وان لم يخرج  
 منها فان لم يجزله فلا ضمان عليه الا اذا هلك بفعله أو أخرجه وهذا الاستحسان اه (قوله ورد العين فاقطع) قال  
 ابن فرشته رحمه الله تعالى اذا رد المغصوب الى المغصوب منه فلم يقبل فغله الى منزله فضاع عنده لا يضمن لانه  
 يكون أمنا اه سرى الدين (قوله المغصوب منه مخير بين تعديين الغاصب وغاصب الغاصب) فان ضمن المالك  
 الغاصب الاول يرجع على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين  
 أحدهما فليس له تضمين الاخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك مالم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي  
 ولو استهلك الثاني العين فأدى القيمة الى الاول يرى عن الضمان الا في رواية عن الثاني ولورد العين عليه يرى عند  
 الكل ولو هلك عنده فأدى قيمته الى الاول يرى وليس للمالك أن يضمن الثاني بعد اقيام القيمة مقام العين هذا  
 اذا كان قبض الاول معروفا باقامة البينة أو تصديق المالك فأمّا اذا أقر الغاصب الاول بالقبض فانه لا يصدق  
 في حق المالك ويصدق في تضمين نفسه ويخير المالك في تضمين أيهما شاء اه هندية وله أن يضمن الغاصب وغاصب  
 الغاصب كل واحد منهما قيمة المغصوب كذا في فوائد طاهر بن محمود وهذا الحكم يجري فيما اذا رهن الغاصب  
 الغصب أو آجره أو أعاره فله ذلك كما في شرح الطحاوي (قوله بان غصبه وقيمة أكثر) عبارة موهمة ونص عبارة  
 الخانية رجل غصب أرضا وقوفة قيمتها ألف ثم غصبت من الغاصب بعد ما زادت قيمتها وأوصارت تساوي  
 ألفي درهم فان اتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضعوبا بالغصب لان تضمين  
 الثاني أنفع للوقف وان كان الاول أملا من الثاني يتبع القيم أحدهما وباتباع أحدهما يبرأ الاخر من  
 الضمان كلما لك اذا اختار تضمين الاول أو الثاني يبرأ الاخر كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله ضمن قيمة العجز)  
 بالاستهلاك ومثله الهلاك (قوله ونقصان الام) لا رد غصب الولد أو وجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام  
 فعلا كذا في غصب الخانية أي فهو من ضمان العدوان وقد سبق قريبا (قوله من هدم حائط غيره الخ) قال  
 في القنينة هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون الجدران فيضمن فضل ما بينهما اه أمّا الوقف  
 فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار كان له قيمه أن يضمنه قيمة الاشجار  
 والنخيل والبناء ويضمن قيمة البناء من قيمة النخل فابتنى الارض لان الغصب ورد هكذا وفي البرازية هدم  
 حائط غيره خيرا ما لم يكن بين تضمين الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له  
 الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحائط جديدا أمر باعادته والا لا اه (قوله ضمن  
 نقصانه) هذا هو الصحيح مجتبي (قوله الا في حائط المسجد) قال السعيد الجوى لم يظهر له وجه الفرق بين حائط  
 المسجد وحائط غيره فانهم علموا عدم الجبر على البناء كما كان فيما لو هدم حائط غيره بأن الحائط ليس من ذوات  
 الامثال وهذه العلة بعينها جارية في حائط المسجد اه (قوله فاقول للمالك) فان السبب الموجب للضمان موجود  
 حيث لم يثبت الاذن (قوله فاقول للزوج) لان الظاهر شاهد له لان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال  
 امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع وعبارة القنينة رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالراجة  
 ثم ماتت فأدعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فاقول  
 قول الزوج لان الظاهر شاهد له اه ولو أنفقت من مالها وأدعى التبرع وطالبه الورثة فاقول له ذكره البيهقي  
 (قوله ويجب رد عين المغصوب) اقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تردّه وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يحمل لاحدكم أن يأخذ مالا أخيه لاعبا ولا جادا وان أخذته فليردّه ولانه لا أخذ قوت عليه اليسد وهي مقصودة

لأن المالك يتوصل به إلى تحصيل غرات المالك من الانتفاع فيجب نسخ فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله في الحديث الأول على اليد ما أخذت أي على صاحب اليد رد عين ما أخذ وقوله في الحديث الثاني لا عبا ولا جادا في رواية الفائق والمصباح لا عبا جادا بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذه سرقة ولكن ادخال الغيبة على أخيه فهو لاعب في مذهب السرقة جاذ في ادخال الأذى عليه أو فاصدا لعب وهو يريد أن يجد في ذلك لينغظه كذا في العناية اه أبو السعدي (قوله ما لم يتغير تغيرا فاحشا) فإذا تغيرت أي العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب ونعمها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية ولو نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان وورده على المغصوب منه مع ضمان النقصان الآن بكون النقصان بجناية فقير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان إن شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وإن شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فخاصا به أن يسترده مع الزيادة كذا في الهندية عن الخلاصة (قوله لتفاوت القيم باختلاف الأماكن) أما إذا اختلفت فالأمر ظاهر وفي التهستاني عن العمادى لو كانت القيمة في بلدة الخصومة أقل مما في بلدة الغصب فينقل له مغصوب منه أن ينظر أو يرضى ويأخذ القيمة يوم الخصومة اه (قوله أو شراء) بأن ياعه للمالك وسأله مكي (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه راجع إلى مسئلة الإطعام قال في التبيين وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يبرأ الغاصب بأكل المالك الطعام المغصوب منه من غير عمله لأن هذا ليس برذل هو خدعة وهذا لأن الإنسان يرغب في أكل مال غيره ما لا يرغب في أكل مال نفسه ولو علم لما أكل فلم يكن ردًا بقصد له للكل قلنا هذه العادة مذمومة شرعا فلا تقبل ولا يمنع وقوعه عن الواجب اه (قوله أي وقت القضاء) لأن حقه لا ينتفع من العين إلى القيمة بالابتضاء ولهذا الوصل إلى أن يعود المثل كان له ذلك وإنما ينتقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوده بعد ذلك (قوله وعند أبي يوسف يوم الغصب) لأن سبب الوجوب هو الغصب فتعتبر قيمته يومه (قوله وعند محمد يوم الانتطاع) لأن المثل هو الواجب بغصب ذات المثل فلا ينتقل إلى القيمة إلا بالعجز عنه والعجز عنه يحصل بالانتطاع فتعتبر قيمته يومئذ قال السمرقندي ولو أحضر الغاصب المثل يوم الانتطاع أجبر المالك على أخذه اه (قوله وربما قهستاني) أي قول الثاني والثالث كما أن قول الامام مرجح وعبارة التهستاني "فتمت عند أبي حنيفة يوم يخضعان أي يقضى بينهما وهو الأسح كما في الخزائن وهو الصحيح كما في الحنفية وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو أعدل الأقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانتطاع وعليه الشئوى كما في ذخيرة الفتاوى وبه أفق كثير من المشايخ كما في الكناية اه حطبي وفي الهندية وبه بعض مشايخنا فتأويل قول أبي يوسف كذا في الكناية في آخر كتاب الصرف اه (قوله يوم غصبه أجماعا) بالاضافة وعدمها سوى وهذا إذا كانت هالكه أما إذا استهلكك فكذلك عنده وعندهما يوم الاستهلاك قهستاني عن الخلافات وفي المكي عن البحر الزاخر رجل استهلك ثوب رجل آخر ثم جاء بتيمة فقال المغصوب منه لا يريد ها ولا يجعل في حل يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على القبول لأن في ذلك حتى المستهلك وهو براءة ذمته فإن لم يرفع لكن وضعه في حجر صاحبه أو يديه برى وإن وضعه بين يديه لا يبرأ وفي الودعية وعين الغصب يبرأ إذا وضعه بين يديه اه زاد في الذخيرة والفرق أن الواجب في قبض الدين حقيقة القبض لتتحقق المعاوضة وفي الودعية والغصب يتحقق الرذبا تخليما لعدم المعاوضة اه (قوله وشريح مخلوط بزيت) في فتاوى رشيد الدين كل موزونين إذا اختلط بحيث لا يمكن بينهما التمييز يخرج بذلك من أن يكون مثليا ويكون من ذوات القيم لأنه وبما يكون أحدهما أكثر ولا آخر أقل حتى لو كانا على السواء بأن اتخذ العاين من جنس واحد ضمن مثله اه بالمعنى (قوله وكذا كل موزون يختلف بالصنعة) قال في العناية أن الصنعة غير متقومة في جميع الأموال لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وإنما تقوم عند المقابلة بخلاف الجنس كمن استهلك قلب فضة ف عليه قيمته من الذهب مصنوعا عندنا لأننا لو أوجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أدى إلى الربا ولو أوجبنا مثل وزنه كان فيه إبطال حق المغصوب منه في الجوددة والصنعة فطراعاة حتى المالك والتحرز عن الربا قلنا يضمن قيمته من الذهب مصنوعا وإن رضى به صاحبه لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح لأنه عاد إليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الأصل ولا قيمة لها في الأموال الربوية اه والقلب من السوار

ما لم يتغير تغيرا فاحشا محتجى (في مكان غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الأماكن (وغير بردها ولو بقي علم المالك) في البرازية غصب دراهم إنسان من كيسه ثم ردها فيه بلا علمه برى وكذا الوصل إليه بجهة أخرى كهيئة أو أيداع أو شراء وكذا الوصل إليه بجهة أخرى خلافا للشافعي زيلعي (أو يجب رد مثله إن هلك وهو مثلي وإن انقطع المثل) بأن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في البيوت ابن كمال (فتمت يوم الخصومة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانتطاع وربما قهستاني (وتجب القيمة في التيمم يوم غصبه) أجماعا (والمثل المخلوط بخلاف جنسه) كبر مخلوط بشعر وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قبح) فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كتمه قم وقد ردر ودبس زكر في الجواهر

ما كان مقصودا من طاقين اه أبو السعود عن المختار (قوله زاد المصنف الخ) قال في المنع عن الوفاية ويحب المثل في المثل كالمكيل والموزون والغددي المتقارب قال تاج الشريعة اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمة والقدر ونحوهما قال فأقول ليس المراد بالمثلي مثل ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنية على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا قيل هذا الشيء قدير منه بدرهم ومن بدرهم أو عشرة بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت فكان مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصفة لانه لو اختلف كالقمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصفة انما غير مصنف نوع واما مصنف لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات فكل ما يقال يباع من هذا الذوب ذراع بكذا ولا يقال الا فيما لا تفاوت فيه وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان طوله وعرضه وورقته فهو مثلي وقد فصل النقطة المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك بل الضابط ان ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك من ذوات القيم فاذكر من المكيل وأخويه مبني على هذا اه أقول فيؤخذ من هذا ان الدبس قيمي وكذا الرز والقطر لان كلامهما يتفاوت بالصفة وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة وقد صرح بذلك في الدبس صاحب جواهر الفتاوى اه بتصرف ما وفي القاموس الرب بالضم سلافة كل مرة بعد اعتصارها والقطر ما قطر الواحدة قطرة وبالكسر النحاس الذائب أو ضرب منه وضرب من البرود والضم الناحية اه والقطر في عرف مصر ما يقطرون السكر وقال فيه الدبس بالكسر وبكسرتين عمل القمح وعسل النحل والفتح الاسود من كل شيء وبالكسر الجمع الكثير من الناس ويفتح بالضم جمع الدبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمر اه (قوله والجبن قيمي في الضمان) لانه يتفاوت تناوفا حشا هندي وهو بالضم وبضمتين وكعتل اه قاموس (قوله والجبن قيمي في المقل) (قوله الفهم) جعله في الهندية مثليا والتراب قيمي وكذا الماء عند الشيخين (قوله واللحم) هذا في اللحم الملبوخ بالاجماع وفي النوى اختلاف والصحيح انه قيمي وفي التهمة عن الاسيحياتي انه اختار ان اللحم من ذوات الامثال وانما يضمن بالقيمة عند الانقطاع وكذا انحر الاسلام البزدوى (قوله والاجر) قال في الهندية وفي كون الاجر واثنتين مثليا روايتان عن الامام (قوله وفيما يجب التيسير) نطف على هنا اه حلي (قوله والورق) أي ورق الاشجار اما السكاك فثقل كافي الهندية (قوله والاجر) لتفاوتها (قوله والصرم) هو بالفتح الجلد معرب وبالكسر الضرب والجماعة أفاده صاحب القاموس واعل انه اراد الاهاب قبل ديفه وبالجملة ما ديف (قوله والدهن المتحس) مستغنى عنه بما سبق والخبر من ذوات القيم في ظاهر الرواية هندية (قوله وكذا الحنطة) أي بما يكال من المثليات لانها لا تنكال وأخذ من التعليل أن المراد بها ما دون نصف صاع وبه صرح (قوله وكل مكيل) مبتدأ (قوله كسفية الخ) المقصود من التمثيل المكيل والموزون الطارو حان (قوله لانه غصبه وهو مثلي) هذا يعني أن النقل قبل البيل لانهم ابعده من القيمي (قوله والاجر قيمي) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في حق المسلم) أي اذا ائلفه وكان لذي أما اذا كان لمسلم فلا ضمان وان وجب رده وحذف الخبر من العبارة تقديره قيمي وقد وجد في بعض النسخ فانه قال فيما يأتي وضمن المتكلم المسلم قيمة ما لان الخرفي حقا قيمي حكما لو كان لذي والمتكلم غير الامام أو مأوره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن اه (قوله بوجوب رد العين) أي في المثلي والقيمي (قوله لانه الموجب الاصل) لانه أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة أو المثل مخلص بصار اليه عند تعذر رد العين ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة أو المثل لا يعذر به لكونه قاصرا وكذا يبرأ القاصب برد العين من غير علم المالك ولو لم يكن هو الموجب الاصل لما برئ باردا الا اذا علم وقيل الموجب الاصل هو المثل أو القيمة ورد العين مخلص ولهذا لو أبرأه عن الضمان حال قيام العين يصح مع أنه لا تصح بالعين وغام تحقيقه في التبيين وفي التهمة في وفي التقديم اشعار بأن رد العين أهم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كافي الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور ذهبوا الى أن الموجب الاصل هو القيمة كافي رهن الهداية والكافي (قوله حبس حتى يعلم الحاكم الخ) لان حق صاحبها متعلق بالعين والاصل بقاؤها وهو يريد أن يسقط حقه من العين الى القيمة فلا يصدق اه جوهره وهذا اذا لم يرض المالك بالتقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقتضى ولا يلزم كذا في مسكين وتقدير مدة الحبس مفقوض الى رأى الحاكم وليس له حتم معلوم كحبس الغريم في الدين اه مخ (قوله وقيمة) الاولى أو (قوله فبرهان القاصب أولى)

زاد المصنف ورب وقطر لان كلامهما يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة قلت وفي الذخيرة والجبن قيمي في الضمان مثلي في غيره كالمسلم وفي المجتبى السويقي قيمي لتفاوتيه بالثمن ولوني والاجر وفي الاشياء النعم والنعم ولوني والاجر قيمي وفي حاشيته الا ابن المصنف هنا وفيها يجب التيسير من الفصولين وغيره وكذا الصابون والسرقي والورق والابر والعصير والصرم والجلد والدهن المتحس وكذا الحنطة وكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك منهمون بقيته في ذلك الوقت كسفية موقوفة أخذت في الفرق وألقى الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمته ما ساعته كافي المجتبى وفي الصيرفة صعب ما في حنطة فاقدها وزاد في كيلها ضمن قيمته اقبل صبه للامام لا مثلهما هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان يضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير صب الماء في الآخر قيمي وسيجي أن الخمر تقل ائتمنى والا جرمي في الدرر في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كافي الدرر وغيرها أن كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك بل يتفاوت يعتد به فهو مثلي (قوله هلاكه) مرتبط بقبلي فليحفظ (فان ادعى هلاكه) مرتبط بقبلي بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل حتى المثل والقيمة مخلص على الراجح (حبس حتى يعلم الحاكم) أنه لو بقي لظهر (أي لا تظهر) من مثلي (ثم قضي) الحاكم عليه بالبدل (من مثلي) (ولو ادعى القاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك) أي ادعى الهلاك عند القاصب (وأما البرهان فبرهان القاصب) انه رده وهلك عند المالك (أولا)

فيقدم وهذا عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض اه مخ (قوله خلافاً للثاني) فقال بينة المالك أولى لانها  
تثبت وجوب الضمان والاخر ينكر والبيانات للاثبات مخ وظاهره اعتماد قول محمد وهو خلاف ما قدمه في  
القضاء (قوله وبرهنا) والقول للغاصب مع عيئه ان لم يقيم حجة الزيادة فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر  
قول الغاصب وان أقام الغاصب حجة القلة لم يقبل في الصحيح كافي النهاية فان ظهر ولو قيمته مساوية أو أقل وقد  
ضمن الغاصب بقوله أخذه المالك ورد بده أو أفضى وان ضمنه بشكوله أو بقول المالك أو بينة فهو للغاصب  
ولو قيمته أكثر فأداه صاحب النقاية وشارحها التهمة تاني والنقاية بضم النون بمعنى المنتقى كما ضبطه السيوطي  
في نقايته وفي المخ عن البحر معزيا الى المحيط ذكر محمد في الاستقلال لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوبه مائة وقال  
الغاصب ما أدري ما قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع عيئه ويجبر على البان لانه  
أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المصوب منه أيضاً أن  
قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم  
القيمة وان شاء رد الثوب وأخذ القيمة اه (قوله ولو في نفس المصوب) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذي  
غصبته وقال المصوب بل هو هذا (قوله فالقول للغاصب) لانه الغاصب (قوله فلو أخذ عقار الخ) العقار الضبعة  
وقيل كل ما كان له أصل كالدار مغرب وفي المصباح العقار كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل اه (قوله  
بأفة سماوية كغلبة سبل) فبقيت تحت الماء وأزال بناء الدار أو تهدمت بأفة كذا في رخص المقدسي (قوله  
لم يضمن) أي عنده ما لان الغصب تصرف في المصوب بأثبات يده وازالته المالك ولا يكون ذلك الا بالنقل  
والعقار ولا يمكن نقله وأقصى ما يمكن فيه اخراج المالك عنه وذلك تصرف في المالك لا في العقار فلا يوجب  
الضمان كما اذا بعد المالك عن المواشي بخلاف المنقول كذا في التبيين (قوله خلافاً لمحمد) لان الغصب يتحقق  
بوصفين باثبات اليد العادية وازالة اليد المحقة وذلك ممكن في العقار لان اثبات اليدين المتدافعتين على شيء واحد  
غير ممكن لتعذر اجتماعهما فاذا ثبتت اليد العادية زالت المحقة ضرورة واليد عبارة عن القدرة في التصرف  
وعدمها عدمه وهي في يد الغاصب ضرورة فانتفت يد المالك فيضمن (قوله الموقوفة) راجع الى كل من العقار  
والدور (قوله وأن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان) اذا استوفاهما وفي الشريعة لا يمتنع لوطع المنفعة  
هل تلزم الاجرة كالسكن اه (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) فاذا بذلك انه اذا سكن العقار وجبت أجرته وان  
لم يكن وقفا ولا معدلاً لا استغلال ولا ائتم وسياً في أن منافعه لا تضمن الا في هذه الثلاثة (قوله انه أي العقار) ولو  
غير وقف (قوله في العقار والوديعة) لا حاجة الى زيادة العقار والوديعة تنتم حكمهما وانما السلام في العقار اذا  
كان وديعة ولذا قال في المخ يعني أن العقار اذا كان وديعة عنده فحده كان ضامناً بالاتفاق انتهى وفي التبيين  
ومسألة الوديعة على اختلاف في الاصح (قوله يضمن بالبيع والتسليم) لان البيع والتسليم استهلاك خاتمة (قوله  
وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا اه مخ قال في التبيين والشهود  
انما يضمنونه بالرجوع لكونه ضمان اتلاف لاضمان غصب حتى لو أقام الشاهد بينة أن العقار له لا تقبل بينته  
ولو كان غصباً لكانت العقار يضمن بالاتلاف اه (قوله وعدة هذه الثلاثة) الضمان فيها من حيث كونه اتلافاً  
لا من حيث كونه غصباً كما أفاد ما قبلهم (قوله ضمن النقصان بالاجماع) اختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن  
يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد  
ابن سلة يعتبر ذلك بالشراء يعني أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصانها متفاوت من ذلك  
فينضمه وهو الاقيس قال شمس الأئمة الخوافي وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتي كافي الكبرى لان العبرة بقيمة  
العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق  
بالفضل عند الامام ومحمد لانه حصل بسبب خبيث وهو التصرف في ملك الغير فيكون سبيله التصديق اذا الفرع  
يحصل على وصف الاصل فلو غصب ارضاً فزرعها كثرين فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كثر نقصها  
قدر كثر فانه يأخذ أربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشيء لان الزيادة حصلت في ضمانه  
وما كذا لان ما ضمن من الفاتت يملك باداء الضمان والمضونات تملك بأداء الضمان عندنا مستند الى وقت وجوب  
السبب وهو الغصب هنا فبين أنه حدث في ملكه اذا انخرج بالضمان اه تبين من هذا (قوله فيعطى ما زاد البذر)

خلافاً للثاني فالتنقي ولو اختلفا في القيمة  
وبرهنا فالبيعة للمالك وسيجيء ولو في نفس  
المصوب فالقول للغاصب (والغصب) انما  
يتحقق (فيما ينقل فلو أخذ عقاراً أو ملكاً  
في يده) بأفة سماوية كغلبة سبل (لم يضمن)  
خلافاً لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي  
في الوقف ذكره العمري وذكر طهري الدين  
في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور  
الموقوفة بالضمان وأن الفتوى في غصب  
منافع الوقف بالضمان وفي فوائد صاحب  
المحيط اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف  
أو كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة للمال  
الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انما  
لا يتحقق الغصب عندهما في العقار في حكم  
الضمان أما فيما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى أنه  
يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة  
اتتهى فليحفظ (قيل) فأنه الاسترواق  
وعمد الدين في فصولهم (والاصح انه) أي  
العقار يضمن بالبيع والتسليم (و) كذا  
(بالرجوع عن الشهادة) العقار (الوديعة وبالرجوع  
عن الشهادة) بعد انقضاء وفي الاشباه  
العقار لا يضمن الا في مسائل وعدة هذه  
الثلاثة (واذا نقص) العقار (بمسألة)  
وزراعتة ضمن النقصان (بالاجماع فيعطى  
ما زاد البذر) وفي المجتبى

هذه مسألة مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها وان أوجه كلامه وعبارته الختبي كافي المتخزوع أرض غيره ونبت  
فلازمه أن يأمر الزارع بقلعه فان أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات يخبر صاحب الأرض ان شاء تركها حتى ينبت  
فيأمر بقلعه وان شاء أعطاها ما زاد البذر فتقوم بمسئورة بذره وحق القلع وتقوم غير مسؤورة فيعطى فضل  
ما بينهما وعن أبي يوسف أنه يعطيه مثل بذره والاول أصح اه (قوله هو المختار) أي قول الثاني فهو قولان  
مصححان (قوله وتعامه في الختبي) هو ما نقلناه عنه وفيه ولو زرعهما أحد الشرين يكن بغير إذن صاحبه وقد دفع اليه  
صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعد يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه يتسلمه  
الأرض خقله من نصيبه وبعض الزارع نقصان الأرض بالقلع قال استاذنا الصواب نقصان الزرع كما ذكره  
القدوري في شرحه اه وانظر ما رجه هذا الصواب فان الظاهر الاول لان الزرع في نصيب الشرين بغير حق  
(قوله ما نقص بقلعه) قال مسكين كما يضمن النقصان في النقل المخصوص اذا انتقص عند الغاصب سواء كان  
بفعله أو بغير فعله كالغور والثلل وذهب السمع والبصر اه فالتقييد بفعله ليس على ما ينبغي (قوله كافي قطع  
الاشجار) فانه يضمنها اتفاقا (قوله ولو قطعها رجل آخر الخ) قال في الهندية أما اذا كان المخصوص غير منقول  
كالغور والعقار والحوائث قائم بما آفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار وأغلب سيل على الأرض  
فتفتت وتفتت تحت الماء فلا ضمان عليه عند الامام وأبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وان حدثت هذه  
الاشياء بفعل أحد من الناس فضمنه على المتلف عندهما وان فعل الغاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع  
اه ونقل عن الخلاصة لو نقص المخصوص في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على الغاصب منه مع  
ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالملك بالتجار ان شاء ضمن الغاصب ويرجع عن  
الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع اه (تنبيه) قال العلامة مسكين النقصان أنواع أربعة يراجع السعر  
وبنوات أجراء العين وبنوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصياغة في الذهب  
والليس في الخنطة وبنوات معنى مرغوب فيه فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ اراد العين في مكان  
الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو أن يغصب  
حنطة فحقت عنده أو انا فضة فحقت في يده فصاحبه بالتجار ان شاء أخذ ذلك نفسه ولا شيء له غيره وان شاء تركه  
وضمنه مثله فتاديان الربا والرابع وهو بنوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذ انسى الحرفة في يد  
الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا اذا كان النقصان قليلا أما اذا كان كثيرا فيخير  
المالك بين أخذه وتركه مع أخذ جميع قيمته وستعرف الحد الفاصل بينهما من مسألة الخرق اليسير والناحس  
اه (قوله كالمغصب عبدا الخ) أي فانه يضمن نقصانه (قوله لا دخوله الخ) لا يظهر لان التصديق بالغلة غير  
ضمان النقصان (قوله ضمن النقصان) محله اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي فان كان لتراجع السعر  
فلا ضمان بعده أن رده في مكان الغصب لان ذلك لقله الرغبات فيه لالنقصان في العين بنوات جرة وان كان ربويا  
لا يمكن أن يضمن النقصان أي نقصان الاوصاف مع استرداد العين لانه يؤدي الى الربا اذا الجودة لا قيمة لها  
في الاموال الربوية ولا يمكنه يخير بين أن يأخذ ولا شيء له وبين أن يتركه على الغاصب ويضمنه مثله من جنسه  
أو قيمته من خلاف جنسه أفاده الزبلي مع ايضاح (قوله وتصديق عاقي من الغلة والاجرة) الذي زاده المؤلف  
وهو قوله بما بقي مخالف لموهراत्मين ولما ذكره حافظ الدين وغيره من أن التصديق بالغلة جميعها قال الزبلي وكان  
ينبغي أن يصدق بما زاد على ما ضمن عند هسما لا بالغلة كلها انه فقد ذكر ذلك على وجه البحث ولا متابعة عليه  
ثم قوله تصديق يفيد أن الغاصب ملأ الاجرة وهو ذلك لان وجوبه بعبقده اذا المنافع لا تقوم الا بالعقد  
والعاقده هو الغاصب وقد صارت ما لا بد منه فهي له (قوله لكن نقل المصنف الخ) لا وجه لهذا الاستدلال فانه  
قبل هلاك عين المغصوب تصديق بكل الغلة وكذا بعده غير أنه بعد الهلاك عنده ليس له أن يستعين بالغلة في أداء  
الضمان اذا كان غنيا وله أن يستعين بها اذا كان فقيرا ويصدق بالباقي هذا ما في البرازية وفي التهستاني وفيه  
اشعار بأن كلامنا الاجر والربح صار ملكا له ما ملكا خبيثا وحراما لثب السبب وهو التصرف في ملك الغير  
والى أنهم ما لا يصرف فان في حاجتهم الا اذا كانوا فقيرين فالغنى منهم ما لو تصرف تصديق بمثله اه لمخصا وظاهر كلام  
الزبلي أنه اذا هلك عنده وضمنه كان له أن يستعين مطلقا لان الخبث كان لا جلي المالك فاذا أخذ لا يظهر والخبث

وعن الثاني مثل بذره وفي الصبر قضية هو  
المختار ولو ثبت له قلعه وتعامه في الختبي (كام)  
بضم اذنا ف (في النقل) ما نقص بفعله كافي  
قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر أو هدم  
البناء ضمن هو لا الغاصب (كالمغصب  
عبد أو آجره فتقص في مسألة الاجارة)  
بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح  
لادخله تحت قوله (وان استعمله) فتقصه  
الاستعمال أو آجر المستعمل ونقص ضمن  
التقديس (وتصدق به) ما بقي من (الغلة)  
والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى  
لكن نقل المصنف عن البرازية أن الغنى  
يتصدق بكل الغلة في الصحيح

في حقه أما إذا هلك عند المشتري من الغاصب وقد استغله الغاصب قبل ثم ان المالك ضمن المشتري قيمته ورجع به على الغاصب بالثمن فليس للغاصب أن يهتبهين بالغلة في أداء الثمن الى المشتري لأن الخبث كان لحق المالك والمشتري ليس عاقل فلا يزول الخبث بالأداء اليه فلا يؤديه اليه الا اذا كان لا يجسد غيره فبرج هو على غيره من الفقراء باعتبار أنه ملكه وهو محتاج اليه اه وهو الذي ينبغي التعويل عليه لظهور وجهه وعلى ما في البرازي جرى ابن الشيعة وتعلم في ذلك بمتافعال

ويدفعها في قيمة قبل مطلقا ه وتصحيح منع في الغنى مقرر

(قوله والوديعة) أي بغير إذن المالك (قوله اذا كان ذلك متعينا بالاشارة) وذلك كالعروض فانه لا يحل له تناول الربح قبل ضمان القيمة وبعده ويتصدق به لان العقدية تعلق بعينه حتى ينسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتكسر الخبث فيه (قوله او بالشراء بدراهم الوديعة الى آخره) الاخصر الاوضح أن يقول أو غير متعين ونقده (قوله يعني يتصدق بربح حصل الخ) وله أن يؤديه الى المالك ويحل له التنازل والخبث اه هستانى (قوله فكذلك يتصدق) فانه وان لم يتعين بالاشارة الا أن ضم التقديرات الخبث هستانى (قوله قبل وبه يفتى) في القهستانى من الذخيرة وعليه الفتوى دفعا للرجح في هذا الزمان واذا جرت هذه الاربعة في الربح تجرى في تنازل المشتري فان الربح تابع للأصل فليست له (قوله واختار أنه لا يحل مطلقا) في الصور الاربعة ووجهه كما في التبيين أنه بالنقد منه استفاد سلامة المشتري وبالأشارة استفاد جواز العقد لعلقه به في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة الحرمة للملك بسبب خبث اه وفي الجوى عن صدر الاسلام لو شري بألف غصب طعاما مباح له الأكل ولو شري أمة قبل ليحاح له الوطء والصحيح انه لا يحل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبث واهذا المعنى ترى بعض الظلمة الذين فيهم قليل تقوى بشئون الاشياء بمن وبصرفونها الى حوائجهم ثم يقضون الاغان وفي جامع المحبوبي عن نوادر ابن سماعة ولو غصب ثوبا فشرى به طعاما مباحا له أن يأكله حتى يؤدى قيمة الثوب ولو غصب دراهم فاشترى بها طعاما وسعه أكله لان الثوب اذا استحق يقترض البيع واذا استحققت الدراهم لا يقترض البيع ولو غصب كبر أو ثوبا فشرى به أمة لا يحل وطؤها ولو غصب ثوبا فترج به أمة وسعه وطؤها لانه لو استحق ما جعل مهرالم ينتقض النكاح اه مختصرا وهذا يفيد انه اذا اشترى بدراهم الغصب المعينة ونقدها لا يحرم التنازل لعدم تعلق العقد بأعيانها وهذا أوسع على الناس وظاهر كلام الصدر أن الصحيح خلافه (قوله واختار بعضهم الفتوى) لا حاجة اليه مع المصنف (قوله وعند أبي يوسف) لا حاجة اليه لان خلافه معلوم في جنس المسائل جميعا وقد ذكره آتفا بقوله خلافا لابي يوسف (قوله كالواختلاف الجلس ذكره الزيلعي) بعبارة وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار الربح بالقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس ومالم يصير بالقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الربح اه وقال القهستاني لو تزوج بأحداهما امرأة واشترى ثوبا وأمة أو طعاما أي وقد ضمنه حل له الانتفاع ولم يتصدق في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مخالف للدراهم والدانير أي التي ضمنها انتهى موضحا (قوله وغيرا الغصب) قيد بتغيير الغاصب لانه لو تغير بنفسه كأن صار الغصب زبيبا فان المالك بالخيار ان شاء أخذه وان شاء ضمن الغاصب ومثله اذا صار الرطب تمرا كافي الدرر (قوله فزال اسمه) قيد به لان من غصب شاة وذبحها قال كعبا بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته واسأله وان شاء ضمنه نقصا من اسم الشاة لم يزل عنها اذ يقال شاة مذبوحة وانما خيرا المالك لان ذبحها استهلكت من وجهه دون وجه اه (قوله وأعظم منافعه) كالواغصب الخطئة ولحقها فان المقاصد المتعلقة بعين الخطئة كجعلها ربة ونحوها تزول بالطن اه مخ (قوله بلا ضرب) كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم الاولى ام لا وحتره (قوله لكن يبقى أعظم منافعه) من جعلها غنما والذين بها (قوله كما ظنه ملاحسرو) حيث ذكر أنه لا حاجة الى ذكر أعظم المنافع لان قوله زال اسمه مغن عنه لانه يلزمه اه (قوله ضمنه وملكه) أما الضمان فلكونه متعديا وأما الملك فلا أنه أحدث صنعة متفوقة لان قيمة الشاة تزداد بطبخها وشبهها وكذا قيمة الخطئة تزداد بطبخها واحدا انها صير حق المالك هالك من وجهه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق

(كالواضرب في الغصب والوديعة) بان باعه (وربح) فيه (اذا كان) ذلك (متعينا بالاشارة أو بالشراء بدراهم الوديعة أو الغصب ونقدها) يعني يتصدق بربح حصل فيها اذا كانا متعينا بالاشارة وان كانا متعينا بغير فعل أربعة أوجه فان اشار اليها ونقدها فسذلك يتصدق (وان اشار اليها ونقدها أو اشار اليها) (الى غيرها) ونقدها (أو أطلق) ولم يشر (ونقدها لا) يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قبل (وبه يفتى) واختار أنه لا يحل مطلقا كذا في المتن ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قواها وعند أبي يوسف لا يتصدق بشئ منه كالواختلاف الجلس ذكره الزيلعي فليحفظ (فان غصب وغير) الغصب (فزال اسمه وأعظم منافعه) أي أكثر مقاصده احترازا عن دراهم سبكه بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن أعظم منافعه كما ظنه ملاحسرو وغيره (أو اختلط) الغصب (بملك الغاصب بحيث يمنع امتياز) كاختلاط بيرة (أو يمكن بخرج) كبر بغيره (ضمنه وملكه بالحل انتفاع) قبل أداء ضمانه أي رضام المالك بأداء أو ابراء



المستعمل ولم يدع ما لا يشق بطنه لودرة وعليه الفتوى لأن الدرة تصدق فيه فلا يفيد الحق والدنانير لا تصدق  
 وأما البيري أن هذا الخلاف في الدرة ولا خلاف في الدنانير ومنها الدراهم إذا كانت عشرة دراهم كما قيده  
 البيري وذكر صاحب تنوير البصائر أن الشق في اللؤلؤة أصح وتحصل أن في الشق للؤلؤة قولين مضمين  
 وأن الفتوى على تفصيل محمد فليست أمثل (قوله فان اصطلمها على شئ) أي من تضمين أحدهما للآخر أو بينهما  
 وقسمتهما بينهما (قوله يباع البناء) أي مع الساجدة اه حلي (قوله لا يحل) أي النقص وان نقص لا يستطبع  
 رد الساجدة ذكره في التبريلالية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال بلا فائدة) هذا تعليل للقول بعدم حل النقص  
 فلو قال وقوله قولان قيل يحل وقيل لا لتضييع المال بلا فائدة لكان أوضح (قوله وهو المال كما يجانا) عند الامام  
 لأن الحاصل بصدقه الجوده وهي غير متقوية في مال الربا (قوله خلافا لهما) فخلافا لهما وعليه المثل  
 لأن التركيب بهذا الصفة ملكه اه (قوله مما يؤكل) احتزبه عما لا يؤكل فانه لو ذبحه بضمين جميع فبئس للمالك  
 وليس له أن يضمن النقصان عند الامام وخبره محمد بن أن يضمنه النقصان وبأخذ المذبح وأن يضمنه كل القبيحة  
 ولا يملك المذبح ظهريه (قوله أو قطع طرف دابة غيره أو كولة) قال في الهداية ولو كانت الدابة غيره أو كولة  
 اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك أو يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستئثار من كل وجه بخلاف قطع طرف  
 المملوك حيث يأخذ مع أرض المقطوع لأن الآدمي يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف انتهى وفي الهداية وإن شاء  
 أصك الدابة ولا يرجع على الغاصب بشئ قال في العيون قال أبو حنيفة إذا استهلك رجل حمار غيره أو بقله بقطع  
 يده أو بذبحه إن شاء صاحبه ضمنه وسلم إليه وإن شاء حبسه ولا يضمنه وعليه الفتوى انتهى فإني الملقى  
 من تضمين النقصان في غير المأكولة غير المفتى به بل إن اختار أخذ فلا شئ له (قوله غير سديد هنا) أي لأن تضمين  
 النقصان وأخذ العين إنما هو في المأكولة والرقيق (قوله لكن إذا اختار ربهما) أي رب الدابة غير المأكولة  
 والحاصل أن الخيار للمالك مختار في المأكولة وغيره فإني المأكولة هو مخير بين أن يأخذها ويرجع بنقصانها  
 وبين أن يدفعها وبأخذ قيمتها أو في غير المأكولة هو مخير بين أخذها ولا شئ له على ما عليه الفتوى وبين دفعها  
 وأخذ قيمتها وليس له أن يأخذها ويرجع بالنقصان كما في المأكولة وقد علمت أن كلام المصنف ككلام صاحب  
 الملقى في الامساك والرجوع بالنقصان ولا شك أن هذا خاص بالمأكولة فذكر غيرهما غير صواب فتأمل (قوله  
 فان فيه الارش) أي لا غير (قوله أو خرق ثوبا) ضبط بالتشديد والتخفيف والنوب يطلق على ما يلبس كالثوب  
 وعلى ما لا يلبس كالنكراس (قوله وهو ما قوت بعض العين وبعض نفقه) هذا هو الصحيح وقيل الفاحش ما يوجب  
 نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقيل الفاحش ما يقتص به نصف القيمة لاستواء المالك والفقير وقيل يرجع  
 الى عرف الخياطين (قوله كلها) أي كل القيمة (قوله ولم يفتقر شيئا من الفع) قال في التبيين الاستئثار المطلق  
 من كل وجه عبارة عن اطلاق جميع المنفعة والاستئثار من وجه عبارة عن تفرقت بعض المنافع والنقصان  
 عبارة عن تعيب المنافع مع بقائها وهو تفويت الجوده لا غير (قوله ما لم يجب تدفيعه صنعة) أما إذا جدد فيه  
 صنعة بأن خاطه قيصا مثلا فانه ينقطع به حق المالك عنه عند نأذ كره في المنع عن النهاية (قوله كما بسطه الزبلي)  
 حيث قال عن شمس الأئمة السرخسي الحكم الذي ذكرنا في الخرق في النوب من تخيير المالك إذا كان الخرق  
 فاحشا هو الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هنالك فاحشا كان أو يسيرا  
 يثبت لصاحبها الخيار بين أن يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلم العين ويضمنه منه له أو قيمته  
 لأن تضمين النقصان منه ذر لانه يؤدي الى الربا اه (قوله ومنه) أي من قوله أو يكون ربويا (قوله بين تضمينها  
 بموثة) أي تضمين القيمة من غير الخس على الظاهر (قوله لانه تابع مستهلك) التضمين يرجع الى التوهم ولانه يلزم  
 منه الربا (قوله ولو كان مكان الغصب شراء) وقبضه المشتري وزال التوهم وهي في يده ثم وجد هامة عيبة بأن  
 وجد هامة غير جديدة (قوله فلا رد لتعيبها) أي بعيب حدث عند المشتري فهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع  
 بالنقصان) أي بقصان الميب القديم (قوله أمر بالرفع والرد) وليس له أي للمالك أن يأخذ الاشياء ويضمن قيمته  
 للغاصب وناله ذلك إذا فسدت الارض بقلعها فاستأنى عن المحيط وغيره وأما أمر بالرفع لقوله صلى الله عليه  
 وسلم ليس لعرق ظالم حق أي ليس لعرق ظالم صاحبه وصف العرق بصفة صاحبه مجازا وفي العناية عن  
 المغرب انه بتكوين عرق وهو الذي يغرس في الارض على وجه الاغتصاب وقد روي بالاضافة أي ليس لعرق

بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء مساوية فان  
 اصطلمها على شئ بازوان تنازعا يباع البناء  
 عليها ما يقسم القن بينهما على قدر مالهما  
 شربلاية عن البرازية بقي لو أراد الغاصب  
 نقص البناء ورد الساجدة هل له ذلك إن قضى  
 عليه بالقيمة لا يحل وقبضه قولان لتضييع  
 المال بلا فائدة وقبضه في المجتبى (وان ضرب  
 الجربين درهم أو دينار أو نال لم يملكه وهو  
 للمالك مجانا) خلافا لهما (فان ذبح شاة غيره)  
 ونحوها مما يؤكل (طرحها للمالك عليه  
 وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها  
 وكذا) الحكم (لو) قطع يدها وقطع طرف  
 دابة غير مأكولة كذا في الملقى قيل ولا يظ  
 غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير  
 سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة  
 أيضا لكن إذا اختار ربهما أخذها ولا يضمنه  
 شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية  
 فليحفظ بخلاف طرف المبدفان فيه الارش  
 أو (خرق ثوبا) خرطا (فاحشا) هو ما قوت  
 بعض العين وبعض نفقه لا كاه فلو كله ضمن  
 كاه (وفي خرق يسير) نقصه (ولم يفتقر شيئا)  
 من النفع (ضمن النقصان مع) أخذ عينه ليس  
 غير اقيام العين من كل وجه ما لم يجد فيه  
 صنعة أو يكون ربويا كما بسطه الزبلي قلت  
 ومنه يعلم جواب جاذنة وهي غصب حياصة  
 فضة موقوفة بالذهب فزال توهمها بخير  
 ما كاه بين تضمينها بموثة أو أخذها بلا شئ  
 لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب  
 شراء بوزن فاضة فلا رد لتعيبها ولا رجوع  
 بالنقصان للزوم الربا فاعلمه فقل من صرح  
 به قاله شيخنا (ومن بجى أو غرس في أرض  
 غيره) بغير إذنه (أمر بالرفع والرد)

غاصب ثبوت بل يؤمر بقلعه اه قال في الدر المنثور هذا اذا لم يكن أى البنا من تراب تلك الارض والاغالبية  
 لرب الارض لانه لو أمر بنقصه يصير ترابها كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة فالتراب لهم او الاقل بالقيمة وعليه قيمة  
 التراب كما في الخانية (قوله لو قيمة الساحة أكثر) بالحاء المهملة شربلاية وفي النفاية وشربها للقه تانى أمر  
 بالقطع والرداى ردا الارض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الارض وقال الكرخى انه لا يؤمر به  
 حينئذ ويضم القيمة وهذا وفق مسائل الباب كما في النهاية وبه اتفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه أحسن  
 ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا لاشيائنا كما في العمادى انتهى (قوله وللمالك الخ) أى وان رضى  
 بالحق الضريبة أمره بالقطع (قوله أى مستحق القطع) قال في المنع وطريق هذا الضمان أن تقوم الارض بدون  
 البناء والغرس ومع احدهما حال كونه مستحق القطع فيضمن الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق للقطع أقل  
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت عنها قيمة القطع فالباقي قيمة الشجر المستحق للقطع فان كانت قيمة الارض  
 مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القطع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة  
 دراهم فيضمن المالك التسعة اه (قوله فتجب الحصة) أى نصف أو الرابع أى ان جرى العرف به او الاجراى  
 للارض والخارج للزراع اه (قوله بكل حال) أى سواء رضى الناظر ببقاء الزرع أو طلب قلعه أما المالك  
 فلا تجب الحصة او الاجراى اذا رضى ببقائه فيها كذا استظهره الحلبي وينبغي أن يقيد بالمالك الذى لم يجر العرف  
 فيه بزراعة بالحصة والا ففى مسئلة المؤلف (قوله فصولين) الذى فى الفصولين غصب ارضا فزرعها فاقبعت  
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك  
 تضمين نقصان أرضه اه هذا الذى فى الدر المنثور وأما مسئلة الزرع فتقدم أن له قلعه أو يعطيه ما زاد البذر  
 أو مثل بذره فليحفظ وقدمه فى شرح قول المتن وما نقص منه به اه كسكاه وزرعه ضمنه وقدمه المواقف اه  
 أيضا فأتت ترى عبارة جامع الفصولين وعادته فى شرح المتن وفى الهندية غصب من آخر دار أو ارضا فبنى  
 فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فقطع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب  
 ولا أجره ونحو ذلك كذا فى حاوى التنوير وقد ذكر فيما اذا زرع أرض الوقف بغير إذن جوارى بالفساد  
 وقال بعده بوقال بعضهم ينبغى أن يجب الثلث والرابع على عرف ذلك الموضع اه وفى حاشية الشافى من الاجازة  
 عن المحيط انه فى حق البناء والغرس الجواب التحدى فى الصور الثلاث وهى الاجارة أى اذا انتفعت مدتها والعارية  
 والغصب حتى يجب عليهما القطع والتسليم وفى الزرع اختلف الجواب فى الغصب يلزم القطع على الغاصب  
 فى الحال لانه متعدي الزرعة وفى الاجارة يتربط الى وقت الادراك استعسافا بأجر المثل وفى العارية المؤقتة وغير  
 المؤقتة لا يأخذها صاحبها الى أن يستعصم الزرع استعسافا لانه ما كان متعديا فى الزرعة بجهة العارية ولا دار الزرع  
 الزرع نهية معلومة فتركوا والواى ينبغى أن يترك بأجر المثل كما فى الاجارة نظر اللجائين اه ثم رأيت بعدى الهندية  
 مانع من شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض انسان يذره نفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب  
 الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف فى تلك القرية انهم يزرعون الارض بثلاث الخارج أو  
 ربه او نصفه أو شئ مقدر شائع يجب ذلك القدر الذى جرى به العرف قيل له هل فيه رواية قال نعم فى آخر المزارعة  
 اه ويمكن التوفيق بأن هذا محمول على ما اذا جرى العرف بزراعة الارض بما ذكره ولو لم يجره من صاحبها  
 وما ذكره أولا أى من الفصولين على ما اذا لم يجر عرف به والله تعالى اعلم ثم رأيت ما يفيد ذلك وسأذكره عند ذكر  
 المعتدل للاستغلال ورأيت فى الهندية من كتاب المزارعة عن فاضلان انه انما ينظر الى العادة اذا لم يعلم انه زرعها  
 غصبا بأن اقتران زرع عند الزرع انه انما يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة  
 ويأنف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا فصبغه) قيد بالصنيع  
 لانه لو انصبغ بغير فعله بالقصار لم يجر المالك بل يؤمر بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه اه حوى (قوله  
 لا عبرة للالوان) وما ذكر بعضهم من أن السواد نقصان عند لا عند هما بخلاف غيره فذلك لا اختلاف الزمان فان  
 بنى أمية فى زمانه ككأنوا يمتنعون عن لبس السواد وبشر العباس فى زمانهم كانوا يلبسونه وقد شاور الرشيد  
 أبابو دى فى لون اللباس فقال له أحسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هرون وتبعه من بعده (قوله  
 فالملك مخير) انما يخبر هو دون الغاصب لانه رب أصل ولذا تروى وصف قائم بالأصل فغيره تذر التميز (قوله انغيره

لو قيمة الساحة أكثر كما مر (وللمالك أن  
 يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه) أى مستحق  
 القطع فتقوم بدونها ومع احدهما مستحق  
 القطع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به)  
 أى بالقطع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا  
 الفلحة أنصافا أو أرباعا اعتبروا الا فالخارج  
 لا زرع وعليه أجر مثل أو الاجر بكل حال  
 الوقف فتجب الحصة (لا عبرة للالوان بل  
 فصولين) غصب ثوبا فصبغه (أو سويقاً فقلته  
 ملحقه الزيادة والنقصان) (أو سويقاً فقلته  
 بسنن فالملك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه  
 أبيض ومثل السويق) (عبرى الميسوط بالشكل  
 لتغيره بالقليل فلم يبق مثله)

(بالقبلي) الاوضح اتفاقه (قوله وسماه) أي القيمة بمعنى البدل اه حلي وانما يحتاج لهذا بالنظر لقول من جعله قيميا  
(قوله وغرم ما زاد الصبغ) لان الصبغ مال متقوم ويجوز ان لا يستقط تقويمه فوجب صون حقه ماما أمكن  
ولم يذ كر حكم ما اذا نقص الثوب بالصبغ وقد ذكره الحوى وغيره فقال الاول ولو صبغه فنقص كان كانت قيمته  
ثلاثين فصارت عشرين فعنه محمد بنظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخسة  
لانه وجب له عشرة وعليه للغاصب خمسة قيمة صبغه فالحسنة بالخسة ويرجع الباقي من النقص وتماه فيه وفيه  
رجل عنده وديعة انسان وهي ثياب فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلبها صاحب المودعة فضاع ثوب المودع ضمن  
صاحب الثياب ذكره العمادى في الثاني والثلاثين واذا رد الغاصب المقتسوب في موضع يخاف عليه لا يجبر  
المقتسوب منه على القبول ولو تبين الثوب الذي في يد دلال انه مسروق فقال ردته على الذي أخذته منه يبرأ  
اذا ثبت الرد بالجملة ذكره العمادى (قوله قبل اتصاله) الاوضح وقت اتصاله كسابقه (قوله يبرأ من ضمانه) اذا ثبت  
ذلك بالينة اما بمجرد قوله فلا اه حوى عن العمادى فلو حذف المصنف القيمة من قوله اذا كان قبضه القيمة  
معروفة فاجتمع الى المستلزم ان كان انصب (قوله لقيام القيمة مقام العين) وفي رد العين يبرأ من الضمان حتى  
لا يكون للمالك تضمينه فكذلك الحكم في القيمة افاده الحوى (قوله او يئنه) أي اظامها غاصب الغاصب (قوله  
لا باقرار الغاصب) أي الاول (قوله الا في حق نفسه) فليس له أن يطالب الثاني اما المالك فله مطالبة لقصور  
حجة الاقرار (قوله وغاصبه) لاجابة اليه فيما يظهر لان معناه انه لا توجه عليه مطالبة من الغاصب الاول  
وهو معنى ما قبله ويحتمل ان يكون المراد أن المالك اذا رجع عليه يرجع على الاول فلذلك فائدة (قوله واذا اختار  
تضمين أحدهما) أي جميع البدل وبعضه فليس له بعد أن ضمن البعض لاحدهما أن يضمن ذلك البعض للاخر  
(قوله وقيل بملك) قال في المنع نقلا عن العمادى أما اذا اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر من الضمان حتى  
لو توى المال على الذي اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان هكذا رأيت بخط صدر الاسلام صاحب المغنى  
الاستروشنى اه (قوله فلو أن تلف مال غيره الخ) نحو ما اذا اتخذ أحد الورثة حال غيبة الباقي ضماقة من التركة  
لجماعة ثم قدم الباقيون واجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يوقف حتى تدفعه الاجازة  
أبو السعود عن البيهري (قوله وعليه فتلحق الاتلاف) قال الشيخ صالح ابن المصنف الا أن يقال المراد بالافعال  
غير الاتلاف مما لا يتناول المشايخ كاهم مع امكان الحمل اه قال الحوى يعني ان الافعال منها ما يكون اعداما  
ومنها ما يكون ایجادا فيعمل قول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداما اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته  
بالكسر حوى عن القضية (قوله وردها بجرها) سواء كانت قد راجع المثل ام لا افاده أبو السعود في حاشية الاشياء  
(قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طيلسان رجل ثم رفاه قال صاحب الذخيرة أقومه  
صحيحا ومرفوا فأضمنه فضل ما بينهما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يرمزه اذا أصلحه (قوله لان  
ضرر الحرب عام) فهو كما اذا حمل العدو على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو بأكفه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن  
من قيمته شيئا افاده المصنف (قوله الا في الغزو) يحتمل أن يكون معناه ان الغارزى لم يدخل بيت أهل الحرب مثلا  
بغير اذنهم ويحتمل أن يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يعني الامام من يدخل عليهم  
يوتمم ليخرجهم اليه وعليك بالمرجحة فاني ضعيف الفكر والقلب والقلب مع كثرة الهموم والاحزان (قوله  
وفما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو أخذ ثوب شخص مثلا وهرب فقبضه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه  
داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورة وموضع الضرورة مستثناة حوى عن التجنيس ويجوز له دخول بيت  
المودع بغير اذنه لاجل أخذ الوديعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك الهجوم على بيت المقدسين  
كأنه تم في التعزير (قوله فله نبش) أي واخرجه (قوله وله نسويته) أي بالارض والزرعة فوقه اشياء (قوله  
وان وقفنا كذلك) هذا اذا كانت وقفا لدفن الموقى اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد فهي كالمملوكه أبو السعود  
عن حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذر طال مدة دفنه أو قصرت ويجوز ان العذر  
كان يظهر أن أرضه مفسورة أو أخذها الشقيع بالشفعة لان كثيرا من الصباية دفنوا بأرض الحرب ولم يخرجوا  
ليحولوا افاده صاحب شرح تنوير الازدهان (قوله ولا يكره لو الارض متسعة) قال في اللؤلؤ الجنية رجل حفر  
قبرا في مقبرة وقت فأراد الاخر أن يدفن فيها صبيته ان كان في المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله أن

وسماه هناما لالقيام القيمة مقامه كذا  
في الاختيار وقد تناقروا عن الجنبى (وان  
شاء أخذ المصوبغ أو الملتوت وغرم ما زاده  
الصبغ) غرم (السمن) لانه مثل وقت اتصاله  
بملكه والصبغ لم يبق له ليا قبل اتصاله بملكه  
لامتزاجه بالماء يجنبى (ودغاصب الغاصب  
المقتسوب على الغاصب الاول يبرأ من ضمانه  
كالمالك المقتسوب في يد غاصب الغاصب  
فأدى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ أيضا لقيام  
القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة  
معروفة) بقضاء أو يئنه أو تصديق المالك  
لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه  
عمادية (غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فأراد  
المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول  
وبعضه من الثاني له ذلك) سراجية والمالك  
بالخيار في تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين  
أحدهما لم يملك تركه وتضمين الاخره بل يملك  
الجماعية (الاجازة لتلحق الاتلاف فلو تلف  
مال غيره تعديا فقال المالك اجرت أو رخصت  
لم يبرأ من الضمان) اشياء معزاة للبرازية لكن  
نقل المصنف عن العمادية أن الاجازة تلحق  
الافعال هو الصحيح قال وعليه فتلحق  
الاتلاف لانه من جملة الافعال فله حفظ  
(كسر) الغاصب (الخشب) كسرا (فاحشا  
لا يملكه ولو كسره الموهوب لم يقطع حتى  
الرجوع) اشياء وفيها أجزاها الغاصب ورد  
اجرتها الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة  
اجازة فروع استعار منشارا فانقطع في  
النشر فوصله بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى  
المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب  
دار غيره لاطفاء حريق وقع في البلد فأنه دم  
شيء يركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام  
فكان لكل دفعه جوهرة لا يجوز دخول  
بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وفيه اذا سقط  
ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه حفر  
قبرا دفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه  
ان الارض للعارف له نبشه وله نسويته وان  
مباحة فله قيمة حفره وان وقفنا كذلك

بزوجه ولودفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأي أرض يموت  
 اه (قوله لو الارض متسعة) نص على المتوهم ولو قال ولو متسعة لكان أولى (قوله الا في مسائل متسعة  
 في الاشياء) حيث قال يجوز للولد والوالد الشراء من مال أحدهما المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه قال  
 في الايضاح شرح الخبر يد قال أبو يوسف اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج اليه المريض  
 جاز استعسانا ولا يجوز في المتاع لان الاذن ثابت باعتبار العادة فيما يحتاج اليه من الطعام والدواء فصار  
 كما صرح به وكذا اذا كان في سفر فاشترى رفقة له لأنه بمنزلة أهله في السفر اه الثانية اذا أنفق المودع على أبوي  
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لا يضمن استعسانا وأطلق في الكثرة الضمان وهو  
 محمول على ما اذا تمكن استطلاع رأي القاضي ولم يطأه الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فاعوا أقامه وعدته  
 وجهزوه بقمته وردوا البقية الى الورثة فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استعسانا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره  
 الزيلعي وفي خزانة الاكل فان جاء ورثته فوجدوا المتاع ان شاؤوا الجازوا وان شاؤوا أخذوا ولا يتفقون على  
 رقبته ولكن ان كان معه طعام أخذه العبد من غير دفع اليه وكذا انه ان يشتري من دراهم صيده ما يحتاج اليه  
 يعني من الطعام اه من شرح البيهقي روى ان جماعة من أصحاب محمد وخواتم واحد منهم فباعوا ما كان  
 معه فلما وصلوا الى محمد سألهم فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقها والله يعلم المفسد من المصلح  
 كذا في حاشية الشيخ صالح (تق) مثل ما ذكرنا اذا كان للمسيح وأقاف ولم يكن له متول فقام واحد من أهل المحلة  
 وأنفق على المسجد بعض من غلة أو قافه ما يحتاج اليه من الحصر والحشيش لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى  
 وما كان على قياس هذا لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى أما في الحكم فهو ضمان وكذا الورثة الكبار اذا أنفقوا  
 على الصغار ولم يكن هنالك وصي فانهم متطوعون في الحكم لا فيما بينهم وبين الله تعالى وتظهر الوصي اذا عرف  
 الدين على الميت فقضاء بدون معرفة القاضي والورثة لم يأثم اه وتظهر ما سبق لودع ما تصاب ان شذها للذبح  
 فانه لا يضمن والا ضمن نقصان تفاوت ما بين كونه حية ومذبوحة وكذا الراعي اذا ذبح شاة قريب موتها فان  
 اختلف في كونها قربت منه أو لا فانه قول للمالك واختلف في ما لو ذبح اجنبى شاة شخص قرب موتها  
 واختار الفتوى الضمان ومن النظر لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا  
 لو طعن بزوجه في زورق وربط الجوارف اذ حتى طعنه ومنها اذا سقط حمل انسان من دابته في الطريق فجاء  
 انسان وحمله بغير اذن المالك فهلك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة قال أبو السعدي غنبي تقييد عدم  
 الضمان بما اذا لم يكن تلف الدابة مضافا الى تحصيله بأن كان عن له خسارة بالتصميم حتى لو لم يكن كذلك  
 يضمن لكون التلف حيث نشأ عن فعله ومنها زرع ارض يذره فلم ينبت حتى سقاها ببلأ امره فان الخارج  
 بينهم ما لانه لما هيأ للسقي صار مستعينا بكل من قام به فكان مأذونا لدلالة وكذا الوساها اجنبى والمسئلة  
 بمسألة حموى (قوله قتبها جهشها الخ) في الهندية عن وجيز الكردي ساق حمار غيره بغير اذنه وكل الذئب  
 جهش أو ضاع الجحش ورد الحمار ان كان ساق الجحش مع الحمار يضمن وان ذهب الجحش معه بلا سوقه وضاع  
 لا يضمن الجحش انتهى وقد نقل هذا التفصيل بعينه العلامة عبيد الله في شرحه عن الخاصي وحمل البيت على  
 ما اذا ساقه مع الاثان لانه باشر السوق فكان تعديا (قوله بما يتغير) أي المقصوب به وقد علمت وجه الضمان  
 (قوله وغاصب نهر هل له منه شربة) الجواب ان كان حوله من موضعه ككره الشرب منه والتوضؤ لظاهر  
 أثر الغصب بالتحويل والاجاز ذلك لان حق كل واحد في التوضؤ والشرب ثابت فيه ذكره العلامة عبيد الله  
 (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب نعم ويوجد بحر أيضا كذلك والمراد به الفرس السريع فانه يسمى نهر  
 وبحرا واستدل لذلك بقول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أي الخليل وقوله صلى الله عليه  
 وسلم في فرس أبي طلحة فاوجدها لبحر انتهى ذكره عبد البر واقعة تعالى اعلم وأسعفرا الله العظيم

(فصل غيب)

عبر غيب المبنى للمعلوم ليفيد أن هذا الحكم يجري فيما اذا غاب المقصوب بنفسه بالاولى بخلاف ما لو غيب بضاب  
 فانه رجعتوهم ان الحكم في تضييبه بخلافه افاده الحموى والظاهر العكس (قوله وضمن قيمته لما لانه) أي ان شاء المالك  
 التضييب والا فله ان يصير الى ان يوجد حلبي عن العناية (قوله ملكه عندنا ملكا مستند الى وقت الغصب) لان

ولا يكره لو الارض متسعة لان الحمار  
 لا يدري بأي أرض يموت ولا يجوز التصرف  
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في مسائل  
 مذكورة في الاشياء غصب حماره قتبها  
 جهشها فاكله الذئب ضمنه كما في معاملة  
 الوهبانية  
 وغاصب شيء كيف يضمن غيره  
 وليس له فعل بما يتغير  
 وغاصب نهر هل له منه شربة  
 وهل ثم نهر طاهر لا مطهر  
 (فصل)  
 (غيب) بجمجمة ما غصبه وضمن قيمته لما لانه  
 (ملكه) عندنا ملكا مستند الى وقت  
 (الغصب) قد علم له الاكساب لا الا لادملتي

المالك ملك يديل المقصوب يد اورقة فوجب أن يزول ملكه عن المبدل اذا كان يقبله دفعا للضرر عن الغاصب  
وتحقيقا للعدل أو ضرورة حتى لا يجمع البديل والمبدل في ملك رجل واحد ورضا المالك قد وجد بطلب القيمة من  
الغاصب ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب واجب لذات العين عند القدرة ورذال القيمة عند العجز  
بطريق الجبران والحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت الملك به للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا بالغصب  
مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع اذ الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة  
بخلاف البيع الموقوف والذي فيه اختيار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب ووضوح للملك فيستند  
من كل وجه وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يملكه والادلة في المطولات (قوله والقول له بيمينه) لانه منكر  
للزيادة التي يذهب المالك (قوله فاما الملك) لانها مثبتة للزيادة (قوله ولا تقبل بينة الغاصب) بل يحلف على دعواه  
جوى (قوله هو الصحيح) وقال بعضهم ينبغي ان تقبل لاسقاط اليمين كودع اذ هي رذال الودعة ويدل للاول ما في  
منفردات الغصب من الخلاصة اراد الغاصب اقامة البينة على قيمته ففعل المالك احلفه ولا يريد البينة له ذلك  
اه وتام تحقيق المسئلة في شرح الجوى (قوله عن الجوى) لم يذكره المصنف وقد انتهى تأليف الجوى الى الاجارة  
ولهذا ذكره في الاستحلاف (قوله فاقول للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يعتديه صار غاصبا اه حلبي والذي  
في المنع عن الجواهر فانه يحلف على دعوى المدعى فان لم يحلف يكون حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد  
العرض ثلاثا ما اه على نفي دعوى المدعى (قوله ويجبر على البيان) تقدم من المنع نقلا عن الجرمع زالى المحيط  
ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المقصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب ما ادرى ما قيمته وان كان  
علم ان قيمته لم تكن مائة فاقول قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين  
يحلف على ما يدعى المقصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المقصوب منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من  
الغاصب مائة فاذا اخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء مرضى بالنوب وسلم القيمة وان شاء رد الثوب  
واخذ القيمة اه (قوله على الاصح) راجع الى قوله او مثله او دونه ومقابل قول الكرخي انه لا خيار له في استرداد  
المقصوب لانه توفر عليه بدل ملكه بكاه وجه الاصح وهو ظاهر الرواية انه لم يتم رضاه بزوال العين عن ملكه  
حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة وما لم يتم الرضا لا يسقط الخيار اه (قوله وقد ضمنه بقوله) أى مع يمينه (قوله  
أخذه المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ القيمة التي دفعها لانها مقابلة به جوى (قوله ولا خيار للغاصب) يؤخذ  
من ذكره هنا بطريق الاشارة انه لا خيار فيما اذا ضمن بقول المالك وأخويه (قوله ولو قيمته اقل) مكرز مع قوله  
او دونه وانما ذكره ليستدل به (قوله فله خيار عيب ورؤية) لان ضمان الغصب ضمان معاوضة (قوله او نكول  
الغاصب) أى عن البين بان القيمة ليست كما يدعى المالك جوى (قوله لان تحرير) تعديل للتفسير المفهوم من  
أى اه حلبي (قوله نافذ في الاصح) هو قوله ما لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ  
العتق بنفوذ السبب وقال محمد وزفر لا يصح (قوله لان الملك الناقص) أى ملك الغاصب الناقص وانما كان كذلك  
لانه ثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجهه دون وجه ولذا ظهر في حق الاكساب لا الاولاد والمالك  
الناقص كما قال يكتفى لنفوذ البيع دون العتق ألا ترى ان البيع يتخذ من المكاتب والمأذون دون العتق (قوله أمانة  
لا تضمن الا بالتعدي) فلو قلنا الغاصب ضمنه مع الزيادة ذكره ابن مالك وانما كانت أمانة اهدم وجود حد الغصب  
فيها اذ لم توجد فيها ازالة اليد المحقة اذ انما حصلت في يد الغاصب بإيجاد الله تعالى ولا صنع للغاصب في احداث  
الولد فصار كما اذا هبت الريح على ثوب انسان فألقته في حجر غيره فانه لا يكون مضمونا عليه لانه لم يوجد الصنع  
من جهته ولكنه يكون واجب الرضا الى مالك الاصل واذا قوت الرضا بالتعدي والاكل والبيع ونحو ذلك او بالمنع  
بعد الطلب يكون ضامنا اه (قوله لانها أمانة) جعل الدعوى دليلا ولو قال لهدم تحقق الغصب فيها لكان  
أوضح وسقط هذا التعليل من بعض التسخ (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها مستقلا لا غير يمكن فلا  
يكون مانعا اقامه الحلبي (قوله وما نقصته الجارية بالولادة مضمون) على الغاصب لان الجارية دخلت في ضمانه  
بجميع اجزائها والجزء معتبر بالكل هذا اذا حدث الحبل من غير اولى والزواج أما اذا كان الحبل من أحدهما  
لا يجب عليه الضمان لافي النقصان ولا في الملاك اه جوى (قوله بقيته) أى ان نزل حيا وقوله او بقرته أى ان  
ضرب رجل بطنها فألقت الجنين ميتا وجب عليه غزته ويجبر بها انقصها (قوله والا فيسقط بحسابه) أى ان كانت

(واقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان  
لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهنا  
فلا اله ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على  
نفي الزيادة هو الصحيح زيلعي وقبل المصنف  
عن الجواهر لو قال الغاصب أو المودع  
عن العرو لا اعرف قيمته لكن علمت انه اقل مما  
التعدي لا اعرف قيمته بيمينه ويجبر على البيان  
بقوله فاقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان  
فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته  
ولو حلف المالك أيضا على الزيادة فان نكل لزمته  
ظهر المقصوب فبالغاصب أخذه ودفع القيمة  
اورده وأخذ القيمة وهي من خواص كتابنا  
فليحفظ (فان ظهر) المقصوب (وهي) أى  
قيمتها (أكثر ما ضمن) أو مثله أو دونه على  
الاصح غناية فالأولى ترك قوله وهي أكثر  
(وقد ضمنه بقوله) أخذه المالك ورد عوضه  
أو أمضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو  
قيمتها اقل لازومه باقراره ذكر الواني نعم من  
ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتبي  
(ولو ضمن بقول المالك) أو برهانه أو نكول  
الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) رضاه  
حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع)  
الغاصب (المقصوب فضمنه المالك) فذبيعه  
وان حرر (أى الغاصب لان تحرير المتحرر  
من الغاصب نافذ في الاصح غناية) ثم ضمنه  
(لان الملك الناقص يكتفى لنفوذ البيع  
لا العتق) وزوائد المقصوب مطلقة متصلة  
كسمن وحسن أو منفصلة كدرو وغير (أمانة  
لا تضمن الا بالتعدي) أو المنع بعد طلب المالك  
لانها أمانة ولو طلب المتصلة لا يضمن (وما  
نقصته الجارية بالولادة مضمون) ويجبر بولدها  
بقيته أو بقرته ان وفيه والا فيسقط بحسابه

قيمة الولد أقل من نقصان بسقط من نقصان الولادة قدر قيمة الولد وغرم ما فضل من النقصان بموجب قيمة الولد  
 اه وانما جبر النقص به لان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة لانها أوجب فوات جرم من مائة الالم  
 وحدوث مائة الولد لان الولد انما صار مالا بالنقصان وقوله لا يعتد به والسبب الواحد لما أثر في الزيادة والنقصان  
 كانت الزيادة خلفا عن النقصان ومثله اذا قطع قوائم شجر انسان او جرم صوف شاة غيره ثبت مكانها بأخرى  
 او خصى عبد غيره فازدادت قيمته بسبب الخصاء اه (قوله كفى هو الصحيح) قال الخصم في خير مطلوب  
 ولومات وبالولد وفاء بقيمتها فالاصح انه لا شيء عليه لانه لما ضمن قيمتها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان  
 النقص على ملكه حصل اه وفي التبيين اذا مات وفي الولد وفاء بقيمتها برئ الغاصب برده عليه وفي رواية عنه  
 انه يجب بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الالم وفي ظاهر الرواية عليه قيمتها يوم الغصب  
 (قوله زنى) أى الغاصب ومثله غير الغاصب حوى (قوله أى غصبها) لاحاجة اليه (قوله فانت بالولادة) يعنى  
 مات بسبب الولادة ولذا قال في النهاية قيد بالموت في نفسها ليكون الموت في أثر الولادة اه وقال قاضيان  
 وماتت في الولادة أو في النفاس فانه على قول الامام ان كان ظهر الحمل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد  
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه شربلاية (قوله ضمن قيمتها يوم غلبت) لانه أخذها لم ينه قد فيها سبب التلف  
 وردتها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما اذا جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها بعد الرد ودفع بها فانه يرجع  
 بقيمتها على الغاصب وهذا قول الامام وقال لا يضمن الانقصان الحمل (قوله لا يضمن) لان الموت فيها يحصل  
 بزوال القوى وانه ليس في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة اه تبيين (قوله فجلدت  
 فانت به) أى فانه لا يضمنها لان الجلد غير متلف شرعا اه درمستقى أى فلم يصف اليه الموت ويضمن الغاصب  
 نقصان هيب الزنا اه زيلعي (قوله ثبت النسب) بعد ارضاء المالك لان التضمن عن له حق التضمن أو رث شبهة  
 والنسب يثبت بها كالمولود فانه غير امرأته اه درر (قوله والولد رقيق) لان الحرية لا تثبت بالشبهة انتهى درر  
 (قوله استوفاهما) وعطلهما صورة الانقضاء ان يستعمل العبد مثلا في الخدمة مثلا بصورة التعطيل ان يستعمل  
 العبد مثلا شهرا فانه يصير غاصبا لمنافعه فانه الشلبي (قوله فانه لا تضمن عندها) لعدم قضاء عروعه على بضمها  
 في الحرية اذا وطئها المغرور فانه مالم يحكم بحجب جوب اجر منافع الحرية مع علمه مالان المستحق بطلب جميع حقه  
 ولان المنافع حدثت بفعله وكسبه والكسب للكاسب ولان الغصب ازالة اليد المالك بالثبات اليد العادية  
 ولا يتصور ذلك فيها لانها اعراض لا تبقى زمانين (قوله لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم) أقول بل يلائمه  
 بعطفه عليه بالرفع فيفيد أنه غير مضمون والفاسل بين الماعطيف حاصل على كل (قوله ان يكون المغصوب وقفا)  
 وان لم يكن معدا للاستقلال وكما تضمن منافعه بالغصب تضمن ذاته قال في الولو الحية القنوى في غصب العقار  
 الموقوف بالضمن نظر الموقوف متى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها ضيعة أخرى تكون على سبيل  
 الوقف الاول ذكره صاحب شرح تنوير الاذهان (قوله ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم) صورته دار بين قيم  
 وبائع فسكنم البالغ سنة لا شيء عليه كذا في القنية (قوله وكذا الاجنبي بلا عقد) أى اذا سكن دار اليتيم (قوله  
 وقيل دار اليتيم كالوقف) هذا هو المعتمد فلا استثناء أبو السعود (قوله قلت يمكن حل كلا الفرعين) أى فرع  
 أم اليتيم وفرع سكنى شريكه (قوله وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة) أما لو كانت دار اليتيم وحدها  
 فلا أجر عليها فقد نقل البري سئل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار  
 ولدها الصغير فقال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكناها  
 واجبة على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وان سكنت بغير أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب  
 عليها اجر المثل قال نظر ان كان الصغير يد فاقعة بحيث يقدر على المنع بأن كان ابن عشرين سنين أو أكثر لا شيء عليها  
 وان لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يجب عليها اجر المثل وهو جواب المشايخ اه مختصرا (قوله وما في الصرفة  
 من التفصيل) عبارتها سكنت مع زوجها بيت ابنا الصغير قال ان كان بهال لا يقدر على المنع بأن كان ابن  
 سبع سنين أو ست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بهال يقدر على المنع فلا أجر  
 عليها وفيه بعض مخالفة لمسألة صاحب المحيط فانه يفيد أن أقل سن يتمكن فيه من المنع عشرين سنين به عليه  
 أبو السعود (قوله ولا فعليها ما) هذا غير المذكور فيها كما علت وهذا ما في بعض النسخ من ضمير التثنية وفي بعضها

ولومات وبالولد وفاء كفى هو الصحيح  
 اختيار (زنى بامة مغصوبة) أى غصبها  
 (قوله احاطا فانت بالولادة ضمن قيمتها) يوم  
 علق (بجفاف الحرة) لانها لا تضمن بالغصب  
 لسبق ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها  
 محمولة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده  
 قدرها فجلدت فانت به ملتي ولو زنى بها  
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر  
 (و) بخلاف (منافع الغصب استوفاهما  
 أو عطلهما) فانها لا تضمن عندنا بوجود  
 في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة  
 الخ لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم  
 الخ مع انه اخبر بقدر (الا) في ثلاث فيجب  
 اجر المثل على اختيار المتأخرين (ان يكون  
 المغصوب وقفا) للسكنى أو للاستقلال  
 (أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت أمه مع  
 زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر  
 عليها كذا في الاشياء من الوصايا القنية  
 قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد  
 نقل المصنف وغيره من القنية انه لا شيء عليه  
 وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار اليتيم  
 كالوقف انتهى قلت ويمكن حل كلا الفرعين  
 على قول المدة تمين بعدم أجرته وأما على  
 القول المعتمد أنها كالوقف فغيب الاجرة  
 على الشريك والزوج اكون سكنى المرأة واجبة  
 عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة  
 وبه أقف ابن نجيم وما في الصرفة من التفصيل  
 لواليتيم بقدره على المنع فلا أجر ولا فعليها ما

بعض الموثقة في الموضوعين فيوافق ما في الصيرفة (قوله غير ظاهر) لعله اعدم اعتبار منع غير المكلف وعدم منعه  
(قوله وعليه) أي على المعتقد فهو عليه قال في تنوير الابصار وأما على القول الآخر من أنها كالوقف فحب  
الاجر بسكنها فيجب الاجر على الزوج لكون سكنى الزوجة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فحبب الاجرة  
كما في غيره انتهى (قوله كسيلة الارض) نقل فيها عن العمادية الفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الارض  
ولا ينقصها فله أن يزرع كما في افاضل القاصد أنه أن ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لأن رضا المالك في مثل  
ذلك ثابت دلالة وان علم أن زرعها ينقصها ليس للمضار أن يزرع فيها لأن الرضا غير ثابت هنا اهـ (قوله  
لا تصير الدار معدة له باجارتها) هذا باطلا لا يقتضي أنها ولو أجزت ثلاث سنين فأكثر لا تكون معدة وظاهر  
كل ما هم اعتمدوه فلو استأجر دارا شهر أو سكن شهرين لا يلزمه أجر الثاني كالأجر الأول وجهه بعض بأن سكنى  
الثاني ليس على وجه الاجارة الا أن تكون الدار معدة للاستغلال ولو دفع أجره الشهر الثاني أو السنة الثانية  
مثلا بعد سكنه ليس له الاسترداد والتفريق على الاصول يقتضي أن له ذلك حيث لم تكن معدة له كونه دفع  
ماله واجبا عليه الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه المؤجر أفاده صاحب الاشياء والتبديد بالدار  
لا احتراز عن الارض قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان  
صاحبها يزرع بنفسه بل يدفعها من أجرة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض أن يطالب المزارع بحصة  
الارض على ما تصرفه أهل القرية من النصف أو الربع أو ما أشبه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي اهـ وهذا  
يؤيد ما جعناه سابقا في زراعة الارض (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) فان شهره فلا أجر عليه  
وان كان معدا ووجهه في المسئلتين أنه لم يسكن ما لم يلاجر (قوله جاز) وفي نسخة صار وهو الذي ذكره المصنف  
(قوله فتنبه) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على مذهب المتقدمين اهـ حلي (قوله ثم بان للغير) أي ظهر أن البيت  
لغير الرهن حال كونه معدا للاجارة اهـ حلي (قوله فلهي المستأجر المسمى لا أجر المثل) قال في القنية غصب دارا  
معدا للاستغلال أو موقوفة لغيره أو آجره معدة معلومة بأجر مسمى ولكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المثل  
ثم سئل هل المسمى يلزم للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل رده على المالك وعن أبي يوسف يصح اهـ  
(قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) ذكر العلامة البيري ما حصله أن ما ذكره المصنف من أن الغاصب لا يلزمه أجر  
المثل انما يرد ما قبضه مفرغ على ظاهر الرواية من عدم الضمان بالغصب مطلقا أما على ما عليه المتأخرون فله عليه  
أجر المثل اهـ (قوله وينظر مالو عطل المنفعة) أي الذي له تأويل ولا وعبارتها الا اذا سكن بتأويله لك أو عقد  
ككسيت سكنه أحد الشريكين كالأشياء والنظائر اهـ وينظر مالو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كاللوسكن  
اهـ (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسينا  
للظن بالمسلم وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خرا هل يجب على الغاصب أداء الخراج اليه حتى لو لم يرد  
يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا أنه يسترد ما لغيره لا يقضي برده اليه وان علم أنه يسترد ما لغيره لم يبرأ  
الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فجاء ما لغيره ليأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه انما يأخذه ليقبل به  
مسالم يكن عليه أن يرد به بل يسكه الى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي وانه انما يسترد له منتهى في مباح اهـ (قوله وضمن  
المتلف المسلم قيمته ما الخ) لانه أنف مالا متقوما في حق المتلف عليه فوجب أن يضمن كالأثر المتلف لانه انما  
متقومة في حق الذي له قيمته في شرع من قبلنا وفي أول شرعنا ثم أفسد الشرع تقويمها بخصاب خاص بالمؤمنين  
وهو آية المائدة فبقي من لم يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان قبيل (قوله لأن الخمر في حقنا قبيح حكمنا)   
وان كانت مثلية لأن المسلم منع من عليها وتلكها لانه اعزأ لها حوى أما في حق الغاصب الذي من الذي  
قبيح مثلية على ما كانت لتقومها عندهم فلا يمنعون عنها بخلاف الربا فانه يتعرض لهم في ابطاله للحديث  
الامن اربى فليس بيننا وبينه عهد لان ذلك فسق في الاعتقاد لانيه فثبت بالنص حرمة الربا في اعتقادهم قال  
نصالي وأخذهم الربا وقدره وعنه وبخلاف عبد ذي اذا ارتد فقتله لانالم فنحن لهم ترك التعرض في ذلك لما  
فيه من الاستخفاف بالدين اهـ (قوله لو كانا ذمي) يعني وقد اتخذها لنفسه ولم يظهرها لغيره للمسلمين برهان  
وقيد به لانه لو أظهرها لايضمن اهـ (قوله يرى ذلك عقوبة) أي على اظهرها لغيره قال في المنع ذي أظهر  
بيع الخمر والخمر في دار الاسلام يمنع منه فان أراقه رجل أو قتل خنزيره ضمن الآن يكون اما باري

غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما أفاده  
في تنوير البصار ثم نقل عن الخاتبة أن  
مسئلة الدار كسيلة الارض وأن الحاضر  
اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فالتأجيل أن  
يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى  
(أومعدا) أي أعدته صاحبه (للاستغلال)  
بأن يشاء لذلك أو اشتراه لذلك قبل أو آجره  
ثلاث سنين على الولا وفي الاشياء لا يصير  
الدار معدة له باجارتها بل ببنائها أو شرائها  
له ولا باعداد البائع بالنسبة للشرى ويشترط  
علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر  
وأن لا يكون المستعمل العلم وعدمه فالقول له  
قلت ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له  
بيمينه لانه منكر والاخر مدع قال شيخنا  
وعوت رب الدار ويحيط الاعداد ولو  
بج لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه  
ويخبر الناس جاز ذكره المصنف (الافى)  
المعدا للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا سكن  
بتأويل ملك) ككسيت سكنه أحد الشريكين  
الملك ولوليتيم كما مر عن القنية فتنبه أما في  
الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة فلا ضمان  
لزم الاجر (أو عقد) ككسيت الرهن اذا سكنه  
المرتحن ثم بان للغير معدا للاجارة فلا شيء عليه  
بقي لو أجز الغاصب أحدهما فعلى المستأجر  
المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر  
بل يرد ما قبضه للمالك أشياء وقنية وفي  
الشرى بالية وينظر مالو عطل المنفعة هل  
يضمن الاجرة كاللوسكن (و) بخلاف (خبر  
المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (اذا  
ألفهما) مسلم أو ذمي (فلا) ضمان (ضمن)  
المتلف المسلم قيمته ما لان الخمر في حقنا قبيح  
حكم (لو كانا ذمي) والمتلف غير الامام  
أو ما وره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا  
الرق خلافا لمجتبى

ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا الخمر اه (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلا) اذ لا يدين قتلها ما أحدم من أهل  
الاديان اه هداية وقوله أصلا أي مطلقا سواء كانت اسلم أو ذمي وهذه في الميتة التي ماتت حنفاً أو كافراً  
ذبيحة الجحوش ومخزوقه وموقودته مال يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فعلى قول أبي يوسف فيجب  
أن يجيب الضمان اه شاي (قوله لانه فعليه تسليط بانه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة  
المشهوره وهي أن المتضمن يظل يطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يظل ما في ضمانه من  
تسليط البائع المشتري عليها الا أن يدعى خروج هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه أو أن القاعدة ككثيرة  
لا كلية اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بعد ما قضى له بماله فلا شيء له على المطلوب لان الخمر  
في حقه ليست بمشقة فكان بائلا ماله برئالة عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامه اسلام  
الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية  
عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقدين وجه الروايتين فيه فليس  
خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم الا أن يحمل على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحمل قوله  
أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذها المالك مجانا) لان ذلك تطهيره بغيره الفصل فيمن على ملكه  
اذ لا ثبت المالية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدين جلدتها فأما اذا ألقاها وبها في الطريق فأخذ  
رجل جلدتها فدينه فلا سبيل له عليه لانه ألقاها باحة كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو ألقاها الخ) أي ألقف  
الغاصب الخل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخل وقيمة الجلد اه حلي  
(قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة الاتلاف (قوله واعتمد في المثل) حيث قال فلو ألقاها الغاصب ضمن  
قيمته مدبوغا وقول ظاهره مدبوغ والاول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان  
الخمر لم يكن متقوقا والمثل مال متقوق فخرج جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه من (قوله خلافاً لها) فقالا  
بأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن المثل والخل اه در منق (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذا  
غيره مدبوغا ويرد فضل ما بينهما اه ملحق (قوله وللغاصب حصة) كحق الحبس في المبيع بالثمن والزم  
بالدين والعبد الا بقي بالجعل اه زبلي (قوله ولو ألقاها يضمن) أي عند الامام ولا يضمن قيمة جلد ذكوة  
مدبوغ ويحيط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكر العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان  
الخ) كتر مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكا كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد  
ثبت بالنفس أنه حرام ليس بمال ويبحث الاكمل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذممة على ما اعتقدوه من الباطل  
وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع احوال العصاة بالطريق الاولى فيقتضيه يجب أن نقول  
بوجوب الضمان على من ألقاها متروكة التسمية حمد لانه مال متقوق في اعتقاد الشافعي ونحوه في الجوى (قوله  
ضمن بكسر المعرف بكسر الميم) من عزم كعزم الربط بانه مال متقوق في اعتقاد الشافعي ونحوه في الجوى (قوله  
كربط وضربا ودف وطبل وطنبور اه من (قوله الربط كعزم من ملاهى العجم وهذا قبل انه معرب اه (قوله  
ولو كافر) وقيل لا تضمن اذا كانت الذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالحا لغير اللهو) فحق الدف يضمن  
قيمته دقا يوضع فيه النطن وفي الربط يضمن قيمته قصعة يجعل فيها التريد ونحو ذلك ذكره قاضي خان (قوله  
لا المثل) لمنع المسلم عن تملكه حوى (قوله سيجي يبيانه) أي ما ذكرنا في الهداية هنا السكرام التي من ماء  
الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيعها كلها) المصارف وما بعده اه أفاده الجوى  
(تنبيه) الامر بالمعروف فرض ان كان يظن على ظنه أنه يقبل منه فلا يسهه تركه ولو علم أنه يهين بذلك أو يضرب  
وهو لا يصبر على ذلك أو تقع به الفتنة تركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر  
فلا بأس به وه وجهه بذلك ولو علم أنهم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضرر بالاشقة فهو بالخيار والامر  
أفضل اه تبين (قوله حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي (قوله  
فهلكت) عبرة ليفيد أنه لو حصل ذلك بغيره ثبت موجهه من غير خلاف وحزره (قوله لتقوم المدبر) أي بتلقى قيمة  
القتل وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملكه اداء الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة  
في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة القتل اه حوى (قوله حل قيد عدي غيره) قال السرخسي هذا

ولا ضمان في ميتة ودم أصلا (بجدا لا  
ما لا اشتراها) أي الخمر (منه) أي الذمي  
(وشرهم الا ذمهم لان ولا شيء لانه فعليه تسليط  
بانه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة  
المشهوره وهي أن المتضمن يظل يطلان المتضمن وهذا الباطل البيع في الخمر وجب أن يظل ما في ضمانه من  
تسليط البائع المشتري عليها الا أن يدعى خروج هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه أو أن القاعدة ككثيرة  
لا كلية اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بعد ما قضى له بماله فلا شيء له على المطلوب لان الخمر  
في حقه ليست بمشقة فكان بائلا ماله برئالة عما كان في ذمته من الخمر وكذا لو أسلم لان في اسلامه اسلام  
الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية  
عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة الخمر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقدين وجه الروايتين فيه فليس  
خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم الا أن يحمل على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحمل قوله  
أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذها المالك مجانا) لان ذلك تطهيره بغيره الفصل فيمن على ملكه  
اذ لا ثبت المالية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدين جلدتها فأما اذا ألقاها وبها في الطريق فأخذ  
رجل جلدتها فدينه فلا سبيل له عليه لانه ألقاها باحة كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو ألقاها الخ) أي ألقف  
الغاصب الخل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخل وقيمة الجلد اه حلي  
(قوله يضمن قيمته مدبوغا) أي في صورة الاتلاف (قوله واعتمد في المثل) حيث قال فلو ألقاها الغاصب ضمن  
قيمته مدبوغا وقول ظاهره مدبوغ والاول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان  
الخمر لم يكن متقوقا والمثل مال متقوق فخرج جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه من (قوله خلافاً لها) فقالا  
بأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن المثل والخل اه در منق (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغا وذا  
غيره مدبوغا ويرد فضل ما بينهما اه ملحق (قوله وللغاصب حصة) كحق الحبس في المبيع بالثمن والزم  
بالدين والعبد الا بقي بالجعل اه زبلي (قوله ولو ألقاها يضمن) أي عند الامام ولا يضمن قيمة جلد ذكوة  
مدبوغ ويحيط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكر العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان  
الخ) كتر مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكا كشافتي (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد  
ثبت بالنفس أنه حرام ليس بمال ويبحث الاكمل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذممة على ما اعتقدوه من الباطل  
وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع احوال العصاة بالطريق الاولى فيقتضيه يجب أن نقول  
بوجوب الضمان على من ألقاها متروكة التسمية حمد لانه مال متقوق في اعتقاد الشافعي ونحوه في الجوى (قوله  
ضمن بكسر المعرف بكسر الميم) من عزم كعزم الربط بانه مال متقوق في اعتقاد الشافعي ونحوه في الجوى (قوله  
كربط وضربا ودف وطبل وطنبور اه من (قوله الربط كعزم من ملاهى العجم وهذا قبل انه معرب اه (قوله  
ولو كافر) وقيل لا تضمن اذا كانت الذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالحا لغير اللهو) فحق الدف يضمن  
قيمته دقا يوضع فيه النطن وفي الربط يضمن قيمته قصعة يجعل فيها التريد ونحو ذلك ذكره قاضي خان (قوله  
لا المثل) لمنع المسلم عن تملكه حوى (قوله سيجي يبيانه) أي ما ذكرنا في الهداية هنا السكرام التي من ماء  
الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيعها كلها) المصارف وما بعده اه أفاده الجوى  
(تنبيه) الامر بالمعروف فرض ان كان يظن على ظنه أنه يقبل منه فلا يسهه تركه ولو علم أنه يهين بذلك أو يضرب  
وهو لا يصبر على ذلك أو تقع به الفتنة تركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر  
فلا بأس به وه وجهه بذلك ولو علم أنهم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضرر بالاشقة فهو بالخيار والامر  
أفضل اه تبين (قوله حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصي (قوله  
فهلكت) عبرة ليفيد أنه لو حصل ذلك بغيره ثبت موجهه من غير خلاف وحزره (قوله لتقوم المدبر) أي بتلقى قيمة  
القتل وقيل بنصفها أفاده العيني ولا يملكه اداء الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة  
في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة القتل اه حوى (قوله حل قيد عدي غيره) قال السرخسي هذا

إذا كان العبد مجنوناً وكان كان عاقلاً لا يضمن اتفاقاً شرباً ليلية عن البرازية (قوله فذهب هذه المذكورات) عدم  
الضمان قوله اختلافاً لمحمد في الدابة والطير وظاهر القصة ثانياً والبرجندى أن الخلاف في الكل وأن المودع  
لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ اهـ وثالثاً وفي الشرب ليلية قال في النظم لو زاد على ما قبل بأن فتح  
القصر وقال لا يبرح كثر كش أبواب اصطبل فقال للبرجندى قهره من شرب أو لعمارة هرير يضمن اتفاقاً وأجروا أنه  
لوشق الزق والدهن سائل أو قطع الجبل حتى سقط القنديل يضمن اهـ (قوله أوسى إلى سلطان الخ) السامى  
يقال له المثلث قال كعب الأحبار مرأيتنى ما المثلث فقال شرب الناس المثلث يعنى السامى بأخيه إلى السلطان  
يملك ثلاثة نفسه وأخاه وأمامه بالسعى اليه (الطيفة) سعى واثق إلى خلية بأن فلا مامات عن ولد صغير ومال  
فقال الخليفة الولد أبنته الله والمال أكرم الله الله والسامى دمره الله فقال السامعون الخليفة يرحمه الله (قوله  
أوسى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعد هالاً ضمن فيها اتفاقاً لازالة الضرر (قوله قد يفرم وقد  
لا يفرم) قال في القاية وشربها ومن سوي ونم إلى سلطان ولو غير جاز فريض من السامى مطلقاً وعليه الفتوى كما في  
الجواهر اهـ وفي المنع عن نص البردوى وأما إذا سعى إنسان إلى سلطان في حق حتى غزوه السلطان ما لا يروى عن  
بعض علماء فقهائهم كانوا يفتون أن السامى يضمن وبعضهم فرق بين سلطان وسلطان فقال إن كان السلطان معروفاً  
بالدجارة وتفرم من سعى به إليه يضمن وإن لم يكن السلطان معروفاً بذلك لا يضمن قال ولا تنفى به فإن هذا  
خلاف أصول أصحابنا فإن السعى سبب محض لاهلال المال فإن السلطان يفرمه اختياراً لا طبعاً انتهى المقصود  
منه ثم قال المصنف بعد أن نقل التفصيل في السلطان عن بعض أهل المذهب ما نصه قلت لأجابه إلى هذا  
التقديم في هذا الزمان واشتوى اليوم بوجوب الضمان على السامى مطلقاً انتهى وقال أيضاً وسواء أخبر السامى  
هذه السلطان أو عند غيره إذا كان ذلك الغير يحال بقدر على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه فإن السامى يضمن اهـ  
وفي فتاوى خير الدين أنه يميز وقد جوز السيد أبو شجاع قتله فإنه عن يده في الأرض بالقادوس يثاب قاتلهم  
وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجوزوا القتل لا يدل على الكفر كافي قطاع  
الطريق والاعونة من المحاربين الله ورسوله فإنه في البرازية ومثله في مسئلة الأحكام وجمع الفتاوى وفي الفتنة  
راقب النظم الأئمة البخاري أخبر الطلبة أن افلان حنطة في مطبوعة فأخذوها منه فله أن يرجع بها على الخبز وكذا  
إذا عملها الطالم لكن أمره السامى بالأخذ يضمن وقال راقباً للبرهان صاحب الهيوط قال النمام لفلان فرس جيد  
فأخذه منه فهو ضامن وقال راقباً للاول اشترى جارية بغيرية النحاس ومضت مدة فأخبر به هذا الإنسان فأخذ  
النحاسية يضمن حال مصنف الفتنة وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فإن الغلبة بأخذون الدامغان من جميع  
السلع فن أخبرهم ببيع أو شرا حتى أخذوا الدامغان أو الجبابية منه يضمن ولا مظلوم أن يرجع عليه اهـ (قوله  
انه وجد كذا) ظاهراً ولو كان وجد حقيقته (قوله عند محمد زجراله) قال خير الدين ما أقرب به إلى الصواب  
لما نشأه من عدم التصلف من أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال اهـ قلت وفي زماننا الحال  
أعجب وسئل أيضاً بما نصه طعام من البسيط

يا أيها العالم المرضى سبرته • ماذا الجواب عن السامى الشقى الخلق  
يسعى بشخص لذي ظلم ليهلكه • في أخذ المال قسراً منه بالرجح  
(فأجاب من بحره)

أفتى بتضمينه حذاق مذهبنا • لما راوا وجهه أضواء من الوضع  
لأنه منسل من ألقى بصاحبه • حمداً ليهلكه في أسوأ السبع  
كما يشاهد في الاقطار أجمعها • وفيه من أبلغ الاضرار والترح  
قد فاه العبد خير الدين معترفاً • بالذنب لكن جنى الختم بالفرح

اهـ والخلق يكسر اللام لا يفقهه وأوله يعنى الجالح قال في القاموس الجالحمة المكحلة والجاهرة بالاصرو والمكاشفة  
بالعداوة والمكبرة وأما الجالح المحتركة فهو المسار الشمر من جاني الرأس والرجح بالتحريك الخليل والابل تجاب  
للسبع اهـ واركتب فيه التجريد عن بعض المعنى وأراد مطلق الخليل والابل والباء للاستعانة وفي القاموس أيضاً  
الوضع بالتحريك يبيض الصبح والقمرو البرج الشدة والشمر والترح الهم والمهبط (قوله ونقل المصنف) أى عن

أوفى باب اصطبله أو فقص طائره فذهب  
هذه المذكورات (أوسى إلى سلطان بن  
يوزيهو) الحال انه (لا يدفع بالرفع) إلى  
السلطان (أو) سعى (عن يشار الله في  
ولا يمنع به) أو قال السلطان قد يفرم  
وقد لا يفرم (فقال انه وجد كذا ففرمه)  
السلطان (شياً لا يضمن) في هذه المذكورات  
(ولو غرم) السلطان (البنة) بمنزل هذه  
السعاية (ضمن وكذا) يضمن (لوسى بغير حق  
عند محمد زجراله) أى للسامى (وبه يفتى)  
وعزروا لولوا السامى عبداً طواب بعد عتقه  
(ولومات السامى فلم يسمي به أن يأخذ قدر  
الخسران من تركته) هو الصحيح جواهر  
الفتاوى ونقل المصنف

أنه لومات المشكوك عليه به بتوطه من سطح  
( بعد غيره بالاباق أو قال ) له ( اقل نفسك  
فعله ) ذلك ( وجب عليه قيمته ) ولو قال له  
أدلف مال مولانا فأدلف لا يضمن الأمر  
والفسق أن يأمره بالاباق والقتل صار  
خاصبالا لأنه استعمله في ذلك الفعل وبأمره  
بالا تلاف لا يصير خاصبالا مال بل للعبد وهو  
قائم لم يلف وانما التلاف بفعل العبد واعلم  
أن الأمر لا يضمن عليه بالأمر الا في ستة  
اذا كان الأمر سلطانا أو أبا أو سيدا  
أو المأمورا صيبا أو عبدا أمره بالتلاف  
مال غير سيده وإذا أمره بغير باب في حائط  
الغير غرم الحائط ويرجع على الأمر أشباه  
( استعمل عبد الغير لنفسه ) بأن أرسله  
في حاجته ( وان لم يعلم أنه عبد أو قال ذلك  
العبد ) الذي استعمله ( اني حزن من قيمته  
ان هلك ) العبد عمادية وفيها جاز رجل الى  
آخر وقال اني حزن فاستعملني في عمل فاستعمل  
فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أو لم يعلم هذا  
اذا استعمله في عمل نفسه ( ولو استعمله لغيره )  
أي في عمل غيره ( لا ) ضمان عليه لأنه لا يصير به  
خاصا كقوله لعبد ارق هذه الشجرة وانثر  
المشمس لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر  
ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته لأنه  
استعمله كله في نفعه ( غلام جاء الى فساد فقال  
افسدني ففسده ففسد امعتادا ) فقبره  
بالا وني ( مات من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة  
الفساد وكذا ) الحكم في ( الصبي تجب دية  
على عاقلة الفصاد ) عمادية و فرع : عصب  
عبد او ماله مال المولى صار خاصا للمال أيضا  
بل قالوا يضمن ثيابه تبع الضمان عنه بخلاف  
الحز عمادية وفي الوهبانية  
ولونسي الحرفات يضمن نفعها  
ولونسي القرآن أو شاخ يذكر  
ولو علم الدلال قيمة سلعة  
فقوم للسلطان أن ينقص بخسر  
ومتلف احدى فردتين يسلم  
مقنة والمجموع عنه يحضر  
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن الا الخلف التي  
أثله هارفي البزاية هو المختار وأقره الشريفي  
وذكر ما يفيد أن السلطان ليس بشيء وأنه يفتق  
انقول بضمين القاضي أيضا

العمادية ( قوله غرم الشاكي دية ) أي والغرامة ان كانت أفاده المصنف ( قوله لندوره ) فمعانيه لا تنفي اليه  
غالبا اه مخ ورقم في الفينة للجم الامنة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأني بقائد فضرب المشكوك  
عليه فكسر سبعة أي دية الشاكي ارشه كالمال اه ( فرع ) رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فخاوز  
سهمه داره فأفسد شيئا في دار رجل وقتل نفسا ~~كان ضامنا للمسال في ماله ودية القتل على عاقته~~ ظهيرة  
( تنبيه ) لو كتب عامل أسامي أمره بلد بأمر سلطان ودفع الى أعوان فأخذوا منهم دراهم فالظلمة على كل من  
الثلاثة في الدنيا والاخرة ولو أمر انسابا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الأمر  
اه در منق ( قوله ولو قال أنت مال مولانا الخ ) ولو أمره بالتلاف مال رجل آخر فمولا مولا ثم يرجع على أمره  
وعلمه بأن الأمر صار مستعملا للفق فصار غاصبا ذكره في النمر بلالية عن جامع الفصولين فليست ( قوله )  
واعلم أن الأمر لا يضمن عليه ) فلو أمره بأخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر الا لم يصح وفي كل موضع  
لا يصح الأمر لا يضمن الأمر شرح تنوير الازهان ( قوله اذا كان الأمر سلطانا ) اذا أمر السلطان اكراه  
اذا لم يدر يعلم أنه لو لم يمتثل أمره يعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لاعلى . أموره  
أبو السعود ( قوله أو أبا ) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليو قد مار في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأثقلت  
شياء يضمن الاب لأن الأمر صح فانتقل الفعل اليه كالو بامر الاب بخلاف ما لو استأجر غمارا ليقطع جداره على  
قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على الغمار اهدم حصه الأمر كذا في شرح تنوير الازهان وظاهر  
هذا التصدير أنه ليس المراد كل أمر من الاب لا بالغ حتى لو أمره بالتلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن  
انفساد الأمر ( قوله أو سيدا ) بان كان الأمر مولى العبد المأمور فان السيد الأمر هو الضامن ( قوله أو المأمور  
صيبا ) قال في العمادية لو قال لصبي صحجورا صعد هذه الشجرة فانقض لي ثمارها فصعد وسقط فجب دية على  
عاقلة الأمر حوى ( قوله وإذا أمره بغير باب الخ ) قال في جامع الفصولين لو قال احفر لي فانه يرجع على الأمر وان لم يقل  
لي لا يرجع على الأمر حوى وفي عدة التتار قال رجل لا تخز انقبى بابا في هذا الحائط فثقب والحائط لغيره  
يضمن ويرجع بعري وفي المحيط لو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل في حائطي لم يرجع عليه بالضمان فان كان  
ساكنا فيه واستأجره للغير فرجع بالضمان عليه اه ( قوله بأن أرسله في حاجته ) قال في الخاتمة رجل بعث غلاما  
صغيرا في حاجة له بغير إذن أحد فرأى الغلام غلاما يلبسون قاتسي البهم وارنق سطح بيت فوقه فمات ضمن الذي  
بعنه في حاجته لأنه صار غاصبا بالاستعمال ( قوله وفيها جاز رجل الخ ) مكث مع المتن اه حلي ( قوله أي في عمل  
غيره ) أي ولو كان ذلك الغير نفس الغلام ( قوله لأنه استعمله كله في نفعه ) كذا في المنع وفيه نظر ( قوله ضمن قيمة  
العبد عاقلة الفصاد ) لأن أدنه لا يعتبر وظاهره ولو لم أذونا لأن ذلك ليس من التجارة ومنه المهي ( قوله صار غاصبا  
للمال ) حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من ( قوله بخلاف الحز ) فانه لا يضمن ولا ثيابه تبعه  
( قوله ولونسي الحرفات ) يعني اذا عصب عبدا محترقا فقتل الحرفة في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا اذا نسى  
القرآن ( قوله أو شاخ ) أي اذا عصب شاة فصارت بحوزة عبده يضمن النقصان وكذا اذا كانت ناهية فأنكسر  
نذيرها عنده وكذا الغلام اذا عصبه شابا بالقوات قوة الشباب والعلة الشاة له لكل فوات وصف مقصود منه يزيد  
في ماليتها كالتور اذا عقر وافرغ عند الغاصب أفاده عبد البر ( قوله فقوم للسلطان ) أي أولوا احد من أمرائه وفتح  
على ذلك الطرسوسى تنفعها منه تعويم شهود القيمة املا لبيت المال وأوال الايتام والاوقاف الخراب للامراء  
والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك أنه أنقص من قيمته العادلة بغير فاحش لا يتعاقب في مثله أي  
فانهم يضمنون وقواء العلامة عبد البر ( قوله ومتلف احدى فردتين ) المراد أحد شيئين لا ينفع صاحبهما  
الاتفاق المقصود الابهام كصر اعي باب وزوجي خف أو مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك اتلاف  
أحد أجزاء الكتاب أو كراهيه اذا ~~كان~~ الكتاب غير موجود اه ( قوله يسلم ) أي يسلمه المالك ان شاء  
ولم يشترط الفقيه تسليم الباقي لأنه يفسد أحدهما صار غاصبا لهما جميعا ( قوله والمجموع ) أي بدل المجموع ( قوله )  
هو المختار ) كالوكسر حلقه خاتم فيها نص فانه لا يضمن الا الحلقة ( قوله أن السلطان ) أي في قول ابن وهبان  
فقوم للسلطان ( قوله وأنه ينبغي الخ ) عبارته وخرج على هذا تعويم شهود لقيمة والقسمه وشيخ الصافين ونحوهم



قال في شرح الجمع وفي البدائع لوباع العقار مع التبع والدواب ثبت في الكل اه واطاق في العقار وهو مقيد بغير  
 الارض التي حيزت لبيت المال كانه عليه في الهندية وقال في الفتاوى الخيرية سئل في الاراضي التي حازها  
 السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالحصة للمزارعين من الخراج من زرع أو غرس وتوارثوها هل تباع  
 وتؤخذ بالشفعة ام لا واذا بيع البناء والسبيل يجوز ان لا يجزأ من ارباح بيعها باطل وباطل لا يتصور فيه شفعة واذا  
 بيع البناء أو السبيل وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبايع فيها حق اه وفي الدرامتي والمراد بالعقار هنا غير  
 المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والاخبار فانه لا شفعة فيها  
 الا بقبعة العقار وان يبيع بحق القرار خلافا لابن الكمال (قوله او علوان) قال ما اذا يبيع العلوان العقار كان كانا  
 شريكين في علوانه فباع أحدهما حصته في العلوان طريق السفلى يستحق الشفعة بتبعية العقار (قوله وان لم يكن طريقه  
 في السفلى) قال في الشريعة بلالية ثم ان كان العلوان طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خيط  
 في الحقوق وان لم يكن بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة اه والقياس عدم وجوب الشفعة  
 في العلوان لا يبيح على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع يتأبدهم وكالعروة قاله الديري ولو يبيع  
 السفلى والعلوان فمقدم فعلى قياس قول أبي يوسف لا شفعة لصاحب العلوان على أن حق الشفعة عنده بسبب  
 البناء وعند محمد له حق الشفعة لان حق الشفعة عنده بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلوان  
 كذا في الذخيرة وان كان السفلى لرجل والعلوان لآخر فبعت دار بينهما فالشفعة لهما هندية (قوله اذا يبيع مع  
 حق القرار) كالبنا الذي أحدث في الارض الموقوفة المحترقة وشرط بقاؤه (قوله فردة شيخنا) قال الحلبي تعليلهم  
 الطحاقي العلوان العقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الصك مال اه وقال أبو السعود وهذا مما يفتى بقبول  
 حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض المحترقة خلافا لما في فتاوى الطوري اه اذ لا سند له في فتواه سوى  
 قول المتن ولا في بناء وتخليل بالاعرصة وقد علمت انه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق القرار فوفقا  
 بين كلامهم ويدل على ذلك ما ذكره ابن مالك في شرح الجمع بعد قول المتن ولا تجب شفعة في غير العقار حيث  
 قال حتى لو يبيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانها لا قرار لها بدون العرصة فهذا التعليل كالتصريح  
 بقبول حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض المحترقة لما له من حق القرار أقول قوله اذ لا سند له في فتواه الخ  
 غيره سلم بل وجد التصريح به في الفقيه والسراجية والمنية والبرازية وما أخذوا بالسعود أخذ من مفهوم  
 هذا التعليل والتصريح مقدم عليه وسيتم ذلك (قوله وغيرها) قال في الهندية عن السراجية رجل له دار  
 في أرض وقف فلا شفعة له ولوباع هو عمارته فلا شفعة لجاره أيضا اه وفي الفقيه لا شفعة في بيع البناء في الارض  
 المسبلة (قوله وشرطها) وهو أن يكون العرصة موضوعة وكون المبيع عقارا أو نحوه وزوال ملك البائع عن  
 المبيع فلا شفعة في بيع بخيار لهما أو للبائع أو للشفيع وان جاز وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد  
 وملك الشفيع وقت شراء الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بداري سكتها بالا جارة أو الأمانة ولا بداريها  
 قبل الشراء ولا بداريها مسجد اظهر وملك الشفيع عند انكار بيئته أو تصديق وعدم الرضا من الشفيع  
 بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة وقامه في الهندية (قوله وحكمها) أي الشفعة بمعنى حق التملك في المشفوع  
 (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز أي اذ لم يعلم بها زاد صاحب النهاية من أحكامها تأكد هاهنا  
 الطاب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضا اه (قوله تجب له عليه) أشار به الى أن الوجوب بمعنى الثبوت  
 لا الوجوب المصطلح عليه فلا يثبت بتركها أما اذا كان المشتري فاسقا وغلب على الظن تطلعه على حريم الشفيع  
 وكان دفعه بالشفعة فلا مانع من الوجوب الا أنه عارض نادر (قوله انقطع فيه حق المالك) بان وقفه  
 المشتري أو رهنه أو وصى به وذكر المصنف في الباب الآتي أن الطلب في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البائع  
 بالاتفاق (قوله أو بخيار للمشتري) أما اذا كان للبائع أو لهما أو للشفيع فلا شفعة (تنبيه) لو كان الخيار لبائع  
 الدار بيعت دار يجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضا للبيع واذا كان  
 الخيار للمشتري فبيعت دار يجنب هذه الدار كان له الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا  
 جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل الا أن يكون له دار الى جانيه أو الدار  
 الثانية سالمة للمشتري واذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره

سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه  
 في السفلى لانه التعلق بالعقار بما له من حق  
 الاراد ورقت وأما ما جزم به ابن الكمال في  
 قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا يبيع مع  
 حق القرار يتحقق بالاعرصة فردة شيخنا الرمي  
 وافق بعدم مهابتها للبرازية وغيرها فليحفظ  
 (وركتها) أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين  
 عند وجود سببها وشرطها (وحكمها) جواز  
 الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين  
 (وصدتها) أن لا يذهب باعتزلة شراء مبتدأ  
 فثبت بها ما ثبت بالنسبة كالردي بخيار روية  
 وعيب (تجب) له لا عليه (بعد البيع) ولو  
 فاسدا انقطع فيه حق المالك كما يات في  
 أو بخيار للمشتري

في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يطل بالرضا دلالة اه (قوله وتستقر بالاشهاد) أي اشهاد الشفيع بعد طلب الموائمة وهو طلب التقرير لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض لحديث الشفعة لمن واثبها الشفعة كحل لعقال فلا بد من اثبات طلبه عند القاضي ولا يصح كنهه الا بالاشهاد حوى أي الاشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع لو اعشار في يده (قوله في مجملته أي طلب الموائمة) الاولى زيادة ولو بأن يقول ولو في مجملته فانه قال فيما يأتي ولو اشهد في طلب الموائمة عند أحد هؤلاء كفساه وقام مقام المطلبين (قوله فلا تبطل بعده) أي بعد الرفع للقاضي على ظاهر المذهب المنقبي به وقيل يفنى بقول محمد ان آخرها شهر اباد عذر بطلت (قوله وتحل بالاخذ الخ) لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا بأحدهما كالرجوع في الهبة وفائده فيما لو مات شفيع بعد طلب الموائمة والتقرير بأربع دارة المستحق بها أو بيعت دار يجنب المشتري شفعة قبل الاخذ أو الحكم لا يورث عنه في الاولى وتبطل شفيعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة ولو كان كرمافا كل المشتري غارم سنين لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من الثمن عقابا لما أكل اذا حدثت بعد قبضه (قوله عطف على الاخذ) لو قدمه عليه كحما في الفرار سلم من الايها (قوله بتدريس الشفعة) لانهم استروا في سبب الاستحقاق لوجوده استحقاق الكل في حق كل منهم حتى لو انفرد واحد أخذ الكل والا تواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم اه مخ (قوله في حق المبيع) متعلق بالضمير لعوده الى الخليط ولو قال ثم ان لم يكن أو كان وسلم تجب له في حق المبيع الكمال أولى اه حلي (قوله كالشرب) بكسر الشين النصيب من الماء (قوله والطريق) عاقبة المشايخ فرقوا بين النهر والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر اذا كان بين قوم يحصون خاصة وان كان للنهر منفسذ الى مفارز هي لجماعة من المسلمين ولم يجعلوا الشركة في الطريق الذي له منفذ الى طريق العامة شركة خاصة وان كان أهل السكة يحصون حوى عن النهاية وقوله خاصين الخصوص في الشرب بالنظر الى خصوص النهر (قوله كشراب نهر) الاضافة على معنى من (قوله لا تجرى فيه السفن) بيان للمغیر والمراد أصغر السفن كذا قيل اه سرى الدين عن الكافي وقيل اذا كان أهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عاقبة المشايخ وقد روي بعضهم ما لا يحصى بخمس مائة وقيل بأربعين وقيل بتقدير التمييز بينهما منقوض الى رأى المجتهدين في كل عصر (قوله بيبانه) اقتصر في البيان فلم يقيّد النهر بالصغير ولم يبين الطريق والمقام ظاهر (قوله فذلك أهل) أي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق فتشعر الشفعة على كان داخله وان كان خارجا لثبوت الشركة فيه لهم كلهم ويدل عليه ما يأتي في آخر قوله حيث قال فلا هل الدرب جميعا (قوله ثم لجار ملاصق) لقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بسقبة ما كان رواه أحمد والذاني وابن ماجه قال في المغرب السقب القرب والصادقة وهما مصدران اسبقت الدار وصقبت والصاقب القرب اه وفي القاموس الصقب بالتحريك القرب والبعد ضدان صقب كشرح والجبار أحق بسقبة أي بجاليه ويقرب منه وقوله صلى الله عليه وسلم ما كان معناه من كان فان ما نذكر معنى من يدل على أن الشفعة للذ كروالاتي والحز والعبد والصغير والكبير والمسلم والذني ويحتمل أن المراد به ما يحتمل الشفعة وما لا يحتمل لها سرى الدين عن المذهب وأطلق في الجار فشمع المتعدد ولو كان أحدهما ملاصقا من جانب واحد والا تحتمل ملاصقا من ثلاثة جوانب فهما سواء اه شلي عن شرح المغني للقا آني (قوله ولو ذميا الخ) قال في البدائع واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتثبت لاهل الامة فيما بينهم وللمذني على المسلم وذكر المصلحة والذكورة والعقل والبلوغ والعبدية ليست بشرط فتجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعتق البعض والنسوان والصبيان والمجانين وأهل البني الا أن الخصم فيما يجب للصبي أو فيما عليه وليه الذي تصرف في ماله من الاب أو وصيه والجد الأب أو وصيه والقاضي ووصى القاضي اه هندية وينبغي للجبار أن يطلب اذا لم مع الشريك فان سلم الشريك فممكن من الاخذ فان لم يطلب حتى سلم لم يأخذ اه حوى (قوله فلويابه في تلك السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق (قوله فهو خليط) ولو كان مقابلا لهذه الدار المبيعة ووجه الترتيب المذكور حديث الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من الشفيع فالشريك في نفس المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار وصورته منزل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة باع أحدهما حظه من المنزل فشرى بركة فيه أحق فان سلم فشرى كآؤه في الدار أحق فان سلموا فشرى الطريق فان سلم فلجبار الملاصق ولا يجب ما بعد الشريك به في ظاهر الرواية لثبوت السبب في الكل الا أن الشريك

(وتستقر بالاشهاد في مجملته أي طلب الموائمة فلا تبطل بعده) (وتلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي) عطف على الاخذ بثبوت ملك الشفيع بمجرد اكتمالهم قبل الاخذ كما حرره ملا خسر (بقدر رؤوس الشفعة لا الملك) خلافا للشافعي (الخليط) متعلق بتجيب (في نفس المبيع ثم) ان لم يكن أو سلم (في حق المبيع) وهو الذي قام به وبقيت له شركة في حق العقار (كالشرب نهر) صغير ثم فسرد ان بقوله (كشراب نهر) فلو (لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو جازمين لشفعة بهم ما بيانه شرب نهر مشترك بين قوم ذني أو أراههم منه بيت أرض منهما فلكل أهل الشرب الشفعة ولو النهر عتقا والملاصق (ولو ذميا أو أذونا فقط) (ثم لجار ملاصق) (باب في سكة أخرى) وظهور داره أو مكاتبها (باب في سكة أخرى) وهو خليط اظهرها فلو باب في تلك السكة فهو خليط كما مر

مقدم فان سلم كان لمن يملكه اه وفي البرازية ذكر المحبري ترتيبها وله الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في  
الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجدار الملازق وهو الذي له حائط ولا تخرائط وليس بين الحائطين  
عزل مضيق أو لا تصاق الحائطين حتى لو كان بينهما حائط طريق نافذ فلا شفعة للجدار (قوله وواضع جذوع  
على حائط) قال ملامسكين تأويله اذا كان له حق وضع الجذوع من غير أن يملك شيئا من رتبة الحائط لانه اذا كان  
هكذا له حق الشغل لا غير فكان جارا لا شريكا اه (تنقيح) لو بيع عقار ولا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة  
فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى ذكره القهستاني ونقل  
البرجندى أن الطريق أولى وتثبت الشفعة لاهل الجدار ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم تنق ولو كانت  
سكة غير نافذة فالتخذ اهلا في اقصاها بابا الى الطريق العام لا يصير بذلك نافذ اذ لاهل السكة ان ينعوا  
العادة من استطرقه وهذا حيث لا مسجد في اسفل السكة فان كان وهو مسجد خطه أي الذي اختطه  
الامام حين قسم للغانين فهو درب نافذ لو بيع فيه دار لا شفعة الا للجار أي للحق اه ولو كان في الاثناء في  
أول الدرب الى موضع المسجد نافذ لا شفعة فيه الا بالجوار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ ولو لم يكن مسجد  
خطه بأن اتخذ اهل السكة في اقصاها سوا وجهه لاهل بابا الى الطريق الاعظم أم لا فلاهل الدرب الشفعة بالشركة  
اه أي في الحق (قوله قلت لكن قال المصنف الخ) وفق المؤلف في الدر المنثور يحمل ما في الملتقى على ما اذا كان  
البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه حاشي قلت وهو الذي في شرح الحموي حيث قال وكذا لو كان جار  
شريك في جدار لم يقدم على غيره من الجيران لانه شركة بناء مجزأة لا شفعة به الا أن يكون مع مكانه ككان يبنى  
شريكان في مشتركة فيقسمان الارض غير محل البناء فلو بيع كان أولى أنما في المحل فظاهرا وأما الباقي فكذا عند  
محمد وهو رواية عن أبي يوسف صحها في النهاية لان الضرر أخص به حيث كان شريك في البعض وفي رواية  
يساوي الجار الا في محل الجدار لان الشفعة فيه بالجوار وغير يساويه فيه اه وعلى هذا لو كان بعض  
الجيران شريك في منزل من الدار أو بيت فيبعت كان هو حق في المنزل واستوفى القيمة لانهم جيران أو كانت دار  
بينهم ما ولا حدهما فيها بئر مشترك بينهما وبين غير شريك في الدار فباعها كل شريك الدار أولى بشفعة الدار لانه  
شريك فيها والآخر جار وشريك البئر أولى به لانه شريك فيها والبئر والحائط لا يشبهه الطريق والشرب لان  
الشريك بينهما شريك في الحقوق وهي من التوابع فحصلت الشفعة في نفس المبيع الا ان الشريك في نفس  
الدار مقدم عليه لان الاصل أقوى من التبعية والآخر والحائط ليسا من حقوق الدار فكان مجاورا والشريك  
في الحقوق مقدم عليه اه قوله وكذا الجار المتبادل) دفع به ما يوههم من قوله وظهر داره لظهوره انه قيد (قوله  
فلن يبنى أخذ الكل) أي بقدر الرأس (قوله لزوال المزاخمة) قال في التبيين ان السبب لاستحقاق الكل قد  
وجد وتقرر في حق كل واحد منهم والتشقيص للمزاخمة وقد زالت اه (تنبيه) قوم وروادار فيها سنازل  
واقسموها فأصاب كل واحد منهم منزلا فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزلا منزله وسلم الذين لهم  
المنازل في الدار الشفعة كان الجار الشفعة اذا كان لزيد المنزل الذي يبيع وان كان لزيد الطريق الذي بينهم  
وليس لزيد المنزل كان له أن يأخذ المنزل بمارقه بالشفعة فهذا دليل على أن الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب  
لجيران حق المبيع أيضا هندية عن الذخيرة (قوله ليس لمن يبنى أخذ نصيب التارك) ولا يصح هذا الاسقاط  
بعد القضاء لما فيه من ابطال التضاء وقد تقرر له كذا فيه به فالصنف نص على انه ليس له تركها قال العلامة  
المكي قوله به ان عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة لانه لا يترتب له بالقسمة لانه لا يترتب له  
حصة التركة منه (قوله يطلب الحاضر الخ) هو أعم من الشريك فهو أعم مما قبله ولذا فصل فيه بعد (قوله فلو مثل  
الاول) أي ينظر ان كان الشفيع الثاني مثل الشفيع الاول بأن كانا شريكين مثلا فيبعت له بنصف الشفعة وان  
كان الثاني أولى من الاول لما ان الاول جار وهو خابط فالتقاضى يبطل شفته ويقضى بجميع الدار للثاني وان  
كان دون الاول لا يقضى بالشفعة (قوله لانه شرط وهو البيع) قال في المنح فان قلت هذا يفيد أن سبيها هو  
البيع اذ لو كان سبيها اتصال ملك الشفيع بالمشترى لصح اسقاطها قبل الشراء لانه اسقاط بعد وجود السبب  
قلت جوابه انما لم يصح الاسقاط قبله لانه شرط وهو البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند وجود الشرط  
كما في الاطلاق المعلق مفع فليست مل (قوله اذ شرط صحته ان يطلب الكل) لان حقه في الكل وانما قدم للزحام فاذا

(واضع جذوع على حائط وشريك في حصة  
عليه جار) ولو في نفس الجدار وشريك ملتقى  
قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران  
شريكا في الجدار لا تقسم على غيره من  
الجيران لان الشركة في البناء المجزئ بدونه  
الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح الجمع  
وكذا الجار المتقابل في السكة الغير النافذة  
الشفعة بخلاف النافذة (استط بعضهم حقه)  
من الشفعة بعد القضاء) فلو كان في  
أخذ الكل نزوال المزاخمة (ليس لمن يبنى  
أخذ نصيب التارك) لانه بالقضاء قطع حق  
كل واحد منهم في نصيب الآخر زيلعي (ولو  
كان بعضهم غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين  
في الجميع) لا يحتل عدم طلبه فلا يفر  
بالشك (وكذا لو كان الشريك غائبا فطالب  
الحاضر يقضى له بالشفعة) كما هي ثم اذا حضر  
الحاضر يقضى له بالاولى (قوله مثل الاول) فلو مثل الاول  
وطالب يقضى له بها) فلو دونه منه خلاصة  
بنصفه ولو فوقعه فبكله ولو دونه قبل الشراء لم  
(اسقط) الشفيع (الشفعة قبل الشراء لم  
يصح) لانه شرطه وهو البيع (أراد الشفيع  
أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جيرا  
على المشتري) لانه شرطه في الشفعة (ولو جرد  
بعض الشفعة فبعضه لم يصح) لم يصح وسقط  
حتمه (لا عراضه ويقسم بين الشفيعين بل  
لو طالب أحد الشريكين النصف بناء انه  
يستحقه فقط بطلت شفته اذ شرط صحته أن  
يطلب الكل كما بسطه الزيلعي فليصنف

ترشياً منه فتدأ عرض كحاضر بن طلب ككل النصف بطالت ونقل الحموى عن الظهيرية والخانية اذا قال  
 الشفيع سلم نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليمياً  
 للباقي اهـ (قوله فوجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى وفي الملتقطات لاشفعة في دور مكة وبه يبقى فتدأ اختلاف  
 الفتوى أبو السعود وفي شرح الوهبانية عن التميمي والمزيد قال شري دار مكة هل يصح فوجب الشفعة فيها  
 عن الامام روايتان وذكر في الجامع الصغير ان يسع الارض لا يجوز وانما يجوز يسع البناء فلا تجب للشفيع  
 الشفعة وروى الحسن عن الامام انه يجب للشفيع الشفعة وهو قولها ما وعليه الفتوى لانه باع المملوك اهـ قال  
 العلامة عبد البر ان قولها ما بناء على ان أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب حق الشفعة اهـ وهذا يقيد  
 أن لاشفعة في البناء ولوله حق القرار في المنية رجل له دار في أرض وقف لاشفعة له وفي البرازية والاراضي التي  
 حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بالنصف فصار لهم كدار كالبنا والاشجار والكبس  
 اذا كبس التراب حتى صار لهم كدار فبيع هذه الاراضي باطل وان يسع الكردار وكان معلوماً يجوز لاشفعة  
 فيه اهـ (قوله وسنجد في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية والتتارخانية قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت  
 مكة ايام الموسم وكان يفتي لهم أن ينزلوا عليهم في بيوتهم اقله تعالى سواء اعكاف فيه والبادور خص  
 فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرة  
 الاجلوة وبين من نقاهها (قوله ويصح الطلب) أي طلب الشفيع (قوله من وكيل المشتري) هو وكيل المشتري (قوله  
 وبطلت هو المختار) قال في الهندية هكذا في خزانة المفتين والفتاوى الكبرى وهكذا في المتون اهـ كانه لانه طلب  
 الشفعة من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فاق ذلك بالتسليم وفي الفرور والدرر والوكيل بالشراء خصم  
 للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم  
 اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل فلم يذكر بطلان الشفعة بالتسليم وكذا لم يذكر في التبيين في شرح قول  
 المصنف والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل اهـ وكلام المصنف هوهم فانه يحتل ان المراد به ان  
 الوكيل اذا كان شفيعاً اصح طلبه قبل ان يسلم الى الموكل وان لم يطل لانه يدل على اعراضه (قوله ولا شفعة  
 في الوقف) قال في الخلاصة ما لا يجوز بيعه من العتار كالواقف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز  
 البيع في الوقف هندية (قوله ولاله) أي اذا بيعت دار بجوار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي  
 ولا الموقوف عليه أقام في الهندية (قوله ولا بجواره) هو عين قوله ولاله فالاولى الاقتصار على المصنف كما فعل  
 المصنف في شرحه (قوله خلافاً للخلاصة والبرازية) نقل المصنف عنه ما نصه وكذا ثبت الشفعة بجوار الوقف  
 (قوله ولاله لاساقطة) فالاصح لا تثبت الشفعة بجوار الوقف (قوله الاول) وهو عدم الشفعة بجواره (قوله  
 على الاخذ به) أي اذا بيعت دار معلومة بجواره (قوله والثاني) وهو ما في الخلاصة والبرازية من الثبوت  
 (قوله على اخذ نفسه اذا بيع) بأن كان هذا الموقوف لبيعته شرعاً فبيع فلن كان بجواره يأخذ بالشفعة (قوله  
 ففاده الخ) وجه الافادة أن الشفعة في الوقف الذي جاز بيعه لما ثبت لجواره لصيرورته حينئذ لم يكمل جواره  
 ثبت فيه بأن مكان هناك وقف على ولدين بالمناصفة وجعل لكل الاستبدال في نصيبه فباع أحدهما نصيبه  
 يقتضي ماله من الشرط لم يباع الآخر نصيبه كذلك فمشتري الاول لاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع  
 بجواره الخ) لا حاجة اليه مع قوله وحمل شيخنا الرمي الاول على الاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع  
 فليأتمل ولم يذكر ذلك الرمي في فتاواه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (باب طلب الشفعة)

لما كان ثبوت الشفعة متوقفاً على الطلب شرع في بيانها وكيفيةه وتنظيمه اهـ مخ (قوله من مشتري) متعلق بفعله  
 ولو كان فاسقاً او عبداً قال الزاوي لانه خصم والعدالة غير معتبرة في الخصوم اهـ وهذه الامة تطهر في البائع (قوله  
 أو عدل أو عدد) في شرط العدد اذا لم يكن المخبر عدلاً اهـ اقول الامام وعندهما يطلب الجوار واحد ولو عبداً  
 وصغيراً اذا كان المخبر حقيقاً اهـ حموي (قوله وان امتد المجلس) ما لم يوجد ما يدل على الاعراض على هذه الرواية  
 (قوله انه على الفور) يفتقر عليه ما ذكره الاتصافي عن النوازل اذ سلم على المشتري تبطل شفيعته وما في الجوهرة  
 وان قال في فيما اشترت شفعة بطالت اهـ وما في التبيين ولو اخبر بكتاب والشفعة في أوله او وسطه فترأ

(وسمى يسع دور مكة فوجب الشفعة فيها)  
 وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده صحة  
 اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره  
 وسنجد في الحظر وفيها (ويصح الطلب من  
 وكيل الشراء ان لم يسلم الى وكيله وان سلم لا)  
 وبطلت هو المختار (ولا شفعة في الوقف)  
 ولاله نوازل (ولا بجواره) شرح مجمع وخاتمة  
 خلافاً للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة  
 قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرمي الاول  
 على الاخذ به والثاني على اخذ نفسه اهـ اذا  
 يسع في الفيض حق الشفعة ينبغي على صحة  
 البيع ان يفتى ففاده أن ما لا يملك من الوقف  
 بجوار لاشفعة فيه وما يملك بجوار ففيه الشفعة  
 وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض المبيع ملكاً  
 وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للواقف  
 والله أعلم

### (باب طلب الشفعة)

(ويطلب الشفيع في مجلس علم) من مشتري  
 أو رسول أو عدل أو عدد (بالبيع) وان امتد  
 المجلس كما غيره هو الاصح وروى عليه المتون  
 خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على الفور

المكتاب الخ بطلت شفعته اذا كان ذلك بعد علم المشتري والتمس لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بها  
 اه ولا بد من طلبه باللسان ولا يكفي الطلب القلبي الا في قول الحسن بن زياد ان لم يكن عنده أحد (قوله وعليه  
 الفتوى) من كلام الجواهر افاده المصنف في طلبها عليه كاعلم الابعذر كما خذفهم أو كون في رسالة مكي عن الكشف  
 اه وانظر ما وجه هذه المخالفة وقد ذيل ما في الجواهر بأن الفتوى عليه (قوله كطلبت الشفعة الخ) لان هذه  
 الالفاظ في العرف يراد بها الطلب في الحال لا الاخبار عن ماض أو مستقبل وقيل يقول أطلب الشفعة  
 وأخذها ولا يقال طلبتها وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض والجواب ما قدمنا (قوله  
 وهو يسمى طلب الموائبة) سمي به تبركا باللفظ صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واشتها أي طلبها على وجه السرعة  
 والمبادرة لمخالطة من الوئوب على الاستمارة لان من يئب هو الذي يسرع في طي الارض بمشيئه اه اتقاني  
 (قوله والاشهاد فيه ليس بلازم) أي ان لم يكن هناك شهود والاشهاد في المنع ثم اذا أخبر بمحضرة الشهود  
 يشهدهم عليه وان لم يكن بمحضرة واحد يطلب من غير شاهد لكن سيأتي عن الشرية لاني أن الاشهاد هنا ليس  
 بشرط وبأن يأتى ما فيه في الباب الاتي والاشهاد لمخالطة الجحد لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد والطلب منه  
 لا بد منه كدلالة سقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى ولم يكن له الحلف اذا حلف ولا يكون معرضا عنها وراضيا  
 بجوار الدخيل اه (قوله لو العتقاري يده) ذكر شيخ الاسلام أنه يصح الاشهاد عليه وان لم يكن العتقاري يده  
 استحسانا كذا في التبيين وغيره وهذا بخلاف مالو كان خصما فانه لا يكون خصم له الا اذا كانت الدار في يده  
 كما يأتي وانما يصح الاشهاد على هؤلاء الثلاثة لان المشتري والبائع خصم فيه بالمال أو باليد وأما عند العتقاري فلتعلق  
 الحق به ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمسك من الاشهاد مع القدرة على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمسك ولم يطلب  
 أي طلب الاشهاد بطلت شفعته وان قصد الابعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانا جميعا في مصر  
 واحد جازا استحضارنا لان نواحي مصر جعلت كاحدية واحدة حكما كأنهم في مكان واحد قال في البرازية الا أن  
 يختار الابعد ويترك الاقرب بهذا ذهبنا الى الاقرب في هذا بطل اه وان كان بهضهم في مصر والبعض في مصر  
 آخر أو في الرستاق فقد صد الابعد وترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحسانا تابان المكانين حقيقة وحكما  
 (قوله ويسمى طلب تقرير) وطلب استحقاق وبعضهم يسمى الطلب الاول طلب استحقاق (قوله ولو بكتاب أو رسول)  
 قال في المنع عن الذخيرة اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار  
 أو عند صاحب اليد بئوكل وكلا ان وجد فان لم يجد يرسل رسولا أو كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب  
 وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته اه وفي خلاصة الفتاوى الشفيع اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج  
 والاشهاد فان شهد حين أصبح سمع اه اتقاني (قوله في نفس المبيع) أي أو حقه (قوله هذا الخ) ليس بلازم لانه  
 قد يمكن أنه في يد غيره بأن كان في يد وكيله أو البائع فيؤمر أن يأمره بالتسليم الى المشتري (قوله ان أخره شهرا  
 بلا عذر بطلت) قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم انه اذا أخر شهرا سقطت الشفعة لتغير أحوال الناس في قصد  
 الاضرار أو افاد في البرهان أن تصح صاحب الذخيرة والمغني وقاضيان في جامعه الصغير من تقدير القوط  
 بشهر أصبح من تصح صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير ابدأ اه وفي التبيين ولو كان التأخير بعذر  
 من مرض أو حبس أو قاض لا يرى الشفعة بالجوار في بلد لا يسقط بالاجاع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من  
 الخصومة في مصره (قوله يعني دفعا للضرر) بيان لدليل محمد قال في التبيين لانه لو لم يسقط بتأخير الحق المشتري  
 ضرر من جهة لانه يمنع عن التصرف فيه خشية أن يتضرر فهو مدفوع قال عليه الصلاة والسلام  
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام اه (قوله دفعه) أي الضرر دفعه أي رفع الطالب له أو هو من اضافة المصدر  
 الى مفعوله وهو تأييده منه لظاهر الرواية وقد تقدم أنه اذا أتى بظاهر الرواية وأفتى بغيره قدّم ظاهر الرواية (قوله  
 واذا اطلب الشفيع الخ) قال في التبيين من ذكر سؤال القاضي للمدعي عليه عن ملك الشفيع عقب طلب الشفيع  
 وليس كذلك بل القاضي يسأل أولا المدعي قبل أن يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة  
 وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تصح فاذا بين سأله هل قبض  
 المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب  
 شفعته وحدود ما يشفع بها لان الناس مختلفون فيه فلهذا ادعاه بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فاذا

وعليه الفتوى (بأن يدفعه م طلبها نصابت  
 الشفعة وقوله) كأنها طلبها أو طلبها (وهو)  
 يسمى (طلب الموائبة) أي المبادرة  
 والاشهاد فيه ليس بلازم بل لمخالطة الجحد  
 (ثم يشهد) على البائع (لو العتقاري) في يده  
 أو على المشتري وان لم يكن ذائدا لانه مالك  
 أو عند العتقاري (فيقول اشتري فلان هذه  
 الدار وأنا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة  
 وأطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طلب  
 اشهاد) ويسمى طلب تقرير (ولو بكتاب أو رسول  
 لا بد منه حتى لو تمسك) ولو بكتاب أو رسول  
 (ولم يشهد) لم تستشعته وان لم يكن منه  
 (لا تبطل ولو أشهد في طلب الموائبة عليه  
 أحده هؤلاء كناه وقام مقام الطلبين (ثم  
 بعد) هذين الطلبين (يطلب عند قاض  
 فيقول اشتري فلان دارك دارك أو شفعيها  
 بدارك ذائي) لو قال بسبب كذا كافي للمتن  
 اشجل الشريك في نفس المبيع (قوله يسلم)  
 الدار (الى) هذا الوقفها المشتري وطلب  
 الخصومة لا يتوقف عليه (وهو) يسمى (طلب  
 غايك وخصومة وبأن أخيره مالماتنا) بعذر  
 وبغيره شهرا أو أكثر (لا تبطل الشفعة)  
 حتى يسقطها بالاسان (به ينفي) وهو ظاهر  
 المذهب وقيل ينفي بقوله محمد ان أخره  
 شهرا بلا عذر بطلت كذا في المتن يعني  
 دفعا للضرر قلنا دفعه برفع القاضى ليأمره  
 بالانحياز وترك (واذا اطلب) الشفيع

بين سببا صالحا ولم يكن محجوبا بغيره - سألته انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض  
وعما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سألته عن طلب التقرير كيف كان وعند من أشهد وعلى الذي  
أشهد عنده كان أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه فاذا بين ذلك كما. ولم يحل بشئ من شروطه ثم دعواه  
وأقبل على المدعى عليه فـ أله عن الدار التي يشفع بها اه (قوله الخصم) فسر الزبلي بالمشتري (قوله أو نكل  
عن الحلف) الاولى تأخيرها بعبءه لان هذا التكرار بعد العجز عن إقامة البرهان وقوله على العلم هو قول أبي  
يوسف وقال محمد يختلف على البينات (قوله على الحاصل) بأن يقول بالله تعالى ما استحق هذا الشفع الشفعة  
عليك اه حلي (قوله أو على السبب) بأن يقول بالله ما اشترت هذه الدار اه حلي (قوله هذا اذا لم ينكر) أى  
القضاء بها بعد الاقرار بالشراء انما يكون اذا لم يقل المشتري انه لم يطلب الشفعة وظاهره انه اذا أنكر طلبه الشفعة  
وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب بمجته فكل أن يكون القول وقوله ولا بعد متناقضا  
ويحترز (قوله وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى) هو ظاهر رواية الاصل لان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه  
ولا يطالب بأدائه والاحضار للتسليم ولا يجب التسليم قبل الوجوب انتهى (قوله لم تبطل شفعته) لنا كدها  
بالقضاء (قوله مطلقا) قبل التسليم وبعده (قوله لانه المالك) قال في التبيين لان الشفع مقصوده أن يستحق  
المالك واليد في قضى القاضى به ما في شرط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم ما لم يأت لاحدهما ايد ولا تسر  
ما كما انتهى (قوله وينسخ بحضوره) وصورة الفسخ أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع لئلا  
يبطل حق الشفعة لانها بناء على البيع فتتحول الصفقة الى الشفع وبصير كانه المشتري انتهى أفاده صاحب  
الجوهر فلم ينسخ أصله وانما انسخت اضافته الى المشتري (قوله لزوال المالك والبدعنه) لان العقد قد انتهى  
بالتسليم فصار البائع أجنبيا عنهما (قوله والعهد) أى عهدة الشفع على البائع بالثمن فيرجع الشفع على  
البائع بالثمن اذا كان قد قدمه اه حلي عن الكرخي وفي المتن وشرحه للمؤلف ويجعل العهدة أى حقوق العقد  
كصمان الدرك وتسليم العهدة والاصل القديم عليه أى على البائع اه (قوله والعهد) أى ويقضى بالعهد أى  
عهدة الشفع على المشتري وذلك لان المبيع انتقل من ملك المشتري فلم يجب بذلك فسخ بيعه (قوله لما قر) من  
قوله لزوال المالك والبدعنه (قوله لا شفع خيار الرؤية والعيب) لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان  
الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرأ من البائع لتحول الصفقة اليه فثبت له الخيار كما اذا اشتراه منهما ولا يسقط  
خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة من العيب لان المشتري ليس يتأهب عن الشفع فلا يعمل برؤيته وشروطه  
في حقه اه حلي (قوله دون خيار الشرط) فلا يثبت للشفع وان كان مشروطا باللعقد لعدم اشتراط منه  
(قوله والاجل) أى ودون الاجل في الثمن فان اشترط المشتري على البائع تأجيل الثمن لا يثبت في حق الشفع  
(قوله بيع في كل الاحكام) فنثبت بها أحكام الشراء بينه وبين المأخوذ منه بانها كان أو مشتريا كرجوع العهدة  
وخيار العيب والرؤية (قوله الاضمان لغرور الجبر) صورته أخذ الشفع الارض بالشفعة فبنى فيها أو غرس  
ثم استحق فكلف المستحق الشفع بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفع على المشتري بالثمن لانه تبين أن  
المشتري أخذ الثمن من الشفع بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه ولا يرجع عما نقص من قيمة البناء  
والغرس لاعلى البائع ان كان أخذه منه ولا على المشتري ان كان كذلك وهو أبى يوسف أنه يرجع به كالمشتري  
وجه الظاهر الفرق بين الشفع والمشتري اذا المشتري صار مغرورا من جهة البائع لان البائع لما وجب له  
في الدار ارضا لله والمغرور يرجع على الغار بما يلحقه من الضمان والخسران اما الشفع ما صار مغرورا من  
جهة المشتري لانه تلك الدار على كره منه فلا رجوع عليه (قوله وان اختلف الشفع الخ) قال في الهندية  
الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن فلا يخلو اما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن واما  
أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريته بمائة دينار وقال الشفع بأن  
درهم فالقول قول المشتري ولا يتحاذان ولو أقاما البينة فالبينة بينة الشفع عند الامام ومحمد وبينة المشتري  
بند النافى واذا ادعى المشتري ثما وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفع بما قال البائع وكان ذلك  
حطاعا عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر مما كان ويتحاذان وأبى عن نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر أخذ  
الشفع بذلك وان حملنا بفسخ القاضى البيع بينهما وأخذها الشفع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها

(سأل القاضى الخصم عن مالكية الشفع  
لا يشفع به فان أقربها) أى بملكته ما يشفع  
به (أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن  
الشفيع) أنتم اسألكم (سألته عن الشراء هل  
اشترت أم لا) فان أقربه أو نكل عن البين  
على الحاصل (في شفعة الجوار خلاف الشافى  
السبب) في شفعة الجوار خلاف الشافى  
كما مر في كتاب الدعوى (أو برهن الشفع  
قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب  
الشفيع الشفعة فان أنكره فالقول له بمجته  
ابن كمال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى  
واذا قضى لزمه احضاره والمشتري حلي  
الدار ليقبض ثمنه فلو قيل لا شفع) أى  
ومد القضاء وأما لم يثبت بطل عند محمد لمدم  
التأكد كره الزبلي (اذا الثمن فأنكر  
لم تبطل) شفيعته (والخصم) للشفيع المشتري  
مطلقا (البائع قبل التسليم) الاول بملكه  
ولثاني يده ابن كمال (و) لكن (لا شفع  
الينة عليه حتى يحضر المشتري) لانه  
المالك (وينسخ بحضوره) ولو سلم للمشتري  
لا يلزم حضور البائع لزوال المالك والبدعنه  
ابن كمال (ويقضى) القاضى (بالشفعة  
والعهدة) لثمان الثمن عند الاستحقاق  
(على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري  
والعهدة) على المشتري لو بعده (لما مر  
للشفيع البراءة منه) دون خيار الشرط  
والاجل اختيارا وفي الاشياء الشفعة بيع في  
(وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن)

بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشترت بمن مجمل  
وقال الشفيع لابل اشترته بمن. وجعل فالتفت الى قول المشتري وأما اذا كان الاختلاف في البيع كما اذا اشترى  
دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشترتها مجتمعة بألفين فالتفت الى قول  
الشفيع وأبهما قام البيعة قبلت فان أقاما مجتمعة ولم يوقتا فالبينة للمشتري عند الثاني وبينة الشفيع عند  
محمد اه بتصرف (قوله والدار مقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وهذا  
القياس لم يذكر في الزيلعي ولا في الدرر والهندية وقد يقال ان الثمن اذا كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ  
بقوله ان كان أقل مما يدين به المشتري ويكون خطأ كما في المسئلة الاتية وعلى هذا فالدار على كون الثمن منقودا  
فقط (قوله لانه منكر) أي وجوب تسليم المبيع بالثمن الاول اه مسكين (قوله ولا يتحالفان) لأن التحالف عرف  
بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين والدعوى من الجانبين والمشتري لا يدعي على الشفيع شيئا فلا يكون  
الشفيع منكر او لا يكون في معنى ما ورد به النص فاستنع القياس اه زيلعي (قوله لأن بيته ملازمة) أي  
للمشتري وبينة المشتري ليست ملازمة للشفيع لتخبره بين الاخذ والترك (قوله فالتقول له أي للبائع) أي فيأخذها  
الشفيع بما قال البائع لان الامران كان كما قال البائع فالتفيع بأخذه به وان كان كما قال المشتري يكون  
خطأ عن المشتري بدعواه الأقل وخطأ البعض يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) أي ويأخذها  
الشفيع بقوله ولا يعتبر قول البائع لانه بعد قبض الثمن صار اجنيا (قوله واعتبر قول صاحبه) فيأخذها  
الشفيع بذلك لان النكول كالأقرار بما يدينه خصمه (قوله ويأخذها الشفيع بما قال البائع) لأن فسح البيع  
لا يوجب بطلان حق الشفيع لأن حقه يثبت بالبيع فلا يقدر ان على ابطاله بالنسخ ألا ترى ان الدار اذا ردت  
على البائع يجب لا يطل حقه وان كان الرذ بقضاء زيلعي \* فرع ه القاضي اذا قضى بالشفعة للشفيع باكثر  
من الثمن الذي اشترى به المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز كما في صلح قاضيان جوي (قوله وخط البعض  
يظهر في حق الشفيع) أي الخطأ من البائع اما اذا خط وكبل البائع عن المشتري بعض الثمن مع خطه ويضمن  
قدره للبائع ولا يكون ذلك خطأ عن الشفيع لأن خطأ الوكيل لا يلحق بأصل العقد اه شلبي عن الحامية  
(قوله وكذا ذهب البعض) فانه يظهر في حق الشفيع اذا كان قبل نقد الثمن لانها خطأ البعض وهو يلحق  
بأصل العقد (قوله اذا كانت بعد القبض) لانها امانة متدأة فكانت وجبه مالا آخر فلا يظهر في حق الشفيع  
والصدقة مثل الهبة في الصورتين كما في الجوى وخط البعض يظهر في حق الشفيع ولو كان بعد أخذ الشفيع  
فيرجع على المشتري بالزيادة ان كان أو فاه الثمن تبين (قوله والزيادة لا) قال في المنع وكذا الزيادة تلحق بأصل  
العقد وانما لا تظهر في حق الشفيع لانه استحق أخذها بالاسم قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت له  
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديده ما اقدم لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق نفسه لأن له ولاية  
على نفسه دون الشفيع كذا في تبين الكراه (قوله ولو خط النصف الخ) النصف ليس بقيد قال في الجوهر  
هذا أي عدم الالتحاق اذا خط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذ بالآخر اه (قوله  
الشفعة) هذه من جزئيات ظهور الخط في حق الشفيع كالمسئلة التي بعد تدبر (قوله ولو حكما كالتبر) اقتضى  
كلامه أن التبر مثلي حكما وليس كذلك بل هو قبيح حكما في حق المسلم واقتضى أن المسلم يأخذ بمثل التبر وليس  
كذلك حلي (قوله ابن كمال) عبارة ابن الكمال لا غبار عليها حيث قال في المتن وفي الشراء بمن مثلي قال  
في الشرح حقه وحكما لأن من المثل ما التحق بغير المثل كالتبر في حق المسلم ثم قال في المتن بمثله اه حلي (قوله  
أي يوم الشراء) أي لا وقت الاخذ بالشفعة اه در مستق (قوله يأخذ الشفيع) أي شفيع كل من العقارين (قوله  
وفي الشراء بمن مؤجل) أي بأجل معلوم فلو جهل كالحصاد وقال الشفيع أنا أجعل الثمن وأخذها ليس له ذلك  
لأن الشراء بأجل مجهول فاسد وحق الشفيع لا يثبت في الشراء الفاسد اه جوي عن الذخير قوله لو أخذ  
بمحل الضمير في أخذ يرجع الى الشفيع وذلك لأن الاجل في حق المشتري فلا يطل بتجهيل الشفيع (قوله بطلت  
شفعته) لأن حقه قد ثبت ولهذا كان له أن يأخذ بمن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يطل الشفعة  
اه (قوله خلا فالابي يوسف) فقال لا يطل بالتأخير الى حلول الاجل لأن الطلب ليس بمقصود لذاته بل للاخذ  
وهو لا يمكن منه في الحال بمن مؤجل فلا فائدة في طلب في الحال اه (قوله ويأخذ بمثل التبر وقية التبر الخ)

والدار مقبوضة والثمن منقود (صدقي  
المشتري) بيته لانه منكر ولا يتحالفان  
(وان برهنا قال الشفيع أحق) لأن بيته ملازمة  
(أدعي المشتري غناو) أدعي (بأنه أقل  
منه بلا قبضه فالتقول له) أي للبائع (ومع  
قبضه للمشتري) ولو عكس فبعد  
قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان  
وأي تنكّل اعتبر قول صاحبه وان حلفا  
فسح البيع ويأخذ الشفيع بما قال البائع  
ملتقى (وخط البعض يظهر في حق الشفيع  
فيأخذ الباقي وكذا ذهب البعض الا اذا كانت  
بعد القبض اشياء) وخط الكل والزيادة لا  
فيأخذ به بكل المسمى ولو خط النصف ثم  
النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم أنه شراه  
بألف فسلم ثم خط البائع مائة ناله الشفعة  
كما لو باعه بألف فسلم ثم زاد البائع له جارح  
أو متاعا قتيبة (وفي الشراء بمن مثلي) ولو حكما  
كانت في حق المسلم ابن كمال (بأخذه بمثله وفي  
الشراء بمن القبي بالقيمة) أي يوم الشراء  
(قوله بيع عقار بعقار يأخذ) الشفيع (كلا  
من العقارين) بقيمة الآخر وفي الشراء  
في الحال وأخذ بمثل (لاجل) ولا يتجهل ما  
على المشتري لو أخذ بمثل (ولو سكت عنه)  
فلم يطلب في الحال (ومر حتى يطلب عند  
حلول) الاجل بطلت شفيعته (خلا فالابي  
يوسف) يأخذ بمثل التبر وقية التبر الخ

ان كان البائع والمشتري (الشفيع ذميا) لا بد ان يكون البائع أيضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الذمة ابن كمال مذهب بالمدبوس (و) ياخذ بيمينهما المار  
(لو) كان الشفيع (مسما) لمنعه عن عليهما وتلكهما ثم قيمة الخنزير هنا فاقعة تمام الدلالة ثم الخنزير ولا يجوز عليه بخلها على المار وعلى (وطريق  
معرفة قيمة الخنزير والخنزير بالرجوع الى ذمى - أسلم أو فاسق تاب) ولو اختلف فيه فالقول للمشتري غذاية (١٢٥) (و) يأخذ الشفيع (بالقن وقية البناء والغرس)  
مستحق القاع كما روي في الغصب قلت وأما

لو دهنها بالوان كثيرة أو طلاءها بجص كثير  
خير الشفيع بين تركها أو أخذها وأعضاء  
ما زاد الصغ فيها التعذر نقضه ولا قيمة لنقضه  
بخلاف البناء حاوي الزاهدى وشيخى (لوبي)  
المشتري أو غرس أو كاد (الشفيع) المشتري  
قاعهما (الا اذا كان في القاع نقصان  
الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع  
قيمة البناء والغرس من مملووعة غير ثابتة  
فهو متانى وعن الثانى ان شاء أخذ بالثنى  
وقية البناء والغرس أو ترك وبه قال الشافعى  
ومالك قلنا بى فيما غيره فيه حتى أقوى  
ولا نقضه عليه فينقضه (كاتبه) الشفيع  
الشفيع (جميع نصرة فاته) أى المشتري  
(حتى الوقف والمسجد والمقبرة) والهبة  
زبلى وزاهدى وأما الزرع فلا يطلع  
استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر  
(ورجع الشفيع بالثنى فقط ان أخذ بالشفعة  
(ثم بى أو غرس ثم استحققت) ولا يرجع بقيمة  
البناء والغرس على أحد لانه ليس بغير  
بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل الثمن ان  
خرب أو جف النهر) بلا ذل أحد  
والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف  
(و) هذا اذا (لم يبق شيء من نقض أو خشب)  
فلوبي وأخذ المشتري لانفصاله من  
الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط  
حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الار  
يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ  
زبلى قلت فلو لم يأخذ المشتري أن  
هلك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن ادم  
حبه اذ هو من التوايع والتوايع لا يقابلها  
شيء من الثمن وبالاخذ بالشفعة سقطت  
المقتنة الى الشفيع فقد هلك ما دخل بها  
قبل التقبيل ولا يسقط بمثل شيء من الثمن فاته  
شجنا بخلاف ما اذا اتفقت بعض الارض  
بفريق حيث يسقط من الثمن بحصته) لان  
القائمت بعض الاصل زبلى (و) يأخذ  
(بحصة العرصة) من الثمن (ان نقض  
المشتري البناء) لانه قصد الاتلاف وفى  
القول الا فقهما وبه ويقسم الثمن على

أما اذا كان الثمن مينة أو دما فالبيع باطل ولا شفعة فيها وان سكت عن ذكر الثمن وجبت الشفعة لانه بيع فاسد فاذا  
نصرف فيها وجبت الشفعة اه مكي (قوله ان كان الشفيع ذميا) لان هذا البيع يقضى بيمينه فيما بينهم فاذا  
صح ترتب عليه أحكام البيع ومن جله أحكام وجوب الشفعة (قوله والشفيع ذميا) والمشتري كالمشتري  
في جميع ما ذكرنا من الاحكام لا التزامه أحكاما مائة مقاسه في دارنا صار كالمشتري في تلك المدة اه زبلى (قوله  
والايفسد البيع فلا تثبت الشفعة) قدم المصنف أن البيع فاسد اذا انقطع فيه حق البائع تثبت الشفعة  
(قوله لما مر) من قوله ولو حكما كالمشتري حق المسلم (قوله ثم قيمة الخنزير هنا الخ) قال في المنع فان قلت قيمة الخنزير  
تقوم مقام مينة لا تقتر من أن أخذ قيمة القمي كأخذ مينة فوجب أن يحرم على المسلم عليها بخلاف قيمة الخنزير  
فانه لا يكون مثله لا بعد أخذ قيمته كأخذ مينة قلت انه انما يحرم على غيره ان يأخذها كالثمن بخلاف قيمة الخنزير  
اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم وهذا قيمة الخنزير بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما يقدر بقيمته بدل الدار فلا  
يحرم عليه كذا قاله الزبلى وأجاب الاكل بأن مراعاة حق الشفيع واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع  
قيمة الخنزير اه بتصرف (قوله بخلاف المار وعلى العاشر) أى أن الذمى اذا مر بيمين أو خنزير على العاشر فانه  
لا يأخذ مينة شيئا أما الخنزير فلا أن أخذ قيمته كأخذ مينة ولا يجوز له أن يأخذ العين فكذا ما قام  
مقامها وهذا نص في القيمة بدلا عن غيرها (قوله بالرجوع) الاولى حذف الباء فان الطريق هو الرجوع  
نفسه (قوله ولو اختلف فيه) أى اخذ الشفيع والمشتري فيما ذكر من قيمة الخنزير (قوله فالقول  
للمشتري) نيل ما اذا اختلف الشفيع والمشتري في مقدار الثمن اه من (قوله كما مر في الغصب) من أن قيمتهما  
مستحق القاع أقل من قيمتهما مملووعة بقدر أجرة القلع (قوله لتعذر نقضه) اه لم يلحذف تقديره ولا يكلف  
المشتري النقض لتعذر نقضه أى على وجه يكون له قيمة (قوله ولا قيمة لنقضه) يستعمل كسر النون وقصها مصدر  
بمعنى اسم المفعول أى وان كان لا قيمة لنقضه فلا يتأق الزام الشفيع بقيمته مستحق القلع (قوله الا اذا كان  
في القلع الخ) هذا الاستثناء من محذوف تقديره ولا يبيع المشتري على البيع الا (قوله ان يأخذها مع قيمة البناء  
والغرس) أى جبر على المشتري بخلاف الاولى (قوله مملووعة) أى مستحقة القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة  
والاولى مملووعة غير ثابتين (قوله وعن الثانى الخ) أى فى مسئلة المصنف فلا يكلف المشتري القلع لانه ليس  
بمتعدي البناء والغرس لثبوت حكمه فيه بالشراء فلا يعمل بأحكام الهدوان أى الذى هو القلع (قوله فيما  
اقره) وهو الشفيع حتى أقوى أى من حق المشتري (قوله والمسجد) عطف خاص وذكر في النظم أنه  
لا ينقض المسجد وطلبت شفعة كمالا يندش الموقى قه متانى (قوله لان له نهاية) قال في التبيين وقتنا لا يتابع لان له  
نهاية معلومة كبلات نصير والمشتري بالقلع من غير عوض وليس على الشفيع كثير من ربا تأخير لانه يتوكل بأجر  
اه (قوله ورجع الشفيع الخ) هى مسئلة الغرور المستثناة من كون الشفعة كالبيع وتقدم نتائجها عن الاشياء  
(قوله على أحد) أى سواء سلمها من البائع أو من المشتري (قوله ان خرب) خرب كفرح قاموس (قوله أو جف  
النهر) أى جف البستان مكي عن السمرقندى (قوله بلا فعل أحد) يأتى محترزة في قول المصنف وبأخذ حصصة  
العرصة ان نقض المشتري البناء (قوله لا الوصف) الاولى أرى يقول لا التسبع لان البناء والشجر ليسا وصفة للدار  
والبناء ان تم الجنايف وصف قال في التبيين لانه ما تادع للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر فلا  
يقابلها شيء من الثمن وهذا يذهبها ما راجحة في هذه الصورة من غير بيان اه (قوله من نقض أو خشب) لى  
ونشر مرتب (قوله حيث لم يكن تبعا للارض) اه لانه تسقط حصته من الثمن (قوله تسقط حصته من الثمن)  
لانه عين مال قائم في حصة بناء المشتري (قوله ادم حبه اذ هو من التوايع) الاولى أن يقول اذ هو من  
التوايع ولم يحبه (قوله فقد هلك الخ) الاولى مكاه هلك الخ لانه لم يهلك عند البائع الذى تحققت شفعة الى  
الشفيع والمشتري لا ينزل بائعا الى الشفيع حتى يصح ما ذكره فأنل (قوله لانه قصد الاتلاف) أى والتسبع  
اذا صار مقصودا به يسقط ما يقابل من الثمن (قوله ويقسم الثمن الخ) فتقوم الارض وعليها البناء وتقوم بغيره  
فقدرا متفاوتا يسقط من الثمن (قوله بخلاف انهدامه) حيث تعتبر قيمة المأخوذ يوم أخذه (قوله والنقض  
بالكسر) قال المكي قلت وقد حصل في نقض البناء وهو منقوض لقان ضم النون وكسرهما فالأزهرى  
وصاحب المحكم اقتصر على الضم والجوهري وابن فارس على الكسر وهو التباس كالبيع والرى والكتبة

قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف (٣٢) انهدامه كما مر (ط) لتقوم باليس (ح) (وايزر لم يبق) كذا في (أى المشتري والنقض) بالكسر  
المنقوض (له) أى له مشتري وليس للشفيع أخذه لوال التبعة بانفصاله

(و) يأخذ (بقرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع أرضا ونخلًا وغرا أو تمر) بعد النمر (في يده وان جذه المشتري) فليس للشفيع أخذه لما مر (أو هلك بأفة حموية وقد اشتراها بقرها سقط حصته من الثمن في الأول) أي شراها بقرها (وبكل الثمن في الثاني) لحدونه بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وهبانية لتحويل الشفعة اليه بخلاف ما قبل (١٢٦) القضاء (الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا شوبع فيه ما

(وقت التقاض) وفي بيع فضولي أو بخيار بائع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار من تروى وقت البيع اتفاقا يجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) كالشافعي مثلا (طلبها عند الحاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم) اعتقد ذلك (حكم لها بالاولا) بقوله (لا يحكم منية وبزاية فروع) أخر الشفعين ايجاب الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من الثاني احضاره فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما يأتي في شري أرضا بانه فرفع ترابها وابعاه عما ثم أخذها للشفيع بالشفعة أخذها بخمس لان عنها ينقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبها كما كانت فالخواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبست فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دار الى الحصاد فليس للشفيع أن يحمل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجي أنه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ ثم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض اثبات ثبت الملك للموهوب له اذا قبض النخل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العرضين دون الآخر ثم سلم الشفعين الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبت في هبة أولا) ثبت (لا تثبت قصد الاقار عقال ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) (يشتم) خلافا للشافعي (كرحي) أي بيت الرحي مع الرحي نهاية (وحام وبئر) ونهر (وبيت صغير) ديمك قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وفل) خلافا للمالك (وبنا ونخل) اذا بيعا قصدا (ولو مع حق القرار خلافا لما فهمه ابن الكمال لمصلحة القول كما أفاده تعيضا الرمي) (و) لاني (ارث وصدة

وهبة لا بعوض) مشروطا (ودار فحق أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو عتق

المذبح والمرحى والمنكوث (قوله ويأخذ بقرها) الباء بمعنى مع (قوله استحسانا) والقياس أن لا يكون له أخذ الفترة لعدم التبعية كالشعاع الموضوع فيه (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع لأن الثمن لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس به بيع اه زيلعي (قوله وان جذه) بالذال المجبة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام في قطع الثمار وبالمهمة خاص بالنخل اه حوى (قوله فليس للشفيع أخذه) جعله جوابا للشرط مع أن جوابه يأتي في قوله سقط حصته من الثمن في الاول ثم هذا يفيد أنه ليس للشفيع أخذه في صورة بيعه بالثمن مع أن الشراء وقع عليه قصد اوله لانه أحدث فيه فلا تغريبه عما كان فليست له (قوله لما مر) أي من زوال التبعية بالاتصال لكن قد علت أنه انما يدخل الثمن بالشرط (قوله وقد اشتراها بقرها) الاولى حذفه لئلا يفتي التفصيل الذي بعد (قوله سقط حصته من الثمن في الاول) لانه لما دخل بالشفعة صار أصلا فيسقط بحصته من الثمن بغواته اه تبين (قوله لحدونه بعد القبض) أي فلا يدخل عند الاخذ في المبيع فلا يقابل شي من الثمن (قوله لتحويل الشفعة اليه) أي ولا يجوز له ابطالها من فردا من غير مقتض شرعا (قوله مشروط) أما هبة بلا عوض مشروط فلا شفعة في ان رقت في العقار لانها تخرج من الجانبين (قوله ولا شوبع فيه ما) أي في البدين أما اذا كانت في شائع فان كانت فيما يقسم فهي فاسدة والا فهي صحيحة وتجري فيها الشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة (قوله وقت التقاض) هذه رواية وفي رواية وقت العقد هندية (قوله وقت البيع عند الثاني) مقتضى ما تقدم في القضاء من تقديم قول أبي يوسف على قول محمد أن يكون هذا هو المعتقد (قوله يقول له هل تعتقد وجوبها) هو أحد أقوال ثلاثة وانما اقتصر المصنف عليه لانه أحسن الاقوال كما قاله الحلواني الثاني لا يقضى له لانه يزعم بطلان دعواه الثالث يقضى له لان الحاصم يرى وجوبها وهو المشهور أفاده المصنف (قوله ايجاب الطلب) أي عند القاضي الا وضع حذف ايجاب (قوله وكذا لو طلب من القاضي احضاره) أي المشتري سواء كان سلطانا أم لا كما يشاء من البيري وفيه أن اطلب عند القاضي على التراخي في ظاهر الرواية المحقق به فهو مخير على القول الآخر كما شئت التي قبلها (قوله ما منع) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو السعود (قوله بخلاف سبب اليهودي) أي فلا يكون عذرا في تأخير الطلب ومثله أحد النصرا في حوى (قوله أخذها بخمس) كذا في الهندية عن ابن الفضل (قوله لان الخ) التعليق لا يظهر الا اذا كانت قيمتها سواء عند العقد (قوله اذا قبض السكك) الاوضح كل من العوضين وذلك لان الهبة بشرط العوض تعطى بحكم الهبة ابتداء حتى لا تتم الا بالقبض وقد سبق أنه أحد روايتين وقيل تثبت الشفعة بالعقد (قوله كان له أن يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقاض الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقاض والله تعالى أعلم وأسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَظِيمَ

(باب ما ثبت في هبة أولا)

(قوله لا تثبت قصد الخ) أما الشفعة الغير القصدية فتثبت في غيرها عقال كالمشعر والثمن يؤخذان بالشفعة تبعهما للدار حوى وكذا الرحي تبع البيت وكذا في النهر تبعه الما لأراضي (قوله ملك) بالضمين والتشديد واقصر المحوى على الثاني (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذه المحترقات أي بها المصنف بعد فلاولى حذفها (قوله هو مال) ولو هو ريان بأعها العقار بعمر مثلها أو بالمسمى عند العقد أو بعده فانه تثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لان ما أعطاه من العقار يدل عما في ذمته من المهر أفاده الزيلعي (قوله خلافا للشافعي) ينه على أن الشفعة تجب لدفع أجرة القسام وعند فالدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدة والنصو من تشهد للمذهب لانها مطلقة (قوله ونهر) أراد به محل جريان الماء الذي لا يقبل القسمة (قوله بالسكون) قال في الصحاح العرض بالسكون المتاع وكل شيء هو عرض سوى الدنانير والدرهم وبفتين حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد (قوله وفل) لان الاخذ بالشفعة على خلاف القياس في العقار فلا يجوز الحاق المنقول به لانه ليس في معنى العقار (قوله خلافا للمالك) وجه قوله أنها تسكن كالعقار (قوله ولو مع حق القرار) تقدم ما فيه والاعتماد على عدم الوجوب (قوله ولا في ارث الخ) لان الشارع لم يشرع التملك بالشفعة الا بما تملك به المشتري صورة ومعنى أو معنى بلا صورة ولا يمكن ذلك اذا ملك العقار بهذه الاشياء لانها ليست بأموال ولا مثلها حتى يأخذها الشفعين مثلها (قوله ودار فحق) لان في القسمة

أو صلح عن دم عمه أو مهر وان قبول  
بعضها أي الدار (مال) لأن معنى البيع  
تابع فيه وأوجبها في حصة المال (أو)  
دار (بيعت بخيار البائع ولم يقط خياره  
فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط  
الخيار) في الصحيح وقيل عند البيع وصح  
(أو بيعت) الدار بيعا (فاسدا ولم يقط  
فسخه فان سقط) حق فسخه كأن  
بني المشتري فيها (ثبتت) الشفعة كما  
(أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بشيء)  
متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف  
تبع للدور (بعد ماسات) أي اذا بيع  
وسلت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية  
أو شرط كيفما كان أو بعيب بقضاء ولا  
شفعة لانه فسخ لا بيع (بخلاف ارد)  
بعيب بعد القبض (بلا قضاء أو بأقالة)  
فان له الشفعة لأن الرد بعيب بلا قضاء  
والأقالة بمنزلة بيع مبتدأ (وثبتت) الشفعة  
(للعبد المأذون المستغرق بالدين) إحاطة  
الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال  
(في مبيع سيده) ثبت (لبيده في مبيعه)  
بناء على أن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء  
وشراء أحدهما من الآخر يجوز (و)  
ثبت (لمن شري) أصالة أو وكالة (أو اشتري  
له) بالوكالة وفائدته أنه لو كان المشتري  
أو الموكل بالشراء شريكا وللدائر شريك  
آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدائر  
جارك فلا شفعة للجار مع وجوده (لا شفعة  
للمن باع) أصالة أو وكالة (أو بيع له) أي  
وكل بالبيع (أو ضمن الدور) والأصل أن  
الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها  
(باب ما يطلبها) \*  
(يطلبها لطلب الموائمة) تركه بأن لا يطلب  
في شئ آخر فيه بالبيع ابن كمال وتقدم  
ترجيحه (أو) تركه لطلب (الاشهاد) عند  
عدا أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائمة  
لانه غير لازم (مع القدوة) كما ستر (و)  
يطلبها (تسليمها بعد البيع) علم بالسقوط  
أولا (فقط) لا قبله كما ستر (ولو) تسليمها  
(من أب ووصي) خلافا لمحمد في مبيع  
بقبضه أو أقل ملحق

معنى الإفراز ولا يجرى فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة والمطابقة وهي المبادلة من كل وجه (قوله أو مهر)  
الاولى أو مهر بالنصب عطا على أبرءا ماذا كانت الدار بدل المهر بأن دفع لها الدار بماعليه من الثمن فان  
الشفعة ثبتت فيها كما تقدم (قوله وان قبول ببعضها مال) موردته تزوجه على دار على أن ترد عليه ألف درهم  
(قوله أو دار بيعت بخيار البائع) لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه وبقاء ملكه يمنع الشفعة (قوله  
وجبت) لوجوب السبب وزوال المانع (قوله أو بيعت الدار بيعا فاسدا) سواء كان قبل القبض أو بعده أما قبل  
القبض فلا لانه لا يفيد الملك للمشتري فيكون ملك البائع باقيا على حاله فلا يثبت حق الشفع فيه وأما بعد  
القبض فهو وان كان يفيد لكن حق البائع باق فيها لا ترى أنه واجب الرفع لافق الفساد ولهذا يحرم على  
المشتري التصرف فيه (قوله كان بني) أو وصيه أو جملها مهر فانه ينتقض ذلك وبإخذه الشفع بقبضه اه تبين  
(قوله خلافا لما زعمه المصنف) أي من أنه متعلق برؤية المائل الثلاث وكلام التبيين صريح في مخالفتهم  
(قوله لانه فسخ) علم لكل المسائل أي فلا يمكن أن يجعل عقدا جديدا فاسدا الى قديم ملك البائع والشفعة  
تجب في الانشاء لا في الاستمرار والبقاء على ما كان (قوله بعد القبض) هذا التقيد لما صاحب الهداية لأن الرد  
قبل القبض فسخ من الأصل وان كان بغير قضاء قال في التبيين وانما يستقيم هذا على قول محمد لأن بيع العقار  
عنده قبل القبض لا يجوز كافي المقول فلا يمكن حله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض فاما المانع  
من حله على البيع أي بالنظر الى الشفع أي فكان المشتري باعه من المبيع قبل قبضه منه بالنظر الى الشفع  
ونعاه فيه (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول  
أي الذي استغرقه الدين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### (باب ما يطلبها)

تأخير البطلان عن الثبوت لا يحتاج الى بيان وجه العلم أن تبيع الشفعة قبل البيع لا يصح وبه يصح علم  
الشفع بوجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم لأن تسليم الشفعة استناط حق ولو لم يصح  
من غير قبول ولا يرتد بالرد واستناط الحق بغير وجوب الحق دون علم المسقط والمقط اليه كالطلاق والعناق اه  
منع (قوله ترك الخ) مستغنى عنه (قوله وتقدم ترجيحه) أي على القول بعدم امتداده الى آخر المجلس (قوله أو ذي  
يد) الاولى أن يقول أرأ حد العاقلين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على  
البائع وان لم تكن الدار في يده استحسانا كما ذكره شيخ الاسلام (قوله لانه غير لازم) قال في القرويين طلب  
الموائمة أو ترك الاشهاد عليه قال في الدرر وأما الثاني فبأن يترك الاشهاد على طلبها بين علم بالبيع فاد راعليه  
بأن كان عنده رجلان أو رجل وامرأتان فسكت ولم يشهدهما على طلبه فانه أيضا دليل الاعراض انتهى ونقله  
المكي عنه وأقره واعتزله الشرنبلالي بأنه سهل لأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سيذكر اه وقال  
في الهندية وأما طلب الاشهاد وهو أن يشهد على طلب الموائمة حتى تأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس  
الاشهاد شرطا للصحة الطلب لكن لتوثيق حق الشفعة اذا أنكر المشتري طلب الشفعة فلا بد من الاشهاد وقت  
الطلب وثيقا اه المراد منه وقد ظهر في طريق الجمع بين هذا الكلام المتنافي أنه ان كل وقت طلب الموائمة  
أحد العاقلين أو كان عند الدار وتتمكن من الاشهاد ولم يشهد عند طلب الموائمة بطلت لأعراضه والافلا بشرط  
الاشهاد الا لاستقاط البين كافي جامع الفصولين بل يجعل به طلب الموائمة بالاشهاد حتى اذا تراخى بطلت  
الشفعة فتأمل (قوله مع القدرة) بأن لم يبدأ أحده أو يكون في الصلاة اه منع (قوله كما ستر) أي من أنه يقول  
شترى فلان هذه الدار أو أنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا عليه (قوله علم بالسقوط  
أولا) قال في المنع لانه لا يبعد الجهل بالاحكام في دار الاسلام انتهى والا وضح أن يذكره فيما اذا سكت  
لانه هو الذي ينوهم كون الجهل فيه هذرا ما عذر التسليم منه فلا وجه له (قوله وتو تسليها من أب ووصي) لانه  
ترك التجارة فصيح من عبارة اه درر (قوله أو أقل) أي بفن كثير قال الحوي وذكر في الحصر والمختلف اذا  
لم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فمن الامام أنه يجوز لانه امتناع عن ادخاله في ملكه لا ازالة  
عن ملكه فلم يكن تبرعا عن محمد أنه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع بالله ولا رواية عن أبي يوسف اه وان بيعت بأكثر  
من قيمته فبشر قبل يصح التسليم لنفسه فالتحفة نظرا للصبي وقيل لا يصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك

(الوكيل بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أوفز  
على الموكل بتسليمه) الشفعة (صح) لو كان  
التسليم أو الاقرار (عند القاضي) والألم  
يصح لكنه يخرج من الخصومة وسكوت  
من يملك التسليم تسليم (و) يطلها (صلمه  
منها على عوض) أي غير المشفوع لما يأتي  
(ومليه رده) لانه رشوة (و) يطلها (بيع  
شفعة بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة  
بجلاف القود ولو صالح على أخذ نصف  
الدار يبيع النصف صح ولو صالح على أخذ  
يبيعه من النصف لوجهالة النصف عند  
الأخذ ولا تقطع شفعة (و) يطلها (موت  
الشفيع قبل الأخذ به الطالب أو قبله)  
ولا فورث خلافاً للشافعي ولو مات بعد  
القضاء لا تبطل (لا) يطلها (موت المشتري)  
لقضاء المستحق (و) يطلها (بيع ما يشفع  
به قبل لقضاء الشفعة مطلقاً علم ببيعها  
أم لا وكذا الوجه ما يشفع به مسجداً  
أو مقبرة أو وصفاً مسجداً درر (ولو باع  
بشرط الخيار لنفسه (لا) تبطل لقضاء  
السبب (و) يطلها (شراء الشفيع من  
المشتري) قل دونه أو أنه أخذها منه  
بثمنه فانه قد اتفق ولذا في جلاف  
مالو شراها ابتداء حيث لا شفعة لمن  
دونه (وكذا) يطلها (ان استأجرها  
أو ساومها) يما أو اجارة ملق (أو طلب  
منه أن يوليها) عقد الشراء (أو ضمن الدرك)  
مستدركاً بما مر آنفاً فبطل في الكل دليل  
الاهراض زيلبي (قل للشفيع انها بيعت  
بألف فلم تعلم أنها بيعت بأقل أو بكثر  
أو غير) أو عددي متقارب (قيمة ألف  
أو أكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت  
بدنانير) أو درر (قيمة ألف فلا شفعة)  
والذوق بينهما أن حدافني "وذالمثلي"  
فرايسهل عليه وان كثر (ولو علم أن  
المشتري زيد فسلم ثم بان أنه بكر فله الشفعة  
ولم يعلم أن المشتري هو مع غيره كان له أخذ  
نصيب غيره) لعدم التسليم في عقد (ولو بلغه  
شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله  
الشفعة في الكل

التسليم كالأجنبي وهو الأصح وفي الدر المنقح عن شرح الجمع ولو لم يكن له أي أب أو وصي فوقف على بلوغه  
خلافاً لفرأه موصفاً (قوله والألم بمع) هذا عندهما وقال أبو يوسف آخر البيع التسليم مطلقاً (قوله وسكوت  
من يملك التسليم) كالأب والوصي (قوله لما يأتي) هو بدس طور ونصف وهو قوله ولو صالح على أخذ نصف الدار الخ  
(قوله وعليه رده) لأنها مجزأة حتى القل لا يملك فلا يصح الاعتياض عنه (قوله ويبيع شفعة بمال) لأن البيع  
تعلق بمال بمال وحق الشفعة لا يمتنع التعلق فكان عبارة عن الاسقاط فقط مجازاً كبيع الزوج زوجته من  
نفسها بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك الذكاح واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الاشياء تنقضي في المحل  
وهذا يستوفيه وينفرد به حلي عن المنع (قوله وكذا الكفالة) قال في التبيين والكفالة بالتفرض في هذا بمنزلة  
الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل لكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال  
ولا تبطل الشفعة والأصح أن الكفالة والشفعة بسقطان ولا يجب المال اه ملخصاً (قوله ولو صالح على  
أخذ نصف الدار الخ) وهذا بخلاف ما لو طالب النصف فانها تبطل شفعة كما تقدم (قوله ويطلها موت الشفيع)  
لأن الشفيع يزول ملكه بالموت عن داره التي يشفع بها وثبت الملك فيها للوارث بعد البيع وقبام ملك الشفيع  
في التي يرفع بها من وقت البيع إلى الأخذ بالشفعة بشرط ولم يوجد في حق الميت وقت الأخذ ولا في حق الوارث  
وقت البيع فبطلت لأنها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالملك الزائل وقت الأخذ (قوله ولو مات بعد  
القضاء لا تبطل) ولو قبل نقد النصف لم يقرره بالقضاء اه درر (قوله لا يطلها موت المشتري) ولو باعها القاضي بعد  
موته أو وصيه كان له نقضه اه تبيين (قوله علم ببيعها) أي يبيع الدار التي يأخذها بالشفعة أم لا قال في المنع  
بأنه لا يطلاق يعني لا فرق بين أن يكون عالماً وقت بيع داره بشراء المشفوعة أو لم يكن عالماً (قوله وكذا الوجه  
ما يشفع به مسجداً) أي قبل القضاء بالشفعة فان هذه الاشياء بمنزلة الأزالة عن ملكه (قوله ولو باع أي ما يشفع به  
(قوله لبقاء السبب) أي سبب استحقاق الشفعة وهو ملكه فيما يشفع به المتصل بالشفوعة (قوله ويطلها شراء  
الشفيع من المشتري) لأنه بالاقدم على الشراء من المشتري أعرض عن الطلب به تبطل الشفعة (قوله بخلاف  
مالو شراها ابتداء) قال العلامة مسكين في شرح قول الكزوني ابتاع أو ابتيع فله الشفعة أي يجب الشفعة  
امشترى مطلقاً سواء اشترى أصله أو وكالة وكذا يجب الشفعة ان وكل آخر بشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل  
نفسه كان له الشفعة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء مشرياً بكاو للدار شريكاً آخر فلهما الشفعة  
ولو كان هو شريكاً و للدار جارة فلا شفعة للرجوع وجوده اه (قوله وكذا يطلها ان استأجرها أو ساومها) أي  
الشفيع بعد علمه بالبيع (قوله أو طلب منه أن يوليها) مثل التولية المراجعة وليس المراد أنه يجعله متولياً بالشفعة  
بطريق أو وكالة فان الشفعة لا تبطل به إذا لم يكن قبل العقد قد بر (قوله أو ضمن الدرك) يقتضي وبالكون أي  
النصف عند الاستحقاق قهستاني (قوله مستدركاً بما مر آنفاً) يعزى في هذا الباب المعهود للطلان وقد قيل هذا  
الباب وعمل السقوط في التبيين بقوله لأن قيام البيع انما كان من جهته لأن المشتري لم يرض بالبيع الا من  
جهته فلما ضمن ثم انعقد به فلا يكون له نقض مائة من جهته (قوله فله الشفعة) لأن التسليم كان لاستئثار النصف  
أو لتعذر الجذر ظاهر اذا تبين له خلاف ذلك كان له الأخذ بالتيسير وعدم الرضا على تقدير أن يكون النصف غيره  
لأن الرغبة تختلف باختلاف النصف قدر اجزاء إذا سلم على بعض وجوهه لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها اه  
زيلبي (قوله فلا شفعة) أي في المسئلة الاولى استصفاً لأنها ما جنس واحد في الثنية ولذا يضم أحدهما إلى الآخر  
في الركا وهو قول الثاني والقياس أن تثبت له الشفعة وهو قول الامام وزفر لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما  
ولذا جاز التماثل بينهما في البيع وأما في المسئلة الثانية فلأن الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر  
فيه التيسير فلا يكون له الأخذ (تنبيه) اذا أخبر أن النصف عروض كالتياب والعيبد ثم ظهر أنه مكبل أو موزون  
أو أخبر أن النصف مكبل أو موزون فظهر من خلاف جنسه من المكبل أو الموزون فهو على شفعة وان ظهر أنه  
جنس آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه أو ظهر أنه فضة أو ذهب قدره مثل قيمة ذلك فلا شفعة لعدم  
الفائدة (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشمير والعددي المتقارب (قوله فله الشفعة) تفاوت  
الناس في الأخذ لاقفهم من يرغب في معاشرة ومنهم من يحب غنافة شره فالتسليم في حق البعض لا يكون  
تسليماً في حق غيره (قوله ولو علم أن المشتري هو مع غيره) الانسب ولو ظهر أنه الحلي (قوله فله الشفعة في الكل

وفي عكسه) بأن أخبر بشراء الكل فلم يظهر شراء النصف (لا شفعة له على الظاهر لأن التسليم في الكل تسليم في كل أبعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحل  
قال (وان باع) رجل (عقارا لأذراعاً) مثلاً (في جانب) - (قد الشفع) فلا شفعة (لعدم الاتصال ١٢٩) والتول بأن نصب ذراعاً سهو سهو (وكذا)

لأنه سلم النصف وصدق حقه في أخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون إسقاطه إسقاطاً للكل (قوله  
على الظاهر) وقيل له الشفعة لأنه قد لا يتمكن من تخصيصه من الجبيع وقد يكون حاجته إلى النصف التي به  
صرافاً ملكة فلا يحتاج إلى الجبيع واليه مال شيخ الإسلام (قوله لأذراعاً مثلاً) المراد به شيء يمنع الاتصال  
ولو قليلاً كما يدل عليه التعليل وقال في الدرر لا مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما بلاصق دار  
الشفيع اه (قوله والقول بأن نصب ذراعاً سهو) ظهر بصاحب الدرر فانه قال وما وقع في الوقاية من قوله  
الأذراعاً بالنصب كأنه سهو من قلم الناصح اه حلي بل يهين النصب فان الاستثناء من كلام تام موجب (قوله  
وكذا لاشفعة لو وهب هذا القدر للمشتري) سواء كان قبل البيع أو بعده (قوله وان ابتاع سهو ما منه) كالعشر  
(قوله لأنه شريك) أي والشفيع جارٍ والشرى مقدم ثم شرع في وقت العقد الثاني قبل الأخذ بالشفعة  
والمراد أن الشفع ليس له الخبر إلا بعد عقد هـ وليس للشفيع أن يطلب الشفعة فيه ما لوجود من هو أقرب  
منه في الثاني وفي لبرهان واستحقاق الشفع الجزء الأول لا يبطل شفعة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة  
لأنه في ملكه بعده (قوله وحيلة كله) أي منع الشفعة في كله (قوله أن يشتري الذراع) أي في المسئلة الأولى  
ومثل ذلك إذا باع الحائط الذي بينه وبين الجار مع ما تحته من العرصه بمن كثير اه مكي (قوله ما كان لجنه) هو  
أن يظهر اعتدادهما لا يريدانه بل يأله به من طرف عدوه وليس يبيع في الحقيقة بل هو الهزل اه لمجي وانما كان  
له تحليفه لأنه ادعى عليه معنى لو أقرب به يلزمه فكان له أن يحلفه على هذا الوجه فانه ان كان لجنه بقي على ملك  
البائع واتصل الجوار فثبت الشفعة (قوله فالشفعة بالثمن لا بالثوب) لأنه عند آخر الثمن هو العوض عن الدار  
اه مكي (قوله فلا أولى بيع دراهم الثمن) وهي مائة مثلاً بشفعة المشتري فيبيعها منه بدينار مثلاً فاذا ظهر المستحق  
فسد الصرف اثنين أن المشتري لا شيء بذمته فيرجع ما دفع وهو الدينار (قوله ليبطل الصرف إذا استحق)  
فوجب رد الدينار فقط اذ ظهر أن الدراهم لم تكن عليه فصار كمن اشترى من آخر ديناراً بعشرة ثم تصادقا  
أن لا دين عليه فانه رد الدينار اه مكي (قوله وكذا لو اشترى الخ) نظير ما ذكر أن يجعل الثمن أو بعضه صبرة - حنطة  
أو شعير أو نحوهما فيحفظها في صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة من عن المضمرات (قوله مع قبضة فلو س) الأولى  
نصبه والأوضح أن يقول مع فلو س اشترى بها وجهل قدرها وقد قبضت ومثل الفلوس الخاتم إذا كان معلوم  
العين مجهول المقدار وفي بعض النسخ مع قبضة بالتاء وهو بضم القاف وقسمها والاعراب ظاهر حينئذ (قوله  
في المجلس) لا يظهر تعلقه بضع لان المدار على عدم الوقوف على مقدارها ولو تعلق ولا يظهر تعلقه بالقبض  
أي لانه لو قبضها بعد المجلس وقد تعذر الوقوف عليها فكذلك ولم يذكروا المجلس في المنع ولا في الدرر (قوله  
ثم نقل عن مقطعات الظهيرية) الذي في المنع لكن رأيت منقولاً عن الظهيرية اشترى عقاراً بدراهم جزافاً وانفق  
المتبايعان على انه - ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال  
الامام ع ابن أبي بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه الا اذا أثبت المشتري زيادة عليه اه (قوله  
وما في المتن) هو الأول وهو مبتدأ خبره قوله مقدم والذي فيها يقيد أنه لا يقبل قول الشفع اذ لو قبل قوله لما  
كان لهذه الحيلة فائدة الا اذا سكت (قوله فعند أبي يوسف لا تكره) قال في شرح النقاية وتشفيع المصنف وغيره  
في ذلك على الامام أبي يوسف في غاية الشناعة فانه أعلى مكاناً وأرفع شأناً أن يطعن عليه - أحد وقد أيد ما صرح  
عندنا انه افضل العلماء في زمانه واكن العرفاء في أوانه زين الله والدين وقد رأى بعضهم في المنام أن شافعي المذهب  
قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان أبا يوسف جوز حيلة في إسقاط الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ان ما جوزه أبو يوسف حق اوصدق اه بتصرف (قوله بما اذا كان الجار غير محتاج) الظاهر ان الشريك مثله  
(قوله واستحسنه محشي الاشياء) العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتقاد هذا  
القول لحسنه اه (قوله في الزكاة) كأن يبيع ما وجبت فيه الزكاة لابنه الصغير قبل الحول أو يتصدق قبله بما  
يتقضى النصاب ولو بشئ قليل (قوله والحج) كأن يقصد الا - فاقى دخول محل داخل المواقيت ثم يدخل مكة بلا  
أحرام كذا ذكره في حيل الاشياء وهذه حيلة لإسقاط أحد التكبير الحج على الخصوص (قوله وآية  
السجدة) بأن يتلى قراءتهم مع قراءة ما قبلها وما بعدهما من الوجوب اه قات وأقرأ أمر به حيث لا يجمع  
نفسه على المشهور (قوله فلا شفع أن يأخذ منه يبيع بعضهم) قال في المنع الا ان الشفع لا يمكنه ان يأخذ نصيب

لا شفعة (لو وهب هذا القدر للمشتري) وقبضة  
(وان ابتاع سهو ما منه) كالعشر  
فالشفعة للجاري في السهم الاول فقط) والباقي  
للمشتري لأنه شريك وحيلة كله ان يشتري  
الذراع أو السهم بكل الثمن الادوية ثم لا ياتي  
بالباقي وليس له تحليفه باقاه ما أردت به بطلان  
شفعي وله تحليفه باقاه ان البيع الاول ما كان  
نقطة مؤيداً زاده من الوجيز (وان ابتاعه  
بمن) كثير (ثم دفع ثوباً عنه) فالشفعة بالثمن  
لا بالثوب) فلا يرغب فيه وهذه حيلة تعتم  
الشريك والجار لكنها تضرب بالبايع اذ يلزمه  
كل الثمن اذا استحق المنزل فلا أولى بيع دراهم  
الثمن بدينار ليبطل الصرف اذا استحق وحيلة  
أخرى أحسن وأسهل وهي المتعارفة في  
الامصار ذكرها بقوله (وكذا لو اشترى بدراهم  
معلومة) بوزن أو أمانة (مع قبضة فلو س  
أشترى بها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد  
القض) في المجلس لا تجهالة الثمن تمنع  
الشفعة درر قلت ونحوه في المنعرات وينبغي  
أن الشفع لو قال أنا أعلم قيمة الفلوس وهي  
كذا أن يأخذها بالدراهم وقتها كما لو اشترى  
داراً بعرض أو عقاراً للشفيع أخذها بقيمة كما  
مرقاه المصنف ثم نقل عن مقطعات الظهيرية  
ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير البصائر وأقره  
شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواجر الجواهر  
بأنه يخالف للأول وما في المتن والشروح  
مقدم على الفتاوى كما مراراً انتهى وقد منا  
أنه لاشفعة فيما يبيع فاسد ولو بعد القبض  
لاحتمال الفسخ ثم اذ سقط الفسخ بالبناء  
ونحوه وجبت والله أعلم (تكره الحيلة لإسقاط  
الشفعة بعد ثبوتها رفاقاً) كقول الشفع  
اشترى مني ذكره البرازي (وأما الحيلة لدفع  
ثبوت البناء فعند أبي يوسف لا تكره وعند  
محمد تكره ويقضي بقول أبي يوسف في الشفعة)  
قيد في السراجية بما اذا كان الجار غير  
محتاج اليه واستحسنه محشي الاشياء  
(وبضده) وهو السكران (في الزكاة) والحج  
وآية السجدة جوهرية (ولا حيلة) موجودة  
في كلامهم (لا إسقاط الحيلة) برأيه قال  
وطبناها كثيراً فلم نجد لها (اذا اشترى جماعة  
فلا شفع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

عقاراً أو أمانة واحدة قد الأخذ) بالشفعة (بتعديهم فلا شفع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

المشتري جلاى الاول لتقام الصفقة مقام  
أحدهم فلم تفرق الصفقة بلافق بين كونه  
قبل القبض أو بعده متى اكمل بعض غنا أو  
سمى الكل جله لان العبرة هنا لاتحاد الصفقة  
لا لاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو  
على شفعته ولو اشترى دارين أو قريتين  
بصرين صفقة أخذهما ما شاع بهما أو  
تركهما لا احدهما ولو احدهما بالمشرك  
والاخرى بالمغرب شرح مجمع ويأتى (والمعتبر  
في هذا) أى العدد والاتحاد (العائد) لتعلق  
حقوق العقده (دون المالك) فلو وكل واحد  
جماعة فله شفيع أخذ نصيب بهم (اشترى  
نصف دار غير مشوم فقام اسم) المشتري  
(البائع) أخذ الشفيع نصيب المشتري الذى  
حصل له بالقسمه (وان وقع في غير جانبه على  
الاصح) وليس له (أى للشفيع) نقضها مطلقا  
موا قسم يحكم أو رضاء على الاصح لانها من  
تمام القبض حتى لو قام الشريك كان  
للشفيع النقص كما ذكره بقوله (بخلاف ما اذا  
باع أحد الشريكين نصيبه من دار مشتركة  
وقام المشتري الشريك الذى لم يبيع حيث  
يكون للشفيع نقضه) كنقض بيعه وهبته  
(كما واشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء  
شذيع ثالث بعد ما اقسما قضاء أو غيره فله)  
أى للشفيع (أن ينقض القسمه) ضرورة  
صيرورة النصف لثنا شرح وهبانية (اختلف  
الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن  
فيها) الشفيع الذى هو الجار (فالقول  
للمشتري) لانه يتكرر استحقاق الصفقة (وللجار  
تخليفه) أى تخليف المشتري (على العلم عند  
أبي يوسف وبه يفتى كالوا أنكر المشتري طلب  
المواثبة) فانه يخلف على العلم (وان أنكر)  
المشتري (طلب الاشهاد عند لقائه حلف)  
المشتري (على البتات) لانه محيط به علما  
دون الاول حاوى الزايد ولو برهنا فبينة  
الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة المشتري  
فروع ما عاى اجارة الغير وهو شفيعها فان  
أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطل  
الاجارة وان ردها شري لطفه والاب  
شفيع له بالشفعة والوصى كالاب قلت لكن في

أحدهم اذا تعدد حصته من الثمن حتى يتعدد الجميع ثلاثون إلى تفرق البدل على البائع (قوله اوصى الكل جله)  
لا يفرق باعتبار الانباء (قوله لان العبرة لاتحاد الصفقة) تقدم أن المدار على تعدد المشتري وظاهره  
ولو تعددت الصفقة (قوله فهو على شفيعه) في الباقي وقيل بطلت اه دره شتى وصورته فيما اذا اشترى جماعة  
دارا وطلب الشفيع الصفقة في حصة أحدهم فانما لا تنقطع شفيعته عن الباقي ويحترز وقد تقدم أن طلب  
البعض يسقط الشفعة (قوله بصريين) نص على المتوهم فالحكم فيما اذا كان بصروا واحد كذلك بالاولى (قوله  
أخذهما شفيعهما الخ) اما اذا كان شفيعا للاحدهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فليس له أن يأخذ  
الاخذى بجاره بالحصة وكذا قال محمد في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع مع جار الاحد اهداروى الحسن  
عن الامام أن للشفيع أن يأخذ الكل بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن الامام رجع عن الرواية  
السابقة أفاده في الهندي (قوله فلو وكل واحد جماعة) أى بالشراء ولو وكل جماعة واحدا ذلك فليس له  
الاخذ (قوله فله شفيع) أخذ نصيب بهم (هذا اذا وكل كلاً في نصيب) وأما اذا وكل كلاً في شراء الجميع فلا شفعة  
الا في الجميع فليست مثل (قوله) أخذ الشفيع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمه (لان القسمه من تمام القبض  
لما فيه من تكميل الانتفاع والشفيع لا ينقض القبض وان كان له نفع فيه بعد العهدة على البائع فكذلك لا ينقض  
ما هو من تمامه اه حلى عن الهداية (قوله وان وقع في غير جانبه على الاصح) مقابله ما ذكره القدرى أن  
الشفيع انما يأخذ النصف الذى أصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المشفوعة لانه اذا وقع في غير جانبه  
ليس له نقض القسمه فلا يكون جاراً فلا يستحق الشفعة ذكر العلامة عبد البر (قوله سوا قسم يحكم أو رضاء  
على الاصح) مقابله أن للشفيع أن ينقض القسمه اذا كانت بغير قضاء ذكره في العيون (قوله حتى لو قام  
الشريك الخ) تفرغ على تعليل عدم نقض القسمه بأن من تمام القبض يعنى لو لم تكن القسمه من تمام القبض  
بأن صدور بين المشتري وبين الشريك الآخر الذى لم يصدرا العهدة معه فانما ينقض لان العقد لم يقع مع الذى  
قامم فلم تكن القسمه من تمام القبض الذى هو حكم العقد بل تصرفه بحكم الملك فينقضه الشفيع أفاده العلامة  
عبد البر (قوله) كالوا اشترى اثنان دارا (تشبيه في القبض وصورته دارها جيران ثلاثة متلاصقون اشترى  
اثنان منهم واقسمها بينهم لما مناصفة فطلب الجار الثالث الشفعة فانما ينقض قسمتهم ضرورة أن كلاً يستحق  
ثلثها وما في يد كل من الشريكين النصف وهو لا يبق كذلك (قوله وللجار تخليفه على العلم) لانه تخليف على فعل  
غيره مخ (قوله وان أنكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه) أى وقد أذاع الشفيع ولم يثبت (قوله فبينة الشفيع  
أحق) لانه ثبتت الاخذ والبيانات للاثبات (قوله وهو شفيعها) أى المستأجر (قوله أخذها بالشفعة) وبطلت  
الاجارة (قوله والا) أى وان لم يجز البيع أى وقد طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا حصه للطلب الا بعد بطلان  
الاجارة (قوله وان ردها) الذى في الاشياء بدون واورد نقل المسئلة فيها عن اللولابية وهى خالية عن هذه  
المبارة ونصها رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع  
والمشتري موقوف في حق المستأجر اقيام الاجارة فان أجاز المستأجر نفذ في حقه وقد رالبائع على التسليم لانه  
بطلت الاجارة وكان للمستأجر الشفعة لوجود سببها ولو لم يجز البيع وان كان طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه  
لا حصه للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه ونحوه في القضية وأفاده هذا أن له الاخذ بالشفعة لتنفاذ البيع بين  
المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين أن يجزى بطلب أو يطلب الشفعة فقط والعبارة لا تخلو عن ركاز قوله شري  
اطفه الى آخره (توضيحه في اللولابية حيث قال رجل شري دار لابنه الصغير لا بشفيعها فأراد أن يأخذها  
بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه يجوز له كذا هنا وسق أخذ بقول اشترى فأخذت بالشفعة  
ولو كان مكان الاب وصى يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصى مال اليتيم على قول من يقول  
بملك يقول هو كالاب وعلى قول من يقول لا يملك أى الشراء له الشفعة أيضا لكن يقول اشترى وطلبت الشفعة  
ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب قبايعن المصغر فأخذ الوصى منه بالشفعة وبسلم الثمن اليه ثم هو سلم  
لثمن الى الوصى اه (قوله) لكن في شرع الجمع ما يخالفه (حيث قال وقيل بالاب لان الوصى لا يملك  
أخذها لنفسه اتفقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصى أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمنزلة الحقيقة اه أى  
وبؤخرها للبلوغ كما يأتى في بيت الوهبانية ورأيت به امشيه أن قوله انما اخذها لالولولية والتجسس

وقاضى خان اه حلي (قوله ملاصقة لبعض المبيع) كان بيع داران والشفيع له دار بجوار احدهما والجوار  
 الملاصق هو الذي اكل منه ما حاط على حدة وليس بين الحائطين منزلة بين المكنان ولا لتصاق الحائطين بحوى  
 (قوله الابراء العام من الشفيع الخ) صورته دار بيعت فقال البائع والمشتري للشفيع ابرأ من كل خصومة  
 لأن قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه وجبت له قبلها شفعة لاشفاعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى لانه  
 لو علم بذلك لم يبرئهما أما الاول فلانه ابطال وأما الثاني فلانه لم يرخص بهذا الا بطلان وتطير هذا ما قالوا وقال رجل  
 آخر ابرأه لى في حل ولم يبين ماله قبله فجعله في حل يصير في حل ولا يبقى له قبله شئ في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله  
 تعالى اذا كان بجوار الملاصق لم يبرئه كذا في شرح تنوير الاذهان عن الولوجية (قوله لاديانة) ان لم يعلم  
 بها قال في زراهر الجواهر هذا على قول محمد أما على قول أبي يوسف فيبرأ قضاء وديانة في البراءة من الجهول وعليه  
 القوي كما في شرح المنظومة والملاصقة وقد قدمت عن خزنة الفتاوى أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يبرأ  
 قضاء وديانة اه حلي (قوله اذا صبح المشتري) مستدرك هو ما بعده بما قدم ذكره (قوله آخر الجوار الطالب)  
 سبق ما فيه من البحت وقد رأيت السيد الحوى وافق ما بحثه فله الحمد (قوله قاله المصنف) أي قبيل باب  
 ما ثبت في فيه أولا اه حلي (قوله وسند كره) أي كلام الوهبانية قريبا اه حلي (قوله لأن ابن المصنف الخ)  
 الظاهر أنه عليه الصلاة والسلام لا عادة المفهومة من قوله وسند كره فانما تقتضى العناية والتأكيد (قوله أيده) حيث قال أقول  
 ما ذهب اليه ابن وهبان أولى من جهة الفسقة لانه قال كل موضع لو أقر به لا يلزمه شئ لو أنكره لا يخالف وانا  
 لو أقر بالخيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شئ فلا يخالف وقال قاضى خان بعد ذكره من الجبل المبطلة للشفعة  
 ففي هذه الصور اذا أراد الشفيع أن يخلف المشتري أو البائع بالله تعالى ما فعل هذا فزارا عن الشفعة لم يكن له  
 ذلك لانه يدعى شأنا لو أقر به لا يلزمه اه أقول والعبد الضعيف الى ما ذهب اليه ابن وهبان وأما هذه العلامة ففقيه  
 النفس نحر الدين قاضى خان أميل أقول وفي الولوجى ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الجبل وقال  
 يستخلف المشتري بالله ما فعلت هذا فزارا من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعى عليه معنى لو أقر به لا يلزمه شئ  
 فكيف يستخلف اه كلام ابن المصنف في الزواهر اه حلي (قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز) قال  
 في منية المفتى تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلت الشفعة ان كنت اشتريت نفسك فادا  
 اشتراها لغيره كان على شفيعته ومثله في المجتبى مع زيادة التعليق بأنه اسقاط محض (قوله له دعوى في رقبة الخ)  
 المستقلة في الظهيرية وعبارتها اولي بيعت دار بجوار داره وشفيعها وهو يزعم أن رقبة الدار المبيعة له فبخلاف  
 أنه اذا ادعى رقبتها تبطل شفيعته وان ادعى الشفعة فيها تبطل دعواه في الرقبة فيقول هذه الدار دارى وأنا ادعى  
 رقبتها فان وصلت الى والى أنا على شفيعتى لأن الجمله كلام واحد فلا يفتق السكوت عن طلب الشفعة اه  
 حوى (قوله استولى الشفيع الخ) قال الشيخ صالح ولى في هذه المسئلة تطرق فلم يسم قالوا لا يثبت الملك للشفيع  
 الا بعد الاخذ بالتراضى أو بعد قضاء القاضى قال في الدرر والغروى على العقار وما فى حكمه بالقضاء والاخذ  
 بالرضا وقد صرح جواباً على قبل وجود اه اه لا يثبت له فيها شئ من أحكام الملك حتى لا تورث عنه اذا مات  
 في هذه الحالة وتبطل شفيعته اذا باع داره التى يشفع بها ولو بيعت دار بجوارها في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم  
 ملكه فيها واذا كان الملك لا يثبت الا بأحدهما فاستبلاؤه عليها بمجرد قول العالم استبلاؤه على غير ما كان يكون  
 ظاهراً كما لا يخفى واذا اعتبرتم مجرد استقرارها فهو موجود بلا شاهد كما صرح جوابه فلا يوقف على قول العالم  
 ولا على القضاء ولا على الاخذ بالرضا اه (قوله والا كان ظاهراً) أي فيعزى اه حلي (قوله العقل) هو الدية  
 مما يبيح من قول ابن نباتة في اطلاق العقل على الدية وعلى القرية

وأصوب الى السهر الذى في جنونه \* وان كنت أدري انه جالب قتلى

وأرضى بأن أمضى قتيله كما مضى \* بلا قود مجنون ليسلى ولا عقل

وسبب كونهم على العقاب انهم تركوا القوث واللفظ وبعد تنسبى الى حق النفس دون المال والعضو وبه تبرقه  
 الملك فاذا وجد قتيل في مكان معلوك قسمت دية ان كان سراً وقيمة ان كان عبداً على عدد الملاك دون قدر المال  
 ثم النسبة الخاصة كما اذا وجد قتيل في محلة أو مسجد قسمت الدية على من نسبت اليه المحلة أو المسجد بعدد  
 القيايل لا الروس لأن هذا الضمان بسبب ترك القوث والحفظ يكون بحكم التدبير والقيام بمصالح الموضع وكل

لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع  
 كان له الشفعة فيما لا زقه فقط ولو فيه نقر يق  
 الصفة والبراءة العام من الشفيع يطلبها  
 قضاء مطلقاً لاديانة ان لم يعلم بها اه اذا صبح  
 المشتري البناء في الشفيع خيران شاء  
 أعطاه ما زاد الصبح أو تركه آخر الجوار الطالب  
 تكون الفتوى لا يراه فهو معذوره بهودى  
 سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذراً  
 قلت يؤخذ منه أن اليهودى اذا طلب خصمه  
 من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكلفه  
 الحضور ولا يكون سبته عذراً وهي واقعة  
 الفتوى قاله المصنف قلت وهي في واقعات  
 الحسنى اه ادعى الشفيع على المشتري انه  
 احتال لا بطلان بالخلاف وفي الوهبانية خلافه  
 قلت وسند كره لان ابن المصنف في حاشيته  
 للاشياء أيده بما لا مزيد عليه فليحفظه تعليق  
 ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رقبة الدار  
 وشفيعته فيما يقول هذه الدار دارى وأنا  
 ادعى بان وصلت الى والى أنا على شفيعتى  
 فيه استولى الشفيع عليها بالقضاء ان اعتمد  
 على قول عالم لا يكون ظاهراً والا كان ظاهراً  
 أه اه على عدد الروس العقل

واحد يوازي الآخر في ذلك اذا كان في الاختطاط سواء من غير اعتبار قلائمهم وكثيرتهم (قوله والشفعة) تقدم  
 ما فيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب عدده ما فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب  
 بالغائب ليس له نائب واذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط انتهى  
 (قوله وأجرة القسام) أي في العقار عند الامام لأن عمل القسام لصاحب القابل والكثير سواء فيكون الاجر  
 عليهم ما وعدهم على قدر الانصاف لانه مؤنة لحقتهم بسبب الملك فتقدره قدر الملك وقيدنا بالعقار لما في خزنة  
 الاكل استأجر على قسمة طعام بينهم ما كايلا فأجرة الصكيل والنقل على قدر الانصاف اه وفيها أهل بلدة  
 استأجر وارجل اذهب الى السلطان فبرعوا أمرهم ووقته ووقته فالأجرة عليهم على قدر منافعتهم انتهى  
 (قوله والطريق اذا اختلفوا فيه) المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لأن العام غير ملوك لا حسد ومثل الطريق  
 ساحه الدار اذا اختلف فيها ذوو البيوت لاستوائهم في الانتفاع بها كرو ورو ووضو وكسر حطب ووضع أمتعة  
 بخلاف الشرب فانه على قدر الارض لانه محتاج اليه لاسي الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه ومثل  
 ما ذكر في قسمة على الرأس الضيافة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف  
 والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ربح الوقف لا على قدر الوظائف  
 ولا يختص به الناظر وصيد الحرم اذا قلته جماعة فقيمة على عدد رؤسهم ولا نظر الى تفاوت جنسيتهم بجرح  
 أو جرحين أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله لاشفعة لمرقة) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل ثبت له وهل  
 اذا ثبت يشترط اطلاق عند العقد وبعد الاسلام والطاهر الاول ويجوز (قوله لا تبطل شفعة) فله أن يطلبها  
 اذا بلغ (قوله ان الاشجار وقت القبض مخرمة) سواء كانت مخرمة عند العقد أو أغرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده  
 المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بابنا للفاعل وأب تنازع يأخذ ويشترى فيعمل أحدهما ويحذف من الآخر  
 نظيره (قوله ووصي) مبتدأ وواو للاستئناف وجهه يؤخر خبره وللبلوغ مطلق به أي يؤخر الخامسة للبلوغ ولكنه  
 يطلب ويشترى يوم الشراء كما في خزنة الاكل وقيد صاحب النهاية أخذ الاباء بما اذالم يكن في الاخذ ضرر ظاهر  
 أي بالصغير كشرائه الاب مال صغير لنفسه ومثله الوصي بما اذالم يكن فيه منفعة كشرائه الشيء بغيره بخلاف  
 شرائه بغير ولو يسير أي اذا اشتراه الوصي للصغير بذلك فله الاخذ بالشفعة (قوله وايس له) أي للشفيع  
 (قوله فتفرق دارين بيعتا) أي صفقة واحدة وهو شفيعهما (قوله ولو غير جار) أي لاحدهما وانما هو شفيع  
 لاحدهما فقط واشترى المشتري صفقة واحدة (قوله فالتفرق أجدر) أي أحق قال العلامة عبد البر بغيره  
 اشارة الى ترجيح القول بالتفرق ونقله الزوزني في شرح المنظومة عن صاحبين ونقل أن عليه الفتوى  
 وفي نسخة والتفرق بالواو وتكون لو وصلية (قوله وما ضر اسقاط التحيل) أي لا بأس باسقاط الشفعة بالحيلة  
 والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة ومفعول ضر محذوف تقديره المسقط  
 أو نزل منزلة الا لازم أي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان مسقط بالرفع كان المعنى أن الحيلة  
 لا مسقط لها وقوله مسقط أي ما صدر للاسقاط يعني انه لا بأس به وان تعدده وقد سبق ما فيه (قوله وتحلفه) أي  
 أحد العاقلين قال قاضي خان بعد ذكر حيلة من الحيل المبطله للشفعة في هذه الصور اذا أراد الشفيع أن يحلف  
 المشتري أو البائع باقائه ما فعل هذا فرار عن الشفعة لم يكن لذلك لانه يدعي عليه شيئا أو اقرب له لا يلزمه اه عبد  
 البر (قوله في النكح) أي انكار أحد العاقلين التحيل (قوله لا شك أنكرك) أي انه منكرك شرعا وأفعلي التفضيل  
 على غير بابه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الشفعة)\*

هي مشروعة بالكتاب العزيز قال تعالى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم وقال تعالى واذا حضر الشفعة وبالسننة  
 الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم بأشرفها في الغنائم والمواثيق وعلى جوارها انعقد الاجماع ولان فيها  
 انصاف الشركاء واطهار العدل بإصال الحق الى مستحقه (قوله مناسبة الخ) الاقرب في المناسبة أن الشفيعين  
 مثلا يقتسمان ما أخذاه بشفعة الملك أو الجوار (قوله اسم للاقسام) كذا في المغرب وأسم من التقسيم  
 كما في القاموس والانصب بالفظ القاسم الا أن يكون مصدر قسم بالفتح فهو ستاني (قوله كالقدوة) مثله الا قول  
 مكى عن القاموس (قوله في مكان معين) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) فان كلاما من الشركاء منفع

والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا  
 اختلفوا فيه الكل في الاشياء لاشفعة لمرقة  
 عنانية هي شفيع لا ولي لا تبطل شفعة  
 وان نصب القاضي فيما يطلبها جاز جواهر  
 شري كرها ولا شفيع غائب فأغرت الانتصار  
 فأكلها المشتري ثم أتى الشفيع وأخذ ان  
 الانتصار وقت القبض مخرمة مسقط بقدره  
 والالا لانه لا حصه له من الثمن حيث سده وفيه  
 زاده من الزايفات الحسام وفي الوهبانية  
 وبأخذ فيما يشترى لصغيره  
 أب ووصي للبلوغ يؤخر  
 وايس له تفرق دارين بيعتا  
 ولو غير جار فالتفرق أجدر  
 وما ضر اسقاط التحيل مسقطا  
 وتحلفه في النكح لا شك أنكرك  
 \*(كتاب الشفعة)\*  
 مناسبة أن أحد الشركاء اذا أراد الاقتراض  
 باع فحبب الشفعة أو قسم (هي) لفظة اسم  
 للاقسام كالقدوة للاقتداء وشرعا جمع  
 نصيب شائع له في مكان معين وسببها طلب  
 الشركاء أو بعضهم لانه انتفاع بملكه على وجه  
 الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لانصف الشفعة

بصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على الحاكم أن يجيبه اليه اه تبين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على الانصاء اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قبل على الرأس وهو قوله أو الانصاء وهو قوله ما ومقتضى ذلك أن تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعود بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قبل على الخلاف أفاده الزاوي اه (قوله وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام) وحكمه هاتعنين لا يقسم (كل) من الشر كاه (على حدة وتشمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ عوض حقه (و) (الافراز) (هو الغالب في المثل) (وما في حكمه كالعددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن الكافي) (والمبادلة) (غالبية) (في غيره) أي غير المثل وهو القيمي إذا تقرر هذا الأصل المثل (في أخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في الأول) أي المثل (عدم التفاوت) (لا الثاني) أي القيمي لتفاوته في الخلية مكيل أو دوزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمهما ان ذهب بما أفرزه لدهقان أو لا فلهلاك الباقي عليهما وان يحظ نفسه أو لا فلهلاك الباقي على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا (وان أجزر عليهما) أي على قسمة غير المثل (في متحد الجنس) منه فقط (سوى رقيق غير المغنم عند طلب الخصم) فيجبر لما فيها من معنى الافراز على أن المبادلة قد يجبر فيها الجبر عند تعلق حق الغير بكافي الشفعة ويبيع ملك المدين لو فاء دينه (وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسم بلا) أخذ (أجر) منهم (وهو أحب) وما في بعض النسخ واجب غلط (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست بقضاء حقيقة بخازنه أخذ الأجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده (وهو على حد الرزق)

بصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع به فيجب على الحاكم أن يجيبه اليه اه تبين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على الانصاء اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قبل على الرأس وهو قوله أو الانصاء وهو قوله ما ومقتضى ذلك أن تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعود بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قبل على الخلاف أفاده الزاوي اه (قوله وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام) وحكمه هاتعنين لا يقسم (كل) من الشر كاه (على حدة وتشمل) مطلقا (على) معنى (الافراز) وهو أخذ عين حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ عوض حقه (و) (الافراز) (هو الغالب في المثل) (وما في حكمه كالعددي المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن الكافي) (والمبادلة) (غالبية) (في غيره) أي غير المثل وهو القيمي إذا تقرر هذا الأصل المثل (في أخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في الأول) أي المثل (عدم التفاوت) (لا الثاني) أي القيمي لتفاوته في الخلية مكيل أو دوزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فأخذ الحاضر أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع أمره الدهقان بقسمهما ان ذهب بما أفرزه لدهقان أو لا فلهلاك الباقي عليهما وان يحظ نفسه أو لا فلهلاك الباقي على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا (وان أجزر عليهما) أي على قسمة غير المثل (في متحد الجنس) منه فقط (سوى رقيق غير المغنم عند طلب الخصم) فيجبر لما فيها من معنى الافراز على أن المبادلة قد يجبر فيها الجبر عند تعلق حق الغير بكافي الشفعة ويبيع ملك المدين لو فاء دينه (وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسم بلا) أخذ (أجر) منهم (وهو أحب) وما في بعض النسخ واجب غلط (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست بقضاء حقيقة بخازنه أخذ الأجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده (وهو على حد الرزق)

القضاء فرض عليه اه تبين وفي الغرقان باشر القاضي بنفسه فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له أخذ الأجر وعلى رواية عدم كونه منه جازوا لاول أصح لنظام قطع المنازعة اه (قوله مطلقا) سواء طلبوا جميعا أو طلب أحدهم وروى الحسن عن الامام أن الأجر على الطالب لنفسه وشر المتنع (قوله خلافا لهما) فجعله على الانصبا لانه مؤنة الملك وله أن الأجر مقابل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد يسهل فتمنع اعتباراه فاعتبر أصل التميز (قوله زاد في المتن) مرتبط بقوله لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا اه (قوله ان لم يكن للقسمة) بأن اشترياه كيبلا أو موزونا أو امر انسا ناكيل ليعا قدره فالاجرة بقدر السهام اه در متن (قوله وتمامه فيما علقته عليه) حيث قال فيه وعلى الاطلاق أى ان الأجر في الكيل والوزان يتدر الانصبا وان كان للقسمة فالعذر له أى للامام تفاوت عمله والأجر بقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان اه موضحا (قوله يجب كونه عدلا الخ) قال السمرقندي فيه اشارة الى أنه لا يجوز كونه فاسقا خائنا باجلا اه مكي وعلى الوجوب بأنه من عمل القضاء قال التهستاني وفي التعديل اشعار بأن هذين الامرين أى العدالة والعلم غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء كما ذكرتم فأريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار ونزاهة المقتنين اه والاول هو الظاهر لان تولية القاضي والحاصل القضاء حرام فكذا القاسم اه ولو اقتصر المصنف على ذكر العدالة لانه عن ذكر الامانة لان العدل التستزنها أفاده أبو السعود (قوله لئلا يتحكم بالزيادة) أى على أجزائها (قوله القسام) جمع قاسم (قوله خوف نواطهم) أى اثلاث نواط على مغالاة الأجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اه وقال في المخ لانهم اذا اشتروا كوايتا كاون أى بكل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يتبادرون اليها خوفا الموت فيرخص الأجر بسبب ذلك اه موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) استثناء منقطع كما يفهمه قوله بعد لعدم لزومها حينئذ الخ واستثناء من محذوف أى ولزم وفي شرح الجوى عن الكافي واذا قسم الورثة ربعهم غائب فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل أن يجيز فيجاز وصحت استحسانا وهو قول الامام وأبي يوسف اه (قوله ولو شركاء الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب اه (قوله وقسم نقل الخ) لان النقل معترض للتلقي في القسمة مظهريه وايصال الحق الى مستحقة (قوله أو ملكه مطلقا) أى من غير بيان سبب (قوله أو شراؤه) الاولى أن يقول أو بسبب بيع نحو الهبة فالوجه في هذه المسائل أن البديل ليس الملك لانه في أيديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع لهم وفي الملك المطلق ليس في القسمة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز (قوله لم يتبدل المنفعة بالقسمة) قال في المبسوط لو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد قسمه البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان أراد اهدم البناء ففي هذه القسمة اتلاف الملك فالقاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد فعله لم يمنعهما من ذلك وان أخرجهما صاحب الارض هدماه ثم النقض ان احتمل القسمة بينهما ينصله لقاضي عند طلب بعض الشركاء اه وقد أدخل الشارح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) لان ملك المورث باق بعد موته حتى تقضى منه ديونه وغير ذلك فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البيعة (قوله وقال يقسم باعترا فهم) لدلالة البدل على الملك وعدم المنازع ويذكر القاضي في صك القسمة أنه قسمها باعترا فهم قال في الجوهر وفائدة أن حكم القسمة يختلف بين ما اذا كانت بالبيعة أو بالاقرار ففي كانت بالبيعة يمتد الى الميت وبالاقرار يقتصر عليهم حتى لا تبين امر أنه ولا يعتق مدبروه وأمهات أولاده ولا يحصل الدين الذي على الميت لان لم نعلم موته بالبيعة وانما علمناه باقرارهم واقرارهم لا يعدوهم اه (قوله كما في الصور الاخر) هي صورة الشراء والملك المطلق (قوله ولان برهننا) أى ولا يقسم ان برهننا الخ (قوله معهما) أى في أيديهما (قوله انه لهما) أى ملك لهما (قوله اتنا فاني الاصح) وقيل انه قول الامام وقال يقسم بينهما ليد وأفاد ان يلى أن هذه هي مسئلة المطلق في العقار وما ذكر أولاً من قسمتها رواية التدرى وما ذكر هنا رواية الجامع الصغير (قوله معهما) أى بتمامه (قوله وفيهم صغير) أى حائز قال الجوى في شرحه وهنا مسئلة لا بد من معرفتها وهي أن القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف فإنه ينصب عنه وصيا وتسمع البيعة عليه

مطلقا لا الانصبا خلافا لهما قيدنا بالقاسم لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤن كاجرة الراعي والحل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في المتن ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره في الهداية بالنقل وتمامه فيما علقته عليه (و) القاسم (يجب كونه عدلا اميناعا لهما ولا يتعين واحد لهما) لئلا يتحكم بالزيادة (ولا يترك القسام) خوف نواطهم (م) وصحت برضى الشركاء الا اذا كان فيهم صغير أو مجنون (لانائب عنه) أو غائب لا وكيل عنه اعدم لزومها حينئذ لا باجازه القاضي أو الغائب أو الصبي اذا بلغ أو وليه هذا الورثة ولو شركاء بطلت منية المفسى وغيرها (وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم) أو ملكه مطلقا أو شراؤه صدر شرعية فلا فرق في النقل بين شراؤه وارث وملك مطلق قلت ومن النقل البناء والاشجار حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا (وعقار يتبعون شراؤه أو ملكه مطلقا فان ادعوا أنه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) وقال لا يقسم باعترا فهم كما في الصور الاخر (لان برهننا أن العقار معهما حتى يبرهننا انه لهما) اتنا فاني الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة أو عارة فتكون قسمة حفظ والعقار محذوف بنفسه (ولو برهننا على الموت وعدد الورثة وهو) أى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معهما وفيهم صغير أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظر الغائب والصغير ولا بد من البيعة

وتقسم الدار كذا في الافتتاح اه وفي الهندية الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير إذا كان حاضرا ينصب الوصي لأجل الجواب ضرورة لأن الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا لأنه يجوز من الجواب فينصب عنه وصيا الجيب خصمه وأما إذا كان غائبا فلا تصح الدعوى عليه فلا يتوجه الجواب عليه فلا تنفع ضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه (قوله على أصل الميراث) أي أنها ميراث لهما من والدهما مثلا (قوله أيضا) أي كافي المسئلة السابقة بل هذه أولى بذلك لأن فيها قضاء على الغائب والصغير أفاده الزيلعي (قوله خلافا لهما) قال في الفرر وعندهما يقسم بينهما بأقرارهما وبعزل حتى الصغير والغائب ويشهد أنه قسمهما بأقرار الكبار والحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة (قوله لا يقسم) لأنه لا يصلح مقاسمة ومقاسما ومخادما ومخاضا لانه ان كان خصما عن نفسه فليس يخصم عن الميت أو الغائب وعكسه وعن أبي يوسف ينتصب خصما عن الغائب حوى (قوله ولو أحدهما صغيرا) فينصب القاضى وصيا عن الصغير ويقسم اه هندية (قوله أو موسى له) فانه منزل منزلة أحد الورثة هندية وقال في التبيين ولو كان الحاضر صغيرا وكبرا نصب القاضى عن الصغير وصيا وقسم اذا أقيمت البينة لأن الدعوى على الصغير الحاضر صحيحة الا أنه يجوز عن الجواب فينصب عنه وصيا الجيب عنه بخلاف ما إذا كان الصغير غائبا فلا ينصب عنه لعدم صحة الدعوى عليه وكذا اذا حضر وارث كصغير وموصى له بالثلث في الدار وطلب القسمة وأقاما البينة على الميراث والوصية تقسم لأن الموصى له شريك في الدار فصار كواحد من الورثة فانتصب هو خصما عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كواحد من الورثة (قوله بخلاف الارث) لأن الارث ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي فيه قال في التبيين بخلاف الارث لأن الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرتب العيب فيما اشتراه الوارث ويرد عليه فيما باعه وهو يصير مغرورا بشراء المورث فانتصب أحدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بمحضرة المتخاصمين وصح القضاء لقسام البينة على خصم حاضر وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى عليه ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البينة وعدمها في الصحيح (قوله أو بعضه) مكرر مع قول المتن أو شئ منه اه حاي (قوله مع الوارث الطنل) أو كان في يد أم الصغير اه هندية (قوله أو الغائب) مثله مودعه لأن المودع أمين أو دعه فلا يصح كون خصما عنه فيما عليه فلا يجوز للقاضى أن يقضى على الغائب بحضور أمينه اه مكي عن الشعبي (قوله وقسم المال المشترك) يستثنى منه الحيوان اذا أرادوا أن يلافيه بالقسمة (قوله وبطلب ذى الكثير) أي وان أبي صاحب القليل لانه بابا يريده أن يتفقد ملك غيره فلا يكثر من ذلك مكي عن السمرقندي ولو طلب صاحب القليل مع أنه لا يتفقد به لا يجيبه لانه معتت في طلب الضرر على نفسه اه تبيين (قوله يقسم بطلب كل) وهو اجتهاد شيخ الاسلام خواهر زاده لانه ان طلب صاحب القليل القسمة فقد رضى بضر نفسه وان طلبها صاحب الكثير فقد طلب أن يتفقد به نصيبه فيجيب كل واحد منهما اه وقبل يقسم بطلب ذى القليل لا الكثير لأن صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره وصاحب القليل راض بضر نفسه (قوله لكن المتون على الاول) أي أنه لا يقسم بطلب ذى القليل ولكن تحب المهاياة بينهما اه جوهرية (قوله الارضاءهم) فاذا تراخوا قسموه بينهم لأن الحق لهم وهم أعرف بما بينهم ولكن القاضى لا يسانم ذلك وان طلبوا منه لأن القاضى لا يشغل بالافتدة فيه ولا سيما اذا كان فيه اضرار أو اضرار مال لأن ذلك حرام ولا يمنعهم من ذلك لأن القاضى لا يمنع من أقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جملة زيالي (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعنى أن موضوع القسمة لا يتفاد على وجه الخصوص وهو مائة ودهنا اه حاي (قوله طلب أحدهما القسمة) أي وأبى الاخر هندية (قوله وقسم عروضا) أي جبريا بطلب أحد الشركاء قسمة جمع بان يجعل البعض لواحد والبعض الآخر للاخر لا اتحادا المقصود فيتنوع تغيير ذلك القاضى الجبر فيها فيقسم كل مكبل وموزون كثيرا وتلبل ومعدود متقارب وتبروز ذهب وفضة وحديد ونحاس ولا يقسم النوب الواحد لانه لا بد فيه من القطع وفيه اضرارهما ولا ثوبا ان اختلفت قيمتهما للعساجة الى زيادة دراهم مع الاوكس (قوله بعضهما في بعض) كان يعطى أحدهما بغير اراد الآخر شاتين جاء لبعض هذا في مقابلته ذلك لا اختلاطين الجنسين فلا تنفع القسمة تمييزا بل تقع معارضة فيعقد التراضى دون الجبر لأن ولاية الاجبار للقاضى تثبت بهنى التمييز المعارضة اه درر (قوله وحده) احترز به عما اذا كان مع الرقيق شئ آخر مما يقسم فان القسمة تجوز في

على أصل الميراث عنده أيضا خلافا لهما كما  
متر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم  
لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا  
أو موصى له (أو كانوا) أي الشركة (مشتريين)  
أي شركاء من غير الارث (وغاب أحدهم)  
لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصما عن  
الغائب بخلاف الارث (أو كان) في صورة  
الارث العتار أو بعضه (مع مع الوارث الطنل  
أو الغائب أو) كان (شئ منه لا) يقسم لازم  
القضاء على الطنل أو الغائب (بطلب أحدهم  
عنهما) (وقسم) المال المشترك (بعد القسمة وبطلب  
أن تنتج كل) بجمته (لا تخلفه حصته)  
ذى الكثيران لم يتنوع الاخر لقلته حصته  
وفي الثانية يقسم بطلب كل وعابه النوى  
لكن المتون على الاول فعليا المعول (وان  
تضرر الكل لم يقسم الارضاءهم) لئلا يعود  
على موضوعه بالنقض في الجهتي حانوا لهما  
بعدم لان فيه طلب أحدهما القسمة ما كان يعمل  
بكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان يعمل  
فيه قوله اقسام والا لا (وقسم عروضا) بعض  
جنبها لا الجنسان (بعضهما في بعض  
لوقوعهما معا وضة لا يميزا فيعقد التراضى  
دون جبر القاضى (و) لا (الرقيق) وحده  
لنقض التداوت في الادى

وقال لا يتقسم لو ذكرنا فقط وانما فقط كل شيء  
 الابن والبنين ورقيق انهم (و) لا (الجواهر)  
 انهم تنافسها (و) لا (الحام) والبر والرحي  
 والكتب وكل مافي قسمته ضرر (البرضاهم)  
 لما زولو أراد أحدهما البيع وأبى الآخر  
 لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما في  
 الجواهر ولا يتقسم الكتب بين الورثة ولكن  
 ينقسم كل مال بالبيعة ولا يتقسم بالوراثة ولو  
 برضاهم وكذلك لو كان كتابا مجملا ان كثرة  
 ولورثا ضما ان تقوم الكتب وبأخذ كل  
 بعضها بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والالاخية  
 دارا وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها اشاجرا  
 فيه فتال أحدهما الا ترى لا انتفع وقال  
 الآخر ان يدلك امر القاضى بالمهاينة ثم يقال  
 ان لا يريد الا تنافع ان شئت فانتفع وان شئت  
 فأغلق الباب (دور مشتركة) ودار ووضعية  
 أودار وحائوت قسم كل واحد (منفرد)  
 مطلقا ولو متلازمة وفي محلتين أو مصرين  
 مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا)  
 وقال ان السك في مصر واحد فالأى فيه  
 لقاضى وان في مصرين فتقوله ما هو  
 (و) بصور القاسم ما يتقسم على قرطاس  
 ليرفعه للقاضى (و) يعدله على سهام القسمة  
 ويذكره ويقوم البناء ويغرز كل نصيب  
 بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول  
 والثاني والثالث (و) لهم جزا (ويكتب أسماؤهم  
 ويترج) تطيب القلوب (فن خرج اسمه أولا  
 فله الاول ومن خرج ثانيا فله السهم  
 الثاني الى أن ينتهى الى الاخير) اعلم ان  
 (البرضاهم) فلا مكان أرض وبناء او متقول  
 قسم بالقيمة عند الثاني

الرقيق تبعا بالاجماع وقال ابو بكر الرازى هذا محمول على تراضى الملائكة لذلك لانه لا خلاف بين اصحابنا ان القاضى  
 لا يقسم الاجناس المختلفة بعضها في بعض الا بالتراضى فيكون ذلك بيعا لا قسمة تستحق بالملك فلا يجبر القاضى  
 عليهم ما اهل حلي من المنع قال الكاكي والظاهر ان قسمة الجبر تجرى هنا عنده ببيعة باران الجنس الآخر الذى هو  
 مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة وحكم القسمة جبرا يثبت فيه فيثبت في الرقيق أيضا تبعا وقد ثبت الحكم تبعا  
 وان كان لا يجوز قصد الشرب والطريق والمنقول في الوقف اهل حوى وتما فيه (قوله ذكرنا فقط وانما فقط)  
 الواو عني أو قال في المنع وأما اذا كانوا مختلفين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من  
 بنى آدم جنسان لا اختلاف المقاصد على ما عرف ولا يقسم الجنسان اه (قوله ولا الجواهر) لان جهالة الجواهر  
 أغشى من جهالة الرقيق ولهذا التوزيع على اولوة أو باقوته أو خالع عليها الانصاع التسمية ولتوزيع أو خالع على عبد  
 يصح فأولى أن لا يجبر على القسمة اه درر وقيل تقسم المغار دون الذكور وقيل تقسم ان كانت متحدة الجنس  
 لان كانت مختلفة (قوله وكل مافي قسمته ضرر) عطف عام وأشار الى الله في عدم القسمة وهو الحاق الضرر  
 بالكل (قوله قسم كل وحدها) لان المقصود من الدور مختلف باختلاف المحال والجبر ان والقرب الى المسجد  
 والماء اختلافا فاحشا فلا يصح التمسيد في القسمة فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دارا بالتراضى  
 وأما الدار والضيعة والدار والحائوت فلا خلاف الجنس اه زيلعي وفي الكافي ثلاثة هي فصول عنده الدور  
 والبيوت والمنازل فالدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الا برضى الشركاء سواء كانت متباينة أو متلازمة  
 والبيوت تقسم مطلعا لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر بأجرة واحدة في كل محلة والمنازل  
 المتلازمة كالبيوت تقسم قسمة واحدة والمتباينة كالدور فلا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيوت ودون  
 الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى  
 الى أعدل الوجوه فيقسم القسمة على ذلك اه (قوله أو مصرين) كتر مع قول المصنف في مصر واحد أو لا اه  
 حلي (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا) لو قال وفي مصر كان أنصر وأظهر اه حلي (قوله نقولها ما  
 كقوله) الاولى حذف فقوله ما يعني أن عدم قسمة الجميع فيما اذا كان الدار في مصرين محل اتفاق وذكر الاتفاق  
 رواية هلال وروى غيره عن محمد أنها تقسم قسمة جمع أبو السعود وظاهر كلام الكافي المتقدم قريبا أن الراى  
 للقاضى عندهما في كل الفصول (قوله وبصور القاسم ما يتقسمه الخ) قال في البرهان أى يكتب على قرطاس  
 ن فلان نصيبه كذا وفلان كذا ليكنه منطه اه ويرفع ذلك القرطاس الى القاضى حتى يتولى الاقراع بينهم  
 نفسه جوهره (قوله ويعدله على سهام القسمة) بالدال المهمة بأن ينظر الى أقل السهام فيجزئه عليه حتى ان  
 كان الأقل ثلثا يجعله أثلاثا وان كان سدسا يجعله أسداسا قاله الشنقى وروى يعزله بالزاي المججمة أى يقطعه  
 بالقسمة عن غيره قاله العيني (قوله ويذره) لان قدر المساحة يعرف بالذرع اه منخ (قوله ويقوم البناء) لحاجته  
 اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووقع البناء في نصيب أحدهم يعرف  
 قيمته ليعطى الآخر مثل ذلك اه مكى عن النهاية (قوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه) ان أمكن برهان وهذا  
 بيان الافضل فان لم يفزره ولم يمكن جازاه تبين اه مكى وفيه أنهم قالوا اذا قسم واحد منهم مسيل أو طريق  
 في ملك الآخر صرف عنه ان أمكن والافسخت واعلم أن في طريق الدار والارض يمكن مرور رجل وفور  
 ولا يشترط مرور الجلة والمجلة قهستاني اه أبو السعود (قوله ويلقب الانصباء بالاول) أى من أى جانب شاء  
 ليتمكن من الزام كل واحد منهم عند خروج قرعته أفاده الزياهي (قوله ويكتب أسماؤهم) ويجعل في كل بطاقة  
 اسما ويجمعها في قطعة من طين أو شمع ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة كالبنسدة (قوله لتطيب القلوب)  
 قال في الجوهره والقرعة ليست بواجبة وانما هي لتطيب الانفس وسكون القلب ولتنفي تهمة الميل حتى ان  
 القاضى لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء فملك الازام اه (قوله فن خرج اسمه  
 ولا فله السهم الاول الخ) وليس لأحد أن يرجع سواء كان بالتراضي أو بالحكم مكى عن السراج (قوله واعلم أن  
 لدراهم) ولو كانت من التركة ومن مال الشركة فلا تدخل البرضاهم أفاده الشرنبلالى وعلة الزياهي بأن  
 بعضهم يصل الى عين المال المشترك ودراهم الآخر في الذمة ولان الجنسين المشتركين لا يقسمان فاطنة عند  
 عدم الاشتراك (قوله قسم بالقيمة عند الثاني) لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالنقود لان تعديل البناء



تعد افا وفضت وكذا لو اختلفا في الحدود  
(وان استحق بعض مدين من نصيبه لا تفسخ  
القسمه اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض  
شئ في الكل تفسخ) اتفاقا (وفي استحقاق  
بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا  
خلاف الثاني (بل) المستحق منه (يرجع)  
بحصة ذلك (في نصيب شريك) ان شاء أو تنقض  
القسمه دفعا لغيره لا تقبض قلت قد بقي  
ههنا احتمال آخر وهو أن يستحق بعض  
من نصيب كل واحد فان كان شائعا فتمت  
وان كان عينيا فان تساوا باقيا وهو الاقلام  
لذلك الزائد كما مر فلذا لم يرد هاهنا بالذكر (ظهور  
دين في التركة المقتسومة تفسخ) القسمه (الا  
اذا قسوه) أي الدين (أو أبرا الزمنا ذم  
الورثة أو يتي منها) أي من التركة (ما بقي به)  
لرول المانع (ولو ظهر رغب فاحش) لا يدخل  
تحت التقويم (في القسمه) فان كانت بقضاء  
(طلت) انما اقلان تصرف القاضي مقيد  
بالمعدل ولم يوجب (ولو وقعت بالتراضي)  
تبطل أيضا (في الاصح) لأن شرط جوازها  
المعادلة ولم يوجب نقضها بخلاف  
الصحيح الخلاصة قلت فلو كان كالكثره تفسخ  
انكسار أولى (وقد عود ذلك) أي ما ذكر  
من الغبن الفاحش (ان لم يقر بالاستيفاء وان  
أقر به لا) تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض  
الاذا ادعى الغصب فتسمع دعواه وتقامه  
في الخاتمة (ادعى أحد المتقامين) للتركة  
(ديا في التركة صم) دعواه لانه لا تناقض  
اتعلق الدين بالمعنى والقسمه بالصورة  
(ولو ادعى عينيا) بأي سبب كان (لا) تسمع  
للتناقض اذا اقدام على القسمه اعتراف  
بالشركة وفي الخاتمة اقتسموا دارا وأرضا  
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو بخلا  
زعم انه بناء أو غرسه لم تقبل بينته (وقعت  
شجرة في نصيب أحدهما أعدا انهما متدلية  
في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على  
قطعها به يفتي) لانه استحق الشجرة بأغصانها

نصيبا مدعى وبهم على قدر حصة كل واحد  
لانه اعتمد على فعل الامين) أي ما قرئت تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند  
ظهور الحق اه درر (قوله لانه منكر) أي وهو يدعى عليه الغصب والقول للمنكر مع بينته (قوله وان قال قبل  
اقراره بالاستيفاء) المراد أنه لم يحصل منه اقرار أصلا انتهى شر بنبلالية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا)  
عبارة القدر أصابني من كذا الى كذا وهي أولى لتصریح بن في المبدأ فتقابل الى في المنتهى فالاولى أن يقدم  
ذلك على من والاشارة الى نصيبه (قوله تحاشا وتفسخ) لان الاختلاف وقع في مقدار ما حصل له بالقسمه اه  
(قوله فادعى أحدهم الخ) هذه تغني عن قوله سابقا ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شئ فان فيها ما فيها وازيادة  
تفصيل فتدبر (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) التشبيه ليس من ككل وجه لانهم ما اذا أقاما البينة أي عند  
الاختلاف فيها بقضى لكل واحد منهم بالجزء الذي في يد صاحبه لانه خارج وبينه الخارج أولى وان أقام  
أحدهما بينة قضى له وان لم يتم واحد منهما بينة فحاشا ان يترد كذا في المنع فتدبر (قوله اتفاقا) بين الامام وأبي  
يوسف ومقابل الصحيح ما حكاه القدوري من الخلاف في الامين كما هو في الشائع وجه الاتفاق أن ما وراء المستحق  
يبي مفرزا على حاله ليس للغير فيه حق (قوله تفسخ اتفاقا) لانه بالاستحقة ق ظهر شريك آخر والقسمه بدونه لاتصح  
(قوله تفسخ جبرا) لان المقصود بالقسمه التمييز والانراولا يستعمل باسحقاق جزء شائع من نصيب الواحد  
(قوله خلافا للثاني) فنال بفسخ القسمه (قوله بل المستحق منه) في الشائع والامين (قوله قلت قد) ذكره  
المصنف في المنع (قوله فان كان شائعا) بأن استحق بعض شائع في كل نصيب وهذا غير استحقاق شائع في كل  
المقسوم اليه في حكمه فليست (قوله والا) أي وان كان زائدا الخ بأن استحق أربعة من نصيب أحدهما وستة  
من نصيب الآخر فان يرجع الثاني على الاول بذراع (قوله فلذا لم يقردها بالذكر) لان حكم الشائع في كل  
نصيب في حكم الشائع في الجميع وحكم الزائد مفعول من قوله ولو اقتسم دارا وأصاب كلا طائفة الخ وحكم  
المساوي ظاهر (قوله تفسخ القسمه) لان الدين مقدم على الارث فينع وقوع الملك لهم فيها (قوله أو أبرا الفرما  
ذم الورثة) فيه أن الدين يملق دين التركة بعد تعلقه بذمة الميت (قوله ولو ظهر رغب فاحش) يقيد به لانه ان كان  
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (قوله خلافا للصحيح الخلاصة) في انها  
لا تنقض اذا وقعت بالرضا كالبيع قال الحوى وثمن لم انها كالبيع فعلى ما اختاره بعض المتأخرين  
من الرضا حصل غرور في البيع ينبغي هنا كذلك لان التراضي انما يحصل بناء على انها اقسام متساوية اه  
ملخصا (قوله قلت فلما كان كذلك) ارا بذلك التورك على المصنف في تطويل العبارة لانه لم يأت بصدد عبارة  
حافظ الدين الذي يتبدل التورك وهو ولو ظهر رغب فاحش في القسمه تفسخ اه فان اطلاقه بيم الصوريين (قوله  
لا تسمع دعوى الغلط) أي الابينة وقد قدم أنها تسمع فيه ما أوجب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر  
ذلك المصنف عن الخاتمة حيث قال عنها ومما تنقض به القسمه الغلط فاذا ادعى أحد الشركاء غلط في القسمه  
لا تعداد القسمه مجزئ دعواه ولا مساحته ولا كيد ولا وزنه الا بجهة لان الظاهر وقوع القسمه على وجه المعادلة  
ولا تنقض القسمه الا اذا أقام البينة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استهلاف الشرة فانه يستحق  
لرجاء الشكرول انهم قسم الغلط الى وجوه تنظر فيه ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن (قوله لتعلق الدين  
بما عني) وهو مالبة التركة حتى كان للورثة أن يقضوه ويستقروا بها (قوله اقتسموا دارا وأرضا) مثلها  
ما في المنع عن الخاتمة قورم اقتسموا دارا ميراثا من رجل والمرأة مقر بذل وأصابها الثمن فعزل لها ثمنها على  
حدة ثم ادعت أن زوجها أصدقها اياها وأشترتها منه بصداقها لم يقبل ذلك منها لانها لم تساعدتهم على القسمه  
فقد أقرت انها كانت زوجا عند موته فلا تسمع دعواها اه (قوله على قطعها) أي قطع الاغصان (قوله به يفتي)  
مقابل ما عني ابن رستم عن محمد أنه يجبره (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) أي على هذه الحالة (قوله  
والا هدم) أي وأرضاه بدفع قيمته فندبه عن محيط السرخني (قوله لان قسمه التراضي الخ) ظاهره أن هذا  
الحكم لا يجري في قسمه الجبر وكلام المصنف عام (قوله ومبادلتهما) الاولى واعادة الشركة (قوله ويضمنه الق

اختيار (بني أحدهما) أي أحد الشريكين (بغير إذن الآخر) في عقار مشترك بينهما (فطلب شريكه رفع يانه قسمه) الحق  
الباني فيها) ونعمت (والا هدم) البناء وسكن الغرس كذلك بزيادة القسمه تقبل النقض فله اقل  
كفي عقارا أو غيره لان قسمه التراضي مبادلة ويصح فضها



النائب العارضة (قوله فانتقوا على القاء أمتعة) فلو لم يتقوا فالتى حنطة غيره من لا يبرأ منه قيمته في هذه  
الحالة أفاده الزايدى وذكر بعض الفضلاء ما منه يفهم أنه لا نبي على الغائب الذى له مال فيها ولم يأذن باللقاء  
فلو أذن به بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فأنقوا اعتبارا منه ويجب أن يقيد كلام قارى الهداية وهو ما ذكره  
المؤلف بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط اذا لم يمتنع على النفس  
وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تفرق فيه النفس وتلف فيه الامتعة فهى على قدر الاموال لا على  
النفس واذا خشى على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظها فهى على قدر الاموال والنفس من  
كان غائبا وأذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبارا له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحرير  
لغيرى ولكن أخذته من التعليق ايجوى وقوله اعتبر ما له ونفسه فيه نظر اذا نفسه لم تترك في السبينة ثم نقل عن  
كتب الشافعية يجوز عند هيجان البحر وخوف الضرر ابقاء بعض متاع السبينة في البحر لئلا يضيع الا دعى المحترم  
ان تعين لدفع الفرق ويحرم القاء العبد والدواب لا الماروح له واذا قصر في الاقاء حتى حصل الفرق عصى  
ولم يضمن ويحرم القاء المال بالخوف التلف فان كان مال غيره باذنه لم يضمن والا ضمن اه قال بعض الفضلاء  
وقواعده لا تأباه اه (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى منه جدارين يتيمين خيف سقوطه وعلم أن في تركه  
ضررا عليهما ولهما وصيار فأي أحدهما العمارة فانه يجبر الا يبنى على البناء مع صاحبه وليس هذا كتابا أحده  
المالكين لان الا يبنى من مراضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا فقد أراد الوصى ادخال الضرر على الصغير  
فيجبر على أن يرتفع صاحبه قال العلامة نثر الدين ويجب أن يكون الوقت كمال اليتيم (قوله والا يبنى) أى  
ولا يجبر ويحمله اذا صار صحرأ أما اذا بنى منه شئ ما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال  
الشريك العمارة يجبر هذا اذا بنى منه شئ ما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معسرا يقال  
له أنفق ويكون دين على الشريك أما الزرع اذا كان بين الشريكين فأي أحدهما أن يصبه يجبر وفي أدب القاضي  
لا يجبر ولكن يقال أسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما أنفق (قوله وله التصرف في ملكه) أن أريد بالملك  
ما يعم ملك الامتعة مثل الوقف للسكنى أو الاستغلال (قوله وان ضرر جاره) ترك القول الفصل وهو ان كان الضرر  
بيننا يمنع والا لا وبه يفتى نقلة في شرح الوهبانية وفي الفصول العمدية المتخذة حونة في داره لظن يتسه لم يكن  
بجاره منه لانه لا يكون أحبا فالا يتضرر به الجيران وان اتخذها لاجرة يمنع لانه يكون على الدرام ويؤخذ منه  
انه اذا اتخذها لنفسه وكان كبير العيال يظن دائما يمنع والمراد بالدار ما أن يكون الظن فيها على هيئة  
المتأجرة للظن وان جعل في داره اصطبلان جعل حافرا للدارية الى حائط داره يمنع وان جعل رأسه الى داره  
ولونأذى الجيران بسرقته ليس لهم منعهم وقال أبو القاسم يمنع به أخذ مشايخ بلج وبنجارى وصحح القول  
المفصل النسقي وقال في العمادية وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه وان منع هو الاستحسان قاله  
الشيخ صالح (قوله وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية وهو على غير ترتيب المنظومة والرابع  
والخامس من تصليح العلامة عبد البر والسادس من زيادة مؤلف (قوله وزرع الانسان أوزا) الارز كقول  
وقد تضمن رأوه وتشدد الزاى وبعضهم يفتح الهمزة وبعضهم يحذفها اه من شرح العلامة عبد البر (قوله لو يضرب)  
هر على أحد الأقوال المتقدمة وابن وهبان فرق بين الارز والشجر بان مدة الاقل قصيرة بخلاف الشجرة ويقتصر  
في القصيرة ما لا ينفرد في الطويلة وورده العلامة عبد البر بان الضرر الحاصل من الشجر وان طالت مدته دون  
بعض الحاصل بالارز وان قصرت مدته لكثرة الماس في ذلك وقتله في الشجر اه (قوله وحيط) مجرور وبه اورد  
والاولى جعله مرفوعا مبتدأ وجعله ليس بغير خبره والضمير في له للعائط والمراد بالاهل الشريك كما وقوله لحمل  
واحد أى وضع على الحائط أحد الشركاء جذوعا والحال أنه لا حل عليه أى لم يكن محملا من قبل وفي من قوله  
فيه معنى على وقوله ليس بغير أى ليس للشريك الا أن يرفع ما وضع من الجذوع بل يقال له ضع أنت مثل ذلك  
ان شئت وهذا بخلاف ما اذا أراد أحدهما أن يزيد خشبا على خشب صاحبه أو يتخذ عليه سقرا أو يفتح كوة أو بابا  
حيث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه والفرق أنهم استحسنوا جواز وضع الخشب لانه لو منع عن وضعه بغير  
إذن شريكه تعطلت منفعة الحائط وربما لا يذن له شريكه وهذا معدوم في زيادة الخشب وفتح الباب والمكوة  
أفاده العلامة في شرحه (قوله وما الشريك الخ) هو نص محمد وأشار الى ترجيحه بتقديمه (قوله أن يعطى حيطه)

ولو خيف الفرق فانتقوا على القاء أمتعة  
فالقرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس  
المشترك اذا انهدم فأي أحدهما العمارة  
ان احتل القصة لا يجبر وقسم والا يبنى ثم  
آجره ليرجع عما أنفق لو بأمر القاضى ولا يقيمة  
البناء وقت البناء وله التصرف في الكل في  
وان ضرر جاره في ظاهر الرواية الكلى في  
الاشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية  
الفتوى على المتع قال المصنف فقد اختلف  
الاقفاء وينبغي أن يقول على ظاهر الرواية  
انتهى قلت ومترى متفرقات القضاة وفي  
الوهبانية ونسرحها  
ولو زرع الانسان أوزا بداره  
فليس بجاره نعمه لو يضرب  
وحيط له أهل حمل واحد  
ولا حل فيه قبل ليس يضرب  
وما الشريك أن يعطى حيطه

أي الحيط المشترك بينهما (قوله وقيل التعليل جائز) أي مطلقا وقيل ليس له منه إلا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم قال العلامة عبد البر يفتي أن يكون ذلك هو المعقد والاطلاق في القولين محمول على هذا التنصيص (قوله ومنع قسم) أي ما لا يمكن قسمته كالجاء اهـ حلي (قوله من الرمي) متعلق بمنع أي عند امتناع الشرع من الترميم اهـ حلي (قوله فاض موح) مبتدأ وخبر والجمله خبر بمنع وحذف المضاف والتقدير موح به يعني أن القاضي يوح به ماله بالجرة وقد علم أن الضمير في قوله فيعمره إلى القاضي اهـ حلي مزيدا (قوله وينفق في المختار) أي في القول المختار وأقاده هذا البيت أن هذا هو المعقد لا ما قبله (قوله راض) فاعل ينفق والضمير في يرضه راجع إلى القاضي يعني أن الراضي بالمعقار يتفق باذن القاضي اهـ حلي (قوله وينفق نفعاً من أبي) يعني أن من أبي المعقار يمنع من الانتفاع قبل أن يخصر اهـ حلي (قوله وخذ منقفاً) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زيادة المؤلف طالع الحلي (قوله بالاذن منه) أي بالاعلام منه لحاكم بالحادثة والاولى بالاذن له من حاكم لأن اعلام الحاكم لا يقتضي الاذن منه لكنه هو المراد يعني أنه إذا اتفق باذن الحاكم أخذ من شريكه ما أنفق وان اتفق بغير اذنه أخذ منه قيمة البناء انتهى (قوله ان لا) بكسر هـ من ان الشرطية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (كتاب المزارعة) •

وتسمى المزارعة والمعاولة ويسمونها أهل العراق القراح (قوله مناسبتها ظاهرة) قال السيد الجوى المناسبة بين المزارعين أن المزارعة شرعت لتحصيل منفعة الملك وهي الثمار كما أن القسمة شرعت لذلك الآن القسمة أعم لأنما تجرى في العقار وغيره والمزارعة تقتضي بالاراضي فلذا أخرها عن القسمة أو أن خارجها تقع فيه القسمة أو أنها بعد القسمة للارض يحتاج اليها اهـ (قوله هي لغة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع أن المفاعلة هنا على بابم لان الفاعل هاتين لان الزرع هو الانبات لغة وشرعا والانبات المفعول من العبد هو التسبب في حصول النبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهم الا أن التسبب من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتكليف من العمل باعطاء الآلات التي لا يحصل العمل بدونها إعادة فكان كل واحد منهما منازعة حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب الا أنه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كالدابة اهـ أي في إطلاقها على ذوات الاربع أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل فيه الا من واحد كالدابة والمعاولة وقال السيد الجوى يتم المفاعلة في الغالب تجرى بين اثنين كالمقاتلة والمناظرة وهذه منة لعل يوجد من واحد فعل أن المراد بها العقد فانه يجري بين اثنين وهي كالمضاربة فانه يراد به العقد الذي يجري بين رب المال والعامل لاحقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب لا منهما اهـ (قوله وأركانها أربعة الخ) وحكمها في الحال ملك منفعة الارض والزرع وصفتها أنها لازمة من قبل من لا بذره فلا يملك الفسخ الا بضر غير لازمة من قبل الآخر قبل القاء البذر وتلزم بعده (قوله ولا تصح عند الامام) يعني أنها فاسدة قال في الهداية وإذا فسدت عنده فان سقى الارض وكسرها ولم يخرج شيء فلا أجر له لانه في معنى اجارة فاسدة وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض وان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض والخارج في الوجهين اصحاب البذر لانه عام ملكه ولا آخر الاجر كالفصل اهـ حلي وانما حكم الامام بفسادها الحديث رافع بن خديج أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وهي مزارعة الارض على الثلث أو الربع من الخبز وهو الاكثار لمصالحته الخبز وهو الارض الرخوة اهـ درر ولانه استجار ببعض ما يخرج من عذله فكان في معنى قسمة الطمان زيالي والتقييد بالثلث أو الربع ليس ان محل النزاع لانه لو لم يكن أصلاً أو عين دراهم مسموعة كانت فاسدة بالاجماع هناية وخبر مير بوزن صديق وخبر كسهاب اهـ عزى زاده (قوله للمعاجة) قال في الدرر والفتوى على قوله ماله عليه السلام دفع فضيل خبير إلى أهلها معاملة وأرضها مزارعة على نصف ما يخرج من غروزرع وعليه عمل المعاجة والتأخير إلى يومئذ وهذا يشبه ترك خبر الواحد والقياس اهـ والجواب من الامام أن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المنة والصالح دليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبينها وفزع الامام مسائل المزارعة على قول من يجوزها لعله أن الناس لا يأخذون بقوله خاتمة (قوله لصاحبة الارض للزرع) حتى لو كانت مصة أو نزة لا يجوز العقد وأما اذا كانت صالحة للمزارعة في المدة لكن لا يجوز نزعها وقت العقد به ارض

وقيل التعليل جائز فيمنع  
ومنع قسم عند منع مشاركة  
من الرمي فاض موح به  
وينفق في المختار راض باذنه  
وينفق نفعاً من أبي قبل يخص  
ويخذ منقفاً بالاذن منه لحاكم  
وخذ قيمة ان لا وهذا الموتر  
• (كتاب المزارعة) •

مناسبتها ظاهرة (هي) لغة مفاعلة من الزرع  
وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج)  
وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وقهر (ولا  
تصح عند الامام) لانها كقسمة الطمان  
(وعندهما تصح وبديهة) للمعاجة وقياساً  
على المضاربة (بشرط) ثمانية (صلاحية  
الارض للزرع)

من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز من ارضها ولا بد  
 أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة فلودفع الارض من ارضه على أن  
 ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزارع فيه مجهول وكذا لو قال على  
 أن يزرع بهضا حنطة وبهضا شعير الان التنصيص على التبعيض تنصيص على التجهيل هندية (قوله وأهلية  
 العاقدين) بأن يكون عاقلا فلا تصح من ارضه المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ والحزنية فليس  
 بشرط فيها تصح من ارضه الصبي المأدون والعبد كذلك وأما الاسلام فليس بشرط فزارعة المرتد نافذة للعالم  
 عندهما (قوله وذكر المدة) بمعنى أنها لا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت انتهاء الزراعة حتى لو كان  
 في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وتكون على أول زرع يخرج كذا في البدائع وفي الزيلعي لانها عقد  
 على منافع الارض أو العامل وهي تعرف بالمدة وبشرط أن تكون المدة قد مر بما يتمكن فيها من الزراعة أو أكثر  
 وعن محمد بن سلمة لا يشترط بيان المدة ويقع على سنة واحدة (قوله وقيل في بلادنا الخ) ظاهر البدائع أنه ليس  
 قولنا متقلا وانما هو تنصيص في بيان المدة (قوله وذكر رب البذر) لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض  
 كانت المزارعة استعجار للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استعجار للارض  
 فكان المدة قد علمه مجهولا بهدم ذكره وأحكامها تختلف أيضا فان العقد في حق من لا يذر منه يكون لازما  
 في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر (قوله وقيل يحكم العرف) هو قول أبي  
 بكر البلخي فإنه قال يحكم العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض  
 يعتبر عرفهم ويجهل على من كان البذر علمه في عرفهم ان كان عرفهم مستقرا وان كان مشتركا لا تصح المزارعة اه  
 (قوله وذكر جنسه) لان الاجرة منه ولا بد من بيان جنس الاجرة زيلعي أي ان كان البذر من قبل العامل وان  
 كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان حق المزارعة لا يتأكد عليه قبل القاء البذر وعند الثاني يصير الاجرة  
 معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد به من لا  
 يذر من جهته لانه اجرة عمله وأرضه فلا بد أن يكون معلوما زيلعي وعبرة الهندية ومنها بيان التنصيص على وجه  
 لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي فان بينا نصيب أحدهما يتظران بينا نصيب من لا يذر من  
 جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بينا نصيب من كان من جهته جازت المزارعة استحسانا اه  
 خلاصة (قوله وبشرط التولية بين الارض) وهو أن يوجد من صاحب الارض التولية بين الارض والعامل  
 حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التولية وكذا اذا شرط عملها جها بدائع والتولية  
 أن يقول رب الارض للعامل سلطت عليك الارض ومن شروط التولية أن تكون الارض خالية عند العقد فان  
 كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز  
 لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيه عذر تجوزها معاملة كذا في الخياصة (قوله ولو لمع البذر)  
 أي من رب الارض وليس في ذكره كبير فائدة (قوله وبشرط الشركة في الخارج) قال في الهندية وأما ما يرجع  
 الى الخارج عن المزارعة أي من الشروط فانواع منها أن يكون مذكورا في العقد فلو سكت عنه فسد العقد  
 ومنها أن يكون لها حق لو شرط أن يكون الخارج لا يصح العقد ومنها أن تكون حصص كل واحد  
 من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد  
 وكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر  
 من النصف والثالث والربع ونحوه ومنها أن يكون جزاؤها من الجلة حتى لو شرط لأحدهما اقتزان معلومة  
 لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزاؤها بشرط زيادة أو قسرة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لأحدهما  
 البذر لنفسه وأن يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة بطوار أن لا يخرج الارض الا قدر البذر اه (قوله  
 لأحدهما) بأن شرط له عشر وما بقي بينهما (قوله أو رفع رب البذر) بصيغة المصدر مفعول فاعل محذوف تقديره  
 شرط (قوله وتنصيف) راجع الى المسائل الاربع وانما بطلت في هذه الصور لانها قد تؤدى الى قطع الشركة  
 في الخارج فانه يحتمل أن لا يخرج الارض الا ما ذكر (قوله بهدم دفعه) الاولى حذفه ليم (قوله كما هو مقتضى  
 العقد) لانه نفاذ ملكه منح (قوله أول يتعرض للتبن) قال الشيخ عبد البر عن البدائع وجملة ان هذا لا يخلو من

وأهلية العاقدين وذكر المدة أي مدة  
 متعارفة قد فسدها لا يتمكن فيها منها وما  
 لا يعين البها أحدهما غالبا وقيل في بلادنا  
 تصح ببيان مدة ويقع على أول زرع واحد  
 وعليه التوى مجتبي وبزازية وأقوى المصنف  
 (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف  
 (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعله بالاعلام  
 (و) ذكر (الاختيار) (و) ذكر (قسط)  
 الارض وبشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط)  
 العامل (الآخر) ولو بينا حظ رب البذر وسكت  
 عن حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط  
 (التولية بين الارض) ولو لمع البذر (والعامل  
 (و) بشرط (الشركة في الخارج) ثم قرع  
 على الاخبار بقوله (فتبطل ان شرط لأحدهما  
 قدران مسجاة أو ما يخرج من موضع معين أو  
 رفع رب البذر بذر أو رفع الخراج الموقوف  
 وتنصيف الباقي) كذا أو ربيع (أو) شرط  
 رفع (خراج المقاسمة) كذا أو ربيع (أو) شرط  
 رفع (الشركة) للارض أو لأحدهما (أو) شرط (التبن  
 فلا يؤدى الى قطع الشركة (أو) شرط (قطع  
 لأحدهما أو الحب للآخر) أي تبطل اقطاع  
 الشركة فيما هو المقصود (أو) شرط  
 (تنصيف الحب والتبن) فرب البذر (لانه  
 خلاف مقتضى العقد (أو) شرط (تنصيف  
 التبن والحب لأحدهما) اقطاع الشركة في  
 المقصود (وان شرط تنصيف الحب والتبن  
 لصاحب البذر) كما هو مقتضى العقد (أو) لم  
 يتعرض للتبن محض (و) حذفت التبن رب البذر  
 وقيل بينهما ما للحب كذا قوله المصنف تبعا  
 للمصدر وغيره لكن اعترض صاحب الملتقى الثاني  
 حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب  
 البذر

ثلاثة أوجه إما أن يشترط أن يكون التبن بينهما أو يسكنه أو يشترط أن يكون لاحدهما دون الآخر فان  
 شرطاً أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز لأنه شرط يقترنه معنى العقد لأن الشركة في الخارج من معنى العقد  
 وان سكتا عنه يفسد عند أبي يوسف ولا يفسد عند محمد ويكون بينهما وان شرط لصاحب البذر جاز ويكون له  
 لأن صاحب البذر يستحقه من غير شرط لكونه غنماً له فالتشرط لا يزيده إلا تأكيداً كيداً وان شرطاً مان لا يذرم  
 قبله فهو بمنزلة شرط كون الحب له وإذا فسد كذا هذا (قوله قلت وفي شرح الوهبانية) أقول الذي يقتضيه  
 الفقه أن يكون التبن بينهما على حسب نصيب كل منهما إلا إذا كان العرف جارياً بشئ ولم يشترط خلافه لأن  
 الشركة في الخارج تتم التبن والحب فتكون التبن بينهما كالحب أعيدل بمافي شرح الوهبانية عن القنية بلا شرط  
 أو عرف وتؤيده هذا ما في العناية من قوله اعتبار العرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فان العرف عندهم  
 أن الحب والتبن يكون بينهما نصفين وتحكيم العرف عند الاشتباه واجب اهـ وعلى هذا يعمل ما في شرح الوهبانية  
 عن القنية في صورة المزارع بالربع انما يستحق من التبن شيئاً عند شرط أو عرف وفي صورة المزارع بالثلث انما  
 يستحق النصف من التبن عند شرط أو عرف وبهذا التقرير زال الاشكال والجدد على كل حال كذا حققه السيد  
 المرشدى اهـ حلبي ويدل عليه قول البدائع المختار في زما تبا جواب نجيم الاثمة البخاري أنه لا شيء لله زارع  
 بالربع من التبن لمكان العرف اهـ (قوله وكذا صحت لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه  
 الصحة أن البقرة آلة العمل فصار كالواستأجر خياط الخياط بارة الخياط (قوله أو الأرض له والباقي للآخر) علة  
 الجواز أنه استجار الأرض ببعض معلوم من الخارج وهو جازعندهما (قوله أو العمل له والباقي للآخر) وجه  
 الجواز أن رب الأرض استأجر المزارع للعمل بالآلة رب الأرض فصار كالواستأجر خياط الخياط بارة (قوله  
 لو كان الأرض والبقر للبذر) بطلانها في هذه الصورة ظاهر الرواية وعن أبي يوسف الجواز والفتوى على ظاهر  
 الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض لأن منفعة الأرض للنبات ومنفعة البقر للشق فلا يكون  
 البقر تبعاً فصح أن صاحب البذر استأجر الأرض واشترط البقر على صاحب الأرض مفسد لا جارة (قوله  
 أو البقر والبذر له) لأنه لا يجوز اشتراط أحدهما على واحد فكذلك عند الاجتماع ولأن الأرض لا يمكن جعلها  
 تبعاً للعمل لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة (قوله أو البقر) قال ابن وهبان لا رواية فيها والقياس فسادها  
 (قوله أو البذر له والباقي للآخر) وجه البطلان فيها أن العامل أجبر لا يمكن أن تجعل الأرض تبعاً لاختلاف  
 منفعتها ما فصار نظير البقر والأرض من واحد (قوله فهي ثلاثة) لأن الأرض إما أن تكون معها البذر  
 أو البقر أو العمل والباقيان من الآخر قال المصنف والاول جائز دون الآخرين إذا لم ينسب بين الأرض  
 والعمل وكذا بين البقر والأرض وانما لم يرددها أربعة بزيادة صورة البذر والبقر من واحد والآخران من  
 الآخر لتكررها مع صورة ما إذا كان الأرض والعمل لواحد فانه لا محالة يكون البذر والبقر من الآخر ولو  
 اشترك أربعة على أن كل واحد منهم يقوم بواحد لا يجوز وقد منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الوهبانية  
 وشرحها (قوله فالخارج على الشرط) الصحة الالتزام اهـ منع (قوله ولا شيء للعامل) لم يخرج شيء (لأن  
 استحقاك الشركة في الخارج ولا خارج (قوله في الصحة) مفهومه ما بقي قرياً (قوله فلا يجبر قبل التسانه) لأنه  
 لا يمكنه المضي إلا بتلاف ما له وهو القاء البذر على الأرض ولا يدري هل يخرج أم لا فصار نظير ما لو استأجره ليهدم  
 داره ثم استنعى (قوله أجبر مثل عمله) أي ان كان البذر من رب الأرض (قوله أو أرضه) أي ان كان البذر من  
 العامل (قوله ولا يزداد على الشرط) لأرضه (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي وكل البذر من جهته ولا فيجبر  
 على المضي كما تقدم (قوله إذ لا قيمة للمنافع) قال في المنع لأن عمله انما يقوم بالعمد وقد قومه يجوز من الخارج  
 ولا خارج اهـ (قوله ويسترضى ديانته) أي يلزمه ما ذكر في بابيه وبين الله تعالى منع (قوله لغيره) أي لأنه صار  
 مفروضاً في عمله من جهة رب الأرض بالعقد (قوله وتفسخ المزارعة بدین صوح الى بيعها) بأن كان الدين  
 فلاحاً لقضائه الا من ثمن هذه الأرض فانما تفسخ اذا أمكن التفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها إذا أغر الزرع  
 وبلغ مبلغ الحصاد فيبيع القاضى الأرض بدینه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تفسخ بنفس العذر وان لم يكن  
 التفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا تفسخ الى أن يدرك ويطلق من السجين ان  
 كان محبوساً الى غاية الادراك لأن الحبس جزء الماطل وانه غير ماطل قبل الادراك لكونه موعوداً ببيع الأرض

قلت وفي شرح الوهبانية عن القنية المزارع  
 بالربع لا يستحق من التبن شيئاً وبالثلث يستحق  
 النصف (و) كذا صحت (لو كان الأرض والبذر  
 للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه  
 والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر  
 وهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في أربعة أوجه  
 (لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والبذر  
 له والآخران للآخر) وجه (وبطلت) في أربعة أوجه  
 والباقي للآخر (قوله) فهي بالتقسيم العقلي سبعة  
 أوجه لأنه إذا كان من أحدهما واحد  
 والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من  
 أحدهما اثنان واثنان من الآخر فهي ثلاثة  
 ومتى دخل ثالث فأكثر فصحت (وإذا  
 صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل  
 لن لم يخرج شيء) في الصحة (ويجبر من أبي  
 على المضي الأرض البذر فلا يجبر قبل التسانه)  
 وبعده يجبر درر (ومتى فسدت فالخارج لرب  
 البذر) لأنه غنماً ملكه (و) يكون (لآخر  
 أجبر مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط)  
 بالغاما بلغ منه محمد (وان لم يخرج شيء) في  
 الفاسدة (فان كان البذر من قبل العامل فعليه  
 أجبر مثل الأرض والبقر وان كان من قبل رب  
 الأرض فعليه أجبر مثل العامل) حاوى (ولو  
 امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب  
 العامل) في الأرض (فلا شيء له) لكرابه  
 (كما) أي في القضاء إذ لا قيمة للمنافع  
 (ويسترضى ديانته) فينتى بأن يوفيه أجراً مثله  
 لغيره (وتفسخ المزارعة بدین محجوج الى بيعها  
 إذ لم ينبت الزرع لكن يجب أن يسترضى  
 المزارع ديانته إذا عمل) كما ترى

شرها والممنوع وهذا إذا أدرك الزرع برتق الحبوب ثانياً لبيع أرضه وبوذي دينه بنفسه والافبيع عليه  
القاضي وتفسخ بمرض العامل لانه يجهز من العمل وتفسخ بالتفسخ الصريح كالفسخ والاقالة وبامتناع رب  
البذر عن المضي في العقد وبالخر على المأذون اذا دفع الارض والبذر من زراعة وبانقضاء مدة المزارعة وموت  
صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعد ها أدرك الزرع أم لا وبموت المزارع قبل الزراعة أو بعد ها بلغ  
الزرع حد الحصاد أو لم يبلغ هندية عن البدائع وهذا لا ينافي أنه ساقى يد الخوارث بعد موت المورث الذي هو  
أحد العاقدين وفهم منه أن فسخها بعد الدارين في صورتين الأولى قبل الزراعة الثانية إذا أغمر وبلغ مبلغ الحصاد  
أما بعد الزرع وهو القاء الحب قبل مبلغ الحصاد فلا يتبع إلى آخر ما ذكره وقول المصنف إذا لم يثبت الزرع  
هو إحدى روايتين ووجهها أنه ليس لصاحب البذر عين مال قائم لأن القاء البذر استهلاك والمستهلك ليس بمال  
فاذا لم يكن له عين مال فيها يتبع في الحال للدين وقيل لا يتبع حتى يستحصن لأن التبذير ليس باستهلاك وانما هو  
استنساخ فليست أمله (تنبيه) ذكر في فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الارض من أجرة ثم باعها قبل أن يزرع  
المزارع فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه لا يشتري أن يمنع المزارع  
من الزراعة ثم إن لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئاً من أعمال المزارعة لاشي في الحصة والمدينة  
وان كان عمل بعض الاعمال فهو حفر الانهار واصلاح المساقاة فكذلك حكم ولكن يفتى رب الارض بأن يرضى  
المزارع ديانة الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع وحققنا ليس للمشتري أن يمنع المزارع عن العمل اه  
ملخصاً (قوله فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الارض) فان كان له الثلث من الخارج فعليه ثلث أجر مثل الارض  
والنقطة عليه ما في هذه الصورة كما في الدرر (قوله بخلاف ما لو مات أحدهما قبل ادراك الزرع) الحاصل أنه  
أما أن يموت أحدهما قبل انقضاء المدة وحينئذ يترك الزرع إلى أن يستحصن ولا يجب على المزارع شيء لا تشا  
أبقينا عقد الاجارة هنا استحصنا بقا المدة الاجارة قائم يمكن استمرار العامل أو وراثته على ما كان من العمل  
وأما أن يكون بعد انقضاء المدة فينتقل إلى يمكن استمرار العامل أو وراثته على ما كان لا تنقضاء المدة فتعين  
أبجواب أجر المثل بقا وكان العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانهيار عليها لانها كانت على العامل  
بقا العقد لانه مستأجر في المدة فإذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليه ما مؤتته على قدر ملكهما لانه مال  
مشترك بينهما (قوله حيث يكون الكل) أي من العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانهيار أفاده صاحب  
التبيين وهذا موضوع آخر سيأتي الكلام عليه (قوله بنفسه وبشره) الظاهر أن المزارع (قوله لشركته  
فيه) أي في الخارج قال في المنع لانه عمل في شيء هو فيه شريك (قوله لا شرط الا عارة في المزارعة) أي أحد  
المتعاقدين وهو رب الارض لانه اشترط على العامل عارة بقره (قوله مطلقاً) أي سواء احتج البها قبل  
اتهاء الزرع أو بعده اه حلي (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض وجهه إلى موضع القائه (قوله فإذا انتهى بقي  
مالا مشتركا) قال في المنع وأما وجوب نفقة الحصاد والفاغ والدياسة والتدريه عليها مطلقاً لان عقد المزارعة  
يوجب على العامل عمل لا يحتاج إلى اتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فينتهي وجوب العمل عليه بقاء الزرع  
لحصول المقصود فيبقى بعد ذلك مالا مشتركاً بينهما فوجب مؤتته عايم ما اه (قوله وحمل عليه) أي على ما قبل  
مضي المدة (قوله أصل صدر الشريعة) هو كل عمل قبل الادراك فهو على العامل قال المصنف انه محمول على  
ما اذا كان قبل مضي مدة الزراعة لانه يتصور بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد  
ولا استحقاق اه (قوله فان شرطاه) أي العمل والمراد بالعامل المزارع ولو قال فان شرطاه العمل بعد الانتهاء  
على المزارع ففسدت لكان أوسع وعله الفساد انه شرط لا يقتضيه العقد (قوله بخلاف ما لو مات رب الارض  
والزرع بقل) والبذر من قبل المزارع قبل أن يستحصن فلا يستحصن أن يبقى العقد إلى أن يستحصن الزرع وكان  
لو أنه رب الارض خبارات ثلاث ان شاء وأقلعوا الزرع ويحكمون المقتلوع بينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع  
بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شاءوا غرموا حصة المزارع من الزرع  
والزرع لهم وان مات رب الارض قبل الزراعة انتقضت المزارعة واذا مات بعد ها قبل النبت ففيه اختلاف  
المشايع ولو مات المزارع والبذر منه قبل أن يستحصن الزرع فمات ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك  
لانهم قائمون مقام الميت ولا أجر لهم في العمل أي ولا أجر عليهم أي للارض فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال

أما اذا ثبت ولم يستحصن لم يتبع الارض اتفاق  
من المزارع حتى لو أجاز جاز (فان مضت  
المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر  
مثل نصيبه من الارض إلى ادراكه) أي  
الزرع ~~كما في الاجارة بخلاف ما لو مات~~  
أحدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل  
على العامل أو وراثته ابقاء العقد استحصناً كما  
يجب (دفع) رجل (أرضه إلى آخره) أن  
يزرعها بنفسه وبشره والبذر بينهما منصفان  
والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالمزارعة  
فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس  
للعامل على رب الارض أجر المثل  
(و) العامل (يجب عليه نصف أجر الارض  
لصاحبها) الفساد للعقد (وكذا لو كان البذر  
لأحد من أحدهما وثلثه من الآخر والزرع  
بشركتهما) نصفين أو (على قدر بذرهما) فهو فاسدة  
أي لا شرط الا عارة في المزارعة عادية  
(و) اعلم أن (نفقة الزرع) مطلقاً بعد مضي  
مدة المزارعة (عليه ما بقدر الحصة من) وأما  
قبل مضيها فيكمل عمل قبل اتهاء الزرع كنفقة  
بذره مؤتته حفظ وكري نعم سر على العامل ولو  
بلا شرط فإذا انتهى بقي مالا مشتركاً بينهما  
فوجب عليه ما مؤتته كحصاد ودياس كذا احتاره  
المصنف وحمل عليه أصل صدر الشريعة  
فاجتفا (فان شرطاه على العامل ففسدت)  
كما لو شرطاه على رب الارض (بخلاف ما لو  
مات رب الارض والزرع قبل فان العمل  
فيه جميعاً على العامل أو وراثته)

له صاحب الارض اقلع الزرع ليكون بينك وبينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم  
وتكون نفقتك في حصتهم يخرج الارض اه هندية مختصرا قال الحلبي قوله بخلاف شرط بقوله ونفقة الزرع  
عليهم ما بالحصص (قوله كما ترى) أي من قوله بخلاف ما لو مات أحدهما (قوله ونفق) أي تذريره طاله عبيد البر  
وقيل النصف الحل الى منزل رب الارض (قوله على العامل) أما شرطه على رب المال ففسد اتفاقا أهملتي اعدم  
التعارف درمشتي وفي المخ عن الخمانية مانصه وعن أبي يوسف رحمه الله في النواذر لا يفسد أي اشتراط العمل  
على العامل لكن اذا لم يشترط يكون عليهما وان شرط ازم المزارع بحكم العرف وهو كالأشترى حطباً في المصر  
لا يجب على البائع أن يجعله الى منزل المشتري وان شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحداد على العامل  
في الماله لا يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلة انهما طالا هذا كانه يكون  
للعامل شرط عليه أم لا بحكم العرف قال السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا أيضا اه (قوله بلاصنعه) بيان  
للهلاك لانه في عباراتهم لا يكون الا بغير الصنع (قوله فلا تصح به الكفالة) سواء كان البذر من صاحب الارض  
او من العامل (قوله نعم لو كذله) أي لو كذل له رجل عن صاحبه بحصته (قوله صححت المزارعة والكفالة) لان الكفالة  
اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك (قوله والافسدت المزارعة) لانه لا يلائم عقد هالان دين  
الاستهلاك لادين لا يجب بعقد المزارعة اه (قوله كارتك الخ) بيان لكيفية الضمان عند ترك السقي (قوله آخر الاكار  
السقي) أي فليس الزرع وهذه من جزئيات التقصير في السقي الذي ذكره المصنف (قوله شرط عليه الحصاد الخ)  
هذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع محيط (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا  
اذ لم يدرك الزرع فأما اذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية عن الذخيرة وسأني آخر الكتاب أنه  
على العامل لا عرف (قوله حتى أكله كاه) التقييد بكاه امتناعاً فيما يظهر ويحتمل انه امتناعاً قيديه لانه لم يأكله  
كله يعط رب الارض نصيبه من الباقي ويحسب الهالك من نصيب العامل (قوله وجب ذلك) وشملها لو دفعها  
له سنة فزرعها سنة أخرى قالوا ان كانت العادة في تلك القرية أنهم يزعمون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد  
جازوا كان لخارج بينهم على ما شرط في العقد فيما مضى قال الزاهد اسمعيل وعندى ان كانت الارض معدة  
لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج مع عدم عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها جازا استحسنانا  
وان لم تكن الارض معدة فله فها مزارعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحد عند أهل ذلك الموضع بل  
كان مختلفاً فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصباً وإنما ينظر الى العادة اذ لم يعلم أنه زرعه اغصاباً أن أخبر المزارع  
عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل من لا يأخذ الارض مزارعة ويألف من ذلك يكون  
غاصباً ويكون الخارج له وعليه نفقة ان الارض وكذا لو أخبر بعد مزارع وقال زرعتها اغصاباً كان القول قوله  
لانه يتكرر استحقاق شيء من الخارج اقبيره هندية عن الخمانية (قوله حرث) أي زرع والطاهر أن موضوع هذه في  
زرع مشترك لا بالمزارعة فان حكمها ذكره المصنف بقوله واذا قصر الخ وذكره المؤلف بقوله آخر الاكار السقي وعليه  
ينظر ما وجه ضمانه ولما اذ لم يؤمر الشريك أن يسقي معه على قدر حصته أو يقتسمه من أبي السقي فقد رضى بادخال  
الضرر على نفسه فله حرث (قوله ثم زرعه ارب الارض) أي يذر من قبله قال محمد في الاصل اذا تولى رب الارض  
الزراعة بنفسه فاما أن يتولى بأمر المزارع فان كان هل وجه الاستعانة يكون الخارج على ما شرطوا واطلق  
في الجواب فتأمل ما اذا قال رب الارض وقت المزارعة أزرعها لنفسى أو لم يقله قال شيخ الاسلام الجواب  
على ما اطلق محمد صحيح وان كان المزارع استأجر رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عن المزارعة فلا جارة باطلة  
والمزارعة على حالها وان كان المزارع دفعها اليه باطلا فمزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى  
على حالها واذا تولى الارض بغير أمر المزارع والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقصاً للمزارعة وقسمه في  
الهندية (قوله جازان البذر من المستأجر) وان كان من جانب الآخر لا يجوز قال بعضهم هذا قول محمد الاول  
أما على قوله الا تخر لا يجوز دفع الارض الى الآخر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر  
هندية مختصراً عن الذخيرة ونقل المصنف أن الاصح القول الثاني ولم يبين الله له عدم الجواز على القول الاول  
فيما اذا كان البذر من الآخر وكأنه لان الارض ملكه والبذر ما كد وقد عمل وانتفع بها فيكون الخارج له وقد عملت  
أن الاصح عدم الجواز مطلقاً كالمعامله فاحمد حكمهما ثم بعد رقي ذلك رأيت المحشى الحلبي قال اذ لو كان من

والهديث جب على العامل ثم لا يحتاج اليه  
الى انتهاء الزرع كما قولومات قبل البذر  
بطلت ولا شيء لكرابه كما ترى وكذا الوضعت  
بدين بموجب مجتبي (وصح اشتراط العمل)  
كما دوديان ونصف على العامل (عند  
الثاني لا تعامل وهو الاصح) وعابه القوي  
ملتقى (القلة في المزارعة مائة) ولو فاسدة  
(أمانة في يد المزارع) ثم فرع عليه بقوله  
(قلا ضمان عليه لو هلك) القلة في يده بلا  
صنعه فلا تصح به الكفالة نعم لو كذله بحصته  
ان استهلكها صححت المزارعة والكفالة ان لم  
تكن على وجه الشرط والافسدت المزارعة  
خاتمة (ومثله) في الحسك (المعامله) أي  
المساقاة فان حصه الدهقان في يد العامل  
أمانة واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى  
هلك الزرع) بهذا الباب (لم يضمن) المزارع  
(في) المزارعة (القاسدة ويضمن في العجيبة)  
فوجب العمل عليه فيها كما ترى وفيه  
أمانة فيضمن بالتقصير في السراجية كما ترك  
السقي عمد حتى يفسد ضمن وقت ما ترك السقي  
قيمة ما بقا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة  
قومت الارض مزارعة وغير مزارعة  
فيضمن فضل ما بينهما فروع آخر الاكار  
السقي ان تأخير امتداد الايفض والاضمن  
شرط عليه الحصاد فتفاضل حتى ذلك ضمن  
الآن يؤخر تأخير امتداد ترك حفظ الزرع  
حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد  
حتى أكله كله ان أمم من طرده ضمن  
والالا برازية زرع ارض رجل بلا أمره  
طاله بحصة الارض فان كان العرف جرى  
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب  
ذلك حرث بين رجلين أي أحدهما أن يسقيه  
أجبر ولو فسد قبل رفعه للمالك لا ضمان عليه  
وان رفع الى القاضي وأمره بذلك ثم امتنع  
ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على  
المزارع ثم زرعه ارب الارض ان على وجه  
الاعانة فمزارعة والافسدت لها دفع الارض  
المستأجر من الآخر مزارعة جازان البذر  
من المستأجر ومعامله لم يجز

المؤجر مع أن الأرض والعمل منه لم يبق من المستأجر شيء فبقي مفهوم المزارعة وعمل عدم الجواز في المساقاة بذلك اه (قوله ثم استأجر صاحب العمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله وهو عاملة لم يجز (قوله يستأجر) أي معاملة في بستان (قوله يضمن الكروم) لأن حفظها واجب عليه لانه من عمله دون الحيطان كذا ظهري ثم رأيت الحلبي قال نحوه (قوله أنفق بلاذن الآخر) صورته غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب ذلك الزرع أو يبق وكذا لو كان العامل معسر اليس له مال فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير إذن القاضي كان متبرعا وإذا انقضت مدة الاجارة وغاب رب الأرض والزرع بقل فالقاضي لا يأمر المزارع بالانفاق الا اذا أقام البينة أن الزرع بينه وبين الغائب وسماح هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لان المدة على الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب عليه وقبل إقامة البينة ان شاء امره بالانفاق مقيد بأن يقول له أنفق ان كان الامر كما ذكرت وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل إقامة البينة فانه يأمره بالانفاق مقيد بأن يقول له أنفق بغير امر القاضي كان متبرعا هندية مختصرا (قوله كرمه دار مشتركة) وكذا امره بغير قابل القسمة فان القاضي يأمر الشريك غير الآبي بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الاتفاق به حتى يؤذى حصته على ما عليه الفتوى والامر من القاضي في غير قابل القسمة شرط الرجوع بما أنفق فلولا ما مر من جهة بقية البناء كما سبق (قوله فله ذلك) لبقاء العقد نظرا للوارث ولولا أبي لا يجبر اه أي لبقائه حكمه بالانفاق انفسخ بالموت كما تقدم درمتمقي مزيدا (قوله ماهو) مانافية وخمير هو للبيتم وحاصله أنه ان كان البذر من جهة الوصي يجوز ان كان من جهة البيتم لا يجوز وعليه الفتوى قال ابن وهبان وينبغي أن تكون الغبطة فيما شرط للبيتم على ما هو المعروف في سائر التصرفات التي للبيتم وعلى هذا ينبغي أن يجوز للوصي المعاملة في استئجار البيتم اه (قوله مزارع) فاعل قال وصورته مزارع أرض غيره فلما قصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري وزرعته ابيذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعته ابيذري فالقول قول المزارع لانها اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول قول ذي اليد اه طي (قوله بعد الحصد) هذا القيد لابن وهبان لان المقصود الثمرة ولا يتحقق الابعاد الحصاد لاحتمال عدم النسيب وبجث الطرسوسى أنه لا فائدة في هذا القيد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع قبل الحصاد رد على ابن وهبان في قوله لان المقصود الثمرة أي ولا فائدة قبلها وذكروا صاحب السراجية هذه المسئلة عازيا الى الفتاوى خالية عن هذا القيد ومنع العلامة عبد البر عدم حصول الفائدة قبل الحصاد فقد تحصل فيما لو لحق رب الأرض دين لا وفاء له الا من ثمنها وقد ثبت البذر بها فباعها وتنازعا كما تقدم فان القول للمزارع وينع البع فالوجه أنه انما ذكر هذا القيد لكونه الاغلب في مثل ذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المساقاة)

(قوله لا يخفى مناسبتها) أي للمزارعة لان كلامهم ما عقد شرعى لتحصيل منفعة المالك وحقه التقديم على المزارعة لكثرة من يقول بجواز المساقاة ولورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير لا يمكن قدمت المزارعة لشدة الحاجة الى معرفة أحكامها وكثرة تنازعها ومسائلها وهذا أولى من قول من قال حق المساقاة التقديم لكونها جائزة بخلاف وان كان يمكن تأويله بأن المراد في الخلاف عند أهل المذاهب الثلاثة أما بين أهل المذهب فقد وقع الخلاف فيها فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يقول بجوازها لكونها في معنى قفيز الطعان (قوله هي المعاملة بلغة أهل المدينة) ولا أهل المدينة لغات يختصون بها فيقولون للمزارعة مخاضرة وللجارة بيعا وللضاربة مقارضة وللصلاة هبة اه شلي عن الاتفاق قال التهستاني وانما أثر على المعاملة لانها أوفق بحسب الاشتقاق اه أي لما فيها من السقي والمعاملة على غير ما يباع على ما ترفى المزارعة (قوله فهي لغة وشرا معاقدة) فلا فرق بين الميعنين وهو الذي في النهاية وظاهر كلام الزبلي والهيقي ومسكين المغيرة قال الزبلي وهي مفاعلة من السقي لغة ثم ذكر تعريف المصنف بأنها معاقدة دفع الاشجار الخ (قوله كالخمر) هو شجر لا ثمرة وفي القاموس الحور بالضم الهلاك والنقص وجع احود وحواء اه والصفا صاف هو شجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام على صيغة ضد الوفاق (قوله لم أره) فيه أن التعريف مضرب بالمر لا أن يقال ذكره بناء على الغالب انتهى الحلبي وفي الهندية عند ذكر الشروط ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمرة معاملة ما يزيد ثمرته

استأجر أرضا ثم استأجر صاحبها بها لعمل  
فيما جاز الكل من منح المصنف قالت وفيه  
في آداب جنسية البهيمية معز بالاصلة  
يستأجر ضيعة أمه البستان وغفل حتى  
دخل الماء وتلفت الحيطان ولو فيه حصر  
يفقد الكروم لا الحيطان لانه فصار حفظه  
ضمن الحصر لا الغيب لانه فصار حفظه  
ضمن الحصر لا الغيب لانه فصار حفظه  
عليها قلت قال ق ويضمن الغيب في عرفنا  
انتهى أنفق بلاذن الآخر ولا أمر قاض  
فهو تبرع كرمه دار مشتركة مات العامل  
فقال وارثه أنا ما عمل إلى أن يستحصل ذلك  
وان أبي رب الأرض ملتي وفي الوهبانية  
ويأخذ أرضا للبيتم وصيه  
مزارعة ان كان ما هو به بذر  
ولو قال بذر الأرض في مزارع  
له القول بعد الحصد والخمس بذكر

(كتاب المساقاة)

لا يخفى مناسبتها (هي) المعاملة بلغة أهل  
المدينة فهي لغة وشرا معاقدة (دفع الشجر)  
والكروم وهل المراد بالشجر ما يعم غير الثمر  
كالخمر والصفا صاف لم أره

بالعمل فان كان المدفوع بخلافه طلع أو بسر قد احترأ واخضر الا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة وان كان قد  
تناهى عظمه الا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل ومنها أن يكون الخارج لهما  
فلو شرط أن يكون الخارج لاحدهما فسد اه (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلطيح  
والحراسة وغيرها بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلاً مسافة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بأن ركنها  
الايجاب والقبول قهستاني ملخصاً (قوله يجوز معلوم) شائع هندية (قوله من غيره) المراد بالثمر ما يتولد منه فيتناول  
الرطوبة وغيرها قهستاني وهذا يقيد أنه يشترط أن يكون الشجر المساقى عليه يتولد منه شيء (قوله حكم) وهو  
الصحة على الفقيه (قوله وكذا شروطاً) كاهلية المتعاقدين وبين نصيب العامل والنخلة بين الاشجار والعامل  
والشركة في الخارج (قوله يخرج بيان البذر) قال القهستاني البذر بالزراي أخص اذ هو ما كان للبقول من الحب  
كافي النهاية والبذر بالمال ما عدا لزراعة من الحبوب قهستاني ويخط السمد على اسكندر البذر بالكسر على  
الافصح والفتح لغة والجمع بزور اسم لحبات الحشيش كالخردل كما أن البذر بالمال المجعومة اسم لحبات الغلة كالخنطة  
ونقله عن عزى زاده والمصباح (قوله ونحوه) كبيان جنسه وقدره (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث  
قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشروطاً اه والاولى أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالزراعة فإن  
المستثنيات ليست كلها شروطاً في الزراعة فتدبر (قوله بخلاف الزراعة) حيث لا يجبر بالبذر اذا امتنع (قوله  
تترك بلا أجر) قال في التبيين واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر فهو كالزراعة اذا انقضت مدتها  
فلا عامل أن يقوم عليها الى أن تنتهي الثمار كما كان ذلك للمزارع لكن هنا لا يجب على العامل أجر حصته الى أن يدرك  
لان الشجر لا يجوز استيجارها بخلاف الزراعة حيث يجب على المزارع أجر مثل الأرض الى أن يدرك الزرع لان  
الأرض يجوز استيجارها (قوله واذا استحق النخل يرجع العامل بأجر مثله) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له  
قال في التتارخانية لو خرج الثمر في النخل ثم استحق الأرض فالكل للمستحق ويرجع العامل على المدافع بأجره مثل  
عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب شيء للعامل (قوله للعالم بوقته عادة) قال في التبيين لان وقت ادراك الثمر معلوم  
وقاية تفاوت فيه فيدخل فيه ما هو المتيقن به اه (قوله وحينئذ يقع على اول ثم يخرج) واول المدة وقت العمل  
في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم قهستاني (قوله في اول السنة) عبارة ابن ملك وتقع على اول ثم يخرج  
في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اه وهي اولى (قوله وفي الرطبة) بالفتح بوزن كاية القصب مادام رطباً  
والجمع رطاب بوزن كلاب وأهل مصر يسمونها البرسيم وباسم الدريس وقبل جمع البقول انتهى جوى ملخصاً  
وعلى الثاني اقتصر المؤلف فيما يأتي (قوله اذ الرغبة الخ) في نسخ اذ وفي نسخ بان الشرطية وهو الظاهر لانه  
اراد دفعها من غير بيان مدة وكان المقصود الرطبة يقع على اول جزم منها كما يأتي قرياً فعمل ذلك اذ دفعها وقد  
انتهى جذاها (قوله فان لم يخرج في تلك السنة عرفت) نقله المصنف عن الخانية وهذا اذ لم يسم مدة واذا سمى  
مدة فمأني بيانه (قوله لعدم التيقن بفوات المقصود) بل هو متوهم والتوهم موجود في كل معاملة ومنزوعة  
بحدوث آفة اه جوى (قوله فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط) هذا مقيد بما اذا خرج ما يرغب في مثله  
في المعاملة فان اخرجت ما لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء  
هندية عن الخلاصة (قوله والافسد) أي ان اخرجت بعد الوقت المعلوم في تلك السنة قال في الهندية عن  
الخلاصة وان لم يخرج النخل شيئاً في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة  
فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدث بها فامعاملة جائزة انتهى ومنه في التبيين زيادة ولا شيء لكل واحد  
منهما على صاحبه اه (قوله فللعامل أجر المثل) أي فيما عمل مخ عن الخانية (قوله ليدوم عمله) أي اذا علم أن له أجر  
المثل دام على عمله (قوله ولو دفع غراس الخ) قال في التبيين بخلاف ما اذا دفع اليه غراساً قد نبت ولم يثمر بعد معاملة  
حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضي وضعفها متفاوتاً فاحشاً فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة  
تخرج منه وبخلاف ما اذا دفع نخيلاً أو أصول رطبة على أن يقوم عليها حتى تذهب أصولها ونبت لانه لا يعرف  
مقى ينقطع النخل أو الرطبات لان الرطبة تنمو مادامت منكب في الأرض فتكون المدة مجهولة فتفسد المساقاة اه  
(قوله بخلاف الرطبة فانه يجوز) هذا محمول على ما اذا عرف وقت جزمها قال في التبيين وكذا اذا اطلق في الرطبة  
أي بأن دفعها على أن يقوم عليها ولم يقل حتى يذهب أصولها أي فانها تفسد المساقاة قال بخلاف ما اذا اطلق

(الى من يصلحه يجوز) معلوم (من غيره وهي  
كالزراعة حكمها وخلافاً) كذا (شروطاً) يمكن  
هذا يخرج بيان البذر ونحوه (الا في أربعة  
اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع أحدهما  
يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف الزراعة) كما  
(واذا انقضت المدة تترك بلا أجر) وهو عمل بلا  
أجر وفي الزراعة بأجر (واذا استحق النخل  
يرجع العامل بأجر مثله وفي الزراعة بقيمة  
الزرع) الرابع (بيان المدة ليس بشرط) هذا  
استحساناً لانه لم يوقت عادة (و) حينئذ يقع على  
اول ثم يخرج (في اول السنة) عرفت (قوله  
على ادراك البذر) اذ الرغبة فيه وعدمه فان لم  
يخرج في تلك السنة عرفت (ولو ذكر مدة  
لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو لم يفتح الثمرة فيها  
(أولاً) تبلغ (صح) لعدم التيقن بفوات  
المقصود (فلو خرج في الوقت المسمى فعلى  
الشرط) لعل العتق (والافسد) فلو  
أجر المثل (ليدوم عمله الى ادراك الثمر) ولو  
دفع غراساً في أرض لم تبلغ الثمرة على أن  
يصلحها فخرج كان بينهما تفسد (هذه  
المساقاة ان لم يذكر أعواماً معلومة) وان  
ذكر ذلك صح (وكذا لو دفع أصول رطبة  
في أرض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة  
فانه يجوز) وان لم يسم المدة

(ووقع على أول جزية كونه ولد دفع رتبة انتهى جد اذا هاء الى ان يقوم عليها حتى يخرج بدره وادون بينه وبين جاريته ربع مائة وربع ستم وثمانين  
الشركة فيها) أي في الرتبة (فقدت) شرطها الشركة فيما لا ينفك عنه له (وتنصع في الكرم والشجر والرباط) المراد منها جميع البقول (واصول الباذنجان  
والنخل) وخمسها الشافعي بالكرم والنخل (لوفيه) (١٤٨) أي الشجر المذكور (غرة غير مدركة) يعني تزيد بالعمل (وان مدركة) قد انتهت (لا تنفع

(كأن زارعة) لعدم الحاجة (دفع أرضاً) أيضاً مدة معلومة لغرس وتكون الأرض والشجر بينهما الاتصاف (لاشترط الشركة فيها) هو موجود قبل الشركة فكان كغدير الطمان قفصة (والغمر والغرس لرب الأرض) تبعاً لأرضه (وللاخر قيمة غرسه) يوم الغرس (وأجر مثل عمله) وحيله الجواز أن يبيع نصف الغراس بنصف الأرض ويستأجر رب الأرض العامل ثلاث سنين من لابشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر الشريعة ذهب الريح بنو أعرجل وألقب في كرم آخر فبنت منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للثمرة كذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فبنت (لأن الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب لحما (وطل) أي المسافة) كأن زارعة بعت أحدهما ونهى مدهما والتمرق) هذا قيد لصوري الموت ومضى المادة (فان مات العامل تقوم ورثته عليه) ان شاء حتى يخلو الغمر (وان كره الدافع) أي رب الأرض وان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل (وان مات الدافع يشوم العامل كما كلن وان كره ورثته الدافع) دفعاً للضرر (وان ماتا فاعلى في ذلك طورته العامل) كما مر (وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتها) أي المسافة (فان خيار للعامل) ان شاء عمل على ما كان (وتفسخ بالعذر كأن زارعة) كما في الاجارات (ومنه) كون العامل عاجزاً عن العمل وكونه سارقاً يخاف على عمره وسفقه منه) دفعاً للضرر فروع ما قبل الادراك كفي وثلاث وعشرون ففي العامل وما بعده كجذاذ وحفظ فمليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقاً مطلقاً والاصل أن ما كان من عمل قبل الادراك كفي ففي العامل وما بعده كما صد عليه كما بعد التسعة فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد أحدهما على النصف ان زاد ورب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع بقسم

ذكر في الهندية أصلاً حسناً فقال الأصل ما ترمز أن كل موضع احتمل إنشاء العقد احتمل الزيادة والأفلا  
والخط جائز في الموضعين فإذا دفع بخلافه بالنصف معاملة له فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ما بينهما  
كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئاً  
فإن حمل ما ذكرهنا على ما إذا تناهى العظم حصل التوفيق أما قبل التناهي فهو بمنزلة إنشاء العقد وإنشأؤه حينئذ  
من الطرفين جائز كما يشير إليه أصل الهندية فتدبر (قوله لم يجز) والخارج بقدر ملكهما اه مخ (قوله فيقع العمل  
لنفسه) أي أصالة وغيره تبعاً (قوله وما للمساقي أن يساقى غيره) لأن الدفع إلى غيره أثبات للشركة في مال غيره  
بغير إذن ولا يصح اه عبد البر (قوله وإن أذن المولى) أي المالك لو أتى بالنظر أطلق مكان أذن لكان أولى لما توهمه  
لنظرة الأذن من خصوص أذنك في دفعها لمن شئت معاملته أي وهو لا يشترط بل لو قال عمل برأيك لكان ذلك  
كما يفاد من شرح العلامة عبد البر والهندية (قوله دون ذبح) أي من غير ذبح (قوله ليحلها) أي أحلها الشارع  
وجوابه الشياء الثلاثة أي الفارة في الصحراء ولا يقدر عليها صاحبها أن يذبحها يكتفي فيها العتري أي مكان أمكن  
(قوله وأي المساقى والمزارع يكفر) الجواب أن المراد بالكفر المستوسمى الزارع كافر لأنه يستتر الحطب فكل زارع  
وساق إذا يذبح يكفر والظاهر أنه استنهى عن أحدهما وجوابه أن الكافر هو المزارع لأنه الذي يتأق منه الستر  
(خاتمة) قال المصنف في المنع مأنه في فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً  
طيباً قال الحلال معلوم وأما الطيب فنأخذ أراضاً من أربعة أو مائة عاملة أو زرع أرضه يحفظها على الصلوات  
في مواقيتها بما جاعه أي فقد حصل الطيب لكنه إذا أخر صلاة واحدة عن وقتها لا يشغله بالمزراعة لا يكون زرع  
طيباً وكذا الزرع أو غرس بغير طهارة أو منع الأجرة عن الأجير وأخر به ما جف عرقه وكذا إذا أخر الثمن بعد  
حصول الأجل أو أدامه متفرقاً دون رضا البائع قال فلا يكون زرع طيباً ويستحب أن يذر على طهارة ثم يقوم  
في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم إني عبد ضعيف وسات هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم فإنه تعالى يحفظ هذا الزرع من آفاته ويبارك فيه وإذا أدرك الزرع يجب أي يتدب مؤكداً  
أن يكون الكمال على طهارة فيستقبل القبلة ولا لا يكون فيه بركة فإذا فرغ من كبله يصلي ركعتين ثم يقول  
يا ربني ألقيت بذرا قليلاً وأعطيني شيئاً كثيراً فاجعلها اقوت طاعة ولا تجعلها اقوت معصية واجعلني من الشاكرين  
وكذا في غرس الأشجار والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(كتاب الذبائح)\*

(قوله مناسبتها للمزراعة الخ) فيه نظر إذا المطلوب المناسبة بين الذبائح والمساواة الذبائح مذكورة بعد المساواة  
لا بعد المزراعة فالصواب أن يقال في المناسبة أن في كل من المساواة والذبائح تهيئة ما يابى كل الإنسان من فاكهة  
وغرة ثم حيوان وجوى وشرائط الذبح العاقبة في الاختيارية والاضطرارية تكون الذبائح عاقلاً فلا تؤكل  
ذبيحة المخنون والصبي الذي لا يعقل فإن كان الصبي يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذلك السكران  
ومنها أن يكون مسلماً أو كافراً فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك ولا المرتد ولو غلاماً من أهقاع عند الإمام والمكاتب  
الذي تحمل ذبيحته لا فرق فيه بين كونه حراً أو مملوكاً ومن بني تغلب والمعتبر اعتقاده وقت ذبحه دون ما سواه وإنما  
تؤكل ذبيحة المكاتب إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شوهه وسمع منه تسمية الله تعالى وحده وإذا  
لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمى الله تعالى تحسباً للظن كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني  
بالله تعالى المسبح قالوا بئس كل إذا نض فتال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحمل ومن شروط التسمية حالة  
الذبح عند نداء كراسم الله تعالى أي اسم كان وسواه قرن باسم الله الصفة بأن قال الله أكبر أو أجل أو أعظم  
أو الرحمن أو الرحيم أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم ويصح الذبح بالتلهيل والتسبيح جهل التسمية أولاً  
ولا تشترط العربية بل يصح بأي لسان كان ولو يحسن العربية ولا بد من كونه من الذبائح حتى لو سمى غيره  
لا تحل وإن يريد به التسمية على الذبيحة فإن أراد افتتاح العمل أو أراد بالجد الشكر أو سجع أو هلال وأراد وصفه  
بالوحدة والتزعم عن صفات المحدثات أو أراد بالجد العباس فلا يحمل وأن يكون اسم الله مجزئاً عن غيره ولو  
النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يشوبه معنى الدعاء فلو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يتصد به  
تعظيم محض وأن تكون عند الذبح فلا يجوز تسميته عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه وقتها في الاضطرار

وان زاد العامل جازلانه اسقاطه دفع  
الشعر برأسه ركة مساقاة لم يجز فلا أجر له لأنه  
شبه يك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية  
وما للمساقي أن يساقى غيره  
وان أذن المولى له ليس يتكر  
وفي معانيها  
وأي شياء دون ذبح يحلها  
وأي المساقى والمزارع يكفر  
(كتاب الذبائح)  
مناسبتها للمزراعة كونه ما لا فاق في الحال  
لا تتنازع بالنبات واللحم في المساقى الذبيحة  
اسم ما يذبح كالذبح بالكسبر وأما بالفتح  
فقطع الأوداج

وقت الرمي أو الارسال وأن يكون الذابح حلالا وهذا شرط في الاضطرارية لا الاختيارية وأن يكون المسمى عليه ذبيحة معينة فلو ذبح أخرى بعد الاولى متيقنا أن تسمية واحدة تكفي لهما لا لتحل الثانية ومن الشروط قيام أصل الحياة وقت الذبح قلت أو كثرت فالمتريدية والنطيحة والموقوذة والمربضة ومشقة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها حياة مستقرة تحل بالذبح سواء كانت تعيش أم لا وخروج الدم لا روية فيه عن أصحابنا ولكن ذكر بعض أهل الفتاوى أنه لا بد من أحد شيئين إما التحرك وإما خروج الدم فان لم يوجد الا يحل هندية ملخصا وحكمها حل المذبح وسبب حاجته العبد شرب لامية (قوله حرم حيوان من شأنه الذبح) أي شرعا وانما قلنا ذلك لان السمك والجراد يمكن ذبحهما والمراد حرم أكله (قوله ودخل المتريدية والنطيحة) أي ونحوهما مما تقدم من كل ما فيه حياة مستقرة (قوله وكل ما لم يذبح) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه يد في التعريف وهو صنيع فاسد اه حلي (قوله وذكاة الضرورة جرح الخ) وذلك في الصيد وكذا ما تقدم من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانه يعني الصيد وان كان متأنسا وسواء ذك البعير والبقر في الصحراء أو في المصر فذكاتها العقر كذا روي عن محمد وأما الشاة ان نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر على اخراجها ولا يذبح ولا ينحر هندية أي فانه يذبح ذكاة الضرورة كما في الدرر قال في التبيين لفظ الذكاة ينفي عن الطهارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الارض يسها وأصل تركيب الذكاة تبدل على التمام ومنه ذكاة النخلة نهاية الشباب وذكاة الدار بالقصر لقام اشتعالها قال الاتقاني المصريح به في الفتاوى أن هذا الاثر من كلام ابن الحنفية ومعناه اذا نبتت من رطوبة التماس فذلك تطهيرها كما أن الذكاة تطهر المسذكة وتطهيرها وقيل الذكاة الحياة من ذكت النار اذا حيت فكانت الارض اذا انتجت ماتت واذا ظهرت حيت (قوله وطعن) هو لا يخرج عن كونه جرحا (قوله وانها ردم) فيه أن الانهار يكون بالجرح فلو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره لكان أولى (قوله بين الحلق واللبة) اللبة بالفتح المخمر والحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى استعمل في بعض العنق بمسلاقة الجزية اه والاوضح قول الزيلعي الجرح بين اللبة واللجين وقال الاتقاني اللبة رأس الصدر واللجين الذقن وفي المصباح لبة البعير موضع نحره وقال الفساراني اللبة المخمر وقال ابن قتيبة انها النقرة في الحلق وقد غلط والمخمر موضع الحرق من الحلق وموضع القلادة من الصدر اه (قوله وعروقه الحلقوم) هو الحلق وميمه زائدة والجمع حلاقيم بالياء وحذفها تخفيفا اه مكي عن المصباح (قوله كله وسطه أو أعلاه أو أسفله) الاولى التعبير بالواو فان ما بعد كل بدل كل منه ويدل عليه عبارة الزيلعي فانها بالواو قال صاحب المواهب يتعين الذبح بين الحلق واللبة تحت العقدة وقبل مطلقا وكذا قال ابن كمال باشا لم يميز فوق العقدة وأفتى بعضهم بالجواز وما لال زيلعي الى تعيين الذبح تحتها حتى قال وأصحابنا رجعهم الله وان اشتراط قطع الاكثر فلا بد من قطع أحدهما أي الحلقوم والمرى عند الكل واذا لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤول كل بالاجماع وكذلك الشئى قال وعروقه الذبح الحلقوم في وسطه أرى أعلاه وفي أسفله بعد أن يكون فيه حتى لو ذبح أعلى الحلقوم أو أسفل منه يحرم لانه ذبح في غير المذبح اه وذكر نحوه ملا على وذكره الشرنبلالى عن الزيلعي وأقره وقال الاتقاني عن الرستغفنى ويجوز أكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو مما يلي الصدر وانما المعتبر عندنا قطع أكثر الادراج قال وهذا صحيح لانه لا اعتبار ان يكون العقدة من فوق أو من تحت ألا ترى الى قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق أو وسطه أو أعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد أن تبقى العقدة من تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللجين بالحديث وقد حصلت لاسماعيل مذهب الامام رضى الله تعالى عنه فانه يكتفى بالثلاث من الاربع أى ثلاث كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا فبالاى الحلق اذا بقيت العقدة الى أسفل الحلقوم وشنع على من أفتى بالحرمه في ذلك اه مختصر اقال الشافعى وهو صريح في مخالفة ما ذهب اليه الشافعى الزيلعي اه ونقل صاحب الهندية والتجسس والمزيد ما قاله الزيلعي عن الواقعة ولم يذكروا خلافه ذكره الشرنبلالى وهذا الرأى لا يتنزه على الزيلعي فانه قال وهذا أى الحلق اذا بقيت العقدة مما يلي الصدر ومشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى انتهى فأتت ترى أنه بهذا الفعل لم يحصل قطع ما شئ من الاربعة الا قطع الحلقوم وحده وأما كلام محمد في الجامع لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق

(حرم حيوان من شأنه الذبح) خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتريدية والنطيحة وكل (ما لم يذبح) ذكاة شرعية اختياريا كان أو اضطراريا (وذكاة الضرورة جرح) وطعن وانها ردم (في أى موضع وقع من البدن) ذكاة (الاختيار ذبح) بعروقه واللبة بالفتح المخمر من الصدر (وعروقه الحلقوم) كله وسطه أو أعلاه أو أسفله

أو وسطه أو أعلاه اه فيستعين فهمه على ما قاله الشنخي وملا على لانه عبرا ولا بقوله لا بأس بالذبح في الخلق كله ولا يكون فيه الا اذا كانت العقدة بما يلي الرأس والا كان خارجا والذي ظهر لي أن الحق قول الزيلعي ومن معه وأما قوله ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله فممنوع لان الله تعالى قال الاما ذكيتم وبين رسوله صلى الله عليه وسلم محل الذكاة فبعث مناديا يشادى في لجج منى ألا ان الذكاة في الخلق الحديث رواد الدار قطنى ومحمد رحمه الله تعالى انما قال ما ذكره فعلا ما يتوهم أن الذبح لا يكون الا في وسط الخلق وعلى كل فالاستساق في المتنق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وهو مجرى النفس) قال محمد بن زكريا في أقصى الفم منذ ان أحدهم امتنقذ النفس الى الرئة وهو قصبتها والثانى من هذا الطعام والشراب الى المعدة وهو المريء اه (قوله والمريء) بفتح الميم وكسر الراء شمنى (قوله والودجان) هما عرقان من جانبي الخلق والمريء وانما كانت عروق الذبح هذه الاربعة لان قطع الودجين لا يهر الدم والمريء والخلقوم للنجيل عليه اه شمنى والد الدم ووج تغرق وتكسر ويقال في الجسد عرق حيث ما قطع مات صاحبه له في كل موضع اسم وهو هنا الودج والوريد وفي الظهر النياط والا بهر وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب وفي البطن الوتين وفي الفخذ النسا وفي الرجل الابطيل وفي اليد الاكل وفي الساق الصافن اه (قوله خلاف) قال الشنخي في الحاشية والحاصل أنه عند أبي حنيفة اذا قطع الثلاثة منها أى ثلاث كانت حل وعن أبي يوسف ثلاث روايات احداها هذه والثانية اشتراط قطع الخلقوم مع آخرين والثالثة اشتراط قطع الخلقوم والمريء وأحد الودجين وعند محمد لا بد من قطع أكثر من واحد من هذه الاربعة (قوله وأكثروا) أي الاكثر من كل من الودجين قال في المنع عنها قال شايخنا أصح الاجوبة في الاكثر عنه اذا قطع الخلقوم والمريء والاكثر من كل ووج تؤكل وما لا فلا اه (قوله قدر ما يبقى في المذبح) قال المصنف في شرحه وفي الجوهرة عن الشايع الشاة اذا مرضت أو شق الذئب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعيش المذبح فعند أبي يوسف ومحمد لا تحل الذكاة والخيار أن كل شئ ذبح وهو حي حل أكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوى اه (قوله بكل ما أفرى الاوداج) الفرق بين الافراء والافرى أن الافراء قطع للافساد وشق كما فرى الذابح والسبع والفرى قطع للاصلاح كما فرى الجزار الاديم وقد جاء معنى افرى أيضا الا أنه لم يسمع به في الحديث اه قاله أبو عبيدة اه مكى (قوله أراد بالاداج الخ) لاحابنة الى ذلك لان المراد أن ما قطع الاوداج جازبه الذبح الذي لا يتحقق الا بقطع الاربعة أو الاكثروا منها كما سبق فتدبر وقد نفع المنع في ذلك على أنه لم يتقدم في الاقوال اشتراط قطع كل الاربعة (قوله ولولونار) ذكر الشنخي في الحاشية مانعه فرع غريب ذكره الشنخي رحمه الله تعالى في كتاب الجنائيات عند قوله في الهداية وشبهه الحمد الخ أن النار تقع بها الذكاة لوجعلت على موضع الذبح فقطعت الخلقوم والودجين حل الا كل ذكره القسودرى في شرحه اه وعلى الهامش حاشية منقولة من خطه نصها وهذه الرواية خلاف ما ذكر في أصول شمس اللغة وأصول نحر الاسلام أن الذكاة لا تقع بالنار ذكره في باب دلاله النص اه (قوله وبليطة) بكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف وهى قشر القصب اللازق والجمع لبط اه حوى (قوله ولولو كانتا منزعين حل عند فامع الكراهة) قال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يذبح الشاة بظفر منزع أو بقرن أو بظم أو سن منزع فينهر الدم ويفرى الاوداج قال أكره هذا وإن فعل فلا بأس بأكله اه غاية والظاهر أن الكراهة للتعريض ويدل عليه التعليق (قوله كذبحه بشفرة كلية) الشفرة مفتوحة الشين اه حلى عن جامع اللغة وفي التماموس الشفرة السكين العظيم وما عرض من الحديد وحد وجهه شتار اه (قوله ونذب احدا شفرته) اقوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته اه (قوله قبل الاضجاع) يروى أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا أتبع شاة وهو يحث شفرته فقال أردت أن تميتها وماتت هلا حددتها قبل ان تنجعهما كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضى الله تعالى عنه من رآه يفعل ذلك حتى هرب وشردت الشاة شربلاية قال القهستاني وهذا لا يخلو عن اشعار بأن ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه اه (قوله كل من يترجلها الى المذبح) لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أخذ شاة وهو يجترها الى المذبح فقال قد هال الموت قودا رفيقا وفي رواية قال خذنا انتم فامع رحم الله من عباده الزموا والمعنى أنهم لا تعرف ما يراى بها كالحياض في الخبر أهممت البهايم الا عن اربعة خالقتها ورازقها وخنفها وفسادها

وهو مجرى النفس على الصحيح (والمريء)  
وهو مجرى الطعام والشراب (والودجان)  
مجري الدم (وحمل) المذبح (يقطع أى  
ثلاث منها) اذ لا أكثر حكم البزاي قطع  
قطع أكثر من خلاف وجه البزاي قطع  
كل حاقوم ومريء وأكثروا ويحجب  
بشئ من الحياة قدر ما يبقى في المذبح  
يكتفى من الحاقوم (أراد  
(و) حل الذبح (بكل ما أفرى الاوداج) (وأفرى الدم)  
الاوداج كل الاربعة تغلبا (وأفرى الدم)  
أى أساله (ولو) بنار أو (بليطة) أى قشر  
قصب (أو صرة) شئ مجرى أيضا كالسكين  
يذبح به (الاستواء وظفر قائم ولو صرنا  
منزعين حل) عندنا (مع الكراهة) لما فيه  
من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كلية  
(ونذب احدا شفرته قبل الاضجاع) ذكره بعد

كل من يترجلها الى المذبح

كذا في مبسوط السرخسي رحمه الله تعالى شربة ليلية (قوله من قفاها) القفا مقصور بذكر وبؤث صحاح واغا  
 كره لغة السنة (قوله بلوغ السكين الخضاع) المناسب ابلاغ السكين اه حلي والخضاع بالكسر والتخضع والضم  
 لغة فيها اه وقيل الخضاع ان يتدرا أسها حتى يظهر مذهبها وقيل ان يكسر رقبته اقبل أن تسكن من الاضطراب  
 وكل ذلك مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة اه تبين (قوله وكره كل تعذيب بلا فائدة) منه ذبح  
 واحدة بمحضرة أخرى (قوله قبل أن تبرد) بضم الراء من باب حسن من البرودة قال الفهستاني وفيه اشعار بأنه  
 لو أبان عضو اقبل كره وقال بعضهم ان السليخ قبله لم يكره كما في التحفة (قوله وهو تفسير باللازم) فيلزم من بردها  
 سكونها من غير عكس فانها قد تسكن عن الاضطراب ويتأخر بردها (قوله وترك التوجه الى القبلة) قال  
 في الاصل رأيت الرجل يذبح ويسمى ويوجه ذبيحته الى غير القبلة متعمدا أو غير متعمد قال لا بأس بأكلها قال  
 خواهر زاده في شرح المبسوط أما الحل فلأن الاباحة شرعا متعلقة بقطع الاوداج والتسمية وقد وجدوا توجيه  
 القبلة سنة مؤكدة وترك السنة لا يوجب الحرمة ولكن يكره تركه من غير عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)  
 راجع الى قوله حللا والى قوله خارج الحرم فان كان محرما وذبح غير الصيد فانه حل لا نفع له فيه شروع  
 بخلاف الصيد وان كان داخل الحرم لا تحل الذكاة سواء كان الذابح محرما أو حلالا ولو كان كيا لانه منهي عنه  
 فلا يكون مشروعا وهذا معنى الاطلاق المذكور (قوله لا تحل الذكاة في الحرم) ظاهر تقييده بالحرم أنه اذا  
 أخرجه الى الحل وذبحه حل والظاهر خلافه ويراجع (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في النفاية وتقدم عن الهندية  
 خلافه لأن من شرطه العقل وجعل الفهستاني التقييد بالفاة الذين هم جاعل ويعضبط المفسر بالقدره على  
 قطع الاوداج راجع الى كل المعطوفات التي من جملتها المجنون فالمراد أنه ذبح حال افاقته وهو ظاهر وقد افاد  
 ذلك المصنف في شرحه حيث قال حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما  
 (قوله أو امرأة) حائضا أو نفساء أو جنبا فهستانى عن التثنية (قوله يعقل التسمية والذبح) أو يعقل كون الحل  
 بهما أو كون الحل بقطع الاوداج أقوال أفادها الفهستاني (قوله ويعقل) أى على قطع الاوداج فهستانى  
 (قوله أو آخرس) وهو عاجز عن الذكرك فيكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسى بل أولى لانه أزم اه مخ (قوله  
 من وثقى) لانه مشرك وهو الذى يعبد الوثن وهو الصنم (قوله ويجوسى) اقله عليه الصلاة والسلام سخوايم  
 سنة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا أكلى ذبائحهم (قوله ومردت) وان انتقل الى ملة أهل الكتاب لانه لا يفتقر  
 على ما انتقل اليه (قوله وجنى) لما فى الملقط من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن اه أشياء والظاهر  
 أن ذلك محله ما لم يتصور بصورة الادعى ويذبح والافتح نظر الى ظاهر الصورة ويحتر (قوله وجبرى) لو أبوه  
 سنيا الخ) قال المصنف في مضمه وفي الفوائد الزينة لا تجوز ذبيحة الجبرى ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت  
 قلت والظاهر أن صاحب الفوائد أخذ من القيمة ونص عبارته بعد أن رقم لبعض المشايخ وعن أبي على أنه  
 تحل ذبيحة الجبرة ان كان آباؤهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من أهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة  
 المرتدين اه قلت ومرد بأبي على أبو على الجبائى رئيس أهل الاعتزال وبالمجبرة أهل السنة والجماعة فانهم  
 يسمون أهل السنة بذلك كما يصف عنه كلام البيهقي الجنبى منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل أنفسهم كما علم ذلك  
 في علم الكلام فقد غير صاحب الفوائد المجبرة بالجبرية والله تعالى أعلم اه قال ابن المصنف في زواهر الجواهر  
 أن ذكره ما تقدم لا يسهل والظاهر أن المصنف لم يلتفت الى الفرق بين الجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة وأما الجبرية  
 فهم من أهل الاهواء البدع والجبرية أصناف ومدارك كلام الجبرية على تنوع الاستطاعة والقدرة عن العباد أصلا  
 ويرون الخلق مجبورين في أفعالهم اه قال في تبين المحارم وأما الجبرية يقولون لا كسب للعباد بل كل أفعالهم  
 مخلوقة له تعالى وهم ثلاث فرق الجهمية والتجارية والضرارية اه وقال أيضا قال كثير من المفسرين ان المراد  
 من الذين فرقوا بينهم أهل البدع والشبهات من هذه الامة وروى عمر رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله تعالى عنها ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا أصحاب البدع وأصحاب  
 الاهواء من هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم أى الطرق  
 المختلفة التي هي ما عدا طريقه مثل اليهودية والنصرانية وسائر الملل والاهواء والبدع فتدعو الى الضلالة وقال  
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقبه بقوله

ووجه من قفاها) ان بقيت حية حتى  
 تقطع العروق والالم تحل موتها بلا ذكاة  
 (والخضاع) يفتح فسكون بلوغ السكين الخضاع  
 وهو ورق أبيض في جوف عظم الرقبة (و) كره  
 كل تعذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والسليخ  
 قبل أن تبرد) أى تسكن (و) كره (ترك  
 تفسيرا باللازم كما لا يخفى (و) كره (ترك  
 التوجه الى القبلة) لفظة السنة (و) كره  
 كون الذابح مسلما حللا خارج الحرم ان كان  
 صيدا (فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم  
 مطلقا) أو كيا اذ قتل أو حرييا (الاذا جمع  
 منه عند الذبح ذكر المسبح) قتل ذبيحتهما  
 ولو (الذابح) مجنون أو امرأة أو صبي أو عقل  
 التسمية والذبح) ويعذر (أو ألق أو آخرس  
 لا تحل ذبيحة) غير كتابي من (وثقى  
 ويجوسى ومردت) وجنى وجبرى لو  
 أبوه سنيا

ولا تفرقوا والمراد من الجماعة عند أهل العلم أهل الفقه والعلم ومن فارقهم قد رتب بوقوع في الضلالة وخرج من  
 نصرته الله تعالى ودخل في النار لأن أهل الفقه والعلم هم المهتدون المتمسكون بسنة محمد عليه الصلاة والسلام  
 وسنة خلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهور أهل الفقه والعلم والسواد الأعظم فقد شذ في ما يندخل في النار  
 فعليكم معاشر المؤمنين باتباع الفرقة الناجية المسماة بأهل السنة والجماعة فإن نصرته الله وحفظه وتوقيفه  
 في موافقتهم وخذلانه وسخطه ومقتة في مخالفتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب أربعة  
 وهم الحنفيون والمالكيون والشافعيون والحنابلة ومن كان خارجا عن هذه الأربعة في هذا  
 الزمان فهو من أهل البدعة والنار اه قال فان قلت ما قولك على أنك على صراط مستقيم وكل واحد من  
 هذه الفرق يدعي أنه عليه قلت ليس ذلك بالادعاء والتشبث باستعمالهم الوهم القاصر والقول الزاعم بل بالنقل  
 عن جهالة هذه الصنعة وعلماء أهل الحديث الذين جعلوا أصحاب الأحاديث في أمور رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأحواله وأفعاله وحركاته وسكناته وأحوال الصحابة والمهاجرين والأنصار والذين اتبعهم بأحسن مثل  
 الإمام البخاري ومسلم وغيرهما من الثقات المشهورين الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحة ما أورده  
 في كتبهم من أمور النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظر إلى الذي عمل به  
 واقتفى أثرهم واهتدى بسيرهم في الأصول والفروع فيحكم بأنه من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق  
 والباطل والمميزين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذي على عينه وشماله قال واختلف  
 العلماء من السلف والخلف في تكفير أهل الأهواء والبدع ولا شك أن من كان مذهبه وبدعته - وذا إلى الكفر  
 وهو غير متأول فيه فهو كافر بالإجماع وأما من كان منهم في مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد والخطا  
 المنضى إلى الهوى والبدعة من تشبه أو نعت بجارحة أو نفي صفات كمال عما لا يليق به سبحانه وتعالى اختلف  
 السلف والخلف في تكفيره فقال بعضهم أهل الأهواء كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين  
 من الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي قالوا به ومنهم من أبي إخراجهم من سواد المسلمين وهو أكثر الفقهاء  
 والمتكلمين فقالوا هم فساق عصاة ضلال وورثهم من المسلمين ويحكم لهم بأحكامهم قال ابن الهمام في شرح  
 الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من  
 غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام ان بني  
 اسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة كلهم في النار الا واحدة هي ما أنا عليه وأصحابي قال التوربشتي  
 في شرح المصابيح المراد من الامة ههنا من يجدهم هم دائرة الدعوة من أهل القبلة لأنه أضافهم إلى نفسه فقال  
 أمي وأكثروا وروى الحديث على هذا الاسلوب المراد منه أهل القبلة والمعنى أنهم تفرقوا فرقتين كل  
 واحدة منها بخلاف ما تدين به الاخرى وقوله كلهم في النار الا واحدة يعني كلهم يفسدون ويعتدون ما هو  
 موجب دخول النار فان كان كفرا وما نوا عليه دخول النار لا يخرجون منها أبدا وان لم يكن كفرا فهو إلى الله  
 تعالى ان شاء عفا عنهم وان شاء عذبهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة واستشكل ظاهر قوله عليه الصلاة  
 والسلام كلهم في النار بأنه ان أريد التأنيدي فيها لا يصح لأن من مات من أهل البدع على الإيمان فلا بد من  
 دخول الجنة وان أريد أن دخولهم محتم وان كانوا يخرجون لا يصح لأن المؤمن العاصي في مشيئة الله تعالى  
 وان أريد أنهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة أهل السنة كذلك فواجه التخصيص وأجيب بأن  
 التخصيص لشدة موافقتهم بالاعذاب فان عذابهم في النار يكون أشد عذابا من عصاة الفرق الناجية  
 اسوة اعتقادهم في طريقة نبيهم وبأن الكل مجموع لا يجبي أي مجموع هذه الفرق في النار ومجموع هذه الفرق  
 في الجنة ولا يلزم أن يكون كل الفرق في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عذاب اه بتصرف واعلم أنه  
 قد ظهر لك مما نقلناه أن الجبرية مؤمنون ناجون ومن حكم الإيمان حل الذي يصبه سواء كان أبوه سنيا أو جريا  
 وأما المجبرة الذين هم أهل السنة فالحل في حقهم أظهر من أن يذكر فقول بعضهم ان صاحب الفوائد يمكن أنه  
 اطلع على نص بذلك لا يصح وما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر هذه المسئلة ويقرها مع انه أمينة على عقيدة فاسدة  
 وانما أطلعنا في هذا المقام لميس الاحتياج في العقيدة وبيان الحديث (قوله لأنه صار كرتن) علة من الزا هدى  
 لقوله وجبري لو أبوه سنيا (قوله لأنه يقر على ما انتقل اليه عندنا) لأن الكفر كله ملة واحدة وقال بعض أهل

ولو أبوه جبريا حلت أنسابه لأنه صار كرتن  
 فنية بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر  
 لأنه يقر على ما انتقل اليه عندنا فبغير ذلك  
 عند الذبح - في لو تجسس يهودي لا يحدل  
 ذلك

المذهب يقتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه (قوله لانه أخف) أي لان الكتابي أقل شر من المشرك  
 فيحكم بتسمية الولد في أحكامه (قوله وتارك تسمية عمدا) لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وعلى  
 حرمة انعقد الاجماع قبل الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أبو يوسف والمشافع ان متروك التسمية عمدا  
 لا يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لا يتخذ قضاؤه لكونه مخالفا لاجماع اهل (قوله حل)  
 لان الشارع جعل الناس ذاكرا للعدو وهو النسيان فقد أقام الله مقام الذكر كما أقام الله مقام  
 الامسالك في الصوم لذلك (قوله وان ذكر مع اسمه تعالى غيره) أي كلا ما يغفر عطف بقربة ما بعده وفي الجوهرة  
 وان قال بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد وآله (قوله فيكون مبتدئا) بصيغة اسم الفاعل  
 (قوله حرم درر) عن غاية البيان وفي الجوى عن النوازل أنه يحرم بالجزء والمنقول في الهندية عن النهاية الحل  
 في الاوجه الثلاثة وعلمه بأن الرسول مذكور على غير سبيل العطف (قوله قبل هذا اذا عرف النحو) هذا الخلاف  
 انما هو في صورة العطف كما ذكره في الشريعة لانية وكذا كلام المؤلف بعد (قوله بل يحرم مطلقا بالعطف  
 لعدم العرف زيلعي) عبارة والاوجه أن لا يعتبر الا عراب مطلقا بل يحرم مطلقا بالعطف لان كلام الناس  
 اليوم لا يجري عليه قال الشيخ الشافعي في حاشيته هذا هو في جميع ما وقعت عليه من النسخ وهو غير  
 ظاهر لان الكلام فيما ذكره يمكن هناك عطف والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقا دون العطف اهـ ويؤيده  
 ما نقلناه عن الهندية عن النهاية (قوله لانه أهل به لغیر الله) الاولى قول التهستاني لان تجريد التسمية فريضة  
 اهـ (قوله لا أذكر فيهما) يؤخذ من المقام أن هذا انتهى للتصريح فانه يذكره على الذبيحة تحريم وتصريحه على  
 ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى  
 يحرم (قوله فان فصل صورة) أي حيا بالجماع ومعنى أي حقيقة واذا وجد الوصل حيا وعدم حقيقة كان  
 وصل من غير عطف فانه لا يحرم أيضا (قوله لا بأس به) بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
 اذا أراد أن يذبح يقول اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبياتي وعبادتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
 امرت وأنايمان المسلمين بسم الله والله أكبر ثم يذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء)  
 أي خلطه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك لله تعالى (قوله فقال الحمد لله) أي لاجل العطاس لانه  
 يريد الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت في حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الخاتمة (قوله  
 وبين ما ترقى الجملة) حيث قال المصنف فلو جدد العطاس لم ينب عنها على المذهب اهـ قلت الذي ينبغي فهمه  
 أن المصنف هنا جرى على غير المذهب في الخطبة وقال الولوالجي ولوقال مقام التسمية الحمد لله أو سبحان الله  
 يريد به التسمية أجزأ وان أراد التمسيد ولم يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله أكبر لان هذه اللفاظ ليست  
 صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه الفاظ كناية والسكابة انما تقوم مقام الصريح  
 بالنية كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يقطع فور التسمية) فيه أن ذلك يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو  
 يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا أن يحمل على الفور المقارب على أن زيادة واو لا تقطع الفورية وقد تقدم  
 عن الهندية مانعه أن وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه الا بزمان قليل لا يمكن التصرز  
 كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذلك نقل عن علي وابن عباس قال البقال  
 والمسهب أن يقول بسم الله والله أكبر اهـ (قوله صح) أي عند العاقبة وهو الصحيح لانه أفى بالأمور به الصريح  
 (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما أمر به خائفة (تنبيه) لو قال بسم الله ولم يظهر الهاء أن قصده ذكر الله تعالى حل  
 وان لم يقصده وترك الهاء قصده الا يحل لان الوجه الاول قصده التسمية والعرب قد تحذف حرفا خيما  
 وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح واستشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم  
 لا يجوز الا في النداء خاصة اهـ وفيه أن المقصود وجود نظير للفظه (قوله وأراد به متابعة المؤذن) أي لا الدخول  
 في الصلاة وهذا نظير في الشق الثاني فقط والا فلا بد من النية حتى يكون شارعا فتدبر (قوله من الذابح) فلو  
 من غيره لا تحل كما سقت (قوله حال الذبح) يأتي مفهومه في كلام المؤلف (قوله اذ لم يقصده عن طلبه) قال  
 في المنع فان قلت ذكر وانه اذا وضع منجلا يصيده جارا للوحش ثم وجد الحمار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية  
 والتوفيق أنه محمول على ما اذا قد عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اهـ ومجمله اذا غاب عن بصره حاملا

والمؤذن بين مشرك وكتابي ككتابي لانه أخف  
 (وتارك تسمية عمدا) خلافا لشافعي (فان  
 تركها فاستباح) خلافا لمالك (وان ذكر  
 مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف  
 (كره) كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان  
 أو مني ومنه بسم الله محذور ولأقرب بالرفع  
 لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل  
 صورة ولو بالجزء أو انصب حرم دور قبل هذا  
 اذا عرف النحو والاوجه أن لا يعتبر الا عراب  
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي  
 كما أقاده بقوله وان عطف حرمت فهو بسم  
 الله واسم فلان أو وفلان) لانه أهل به لغیر الله  
 قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا أذكر  
 فيها عند العطاس وعند الذبح (فان فصل  
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاجماع) والدعاء  
 (قبل التسمية أو بعد الذبح لا بأس به) لعدم  
 القرآن أصلا والشرط في التسمية هو الذبح  
 انما الص عن شوب الدعاء) وغيره (فلا يحل  
 بقوله اللهم اغفر لي) لانه دعاء وسؤال  
 بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مرديا به  
 التسمية) فانه يحل (ولو عطس عند الذبح  
 فقال الحمد لله لا يحل في الاصح) لعدم قصد  
 التسمية (بخلاف الخطبة) حيث يجزئ به  
 ينبغي حله على ما إذا نوى والا لا يوفى بينه  
 وبين ما ترقى الجملة فتأمل (والمنصب أن  
 يقول بسم الله الله أكبر بلا وواو كره بها) لانه  
 يقطع فور التسمية كما عراه الزيلعي للعلواني  
 وقال قبله والمتداول المتقول عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالواو ولو سمى ولم تحضره النية  
 صح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في التسمية  
 الفعل) أو نوى بها أصلا آخر فانه لا يصح  
 فلا تحل (كما لو قال الله أكبر وأراد به متابعة  
 المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلاة) بزازية  
 وفيها (وتشترط) التسمية من الذابح (حال  
 الذبح) أو الرمي لصدا والارسال أو حال  
 وضع الحديد لجار للوحش اذ لم يقصده عن  
 طلبه كما سجي

(والمعتبر الذي يجمع بين هاتين التسميتين قبل تبدل  
الجلس) حتى لو اجمع شاتين احدهما فوق  
الآخرى فذبحهما ذبيحة واحدة بتسمية  
واحدة خلافا لما لو ذبحهما على التعاقب  
لان الفعل بعد دفنهما بتسمية ذكر الزباني  
في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل  
أو شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم  
والالا وحده الطول ما يستكره الناظر واذا  
حدد الشفرة ينقطع الفور برزاقية (وحب)  
بالجاء (فخر الابل) في أسفل العنق (فكره)  
ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) فذهب  
ذبحها وكركه فخرها ترك السنة ومنعه ماله  
(ولا يذبح من ذبح صبيد مستأنس) لان ذكاة  
الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن  
ذكاة الاختيار (وكفي جرح زم) كبقر وغنم  
(نوحش) فيجرح كصبيد (أو تعذر ذبحه)  
كان تردى في بئر أو نداء وصال حتى لو قتل  
أصول عليه صبيد اذ كانه حل وفي النهاية  
بقرة تمسرت ولادتها فأدخل ربه ايده وذبح  
الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم  
يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قتل ونقل  
المصنف أن من التعذر ما لو أدرك صبيد حيا  
أو شرف نوره على الهلاك وضاق الوقت  
على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فخرجه حل  
في رواية وفي منظومة النسفي

ان الجنين مفرد بحكمه

لم يتذبح ذكاة أمته  
فحذف المصنف ان وقال ان تم خلقه أكل  
أقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمته  
وحله الامام على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل  
انه روى بالنصب وليس في ذبح الاتم اضاغة  
الولد لعدم اليقين بعونه (ولا يحل ذنوب  
يصيد بنابه) فخرج فهو البعير (أو مخذب)  
يصيد بمخذه أي نظره فخرج فهو الحمامة  
(من سبع) بيان لذي ناب والسبع كل  
مخطف منتهب جرح قاتل عادة (أو طير)  
بيان لذي مخلب (ولا الحشرات)

لهم أما اذا وجد ميتا في الحديد أو وجده وفيه حياة مثل حياة الذبوح فهو ميت حكمه فيل اجماعا كما أفاده  
القهستاني من الهداية (قوله قبل تبدل المجلس) ظاهره أن المجلس اذا طال لا يقطع الفور به وهو خلاف ما تقدم  
عن الهندية وعليه الاعتماد (قوله ينقطع الفور) نقله في الهداية عن أصحاب الزعفراني عن المحيط وقال من غير  
فصل بينهما اذا قل أو أكثر ولم يتر الفرق بين هذه والمسائل المذكورة قبلها (قوله وحسب بالحاء الخ) قال في التبيين  
النحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق أعلى العنق تحت اللبدين اه وعبر المصنف  
بقوله وحسب تعال صاحب الهداية وقوله قال في الكنزوس فخر الابل اه ولعل مراد صاحب الهداية السنية  
لا المستحب الاصطلاح فيؤيده قوله أما الاستصحاب فلو وافقة السنة المتواترة اه فلا مخالفة أفاده الشرياني  
(قوله والحكم في غنم وبقر عكسه) الظاهر أن الغزال وبقر الوحش ونحوهما كذلك وانظر حكم الاوز والذجاج  
والارنب ونحوها وذكر في الهندية عن خزائن المفتين لو ذبح فيما يجب فيه النحر أو غير فيما يجب فيه الذبح جاز وزك  
السنة في شرح الكنز لا يبارى النعام والاوز كالابل بنحر والضابط لكل ماله عنق طويل أي فانه ينحرف في  
القهستاني عن التت أن أدب الذبح أن يوضع بالرقق وعلى اليسار ويتوجه الى القبلة ويشد ثلاث قوائم فقط  
ويذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلقوم (قوله كان تردى في بئر) فانه يخرج  
ويؤكل اذا علم موته من الجرح والالوان أشكل ذلك أكل لان الظاهر أن الموت منه منع (قوله صبيد اذ كانه)  
ظاهره أن الذكاة بشرط فيها النية ولم يتقدم ذكر ذلك في الشروط وان كان هذا الحكم يخص هذه المسئلة فلينظر  
وجهه (قوله فخره حل في رواية) الاولى أن يقول في قول لانه عزاه الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر  
لا يحل أكله الا اذا قطع العروق (تنبيه) في الهندية دجاجة تطلعت بشجرة وصاحب الابل ان كان لا يخاف  
عليه القوات والموت ورماها لا تؤكل وان خاف القوات تؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها  
أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل أكلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضع آخر لانه يجوز من الذكاة  
الاختيارية وان كانت تهدي الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضعا آخر اختلفوا فيه  
والصحيح أنها لا تهل اه (قوله ان الجنين مفرد بحكمه) أي ان ذكي حل والا لا يتبع أمته فالنظر الثاني فسر  
للاول (قوله وقال ان تم خلقه) مما يتفرع على قولهما كافي الهداية أن الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت  
مقدار ما يقدر على ذبحه فأت يؤكل وظاهر تقييده بقام الخلق انه اذا لم يتم لا يحل اتفقا ويحتمل أن يقال كجزء منها  
فيحل ويحترق (قوله وحله الامام الخ) قال الاكل في شرح الهداية انما يجب المصنف عن هذا الحديث لانه لا يصلح  
للاستدلال لانه روى ذكاة أمته بالرفع والنصب فان كان منصوبا فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا كذلك  
لانه أقوى في التشبيه من الاول كقوله وعينك عينها وجيدك جيدها (قوله وليس في ذبح الام اضاغة  
الولد) ظاهره أنه لا كراهة وفي الهندية عن الخاتمة بقرة أو شاة أشرف على الولادة قالوا يكره ذبحها لانه فيه تضییع  
للولد وهذا قول الامام لانه يقول الجنين لا يتذكى ذكاة أمه اه (قوله ولا يحل ذنوب) ما فرغ من الذبائح عقبها  
بيان ما يحل منها وما لا يحل والوسيلة الى الشيء مقدم عليه في الذكر (قوله يصيد بنابه) قال الجوزي في شرحه  
والمراد من ذي ناب السبع الذي يفترس بنابه ومن ذي مخذب هو الذي يصطاد بمخذه وهو المراد بالاجماع لان  
كل صبيد لا يخلو عن مخذب وكل حيوان غير الطير لا يخلو عن ناب اه والدليل على النفي أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخذب من الطير رواه مسلم وأبو داود وجماعة والسري في النفي أن طبيعة  
هذه الاشياء مذمومة شرعا فيحتمل أن يتولد من لها شيء من طبعها فيجوز أكلها ما لم يكن لها أصل  
اكرامه (قوله أو مخذب) مفعل من الخلب وهو منق الجلد زيلعي (قوله كل مخطف منتهب) قال في الجوهرة  
الخطاطفة ما مخطف في الهوام مثل البازي والحدأة والتمتية هي ما تنهب من الارض مثل الذئب ونحوه اه  
وفي الغاية الاختطاف والاتهاب بمعنى الخطف والنهب قبل في الفرق بينهما ان الاختطاف من فعل الطير  
والاتهاب من فعل سباع الهائم ولما كان السبع شاملا لهذين النوعين فسر السبع بهذين الوصفين اه (قوله)  
عادة) أي وقد يضاف ذلك (قوله ولا الحشرات) وكذلك الهوام بتشديد الميم قال الاتفاقية تجمع الهامة وهي الدابة  
من دواب الارض وجميع الهوام نحو البربوع وابن عرس والقنفذ مما يكون سكناه الارض والجد ومكروه أكله  
لان الهوام مستخسنة وقد قال تعالى ويحرم عليهم الحيات ولا تأكلوا مما يقتولون النجاسات في الغالب وذلك من

أسباب الكراهة وكذا جميع ما لا دمه فأكله مكروه لانه كاه مستحب فيه دخل تحت قوله عز وجل ويحرم عليهم  
 الخبائث الا الجراد فانه مخصوص بالحديث اه (قوله صفار دواب الارض) في الجوهره والخرشات يعني المائي  
 البري منها كالفندع وغيرها (قوله والجراد اهلية) ولو توحشت هندية (قوله بخلاف الوحشية) ولو صارت  
 اهلية ووضع عليه الاكاف هندية عن شرح الطحاوي (قوله الذي أمة حجارة) الجاريم المذكور والاني والتاء  
 للوحدة وحكى شذوذ اه والانيان خصوص الانثى فلو عبر به لكان أولى (قوله فكاهه) فيكون على الخلاف  
 الاتي لان المعتبر في الحل والحرمه الام فيما تولد من مأكول وغيره كقول (قوله والخيل) أي عنده لقوله تعالى  
 والخيل والبغال والحمير لتركبوها فتاتن بركوبهم دون أكلها ألا ترى أن الابل لما كانت تركب وتؤكل جميع بينهما  
 فقال تعالى فتناكروهم ومنها يأكلون والاكل من أعلى المنافع والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويمتن بآثارها  
 وفي الهداية ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول أصح اه لانه روى أن أبا يوسف سأل  
 الامام رضى الله تعالى عنهم اذ اختلفت في شيء أكرهه فأرأيتك فيه قال التحريم ومبني اختلاف المشايخ في قول  
 الامام رحمه الله تعالى على اختلاف اللفظ المروى عنه فانه روى عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فأما ما  
 فلا يجهن أكله وهذا يلحق الى التنزيه وروى عنه أنه قال أكرهه وهو يدل على التحريم تنزيه لاهلية عن العناية وعمل  
 في الدرر كراهة التنزيه بأن الكراهة بمعنى الكرامة كبل يحصل بإباحته تقليل آله الجهاد وللهذا كان مؤرره طاهرا  
 وهو غير ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره غير الاسلام وأبو المعين في جامع ما انتهى قال أبو السعد قلت فقل  
 ما في الدرر من ترجيح كون الكراهة للتنزيه يرتفع الخلاف بين الامام وصاحبيه لانهم ما وان قالوا بالحل لكن مع  
 كراهة التنزيه على ما يستفاد من قول الشارح وعندهما وعند الشافعي لا بأس بأكله وبه صرح في التنزيه لاهلية  
 عن البرهان اه (قوله وعندهما وعند الشافعي يحل) لما روى جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنهم ما كنا لحم  
 القرم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال أحمد وقول الامام قال الامام مالك رضى الله تعالى عنهم  
 أجمعين (قوله ولا بأس بلبنها على الاوجه) لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد بخلاف اللحم مخ عن الجنب  
 وأجرى بهضم الخلاف بين الامام وصاحبيه فيه كاللحم وذكروا القولين في كراهة التحريم والتنزيه فيه وحكى عن  
 عبد الرحيم الكرميني أنه رأى الامام في المنام وقال له فيها أي الخيل كراهة تحريم يا عبد الرحيم اه والخلاف  
 في خيل البر أما خيل الجبر فلا تؤكل اتفاقا (قوله والضيع) بضم الباء وسكونها قهتاني اسم للاتي ويقال  
 للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ومن عجب أمره أنه يحض ويكون ذكر اسنة وأنثى أخرى كذا في شرح  
 السكر لا يسارى وما روى من إباحته فهو قبل التحريم لانه لم يحرم ابتداء الامام في قوله تعالى قل لا أجد فيما أوصى  
 الى محرما الاية (قوله والسلفاة) هي من أخبت الحشرات حموى وهي بكسر السين وفتح اللام ينفع دمه  
 ومرارها المصروع والتلطيخ بدمها ينفع المفاصل اه (قوله والغراب الابقع) هو الذي فيه سواد وبياض اه  
 مكي عن الكشف وذكر في الظهيرية أن الغراب الاسود والابقع ثلاثة أنواع نوع بلمتقط الحب ولا يأكل الحليف  
 وهو غير مكروه ونوع يأكل الحليف وهو مكروه ونوع آخر يأكل الحب مرة والحليف أخرى وانه غير مكروه وعنده  
 الامام خلافا لابي يوسف اه مكي (قوله لانه ملحق بالخبائث) فان لحمه ينبت من الحرام يعني وأكل (قوله  
 والخبيث) أي المأخوذ من قوله ويحرم عليهم الخبائث (قوله السليمة) لعل المراد السليمة من الشره والمرض (قوله  
 النسر) هو خلاف ما قاله مسكين انه العقق وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن العقق فقال لا بأس به  
 فقلت انه يأكل النجاسة فقال انه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكله فالاصل عنده أن ما يخلط كالذي جاح لا بأس به  
 وقال أبو يوسف يكروه العقق كما تكره الدجاجة اه هندية وفي حاشية المكي العقق وزان جمع طائر نحو الحمامة  
 طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشابه به ويعقق بصوت يشبه العين والقاف (قوله  
 على الابتداء) أي ابتداء الاسلام (قوله واليربوع) بوزن يفعول دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها  
 ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع زربوع والعاقبة تقول يربوع اه أبو السعد (قوله هو طائر) لكنه  
 طيء الطير من شرار الطير (قوله وقيل الخفاش) أي يحرم وهو كرمات منجمة في أوله ومنجمة في آخره هو طوط  
 سمي به لصغر عينيه وضعف بصره من الخفاش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقة أوفساد في الجفون  
 بلا وجه اه مكي وقد حكى القواين بالحمل والحرمه في الهندية (قوله لانه ذناب) فيه نظر لان كل ذي

هي صفار دواب الارض واحدها حشرة  
 (والجراد اهلية) بخلاف الوحشية فانها  
 ولبنها حلال (والبغل) الذي أمة حجارة  
 فلو أمة بقرة أكل اتفاقا ولو فرسا فكاهه  
 (والخيل) وعندهما وعند الشافعي يحل وقيل  
 ان أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته  
 ثلاثة أيام وعليه الفتوى عادية ولا بأس  
 بلبنها على الاوجه (والضيع والنهاب)  
 لانهما ناباتا وعند الثلاثة يحل (والسلفاة)  
 بربية وبجربة (والغراب الابقع) الذي يأكل  
 الحليف لانه ملحق بالخبائث قاله المصنف  
 ثم قال والخبيث ما تستخبه الطباع السليمة  
 (والغداد) بوزن غراب النسر جمع غدد  
 قاموس (والفيميل) والنسب وما روى من  
 أكله محمول على الابتداء (واليربوع) ابن  
 عرس والرخم والبغاث هو طائر ذى الهمة  
 يشبه الرخم وكلها من سبع البهائم وقيل  
 الخفاش لانه ذناب

ناب ليس عنى منه اذا كان لا يصطاد بانه اه اتقانى (تنبيه) الذى يعيش فى البر انواع ثلاثة ما ليس له دم أصلا  
 وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لدم له مثل الجراد والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب  
 والبغاة ونحوها لا يحل أكله الا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجع  
 الحيوانات الحشرات وهوام الارض من الفأر والقنفذ والضب واليربوع وابن هرص ونحوها ولا خلاف فى  
 حرمة هذه الاشياء الا الضب فانه حلال عند الشافى رضى الله تعالى عنه وما له دم سائل مستأنس ومستوحش  
 فالمستأنس من البهائم الابل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المستوحش نحو الظباء وبقر الوحش وحجر الوحش  
 وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والاهلى فلا يحل  
 وكذا المستوحش المسمى بسباع الوحش والطير فسباع الوحش مثل السبع والذئب والضبع والنمر والفهد  
 والثعلب والسنور البرى والسجباب والسمور والداق والدب والقرود ونحوها وسباع الطير البازى والباشق  
 والصقرو والشاهين والحدأة والبغاث والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وتحل الفاختة وهى واحدة القواخت من  
 ذوات الاطواق زعموا أن الحيات تمرب من صوته وفيها فصاحة وحسن صوت وفى طبعها الانس بالناس تعيش  
 فى الدور وتعرف فقد وجد منها ما عاش خسا وعشرين سنة ومنها ما عاش أربعين سنة يحل أكلها ويبيعها انتفاعا  
 ذكره الدميرى ويؤكل القسمرى والسوادين والزرزور والاصل والهدهد واليوم والطاوس والديسى بضم  
 الدال طائر صغير منسوب الى ديس الرطب فى لونه غيرة بين السواد والجرعة وهو نوع من الحمام البرى وهو أصناف  
 مصرى وحجازى وعراقى متقاربة أغفرها المصيرى ديميرى وأما الوبر بكسر الباء كما فى الصحاح قال أبو يوسف  
 لا أحفظ فيه شيئا عن أبي حنيفة وهو عندي مثل الأرنب وهو يختلف المقول والنبات وهو دوية أصغر من  
 السنور وكلا العين لا ذنب لها تدخل البيوت اه عيني وحل الابل فى المغرب الابل بضم الهمزة وكسرها وتشديد  
 الياء الذكور من الاوعال اه وفى القاموس الوعل بالفتح وككتف ودئل وهذا نادى تيس الجبل اه والذكر  
 والانتبان والمثانة والعصان اللذان فى العنق والمرارة تحل مع الكراهة وكذا الدم الذى يخرج من اللحم والكبد  
 والطحال دون الدم المسفوح وهل الكراهة تحريرية أو تنزيهية قولان (قوله مائى) هو الذى يكون مأواه ومعاشه  
 فى الماء اه منع (قوله ولو متولد فى ماء نجس) فى البرازية أو أرسلت السمكة فى الماء النجس فكثرت فيه لابس  
 بأكله الحال اه قال الثوري لا يـ ينظر الفرق بينهما وبين الجلالة انتهى وفى الهندية ويكره أكل لحوم الابل  
 الجلالة وهى التى الاغلب من أكلها النجاسة تغير لحما وتنه كما يكره أكل الطعام الممتن وفى شرح الطحاوى أنه  
 لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيره الا أن نجس أيا ما وتعلق وليس طبعها تقدر فى ظاهر الرواية وروى ابن  
 رستم عن محمد فى الناقة والشاة والبقرة انما تكون جلالة اذا تغير لحما ووجد منه ريح منتنة فلا يشرب لبنها  
 ولا يؤكل لحما وجاز بيعها وهبتها هذا اذا كانت لا تختلط ولا تأكل الا العذرة غابا فان خلطت فليست جلالة  
 لانها لا تتن اه بتصرف (قوله ولو طاف به بجرحة وهابية) لم يوجد ذلك فى الوهابية ولا فى شرحها وانما قال  
 العلامة عبد البر الاصل فى اباحة السمك أن مائى باقى يؤكل وما مات بغيره باقى لا يؤكل اه فان حمل على أن ذلك  
 الط فى مات بالجرح حل (قوله غير الطافى) هو اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء بطفة وطفوا اذا علا اه مكى  
 (قوله حتم أنفه) الحتم الموت والجمع حتموف ومات فلان حتم أنفه اذا مات من غير شرب ولا قتل ولا يبنى  
 منه فعل وخص الانف بالاضافة لأن روحه يخرج من أنفه يتتابع نفسه أولانهم كانوا يتخيّلون ان المرض  
 يخرج روحه من أنفه والجرم من جراحته مختار وقاموس (قوله كما يؤكل ما فى بطن الطافى) لأن ما فى بطنه  
 مات باقى وهى ضيق المكان اه عبد البر فى المنع ولو أن سمكة ابتلعت سمكة أكلت جميعا لان البلوعة ماتت  
 بسبب حادث وأما اذا خرجت من دبر السمكة لا تؤكل لانها قد استخات عذرة اه ولو وجدت جرادة فى بطن  
 سمكة أو فى بطن جرادة حلت مكى عن البحر الاخر (قوله وما مات بجر الماء أو برده) هو الذى عليه الفتوى وقيل  
 لا يحل لأن السمك لا يموت بجر الماء ولا برده (قوله وبربطه فيه) كما اذا مات فى الشبكة وهو لا يقدر على التخلص  
 منها وكذا يحل ما لدغته حية أو صايه حديد (قوله أو القاء شئ) وكان يعلم أنها تموت منه قال فى المنع أو أكلت  
 شيئا أو القاء فى الماء لمأكلا فمات منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها فان ماتت باقى اه (قوله فوته باقى) أى  
 لأن موته باقى ويؤخذ من الاصل السابق (قوله والا لجرث) بوزن سكيت قاموس وقوله سم الجترث من

(ولا يحل) (حيوان مائى الا السمك) الذى  
 مات باقى ولو متولد فى ماء نجس ولو طافية  
 بجرحة وهابية (غير الطافى) على وجه الماء  
 الذى مات حتم أنفه وهو ما بطنه من فوق  
 فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل كل  
 يؤكل ما فى بطن الطافى وما مات بجر الماء  
 أو برده وبربطه فيه أو القاء شئ فوته باقى  
 سمك (و) (الا لجرث) سمك أسود  
 (والمارماهى) سمك فى صورة الحية

فأفردهما بالذكور للنفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وإن مات حنط فإنه بخلاف السمك (وأشكال السمك بلاذ كاة) الحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد  
قد مات النكد والطحال بكسر الطاء (و حل ١٥٨) (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارب والعق) هو غراب يجمع بين كل حيف وحب والاصح

حلله (معها) أي مع الذكاة (و ذبح ما لا يؤكل  
يطهر لحمه وشحمه وجلده) تقدم في الطهارة  
ترجيح خلافه (الا لا أدى والخنزير) كما مر  
(ذبح شاة) مريضة (فخرج الدم  
حلت والا لان لم تدرحياته) عند الذبح  
(وان علم) حياته (حلت) مطلقا (وان لم  
تحرل لم يخرج الدم) وهذا يتأق في مخنقة  
ومنزلية ونطيحة والتي بقر الذب بطنها فذكاة  
هذه الاشياء تحلل وان كانت حياتها خفية  
وعليه الفتوى لقوله تعالى الاماد كيت من  
غير فصل وسيجي في الصيد (ذبح شاة لم تدر  
حياتها وقت الذبح) ولم تحرل ولم يخرج الدم  
(ان قبحت فاهلا لا تؤكل وان نضمت أكلت وان  
قحت عينها لا تؤكل وان نضمت أكلت وان  
مذت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان  
قام نحرها لا تؤكل وان قام أكلت) لان  
الحبوان يسترخى بالموت ففحق فم وعين ومذ  
وجبل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخت  
ومتابها حركات تختص بالحى فدل على  
حياته وهذا كاه اذ لم تعلم الحياة (وان علمت  
حياتها) وان قلت (وقت الذبح أكلت مطلقا)  
بكل حال زيلعي (سمكة في سمكة فان كانت  
المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة  
والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا)  
تكن صحيحة (حل الظرف لا المظروفة)  
بكالو خرجت من دبرها لاستحالتها بعد ذرة  
بجوهره وقد غير المصنف عبارة منه الى  
قاسمته ولو وجد فيها ذرة ملكها حلالا  
ولو خافا أو دبنا راضيا وبالا وهو لقطة  
(ذبح لقوم الامير ونحوه) كواحد من  
الغنماء (يحرم) لانه أهل به لغير الله (ولو  
وصلية) ذكر اسم الله تعالى (ولو ذبح للضيف  
لا) يحرم لانه سنة الخليل وكرام الضيف  
اكرام الله تعالى والفارق انه ان قدمها يأكل  
منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف وأولوية  
أول الرعي وان لم يقدمها يأكل منها بل يدفعها  
لفيره كان لتعظيم غير الله فيحرم

لاجل التهيؤ لضافته فلا شبهة في جوازها وأما إذا كان عند القدر وم فإن كان التصديق فكذلك وان كان لمجرد التعظيم فحرام والمذبح مبيته ثم ذكر نحو الفرق المذكور هنا قال وأما الذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفا من مرض فلا شك في أن القصد هو التصديق اه وفي فتاوى الشلبي ركب الجرف فذكر على نفسه ان وصل الى البرسالم ان يقرب قربا يلزمه الوفاء ولا يأكل منه بل يتصدق به على الفقراء لا لا غنى اه ثم ان هذا الفارق لا يظهر لانه قد يقصد به التعظيم وبأكل منه هو أوعى له فلا ولي فاطته بقصد التعظيم وعدمه (قوله وهل يكفر قولان) يعين على القاضي والمفتي العمل بعدم التكثير لوقوع الخلاف كما تقدم في المرتد (قوله وفي صيد المنية أنه يكفر) أي يحرم (قوله لا نال أنسى الظن) فيه أن الكلام عند التيقن (قوله وفضل) هو الامام الفضلي (قوله حقيقة وحكا) أي يخرج المنفصل من المذبح قبل موته فانه منفصل من حي صورة لا حكا وحكمة فلا حاجة للاستثناء الا في كماله الشيخ صالح (قوله التعميم) أي سواء كان حيا حقيقة وحكا أو حقيقة فقط أي صورة ثم يستثنى منه ما ذكره المصنف فان الكلام في المراد بالحي وان كان الحكم لا يختلف على الوجهين وهذا في غير الصيد أما الصيد فمعه تفصيل قال في الهندية عن وجيز السكردي قطع الدب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل الملبان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيش يدون الملبان لا يؤكل وان كان لا يعيش بغيره كالرأس يؤكل ان اه ونحوه في البرازية والمراد العضو المنفصل من العظم واللحم وان كان متصلا بالجدار أما المتعلق باللحم يؤكل كما ذكره البيهقي ولو روى صيد افقطع يده أو رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التمام وانده ماله حل أكله لانه بمنزلة سائر أجزائه وان كان لا يتوهم بأن بقي متعلقا بجداره حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والمعتبر المعاني والكلام في غير السمك لان ميتة السمك حل وكذا الجراد (قوله والسنة الساقطة) تقدم في الطهارة أن المذهب طهارة السنة اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسلم قبل أن تبرده اه حلي (قوله وحذرنا في الطهارة) أي قبل التيمم والذي حذرناه أنه لا عبرة لغلبة الشبهة بتصريحهم بحل ذب ولانه شاة اعتبارا للات اه حلي (قوله والكرامة تذكر) أي في البغل الذي أمته من الخيل عندهما ثم يحتمل أن تكون نجاسة وأن تكون تنزيهية وهو الذي فهمه الطرسوسي ونازعه المصنف بنص محمد كل مكره حرام وعندهما الى الحرام أقرب ذكره عبد البر (قوله وان ينزك) يقال نزل الفعل اذا وثب على الاثني فواقعها (قوله تساج) بكسر النون (قوله وان أكلت تبنا) بتقديم التسا على الموحدة ويجوز أن تكون بنون ثم موحدة ثم مشاة فوقية (قوله ليت) من التبرع في القطع يعني لا يؤكل (قوله والصباح يحجر) فان نبح لا يؤكل وان تغار يبرأه بعد الذبح ويؤكل وان أشكلت بأن صاح كالكلب وكافعز (قوله فعنز) لكنه يرمى برأسه (قوله فيطمر) الطمر الدفن في الارض (قوله يحلها) أي الشارع (قوله ومن ذا الذي ضحى) أي أقام في بيته الى ان دخل وقت الضحى واعلم أن هذا البيت ملحق من بيتين وهما قوله وأي شياه دون ذبح يحلها وأي المساق والمزارع يكفر وذو الحية صلي ويفسد دونها ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر والبيت الاول تقدم ذكره قبيل الذباح ومعنى الشطر الاقل من البيت الثاني أي متصل لحية كبيرة صحت صلاته وان صلي بدونها لا تصح الجواب صلي وجبهه محلول ولحية كبيرة تستعزونه عن عينه فصلاته صحيحة واذا حلقتها أو وضعها بخرق لم تجز صلاته لا تكشف عورته وهذا على رواية والاصح أنه تجوز صلاته لان الستراغاب يجب عن الغير من الجوانب لافي حق نفسه حتى جازمها ونظره اليها اه حلي (خاتمة) ثمانية أشياء من الميتة يجوز الاتفا عها القرن والظلف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش والعظم سواء كانت من مأكول اللحم أو غيره كذا في زواهر الجواهر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \* (كتاب الاضحية) \*

المناسبة بين الذباح والاضحية أن الاضحية من جنس الذباح الا أن الاول أعم والثاني أخص وانما أفرد بها بكتاب على حدة لانها واجبة تثبت بشرائط وأحكام وأسباب خاصة كذا في مسكين اه وفيها ثمان لغات ضم الهزة مع تشديد اليا وتخفيفها وكسر الهزة معها وضحية بفتح الصاد وكسر ها وأضحية بفتح الهزة وكسر ها وأصل اضحية أضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالساكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الحاء تناسب الياء وتجمع على أضاحي بتشديد الياء (قوله من نسمة الشيء باسم وقته) أي

وهل يكفر قولان بزازية ونسمة وهبانية قلت وفي صيد المنية أنه يكفر ولا يكفر لانا لانسى الظن بالمسلم أنه يقرب الى الأدي بسم هذا التعريف ونحوه في شرح الوهبانية عن الذبيرة ونظمه فقال

وفاعله جهوهرهم قال كافر  
وفضلي واسمعيلى ليس يكفر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل من الحي) حقيقة وحكا لانه مطلق فينصرف لا يكامل كما حقه في تنوير البصائر قلت لكان ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثناء فأتاه (كبيته) كالاذن المقطوعة والسنة الساقطة الا في حق صاحبها فظاهر وان كثر أشياء من الطهارة وهو المختار كافي تنوير البصائر (الامن مذبح قبل موته فيحل أكله لو من الحيوان) (المأكول) لان ما بقي من الحياة غير معتبر أصلا بزازية قلت لكن يكفر كما مر وحذرنا في الطهارة قول الوهبانية

وقدح لالحلم البغال وأتمها  
من الخيل قطعها والكرامة تذكر  
وان ينزك بوق عنز فهاها  
تساج له رأس ككلب فينظر

فان أكلت لحما فكلب جميعها  
وان أكلت تبنا فذا الرأس يبتز  
ويؤكل باقيها وان أكلت لدا  
وذا فاضربها والاصباح يحجر

وان أشكلت فاذبح فان كرسها يدا  
فعنز ولا فهو وكلب فيطمر  
وفي معالياتها

وأي شياه دون ذبح يحلها  
ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر  
\* (كتاب الاضحية) \*

من ذكر الخصاص بعد العام (هي) لغة اسم ما يذبح أيام الاضحية من نسمة الشيء باسم وقته



اذ ارأيت هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يفصح فليمسك عن شعره وأظفاره والتعلق بالارادة يشافي الوجوب  
 ووجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام من وجد سعة ولم يفصح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق  
 الا بترك الواجب وأمر عليه الصلاة والسلام بقوله من فصح قبل الصلاة فليعد والامر للوجوب فلولا أنها واجبة  
 ما وجبت أعادتها والمراد بالارادة في الحديث ما هو ضد السهولة لا التحير لانه غير مخير اجاعا لان التحير لا يقع  
 الا في المباح فلم يدل ذكر الارادة في الحديث على تنفي الوجوب ومثله ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من  
 اراد أن يفصح فليتهجل (قوله علا لا اعتقادا) أي فلا يكفر جاحده كافي المخ وهذا منه يفيد أن الواجب اعتقادا  
 يكفر جاحده وليس كذلك فان التور واجب اعتقادا ولا يكفر جاحده ويمكن أن يراد بالواجب في كلامه الفرض  
 فتسلم تلك الافادة أفاده الحلبي وفيه انهم صرحوا أن التور لا يجب اعتقاده حتى قال بعضهم بنوى التور لا التور  
 الواجب مراعاة لقول الصالحين وقوله ولا يكفر جاحده ان كان المراد لا يكفر من جحد وجوبه لا مشروعيته  
 فسلم وان اراد أن من أنكر مشروعيته أصلا لا يكفر ففقيه نظر (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن (قوله  
 هي ما يجب) الاوضح ان يقول الواجب بهذه القدرة ما يجب الخ قال في الهندية وأما كيفية الوجوب فتجب  
 في وقتها وجوباً موسعاً في جملته الوقت من غير عمن في أي وقت فصحى من عليه الواجب كان مؤتياله سواء كان  
 في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره وعلى هذا يتخرج ما إذا لم يكن أهلاً للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلاً  
 في آخره بأن كان كافراً أو عبداً أو فقيراً أو أسيراً أو كافراً في أول الوقت ثم صار أهلاً في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلاً  
 في أوله ثم لم يبق أهلاً في آخره بأن ارتد أو أسيراً أو كافراً في أول الوقت وهو فقير ثم صار غنياً فعليه  
 أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع الوقت ثم صار فقيراً بعد صارت قيمة شاة صالحة ديناً في ذنته  
 يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام النحر قبل أن يفصح سقطت عنه الاضحية انتهى واعتراض بأنها  
 لو وجبت بقدرة ممكنة لما اعتبر في النحر والغنى آخر الوقت بل كانت تجب عليه بالتسكن أول الوقت فيسلم من  
 القول بسقوطها بافتقاره آخر الوقت أن وجوبها بقدرة ميسرة واجب بأن المراد بالتسكن التمكن السكأن آخر  
 وقتها اذ هو يتعلق به الوجوب مضيقاً وعنده يظهر عدم اشتراط دوام القدرة وليس المراد ما هو أعم الشامل  
 للتمكن أول وقتها لانها وان وجبت بأول الوقت لكن وجوباً موسعاً (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من  
 الفعل المجزئ عن اشتراط دوام القدرة (قوله لانها شرط محض) أي وليس فيه معنى العلة والشرط يكفي مطلق  
 وجوده لتحقيق المشروط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح أن يقول الواجب بالقدرة الميسرة ما يجب الخ (قوله  
 بصفة اليسر) الباطن للمصاحبة (قوله فقيرته من اليسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة  
 اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة وليس المراد أنه كان معسراً ثم يسر بل وجوده ميسراً من  
 أول مشروعيته (قوله في معنى العلة) ويشترط دوام العلة لدوام المعلول (قوله بدليل) مر تبطل بقوله بقدرة ممكنة  
 يعني انما كان وجوبها بقدرة ممكنة لا ميسرة لدليل هو وجوب تصدقه الخ (قوله وقيل لا تلزم المحرم) أي وان كان  
 من أهل مكة وهو الذي في شرح الطحاوي (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب (قوله على الظاهر) أي من الرواية  
 والنسوي عليه وفي رواية الحسن عن الامام انه يجب أن يفصح عن ولده الصغير وولده الذي لأب له ويستحب  
 أن يفصح عن ماله كما في التفسير الثانية وليس عليه أن يفصح عن اولاده الكبار وزوجته الا باذن (قوله بدل  
 من ضمير يجب أو فاعله) الذي في نسخ المصنف وشرح عليه وفي نسخ المؤلفات تجب الاضحية فانما عمل مصرح به  
 ولا يصح أن يكون شاة بدلا منه أو فاعلا وهو خبر لم يمتدحذف تقديره والمضحي به ولو زاد باء وعاقها بالتثنية  
 لكان أظهر وقد تنوع في ذلك المصنف في شرحه (قوله أو سبع بدنة) لما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قال لحزنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة وأما الشاة فلانص فيها بقيت على القياس  
 من أن الاراقة قريبة وهي لا تجزأ (قوله لم يجز عن أحد) لانه يخرج البعض عن القرية يخرج الكل اه حوى  
 (قوله وتجزئ عمادون سبعة) أي بشرط أن يكون لكل سبع أو أكثر اه حلبي (قوله فجر يوم النحر) هذا بيان لا قول  
 وقتها في الجمل فلا ينافي أن ابتداء وقت بعض أفرادها بعد الصلاة حلبي قلت ذكر المصنف في شرحه أن أول وقت  
 الوجوب طلوع الفجر وكون الذي يصح بعد الصلاة أي في حق المصري شرط (قوله نصب على الظرفية) أي ظرفية  
 الوجوب (قوله أفضلها أولها) لنص الحديث عليه وللمبادرة الى أدائها القرية وهو الاصل الا لما روى كاسفر

عمل لا اعتقادا بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد  
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بالبقاء  
 الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي  
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فقيرته من  
 اليسر ليس شرطاً بقاؤها لانها شرط  
 في معنى العلة كما ترى الفطرة بدليل وجوب  
 تصدقه بعينها أو بغيرها أو بادية عيني فلا  
 حزم مسلم مقسم (بمصر أو قرية أو بادية عيني) فلا  
 تجب على حاج مسافراً ما أهل مكة قبلتهم  
 لأن حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر)  
 يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على  
 الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من  
 ضمير يجب أو فاعله (أو سبع بدنة) هي الا بل  
 والبدنة سميت به اختصاراً ما ولو لا حدهم أو قل  
 من سمع لم يجز عن أحد وتجزئ عمادون  
 سبعة ما لا ولد (فجر) نصب على الظرفية (يوم  
 النحر الى آخرها) وهي ثلاثة أفضلها أولها

وتجوز في إياها إلا أنه اتبع للإيام ويكره لحرف الغلط في الظلمة اهـ حوى (قوله وقيل لا) قال في الهندية وعلى الرواية  
التي لا توجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعل ذلك فإن فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف وعلمه الفتوى وان فعل الوصى يضمن في قول محمد واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة قال بعضهم  
لا يضمن كالأب يضمن الاب وقال بعضهم إن كان المصبي يأكل لا يضمن والاشتم والامتور والجنون في هذا بمنزلة  
المصبي وأما الذي يجنب ويفيق فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان اهـ (قوله وعزاه للمبسوط) والطرسوسي  
رجح الصحيح المبسوط لأن القواعد تشهد له ولأن الاضحية عبادة وليس القول بوجوبها أولى من القول بوجوب  
الزكاة في ماله وقال العلامة عبد البر إن صاحب الهداية لم يصحح في المسئلة شيئا بل مقتضى صنيعه  
في ذكر الدليل ترجيح عدم الوجوب في حقه فهو مع السرخسي في تصحيحه وإن لم يصرح به اهـ (قوله يسدل  
بما يتبعه بعينه) ظاهره أنه لا يجوز بيعه بدهام ثم يشتري بها ما ذكر (قوله كنوب وخف) وغربال ومخل مخ (قوله  
كخبز) أي إذا ادعت إليه الضرورة كما لا يخفى (قوله وصح اشترى الستة) مصدر الرابعي وعبرة الدرر والغرر  
وصح لواحد اشترى الستة أي جعلهم شركاء اهـ حلي قال في الشربة لاية هذا محمول على الغنى لأنهم لم تمنع  
لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره لما فيه من خلاف الوعد وقد قالوا في الغنى إذا اشرك بعد ما اشتراها للاضحية  
أنه ينبغي له أن يتصدق بالثمن فأما إذا كان فقيرا فلا يجوز له أن يشرك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالاشترائها للاضحية  
فتمنع للوجوب فلا يسقط عنه ما أوجبته على نفسه كذا في البدائع وضوء في الهندية عن محيط السرخسي  
(قوله إن نوى وقت الشراء الاشرار الخ) قد علمت أن موضوع المسئلة فيما إذا اشترى لنفسه ثم اشرك فيها  
وعبرة الهندية ولو اشترى يريد أن يضحي ثم اشرك فيها ستة يكره ويحزمهم لأنهم اجتمعوا لبيع شيء واحد فكما الآن يريد  
حين اشترى أن يشركهم فيها فلا يكره وإن فعل ذلك قبل أن يشتريها كان أحسن اهـ وفي التبيين ولو اشترى بقرة  
يريد أن يضحي بها عن نفسه ثم اشرك ستة معه أجزأ استحسنانا والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لأنه أعدها  
للقربة فيجتمع عن بيعها وتولا وجه الاستحسان أنه قد يجد بقرة مميصة وقد لا يظفر بالشركاء وقت الشراء فيشتريها ثم  
يطلب الشركاء ولولم يجوز ذلك لم يرجوا وهو موقوف شرعا اهـ قال أبو السعود بعد نقله كلام الدرر الذي هو كلام  
المؤلف مانعه وسياق كلامه يفيد أنه اشترى البقرة على نية الشركة وليس كذلك بل صورة المسئلة أنه اشترى  
بالنسبة للشركة ثم وجد الشريك لأنه إذا اشترى على نية الشركة لا يكون مخالفا للقياس كما ذكره الوافي ثم قال  
ويخالفه ما قد مناه في باب الهدى معزى للجرح من قوله اشترى لها الهدى من غير نية الشرك ليس له الاشرار فيها لأنه  
يصير بيعا لأنها كلها صارت واجبة ببعضها بالاجاب الشرع وما زاد باجابه اهـ فان حل على أن الاضحية تخالف  
الهدى في ذلك أو أن ذلك في الفقه زال التناهي والله تعالى أعلم وفي مناسك الكرماني وإذا اشترى شاة يريد أضحية  
في ضميره ففي ظاهر الرواية لا تصير أضحية حتى يوجهها بالسانة لكن المذهب والفتوى على أنه يتظران كان المشتري  
غنيا لا يصير واجبا في الروايات كما لا يخفى واجبة في ذمته فلا تخفى ج إلى التعيين وإن كان فقيرا ففي ظاهر الرواية  
يجب أن يتعين بالعقد فان وهب له أو تصدق عليه فنوى بقلبه لا تصير أضحية بالأجاعة لأن العقد لا يصلح للتعيين في  
الاجاب وكذا لو كانت الشاة عنده نأشتر بقلبه الاضحية لا تصير أضحية بالأجاعة اهـ (قوله ويسمى اللحم) انظر  
هل هذه التسمية متعينة ولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الكار بدنة ولم يسموها تجزئهم أولا والظاهر  
أنه لا اشترط لأن المقصود منها الأراقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعليل التسمية على إرادتهم وهو  
يؤيد ما سبق غير أنه إذا كان فهم فقيرا وبالي أغنياء يتعين عليه أخذ نفسه به لمتصدق به (قوله إذا ذبحه معه من  
الأكراع أو الجلد) قال في الدرر رأى يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الأكراع أو يكون في كل جانب شيء من  
اللحم وبعض الجلد أو يكون في جانب لحم وأكراع وفي آخر لحم وجلد فيشتد ويجوز صرف اللحم إلى خلاف الجنس  
اهـ (قوله أي بعد أسبق صلاة) فلو ضحى بعد صلاة أهل المدر قبل صلاة الجبانة أو على العكس أجزأ استحسنانا  
لأنه صلاة معتبرة ولو ضحى بعد ما قد أمم قدر الشهد قبل السلام لا يجوز به في قياس قول الإمام خلافا لما  
انتهى أي بناء على أن الخروج بمنعه فرض أم لا (قوله ولو قبل الخطبة) ويكون ميثاقا اهـ حلي ووقت صلاتها من  
حل النافله إلى قبيل الزوال (قوله وبعد منى وقتها) مضاف على بعد الصلاة (قوله لعذر) أي غير الفتنة المذكورة  
بعد قوله زيلعي وغيره وهو الذي ذكره صاحب المحيط عن شرح القدوري وذكره قول آخر هو أنه لا تجزئهم

(ويضحي عن ولده الصغير من ماله) صححه  
في الهداية (وقيل لا) صححه في السكافي قال  
وليس للاب أن يذبح ماله من مال طفله ورجحه  
ابن النخعة قال وهو المأثم لئلا يفتن  
مواهب الرحمن من أنه أصبح ما يفتن به وعلاه  
في البرهان بأنه إن كان المقصود الاتلاف  
فلا لب لا يملكه في مال ولده كالعق أو اتصدق  
باللحم مال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع  
وعزاه للمبسوط فليحفظ ثم فرع على القول  
الأول بقوله (وأكل منه الطفل) راد آخره  
قد رجحنا (وما بقي يسدل بما يتبعه) الصغير  
(وبينه) كنوب وخف لا يباع بثلث كغير  
وضوء ابن كمال وكذا الجلد والوصى (وصح  
اشترى الستة في بدنة شربت لا تضحية) أي  
ان نوى وقت الشراء الاشرار الخ (قوله  
والالا) استحسنانا (أي الاشرار الخ) إذا  
اشترى أحب ويسمى اللحم وزنا لاجزا إذا  
ضم معه من الأكراع أو الجلد) صرف الجنس  
تلافاً جنسه (واقول وقت ما بعد الصلاة أن  
ذبح في مصر) أي بعد أسبق صلاة عيبد  
ولو قبل الخطبة لكن بعده أهـ أحب وبعد  
مضى وقت الصوم لم يصلو العذر ويجوز في الغد  
وبعد قبل الصلاة لأن الصلاة في الغد تقع  
قضاء لأداء زيلعي وغيره

التخصية في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلوا الامام (قوله وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) الاصل فيه قوله عليه السلام ان أول نسك في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية قال ذلك في حق من عليه صلاة العيد كيلا يشغل عنها فلامعنى للتأخير عن القروى اذ لا صلاة عليه اه زبلي (قوله وآخره قبيل غروب يوم الثالث) قال في التبيين أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والسكك يحصى بأربعة أيام أولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق اه وأيام النحر هي المعدادات وأيام التشريق هي المعلومات (قوله والمعتبر مكان الاضحية) حتى لو كانت في السواد والمضحي في مصر يجوز كما انشق الفجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وهذا بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر فيها مسكان الفاعل لانها تتعلق بالذمة والمال ليس محلها لها (قوله أن يخرجها خارج مصر) قال في التبيين وحيلة المصري اذا أراد التجمل أن يبعث به الى خارج مصر في موضع يجوز له سفره أن يقصر فيه فينهي كما طلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما أخرت الى ما بعد الصلاة في مصر لما ذكرناه فقوله أن يخرجها أي بأمر باخراجهما اذ لو خرج معهما لا يظهر اعتبار مسكنها فقط كانه عليه الحلبي (قوله والولادة) أي على القول بأنه ينهي عن الصغيرين ماله ان لم يكن له مال أو من مال الصغيران كان له مال على قول أيضا وتقدم مستوفى (قوله لا يعيد الصلاة الا الامام وحده) أي وصلاة الجماعة غيره اسقط الواجب قال الزبلي فجعلناه عذرا في جواز التخصية تحريما للجواز وصيانة لاضاحيهم عن الفساد اه بنى الكلام في الامام الذي وجبت عليه الاعادة هل يعيد الاضحية وسياق قول باعادته (قوله وفي المجتبى انما تعاد) أي الصلاة الخ قال هذا تنقيح الاطلاق المتزويج له ما في الاعادة بعد التفرق من المشقة قال في وجوب الكردى صلى الامام وضحي ثم علم انه كان صلى بلا وضوء مجازات التخصية ولو تذكر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى بالناس ايعيدوا وان ذبح قبل العلم جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعد مجوز اه (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلها بهم زبلي (قوله جاز في المختار) لان البلدة في هذا الحكم كالسواد اه تبيين قال الحلبي وهذا يعارض ما تقدم نقله عن الزبلي وغيره اه قلت ذكرنا في الفتوى على الجواز أي بعد طلوع الفجر (قوله لكن في السبايع الخ) لا وجه لهذا الفرع في السراجية وذكرنا الفتوى على الجواز أي بعد طلوع الفجر (قوله لكن في السبايع الخ) لا وجه لهذا الفرع والى ان ما قبله ترك العذر وهذا الغير (قوله ولو ندم) أي الامام وقوله فسق أي في سنة الاضحية وهو الذبح (قوله حتى تزول الشمس) انما لم يجز قبل الزوال لاحتمال أن يصل الامام اه حاشي (قوله رقب الخ) الحكاية بقيس منصرفه الى قوله وتجوز في بقية الايام وتقدم أنه أحد قولين وأن ذلك في الترك اعذر فلا وجه لادخاله في ترك التعمد الذي هو عن غير عذر قد بر (قوله كالمشهد وان يوم العيد الخ) بخلاف ما اذا صلى بغير شهادة لانه لا يعذر التحرز عن مثله اه تبيين وذكر المسئلة في الذخيرة مفصلة (قوله لجميع المسلمين) الذي في نسخة الزبلي التي يدي صيانة لجميع المسلمين وهو كذلك في نسخ اي الذين صلوا العيد بهذه الشهادة أي عن افساد صلاتهم وتفخيتهم (قوله وكره تنزيها) قال المصنف في شرحه اظهار أن هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا حتم الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه (قوله ولو تنزيها) وانفى لا يجب عليه أكثر مما تنزيه الا اذا عين به غير الواجب في ذمته فينبغي عليه أن يتصدق بالتمذير ومسح الواجب الذي في ذمته وهي الشاة التي وجبت بسبب اليسار وكذا اذا أطلق النذر ولم يرد به الواجب في ذمته يجب عليه غيره معه وان أراد به الواجب بسبب الغنى لا يلزمه غيره لان النذر ايجاب والايجاب ينصرف الى غير الواجب ظاهر ولكن يحتمل الصرف الى الواجب فاكد او نظيره النذر بالجمع وعليه حجة الاسلام فانه يلزمه حجة اخرى الا اذا عني به ما هو الواجب عليه اه تبيين ولو قال ذلك قبل أيام التحريم يلزمه شاتان بخلاف لان الصيغة لا تحتمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو عسر في أيام النحر ثم أبسر فيها فاعليه شاتان شر بلاية عن البدائع (قوله ولو تنصها) أي بالتهيب تصدق بقيمة ما كل لان سيدها التصدق وليس له تصدق أن ياكل كل من صدقته مخ (قوله وقدر شرها لها) ولو اشتراها غنى وافقر بعد مضي أيام النحر عليه أن يتصدق بعينها أو بقيمتها فان اقتصر بعد الشراء قبل مضي أيام النحر سقطت عنه شربة لاليمة عن الخاتبة (تنبيه) قال في الهندية لو اشترى اضحية ثم باعها فهو على ثلاثة أوجه الاول اشتراها ناريا بالاضحية

(وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) .  
 وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزته  
 الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية  
 لا مسكان من عليه فحيلة مصري أراد  
 التجمل أن يخرجها خارج مصر فينهي بها  
 اذا طلع الفجر مجتبى (والمعتبر آخر وقت الفجر  
 وضدته والولادة والموت فلو كان غنيا في  
 اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان  
 ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه  
 لا تجب عليه (تبيين ان الامام صلى بغير طهارة  
 تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العلماء من  
 قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان  
 للاجتهاد فيه مسانعة زبلي وفي المجتبى انما  
 تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة  
 فيبقى بقية فلم يصلوا وضوءا وبعد طلوع الفجر  
 جاز في المختار لكن في السبايع ولو ندم  
 الترك فسق اول وقتها لا يجوز بل الزوال  
 تزول الشمس انتهى وقيل لا تجوز قبل الزوال  
 في اليوم الاول وتجوز في بقية الايام قلت  
 وقد نسبنا أنه مختار الزبلي وغيره وبه جزم  
 في المواهب فتنبه (كالمشهد وان يوم العيد  
 عند الامام فصلوا) ثم ضحوا (ثم ان يوم  
 عرفة أجزأ عنهم الصلاة والتخصية) لانه لا يمكن  
 التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز  
 صيانة لجميع المسلمين زبلي (وكره تنزيها  
 الذي يلبس) لاحتمال الغلط (ولو تركت  
 التخصية وضعت ايها تصدق بها حجة ناذر)  
 فاعل تصدق (لمعينة) ولو فقيرا ولو ذبحها  
 تصدق بلحمها ولو تنصها تصدق بقيمة  
 النسيان أيضا ولا ياكل كل الناذر منها  
 فان أكل تصدق بقيمة ما كل (وقد عطف  
 عليه شرها لها) لوجوبها عليه بذلك حتى  
 يتمتع عليه بها

الثاني اشتراها غيرناو ثم فوى الثالث اشترى غيرناو ثم أوجها بالسانه للاضحية بأن يقول لله على أن اضحي بها عاى هذا فى الوجه الأول لاتصير أضحية مالم يوجها بالسانه فى ظاهر الرواية وعنه ماتصير أضحية كالوا أوجها بالسانه والثاني لم يذ كر حكمه فى ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انه لاتصير أضحية حتى لو باعها بجزيرة بها وبه تأخذ الثالث تصير أضحية فى قولهم خاتمة بتصرف (قوله وتصديق بتمتها غنى شراها أولا) أما التصديق بالقيمة فقط عند عدم الشراء فظاهر وأما اذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو التصديق بها حية ابو السعدي عن الزياى قال الشربلانى اذا فات وقت التقرب بالاراقة والحقوق مستحق وجب التصديق بالعين أو القيمة اخر اجاله عن العهدة اه (قوله ذو ستة اشهر) وذكر ان عمرانى انه ابن سبعة اشهر زيلعى وهذا ذهب الفقهاء وأما عند أهل اللغة الجذع من الضأن ما غت له ستة نهاية وسواء كان ذكرا أو أنثى والدليل على الجواز به قوله عليه الصلاة والسلام يجوز الجذع من الضأن أضحية رواء أحمد وابن ماجه وفى الاتقافى وان كان صغيرا الجنة لا يجوز الا أن يتم لها سنة وطعنت فى الثانية (قوله من الضأن) بالهـ ز ويجوز تخفيفه بالاسكان حوى والضأن ما تكون له ألبنة منح ويجمع على أضون ككأفلس وجمع السكرة مثنى بوزن كرم (قوله والثنى) هو ابن خمس الخ) تقدير هذه الاسنان بما ذكره كمنع النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى بثنى أقل من ذلك لا يجوز ولو ضحى بثنى اكبر من ذلك يجوز ويكون أفضل هندية قال فى المنع وقد جمع ذلك بعض الفضلاء فى أربعة آيات فقال

صح الثنى من الأنواع أجمعها • ولم يجوز جذع الامن الضأن  
أما الثنى فما غت له سنة • وذلك فى بقدر ما حال حـ ولان  
وذلك فى الابل ابن الخمس ثم اذا • عرفت ذلك فاعرف حـ جذعان  
فذلك فى غنم نصف وفى بقدر • حول وأربعة فى حـ بقران

(قوله والمعز) من عطف الخاص على العام (قوله ببيع الام) أى انه ان جازت الاضحية بها اتبعها فى ذلك الحكم والافلا (قوله أفضل من سبع البقرة) وهل هى أفضل من البدنة بقوامها عن واحد اعتبر بعضهم زيادة القيمة ولم يعتبر اللحم وجعل السبع من البدنة فرضا وباقيها نفلا وقال الفضلى البدنة أفضل لانها أكثر لحما وجعل البدنة كلها فرضا اذا نحر عن واحد وشبهها بالقرأ فى الصلاة ولو اقتصر على ما تجوز به الصلاة صح ولو زاد عليها يكون الكل فرضا (قوله اذا استويا فى القيمة واللحم) الحاصل فى هذا انهما اذا استويا فى اللحم والقيمة فأطيبهما لحما أفضل واذا اختلفا فى اللحم والقيمة فالفاضل الاولى فالفعل الذى يساوى عشرين أفضل من خصى بخمسة عشر وان استويا فى القيمة والفعل أكثر لحما فالفعل أفضل وأفضل الشياه وأن يكون كبشا أمخ أقرون موجودا (قوله اذا استويا فيهما) فان كانت النجدة أكثر قيمة أو لحما فهى أفضل ذخيرة (قوله والثنى من المعز أفضل من النيس) ومضى ابن وهبان على أن الذكر فى الضأن والمعز أفضل لكنه معتد بما اذا كان موجودا أى مرضوض الاثنين أى مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهوما انه اذا لم يكن موجودا لا يكون أفضل (قوله ان الاتى أفضل من الذكر) أى فى نوعى البدن الابل والبقرة لان لحم الاتى فيهما أطيب (قوله يذبح الولد معها) وقال بعض اصحابنا هذا فى المعسر الذى وجب بإيجابه أما الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الاتم أو بعدهما جاز ولو لم يذبحه وتصديق به حيا جاز فى أيام الاضحية (قوله وعند بعضهم بتصديق به بلا ذبح) محله فيما اذا مضت أيام النحر قال فى الهندية فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن تصدق بالولد حيا اه أما اذا خرج من بطن الاضحية ولد حتى فالعامه انه يفعل بالولد ما يفعله بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر بتصديق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله بتصديق بقيمة خاتمة (قوله ذبحهما) أى وجوبا ولذا قال فى الخاتمة ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجها ثم ضاعت فاشترى أخرى وأوجها ثم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحي بهما اه (قوله ويضحي بالجماء) وهى التى لا قرن لها الا القرن لا يتعلق به مقصود وكذا مكسورة القرن بل هى أولى منح (قوله والخصى) وعن الامام انه أدلى لآل حـ أطيب وقد سمع أنه عليه الصلاة والسلام ضحى بكبشين أملحين موجودين الامخ الذى فيه ملحمة وهو البياض الذى يتبعه شعرات سود والموجود الخصى منح (قوله والنولاء) بالشاة الثلاثة (قوله أى الجمونة) قال فى المصباح انه داع يشبهه الجنون وقال ابن

(و) تصديق (بتمتها غنى شراها أولا) ثم هل لها  
بذمتها شراها أولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة  
تجزى فيها (وصح الجذع) ذو ستة اشهر  
(من الضأن) ان كان بحيث لو خلط بالنسبا  
لا يمكن التميز من بعد (و) صح (الثنى فصاعدا  
من الثلاثة) (الثنى) هو ابن خمس من  
وحولين من البقر والجماء وس وحول من  
الشاة) والمعز والمتولد من الاهلى والوحشى  
يتبع الام قاله المصنف \* فروع \* الشاة أفضل  
من سبع البقرة اذا استويا فى القيمة  
واللحم والكبش أفضل من النجدة اذا استويا  
فيهما والاتى من المعسر أفضل من الابل والبقرة  
اذا استويا بقيمة والاتى من الابل والبقرة  
أفضل حوى وفى الوهـ هـ نسبة أن الاتى  
أفضل من الذكر اذا استويا بقيمة والله أعلم \*  
ولدت الاضحية ولدت قبل الذبح \* ضلت  
معها وعند بعضهم بتصديق به بلا ذبح \* ضلت  
أو سرق فاشترى أخرى ثم وجدها فلا أفضل  
ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية  
لو قيمتها كالأولى أو أكثر وان أقل ضمن الزائد  
وبتصدق به بلا فرق بين غنى وفقير وقال بعضهم  
ان وجبت عن يسار فكذلك الجواب وان عن  
اعسار ذبحهما يساوي (ويضحي بالجماء  
والخصى والنولاء) أى الجمونة (اذا لم يذبحها  
من السوم والرعى وان منعها لا) تجوز  
التضحية بها

فارس الثول داء يصيب الشاة فتستريح عن أعضائها وانما جازيها لان العقل غير مقصود في اليها ثم وقوله والرعى عطف تفسير (قوله والجرباء) لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم (قوله لم يجز) لانه داليل على أن الجرب وصل الى اللحم (قوله التي لا تخ في عظامها) وذلك انما يكون في الهزيلة جدا وهذا في الموسر اما اذا كان معسرا اجزاء لانه لا واجب في الذمة بل يثبت الحق في العين فيتاذي بالعين على أي خلقه كانت هندية عن المبسوط (قوله الى المنسلك) بفتح الميم وسكون النون وكسر السين والقياس فيه الفتح وفي البرازية ولا تجوز العرجاء التي غشي بثلاث قوائم ولا تضع الرابعة على الارض وان كانت تضعها اوضعا خفيفا الا انها تنميل مع ذلك ويجوز اهر (قوله ومقطوع أكثر الاذن الخ) هو اختيار أبي الليث وعليه الفتوى منع عن المجتبى وفي الشمر نبلاية عن قاضي خان الصحيح أن الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه كغيره وعليه الفتوى اه فقد اختلف الافناء (قوله فأطلق القطع على الذهاب) من اطلاق السبب وارادة السبب (قوله وانما يعرف بتقريب العلف) قال في المنخ ثم معرفة مقدار الذهاب والباقى يسير في غير العين وفي العين فالواشدة العين المعيبة فيقرب اليها العلف اذا كانت جائعة فينظر اليها من أي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصحيحة ويقرب العلف اليها فينظر اليها من أي مكان رأت العلف فينظر الى تناوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث اه أي ويعلم الاكثر والاقل منه (قوله أو أكثر الاية) بفتح الهمزة كسجدة وجعه بوزن جعه (قوله وقيل ما تعطف به) وان كان دون النصف وهما روايتان عن أبي يوسف (قوله التي لا اذن لها خلقة) أي وان كان لها صماخ (قوله فلولها اذن صغيرة) أي اذنان صغيرتان أي وتسمى عرفا اذا نكأ في الخائنة اما التي لها اذن واحدة خلقة لا تجوز كافي الهندية (قوله مقطوعة رؤس ضرعها) فان بقي أكثرها جاز شمر نبلاية اه قال فيها ولا الحذاء وهي مقطوعة الضرع ولا المصرة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصليها ولا الحذاء وهي التي ليس ضرعها كذا في التبيين ولا تجزى الجسداء وهي مقطوعة الالباء وهي رؤس ضرعها فان بقي أكثرها جاز شمر نبلاية اه (قوله وتعامه فيه) حيث قال نقلا عن مصنفها وعندي في عدم الجواز نظر فانها في نفس الامر لا تخلو ما أن تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل حال تجوز الاضحية بها قلت ويمكن أن لا يكون واحدا منهما وهو المشكل ثم ما ذكره لينظر اليه القائل بالمنع وانما انظر الى شيء غيره وهو عدم التنجيز فالذم عليه بما ذكر غير سديد والله تعالى أعلم اه (قوله ولان كل غيرها) أفاد أنها اذا كانت تحلحط تجزى (تقنة) قال في الشمر نبلاية ويجوز مشقوقة الاذن من قبل وجهها وهي المتابلة وكذا المدبرة وهي التي على العكس وكذا الشرفاء وهي التي قطع من وسط أذنها فنفذ الخرق الى الجانب الآخر وكذا الحولاء وهي التي في عينها حول والمجزوزة التي جزصوها قاله فاضل خان وما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرفاء والخرفاء والمتابلة والمدبرة فانهى في غير الخرفاء محمول على النذب وفي الخرفاء على الكثير على اختلاف الاقوال بل في حد الكثير اه وقد تقدم فيه قولان منفق بهما قال في الهندية وتجوز بالحبوب العاجز عن الجماع والتي بهما سعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنهما والتي بهما كى والتي لا ينزل الهالين من غير علة والتي لها ألية صغيرة تشبه النذب ومقطوعة اللسان ان كان لا يخل بالاعتلاف كذا أجاب أبو الحسن المرغيناني وقال عمر بن الحافظ ان انقطع بعض اللسان وهو أكثر من الثلث لا تجوز الاضحية والشاة والمعز اذ لم يكن لها احدى حلماتها خلقة أو ذهبت بأفة وبقية واحدة لم يجز في الابل والبقران ذهبت واحدة ويجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز اه قال في المحيط من المشايخ من يذ كر لهذا الفصل أصلا ويقول كل عيب ينقص المنفعة على الكمال أو الجلال على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع اه ونحوه في الظهيرة اه ملخصا (قوله كما مر) أي كما وانع التي مررت (قوله أجزاء ذلك) أمالوا واجب الفقير أضحية على نفسه من غير تعيين فاشترى أضحية صحيحة ثم تعبد عنده فضحى بها لا يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه أضحية كاملة أفاده المصنف (قوله ولا يضرب تعبيه) من اضطرأ بها عند الذبح (لان حالة الذبح ومقدماته تلحق بالذبح فصار كأنه تعبد بالذبح كما وكذا لو تعبدت في هذه الحالة فأنزلت ثم أخذت من فورها وكذا بعد فورها في قول محمد وهو رواية بشر عن أبي يوسف (قوله ولوضات أو سرفت) مستدرل بما قدمه قريبا (قوله لتصدق القرية من الكل) غير أن بعضهم ضحى عن بعض قال المصنف والتفصية عن الغير عرفت قرية لانه عليه الصلاة والسلام ضحى عن أمته اه (قوله لان بعضهم لم يقع قرية) فلم يقع الكل قرية ضرورة عدم التجزى هندية عن السكاكي (قوله وان

(والجرباء السمينة) فهو مهزولة لم يجز لان الجرب في اللحم تنقص (لا بالعمية والعوراء والعجفاء) المهزولة التي لا تخ في عظامها (والعرجاء التي لا تنحى الى المنسلك) أي المذبح والمرضة البين مرضها (ومقطوع أكثر الاذن من النذب أو العين) أي التي ذهب أكثر نور عينها فأطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف بتقريب العلف (أو أكثر الاية) لان الأكثر بتقريب العلف (أو أكثر الاية) لان الأكثر حكم الكل بقاء وذاها بما يكفي بقاء الاكثر وعليه الفتوى مجتبى (ولا بالهتاء) التي لا أسنان لها ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعطف به (والسكاك) التي لا اذن لها خلقة فلولها اذن صغيرة خلقة أجزأت زيلعي (والجسداء) مقطوعة رؤس ضرعها أو باسنتها ولا الحذاء مقطوعة الانف ولا المصرة أطباؤها وهي التي عولجت حتى لا تنطع لبنها ولا التي لا ألية لها خلقة مجتبى ولا بالخني لان لحها لا ينتفع شرح وهما سنة وتعامه فيه (و لا الجلالة) التي تأكل العذرة ولانها كل غيرها (ولو اشترها سلمية ثم تعبدت بعيب مانع) كما مر (فعليه إقامة غيرها) تمامها ان كان غنيا وان كان فقيرا (أجزاء ذلك) وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا يشتر تعبيه من اضطرأ بها عند الذبح وكذا لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضات أو سرفت فشري أخرى فظهرت فعلى الغنى احداهما وعلى الفقير كلاهما ثماني (وان مات أحد السبعة) المشتركين في البدنة (وقال الورثة اذ يجوعونه وعنكم صبح) عن الكل استحسانا لتصدق القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرية

كان شر يك الستة نصرانيا) ولو فوى الانصبة لانتمه غير معتبرة لانه قد شرطها هو الاسلام قال في الهندية  
ولا يشارك المضحى فيما يحتمل الشرك من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم تجز عن الانصبة وكذا هذا في سائر القرب  
اذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم تجز عن القرية ولو ارادوا القرية الانصبة أو غيرهما من القرب اجزأهم  
سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا أو وجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهة القرية أو اختلفت  
بأن أراد بعضهم الانصبة وبعضهم جزء الصيد وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كنارة عن شئ أصابه في احرامه  
وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القران وهذا قول أصحابنا وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولد  
ولده من قبله كذا ذكره محمد في فوائد النجاشي ولم يذكر ما اذا اراد احداهم وليمة العرس وينبغي أن يجوز اه وذكر  
قبل هذا آخر الباب الاول أن وجوب الانصبة ناسخ كل ذبح قباهما من العقيقة والوجيبة والعقيرة وانص محمد  
السابق بقيد أن النسخ انما هو للوجوب والافاقية قرينة وهذا خلاف ما يحتمل الشرع بل لا يأنس كروية (قوله  
فروع) ما ذكر مسائل متعددة نظر الماذكر بعد هذه المسئلة والاولى حذف الواو من ولو (قوله اشترى كل واحد  
منهم شاة الخ) ظاهره يعلم الغنى والفقير والامر في الفقير ظاهر لانه يبيع عليه بالشرء وأما الغنى فهي وان كانت  
غير متعينة عليه الا أنه يشبه الخلف في الوعد لم يتصدق وليس من علامة المؤمن كذا ظاهره (قوله وقية  
كل واحدة مثل غيرها) فان كانت أن يصدق باعباره فيما يظهر ثم اذا كانت قيمة كل واحدة مثل غيرها فعدم التمييز  
بينهما والحالة هذه بعيد فليأمل (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين) لاحتمال أنه ذبح ما شريت بعشرة  
وظاهر تعبيره أن هذا التصديق واجب وكذا يقال في صاحب العشرين (قوله ولا يتصدق صاحب  
العشرة بشئ) لانه ان كان ذبح الاقل ثمنا فهي التي له (قوله كالمضحي أضحية غيره) بأن ان شاء الله قريبا  
(قوله وبأكل من لحم الانصبة) قال في البدائع ويستحب أن يأكل من أضحيته ويطعم منه غيره والافضل أن  
يتصدق بالثالث ويتخذ الثالث ضيافة لاقاربه وأصدقائه ويذبح الثالث ويطعم الغنى والفقير جميعا انتهى ويهب منها  
ما شاء الغنى والفقير ولمسلم وذى اه ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله أن يذبح الكل لنفسه فوق  
ثلاثة أيام الا أن اطعمها أو تصدق بها أفضل الا أن يكون الرجل ذاعبال أو غير موسع الحال فان الافضل له  
حينئذ أن يذبحه لعاليه ويوسع عليهم به اه هذا في غير المندورة أما ان أوجبه بالانذار فليس اصاحبا أن يأكل منها  
شيئا ولا أن يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للمصدق أن يأكل  
صدقة ولا أن يطعم الاغنياء اه هندية (قوله وأن يذبح يده) لان الاولى في القرب أن يتولاها الانسان بنفسه  
(قوله يشهد هان نفسه) حديث فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قري فاشهدى أضحيته فانه يغفر لك  
بأول فطرة منها كل ذنب وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له أمانه يجاء بلحمها  
ودمها فيوضع في ميزانك وسبعون ضعفا وقال أبو سعيد الخدري ياتي الله هذا ل محمد خاصة فانهم أهل لما  
خصوا به من خير أم لا ل محمد والمسلمين عامة قال ل محمد خاصة والمسلمين عامة اه (قوله كيلا يجعلها ميتة)  
عليه لقوله يشهدا أي انه اذا لم يعلم الذبح وذبح رعا يصيرها ميتة (قوله ذكره ذبح الكتابي) يعني اذا لم يأمره دل  
عليه قوله في الكافي ولو أمر المسلم كيا بأن يذبح أضحيته جاز وكره أن يذبحها بدون أمره اه والذي في الهندية  
عن المدسوط ولو أمرهم وديا أن نصرانيا بذلك اجزأه لانهم من أهل الذبح ولكنه مكره لان هذا من عمل القرية  
وفعله ليس بقرية (قوله لانه ليس من أهل) فهو افساد لان تقرب لان ذبيحة المجوسي لا تؤكل اه (قوله ويتصدق  
بجلدها وكذا يجلاها ولائها وسحب أن يربط الانصبة قبل ايام الخروا أن يجلدها ويحلقها ويسوقها الى  
المنسل سوفا يجلاها قال في الهندية واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيع به بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولا يحل  
بيع شحمها وأطرافها ورأسها ووصوفها وشعرها وبرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشئ لا يمكن الانتفاع  
به الا باستهلاكه من الدراهم والدينار والواكولات والمثروبات هندية (قوله ومفاد صحة البيع) جعله  
في البدائع قول الامام والبطان قول أبي يوسف لا رواية عنه (قوله لانه كبيع) أي من الجزار بأجرة ولقوله عليه  
الصلاة والسلام لعلى رضى الله تعالى عنه تصدق بجلدها وخطامها ولا تعط الجزار منها شيئا اه (قوله واستفدت)  
أي استفدت حكم مسئلة الجزار ووجه الاستفادة أن في كل بيع جزء من المبيع لا يملكه كماله (قوله فان جزءه  
تصدق به) ولو أخذ ليجعله علامة عليها ولو شيئا قبل لا ينتفع به (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها) قال

(وان كان شر يك الستة نصرانيا أو هريديا  
اللعن لم يجز عن واحد) منهم لان الاراقة  
لا تجزأ هداية لما مر (فروع) ولو أن ثلاثة  
نذر اشترى كل واحد منهم شاة للانصبة أحدهم  
بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين  
وقية كل واحدة مثل غيرها فاختلفت حتى  
لا يعرف كل واحد شاة بعينها واصطلموا على  
أن يأخذ كل واحد منهم شاة بضم شاء بضم  
أجزأهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين  
وصاحب العشرة بعشرين وان أدن كل واحد  
صاحب العشرة بشئ أو جزءه ولا شئ عليه كما  
لو مضى أضحية غيره بغير أمره يتابع (وبأكل  
من لحم الانصبة ويؤكل كل غنما ويذبح وندب  
أن لا يتقص التصديق عن الثالث) وندب تركه  
لذي عيال توسعة عليهم (وأن يذبح يده ان يحلم  
ذلك والا) يعلمه (يشهدا) بنفسه ويأمر غيره  
بالذبح كيلا يجعلها ميتة (وكره ذبح الكتابي)  
وأما المجوسي فيحرم لانه ليس من أهل درر  
(ويتصدق بجلدها أو يبيع منه نحو غريال  
وجراب) وقرية وسفرة ودلو (أو يذبح بما ينتفع  
به باقيا) كما مر (لا يستهلك كحل ولحم ونحوه)  
كدراهم (فان يبيع اللحم أو الجلد به) أي  
بستهلك (أو يذراه) تصدق بقتله ومفاده  
صحة البيع مع الكراهة وعن الجزار منها  
كالوقوف شجبي (ولا يباع بالجزار منها)  
فانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة  
هداية (وكره جز صوفه اقبل الذبح) لا ينتفع به  
فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا  
ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي  
الذباوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها

المصنف وفيه كلام لانه قد تقرر في عامة كتب الاصول والفروع أن القربة تتأذى بالاراقة فهي تقوم بها  
لا يغيرها فكيف يكره اه والذي في الهندية عن الغياثية لانه عينها للقربة فلا يحل له الانتفاع بمجرد من أجزائها  
قبل اقامته القربة فيها والصحيح أن المومس والمعسر في جزوفها واحكامها سواء اه وهو أولى ولا يراد عليه (قوله  
لحصول المقصود) قال في المحيط وان ذبحها في وقتها طازله أن يحل لبنيها أو يجز صوفها وينتفع به لان القربة  
أقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامته القربة مطلق اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) أي شاة الاخصية فلو لم تكن  
للاخصية تكون مستعينة عليه شربا لاية (قوله فيكون كل واحد وكيل عن الآخر دلالة) أي في المسئلةين  
والقياس وهو قول زفر أنه يضمن له قيمته لانه ذبح شاة بغير اذنه والاستحسان الاجزاء ووجهه انها تعينت للذبح  
لنعينها للاخصية حتى وجب عليه أن ينحى بعينها أي اذا كان فقيرا ويكره أن يبدلها بغيرها ان كان غنيا فصار  
المالك مستعينا بكل من يذبح اهلا للذبح آذناه دلالة لانها تقوت بعضي هذه الايام وعساه يجز عن اقامتها  
بعوارض فان قيل يفوته أمر مستحب وهو الذبح بنفسه أو شهوده فلم يكن راضيا قلنا يحصل له مستحبان آخران  
صبر ورثة من خصال ما عينه وكونه مجبلا في نضبه وحامله أن من ذبح أخصية غيره تارة يذبحها عن ذلك الغير وتارة  
يذبحها عن نفسه فان ذبحها عن مالكها بغير أمره صريحا يتبع على المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا كذا  
أطلقوا ولم يقيدها بما اذا أخصها المالك للأخصية وقيد في الاجناس والمختار الاول ذكره صاحب الغياثية وأما  
اذا ذبحها عن نفسه فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الاراقة حصلت على ملكه  
وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فلا يضرمه ذبح غيره ذكره صاحب المحيط وهذا هو الذي  
في الاشياء الا (قوله قاله ابن السكال) ظاهره أن ابن السكال نقله عن الهداية وليس كذلك وانما ذكر كل منهما  
وجه الاستحسان في مسئلة الغلط (قوله ونظائر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه) لوجه لهذا  
الكلام فان أهل المذهب الا زفر أجمعوا على أنها تقع عن المالك لا اذن دلالة (قوله ولو أكل) الاولى حذف الواو  
وتأخير قوله هداية بعد قوله وتصدق بها وعبارة الهداية فان كانا قد أكلنا ثم علمنا فليحل كل واحد منهما صاحبه  
ويجزيهما لانه لو أطمعه في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك أن يحلله في الانتهاء وان نشأ فكل واحد منهما  
أن يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لانه يبادل عن اللحم وهذا لان الاخصية لما وقعت عن صاحبه كان  
اللحم له ومن أضاف لحم أخصية غيره كان الحكم كما ذكرناه من الخصا والمراد تشاحا أي بعد ما أكل اللحم وأما قبله فيأخذ  
كل لحم شاته ان شاء لما تقدم قريبا (قوله لو شراها الخ) تقدم بسبب ما علل وظاهره أن هذا الحكم فيه خلاف  
حيث ذكر قوله سابقا أولم يقطعا وجعل الحكم عدم الغرم استحسانا ثم ذكر هذه العبارة (قوله كما يصح لو ضحي بشاة  
الغصب) يستفاد منه حل الذي يجهت بال ضمان وعدم الكفر بالتسمية على الحرام القطعي بل لا يكفر الا بالاستحلال  
(قوله حية) حال من الضمير في قيمته لانه ملكها بال ضمان من وقت الغصب بطريق الاستناد لكنه يأثم لان ابتداء  
فعله وقع محظورا فلزمه التوبة والاستغفار اه شلي وأما اذا أخذها المالك مذبوحة وضمنه النقصان لا تجوز  
عن أخصية عنه ما فلي كل واحد منهما أن ينحى بأخرى وفي التبيين أنها تجزئ المالك لانه نواها فلا يضر ذبح  
غيره وهو الذي قدمناه عن صاحب المحيط (قوله كما اذا باعها) أي وضمنه المالك القيمة فانه يصح البيع لو قرعه  
مستندا (قوله وكذا لو ألتفها الخ) لا وجود لهذه العبارة في الهداية في هذا المحل ولا وجه لذكرها هنا وحكمها  
ضروري (قوله اظهروا) هله لقوله كما يصح (قوله ويظهر أن العارية كالوديعة) قال في البدائع وكل جواب عرقته  
في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجابة بأن استعار راقعة أو ثورا أو بقرة أو أسدا جأى ما ذكره ففتحى به  
أنه لا يجوز عن الاخصية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة هندية (قوله والمرهونة كالغصوبة) هذا خلاف ما في  
الطائفة والخلاصة انها لا تجزئ عن الاخصية اذا ضمنها نقله في الهندية فتعين المصير اليه (قوله وكذا المشتركة) قال  
في الخزانة شتان بين رجلين ذبحا هما عن نسكهما اجزأهما اه وأما اذا ذبح أحد الشر يكتن فعلى ما ذكره  
الشربلاني عن الفيض من أن المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة أنها لا تجزئ والله أعلم بالصواب والمؤلف  
نظر أكونها حادثة بزيادة المقصوبة وجعله الحلبي نظيرا لآمانته (قوله سوداء) له وقع له في بعض السنين والافتد  
تقدم أنه ضحي بكتشين أقرنين أمطين موجودين وأنه نظرا الى المضاف اليه (قوله لزمه شتان لحمي الاثرهما)  
وهو ما قدمنا في القولة التي قبل هذه قال العلامة عبد البر عن شرح مصنف الوهبانية وذكر المسئلة في

(بخلاف ما بعده) لحصول المقصود ففتحى  
(ويكره الانتفاع بغيرها قبله) كما في الصوف  
ومنهم من أجازها للغنى لوجوبها في الذمة  
فلا تدين زيلعي (ولو غلط اثنان وذبح كل  
شاة صاحبه) يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله  
غلطا ولم يغلطوا فيكون كل واحد وكيل عن  
الآخر دلالة هداية قاله ابن السكال وظاهر كلام  
صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه  
(صح) استحسانا (بلا غرم) ويقال ان ولو  
أكلوا ولم يعرفوا ثم عرفوا هداية وان تشاحا ضمن  
كل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها ساقط وفي  
أوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو شراها  
بذمة الاخصية فذبحها غيرة بلا اذنه فان  
أخذها مذبوحة ولم يضمنه أجزائه وان  
ضمنه لا تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما  
اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى  
فراجع (كما) يصح (لو ضحي بشاة الغصب)  
ان ضمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا لو ألتفها  
ضمن احداهما قيمتها هداية لانه ظاهره أنه ملكها  
بال ضمان من وقت الغصب (لا الوديعة وان  
ضمنها) لان سبب ضمانه هنا الذبح والملك  
ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح ففتحى في غير  
ملكه قلت ويظهر أن العارية كالوديعة والمرهونة  
كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا  
المشركة فليراجع (فروع) لكون أخصيته عليه  
الصلاة والسلام سوداء يندر عشر أخصيات  
لزمه شتان لحمي الاثرهما ما حاسبية والابح  
وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب  
شرح وهبانية

قلت ومفاده لزوم التدبر من جهة واجب اعتقادي أو اصطلاحى قاله المصنف فليحفظ ثم بين رجلين ضعيفين أحدهما قسمة الغنم لا الرقيق  
ضعفى بثنتين فالأخيرة كلاهما وقيل الزائد لهما والفضل لا كثرية فان استويا فالأصل بالكل فالحل فرض كارك كان الصلاة  
فان الفرض منها ما يطاق الاسم عليه فاذا طوقها ١٦٨ يقع الكل فرضا مجتبى شرى أخيرة وامر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عمدا لزمه قيمته المشتري الآخر

الظهيرية وقال والصحيح أنه يجب الكل لانه أوجب على نفسه ما لله تعالى من جنسه إيجاب اه قلت وقال الصدر  
الشهدى فى الفتاوى الظاهر أنه يجب عليه العشر وفى مختصر المحيط أنه الأصح والله أعلم اه (قوله قاله المصنف)  
قال وكلام ملاحس ويفهم أن المراد الاعتقادي اه وليس بعد النص إلا الرجوع إليه (قوله لصحة قسمة الغنم  
لا الرقيق) قال فى المنع وقد فرق البرازى بينهما بأن الشاة تجزئ فيها القسمة جبراً ما يمكن جمع حق كل فى الشاة  
الواحدة والرقيق لا تجوز فيه التسمية فلم يمكن الجمع فى واحد اه (قوله والفضل) أى فى الأخيرة أى لا كثر ثوابا  
وقد سبق (قوله ولوضعى بالكل فالكل فرض) هو أحد قوانين قدمها بقوله فالأخيرة كلاهما وقيل الزائد لهما  
وكون الأخيرة فرضا هو أحد أقوال تقدمت والمراد أنه فرض على (قوله ولا يأكل) ظاهره ولو كان غنما مع  
تصريحهم بأنها واجبة فى ذمته غير متممة عليه حتى جازله أن يبدلها بغيرها مع الكراهية (قوله والا) بأن مضت  
أياها فانه لا يمكنه التضحية حلبي (قوله أن يبنى) بتشديد النون وتسكين الباء (قوله مرويه) بصيغة اسم المفعول  
وتشديد الباء (قوله هى شاة) هذا البيت لصاحب المنع وهو غير موزون اه حلبي فان الموجود فى النسخ شرط كما  
نرويه واتزان به بشرط فيه (قوله ذلك ذبح قصابه الخ) الأولى حذفه والاقصاء على ما قبله ليعلم الشرى بكن والمأمورين  
بالذبح (قوله ثم واحد) هذا تصلح للعلامة عبد البر وأصله وكلاهما فقال ولو قال المصنف ثم واحد أدخل بيسم  
أوبذ كرا لله لكان أولى لان ظاهر النظم أن الواجب لله ترك كل ما سواه وليس مراد (قوله يحبس) بالهاء  
المهملة ويجوز فى السنين النسخ والضم من حسر عن ذراعيه اذا كشف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل  
ينبغي أن يوكل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح عن غيره بأمره جاز أيضا اه عبد البر  
(قوله لعن) متعلق بما بعده وهذا البيت تصويب من العلامة وزيادة اللام للضرورة (قوله يصح) لان الشاة  
اسم جنس يتناول النذان والعز (قوله خلاف العكس) أى لو وكل فى شراء عتق فاشترى شاة من الضأن لا يلزم  
الامر وهى فى الثانية (قوله والتبذير) أى أجره يخسر أى الوكيل قال فى الهندية وان وكله بأن يشتري للأخيرة  
فاشترى الوكيل واستأجر انسانا فأقاده بادرهم لم يلزم الأمر اه ظهيرية (قوله ولو قال سوداء الخ) بالتسوين  
للضرورة وهذا تصويب من العلامة عبد البر قال فى الظهيرية ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للأخيرة  
فاشترى بيضاء أو حمراء أو بلساء وهى التى اجتمع فيها السواد والبياض لم يلزم الأمر قال المصنف وينبغى لو أمره  
أن يشتري بيضاء فاشترى سوداء أن يقع للأمر لانه لون أخيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه أحسن  
الالوان فينبغى أن يكون أفضل وعنه صلى الله عليه وسلم دم عقرأزكى عند الله من دم سوداء اه (قوله  
لان كان فى قرناء عينا) بقصر عينا والتشديد فى تغير الواقع فى كلام عبد البر اذا أوبه يستقيم الوزن يعنى اذا  
وكله أن يشتري له كبشاً أقرن أعين للأخيرة فاشترى كبشاً أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لان هذا ما يرغب الناس  
فيه للأخيرة فخاف ما أمر به اه (قوله بثنتين) هذا تصلح من العلامة عبد البر وقد سبق ما فيه (قوله وعن ميت  
بالامر) أى بأمره أن يضحي عنه وهذا من تصلح العلامة الشارح (قوله أزم) بهمزة قطع وكسر الزاى أى أزر  
الورثة أو الوصى (قوله والافكل) أى ان كانت التضحية عنه بغير أمره فكل لان الذبح فى هذه الصورة يقع على  
ملك الذابح والثواب للميت (قوله وهذا الخير) أى المختار وقيل انه يتناول منها مطلقا وقيل لا يتناول منها مطلقا  
فتدبر (قوله ومن مال طفل الخ) هو ظاهر وقد سبق (قوله وعن أبه) أى من ماله وأب له ومنه قول الشاعر  
بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم (قوله وهو أظهر) أى ظاهر الرواية (قوله فيجزي من ضعى)  
أى أوجبها لمنفعة أجزاء صيد وليس على الموهوب له بعد الرجوع فى الأخيرة والمنفعة أن يتصدق بشئ وفى جزاء  
الصيد عليه أن يتصدق بقيمة المذبح وستقطع منه الجزاء وعن أبي يوسف لا يصح للأولاد الرجوع (سائفة) العقيقة  
عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة فى سابع الولادة وضيفة الناس وحلق شعره مباح لأسنة ولا واجب  
كذا فى وجيز الكردى وذكر محمد فى العقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى الإباحة فيمنع  
كونه سنة وذكر فى الجاسع الصغير ولا يعنى عن الغلام ولا عن الجارية وانه إشارة الى الكراهية كذا فى البدائع اه  
هذه من الكراهية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحظر والاباحة)

أى حظر الشارح الشئ وإباحة آخره والمذكور هنا المحظور والمباح ويلزمهما الحظر والاباحة وذكر المباح فيه

بها أخرى وينبغى ويتصدق ولا يأكل لو أيام  
بالخبر باقية والاتصدق بقيمة شاة على الفقراء  
خاتمة وفيها أراد التضحية فوضع يده مع يد  
التصاب فى الذبح وإعانة على الذبح سعى كل  
وجوباً فلو تركها أحدهما أو ظن أن تسمية  
أحدهما تكفى حرمت وهى تصلح لغزاة فقال  
أى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد أن يسمى  
عليها مرتين وقد نظم شيخنا الخير الرملى فقال  
أى ذبح لا بد للحل فيه

أن يبنى بذكر ذى التنزيه  
فأجب عنه بالتبريض فانا

لانراه نثراً ولا ترتضيه  
(فقلت فى الجواب)

خذ جواباً نظماً كما تتبعه  
من فقيه مرويه عن فقيه

هى شاة فى ذبحها اشتركتا  
ن فتكرار المذكور شرط كثره

ذالذبح قصابه وضع اليد  
دمع صاحب الذى يرتجبه

فعلى كل واحد منهما أن  
يذكر الله جل عن تشبيه

(وفى الوهبانية وشرحها قال  
ولو ذبح شاة معاً ثم واحد

أدخل بيسم الله فالشاة نهجر  
وان يشتري منها ثلاثاً ثلاثة

واشك فالتوكيل بالذبح يحبس  
وكيل شراء الشاة للعتق شرى

يصح خلاف العكس والتبذير يحبس  
ولو قال سوداء فغير صحيح لا

ان كان فى قرناء عينا بغير  
بثنتين عمر يذبح العشر الزموا

وتصح إيجاب الجميع محذور  
وعن ميت بالامر أزم تصدقا

ولا أنكل منها وهذا الخير  
ومن مال طفل فالصحيح صدوقها

وعن أبه فى حقه وهو أظهر  
وواهب شاة راجع بعد ذبحها

فيجزي من ضعى عليها ويؤجر  
(كتاب الحظر والاباحة)

لدفع توهم كونه مكروهاً وبذلك كراهية ليعلم أن تركه حرام وبعضهم ترجمه بكتاب الكراهية وبعضهم ترجمه بكتاب الزهد والورع وبعضهم بالاحتساب أو ما تسمى به بالكراهية فلما فيه من بيان ما يكره من الأفعال وما لا يكره وبيان المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه فلذا اقتصر في الترجمة على ما يفيد وأما ترجمته بكتاب الزهد والورع فلأن فيه كثيراً من المسائل المطلقة للشرع والزهد والورع تركها وأما ترجمته بالاحتساب فلما فيه من بيان ما حسنه الشرع وقبحه ولفظ الاحتساب أحسن لأن كثيراً من مسائله استحسن لاجتماع القياس فيها والاستحسان إخراج المسائل الحسن وأشبه ما قيل فيه أنه ترك القياس والاحتساب هو أرفق للناس وأوطب السهولة في الأحكام فيما يتلى به الخاص والعام ويحصى الاستعمال بمعنى الأفعال فكان الاحتساب هنا أحسن المسائل واتقان الدلائل وأما القياس والاستحسان اللذان يذكران كثيراً في مسائل الفقه فيبيانهم في أصوله (قوله مناسبتهم ظاهرة) وهو أن الأصحية تشتمل على كثير من المحظورات والمباحات وهذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب والاولى تذكر التعمير وقد وجد في بعض نسخ وفي بعض النسخ التسمية (قوله والمظرفة المنع والحبس) قال تعالى وما كان عطاء ربك محظوراً أي ما كان رزق ربك محبوساً عن البر والفاجر اه مخ (قوله وشراً عالج) هذا تعريف للمحظور وشراً عالج المحظور (قوله والمحظور ضد المباح) تعريف بالاعم لان الفرض والحرام والمكروه ضدله والتحريم الخاص له هو ما ثبت حظره بدليل قطعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو ما يرجع اليها (قوله بالاستحسان) ثواب وعقاب الاول بالترتيب لانه لا يقال في العقاب انه حق العاقب وهذا اذا لم تصرفه النية الى العبادة أو المعصية والاعراض له مقتضاه (قوله حساباً يسيراً) أي من غير عذاب والعذاب يترتب على مناقشة الحساب (قوله كل مكروه) أي كل فعل أطلق عليه من هذه المادتين قهراً (قوله في العقوبة بالنار) المراد أنه يعذب حر تكبهم بها وان كان عذاباً دون العذاب على الحرام القطعي كالا يحنى (قوله عند محمد) وهو رواية عن الشيخين فالحرمان ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشره الخروا المكروه ما منع بظني وتركه واجب كأكل الضب واللعاب بالشرع قهراً فاذا استعمل محمد الكراهية في كتبه أراد به الحرام درر ولم يطلق عليه الحرام لعدم القاطع الدال على الحرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة به غير قطعي من خبر آحاد أو نحو قول صحابي مكروهها جوى (قوله فالى الحل أقرب اتفاقاً) يعني أنه لا يعاقب فاعله أصلاً لكن يناب تاركه أدنى ثواب اه جوى (قوله الى الحرام أقرب) من الحلال لتعارض الأدلة وتغليب جانب الحرمة فيه قال القهستاني في فوائده تحريراً وتنزيهاً عنده ما تنزيه عنده كافي التلويح وغيره اه فكلاهما من الحلال والأصل النازل بين كراهية التحريم والتنزيه أن ينظر الى حكم الأصل فان كان الحرمة ولكنهما سقطت لعارض ينظر الى ذلك العارض فان عمت به البلوى كانت الكراهية كراهية تنزيه كسوء البقرة فانه من غير ما كول العم ومقتضاه التجاسة ~~لعمري~~ عن عرض عارض عموم البلوى فحكم بكرهية التنزيه وان لم تعم به البلوى تكون الكراهية للتحريم ويقرب به الى أصله كائن الاثان وان كان حكم الأصل هو الاباحة ولكن عارض أخرجه عنها فان غلب على الظن وجود المحرم فالكرهية للتحريم كسوء البقرة الجلالة وان لم يغلب على الظن وجوده فهي للتنزيه كسوء سباع الطير (قوله كنسبة الواجب الى الفرض) أي بالنظر لادلة كفاية الى التفرع (قوله بمعنى بظني الثبوت) أي قطعي الدلالة واعلم أن الأدلة أربعة أنواع الاول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية والأحاديث المتواترة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه الثاني قطعي الثبوت وظني الدلالة كآيات والأحاديث المؤيدة الثالث ظني الثبوت قطعي الدلالة كآخبار الآحاد الصريحة الرابع ظني الثبوت والدلالة معاً كآخبار الآحاد المحتملة معاً في الأول يفيد القاطع والثاني يفيد الظن أي وهو الفرض العملي والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريراً والاربع يفيد السنية والاستحباب وقد يطاق الفرض ويراد به ما يشمل القطعي والعمل ويطلق الواجب ويراد به الفرض العملي اه (قوله ويأثم بارتكابه) أي انما دون اثم الحرام الظني كالا يحنى (قوله ومثله السنة المؤكدة) تقدم في الطهارة أن في تركها أقوال ثلاثة قبل لا يأنم به مطلقاً وقيل بأنم بطلقاً وقيل ان اعتماد الترك بأنم والالا (قوله القريب من الحرام الخ) أقوال العديد في التلويح أن ما ~~كان~~ تركه أول دفع المنع عن العمل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهية التحريم وبدون المنع عن العمل كراهية التنزيه وهذا على رأي الامام محمد رضي الله تعالى عنه وعلى رأي الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهية التنزيه ان

منها بتم ظاهرة والمظرفة المنع والحبس  
وشراً عالجاً من استعماله شرعاً والمحظور  
ضد المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه  
بلا استحقاق ثواب وعقاب فهم بحسب علمه  
حساباً يسيراً اختصار (كل مكروه) أي كراهية  
تحريراً حرام أي كالحرام في العقوبة بالنار  
(عند محمد) وأما المكروه كراهية تنزيه فالى  
الحل أقرب اتفاقاً (وعندهما) وهو الصحيح  
المحذور ومثله البدعة والشبهة (نسبته الى الحرام  
أقرب) فالكروه تحريراً (نسبته الى الحرام  
كسبة الواجب الى الفرض) فثبت بما  
ثبت به الواجب يعني بظني الثبوت وبأنم  
بارتكابه كآثارهم بترك الواجب ومثله السنة  
المؤكدة وفي الزيلعي في بحث حرمة الخيل  
انقر يب من الحرام ما تعلق به محمد وذو دون  
استحقاق العقوبة بالنار بل العقاب كترك  
السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار  
ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي  
الخيار صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك  
شيئاً لم ينسب شفاعتي قبل السنة المؤكدة  
قريب من الحرام وليس بجرام انتهى

كان الى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تاركه أدنى ثواب وكرهه التحريم ان كُن الى الحرام أقرب  
بمعنى أن فاعله يستحق محذورادون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد بالشفاعة شفاعة  
مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يحرمها من تكب الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه  
وسلم شفاعة لاهل الكبائر من أمي فكيف من تكب المكروه أفاده مما دللنا من معنى التلويح وذكر الخيال  
في حاشية شرح العقائد مانصه لا يقال من تكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم  
اهل الكبائر بطريق الاولى لا نناقول لانهم الملازمة لان جزء الادنى لا يلزم أن يكون جزء الاعلى الذي له جزء  
آخر عظيم أي غير حرمان الشفاعة ولوسلم فاعله المراد حرمان الشفاعة بمعنى كونه شافعا وحرمان الشفاعة لرفع  
الدرجات أو لعدم الدخول في النار أو في بعض واقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه وقال  
المقدسي في الرمز وحاصله أن محمد أطلق عليه حراما ولم يجعله حلالا لعدم قاطع بالحل وهما جعله حلالا لانه  
الاصل في الاشياء وعدم القاطع بحرمته اه وذكر الجوى أن قولهم لا بأس بمعناه الاذن والرخصة فيما لا نص  
فيه على الحل كما أن قول محمد بكروه معناه الزجر والمنع عما لا نص فيه على الحرمة اه وتحصل من هذا المقام أن  
المكروه عند محمد أحد نوعي الحرام فانه عند قطعي وظني وان فاعل كل يعاقب بالنار وان تفاوتت العقاب بها  
وأما عند الشيخين فالمكروه محرمان من الحلال غير القطعي ولا يلزم من الحل الاباحة وان فاعله بأثم ويعاقب وعليه  
محذورون العذاب بالنار فليس الخلاف بينهم في هذا ظاهر كلام المؤلف المنقول عن الزياهي أن المكروه محرمان  
والسنة المؤكدة في مرتبة واحدة (قوله الاكل للغذاء والشرب للعطش) وكذا استراة العورة وما يدفع الحر والبرد  
اه درمنتي (قوله أو ميتة) فن امتنع عن أكل ميتة في مخصة أو صام ولم يأكل حتى مات أثم درمنتي وتكلموا  
في حد الاضطرار الذي يحل له الميتة قبل اذا كان بحال يخاف على نفسه التلف وروى عن ابن المبارك أنه قال  
اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شيء هو وي الحرام وقيل اذا كان يضعف عن أداء النرائض وقيل بعد  
ثلاثة أيام والصحيح أنه غير وقت لانه يختلف باختلاف طبائع الناس ثم اختلفوا قبل ان أكل الميتة حرام الا انه  
وضع الاثم عنه وقيل هو حلال لا يسهه تركه هندية عن الفرائب (قوله بحكم الحديث) وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم ان الله تعالى ليؤجرني كل شيء حتى القملة يرفعها العبد الى فيه شرب ليلية (قوله بقات) تأييدا لما قبله (قوله  
ويمكن مع الصلاة قائما) لان ما لا يأتي الفرض الا به وهو فرض (قوله فتنبه) اشارة الى المؤاخذه على المصنف  
(قوله ومباح) غيره كدونه فيكون حلالا فان كل مباح حلال ولا عكس كالبيع عند النداء الا قول حلال غير  
مباح قهية اني ولا أجرفه ولا وزرو يحاسب عليه حسابا يسير الومن حل لما جاء أنه يحاسب على كل شيء  
الا ثلاثة خرقه تستر عورتك وكسرة تستد جوعتك وبحر يقبل من الحر والبرد وجاء في الخبر حسب ابن آدم الغيبات  
يقمن عليه ولا يلام على كفاف اه درمنتي (قوله الى الشيع) يكسر الشين وفتح الباء وبسكونها اسم ما يغذى  
يدنه (قوله وحرام) لانه اضاعة للمال وأضرار للنفس وجاء ما ملا ابن آدم وعاء شرب الله من بطنه فان كان ولا بد  
فكان للطعام وثلاث للشرب وثلاث للنفس وأكثر الناس عذابا أكثرهم شيعا وأخرج أبو داود أن من جدهد  
الاكل واللبس غفر له اه درمنتي (قوله يكروه) أي كراهة تحريم ولا تنافي لاحتمال أن المراد من الحرمة عند المعبر  
بها الكراهة (قوله وهو أكل طعام الخ) أفاد أنه ليس المراد بالشيع الذي تحرم الزيادة عليه ما يبعث بها شرعا كما اذا  
أكل ثلث بطنه (قوله أو نحو ذلك) كما اذا أكل زائد اليتاياه وكان أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوان  
الطعام ويتقاه فيمنعه ذلك بزيادة وخفية (قوله حتى يضعف عن أداء العبادة) المقروضة فلو على وجهه لا يضعفه  
فيباح قال صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي أحب الى الله تعالى من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال بما يقوى به  
على الطاعة طاعة وشئ أبو ذر رضي الله تعالى عنه عن أفضل الاعمال فقال الصلاة وأكل الخبز اشارة الى  
ما قلنا كذا في الاختيار شرب ليلية ولو أكل للسمن كره له لاله الوجب ولا شيء على من رزق بطننا غلظا خلقه  
وحديث ان الله يكروه الخير السمين محمول على ما اذا تعدت سمين نفسه اه درمنتي (قوله واتخاذ الاطعمة  
سرف) الا عند الحاجة بأن يعل من لون فيه أكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمعه قدر ما يقوى به على الطاعة  
أو قصد أن يدعو الاضياف وما بعد قوم الى أن يأقوا الى آخر الطعام فلا بأس به خلاصة (قوله وكذا وضع الخبز  
فوق الحاجة) الا أن يكون من قصد أن يدعو الاضياف حتى يأقوا الى آخره لان فيه فائدة هندية (قوله وسنة

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولوسمن  
حرام أو ميتة أو مال غيره وان ضيقه (فرض)  
يناب عليه بحكم الحديث ولكن (مقدار  
ما يدفع) الانسان (الهلاك عن نفسه  
وهو أجور عليه وهو مقدار ما يمكن به من  
الصلاة قائما ومن صومه) مناديه جواز دليل  
أكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجر  
كما في المتي وغيره بقات وفي الميتة في البغية  
الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكن معه  
الصلاة قائما (حرام) عبر في الخالية بيكره (وهو  
ما فرقه) أي الشيع وهو أكل طعام غلب  
على طنه أنه أقسده مدنه وكذا في الشرب  
قهية اني (الا أن يقصد قوة صوم الغدا أو  
لما لا يتخلى ضيقه) ونحو ذلك ولا تجوز  
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن أداء  
العبادة ولا بأس بأنواع التواكع وتركه  
أفضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع  
الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسلة  
أوله والحمد لله

الاكل البسمة أوله والحمد لله آخره) فان نسي البسمة في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره اه اختصارا واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلقى من معك تتارخانية وانما يسئل اذا كان الطعام حلالا ويحمد في آخره كيف ما كان قنية ولا يرفع صوته بالحمد الا ان يكون جلساؤه فرغوا من الاكل تتارخانية (قوله وغسل اليدين قبله وبعده) وغسل اليد الواحدة وأصابع اليد لا يكفي في السنة لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ ولا يمسح اليدين قبل الطعام بالماء بل يكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويصحبها بدهليزول أثر الطعام بالكلمة وغسل القدم قبل الاكل ليس بسنة ولا بأس بغسل اليدين والراس بالخالة ان لم يكن فيها شيء من الدقيق وكذا احراقها وفي نوادره شام سألت محمد ارحمه الله عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لم ير بأصا بذلك وأبو يوسف كذلك وهو قولي ذخيرة ويكره للجنب رجلا كل أو امرأة أن يأكل طعاما أو يشرب شرابا قبل غسل اليدين والقدم ولا يكره ذلك للمعاض والمستهجب تطهير القدم في جميع المواضع خاتمة وينبغي أن يصب الماء من الأتية على يده بنفسه ولا يستعين قال بعض المشايخ هو كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا محبط (قوله ويبدأ) أي استحبابا (قوله بالشباب) أي والصبيان تتارخانية لان الشباب أكثرأ كلا وأشد طلبا (قوله وبالشيوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير (تقمة) ينتقى على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ولا يتكاف لهم كل ما يشتهونه ولا يمنعهم جميعه ليكون بين ذلك قوما ولا يستديم الشبع لحديث التخييل أجوع يوما وما أشبع يوما وله أن يطعم كسيرا من السفر لا حاجة بقره إلا أن ياقبه في نهر أو طريق الا لياكله الفحل ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان الترفاهة يأكل من حيث شاء بكل ذلك وردت الآثار ويحكي به الطبق الذي فيه ألوان الاطعمة لانه وضع ليتناول مما فيه لا يقتصر على لون واحد كما لا يخفى وقال صلى الله عليه وسلم من أكل من قصعة ثم لحسها فتول له القصعة أعتك الله من الذاركا أعتقتني من الشيطان وفي رواية أجداستغفرت له القصعة ومن السنة البدء بالمالح والختم به بل فيه شفاء من سبعين ألف داء انتهى درمنتي ويجوز للشباب الذي يخاف الشبق أن يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يهزمه عن أداء العبادات اختيار واذا أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به حاوي الفتاوى ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تجبر الا أن يكون غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رقيقا اه اختار ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعها ولا يأكلها قبل غيرها اه وجيز قال صلى الله عليه وسلم أكرموا الخبز فانه من ركات السموات والارض وقال عليه الصلاة والسلام ما استخف قوم بالخبز الا أبلاههم الله بالجوع ومن اكرامه أن لا ينظر الا دام اذا حضر ولا يكره نفع الطعام الابعاله صوت كاف وهو تفسير انتهى كذا روى عن أبي يوسف ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه ومن السنة لعقه أصابعه والاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل كشوف الرأس ولا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن تكبرا وهو المختار ولو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفقة ماء جازله أن يشاقق معه بدون السلاح وبأخذ من الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان صاحب الماء يخاف الموت يأخذ منه بعضه ويترك البعض خلاصة ولو اضطر ومنعه المالك وسعه الاخذ ولا يقاتله ولو ترك حتى مات كان في سعة وحكي عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوز به فان المضطر يقاتله بما دون السلاح وأما في البر وما أشبه ذلك يقاتله بالسلاح وغيره محبط ويشرب من الخمر بقدر ما يدفع عطشه ولا يسهه أن يقطع من بدن غيره ولو أذنه ولا من بدن نفسه للضرورة قال محمد يفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يهجز عن الخروج والطلب اه يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادة واذا كان قادرا على الخروج فنيات ولم يطعمه أحد ممن يعلم بحاله اشترى كواجبه في الاثم واذا كان المحتاج قادرا على الخروج ولكن لا يتقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه حقا وان كان المحتاج يتقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحل له أن يسأل الكل من الهنديه (قوله وكره لحم الانان) ولا يقال انانته والكرامه للمريض وغيره وكذلك يكره الدواء بكل حرام خاتمة بخلاف الجوار الوحشي فانه ولينه حلال اه مكى (قوله وابنه) لانه متولد من اللحم فصاير مثله (قوله وابن الجلالة) قال

وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتقى (وكره لحم الانان) أي الحمارة الالهة خلافا لمالك (ولينهار) ابن الجلالة) التي تأكل العذرة

في التبيين لانه عليه السلام نهى عن أكلها وشرب لبنها وفي المغرب انخله بالفتح البعرة وقد كنى به ساعن العذرة  
فقبل لا كانه اجالة وجلالة اه (قوله وابن الزكية) وجعل في الهداية ثمر به حلالا عند أبي حنيفة كما سبأ في  
الاشربة من هذا النسخ اه شاي (قوله وأجاز أبو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لا بأس بأبوال ابل ولحم  
الفرس للتداوى كذا في الجامع المغير اه (قوله حتى يذهب تنلجها) ولم يقدر لذلك مدة في الاصل زيلبي (قوله  
وقدر الخ) هذرواية الزوادر (قوله وعشرة لابل وبقر على الاظهر) وقيل بأربعين يوما في الابل وبعشرين يوما  
في البقر وعشرة أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة (قوله حلت) وعن هذا قالوا لا بأس بأكل الدجاج لانه يحاط  
ولا يتغير لحمه وروى أنه عليه السلام كان يأكل الدجاج وما روى ان الدجاج تحبس ثلاثة أيام ثم تذبح فذلك على  
سبيل التيمم اه زيلبي (قوله غدي باين خنزير) وكذا زرع سقيت بالتجاسات فانها لا تحرم ولا يكره أكلها وروى  
عن ابن المبارك ان الجدي اذا ربي باين الا نان يكره أكله (قوله ويكره) قد علمت أن الكراهة اذا اطلقت لا سيما  
في كتاب الخطر تنصرف الى التحريم (قوله لا تطلق الحديث) وهو ما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تفسدوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة  
ولا تأكلوا في صحافها فانهم اهتم في الدنيا وليكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب  
فكذا في التطيب وغيره لانه مثله اه مخ (قوله ككحل) وخوان ذهب أو فضة والوضوء من طست منهما أو بريق  
والاستجمار بجعر الذهب والفضة وكل ما يعود الانتفاع به الى البدن وفي البرازية واحراق العود في مجمر منهما  
لا يجوز للرجال والنساء انتهى (قوله وصرة) وكذلك حلفتهم ولا بأس بها اذا كانت مفضضة عند الامام وأصلها  
من حديد أو صقر اه سراج (قوله الى موضع آخر) مباح فأكل منه فانه لا يحرم لاتقاء ابتداء الاستعمال منها  
اه درروا ما اذا أكل منها باليد أو بالمعلقة فانه يحرم لان الانا أت الكبرية فانما وضعت لاجل ابتداء الاكل منها  
باليد أو بالمعلقة (قوله أو صب الماء) أي ماء الورد مثلا قال في الدرر وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل  
الدهان ونحوه انما يحرم الاستعمال اذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لانها انما صنعت لاجل الادهان  
منها بذلك الوجه وأما اذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن وصب على الرأس من اليد فلا يكره لاتقاء ابتداء  
الاستعمال منها اه أما نحو القمقم فيستعمل للصب على الوجه واليد فالظاهر الحرمه فيه مطلقا اذا كان منها  
(قوله وهو ما حرره في الدرر) قال العلامة الواني ان ما ذكره لا طائل تحته فان المنهى عنه استعمال الذهب  
والفضة اذا اطلق في هذا الباب قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكورنا حتى حل لانا ثم ولما بين أن المراد  
من قوله حل لانا ثم ما يكون حلما لمن بقي ما عداه على حرمته سواء استعمل بالذات أو بالواسطة ولو كان الامر  
كما قال لما وقعت هذه المسئلة في عبارة المشايخ بدون كلمة من مع انها واقعة اه وأقره العلامة نوح وأيده  
باطلاق الاحاديث الواردة في هذا الباب اه أبو السعود ومنه تلم حرمه استعمال ظروف فناجين القهوة  
والساعات من الذهب والفضة ونقل في الهندية عن المحيط ما في الدرر حيث قال قالوا وهذا اذا كان  
يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يده أو اذا أدخل يده في الاناء وأخرج منه الدهن ثم استعمله فلا بأس به  
وكذلك اذا أخذ الطعام من القصعة ووضع على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكله لا بأس به كذا في المحيط (قوله  
استعمال البيضة) يقال ابتاض لبس البيضة في القاموس البيضة واحدة بيض الطائر والحديد والخسبية  
وحوزة كل شيء وساحة القوم وموضع بالسمان وبيض النهار وهو بيضة البلد واحد الذي يجمع اليه ويقبل قوله  
صد وبيضة القفر بيضا الديك مرة واحدة ثم لا يعود وبيضة الخدر جاريته اه والمراد ما يلبس على الرأس اتقاء  
معاطب الحرب (قوله والجوشن) هو الدرع اه حلي (قوله والساعدان منهما) أي من الذهب والفضة وأنى  
باللقب حالة الجتر في المثنى على لقمته من أزمه اياه في أحواله ثم الجوشن يدخل فيه الساعدان ولذا لم يذكر في عبارة  
القهستاني في النسخة التي بيدي (قوله وهذا) أي التحريم فيما يقع أي يرجع الى البدن (قوله ويكره الاكل  
في فخاس أو صفر) مقابله بقوله والافضل الخ تنفي أن الكراهة خفيفة وان كانت عند الاطلاق تنصرف الى  
الكراهة الغائضة قال في المصباح الصفر مثل قفل وكسر الهاء لغة التماس وقيل أجوده اه (قوله من اتخذ أوانى  
بيته خزانة الملائكة) يحتمل أن المراد أنه تنزل عليه الرحمة لان الملائكة تتبعهم الرحمة أو هو على حقيقته  
ويدل ذلك على ما شأن ذلك الشخص وانظر هل ذلك فيمن استعمل الخرف مع القدرة على غيره أو ولو كان

(و) ابن (الزكية) أي الفرس وبول الا بل  
وأجاز أبو يوسف للتداوى (و) كره (لجها)  
أي لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى  
يذهب تنلجها وقدر بثلاثة أيام لا حاجة  
وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر  
ولو أكلت التجاسة وغيرها بحيث لم يتنلجها  
حات كما حصل أكل كل جدي غدي بلين  
خنزير لان لحمه لا يتغير وما غدي به يصير  
مستهلكا لا يبقى له أثر (ولو سقى ما يؤكل كل  
لحمه خرا فذبح من ساعته حل أكله ويكره)  
زيلبي وصي شرح وهابية (و) كره الاكل  
والشرب والادهان والتطيب من اناء ذهب  
وفضة للرجل والمرأة لا تطلق الحديث  
(وكذا) يكره (الاكل) لجملة الفضة  
والذهب والاكتحال عليهما) وما أشبه ذلك  
من الاستعمال ككحله ومراة قلم ودواة  
وقفوها يعني اذا استعملت ابتداء فيها  
صنعت له بحسب معارف الناس والافلا  
زاحة حتى لو نزل انعام من اناء الذهب الى  
موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه  
لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به  
مجتبى وغيره وهو ما حرره في الدرر في حفظ  
واستثنى القهستاني وغيره استعمال البيضة  
والجوشن والساعدان منها في الحرب  
لأن ضرورة وهذا فيما يقع الى البدن وأما غيره  
فجما لا بد ان يتخذ من ذهب وفضة وسرير  
كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه فلا  
بأس به بل فعل السلف خلاصة حتى أباح  
أبو حنيفة توسد الديساج النوم عليه كما يأتي  
ويكره الاكل وفخاس أو صفر والافضل  
الخرف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ  
أوانى بيته خزانة زينة الملائكة اختيار

مع العجز وفضل الله تعالى واسع (قوله رصاص) يفتح الراء والعامة تكسر هاصحاح (قوله وزجاج) ماث الا اى  
 صحاح (قوله وبأور) حجر عروى وأحسنه ما يجاب من جزائر الخ وفيه لغتان كسر الباء مع فتح اللام مثل  
 سنور وفتح الباء مع ضم اللام مثل تنور واللام مشددة في اللغتين فأداه صاحب المصباح (قوله وعقبي)  
 يفتح العين خرز أحر اه ضياء الخلوم أو ضرب من الفصوص صحاح (قوله خلافا لشافعي) فقال بالكراهة  
 لانه في معنى الذهب والفضة بالتناخيه والدليل لسان الطوليات (قوله منفض أى منزوق بالفضة) مخ وفسره  
 الشنقي بالمرصع بهاء وفسره القهستاني بالمزين بالفضة وهو التزيين بالطلاء وفيه خلاف أبي يوسف فإنه منعه  
 قال الزيلعي وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التويبه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه منتهك فلا عبية  
 يقاتله لو نأوى. أتى ومن التزيين سلسلة من فضة لما روى عن أنس رضى الله عنه أن قدح أبي حنيفة صلى الله  
 عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخاري وفي القاموس الشعب كل نوع الصدع اه  
 (قوله بضم) بحيث يضع فيه على الشعب وان كان يضع يده على الفضة حال التناول (قوله قيل ويد)  
 وفي القهستاني متعبا أى شغيبا بالقم واليد وغيره من الاعضاء قال في الشرب لالبسة القول بحجرة تلقى باليد  
 ضعيف لما قال في الاختيار يجوز الشرب في الاناء المنفض اذا كان يتقى فيه موضع الفضة وقيل يتقى أخذه  
 باليد اه ومثله في الجرهرة والهداية واذا كان القول باتقاء اليد ضعيفا فكذلك غير اليد من الاعضاء فادار على  
 القم فقد علمت أن موضع هذا الخلاف في المنفض لا في اناء فضة استعمل كالحجرة وكالظرف للخبان القهوة فإنه  
 يحرم لانه استعمل فيا عادة ولم يرد دليل على الجواز بخلاف المنفض وقد تجزأ جماعة على الشرع فلو  
 باباحة استعماله في الظرف أخذ من هذا الخلاف زاعمين انه اتقاء بضمه ومس اليد بأش به وهذا جهل  
 عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الخوان واناء الطعام الفضة والذهب لا يمسهما بيده وقد حرما  
 ومن الجرأة قول أبي السعود عن شخه وان لم أنه ينبغي على ما هو الأرجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الاخذ  
 شرب القهوة ومن التخبان في تيس الفضة اه فان المقام مختلف فليتدبر حق التدبر وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع  
 على القم بأن لا يستعمل الا باليد كالحجرة الضبية هل يتقى وضع اليد عليه وتره ومقتضى ما ذكره في السيف  
 من اشتراط تجرد حمل اليد من الذهب والفضة أنه لا يضع يده على ضبة الفضة في الحجرة ونحوها (قوله ونحوه)  
 كسري وكسرى (قوله وكذا الاناء المضيب بذهب أو فضة) أى المشدود بهما يقال باب مضيب أى مشدود بالضبات  
 جمع ضبة وهي حديدة العارضة التي يضيب بها اه قال في المغرب ومنه مضيب سبه اذا شددها بالفضة وفي  
 المصباح والضبة من حديد أو صفر أو نحوه يشعب بها الاناء وجهها ضبات مثل حبة وجبات وضبته بالتشديد  
 علمت له ضبة اه وفي القهستاني المضيب المزين بالذهب والفضة المشدود بالضبة أى العريض - نه - ما اه فيشمل  
 ما جعل عليه صفائح منهما (قوله والكسرى المضيب بهما الخ) قال في الهندية ويكره الجلوس على كسرى الذهب  
 والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء ويكره النظر في المرأة المتخذة من الذهب والفضة ويكره أن يكتب بالقلم  
 المتخذ من ذهب أو فضة ثم قال ولا بأس بالاكل والشرب من اناء مذهب أو منفض اذا لم يضع قامه على الذهب  
 أو الفضة وكذا المضيب من الاواني والكسرى والسري راذا لم يقعد على الذهب أو الفضة وكذا حافة المرأة من  
 الذهب أو الفضة وكذا الجمر واللبام والسرج والنور والركاب اذا لم يقعد عليه (قوله أى التفضيض) مراده ما يعم  
 التضييب (قوله ولم يضع يده موضع الفضة) بأن كانت الفضة أو الذهب في طرف التضيض أو في أسفلها عند الفصل قال  
 في النهاية وشرحها وحل استعمال المنفض أى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسري والكسرى وأطراف  
 المرات والمكحلة والركاب وفي الكافي اذا كان في نصل السكين أو في قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله  
 تعالى ان أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا اه (قوله وعن الثاني يكره الكل) قال في السراج نقل عن  
 الكرخي ولا بأس بالشرب في الانية المنفضة اذا وضع قامه على العود عند أبي حنيفة وكره أبو يوسف ذلك وقال  
 الفضة صارت كأنها بعض الاناء وانما كره الشرب منه وكذلك الاكل والادهان وكذلك باب الدار والمداهن  
 والجوامر والمرأة ولورخصت في هذه لخصت في السري المضيب بالفضة أن يقعد عليه وكذلك السرج والركاب  
 والنور وكذلك السقف ولا جبر أن يفضض شيء من ذلك ولا يذهب وكذلك المحف ولورخصت في شيء من ذلك  
 لكان المحف أولى من هذا كله اه مكى ولا يحنيفة ما روى عن أنس أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر

(لا) يكره ما ذكر (ن) اناء (رصاص وزجاج  
 وبأور وعقبي) - لا قال شافعي (و-  
 الشرب من اناء منفض) أى منزوق بالفضة  
 (والركوب على سرج منفض والجلوس على  
 كسرى منفض) لكن بشرط أن (يتقى)  
 أى يجنب (موضع الفضة) بضم قيل ويد  
 وجهه وسرج ونحوه وكذا الاناء المضيب  
 بذهب أو فضة والكسرى المضيب بهما وحلية  
 المرأة ومحف بهما (ك- الوجهه) أى  
 (في نصل سيف وسكين أو في  
 قبضتهما أو لبام أو ركاب) وكذا كتابة الثوب  
 موضع الفضة والذهب وفي المجتبى لا بأس بالسكين  
 بذهب أو فضة والمحابر والركاب وعن الثاني  
 يكره الكل



لا يكثر وقوعها كالمعاملات فلا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قبول قول الفاسق لانه منهم فيها وكذا  
الكافر والصغير نعمان ولا نهم ما يلتزمان الحكم فليس لهما ان يلزما غيرهما اه (قوله ان اخبرهم بمسلم عدل)  
ولا حاجة الى الارقاة لان خبره لا يحتمل الكذب زيادى وفي شرح المؤلف لانه اتى ومع العدالة بسقط احتمال  
الكذب فلا معنى للاحتياط بالارقاة اما التحرى فيجوز دقان فيؤكذب بالارقاة ثم يعمل بقالب ظنه فان غلب على  
ظنه انه صادق يتيم ولا يتوضأ به وان كان أكبر رآه انه كاذب يتوضأ به ولا يتيم اترج جانب الكذب وهذا جواب  
الحكم واما الاحتياط فانه يتيم لان التحرى مجزى دقان فلا يمنع احتمال ضده اه (قوله وفي الجوهره الخ) اشار به  
الى انه لو قدم التيم على الوضوء كان محتاطا وان كان الاحوط في تأخير خبره (قوله واما الكافر اذا غلب صدقه)  
أى فى اخباره بنجاسة الماء قال فى الخاتمة ولو كان المخبر بنجاسة الماء مبيها أو معنوها بغيره فلا مانع من قوله  
فلا يصح أن خبرهما فى هذا كخبر الذى لانه ليس لهما ولاية الا لزام اه (قوله فاراقته أحب) فلو توضأ به وصلى  
جازت ماله اه (قوله قلت لكن لو تيمم قبل اراقته) أى وقد غلب على رأيه صدقه فى اخباره بنجاسة  
لم يجز تيممه لان اخباره ليس يلزم والحاصل أنه يتوضأ عند غلبة صدق الكافر وارقاه أفضل من الوضوء  
فبكون عاد ماله اه فينتقل للتيمم وهذا بخلاف الفاسق اذا غلب صدقه فانه يتيمم وارقاه الماء مع التيمم أفضل  
ولا يجوز له أن يتوضأ به (قوله بخلاف خبر الفاسق) أى اذا غلب على رأيه صدقه فى التيمم (قوله لصلاحيته  
ملزم فى الجملة) فان القاضي اذا قبل شهادته وقضى بها نفذ قضاؤه وان حرم عليه قبولها (قوله حكم بطهارته)  
انها تر الخبرين والرجوع الى الاصل (قوله بخلاف الذبيحة) هذا أحد قولين وقال أبو جعفر تزول الكراهة (قوله  
فى أو ان طاهرة) اختلطت اختلاط مجاورة (قوله تحرى) أى للطهارة والشرب والاكل (قوله الاطش) راجع  
الى الاوائى وبعبارة الشرب لالى فى نور الايضاح الا للشرب وظاهره أنه لا يجوز له الاكل عند غلبة الميتات  
أو تساويها أما اذا دعت ضرورة جاز تناول منها لانها تبيح أكل الميتة (قوله مطلقا) سواء كان أكثرها طاهرا  
أو نجسا لانه لا خلف للثوب فى ستر العورة والماء يختلفه الثوب فان تحرى طهارة ثوب تعين عليه الصلاة فيه ولو تبدل  
اجتهاده وتحرى طهارة غيره لان الاجتهاد لا ينقض بمثله الا فى القبلة لانها تحتمل الانتقال الى جهة أخرى  
بالتحرى لانه أمر شرعى والنوب أمر حسى لا يصير النوب طاهرا بالتحرى وعامة فى مراقى الفلاح  
(قوله دعى الى ولاية) هى طعام العرس وقيل الوليمة اسم اكل طعام والعرس فى الاصل اسم من الاعراس  
ثم سمي به الوليمة اه جرى عن المغرب وولاية العرس تكون بعد الدخول وقيل عند العقد وقيل عندهما ابن  
ملك فى شرح المشارق عند قوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أبو السعود وفى الهندية عن المقرئ شىء اختلف  
فى اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لايسه تركها وقال العامة هى سنة والا فضل أن يجيب اذا كان ولاية  
والافهم ومخبر والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور فى قلب المؤمن اه ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن ليعلم  
أنك غير راض بنفسه وكذا دعوة من غالب ماله من حرام مالم يجتزأ به حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين انه حرام  
وآكل الربا وكسب الحرام لو اهدى اليه أو اضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يجزأ به ذلك المال أصله  
حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالا فلا بأس بقبول هديته والاكل اه ولا ينفى الخلف عن  
اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا اجاب فقد فعل ما عليه أكل أولم يأكل فلا بأس  
بعدم الاكل والافضل أن يأكل لو غير ما ثم هندية وفى البناية اجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال  
أحمد ومالك فى رواية وقال الشافعى اجابة ولاية العرس وغيرها مستحبة وبه قال مالك فى رواية ثم غير الوليمة من  
الدعوات تسحب اجابته عندنا أو مادعوة بقصد به قصد الدوم من التطاول وانشاء الحمد والشكر وما أشبه  
ذلك فلا ينهى اجابته لاسيما أهل العلم لان فى الاجابة اذلال أنفسهم قيل ما وضع أحديده فى قصعة غيره الا ذل له  
اه مكى وفى الوهبانية ودعوة دعى يحمل جوابها لانها من البقرة (تنبيه) بكرة السكون حالة الاكل  
لانه تشبه بالمجوس سراجية ولكن تسكلم بالمعروف وحكايات الصالحين اه غرائب وفى الجمعى الوضوء بالديق  
والذوق والخاتمة جازية منزلة الاشنان عندهم (قوله وغلة لب) بكسر العين وسكونها مكى (قوله أو غناء) بالكسر  
والمد السماع وبالكسر والقصر اليسار ويعد فى الشعر وفى البيانية والغنى بالكسر والقصر ضد الفقر يكتب بالياء  
وبالذ السماع يكتب بالالف ومنه قول ابن دريد فى المقصور والمدود وأرى الفقى يدعو الفقى الى الملاهى والغناء

(ان اخبرهم بمسلم عدل) منزله عما يقتضيه  
حرمته (ولو عبدا) أو أمة (وتحرى فى) خبر  
(الفاسق) بنجاسة الماء (و) خبر (المستور)  
ثم يعمل بقالب ظنه ولو أراق الماء فتيمم بها  
اذا غلب على رأيه صدقه وتوضأ وتيمم بها اذا  
غلب على رأيه (كذبه) كان أحوط (وفى  
الجوهره وتيممه) بعد الوضوء (كذبه فاراقته)  
الكافر اذا غلب صدقه على كذبه فارقته  
لأن أحب هستانى وخلاصة وخاتمة قلت لكن  
لو تيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف  
الفاسق ولو اخبر عدل بطهارته وعادل  
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر  
الغلبة فى أو ان طاهرة ونجاسة وذكية وميتة  
فان الاغلب طاهر التحرى وبالعكس والسواء  
لا الاطش وفى الباب تحرى مطلقا (دعى  
الى ولاية وغلة لب أو غناء)

وبالفتح والمذنب (قوله قعدوا كل) الاولى حذف هاتين الجملتين اي ان التفصيل المذكور بعد (قوله لا ينبغي أن يتعدى) أي وجوبها وكذا اذا كان على المائدة قوم يغتربون لأن الغيبة أشد من الاله وقال صلى الله عليه وسلم الغيبة أشد من الزنا اهـ مكى عن البناية (قوله فلا تتعد بعد المذكور) أي بعد تذكر النهي كذا في تفسير الملامة أبي السعدي (قوله فعل) أي وجوبها بالالف المذكر (قوله صبر) أي مع الانكار بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان اهـ أي أضعف أحواله في ذاته أي انما يكون ذلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجزئ الا بهي أحواله على ازالة المنكر (قوله لان فيه شين الدين) وفتح المعصية على المسلمين فانهم يتعدون به (قوله والمكسبي عن الامام) حيث قال ابتليت بهذا مرة فصرحت اهـ ايضاح (قوله لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور) فيه نظرا للاوضح ما ذكره في التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر وروى صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا اهـ وفي الاتفاق فان علم قبل الدخول ان كان محترما يعلم أنه لو دخل عليهم بترك كون ذلك احترامه لعلهم ان يذهب لان فيه ترك المعصية والنهي عن المنكر وان علم انه لو دخل عليهم لا يترك كون لا يدخل عليهم اهـ (قوله ان الملاهي كاه احرام) الا الثلاث المتنبئات في الحديث وهي ملاعبة الرجل أهله وتأديب فرسه ورميه وشهه ونبله اهـ سري الدين عن الغاية عزيدا (قوله ويدخل عليهم بلا اذنهم) قال بشر سمعت أبا يوسف قال في دار سمع فيها صوت من امرئ ومعاذ ف قال ادخل عليهم بغير اذنهم لانكار المنكر لان المنع عن هذا واجب فلو لم يجز الدخول الا باذنهم لم يمكن المنع منه ولا نهم أسقطوا حرمتهم بفعل المنكر بخلاف ما حكاه كذا جاز للشهود أن ينظروا الى الزاني ليشهدوا عليه حين هتك حرمة نفسه اهـ مخ (قوله صوت الماهو) أي سماعه (قوله ينبت النفاق) أي العملي (قوله والجلوس عليها فسق) أي خروج عن طاعة الله تعالى والتعبير به بعيد أنه أشد انما من اثم الاستماع من غير جلوس وهو ظاهر (قوله فصرغ) ساقه تعليل البيان صحة الطلاق الكفر على كفران النعمة (قوله قالوا يجب) تفريع على قوله استماع الملاهي معصية (قوله أن يجتنب) أي يتباعد ويصير في جانب آخر (قوله وأشعار العرب) قال في التبيين ولو كان في الشعر حكم أو عبر أو فقه لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت معينة وهي ميتة وان كانت حية يكره اهـ والظاهر ان هذا محمول في الميتة على ما اذا علم من عاداتها عدم كراهة ذلك والافه وغيبة للميت وهي أشد من غيبة الحي (قوله أول تغليظ الذنب) عطف على قوله أي بالنعمة ومعنى انما أطلق عليه لفظ الكفر تغليظا اهـ حلبي (قوله ومن ذلك) أي من الملاهي (قوله ثلاث نفحات السور) هو طريقة لبعضهم والمشهور أنهم ما نفختان نفخة الصعق ونفخة البعث (قوله الى نفخة الموت) والمناسبة للوقت ظاهرة فانه وقت نوم وهو الموت الاصغر والثالثة للبعث وهذا الوقت وقت البعث من الموت الاصغر والاولى للفرح فان الناس يزعمون من الاسواق الى منازلهم (قوله وقامه فيما علته على الماتقي) قال فيه وعن الحسن لا بأس بالدخول في العرس ليستشهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطرب (نفخة) أقول من تغنى ابليس كما في القهستاني وأقول من أحدث الرقص والتواجد أصحاب السامري لما اتخذهم بجلا جسداله خوار قاموا برقصون عليه ويتواجدون فهو دين الكفار وعباد العجل وأقول من أحدث التضييب الزنادقة ليشغلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى كذا في تفسير القرطبي وفي الطريقة المحمدية وقد نص القرآن على النهي عن الرقص فقال تعالى ولا تمس في الارض مرسا وذم الختان والرقص أشد المرح والبطور وفي الذخيرة الرقص كبيرة وفي الرازي حرمة بالاجماع وأفتى جلال الله والدين المكيلا في بأن مستحله كافر ومن الفقهاء من لم يمنع الرقص حيث وجد لذة الله هو دغلب عليه الوجدان وامتدوا لوجع الجعفر ذي الجناحين لما قال صلى الله عليه وسلم أشبهت خلقي وخلق فيخل أي منى على رجل واحدة وفي رواية رقص من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجواز رقص الصوفية عند ما يجدونه من لذة الوجدان في مجلس الذكر والسماع وفي التتواخية ما يدل على جوازه للمغلوب الذي حركته كركات المرتعش وبهذا أفتى البلقيني وبرهان الدين الابناسي وبمثل أجاب بعض الحنفية والمالكية ومحل ذلك اذا خلصت النية وكما نواصداقين

قعدوا كل) لو الماتقي في المنزل فلو على المائدة لا ينبغي أن يتعد بل يجتنب مع القوم الظالمين فان فلا تتعد بعد المذكور (قوله صبر) لم يك قدر على المنع فعل والا) يقدر (صبر) لم يك ممن يتعدى به فان كان) مقتضى (ولم يقدر على المنع خرج ولم يتعد) لان فيه شين الدين والمكسبي عن الامام كان قبل أن يصير مقتضى به (وان علم أولا) باللعب (لا يجزئ أصلا) سواء كان ممن يتعدى به أولا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور ولا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المسئلة أن الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود صوت الاله والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاهي كفر يكره وسلم قصب وشهوة حرام لقوله صلى الله عليه وسلم عليها استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتبذير بها كفر أي بالنعمة فصرف في الجوارح الى غير ما خلق لاجل كثر بالنعمة لا شكر فالواجب لكل الواجب أن يجتنب كبر لا يشكر لما روى أنه عليه الصلاة والسلام يسمع لما روى أنه عليه الصلاة والسلام وأشعار أدخل أصم في أذنه فسمع ما سمع وأشعار العرب لو فيها ذكر النسق تكره انتهى أول تغليظ الذنب كفي الاختيارا ولا تتخلل كفي الذنب كفي فؤدة ومن ذلك ضرب الذنوب انما به فؤدة ومن ذلك ضرب الذنوب لثنا آخر فلو لتبذير فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاث أو فوات لذكر ثلاث نفحات الموت لمناسمة بينهم فبعد العصر لا إشارة الى نفخة الزرع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وقامه فيها عاقته على الماتقي والله أعلم

في الوجد من غلو بين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ يتصف بالحلال نارة وبالحرمان أخرى لاختلاف  
المتأصدين أبو السعود ملخصا وفي شرح المتن وما بعده متصوفة زمانا أي من رفع الصوت عند السماع حرام  
لا يجوز القعود والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل ذلك وما نقل أنه عليه الصلاة والسلام سمع الشعر لا يدل  
على إباحة الغناء ويجوز جله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث فواجده عليه الصلاة  
والسلام لا يصح وقال السري شرط الواحد في رغبته أن يبلغ إلى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه  
بوجع اه ملخصا

\* (فصل في اللبس) \*

قدم المصنف الاكل لشدة الحاجة اليه ثم اللبس لذلك بالجملة لما بعده والقرض من اللباس ما يستتر العورة  
ويُدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله نصف ساقه  
وكه لرؤس أصابعه وفيه قدر شبر كما في التنف بين النفيس والخسيس اذ خير الامور وأوسطها والآخرين عن الشهرين  
وهو ما كان في نهاية النفاسة والخصاسة ومسحب وهو الرائد لاخذ الزينة واظهار زينة الله تعالى ومباح  
وهو الثوب الجليل للترين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لجميع الاوقات ومكرره وهو اللبس للتكبر والخصب  
الابيض وكذلك الاسود اه ملتنى وشرحه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها  
وغير ذلك من الميتة المدبوعة والمذكاة وما غهاذ كاتم المحيط ولا بأس بجلود الفرو والسباع كلها اذ ادبغت أن يجعل  
منها مصلى أو منبر السرج وأما الفضة في المكعب لا تكرر عنددها وتكره في رواية عن أبي يوسف واتخاذ النعل  
من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفار الخلف الاجر خرف فرعون والابيض خف هامان والاسود خف  
العلماء ولقد اقبلت عشر من كبار فقهاء بلخ فزارايت لاحدهم خفا أبيض ولا أحر ولا سمعت أنه أمسك قال  
الامام السرخسي في كتاب اللبس ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات  
اظهار النعمة الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لأن ذلك يؤدي المحتاجين خلاصة ولا ينبغي للانسان  
أن يظهر بين جبين أو ثلاث اذا كان يكتفيه لدفع البرد جبهة واحدة لأن ذلك يؤدي المحتاجين وهو منهي  
عن اكتساب اذى الغير محيط وتقصير الثياب سنة وارسال الازرار والقمص بدعة ينبغي أن يكون الازرار فوق  
الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فازارهن من أسفل ازار الرجال ليستترهن وقدمون  
(قوله يحرم لبس الحرير) الحرير الابريسم المطبوخ ثم ممي المتخذ منه حرير يعني مجازا جوى وهذا اذا لم يكن  
ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا قهستاني عن المحيط (قوله وعن الامام الخ) ذكره صاحب المحيط قال البديع  
طلبت هذا القول عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا أي ما ذكره صاحب المحيط ونسبه الامام  
الحلواني الى بعض المشايخ ثم قال الا أن الصحيح ما ذكرنا أن السك حرام (قوله قال في القنية) أي عن شيخه البديع  
(قوله على الرجل) ومن الناس من أباح لبس الحرير والدياج للرجال والنساء ومنهم من منعه عليهم جميعا  
ولنا حديث على وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج وبأبي يديه حرير وبالأخرى ذهب فقال هذان حرامان  
علي ذكورا متقى حلال لانا هم (قوله الا قدر أربع أصابع) جمع اصبع وهي مؤنثة وكذلك سائر اسمائها مثل  
الخنصر والبصم وفي كلام ابن فارس ما يدل على جواز تعدد اصبع فانه قال الاجود في اصبع الانسان  
التأنيث جوى (قوله كعلام الثوب) الاولى حذفه استغناء عنه بما يأتي له قريبا (قوله مضمومة الخ) الحاصل  
أنه وقع خلاف في اعتبار الاصابع والتعز عن مقدار المنشورة أولى كما قاله بعض أهل المذهب قال نجم الأئمة  
البضاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر قال ظهير الدين القرطبي  
المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها الا أصابع الساق (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة)  
أطلقه وهو مقيدها يأتي له قريبا وذكره في الهندي عن القنية حيث قال ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق  
الا اذا كان خط منه قرو خط منه غيره بحيث يرى كماه قزافلا يجوز كذا ذكره في جمع التفار يق للبقالي وأما اذا كان  
كل واحد مستمينا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع اه وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك  
يجوز والاولى الاقتصار على ما يأتي له الذي أقره شيخه (قوله وفيها عمامة الخ) قد علمت أنه أحد أقوال لاهل  
المذهب وأن الاولى الاحتراز عن قدر المنشورة فالاولى عدم ذكر هذه العبارة (قوله والا لا يحل للرجل زياهي)

\* (فصل في اللبس) \*

(يحرم لبس الحرير ولو بهاتل) ينسب وبين  
بدنه (على المذهب) الصحيح وعن الامام انما  
يحرم اذا منس الجلب قال في القنية وهي  
رخصة عظيمة في موضع مضمومة البلى (أوفى  
للحرب) فانه يحرم أيضا عنده وقال لا يحل  
في الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر أربع  
اصابع) كعلام الثوب (مضمومة) وقبل  
منشورة وقبل بين وظاهر المذهب عدم  
جمع المتفرق ولو في عامة كالبطاني القنية  
وفيها عمامة طرزها قدر أربع أصابع من  
ابر يسم من أصابع حررضي الله عنه وذلك  
قبس شبرا يربخص فيه (وكذا المنسوج  
بذهب يحل اذا كان هذا المقدار) أربع  
اصابع (والالا) يحل للرجل زياهي



وان كان وسده كرهه اه وفي المنية لا بأس بلبس الصبي الاول وكذا البالغ وقاس عليه الطرسوسى بقية الاجزاء  
 المضية كالطش والباقوت والزهر د وغيرهما وقامه في شرح العلامة عبد البر (قوله ويكره من الذهب) نقل  
 في القنية بعلامة صحح حرج علم من الذهب كالتسوج يجوز فيه قدر أربع أصابع للرجال وكذا في القانسوة  
 في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع ورواية محمد لا يجوز كمالو كانت من حرير اه (قوله فقد رخص الشرع  
 في الكفاف) في القاموس كفاف الشيء كصاحب مثله ومن الرزق ما كف عن الناس وأغنى وأما الذي بمعنى  
 الخياطة فهو الكف قال فيه والثوب أى وكف الثوب كفا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل اه ولعله هو  
 مراده بقوله بعد والكف كفاف قد يكون من الذهب اه وفيه أن الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس  
 الجبة المكشوفة بغير راء فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست اقل ويجوز أن لا كذا والاحزان غالبية ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (تقبة) استعمال الحفاف من الحرير لا يجوز لانه نوع ايس ولا بأس بملاصق حرير  
 توضع على مهاد الصبي لانه ليس بلبس وليس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه آية  
 التواضع وأقول من لبسها سليمان النبي عليه السلام وفي الحديث توروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مذلة في الدنيا  
 ونور في الآخرة واياكم أن تفسدوا دينكم بعماد الناس ويأبىهم كذا في الغرائب قلت وهذا في صوف فيه مذلة  
 للنفس فليس كالصوف الرقيق المألون بألوان فانه لباس العظاماء من ابناء الدنيا وعن بعضهم من سنة الاسلام  
 لبس المرقع والخشن من الثياب وليس السراويل سنة وهو من استرا الثياب للرجال والنساء يرخن للمرأة كشف  
 الرأس في منزلها وحدها فأولى أن يجوز لها لبس قماش رقيق يصف ما تحتها عند محارمها ويغنى أن يقتيد بها  
 اذا كان يصف ما يحل للمحارم نظره فقط ولو صلى على سجادة من الابريسم لا يكره فان الحرام هو اللبس أما  
 الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام قهستانى عن صلاة الجواهر وفي الجوى عن شرح النظم الهاملى للعتادى  
 أنه يكره الصلاة على الثوب الحرير للرجال قال وظاهر هذا أن السجادة الحرير لغير الصلاة لا يكره الجلوس عليها  
 اه قلت هي من أفراد اقتراح الحرير وفي شرح المتن وفيه اشارة الى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديسانج  
 وهو منقش بالحرير وكذلك الجلوس على بساط الحرير والصلاة على سجادة من الابريسم لان الحرام هو اللبس  
 أما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بمحرام كافي صلاة الجواهر ومنه علم حكم ما كثر السؤال عنه من نبد السجدة  
 فليحفظ اه لمخلصا أى الموضوع في أثلاث السجدة وهذا ظاهر اذا كانت من حرير لانه ليس من اللبس وأما اذا  
 كانت من أحد النعدين فان أجزاها حكم الازار علم احوال والا لا ينعقض العمامة كفافها ولا يلقها ادفعة واحدة  
 على الارض كذا في خزائنه المقتنين (قوله ويحل توسده) الوسادة المتخذة من مخ وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس مرفقة حرير وروى أن انس رضى الله  
 عنه حضر واجمة فجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم بخرى مجرى الجلوس  
 على بساط فيه تصدير اه (قوله وقالوا الشافعى ومالك حرام) أى للرجال لا النساء قال في فتاوى الهندي ويحل  
 قلنا لبس الحرير وتوسده لا للرجال الا العلم في الثوب نقله المكي (قوله لكنه خلاف المشهور) قال  
 في الشريعة لامية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح وقد ذكره عنهم أبو يوسف  
 مع الامام (قوله وأما جعله دنارا) الدنار الثوب الذى لم يبل الجسم والشعار ما وليه (قوله بالاجماع) قد تقدم عن  
 بعض المشايخ أنه انما يحرم ما من الخلد فاعلم لم يعتبره لضعفه (قوله فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام في حقه  
 اذ هو لا يلبس ان فلا يكون غموز جالان عين الشيء لا يكون غموز جابل الغموزج الشيء اليسير منه اه أى بخلاف علم  
 الثوب وقد روى أصابع من نسج الذهب والحرير والغموزج بالفتح والغموزج بالضم تعريب غموزه وهو أن يه لم  
 بهذا المتندرولة ما وعد به في الآخرة منه ويرغب في سبب يوصله اليه اه وفي القاموس الغموزج بفتح النون  
 مثال الشيء معرب والغموزج لحن اه فالغموزج العينة والله تعالى جعل لكل شئ خلقه في الجنة علامة وعينة  
 في الدنيا في القليل منه (قوله وخز) بفتح الخاء المججمة وتشديد الزاى اسم دابة في البحر تسمى به الثوب المتخذ  
 من وبرها (قوله لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج) أو نقول الثوب لا يصير ثوبا الا به ما يقتضون العسل  
 ذات وجهين فيعتبر آخرهما وهو الجمجمة اه تبيين (قوله يكره ماسداه ظاهر الخ) قال في التنية وما كان من الثياب  
 لا يخلب عليه غير القدر كالخز ونحوه لا بأس به ويكره ما كان ظاهره القز وكذا ما كان منه خطا خز وخطا قز

وفيه ما من مختصر الطحاوى لا يكره علم  
 الثوب من النضة ويكره من الذهب قالوا  
 وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف  
 والكفاف قد يكون من الذهب انتهى (ويحل  
 توسده واقتراحه) والنوم عليه وحالا  
 والشافعى ومالك حرام وهو الصحيح كما في  
 المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف  
 المشهور وأما جعله دنارا وأزارافانه يكره  
 بالاجماع سراج وأما الجلوس على الفضة  
 فحرام بالاجماع شرح مجمع (و) يحل (لبس)  
 ماسداه ابريسم ولحمته غيره ككتان وقطن  
 ونخلان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج  
 بالجمجمة فكانت هي المعتبرة دون السدى قلت  
 وفي الشريعة لامية عن المواهب يكره ماسداه  
 ظاهر كالعنابي وقيل لا يكره

وهو ظاهر لا خفيه اه وفي المصباح القزمعرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس مثل المنطة والدقيق اه  
 (قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعنابي قبل يكره لان لا بد في منظر العين لابن  
 حرير وفيه خبلا وقيل لا يكره اعتبار باللحمة (قوله اعتبار اللحمة) أي في الحل والحرم ولا عبرة بالسدى  
 ولو ظاهرا قال في الملتقى وشرحه ولا بأس أن يلبس ماسداه ابريس ولحمته غيره سواء كان مغلوبا أو غالبا أو مساويا  
 للحرير كالأقطن والكتان والصوف والخز وقيل لا يلبس الا اذا غلبت اللحمة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط  
 وأقزم القهستاني وغيره اه بتصريف (قوله أقتوا بخلافه) أي بخلاف القول بالكرهية أو بالسعود أي كراهة  
 ماسداه ظاهر (قوله وهذا) أي اطلاق الخز على صوف غنم البحر قال في الملتقى الخز في زمانهم كان من أوبار ذلك  
 الحيوان المسمى الذي يسمى بالهريرة خزا وبالتركية قندرو اليوم يتخذ من الحرير القصب فيجب أن يكون كالقز اه  
 (قوله وحصل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال بها فقط أو ما هو أعم والظاهر  
 الاول وصحته (قوله حرم بالاجماع) في حكاية الاجماع نظريه علم بما يأتي (قوله خلافا لهما) هذا اذا كان صفيقا  
 يحصل به اتفاق العدوتين في الحرب أما اذا كان رقيقا لا يحصل به الاتفاق لا يحل لبسه بالاجماع لعدم الفائدة كذا  
 في الجوهرية ولكن ظاهر الهداية يفيد غير ذلك فانه قال ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب عندهما لما روى  
 الشيخ أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب ولأن فيه ضرورة فإن الخالص منه  
 ادفع لمعزة السلاح أي أذيت وأهيب في عين العدو وبريقه اه شرب الالية وعليه فالحرير مطلقا عندهما يجوز  
 لبسه في الحرب فكيف ماسداه غير حرير ولحمته منه فلا يصح حكاية الاجماع السابقة فتدبر (قوله ولم أرمألو خلطت  
 اللحمة بالبريسم وغيره) في الحوى بقي الكلام فيما سداه ولحمته مخلوط بعضهما غير حرير فليست كذا في الرمز اه  
 والظاهر اعتبار الغالب كما ذكره المؤلف وقال في الاشبيه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وينبغي أن  
 يطبق على مثله الاواني الثوب المنسوج لحمته من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير أقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا  
 زاد وزنا ولم أره الا أن اه قال البيهقي يعلم حكمه عما في التقنية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير  
 القز كالحز ونحوه لا بأس به اه ملخصا (فرع) قال أبو يوسف اكره ثوب القز يكون بين الظهارة والبطانة ولا أرى  
 يحشو القز بأسا لان الحشو غير ملبوس فلا يكون ثوبا اه زيلعي (قوله والمزعر الا حرو والاصفر) يعني أن المزعر  
 يقسمه مكره وأما الاصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه ولا بأس بساتر الألوان من الياض والازرق والاشقر  
 اه مخ (قوله لا بأس بلبس الثوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في الملتقى (قوله ومفاد ان الكراهة تنزيهية  
 لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه أولى اه مخ (قوله في التحفة) أي تحفة الملوك مخ (قوله قلت وللشرب لا لى  
 فيها) أي في الحرارة أي في لبس الملقون بها وفي نسخة فيه أي الاجروهي أظهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت  
 والكرهية تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء وانكبر وقتي باتفاقهما القول الاثمة الثلاثة يحل لبس الاحمر  
 وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأويلها  
 بذات الخطوط مردود والدليل القطعي أثبت حله وهو قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد لان الأمور  
 يأخذها عام وحكم العام اجرؤه على عمومها وهو مقرر ولنا رسالة تحفة الاكل المصنف ريسان جواز لبس الاحمر  
 اه وفيه أن ارادة التشبه بالنساء أو التكبر مكره تنزيها (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيرها (قوله  
 الابحاث) بفتح التاء وكسر هاء ويقال خانام وخيتام ذكره المعارف النوروى في شرح مسلم (قوله ومنطقة) بكسر  
 الميم اسم لما تسجيه الناس بالحياصة شبي عن المصباح بأن يكون طرفاها من الفضة وفي التقنية عن أبي الفضل  
 الكرماني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة وقال الشيخ أما المنطقة فلما في هيون الاثر لابي الفتح البعمرى  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من آدم مبشور ثلاث حلقها وأبرزها وطرفها فضة اه والمبشور  
 الذي أخذت بشرته الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن فضة المنطقة هل هي مقدرة أم لا ثم رأيت القهستاني  
 قال وقيل ان كان كثيرا يكره وفيه اشعار بأنه لو كان السكك رأيا كثيرا يكره كما في الظهيرية اه أبو السعود  
 بتصريف (قوله وحلته سيف منها) بشرط أن لا يضع يده على موضعها من الفضة عني على التحفة وحاصل  
 السيف من حلقه حاشيته شرب الالية عن البرازية أبو السعود (قوله منها أي الفضة) قد لا مذكور جميعه اه  
 شاي عن العيني (قوله اذا لم يرد به التزين) ولا التخيير ولا يجوز من الذهب ان خلص منه شيء والا فلا بأس به

ونحوه في الاختيار قلت ولا ينبغي أن المراجع  
 اعتبار للحمته كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى  
 أن أكثر المشايخ أقتوا بخلافه وفي شرح الجمع  
 الخز صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا كان  
 في زمانهم وأما الآن فن الحرير وحيد  
 فيجوز برجندى وتاريخية فليحفظ (د) حل  
 (عكسه في الحرب فقط) لو صفيقا يحصل به  
 اتفاق العدوتين فلو رقيقا حرم بالاجماع لعدم  
 الفائدة سراج وأما خالصه فتدبر فيها عنده  
 الخلافا لهما ما يتفق قلت ولم أرمألو خلطت  
 اللحمة بالبريسم وغيره والظاهر اعتبار  
 الغالب وفي حاوى الزاهد يكره ما كان ظاهره  
 قز وخط منه خز وخط منه قز وخط  
 عدم جمع المتن في الا اذا كان خط منه قز وخط  
 منه غير مجتبى يرى كراهة قزافا ما اذا كان كل  
 واحد منهما متينا كالطراز في العمامة فظاهر  
 المذهب انه لا يجمع انتهى وأقزم شيخنا قلت  
 وقد علمت أن العبرة للحمته لا للظاهر على  
 الظاهر فانهم (وكره لبس المعصر والمزعر  
 الاحمر والاصفر للرجال) مفاد انه لا يكره  
 للنساء (ولا بأس بساتر الألوان) وفي المجتبى  
 والقهستاني وشرح النفاية لابي المكارم  
 لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاد  
 أن الكراهة تنزيهية لكن صرح في التحفة  
 بالحرمه فأفاد أنها تنزيهية وهي المحمل عند  
 الاطلاق قاله المصنف قلت وللشرب لا لى فيها  
 رسالة فيها عمالية أقوال منها أنه مستحب  
 (ولا يهلى الرجل بذهب وفضة) مطلقا  
 (الابحاث ومنطقة وحلته سيف منها) أي  
 الفضة اذا لم يرد به التزين وفي المجتبى لا يحل  
 استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل  
 يحل اذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وفيه  
 بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة حلقه  
 حديد ونحاس وعظم وسجي حكا لبس الاول

عند الكل لأن الطلاء مستهلك درم متقى (قوله ولا يتختم الابالفضة) قد وردت آثار في جواز التختيم بها وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حتى توفي ثم كان في يدي أي بكر إلى أن توفي ثم في يد عمر إلى أن توفي ثم في يد عثمان إلى أن وقع من يده في بئر أبي ريس فأنتقى ما لا عظم في طلبه فلم يجد فوقه الخلاف والتشويش بينهم من ذلك الوقت إلى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (قوله جواز الشب) بالبا أو الفاء أو الميم وفتح أوله وسكون ثانيه وتحرر بكه خطأ طال في الدر المنثور وقيل أنه ليس بجهر فلا بأس به وهو الأصح ويشتق أيضا العقيق وهو الأصح ذكره العيني وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام من تختم بالعقيق لم يزل في بركة وسرور اه ومن الناس من أباح التختيم بالذهب والحديد والحجر فهستان في القرآن (قوله وعم ملاحسرو) أي جواز التختيم بسائر الاجهار حيث قال فالخامس أن التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالحجر حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضيان أخذان قول الرسول وفضله صلى الله عليه وسلم لأن حل العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجهار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذان عبارة الجامع الصغير المحقة لأن يكون القصر فيها بالاضافة إلى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذين من اتفاوت اه (قوله وحديد) الا اذ لوى عليه فضة أو لبس فضة حتى لا يرى هندية عن المحيط (قوله وصفر) بالضم النحاس يعمل منه الا وى قال أبو عبيد والعامية تقول بالكسر حوى (قوله لما سمر) أي من قوله لحصول الاستغناء بها وهو غير ظاهر فان هذا دليل للاقتصار على الفضة دون الذهب والدليل على حرمة هذه الاشياء أنه عليه الصلاة والسلام رأى على رجل خاتم صفر فقال مالي أجد عليك رائحة الاصنام ورأى على آخر خاتم حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار وروى عن ابن عمر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب فأمره من عنده (قوله ثبت كراهة بيعها) أي مصوغة قال الحلواني لا يكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير قال الجوى وبفهم منه أن نسيج القشاقط الحرير التي لا يلبسها الا الرجال كذلك اه وهذا يفيد عدم كراهة البيع لها قال العلامة ابن الشبلي تخصيصه بالبائع بعدم الكراهة يفيد أن الكراهة تنبت على المشترى والفرق أن البائع أخرج له اعمن ملكه ويده ففیه اعراض بخلاف الشرا كما فرقوا بين التسمية على المحرم من الطعام والحذر بعد الفراغ اه حوى (قوله وصيفها) صوابه وصوغها أي لأن المادة واوية العين قال في القاموس صاغ الماء يصوغ رصب في الارض وكذلك الدم في الطعام والله فلا نصيغة حسنة خلقه والنبي هاهنا على مثال مستقيم فانصاغ وهو صوغ وصانغ وصباغ والصياغة بالكسر حرفته (قوله وغيرها) أي من الاجهار مثلا وظاهره نعم العظم وفي الهندية عن القراء التختيم بالعظم جائز ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل المسامير فيه يقتضي حرمة غيره وفي حاشية المحكي عن البناءة وأما الاسنان المتخذة من الذهب على حوالى الخاتم فانهم يجوزون من غير تكبر ويلبسون تلك الخواتيم اه وقولهم والعبرة الخ لا يقتضي حل الدائرة التي هي محل القص من الذهب بل لما وقع الخلاف في التختيم بالاجهار فأدبهذه العبارة أن هذا الاختلاف محله اذا جعلت الحلقة منها أو أما الفص فلا يلى به من أي نوع منها جعل وليجزر الجواز نص (قوله في حجر الفص) في المنزلة وكان أبو حنيفة لا يرى بأسا بالفص يكون فيه الحجر فيه مسمار ذهب وفي نسخة أخرى بمسمار الذهب يجعل في حجر الفص أي في نفسه وهذا غلط لأن الحجر حجر الذهب أو الحلية أو البرقع وهو غير لائق هنا وإنما الصواب الحجر كما في الرواية الاخرى اه وقامه في المحكي وفي شرح الجوى وانما حل المسامير من الذهب لانه تابع للفضة كالعلم فلا يقد لاس للذهب اه (قوله ويجعله لطن كفه) أي الرجل وأما المرأة فتجعل القص الى ظاهر الكف لحاجتها الى التزين فأداه المحكي (قوله قلت ولعله كان وبان) أي انفصل وانقضى اذ لم يمتد ذلك في هذا الزمان قال في شرح الملتقى ولا شعور لنا بما ذا الشعار في هذه الاعصار فتنبع أمر المختار وثبت الخيار كما جزم به في بعض الاخبار اه وفي شرح العلامة عبد البر وقد أملا في شيخ الاسلام القوادى سنة سبع وسبعين أن الامام الكبير أبابكر السرخسي الشهير بنسب الأئمة صحح اطلاق التختيم بالشب كالعقيق وقال انه ليس له نقل الجارية وأنشد بقوله فيما يجوز التختيم به وما لا يجوز في أي أصبع يكون

تختيم كيف شئت ولا تنال • يختصر لك العيين أو النعمال  
سوى حجر وصفر أو حديد • أو الذهب الحرام على الرجال

ولا يتختم (الابالفضة لحصول الاستغناء  
بها فصرم) (غيرها تكبر) وصح السرخسي  
جواز الشب والعقيق وعم ملاحسرو  
(وذهب وحديد وصفر) ورماس وزجاج  
وغيرها لما ثبت كراهة لبس التختيم  
ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الاعانة  
على ما لا يجوز وكل ما أدى الى ما لا يجوز  
لا يجوز وقامه في شرح الوهبانية (والعبرة  
بالحلقه) من الفضة (لا بالنص) فيجوز من  
حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل بمسما  
الذهب في حجر النقص ويجعله لطن كفه  
في يده اليسرى وقيل البني الا أنه من شعار  
الروافض فيجب التهرز منه فهستان وغيره  
قلت ولعله كان وبان نفسه

وان أحببت يا مملوك فانتسبه • وباسم الله ربك ذي الجلال

قلت ومنه يعلم كراهة جعله في غير الخنصر كجعل زائد عليه من دية في الخنصر أو في غيره من ذهب أو فضة أو صفر  
(قوله أو اسم الله تعالى) ويجهل في كنه أو يمينه إذا دخل الخلل أو استثنى اه درم تنقي أي ان كان موضوعا  
في الشمال (قوله طبر) حرمة ته ويرذى الروح لكن سبق في مكروهات الصلاة أن نفس غير المستيقن الذي لا يبصر  
من به لا يبصر وقد نقش في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترصه وكان في خاتم بعض السلف ذباثن فليراجع  
(قوله ولا محمد رسول الله) الجملة في محل نصب مفعول محذوف تقديره ينقش لأنه نقش خاتمه عليه الصلاة والسلام  
وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم أبي بكر ثم القادر الله وعمر كفي بالموت واعظا وعثمان تصبرن أو لتسمن  
وعلى الصلاة الله وأبي حنيفة قل الخير والافاسكت وأبي يوسف من عمل برأيه فقد ندم ومحمد من صبر ففر اه در  
منق من البستان (قوله ولا يزيد على مثقال) وقيل لا يباع به المئثال • تنبيه • انما يجوز التضم بالفضة اذا كان  
على هيئة خاتم الرجال وأما اذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال  
خلاصة (قوله وذى حاجة إليه) من عطف العام وظاهر كلام الفقيه أن هذا قول غير العامة وعبارته  
كافي الهندية كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الذي لا يسلطان وأجازته عامة العلماء (قوله ولا يثبت منه المهرل)  
قيد بالمهرل لأنه لو سقطت منه يكره أن يهدى بها ريشة بافضة أو ذهب ولكن يأخذ من شاة ذكية ويثقبها  
كانها عندهما وقال أبو يوسف لا بأس أن يعيد من نفسه ويشدها وان كان من غيره يكره ولو قطعت أذنه قال  
أبو يوسف لا بأس أن يعيدها الى مكانها وعلى قياس قوله لما لا يجوز اه مكى عن البحر الآخر وفي الهندية عن  
القرطبي قطعت أخته يجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أرمعه اه (قوله وجوزها  
محمد) أي الذهب والفضة لأن الذهب والفضة من جنس واحد والاصل الحرمة فيه ما اذا حصل التضييب  
بأحدهما حل بالأخر ووجه المذهب كور في المصنف أن استعماله احرام الا للضرورة وقد زالت بالادنى  
وهو الفضة فلا حاجة الى الاعلى فبقى على الحرمة (قوله وكراه الباس المبي ذهابا وحيرا) لأن النص حرم  
الذهب والحريز على ذلك ووراقة بلا قيد بالبلوغ والحريزة والائمه على من ألبسهم لا تأمرنا بمحفظهم ذكره  
القرطبي وفي البحر الآخر ويكره للانسان أن يحضب يديه ورجليه وكذا المبي أي الحاجة بتأية ولا بأس به  
لأنه اه مزيدا (قوله أو يحاط) يضم الميم مكى (قوله أو عرق) هذا هو العصج وفي الجامع الصغير يكره على الخرقه  
التي يمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة وتشبه برى الاعاجم ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا أحد  
من الصحابة والتابعين وانما كانوا يمسحون بأطراف أديتهم قال أبو بصير أي القرطبي لم يصح في هذا  
الباب شيء وقد رخص قوم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء ومن كرهه انما  
هو لأن الوضوء يوزن ورواه الزهري وفيه أن المسح لا يمنع الوزن وأجيب بأن الوزن معلق بترك مسحه فتأمل  
سوى عن الرخص وفي الجواب نظر لأن برده عن يوثقه ولا يلم هذا الأمن الشارع (قوله والحاجة) كالترجيع  
والانكاه فأنه لا يكره ان يحاط به ويكره ان يبردها من غير ما زيل (قوله ولا الرتبة) روى أنه عليه الصلاة والسلام  
أمر من أحاط به بها وذلقتهم اغرض صحيح فلا يكره (قوله لتذكره) قال الشاعر

إذا لم تنكح حاجتنا في نفوسكم • فليس يحسن عند الزمانم

والرثم بمعناها وفي بعض الهوامش عن الدرر المنشورة ما روى عن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أشفق من  
الحاجة أن ينساها ربطا أصبعه خيطا ليدكرها قال أبو حاتم انه باطل وقال ابن شاهين منكر لا يصح قال  
السيوطي قلت وأخرجه ابن عدى من حديث واسله بن الامقع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد  
حاجة أو تنق خاتمه خيطا فقال في المنع انما ذكر هذا لأن من عادة بعض الناس شد الخيط على بعض الاعضاء  
وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكرره لأنه محض عبث فقال ان الرثم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوفاية ففهم  
منه كراهة الدمج الذي يضعه بعض الرجال في العضد (قوله الرتبة) أي بالكتابة أما القيمة بنص الخط فهي مكرره  
قال في التبيين ثم الرتبة قد تشبه بالقيمة على بعض الناس وهي خيط • كان يربط في العنق أو في اليد  
في الحاجة لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وهو منهي عنه وذكر في حدود الإيمان انه كفر والرتبة مباح  
لأنه يربط لتذكير عند النسيان اه وفي الشلب عن ابن الأثير القاسم جمع تيمية وهي خرزات كانت العرب تعلقها

وربته اسم الله تعالى لا تغال طبر  
أو انسان ولا محمد ولا الله ولا يزيد على  
منقال (وترك التضم لغير السلطان  
والقاضي) وذى حاجة إليه استولى  
(أفضل ولا يثبت منه) المهرل (ذهب بل  
فضة) وجوزها محمد (ويقتض أنفا منه)  
لأن الفضة تنسبه (وكراه الباس المبي ذهابا  
أو حيرا) فان ما حرم الباس وشربه حرم  
الباس واشراه (لا يكره خرقه لوضوء)  
بالمقعضية بله (أو يحاط) أو عرق لوضوء  
ولو لا تكبر تذكر (و) لا (الرتبة) هي خيط  
يربط بأصبع أو خاتم لتذكره والشي  
والحاصل أن كل ما فعله غير كراهه وما فعل  
الحاجة لا عناية به فرع في الجملة التسمية  
المكرره

على أولادهم يتقون بها العين في ذمهم فأبطله الاسلام والحديث الاخر من علق نجمة فلا آثم الله له لانهم  
يعتقدون انها آثم الله والواو الشذوذ بل جعلوا شرا كالآثم ثم أرادوا بما دفع المقارير المكتوبة عليهم وطالبوا دفع  
الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه (قوله بفقر العربية) كالسريانية اه حلي واظهر كل كتابة القرآن  
في نحو التمام حروفاً مقلعة يجوز أن لا لانه غير ما وردت به كتابته ورتبه ثم رأيت في الهندية ما يفيد المنع حيث  
قال قالوا لا يجوز أن يتخذ قطعة بساط مكتوب عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق لما فيه من انذار  
اسم الله تعالى أو قطع الحرف عن الحرف أو ضبط على بعض الحروف في البساط أو المصلى حتى لم يبق الكلمة  
متصلة لم تقط الكرامة فان الظاهر أن ذلك في حروف القرآن أو أسماء الله تعالى ويحتمل أن الكرامة لاحترام  
الحروف لادائها واظهر كتابة الاسماء السريانية مما لا يوقف على معناه من عارف ذكره أو نطق بها أم هي فجاز  
ذكر ما ركتبتها كالتي في دائرة العارف الشاذلي وفي الهندية لا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزع عند الخلاه  
والقرآن اه غرائب اذا ارادت المرأة أن تصنع التعويذ ليجب ازواجه ما كان يفضها ذكر في الجامع  
الاصغر أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للفتاوى والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### (فصل في النظر) والمسلم

زاده المواقف لتسليم المصنف عليه وعدم الذك في الترجمة لا يذهبها وان كان الذكر أولى له لم يحله فراجع عند  
الحاجة (قوله ومن غلام بلغ حد الشهوة) أي بأن صار مراداً فالمراد حد الشهوة الكاشفة منه وليس المراد  
أن يشتهي الفعل فان ذلك بعيد الاعتبار (قوله ولو أمر صبيح الوجه) قال في الهندية والفسلام اذا بلغ بلغ  
الرجال ولم يكن صبيحاً حكمه حكم الرجال وان كان صبيحاً حكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه  
لا يحل النظر اليه من شهوة فأما الخلوة والنظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقى  
ولم يذكر حد الشهوة التي أوجب التحريم هل هي ميل القلب أو الانتشار ويحتمل (قوله ثلثون يوم) أن الأول عين  
النساء (لان الشافعي معرفة كالأول وهذه القاعدة ليست كلية قال تعالى وأزنا الباك الكتاب بالحق مصداقاً  
لما بين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال أن الأول والثاني جنسية والمعرف في حكم النكرة (قوله وكذا  
الكلام فيما بعد فقهاتني) وهو هنا قوله ونظر المرأة المسلمة من المرأة (قوله تكفي) أي في ارادة المغيرة (قوله وهي  
غير يادية) قال في الهندية عن المحيط فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لان نظره الى ثيابها  
لا الى جسدها فهو كالوصف في بيت فنظر الى جداره هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها  
فان كانت كذلك ينبغي له أن يقص بصره لان هذا النوب من حيث انه لا يدركها بمنزلة شبكة عليها وهذا  
اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي فلا بأس بالنظر اليها وبمسماها لانه ليس بسدنها حكم العورة  
ولا في النظر والمسلم معنى خوف افشائه وفي التبيين ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن نوب  
بين جسمها وبينه فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه السلام من تأمل خلق امرأة ورأى ثيابها حتى تبهر به حجم  
عظامها لم يرح رائحة الجنة اه وفي النهاية لابن الاثير في حديث من قتل نفسه معاهدة لم يرح رائحة الجنة  
أي لم يشم ريحها يقال راح يريح وراح يراح وراح يريح اذا وجد رائحة الشيء والثلاث قد روي به الحديث  
(قوله فالركبة عورة لا السر) الحديث عمر بن شعيب عورة الرجل ما بين سترته الى ركبته وكان ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما اذا اتزرا بدى عن سترته والتعامل بين الناس اذا اتزروا في الحشامات أبدوا عن السريرة بلا نكير اه  
حوى ومادون السريرة في منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ  
وفي الفخذ أخف منه في السريرة حتى أن من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يثأر عليه وان لم يجر  
مكشوف الفخذ انكر عليه به ف ولا يضر به ان لم يجر واذا رآه مكشوف السواة أمره بستر العورة وأذبه على ذلك ان  
لم يجر كذا في الكافي اه هندية (قوله فخرج الجوسية) قال في النهاية وما اذا كانت لا تحل له كآمنه الجوسية والمشرقة  
كان حكمها في النظر كآمنة الغير اه (قوله أو مصاهرة) بأن كانت أم موطونة أو بنتها (قوله فحكمها كالأجنبية)  
أي من الاما لان المهر امر كما يدل عليه قول النهاية السابق كآمنة الغير اه (قوله ويشكل بالمفوضة فانه لا يحل له  
وطؤها ونظر اليها) فيه نظر فانه يحل له اذا علم أنه في المأوى قال في الهندية عن الغرائب المرأة اذا انقطع حجها  
الذي بين القبل واد بر لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر

ما كان بفقر العربية

### (فصل في النظر) والمسلم

(ويظهر الرجل من الرجل) ومن غلام بلغ حد  
الشهوة يجتبي ولو أمر صبيح الوجه وقد  
مضى في الصلاة والأولى تنكير الرجل لئلا  
يؤمر أن الأول عين الثانية وكذا الكلام  
فيما بعد فقهاتني قلت وقرينة المقام  
تكفي فقهاتني نقل من الزاهد أي أنه لو نظر  
احورة غيبه باذنه لم يأنتم قلت وفيه نظر ظاهر  
بل لفظ الزاهد نظر له عورة غيره وهي غير  
يادية لم يأنتم انتهى فلهذا (حوى ما بين سترته  
الى تحت ركبته) فالركبة عورة لا السريرة  
(ومن مره وأمنه الحلال) له وطؤها  
تخرج الجوسية والمكاتب والمشرقة برضاع  
ومن كوكبة الفبر والمشرقة برضاع  
أو مصاهرة فحكمها كالأجنبية يجتبي  
ويشكل بالمفوضة فانه لا يحل له وطؤها ونظر  
اليها فقهاتني

فإن شك فليس له أن يطأها اه ولا شك أن أمته المفضاة كالزوجة وهذه خلاف المتقدمات فإنه لا يجوز له وما هو من  
بجمال (قوله وقد يجاب بأنه أغلبي) أي تقييد حل النظر للامة بكونها حلاله الوطء (قوله والاولى تركه) أي لكل  
من الملبين قال في التبيين الآن الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عليه السلام إذا أتى  
أحدكم أهله فليستمر ما استطاع ولا يتجردان تجرد العيولان النظر الى العورة يورث النسيان قال على رضي  
الله تعالى عنه من أكثر النظر الى سوانه عوقب بالنسيان وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى أن  
ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف في الامالي أنه قال سألت  
أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته أو عرس هي فرجه فيعتزل عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن  
يعظم الاجر اه (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر (قوله ولوزنا) وقيل إذا كانت المصاهرة بالزنا  
لا يجوز له أن ينظر الا الى وجهها وكفها كالأجنبية والا قول أصح اعتبار الحقيقة لانها محترمة عليه على التأيد  
زيلى ملخصا (قوله فن قصره) أي الكلام على الاول فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله ولا يسدين  
زينتهن) لم يرد نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة فالرأس موضع التاج  
والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدمج والوجع والساعد  
موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب اه تبيين  
والشعر يزين بزين مختلفة والدلمج وزن عصفور والدلمج مصور منه مصباح (قوله وحكم أمة غيره الخ) قال  
ابو الجحى رحمه الله تعالى والحكم في النظر والمس والجل والانزال مع أمة غيره كالحكم في النظر والمس مع  
المحارم لان للاماء ضرورة في ابداء موضع زينتها لباطنة من الاجانب لان الامه اذا تشترى لاجل خدمة داخل  
البيت وخارجه قد تكون مشتمرة لاداء أعمال متجدة داخل البيت وخارجه فلو حرم عليها ابداء هذه المواضع من  
الاجانب وحرم على الاجانب النظر اليها لضايق الامر على الناس وما ضاق امره اتسع حكمه كما في المحارم وكذا  
في المس ضرورة لان الامه تحتاج أن تحضن زوج مولاهم وتغمر رجليه وكذا أمة الابن تحتاج أن تخدم أبا الابن  
فست الضرورة الى الاباحة ولا ينبغي أن يمس شيئا لا يحل النظر اليه لا مكشوقا ولا غير مكشوف الا أن ينظر  
الى حملها والنزول بها فلا بأس حينئذ بأن يأخذ بطنها أو ظهرها كما في المحارم اه شلى وفي التبيين وكان عمر  
رضي الله تعالى عنه إذا رأى أمة متفحمة عراها بالدرة وقال ألق عنك الحار يا دارا فتشبهن بالحرار ما رأى أي ضرب  
أعلاها وهو الرأس اه غايه (قوله كان يقبل رأس فاطمة) ويقول أجد من أريج الجنة وكان إذا قدم من  
سفر يداها فقبلها وعانقها اه تبيين (قوله وان لم يأمن ذلك أو شك الخ) قال في التبيين وان احتاجت الى الاركاب  
والانزال فلا بأس بأن يمسها من وراء ثيابها أو يأخذ بطنها أو بطنها دون ما تحتها إذا أمن الشهوة وإذا خافها  
عليها أو على نفسه أو نطقا أو شكافليجنب ذلك بجهده ثم أن أمكنه الركوب بنفسه ما يتنع عن ذلك أصلا  
وان لم يمكنه تلفف بثيابها كيلا يسل حرارة عضوها الى عضو وان لم يجد الثياب فليدفع الشهوة عن نفسه  
بقدر الامكان اه (قوله فلا يحل من وجهها) وان جاز النظر اليه مع الكراهة كما في السراجية (قوله ولذا  
يثبت به حرمة المصاهرة) هذا التعليل يشمل المحارم والاماء حتى لو مس عمتها أو أمته بشهوة حرمت بنتها (قوله  
وأما المجوز التي لا تشتهى) قال في الهندية ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا  
إذا كانت شابة تشتهى وان كانت لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة وكذلك إذا كان  
شجاعا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس أن يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمد ارضى  
الله تعالى عنه أباح المس للرجل إذا كانت المرأة مجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما إذا كان  
الماس هي المرأة قال إذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فتلا عند الفتوى كذا  
في المحيط (قوله ومضى جاز المس) أي ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة بما هو الغير وقد  
اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان معصمان (قوله الخلوة بالأجنبية حرام) الذي في الحاوي والقيمة  
التعبيرية كراهة (قوله أو يجازل) بينهما وهما في بيت أشباه (قوله والمصاهرة الشابة) وللجيران أن يمنعهما منه إذا  
خافوا عليها الفتنة كذا في شرح تنوير الاذهان وأصهاره كل ذي رحم محرم من زوجته على اختيار محمد وقامة  
في حاشية أبي السعود على الاشباه (قوله المجوز اعطيت أو سلمت الخ) وإذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل

قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها)  
النسيان (ومن محرمه) هي من لا يحل له  
نكاحها أبدا ينسب أو سبب ولوزنا (الى  
الرأس والوجه والصدر والساق والعضد  
ان أمر شهوته) وشهوته أيضا ذكره  
في الهداية فن قصره على الاول فقد قصر  
ابن كمال (والالا لا الى الظهر والبطن)  
خلافا للشافعي (والفخذ) وأصله قوله تعالى  
ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الاية وذلك  
المذكورات مواضع الزينة بخلاف الظهر  
ومعه (وحكم أمة غيره) ولو مدبرة أو أم  
ولد (كذلك) فينظر اليها كغيره (وما حل  
نظره) مما مر من ذكر أو أنى (حل لمسها)  
إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها لانه  
صلى الله عليه وسلم كان يقبل رأس فاطمة  
وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل  
أمة فكأنما قبل عتبة الجنة وان لم يأمن  
ذلك أو شك فلا يحل له النظر والمس كشف  
الطعائق لابن سلطان والجنسي (الامن  
أجنبية) فلا يحل من وجهها وكفها  
وان أمن الشهوة لانه أغلظ ولذا ثبت به  
حرمة المصاهرة وهذا في الشابة وأما المجوز  
التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها  
إذا أمن وعلى جاز المس جاز سفره بها ويجوز  
إذا أمن عليه وعليها والالا وفي الاشباه  
الخلوة بالأجنبية حرام الا للزوجة مدبونة  
هربت ودخلت خربة أو مس كانت مجوزا  
شوها أو يجازل والخلوة بالمهرم مباحة  
الا لاخت رضاعا والصورة الشابة وفي  
الشريعة الإسلامية معز بالجهوة مرة ولا يكتم  
الأجنبية المجوز اعطيت أو سلمت فيشتمها  
ويرد السلام عليها والالا اه

ان كانت يجوز ازالة الرجل عليها السلام بلسانه به موت تسععه وان كانت شابة رذ عليها السلام في نفسه والرجل  
 ذاسلم على امرأة اجنبية فاطلجواب فيه على العكس اه خاتمة امرأة عطفت ان كانت يجوز ازالة عليها وان كانت  
 شابة رذ عليها في نفسه خلاصة واهل المراد التسمية واذا عطس الرجل فشمته المرأة فان كانت يجوز ازالة  
 الرجل عليها وان كانت شابة رذ في نفسه ذخيرة شابة جميلة عطفت لا يرد عليها غير المحرم جهرا كذا في القرائب  
 هندية (قوله زائدة) عبارة المجتبى تفيد عدم زيادتها ونقصها بعد ان رقبه يس وفي الحديث دليل على أنه لا بأس  
 بأن يتكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس هذا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه امه اه (قوله  
 وله من ذلك الخ) لان المعرفة به أي بالمرء فوق المعرفة بالنظر لانه يعرف به لين بشرته اليه في شرائها (قوله  
 لان ظهرها وبطنها عورة) قال في البرهان فلوستر الظهر والبطن والركبتين كفي اه (قوله قيل والقصد) أقول  
 قد تقدم عن الكوفي أول باب شروط الصلاة استثناء القدم من العورة قال في البحر لا يتلوا خصوصا الفقبات  
 وفيه اختلاف الرواية عن الامام والمشايع وصح في الهداية وشرح الجامع الصغير انما ضيقان أنه ليس بعورة  
 واختاره في المحيط وصحح الاقطع وقاضيهان في فتاويه أنه عورة واختاره الاسيحياني والمرغيناني وصحح  
 صاحب الاختيار أنه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها ورجح في شرح المنية كونه عورة مطلقا باحاديث  
 اه مكى (قوله اذا آجرت نفسه الخبز) الذي في الحوى وعن أبي يوسف حل النظر للساعة لانه يد وعادة في خبز  
 وطبخ وغسل ثياب اذا استوحرت لهما اه وعبارته كالمؤلف تفيد تقييد الحل بالمستأجرة لهذه الاشياء  
 وهل ذلك خاص بوقت الاشتغال بهذه الاشياء أولا والمتبادر الاول اقتصارا على موضع الضرورة وفي الهندية  
 ما لفظه وفي جامع براكمة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز النظر الى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ اه  
 والظاهر أن لازمة وعليه فالحل مقيد بوقت الاشتغال الآن هذه العبارة غير مقيدة بالمستأجرة (قوله  
 وأما في زماننا فمع من الشابة) أي فنع نظر لوجه من الشابة ولومن غير شهوة (قوله الا النظر والمس لحاجة  
 كقاض وشاهد) ويحجب عليها أن يقصد أداء الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة فحذر عن القبح بغيره بقدر الامكان  
 اه زيلعي (قوله وكذا امرئ ينكحها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه  
 أخرى أن يؤدم ينكحها رواه الترمذي والنسائي وغيرهما والادام بالفتح يقال آدم الله بينهم أي أصلح وألف  
 اه اختير وفي غاية البيان الادام اي الاصلاح والتوفيق من آدم الطعام وهو اصله بالادام وجعله  
 موافقا للظاهر وأن يؤدم أصله بأن يؤدم وحذفها مع أن وأن كثير اه وفي التبيين ولا يجوز له أن يمس وجهها  
 ولا كفها اه (قوله وشرائها) أي يجوز له النظر والمس بشهوة لكل موضع جاز أن ينظر اليه كالمصدر والساق  
 والذراع والرأس وتقلب الشعر (قوله ومدواواتها) الاولى وللمدوااة ليم الذكروان كان يعلم منه روى عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به هزال فاحش فقبل له ان الحقة تنزل ما يلبس من الهزال فلا بأس أن تبدي ذلك  
 الموضع للحقنة وهذا صحيح لان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره البق والسل وذكر شمس الأعنة  
 الحلواني في شرح كتاب الصوم أن الحقة انما تجوز عند الضرورة وانما لم يكن غنة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة  
 بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يهل عندنا وإذا كان به هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا ذخيرة (قوله  
 وكذا انظر قابله وختان) وبغض البصر ما استطاع سراجية (قوله وينبغي) أي وجوبا كما يستفاد من عبارة  
 الخاتمة وهي امرأة أصاب اقرب في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه تعلم امرأة تدوايتها فان لم يجد والمرأة  
 تدوايتها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك فانه يستمرنها كل شيء الاموضع  
 تلك القرحة ثم يدوايتها الرجل وبغض بصره ما استطاع الا من ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم  
 وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية اه (قوله كالرجل من الرجل) لوجود الجماسة وانعدام  
 الشهوة غالب الان المرأة لا تشتهى المرأة كما لا يشتهى الرجل الرجل ولان الضرورة داعية الى الانكشاف بينهما  
 اه منع ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى بطن امرأة بشهوة سراجية (قوله حرم استقصاها) وفي التبيين يستحب لها  
 أن تغض بصرها اه (قوله هو الصحيح) قال في الهندية تنظر المرأة الى الرجل كتنظر الرجل الى الرجل تنظر جميع  
 جسده الا ما بين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعها وبقيتها  
 لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فأما اذا علمت أنه يقع في قلبها شهوة أو شكت فأحب

وبه بان أن الفتنة لا في نقل الفهستان في بكاهها  
 بما لا يحتاج اليه زائدة فتنبه (وله من ذلك)  
 أي ما حصل نظره (اذا اراد الشراء وان  
 خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زماننا  
 وبه جزم في الاختيار (وأمة بلغت حد  
 الشهوة لا تعرض) على البسيع (في ازار  
 واحد) بسنن ما بين السرة والركبة لان  
 ظهرها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية)  
 ولو كافتة مجتبي (الى وجهها وكفها فقط)  
 للضرورة قبل والقدم والذراع اذا آجرت  
 نفسها للخبر تارة خاتمة (وعندها كالأجنبية  
 معها) فينظر لوجهها وكفها فقط نعم يدخل  
 عليها الا اذا انما الجماع ولا يسافرهم اجماعا  
 خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمة  
 (فان خاف الشهوة) أو شكت (امتنع نظره  
 الى وجهها) محل النظر مقيد بعدم الشهوة  
 والاخرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا  
 فمع من الشابة فهستان في وغيره (الا النظر  
 والمس) لحاجة كقاض وشاهد يحكم  
 ويشهد عليها (لف ونشر مرتب لا تتصل  
 الشهادة في الاصح) وكذا امرئ ينكحها  
 ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة  
 (وشرائها ومدواواتها ينظر) الطبيب (الى  
 موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا ضرورت  
 تنظر بقدرها وكذا انظر قابله وختان وينبغي  
 أن يعلم امرأة تدوايتها لان نظر الجنس الى  
 الجنس أخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة  
 كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل المحرم  
 والاول اصح سراج (وكذا) تنظر المرأة  
 (من الرجل) كتنظر الرجل للرجل (ان  
 أمنت شهوتها) فلو لم تأمن أو خافت أو شكت  
 حرم استقصاها كرجل هو الصحيح  
 في الفصاين تارة خاتمة معز بالضمير

الى أن نقض بصرها ذكره محمد في الأصل فقد ذكر الاستحباب في هذه وأما إذا كان الناظر الى المرأة الأجنبية هو الرجل قال فيجتنبه وهذا دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصليين جميعاً اهـ قال في الشرح نبلاية والفرق أن الشهوة لم يمتنع غالباً وهو كالتحقق اعتباراً فاذا اشتهى الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك إذا اشتهت المرأة لأن الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتباراً فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء الى المحرم أقوى من التحقق من جانب واحد اهـ (قوله والذمية كالرجل الأجنبي) قال في السراج ولا ينبغي للمرأة الحلة أن تنظر اليها المرأة الفاجرة لأنها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل أيضاً لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند منسركة أو كناية الآن تكون أمة لها اهـ (قوله وقلامة ظفر رجلها) لعله اعتبر قول من جعل القدمين عورة وأما من لم يجعلهما من العورة فيكون حكمه كحكم ظفر اليد (قوله النظر الى ملاءة الأجنبية بشهوة حرام) ظاهره وإن لم تكن فيها ولكن مقتضى قولهم أن النظر الى ثيابها التي لم تحد عورتها كالنظر الى الخفية كما في الزياح أو الى جدار بيت هي فيه كما في الهندية أن لا يحرم ولو كانت المرأة فيها (قوله كان شعرها أو شعر غيرها) لعله في شعر الغير ظاهرة فإن فيه استهلال جزء من آدمي وهو حرام وقد يراد من يجوز له رؤية شعرها يظن أنه شعرها فتكون كل من الواصلة والمستوصلة سبباً في الحرمة وأما الوصل بشعرها فإن كان فيه غرر الزوج بأن شعرها طويل أصالة فقد ثبتت الكراهة على بعد وأما إذا لم يكن فيه ذلك لم يظهر له وجهه وفي بعض شرائح الجامع الصغير للسيوطي الواصلة التي تصل شعرها بشعر أجنبي ولو أتت مثلها أو شعر نجس اهـ وفي الهندية لا تتنازع بأجزاء الأدمي لا يجوز قبل للنجاسة وقيل للكراهة وهو الصحيح اهـ جواهر (قوله لعن الله الواصلة والمستوصلة) فيه جواز لعن على غير المعين لو صف فيه قبيح كقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق والمراد البعد عن منازل الأبرار لعن رحمة الله تعالى فإن ذلك لا يكون إلا الكافر (قوله والواشمة) من وشم يده كوعده غرضاً بآية ثم ذرعه اهـ حلي (قوله والواشمة) من الوشم والمراد به هنا تحديد المرأة أسنانها ورتبة شعرها والواشمة التي تسأل أن يفعل بها ذلك إن همزت كانت من الأشرار من الوشم وإن لم تمز فوجه الكلام المتشربة والمستوشرة اهـ قاموس (قوله والنامصة والمتنمصة) النامص إزالة شمر الوجه بالمقاش ويقال له المياص وهو حديدة يؤخذ بها الشعر قال بعض شرائح الجامع الصغير للسيوطي يقال إن النامص محتمل بآلة الشعر الحاسجين ليرقهما أو سقوماً وهو حرام وفي حديث لعن الله القاشرة والمقشورة أي التي تقشر وجهها أو وجه غيرها بالحرة والمستعملة في وجهها أحسن وسوف يصغر طولها والمقشورة التي يفعل بها ذلك كأنها تقشر على الجلد قال بعض من كتب عليه ويجوز الحلف والتعمير والنقش والتطريف بأذن الزوج لأنه من الزينة ويجوز الوصل بشعر غير آدمي بأذن الزوج اهـ وظاهر هذا التقيد أن الحرمة مختصة بما إذا كان بفراذن الزوج ويمكن حمل المذهب عليه لأنه لا ينكر أن النقص وهو التحفيف من الزينة والزينة من المرأة أمور يشرع بالحرز ثم رأيت في المجتبى وبأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبهه وجه المقتنين انتهى (قوله والنمصة) فعيل من خصاه نزغ خصيته خصاء على فعال (قوله والمجبوب) من قطع ذكره وخصيته (قوله والنمشت) أي في الردى من الفعال وهو أن يمكن غيره من نفسه لأنه كغيره من الرجال بل هو من الفساد فيبعد عن النساء وأما إذا كان تخنثه لتكسر ولين في أعضائه ولسانه ولا يشتهى النساء فقصده رخص له بعض مشايخنا في الاختلاط بالنساء وانما هم بطنه وهو شيخ كبير وفي المآزر الأربعة الحاجة والمراد بالتابعين غير أولى الأربعة هم الذين يتبعون القوم لمصيبتهم من فضل طعامهم لأهمسة لهم إلا ذلك ولا حاجة لهم في النساء وقيل هو العنيز وقيل هو الشيخ الهرم الذي ذهبت شهوته وقيل هو الخنث اهـ قال في التبيين والأصح أن الآية من التشابه وقوله يفضوا من أبصارهم محكم فيؤخذ به (قوله كالفعل) أقوله تعالى قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم وهم ذكور مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العساة وقالت عائشة انصامه مثله فلا يبيع ما كان حراماً قبله وهذا لأن الخصي ذكر يشتهى ويجماع وقيل هو أشد جاعلاً أن آله لا تفتقر فصار كالفعل وكذا المجبوب لأنه يشتهى ويستحق وينزل وحكمه كحكم الرجال في كل شيء وقطع تلك الآلة كقطع عضو آخر منه فلا يبيع شيئاً كان حراماً اهـ زياح (قوله وقيل لأبأس بمجبوب جف ماؤه) لوقوع الأمن من الفضة والأصح أنه

(والذمية كالرجل الأجنبي في الأصح فلا تنظر الى بدن المسلة) مجتبى (وكلمة عضواً يجوز النظر اليه قبل الانصاف لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسه ولو عظم ذراع حرمته وشعره في النظر الى ظفر رجلها دون يدها مجتبى وفي الاختيار ملاءة الأجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الأدمي حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة التي تنف والنامصة والمتنمصة النامصة التي يفعل بها ينزع من الوجه والمتنمصة التي تنف ذلك (والخصي والمجبوب والخنث في النظر الى الأجنبية كالفعل) وقيل لأبأس بمجبوب جف ماؤه

لا يحل له موم النص اه تبيين (قوله والديانة) عطف على التجربة (قوله وجازعته عن آمنه الخ) لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل عن الحرة الا باذن مولى امة امزل منها ان شئت اه (قوله به) ظاهر المصنف انه يعتبر اذن العرس حرة كانت أو أمة وحيث انفاق في الحرة وقواها في الامة لانه تكميل لحقتها والوطء حتى الزوجة وعند الامام الاذن الى مولاهما ووجهه ان الولد حق المولى لانه يملكه فكان الاذن في العزل اليه وحكى بعضهم الاتفاق عليه (قوله او مولى امة) الاولى ومولى امة بالواو وهو اتفاقى أو قول الامام وهذا الحل من المؤلف حل من ادخلاف ما به عليه ظاهره وقد جعل المصنف في شرحه مسئلة الامة المزروجة مسئلة غير داخله في المتن (قوله وقيل يجوز بذهاب لفساد الزمان) قال في الهندية رجل عزل عن امرائه بغير اذن المايخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب ان لا يذهب عنه وذكر هنا بسوءه هذا الزمان كذا في الكبرى وله منع امرائه من العزل كذا في الوجيز لا كدرى اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### \*(باب الاستبراء وغيره)\*

يقال استبرا الجارية أى طلب براءة رجمها من الحمل هذا معناه اه طلاقا أو أماء معناه لغة فهو طلب البراءة مطلقا وهو مهموز والمتصرف منه مهموزاه وهو واجب لو أنكره كقوله عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو أنكر المعروفين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكره ان يزوجها الواحد قهستانى ومن أبى يوسف أنه اذا تفرق بفرار رجمها من ما البالغ فليس عليه الاستبراء لانه تين فراغ الرحم وهو حاصل في هذه الصورة كالمطابقة قبل الدخول مكى عن البرهان وله سبب وجهه وحكمه أو وجوبه فجديدت سببا أو طاس ألا لاوطأ الحالى حتى يرضع ولا الحالى حتى يستبرأ بجديدة ووجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستمتاع بأبغ نهي مع وجود الملك المطلق له واليد المكنة منه وذلك لا يكون الا للزوج به هذا في المسئلة ثم تعدى الحكم الى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة وأما سببه فهو استحداث الملك لانه الموجود في مورد النص وأما علمه فهو ارادة الوطء فانه لا يحل الا في محل فارغ فيوجب معرفة فراغه لكن الارادة أمر باطنى لا يطلع عليه وبهض من يستحدث الملك قد لا يريد ذلك فأدير الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطء فان صحح المزاج اذا تمكك منه أرادته والتمكن انما يثبت بالملك واليد فانه تصبى سببا أو أدير الحكم عليه ما وجداه وعدم ما تبيرا وأما حكمه فهو التعريف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة من الاختلاط والانساب عن الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهمه عما يحترق بأن لا يكون من بقى اه منح ينصرف (قوله وغيره) أراد بغيره مسئلة المعانقة والمصاحفة والقبلة مكى عن البناء (قوله استمتاع امة) أى الانتفاع بها ووطأ وغيره (قوله ونحوها) كهبة ورجوع عنها أو صلح أو كتابة أو عتق عبداً بان تكون الامة بدلا في هذه الاشياء أو صدقة أو وصية أو بدل اجارة (قوله وقيدت بالاستمتاع) قال القهستانى بعد قول النذابة واذا حدث للمالك ملك امة واحتز مجدوث الملك عما اذا رجعت الابنة أو ردت المصوبة أو فككت المراهونة أو عجزت المكاتبه أو انتقضت الاجارة أو نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حيث تبدل بخلاف كافى المحيط (قوله ولو بكر الخ) لانه اعتبر السبب وهو حدوث الملك والبدل لا الحكمة وهي تعترف براءة الرحم لانها لا تصلح سببا لعدم اضافة الحكم اليها لآخرها عنه ولحقاء الشغل (قوله أو مستبرية) قياسه أو اشتراة بقلب الياء انما التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله مكاتبه) فان سببه لا يملك كسابه فيصح بيع جاريته لسببه (قوله لوم مستقر قابالدين) عند الامام لان المولى حينئذ لا يملك كسابه عنده وعند هذه الايجاب استبراء الى السيد المكأ كسابه (قوله أو من محررها غير رجها) كالشتراة من اختار رضاها والمنحلة من ابن واطنهما شرب لالية عن العناية (قوله أو من مال صبي) تامل لما اذا باع أبو الصغير أو وصية امة فان المشتري منها يجب عليه الاستبراء ولما اذا كان الاب هو المشتري من مال ولده وهو الذى صرح به المؤلف (قوله وكذا دواعيه) فصل بكذا الوقوع الخلاف فيه دون ما قبله (قوله في الاصح) وقال بعضهم لا تحرم الدواهي لان الوطء انما حرم للابتهاط الماء ويشبهه السبب وهذا معدوم في الدواهي ورد بان الوطء حرم لاحتمال وقوعه في ملك الغير أيضا بان كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع الولد فيردّها فيظهر أن وطأه صادق ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواهي اه درر قال في الهداية لم يذكر الدواهي في المسئلة بمعنى في ظاهر الرواية وعن محمد أنها لا تحرم لانه لا يحتل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر من اجل لاتصح دعوى الحربى

لكن في الكبرى أن من جوز له من حوزة في قلة التجربة والديانة (وجازعته عن آمنه بغير اذن) وعن عرسه به (أى باذن حرة أو مولى امة) وقيل يجوز بذهاب لفساد الزمان ذكره ابن سلطان

### \*(باب الاستبراء وغيره)\*

(من ملك) استمتاع (امة) نوع من أنواع الملك كشراء وارث وصبي ودفع جنابة ونسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء الزوجة كسبجي (ولو بكر) أو مستبرية من عبدا وامرأة (ولو عبده مكاتبه) وما أدونه لوم مستقر قابالدين والالا استبراء (أو) من (محررها) غير رجها كبدل تعاق عليه (أو من مال صبي) ولو طافه (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) في الاصح

لا احتمال وقوعها في غير ملك بظهورها  
حلي (حتى يستبرأ بحضة فين تحيض  
وبشر في ذات أشهر) وهي صغيرة وآيسة  
ومنقطعة حيض ولو حاضت فبطل  
الاستبراء بالأيام ولو ارتفع حيضها بأن صارت  
ممتدة الطهر وهي ممن تحيض استبرأها  
بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتي  
والاستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة  
أيام برجدي وغيره فيلصق (ويوضع الحبل  
في الحامل ولا يعتد بحضة ملكها فيها  
ولا التي) بعد الملك (قبل فمضها ولا بولادة  
حصلت كذلك) أي بعد ملكها قبل قبضها  
(كما لا يعتد بالحاصل من ذلك) أي من حضة  
وغرها بعد البيع (قبل إجازة بيع فضولي  
وان كانت في يد المشتري ولا) يعتد أيضا  
(بالاصل بعد القبض في الشراء الفاسد  
قبل أن يشتريها) شراء (صحيا) لا تنفاه الملك  
(وبجب بشراء نصيب شريكه من أمة مشتركة  
بينهما) تمام ملكه الآن (ويجزي بحضة  
حاضتها وهي محسوبة أو مكتوبة بأن) اشترى  
أمة محسوبة أو مسلفة (كاتبها بعد الشراء)  
قبل الاستبراء فحاضت (ثم أسلمت المحسوبة  
أو عجزت المكتوبة) لوجودها بعد الملك (ولا  
يجب عندهم ودالاته) أي في دار الاسلام  
خاتمة (وردة المصوبة) أي إذا لم يصحبها  
الغاصب خاتمة (والمستأجرة وفك المهرونة)  
لعدم استحداث الملك ولو أقال البيع قبل  
القبض لاستبراء على البائع كالباعه الخيار  
وقبضت ثم أبطلت بخياره لعدم خروجها عن  
ملكه وكذا الوبايع مدبرته أو أم ولده وقبضت  
ان لم يباها المشتري وكذا المطلقة الزوج  
قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء  
وان قبله فانتزاع وجوبه زيلعي قلت وفي  
الجلالة شري ممتدة الغير وقبضها ثم مضت  
عدها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبائع  
وقت وجود السبب (ولا بأس بحيلة اسقاط  
الاستبراء إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها  
ذلك والا) بفعلها به يفتي

بخلاف المشترة اه شرب لالبية (قوله بظهورها حلي) أي ويذعي البائع الولد إلى آخر ما قد مناه من الدور وقد  
علت أن هذا لا يظهر في المسبية (قوله ومنقطعة حيض) أراد به من لم تحض أصلا اه حلي (قوله بطل الاستبراء  
بالأيام) لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعتدة بالشهر إذا حاضت فيها  
(قوله ولو ارتفع حيضها) قال في الكافي وإذا ارتفع حيضها بأن صارت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض تركها  
حتى إذا تبين أنها البت بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن مشايخنا قالوا تبين ذلك بشهرين  
أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول يستبرأ أربعة أشهر وعشرة أيام اعتبارا بأكثر ممتدة العدة وهي عدة الوفاة  
في الحرة ثم رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة أيام وعليه الفتوى اه ملخصه الآن هذه المدة صلحت للتصرف عن  
شغل يوهم بالكاح في الأما فلا نصلح للتعرف عن شغل يتوهم على العيين وهو دونه أولى (قوله والمستحاضة  
يدعيها الخ) هذا لا يظهر فبين علمت عاداتها أول الشهر وخمسة عشر يوما كونه مدة الحيض عشر أو يظهر أيضا فبين  
نزل عليها الدم أول البلوغ عزة الشهر ثم استبرأ الدم فان حيضها عشرة وطهرها عشرون ويظهر رجل كلامه عليها  
ولا يظهر في المبرة فليحتر وعبارة الفهستاني عن المحيط فلا تشتري مستحاضة لايهلم حيضها يدعيها من أول الشهر  
عشرة أيام فبعد عدم العلم (قوله ونحوها) كضى شهر وولادة (قوله لا تنفاه الملك) أي الكامل المستند إلى عقد  
صحح والا فالشراء الفاسد يفتد الملك بالقبض كما علم في محله اه حلي ولذا يجب الاستبراء على البائع قال الحموي  
ويجب بفسخ بيع فاسد بعد القبض (قوله ويجب بشراء نصيب شريكه) ولو كان جزأ من مائة جزء بأن كان ذلك  
الجزء كله لملكه في جميع الأمة أو لملكه بأكمله من أمة لا يجب الاستبراء قبل ذلك الجزء أو كثيره لأن  
السبب لم يتم حينئذ اه شاي (قوله ويجزي بحضة) أي ونحوها (قوله وكاتبها بعد الشراء قبل الاستبراء  
فحاضت) سيأتي أن الكتابة من مسقطات الاستبراء فلا يشترط الحيض حينئذ فليست أم (قوله فحاضت) أي مثلا  
لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك والبدل والحرة مانع اه تبين (قوله ولا يجب عندهم ودالاته) أي في دار  
الاسلام (قال الاتقاني وفي الآية تفصيل لا بد منه قال في شرح الطحاوي ولو أبت في دار الحرب ثم عادت إلى  
صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليها في قول أبي حنيفة لأنهم لم يملكوها وعندهما عليها الاستبراء لأنهم  
ملكوها ولو أخذوها في دار الاسلام وهي أمة وأحرزوها في دارهم ملكوها في قولهم جميعا فإذا عادت إلى  
صاحبها فعليها الاستبراء في قولهم جميعا اه فعلى هذا يكون المراد من الآية التي أبت في دار الحرب ولم يحرزها  
العدو ثم رجعت إلى ولاها اه وهذا تعلم ما في كلام المؤلف (قوله أي إذا لم يصحبها الغاصب) صوابه إذا لم يصحبها  
الغاصب يدل عليه ما قال بعضهم فان باعها وملكها للمشتري ثم استردتها المقصوب منه بقضاء أو رضاهان كان  
المشتري هم بالغصب لا يجب الاستبراء على الملك وطئها للمشتري من الغاصب أول يباها وان لم يعلم  
المشتري وقت الشراء أنها غصب ان لم يطل لا يجب الاستبراء وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب  
اه ذكره أبو السعود وأما إذا أصابها الغاصب فوطئها زنا ولا استبراء به كما إذا وطئها المشتري منه وقد علم أنها  
غصب ويوجب في بعض النسخ إذا لم يصحبها (قوله لا استبراء على البائع) لأن الآية لا تنسخ من الأصل فكان البيع  
لم يكن ولو بعد القبض يجب حوى (قوله كالباعه بخيار) أي بخيار شرط البائع ويجب الرد بخيار رؤية أو عيب اه  
حوى (قوله وكذا الوبايع مدبرته أو أم ولده) أي ورثة البيع لعد استحداث الملك فان البيع بينهما لا يجوز وبغنى  
تقييد المدبرة بالمعاقبة (قوله ان لم يباها المشتري) حينئذ زنا لاستبراءه فليحتر (قوله وان قبله فانتزاع وجوبه) انظر ما لو  
تحقق ما به الاستبراء بعد التزويج والمسئلة بجهاها والظاهر هدمه وظاهر عبارته وجوبه (قوله شري ممتدة الغير)  
أي من باعها في هذه الحالة (قوله اهدم حل وطئها للبائع) هذا منقوض بالمشترة من محرما كاسلف وقال  
الاتقاني اشترى جارية وهي ممتدة من زوج عتده وفاة أو طلاق وقد بقي من عتده يوم أو بعض يوم وانقضت  
عتدها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها فان انقضت عتدها قبل القبض فلا تخل له إلا بالاستبراء كذا في شرح  
الطحاوي ثم رأيت هذا النقض ذكر العلامة أبو السعود ثم استظهر أن الصواب أن يسد قول البائع بقوله  
للمشتري (قوله وقت وجود السبب) وهو ملك المشتري ويده (قوله ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء) اعلم أن أبا  
يوسف قال لا بأس به مطلقا لأنه يمنع من التزام حكم خوفه أن لا يتمكن من الوفاة به لولمه وكرهه محمد مطلقا

لانه قرار من الاحكام الشرعية وليس هذا من اخلاق المؤمنين والمأخوذة قول أبي يوسف ان علم أن البائع لم يقربها وقول محمد اذا قربها وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فاذا لم يقربها البائع في هذا الماهر لم يتحقق هذا انتهى قال أبو السعود فاذا لم يعلم شيئا فالظاهر الافتاء بقول محمد انه لا يقربها البائع في هذا الماهر لم يتحقق هذا انتهى (قوله ويقبضها) انما اشترط القبض قبل الشراء لانه لو قبض بعد الشراء لا يسقط الاستبراء لانه به ينسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وأجاب بعض المتأخرين بأن هذا قول بعض المشايخ وصاحب الهداية اختار خلافاً وأيده بما في الذخيرة والهيوط من الاطلاق وفي السكافي على ما يفيد العموم قال العلامة المقدسي وتلخص أن الاقوال ثلاثة قول بالاشتراط تقدم القبض والدخول كما في الظهيرية وقول بالاشتراط القبض دون الدخول كقول المشايخ المذكورين وقول بالاطلاق والاكتفاء بالعقد وهذا أوسع والثاني أعديل بخلاف الاول فليتأمل اهـ جوى والاقول بالاطلاق قول السرخسي والاقول بالاشتراط القبض قول الحلواني قال القهستاني وما ذكرنا أي من قوله اولا لانه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملك الرقبة ظهر أن المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو قول الامام فلا عليه بترك قول الحلواني اهـ (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها وطؤها ثم اشتراها لانه حينئذ ملكها وهي في عتقه أما لو اشتراها قبل أن يطأها فكما لو اشتراها قبل النكاح اذ لا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقق سببه وهو استحداث حل الوطء على العين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن اهـ الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اهـ كلام الدرر اهـ حلبي (قوله وان كان تحت حرة) أي أو أربع امهـ (قوله فيسقط الاستبراء) لانه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالا لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر وقت وجود السبب اهـ تبين (قوله يشتري نصفها ويوجب له نصفها) فصدق انه لم يشتري جارية أي كاملة ولم يوجب له كذلك وهذا يفيد أن السبب والتاء في يستوجب زائدان والاولى كانتا للطلب ويوجب له امة كاملة من غير طلبه لم يحدث فليتأمل أي ويجب الاستبراء لاستحداث الملك والميد (قوله والنكاح) الاولى الانكاح اهـ حلبي (قوله وقد نقله) أي المفقود المصنف حيث قال ولعل وجهه أي الفرق أنه بالنكاح خرجت عن يد السبب حيث صارت حرة او صارت احق باكسابها فصار كأن الملك قد زال بالنكاح ثم تجدد بالتجهيز ولكن لم يحدث فيها ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء وأيده بقول النهاية وحاصل ذلك أن الامه اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت عن يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء اهـ والدليل على خروجها عن يده أن المولى لو وطئ المكاتبه لزمه العقر اهـ وقد أوسع المكي الكلام على هذه الحيلة (قوله التصريح بتقييد النكاح بكونها قبيل القبض) حيث قال وهي أن يكتاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحيل خصوصا اذا كانت على مال كثير أو متجهيم بقريب فتجهيز نفسها اهـ (قوله فلم أر القيد المذكور) قديقال ان الشرع لا يملك في مقتصر في النقل على المواهب بل قال وغيرها فعبارة مجموعته من عدة كتب فان كان صاحب المواهب لم يصرح بالقيد يمكن أن غيره صرح به (قوله لا يجتمعان نكاحا) اشار به الى أن المراد ذلك فذكر الاختين تمثيل لتقييد وطأه يشعل الام وبنته او عليه نص القهستاني مع أنه اذا قبلها ما يشتهو وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعا (فرع) لو تزوج امة ولم يطأها فشري اختها ليس له أن يستمتع بالمشترأة لان الفراش ثبت بالنكاح فلو وطئها صار جامعا في الفراش اهـ جوى عن الغاية (قوله الشهوة في القبلة لا تعتبر) فيه أن القبلة مس وفيه تشترط الشهوة وقد عبر بالشهوة في جانب القبلة حافظ الدين في الككنز (قوله بل في المس والنظر) أخذوا المواف بالمفهوم ولم يصرح ابن كمال بهما وعبارته مع منته ومن فعل بشهوة احدى دواهي الوطء هي القبلة والمس بشهوة بل لا وجه له لانه غير معتبر في القبلة (قوله حرم معا عليه) قال الاتقاني والجمع بين الاختين نكاحا لا يجوز بالاجماع أما الجمع بين الاختين وطأ بملك اليمين فلا يجوز على ما عليه به عامة الصحابة وهو المروي عن علي رضي الله تعالى عنه وعند عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يجوز لانهم ما احتلها ما آتت وحرمتهما آية والاصل في الابضاء على الحيل بعد وجود السبب وقد وجد وهو ملك اليمين وأراد

وهي اذ لم تكن تحت حرة) أو أربع امهـ (أن ينكحها) ويقبضها (ثم يشتريها) فحله له لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشتري زوجته لا يجب أيضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبيل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحت حرة) فالحيلة (أن ينكحها البائع) أي تزوجها ممن يثق به كما سيجي (قبيل الشراء أو) أن ينكحها (المشتري قبيل قبضه) له انما يفيد لم يسقط (من موقوف به) ليس تحت حرة (أو يزوجه) بشرط أن يكون امرأه بارها) أو يبيدها بطلاقها حتى شاء ان خاف أن لا يطلقها (ثم يشتري) الامه (ويقبض أو يقبض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقبيل المسئلة التي أخذ أبو يوسف عليها ما ألف درهم أن زبده حلفت الرشيد أن لا يشتري عليها جارية ولا يستوفيهما فقال يشتري نصفها ويوجب له نصفها ملتقط (أو يكتاتبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين النكاح والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه مجننا كما سند كرم لكن في الشرع بلالية عن المصاوب التصريح بتقييد النكاح بكونها قبيل القبض فليحترق فتشترطت ثم رقت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور قد دبر (ثم يفسخ برضاها) فيجوز له الوطء بلا استبراء لزال ملكه بالنكاح ثم يجدد بالتجهيز لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحيل تنسار خاتبة (له أمتان) لا يجتمعان نكاحا (اختان) أم لا (قبليهما) فلو قبيل أو وطئ احدهما لم يحل له وطؤها وتقبيلها دون الاخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمة عليه

بآية الاحلال قوله تعالى الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايانهم وأراد بآية التحريم قوله تعالى وأن تجتمعوا  
بين الاثنين والصحيح قول العامة لأن المحرم مع المبيح اذا اجتمعا كان المحرم أولى لأن الحرام يجب تركه والمباح  
لا يجب فعله اه قال في التبيين وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لأن الدواعي الى الوطء بمنزلة الوطء اه قوله  
ولو بغير فعله (أفاد به أن قول المصنف حتى يحرم من الحرمة لآمن التحريم وقوله بملك أنظر ما لو استعادهها  
لملكه نأيداهل يحرم عليه من بقيت في ملكه حتى يخرج الاخرى عن ملكه ثانياً والمانع (قوله لا فاسد  
الا بالدخول) انما اشترط الدخول لأن فرجه لم يصير حراماً عليه بهذا العقد بمجرد ذلك الا اذا دخل بها الزوج اه  
زياني (قوله كما بسطته في شرح الملتقى) انه ليسكن المستحب أن لا يعمد حتى يفضى حصة على المهرمة بالخراج  
عن الملكات وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم يحبل فلو حبلت لا يبطأ  
حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى بأختها امرأته أو بعمتها أو بختها أو ببيت أخيها أو اختها بلا شبهة فإن الأفضل  
أن لا يعمد امرأته حتى تستبرأ المزنية فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يبطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية  
ومنها اذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرأ وهذا عندنا وأما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء  
وكذا الجواب في تزوج أمة الفريسة أو مدبرته أو أم ولده قبل العتق وكذا المولاها كما في القهستاني عن النظم  
فليحفظ اه حلي (قوله وكذا تحريم القهستاني) الذي في القهستاني تفسير كره بحرم (قوله كقبيل وجهه فقيهه)  
حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني انه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيهاً أو عالماً أو زاهداً  
يريد بذلك اعزاز الذين هندية (قوله وكذا معانقته في ازار واحد) لأن ذلك يفضى الى الشهوة بشاية والمراد  
أن كلا عليه ازار وليس المراد ازار واحد يجتمعهما فإن ذلك حرام لمس العورة بلا حائل والدليل على الكراهة  
ما روى عن أنس انه قال قلنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أيتحنى بعضنا بعضاً قال لا قلنا ايتحنى بعضنا بعضاً  
قال لا قلنا أيتصافح بعضنا بعضاً قال نعم وأخذ من الحديث كراهة الاغتناء عند السلام (قوله لا بأس بالتقبيل  
والمعانقة في ازار واحد) ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل ما بين عينيه  
وذلك عند فتح خيبر وقال لا أدري بماذا أسرف فتح خيبر أم بقدم جعفر وعانق زيد بن حارثة وكان أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وفي الكافي كان الاعراب يقولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
عطاء رجه الله تعالى سئل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الممانعة فقال أول من عانق ابراهيم خليل الرحمن  
كان بحكمة فأقبل اليها ذا القرنين فلما كان بالبطح قبل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذا القرنين  
ما ينبغي لي أن اركب في بلدة فيها خليل الرحمن فنزل ذا القرنين ومشى الى ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم  
واعانقه فسكران هو وأول من عانق اه تبين وأول من اضاف الضيفان وأول من قص الشارب وقص الاظفار  
واختن بقدم بالتخفيف قرية من قرى الشام وقبل القدوم بالتشديد والتخفيف قدم النجار اه نوح افندي  
وفيه أن هذا لا يفيد الاجواز الممانعة أما كونه بازاراً أو قص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس بالتقبيل  
ان كان التقبيل بشهوة فهو حرام اجماعاً وان كان بغير شهوة فقد نقل عن الخاتمة وعن الحقائق لا خفاء  
انه يجوز له مرة مع أمن الشهوة انما قال في مورد هذا الخلاف والذي تحصل أخذ بما يأتي أن تقبيل يد العالم  
ونحوه للتبرك جائز وأن الخلاف في يد غيره فليحرم (قوله ولو كان عليه قميص أوجبة) أي على كل منهما وفيه انه  
اذا كان على أحدهما القميص وعلى الآخر الازار تنقضي الكراهة لوجود الحائل وعبارة المسكي عن الشئ  
واذا كان عليه قميص أوجبة جازاً مع الازار اه (قوله وفي الحقائق) يفتى عنه ما قدمه قريباً عن الخاتمة (قوله  
لقوله عليه الصلاة والسلام) ولقوله أيضاً صلى الله عليه وسلم من صافح مسلماً وقال عند مصافحته اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد لم يبق من ذنوبه شيء ولقوله عليه السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه كما تناسرت  
الورق اليابس من الشجرة ونزلت عليه مائة درجة تسعة وتسعون لا سبقة لهم ما واحدة لصاحبه (قوله كما فاده  
النووي) الذي ذكره النووي انها مستحبة وعبارته اعلم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس  
بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فإن أصل المصافحة سنة وكونهم  
حافظوا عليها في بعض الأحوال وقترطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونها  
من المصافحة التي ورد الشرع بأمرها اه قال أبو الحسن البكري وأهل هذه العادة كانت في زمنه فاده

وكذلك (يحرم عليه) الدواعي كأنه نظر  
والقبيل حتى يحرم فرج أحدهما (عليه  
ولو بغير فعله) كاستيلاء كذا ر علي ابن كمال  
(بأن) ولو بغير فعله (أو عتق) ولو  
صحيح لا فاسد الا بالدخول (أو عتق) ولو  
بغير فعله أو كذا لانها تحرم فرجها بخلاف  
تدبير ورهن وأجرة قلت والمستحب أن  
لا يعمد حتى يفضى حصة على المهرمة كما  
بسطته في شرح الملتقى (وكذا) تحريم  
قهستاني (تقبيل الرجل) فهم الرجل أو يده  
أو شياؤه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند  
اللقاء أو وداع فنية وهذا هو عن شهوة وأما  
على وجه البر فجاز عند الكل خاتمة وفي  
الاختصار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البر  
وأن الشهوة كقبيل وجهه فقيهه أبو  
(و) كذا (معانقته في ازار واحد) وظل أبو  
يوسف لا بأس بالتقبيل والممانعة في ازار  
واحد (ولو كان عليه قميص أوجبة جاز)  
بغير كراهة بالاجماع وضعه في الهداية وعليه  
المتمون وفي الحقائق لو القبلة على وجه المبرة  
دون الشهوة جاز بالاجماع (كما صالحة)  
أي كما يجوز المصافحة لهم سنة قديمة  
متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه  
واطلاق المصنف تبعاً للدرر والكنز والوقاية  
والنقابة والجمع والملتقى وغيرها فيبدعوا زوا  
مطلقاً ولو بعد العصر وقوله انه بدعة أي  
مباحة حسنة كما فاده النووي في اذكاره  
وغیره فی غیره

الشرنبلالي في رسالة المصاحفة (قوله عنه) أي الزوى (قوله ليس بشيء) لواقع في عبارته فلا أصل له في الشرع  
 ولكن حذف بحذف العبارة وهو قوله ولكن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة إلى آخر ما قد مناه وهو المقصود  
 بالافادة (قوله بكتا يديه وأن تكون بغير حائل من ثوب له أو غيره خزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشريعة وأن  
 يأخذ الأبهام قال عليه الصلاة والسلام إذا صاغت فخذوا الأبهام فان فيه عرفاً يشبه منه المحبة من رسالة  
 الشرنبلالي (قوله وتعامه فيما علقته) ذكر فيه ما نقلناه عن الشرنبلالي قال وهي الصاق صفحة الكف بالكف  
 واقتبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بسنة خلافاً لرافض اهـ (قوله مضاجعة الرجل) أي في ثوب واحد  
 لا حاجز بينهما أبو السعود بأن يكون كل منهما مختزداً والاولى زيادة المرأة كما هو في الحديث (قوله وبين أخيه  
 الخ) الاولى وبين الأخ والاخت ليس رجوعه إلى كل من الأخ والاخت وهو منصوص عليه لئلا يكتفى بقوله  
 يكفي في الثوب واحد والاخت ليس رجوعه إلى كل من الأخ والاخت وهو منصوص عليه لئلا يكتفى بقوله  
 أو امرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش ثم ذكر حديث مسلم لا يفض  
 الرجل إلى الرجل ذكره في كتاب النكاح (قوله في المضع) اهـ المراد ما ذكره من المضاجعة مع التجرد والاحتجاج  
 في ثوب واحد والوجوب يجاطب به البالغ والافاجتماع جماعة في محل وهم نائمون متجاورون كل انسان مستقل  
 بثيابه لا يشكر جوارزه وفي الاشياء من أحكام الصبيان وأيس كالبالغ في النظر إلى الأجنبية والخلوقة بها فيجوز له  
 الدخول على النساء إلى خمس عشرة سنة كما في المتن ثم قال والصبي التي لا تشتهى يجوز الفرج من غير  
 محرم اهـ (قوله كالنفل) عبارة الهندية عن العنابية كالبالغ وهي أولى أي أنه يعامل معاملة البالغ في النظر  
 إلى العورة (قوله والكافرة) في حكم النظر إلى عورتها وإن كانت المسلمة لا تبدى للكافرة من بدنها إلا الوجه  
 والكفين والقدمين كالأجنبي وقد سلف وفي العنابية روى أنه لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة (قوله عن أبي  
 حنيفة لصاحب الحمام) في التواريخ كان أبو حنيفة لا يرى بأساً بالنظر إلى عورة الرجل وفي المحيط  
 لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنوير إذا كان يفض بصره وقال الفقيه أبو الليث هذا  
 في حالة الضرورة لا غير وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه بيده إذا تنويراه هندية فان كان المراد بالجماع في عبارة  
 التواريخ المتورجع إلى عبارة المحيط وتقييد الفقيه مقبول بتعين العمل به وإن كان المراد به المكس فلا  
 ترجع إليها إلا أنه ينظر الفرق بين المنور والمكس وفي شرح العلامة عبد البر وينبغي أن يتولى طلي عورته بيده  
 دون الخادم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نزل طلي عورته بيده إذا تنور ولا نكس موضع لا يجوز لغيره  
 النظر إليه لا يجوز منسبه الا فوق الشيايب ذكره الفقيه أبو الليث ونقله عن التجنيس والمزيد ونقلهم ذلك  
 فقال

وللجنب التنوير بذكره عندنا \* وبالنفس بطلبه وبغيره يحظر

اهـ وقد استفيد منه أن المسئلة خلافية وأن الصحيح عدم الجواز (قوله وقيل في ختان الكبير الخ) افاد أن له  
 مقابلاً وهو ختن غيره مطلقاً وهو ما افاده بقوله والظاهر وفي الهندية الشيخ الضعيف إذا أسلم ولا يطبق الختان  
 أن قال أهل البصر لا يطبق بترك لأن الواجب بالعذر تركه جاز فترك السنة أولى اهـ خلاصة (قوله الآن لا يمكنه)  
 الصواب حذف لا وفي الهندية والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانة فختنه اهـ وقوله ختانة  
 تنارعه يتزوج ويشترى (قوله ويكنى) أي في حصول السنة قطع أكثر الجلد وفي الهندية عن المحيط اختن  
 الصبي ثم طالت جلده إلى أن صارت بحال تسترخسه والافلا اهـ (قوله ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم) بل  
 تقبيل الاحاديث سنيتها أو يديه أخرجه بالرجل المرأة فلا يجوز تقبيل يدها وأخرج العالم الجاهل قال الشرنبلالي  
 في رسالة المصاحفة بعد ما ذكر كلاماً في التقبيل فقد استفيد من هذا نسخة اقوال في قبله التحية \* أحدها  
 كراهة التقبيل مطلقاً وهو قول الامام \* الثاني قول صاحبين أنه لا بأس به أي مطلقاً \* والثالث التفصيل  
 أن كانت القبلة للتبرك كقبيل يد العالم والمتورع والسلطان العادل فقد رخصه به بعض المتأخرين وعلمت  
 أن مقصود الاحاديث سنيتها أو يديه كما أشار إليه العيني رحمه الله تعالى \* والرابع تقبيل من لا يتبرك به وإنما  
 أراد فاعلمها عرض الدنيا وهو مكروه \* والخامس أن أراد فاعلمها تعظيم المسلم وأكرامه فلا بأس بها  
 اهـ (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة إليه لأنه داخل في قول المصنف بعدد السلطان أنه من له

وعليه يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من أنها  
 بعد التبرك والصلوة ليس بشيء تؤقتاً قائله  
 وفي القضية السنة في المصاحفة بكتا يديه  
 وتعامه فيما علقته على المتن (ولا يجوز للرجل  
 مضاجعة الرجل وإن كان كل واحد منهما  
 في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة  
 والسلام لا يفض الرجل إلى الرجل في ثوب  
 واحد ولا يفض المرأة إلى المرأة في الثوب  
 الواحد وإذا باسح الصبي أو الصبية عشر  
 سنين يجب التبريق بينهما وبين أخيه وأخته  
 ولمسه وأبيه في المضع لقوله عليه الصلاة  
 والسلام وتزوجوا بينهم في المضع وهم أبناء  
 عشر وفي التنقيب إذا بلغ حد الشهوة كالفعل  
 وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفعل  
 والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة صاحب  
 الحمام أن ينظر إلى العورة ويحسب الختان  
 وقبل في ختان الكبير إذا أمانه أن يختن  
 نفسه فعل والالم يفعل إلا أن لا يمكنه التلاح  
 أو شراه الجارية والظاهر في الكبير أنه يختن  
 ويكنى قطع الأكل (ولا بأس بتقبيل يد  
 الرجل العالم والمتورع على سبيل التبرك  
 وروى المصنف عن الجامع أنه لا بأس  
 بتقبيل يد الحاكم المدين (والسلطان العادل)

وقبل سنة مجتبي (وتقبيل رأسه) أي العالم (أجود) كما في البرازية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (غيرهما) أي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط أن تعظم به اسلامه وأكرامه جازوان لقبيل الدنيا كره (طلب من عالم أوزاهد أن يدفع اليه قدمه) (يتكسبه من قدمه ليقبله أجابه وقبيل لا) برخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خذها عند الاناء أو الوداع كما في القنية مقتد ما للقبيل قال (و) ما يفعله الجهال من (تقبيل بنفسه إذا التقي غيره) فهو (مكروه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه (و) كذا ما يفعله من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء محرام والغافل والراضى به آثم لأنه يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه النصية لا وصار آثما من تكاليف كبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيلوم تعظيما للنادم كما يجوز القيام ولولا لقاؤنا بين رى العالم وسجى نظاما فائدة قبل التقبيل على خمسة أوجه قبله المودة للولد على الخدة وقبله الرحمة لو ادبه على الرأس وقبله الشفقة لأخيه على الجبهة وقبله الشهوة لأمراته وأولاده على النعم وقبله التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبله الديانة للعبير الأسود جوهر قلقت وقتلت في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصنف قبل بدعة السكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصنف كل غداة وقبله ويقول عهد ربى ومنشور ربى هو زوجى وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصنف ويصحه على وجهه وأما تقبيل الخبز فجوز الشافعية أنه بدعة مباحة وقبيل حسنة وقالوا يكره دوسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولية قوا عندنا لا تأباه وجاء لا تقطع هو الخبز السكين وأكرمه فان الله أكرمه

(فصل في البيع)

سلطنته وولاية (قوله وقبل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان في سرية من سرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال فدوننا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت اليه فتقبله وتجلسه مجلسها وأخرج أبو داود عن الزارع بن عامر قال فجلسنا لتباعد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل يده النبي صلى الله عليه وسلم ورجله وأخرج الترمذي أن قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشرنبلالي فعلم من مجموع ما ذكرنا إباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الأحاديث المتقدمة إباحة على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين إذا كان على وجه المبرة والأكرام فاما إذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الحليل والحليلة اه (قوله أي العالم) ظاهره أن الأجود في السلطان اليد حفظا لاهية الامارة ويجوز (قوله أجود) أصل معناه أكثر ثوابا (قوله أجابه) قدمه لا اعتمادا فان الأحاديث تفيد جوازه كما تقدم (قوله كما يكره) تقبيل المرأة فم أخرى أي شهوة والاولى حذفه فانه نقله سابقا عنها (قوله مقتد ما للقبيل) أي الواقع في عبادة المصنف (قوله فهو مكروه) أي تحريمه ويدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء) هو لا يخرج من الأقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الإجماع عليه (قوله محرام) أي فهو حرام (قوله لأنه يشبه عبادة الوثن) من حيث أن فيه صورة السجود لغير الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع التحصيل أغراض الدنيا أو شهوة حرام كما تواضع المحب لمحبوبه فاما تواضعه لغيره فكبير في السن ولم يعلم فيرجع إلى الله تعالى (قوله يجوز بل يندب) قال الشرنبلالي اختلفوا فيه أي القيام فنهى من منسح ذلك لما روى أبو داود بإسناد إلى أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكئا على عصا فقاموا اليه فقال لا تقوموا كما تقوموا إلا عجم بعضهم لم لبعض ومنهم من أباحه استدلالا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم انما طمعه رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله قاضي خان قوم يقرؤون القرآن أو واحد قد دخل عليه واحد من الأشراف قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو أستاذه جاز أن يقوم لأجله وفيما سوى ذلك لا يجوز اه وفي مجمع الفتاوى لا انطأ في قيام القارئ جازا إذا جاءه أعلم منه أو أستاذه الذي علمه القرآن والعلم أو أبوه أو أمه ولا يجوز القيام لغيرهم وان كان الجاني من الاجل والأشراف ونقل الشرنبلالي عن ابن وهبان مانعه أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحق والفضاء والعداوة لاسيما إذا كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه انما هو في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة ولم يفعلوه أي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لأنه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوموا السيدكم اه أي حين قدم عليهم سعد الظاهر أنه أحد السعدين اما سعد بن معاذ واما سعد بن عبادة سيدها الأوس والحزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة (قوله قبل بدعة) هذا الصنيع يقتضي الضعف (قوله ويقول عهد ربى) أي ما عهدته الدنيا وصانها بالعمل بما فيه فالعهد الوصية ذكره في القاموس في جملة معان آخره (قوله ومنشور ربى) قال في القاموس المنشور والرجل المنشور الآخر وما كان غير مخنوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربى فقيهه تجريد عن بعض المعنى (قوله وقبل حسنة) كانه لأنه من تعظيم النعمة (قوله لا تقطعوا الخبز بالسكين) انظر هل النهى للتنزيه أو للتحريم ثم رأيت في المجتبى لا يكره قطع الخبز باللحم بالسكين اه (قوله وأكرمه) من أكرمه يوسه والمحافظة على ما يقع منه وعدم الاسراف فيه حتى تبقى منه بقايا تنضج هملا وروميه في نواحي الدور (قوله فان الله أكرمه) أي يجعله قوتا لكرمه من أنواع الحيوان وهو ابن آدم ولا يختار للكرام الأكرام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في البيع) •

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز ومنه وما لا يجوز وسئل عما يبيعه الاتراك في الاسواق وغالب ما لهم الحرام ويجوز بينهم الربا والعقد والفسادة واجب بأنه على ثلاثة أوجه • الأول ان علم أن العين التي يقبل على الظن أنهم أخذوها من الغير بالظلم فائمه وباعوه في الاسواق فانه لا ينبغي شراؤه منهم وان تداولته الايدي • الثاني أن يعلم أن العين فائمه الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز فعلى أصل أبي حنيفة بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشتراه يدخل

في ملكه مع الكراهة **الثالث** اذا لم يتق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا أو غيره فان المالم بعدم بقائها يجوز له  
 أن يشتري والاولى أن لا يشتري فأقام في الهندية وفي رسالة الشربلاني المؤلفة في الرد على من نسب الى مذهب  
 أبي حنيفة أن الحرام لا يعتدى الى ذمتين مانعه وقال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر  
 شيء لانه حرام ملك الغير ولا يبيع منهم شيء بالدرهم لانهم خلطوا الدراهم واطلاقه عدم الحل بالشراء والبيع  
 بتلك الدراهم ظاهر على قول مشايخنا قبل أداء الضمان اهـ (قوله كره يبيع العذرة) أي وبطل قهستاني  
 وفي البرجندي عن الخزانة يبيع ربيع الادمي باطل الا اذا غلب عليه تراب اهـ درمنتي ويقال عاذرو عاذرة  
 كما في القاموس والعذرة وزن كلمة ولا يعرف تخفيفها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم يلقون فيها فيه وهو مجاز  
 من باب تسمية الطرف باسم الظروف وقيل بالعكس وجعلها صاحب القاموس من باب المشتراك اهـ أفاده  
 العلامة نوح وفي القهستاني وكذا يبيع كل ما انفصل من الادمي كالشعر والظفر ولذا وجب دفنه (قوله بل يبيع  
 يبيع السرقين) أي من غير خلاف والسرقيين يفتح السين وكسرهما وبالجميم والقاف قال في المصباح السرقين  
 كلمة أعجمية وأصلها سركين بالكاف فعزبت الى الجسيم والقاف قال الاصمعي انما كسر أوله لموافقة الانية  
 العربية ولا يجوز الفتح ان قد فعلين بالفتح وهو الروث والبعر والخثي كما في حاشية الجوى من أول الفتن الثاني  
 وأفاده أبو السعود (قوله أي الزبل) بالكسر وكأ مير السرقين قاموس (قوله وصح يبيعها لمخلوطة) بأن يحمل اليها  
 نحو التراب أو الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع قهستاني (قوله في الصحيح) مقابلة ما في الهندية والمحيط  
 والاختيار من صحة يبيع المخلوط مطلقا من غير تقييد بالغلبة قال القهستاني قاما أن يحمل المطلق على المقيد  
 أو يحمل على الرويتين أو على الرخصة والاستحسان اهـ فالطلاق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله بل  
 بها خالصة) قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير روى عن أبي حنيفة في الانتفاع بالعذرة روايتان  
 في احدى الرويتين بكره وفي الثانية لا يكره فعلى قياس الرواية بعدم الكراهة ينبغي أن يجوز بيعه اهـ اتقاني (قوله  
 أي في الحكم) فيصح الانتفاع بها لمخلوطة بغالب أو مطلقا على ما تقدم لا بغير المخلوطة على احدى روايتين (قوله  
 لصحة بيعه) لانه مال متقوم في حق الكافر فذلكه الساتع فيحصل الاخذ منه (قوله لبطلانه) لان الخمر ليس بمال  
 متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا يحمل له اخذه من الساتع (قوله باعه مسلم) ولو بطريق الوكالة  
 (قوله كما بطله الزيلعي) حيث قال وعلى هذا قالوا مات رجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم أو أخذ الرشوة  
 يتوزع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولي بهم ويردونها على أربابها ان عرفوهم والاتصقوا بها لا تسبيل  
 الكسب الخبيث التصديق اذا عذر الرد على صاحبه اهـ (تبينه) في المستق عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة ناختة  
 أو صاحب طبل أو من مارا كتب ما لا ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط أنهم  
 شرطوا في أوله ما لا بازاء الناحية أو بازاء الغنا وهذا لانه حينئذ يكون المال بقابل المعصية فأخذه معصية  
 والسبيل أن يرد ان عرف صاحبه والتصديق به ان لم يعرف ليصل اليه نفع ماله ان لم يصل اليه عين ماله  
 أما اذا كان الاخذ غير معصية بأن لا يكون على شرط والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون  
 حلالا لهندية بتصرف (قوله الا للوارث) الذي في البرازية أنه ان علم المال الحرام بهينه لا يحمل له أخذه  
 وان لم يعلم بهينه أخذه **كما** وأما في الديانة فانه تصديق به بنية الخصم فأقامه الجوى (قوله لانا خذ به  
 الرواية) ذكر في المحيط عن التواريخية حل المال للوارث وان علم بجرمته ورواية غيره أخوذها  
 وفي فتاوى أهل سمرقند واسنانا أخذ به هذه الرواية بل هو حرام على الورثة اهـ (قوله فتنبه) أشار به  
 الى ضعف ما في الاشياء (قوله وجاز تحلية المعصية) قال في الخمانية لا بأس أن يبيع المعصية المذهب  
 أو مفضا عن أبي يوسف أنه يبيع جميع ذلك واختلاف في قول محمد اهـ هندية وفي العيني وجاز أيضا  
 تحلية أي تحلية المعصية بالذهب والفضة والا لزور ودفعوها لان ذلك تعظيم اهـ وظاهر هذا ولو غير قوله  
 بأن يتخلص منه شيء من أحد الفقهاء وجاز شراؤه وقال محمد لا يجوز بيعه ولا شراؤه مكي عن السمرقندي (قوله  
 كما في نفس المسجد) هي مسألة خلافية قال في الهندية لا بأس بنقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب  
 والصرف الى الفقهاء أفضل اهـ سراجية وعلمه الفتوى مضمرات **كره** بعض مشايخنا النقوش على  
 الحراب وحائط القبلة لان ذلك يشغل قلب المصلى وذكر الفقيه أبو جعفر أن نقش الحيطان مكروه قل ذلك أو كثر

(كره يبيع العذرة) ربيع الادمي (خالصة لا)  
 بكره بل يبيع يبيع (السرقين) أي الزبل  
 خلافا للشافعي (وصح) يبيعها (مخلوطة  
 تراب أو رماد غلب عليها) أي العذرة بل بها خالصة  
 الانتفاع بمخلوطها) وغيره خلافا لـ  
 على ما صححه الزيلعي وغيره خلافا لـ  
 الهداية فقد اختلف التصحيح وفي المتن أن  
 الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم (وجاز  
 أخذ دين على كافر من غير خسر) لصحة بيعه  
 (بخلاف) دين على (المسلم) لبطلانه الا اذا  
 وكل ذميا يبيعه فيجوز عنده خلافا لما وعلى  
 هذه الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم  
 لا ينال لورثته كما بطله الزيلعي وفي الاشياء  
 الحرمة تنقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم  
 ريد قلت ومترى البيع القاسد ليس في المجتبى  
 مات وكسبه حرام فالمراتب حلال ثم من  
 وقال لانا خذ به هذه الرواية وهو حرام مطلقة  
 على الورثة فتنبه (و) جاز (تحلية المعصية)  
 لمافية من تعظيمه كما في نقش المسجد

فأما نقش السقف فالليل يرخس فيه والكثير مكرهه **هـ** (تنبيه) غرس الشجر في المسجد كان ينفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لأبأس به وإن كان انفع نفسه بورق أو ثمر أو بفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد بكره **هـ** هندية ولم أر حكمها إذا احتاج المسجد الذي جعل فيه الواقف محل الوضوء لحفر بئر ماء يستقيط منها للطهارة والظاهر جوازها أن كان لا يضر بالمسجد لأن هذا أول من غرس الشجر ثم رأيت في الهندية في آخر الباب الأول من أحياء الموات نقل عن الكبري أراد أن يحضر بئر في مسجد من المساجد إذ لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فلهذا كان كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئروسن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور هنا (قوله وتعييره) هو أن يجعل على **ك** كل عشر آيات من القرآن الكريم علامة (قوله أي أظهر أعرابه) قال في القاموس نقط الحرف أعجمه ومعالم أن الإجماع لا يظهر به الأعراب إنما يظهر بالشكل فكان المراد به ما عجمه قال في البرهان وأصل الرواية أنه **ك** كره التعشير والنقط في المصحف لأن فيه ترك التجريد وقد قال ابن مسعود جردوا القرآن ولا تخطوا به ما ليس منه **هـ** والتجريد محتمل معنيين الأول تجريده في التلاوة فلا تخطوا به غيره والثاني جردوه في الخط من النقط والتعشير **هـ** مكي (قوله وعلى هذا) أي على اعتبار حصول الفرق (قوله ونحوها) **ك** السجدة علامة على آيات السجود (قوله لأبأس بكواغدا أخبار ونحوها) قال في الهندية مثل أبو حامد رحمه الله تعالى عن **ك** كواغدا من الأخبار ومن المتعلقةات يستعملها الوراقون في الخلاف فقال إن كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وإن كان في كتب الأدب والنجوم بكره لهم ذلك كذا في الغرائب ولم يبين المراد بالأخبار هل المراد الأحاديث أو التواريخ (قوله وبكره تصغير مصحف الخ) في المنع عن القنية ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأخف قلم وأبرق مداد ويفترج السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف **هـ** (قوله ونحوها) الذي في المنع ونحوه في الهندية ولا يجوز أن يكتب في كتابه مكتوب من الفقه وفي الكلام الأولى أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو **ك** كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي يجوز محو ما فيه شيء ونحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو **ك** اسم الله تعالى أو كغيره (قوله ويجاز دخول الذي مسجد) ولو جنباً كما في الأشياء وفي الهندية عن الثقة بكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وأغما بكره من حيث أنه مجمع الشياطين لا من حيث أنه ليس له حق في الدخول **هـ** تنازعنا في نكر المسجد ليم شكل مسجد وانظر هل المستأمن ورسول أهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في المسجد جوارزه ويجز (قوله النبي تكوي) قال في الهداية والآية محمولة على الحضور استدلال واستعلاماً وطائفتين عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية وقال الاتقاني والآية عند أحمد أنها محمولة على أن ينعوا من تولى المسجد الحرام لقيام بمصالحه ويعزلون عن ذلك أو على طوافهم هم عراة كما كانوا يفعلون كذلك في الجاهلية فأمر الله تعالى بتزيه المسجد الحرام عن ذلك لأن نفس الدخول ممنوع يدل على هذا ما حدث به البخاري في جامعهم الصحيح بإسناده إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ما ذهبت في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس ألا لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان **هـ** فهذا النهي إما منصرف لاهل مؤمنين أن ينعواهم عن ذلك أولهم وللكنفاري بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة وليس هذا نهياً تكوينا لانه لا يخلف مدلوله عنه عقلاً وهما ليس كذلك فتدبر وقال الحلبي تكوي نسبة إلى التكوين الذي هو وصفة قديمة ترجع إليها صفات الأفعال عند المستأيدية فمعنى لا يقربوا إلا لخلق الله تعالى فيهم القربان ومثال الأمر التكويني اتبوا طوعاً أو كرها ومثال الأمر التاكيني ويقال له التدوين أقيموا الصلاة والفرق أن الامتناع لا يختلف عن الأول عنه لا بخلاف الثاني **هـ** (قوله وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنباً) هذا الغائب عن لو ذكر دليل الشافعي الذي من جهته ولأن الكافر لا يخلو عن الجنابة فوجب تنزيه المسجد عنه وحامل **ك** كلامه أن هذا الدليل لا يثبت لانه قد جوز الخ وفيه تأمل لأن الحل عنده مقيّد بالعبور من المسلم والكلام فيها هو أنهم من العبور (قوله فمعنى لا يقربوا) تدبر على قوله تكوي وفي هذا التدبر يعلم بالنظر إذ يتوقف على

(وتعشير ونقطه) أي أظهر أعرابه و  
يحصل الفرق جداً خصوصاً للجمع فيستحسن  
وهي هذا لأبأس بكتابة أسامي السور وعدة  
الآتي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة  
مسندة درر رقيقة وفيها لأبأس بكواغدا  
أخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه  
وتكره في كتب نجوم وأدب وبكره تصغير  
مصحف وكاتبه بقلم دقيق يعني تزيينها ولا يجوز  
أفتي في كافتة ونحوه وفي كتب الطب  
يجوز (و) جاز (دخول الذي مسجد)  
ملائنا ذكره مالك مطلقاً وكرهه محمد  
والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلنا  
النهي تكوي لا تكافي وقد جوزوا عبور  
عابر السبيل جنباً وحينئذ فمعنى لا يقربوا  
لا يجوزوا ولا يعقروا عراة

استقرأتم بأنه لم يقع ذلك والاول ما جرى عليه غيره من أهل المذهب (قوله عام تسع) بالترديد من عامهم  
 (قوله ونادى على بعيره) المنادى على البعير بأربعين آية من أول سورة براءة هو على كرم الله تعالى وجهه وقد  
 أيسره عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر بذلك من أهل بيته عليه السلام  
 (قوله ولا تنس ما مر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخول المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع  
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اهـ وذكر  
 قبل هذا ويعنون من استيطان مكة والمدينة لانهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض  
 العرب دينان ولودخل لتجارة جاز ولا يطيل اهـ (قوله وجاز عبادته) من إضافة المصدر الى مفعوله أى وجاز عبادة  
 المالم الذى هو وكان يهوديا ونصرانيا مكي عن السمرقندي قال في المصباح عدت المريض عبادة زورته والذكر  
 عائد وجهه عواد والانتى عائد وجهها عود بلا ألف وانما جاز لما روى أن يهوديا مرض بجوار النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال قوموا بنا نعود جازنا اليه ودى فعاد وقعد عند رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريض  
 الى أبيه فقال أبوه أجبه فأجابه وشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الحمد لله الذى أنقذني نسيمة من النار ولأن العبادة نوع بر وقال الله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم  
 يخرجوكم من دياركم أن تبوههم (قوله وفي عبادة الجوسى قولان) قال الاتساق ونص محمد في الجوسى على أنه  
 لا بأس بعبادته وانك المشايخ اختلفوا فيه (تنبيه) من العبادة المذكورة اذا صحت أنك تنقل على المريض فلا  
 تعدد فقد قيل مجالسة التثليل حتى الروح ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ما علمت أنك على هذه الحال  
 الشديدة بل هو من عليه المرض وطيب قلبه وقل له أراي تجير بئرا ويل واذكر له ما يزيد رجاءه في رحمة الله تعالى بشئ  
 من التحويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذا دخلت عليه كيف تجدك كذا جاء عن  
 السلف ولا تقل له أوس أو سبل على المسجد كذا أو صدق على المساكين لا تنس نفسك فانه من أعمال الجهالة اهـ  
 مجتبى (قوله وجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط يكره للمتهم والمقتدى به الاختلاط  
 برجل من أهل الباطل والنمر الا بقدر الضرورة لانه يغفلهم أمره بين الناس ولو كان رجلا لا يعرف يد اربه  
 ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به اهـ (قوله وجاز خصاء البهائم) بالتموه ووزع الخصية ويقال خصى  
 ومخصى فيجوز استعماله في فعل ومفعول كما في المصباح (قوله حتى الهرة) والظاهر أن الدجاج كذلك وقد قيل  
 ان البهيمة كل شئ لا يميز قال في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولوى الماء أو كل شئ لا يميز اهـ وعمومه  
 للدجاج ونحوه على التفسير الثاني ظاهر (قوله قيل والفرس) ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا  
 وذكر شيخ الاسلام أنه حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة) أى اودفع المضرة قال في الهندي بعد ذكر خصاء الخيل وأما  
 في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة وأما اذا لم يكن منفعة أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة  
 وعلما وجوز الخصاء بأن فيه تطيبا للحشم وترك الذكاح والنزوة (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة ولا بأس بكى  
 الصبيان اذا كان لداء أصابهم لان ذلك مداواة وكذا لا بأس بدمج الهرة اذا كانت مؤذية ويكره ضربها  
 وتغريك أذنهم ولا بأس بنقب أذن البنات الاطفال لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ولانه ايلام لمنفعة الزينة اهـ سري الدين عن المحيط (قوله على الخيل) الاحسن الرميكة لان الخيل اسم جمع  
 يستوى فيه الذكر والانثى اهـ (قوله للتداوى) أى لا جمل نفع (قوله وجوزته في النهاية الخ) قال في الهندي ولو أن  
 مريضاً أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينظر ان كان يعلم بيقيناً أنه يصح حل التناول  
 وقال الفقيه عبد الملك عن أسناده لا يحل تناول ذخيرة ونقل عن الثمرناشى يجوز للعامل شرب الدم والبول  
 وأما الحل الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال  
 الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان اهـ وفي خزائن الفتاوى وأكل خراف الحمام للدواء لا بأس به اهـ (قوله وجاز  
 رزق القاضى) لانه حيس نفسه مصلحة المسلمين والحبس من أسباب النفقة وعلى هذا كانت الخصامة  
 والتابعون وقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض عماله (قوله والالم يحل) لانه مال الغير فيجب رده على  
 صاحبه اهـ زباني وظاهره ولو اختلط بعضه ببعض وجهلت أربابه ومنه يعلم قول من يقول المجموع من حرام  
 مكس وغيره اذا اختلط وجهلت أربابه يحل تناوله ان هو مصرف بيت المال (قوله وهل يجزى فيه كلام

بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق  
 ونادى على بعيره بـ ورة براءة وقال ألا لا يحج  
 بعد عبادنا هذا مشرك ولا يطوف عربان  
 رواه الشيخان وغيرهما فليحفظ قلت  
 ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز  
 (عبادته) بالاجماع وفي عبادة الجوسى  
 قولان (و) جاز (عبادة فاسق) على الأصح  
 لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين  
 (و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة وأما  
 خصاء الا دعى فحرام قبل والفرس وقيدوه  
 بالمنفعة والاخترام (واثناء الحيرة على الخيل)  
 كعبك به قهـ تنافى (والحقنة) للتداوى ولو  
 لأرجل بطاهر لا نجس وكذا كل تداءى يجوز  
 الا بطاهر وجوزته في النهاية يحرم اذا أخبره  
 طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد ما يحل  
 مقامه قلت وفي البرازية ومعه في قوله صلى الله  
 عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
 عليكم نفي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه  
 جواز اساغة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة  
 العطش انتهى وقد قدمناه (و) جاز (رزق  
 القاضى) من بيت المال لو بيت المال حلال  
 جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق لانه  
 تقديره بقدر ما يكتفيه وأهله في كل زمان  
 ولو غلبا في الأصح وهذا لو بلا شرط ولو به  
 كلاً جرة فحرام لان القضاء طاعة فلم تجز  
 كسائر الطاعات قلت وهل يجزى فيه كلام

التأخير

كلام المتأخرين) أي من جواز الاستنجاء على الطاعة (قوله يجوز) أقول من خصه بقراءة القرآن أو والفقهاء لا يجوز فيهما عدا ما ومن عهم في كل الطاعات أجازوه وقد سبق في الاجارة (قوله وجاز سفر الامة وأتم الولد) لأن الامة أي ونحوها بمنزلة المحرم لعامة الرجال فيما يرجع الى النظر والمسير فكما يجوز للحر أن تسافر مع المحرم فكذا هي مع الاجنبي (قوله والمبعضه) عنده لانها كالمكاتبه لا عندهما لانها حرة اذا اعتق لا يتجزأ عندهما (قوله وجاز شرا ما لا بد للصغير منه) كنفقة وكسوة واستنجاء طهر (قوله هو في حجرهم) يفتح الحاء وكسرهما (قوله واجارته لاته) لانهم اختلفوا في منافعهم بغير عوض بأن تستخدمه جوى (قوله لو في حجرها) هذا قول محمد وقال أبو يوسف تؤجره مطلقا ولو كان في عيال الغير فأده الجوى (قوله ولم أره فيه) قال في التبيين وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره الملتقط وبسببه في صناعة وهذا أقرب لأن فيه ضرورة ونفعاً لمحض الصغير اه مختصراً (قوله وكذا العمه) يفيد ظاهره أنه يجوز للعمه أن تؤجره كالمكتقط وليس كذلك بل هذا سبق قلم من المؤلف وقد أراد نقل ما في الشربلية عن الكافي وهو وأما اذا كان في حجر الم فاجرت له أمه صح عند أبي يوسف لانه من الحفاظ وقال محمد لا يجوز لأن الحفاظ هنا هم كذا في الكافي وهو الخلاف السابق (قوله لم يجز) لانه مشوب بالضرر اه زيلعي (قوله كما يعلم من الدرر) عبارتها وفي فوائد صاحب المحيط اذا أجاز الأب أو الجد أو القاضى الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة بأجر المثل حتى اذا أجرة أحدهم بأقل منه لم يجز والصحيح أنه تجوز الاجارة ولو بالانقل اه قال الشربلية ولو جعل الأقل على العين اليسيرة دون الناحش انتفت الخصاله (قوله وجاز بيع عصير) كما جاز بيع الجارية المغنیه والصكش الذنوح والحمامة الطيارة والديك المقاتل لانه ليس عنهما منكر او انما المنكر في استعماله المحذور وفي البرهان ومنع الشافعي ومالك لقوله تعالى ولا تعاونا على الاثم والعدوان ولنا قوله تعالى وأحل الله البيع اه (قوله أي من كافر) فيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطابهم وعلمه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق حينئذ بين المسلم والكافر في بيع العصير منهم ما قد برز في القهستاني وفيه اشارة الى أنه لو لم يعلم أنه يتخذ الخمر لم يكرهه بالخلاف والى أن يبيع العنب والكرم منه لم يكرهه بالخلاف كافي المحيط لكن في بيع الخزانة أن يبيع العنب على الخلاف اه (قوله معز بالانهر) قال فيه من باب البغاة وما في يوسع الخاتمة من أنه يكره بيع الخمر من فاسق يعلم أنه يعصى به مشكك والذي جزم به الشارح في الحظر والاباحه أنه لا يكرهه ببيع جارية ممن يأتيها في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما مر وعندي أن ما في الخاتمة محمول على كراهة التزويج وهو الذي قطعتم من اليه النفوس اذ لا بد لكل أنه وان لم يكن معينا أنه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشافعي معز بالى الولوالجى يكرهه بيع الامرد ممن يعصى الله فيه لانه اعانة على المعصية وفيها عن المحيط اشترى المسلم الداسق عبداً امرداً وكان ممن يعتاد اتيان الامرد يجبر على بيعه (قوله وجاز تعصير كنيسته) أي بالترميم لا بالاعادة بعد الهدم وظاهره جوازها وأنهم لو استأموه والامام أمرهم وأنه يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه لذلك قال الامام السبكي لا نعلمهم الترميم أي في القديم المشروط بقاؤه وليس المراد به أنه جائز أن تأمرهم به بل معناه تتركهم وما يدعون فهو من جملة المعاصي التي يقرنون عليها شرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم وهكذا ترميم السكاكين عند من يقول به في بعض الاحوال فينبغي أن لا يأمرهم ولي الامر به كما يأذن في الاشياء الجائزة في الشرع وانما معنى تمكينهم بأن يخلى سبيلهم ولا تشكر عليهم واذا علم ذلك فلا يلزم منه جواز الترميم لأن ذلك يستدعي كونه مباحاً شرعاً ألا ترى أننا نترهم على الصليب ولا يستحق صانعه أجراً ونترهم على التوراة ولا نقبل ولو اشتروها واستأجروا ممن يكتبها لم نكتبهم بعصته فكذلك الترميم اذا مكنهم منه لم يحل للسلطان ولا للقاضي أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه ولو استأجروا ورفع الحكيم اليها حكمنا بطلان الاجارة ولا تزيد على مجرد التمكين بعد الخلية وتركهم وما يدعون اه من رسالة الشربلية في الكلام في الاجارة في مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والمذهب الصحة قال في المنع ولو أن مسلماً آجر نفسه لعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل ولو آجر نفسه من نصراني ليضرب له الناقوس كل يوم بخمسة دراهم وفي عمل آخر يعطى له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له أن يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر اه ونقل من جملة فتوى الحنابلة ويعنون من تعلية بناء على جاز مسلم ولو كان

يجوز (و) جاز (سفر الامة وأتم الولد) والمكاتبه والمبعضه (بلا محرم) هذا في زمانهم أما في زماننا فلا تغلبه أهل الفساد وبه يفتى ابن خال (و) جاز (شراء ما لا بد للصغير منه) لا خ وعهم وبيعه (أي يبيع ما لا بد للصغير منه) أي في كنفهم وأتم وملتقط هو في حجرهم (أي في كنفهم) لوفى والالا (و) جاز (اجارته لاه فقطط) لوفى حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا عزاه المصنف لشرح الجمع ولم أره فيه ويأتى منها ما ينافيه فتنبه وكذا العمه عند الثاني خلافاً لما نال ولو آجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ لما نال ولو آجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتعصده فذهبنا فيجب المسمى وصح اجارة أب وجد وقاض ولو بدون أجرة المنزل في الصحيح كما يعلم من الدرر قصبه (و) جاز (بيع عصير) عنب (من) يعلم أنه يتخذ الخمر اه (قوله لا تعصيه لا تقوم بعينه بل بعد تقيده وقيل يكره المعصية لا تقوم بعينه وتقتل المصنف عن السراج لاعانته على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات أن قوله من أي من كافر ما يعمه من المسلم فيكرهه ومثله في الجورة والباطاني وغيرهما زاد القهستاني معز بالخاتمة أنه يكرهه بالانذار (بخلاف بيع امرد ممن يلو ط به وبيع سلاح من أهل الفتنه) لأن المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسئلة الامرد معترج بها في يوسع الخاتمة وغيرها واعتمده المصنف على ما في خلاف الزيلعي والعبتي وان أقره المصنف في باب البغاة فثبت وقدمنا معز بالانهر أن ما قامت المعصية بعينه يكرهه ببيعهم تجزئاً والاقتران بالانذار يوجبها

في غاية الفقر ولورضى به ويجب هدمه ولا يعاد لو انهم يضعون ما تطلب به قبسه ويهدم وان لم يلاصق ببيان المسلم  
بحيث يطلق عليه اسم الجار قرب أو بعد لان الاسلام به ولو لا يعلى ولا في فيه ترفعا على المسلمين فيمنعون منه ولو كان  
البحر مشتمرا ككاتبه وبين مسلم لان ما لا يتم اجتناب محرم الاجتناب به فهو محترم أى يحتب قاله الشيخ تقي  
الدين وسائر العلماء أئمة الدين اه (تبيينه) قال الشرنبلالي في رسالته المؤلفة في هدم دير الجوانية حكى ابن حبان  
بسنده الى عبد الرحمن بن غنم أنه كتب الى عمر بن الخطاب حين صالح نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا  
كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى الشام لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانفسنا وذراري بنا وأموالنا  
وأهل ملتنا وشروطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدائننا ولا في ما حواريها دبرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة  
راهب ولا نحدث ما خرب منها ولا نغني ما كان منها في حفظ المسلمين ولا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين  
في ابل أو نمر أو نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل وأن ينزل من مرقبنا من المسلمين ثلاثة أيام نطعمهم ولا نؤوي  
في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شر كاولدنا عوله أحدنا  
ولا نمنع أحدنا من أقرارنا بالدخول في الاسلام ان أرادوا وأن نوفر المسلمين وأن نقوم لهم من مجالسنا ان أرادوا  
جالوسا ولا تشبههم في شئ من ملابهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نكلم بكلامهم ولا نكفي  
بكنيتهم ولا نركب السروج ولا نقتل السيف ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نخم لهم معانا ولا نقتش خواتمنا بالعربية  
ولا نبيع الخمر وأن نجزم مقدم رؤسنا وأن نلزم زينا حينا كما وأن نشد الزنا نير على أوساطنا وأن لا نظهر  
صلبا ولا كتبنا في شئ من طريق المسلمين ولا أسواقهم وأن لا نظهر الصليب في كنائسنا وأن لا نضرب  
بناقوس في كنائسنا بحضرة المسلمين وأن لا نخرج شعاينا ولا باعونا ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ولا نظهر النيران  
معهم في شئ من طريق المسلمين وأن نشد المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب  
زاد فيه وأن لا نضرب بأحد من المسلمين شرطنا ذلك لهم على أنفسنا وأهل ملتنا وقبائنا منهم الامان فان نحن  
خالفنا ما شرطنا لكم على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما حل لأهل المعاهدة والشقاق زاد الخلال  
ولا نضرب بناقوس الاضربا خفيفا في جوف كنائسنا ولا نرغب في ديننا زاد بعد قوله ولا فرق شعر ولا في  
مراكبهم وأن نوفر المسلمين في مجالسهم ولا نشارك أحدنا المسلم في تجارة الا أن يكون الى المسلم أمر التجارة  
وزاد فكتب لهم عز أن امض لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم  
أن لا يشتروا شيئا من سبايانا ومن ضرب مسلما عمدا فقد خاع عهده اه ما كتبه الشيخ قاسم وقد نقلته من خطه  
رحمه الله تعالى اه (قوله وحل خردى) ويطيب له أجره عند الامام وكرهنا للعن عشرة في الحرمنا احاطها  
وللامان ان عين فله غير معصية ولا سبب لها وانما يحصل بفعل فاعل مختار وليس من ضرورة الجمل كونها  
معصية لانه يكون للاراقة أو للتخليل والحل أى الملعون فاعله في الحديث ما قرن بقصد المعصية قال نضر الاسلام  
قول الامام قياس وقوله الاستحسان اه جرى (قوله لقيام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لان  
المعصية لا تقوم بعينه وعمله في المنع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم (قوله بسواد الكوفة) سمي بذلك  
لكثرة ما فيه من زرع الاخنر وغرسه حتى ترى من كثرة سواد اوقرب من هذا المعنى قوله تعالى مداهمتان  
(قوله وأما المصار) الانسب في التعبير كالمصار الخ (قوله لظهور وشعار الاسلام) فلا تعارض باظهار شعار  
الكفر (قوله لانه اعانة على المعصية) وله أن الاجارة تقع على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم  
ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فيه فقطع نسبتة عنه (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة)  
بالاجماع مسكين لانه ملك لمن بناء كمن في أرض وقف (قوله وأرضها) هو قولها ما واحد روايتين عن الامام  
لان أرضها عملوك لا أهلها الظهور وأما الملك وهو الاختصاص بها شرعا قوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل  
من ربيع دليل على أن أرضها تلك وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ببيع أرضها والدور  
التي فيها من غير تكبر وهو من أقوى الحجج وقال أبو حنيفة لا يجوز بيع أرضها لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال  
من أكل أجرة أرض مكة فكأنما أكل الربا منخ وبقوله ما يفتى وجرم في البزازية بقول الامام وهو الكراهة وأخر  
دليله في الهداية فدل على اختياره وأما اجارته فتكره كافي التبيين والهداية وقال في مختارات النوازل لصاحب  
الهداية لا بأس باجارتها اه (قوله وقد مرق في الشفعة) قال في المنع وقدمت في الشفعة أن الفتوى على صحة بيع

(وحل خردى) بنفسه أو دابة (أجر)  
لا عصره القيام المعصية بعينه (و) جاز  
(اجارة بيت بسواد الكوفة) أى قراها  
(لا يغيرها على الاصح) وأما الامصار وقرى  
غير الكوفة فلا يمكن أن تظهر وشعار الاسلام  
فيها وخص سواد الكوفة لان غالب أهلها  
أهل النجدة (ليخزي نارا) كنيسة أو بيعة  
أو يباع فيه الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة  
على المعصية وبه قالت الثلاثة زياي (و) جاز  
(بيع بناء بيوت مكة وأرضها) بلا كراهة  
وبه قال الشافعي وبه يفتى عيني وقد مرق في  
الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره  
بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات  
النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها  
واجارتها الكن في الزياي وغيره بكرة اجارتها

دور مسكة وجوب الشفعة فيها اه (قوله قال) أي صاحب السكابين (قوله وبهذا يظهر الفرق) أي بين أيام  
الموسم وغيرها (قوله والتوفيق) في قال **بكر** راحة الاجارة سجل على أيام الموسم ومن نقاهها سجل على غيرها  
(قوله وهكذا) أي كما كان الامام يفتي (قوله تحترز عن التزدد والابق) أفاد بذلك أن الجواز لهذا الفصل **بكر**  
يكن شيء من ذلك يكره ما فيه من الايداء للعبوان المحترم ومثل العبد الامنة اذ لا فرق (قوله وقبول هديته تاجرا)  
أي غير الكسوة والتقدم لما يأتي قال السكرخي في كتاب المأذون من مختصره لو أهدى المأذون هدية أو دعا  
رجلا الى منزله ففقداه أو أعار رجلا دابة ليركبها أو ثوبا يلبسه فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان على الرجل الحز  
في شيء من ذلك ان عطيت الدابة تحتته أو تحترق الثوب من لبسه ولا بأس أن يقبل من العبد صدقته باليسير اه  
ملخصا من حاشية الشامي (قوله **بكر** كسوته) بفتح الكاف مصدر كسوته جوى وفي القاموس كسوة  
بالضم بلدة معروفة بدمشق والثوب ويكسر وفي المختار **كسونه** ثوبا كسوة بال. كسر فاكسنى اه وظاهره  
أن المصدر يأتي بالكسر (قوله أي قبول هدية العبد) أشار به الى أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله  
قد بر قال في التبيين والقياس أن لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ليس من أهله لكن يجوز للضرورة استحسانا  
لانه لا يجزئ اذ منه كالضيق ليجتمع اليه المجاهزون أو يجلب قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة  
ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان الفارسي قبل  
أن يعتي وقبل هدية بريدة وقال هو لها صدقة ولنا هدية وكان عليه الصلاة والسلام يجيب دعوة المملوك  
اه والمجاهزون بالراي جمع مجاهزون وهو الغني من التجار وكأنه أريد به المجهز وهو الذي يبعث التجار بالجهاز  
وهو فخر المتاع أو يسافر به لحرف الى الجاهز اه عزى زاده (قوله واستخدم الخصى) لان فيه تحريض  
الناس على الخصال الذي هو مثله وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيحرم اه من (قوله وقيل بل  
دخوله) الاولى بل في دخوله وعلى التيل اقتصر القهستاني ونقله الكرماني والعله تفيد الاطلاق فكان هو  
المعتمد (قوله ولولم يشترط) الاولى ولم يشترط لانه امتداد الحكم في الصورتين ويكون عطف على قوله يشترط  
قال في الشريعة لامية وجعل المسئلة في التجنيس والمز يد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه في القرض أن  
يأخذها تبرعا أو شراء أو لم يشترط ولكن يعلم أنها يدفع لهذا أو قال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز  
لانه قرض جرم منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ بقوله في كل وقت يأخذ هو على  
ما قاطعتك عليه اه (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته للعاجات ولو كان في يده لمخرج من ساعته ولم يبق (قوله وكره  
تحريم اللعب) بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونهم امصدر راعب بالكسر واللام  
الاعبة بالضم ما يلعب به قاموس واللعب مالا فائدة فيه أصلا كشف (قوله بالتدري) هو اسم معرب ويقال له  
التدري أيضا بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له التردد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير  
معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات شياور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مستقط  
للعبد المبالاجاع اه قهستاني (قوله والشرطي) معرب شرطي وانما **بكر** لانه من اشتغل به ذهب  
عناؤه الدينوى وجاء العنا الاخرى فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها عانة الشيطان على الاسلام والمسلمين  
كافي (قوله قاضي الشرق والغرب) هو الامام الثاني أبو يوسف لان ولايته شملت المشرق والمغرب اه عبد البر  
(قوله ولم يحل بواجب) ولم يكثر عليه الخلف بالكذب في أدب القاضى لانه سقط عدالة اللاعب بالشرطي  
الا اذا هاجر عليه أو شغل ذلك عن الصلوات أو **بكر** الخلف بالكذب فأما بدون هذه المعاني فلا تسقط  
عدالته لاختلاف العلماء في حرمة لعبه اه عبد البر (فرع) اللاعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب  
تحترق فيها ثلاثة اسطار ويجعل في تلك الحفر حصي صغير يلعب بها اه من (قوله وكره كل لهو) أي لعب وعبث  
فاللثة بمعنى واحد كما في شرح التأويلات والاطلاق شامل لنفس الله على واستماعه **بكر** القص والسخرية  
والتصديق وضرب الاوتار من الطنبور والبر بطواريب والقانون والمزمار والصنج والبوق فانها كلها مكرهه  
لانها تزيى الكفار واسماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام وان سمع بغتة يكون معذورا ويجب  
أن يجتهد أن لا يسمع اه قهستاني (قوله اتوله صلى الله عليه وسلم الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تحضر الاثنية  
شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان أي المسابقة بالرمي والفرس والابل والارجل قهستاني (قوله

وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية  
واجارة بيت مسكة في أيام الموسم وكان يفتي  
لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم اتوله زمالى سواء  
العا كف فيه والبادور من شخص فيما في غير أيام  
الموسم انتهى فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق  
والتوفيق وهكذا كان ينادى عرين الخطاب  
رضى الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة  
لا تخذوا البيوت منكم أبو الباقيل البادي حيث  
شاءتم في الجواز لا يخلو في (و) جاز (قيل  
العبد) تحترز عن التزدد والابق وهو سنة  
المسلمين في النفاق (وقبول هديته تاجرا  
واجابة دعوته واستعاره دابته) استحسانا  
(وكره كسونه) أي قبول هدية العبد (ثوبا  
واهداؤه القهستاني) ظاهره الاطلاق وقيل  
(واستخدام الخصى) لوسنه خمسة عشر  
بل دخوله على الحریم لوسنه خمسة عشر  
(و) كره (اقراض) أي اعطاء (بقال)  
كخباز وغيره (دراهم) أو بر الخوف هل كره  
لوبي بيده يشترط (لأبأخذ) متفرقا منه  
بذلك (ماشاء) ولولم يشترط حال العقد لكن  
يعلم أنه يدفع لذلك شربة لامية لانه قرض جر  
نفعاً وهو بقاء ماله فلو أودعه لم يكره لانه  
لو هلك لا يضمن **بكر** انفا قهستاني  
الاقراض ثم أقرضه لم يكره انفا قهستاني  
وشربة لامية (و) **بكر** تحريم (اللعب  
بالتدري) كذا (الشرطي) بكسر أوله ويومل  
ولا يفتح الا نادرا أو بأباحتها الشافعي وأبو  
يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال  
ولا بأس بالشرطي وهي رواية  
عن الخبر قاضي الشرق والغرب أتوتر  
وهذا اذ لم يقام ولم يبدأ ولم يحل بواجب  
والا فحرام بالاجماع (و) كره (كل لهو) اتوله  
صلى الله عليه وسلم كل لهو المسلم حرام الا ثلاثة

ومناضلته بقومسه) قال في مختصر النهاية يقال انتضل القوم وتناضلوا أي رموا والسبق ومناضله إذا راماه  
 اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المناضلة لتجصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر  
 أن يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس (قوله وسكره جعل الغل) بضم الغين الموحدة ويطاق  
 على العطش أو شدته أو حرارة الجوف وبكسرهما الحقد كالغلب (قوله طوق له راية) فسره القهس ستماني بالطوق  
 من حديد جامع لا يدالي العنق مانع عن تحريك الرأس يجعل في عنق العبد اه وكلام المؤلف يفيد المغالبة بين  
 الطوق والراية وهو خلاف ما في الزيلعي والجوى وعبارة الاخير بعد قول الكنز وجعل الراية في عنق العبد الراية  
 العلامة التي تجعل في عنق الغلام ليعلم أنه أتى وهو طوق مسمر بسماع عظيم عنقه من تحريك رأسه اه وهذا  
 يفيد الاتحاد قد بر (قوله يعلم) من أعلم ونهيه لا طوق وهو وجه تسميته بالراية تشبيهاً (قوله بعقد العز) من العقد  
 وهو بكسر القاف كما في الجوى ووجه التكرار في هذا أنه يؤهم أن عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق  
 بالحادث حادث وعزه قديم لانه وصفاته قديم اه جوى وهكذا عبارة أكثر المشايخ قال قاضي زاده الظاهر أن  
 ما هو بوامنه هنا ليس ايهام بطلان تعاقب عزه تعالى بالحادث إذ قد تنظر في علم أصول الدين أن ظهور الحادث ثبات  
 كلها وبروزها من كنه العدم الى دائرة الوجود بحسب تعاقب ارادة الله تعالى وقدرته بذلك والحادث انما هو  
 في العلاقات دون الصفات ولا نقصان في ذلك بل هو كالمحض فكذا الحال في صفة عزه تعالى وانما امر ادهم  
 بما هو بوامنه ايهام تعاقب عزه تعالى بالمحدث تعللنا خاصا وهو أن يكون ذلك الحادث مبدءا ومنشأ لعزه تعالى  
 كما توهمه كلمة من في قوله من عرشك اذا الظاهر المتبادر منها ابتداء الغاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من  
 ترجع الى معنى ابتداء الغاية ولا شك أن التعلق بالمحدث على هذا الوجه غير متصور في عزه تعالى ولا في صفة من  
 صفاته اه وفيه أن العلاقات لا توصف بالحادث لانهم لم يترق الى مرتبة الوجود عند من يجعلها أحوالا وعند  
 المتزیدی ترجع الى صفة التكوين وهي مسئلة صفات الافعال (قوله للآخر) وهو ما روى أنه كان من دعائه  
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بعقد العز من عرشك ونسنتي الرحمة من كتابك وبإيمان الاعظم وجدك الاعلى  
 وكلما نك التمامات في دعائه لتقضي حاجته فان الله تعالى يقضيها ثم قال عليه الصلاة والسلام لا تعلموها السهوا  
 فانها دعة مستحبة (قوله فيما يخالف القطعي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله (قوله اذا المتشابه) الاولى أن يقول  
 والمتشابه أي الذي هو كهذا الدعاء (قوله انما يشب بالقطعي) أي ثم يجري فيه طريقة السلف والخلف في  
 التدوير والتأويل أي وهذا خبر أحاد وقوله فيما يخالف القطعي ليس في عبارة الهداية وفي شرح الجوى  
 ولو جعل المزمنة للعرش كان جائزا لانه وصف بالكرم والمجد فكذا بالعز ولا يشك أحد أنه موضع الهيبة واظهار  
 كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه قال العلامة المقدسي وعلى هذا تكون من بيانية أي بعقد العز  
 الذي هو عرشك وهذا وجه وجبه لما اختاره الفقيه اه (قوله الاب) أي بذاته وصفاته واسمائه والافضل  
 في الدعاء أن يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يضع احداه ما على الاخرى وأن يكونا بجذاء الصدر  
 ويسمع منهما وجهه على الصحيح واذا كان لا يمكنه أن يدعو الا وهوسا فالدعاء افضل ويكره الدعاء عند ختم القرآن  
 جماعة لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلا لا قال في الخاتمة  
 ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في الصلاة بين النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جازاه والمراد غير الملائكة أما هم فيجوز  
 عليهم استقلا لا قال في الفرائب والسلام يجوز عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله الاعلى النبي)  
 أي للجنس والمناسب زيادة الملائكة (قوله لانه لاحق للخلق) قديقال انه لاحق لهم وجوب على الله لكن الله  
 سبحانه جعل لهم حقا من فضله أو اربا بالحق الحرمه والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه  
 الوسيلة وقد عدت من آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجاء في رواية اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك  
 وبحق ممشاى البك فاني لم أخرج أشرا ولا بطرا الحديث اه ملاع في شرح التنبيه (قوله وان كان الاولى فعله)  
 لما في صحيح البخاري من حديث البراء قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بالسبع  
 الجنائز عيادة المريض واجابة الدعاء ونصر المظلوم وابرار التسم ورد السلام وتسميت العاطس الحديث (قوله  
 سأل) أي الخلق من صدقاتهم (قوله يعجبني أن لا يهمل شيئا) محمول على ما ذالم به لم ضرورته (قوله يناب على قراءته)

ملاعبة أهله وتأديبه بنفسه ومناضلته  
 بقومسه (و) كره (جعل الغل) طوق له راية  
 (في عنق العبد) يعلم بأياقه في زماننا لا بأس به  
 الغلبة الاباق خصوصا في السودان وهو  
 المختار كما شرح الجمع للعيني (بخلاف القدير)  
 فانه حلال كما مر (و) كره (قوله في دعائه)  
 بعقد العز من عرشك) بتقديم العز من  
 أبي يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو اليا  
 لاثرو والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد  
 فيما يخالف القطعي اذا المتشابه انما يشب  
 بالقطعي هداية وفي التارخانية مع زيا  
 لا يتفق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة  
 لا ينبغي لاحد أن يدعو الله الاب والدة  
 المأذون فيه المأمور به ما يستفيد من قوله  
 تعالى والله الاعلى الحسن فادعوه به قال  
 وكذا لا يصلي أحد على أحد الاعلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله (بحق رسلك  
 وأنبيائك وأوليائك) أو بحق البيت لانه  
 لاحق للخلق على الخلق تعالى ولو قال لا آخر  
 بحق الله أو بالله أن تفعل كذا لا يلزم ذلك  
 وان كان الاولى فعله درو في المختارات قال  
 ابن المبارك سأل لوجه الله وألقى الله يعجبني  
 أن لا يعطيه شيئا لانه عظيم ما حقر الله وفيها  
 قرأ القرآن ولا يعمل بوجبه يناب على قراءته  
 كن يصلي ويعبد

وان كان يأثم بترك العمل فالنواب من جهة والاثم من أخرى (قوله قبل ثم) ظاهره ضعفه وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية وورد خير الذكر ما خفي والظاهر كما جعبه بعضهم في الذكر أنه يختلف باختلاف الاحوال من استحضار وغيره ورياء وغيره (تنبيه) يستحب قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا ارداد وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز رجل سمع اسماء الله تعالى يجب عليه تعظيمه فيقول سبحان الله أو ما أشبهه ذلك ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب عليه أن يصلي وأن فعل ذلك بعد فراغه من القرآن لحسن شايئ ولو قرأ القرآن فقرأ على اسم نبي فقرأ القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة في ذلك الوقت وان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه ملقط وعند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن هندية (قوله وكراهة احتكار قوت البشر) الاحتكار حبس الطعام للفلاحة افعال من حكر اذا ظلم ونقص وحكر بالشئ اذا استبقه وحبسه عن غيره وتقييده بقوت البهائم والبشر قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وقال أبو يوسف كل ما أنشأ بالعامة حبه فهو احتكار وان كان ذهباً أو فضة أو ثوباً كذا في الكافي اهـ شربة ليلية وقال في التبيين ثم المدة اذا قصرت لا تكون احتكارا لعدم الضرر واذا طالت المدة يكون احتكارا مكرهاً والتحقيق للضرر ثم قيل هي مقدرة بأربعين ليلة لقوله عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل بالشهر لان مادونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل ويقع التفاوت في الاثم بين أن يترى بص العزة الظاهر أنه بالعين المهسلة والزاى المجعة أى قلة الاقوات أى الفلاحة وبين أن يترى بص القسط والعباد بالله تعالى وقيل المدة للمعاينة في الدنيا أى بنحو التعزير وأما الاثم فيحصل وان قلت المدة اهـ ببعض تصرف قال ملاسكين والاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة اذا كانت على قصد الاحتكار وتربص الفلاحة وقصد الاضرار بالناس أما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محمود اهـ قال هشام عن محمد الحكرة في الحنطة والشعير والتمر الذي هو قوت الناس والفت الذي هو قوت البهائم وليس في الثياب حكرة ولا في الارز ولا في العسل ولا في السم ولا في الزيت وقال أبو يوسف في الزيت حكرة اهـ وجه قول أبي يوسف عموم النهي عن الحكرة بلا فصل لان الضرر يلحق بحكرة هذه الاشياء كالحنطة وقول محمد ان الادهان والعسل ليس بهم اقوام الابدان فلا يضر عدمها كافي سواها وهذا لان الحاجة اللازمة الدائمة في الاقوات دون غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات قال القدوري في شرح مختصر الكرخي قول محمد ان حبس الارز ليس باحتكار محمول على البلاد التي لا يتقوتونه أما في الموضع الذي هو قوتهم مثل طبرستان فهو احتكار وما الثياب فلا قوام الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليها اهـ من حاشية الشلبي (قوله وقت) بالقاف والتاء المثناة من فوق النصفصة بكسر الفاء من وهي الرطب من علف الدواب اهـ حلي وفي المكي عن المغرب اليابس من الاسفست اهـ (قوله في بلد يضر بأهله) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بأن كان المصر كبيراً لانه حابس ملكه من غير اضرار بغيره اهـ تبيين (قوله) لحديث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون (قال النقيبه انما أراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه الى بلده فيبيعه فهو مرزوق لان الناس ينفقون به في لهركة دعاء المسلمين والمحتكر يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس لان في ذلك تضيقا على المسلمين فلم يجوز واهذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وعن تلقى الركب ان اهـ ثم اللعن على قسمين أحدهما المارد من رجة الله وذلك لا يكون الا للكافر والثاني الابعاد عن درجة البرار ومقام الصالحين وهو المراد بقوله المتكرم ملعون ونظائره لان المؤمن عند أهل السنة لا يخرج عن الايمان بارتكاب كبيرة كذا في الكفاية اهـ شايئ بنوع تصرف وفي القهستان في شرط بعضهم الاشتراء وقت الفلاحة ينظر زيادته كذا في الاختيار فلواشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كافي في القرنائين (قوله ومثله تلقى الجلب) أى في التفصيل بين كونه يضر أهل البلد أو لا وصورته كافي ملاسكين أن يضر ج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد حبسه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يابس المتلقى سعر البلد على التجار فان ليس فهو محتكر اهـ (قوله بيع ما فضل من قوته وقوت أهله) الى زمن يعتبر فيه المدة كافي الهداية والتبيين شربة ليلية (قوله وفاقا على الصحيح) لان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه يرى الحجر دفع ضرر عام وقيل لا يبيع عند أبي حنيفة لانه لا يرى الحجر على الحجر العاقل البالغ

• فرع • هل يكره رفع الصوت بالذكروا الدعاء  
قبل نيم وقامه قبيل جنائيات البرازية (و) كره  
(احتكار قوت البشر) كتب وعذب ولوز  
(والبهائم) كتب وقت (في بلد يضر بأهله)  
لمحدث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون  
فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجالب  
(و) يجب أن (بأمره القاضي يبيع ما فضل  
عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف  
أمر القاضي (عززه) بما يراه رادعاه (وباع)  
المقاضي (عليه) طعامه (وفاقا) على الصحيح



الثالث انما يكون حيلة للبر اذا كان الثالث يوههم منه أن يكون سابقا ومسبوقا فاما اذا كان يتيقن انه  
يسبقهما الاحتمال أو يتيقن انه يصبر مسبقا فلا يجوز هندية وفيه الا اذا دخل محلا بينهم افتقال كل واحد منهما  
ان سبقتي فلك كذا وان سبقته فلك كذا وان سبق الثالث فلا شيء له ونقله عن الخلاصة ثم ذكر بعد ما فيه فادخلا  
بينهما ثالثا وقال الثالث ان سبقتنا فالسالم لك وان سبقتنا فلا شيء لنا يجوز استحسانا اه وهذا يفيد أن ادخال  
الثالث له صورتان فليست بروف في التبيين صورته بالناسفة فقط قال وانما جاز لان الثالث لا يفرم شيئا على التقادير  
كلها قطعها وبقينا وانما يحتمل أن يأخذ وأن لا يأخذ فخرج بذلك عن أن يكون قرارا فصار كما اذا شرط من جانب  
واحد لان القمار هو الذي يستوي فيه الجانبان في احتمال الغرامة اه (قوله اخذ منهما) أي جازله ذلك كما سبق  
ومحل اخذ منهما ان ذكر له ذلك أما اذا ذكر له شيء معين فانظروا قصر المحل عليه (قوله وكذا الحكم في المتفقهة)  
فيحل اذا دخلنا ثالثا كما اذا كانت المسئلة ذات أوجه ثلاثة وجعلنا الجعل للثالث ان ظهر الصواب معه وان كان  
مع احدهما فلا شيء عليه (قوله فاذا شرط لمن معه الصواب صح) هذه صورة القمار لا احتمال الزيادة والنقص  
في كل والحلال أن يجعل الجعل لزيد مثلا ان ظهر صوابه وان ظهر مع الآخر فلا شيء له (قوله والمصارعة الخ) قال  
في جواهر الفتاوى ليست بيدعة وقد جاء الاثر فيها الا انه ينظر ان اراد التلوي يكره له ذلك وينسج عنه وان اراد  
تحصيل القوة لا قدر على المقاتلة مع الكفرة فانه يجوز ويناب عليه اه (قوله فيحل في كل شيء) طاهره يم الطير  
والبقرة والسفن والسباحة وأما الصولجان وهو الكرة فالقواعد تنفي بأنه له وكذا في بعده (قوله كذا في أي  
في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والبلخي هناك (قوله المسابقة بالاقدام) مبتدأ وخبر ولا أدري وجه ذكر هذه  
العبارة غير أنها أوهمت أن القواعد تقتضيها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي أن غالب هذه من اللهو  
المحرم والله أعلم (قوله والبندق) أي المتخذ من الطين (قوله واشاتته باليد) ليعلم الاقوى منهما (قوله والشسبال)  
اهل امراده التسابك بالاصابع لينظر من ينقلب من غيره (قوله بل وما يتيقن كذبه) قال الفقيه رحمه الله  
نه على السمر على ثلاثة أوجه احدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر  
في أساطير الاحاديث المكاذبة والسجروا الفخول فهو مكروه والثالث أن يتكلموا بالأمور وانسة ويحتملوا الكذب  
وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه أفضل واذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم الى ذكر الله عز وجل  
والتمسيع والاسنة فغنا حتى يكون ختمه بالخبر والسؤال عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار أنه  
لا بأس بالاستخبار والاخبار خلاصة اه وهذا يفيد عدم حل سماع الكاذب اه ويأتي له في القروع كراهة  
النقص مما ليس له أصل معروف وظاهر قوله اساطير الاحاديث المكاذبة يعم ما لو كان معه بقصد ضرب المثل الى  
آخر ما في المؤلف (قوله وتعليم نحو الشجاعة) عطف على ضرب (قوله أو حيوانات) ككتاب كليله ودمنة (قوله  
ويستحب قلم اطافيره) وقطعه بالاسنان مكروه يورث البرص فاذا قلم أطافيره أو جرح شعره ينبغي أن يذوق ذلك  
الطفر والشعر الممزق وفان ربحي به فلا بأس وان ألفاه في الكتيشف أو في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا  
في الخالية يذوق أربعة الطفر والشعر وحرقة الحوض والدم كذا في العنابية هندية (قوله فيستحب توفير شاربه  
وأطافيره) الانسب في التعبير فيوفر أطافيره وكذا شاربه وفي المنخ ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
كتب اليانوفروا الاطافير في أرض العدو فأنتم اسلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو وسنه رجاء يمكن  
من دفعه بأطافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وتوفيره في دار الحزب للغازي مندوب ليدكون أهيب في عين  
العدو اه ملخصا (قوله يوم الجمعة) ورد في بعض الآثار النهي عن قص الاطافير يوم الاربعاء فانه يورث البرص  
وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه همتم بتقص أطافيره يوم الاربعاء فقد كره ذلك فترك ثم رأى أن قص الاطافير  
سنة حاشية قول يصح عنده النهي فقصرها فطعمه أي أصابه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم  
تسمع نهي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفيه أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم على  
بدنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج رحمه الله فجذدت مع الله توبة الى لا خالف ما سمعت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أبدا وجاء في حديث آخر أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما مر فوعا وأخرجه  
الحاكم من طريقين آخرين لا يبد وجذام ولا برص الا يوم الاربعاء ذكره بعضهم عيادة المريض يوم الاربعاء وفي  
منهاج الحايي وشب الايمان البيهقي ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله

ثم اذا سبقه أو اخذ منه أو ان سبقه لم يهلهما  
وفيما بينهما ما أتت بهما سبق أخذه من صاحبه  
(و) كذا الحكم (في المتفقهة) فاذا شرط لمن  
معه الصواب صح وان شرطه لكل على  
صاحبه لا درر ويجزي والمصارعة ليست  
بيدعة الا التلوي فتكره بر جندى وأما السباق  
بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند  
الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقرة  
والسفن والسباحة والصولجان والبندق  
ورى الجرو واشاتته باليد والتسابك والوقوف  
على رجل ومعرفة ما يبدى من زوج أو فرد  
والعيب بالخاتم وكذا يجعل كل لعب خطر  
طابق تغلب سلامة كرمي رام ومصيد الخ  
ويحل النترج عليهم حينئذ وحديثه لا عايب  
عن بني اسرائيل يفيد حل سماع الكذبة بتسلسل  
والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه لكن بقصد  
الفرجة لا للجنة بل وما يتيقن كذبه لكن بقصد  
ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة  
على السنة آدميين أو حيوانات ذكره  
ابن حجر (ويستحب قلم اطافيره) الاجساد  
في دار الحرب فيستحب توفير شاربه وأطافيره  
(يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة أفضل  
الا اذا أخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان  
من كان فادسه طويلا كان رزقه ضيقا

عليه وسلم استحبابه على الأحزاب في ذلك اليوم ذلك الوقت وكان جابر يحكي ذلك في مهماته وذكر أنه ما بدى  
شي يوم الأربعاء الاثم فينبغي البداية بنحو التدريس فيه وسئل صلى الله عليه وسلم عن يوم الخميس فقال يوم  
قضاء الخواص لان ابراهيم الخليل عليه السلام دخل فيه على ملك مصر فقص حاجته وأعطاه هاجر ومن ثم زيد  
في رواية والدخول على السلطان اه (قوله أعاده الله من البلايا) وورد أنه يخرج منه داء ويدخل فيه شفاء (قوله  
بمعنى كقول علي رضي الله تعالى عنه) مشير بكل حرف الى اسم أصبع من اليمن واليسرى وسياً في أنه باطل  
عنه (قوله قلوا الخ) هما بيتان من مجزؤ الرجز يكسر الباء الموحدة فيهما (قوله وجهها وجهها) وفيه البداية  
بالمسجة التي ترفع عند الشهادتين والختم باليمن (قوله ولم يثبت في أصابع الرجل نقل) في الهندية عن الغرائب  
ويبقى أن يكون ابتداء قص الاطافير من اليد اليمنى وكذا الاتهام بها في يد اليسرى ويختم باليسار اه  
وفي الرجل ينحصر اليمن ويختم بخنصر اليسرى اه (قوله انه يستحب كيفية احتاج اليه) قال في المطانية  
رجل وقت ان لم أطافيره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره في يومها  
تأخير افا حشا كان مكروها لان من كان ظفروه طويلا كان رزقة ضيقة فان لم يجاوز الحد وأخره تبركاً لا بخيار فهو  
مستحب اه وحكى ان هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله عن قص أطافير في الليل فقال ينبغي فقال  
ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر اه (قوله وما يعزى الخ) كلام مستأنف مبتدأ خبره قال  
شيخنا (قوله يستحب حلق عاتقه) قال في الهندية ويبدئ في حلق العانة من تحت السرّة ولو عالج بالنورة  
في العانة يجوز كذا في الغرائب وفي جمع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الحجام جائز ان غض بصره تارخانية  
(قوله وتنظيف بدنه) بنحو إزالة الشعر من ابطنه ويجوز فيه الحلق والتفأولى وفي المجتبى عن بعضهم كراهة  
حسن ولا يحلق شعر رملقه وعن أبي يوسف لا بأس به (قوله وكراه تركه) أي تحريم كما تفيد عبارة المجتبى وهي بعد  
ما رقم بعض المشايخ المستحب أن يقلم أطافيره ويحلق شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل  
اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر فان لم يفعل فلا عذر في ترك ذلك فيما وراء  
الاربعة ويستحق الوعيد اه (قوله حلق الشارب بدعة) وقع في بعض عبارات التعبير بالقصر وفي بعضها التعبير  
بالحلق ففي الهندية ذكر الطحاوي في شرح الآثار أن قص الشارب حسن وتفسيره أن يؤخذ منه - في ينقص  
من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا والخالق سنة وهو أحسن من القص هذا قوله رحمه الله  
تعالى وصاحبه رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي اه وعبارة المجتبى - وحلق الشارب بدعة والسنة  
فيه القص مع حلق سنة نسبه الى ابي حنيفة وصاحبه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة  
العليا ثمة بالاجماع (تنبيه) تنف الفن كين بدعة وهم اجانبنا المنة وهي شعر الشفة السفلى كذا  
في الغرائب ولا ينتف انفسه لان ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في القنية اه  
(قوله ولا بأس بتنف الشيب) الظاهر حلقه على القليل والتعبير بلا بأس يشهد أن الاول ترككم لما انه نوره فار  
كما ورد (قوله والسنة فيها القبضة) والقص فيها سنة وهو أن يقبض الرجز لحينه فما زاد منها على قبضة قطعه  
كذا ذكره في كتاب الآثار الامام رضي الله تعالى عنه قال وبنا حدها محيط السرخسي (قوله اثنت)  
محمول على ما اذا قدت التشبه بالرجال وان كان لوجع أصحابه فلا بأس به كذا في الهندية عن الكبري ويدل على  
هذا التقيد المعنى الذي ذكره (قوله وأما حلق رأسه) في روضة الزندوبتي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق  
واما الحلق وذكر الطحاوي أن الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة تارخانية ولا بأس للرجل أن يحلق وسط  
رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قتلته ذلك مكروه لانه يصير مشابهاً لبعض الكدرة والجوس في ديار ناريجو ز  
حلق الرأس وترك الغودين أن أرسلهما وان شذهما على الرأس فلا قنية بكمه القزع وهو أن يحلق البعض ويترك  
البعض قطعاً مائة اثرلثة أصابع كذا في الغرائب ونها كان بعض السلف يتركها اليه وهما اطراف  
الذوارب اه (قوله وروى هذا ذكره العلم) أي مع التنية الحسنة قال في الهندية طلب العلم والفقه فريضة اذا صحت  
التنية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت التنية لانه أعم لكن بشرط أن لا يدخل  
النقصان في فرائضه وصحة التنية أن يتصدق وجهه الله تعالى والاخرة فلا طلب الدنيا والجماء ولو أراد الخروج  
من الجهل ومنفعة الخلق وأحياء العلم لم يقل تصح نيته أيضاً كذا في الذخيرة للكردي فان لم يقدر

وفي الحديث من قلم أطافيره يوم الجمعة أعاده  
الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة  
أيام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم  
أطافيره بخالفه ترمذ عنه أبا يعنى كقول  
علي رضي الله تعالى عنه  
قلوا أنظفواكم \* بسنة وأدب  
بينها خاوباس \* يسارها وأخشب  
وبسائه وتغاسه في مفناح العادة وفي شرح  
الغز نوية وروى أنه صلى الله عليه وسلم بدأ  
بمسجته اليمنى الى الخنصر ثم بخنصره  
اليسرى الى الابهام وختمه باليهام اليمنى وذكره  
الغز زالى في الاحياء ووجهها وجهها ولم يثبت  
في أصابع الرجل نقل والاولى نقلها  
كتخليلها قلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ  
ابن حجر انه يستحب كيفية احتاج اليه  
ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعب بين يوم له  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى  
من النظف في ذلك للامام على ثم لابن حجر قال  
شيخنا باطل (و) يستحب (حلق عاتقه  
وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة)  
والافضل يوم الجمعة ويجزى في كل خمسة عشر  
وكراه تركه وراء الاربعة مجتبى وفيه حلق  
الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بتنف  
الشيب وأخذ اطراف اللحية والسنة فيها  
القبضة وفيه قطعت شعر رأسها اثنت  
زاد في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة  
للخلق في معصية الخالق ولذا يحرم على الرجل  
قطع لحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال  
انتهى قلت وأما حلق رأسه ففي الوهبانية قال  
وقد قيل - حلق الرأس في كل جمعة  
يجب وبعض بالجواز غير  
(رجل لم علم الصلاة أو نحوه ليعلم الناس  
وأمرهم عمل بدنا لا قول أفضل) لانه متعبد  
وروى مذاكرة العلم ساعة خير من احبائه ليلة

على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه اه (تنبيه) ينبغي للرجل أن يراعى حقوق استاذة وآدابه لا يضيئ  
 بشئ من ماله ولا يفتدي به في سهوه ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين وقد قال علي - كرم الله تعالى  
 وجهه الحسن - قم بين يدي مولاي يعني استاذي ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يجذله ولا يستأثر  
 عليه أحد فان فعل ذلك فقد قسم عروة من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرع بابيه بل ينظر خروجه ولا يعلم  
 إلا أهله ولا يكتم عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعته ومنعه عن أهله ظلم وجور عن ابن مقاتل النظر  
 في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة تارخانية العلم على أنواع وكل ذلك عند الله حسن  
 وليس كالنقمة وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان خطا وافرأ في النية ينبغي  
 أن ينظر في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشماثل الصالحين وطالب العلم فريضة بقدر ما يحتاج اليه لا يمر  
 لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا مورعاه وما رآه ذلك فليس يرضى فان تعلمها  
 فهو أفضل وان تركها فلا اثم عليه العلوم ثلاثة نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وبه ذلك العلم  
 بالحلل والحرام والامر والنهي وما بهت الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة  
 والطلسمات وعلم النجوم الا علم قدروا يحتاج اليه من معرفة الاوقات وطول النجوم والتوجه الى القبلة والهداية  
 في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدول والمناظرات فيكون الاشتغال به تضييع عمر  
 في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يشتغلون به لقهر الخصوم لا لظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل  
 واخراج التناقض من بين الاحكام فلا يشتغل بغيره مما تنفعه في الدنيا والآخرة ولا تضيع لاهل معرفته أولى  
 ولا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام والشاب العالم يتقدم على الشيخ  
 الغير العالم ولو قرئوا حق العالم على الجاهل وحق الاستاذة على التلميذ واحد على الواو وهو أن لا يفتخ قلبه  
 ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مناسبه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا  
 وتطيعه في كل مباح يأمرها به وتتقدم ماله عليها (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وان كان أمرد فلا يه أن ينعمه  
 من الخروج ومراهم بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله ما روى عن الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا الكبار خير من أن ياتاهم بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام  
 المتداول بينهم في زمانهم هكذا ظنك بالكلام المخلوط به ذيان الفلاسفة المعطورين بأباطيلهم غير المرخص فيه اه  
 (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبية) مستدأ وخبر والمراد ذكره بما فيه على من الاضرار لانه متجاهر به لا ذكر غيره مما ستره  
 (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم  
 انهم يسمعون اه نقله عن الخسائية والذي في نقل المصنف بدل الرجلين الزوجان (تق) ذكر النقيب في كتاب  
 البيان أن الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأكبر رايه انه لو أمر بالمعروف يتبعون ذلك منه ويمتنعون عن  
 المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهه تركه ولو علم بأكبر رايه انه لو أمرهم بذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذا  
 لو علم أنهم يمتنعون ولا يصبرون على ذلك وتقع بينهم العداوة ويبيع القتال ولو علم أنهم لو صبروا على ذلك ولا يشكرو  
 على أحد فلا بأس بأن ينهي عن ذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخافون من رايه لا تخافه وبالنسبة والامر أفضل  
 كذا في الملتقط والمحيط واذا استقبل الامر بالمعروف وخشى أنه لو قدم عليه قتل فان قدم عليه وقتل يكون شهيدا  
 تارخانية ويقال الامر بالمعروف بالبدعي الامر بالالسان على العلماء وبالقاب العوام الناس وهو اختصار  
 الزندويقي - ظهيرة الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء - اولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف  
 \* والثاني أن يقصد وجه الله تعالى واعلاء الكلمة العلية \* والثالث الشفقة على المأمور فبأمره باللين والشفقة  
 \* والرابع أن يكون صورا حليما \* والخامس أن يكون عاملا بما أمر به كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون  
 ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف والنهي في العالم الذي اشتهر لانه اساءة  
 في الادب ولا ندرعاً كان ضرره في ذلك والعامي لا يفهم ذلك كذا في القرات رجل رأى منكرا وهذا الرائي  
 عن يرتكب هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لانه الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فتركه احداهما لا يسقط عنه  
 الا - خبر اخبرنا المقتن قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس للرجل أن يحمل وحده على المنكرين وان كان غالب رأيه  
 انه يقتل اذا كان غالب رأيه أن يشكي فيهم نكابة يقتل أو جرح أو هزئة وان كان غالب رأيه انه لا يشكي فيهم أصلا

وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا إذن  
 والديه لو ملتحدا وتعامه في الدرر (واذا كان  
 الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بسببه  
 ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبية حتى لو أخبر  
 السلطان بذلك انجزه لا اثم عليه) وقالوا ان  
 علم من آياه بقدر على منعه أو علمه ولو بكاتبه والا  
 لا كذا تقع العداوة وتعامه في الدرر

لا يقتل ولا جرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الاحوال كلها  
وان علم أنه يقتل كذا في المحيط انتهى من الهندية (قوله على وجه الاهتمام) أي لا على وجه اظهار المعايير وانظر  
لواجع القصد ان هل العبرة للغالب وظاهر الحصر المذكور به أنه لا يحرم (قوله ولو اغتاب أهل قرية الخ)  
عبارة السراجية من اغتاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماء معروفين اه وانظر هل التقيد بما  
ذكره احترازي أو المداور على جهالة المغتاب وهو الذي يفيد آخر الكلام (قوله ومتظاهر ببيع) أي باعتا ظاهريه  
لانه لا يتأذى به حيث أظهره وينبغي أن لا يقصد تشفيامنه بل ليبلغه فيسكنف أو يتخذ منه والامور عاصدها  
وفي شرح العلامة عبد البر والمتظاهر بالبيع الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه أنه يفعل كذا وكذا اه  
(قوله ولما هرة ولسوا اعتقاد) قال في حاشية مراقي الفلاح وعند تحذير المسلمين من الشر ككبيان جرح  
المجر وحين من الرواة والشيوخ وكلاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة أو المسافرة  
معه وكلاخبار بعيب ما يشترطه وهو لا يعلم به بل يؤثر اه (قوله ولشكوى ظلامته) أي لم له قدرة على انصافه  
وللاستعانة بالخالكه على تغيير منكر ورد العاصي الى الصواب ولللاستغناء بأن يقال للمفتي ظلمي فلان بكذا  
وزوجي يفعل كذا وللتعريف بما اشتهر من اللقب كالأعشى والأعرج (تنبيه) مدح الرجل في وجهه منهي عنه  
وكذا اذا كان غائباً ويعلم أنه يبلغه أما اذا كان في غيبته وهو لا يعلم به بل يؤثر اه (قوله ولشكوى ظلامته) أي لم له قدرة على انصافه  
هندي عن الغرائب واهل مجهول على ما اذا كان المدح مطلب شيء أو كان المدح وما يغتر به والافتقار اذا مدح  
المؤمن في وجهه رب الايمان في قلبه (قوله بالفعل) كالحكاية الاتية (قوله وبالتعريض) كأنه نالست بطفيلى  
(قوله وبالكاتبه) ظاهره وان لم تصل اليه والظاهر أن مثلهما الكاتبه كفلان يتردد على الاكبر وهو يريد أن يسأل  
منهم (قوله وبالرض) بسكون الميم ويضم ويحذف الاشارة أو الايمان بالسفتين أو العيينين أو الحاجبين أو النعم أو اليد  
أو اللسان اه قاموس وعلى كل فهو من عطف الخاص لانه يخص بغير غمز العين واشارة اليد ليحسن العطف  
(قوله أي قصيرة) تفيد لا ومات (قوله اغتبتها) بياء الاشباع (قوله ومن ذلك الحكاية) بيان لبعض افراد الفعل  
(قوله أو كإعني) أي وان كان بغير عرج (قوله بل أقيج) يعني أن الغيبة بالفعل أشد انما من غيبة القول (قوله  
مفهومه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تفهيمه وهو الذي في المنع وهو المتعين والضمير يرجع الى الشخص (قوله  
وأمّا اذا لم يفهم عينه) كتر مع ماسبق (قوله وتعامه في شرح الوهابية) في نسخ الشريعة (قوله أن تصف) صريحا  
أو غير قول أو فعلا وان كان حقيقة الوصف لا تكون الا بالقول (قوله حال كونه غائبا) هذا أخذه من المتبادر  
من اللفظ وقد صار حقيقة شرعية في كل ما يؤذى وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره ذكره فيه  
أن لو كان عاقلًا ولم يكن له من يتأذى بذلك من الاقارب (قوله ذكر كذا حاله) قد تقدم عن النهر أن التقيد بالاخ  
في الآية ليس احترازا فحرم غيبة الذي ثم كل حكم ورد في الرجال فهو في النساء الا ما استثنى وكما يحرم ذكرها  
باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها (قوله قبل أفرأيت) في نسخ قال أي أبوهريرة (قوله فقد بهته)  
بالتخفيف قال في القوس بهته كمنه بهتا وبهتا قال عليه ما لم يفعل والبهته الباطل الذي يخبر من بطلانه  
والكذب كالبهت بالضم اه والمراد والله تعالى أعلم انه زاد على الكذب بايقاعه في حيرة حيث شافهم هذا الباطل  
قال الخازن وهو أشد انما من الغيبة وقد علم من هذا انها لا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها ولو صرعية بالبصر  
لكنه يستترها فانه قد يتوب مما وقع منه وأحكام الاله لا تتقيد ولا اطلاع الساعلي ما أحدثه في قلب الساعلي بهد  
(قوله واذا لم تبلغه بكفيه الندم) المراد به التوبة بشروطها وانظر هل الاثم متفاوت في البلوغ وعدمه (قوله شرط  
بيان كل ما اغتابه به) ظاهره أنه لا تنفي البراءة العامة لكن ينبغي أن يستثنى منه ما اذا كان يترتب على البيان  
اذا لا يطاق وحرقه (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة قيدا واحدة في الناصر والنظار  
على كل من سواهم في اظهار الحق اه والصله اغتابا طلب اذ لم يكن القريب محض الناصر والشرع والافيجوز هجره لحق  
الشرع ككاتبه عليه بعض العلماء والوجه فيه ظاهر وفي تعيين المحارم للعارف سنان أفندى اختلافوا في الرحم  
التي يجب ملتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرم ما كان أو غيره  
فان كان عند قرابته قالوا يجب أن يصلهم بالهدية وبالزيارة فان لم يقدر على الصلة بالمال في الزيارة والاعانة  
في أعمالهم ان احتاجوا وان عاداه واحد منهم لا يقطع صلتهم بسبب العداوة بل يزيد في احسانه وان كان

(وكذا) لا اثم عليه (لو ذكر مساوى أخيه  
على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة أن  
يذكر على وجه الغضب يريد السب) ولو اغتاب  
أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل  
بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبة مجهول  
ومتظاهر ببيع وامصاهرة ولسوا اعتقاد  
تخذ برأيه ولشكوى ظلامته للعاكم شرح  
وهابية (وكما تكون الغيبة باللسان) صريحا  
(تكون) أيضا بالفعل وبالتعريض وبالكاتبه  
وبالحركة وبالرض (بضم العين والاشارة  
باليد) وكل ما به هم منه المقصود فهو داخل  
في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة  
رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت  
أومأت يدي أي قصيرة فقال صلى الله عليه  
وسلم اغتبتها ومن ذلك الحكاية كأنه يشي  
من عار جارا وكأني شى فهو غيبة بل أقيج لانه  
اعتداه في التصوير والتفهيم ومن الغيبة  
أن يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من  
رأيناها اذا كان مخاطب يفهم شخصاً معينا  
لان الهدور مفهومة دون ما به التفهيم وأما  
اذا لم يفهم عنه جاز وتعامه في شرح الوهابية  
وفي الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائبا  
بوصف يكرهه اذا معناه عن أبي هريرة رضي  
الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم أتدرون  
ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا أخاك  
بما يكره قيل أفرأيت ان كان في أخى ما أقول  
قال ان كان فيه ما تقول اغتبه وان لم يكن  
فيه فقد بهته واذا لم تبلغه بكفيه الندم  
والا شرط بيان كل ما اغتابه به (وصلة الرحم  
واجبة ولو) كانت (بسلام وتحية وهدية)  
ومعانة ومجالسة ومكالمة ولطف واحسان  
وزورهم غيبا ليزيد حبا بل يزور اقرباءه كل  
جمعة أو شهر ولا يرتد حاجتهم لانه من الطبيعة  
في الحديث ان الله يصل من وصل وصله رحمه  
ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم  
تزيد في العمر وتعامه في الدرر

غائب عنهم يصلهم بالمكتوب أو السير اليهم أفضل ان أمكنه والاخ الكبير مثل الاب بعد الاب وكذا الجد وان علا  
والاخذت الكبيرة وانما لم يمتد لها والتم مثل الاب في الصلة على قول وماعدا الوالدين وان علما والاخ  
والخاله يكتفى بالمكتوب أو بالهدية والسير اليهم أفضل ان قدر وليس فيه مقدار من الزمن معين بل لا يقطع الصلة  
بينهم في كل زمان كان وعد في الصلة عشر خصال رضى الله تعالى وادخال السرور وافراح الملائكة وحسن  
الثناء وادخال النعم على ابليس والزيادة في العمر والبركة في الرزق وسرور الاموات وزيادة المودة وزيادة الاجر  
بعد موته لانهم يدعون له كلما ذكروا احسانه واختلف في تأويل زيادة العمر بها فقال بعض هو على حقيقة وقيل  
زيادة بان يكتب له ثواب بعد موته وقيل بأن يكون معلقا طوله في اللوح المحفوظ على ملتهم وعما فيه (قوله  
ويسلم المسلم على أهل الذمة) في الهندية قال مجاهد اذا كتب الى اليهودي أو النصراني في الحاجة يكتب السلام  
على من اتبع الهدى اه (قوله كما كره للمسلم مصافحة الذمي) هو في غير الجار أما الجار فقال في التنية ولا بأس  
بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة اه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الا كل  
مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يحرم أم لا وحكى عن الامام عبد الرحمن الكاتب أنه ان ابتلى به  
المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه بكرة كذا في المحيط وفي أضحية النوازل الجوسى أو النصراني اذا  
دعا رجلا الى طعامه تكروا الاجابة وان قال اشتريت اللحم من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به  
وما ذكره في النوازل في حق النصراني مخالف رواية محمد رحمه الله على ما تقدم هندية عن الذخيرة (قوله فأولتها  
هكذا) أى بالتقيد بقوله لوله حاجة (قوله المتن) أى تنوير الابصار وأما المصنف أن في كراهة بداهته بالسلام  
قولين والصحيح الكراهة وذكر في الهندية أقوالا ثلاثة بالتفصيل بين الحاجة فلا يكره وعدمها فيكره (قوله  
وهو الاحسن) لان الحكم الاصلى هو الكراهة وعدم الكراهة لعارض الحاجة وفي التبيين ولا بأس برّد السلام  
على الذمي ولا يزيد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يرد حين رده على اليهودى ولا يدّ بالسلام لان فيه تعظيحه  
وتكريمه وان كان له حاجة اليه فلا بأس بيده انه ولا يدعوله بالمغفرة ولودعاله بالهدى جاز لانه عليه السلام قال  
للهم اهد قومي فانهم لا يعلمون ولودعاله بطول العمر قبل لا يجوز لان فيه القادى على الكفر وقيل يجوز لان  
في طول عمره نفعا للمسلمين بأداء الجزية فيكون دعاءهم أى للمسلمين (قوله أى الاسلام خير) أى خصال الاسلام  
(قوله وتقرأ) من القراءة لاس الاقراء (قوله فاضطروه الى اضيقته) هذا عند الامكان وعدم خشية الضرر وهم  
الآن يتقصدون المرور على عين اكابر المسلمين من العلماء والاشراف ويجعلونه قربة (قوله وكذا يخص منه  
الفاسق) أى المتجاهر بالمستور وفي الهندية وبناى الكافر والمبتدع بوجه مكفه رأى عبوس وفي المجتبى قال محمد  
يكره السلام على الفاسق اذا كان مهلنا والافلا وسجله اذا لم يخف من المعنى أو لم تدعه ضرورة (قوله وأما من شك  
فيه) أى هل هو مسلم أو غيره وأما الشك بين كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار له بل ينظر بالمسلمين خيرا (قوله على  
العموم) أى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرف ومن لم تعرف (قوله ان الحديث المذكور) وهو  
قوله صلى الله عليه وسلم وتقرأ السلام على من عرف ومن لم تعرف أى أنه باق على عومه لا يخص منه أحد ولكن  
كان حكمه في ابتداء الاسلام حيث كان غريبا لا قوة له (قوله فلا بأس) ابتداء رمنه أن الاولى عدم الرد (قوله  
ولا يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى الحجارة (قوله تبجيلا) أى  
اكونه كافرا أما تعظيحه لالهذا القصد فالظاهر أنه لا يكتفرون ان كان يكره ويعجز (قوله ان نوى بقلبه) وأما اذا لم ينو  
شيئا يكره كما في المحيط وذكر البيرى أخذ من ظاهرها أنه لا يكره وليس بعد النص الالرجوع اليه والظاهر أن  
الذمي ليس بقيد (قوله ولا يجب رد سلام السائل) ولو أتى الباب كما لا يجب رد السلام على الفاسق في الحكمة كذا  
في الخاتمة (قوله ولا من يسلم وقت الخطبة) لان السلام تحية الزمير وليس هذا وقت زيارة كالجالس في المسجد  
للقرآن والتبج ولا انتظار الصلاة ريسهم أن لا يجيبوا كما في القضية كالسلام عندهم مذاكرة العلم وعند الاذان  
والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع كذا في العناية وصحح بعضهم الوجوب حال التلاوة (تبنيه) يسلم  
الراكب على الماشى والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير خلاصة ويسلم الذى بأنتك من  
خلفك وذلك لان وضع السلام انما هو لازالة الخوف من المتلاقيين أو من أحدهما في الغالب أو لتواضع المناسبات  
لحال المؤمن أو لتعظيمه فالسلام يقصده أمران اما اكتساب وذا واستدفاع مكره فالراكب يسلم على الماشى

(ويسلم المسلم على أهل الذمة) على أهل الذمة (لولة حاجة  
اليه والاكره وهو الصحيح كما كره للمسلم مصافحة  
الذمي كذا في نسخ الشرح وأكثرا المتون  
بلفظ ويسلم فأولتها هكذا ولكن بعض نسخ  
المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فافهم  
وفي شرح البخارى للمصنف في حديث أى  
الاسلام خير قال تعظم الطعام وتقرأ السلام  
على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا  
التعظيم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء  
على كافر لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا  
لا تدوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا  
تسبم أحدهم في طريق فاضطروه الى اضيقته  
رواه البخارى وكذا يخص منه الذمي  
بدايل آخر وأما من شك فيه فالاصول فيه  
البقاء على العموم حتى ثبت الاختصاص  
ويمكن أن يقال ان الحديث المذكور كان  
في ابتداء الاسلام لمصلحة الذنائف ثم ورد  
التمى انتهى فليحفظ ولو سلم بهم ردى أو نصراني  
أو مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد (و) لكن  
(لا يزيد على قوله وعليك) كما في الخاتمة  
(ولو سلم على الذمي تبجيلا يكره) لان تبجيلا  
الكافر كفر ولو قال المجوسى يا سائذ تبجيلا  
كفر كما في الاشياء وفيه الوفا لذي أطال  
الله بقاءه ان نوى بتبليه اه لا يسلم أو يردى  
الجزية ذل لا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام  
السائل) لانه ليس بالتحية ولا من يسلم وقت  
الخطبة خاتمة

والقائم على القاعد لازالة الخوف والقليل على الكثير للتواضع والصغير على الكبير للتوقير وهذا في غير الوارد  
أما هو فيبدأ بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قليلاً أو كثيراً ذكره العارف سنن ونسبه الى النووي  
والقواعد توافقه واختلفوا في أيهما أفضل أبقا قيل الراد رقيب الم سلم محيط (قوله ولو قال يا فلان) أي بهذا  
اللفظ وعبارة العارف سنن في تعيين المحارم تفيد أن المراد التعيين بالاسم وجعل فيه خلافاً وعبارته رجل كان  
جالساً في قوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه بعض القوم سقط السلام عن المسلم عليه وقيل  
إن معنى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا يسقط (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل  
ويجوز أن يشار للمعاصرة بخطاب الواحد هندية وفي تعيين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد  
عنهم اهـ (قوله وشروط في الرد وجواب العاطس اسماعه) كما لا يجب الرد إلا بسقائه غيباً (قوله فلو أسمع  
بريه تحريك شفثيه) وهل يشترط الجهر بحيث لو كان يسمع لسمع (قوله جليل حل ذبيحته) هذا لا يتم  
الأذا كان المذبح فرضاً ولا يحضر في اقتراضه وسياً في تضعيفه وهل وجهه أنه إذا كان ذا كرا تفرض التسمية  
فاذا أتى بها كما ه فتاب ذكره عن الفرض (قوله والصبي) أي الذي يعقل واختلف في التسليم على الصبيان  
فقيل لا يسلم عليهم وقيل التسليم عليهم أفضل وبه أخذ النقيب (قوله ويسلم على الواحد بلفظ الجمع) قال في الهندية  
يفضون أن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب سراجية وهل الانباء للاستئذان في السلام  
وللوجوب في الرد ولا يستأن فيهما يجوزوا الأفضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب  
كذلك يرد ويأتي بواو العطف في قوله وعليكم السلام وإن حذفها أجزأ ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو السلام  
عليكم فلا يجب أن يقول في العودتين سلام عليكم والسلام عليكم وبالألف واللام أولى تارخانية  
(قوله ولا يزيد على وبركاته) قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم الشك شيء منتهى ومنتهى السلام البركات اهـ  
محيط (قوله على الفور) ظاهره أنه إذا أخره لم يعذر بغيره ولا يرتفع الانه بالرد بل التوبة (قوله ويجب رد  
كتاب التسمية) لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتبي والناس عنه غافلون (فرع) إن سلم ثانياً  
في مجلس واحد لا يجب رد الثاني تارخانية (قوله يجب عليه ذلك) لأنه من إيصال الأمانة لمستهها وذكركم  
رحمة الله في باب الجسائل من السير حد ينسب على أن من بلغ انساناً سلاماً من غائب كان عليه أن يرد الجواب  
على المبلغ أو لا ثم كذلك على الغائب انتهى هندية عن الذخيرة وكان الأول طلب لكونه أحسن إليه بالإغاة  
السلام وهل جزاء الاحسان الا الاحسان وهل الرد على المبلغ واجب ظاهر عبارة الامام محمد بنم (قوله لومعنا)  
يفنى عنه ما سبق وفي الهندية له جيران لو سلمهم بتركون الشرع حياً منه وإن أظهر خشونة زيدون  
الفواحي يصدر في هذه المسألة ظاهراً انتهى (قوله كأكمل) ظاهره أن ذلك مخصوص بجمال وضع اللقمة  
في الفم والمنع ما قبل وبعد فلا يكره لعدم العجز وبه صرح الشافعية وفي وجيز الكردري مرق على قوم  
بأكلون إن كان محتاجاً وعرف أنهم يدعون سلم والافلا انتهى وهذا يقضي بـ كراهة السلام على الأكمل  
مطلقاً الا فيما ذكره (قوله كأكمل) الأولى حذف الباء (قوله وقارئ) وروى عن محمد مستمع الخطبة يرد وفي الذخيرة  
الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ  
من الخطبة على قول محمد يرد على قول أبي يوسف لا انتهى (قوله وأنه لا يجب رد سلام عليكم بجزم الميم)  
كأنه لخالفه السنة التي جاءت بالتركيب العربي ومنه فيما يظهر الجمع بين آل والتسوية وأما إذا أتى به مجرداً  
عنه ما قالنا ظاهر وجوب الرد لأنه على حذف تقديره سلامي أو سلام الله كما ذكره ابن هشام في المغني (قوله بقول  
السلام علينا الخ) ويسلم في كل دخلة تارخانية (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلماً على الملاكة  
الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا إن الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه أنه يجب عليهم الرد  
ولا يخرجون عنه إلا بالاسماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم أمروا بالاستئذان عن أعين الانس لعدم الانس  
والجائز ويدعى ظاهر من قبيل الاعلان قد بر (قوله الا إذا لم ينخط) فالكرهية للخطي الذي يلزمه غالباً الا إذا  
وإذا كانت هناك فرجة بمنزلة لا تنخطي فلا كراهة كما يؤخذ من مذهبه (قوله في الصلاة) أي وهي كانت  
في المسجد فتم الدليل أو أنه إذا كان ذلك جائزاً في الصلاة وهي أفضل الاعمال والصلاة فلا تجوز في المسجد  
وهو دونها أولى (قوله أحب الاسماء) أي أحسنهن فلو أبا (قوله عبد الله وعبد الرحمن) لما رواه

وفيها وإذا أتى دار انسان يجب أن يستأذن  
قبل السلام ثم إذا دخل يسلم أو لا ثم يتكلم  
ولو في قضاء يسلم أو لا ثم يتكلم ولو قال السلام  
عليك يا زيد لم يسقط برده غيره ولو قال يا فلان  
أو أشار لمعنى سقط وشروط في الرد وجواب  
العاطس اسماعه فلو أسمع بريه تحريك شفثيه  
اتتهى قلت وفي المبتني ويسقط عن الباقي  
برده صبي يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض  
في الجلة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبي  
ويسقط برده العجز وفي رد الشابة والصبي  
والجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح  
والجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح  
عدم السقوط ويسلم على كراهة ورد السلام  
وكذا الرد ولا يزيد على وبركاته  
ونتم على العاطس على الفور ويجب رد كتاب  
التسمية كذا السلام ولو قال لا أخرأقرئ  
فلاناً السلام يجب عليه ذلك ويكره السلام  
على الناسق لومعنا والا كما يكره على عاجز  
عن الرد حقيقة كما سئل أو شرعاً كصلى  
وقارئ ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقتنا  
في باب ما ينسب الصلاة كراهية في نيف  
وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد سلام عليكم  
بجزم الميم ولو دخل ولم ير أحداً يقول السلام  
عليه أو على عباد الله الصالحين بفرع بكره  
اعطاس سائل المسجد الا إذا لم ينخط رقاب  
الناس في المختار كفي الاختيار ومن مواهب  
الرجح لأن عليه اتفق بخاتم في الصلاة فدعهم  
الله بقوله ويرتدون الزكاة وهم راکعون  
(أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد

الرحمن)

مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن قال المناوي وعبد  
الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وأفضلها بعد محمد ثم أحمد ثم إبراهيم انتهى وفي حديث آخر رواه الطبراني  
عن ابن مسعود أحب الاسماء الى الله ما تعبد به وهو بجمع جميع الاسماء المعبودة وهذا لا يشاقق أفضلية الاسمين  
السابقين لكنه يدل على أنهما أفضل من محمد وما بعده وانما كان أفضل الاسماء عبد الله لأن لفظ الخلافة جامع لجميع  
الاسماء ثم عبد الرحمن لأن الرحمة لها تعلق بغالب الاسماء والرحمن أبلغ من الرحيم على المشهور وفي الحديث ما ستر  
أحدكم لو كان في بيته محمد ومحمدان وثلاثة وورد اذا سميت فعبدا واما ما يذكر على الا السنة خير الاسماء ما جرد  
وما عبد قال السجستاني لا أعلمه (قوله وجاز التسمية بعلي ورشيد) انظر ما لو عزقنا بال (قوله غير ما يراد في حق الله  
تعالى) فالعالي في حقه المتعالي رتبة عن كل ما لا يليق وعلى كل أحد وكل أحد بالنسبة اليه دون والرشيد الذي  
يوصلهم الى الهدى وكل خير ونحو ذلك وأما في حقنا فان لاحظ المسمى معنى يلاحظ أنه سيصير على الرتبة بين  
اقرانه وفي التقرب اليه تعالى وأنه يكون رائدا أو مرشدا الغير بالتعليم والتعلم ونحوه (قوله لأن العوام  
يعفرونها) هذا يفيد كراهة التسمية بخير محمد وأحمد لذلك (قوله ولا تنكبوا) يفتح النون المشددة ماضى تنكبى وهو  
على حذف إحدى التامين وسبب الكراهة أن اليهود كانوا ينادون يا أبا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم  
قالوا الانعيتك (تنبيه) الولد الميت لا يسمى عند الامام وقال محمد يسمى ولا بأس بتسمية الصغير تفضيلا لأنه يصير  
كذا في ثاني الحال لا التحقيق في الحال انتهى خزانه المفتين (قوله ويكره أن يدعى الخ) بل لا بد من لفظ يفيد  
التعظيم كياسمى أو يا مالك أمرى ونحوه وذلك لزيادة حقهما على الولد والزوج وقال صلى الله عليه وسلم لو كنت  
أمرا أحد أن يسجد لأحد لامرت الزوجة أن تسجد لزوجها وقبل ما تنجمن نجا منهن الا ببر الا زواج وما هلك  
من هلك منهن الا بهن في الا زواج (قوله وفيها يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار  
الحطب وحمله بعضهم على ما اذا قعد فيه لأجله وقد سبق وهذا كله في المباح لا في المحرم فانه فيه أعظم وزرا  
(قوله وخاف الجنائز) لأن المطلوب في هذا الاعتبار لا الاعتذار (قوله وفي الخلاه) لانه يورث المقت من الله  
تعالى (قوله وفي حالة الجماع) لانه حال مبني على الستر وكان يأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب (قوله وعند  
التدكير) أي الوعظ لانه يشغل المستمع (قوله عند الغناء) الاولى أن يقول فحافظك بالغناء عنده والضمير  
للتدكير ومنه القراءه بالاولى وفي الهندية عن التتارخانية ولا يتكلم بعد الفجر الى الصلاة الا بخير وقبل  
بعدة الى طلوع الشمس قلت وهو الذي وردت به السنة (قوله فضل) من حيث الثواب اذا قصد بتكلمه موافقة  
كلام الله وكلام رسوله (قوله أحب العرب) ظاهره انه مزارع مستند للمتكلم أو أمر للمفرد من أحب والذي  
في الجامع الصغير أحبوا أمر للمكثفين قال الحاكم بعد تحريجه انه صحيح ورواه أيضا بلنظ احفظوني في العرب  
لثلاث ذكره السيوطي وفي حب العرب أحاديث كثيرة أفرد بها التأليف العراقي منها كافي الافراد  
للدارقطني عن ابن عمر رفعه حب العرب ايمان وبغضهم نفاق انتهى وأخرج أبو الشيخ عن عطاء بن أبي ميمونة عن  
أبي هريرة مرفوعا أحبوا العرب وبقاءهم فان بقاءهم نور في الاسلام وان فناءهم ظلمة في الاسلام (قوله تطيبين  
القبور الخ) أما تطيبها بالبايض الشفاف وتدهنها باماء الذهب ووضع الرخام لهما فلا شك في كراهته لانه من  
التفاخر خصوصا اذا كان بمال حرام وهو الغالب في هذا الزمان (تنبيه) لا بأس بزيارة القبور للرجال والنساء  
وكيفيةها كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كما في خزانه الفناوى واذا أراد الزيارة يستحب له  
أن يصلى في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة والا خلاص ثلاثة ويجعل ثوابه للميت  
فانه يبعث للميت في قبره نور ويكتب للمصلى ثواب كثير ثم لا يستغل بما لا يعميه في الطريق فاذا بلغ المقبرة  
يخلع عليه ثم يقف مستدبرا القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لئنا ولكم  
أنتم لناسلف ونحن على الانتر انتهى غرائب ويقوم عند الدعاء مستقبلا القبلة انتهى خزانه وأفضل أيام الزيارة  
أربعة يوم الاثنين ويوم الخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلاة حسنة ويوم السبت الى طلوع  
الشمس ويوم الخميس أوله وقبل آخره وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة  
سورة الاخلاص سبعا فانه يلقى أن من قرأها سبعا ان كان ذلك الميت غير مغفور له غفر له وان كان  
مغفورا له غفر له هذا القارئ وهب ثوابه للميت انتهى ذخيرة وان قرأها عشرا فهو أحسن ومن أراد غاية

وتجاز التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من  
الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في  
حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زياتنا  
أولى لأن العوام يصغرونهم وان كان اسمه محمدا  
في السراجية وفيها (ومن كان اسمه محمدا  
لا بأس بأن يكفى أبا القاسم) لأن قوله صلى  
الله عليه وسلم هو أباسى ولا تنكبوا بكنتي  
قد نسخ لأن عليا رضي الله عنه كفى ابنه محمد  
ابن الحنفية أبا القاسم (ويكره أن يدعى الرجل  
أباه وأن تدعى المرأة زوجها باسمه) انتهى  
بالفظه (وفيها يكره) (الكلام في الجماع)  
وخلف الجنائز وفي الخلاه وفي حالة الجماع  
وزاد أبو اللبث في البستان وعند  
القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وذكره  
التدكير فحافظك به عند الغناء الذي يعمونه  
وجدا (للعربية فضل على سائر اللسان وهو  
لسان أهل الجنة من تعلمها أو علم غيره فهو  
مأجور) وفي الحديث أحب العرب لثلاث  
لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل  
الجنة في الجنة عربي وفيها (تطيبين القبور  
لا يكره في المختار) وقبل يكره وقال البرزوي  
لو احتجبت الكتابة كلاب يذهب الاثر ولا يمتن  
لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية  
للا فارب وقد ضاع في الجنائز

(يكبره في الموت) الغضب أو ضيق عيش (الانحلال) الخلق  
 نكاح الوقوع في معصية (أي في كبره) خوف  
 الدنيا لا الدين حديث فبطن الأرض خير لكم  
 من ظهرها خلاصة (لا بأس بلبس الصبي  
 اللؤلؤ وكذا البائع) كذا في شرح الوهبانية  
 معز بالعلمية وقاس عليه الطرسوسي بقية  
 الاجار كياقوت وزررد ونازع ابن وهبان  
 بأنه يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهرية  
 بحمرة اللؤلؤ قلت وحل المصنف ما في المزية  
 على قوله وما في الجوهرية على قولها ما قال وقد  
 رجح واقولها ما في الكافي قوله ما أقرب الى  
 عرف ديارنا فذنتي به ثم قال المصنف وعليه  
 فاعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه  
 على الرجال لانه من حلي النساء (ويكره)  
 للولي لباس (الخلخال أو السوار للصبي) ولا  
 بأس بشق أذن البنت والطفل استحسانا  
 ما يشترط وهل يجوز الخزام في المنف لم أره  
 (ويكره) كذا في الاثني الكتابية بالقلم المتخذ من  
 الذهب والفضة أو من دواء كذلك (سراجية  
 ثم قال لا بأس بقوة السلاح بذهب وفضة  
 ولا بأس بـ سرج وبنام ونقر من الذهب عند  
 أبي حنيفة خلافا لابن يوسف (جارية زيد  
 قال بكر وكنتي زيدا بيعها أسل اعمر وشراؤها  
 ووطؤها) القبول قول بكر ان أكبر رأيه  
 صدقه كما رواه أن أكبر رأيه كذبه لا يقبل قوله  
 ولا يشترى منه ولو لم يخبره أن ذلك الشيء غيره  
 فلا بأس بشراؤه منه (كما حل ووطء من زفت  
 اليه وقال النساء هي امرأتك وحل (نكاح  
 من قالت طلقني زوجي وانقضت عدي أو  
 كنت أمة فلان وأعتقني) ان وقع في قلبه  
 مدقه او قامه في الخائبة قلت وحاصله أنه متى  
 أخبرت بأمر محتمل فان شئت أو وقع في قلبه  
 صدقه لا بأس بزوجها وان بأمر مستنكر  
 لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول  
 الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة وإذا  
 كتب المفتي يدين يكتب ولا يصديق قضاء  
 ليتنقى القاتني بحضته \* الترجيع بالقرآن  
 والإذان بالصوت الطيب طيب ان لم يرد فيه  
 الحروف وان زاد كراهه ولم يمتنع

الكمال فليزد علمه بالتضرع والابتثال سورا أخرى من قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله رفع الله عنه القبر  
 والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة اه غرائب قال أبو يوسف الترحاني لا تعرف وضع اليد على المذابح  
 سنة ولا مسحها ولا تزي به بأسا وقال ابن الأئمة السكرايسى هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شمس  
 الأئمة المكي بدعة فنية ولا بأس بتقبيل قبر والديه غرائب وفيها موضع الورد والريحان على القبر ولا بأس به  
 وان تصدق بجملة الورد كان أحسن واخراج المشموع الى المقابر بدعة اه الكل من الهندية (قوله الغضب أو ضيق  
 عيش) أو خوف ذهاب ماله هندية (قوله ونازع ابن وهبان الخ) وردته العلامة عبد البر بأنه استعساف من  
 القول لا نالنا تعلم دليل لا ورد في النهي عن لبس شيء منها اه (قوله الخخال) كبلال ويسمى خلخالا وبضم هاموس  
 (قوله للصبي) أي الذكر لانه من فنية النساء (قوله والطفل) ظاهره بيم الذكر بل هو المصنوع ودبال عطف والذي  
 في الهندية عن التكبري ولا بأس أن يشق آذان الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار انتهى فجعل ذلك قاصرا على الاناث (قوله لم أره) قلت اذا كان مما يترين  
 النساء به كاهن في بعض البلاد فهو فيها كقرب القرط (قوله ويكره للذكر والائتي) قال في التهذيب لا تجوز  
 تحلية السكين والقلم والمقراض والمقلعة والدواة والمرآة بالذهب وهل يجوز بانفضه فيه وجهان وتحلية السيف  
 الذي هو للحرب ويكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف خلافا له ما ترمثي ولا بأس بلبس عمامة يذهب  
 وفضة انتهى هندية مختصرا (قوله وثفر) بالثاء المثناة والفاء ما موضع خاف كفل الدابة وفي القاموس الثفر  
 بالضم ريك السير في مؤخر السرج وقد يسكن (قوله ان أكبر رأيه صدقه) أكبره بـ كسر الهمزة كان المحذوفة وصدقه  
 خبرها والوفاء اختصر العبارة وحل ما ذكره فيما اذا كان غير ثقة قال في التبيين حل له أن يشتريها ويطأها لانه  
 أخبر بخبر صحيح لا منازع فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول بشرط ألا يكون ميمزوا كذا اذا قال اشتريتها  
 منه أو اتهمته أو تصدق بها على ما ذكرنا ولا فرق بين ما اذا كان يعلم أنه لم يعلم لان خبره هو المعتمد عليه  
 اذا أخبر دليل شرعي ألا ترى أنه يقبل فيما هو أعظم منه وهو النروج بأن زفت اليه امرأته وقال النساء هي امرأتك  
 حل له ووطؤها ولو كان الخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك أو غيره فان كان أكبر رأيه أنه صادق وسعه لان عدالة  
 الخبر في المعاملات لا تشترط للحاجة وان كان أكبر رأيه أنه كاذب لا يعتد بشيء من ذلك لان أكبر الرأى يقوم  
 مقام الدين وان لم يخبره صاحب البديهي من الوكالة أو انتقال المال اليه فان كان عرفها أنها غيره لا يشتريها  
 حتى يعلم أن الملك انتقل اليه أو وكاله لا يتبدل ولا دليل الملك وان كان لا يعرف أنها الأول وسعه أن يشتريها  
 وان كان ذواليد فاسقة لان الدليل الملك ولا يعتبر بأكثر الرأى عند وجود دليل ظاهر الا أن يكون مثله لا يملك  
 مثل ذلك فحينئذ يشترط له أن يتزوجها ولو اشترها مع ذلك صح لا اعتماد الدليل الشرعي وان كان الذي أنامها  
 عبدا أو أمة لم يقبلها ولم يشترها حتى يسألها لان المملوك لا يملكه وان أخبره أن مولاه اذن له وهو ثقة قبل قوله  
 وان لم يكن ثقة اعتبر فيه غالب الرأى وان لم يكن رأى لم يشترها لقيام المانع فلا بد من دليل انتهى (قوله وان  
 بأمر مستنكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر مكان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام  
 لا يصح الثاني أن يقبل قوله ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستنكر انتهى هندية وكذا اذا قالت المطلقة  
 ثلاثا زوجها الا قول حكمت لان فانه لا يحل له أن يتزوجها مالم يستفسرها فان العلماء اختلفوا في حاله عجز  
 نكاح الثاني قبل قبل بعضهم محل لثبته فلعلها اعتقدت هذا القول فلا بد من الاستفسار (قوله كتب الخ) مثل  
 الكتابة السؤال باقول ومثل الشافعي غيره من أصحاب المذاهب (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا  
 بناء على ما قالوا انه يجب اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل العلم أو مذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على أنه  
 لا يجوز تقايد المفضل مع وجود الأفضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق الجتهد لا في حق التابع  
 المقلد فان المقلد ينبغي بتقاييد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيع (قوله يدين) أي بعمل نيته  
 فيما بينه وبين الله تعالى (قوله يكتب ولا يصديق قضاء) لعل هذا على دليل الاولوية والافاضة لا يتوقف  
 في قضائه على كتابة هذه المقالة الا اذا كان مجهول الاحكام ويعتمد على افتاء المفتي وقوله يحضه أي مثلا (قوله  
 لم يرد فيه الحروف) نقل في المنع أن هذا هو الاصح وفي الهندية وقال كذا المشايخ يكبره ولا يحل لان فيه  
 تشبها بحال الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المذكور اللعن لان اللعن حرام بلا خلاف

وقوله أحسن ان اسكونه فمن وان تلك

القراءة يخشى عليه الكفر \* المناظرة في العلم  
لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر  
مسلم واطهار علم ونيل دنيا أو مال أو قبول \*  
التذكير على المنابر للوعظ والاعتناء سنة  
الانبياء والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة  
من ضلالة اليهود والنصارى \* قراءة القرآن  
بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه  
كما في الحواشي القدسي \* يستحب للرجل  
خضاب شعره ولبسته ولو في غير حرب في الاصح  
والاصح أنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله  
ريكره بالسواد وقيل لا يجمع الفتاوى والكل  
من مخ المصنف \* الكتب التي لا يتفنع بها  
يعني عنها اسم الله وملائكته ورسوله وبحرق  
الباقى ولا بأس بأن تلقى في ما جارك كما في أو  
تدفن وهو أحسن كما في الانبياء \* القصص  
المكروه أن يحدثهم باليسر له أصل معروف  
أو يعظمهم بما لا يعظمه أو يزيد وينقص بعض  
في أصله أما التزين بالامارات اللطيفة  
والشرح لقوائده فذل الحسن والافضل  
مشاركة أهل محله في اعطاء النائبة لكن  
في زماننا أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن  
نفسه فحسن وان أعطى فليعط من يحضره ليس  
لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه وجوزره  
اشافى وهو الاوسع \* معلم طلب من الصبيان  
أعنان الحرف فحدها فشرى بيعها وأخذ  
مضاه ذلك لأنه تملكه من الآباء \* لا بأس  
بوطء المنكوسة بمائة الامة دون عكسه \*  
وجسد ما لا قيمة له لا بأس بالاتساع به ولوله  
قيمة وهو غنى تصدق به \* لا بأس بالجماع في  
بيت فيه مصحف للبلوى \* لا تركب مسلمة على  
السرج للعديت هذا للوللتاهي ولو لحاجة غزو  
أو حج أو مقصد ديني أو دينوي لا بد لها منه  
فلا بأس به \* تغنى بالقرآن ولم يخرج بألفائه  
عن قدره وصح في العربية مستحسن \*  
ذكر الله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس  
أولى من قراءة القرآن ونسحب القراءة عند  
الطلوع أو الغروب \* لا بأس للإمام عقب  
الصلاة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة  
البقرة والاخفاء أفضل \* قراءة الفاتحة بعد  
الصلاة بهر اللهم مات بعده قال أسعدنا  
لكم استحسنه للعادة والاثبات

واذا قرأ بالعين وسعته انسان علم أنه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة لقنه وان دخله الوحشة فهو في سعة  
أن لا يلقنه فان كل معروف يتضمن منكرًا يسقط وجوبه كذا في وجيز الكردي (قوله وقوله أحسن) أي  
لمن زاد (قوله يخشى عليه الكفر) لأنه جعل الحرام المجمع عليه حسنًا (قوله ونيل دنيا أو مال أو قبول) هذا  
هو الثالث وقد غير عبارته المخ وهي ونيل شيء من الدنيا من نحو مال وقبول (تمة) القوية في المناظرة والحيثية فيها  
ان كان يكلمه معلم مسترشداً وغيره على الانصاف بلا تعنت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التعنت ويريد  
أن يبارحه يحل أن يحتال كل حيلة لدفعه عن نفسه لأن دفع التعنت مشروع بأي طريق يمكن به الدفع هندية عن  
المحيط (قوله التذكير على المنابر) أي ولو في غير يوم الجمعة (قوله للوعظ) لغيره والاعتناء لنفسه (قوله من ضلالة  
اليهود والنصارى) بالاضافة واليه يشير قوله تعالى فخلف من بعدهم خلف وثروا الكتاب بأخذون عرض هذا  
الادنى ويقولون سيغفر لنا وان بأنهم عرض مثله بأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله  
الا لحق ودرسا ما فيه (قوله وشاذة) هي ما فوق العشرة (قوله دفعة) وأولى بالكرامة الاقتصار على الشاذة  
وتقدم أنه لا يجوز في الصلاة ولا يقصد هاهنا (قوله خضاب شعره ولبسته) لا يديه ورجليه فانه مكروه للتشبه بالنساء  
(قوله في الاصح) ولولا جل التزين للنساء والحواشي وقد روى جوازها عن أبي يوسف فقال كما يحبني أن تتزين لي  
امرأتى يحبها أن أتزين لها انتهى (قوله ويكره بالسواد) وعليه عامة المناهي (قوله كما هي) أي من غير محو شيء  
منها وكذا يقال في الدفن (قوله وهو أحسن) لأنه يفعل بالانبياء والاولياء اذا ما توافكذا جميع الكتب اذا بليت  
وخرجت عن الاتساع بها انتهى مجتبي (قوله التخصص) بتخصيص مصدر قرض (قوله أو يزيد وينقص) أي بما يغير  
المعنى أما بالتحسين فلا كذا كره بعد (قوله فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن) هذا مقيد بما اذا كان لا تحمل  
ظلامته على غيره قال في الهندية عن القنية توجه عليه جنانية بغير حق فليعضه من دفعه عن نفسه اذا لم يحمل  
حصته عن الباقي والاولى أن لا يدفعها عن نفسه انتهى وظهر تعديره بقوله والاولى الخ أن الاحسن الدفع  
مهم (قوله من يحضر) أي عن الدفع من الذين توجهت عليهم (قوله أن يأخذ غير جنس حقه) والدرهم والدنانير  
جنس واحد فله أن يأخذ من أحدهما ما يدل الآخر أفاده في المجتبي (قوله وهو الاوسع) لتعنيته طريقا لا سعيه  
حقه فينتقل حقه من الصورة الى المالمية كما في الغصب والالتاف انتهى مجتبي وقد تقدم نقله عن بعض  
مشايخ المذهب (قوله فشرى بيعها) أي حصرها بسلطه في المصنف ثم في بيته مجتبي (قوله لأنه تملكه  
من الآباء) فيه نظر فانه بمنزلة الوكيل عنهم في المشرية (قوله لا بأس بوطء المنكوسة الخ) نقله في المجتبي عن بعض  
المشايخ ونقل قبله ما فيه ذكره محمد الجمع بين الامتين والمرأتين في فراش واحد وبطء أحدهما بغيري الاخرى وقال  
أبو يوسف به انتهى وفي الهندية كره بوطء زوجته بغير ضرتها أو أمته وأمتها يكره عند محمد رحمه الله تعالى  
اتهم في المسئلة خلاف (قوله تصدق به) عبارة المجتبي فلا حجب أن يتصدق به انتهى وظهره أن هذا فيما اذا علم  
أنه لا بأس بعنه والافه ولفظة (قوله لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى) هذا أطلق في المجتبي  
وقيد في القنية بكونه مستورا وان حل ما فيه على الاولوية زال التناقض (تنبيه) المصحف اذا ما رخصا وتبذر  
القراءة فيه لا تخرقه بالنساروبه أخذ ذخيرة ولا يجوز أن يجاد بالمصحف الخلق القرآن هندية (قوله للحديث)  
وهو لعن الله الفروج على السروج انتهى وذلك لما فيه من التشبه (قوله أو مقصد ديني) من قوله له رحمه  
(قوله تغنى بالقرآن) أكثر مع ما قبله وبه علم حكم من يقرأ باللسان المويستي من تركه وعشاق ونحوهما (قوله  
أولى من قراءة القرآن) أساعا للوارد (قوله ونسحب القراءة عند الطلوع أو الغروب) هذا غير ما قدمه في كتاب  
الصلاة وفي الهندية سئل الباقي عن قراءة القرآن أي أفضل أم الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها والدعاء  
والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يهجون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في القرائب  
فلعل الصواب زيادة لا أو بال الشراة بالذكر (قوله لا بأس للإمام الخ) وكذا الغير الامام قال في القنية  
امام معتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله وشهاده بالأس به والاخفاء  
أفضل انتهى (قوله قال أسعدنا) هو البديع شيخ صاحب المجتبي واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة  
بعد هاسنة يكره والا فلا انتهى هندية وهو الاقرب لأنه لا يفصل بين السنة والقرض الا بنحو اللهم أنت السلام

لخ وظاهر قوله وللا نار ووروده فهو رد على قوله بدعة (قوله لا تعلق بالقبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى  
 بعد هذا ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاء ويجب على المرتضى رد ما وكد هذا العالم  
 إذا أهدى إليه يشفع أو يدفع ظلما فهي رشوة ثم قال بعد هذا هي له عند السلطان وأتم أمره لا بأس بقبول هديته  
 بعد وقبله بطلبه سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على أنه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف  
 المشايخ (قوله إذا خاف على دينه) أو لاستخراج حقه فليست برشوة يعني في حق الدافع مجتبى قال القاضي  
 الامام أبو علي النسفي على هذا إذا كان الرجل في قرية وفيها ظالم وكان الرجل يهدي إلى الظالم شيئا من الفواكه  
 أو من المطعومات لا دفع ظلمه عن نفسه لا بأس كذا في المحيط البرهاني (قوله من الصدقات) أي المدفوع منها  
 وهو تأييد من صاحب المجتبى لما قبله (قوله جمع أهل المحلة) أي شيئا من القوت أو من الدراهم ونحوها  
 (قوله روى السحت الخ) وكد منه ما يأخذ من الهرمين الخطين بسبب بنته بطيب نفسه حتى لو كان بطلبه  
 يرجع الخطين به مجتبى قوله وما يأخذ غازلزو من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع (قوله وشاعر  
 لشعر) أي خوف من الهجاء فهو حرام عليه لا على الدافع وظاهر تعبيره باللام أنه إذا أخذ من شعر مدح به  
 يكون كذلك (قوله وسخنة وحكواتي) عبارة المجتبى أو المختل للناس أو يستخرونهم أو يحدث الناس بفكاري  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا سيما بأحاديث الهجم (قوله ومن الناس من يشتري لهو الحديث) أي  
 ما يلهي عما به معنى كالأحاديث التي لا أصل لها والأساطير التي لا اعتبار لها والمضاحك وقصول الكلام  
 والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحرث بن كادة كان يتجر فبأني الخيرة ويشترى أخبار الهجم  
 ويحدث بها قرويا ويقول إن محمد يتحدثكم بحديث عادر عود وأنا قد شككم بحديث رسمه وأخبارنا كلسرة  
 فيستملعون حديثه ويتروكون استماع القرآن فأرسل الله تعالى هذه الآية تنهي (قوله وأصحاب معازف) قد  
 سبق أن ما يأخذونه من غير اشتراط جائز (قوله وفروعه كثيرة) منها الواشمة وتوسط لعقد المنكاح والمسلح ببر  
 المتشاكخين وغن الخمر والكروعب التيس وغن جميع جلود المنة والسباع قبل الدباغ وهو الرنبي وأجر الحجام  
 بشرط اه (قوله حتى أنظر) منقول القول (قوله فأنفق) أي من عمل المنافقين أي لظهور أنه يخفى عمله  
 (قوله وأحق) أي جهالة والاولى أن يقول إن كان صاعنا ثم فإن الصوم لا يدخله الرياء وهو أحد ما حصل  
 عليه الحديث القدسي الصوم لي وأنا أجزي به (قوله لا يوصى بنفسه) أما إذا كان عليه صلوات وكنفارات  
 نذبه أي طلب الحائز منه بالطريق الحسن إليها إذا كان عالما ورعا وقوله صلى الله عليه وسلم مروا مرضاكم  
 فليوصوا معناه أن يجمع العليل أولاده وعياله وأحبابه فيجهد الله ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده  
 ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية وشرايط الايمان ثم يقول لهم ما تعبدون من بعدى  
 فيوصيهم بالايمان ويقول لهم لا تؤنقن الا وأنتم مسلمون كذا ما أوصى به ابراهيم ويعقوب بنبيه عليه السلام  
 ثم يوصى بما يريد انتهى مجتبى (قوله وعمه الزاهد للزوافل) الاولى أن يقول وخصه الزاهد بالزوافل  
 وعبارته في المجتبى لا كن نص في الوقعات أن الرياء لا يدخل في الفرائض فتعين الزوافل انتهى وعلى هذا  
 فالتعليل ظاهر ولا يظهر على التعميم قد بر (قوله يكره) لما فيه من التشبه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المتشبهين والمتشبهات (قوله يكره للمرأة) والمراد بالرجل أي شرب بتيق الماء الذي شرب منه ومحل في غيره  
 الحلية وهذا عند التأخذ ما عند عدمه فلا على الظاهر وحزره (قوله وله ضرب زوجته) أي وولده (قوله على  
 الاظهر) وفي رواية ليس له ذلك وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده انتهى مجتبى (قوله لا يجب على الزوج  
 تمليق الفاجرة) ولا علم انتم مرجع الفاجر الا اذا خاف أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن يفرقا ه مجتبى والفقير  
 يميز الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم إن من زوجته لا ترزق لاس ولا من وقد قال أني أحبها استمتع بها (قوله لا يجوز  
 لوضوء من الحياض المعدة للشرب) ويجوز الشرب من المعدة للوضوء كما تقدم في الطهارة وظاهره ولو شرب  
 البهايم (قوله وينع من الوضوء عنه وفيه) انما أتى به لدفع توهم أنه لو وضأ فيه يجوز لانه غير مضيع ولكن كان  
 يكرهه أن يقول ولو فيه وتقدم لنا أنه يجوز التيمم مع وجوده (قوله وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطية (قوله  
 الكذب مباح الخ) قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكذوب لا محالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده  
 أو الرجل يصلح بين اثنين والحرب فإن الحرب خدعة انتهى مجتبى (قوله والمراد التغريض) عبارة المجتبى والطحاوي

الرشوة لا تعلق بالقبض لا بأس بالرشوة إذا  
 خاف على دينه والذي صلى الله عليه وسلم كان  
 يعطى الشعراء ولم يخاف لسانه وكفى بسهم  
 الموانسة من الصدقات دليلا على أمثاله جمع  
 أهل المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ  
 على كل مباح كالحل وكلاهما ومعادن وما  
 يأخذ غازلزو وشاعر لشعر وسخنة  
 وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري  
 لهو الحديث وأصحاب معازف وقواد وكاهن  
 ومقامر وواشمة وفروعه كثيرة قيل له  
 يا خبيث ونحوه جازله الرذلي كل شئمة لا توجب  
 الخمر تركه أفضل كره قول الصائم المتطوع  
 أن لا يتناول أصنام حتى أنظر فأنفق أو حتى  
 من له أظفار ومال قليل لا يوصى بنفسه  
 من صلى أو تصدق برأى به الناس لا يعاقب  
 تلك الصلاة ولا يثاب بها قبل هذا في الفرائض  
 وعمه الزاهد للزوافل لهو غزل المرأة  
 والفرائض غزل الرجل وسوراه  
 يكره يكره للمرأة سور الرجل والظاهر  
 وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر  
 لا يجب على الزوج تمليق الفاجرة لا يجوز  
 الوضوء من الحياض المعدة للشرب في الصحيح  
 وينع من الوضوء عنه وفيه الكذب مباح لأحباب  
 ما ذونا بجاز والالا الكذب مباح لأحباب  
 حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التغريض

وغيره هو أي الحديث محمول على المعارض لأن الكذب حرام اه وظاهره أن التعريض لا يساح الا في هذه  
 الصور (قوله قال تعالى قتل الخراصون) وقال عليه الصلاة والسلام الكذب مع النجور وهما في النار ولم يهين  
 عين الكذب طريقا للنجاة وفحص المرام انتهى مجتمعي وفي تفسير البكري الخراصون الكذابون وهل هم الكهنة  
 أو قسما واعتاب مكي لم يصر فوالناس عن الاسلام قولان واللفظ معهم المزمع أصحاب القول المختار اه (قوله  
 جاز الكذب) بوزن على مختار قال الشارح ونقل في البرازية أنه أراد به المعارض لا الكذب الخالص اه (قوله  
 وأهل الترضي) لا يجوز به عن الوحشة والخصومة وهل المراد بالاهل ما يعم الامم (قوله ويكره في الحمام تغميز خادم)  
 التغميز التكسيس وانما كره لان الخادم ربما يعمل ذلك للشهوة وهذا لا يظهر في نحو الهرمين والخادم أعم والحمام  
 ليس بقيد فيما يظهر وهذا اذا كان لغرض ضرورة وأما الضرورة فلا بأس به وهذا اذا كان فوق الارض اما من  
 مات تحت الارض على ما يعتاده الجهلة في الحمام حرام قاله الشارح (قوله ومن شاء تنويرا) أي طليبا بالنور أي وهو  
 غير جنب أما الجنب فيكره له التنوير لما روى خالد بن معدان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من تنور قبل أن يغتسل جاءته كل شهرة تنور بارب سلم لم يضعني ولم يغسلني (قوله فقالوا ينور) أي بنفسه  
 لا بغيره على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى طلي عورته بيده اذا تنور ولان كل موضع لا يجوز  
 لغيره النظر اليه لا يجوز مسسه الا فوق الثياب ذكره الفقيه أبو الليث انتهى من الشارح (قوله ويفسق معتاد  
 المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به (قوله ومن علم الاطفال فيه) المذكور أنه بأنهم بذلك ولا يلزم منه  
 الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويحتمل أن بناء على أنه بالاصرار على ذلك يفسق قاله الشارح (قوله ومن قام)  
 ولو في مسجد قال في مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بركوه لعينه انما المذكور وحجة القيام من الذي يقام له فان لم  
 يجب القيام وقاموا له لا بركوه انتهى من الشارح وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا (قوله وفي غير أهل العلم) هذا  
 مفروض في القيام بين المسلمين فالبعض خص الجواز بأهل العلم لم قال في الفقيه وقيل له أن يقوم بين يدي العالم  
 تعظيما له في حق غيره فلا يجوز انتهى (قوله وجوز نقل الميت) بتشديد الميت (قوله مطلقا) ميلين أو أكثر  
 والعامة سوى ذكر أنه يكره النقل قبل الدفن فيما زاد على الميلين ولم يشر الى خلاف وذكر أنه يحرم النقل بعد الدفن  
 بلا خلاف والمصنف ابن وهبان ذكر أنه اختلف في جواز نقل الميت فيما زاد على الميلين قال بعضهم يجوز النقل  
 مطا قبل الدفن وبعد بعدت المسافة أو قصرت أوصى بذلك أولم يوص قال العلامة عبد البر وما ذكره المصنف  
 من الخلاف لم نقف عليه من كلام العلماء والظاهر أن الصواب مع الطرسوسي (قوله وللزوجة التسعين) عـمه  
 في الخيانة فقال امرأتنا كل الفتيت واسمها ذلك لاجل التسعين قال أبو مطيع لا بأس به اذا لم تأكل فوق  
 شعبها قال الطرسوسي في الزوجة ينبغي أن يشهد لها ذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجزني إطلاق  
 اياحة ذلك فضلا عن نفيه وهل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب السنين أما اذا كان بكره ذلك لها في حق  
 تمنع عنه وتكون مأجورة في ذهابها اه (قوله لافوق شعبها) بكسر الميم والمجدة واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها)  
 متعلق بخبر رواه يعقوب بن مفضل المذكور وللعب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل  
 قال في الخالية امرأتنا تصنع آيات التعويذ ليجها زوجها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك  
 حرام ولا يجوز انتهى وذكر ابن وهبان في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام اه وقد ورد أن التولية حرام  
 والتولية بوزن عتبة وهي ما ذكر (قوله ويكره أن تسقى لاسقاط حملها) قال في الذخيرة واذا أرادت المرأة القضاء  
 الماء بعد ما وصل رحمها هل يساح لها ذلك قالوا ان أرادت لاسقاطه بعد فنى مدة ينفخ فيها الروح لا يساح لانها تصير  
 قاتلة لانه اعتبر بحيائها على ما عليه الظاهر رواه أن أرادت قبلها اختلط المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به  
 لانه اذا كان قبلها فالقاء ما في رحمها وعزل الماء سواء والعزل مباح فكذلك هذا وكان الفقيه على بن  
 موسى يكره له فان مآل الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة ولا يحتاج الى صنع أحد واذا كان مآله الحياة كان له  
 حكم الحياة كافي ببعض صيد الحرم لما كان مآله أن يصيد أو يعطى له حكم الصيد فكذلك هنا بخلاف العزل  
 فان الماء لا ينفخ فيه الروح الا بعد احداث صنع آخر وهو الاقاء في الرحم فلم يكن مآله الحياة انتهى قال  
 قاضي خان الا أنهم لا تأثم انهم القتل وتجب الغرة بماه قاطعه بعد استبانة شاقه (قوله وجاز لعذر) كالمارضة  
 اذا ظهر بها حبل وانقطع ابنها وليس لابي الهبي ما يستأجر به الظن ويخاف هلاك الولد فانه يساح لها أن تعالج

لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال  
 تعالى قتل الخراصون الكذب من المتجني  
 وفي الوهبانية قال  
 ولا صلح جاز الكذب أو يدفع ظالم  
 وأهل الترضي والقتال ليطهروا  
 ويكره في الحمام تغميز خادم  
 ومن شاء تنويرا فله  
 ويقف معتاد البرور بجامع  
 ومن علم الاطفال فيه ويجوز  
 ومن قام اجلا لا شخص بخان  
 وفي غير أهل العلم لم بعض يكره  
 ويجوز نقل الميت البعض مطلقا  
 وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر  
 وللزوجة التسعين لافوق شعبها  
 ومن ذكرها التعويذ للعب تحظر  
 ويكره أن تسقى لاسقاط حملها  
 وجاز لعذر حيث لا يجوز

في استئزال الدم مادام الحبل مضغفة ولم يخلق له عضو وقد رواتك المذبة بمائة وعشرين يوماً قلت هذه المذبة لنفخ الروح والا فالخلق يقع قبلها وانما أبا حواها فساد الحبل باستئزال الدم لانه ليس بأدنى فيباح لصيانة الأدمى انتهى (قوله حيث لا يتصور) حينية تقييد لجواز الاسقاط بعد رويته ورفعه الباء وتضعيره للعمل (قوله وان أسقطت ميتاً) بضم ميت أما إذا ألقته حياً ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة وان لم يكن فذلك في مالها (قوله ففي السقط غرة) بضم الغين المعجمة وهي خمس مائة درهم تؤخذ في سنة واحدة (قوله لو الله) الأولى لو أدنه (قوله من عاقل الام) وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة (قوله تحضر) الجلة صفة غرة (قوله وفي يوم عاشوراء) هو العاشر من المحرم (قوله يكره كلهم) بفتح الكاف مصدر كل ووجه الكراهة أنه صار علامة لمبغض أهل البيت ولأن يزيد وابن زياد اكمل ليدم الحسين رضي الله تعالى عنه وقيل بالاعتدال لرحمة الله فيه (قوله ولا بأس بالاعتدال خطأ ويؤجر) غيري كلام الناظم وحذف يتأبه هذا وقدم في الايات وأخر رقم في القسبة للوري قال خطاط الحواشي يوم عاشوراء لم يرد فيه أثر قوي ولا بأس به وربما يثاب والذي في حفظي أنه يثاب بالتوسعة على عماله المندوب اليها بالحدب وهو من وسع على عماله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر نته فأخذ الناس منه التوسعة بآدمه من أنواع من الجوب وهي مما يصدق عليه التوسعة وقال بعض الفضلاء محاصله انه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها في سائر المأكول والملاهي وغير ذلك مما يحصل به التوسعة وأنه أحق من سائر المواقف بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة كالإهداء ونحوها انتهى من الشارح (قوله لفضل رسول الله) صلى الله عليه وسلم فإنه كملته أم سلمة يوم عاشوراء وفي بعض الفتاوى انه سنة وذكره أنه من اكمل يوم عاشوراء لم يرد في سنته ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فهو المقتدر) أي الذي يقتره العلماء أو الثابت وهو المختار كما في التجنيس والمزيد (قوله جازباً مره) وله أن يفعل القدر الذي عليه السيد بحسب الجرائم ما لم يبلغ حد أقاله ابن وهبان (قوله وما جاز في الاحرار) أي بالامر أما المعلم فله ضربه بحكم الملائكة بتلك الآية مصلحة المعلم انتهى وذكر الشربلالي مافيه والنقل في كتاب الصلاة انه يضرب الصغير باليد بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات قال الشارح ويغني عن أن يستثنى من الاحرار القاضي فإنه لو أمر بضرب ابنه جازله أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل انتهى قال الشربلالي وأمر القاضي بالضرب مقيد بكونه عادلاً وبشهادة الحجة المزمرة ولا يعتمد على مجرد أمر القاضي الا أن انتهى (قوله وأنوب) أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقرآن منقول حرمة الهمة لضرورة الوزن انتهى طالع الشارح (قوله استماعه) لوجوبه ونذب القراءة (قوله ثواب الغافل للطفل) لانه ليس للانسان الاماسي فلو علمه الوالد كان له ثواب التعليم انتهى من الشرح (قوله ودرسك باقي الذكر) أي تعلم باقي القرآن عند الفراغ أولى من صلاة التطوع وعلاه في منية المقتضى بأن حفظ القرآن على الأمة انتهى أي فرض كفاية وصلاة التطوع مندوبة (قوله ودرس العلم) أي المقرض عليه أولى وأنظر من تعلم باقي القرآن قال في منية المقتضى لأن تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من النقص فرض عين والاستغفار بفرض عين أولى انتهى وهو يفيد أن تعلم باقي القرآن أفضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الله (قوله والله أعلم) في محل نصب منهول كره هو اوهو باسكان الميم للوزن (قوله ونحوه) بالنصب عطفاً على محل الله أعلم كالمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا اعلام ختم الدرس) أما إذا لم يكن اعلاماً بآيته لا يصح ذكره لأنه ذكر وتوفير بخلاف الاول فإنه استعمله لئلا اعلام ونحوه اذا قال الداخل يا الله من لا يعلم الجلال عجزه ايته والحمد لله لا يوقروه واذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه يعلم باستيقاظه فلم يكن المقصود بالذكر أما اذا اجتمع التصديان فيعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره (خاتمة) ذكره وان يفرغ الطشت في كل مرة وبعضهم قال لا بأس به لأن الدسومة اذا سالت في الطشت رعتا تنضج في شيابه فتفسدها عليه وكان في الامد الاول غالب طهاتهم الخبز وطعاما قليل الدمع وأما اليوم فأكلوا البساجات والالوان ويصيب أيديهم ذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال النقيب اذا اغتسل الرجل فابتلع ما بين أسنانه جاز وان ألتصق بآثاره بالبحان ولا بأس بخشب الرمان لا ينبغي أن يرمى الخلال والطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس فإنه يفسد فيساجهم بل يحسكه فاذا أغنى الطشت يغسل يديه الماء فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة ويستحب التعميم بنوم القيلولة لقوله عليه الصلاة والسلام فيمن اغتسل في الليل وأبى أن ينام طاهراً

وان اسقطت ميتة في السقط غرة  
لو الله من عاقل الام تحضر  
وفي يوم عاشوراء يكره كلهم  
ولا بأس بالاعتدال خطأ ويؤجر  
وبعضهم المختار في الكحل جائز  
له رسول الله فهو المقتدر  
وضرب عبد الغير جازباً مره  
وما جاز في الاحرار والاب يأمر  
وأثوب من ذكر القرآن استماعه  
سنة أبيه قالوا ثواب الطفل للطفل  
ودرسك باقي الذكر أولى من الصلاة  
فنه لا ودرس العلم أولى وأنظر  
وقد ذكره والله أعلم ونحوه  
لا اعلام ختم الدرس حين يقتر



وَقَالَ لَيْسَ كَمَا بَلَاذِنَهُ وَهَذَا وَمُسَاوِئُهُمْ  
 شَرْطُ الْاِذْنِ اتِّفَاقًا وَلَوْ مُسْتَأْنَأً لَمْ يَلِكْهَا  
 أَصْلًا اتِّفَاقًا فَهَسَانِي (وَلَوْ تَرَكَهَا  
 بَعْدَ الْاِحْيَاءِ وَزَرَعَهَا غَيْرُهُ فَالْاَوَّلُ أَحَقُّ بِهَا)  
 فِي الْاَصَحِّ (وَلَوْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ثُمَّ أَحَاطَ  
 الْاِحْيَاءُ بِجَوَاهِرِهَا الْارْبَعَةَ مِنْ أَرْبَعَةِ  
 نَفَرٍ عَلَى التَّعاقِبِ نَحْنُ طَرِيقُ الْاَوَّلِ فِي الْاَرْضِ  
 الرَّابِعَةِ وَمِنْ حَجَرِ اَرْضٍ) أَيْ مَنَعَ غَيْرُهُ مِنْهَا  
 بَوْضِعَ عِلَامَةٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (ثُمَّ أَهْمَلَهَا ثَلَاثَ  
 سِنِينَ دَفَعَتْ إِلَى غَيْرِهِ وَقَبِلَهَا أَوْ أَحَقُّ بِهَا  
 وَإِنْ لَمْ يَلِكْهَا) لِأَنَّهُ انْعَمَ عَلَيْهَا بِالْاِحْيَاءِ  
 وَالتَّعْمِيرِ لَا يَجُزُّ التَّجْوِيزُ (وَلَوْ كَرِهَ أَوْ ضَرَبَ  
 عَلَيْهِ الْمَسْنَأَةَ أَوْ شَقَّ لَهَا نَهْرًا أَوْ بَذَرَ هَائِلًا  
 أَحْيَاءَ) مَبْسُوطًا وَلَا يَجُوزُ أَحْيَاءُ مَا قَرَّبَ مِنْ  
 الْعَامِرِ) بَلْ يَتْرَكُ مَرَعًا لَهُمْ وَمَطَرًا لِحَاصِدِهِمْ  
 لَتَعْلَقَ بِهِمْ فَيَسْلُمُ يَكُنْ مَوَاتًا وَكَذَا لَوْ كَانَ  
 مُحْتَطَبًا (وَأَعْلَمُ أَنَّهُ) لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ  
 مَا لَا يَحِلُّ لِلْمَسْلُومِ عَنْهُ (مِنْ الْمَعَادِنِ الظَّاهِرَةِ  
 وَهِيَ مَا كَانَ جَوْهَرًا الَّذِي أَوْدَعَهُ اللَّهُ  
 فِي جَوَاهِرِ الْأَرْضِ بَارِزًا) كَمَا عَادَنَ الْمَخْ  
 وَالْكَهْلُ وَالْقَارُ وَالْزَفَطُ (وَالْأَبَارُ) الَّتِي لَمْ تَكُنْ  
 بِالْاِسْتِثْنَاءِ وَالسَّحْيِ فِي الْمُسْتَنْتَبِطِ بِالسَّحْيِ  
 كَالْمَاءِ الْمَحْرُوفِ فِي الْاَرْضِ فَالْحَرْزُ وَالْمُسْتَنْتَبِطُ  
 وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ الْمَصَاحِفِ فِي حَدِيثِ الْمَسْلُومِ  
 شَرَكًا فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلا وَالْذَارِ (الَّتِي  
 يَسْتَقِي مِنْهَا النَّاسُ) زَيْلِي يَعْنِي الَّتِي لَمْ تَكُنْ  
 بِالْاِسْتِثْنَاءِ وَالسَّحْيِ فَلَوْ أَقْطَعَ هَذِهِ الْمَعَادِنِ  
 الظَّاهِرَةِ لَمْ يَكُنْ لِقِطَاعِهَا حَكْمٌ بَلْ الْمَقْطُوعُ  
 وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فَلَوْ مَنَعَهُمْ الْمَقْطُوعُ كَنْ مَنَعَهُ  
 مَنَعَتِيَا وَكَانَ لِمَا أَخَذَهُ مَا كَالَهُ مَنَعَتِيَا  
 لَا بِالْاِخْتِذِ وَكَفٍ عَنِ الْمَنَعِ وَصَرَفَ عَنِ  
 مَدَاوِمَةِ الْعَمَلِ لِثَلَاثَتِهِ اقْتِطَاعُهُ بِالْحَقِّ  
 أَوْ بِصِرْعَةٍ فِي حَكْمِ الْأَمَلِ الْمُسْتَقَرَّةِ ذِكْرُ  
 الْعِلَامَةِ قَامِمْ فِي رِسَالَتِهِ أَحْكَامُ اجَارَةِ اقْطَاعِ  
 الْجُمْدَى (وَحَرِيمُ بَرِّ النَّاضِجِ) وَهِيَ الَّتِي يَنْزِعُ  
 الْمَاءُ مِنْهَا بِالْبَعِيرِ (كَبِيرُ الْعَطْنِ) وَهِيَ الَّتِي يَنْزِعُ  
 الْمَاءُ مِنْهَا بِالْيَدِ وَالْعَطْنُ مَنَاحُ الْاِبِلِ جَوْلُ  
 الْبُئْرِ (أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) وَقَالَ ابْنُ  
 لُحَاظٍ فَسْتَوْنِ

كَالْفَسَانِ وَأَخَذَ الطَّحَاوِي فِي مَخْتَصَرِهِ بِقَوْلِ الْإِمَامِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ فَانْقَضَى خَانٌ قَدِمَهُ وَقَدْ تَرَفَّى أَوَّلُ كِتَابِهِ أَنَّهُ  
 يَتَقَدَّمُ الْمُخْتَارُ قَهْسَتَانِي فِي الْهِنْدِيَّةِ عَنِ الْخَلِيفَةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الزَّكَاءِ ذِكْرُ النَّاطِقِي "أَنَّ الْقَاضِي فِي وَلايَتِهِ بِمَنْزِلَةِ  
 الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ أَه" (قَوْلُهُ وَقَالَ لَيْسَ كَمَا بَلَاذِنَهُ) مَا يَنْفَرُ عَلَى الْخِلَافِ مَا لَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ رَجُلَانِ يَحْمَرُ أَرْضًا مَيْتَةً عَلَى  
 أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا لَا يَكُونُ لَهُ الْمَلِكُ فَاحْيَاهَا لَمْ يَلِكْهَا عِنْدَهُ لِأَنَّ هَذَا شَرْطُ صَحِّحٍ عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَهُمَا يَلِكْهَا وَلَا اِعْتِبَارُ  
 لِهَذَا الشَّرْطِ أَه" وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا تَرَكَ الْاِسْتِثْنَاءَ جَهْلًا أَوْ إِذَا تَرَكَهَا وَابَا لِمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْذَهَا زَجْرًا  
 أَقَادَهُ الْمَلِكُ "أَيُّ اتِّفَاقًا" (قَوْلُهُ فِي الْاَصَحِّ) لِأَنَّهُ مَلِكٌ رَقِبَتَهَا بِالْاِحْيَاءِ فَلَا تَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ بِالْاِتِّفَاقِ وَفِي الثَّانِي أَحَقُّ بِهَا  
 لِأَنَّ الْاَوَّلَ مَلِكٌ اِسْتِغْلَالًا دُونَ رَقِبَتِهَا فَالْخِلَافُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْحَقَّ الْاَوَّلُ مَلِكُ الرِّقْبَةِ أَوْ اِلِاسْتِغْلَالِ (قَوْلُهُ مِنْ  
 أَرْبَعَةِ نَفَرٍ) أَيْ مَا لَوْ كَانَ الْاِحْيَاءُ جَمْعًا لَوْ اِحْدَقَ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى أَرْضِهِ مِنْ أَيْ جَانِبٍ (قَوْلُهُ عَلَى التَّعاقِبِ) أَمَا إِذَا  
 أَحْبَبَهَا مَعًا كَانَ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى أَرْضِهِ مِنْ أَيْ أَرْضٍ شَاءَ هِنْدِيَّةٌ (قَوْلُهُ وَمِنْ حَجَرِ اَرْضٍ) بِالْتَّشْدِيدِ وَيَجُوزُ زَيْلُهُ  
 التَّخْفِيفُ لِأَنَّ الْمُرَادَ مَنَعَ الْغَيْرِ مِنَ الْاِحْيَاءِ فِي الْمَبْسُوطِ اِسْتِثْنَاءُ السَّكَاةِ مِنَ الْحَرْوِ وَهُوَ الْمَنَعُ لِأَنَّهُ إِذَا عَدَلَ فِي مَوْضِعٍ  
 الْمَوَاتِ عِلَامَةً فَكَانَهُ مَنَعَ مِنَ الْاِحْيَاءِ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَسَيُفْعَلُ تَجْوِيزُ الْاِتِّفَاقِ عَنْ الْجَنْبِ (قَوْلُهُ أَوْ غَيْرِهِ) مِنْ حَصَادِ  
 مَا فِيهِ مِنَ الْحَيْثُ وَالشُّوْلُ وَتَنْقِيَةِ عَشِيرَةٍ أَوْ جَعْلِهِ حَوْلَهَا أَوْ بِإِحْرَاقِ مَا فِيهِ مِنَ الشُّوْلِ وَغَيْرِهِ اِتِّهَى تَبْيِينُ (قَوْلُهُ  
 دَفَعَتْ إِلَى غَيْرِهِ) أَيْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ لِأَنَّهُ انْعَمَ عَلَيْهَا بِمَعْرِفَتِهَا فَحَصَلَ لِلْمَسْلُومِ مَنَفْعَةُ الْعَشْرِ وَالْخِرَاجُ فَإِذَا  
 لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ فَلَا فَائِدَةَ فِي تَرْكِهَا فِي يَدِهِ (قَوْلُهُ وَقَبِلَهَا) أَيْ الثَّلَاثَ سِنِينَ فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَحْيِيَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ  
 حَتَّى يَمُتِيَ ثَلَاثَ سِنِينَ وَهَذَا مِنْ طَرِيقِ الدِّيَالَةِ وَأَمَّا فِي الْحَكْمِ فَإِذَا أَحْيَاهَا غَيْرُهُ قَبْلَ مَضِيِّ مِلْكِهَا فَتَحَقُّقُ سَبَبِ الْمَلِكِ  
 مِنْهُ دُونَ الْاَوَّلِ وَانْعَمَ قَدْ رُبَّ ثَلَاثَ سِنِينَ لِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ لَيْسَ لِمُحْجَرٍ بَعْدَ ثَلَاثَ سِنِينَ حَقٌّ وَقَالَ شَيْخُ  
 الْإِسْلَامِ إِنْ التَّجْوِيزُ يَنْبَغِي مَلِكًا وَقَبْلَ ثَلَاثَ سِنِينَ (قَوْلُهُ وَلَوْ كَرِهَ) أَيْ حَرَّمَ (قَوْلُهُ الْمَسْنَأَةَ) مَا تَبَنَّى لِلْسَّبَلِ اِتِّدَاعًا  
 أَه" شَلْبِي عَنْ الْغَايَةِ فِي أَبِي الْهَوْدِيِّ يَضُمُّ الْمِيمَ وَتَشْدِيدُ النُّونِ الطَّرِيقُ قَالَهُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَقَبْلَ هِيَ الْبُئْرِ اِتِّدَاعًا  
 وَتَنْقِلُ عَنِ الْمَغْرِبِ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْمَصْبَاحِ هِيَ حَاطَةٌ تَبْنِي فِي وَجْهِ الْمَاءِ وَتُسَمَّى السَّحْيَ اِتِّهَى (قَوْلُهُ أَوْ شَقَّ  
 لَهَا نَهْرًا) كَذَا أَطْلَقَ الزَيْلِيُّ وَقَبْلَهُ صَاحِبُ الْحَيْطِ بِإِحْرَاقِ الْمَاءِ فِيهِ وَيَكُنْ حَمْلُ مَا خُفِيَ عَلَيْهِ فِي الزَيْلِيِّ عَنْ الْهِنْدِيَّةِ  
 وَلَوْ كَرِهَ اِسْتِثْنَاءُ هَذِهِنَّ مَحْدُودًا وَلَوْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا يَكُونُ تَجْوِيزًا وَلَوْ سَقَاهَا مَعَ حَذْرِ الْاِنْفِرَاقِ كَانَ أَحْيَاءً لَوْ جُودَ  
 النِّعْلَيْنِ وَإِنْ حَوَّطَهَا وَسَفَّهَا بِحَيْثُ يَحْصَمُ الْمَاءُ يَكُونُ أَحْيَاءً لِأَنَّهُ مِنْ جِلَّةِ الْبِنَاءِ أَه" (تَبْيِينُهُ) لَوْ بَنِيَ فِي أَرْضٍ  
 مَوَاتٍ أَوْ زَرَعَ زَرْعًا أَوْ جَعَلَ لِلْأَرْضِ مَسْنَأَةً وَفَعَلَ ذَلِكَ يَكُونُ لَهُ مَوْضِعُ الْبِنَاءِ وَالزَّرْعُ دُونَ غَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ عَمَرَ كَثْرًا مِنَ النِّصْفِ يَكُونُ أَحْيَاءً لَهَا وَإِلَّا يَبْنِي وَإِنْ عَمَرَ نَصْفَهَا لَهَا مَعْدُونَ مَا بَقِيَ فَقَدْ اِعْتَبَرَ الْاَكْثَرُ  
 اِتِّهَى مِنْ مَحِيطِ السَّرْحِ سَيِّئًا وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ الْمَوَاتُ فِي وَسْطِ مَا أَحْيَا يَكُونُ أَحْيَاءً لِلشَّكْلِ  
 وَإِنْ كَانَ الْمَوَاتُ فِي فَاحِشَةٍ لَا يَكُونُ أَحْيَاءً لِمَا بَقِيَ كَذَا فِي التَّارِيخِ أَه" هِنْدِيَّةٌ (قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ أَحْيَاءُ مَا قَرَّبَ  
 مِنَ الْعَامِرِ) أَيْ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ اِعْتَبَرَ اِنْقِطَاعَ اِرْتِفَاقِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَنْهَا حَقِيقَةً وَإِنْ كَانَ قَرِيْبًا مِنَ الْقَرْيَةِ  
 أَقَادَهُ فِي الْهِنْدِيَّةِ وَصَرَّ (قَوْلُهُ فِي جَوَاهِرِ الْأَرْضِ) الْاَوْضَحُ بَقَاعُ الْأَرْضِ (قَوْلُهُ فِي الْمُسْتَنْتَبِطِ) أَيْ الْمُسْتَخْرَجُ بِالْحَفْرِ  
 وَالْاَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ أَمَا الْمُسْتَنْتَبِطُ (قَوْلُهُ كَالْمَاءِ الْمَحْرُوفِ) تَنْظِيرًا لَتَمَثِيلِ (قَوْلُهُ يَعْنِي الَّتِي لَمْ تَكُنْ) مَسْتَنْتَبِطَةً عَنْهُ بِمَا قَبْلَهُ  
 قَرِيْبًا (قَوْلُهُ وَكَانَ لِمَا أَخَذَهُ مَا كَالَهُ) الضَّمِيرُ فِي كَانَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَنْطُوعِ الْمَانِعِ (قَوْلُهُ لَا بِالْاِخْتِذِ) لِأَنَّهُ فِيهِ كُفْرُهُ (قَوْلُهُ  
 وَكَفَّ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ كَصَرْفِ الْكَافِ الْإِمَامُ أَوْ بِإِعَادَةِ الْمَسْلُومِ) (قَوْلُهُ الْمُسْتَقَرَّةُ) أَيْ الثَّابِتَةُ فِي مِلْكِهِ سَابِقًا  
 (قَوْلُهُ وَحَرِيمُ بَرِّ النَّاضِجِ) الْاِضْافَةُ فِيهِ وَفِي بَرِّ الْعَطْنِ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْاِبِلِ فَهَسَانِي قَالَهُ فِي الْمَصْبَاحِ حَرِيمُ الشَّيْ  
 مَا حَوْلَهُ مِنْ حَقْوَقِهِ وَمَرَّافَقَتِهِ سَبِي لَهُ لِأَنَّهُ حَرَمٌ عَلَى غَيْرِ مَا لَكَ أَيْ يَسْتَنْتَبِطُ بِالْاِتِّفَاقِ بِهِ أَه" وَفِيهِ نَضَحُ الْبَعِيرِ الْمَاءَ مِنْ  
 نَهْرٍ أَوْ بَرٍّ لِسَبِي الزَّرْعِ فَهُوَ نَاضِجٌ وَالْاِتِّفَاقُ نَاضِجٌ بِالْهَاءِ سَبِي نَاضِجٌ لِأَنَّهُ يَنْفُخُ الْعَطْنُ أَيْ يَسْلُبُ بِالْمَاءِ الَّذِي يَحْمِلُهُ  
 هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ اِسْتَعْمَلَ النَّاضِجُ فِي كُلِّ بَعِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الْمَاءَ أَه" وَالْمُرَادُ الْاَوَّلُ فِي الْمَنَعِ عَنْ شَرْحِ الْوَقَايَةِ  
 بَرِّ الْعَطْنِ اِبْتِغَاءً لِقِيَّتِهَا اِبِلٌ حَوْلَهَا وَتَسْقِي وَبَرِّ النَّاضِجِ الَّتِي يَخْرُجُ مَاءُهَا بِسَبْرِ الْاِبِلِ وَشَحْوِهِ أَه" (قَوْلُهُ  
 كَبِيرُ الْعَطْنِ) قَالَ فِي الْمَغْرِبِ الْعَطْنُ وَالْعَطْنُ مَنَاحُ الْاِبِلِ وَبَرَّكَهَا حَوْلَ الْمَاءِ وَاجْمَعُ أَعْطَانُ وَمَعَاطِي اِتِّهَى (قَوْلُهُ  
 أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) هُوَ الْاَصَحُّ وَقَبْلُ الْأَرْبَعُونَ مَقْسُوعَةً عَلَى الْجَوَابِ الْأَرْبَعَةَ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَةٌ (قَوْلُهُ  
 وَقَالَ ابْنُ لُحَاظٍ فَسْتَوْنِ) أَيْ وَإِنْ لِلْعَطْنِ فَاَرْبَعُونَ لِحَدِيثٍ وَرَدَّ بِذَلِكَ وَلَنْ اِسْتِثْنَاءُ الْحَرَمِ بِاِعْتِبَارِ الْحَاجَةِ

وفي الشريعة لا يثبت عن شرح المجمع لو علق البربروف اربعة بن يزداعيا انتهى اسهل اسهل نسبة القه - انتهى محمد بن طاهر وفيه يقول الامام وعنه  
التقدير في بئر وعين بماء كثر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها رخاوة فبذلك لا ينقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البربروف كذا في كافى فيلخصه  
(اذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في (٢١٦) غير موات وفيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وعزاه القهستاني

وحاجة بئر الناضح أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البعير وقد يطول الرشاء وفي بئر العطن  
يستقي يده فلا بد من التفاوت بينهما وله قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئرًا فله ما حوله أربعون ذراعًا قال  
في استرخائية وفي الكبرى وبقولها ما بقي انتهى (قوله لو علق البئر الخ) ونقله الاتفاق عن الطحاوي الا أن يكون  
الحبل يتجاوز الستين فيكون له الى منتهى حبلها وفي شرح الحوى ولا حاجة الى الزيادة ومنه احتياج الى أكثر  
من ذلك يزيد عليه وإذا كان الاعتبار للنجاسة لا للتقدير لا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه (قوله وفيه  
يقول الامام) قد تقدم الاقواء بقوله ما فهم قولان مفتوحين (قوله وعزاه البربروف) وكذا ذكره اللؤلؤ الخ  
جازما به (قوله باذن الامام) عنده وبغير اذنه عندهما حوى (قوله فلو في غير موات) بأن كان في أرض يستحقها  
الغير (قوله وفيه بلا اذن الامام) أي عنده فلا ملك له أصلا في البئر ولا في الحرم (قوله وفيه ومن) أي في قول  
النقابة ومن حفر بئرًا في أرض موات فلا حريمها (قوله لو حفر في ملك الغير) أي باذنه فلا حريم له أي الا أن  
يشترطه والظاهر أن الاستقامة باليد لانه لا يفتنع به الا بالاستفتاء ويجوز ثم رأيت في الهندية بئر لرجل في دار  
غيره لم يكن اصحاب البئر حتى القاء الطين في داره اذا حفر البئر خائفة فالتنع عن الاقواء لاعتناء الاستفتاء بقدر  
(قوله لم يجز احياؤها) قال في الهندية والاراضي المملوكة اذا انقضى أهلها فهي كالكالطة وقبل كال موات  
كذا في الذخيرة (قوله فلو تركها الماء) لا حاجة الى نقله للاستغناء عنه بما يأتي من المصنف (قوله كافى الحديث)  
وهو قوله عليه السلام حريم العين خمسة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعًا وحريم بئر الناضح ستون ذراعًا  
اتى ولا مدخل للرأى في المقادير فاقصر عما به وقيل الخمسة من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة  
وعشرون ذراعًا (قوله وعزاه في الدرر) قال فيها فان حفر فلا أول أن يسده ولا يضمنه النقصان وأن يأخذه  
بكبس ما حفره لان الزلزلة جناية حفره به كافي كفاية بلقي في دار غيره يؤخذ بغيرها وقيل يضمنه النقصان  
ثم يكسبه بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه (قوله وفيه لو هدم الخ) اعلم أن عدم المؤاخذه بينا  
الدار مختلف فيه فذهب من أوجب عليه الاعادة وأطلق ومنهم من قال ان كان جديداً يعبده وان كان قديماً  
يضمن النقصان لانه لو أعاده يكون أفضل وضمان العدو ان مقيد بالمثل وهذا كله بالنسبة لغير حائط المسجد أما فيه  
فمؤاخذه بالاعادة اتفاقاً على ما يفهم من كلام الشافعي اه أبو السعود (قوله وللشافعي الثاني) قال العلامة المقدسي  
ينبغي أن لو حفر ثالث أن يبقى له حريم من الجانبين فليأمل (قوله تحت الارض) مفهومة قوله بمد ولولظهر  
الماء فكالمعين (قوله وعن محمد كالبئر) هو قولهما كافى الغاية (قوله فكالمعين) فيقدر حريمها بمائة ذراع  
اه زيلعي (قوله فوضه لرأى الامام) لانه لا نص من الشارع فيه (قوله أي لو باذنه) أي على قوله (تنبيه) اذا  
حفر بئرًا في أسفل جبل ملكه الى أعلاه عتابة ولوالى أن يقطع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين قال وليس  
ذلك الا للخلعة ولان ولاه محيط هندية ومن بنى قصرًا أرض مفارقة فلا حريم له وان كان يحتاجه لاقاء الكفاية  
لانه يفتنع بالقصر دون الحرم ولا يقاس على البئر لان حاجة صاحب البئر الى الحرم (قوله يغرس في الارض  
الموات) باذن الامام اتفاقاً وبغير اذن عندهما هندية (قوله عود دجلة والفرات) أي مثلاً فيدخل فيه النيل  
وظاهره ولو أخذ من أرض الغير في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من  
أرضه (قوله بالموات) فيجوز احياؤه على الخلاف (تنبيه) نقل في الهندية عن الثنية أرض غرق وصارت  
بحراً ثم نصب الماء عنها وأخرت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هي لأمالك القديم وقيل ان احياها اه  
وفي القول الثاني نظر فان ملك الأول لم يزل شرعاً عن الارض (قوله والنهر في ملك الغير) نقل انقضاء الثاني مانصه  
ودكر في الاختيار وغيره أنه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الايسنة وكذا اذا حفر في موات  
خلافاً لهما الصحن المحققين من مشايخنا أن له الحرم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين ونحوه وهو  
الصحيح كافي التهمة اه فجعل الخلاف في النهر في المملوكة والموات وفي التبيين ثم اذا كان الحرم لاهدهما أي ايا كان  
لا يمنع الآخر من الانتفاع به على وجه لا يطل حق مالكه فيه والقاء الطين ونحو ذلك بذلك جرت العادة  
ولا يغرس فيه الا المالك قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله في الغرس وبقولها في القاء الطين اه (قوله بقدر  
عرض النهر) الذي في التبيين بطن النهر قال وهو اختصار الكرخي (قوله بنصف بطن النهر) أي من كل جانب  
هندية وجعل في الهندية هذا الخلاف في الموات ثم قال آخر الباب من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم

وفيه رمز الى أنه لو حفر في ملك الغير لا يستحق  
الحريم فلو حفر في ملكه فله من الحرم ما شاء  
والى أن الماء لو غلب على أرض تركها الملاك  
أو ماؤها أو انقضى لم يجز احياؤها فلو تركها  
الماء بحيث لا يعود اليها لم يكن حريماً لما  
يجز احياؤها وعزاه للمصنف مرات (وحريم  
العين خمسة) ذراع (من كل جانب) كما  
في الحديث والذراع هو المكسرة وهوت  
قيضات وكان ذراع الملك أي ملك الكسرة  
سبع قبيضات فكسره منه قبضة (ويمنع غيره  
من الحفر) وغيره (فيه) لانه ملكه فلو حفر  
فلا أول ردمه أو تضمينه وتعامه في الدرر  
(ولو حفر الثاني بئرًا في منتهى حريم البئر  
الاولى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى  
وتحول الى الثانية فلا شيء عليه) لانه غير  
متمد والماء تحت الارض لا يملك فلا حاجة  
(من حيا حياؤها) حياؤها حياؤها حياؤها  
الحياؤها (الاولى بسببه) فانه لا شيء عليه  
درر وزيلعي وفيه لو هدم جدار غيره  
فصاحبه أن يؤاخذه بقيته لا يبناء الجدار  
هـ والصحيح (وللشافعي الثاني) حريم من  
الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى) لسبق  
ملك الاول فيه (وللقناسة) هي مجرى الماء  
تحت الارض (حريم بقدر ما يصلح لاقاء  
الطين ونحوه) وعن محمد كالبئر ولولظهر الماء  
فكالمعين وفي الاختيار فوضه لرأى الامام  
أي لو باذنه والا فلا شيء له ذكره البربروف  
(وحريم تجر يغرس في الارض الموات خمسة  
أذرع من كل جانب) فليس لغيره أن يغرس  
فيه (ويطلق ما شاع عود دجلة والفرات  
اليه بالموات) (كأن) ذلك (حريماً) لما  
(فان) كان حريماً أو جاز عوده لم يجز احياؤه  
لانه ليس بموات (والنهر في ملك الغير لا حريم  
له الا ببرهان) وقال له مسنة النهر لشيء  
والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من  
كل جانب وهو أرفق ملاتي

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآن يقيم بينة وقال أبو يوسف ومحمد له مسنة يثني عليها ويلي عليها طينه كذا  
في شرح التدوير (قوله والحوض على هذا الاختلاف) فلا حريم له عنده وعندهما له بقدر ما يلزمه (قوله  
وفيه معزى بالكافي) وهو في التبيين عن كشف الغوامض (قوله وفيه معزى للسكرماني) وهو كذلك في التبيين فإنه  
قال وفي الجامع الصغير من رجل إلى مسنة وأرض لا تحرف المسنة ليس في يد أحدهما بأن لم يكن لأحدهما  
عليه غرس ولا طين ملق لصاحب النهر فادعى صاحب الأرض المسنة وادعاهما صاحب النهر رفهي لصاحب  
الأرض عند الامام وقال له صاحب النهر حريم ملق طينه وغير ذلك فينبغي كشف هذا القطر موضع الخلاف وهو  
أن يكون الحريم مواز بالأرض لا فاصل بينهما وما وأن لا يكون الحريم مشغولا بحق أحدهما معيناهما لوما  
وان كان فيه اشجار ولا يدرى من غرسها فهو على هذا الاختلاف اه (قوله فارغة) أما إذا كان لأحدهما  
عليها غرس أو طين فصاحب الشغل أولى لأنه صاحب يده انتهى درر (قوله وفيه معزى للتممة) هو ما نقله عنه سابقا  
عن السكافي (قوله وعن نقل الاتفاق الشرب لابي) حيث قال عن الجمع وقيل هذا أي المسنة له بالاتفاق وعلاه  
الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لغزيرة الاحتياج اه ومثله في شرح  
المختار انتهى (خاتمة) نهران اقر يتبين في مكان واحد وقسم الاختلاف في حريمهما فكان مشغولا بتراب  
أحد النهرين فهو في يد أهل ذلك النهر فالقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون بدعواهم فيه الا بينة وما كان  
بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين القريتين نصفان  
الا أن يقيم أحدهما البينة بالخصوص هندية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \* (فصل الشرب) \*

هو بالكسر اسم مصدر (قوله هو لغة نصيب الماء) أي الحظ المعين من الماء الجاري أو الراكد للحيوان أو الجراد  
وذكر المصنف المعنى اللغوي دون الشرعي لتلايتهم أنه مراد في هذا المقام بنه عليه القهستاني (قوله وشرعا  
قوية الانتفاع) قال القهستاني وشرعية زمان الانتفاع بالماء سقيًا للمزارع والدواب اه (قوله والشفة)  
بفتحين والاصل شفة أو شفو فأبدلت الهمزة تخفيفا قهستاني (قوله شرب بن آدم والبهائم) الشرب بالضم  
والفتح مصدر من باب بعلم قهستاني (قوله بالشفاه) هذا أصله والمراد استعمال بن آدم لدفع العطش أو الطبخ  
أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كافي المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه  
بما يناسب ما أفاده القهستاني (قوله واسكل) أي من بن آدم والبهائم قهستاني (قوله حتهما) أي حق الشفة  
وأشار بالتعبير بالحق إلى أنه لم يكن ملكا لا لعدم الاحراز (قوله لم يجرز باناء) الاولى في اناء فلو أحرزه في جرة  
أوجب أو حوض مسجود من نحاس أو صفر أو جص وانقطع جريان الماء فإنه يملكه وانما عبر بالاحراز إلى لا الاخذ  
إشارة إلى أنه لو ملا الدول من البر ولم يبعده من رأسه لم يملكه عند الشيخين إذا احراز جعل الشيء في موضع  
حصين وإلى أنه لو اغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمام فإنه يبقى على ملك الحامى لكنه أحق به من غيره  
كافي المنية وغيره انتهى قهستاني (قوله أوجب) لا حاجة اليه فإن الاناء يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص  
على العام بأو (قوله واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم) قال في خزانة المفتين المياه أنواع الاول ماء البحر  
وهو عام لجميع انطلق الانتفاع به بالشفة وسقى الأرض وشق الانهار حتى أن من أراد أن يكرى نهرها من اناء إلى أرضه  
لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالا انتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه  
شاء والثاني ماء الودية العظام كيجحون وسجحون ودجلة والفرات والنيل للناس فيحق الشفة على الإطلاق  
وحق سقى الأرض بأحيا واحد أرضا ممتدة وكري نهره بالبصرة ان كان لا يضرب بالعامية ولا يكون النهر  
في ملك أحد أو هم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضرب بالعامية وان كان يضربهم فليس لذلك وذلك بأن  
يميل الماء إلى هذا الجانب إذا انكسر ضغفه فتغرق القرى والأراضي لأن دفع الضرر عنهم واجب وكذا سقى  
الساقية والدالية والثالث ماء يجري على نهر خاص لقريته لغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى  
الدواب اه (قوله كدجلة) بكسر الدال كافي البناية وهو نهر بغداد برهان والفرات نهر الكوفة (قوله  
ونحوهما) كسجحون ونهر التزلج ونحوهما (قوله ولا سقى أرضه الخ) اضطر إلى ذلك  
أولا ولا ضمان عليه ان سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وان أخذ من رتبة بعد مرة يؤذيه السلطان بالضرب والحبس

### \* (فصل) \*

(التي هي لغة نصيب الماء) وشرعا قوية  
الانتفاع بالماء سقيًا للمزارع والدواب  
(والشفة شرب بن آدم والبهائم) بالشفاه  
(واكل حتهما) سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم  
(واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم  
لأن الملك  
بالاحراز ولا احراز لأن قهر الماء يمنع قهر  
غيره (واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم  
لأن  
أول نصيب الرعي ان لم يضرب بالعامية  
الانتفاع بالمباح انما يجوز إذا لم يضرب بأحد  
سكان الانتفاع بالشمس وقمره وهواء (لا سقى دوابه  
ان شرب نهرها أكثر من سقى دوابه  
(أرضه وشجره ونحوه ونحوه) ونحوه (لا سقى دوابه  
لأن الحق له فيوقف على انفع

(وله سقي شجرة) أو خضر زرع في داره خلا إليه  
 بجراره) وأوانيه (في الاصح) وقيل لا الا  
 باذنه (والبحر في كسر زوحب)؟ حمله  
 من مضمومة الخايسية (لا يتنفع به الا باذن  
 صاحبه) الملكة باحرازه (ولو كانت البئر  
 أو الحوض أو النهر في ملكه اذا كان  
 صيد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان  
 يجره ما بقر به فان لم يجد يقال له) أي اذا حب  
 البئر ونحوه (اما أن يخرج الماء اليه أو تركه  
 لباخذ الماء) بشرط أن لا يكسر ضفته) أي  
 بجانب النهر ونحوه (لأن له حصة من الشفة)  
 لحديث أحمد المسالمون شركاء في ثلاث في الماء  
 والكل والنار (وحكم الكل بحكم الماء  
 فيقال للمالك أما أن تقطع وتدفع اليه والا  
 تركه لا يأخذ قدر ما يريد) زبهي (وله منعه)  
 الماء وهو يخاف على نفسه ودابة شرب  
 كان له أن يقا له بالسلاح) لا تضر عرشي الله  
 عنه (وان كان بحر في داره اذا  
 بغير السلاح) كطعام عند المحصة درر اذا  
 كان فيه فضل عن حاجته) الملك بالاحراز فصار  
 طعام الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى  
 أن يتنازل بغير سلاح لأنه ارتكب معصية  
 فكان كالتعزير كفي (وكرى نهر) أي حفرو  
 (غير مملوك من بيت يجر الناس على كربة)  
 أي في بيت المال (شيء يجر النهر) (وكرى) النهر  
 ان اتمتعوا عنه دفعاً للضرر (وكرى) النهر  
 (المملوك على اشد ويجوز من أبي منهم على  
 ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر

ان رأى ذلك خاتمة (قوله بجراره) بكسر الجيم جمع جرّة وهو ما يعمل من الخنزف ويجمع أيضا على جز قاموس  
 (قوله وقيل لا الا باذنه) قال في الخاتمة والوجيز وهو الاصح فهو ما قولان مصححان (فرع) العين أو الحوض  
 الذي دخل فيه الماء بغير احراز واحتمال فهو بمنزلة النهر الخاص (قوله اذا كان يجره ما بقر به) ليس في ملك  
 أحد هندية وانما جازله المنع والحالة هذه لهدم الضرر (قوله بشرط أن لا يكسر ضفته) الضفة بالقح والكسر  
 جانب النهر مغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اه ويجمع المفتوح على ضفات كبة  
 وحبات والمكسور على ضف كعدة وعدد (قوله ونحوه) كالخوض والبئر (قوله لأن له حصة) أي حين اذ لم يجد  
 ماء بما حقا بقر به يحصل به مقصوده (قوله المسالمون شركاء في ثلاث) شركة باحثة لا شركة ملك من سبق الى شيء  
 من ذلك في وعاء أو غيره وأحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تقليدك به بجميع وجوه التقليد وهو  
 موروث عنه ويجوز فيه وصاياه انتهى شلبي عن الاتفاق (قوله في الماء) وذلك لوجوده في محله باجماعه تعالى في  
 سباحة حتى يجرز حوى (قوله والكل) أي الحشيش النبات بنفسه فلا يملكه من نبت بأرضه من قطعه وأحرزه  
 ملكه بخلاف الشجر اذا نبت بأرض انسان ملكه لانه من أجزاء أرضه والنص ورد في الكل بخلاف القياس  
 (قوله والنار) يعني اذا أوقد نار في مفازة فانها تكون شركة بينه وبين الناس أجمع حتى لو جاء انسان وأراد أن  
 يستضيء بضوء هذه النار وأراد أن يحيط نوباله حول النار أو يسطر على بهار من البرد أو يتخذ منها سراجا  
 لا يكون لصاحب النار منعه أما اذا أوقد النار في موضع مملوك له فان له منعه من الانتفاع بملكه قاطبا اذا أراد  
 أن يأخذ من قتيلة شراجه أو شيا من الحجر فان لصاحب النار أن يمنعه من ذلك لانه ملكه اتفاقا عن شيخ  
 الاسلام والكل ما انبسط وانتشر على وجه الارض ولا يكون له ساق وما كان له ساق فهو شجر والشوك كالكل  
 والقيرو والزنج والقيروزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن اه خزائن المفتين والخطب في ملك رجل ليس  
 لاحد أن يحط به بغير اذنه وان كان في غيره ملك فلا بأس به ولا يضر نسبته الى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك  
 ملك لهم و كذلك الزنج والكبريت والنار في المروج والادوية منضرات ويكف المحتطب الخطب بمجرد  
 الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت ملحمة فلا شيء عليه وان صار الماء ملحما  
 فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في سلا انسان لا يجوز لاحد أخذه ومن أن أخذه بلا إذن (قوله فيقال  
 للمالك الخ) أي ان لم يجد كلا في أرض من مباحق ريسان تلك الأرض هندية (قوله وهو يخاف على نفسه ودابته  
 العطش) أي الهلاك به (قوله اذا كان فيه فضل عن حاجته) أما اذا كان لا يكفي الأحدثهما فانه يتركه للمالك  
 نهايه (قوله فصار نظير الطعام) لاحاجة اليه لانها ماله من قوله كطعام عند المحصة (تنبيه) السنة اذا كانت  
 تأتي على كل الماء بأن كان جده ولا صغيرا وفي الواورد عليه كثره قال بعضهم لا يمنع والا كثره أن يمنع لانه يلحقه  
 ضرر بذلك كفي الاراضي اه (قوله الاولى أن يقا له بغير سلاح) هذا يشير الى أنه يجوز أن يقا له بالسلاح حيث  
 جعل الاولى أن لا يقا له به اه زبهي (تنبيه) في الذخيرة والمنية عبد أو مربي أو أمة ملا الكوز من ماء الحوض  
 وأوراق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لأن الماء الذي في السكوز يصير ملكا لا خذ فاذا  
 اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبي أبوه وأمه باتيان الماء من الرادى أو الحوض في كوز  
 فباع به لا يحل لا يوبه أن يشربا من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لأن الماء صار ملكه ولا يحل لهما الا كل أي  
 والشرب من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنمين للعرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين  
 حرج عظيم (قوله أي حفرو) واخراج الطين منه (قوله من بيت المال) أي مال الطراج والجزية دون العشر  
 والصدقات لانهم مملوكون وذلك لأن بيت المال المجموع منهم مملوك للمسلمين وذلك منها (قوله يجبر الناس  
 على كربة) لأن في تركه ضررا على الناس وقل أن يتفق العوام على المالح باختيارهم فيجبرهم الامام فيخرج له من  
 بطيخة ويجعل المائة على المسافر الذين لا يطيقونه كتجهيز الجيش اه حوى (قوله ويجبر من أبي منهم على ذلك)  
 دفعا للضرر العام وهو ضرر الشركاء بالضرر الخاص مع أن في مقابلة عود ضلالتهم يحصهم (قوله وقيل  
 في الخاص لا يجبر) ويجبر في العام لأن فيه دفع ضرر عام عن بقية الشركاء فيجوز بازاء ضرر خاص بل يحصل له  
 دفع مضارته بخلاف الخاص فانه ليس فيه ضرر عام بل خاص والفرق بين النهر الخاص والعام أن ما يجب فيه  
 الشفعة خاص وما لا يجب فيه عام واختلف المشايخ في تحديد ذلك ولكن أحسن ما قيل فيه من التحديد هو أن

الشركاء في النهر ان كانوا دون المائة فالشركة خاصة يستحق بها الشفعة وان كانوا مائة فصاعدا فالشركة عامة لا تجب الشفعة لكل وانما تكون للجبار انتهى شلي عن الاتفاق في (قوله وهل يرجعون) أي على الآتي على القول بعدم اجباره (قوله عليهم من أعلاه) يسانه أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فثمة الكرى على كل واحد عشر الى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون المونة على الباقيين اتساعا واذا جاوز الكرى أرضه قبل له أن يفتح الماء ليسقى أرضه لانتهاء الكرى في حقه وقبل ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه نفيا لا اختصاصا به بالانتفاع بالماء ونهم انتهى مكي عن البرهان (قوله فان جاوز أرض رجل منهم برئ) ان جاوزها بتمامها وقبل ان جاوز فثمة نهره وهو مروى عن محمد لانه أن يدخل الماء من أي جزء أراد من أرضه قال في المصباح فقرة الطريق بضم الفاء وتشديد الواو مفتوحة فقه وهو أعلاه وفوقه الزقاق مخرجه وفوقه النهر فقه أيضا والجمع أقواء على غير قياس اه (قوله بالحصص) لان كل واحد منهم ينتفع بالاسفل كما ينتفع بالاعلى لانه يحتاج الى تسهيل النازل من الماء فانه اذا امتد عليه فاض الماء على أرضه وأفسد زرعهم (قوله كما يستحقون في استحقاق الشفعة) الذي في التبيين فلهذا يستحقون في استحقاق الشفعة به اه وهو الاول فمدبر فان حق الشفعة لا يخصهم (قوله ولا كرى على أهل الشفعة) لانهم لا ملك لهم وانما حقهم في الشرب اذا وجد الماء فكانوا اتباعا والكبرى انما هو على الاصول وقبل يجبرهم الامام عليه مكي عن البرهان وفي التبيين لانهم لا يحصون اذا أهل الدنيا كلهم لهم حق الشفعة ومونة الكرى لا تجب على قوم لا يحصون انتهى (قوله استحقاقا) وجهه أن الشرب مرغوب فيه منتفع به ويمكن أن يملك بغير أرض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيسبق له الشرب وحده والقياس أن لاتصح الدعوى به لان الشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام وشرط الدعوى ان يكون المذعي معلوما (قوله لم يكن له ذلك) الا أن يقيم صاحب الارض بينة أن النهر له هندية (قوله وان لم يكن في يده) أي النهر (قوله ولم يكن جاريا) أي ولم يكن معلوما جاريا لانه في الماضي أقامه في الهندية (قوله فعليه البيان) وان لم يقيم بينة فانه لصاحب الارض هندية وكونه محذور في أرض المذعي عليه لا يصلح حجة للمذعي لان ذلك مجرد شبهة حموى (قوله وأنه قد كان له حجة) الواو بمعنى أولان الدعوى في ملك النهر وفي حق الاجراء قال في التبيين فيبقى له اثباته بالحجة ملك الرقبة اذا كان له الدعوى فيه أو حق الاجراء باثبات المجري من غير دعوى الملك اه (قوله وعلى هذا المص) مبتدأ وخبر قال في خبر مطلوب لكن لا بد أن يقول في الدعوى مصب الوضوء والمطر أو غيرهما للتساوت انتهى حموى (قوله فيكم الاختلاف فيه) أي الاختلاف الواقع بين المذعي عليه (قوله اختصموا في الشرب) فادعى بعضهم زيادة على حظ صاحبه (قوله لانه المقصود) أي لان سقى الاراضى بالشرب هو المقصود والحاجة اليه تختلف باختلاف الاراضى وكثرة الظاهر أن حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وبقدر حاجته (قوله لان المقصود الاستطراق) وهو لا يختلف باختلاف الدار (قوله وليس لاحد من الشركاء أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رعى) لان في ذلك كسر ضفة النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبناء وفي الكسر تغير الماء عن سنه (قوله ولا يضر نهر) بأن لا يكسر ضفته (قوله ولا بناء) بأن لا يغيره من سنه ولا ينقصه اه زياحي فلا يجوز لاحد المنع لان المنع من الانتفاع بالماء مع بقاءه على حاله متعنت فاصد الاضرار بغيره لا دفع الضرر عن نفسه (قوله أو دالية) هي جذع طويل يركب تركيب مداد الارز في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها وتيل هي الدواب اه تبيين (قوله أو جسر) هو ما يغير عليه ويكسر وجهه أجسر وجسر قاسوس (قوله أو قنطرة) الفرق بينها وبين الجسر أن الجسر اسم لما يوضع ويرفع عما يكون متخذ من الألواح والخشب والقنطرة ما يتخذ من الحجر والجر يكون موضوعا ولا يرفع زياحي وقال البدراعي الجسر أعظم من القنطرة لانه يكون من الخشب والتراب اقادم المصنف وانما منع عما ذكر لان الدالية بمنزلة الرعى وفي القنطرة والجسر اشغال الموضع المشترك فيمنع منه ولا يكون ذلك الا برضاهم (قوله أو يوسع قم النهر) لان فيه كسر ضفته ويزيد على قدر حقه في أخذ الماء ولو كانت القسمة بالكوى لانه اذا وسعه حبس الماء في ذلك المحل فدخل في كونه أكثر مما كان يدخل حموى (قوله بفتحها) وقد تظم الكاف في المفرد حموى زاد مسكين والجمع (قوله الثقب) أصله ثقب البيت ويستعار لفتح الماء الى المزارع والجدول مغرب (تنبيه) اراد رفع كواه أو تسفيلها من حيث العمق اما أن يعلم عتبه حين القسمة فلهذا أن يسفل حتى يعود الى الحالة الاولى ولا يمكن من الزيادة على

وهل يرجعون ان بامر القاضي نعم (ومونة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه فان جاوز أرض رجل منهم برئ) من مونة الكرى وقال عليهم كرى من أوله الى آخره بالحصص كما ثبت وثون في استحقاق الشفعة ولا كرى على أهل الشفعة (وتصح دعوى الشرب بغير أهل الشفعة) واذا كان لرجل أرض ولا تصرفه في نهر أو ادرب الارض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتبركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها أي في الارض (فعليه البيان أن هذا النهر له وأنه قد كان له حجة في هذا النهر مسوقة في اراضيه وعلى هذا المص في نهر أو على سطح أو الميزاب أو الممشى كل ذلك في دار غيره لا تخلف لاختلاف فيه تظهير في الشرب زياحي (قوله لا يضر نهر ولا بناء) اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضهم لانه المقصود بختلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستحقون في ملك رقبة بلا اعتبار سرعة الدار وضيقه لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رعى (قاية أو دالية في ملكه ولا يضر نهر ولا بناء) أو يوسع قم النهر كما عود أو جسر (الحال انه قد كانت القسمة ارضهم بالايام) (قد كانت القسمة بالكوى) يكسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه اظهور الحق فيه

القديم وان لم يعلم قالوا يسفل بقدر ما يكرى مثل هذا النهر عادة وان زاد منسحق قاله لثقبه أبو جعفر وان أراد رفع  
 الكوى ليقل ماء أرضه قل ذلك لان الرفع كبس بعض النهر وله كبس نهر مكة فضلاء من بعضه ولو كان لكل كوى  
 مسماة أى معدودة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان لم يضر بهم لانها خاصة بخلاف النهر الاعظم  
 لان له شق نهر ابتداء فالكوى بالاولى اه جوى ملخص الكنة نقل بعد ما نصه لو أراد الاعلى في نهر خاص به كوى  
 سده بعضا دفعا فيض الماء عن أرضه ليس له ذلك للاضرار بالآخر اه فان حمل الازل على ما اذا كانت الكوى في  
 النهر العام زال التناقى وحتره (قوله أبو يوسف نصيبه الى أرض له أخرى الخ) لانه اذا فعل ذلك يخشى أن يبدى  
 حق الشرب لهما من هذا النهر اذا انتادم العهد ويستدل على ذلك بالحفوف لاجراء الماء فيه اليها وكذا لو أراد أن  
 يسوق شربة في أرضه الاولى حتى ينتهى الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه (قوله ليس له) أى للارض  
 وهذه كرا الضمير باعتبار المكان (قوله ولهم) تقضه بعد الاجازة الخ لان كل واحد منهم يكون معصير نصيبه  
 اصاحبه فيرجع فيه ساهوا وورثته أى وقت شأوا لان العارية غير لازمة وليس هذا بيعا ولا اجارة لان مبادلة  
 لشرب بالشرب باطله وكذا اجارة الشرب لا تجوز افاده الزيلعي (قوله وليس للاعلى سده النهر الخ) قال الجوى  
 في شرحه وليس لاحد أن يسكر النهر أو يستده على الاسفل بل يشرب بحصته لان فيه احد اثنتى في وسط النهر  
 ورقبته مشتركة فلا يجوز لبعضهم بغير اذن الباقي فان تراصرا على سكر الاعلى حتى يتم حفله أو كل في نوبته جاز  
 ولكن ان أمكنه ياب ونحوه فلا يهدى الى الطين والحجر لئلا يضر بشر كانه الا أن يرضوا ولو لم يصل الماء الى  
 أراضهم الا بالسكر بدأ بالاسفل ثم ينزل عليه ولا يعكس يقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء  
 على أهل الاعلى حتى يرووا ماء والماء الذى ينحدر من الجبل والوادي اختلف فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع  
 عن أهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار بأهل الاسفل ببيع الماء فوق الحاجة واختاره المرخشي وقيل انه  
 لما دخل الوادي كان كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه الا أن يكون السبل المنحدر واتشعر على  
 وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه هندية عن الوجيز (قوله ساكنها غير ساكن هذه الدار) مبتدأ وخبر  
 (قوله لان المارة لاتزداد) وله حق المرور وتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع اه زيلعي وفيه أنه قد يطول  
 الزمان ويبسح التي لا تمزجها فبذى المشتري أن له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق (قوله وبورث  
 الشرب) كارت المال لان الورثة خالص الميراث في حقوقه وأسلاكه فية ومن مقامه فيما لا يجوز له كونه موضع  
 وتبرع كدين وقود وخرج جوى (قوله ويوصى بالانتفاع به) لان الوصية أخذت الميراث فيجوز حكمه فيها وتعتبر  
 الوصية من الثلث قال بعضهم يسأل من المقتولين من أهل ذلك الموضع فإذا قالوا يشتري بائة مثلا يعتبر بوجه  
 من الثلث واكثرهم على أنه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر  
 بكم يشتري بالشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث وهذا  
 اذا كانت الوصية لا تؤدى الى البيع كالوصية للقراء وأما اذا أوصى بثلاث شر بدغير أرضه في سبيل الله أو الحج  
 أو الرقاب كانت هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يتمكن أن يحج أو يعاون الرقاب بغير الشرب وانما يتكرر بتمته  
 والوصية ببيع الشرب بالأرض باطله افاده في الهندية (قوله أما الايصاء ببيعه فباطل) مستثنى عنه بقول  
 المصنف بعد ولا يوصى بذلك (قوله لانه ليس بمال متقوم) وللغرف فيه وجهاته ولعدم الملك فيه الحال (قوله  
 وأخويه) وهما ما ذكرهما المصنف (قوله بدل خلع) فعليه ما ردهما أخذته من مهر (قوله وصلح عن دم عمد) وعلى  
 القاتل الدية وليس للمدعى الرجوع الى دعواه لصحة الصلح بالنظر الى اسقاط القود (قوله ومهر نسكاح) وعلى  
 الزوج مهر المثل (قوله لانه لا تبطل بالشرط الفاسد) ليس هنا شرط بل هو اقتصر على قوله لان الشرب الخ لكان  
 أنسب (قوله وقيل ينظر الامام) أى أو نائبه وقيل ينظر الى قيمة الارض بدون شرب ومع الشرب فيصرف تفاوت  
 ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وقيل يشتري على التركة أرض بلا شرب فيبيعهامعه ويصرف الفضل  
 للدين وأهلها مثالها وجعله في الهندية الاصح (قوله لانه متسبب غير معتد) بشرط وجوب الضمان في التسبب  
 أن يكون معتد يا لا ترى أن من حفر بئر في أرضه لا يضمن ما عطب فيها ما قلنا وان حفر في الطريق يضمن انتهى  
 زيلعي (قوله تصح له أرض عادة) بيان لما قبله (قوله وأما اذا سقى في غير نوبته) أى ولو سبقا بمعتاد (قوله أو زاد على  
 حقه) أى وان كان الذي معتاد وقد علمت ما به الفتوى وهو أن الاعتبار لا معتاد وغيره (قوله يضمن) أى لوجود

(أبو يوسف نصيبه الى أرض له أخرى ليس له  
 منه) أى من النهر (شرب بلارضاهم) يتعلق  
 بالجميع ولهم تقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من  
 بعدهم وليس للاعلى سده النهر بلارضاهم وان  
 لم تشرب أرضه بدونه ملقى (كطريق مشترك  
 اراد أحدهم أن يفتح فيه بابا الى دار أخرى  
 ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في  
 هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن  
 الدارين واحدا حيث لا ينسحق) لان المارة  
 لاتزداد (وبورث الشرب ويوصى بالانتفاع  
 به) أما الايصاء ببيعه فباطل (ولا يباع  
 الشرب) ولا يوجب ولا يوجب ولا يصدق به  
 لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى كما يحى (ولا يوصى بذلك) أى ببيعه  
 وأخويه (ولا يصلح) الماء (بدل خلع) الخ  
 دم عمد وهو نسكاح وان حقت هذه العتود  
 لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب  
 لا يملك ببيع ما حتى لو مات وعليه دين لم يسحق  
 الشرب بلارضاهم ولو لم يكن له أرض قبل يجمع  
 الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى أن  
 يتقاضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب  
 فيها فيضها اليها فيبيعها برضى ربه فينظر لقيمة  
 الارض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت  
 ما بينهما ما لدين الميت وعلمه في الزيلعي  
 (ولا يضمن من ملأ أرضه ما قنرت أرض جاره  
 أو غرقت) لانه متسبب غير معتد وهذا اذا  
 سقاها سببا معتادا تكمله له أرضه عادة والا  
 فيضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا  
 سقى في نوبته مقدار حقه وأما اذا سقى في غير  
 نوبته أو زاد على حقه يضمن

التعمد بانسبب زياحي (قوله على ما قال السمعيل الزاهدي) هذا يقتضي انفراد عماد كروان الجمهور على الاول  
 (قوله ولا يضمن من سقى أرضه) لان من ملأ استملاك شي بجهة كالشفة لا يضمن اذا استملكه بأخرى ولان الماء  
 قبل الاحرار بالاولاوي لا يصير مملوكا وباتلاف ماليس مملوكا فغيره لا يضمن قال أبو الليث في العيون انه لا يفعل  
 وان اضطر اليه لان المرخص في أخذ مال الغير خوفا الهالك على النفس ولم يوجب جداته في قوله في أخذ مال الغير  
 المراد مال الغير فيه حق (قوله ولو تصدق بنزله) قال في القاموس والنزل بضمين المنزل وماهي للضعيف أن ينزل  
 عليه كالنزل والجمع انزال والطعام ذو البركة كالنزيل والفضل والعطاء والبركة والقوم التازلون وبيع ما يزرع  
 وزكاؤه ونماؤه كالنزل بالضم وبالتحرير ١٥ والمراد الاخير (قوله انعدم وصار شياً آخر) أي دماً وفرنأولجا  
 ونحوه فلا يطلب منه التصديق بها (قوله فان تكرر ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الخبائية  
 وان فعله مرة بعد مرة ١٥ (قوله ونماه في شرح الوهبانية) لم يذكرفيه حكما زائدا عما ذكره هنا (قوله وقال  
 ويجوز) ظاهره أن الضمير في قال يرجع الى شارح الوهبانية ولم يذكرفي شرحي عبد البر والشربلالي وانما ذكره  
 المصنف في شرحه فلو قال قال المصنف لكان أوضح (قوله وأفتى الناصحي بضمنانه) هذا افتاء تفرد به  
 فلا يعارض الاول وهو الاصح كما في الظاهرية (قوله وينفذ الحكم بعهدة بيعه) لمصادفته فصلا لمجتهدا فيه وقد علم  
 أن الثاني لا يقتضي بغير معتمد مذهبه فهو معزول بالنسبة لغيره (قوله فافهم) كانه يشير به الى أنه جزم في غير  
 هذا المحل بما وافق الجمهور (قوله فتنبه) أشار به الى أن مراده ما أفتى به الجمهور لا ما أفتى به الناصحي (قوله  
 وساق الخ) لاحاجة اليه (قوله دون اذن يقتزر) لم يذكر الاذن في هذه المسئلة وانما ذكره كروافيه أقوالا ثلاثة قبل  
 لمن وضع في جانبه فله أخذ الا أن يضرب وقيل انه مشترك بين أهل النهر وقيل انه مباح لكل من أخذه وهو الاظهر  
 وهو جواب نجم الأئمة البخاري حيث لم يضرب بأهل النهر ولا بعد الحافر مستويا عليه بالحفر لان الاستيلاء انما  
 يكون بمبالاة لملك اذا كان على قصد التملك والحافرون لا يقصدون به التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول  
 المانع من جري الماء فلكل أحد أن يأخذ ذلك الحشيش قال صاحب الفنية وهذا حسن جدا (قوله ولو حفر  
 نهر الخ) هذا البيت وفي الوهبانية بيتان هما

ولو فخرناهم وألقوا ترايه \* بأرض لشخص وهي لاما معبر  
فليس عليهم نقل ما في حريمه \* وفي الغروب الأرض بالنقل يومر

وصورة مسئلتهم ما نهر يقوم يجري في أرض رجل حفر والنهر وألقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لا يكون لصاحب الارض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق القاء التراب في حريم النهر فان ألقوا التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم بنقل التراب وقد ذكر الشارح مسئلة أخرى وقال انها أولى بالنظم من هذه المسئلة وصورته ما نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويحجم مع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لا يكون لاهل السكة تكليف أرباب النهر بنقل التراب وان كان التراب جاوَز حريم النهر كان لهم ذلك اه فاراد الشارح بذلك التصحيح أن يذكر حكم المسئلتين في بيت واحد وقد أجاد الا أنه لم يصب في عزوه للوهابية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الاشربة) •

ذكر الاشربة بعد الشرب لانها مشبعة اعرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لمنااسبة لاحياء الموات ومن  
محاسنه بيان حرمتها الا لشبهة في حسن تحريم ما يزيل العقل الذي هو ملاك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان  
قلت ما باله حل للام السابقة مع احتياجهم الى ذلك قلت اوجب بأن السكر حرام في جميع الاديان وحرمة شرب  
القليل علينا من الحر كرامة لاننا من الله تعالى لثلاثة نفع في المحذور ونحن مشهود لنا بالخيرية واعلم أن الاصل  
في الاشياء اكلها سوى الفروج الاباحية قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال تعالى كلوا مما في  
الارض حلالا طيبا وانما ثبت الحرمة بعارض نص مطاق او خبر مروي تخالف يوجد شيء من الدلائل المحرمة فهي  
على الاباحية منع قال القهستاني وأصول الاشربة الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوب كالبر والذرة والدخن  
والخللوات كالسكر والنايد والعسل والابان كلبن الابل والرمال والمخذهن العنب خمسة أنواع أوستة ومن  
التمر ثلثة ومن الزبيب اثنتان ومن كل السواقي واحد وكل مما على نوعين في مومل مومل (قوله كل ما منع بشرب)

على ما قال الله تعالى الزاهد قهستاني  
(ولا يضمن من سقى أرضه) أوزرعه (من  
شرب غيره بغير إذنه) في رواية الأصل وعليه  
الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال من  
الخلاصة لما أنه غير متقوم ولو صدق بنزله  
فحين لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف  
المغصوب فإن الدابة إذا شمت به أذعن عدم  
وصار شيئاً آخر قهستاني (فان تكرر ذلك منه)  
لا ضمان (وأنه الامام بالشرع والحبس ان  
رأى) الامام (ذلك) خاتمة وعلمه في شرح  
الوهبانية وقال وجوز بعض مشايخ بلخ  
الشرع لتعامل أهل بلخ والتمس بترك  
التعامل ونقض بأنه تعامل أهل بلدة واحدة  
ولم يأتى النسخ بضمائه ذكره في جواهر  
القناتى قال وينفذ الحكم بصدقه  
فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه مانع  
البيع الفاسد أنه يضمن بالاتلاف ولو سقى  
أرض نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في النفاية  
هذا فانهم قلت وقدمت عليه الفتوى فتمت

وفي الوهبانية  
وساق بشرب الغير ليس بضامن  
وضمته بعض وما مر أظهور  
وما جوزوا أخذ التراب الذي على  
جوانب غردون اذن بقرو  
ولو حفر وانهر او القوا ترابه  
فلو في حريم ليس بالنقل يؤمر

هو جمع نربابو (النرباب) لغة كل مانع  
من نرباب

ماء كان أو غيره حلالا كان أو حراما فهو سائل (قوله ما يسكر) بضم الياء من الاسكار انتهى مكي (قوله الخمر وهي التي) الخمر تذكر وتؤنث فيقال هو الخمر وهي الخمر وفي الرمز الخمر مؤنثة معا وقد تذكر لفظا وقال انه صهي الخمر أنثى وأنكر التذكير قال ابن الاعرابي سميت خمر لانها تركت فاخمرت واختارها تغير معها ويقال سميت بذلك لخمرتها العقل أي ستره انتهى قلت والاول أليق بهذه والنائي أليق بالمذهب الثلاثة فانه عندهم كل مسكر خمر واستدل لذلك بأحاديث تفيد ذلك الاطلاق والدليل لنا اتفاق أهل اللغة على تعريف الخمر بما ذكرنا وغيرها يسمى بأذاها أو مثلها وغير ذلك وتسمية غيرها خمر مجاز وعلمه يحمل الحديث أو على بيان الحكم لانه صلى الله عليه وسلم بعث له لا لبيان الحقائق وتعامه في التبيين (قوله بكسر النون فتشديد الياء) قال ابن الأثير انتهى عن أكل اللحم التي هو الذي لم يطبخ أو طبخ أدنى طبخ ولم ينفخ يقال ماء اللحم يخبز بوزن ناع ينفع ناعا فهو في بالكسر كنيع وهذا هو الاصل وقد ترك الهمزة بقلب ياء فيقال في مشددا انتهى فما اقتصر عليه خلاف الاصل وقال عزى زاده الابدال والادغام غير مشهور قال أبو السعود ورأيت بخط الجوى أنه يعتد بالهمزة فيقال أناء صاحبه اذا لم ينسجه اه (قوله اذا غلى) أي غليانا كما لا يأن صار أسفله أعلاه السمر فتدنى وقوله واشتد أي صار قويا وكثر غليانه وحصل فيه قوة لاسكار وقيل صار بحال يمنع حواس شارب من الفهم والدرك وقيل صلاحته للاسكار اه مكي عن البناية (قوله بالزبد) بفتحيم وهو من البحر وغيره كالزغوة مصباح (قوله ولم يشترط اذغله) قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب الشرب التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وصار أعلاه أسفله فهو خمر بخلاف بين علمائنا وأما اذا غلى واشتد ولم يقذف بالزبد فعلى قول أبي حنيفة ليس بخمر ويحل شربه ويحرمه وعلى قوله ما هو خمر لا يحل شربه اه قال صاحب الغاية وأنا أخذ بقوله ما دفعها للتجسس على الحرام لانهم اذا علموا ذلك يفتنون في الفساد اه مكي الدين وعلى صاحب التبيين قوله سما بأن الالذة المطربة والقوة المسكرة تحصل بالاشتداد وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصدقة عن الصلاة وأما القذف بالزبد فهو وصف لا تأثير له في احداث صفة السكر وله أن الغليان بداية الشدة وكما به قذف الزبد لانه يتميز به العاصي عن الكدرو أحكام الشرع المتعاقبة باقطعية كالحل والحد وكما به قذف الزبد لانه يتميز به العاصي عن حرمة الشرب بمجرّد الاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً اه (قوله وما يأتى ما يفيد) أي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد اه حلي فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد أي فأولى الخمر وهو جار على قوله ما في ترك القذف فيها مكي (قوله ثم شرع في أحكامها العشرة) المختصر مجموعها والافصم الانتفاع بغيرها ولا يجوز زبها التدوى ويجوز تحليلها (قوله وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع) ولا اعتداد بن خائف قال في التبيين ومن الناس من يقول غير المسمى كمر من الميسر بجرام كغيرها من الاشربة فان حرمتها متوقفة على السكر والقليل لا يحصل به الفساد وهذا كثر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليلها يدعو الى كثيرها وذلك من خواص الخمر لان الالذة تزداد بامتسكائها بخلاف سائر المشروبات وجزا أن تحرم لذاتها أيضا بل هو الظاهر لما في التلذذ بها من الاشتغال عن الخيرات والتشبه بالمترفين وقال عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب اه بتصرف والمراد من المصنف حرمة شرب القليل لان ذكر التدوى والانتفاع يأتي بعد (قوله لعينها) هو المقصود والاخرمة القليل والكثير ثابتة في الثلاثة الباقية (قوله عشر دلائل) هي نظمها في سلك الميسر وما عطف عليه وتسميتها رجسا وعدها من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعاقب الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بها وايقاع البغضاء والصدقة عن ذكر الله وعن الصلاة والنهي البليغ بصيغة الاستنهام المؤذن بالتهديد اه حلي (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لثبوت حرمتها بدليل متطوع به اه زيلعي (قوله ويكفر مستحلها) لانكاره الدليل القطعي زيلعي (قوله وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمن غاصبها وتملئها انتهى تبيين لان الله تعالى أهلها بما يجعلها رجسا والتقوى يشترط بالهزة فأداه المصنف ونقل عن الامام محمد الدين السرخسي الصحيح أنه لا يساح الاتلاف الا لمرض صريح كما اذا كانت عند فاسق يشربها غالبا لو تركت عنده حتى لو كانت عند صالح لا يساح الاتلاف فانها مملوكة له وفي بقائها فائدة وهي التحليل فانه لا يتقانى وقوله في حق المسلم يفيد بنفسه وماله أنها متقومة عند أهل الكفر (قوله لا ماليتها في الاصح) قال في الهداية اختلاف في سقوط ماليتها والاصح أنها مال لان الطباع قبيحة لئلا ياتنص بها اه منح

واصطلاحاً ما يسكر والمخمر منها أربعة  
أنواع الاول (الخمر وهي التي) بكسر النون  
فتشديد الياء (من ماء العنب اذا غلى واشتد  
وقذف) أي رمي (بالزبد) أي الزغوة ولم  
يشترط اذغله وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو  
سفيان الكبير وهو الاظهر كما في الشرب بلاية  
عن المواهب ويأتى ما يفيد وقد تعلق الخمر  
على غير ما ذكر مجازاً ثم شرع في أحكامها  
العشرة فقال (وعلم قليلها وكثيرها)  
بالاجماع (لعينها) أي لذاتها وفي قوله  
انها الخمر رواه الميسر الآية عشر دلائل  
حرمتها وبوطنة في المجتبى وغيره (وهي نجاسة  
مغلظة) كالبول ويكفر مستحلها وسقط  
تقومها في حق المسلم (لا ماليتها) في الاصح

(قوله ولولسقى دواب) قال بعض المشايخ لو قاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا  
 فيمن أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ولو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في  
 الوجهين لأن حمل الخمر إنما يكره لاجل الشرب أما غيره فلا يكره ألا ترى أنه إذا نقل الخمر من الطل الى الشمس  
 أو عكسه لا يكره والصحيح هو الاول ذخيرة (قوله أولطين) أي ليل طين (قوله للتلهي) أي لعب واستسحناو أما  
 إذا كان استقباحا وكرامة فلا على ما يؤخذ من مفهومه (قوله أو في دواء) في بدنه ولو باحتقان أو في دبر دابة  
 هندية ولا يجوز الامتناع بها كما هو عادة بعض النساء رغبة في بريق الشعر (قوله أو دهن) أو ريحان حتى إذا  
 طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي أن يدهن أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت  
 رائحتها بما أتى فيها لانها لم تغير خلاها والخمر لم تغير خلاها لا يجوز الاتفايع بها اه هندية (قوله أو خلوف عطس)  
 أي شديد الولى التعبير بالزلة (قوله ولوزاد فسكر حتى) الحد لا يشترط فيه السكر لأن شربها يوجب الحد من غير  
 سكر وفي الهندية رجل خاف على نفسه من العطش يساح له أن يشرب الخمر بقدر ما يدفع به العطش عندئذ  
 كان الخمر يرد ذلك العطش كما يساح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الغوص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد  
 ما ينزل به الا الخمر يساح له شربها اه خاية وفي الفتاوى المضطر لو شرب قدر ما يرويه فسكر لا حد عليه لأن  
 السكر مباح أي للضرورة في هذه الحالة ولو قدر ما يرويه ويزيد ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كالوشرب هذا  
 القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز اه وصاحب المجتبى لم يقتصر على ما ذكره بل قال بعده وكذا الوروى  
 ثم شرب حتى (قوله ولا يجوز بيعها) أفاد أن بيع الباقي يجوز وان أسكرت وسبأتى (قوله ويجوز شربها  
 وان لم يسكر منها) فحرمتها لعينها فانها أتم الخبائث بالنص قال في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم إذا وضع  
 الرجل قدحاً من خمر على يديه لم يمهله ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلواته أو بعين ليله وان داوم  
 عليها فهو كعابدوثن قهستاني (قوله ويجوز شارب غيرها ان سكر) وحكم الحرمة سبأتى ان شاء الله تعالى وفي  
 الهندية والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الاشرية المتخذة من الحبوب  
 والعسل واللبن واللين لأن الفساق يجتمعون على هذه الاشرية في زماننا وبعيدون للهو والسكر بشربها  
 انتهى وفي المجتبى قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها اقليلها وكثيرها والسكر من كل شراب (قوله  
 ولا يؤثر فيها الطبخ) لأن الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها وبعد ما صار خرا لا يؤثر  
 فيها (قوله الا أنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه) هذا أحد قولين وقال شمس الأعة السرخسي يحد من شرب منه  
 قليلا أو كثيرا هندية عن السكا في نحوه في قاضي خان والبدائع ذكره عبد البر (قوله وضعف ما في القنينة  
 والمجتبى) من أن الخمر إذا طبخت وزالت مرارتها حلت اه (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) أي في تضعيف ما في  
 القنينة فانه قال مراد صاحب القنينة انها تحل اذا زالت عنها أوصاف الخمرية وهي الحرارة والاسكار لتحقق  
 انقلاب العين كما لو انتقلت خلاها و مراد المبسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت على أوصاف الخمرية لانه لم يوجد  
 ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون السار لا تأثير لها في اثبات الحلال لا ينافيه لانه المؤثر هو  
 الانقلاب ولا خصوصية للنارية اه (قوله ولا يجوزها التداوى) هو داخل في الانتفاع كما أفاده في حله ولكن  
 المصنف أفاده أنه لا يساح لضرورة التداوى بقريته قوله على المعقد اذ لم تكن ضرورة لكان حراما بالاجماع  
 وقد تقدمت مسئلة التداوى بالمحرم (قوله ولو باحتقان أو قطار في احليل) واكتحال وجعل في سغوط منغ ومنه  
 يعلم حرمة بعض النشوق المجلوب من بعض بلاد الروم المجهول فيه الخمر (قوله ويجوز تحليلها) قد يقال ان  
 تحليلها واجب لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه فان الخمر مال في الجلة حتى يصح توكيل مملوك ببيعها  
 وان لم تكن مضمونة بالاتلاف شربا لانه ثم اذا صارت خلاها يظهر ما يوزن بها من الاناء وأما اعلاه وهو الذي  
 انتقص عنه الخمر فقد قيل يظهر تعاوقل لا يظهر لانه تنجس باصاغة الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته ولو غسل  
 بالخل فخل من ساعته طهر للاستحالة وكذا اذا صب منه الخمر ثم ملئ خلا يظهر في الحال زيلهي قال شيخنا وقوله  
 قيل يظهر تعاوقل المقى به اه أبو السعد (قوله بالكسر) والمتكسما (قوله يسمى الباذق) بكسر الذال  
 وقصها كافي القاموس معرب باده قهستاني وفي شرح مسكين واخا قيد بقوله أقل لانه اذا ذهب ثلثا فادام حلوا  
 محل شربه عند السك والاعلى واشتد محل شربه عندها ما لم يسكر خلاها فهداه (قوله يعنى في التسعة) يعنى

(وحرم الانتفاع بها) ولولسقى دواب أولطين  
 أو قطر للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام أو  
 غير ذلك الا تحليل أو خلوف عطس بقدر  
 الضرورة ولو زاد فسكر حتى مجتبى (ولا يجوز  
 بيعها) الحديث مسلم ان الذي حرم شربها  
 حرم بيعها (ويجوز شاربها وان لم يسكر منها)  
 (و) يجوز شارب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها  
 الطبخ (الا أنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه)  
 لا خصاص الحد بالتي ذكره الزيلهي  
 واستظهره المصنف وضعف ما في القنينة  
 والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان أنه لا يثبت  
 الحد لصاحب القنينة بخلافه للتواضع ما لم  
 يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن  
 الشحنة (ولا يجوزها التداوى) على المعقد  
 قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو قطار في  
 احليل نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء  
 فيها) خلافا لاشافعي (و) الساقى (الطلاء)  
 بالكسر (وهو العصير بطبخ حتى يذهب أقل  
 من ثلثه) ويصير مسكرا وموتب المصنف أن  
 هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فيذكره بقوله  
 (وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه  
 وبقي الثلث) وصار مسكرا (وهو الصواب) كما  
 جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعنى  
 في التسعة

لا في الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء  
على ما في المحيط ثابت بشرط كبر الصعابة  
رضي الله عنهم كما في الترتيب لاية قال وسمى  
بالطلاء قوله عز وجل رضي الله تعالى عنه ما أشبه  
هذا بطلاء العبد وهو القطران الذي يطلى به  
العبد الجربان (ونجاسته) أي الطلاء على  
التفسير الأول كذا قاله المصنف (كأنه) وهو  
يعني (و) الثالث (السكر) يقتضين (وهو  
القي من ماء الرطب) إذا اشتد وقذف بالزبد  
القي من ماء الزبيب وهو القوي من ماء  
(و) الرابع (تقيع الزبيب) يقتضي (وهو  
الزبيب) بشرط أن يقذف بالزبد بعد الغليان  
(والكل) أي الثلاثة المذكورة (حرام إذا  
على واشتد) واللام يحرم اتفاقا وقذف  
نحو أن اتفاقا وظاهر كلامه كبقية المتن أنه  
اختاره هنا قوله ما قاله البرجندى نعم قال  
القهيستاني ترك القيد هنا لأنه لا يحسن على  
السابق اه قننه ولم يبين حكم نجاسة السكر  
والنقيع ومفاد كلامه أنها خفيفة وهو مختار  
والنقيع واختار في الهداية أنها غليظة  
والسكر خفيف وحرمة السكر فلا يشترط  
(وحرمة تهادون حرمة الخمر فلا يشترط  
مستحلوها) لأن حرمتها بالاجتماع (والحلال  
منها) أربعة أنواع الأول (نبذ التمر والزبيب  
ان طبخ أدنى طبخة) يحل شربه (وان اشتد)  
وهذا (إذا شرب) منه (بلا هو وطرب) ولو  
شرب للهو فقليله وكثيره حرام (وما لم يسكر)  
فإن شرب ما يغلب على ظنه أنه مسكر فيجوز

أن الذي يسمى بالطلاء هو المثلث لا ما ذهب أقل من ثلثه فانه يسمى باذقا والطلاء حلال ببقيدته والباذق حرام  
وفي الهندية والثاني الباذق وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث  
أو النصف ويطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكرا ويسكن عند الغليان اه (قوله لا في الحكم) فان حكم الأول  
وهو الباذق الحرمة وحكم الثاني أي عند عدم الاسكار الحلال فلا يعزوم منه الا القدر المسكر (قوله قال وسمى  
بالطلاء) قال ابن الأثير رحمه الله تعالى بالطلاء بالكسر والمذاق الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو الرب وأصله  
القطران الخائر الذي يطلى به الابل اه وقال في المغرب والطلاء كل ما يطلى به من قطران أو نحوه ومنه حديث عمر  
ما أشبه هذا بطلاء الابل ويقال كل ما خثر من الاشربة طلاء على التشبيه حتى سمي به المثلث اه شلي وقال في  
البرهان والثاني العصير العنب أي إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثه ويسمى الطلاء على ما ذكر في الجامع الصغير  
ويسمى المنصف على ما فسره أبو الليث في شرح الجامع الصغير والباذق أيضا أو المنصف المذهب النصف  
والباذق اسم لما دونه أي المذهب ما دون النصف (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني ولو بعد اسكاره فهو  
ظاهر لما قاله من الحل لشرب أكبر الصعابة لأن النجس لا يحل تساوله وأما على قول محمد فهي نجاسة لحكمه  
بحرمة التساول وسأني (قوله به يفتي) واختار الامام السرخسي أن نجاسته خفيفة قهستاني وفي المتوسط  
والباذق وهو ما يطبخ أدنى طبخة وكان دون النصف فأظهر الروايتين عن أبي حنيفة أنه بمنزلة المنصف في حكم  
البيع والحد وعنه في رواية أخرى أنه ألحفه بالخمر في أنه لا يجوز بيعه والتقييد بالطبخ في كلام المتن باعتبار  
الغالب لأنه لا فرق بين أن يذهب ما ذهب بخمر الشمس أو التارك كذا في المكي عن الفتاوى (قوله وهو القوي من ماء  
الرطب) لا يمت تقيع السكر وهو كسر الشيء المحقوف ويحرم من ذلك القليل أفاده القهستاني أي وإن كان الحد لا يجب  
المجمعة من من الفضخ وهو كسر الشيء المحقوف ويحرم من ذلك القليل أفاده القهستاني أي وإن كان الحد لا يجب  
الابالسكر منها ومحله عند عدم الطبخ أما إذا طبخ نبذ التمر فهو من الاربعة (قوله إذا اشتد) أي صار قويا وغلي  
غليا ناشدا وحصل فيه قوة الاسكار كما تقدم فلو كان حلا وحل اتفاقا ذكره القهستاني (قوله وقذف بالزبد)  
أي على قول الامام ولا يشترطان في الحرمة القذف أفاده الجوزي وفي المكي وقوله أي قبل القذف والاشتداد  
حلال عند الكل أما إذا اشتد ولم يقذف فهو على الخلاف عند أبي حنيفة لا يحرم وعندهما يحرم اه وقد تقدم  
اعتماد قولهما (قوله بشرط أن يقذف) أي عنده فيحرم قليله وإن كان الحد لا يجب الابالسكر وعندهما لا يشترط  
القذف (قوله حرم اتفاقا) أي ولو القليل منه والحرمة غير وجوب الحد (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يذكر القذف  
(قوله وترك القيد هنا) أي ترك صدر الشرية في الوفاة قيد القذف حيث قال إذا غلت واشتد (قوله لأنه اعتمد  
على السابق) وهو ذكره في الخمر أي فيقال هنا في كلام المصنف مثله وهو الذي يفيد كلامه في شرحه حيث قال  
وشترط حرمة أن يقذف بالزبد بعد الغليان قاله في السكر فيجوز في نقيع الزبيب لأن الخلاف فيها واحد (قوله  
ومفاد كلامه) حيث تكلم على الباذق فانه قال فيه ونجاسته كأنه وأهله هنا (قوله واختار في الهداية أنها  
غليظة) قال في البحر من باب الانجاس وينبغي ترجيح التغليظ للأصل المتقدم فلا فرق بين الخمر وغيرها وكون  
الحرمة فيه ليست قطعية لا يوجب التخفيف لأن دأسل التغليظ لا يشترط أن يكون قطعا ونقل عن البدائع  
رواية بالطهارة (قوله فلا يكفر مستحلوها) الفاء للنتيجة أي فلا ينسب إلى الكفر مستحلوها هذه الأنواع الثلاثة  
قال في الكشف وجهه من الاكفار أولى من جعله من التكفير لما أن الأول خاص في معنى النسبة إلى الكفر  
والثاني مشترك والخاص أولى في الدلالة على المراد من المشترك اه مكي لمخصا (قوله ان طبخ أدنى طبخة)  
وهو أن يطبخ حتى ينضج تبين وقد ورد في حرمة المتخذ من التمر أحاديث وفي حله أحاديث فاذا حل المحرم على  
التي هو الحلال على المطبوخ فقد حصل التوافق وان دفع التعارض عني (قوله وان اشتد) أي وقذف بالزبد قال  
في الرمز ولم يذكر القذف كذا ما سبق اه (قوله بلا هو وطرب) قال في المختار الطرب خفة تصيب الانسان  
لشدته حزن أو سرور انتهى قال في الدرر وهذا التقييد غير مختص بهذه الاشربة بل إذا شرب الماء وغيره من  
المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه (قوله فلو شرب ما يغلب على ظنه) أي القدر الذي يغلب على  
ظنه أنه يسكر منه فيجوز أي هذا القدر لا المشروب بتمامه قال في الدرر وإذا أسكر واحد منهم ما كان القدر الأخير  
حراما لأنه المفسد اه وفي البحر الزاخر ومن شرب تسعة أقداح من هذه الاشربة غير الخمر ولم يسكر ثم شرب

العاشر فسكر الحرام هو العاشرون ما تقدم وقال أبو يوسف ان قعد يطلب السكر فالتدح الا قول حرام  
 والمتد عليه حرام والمشي اليه حرام اه (قوله والثاني الخليلان) لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها  
 قالت كانت نذير رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاه فبأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنظر حرمها فيه  
 ثم بطرح عليه الماء فنبتذ غدة فيشرب به عشية وتبذ غدة عشية فيشرب به غدوة ورواه ابن ماجه وماروى من النهي  
 عن الخليلين فعمول على حالة القنط والعوز لئلا يجمع بين النعمتين وجاره محتاج بل يؤثر احدها ما جاره  
 والاماحة كانت في حال السعة وهذا الحل مأثور عن ابراهيم النخعي رضي الله تعالى عنه (قوله اذا قصد به اقراء  
 الطعام) فان قصد به اقراء الطعام والتقوى في الليالي على القيام أو في الايام على الصيام أو القتل لاعداء  
 الاسلام أو للتداوى لدفع الآلام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام فهستانى قال في القاموس مرأ الطعام مثلثة  
 الزامراء فهو مرعى في مجيد المغبة بين المرأة كقراءة اه (قوله وسبع غير الخمر) أى من الاشربة المحترمة قال  
 القهستاني فلا يكثر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربهما ولا يكره بطل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها  
 ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن أبي يوسف يجوز بيعها اذا طبخ فذهب  
 أكثر من النصف وأقل من الثلث والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسبة  
 وأما اذا قصد ما هو يعرف بالقرائن فافتوى على قوله ما الكل في المنعرات اه وصحة البيع لا تنافي الكراهة  
 لأن المعصية تقوم بعينها (قوله ومفاده) أى مفاد المصنف حيث عبر بقوله غير الخمر وفيه انه قيده بقوله محرمات  
 والذي مر الاشربة السبعة والحشيشة لم تعد منها فلو حذف قوله محرمات لكان أولى (قوله عدم الحل) ويؤدب  
 بانعها كما ذكره العلامة عبد البر (قوله عن ثعلب عينه) أى المثل أى وعن ثعلب (قوله وان جاز فله) أى التملك  
 والمراد الصحة والثبوت وعبارة الزبلي في القصب ثم يضمن قيمتها سالحة اغير الله وكفى الامة المغنية والكيش  
 النطوح والجسامة الطيارة والديك المختل والعبد الخصى ويجب قيمة السكر والمنصف لا المثل لأن المسلم ممنوع  
 عن تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب منع ونحوه في الهداية وانظر هل يضمن قيمته غير مسكر والقياس على  
 ما قبله يقتضى بأنه يضمن قيمته غير مسكر (قوله ونحوهما) كالتفاح والرمثان (قوله وبه يفتى) قال القهستاني  
 وحاصله أن شرب نبيذ الحبوب والحلاوات بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحد السكران منه ولا يقع طلاقه  
 وحرام عند محمد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكفاية وغيرها وقال الحوى واعلم أن الاصع المختار في  
 زماننا أن كل ما أسكر من الاشربة المذكورة فهو حرام كثيره فقليله حرام وهو قول محمد لحديث كل مسكر حرام  
 اه وقال العيني وقال محمد والثلاثة كل ما أسكر كثيره فقليله حرام من أى نوع كان اتقوله عليه الصلاة والسلام  
 كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم من رواية ابن عمر عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال ما أسكر  
 كثيره فقليله حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه والفتوى على قول محمد وهذا الاختلاف  
 فيما اذا قصد به التتوى دون التلهي وان قصد به التلهي فهو حرام بالاجماع اه وفي البزازية وقال محمد فقليله  
 وكثيره حرام قالوا وبقول محمد نأخذ ومذهب محمد أنه حرام نجس كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وداود  
 واذا كان شربه لله فقليله وكثيره حرام اتفاقا وقال فيها الاشربة المتخذة من الشعير والذرة والتفاح والعسل  
 اذا اشتد وهو مطبوخ أو لا يجوز شرب ما دون المسكر عند الامامين وقال محمد يحرم فقليله وكثيره قالوا وبه نأخذ  
 اه وهذا في الاشربة الاربعة الحلال عندهما أما الاشربة المحترمة فقليله حرام اتفاقا وان لم يسكر وان كان الحذر  
 لا يتعلق الا بالسكر فتأمل وفي شرح الملتقى (تنبيه) قدمنا أن السكر حرام مطلقا لكن الطريق المنضى اليه قد  
 يكون حراما أيضا كافي الاربعة السابقة أو مباحا كافي الاربعة اللاحقة اه (قوله وذكر) أى في كتاب الحدود  
 (قوله انه مروي) أى الحد اذا واجب ثبت الحرمة ونصه وفي العمادية حكى عن صدر الاسلام أبي اليسر  
 البزدوى انه وجد رواية عن أصحابنا جميعا انه يجب الحد فان الحد انما يجب في سائر الاثمة عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف رحمهما الله تعالى بالسكر وان حلالا شره في الاثمة لأن ما يقع به السكر حرام والسكر سبب الفساد فوجب  
 الحد لينجز وعاء شره فيرفع الفساد عن وجهه الارض وهذا المعنى موجود في سائر الاشربة اه (قوله  
 لمن من مسكر الحب يسكر) من الاولى موصولة والثانية سببية أو ابتدائية وهو الاولى قال الشارح وحكمكم  
 ما كان من أصل غير الخمر وهو الزبيب والعنب والتمر كذلك اه (قوله وقامه فيما علقته عليه) منه ما ذكره بقوله

(و) الثاني (الخليلان) من الزبيب والتمر  
 اذا طبخ أدنى طبخة وان اشتد يحل بلالاه  
 (و) الثالث (نبيذ العسل والتين والبر والشعير  
 والذرة) يحل سواء (طبخ أو لا) بلالاه ووطرب  
 (و) الرابع (المثلث العنبى) وان اشتد وهو  
 ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى  
 ثلثه اذا قصد به اقراء الطعام والتداوى  
 والتتوى على طاعة الله تعالى ولواله ولا يحل  
 اجماعا حثائق (ومع بيع غير الخمر) مما رز  
 ومفاده صحة بيع الحشيشة والافيون قلت  
 وقد سئل ابن نجيم عن بيع الحشيشة هل يجوز  
 فكتب لا يجوز فيجمل على أن مراده بعدم  
 الجواز عدم الحل قال المصنف (وتضمن)  
 هذه الاشربة (بالقيمة لا بالمثل) لئلا ينع  
 ثلثا ينع عنه وان جاز فعله بخلاف الصليب  
 مستغن بغيره قيمته صليبا لانه مال متقوم في  
 حقه وقد أمرنا بتبركهم وما يديون زبلي  
 (وحزمها محمد) أى الاشربة المتخذة من  
 العسل والتين ونحوهما قال المصنف (مطلبا)  
 قليلها وكثيرها (وبه يفتى) ذكره الزبلي  
 وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر أنه  
 مروي عن الكل ونظمه فقال  
 وفي عصرنا فاختبر حدرا وقموا  
 طلاقا لمن من مسكر الحب يسكر  
 وعن كاهم يروى وأفتى محمد  
 بتصره ما قد قل وهو المحذور  
 قلت وفي طلاق البزازية وقال محمد ما أسكر  
 كثيره فقليله حرام وهو نجس أيضا ولو سكر منها  
 المختار في زماننا أنه يجب الحد زائد في الملتقى  
 ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة  
 والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف  
 انما هو عند قصد التتوى أما عند قصد التلهي  
 فحرام اجماعا انتهى وقامه فيما علقته عليه

وصحح غير واحد قولهما وعلمه في المضمرات بأن الحزم وجوده في العقبي فينبغي أن يحل من جنسه في الدنيا  
 انموج ترغيبا اه (قوله والطلاق على الخلاف) أي لا يقع عندهما ويقع عند محمد (قوله وكذا ابن الرمال) قال  
 العلامة عبد البر وأما ابن الرمال ففيه خلاف والصحيح من مذهب الصالحين جواز شربه ولا يحتشبه اذا سكر  
 منه على الصحيح اللهم إلا أن يجتمع عليه كما علم في الذي قدمناه فقياسه حرمة أيضا اه (قوله حله) أي عند الامام  
 والمراد ما دون المسكر وفي التبيين والاصح أنه يحل عنده على ما ذكره صاحب الهداية لأن كراهة حله  
 لاحترامه أو لئلا يؤدي إلى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى إلى ابنه اه وهذا يقيد أن الخلاف في شرب لبن الرمكة  
 من حيث هو لا يقيد الاسكارا لئلا يمتلئ (قوله في الدباء) بالتشديد والمتجمع دباءة (قوله والختم) جمع ختمه بفتح  
 الحاء المهملة وسكون النون وفتح التاء المنشأة من فوق الجرار الجر وقيل الخضر يوثق بهامن نواحي اليمن كانت  
 تحمل إلى المدينة فيها الخمر وانما ينفذ فيه بعد تطهيره عن الخمر لو كان به فان كان عتيقا غسل ثلاثا ولو جسدیدا  
 لا يطهر عند محمد وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحذف كل مرة وقيل عنده ثلاثا مرة بعد أخرى حتى اذا خرج الماء  
 صافيا غير متغير طعما أو لونا ويرى حيا طهر (قوله جرة خضراء) المراد الجنس أو تفسيره للمفرد المأخوذ من انظر الجمع  
 (قوله المطلي بالزفت) أي المطلي بوجوه (قوله الخشبة المنقورة) فهو فاعيل بمعنى مفعول وانما خص هذه الاوعية  
 بالذكر لان الانبذة تشبه في هذه الظروف أكثر مما تشبه في غيرها فربما يتوهم عدم جواز الانتباه فيها (قوله وما ورد  
 من النهي نسخ) فقد ورد نهيتكم عن ثلاث من زيارة القبور فزوروها فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه ولا تقولوا هجرا  
 وعن لحم الاضاحي أن تمسكوه فوق ثلاثة أيام فأمسكوه ما بدلكم وترزودا فانما نهيتكم لينسخ به ما سركم على  
 معسركم وعن النبي في الدباء والختم والمزف فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شربا ولا يحرمه  
 ولا تشربوا مسكرا اه (قوله أي عكره) بفتحين وتسكن المكاف دردي كل شيء أفاده في القاموس وهو ما يقي  
 في أسنفلها حوى (قوله ويحرم أكل البنج) هو أحد نوعي شجر العنب حرام لانه ينزل العقل وعليه الفتوى بخلاف  
 نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لكنه لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره هامن  
 اباحة البنج كافي شرح اللباب ههستاني وفي القاموس البنج بالفتح بنت مسبت غير حشيش الخرافيش مخبط  
 للعقل مسخن مسكن الاوجاع والاورام والبشور ووجع الاذن وأخشته الاحمر ثم الاسود وأسبله الابيض انتهى  
 (قوله لانه) أي ما ذكر من الثلاثة (قوله بل يعزربعادون الحد) كما اذا شرب بولا أو أكل غاططا (قوله قاله  
 المصنف) أي نقل عن الشافعية وأقره ففكان القواعد تقتضيه وعبارته ومثل الحشيشة في الحرمة جوزة  
 الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمته هامن صرح بذلك منهم ابن حجر نزول مكة في فتاواه والشيخ  
 أكل الدين بن أبي شريف في رساله وضعها في ذلك وأفتى بحرمته الا قصر رأي من أصحابنا واقفت على ذلك بخطه  
 الشريف لكن قال حرمته هادن حرمه الحشيش والله تعالى أعلم قلت ومثله الزعفران فيما يظهر فان تعاطى  
 الكثير منه يذهب العقل حتى يبيت الانسان ضحكا وعلى قياس قول محمد يحرم القليل من ذلك ثم ان هذا محله في  
 غير المسهل في طعام وأدوية رفهه وأما هو فله لا حرج فيه ويحرم (قوله ونقل عن الجامع) أي جامع الفتاوى  
 عبارة المصنف ذكر مولانا حافظ الدين في شرح القمراشي سنل نفس الأئمة السرخسي عن حلال البنج وحرمة  
 وهو الحشيش فقال ما نقل عن أبي حنيفة شيء اذ لم يشتهرا كله في زمانه فبقي على الاباحة ولم يرو عن السلف فيه  
 أيضا شيء إلى زمان المزي تليد الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان الامام أسد بن عمر أي صاحب  
 أبي حنيفة بعراق الهجم فقال انه مباح فلما سمع بآيته وثمات الاماكن فتنه وغلبت السفاهة على العقلاء بسبب  
 اكلمه اختصار أئمة ما وراء النهر بأسرهم حرمة وأقربا أفتى به المزي وحكموا بوجوبه وتشديد  
 اكلمه قالان فتوى المذهب على حرمة حتى قبل من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوجوب طلاقه زجراله  
 كافي السكران اه (قوله والحشيشة) العطف للتعسير كما يستفاد من عبارة الجامع السابقة (قوله بالجامع  
 الأئمة) لعله لم يعتبر الخالف والا فالعبارة السابقة تفيد أن البعض لم يفت به فتدبر (قوله يدعى شاربها انه لا يسكر)  
 من الثلاث والرابع (قوله فانه مفتتر) قال في الصحاح الفترة الاتكسار والصفه وقد فتر الحز وغيره يفتقر ورا وقتره  
 الله فتفيرا اه من باب نصر أبو السعود (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن أئمة الشافعية فانهم أوجبوا على  
 الزوج كفاية زوجته منه اه أبو السعيد والمراد أنه حرام صغير لما يأتي وقد سألنا الثقات من الشافعية فذكروا

زاد الله ستاني أن ابن الأبل اذا اشتد لم يحل  
 عند محمد خلافا لهما والسكركم منه حرام بلا  
 خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا  
 ابن الرمال أي الفرس اذا اشتد لم يحل وصحح  
 في الهداية حله وفي الخزائن أنه يسكره فتحررنا  
 عند عامة المشايخ على قوله (وحل الانتباه)  
 اتخاذ النعيم (في الدباء) جمع دباءة وهو القرع  
 (والختم) جرة خضراء (والمزف) المطلي  
 بالزفت أي القبر (والنقيب) الخشبة المنقورة  
 وما ورد من النهي نسخ (وكره شرب دردي  
 الخمر) أي عكره (والامشاط) بالدردي لان  
 فيه أجراء الخمر وقيل ككثيره كما مر (و لكن  
 لا يحتشبه) عندنا (بلا سكر) وبه يحسن  
 (لا يحتشبه) عندنا (بلا سكر) وبه يحسن  
 اجماعا (ويحرم أكل البنج والحشيشة) هي  
 ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل  
 ويصدق ذكر الله وعن الصلاة (الكر) بز  
 جرمة الخمر فان أكل شيئا من ذلك لا يحرمه  
 وان سكر منه (بل يعزربعادون الحد) كذا  
 في الجوهرة وكذا يحرم جوزة الطيب لكن  
 دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن  
 الجامع وغيره أن من قال بحل البنج  
 والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم  
 الدين الزاهد أي انه يكفر ويباح قتله قلت  
 وقتل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه  
 على منظومة أبيه البدر المعلقة بالكثير  
 والصغار عن ابن حجر المكي انه صرح بحريم  
 جوزة الطيب بالجامع الأئمة الاربعة وانما  
 مسكرة ثم قال شيخنا النجم والتمن الذي  
 حدث وكان حدونه بدمشق في سنة خمسة  
 عشر بعد الالف يدعى شاربها انه لا يسكر  
 وان سلم فانه مفتروه وحرام الحديث أحمد  
 عن أم سلمة قالت نهي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتري قال وليس  
 من الكبائر تناوله المرة والمرة

أن ما ذهب إليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة الذنبة الاعراض وذكره وأنه انما يجب للزوجة على الزوج اذا كان لها اعتياد ولا يضمر هاتركه فيكون من قبيل التفكه أما اذا كانت تضمر بتركه فيكون من قبيل التداوى وهو لا يلزمه (قوله ومعنى ولي الأمر الخ) قواعدنا لا تأباه (قوله على أن استعماله ربما أضرب بالبدن) الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين (قوله قلت في فهم منه حكم النبات) وهو الاباحة على ما تقدم من الأصل أول هذا الكتاب أو التوقف (قوله وقد كرهه شيخنا العمادى) لا يخفى أن الكراهة تفريضة بدليل الاطلاق بالنوم والبصل والمكره تنزيهاً يجامع الجواز انتهى أبو السعود بتصرف (قوله الحاقه بالنوم والبصل) يؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد فيها وهو ملحق بهم والظاهر أن حكم تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الاختلال بتعظيم كلام الله تعالى (قوله ونظمه فقال الخ) وأنشد بعضهم ذاتاً تشاؤوا لها  
قل لمن يستلذ كل الحشيشه \* عشت فيما أتيت شرتم عيشه  
دية العقل بدرة فلماذا \* يامصا باقدهم باجشيشه  
جوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الصيد)\*

هو مصدر صاد كضرب وعلم اذا أخذ فهو صائد والصيد يسمى المصيد صيداً وهو على ما قال المطرزي حيوان ممنوع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الا بحيلة تخرج بالممنوع مثل الدجاج والبطة المراد منه أن يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهم او بالمتموحش مثل الحمام اذ معناه أن لا يألف الناس لسلوانهم باراً وبطبعاً عاماً متوحش من الاهليات فانهم لا تحل بالاصطياد وتحل بكافة الضرورة ودخل به متوحش بألف كظي لا يمكن أخذه الا بحيلة انتهى قهستانى (قوله ان كلامهم ما يورث الضرر) الا أن الضرر في الاشربة المباحة أكثر لانه باهر يدخل في الباطن وفي الصيد ما يخرج عن الاقوى بالتقديم أدنى فكان آخر كتاب الاشربة مناسباً للصيد باعتبار وصف الاباحة واحداث الضرر وقيل المناسبة بينهما أن كلا يورث الغفلة ففي الحديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي المنع الا أنه قد تم الاشربة لحرمها اعتساباً بالاعتزاز ومحاسنه محاسن الكتاب وسببه يختلف باختلاف الالمان فقد يكون الحاجة اليه وقد يكون اظهار الجلالة وقد يكون التذرع انتهى وفي الغاية والاصطلاح مباح فيما يحل أكله وما لا يحل أكله فصيده لا كل ولا يحل أكله فصيده لغرض آخر اما للاقتناع بجلده أو بشعره أو لدفع أذيته اهـ (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد كونه أهلاً للذكاة وارساله وأن لا يشارك في الارسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عهداً وأن لا يتغل بين الارسال وأخذ الصيد بعمل آخر وخسة في الكتاب كونه معلماً وذهابه على سنن الارسال وعدم مشاركته كتاب من لا يحل صيده وأن يقتله بحر أو أن لا يأكل كل منه وخسة في الصيد أن يكون عتدياً بآنيته ومخالبه وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لان الصيد قد يكون لخوا غزال ولا نابله ولا مخالبه وأن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون ما يباع غير السمك وأن يملك نفسه بجناحه أو قوائمه وأن يموت بالاصطياد قبل أن يوصل الى ذبحه اهـ مكي مزيد وهذه الشروط فيما اذا مات قبل ادراكه أما اذا أدرك ما تحل ذكاته فذكاه حل بالذكاة وقوله وأن لا يكون من الحشرات هذا شرط في حل الاكل كالذي بهه وفي المنع وهو مشروع بالكتاب فقد قال تعالى واذا حلتهم فاصطادوا وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وهو الغاية من قبيل الإشارة الى المفهوم فصع الاستدلال به وقال صاحب التلويح مفهوم الغاية متفق عليه وبالسنة فقد قال عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك فاذا كراهم الله عليه فان أمسك عليك فأدر كته حياً فاذبحه وان أرد كته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكتاب ذكاه ورواه مسلم والبخارى وأحمد وبالإجماع فإنه لم يرد خلاف لاحت في ابائته وبالعقل فإنه نوع اكتساب والاكتساب مباح كالاحتساب اهـ بتصرف (قوله في غير الحرم) الاولى أن يقول أو في الحرم ليشمل الصيد الثلاثة صيد المهرم في الحبل أو الحرم وصيد الحلال في الحرم اهـ (قوله وانما زدت تبعا له) هذا من متابعة التلميد لشيخه وان كان في ضعيف وهو دليل زيادة الورد والاتصال بينهما فإين هذا ممن به ترض بتشريع على شيخه أو يحرف كلامه ويستشكله (قوله ملك ما تعلق بها) لثبوت يده عليه ومن أخذه بعده رده عليه ولو كان مشياً أو طارياً بالشبكة لي وجه لا يقدر على الاتساع فهو

ومعنى ولي الأمر عن نفسه حرم قطعاً على أن استعماله ربما أضرب بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بحرفه وفي الاشياء في قاعدة الأصل الاباحة أو التوقف وبما رأته فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل أمره والنبات المجهول سميته انتهى قلت في فهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتثنية فنتبه وقد كرهه شيخنا العمادى في هديته الحاقه بالنوم والبصل بالاولى فتدبر ويمن جزم بحرمة الحشيشة شارب الوهبانية في الحظر ونظمه نقالم وأقوا بتحريم الحشيش وحرقة وتطبيق محقق زجر وقترروا لبائنه التأديب والنسق أفتوا وزندقة للمستحل وحرروا

### \*(كتاب الصيد)\*

لعل مناسبة ان كلامهم ما يورث الضرر (هو مباح) بخمسة عشر شرطاً وبسطة في الغاية وسنقتصر هنا في انشاء المسائل (الا) للحرم في غير الحرام أو (الغاية) كما هو ظاهر (أو حرفة) على ما في الاشياء قال المصنف وانما زدت تبعا له والا فالتحقيق عندى اباحة اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل أنواع اكتساب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في السبازية وغيره ان نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجناسف) فإنه لا يعلق ما تعلق بها

أصا حبا ولو قد رعى الامتناع لم يملكه رب الشبكة ولو اضطرب صيد فقطع الشبكة وانفلت فاخذته آخر انفلت  
 بعد ما دارب الشبكة ليأخذها وقد صار بحال يتدبر على أخذها فهو للناصب اه حوى ملخصا قوله وان وجد  
 القلش الخ) هو عرفا المنتدش في الارض ايعثر على بعض المتقومات وفي القاموس القلاش كصحاب الصغير  
 المنقبض والقلاشة كصحابه الصغير والقصر والقلش اسم أعجمي وكذا القلاش اه المراد منه (قوله بضرب  
 الاسلام) أما المضروب بضرب الجاهلية فهو ركا كازيخمس وتقدم أنه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهليا  
 وانظر لو كان الضرب غير أهل الاسلام ولكن تعامله أهل الاسلام كالبندي والريال ضرب الفرنسيس (قوله  
 ويجب تعريفه) الى أن يعلم أنه لا يطلب ثم تصدق به أو يفتقه على نفسه ان كان مصرفا (قوله ناقل) من مالك  
 الى مالك وقوله وخلافة أي ذ وخلافة وكذا يقال فيما بعده (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله ولم يحل  
 للمقاس) أي أخذ لنفسه بلا تعريف فان عرف ووجد صاحبه تعين دفعه اليه والا فهو على ما تقدم (قوله  
 وتعام التعريف) أي تعريف الصيد قد تقدم ما فيه عن القهستاني (قوله تقدم ما في الذبايح) أراد انه ليس المراد  
 كل ناب وكل مخالب فان البعير له ناب ولكن لا يصيده والحمام له مخالب ولكن لا يصيده أيضا (قوله وبان)  
 يستعمل تاما وتظهر حركته على الزاوي ومعتلا بالياء المخففة والمشددة كذا يفهم من المكي وغيره (قوله  
 بدب) بضم الدال سبع معلوم قاموس (قوله اعدم قابلية التعلين) لأن التعلين بترك الاكل وهما لا يأكلان  
 الصيد في الحال فاشتبه امرهما حوى (قوله وألحق بعضهم بالدب الحداة) وذلك كمن يهضم بدله الذئب  
 وفي الاختيار ذكر الثلاثة (قوله وعليه فلا يجوز بالكاب) هو بحث للمصنف وكذا جوابه (قوله وبه) أي بهذا  
 الجواب (قوله يدفع قول القهستاني) كلام القهستاني لا يحتاج الى دفع فانه قال والخبر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على أن الكاب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده  
 بالاتفاق اه (قوله وذا) أي العلم والباء في بترك للتصوير (قوله بترك الاكل) مع الجوع لا الشبع حوى  
 بأن لا يأكل من جلد أو عظم أو جناح أو ظفر أو غيرها كما في قاضي خان وغيره (قوله من الصيد) أي من دم الصيد  
 (قوله ثلاثا) أي متواليات قهستاني في كل مرة يقتل الصيد ولا يأكل منه اتقاني عن مختصر الكرخي واشترط  
 الثلاث قوله ماوروية عن الامام لأن علمه يعرف بترك التجارب والامتحان والثلاث مدة ضربت لذلك كما في  
 قصة موسى مع الخضر عليهما السلام وخيار الشريط والمراد في الحديث اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له  
 فليرجع وفي الحديث أيضا من لم يرجع في تجارة ثلاث مرات فليتحول الى غيرها ولم يوقت الامام رضي الله تعالى  
 عنه وفوضه الى ربه فيعتدأ كبرأيه على أصله وعلى تلك الرواية يؤكل الصيد الثلاث غده أي اذا ظهر له تعلمه  
 لا غده هما لأن الحكم بكونه معلما عند ارساله واسم الثالث على ربه فكان كبا معلما وفي الخلاصة  
 وفي الثالث روايتان والاصح أنه يحل في الثالث اختاره الفقيه في مختلف الرواية اه حوى ملخصا (قوله ونحوه)  
 مثل الفهد وهو مخالف لما في الدرر حيث قال والفهد ونحوه ما يعني أن الفهد ونحوه يحل الضرب وعادته  
 الافتراس والنفور فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا اه اختيار دا عيا ومرسلا جميعا قهستاني (قوله  
 وبالرجوع اذا دعوته) أي الجارح من البازي ونحوه وانما كان التعلين في الكاب بترك الاكل وفي البازي  
 بالرجوع لأن بدن الكاب يحل الضرب فيضرب حتى يترك الاكل وبدن الجارح من الطيور لا يحل فاكنتي  
 بغيره ولأن آية التعلين ترك ما لو فسه عادة وعادة الكاب الاتهاب والجارح من الطيور والتنفر والذهاب فاذا ترك  
 كل منهما ما يعرفه دل على تعلمه وتعامه في التبيين وفيه ولم يذكر في البازي بكم اجابة يصير معلما وينبغي أن يكون  
 على الاختلاف الذي في الكاب ولو قيل يصير معلما اجابة واحدة كان له وجه لأن الخوف يقره بخلاف الكاب  
 انتهى وفي البرازية في لفظه انفلت البازي المعلم ثم أخذ صاحبه لا يحل صيده حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه ويقع  
 في قلبه انه معلم لأنه ترك التعلم حين انفلت منه اه وسواء كان الرجوع بطعم اللحم أم لا وقيل لورجع بلا طعم اللحم  
 فهو معلم والا فلا قاله ملاسكين ولا يضرب أكل البازي من الصيد لما روى محمد في الاصل عن سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس أنه قال في البازي يقتل الصيد فيأكل منه فتقال كل وقال الشافعي في الجديد لا يحل مأكل منه  
 البازي (قوله بشرط جرحهما) أي السبعين جزأ من الصيد لتحقيق ذكاة الاضطراب فلو خنقا أو جفأ أي جلسا  
 على صدره حتى قتل لم يحل قبل هذا عند محمد وأما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه

(وان وجد) المقاش أو غيره (خاتما) ودينارا  
 مضروبا بضرب الاسلام (لا) يملكه ويجب  
 تعريفه اعلم أن أسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع  
 وهبة وخلافة كارت وأصله وهو الاستيلاء  
 حقيقة بوضع اليد وحكما بالتمشية كمنصب  
 شبكة لصيد الجفاف على المباح الخالى  
 عن مالك فلو استولى في مفازة على حطب  
 غيره لم يملكه ولم يحل له مقاش ما يجده بلا  
 تعريف وتعام التعريف في الماقلات (ويحل  
 الصيد بكل ذي ناب ومخالب) تقدم ما في الذبايح  
 من كلاب وباز ونحوه ما بشرط قابلية التعلين  
 (و) بشرط (كونه ليس بنجس العين) ثم فرغ  
 على ما مهد من الاصل بقوله (فلا يجوز)  
 الصيد (بدب وأسد) لعدم قابلية التعلين  
 فانهم لا يعلمون لا غير الاسلام له أهلية  
 والدب تلحس أسنانه وألحق بعضهم بالدب  
 الحداة تلحس أسنانه (ولا يخبر) لنجاسة عينه  
 وعليه فلا يجوز بالكاب على القول بنجاسة  
 عينه الآن يقال ان النص ورد فيه فتنبه به  
 يدفع قول القهستاني أن الكاب نجس  
 العين عند بعضهم والخبر ليس بنجس العين  
 عند أبي حنيفة على ما في التجريد وغيره  
 فتأمل (بشرط علمهما) علم ذي ناب ومخالب  
 (وذا بترك الاكل) أما الشرب من الصيد  
 فلا يضرب قهستاني وبأبي (ثلاثا في الكاب)  
 ونحوه (وبالرجوع اذا دعوته في البازي)  
 ونحوه (و) شرط (جرحهما في أي موضع  
 منه) على الظاهر وبه يستثنى عن الثاني يحل  
 لاجرح وبه قال الشافعي

(و) بشرط (ارسال مسلم أو كتابي) بشرط  
(التسمية عند الارسال) ولو حكما فالشرط  
عدم تركها عند (على حيوان مجتمع) أي فاد  
على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش)  
فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البئر  
أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا  
قال (يؤكد) لأن الكلام في صيد الاكل وان  
حل صيد غيره كما سيجي أو أعم لحل الامتناع  
بالجلد مثلا كما يأتي قتال (و) بشرط (أن  
لا يشترك السكب المسلم كلب لا يحل صيده  
ككلب) غير معلم وكلب (مجموع) أو لم يرسل  
أو لم يسم عليه (و) بشرط (أن لا يطول وقته  
بعد ارساله) ليكون الاصطيد مضافا للارسال  
(بخلاف ما إذا كن واستغنى كالفهد) أي  
كما يمكن الفهد على وجه الحيلة لا الاستراحة  
وتشبهه بطله المصنف (فان اكل منه البازي  
أو كلب) لأن تعلبه ليس بترك الكلب (وان اكل  
السكب) ونحوه (لا) يؤكد كلابا يوكل الصيد الذي أكل  
(كالكلمة منه) أي كلابا يوكل الصيد الذي أكل  
الكلب منه (بعد تركه) لا لا كلب (ثلاث مرات)  
لأنه علامة الجهل (وكذا) لا يؤكد (ما صاد  
بعده حتى يعلم) بأنما يترك الأكل ثلاثا (أو)  
ما صاده (قبله لولبق في ملكه) فان ما تلقه  
من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا فالقوات  
الحل وفيه اشكال ذكره القهستاني (كصقر  
فرز من صاحبه فكذلك حينما يرجع اليه فأرسله  
فصاد) لم يترك ما صار به معالفا فيكون  
كالكلب اذا اكل (ولو أخذ) الصياد (الصيد  
من السكب وقطع منه بضعة وألقاها اليه  
فأكلها أو خطف السكب منه وأكله أو أكل  
ما بقي كما وشرب السكب من دمه) لأنه من  
غاية عاله (ولو نمن الصيد فقطع منه بضعة  
وأكلها

البازي والصقر فانما ولو قتلاه جثما أو خنقا حل بالاتفاق كما في النظم قهستاني قال والادماء ليس بشرط  
ومنهم من شرطه ومنهم من اشترطه ان كانت الجراحة صغيرة كما في المحيط (قوله وبشرط ارسال مسلم أو كتابي)  
فان انبعت الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال فأخذ وقتله لم يحل اه مخ كالموت بل بارسال من غير  
تعلم قهستاني (قوله عند الارسال) فأدبه اشتراط اقتران التسمية والارسال فلو تركها عند عند الارسال  
ثم زجره معها فانزجر وأخذ وقتله لم يوكل قهستاني (قوله ولو حكما) راجع الى التسمية وقصده ادخال الناس  
في حكم المسمى (قوله على حيوان الخ) قد أحال تمام تعريف الصيد فيما سبق على المطولات ثم ذكر بعضه هنا  
(قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي حل الصيد بالارسال والجرح بل ما وقع في الشبكة وما استأنس يذبح  
فذكاته اختيارية وما وقع في البئر أو ما كمن ذبحه كذلك والافعل خلاف سبق وراجع (قوله ولذا قال) لم يظهر  
توجيه هذا التعليل (قوله لان الكلام الخ) الاوضح الاخصر أن يقول قيده لان الكلام في صيد الاكل  
وان حل اصطيدا غيره لغرض آخر (قوله المعلم) بفتح اللام المشددة قهستاني (قوله أو لم يرسل) أي أو شاركه كلب  
لم يرسل أو لم يسم عليه أي عند الانه اجتمع الهرم والمبج فتغلب جهة الحرم احتياطا لان الحرام واجب الترك  
والحل جازا الترك فالاحتياط في الترك (قوله بخلاف ما إذا كن) هذا بمنزلة الاستثناء أي اذا وقف كما مننا  
وفي النهاية وشرحها القهستاني وبشرط أن لا يطول للاستراحة وقته أي المعلم عند الارسال فلو كن واستغنى  
الفهد في ارساله حتى أخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو أرسل البازي فحكيت ساعة للكمين  
ثم اتبع الصيد فلا بأس بأكله ولو اكل خبزا بعد الارسال أو بال لم يوكل كما في المحيط (قوله كلاب طه المصنف) حيث  
قال قال شمس الأئمة السرخسي ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى للفهد خصال ينبغي اسكل  
عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر  
عدوه بالخلاف وان كان يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب  
ولكن يضرب الكلب بزيديه اذا اكل من الصيد فبذلك وهكذا للعاقل فينبغي أن يعط بغيره كما قيل السعيد  
من وعظ بغيره ومنها أن لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا فينبغي للعاقل أن  
لا يتناول الا الطيب ومنها أن يثب ثلاثا أو خمسافا تمكن من الصيد والترك ويقول لا اقل نفسي فيما اعمل  
اغيري وهكذا فينبغي اسكل عاقل (قوله لا يوكل مطلقا عندنا) سواء كان نادرا أو متاددا وللشافعي رضي الله تعالى  
عنه قولان فيما اذا اكل نادرا في قول يحمل وبه قال مالك وفي قول يحرم وهذا الاطلاق انما يتحقق بعد ثبوت تعلمه  
فالاولى ذكره فيما بعد (قوله أي كلابا يوكل الصيد الذي اكل الكلب منه) لأن كلكه علامة جهله زيلعي  
(قوله بعد تركه لا كلب) اللام زائدة فانه يتعدى بنفسه (قوله بترك الاكل ثلاثا) أي عندهما ويرأي الصائد  
عنده (قوله أو ما صاده قبله لولبق في ملكه) الحاصل انه اما أن يكون فائتا بأن كان مأكولا وقد بينه المؤلف واما  
أن يكون باقيا والثاني اما أن لا يكون في ملكه بأن كان في المنازعة وفيه تنبث الحرمة اتفاقا واما أن يكون في ملكه  
وفي خلاف فيهم عند الامام ولا يحرم عندهما سواء طال المدة وقصرت على الصحيح (قوله فان ما تلقه  
من الصيد) مفهوم قوله لو بقي في ملكه واتلافه بنحو الاكل (قوله وفيه اشكال) حاصله أن الحكم بالشئ  
لا يقتضي الوجود لا ترى انما الحكم بحرية الامة المبتدة عند دعوى الولد اه ومحصل الاشكال أن انعدام المحل  
غير مانع من الحكم بحرمة الاكل وينبغي أن تظهر ثمرة الحكم بحرمة فيما اذا كان مبيعا فان المشتري يرجع  
بالثمن على البائع لظهور أن المبيع مبيع اه أبو السعود وتظهر في التوبة ولو قلنا ان الحكم يقتضي الوجود قلنا  
ان من اكل مال غيره غصباً أو سرقة تسقط الحرمة عنه بقوات المحل (قوله كصقر فرز من صاحبه) ظاهره  
ولو من غير دعائه والتعليل ببغده انه دعاه فتر (قوله اكل ما بقي) أما الاولى فلأنه امسك على صاحبه وسلم له واكله  
بعد ذلك مما ألقى اليه صاحبه لا يضركه لأنه لم يأكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا ألقى طاهما آخر  
وأما الثانية فلأنه لم يأكل من الصيد اذ لم يبق صيد في هذه الحالة والشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد  
(قوله لأنه من غايته عاله) حيث شرب ما لا يصلح اصاحبه وامسك عليه ما يصلح له اه مخ (قوله ولو نمن الصيد)  
قال في الصحاح في باب السين الموهلة نهس اللحم أخذه بقتل الاسنان يقال نهست اللحم واتنهسته بمعنى ونهس  
الحية أيضا نهسته وقال في باب السين المججمة نهسته الحية لسعته والنهس النهس وهو أخذ اللحم بقتل الاسنان

انتهى (قوله لا كله حالة الاصطاد) فهو صيد كلب جاهل (قوله ثم اكل ما ابقى حل) أي ثم ذهب الى تلك البضعة  
 فاكلها يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحل اصاحبه  
 أولى اه زيلعي (قوله بحياة فوق ما في المذبوح) اما اذا لم يكن فيه ذلك بأن شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد  
 صاحبه حياته حين تناوله أي فانه يحل تناوله لانه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب  
 المذبوح وقيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند الامام رحمه الله تعالى فلا يحل وهو القياس  
 لانه وقع في يده حياته فلا يحل بدون ذكاة الاختيار كالمتردية فلوز كاه حل عنده لانه ان كانت فيه حياة مستقرة  
 فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حياة مستقرة فعند الامام ذكاة الذبح وقد وجد والمتردية  
 والنطيخة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيها حياة خفية أو بينة يحل اذا كاهار عليه الفتوى كذا في الكافي  
 اه هندية بقليل تصرف (قوله ولو حكيما) كما اذا تركها ناسيا ولا بد أن تكون التسمية عند الرمي (قوله بشرط الجرح)  
 فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الذكاة وفي خروج الدم الخلاف السابق افاده القهستاني (قوله ليتحقق معنى  
 الذكاة) أي التطهير بخارج الدم الذي اقيم الجرح مقامه (قوله بشرط أن لا يبعد) أي الرمي ومثله ما مره  
 افاده القهستاني لأن الذي في وسعه أن يطلبه لأن يدركه قبل أن يموت اه اصلاح الايضاح (قوله متحامل لا  
 أي حاملا وأصل التحامل التكلف في الطير ان فأطلق واريد ملزومه وهو الحمل وانما شرط التحامل ليتبين أن  
 الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر افاده القهستاني (قوله لا احتمال مونه بسبب آخر)  
 أي والموهوم في المخرمات كالتحقق زيلعي (قوله بشرط في الخالية لحله أن لا يتوارى عن بصره) لانه اذا غاب عن  
 بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر (قوله وفيه كلام مبسوط في الرمي) حاصله أن هذا الشرط اشار اليه  
 صاحب الهداية آخر اه ويشير الى انه اذا توارى عنه لا يحل عنه نارا ان لم يقعد عن طلبه وبني كلامه أولا على  
 الطلب وهدمه وعليه اكثر كتب فقه اصحابنا وما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام لا يبي ذئبة اذا رميت  
 بسهمك وغاب عنك ثلاثة ايام وأدركته فكله ما لم يتن رواه مسلم واحد وابوداود والنسائي بقيد اباحة ما غاب  
 عنه وبات ليالي فيكون حجة على من ينع ذلك اه ملخصا وحاصله ترجيح عدم اشتراط هذا الشرط (قوله فان  
 أدركه الرمي أو المرسل) مكررم مع ما سبق قريبا (قوله اما مقدارها) أي مقدار حياة المذبوح (قوله فلا يعتبر ههنا)  
 ذكر الصدر الشهيد أن هذا باجماع وقيل هو قولها ما وعنده لا بد من ذكاة بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده  
 دونها حتى حلت المتردية ونحوها بالذكاة اذا كان فيها حياة خفية عنده وعندها لا اذا كانت بينه بأن تبقى  
 فوق المذبوح عند محمد وعند أبي يوسف أن تكون بحال يعيش مثلها يكون موتها مضافا الى الذكاة اه حوى  
 وقامه فيه (قوله وعليه الفتوى) فحل بالذكاة وكذلك الفتوى على اعتبار الحيات وان قلت في الصيد قال  
 السيد الجوى فلا يحل الاكل الا بالذكاة كانت حياته بينة أو لا يجوز معلم أو غيره وعليه الفتوى لاية وما اكل  
 السبع الا ما ذكبت ولحديث عدي المذكور وهو أن أمسك عليك فادركته حيا فاذا جرحه اه (قوله لو جرح  
 عن الذكاة بأن لا يجد آلة أو ضاق الوقت وفي القهستاني وهذا اذا تمكن من ذبحه بأن يكون في الوقت سعة  
 ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بأن لا يجد آلة أصلا أو يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة  
 والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل انتهى (قوله وهو قول الشافعي) رضى الله  
 تعالى عنه الذي في التبيين وفصل الشافعي فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الآلة لم يؤكل لان التقصير من  
 جهته وان كان لضيق الوقت اكل لعدم التقصير اه (قوله وفي متنى ومثني الوفاية اشارة الى حله) حيث قيد  
 الحرمة بالقدرة (قوله أن العجز عن الذكاة في مثل هذا) نقله المصنف بقوله لان العجز في مثل هذا لا يحل  
 الحرام اه واحتراز بذلك عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يبيع له تناول الخمر والميتة وهذا لا يفهم من  
 عبارة المؤلف بسبب هذه الزيادة (قوله فجزه مسلم) أي هجمه فهناج بأن صاح عليه فاذا دق العدو وقال في المنع  
 أعلم أنه اذا اجتمع الارسل والزجر أي السوق فالاعتبار لا لارسال فان كان الارسل من الجوىسي والزجر من  
 المسلم لا يحل وان كان على العكس يحل وان لم يوجد الارسل ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل  
 وان كان من الجوىسي حرم اه وفي التبيين لان الزجر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا يتسخ به الارسل لان  
 المشي لا يرتفع الانبأ ومثله أدبها هو فوقه ولا يرتفع بدونه كنسخ الآتي فلا يرتفع ارسل المسلم بزجر الجوىسي

ثم أدركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل  
 لا كله حالة الاصطاد (ولو ابقى ما منه  
 وتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه  
 صاحبه ثم أكل ما ابقى حل) لانه حينئذ  
 لو اكل من نفس الصيد لم يضر كما مر  
 (واذا أدرك المرسل أو الرامي الصيد حيا)  
 (وإذا أدرك المرسل أو الرامي الصيد حيا)  
 بجميعا فوق ما في المذبوح (ذكاة) وجوبا  
 بحياته فوق ما في الرمي التسمية ولو حكيما  
 (وبشرط لحله بالرمي التسمية) ولو حكيما كما مر  
 (وشرط الجرح) ليتحقق معنى الذكاة  
 (وشرط أن لا يبعد عن طلبة لو غاب)  
 (وشرط أن لا يبعد عن طلبة لو غاب)  
 الصيد (متحامل لا سبب) فادام في طلبه  
 يحل وان قد عد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يؤكل  
 لا احتمال مونه بسبب آخر وشرط في الخالية  
 لحله أن لا يتوارى عن بصره وفيه كلام  
 مبسوط في الزيلعي وغيره (فان أدركه الرامي  
 أو المرسل حيا ذكاة) وجوبا لانه لو لم يجرم  
 وسبب (والحياة المعتبرة ههنا) ما يكون  
 (فوق ذكاة المذبوح) بأن يعيش يوما وروى  
 أكثره بجمع أما مقدارها وهو ما لا يتوهم  
 بقاؤه كافي المتقي فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في  
 ما لم يجرم (والمعتبر في المتردية وأخواتها)  
 كنطيخة وموقوذة وما اكل السبع  
 (والمريضة) مطلق (الحياة وان قلت) كما اشترنا  
 اليه (وعليه الفتوى) وتقدم في الذبايح  
 (فان تركها) أي الذكاة (عندا) مع  
 القدرة عليها (فان) حرم وكذا يحرم لو عجز عن  
 انتدكية في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المصنف  
 وفي متنى ومثني الوفاية اشارة الى حله والظاهر  
 ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر أن العجز  
 عن الذكاة في مثل هذا لا يحل الحرام  
 (أو أرسل بجوىسي كاه فجزه مسلم فانزجر

ولا ارسال الجوسي بزجر المسلم في كل واحد منهما على ما كان عليه وكل من لا يجوز ذكاته كالحرم والمرتد  
والوثني وتارك التسمية عامدا في هذا بنزلة الجوسي غير أن الحرم يجب عليه الجزاء بالزجر لانه فوق الدلالة التي  
أوجبته انتهى بصرف (قوله أو قتله معراض) بوزن مفتاح (قوله وهو سهم لا ريش له) في القاموس المعراض  
لجرب سهم بل لا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده انتهى (قوله ولولوا رأسه الخ) مفهوم  
قول المصنف بعرضه (قوله أو بندقة) بضم الباء وسكون النون قال في المغرب هي طينة مدورة يرمى بها ويقتل  
الها الجلاهي اه (قوله ولو كانت خفيفة لها حدة) قال قاضي خان لا يحمل صيد البندقة والجزر والمعارض  
والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يخزق إلا أن يكون ثقي من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن  
يرمي به فان كان كذلك وخزقة بحده حل أكله فأما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخزق في الظاهر لا يحمل لانه  
لا يحصل به انفسار الدم شربا لية والخزق بالخاء والزاي المجعوتين وهو بالراء تصحيف يقدح خرق المعراض أي  
بالزاي نفذ وبالراء المهمل في الثوب انتهى مغرب والحاصل أنه ان كان القتل بالثقل لا يحمل وان وجد الادماء  
كما اشار اليه في الدرر وهو يحمل ما اجاب به الشيخ زين حين سئل عن يصطاد الطيور بالبندق الرصاص والطين هل  
يحل أكلها أم لا اجاب لا يحمل أكلها انتهى أبو السعود قال في التبيين والاصل في جنس هذه المسائل أن الموت اذا  
حصل بالجرح يبين حل وان حصل بالثقل أو شوك فيه فلا يحمل حتماً واحتياطاً اه قلت فالاحتياط في صيد  
الرصاص أن لا يؤكل لانه انما يقتل بواسطة اندفاعه العنيف لا بحده والله أعلم بالصواب (قوله لا يؤكل مطلقاً)  
سواء كانت ثقيلة أو خفيفة (قوله وتغامة فيما علمته عليه) أي الملقى حيث قال ونقل أي البرجندي أن اختيار  
بعض المتأخرين أن الادماء ليس بشرط مطلقاً لاطلاق الجرح وظاهر ما مر عن القيساني عن الهبط انه المعتقد  
انتهى (قوله فوقع فيه) الظاهر أنه قيد اتفاق فله اذا رماه فيه (قوله حرم) لاحتمال موته بالماء هندية (قوله  
والاحل) لانه لا يحمل موته بسبب الماء وهذا كله اذا جرحه جرحاً تخرج حياته منه فان كان جرحاً لا تخرج حياته  
منه يحمل لانعدام هذا الاحتمال هندية (قوله على سطح أو جبل) أي أو شجر أو حائط أو وقع على ربح نصب  
أو حرف شجر اه جوي (قوله فتردى منه الى الأرض) ولو بقي على ما وقع عليه أو وقع على نحو آجرة وجرح حل لانه  
كالارض جوي (قوله لان الاحتراز الخ) وفي الهندية فان التردى عما يتلف عنه الاصطاد فوجب اعتباره اه  
(قوله اذا احتراز عنه غير ممكن) أي فسقط اعتباره واللاستدباب الصيد (قوله كنسخ الحديث) فلا ينسخ  
الصحيح الا بصحح أو أضع لا بضعيف (قوله أو اخذ غير من ارسل اليه) انظر ما لورم فأصاب غير ما قصده بالرمي  
ثم رأيت في الدرر ما نصه وان ارسله فقتل صيدا ثم اخرا كلاهما لورم سهماً الى صيد فأصابه وأصاب آخر (قوله  
لان غرضه الخ) في هذا التعليق نظر لانه كثير ما يرسله على معين وقال في المنخ لان الشرط ما بقدر عليه المكاف  
ولا يكاف بما لا يتقدر عليه والذي في وسعه ايجاد الارسال دون التعيين لانه لا يمكنه أن يعلم البساري والكلب  
على وجه لا يأخذ الا ما يعينه له ولان التعيين غير مفيد في حقه ولا في حق الكلب فان الصيد كلها فيما يرجع الى  
مقصوده سواء وكذا في حق الكلب لان قصده أخذ كل صيد يتبع من أخذه اه (قوله اكل السكل) لان  
الذكر يقع على الارسال الى الجملة (قوله فقطع عضومه) أي ومات اه مكي (قوله فانه يؤكل) لانه مذكى (قوله  
لا العضو) ولو كان متعلقاً بالجلد لانه كالمجان ولو كان متعلقاً بالسم اكل الجميع مكي عن الجوزي اخر (قوله ما بين  
من الحي فهو ميتة) وجه الاستدلال أنه ذكر الحي مطلقاً فينصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو مبان منه  
وهو بهذا الصفة لان المبان منه حتى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا احكاماً لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة  
وتغامة في التبيين اه مكي قال الشريف الجوهري في شرحه هذا ان أبان ما سبق المبان منه حيا بعده ~~مكر~~ رجل  
ونخذ ونلته مما يلي القوائم والاقبل من نصف رأسه اه (قوله ولو قطع فلم يبينه) قال في التبيين ولو ضرب صيدا  
فقطعه يد أو رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وأندامه حل أكله لانه بمنزلة ما جرحه وان كان  
لا يتوهم بأن بقي متعلقاً بجوده حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والعبرة للمعاني اه مكي (قوله واحتل  
التثامه) ضميراً محقق فاعله يرجع الى العضو (قوله واكثره مع عجزه) بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس  
والثلث في طرف العجز لا مكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح اه منع (قوله فلم يتناول الحديث المذكور)  
لانه لم يكن المبان منه حياً حكماً لا لا تتوهم سلامته وبقاءه حياً بعد هذه الجراحة فوقع ذكاته في الحال حل

أرقتله معراض بعرضه (وهو سهم لا ريش له)  
سواء كان صائبه بعرضه ولولوا رأسه حد فاصاب  
بجرحه حل (أو ببندقة ثقيلة ذات حد) لقتلها  
بالمثقل لا بالحد (ولو كانت خفيفة لها حدة  
حل) لقتلها بالجرح حيث ذكروا ولم يجزحه  
لا يؤكل مطلقاً وشروط الجرح الادماء وقبل  
لا ملتي وتغامة فيما علمته عليه (أو رمي صيدا  
فوقع في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيجرح ولو  
الطير ما ثاب فوق وقع فيه فان انفسه من جرحه فيه  
حرم والا حل ملتي (أو) وقع (على سطح أو  
جبل فتردى منه الى الارض حرم) في المسائل  
كلها لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن (فان  
وقع على الارض ابتداء) اذا لا احتراز عنه غير  
ممكن (أو أرسل مسل عليه فزجر) أي  
اغراه بصياحه (بجوسي فان زجر) أو من له  
اذا رسل والنعل يرفع عما هو فوقه أو من له  
كنسخ الحديث (أو لم يرسله أحد فزجره مسل  
فان زجر) اذا زجر ارسال حكام (أو أخذ غير  
ما أرسل اليه) لان غرضه أخذ كل صيد  
يتممكن منه حتى لو أرسله على صيد كثيرة  
بتسمية واحدة فقتل السكل اكل السكل (اكل)  
في الوجوه المذكورة لما ذكرنا (كم يدرى  
فقطعه عضومه فانه يؤكل لا العضو) خلافاً  
للتأني ولما قوله عليه الصلاة والسلام  
ما بين من الحي فهو ميتة ولو قطع فلم يبينه  
واحتل التثامه اكل العضو أيضاً والا لا ملتي  
(وان قطعه) الراي (اذا ثاب أو أكثره مع عجزه  
أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قتله نصفين  
اكل كله) لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق  
حياة المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور

بجلاف ما لو كان أكثره مع رأسه لا مسكان  
المذكور (وسم صيد مجوسى ووثى ومرتد  
ومحرم) لانهم يسوا من أهل الذكاة بخلاف  
كتابي لان ذكاة الاضطرار كذا الاختيار  
(وان رى صيد اقل يفخه فر ماء آخر فقتله  
فهو للثاني وحل وان انقذه الاول) بأن  
اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة  
ما يعيش (ف) الصيد (للاول وحرم) لقد رنه  
على ذكاة الاختيار فصار قاتلة فيحرم  
(ونحن انما نل الاول قيمته) كاه وقت اتلافه  
غير ما نقصته بجراحته وحل اصطليد ما يؤكل  
لحمه وما لا يؤكل لحمه (لمنفعة جلده أو شعره  
أو ريشه أو لدفع شره وكاه مشروع لا طلاق  
النص وفي القنينة يجوز ذبح الهرة والكلب  
لنفع ما والاوى ذبح الكلب اذا أخذته سراوة  
الموت) وبه يظهر لحم غير نجس العين) كخنزير  
فلا يطهر اصلا (وجلده) وقبل يطهر جلده  
لأنه هذا اصح ما يفتى به كافي الأكثر من  
عن المواهب هنا ومضى في الطهارة (أخذ  
الصيد ليلا مباح والاوى عدم فعله) خاتمة  
(وبكره تعليم البازي بالطير الحى) لتعذيبه  
(سمع) الصائد (حسن انسان أو غيره من  
الاهليات) كفرس وشاة (فرى) اليه  
(فأصاب صيد الم يحل بخلاف ما اذا سمع  
حسن اسد) أو خنزير (فرى اليه) أو أرسل  
كلبه (فأذا هو صيد حلال الاكل حل) ولولم  
يعلم أن الحسن حس صيد أو غيره لم يحل  
جوهره لانه اذا أجمع المبيع والمحرّم غلب المحرّم  
(رى طبيبا فأصاب قرنه أو ظفاه فأت ان ادماء  
اكل) لوجود الجرح والا لا والعبرة بحالة  
الرى فحل الصيد برّته اذا رى (سما  
لأبلا سلامه ووجب الجزاء بحاله) اذا رى  
محرم (لأبلا سلامه) وسيجى قبيل كتاب  
الديات «فرع» لو أن بازيا معلما أخذ صيدا فقتله  
ولا يدرى ارسله انسان أو لا لا يؤكل لوقوع  
الشك في الارسل ولا اباحه بدونه وان  
كان مرسله فهو مال الغير فلا يجوز تناوله  
الا باذن صاحبه زيلعى قلت وقد وقع  
في عصرنا حادثة القسوى وهى أن رجلا وجد  
شاة مذبوحة يدعى أن هل يحل لها أكلها ام لا

أكله (قوله بخلاف ما لو كان أكثره مع رأسه) أى فانه يؤكل الاكثر لا الاقل وهو مفهوم قول المصنف واكثره مع  
بجزءه وقد تقدم (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أى وهو من أهل ذكاة الاختيار كذا ذكاة الاضطرار (قوله فلم  
يفخه) أى يضعفه ويؤهنه ولم يخرج به من حيز الامتناع اه حوى قال في القاموس ان شئ في الصيد وقبالع  
الجراحة فهم وفلاناً وهنه وحى اذا أنقخته وهم أى غلبوههم واكثرهم فبهم الجرح اه (قوله فهو للثاني) لانه هو  
الذى أخذه واخرجه عن حيز الامتناع وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وذكاة الاضطرار كافية  
(قوله وفيه من الحياة ما يعيش) أى وهو يحال به لم من الاول أما اذا كان لا يعيش من الاول بأن قطع رأسه فانه  
يحل للعالم بأنه لا تضاف الى الثاني ولو كان يعيش يوما ودونه فعند أبى يوسف لا يحرم بالرمة الثانية لان هذا  
المقدور من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا المقدور من الحياة معتبر عنده افاده الزياهى والحوى  
فالمرمة باتفاق انما تحقق اذا كان نجس من رى الاول وقد اختصر المؤلف هذه العبارة فأوهمت (قوله لقد رنه  
على ذكاة الاختيار) قال فى التبيين لانه لما أنقذه الاول فقد خرج من حيز الامتناع وصار قادرا على ذكاته  
الاختيارية فوجب عليه ذكاته ولم يذكه وصار الثاني قاتلة فيحرم وهو لو ترك ذكاته مع القدرة عليه يحرم  
فالقتل أولى أن يحرم انتهى (قوله ونحن الثاني للاول قيمته الخ) لانه اتلف صيدا لملا للغير لانه ملكه بالانحان  
فيلزمه قيمة ما أنلف وقيمه وقت اتلافه كانت ناقصة بجراحته الا ان فيلزمه ذلك يسانه أن الرأى الاول اذا رى  
صيدا يساوى عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني غايته ويسقط عنه من  
قيمه درهمان لان ذلك تلف بجراحة الاول ونظامه فى المنع (قوله أولدفع شره) كالذئب من الغنم والخنازير عن  
الزرع انتهى مجتبى (قوله لا طلاق النص) وهو قوله تعالى واذا ملتم فاصطادوا فانه مطلق لم يقيد باناً كقول  
(قوله يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما) أى نفع ولو قليلا ولو كانت مؤذية تضرب ولا تترك اذ نهى بل تذبح  
يسكن اه وجيز ولو كان الكلب عقورا جاز قتله ولا يضمن صاحبه الا اذا تقدم عليه فلم يقتله فيضمن ولو فى القرية  
كلاب كثيرة يضربها اهلهما يؤمر أرباب الكلاب بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضى حتى يلزمهم ذلك  
ولا ينبغي ان يتخذ الكلب الا أن يخاف من اللصوص وغيرهم أو لفظ الزرع أو الماشية أو الصيد اه هندية (قوله  
والاوى ذبح الكلب) التقييد بالكلب ليس له مفهوم (قوله وبه) أى الصيد من (قوله أخذ الصيد ليلا مباح) أى  
صيده ويحتمل أن المعنى أخذه من عنده (قوله والاوى عدم فعله) كانه لعدم الاهداء الى الصيد ولعله يعرض  
عليه ما يحترمه وهو لا يشتر (قوله سمع حسن انسان الخ) قال فى الهندية ولو سمع حسا فظنه صيدا فأرسل كلبه  
فأصاب صيدا ثم تبين أن المسجوع حسه كان آدميا أو بقرة أو شاة لم يؤكل وكذا لو سمع حسا ولم يعلم انه حس  
صيد أو غيره لانه وقع الشك فى صحة الارسل فلا تثبت الصحة بالشك ولو ظن أن المسجوع حسه صيدا كولا  
أو غيرهما كقول فأصاب صيدا آخر يؤكل كذا فى محيط الدرخشى ولو أصاب المسجوع حسه وقد ظنه آدميا  
فتبين أنه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيدا كذا فى الهداية وقال فى المتننى اذا سمع حسا بالليل فظن أنه  
انسان أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذى سمع حسه صيدا فأصاب حسه ذلك الصيد الذى سمع حسه أو أصاب  
صيدا آخر فقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرماه وهو يريد الصيد  
وأن يكون الذى اراده وسمع حسه ورى اليه صيدا سواء كان يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره فى الهداية وهذا  
أوجه لان الرى الى الادنى ونحوه ليس باصطاد فلا يمكن باعتباره ولو أصاب صيدا كذا فى التبيين اه وذكر فى  
الهندية قبل هذا فى باب شرائط الصيد ما نصه رجل أرسل كلبه وهو يظن أنه انسان وسعى فاذا هو صيد يؤكل  
هو المختار لانه تبين أنه أرسل على صيد كذا فى الظهيرية وهذا يدل على اختيار ما فى الهداية وذكر فى المجتبى  
خلافه ونصيبا فأرجع اليه ان شئت وجرى فى المتننى على ما فى الهداية (قوله لوجود الجرح) أى فانه يستدل  
بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماء فى غير ما على ما تقدم (قوله والعبرة بحالة الرى) قال فى  
الهندية عن الغناية الاسلام وقت الرى ووقت الارسل شرط حتى لورى أو أرسل وهو لم ثم ارادته يحل وعلى  
عكسه لا يحل انتهى (قوله ووجب الجزاء بحاله) أى يتحلله من احرامه وان اشتترك الحلال والمحرّم فى رى الصيد  
لا يحل أكله كالأشتر لم مجوسى فى قتل الصيد انتهى بسوط (قوله لو أن بازيا) مثله الكلب وقوله فقتله  
مثله ما لو ذكاه بعد الصيد فان الاحتمال الثاني موجود (قوله وجد شاة) كذا فى نسخ وهى الصواب وفى نسخة

شاة وهي لاتعين أنها مملوكة له فحمل عليها وإنه فحرم ولو تعين الذابح وهي لكونه غايه مملوكة له والذي في المنع  
 وجد شاة مذبوحة بستانه اه وهي واقعة حال والافستانه ايس قيداً (قوله ومقتضى ما ذكرناه الخ) أي من  
 وقوع الشاة لكن الشاة هنا ليس على الوجه المتقدم وقد بينه بعد ولو قيل باعتبار غالب من يسكن البلد فان كان  
 الغالب مسلماً وكذا يباحل وان كان مجوسياً ونحوه لا يباحل لكن له وجهه وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي  
 حام حوله (قوله لكن في الخلاصة الخ) استند الى قوله انه لا يباحل فان ما فيه الحل حيث قال لا بأس بالاختذ  
 والاكل (قوله ان لم يكن ذلك قريبا من الماء) قد يقال العبرة لظن الاباحة بالافرق بين قرب الماء وبعده وقد يقال  
 انما قيد به لانه اذا كان قريبا من الماء يحمّل انه مات بوقوعه فيه وقد نحوه ما فيه ثم انظر الماء (قوله ووقع  
 في قبه) الطاهر ان المراد الظن الغالب لا يجوز ان يخطو فانه لا يترتب عليه حكم (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا  
 في طريق الحج من يفعله لذلك (قوله لان الثابت بالدلالة) انظر ما المراد به فان في ذلك اعتبار غلبة الظن ولا نص  
 يدل صريحاً ودلالة وقد رددت بالدلالة العرف (قوله بالشروط المذكور) مراده جنس الشرط فانها الشان الاول  
 عدم قربيه من الماء والثاني ان يقع في قلبه الخ (قوله فعلم الخ) قد يقال ان اناطة الحل بكون الذابح أهلاً من  
 القواعد المقررة في الدين فتركه اعلم (قوله وفي الثاني يحمّل) هذا لا يجدي نفعا لانه بتقدير كون الذابح هو المالك  
 لا يدري أخوه من فعل ذبيحته أولاً وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي تبه عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير  
 ما تقدم من مسئلة الشاة فان الذابح هنا معلوم هو وتسميته والحكمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله  
 لكفره بتسميته على الحرام القطعي) المعتقد انه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد  
 الحسل ويؤيده قوله سم تصح التضحية بشاة الغصب قال في المجتبى ومن غصب شاة فضحى بها ضمن قيمتها واجازت عن  
 التضحية لانه ملكها بالغصب السابق بخلاف مالوا ودع شاة فضحى بها لا يضمنها الا بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد  
 الذبح فلا تجزئه عن الاضحية من قبل تجزئه لانه ضمنها بالاخصاع والشاة اه وظاهره ان الحل يثبت في شاة  
 الوديعه وان كان لا تجزئه عن الاضحية فليست حل (قوله لا تطعمه كلباً) أي لا تحمله الى الكلب ولا الى الهرة اما حصل  
 الكلب اليه فكمحل الهرة جائز شرعياً وظاهر المصنف الحرمة مطلقاً وهو الذي تدل عليه عبارة الفقيه  
 حيث قال فيها وقال أصحابنا لا يجوز الاتباع بالمسقة على وجهه ولا يطعمها الكلاب والحواري لانه تعالى حرم  
 المسقة فحرم ما يطعمها معلقاً بعينها كذا ذكره الرازي في أحكام القرآن انتهى ولعلهم اقوالان (قوله وتلك  
 عصفور ولو اجدته أجز) أي تلك على وجه الاباحة عند الارسال وفي التجنيس والمزيد رجل سبب دابة وأخذها  
 انسان فأصلها نجاسة صاحبها فهذا على وجهين اما ان يكون قال عند التسبب جعلت من أخذها ولم يقل  
 ذلك في الوجه الاول لاسبيل لصاحبها عليه لانه أباح التملك وفي الثاني انه أن يأخذها لعدم الاباحة كذا  
 اختيارنا في أرسل صيداً فان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه انه لم يقل هي لمن أخذها لانه يشكر اباحة  
 التملك ونحوه في مختصر المحيط وعزاه الى أبي الليث وقال انه المختار عند بعض مشايخنا وظاهره ان التملك  
 هنا ليس هبة والامكان له الرجوع بالقضاء والرضى وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم معلومين خلاف  
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحساناً والقياس أن لا يملكه في الوجهين وجه الاستحسان  
 اما لو جوزنا ذلك في الحيوان أي من غير قول المالك هي لمن أخذها لجواز ذلك في الجارية والعبد بتركه مريضاً  
 في أرض مملوكة فبأخذ رجل فينفق عليه فيصير مملوكاً له وبطأ الجارية وبعث العبد بالاشراء ولا هبة  
 ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبيح انتهى واذا علمت ذلك فامصنف فحمل على ما اذا أباح العصفور ان يأخذ  
 وقت ارساله (قوله واعتاقه) بالنصب مفعول يشكر وبالرفع مبتدأ وجعله يشكر خبره أي ارساله من غير اباحة  
 للواجد قال المشرح ومنه ووجه انه يجوز ما ذكرناه من ذلك بل الظاهر ان المذهب الحرمة اه (قوله  
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه) يحمل على ما اذا لم يجه لا أخذه عند ارساله كما تقدم عن التجنيس والمزيد ومع  
 باسكان العين وهي لغة (قوله كتشتر لثمان الخ) قال في البرازية قال أبو حنيفة لا بأس أن يلقط الرجل النوى  
 وقشور الرمان اذا نبذه صاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيئاً يسيراً لا ثمن له  
 وان كان كثيراً لم يلقط قال والسير وان جاز التقاطه كان صاحبه أن يأخذ ذلك منه بعد الالتقاط فان الالتقاء  
 على الطريق وان دل على الاباحة لا يسقط ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله وأي حلال) أي ليس

ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يباحل لوقوع الشاة  
 في أن الذابح من فعل ذكاته أم لا وهل يسمى  
 الله تعالى عليه أم لا يمكن في الخلاصة من  
 اللاتطة قوم أصابوا بعد ما ذبحوا في طريق  
 البادية ان لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع  
 في قلبه أن صاحبه فعل ذلك اباحة للناس  
 لا بأس بالاختذ والاكل لان الثابت بالدلالة  
 كالثابت بالصرح انتهى فقد أباح أكلها  
 بالشروط المذكور فاعلم أن العلم بكون الذابح  
 أهلاً لا يكتفي به كذا ليس بشرط فانه المصنف قطع  
 قد يفرق بين حادثة الفتوى والقطعة بأن  
 الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني  
 يحمّل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها  
 بتسميته فوجده صاحبها هل نكل الاصح  
 لا يشترط بتسميته على الحرام القاطعي بلا غلظ  
 ولا أن شرعي انتهى فيحترز وفي الوهبانية  
 قال

وما مات لا تطعمه كلباً فانه  
 حيث حرام ذنبه مستعذر  
 وتعليك عصفور ولو اجدته أجز  
 واعتاقه بعض الأئمة يشكر  
 وان يلقه مع غيره جازاً أخذه  
 كتشتر لثمان رماه المقشع

وفي معانيها  
 وأي حلال لا يباحل اصطفايه

بحرم ولا في أرض الحرم لا يحمل اصطباذه صيد وادوات تلك الصيد وما صيدت لغيره ولا هربت منه وجوابه صيد  
دخل دار شخص فلما رآه صاحب الدار أغلق بابه وصار الصيد لا يقدر على الخروج وصاحب الدار يقدر على أخذه  
من غير اصطباذ فقد صار صاحب الدار أخذه ما لكا ولو أغلق الباب ولم يعلم به لم يصير أخذا ما لكا له حتى لو خرج  
الصيد بعد ذلك في الفصل الأول وأخذه غيره لا يملكه وفي الثاني يملكه اهـ من شرح عبد البر وقوله وما صيدت  
أي حقيقة والافه صيد حكيم (قوله ولا هي تنفر) من النفور أي والحال أنهم لم تكن نافرة هاربة عن صاها  
(قوله فغلق عليه) أي قصد اوصار بحيث يقدر على أخذه في كلامه اختصار (قوله فلا يملكه غيره) فالمراد  
بالخلال غير الذي أغلق الباب وعلمه قوله ولا هي تنفر المراد أنها خرجت للعلف مثلا ويحتمل أن المراد بالخلال هو  
الذي أغلق الباب فإنه مع تمكنه من أخذه من غير اصطباذ لا يحمل له أن يصطادها وقوله هي تنفر وانزع على  
هذا المعنى أي لم تخرج من داره والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) \*

(قوله مناسبة الخ) أو أن الصيد يملك الأبعد أخذه والرهن لا يتم الاقبضه ومناسبة الصيد لما قبله أوجب  
تقديمه اهـ جوى وسببه طلب رب الدين الرهن وهو جائز في السفر والحضر وانما خص بالسفر في الآية لأن  
الغالب أن الانسان لا يتمكن من الكتابة والاستشهاد فيسوثق بالرهن بخلاف الحضر ومن محاسنه النظر  
لجانب الدائن والمدين (قوله أي جعل الشيء محبوسا) مطلقا أي شيء كان بأي سبب كان وفي شرح العلامة  
عبد البر هو مصدر رهن المتاع بالدين حبسته به فأما رهن وآخذه مرتهن أي والمتاع مرهون والاصل  
مرهون بالدين فحذف العلم به وأرهنه به لغية ومنعها بهضم اهـ قال في ابضاح الاصلاح هو جعل الشيء محبوسا  
بحق لم يتل حبس الشيء بحق لأن الحبس هو المرتن لا الراهن بخلاف الجاعل اياه محبوسا اهـ وانما لم يترجم حبس  
المرتن في التعريف لأن الكلام في الرهن الذي هو فعل الراهن لا الارتن الذي هو فعل المرتن (قوله أي أخذه  
منه) احتريزه عما يفسد كالجد والامانة والمدير وأم الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين وقوله  
منه أي من الشيء الذي هو المرهون (قوله كلاً أو بعضاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه اذا الاصل يمكن  
استيفاء كله أو بعضه (قوله كالدين) تمثيل للحق (قوله لأن العين لا يمكن استيفاءها من الرهن) لأن الصورة مطلوبة  
فيها ولا يمكن تخليصها من شيء آخر اهـ مكي عن الثمني (قوله كما سيبي) أي في قوله أو حكما (قوله حقيقة)  
حال من الدين كقوله أو حكما (قوله كمن عبد الخ) أي فإن الرهن صحيح نظر الظاهر ويكون مضمونا اذا هلك عند  
البائع فاذا كانت قيمة العبد واخلى عشرة دراهم مثلاً أو أكثر فعلى البائع عشرة دراهم يؤذيها الى المشتري  
وان كانت قيمته ما أقل فعليه الأقل وذكر القنطوري في شرحه أن الرهن في هذه الصورة اذا هلك بغير شيء  
كأنه رهن بالخز أو الخراج ابتداء ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالأقل من  
قيمه ومن الدين وهو المختار كافي الاختيار أفاده أبو السعود (قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة) ويقال لها  
الأعيان المضمونة بنفسها قال تاج الشريعة المضمون بنفسه ما يجب المثل عنده لا كان كانه مثل أو القيمة  
ان لم يكن له مثل وهو كالعصوب فإن الغاصب اذا رهن به يصح مع أنه ليس بدين والمقبوض على سوم الشراء أي  
اذا بين ثمنه والمقبوض يحكم البيع الفاسد أما الأعيان المضمونة بغيرها فكالبيع في يد البائع فإنه مضمون  
بالثمن لا بالقيمة قال في الجوهر لأنه غير مضمون ضمانا صحيحا لا ترى أنه يملكه لا يجب مثله ولا قيمته وانما يطل  
البيع به لا كقيمة الثمن فيصير كالمسحون فان أعطى البائع رهنا ببيع فالرهن باطل فان هلك في يد  
المشتري هلك بغير شيء والبيع على حاله اهـ مكي (قوله وقبول) قال في الكافي واختلفوا في القبول فقال بعضهم  
انه شرط وظاهر عبارة المحقق يفيد أنه ركن فانه قال في الايمان الاجارة بدون القبول ليست باجارة وكذا الرهن  
حتى لا يحنث من حلف لا يؤجر ولا يرهن بدون القبول اهـ سري الدين (قوله غير لازم) لانه عقده تبرع كالهبنة  
والصدقة زياعى ولذا لا يجبر الراهن عليه والراهن لو مات قبل أن يقبض المرتن لم يجبر ورثته على القبض فلو  
تعلق الاستحقاق بمجرد العقد لا جبر عليه ولزم الورثة كالمبيع قاله الاتقاني (قوله وحينئذ) لا حاجة اليه لأن  
النماء تحوز مع عدم مناسبة الجمع بين الواو والفاء (قوله محوزا) من حاز يحوز كحاز يحوز كسار يسير  
عزى زاده عن المصباح وأفاد القهستاني أن اتصاف المرهون بهذه الصفات ليس بال لازم عند العقيد بل عند

صيد او ما صيدت ولا هي تنفر  
هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابه ملكه  
فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى  
\* (كتاب الرهن) \*

مناسبة أن كلام من الرهن والصيد سبب  
لتحصيل المال (هو) لفظة حبس الشيء ونمرا  
(حبس شيء مالى) أي جعل الشيء محبوسا  
لأن الحبس هو الرهن (بحق) أي يمكن  
استيفاءه أي أخذه (منه) كلاً أو بعضاً  
فإن كان قيمة المرهون أقل من الدين  
(كالدين) كاف الاستقصاء لأن العين لا يمكن  
استيفاءه من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما  
سيجي (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً  
وباطناً وظاهره فقط كمن عبد أو خل وجد  
حر أو خيراً (أو حكماً) كالأعيان المضمونة  
بالمثل أو القيمة كما سيبي (ويستند بالبيع  
وقبول) حال كونه (غير لازم) رهنه  
(دلالة رهن تسليمه والرجوع عنه) كافي الهبة  
(فاذا سلمه وقبضه المرتن) حال كونه  
(محوزاً) لا متفرقاً

القبض فلو اشتغل بغيره أو اتصل كان فاسداً لا باطلا وكذا لو كان شائعاً وقال بعضهم يبطل واختاره الكرخي  
فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحاً لازماً كما في الكرمانى وهى أحوال متداخلة أو مترادفة اهـ مكى (قوله  
كثمر على شجرة) وزرع على أرض بدون الشجر والأرض فان القمور والزرع لم يحازا في يد المرتين بمعنى أن يده  
لم تحوهما وتجمعهما اذ لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر ولا زرع بدون أرض (قوله كالشجر) أى المتصل بالأرض  
المرهونة فانه لا يصح لاستناع قبض المرهون وحده وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر (قوله أفاد أن القبض  
شرط للزوم) واستدامة القبض واجبة عندنا وقال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لا تجب فللراهن  
أن يتنفع بالرهن عنده مكى عن الجوهرية (قوله كما في الهبة) ظاهره أن قبض الهبة لازم لها وليس له  
الرجوع وليس كذلك اللهم إلا أن يقال انه يلزم معنى أنه ليس للراهن الرجوع الا بقضاء أو رضا (قوله أنه شرط  
الجواز) أى الصحة اهـ حابى وكذا صححه في المحيط ونص محمد في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضاً فقد أشار  
الى أن القبض شرط لجواز الرهن هندية (قوله قبض حكما) يعنى أن حكم القبض يجرى في التخلية حتى اذا  
وجدت التخلية من الراهن بحضرة المرتين ولم يأخذه فضاء ضمن المرتين اهـ أبو السعود فجعل الشارع التخلية  
قبضاً حيث رتب عليها أحكامه سرى الدين لأن قبض الرهن قبض واجب بحكم عقده مشروع فكان قبض  
المبيع وثمة يكتفى بالتخلية فكذا هنا انتهى اتفاقنا (قوله على الظاهر) الاول أن يقول مطلقاً على الظاهر رأى  
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن الرهن في المنقول لا يثبت الا بالقبض كقبضه فقدره تنبيهه \* شرط صحة القبض  
أن يأذن به الراهن سرى كما قبضه وما جرى مجراه فيجوز قبضه في المجلس وبعده ولورهن ما لا يجوز الا بالفصل ثم  
فصله وقبضه فان قبضه بغير إذن الراهن لا يجوز مطلقاً في المجلس وبعده وان يأذنه جاز استحساناً والقبض تارة  
يكون بالاصالة كقبض المرتين بنفسه وتارة بالنيابة كقبض الاب والوصى عن الصبي وكذا قبض العبد  
يقوم مقام المرتين حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتين ولو كان الرهن في يد المرتين قبل الرهن فالاصل  
أن القبضين اذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب الاعلى عن الادنى هندية ملخصاً (قوله وهو  
مضمون اذا هلك) يعنى أن ماله مضمونة وأما عينه فأمانة قال في الاختيار روى لك على ملك الراهن حتى يكفنه  
لانه ملكه حقيقة وهو أمانة في يد المرتين حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه أمانة فلا ينوب  
عن قبض الضمان واذا كان ملكه فمات كان كفنه عليه انتهى حوى واحترز بقوله اذا هلك عما اذا تعدى عليه  
وأهلكه فانه يضمن جميعه وفي المحيط لورهن على أنه لو ضاع بغير شئ جاز وبطل الشرط لانه تبدل المشروع  
وفي القهستاني وضمن المرتين ولورهن فاسداً امره وانها لكافي يده ولو فسخ العقد وعند الكرخي المقبوض  
بالرهن الفاسد أمانة كالمقبوض بالباطل والاول أسح كما في الذخيرة ولو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك  
والموجود مثلاً لورهن داراً قيمتها ألف بألف فخرت في يده قسم ألف على قيمة البناء والعرضة يوم القبض  
فأصاب البنائى مائة قطوماً أصاب العرضة بقى (قوله بالاقول من قيمته ومن الدين) المراد أنه مضمون بما هو أقل  
فان كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون  
من البيان تقديره انه مضمون بما هو أقل من الآخر الذى هو القيمة تارة والدين أخرى فتعريف الأقل أصوب  
اهـ حوى عن شرح الوقاية (قوله وعند الشافعى رضى الله تعالى عنه هـ وأمانة) وثمة الخلاف تظهر في مسائل  
منها أن الراهن موعى عن الاسترداد لا انتفاع به عندنا لانه يفوت وجبه وهو الاحتباس وعندنا لا يمنع منه  
لانه لا ينشأ موجب وهو تعينه للبيع ومنها أن حكم الرهن يسرى الى الولد عندنا فيجس مع الاصل وعندنا  
لا يسرى ومنها أن رهن المشاع لا يجوز عندنا لأن حكم الرهن وهو الحبس الدائم لا يتصور فيه وعندنا يجوز  
لا يمكن بيعه والحاصل أن حكم الرهن عندنا صيرورته محتسباً بدينه بائناً به الاستيفاء عليه وعند الشافعى  
تعلق الدين بالعين استيماء منه بالبيع فيخرج على الاصحاب هذه المسائل وأدلة المذهب بمسوقة في المطولات  
وفي المكي والحاصل أن الزائد امانة متولدة من الرهن أو لا في الثاني لا يسرى حكم الرهن اليه انفاً فالاول اما  
متصلة أو لا في الاول يسرى حكم الرهن اليه انفاً فالشافعى يسرى اليه حكم الرهن عندنا وقال الشافعى رضى  
الله تعالى عنه لا (قوله لا يوم الهلاك) هذا اذا لم يتلقه أجنبى عنده أو ما لو تلقه أجنبى فان المرتين يضمنه قيمته  
يوم الاستهلاك وتكون رهناً عندنا أفاده المصنف (قوله اذا لم يبين المقدار) أما اذا بيئه يكون مضموناً وفي القنية

كثمر على شجرة (مفتراً) لا مشغولاً  
الراهن ككثير بدون الثمر (عملاً) لا مشاعاً  
ولو حكما بأن اتصل المرهون بغير المرهون  
خالقه كالشجر ويستفح (لزم) أفاد أن القبض  
شرط للزوم كما في الهبة وصحح في المجتبى أنه  
شرط الجواز (والتخلية) بين الرهن والمرتين  
(قبض) حكماً على الظاهر (كالمبيع) فانما فيه  
أيضا قبض (وهو مضمون اذا هلك بالاقول من  
قنينة ومن الدين) وعند الشافعى رضى الله  
تعالى عنه هو أمانة (والمعتبر قنينة يوم  
القبض) لا يوم الهلاك كما نوهه في الاشياء  
لخالقه للمنفعة (كما حذره المصنف) المقبوض  
على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار (أى  
مقدار ما يريد أخذه من الدين) ليس بمضمون  
في الاصح كذا في القنية والاشياء

المقبوض على سوم الرهن اذ المدين المتقار الذي به رهنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء  
وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم جوى وروى المعلى عن أبي يوسف أن عليه قيمة الرهن (قوله فان هلك الخ)  
الاولى تقديمه على قوله المتقبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله قال الجوى في شرحه وكيفية الضمان  
فيما اذا رهن بعين مضمونة بعينها اذا هلك أن يقال لمن هي في يده سلم العين الى المرتهن وشذمه الاقل من قيمة  
الرهن ومن قيمة العين لان الرهن مضمون بالاقل منهما اذا العين المرهون بها ~~سلك~~ الدين المرهون به فاذا وصل  
المرتهن الى العين وجب عليه رد قدر المضمون فان هلك المرهون بها قبل القبض فالرهن بحاله بقيتها وان هلك  
الرهن بعد شذمه بالاقل من قيمته وقيمة العين فيرجع المرتهن بالرائد ان كانت قيمة العبد أكثر ولا يرجع الرهن على  
المرتهن ان كانت قيمة الرهن أكثر اه (قوله بلا رهن) لافرق عندنا بين ثبوت الهلاك باليمين وبين ثبوته بقوله  
مع يمينه ويكون الرهن في صورتين مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين اه شربلاية (قوله ظاهرة) كالحيوان  
والعبيد والعقار مخ (قوله أوباطنة) كالنقدين والحلى والعروض اه مخ (قوله وله حسبه به) أى حبس الرهن  
بالدين مخ (قوله ما بقى القبض والدين معا) كذا الوبقى القبض بعد الفسخ ووفاء الدين فيسترد منه ما أدى اليه  
بجلاف مالو أبرأه من الدين فلا ضمان لعدم استيفاء شئ من الدين اه شربلاية (قوله ولا اجارة) في عقار وغيره  
فان أجره بعد اذن الراهن فالاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن أن يعيدها في الرهن ولو بأمره يخرج من الرهن  
والاجر لاراهن ولو استأجرها المرتهن صح وبطل الرهن وعكسه لا تصح الاجارة ولا يبطل الرهن فلامرتهن  
أن يعيدها خاتمة (قوله أواعارة) مثل ما ذكر سائر الانتفاعات لا يجوز الابتسليم الرهن فلو فعل بدونه كان  
متهديا ولا يبطل الرهن به وانما منع من الانتفاع لاحقه في الحبس لافى الانتفاع \* تنبيه \* قال في الوولو الحمية  
رهن معصفا وأمره بالقراءة فيه فان قرأه صار عارية وبطل الرهن حتى لو هلك في تلك الحالة لم يهلك بالدين فان  
فرغ منه صار رهننا ولو هلك يهلك بالدين لان حكم الرهن هو الحبس فاذا استعمل باذنه فقد تغير حكمه فيبطل الرهن  
ويصير عارية فاذا امتنع من الانتفاع عادرهنا اه (قوله سواء كان من مرتته أو راهن) قال في العزيمة أما  
كون حكم المرتهن ذلك فذكر كور في عامة المتون وأما كون حكم الرهن ذلك فآخوذ من الجمع ونسبه في غاية  
البيان الى الاقطع حيث قال قال أصحابنا لا يجوز لراهن استيفاء منافع الرهن الا باذن المرتهن وكذلك التصرف  
فيه اه أبو السعود (قوله وقيل لا يحل للمرتهن) أى وان أذن له الراهن لانه أذن له في الرباقاته يستوفى دينه كاملا  
فتبقى المنفعة التي استوفى فضلا فتكون ربا وحله المصنف على الديانة وما في سائر المعبرات أى من حل الانتفاع  
بالاذن على الحكم (قوله لم يضمن) لانه أتلفه باذن المالك (قوله ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتهن الانتفاع  
بذلك) أى بالرهن باذن الراهن كذا في أكثر نسخها ووقع في بعض النسخ بلاذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن  
والكل صحيح لما في القنية عن أبي يوسف المرتهن سكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره وذ ~~كر~~ في الصرف  
أنه لا يكره والاستباط في الاجتناب عنه لما فيه من شبهة الربا انتهى جوى وفي شرح الملتقى أنه يحرم الانتفاع  
بلاذن وبه يكره كافي المصنفات وغيرها ولا يكره كافي النية فلو أراد استمرار الاذن قال كلامي عن الانتفاع  
كان مأذونا في مدة الرهن كافي الخزانة وأقره القهستاني قلت ويأتى غامه وأنه ان اشترطه كان ربا ولا فلا يمكن  
التوفيق (قوله وسيجب آخر الرهن) ذكر فيه أن التعليل بأنه ربا فيه يد أن الكراهة تحريمية اه قلت والغالب من  
أحوال الناس أنهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لان المعروف  
كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى أعلم (قوله مات الشاة الخ) لوجود هذه العبارة فيما شرح عليه  
المصنف وقد فصحت بين مسألة الانتفاع باذن وبلاذن ولو قال يؤاخذ به المرتهن لكان أولى وذلك عند عدم اذن  
الراهن بالانتفاع به قال في الهندية اذا رهن من آخر شاة تساو عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يحلب  
ابنها ويشرب منه ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل  
الراهن ذلك بنفسه لا ضمان عليه فكذا اذا فله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك وقد ماتت الشاة افتسكها  
بجميع الدين على قيمة الشاة يوم قبضها وعلى قيمة اللبن يوم شربه فقسقط حصص الشاة ويقضى حصص اللبن وكذلك  
لو ولدت ولدا فأكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك اذا أكل الاجنبي الولد  
أر اللبن باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا أكل المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن أكل اللبن والولد

(فان هلك) (ساوت قيمته الدين صار  
مستوفيا) دينه (حكما) وزادت كان الفضل  
أمانة) فيضمن بالتعدي (أو نقصت سقط  
بقدره ورجع المرتهن بالفضل) لان الاستيفاء  
بقدر المالية (وضمن) المرتهن (بدعوى  
الهلاك بلا ضمان مطلنا) سواء كان من  
أموال ظاهرة أو باطنة وخصه مالك بالباطنة  
(وله طلب دينه من راحته وله حسبه به  
وان كان الرهن في يده) لان الحبس جزاء مطلق  
(وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى  
يقبض دينه أو يبرئه) لان الرهن لا يبطل بمجرد  
الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا  
فاذا فات أحدهم الم يقر رهننا زاي ودرر  
وغيرهما (لا الانتفاع به مطلنا) لا باستخدام  
ولا كفى ولا ائس ولا اجارة أو اعارة سواء كان  
من مرتته أو راهن (الا باذن) كل لا يجوز  
وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه  
كان ربا والا لا وفي الاشياء والجواهر أباح  
الراهن للمرتهن أكل الثمار وأمكن الدار  
أولن الشاة المرهونة فأكلها لم يضمن وله منعه  
ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتهن الانتفاع  
بذلك وسيجب آخر الرهن (ماتت الشاة ولبنها  
المرتحن قسم الدين على قيمة الشاة ويسقط وخط اللبن  
الذي شربه فلو فعل) الانتفاع قبل اذنه  
بأذنه المرتحن فلو فعل (به)  
(صار متهديا ولم يبطل) الرهن (به)

بغير إذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت  
بجسمها من الدين وأخذ الراهن الضمان بحصته من الدين وان اكل الراهن اللبن والولد بغير إذن المرتهن ضمن قيمته  
ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن  
أو الولد هلك هدر امان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في  
المهبط اه بالخرف وفيه اقبل هذا مانصه نهاء الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين  
ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهاها نوع يدخل في الرهن  
وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والثمره والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارشر  
والعقروم معنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن أنه يجلس بجسم الاصل فينقسم الدين على الاصل وعلى  
النماء على قدر قيمته ما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفسك  
فاذا بقي الى وقت الفسك تقترت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط من الدين شيء بمقابله ويجعل كأنه لم يكن  
وان الدين كله كان بمقابله الا تم كذا في المهبط وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك  
وقسمه اذا كانت قيمة الاصل أقل من قيمة الولد أيضا فالدين بينهما في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت  
الامر هنا بجميع الدين ولو مات الام وبقي الولد فان اقتسمة اقتسمة الدين وان هلك الولد بعد موت الام  
ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام اه مختصرا (قوله لا يصير مستوفيا امرتين) قال  
في التبيين لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يؤدي الى تكرار  
الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل انتهى (قوله الا اذا كان له حل) علمه في شرح الجمع  
بأنه عاجز عنه اه والمتبادر منه أنه مرتبط بما اذا كان في غير بلد العقد نعم عبارة القهستاني صريحة  
فيما ذكره المؤلف لكنه لم يعمد فيه على نقل بل قال ان لم يكن للرهن مؤنة حل بقرينة الا في معنى به  
ما اذا كان في غير بلد العقد والذي في نقل الشئ والحاصل ان المرتهن اذا طالب الراهن بدينه فلا يحل  
اما أن يكون الطالب في البلد الذي وقع الرهن فيه أو في غيرهما فان كان فيه امر المرتهن باحضار الرهن  
سواء كان له حل ومؤنة ام لا فاذا احضره امر الراهن بتسليم الدين وان كان في غيرهما فكذلك في حاله حل  
ومؤنة وان كان له حل ومؤنة يأخذ دينه ولا يؤمر بالاحضار انتهى (قوله أو عند العدل) مستغنى  
عنه بما يأتي في المصنف (قوله تحقير بالتسوية) أي في تعيين الحق فتمين حق المرتهن في الدين كما تعين  
حق الراهن في الرهن وهذه علمه للاحضار وأما علمه تسليم الدين أولا أن الرهن محبوس للاستيفاء فالحاصل  
لا يؤمر المرتهن بدفع الرهن وهذا كما في تسليم الثمن والمبيع فانه يحضر البائع المبيع ثم يسلم المشتري الثمن أو  
لذلك (قوله انه لو لم يقدر على احضاره أصلا) أي ولو كان في البلد وظاهره ولو كان عدم القدرة تلطف  
عليه من الهلاك أو استيلاء ظالم (قوله ويسكن للراهن) لا وجه للاستدراك (قوله وكذا الحكم عند كل فحيم  
حل) قال في الهندية ولو أن رجلا على رجل ألف درهم فحيم فرهنه بالمال كاه رهناساويه فحل فحيم  
فطالبه المرتهن بذلك القدر فأي الراهن اداه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن اذ لا فائدة  
فيه فان قال الراهن قد تولى الرهن وصار المرتهن مستوفيا دينه فليس له على قضا شيء من الدين وطالب  
من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير معلوما فالقياس أن لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان  
في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة  
بأنه ماضع ولا قوى ويأمر الراهن أن يدفعه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المهبط (قوله كما حزره  
ابن الشحنة) الذي حزره العلامة المذكور الفرق بين مسئلة قضاء الدين بقائه وبين دفع فحيم منه فبين على  
القاضي أنه لا يأمر الراهن بدفع كمال الدين الى المرتهن من غير أن يحضر الرهن أو يدفعه على بقائه الى الآن  
وسواء ادعى الراهن الهلاك أم لا لان القاضي اذا أمره بدفع دينه من غير احضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك  
لزم منه ترك الاحتياط في القضاء وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل الامر بالدفع يكون قضاء بالباطل  
وهو جور وعلى تقدير القيام يكون قضاء بالحق فلا احتياط في الاحضار هذا ما ذكره الطرسوسي وأما مسئلة  
التجيم فلا يلزمه احضاره الا اذا ادعى الراهن هلاكه وأما الذي يتبع فلا حاجة الى احضار الرهن اذ لا فائدة فيه

واذا طالب المرتهن (دينه) أمضاها  
رهنه (اللا يصير مستوفيا امرتين) اذا  
كان له حل أو عند العدل لانه لم يأمنه شرح  
جمع (فان أحضر سلم) له (سكن دينه أو لا) وان  
سلم المرتهن (رهنه) تحقير بالتسوية  
طلب (دينه) في غير بلد العقد للرهن  
(فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة  
وان كان) لحله مؤنة (سلم دينه وان لم  
يضمنه) لان الواجب عليه التسليم على  
اختياره لا النقل من مكان الى مكان ونقل  
القهستاني من الخبر أنه لو لم يقدر على  
احضاره أصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى  
فليحفظ (و) ان كان للراهن أن يحلفه بالله  
ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه  
أما اذا لم يتبع فلا فائدة في احضاره وكذا  
الحكم عند كل فحيم حل كما حزره ابن  
الشحنة

لاذنه بذلك وسينفذ (فإذا قبضه) أي الغنم (يكفاه) أي إقامه البذل مقام المبدل (ولا) يكلف (مرتبه) معه رهنه فكيف الراهن من يبعه ليقتضى دينه  
يشه لأن حكم الرهن الحبس الدائم ٢٢٨ حتى يقضى دينه (ولا) يكلف (من قضى بعض دينه) أو أبرأه (تسلم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين)

أو يعبرها اعتبارا بحبس المبيع (ويجب) على المرتن (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الوديعه (وضمن أن يحفظ بغيرهم) كما مر فيها (و) ضمن (بأياديه) وأعارته وأجارته واستخدامه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (بجمل خاتم الرهن في خنصره) سواء جعل فسه لباطن ~~صكه~~ أولا به يفتى برجندي (اليسرى أو لجنى) على ما اختاره الرضى لكن قد مرنا في الحظر عن البرجندي فيها أنه شعار الروافض وأنه يجب التحرز عنه فتنه قالت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الضمان قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتن امرأة فتضمن لأن النساء يلبسن كذلك فيكون استنعاها لا يحفظا ابن كمال معز بالزبلي (و) مثله (تقليد سفي الرهن لا الثلاثة) فإن الشبهان يتقلدون في العادة بسفين لا الثلاثة (لكن في لبس خاتمه) أي خاتم الرهن (فوق آخر رجوع إلى العادة) فإن كان من يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن (ثم إن قضى بها) أي بالقيمة المسد كورة من جنس الدين يلتقيان قصاصا (بجرحه) أي بجرحه القضاء بالقيمة (إذا كان الدين حالا وطالب) المرتن (الرهن بالفضل إن كان) ثمة فضل (وان) كان الدين (موجب) لا يضمن المرتن قيمته وتكون رهنه عنده فإذا حل الأجل أخذه بدينه وإن قضى بالقيمة من خلاف جندته كان الضمان رهنه عنده إلى قضاء دينه (لأنه بدل الرهن فأخذ ~~صكه~~ وأجرة بيت حفظه وحافظه) وماوى الغنم (على المرتن وأجرة راعيه) (لوحيا وانا) ونفقة الراهن والخراج والعشر (على الراهن) والأصل فيه أن كل ما يحتاج إليه للمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الراهن لأنه مالكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتن لأن حبسه له واعلم أنه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الراهن قهستانى عن الذخيرة

ووجه عدم الزام القاضى له بإحضار الرهن في هذه الصورة الابتطال الراهن لأنه بدفع النجم لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يتوجه الزامه بإحضار جميع الرهن لعدم تحقق التسوية بين الراهن والمرتن لبقاء الدين في ذمة الراهن وبقاء الحبس للمرتن ولو قبض النجم المذكور لأن الأصل بقاء الرهن لكنه بدعى الهلاك فوجه الطلب لأنه يكون مستوفيا للنجم الذى يريد دفعه وكان يدعى البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحقق فتعين الأحضار لذلك وهو هذا ظهر أنه لا اتحاد بين المسئلتين على ما حرره ابن النجعة (قوله ولا دفع) أي للدين تمامه ومثله إذا حضر آخر نجم منه (قوله ما لم يحضر الرهن) سواء ادعى الراهن هلاكه أم لا (قوله أو يكن بغير مكان العقد) هذا يؤيد ما تقدم من الشلبي من التفصيل (قوله والحل بهسر) بجهة طالبة وأما إذا لم بهسر فيحضره كما سبق (قوله كذا النجم) أي حكمه في الدفع بحكم الدين بتمامه فلا يدفعه إلا إذا حضر المرتن الرهن وإن لم يدع الراهن هلاكه وهذا ما في الهداية وبعبارة أخرى يكلف إحضاره لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء نجم قد حل لا احتمال الهلاك (قوله أولا) أشار بأولى الخلاف ومدخول لا محذوف والتقدير ألا يلزم المرتن إحضار الرهن إلا إذا ادعى المدين وهو الراهن هلاكه فأشار به إلى تنويع الخلاف الواقع في عبارات صاحب الهداية والنهاية (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله في النهاية) قال الشارح وإن شئت قلت في زيادات يذكر قال الشارح وفي الزيادات وشرح الجامع والمجيب لا يجبر على إحضاره لعدم فائدة الأحضار في القياس وفي الاستقصان يجبر بإحضار إذا كان في المصر الذى رهنه فيه فراغ قلب الراهن عن فهم الهلاك وهذا إذا ادعى الراهن هلاكه أما إذا لم يدع فلا فائدة في الأحضار ومحل ذلك في النجم ~~صكه~~ كما أوضحت عنه عبارة الهندية عن المحيط (قوله ولا يكلف مرتن الخ) لأنه لم يؤقن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليعه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يد من في عياله وغاب وطالب المرتن دينه والذي في يده يقر بالوديعة من العدل ويقول لا أدري لمن هو يجب الراهن على قضاء الدين لأن إحضار الراهن ليس على المرتن لأنه لم يقبضه وكذا إذا غاب العدل ولا يدري أين هو لما قلنا بخلاف ما إذا جهل الذى أودعه العدل الراهن بأن قال هو مالى حيث لا يرجع المرتن على الراهن بشئ حتى يثبت أنه رهن لأنه لما جهل فقد نوى المال والتوى على المرتن فتعققت الاستيفاء فلا عليك المطالبة به انتهى تعيين (قوله لاذنه بذلك) الأولى تقديمه على قوله حتى يقبضه (قوله اعتبارا بحبس المبيع) أي قياسا عليه فإن المشتري إذا أحضر بعض الثمن لا يجبر الباقي على دفع المبيع إليه وظاهره ولو كان مثليا يتجزأ تجزئ الثمن لمائيه من تقرير بق الدفعة (قوله كافي الوديعة) قال في البرهان ويحفظه بما يحفظ به ماله من زوجة وول إذا كانا في عياله انتهى مكي وكذا أجبر الخصاص الذى استأجره مشاهرة أو مسانحة لا مياومة والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا النفقة فلا يضمن بالدفع إلى زوجها وان لم يكن في نفقتها لأنهم يسكنون معا أحوى (قوله وضمن أن يحفظ بغيرهم) بأن استأجر رجلا للحفظ أحوى (وإراد ضمان الغصب لا ضمان الرهن) (قوله فيسقط الدين بقدره) أي وبطالب بالباقي ولو صرح به لكان أنذب (قوله فيها) أي فى اليمنى (قوله أنه شعار الروافض) قد تقدم أنه كان وبان وثبت كلا النعمان عن صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم (قوله لا يجعله فى أصبع أخرى) ينبغى لنا أن نعرف أن المراد بهدم الضمان فيما يمتد حفظا واستعمالا لأن لا يضمن ضمان الغصب لأنه لا يضمن أصلا لأنه مضمون بالدين فيسقط الدين بهلاكه عاها والاقبل من قيمته ومن الدين كالتسام إذا جعله فى أصبع لا يتخذه في العرف والعادة وكالتوب إذا ألقاه على عاتقه وبه صرح في شرح الجمع انتهى اتقاني (قوله فان الشبهان) بضم الشين وكسرها وظاهره اعتبار عادة الشبهان لا عادة هذا المستعمل وهو مخالف لما في الشريعة لامية من قاضى خان حيث قال وفي السفين يضمن إذا كان المرتن يتقلد بسفين لأنه استعمال فلم يعال بعادة الشبهان بل نظر إلى حال المرتن كافي لبس الخاتم فوق خاتم إن كان مما يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا فلا انتهى أبو السعود (قوله يرجع إلى العادة) أي عادة نفسه وإن خالفت الشرع كما يؤخذ مما بعد (قوله من جنس الدين) والدراسم والدنانير جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الجوى أبو السعود وبه صرح في المعدن مكي (قوله وماوى الغنم) وإن لم يكن للمحفظ (قوله وأجرة راعيه) لأن الراعى اغتارى لملكه وهو تابعيته (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطا على أجرة (قوله وتبعيته) أي ما يحتاج إليه في نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس وأجر الظن والراعى والعلف وسقى البستان وكرى الأثمار وتلقيح النخل وحذاذا القرو وغيرها مما يصلحه قهستانى (قوله واعلم أنه لا يلزم شيء منه)

(وأما وثمة رده) كجمل آبي (أو رده منه)  
 كدواوة جريح (أي إلى يده) أي إلى يد المرتين  
 (تقسم على المضمون والأمانة فالمضمون  
 على المرتين والأمانة مضمونة على الراهن)  
 لو قبضه أكثر من الدين والأمانة على المرتين  
 وكذا ما جلبه أمراض وقروح وفداء خيانة  
 (وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر  
 كان متبرعا بالآخر) فثبت الرجوع عليه وبعبارة  
 أمر القاضي بلا تصريح بجعله ديناً عليه  
 لا يرجع كافي الملتقط وعن الإمام لا يرجع  
 لو صاحبه حاضر مطلقاً خلافاً لثاني وهي  
 مسألة الجرح فليجوز (قال الراهن الرهن غير  
 هذا وقال المرتين بل هذا هو الذي ارتبته  
 عندي فالقول للمرتين) لأنه القابض  
 بخلاف ما لو ادعى المرتين رده على الراهن  
 بعد قبضه فان القول للراهن لأنه المنكر فان  
 برهنه لغيره أن أيضاً يسقط الدين لاثباته  
 الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتين لأنكاره  
 دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته  
 الضمان برزايه (يجوز له السفر به) بالراهن  
 (إذا كان الطريق آمناً) كافي الوديعه  
 (وان كان له حمل وموئنة) وكذا الانتقال عن  
 البلد وكذا العدل الذي الرهن فيه كافي  
 العماديه من المعلقة على خلاف ما في فتاوى  
 القاضيين ولعل ما في العدة قول الإمام  
 وما في الفتاوى قروها ما كما يقيد به كلام القنية  
 فائدة في الحديث إذا ادعى الرهن فهو عافيه  
 فالوامة إذا اشتهت قيمته بعد هلكه بأن  
 قال كل لأدري كم كانت قيمته ضمن بمافي  
 من الدين ~~كذا ذكره المصنف أول~~  
 الباب والله أعلم

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز)

لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه مجزئاً كما مر  
 (مطلقاً) مقارناً أو طارئاً من شريكه أو غيره  
 يتقسم أولاً للصحيح أنه فاسد يضمن بالقبض  
 وجوزة الشافعي وفي الأشياء ما قبل البيع  
 قبل الرهن إلا في أربعة المشاع والمشفول

أي ما يلزم المرتين كدواوة جرح وغنى الدوا وأجرة الطبيب وفي القهستاني قال مشايخنا هذا إذا جرح عند  
 المرتين والأفعلى الراهن وقبل أنه على المرتين في الحالين اه وفيه أقوال أخر غير ذلك ذكرت في الهندية (قوله  
 وكذا ما جلبه أمراض) أي وان لم يكن بدواه (قوله لا يرجع) لأن هذا الأمر ليس للراهن بل للنظر وهو  
 متردد بين الأمرين بين الأمر حصة وبين الأمر يكون ديناً عليه والادنى أولى ما لم ينص على الأعلى قال العلامة  
 المقدسي فلو لم يكن في بلد قاض أو كان من قضاة الجوزية فماذا يكون الحكم اه جوى (قوله مطلقاً)  
 أي وان كان بأمر القاضي لأنه يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فيما مر صاحبه بذلك اه حلي والفتوى على  
 الأول وفي الهندية عن جواهر الاختلاط والفتوى على أنه إذا كان الراهن حاضر لكن امتنع أن يتفق فأمر  
 القاضي المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن (قوله خلافاً للثاني) حيث قال يرجع في الوجهين اه حلي  
 (قوله وهي مسألة الجرح) يعني أن القاضي لا يلبى على الحاضر ولا يتفق أمره عليه لأنه لو نفذ أمره عليه لصار  
 محجوراً عليه وهو لا يملك جرحه عنده وعند أبي يوسف يملك فينفذ أمره عليه اه حلي (قوله لأنه المنكر) أي منكر  
 رد العارض أفاده المصنف (قوله ويسقط الدين) أي لا كلفان الكلام منه (قوله لا يثبت الزيادة) علة لقوله  
 فلراهن أيضاً (قوله ولو قبل قبضه) الأولى أن يقول ولو في هلاك قبضه أي لو اختلفا في هلاك الرهن أي  
 فزعم المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه أي وقال الراهن هلك بعد القبض (قوله برزايه) عبارة زعم  
 راهن هلاكه عند المرتين وسقوط الدين وزعم المرتين أنه رده إليه بعد القبض وحلت في يد الراهن فالقول  
 للراهن لأنه يذم عليه الرد العارض وهو ينكر فان برهنه فالراهن أيضاً ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم  
 المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتين لأنكاره دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته  
 الضمان اه وهي عبارة واضحة لا غبار عليها (قوله إذا كان الطريق آمناً) أي ولم يقيد بالمصر أما إذا قيد به لا يملكه  
 وذكر في غير رواية الأصول أنه إذا كان الطريق آمناً يملك السفر به على كل حال عنده وعلى قول أبي يوسف لا يملك  
 إذا كان الرهن شأله حمل وموئنة وعند محمد إذا كان السفر له منه بدينين على كل حال ذخيرة ونقل خلافاً في المنع  
 غير هذا (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أي من غير سفر (قوله وكذا العدل) أي أنه أن يسافر به (قوله على خلاف  
 ما في فتاوى القاضيين) أي قاضي خان والقاضي ظهير الدين من أنه ليس له السفر به (قوله وما في الفتاوى  
 قولهما) لا حاجة إلى هذا التبريح وقد صرح به قاضي خان كما نقله عنه في المنع ونصه وفي الخاتبة وليس للمرتين  
 أن يسافرا بالراهن وللا مودع أن يسافر بالوديعه في قول محمد وان فعل ذلك يصير ضماناً وهو قول أبي يوسف  
 (قوله إذا ادعى الرهن) لم أقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعميت عليكم بالتخفيف والتشديد والمراد أنه إذا  
 خفي حاله ولم تدر قيمته وقد انتقل على هلاكه (قوله فهو عافيه) أي قيمته مقابلته بما هو مرهون فيه يعني أن الدين  
 يسقط عن الراهن بهلاكه عند المرتين (قوله ضمن بمافي من الدين) فيسقط الدين عن الراهن وهذا إذا لم يعلم أنه  
 أقل فان علم واشتبهت قيمته برابع ~~كمه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم~~

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز)

(قوله لا يصح رهن مشاع) ارتكب ألف والنشر غير المرتب اهتماماً بالمتن عنه (قوله مقارناً) كما إذا رهنه نصف  
 الدار مشاعاً (قوله أو طارئاً) صورته أن يرهن جميع المين ثم يتفادى العقد في النصف والاشاعة انما تؤثر لانها  
 تمنع استدامة القبض وهذا المعنى يوجد في الاشاعة الطارئة انتهى وهذا هو الصحيح وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف  
 رجح عن هذا وقال الشيوخ الطائري لا يمنع بقاء حكم الرهن اه برهان (قوله من شريكه) انما لم يجوز منه لأن  
 ثبوت البعد في المشاع لا يتصور ولأنه لو جاز لا مسكه يوم ما يحكم الرهن ويوما يحكم الملك فيصير كسائر رهنه  
 يوم ما يوم لا (قوله ثم الصحيح) أنه فاسد يضمن بالقبض أي لا باطل لأن الباطل لا ينعقد أصلاً فكان كالبيع  
 الباطل والفاسد ينعقد فكان كالبيع الفاسد وشرط انعقاد الرهن أن يكون مالاً أو متقابله به مالاً مضموناً  
 فإذا وجدت شرائط الجواز ينعقد صحيحاً وإذا افتقد شرط من شرائط جوازه ينعقد فاسداً وفي كل موضع  
 لم يكن الرهن مالاً أو لم يكن المتقابل مضموناً لا يكون الرهن منعقداً انتهى شلبي عن السكاكي (قوله  
 ما قبل البيع قبل الرهن) أي أي شيء من الاعيان يصح بيعه يصح رهنه (قوله والمشفول)  
 أطلق عدم جواز رهن المشغول فشمع ما إذا كان مشغولاً بملك الراهن أو بغيره وليس

الامر كذلك بل المانع الشغل بملك الراهن أما لو كان مشغولاً بملك غيره فلا كافي حاشية الشيخ شرف الدين معزاً بفصول العمادى وكذا رهن الشاغل غير جائز لما سبق أى من أنه لا يجوز رهن البناء بدون الأرض أقاده أبو السعود (قوله والمتصل بغيره) كرهن الثمر على الشجر بدونه والزرع فى الأرض بدونها لأن القبض شرط فى الرهن ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصارت معنى المشاع (قوله والمتعلق عقته بشرط قبض وجوده) كما إذا قال لعبدى إن دخلت هذه الدار فأنه يحترق فانه يصح بيعه لارهنه وله لانه لا يحكم الرهن الجبس الدائم الى الاستيفاء وجب مثل هذا الايدوم لانه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء (قوله غير المدبر) أى المطلق أى فانه لا يجوز بيعه أى ولا رهنه أما المقيد كان مت من مرضى هذا أو من سفري هذا فانه يصح بيعه أبو السعود وهل يصح رهنه يحترق الظاهر عدم الصحة لانه من المعلق عقته على شرط (قوله قال المصنف وفيه نظر الخ) عبارة ويمكن أن تكون مقترعة على القول المقابل للصحيح وهو أن الشيوع الطارئ غير مفيد وفيه نظر الخ) النظر فى ذلك الامكان ووجهه ما أبداه المؤلف (قوله لانه بالخيار الخ) الا وضع لأن المبيع بالخيار اما أن يدخل فى ملك المشتري أو يعود الى ملك البائع وعلى كل الخ وهذا فيما إذا كان الخيار للمشتري وسيظهر لك بنقل عبارة اشرف الغزى (قوله كما بسطة فى تنوير البصائر) أى للشرف الغزى وعبارة أن تكون هذه الحيلة مفيدة على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضر كما لا يخفى قلت بل الظاهر الذى لا يخفى على المتأمل المتجرب أن هذه الحيلة لا تفيد على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضر ولا يتأق عليه أيضاً وما ذاك الا لأنه لما بيع منه على أنه بالخيار لم يخرج عن ملك البائع لماعلم من أن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وحيث لم يخرج عن ملكه فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المشاع ابتداءً فلا تفيد هذه الحيلة والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت هل اذا كان الخيار للمشتري لا للبائع تفيد هذه الحيلة أو لا قلت لا تفيد وان كان للمشتري أماعلى قواه ما فاضل لانها يقولان دخل فى ملك المشتري فصار رهن المشاع من شريكه وهو غير جائز كما نلتنا من الخلاصة وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يدخل فى ملك المشتري فى مدة الخيار فبعدمه أماناً يدخل فى ملكه أو يعود الى ملك البائع وعلى كل حال يكون رهن المشاع ابتداءً وهو غير جائز وهذا الحل دقيق حسن يعنى به ويتنبه له اه (قوله فيبقى فى يده بمنزلة الرهن بالثمن) فان تلف فى يد المشتري سقط الثمن عن صاحب الضعة أو الدار وان أصابه عيب ذهب من الثمن بحسبه اه منصرف وظاهره أنه يقطع الثمن مطلقاً سواء كانت قيمته مثل الدين أو أكثر أو أقل (قوله لأن أحد ههنا ليس بأولى) أى يكون رهنه أو بضاعة (قوله ولا أرض لا النخل) أما اذا لم يصرح بالخراج النخل فانه يدخل فيما قال الجوى فى شرحه كما يدخل فى رهن أرض نخلا وغره وزرعها وغرسها لانه تباع بخلاف البيع بلوازه بلاد دخوله اه (قوله وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر) لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناءً لا لشجيرة واضعها اه تبين (قوله ولو رهن الشجر عواضعها) قال الجوى فى شرحه ولو رهن نخلاً لم يحل اجاز لانه مجاورة ولو كان غرد دخل تصحها اه (قوله صح فى العرصة) والسقف والحيطان الخاصة اه قنية (قوله ولا رهن الخراج الخ) لان وجوب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء من هو لا متعذر لاستحقاقهم الجزئية فصاروا كالحقار تبين (قوله ولا بالامانات) لانها ليست مضمونة ولا يمكن استيفائها من الرهن لاعتينها حال بقائها وعدم وجوب الثمن بعد هلاكها (قوله وأمانة) من عطف العام فيشمل العارية والمضاربة ومال الشركة ولا حاجة اليه لانه هو مبيع المصنف فالأولى الاقتصار على قوله كودبيعة ليكون مثلاً بالامانات (قوله ولا بالدرك) لان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن بعد الاستحقاق حتى يحكم برد الثمن ونفسه الرهن بالدرك أن يبيع رجل سلعة وقبض عنها وخاف المشتري الاستحقاق وأخذ بالثمن من البائع رهنه على الدرك فانه باطل حتى لا يملك الرهن حل الدرك أو لم يحل وأذا هلك كان أمانة عنده حل الدرك أو لا اذا عقد حيث وقع باطلا اه در عن الكافى (قوله فالرهن به باطل) فاذا هلك عند المشتري به لانه أمانة لانه لا عقد حيث وقع باطلا (قوله بخلاف الكفالة) أى فانما يصح بالدرك والفرق أن الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب وازداده الوجوب الى زمان فى المستقبل لا يجوز اما الكفالة فهي التزام المطالبة والتزام الافعال يصح مضافاً الى المال كفى الصوم والصلاة وله ذاتها الكفالة بما ذاب له على فلان ولا يصح الرهن اه حلى من الهداية (قوله ذهب بالثمن) فلا يجب على البائع شيئاً وان هلك الرهن ذهب من غير شئ لانه لا اعتبار بالبطل فلا يجب

والتصل بغيره والمتعلق عقته بشرط قبض وجوده غير المدبر فيجوز بيعه الارهنه او فيها الحيلة فى جواز رهن المشاع أن يبيع المصنف بالخيار بغير رهنه المصنف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر واهله مقترع على الضعيف فى الشيوع الطارئ قلت بل ولا على الصحيح لانه بالخيار لا يخلو ما أن يبقى فى ملكه أو يعود للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداءً كما بسطة فى تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة الصفة ما فى حيل منية المقتضى أراد رهن نصف داره مشاعاً يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على أن المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقص البيع بحكم الخيار فيبقى فى يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتقده ابن المصنف فى زواهر الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما فى الولوالجية ولو جاء بشوئين وقال خذ أحدهما رهنًا والآخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما رهنًا بالدين لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فيبيع الرهن فيهما بالضرة فلا يضر (و) لا رهن (ثمرة على فخل دونه و) لا (زرع أرض أو نخل) أو ثياب (بدونها وكذا عكسها) كرهن الشجر لا الثمر والأرض لا النخل والاصل أن المرهون متى اتصل بغير المرهون لم يمتد لاي يجوز امتناع قبض المرهون وحده درر وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر ولو رهن الشجر عواضعها أو الدار عواضها جاز ما فى لانه متصل اتصال مجاورة وفى القنية رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح فى العرصة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً (و) لا رهن الخرد والمدبر والمساكن وأما الولد والوقف ثم لما ذكره لا يجوز رهنه ذكره لا يجوز الرهن به فقال (و) لا (بالامانات) كودبيعة وأمانة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر (و) لا يبيع مضمونة بغيرها أى بغير مثل أو قيمة مثل (المبيع فى يد البائع) فانه مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن

(و) لا (بالكفالة بالنفس و) لا (بالقصاص مطلقاً) نفس وما دونها (بخلاف الجناية خطأ) لا (بالشفعة وبأجرة الشفعة والمغنية وبالعبء الجاني أو المديون) وإذا لم يصح الرهن في هذه الصورة فالرهن أخذ من ملك عند المدين قبل الطلب ذلك مجازاً لا حكماً للبطل فبقى اقتضى باذن المالك صدر الشريعة وابن كمال (و) لا (رهن خروارته انهم مسلم أو ذمي لاهلهم) أي لا يجوز لاهلهم أن يرهن خيراً أو يرهنهم من مسلم أو ذمي (ولا يصح له) أي لاهلهم (مرتهنهما) حال كونه (ذمياً وفي عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا عندنا (وبصح الرهن بعين مضمونة) بنفسها أي (بالمثل أو بالقيمة كالقصب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح من دم عدل) اهلم أن الاعيان ثلاثة من غير مضمونة أصلاً كالامانات وعين غير مضمونة ولكن انشبه المضمونة كبسيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالقصب ونحوه وتماثل في الدرر (و) صح (بالدين الموعود بأن رهن يقرضه كذا) كالف مثلاً فلو دفع اليه البعض وامتنع لا جبر انشابه (فإذا ملك) هذا الرهن (في يد المدين كان مضموناً عليه باوعد) من الدين فيسلم الالف للراهن جبراً (إذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل) أما إذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة هذا إذا سمى قدر الدين فان لم يسعه لم يكن مضموناً في الاصح كما صرح في المقبول ومن على قول من أن رهنه على أن يعطيه شيئاً فهو لا في يده هل يصح خلاف بين الامامين مذكور في البرازية وغيرها والاصح أنه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على في سوم الرهن اذا لم يبين المقدار غير مضمون في الاصح (و) صح (برأس مال المسلم وغنى الصرف والمسلم فيه

على المشتري شيء مخرج مختصراً (قوله ولا بالكفالة بالنفس) صورته كدليل يمس رجل على أنه ان لم يوافق به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهناً الى سنة كان الرهن باطلاً لانه لم يجب المال للمكفيل على الاصيل وكذا لو كان الكفيل قال للطالب ان مات فلان ولم يؤد المال فهو على ثم أعطاه المكفول عنه رهناً لم يجزاه وقيد بالكفالة بالنفس لانه لو كفيل بمال وجعل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهناً بذلك جاز الرهن مخرج تصرف (قوله ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من الرهن وهو رهن باطل لكون المرهون به غير مال فإذا ملك الرهن ضاع على صاحبه (قوله بخلاف الجناية خطأ) أي اذا جنى شخص على شخص خطأ فأخذ الجاني عليه أو وليه من الجاني رهناً أي بوجهها فان صحح فان وجهها المال فيكون الرهن مقابلاً بمال وظاهره ولو كانت الجناية على النفس فيجوز أخذ الرهن من القاتل أو من عاقلته وحرره (قوله ولا بالشفعة) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة لان المبيع غير مضمون عليه (قوله وبأجرة الشفعة والمغنية) حتى لو ملك الرهن لم يكن مضموناً لانه لا يباع له شيء مضمون اه درر (قوله وبالعبء الجاني أو المديون) لانه غير مضمون على المولى لانه لو ملك لا يجب عليه شيء درر (قوله قبل الطلب) مفهومه انه اذا منعه بعد الطلب ثم هلك يكون ضامناً تعديده بجبسه (قوله ولا رهن خروارته انهم الخ) وذلك لتعذر الاستيفاء والاستيفاء في حق المسلم انتهى درر اذ هو ممنوع عن تملكها وتعليقها وفي الهندية واذا ارتهن الكافر من الكافر خروار وضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحري المستأمن في الرهن والارتهن كالذمي انتهى (قوله وتماثل في الدرر) قال فيها اعلم أن الاعيان ثلاثة أقسام من غير مضمونة أصلاً كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثلياً أو قيمته ان كان قيمياً فالامانة ان هلكت بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها أو بتعذر فلا تبقى امانة بل تكون مفقودة وثانها عين مضمونة بنفسها كالقصب ونحوه والقوم يسوون الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه كما عرفت أن الضمان عبارة عن رد مثل الهالك أو قيمته والثالث اذا كان مثلياً أو قيمياً يكون بحيث لو هلك تعين المثل أو القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض أي كالابرا وتالنها عين ليست بمضمونة ولكن انشبه المضمونة كبسيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن أحدهم مثله أو قيمته لكن الشيء يسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فيجبرده هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها اه (قوله وصح بالدين الموعود) لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة بل جعل موجوداً اقتضاً لان الرهن استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب بل يتلوه ولا بد من سبق الوجوب ليكون الاستيفاء مبنياً عليه ولانه مقبوض بوجهه الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيه على حكمه اه زياهي (قوله فلو دفع اليه البعض) صورته دفع اليه رهناً يدفع له ثمانية دينار فدفع اليه ثمانية وامتنع من دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر اه قنية (تنبه) الرهن الموعود لا يلزم الوفاء به قال في الوالولية بابعه متاعاً الى أجل على أن يعطيه رهناً بالثمن لم يجبر على دفع الرهن لان وعد الرهن لا يمسكون أقوى من حقيقة الرهن ولو عقد الرهن لا يجبر على التسليم لعدم الجبر عند مجرد الوعد يكون بالطريق الاولى والباقي بالخيار في استرداد المبيع لانه انما رضى بمن موثق بالرهن فإذا مات هذا الوصف ثبت له الخيار وان كان المشتري استهلك المبيع جبر على دفع غنسه حالاً الا أن يعطيه الرهن لانه ان تعذر الترخ لم يتعذر ابقاء الثمن حالاً فيطالبه به أو يعطيه الرهن انتهى من تنوير الاذهان (قوله فهو مضمون بالقيمة) أي الرهن مضمون على المرتين بقيمة لا بالدين (قوله هذا اذا سمى قدر الدين) الاولى حذف هذه الجملة لعلها من قوله لا يقرضه كذا وما بعده ويقتصر على قوله فان لم يسعه (قوله لم يكن مضموناً في الاصح) الذي في المنع فان لم يسعه بأن رهنه على أن يعطيه شيئاً فهو لا في يده يعطى المرتين الرهن ما شاء لانه بالذمة صار مستوفياً ما فيكون يمانه اليه ونحوه في التبيين وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من درهم انتهى برأيه وفسره في الصبر فية نقلاً عن القاضي البديع بقيمة الرهن وجهه قول محمد فلا وجه لقوله لم يكن مضموناً في الاصح فلو اقتصر على قوله هل يصح خلاف الخ لكان أولى (قوله كما صرح في المقبوض على سوم الرهن) مرهناً في قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس مضموناً في الاصح انتهى (قوله بأن رهنه) تصوير للرهن بالدين الموعود الذي لم يسره (قوله والاصح أنه غير مضمون) تكرار محض كالذي بعده وهذه عبارة لا تحريف فيها (قوله وصح برأس مال المسلم) اغماؤه هذه المذكورات بالذكرة مع



يؤدى الى الربا وقال أبو يوسف ومحمد قال الامام اذا لم يكن فيه ضرر بين الراهن والمرتهن أما اذا كان فيه ضرر لا يعتبر الاستيفاء به تصرف (قوله شيئاً بعينه) قيد به لانه اذا لم يكن الرهن بعينه فلا يحلوا ما أن يتفقا على التعيين في المجلس أولاً فان كان الاول جازاً لبيع وان كان الثاني فان نقد الثمن في المجلس جازاً لبيع والافسد أفاده في التبيين والجوهرة وغيرهما مكي (قوله لما صر أنه غير لازم) أى الرهن أى والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهنه لا يلزمه ما لم يسلم فان لا يصير لازماً بالوعد أولى (قوله لقوات الوصف المرغوب) لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضياً واذا لم يتم رضاه كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن (قوله لحصول المقصود) جواب سؤال حاصله أن المذموم في الشرط الرهن المعين والقيمة خلافة وحاصل الجواب أن يد الاستيفاء انما ثبت على المعنى وهو القيمة لان المصورة أمانة فالمقصود من الرهن قيمته لا عينه (قوله غير مبيعة) الاولى حذفه ليصح كلام المصنف الا ترى (قوله التلطف بما يفيد الرهن) وأما لفظ الرهن وما دونه فليس بشرط كما أفاده في الهندية أول الكتاب (قوله خلافاً للثاني والثلاثة) أى لانه يحتمل الابداع وهو أقواها فية قضى بثبوتها وهذا بخلاف ما لو قال أمسك هذا دينك أو بالآلة فتعين جهة الرهن انفاً (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) أى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك يملك على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوب بالثمن) أى وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مضموناً بضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع اه مكي (قوله بقى لو كان المبيع) أى الذى جعله المشتري رهناً قبل قبضه ويحتمل أنها مسألة مستقلة عامة أى سواء جعله رهناً أولاً (قوله وشراؤه) أى ووسع المشتري الشراء اذا علم بواقع الحال (قوله تصدق به) أى الزائد المأخوذ مما قبله (قوله لان فيه شبهة) أى شبهة مال الغير وهو المشتري (قوله رهن رجل عينا عن درجتين الخ) هذا اذا لم ينص على الابعاض فان نص الراهن على الابعاض وقال رهن منكأى من كل واحد نصفها لا يجوز لما فيه من الشيوع ذكره صاحب السراج في الهبة وذكره مالك أيضاً انه لو رهن عينا واحدة عند اثنين لاحدهما الاثنان ولا آخر الثالث لم يجز وكذلك في الخلاصة اه شلبي في الحاشية (قوله بدين لكل منهما) سواء كان دينهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين بأن كان دين أحدهما دراهم ودين الآخر دينار اه معدن عن النهاية اه مكي (قوله وكاه رهن من كل منهما) لان الرهن أضيف الى كل العين في صنفه واحدة ولا شيوع في المحل باعتبار تعدد المستحق وموجبه صبرونه محبوباً بدين كل واحد منهما وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقاً واحداً من غير انقسام بينهما مكي عن البرهان (قوله كالعديل في حق الآخر) أى وهو اذا هلك عند العديل بسقط دين المرتهن فسقط دين من هلك عنده ودين الآخر فمائدة ذلك أن يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عندهما يكون المضمون على كل واحد منهما نصيبه اه مكي من هذا (قوله ضمن) أى الدافع أى ضمان الغصب (قوله وأصله مسألة الوديعة) أى اذا أودع عند رجلين شيئاً قبل التسعة فدفعت أحدهما كاملاً الى الآخر فان الدافع ضمن عنده خلافاً لهما انتهى زيادى (قوله ضمن كل حصته) صورته كما في البناء أن يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللآخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهماً فهلك عشرون من الرهن فنطبق العشرة في يدهما اثلاثاً بسقط من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثاه فيكون على الراهن صاحب العشرة ثلث العشرة وهى ثلاثة وثلاثون صاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اه مكي (قوله لما صر) أى في قول المصنف وكاه رهن من كل منهما (قوله بلا تفرق) أى بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقياً (قوله اذا شيوع) أى لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوع منع (قوله لحبس الكل بكل الدين) فيكون الجميع محبوباً بكل جزء من أجزاء الدين فحسبه لالمقصود وهو المبالغة في الحل الى اليفاء منع (قوله كالمبيع) أى فانه يحبس بكل جزء من أجزاء الثمن (قوله تعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن الى آخره) قال في المنع لان قبول العقد في أحدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد في الآخر فاذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن واهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع بتضرره بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردى الى الحبيد فليطه الضرر بالنزير ولا كذلك الرهن لان الراهن لا يتضرر بالتفريق واهذا لا يطل به وهذه رواية هي الاصح وأما على رواية الاصل فلا فرق بين هذه

(باع عبد اعلى أن يرهن المشتري بالثمن شيئاً بعينه أو يعطى كفيلاً) كذلك بعينه (صح ولا يجبر) المشتري (على الوفاء) لما صر أنه غير لازم (وللبائع قبضه) لقوات الوصف المرغوب (الأن يدفع المشتري الثمن حالاً أو يدفع (قيمة الرهن) المشروط (رهناً) لحصول المقصود (وان قال) المشتري (البائع) وقد أعطاه شيئاً غير مبيعة (أمسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن) التلطف بما يفيد الرهن والعبرة لاهما في خلافاً للثاني والثلاثة (ولو كان) ذلك الشيء الذى قال له المشتري أمسكه هو (المبيع) الذى اشتراه بعينه لو (بعد قبضه) لانه حينئذ يصلح أن يكون رهناً بجنه (ولو قبله لا) يكون رهناً لانه محبوب بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما يفيد بكنهه كلهم وخبر فابطاً للمشتري وخاف البائع تافه جائز (وشراؤه ولو باعه بأزيد تصدق به لان فيه شبهة (رهن) رجل (عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح) وكاه رهن من كل منهما ولو غير بشر بكنه (فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر) هذا لو عا لا تجزأ وان مما تجزأ فعلى كل حبس نصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافاً لهما وأصله مسألة الوديعة زيادى (ولو هلك شيء كل حصته) لتجزئ الاستيفاء (فان قضى دين أحدهما فكله رهن الآخر) لما صر أن كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان رهناً رجلاً رهناً واحداً (بدين عليهما صح) بكل الدين ويسكه الى استيفاء كل لدين) اذا لا شيوع (ولو رهن عبدان ألفاً لا يأخذ أحدهما باقضاء حصته) لحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع (فان سعى لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ما سعى له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصح

المسئلة والى قبلها لان العقد متحد فلا يتفرق بالتسمية كالبيع وهذا في البيع قول الامام وقال لا تعدد الصفقة  
بتفصيل الثمن وان لم يتكرر الايجاب والاولى أن يقول بتفصيل البدل وهو الدين (قوله أى ان كل واحد) صوابه  
أى ان هذا الرجل (قوله رهنه) الضمير المستتر للرجل الراهن والضهير الظاهر لكل واحد فان المرتهن الرجلان  
والراهن الرجل (قوله ولا يمكن تنصيفه الخ) ولا يمكن انقضاء لاحدهما لعدم الاولوية ولا يمكن أن يقدر كل منهما  
ارتثناه معالجته التام (قوله كان صاحب التاريخ الاقدم أولى) لانه أثبت في وقت لا يتأخر فيه أحد  
(قوله اقر سنة سابقة) قال في التبيين لان تمكنه من القبض دليل على سبقه اه (قوله فان الحكم واحد) حتى لو لم  
يكن العبد في أيديهما وأثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك اه زياهي وهذا ظاهر بالنسبة الى  
هذا التفريع أما بالنظر الى ما اذا كان في يد أحدهما فالتفصيل لا تراز ولذا قال في الكشف قيد يكون العبد  
في أيديهما لانه لو كان في يد أحدهما يقضى لذي اليد خاصة مطلقا انتهى والظاهر أن الاستيفاء في صورة الموت  
مقدم كصورة الحياة (قوله كما وصفنا) أى في صورة المسئلة (قوله استفسانا) وفي القياس يطل وهو قول  
أبي يوسف لان المقصود من الرهن الحبس للاستيفاء ولا يتأخر للشيوع (قوله لا تقبله بالموت استيفاء) قال  
في المنع وجه الاستفسان أن العقد لا يراد لذاته وإنما يراد لحكمه وحكمه في حال الحياة الحبس والشائع لا يقبله  
وبعد الموت الاستيفاء بالبيع مع منعه والشائع يقبله فصار كما اذا دعى رجلان لنكاح امرأة أو ادعى عنه اختان  
أو خمس نسوة على رجل فان البيعتين تنبأتان حال الحياة وتقبلان بعد الموت لان حكمهما حال الحياة ثبوت  
ملك النكاح وهو لا يقبل الانقسام ولا الشركة وبعد الممات ثبوت ملك المال بالارث وهو يقبلهما اه يتصرف  
(قوله قال) أى صاحب الفصول العمادية (قوله وهذا) أى هلاكه هلاك المرهون (قوله ومفاده الخ) تطويل من  
غير فائدة ولو قال ومفاده أنه لو لم يرخص بذلك هلاك الغصب لكان أوضح (قوله وعليه) أى على ما استفيد من  
قوله والا لا وهو أنه يهلك هلاك الغصب (قوله يحتمل اطلاق السراجية) وأنه اذا أخذ عمامة المديون بغير رضاه  
تكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا اه ومعالم أن العمامة ليست قيدا وحاصل ما أشار اليه المؤلف أنه ان  
أخذها بغير رضاه تم رخصي وهلكت هلكة المرهون وان لم يرخص يهلك هلاك الغصب وقد أفاده المصنف  
وفي الهندية عن جواهر الفتاوى رجل له دين على رجل فقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة عن رأسه رهنا بدينه  
وأعطاه منذ بلا صغيرا بانه على رأسه وقال له أحضر ديني حتى أردتها عليك فذهب الرجل وجا به بدينه بعد أيام  
وقد هلكت العمامة فأنه يهلك هلاك المرهون لا هلاك الغصب لانه أمسكها رهنا بدينه والغريم يتركها عنده  
وبذهابه صار راضيا بأن تكون رهنا اه (قوله لرب المال مسلك الخ) هذا يدل على عدم صحة الترفيق فان القائل  
بأنه رهن لا يشترط الرضا مطلقا فلا يهلك هلاك الغصب (قوله وقيل) ليس لفظ قيل في نقل المصنف (قوله فله أخذ  
مكان حقه) أى اذا كان قدره (قوله لم يكن واحدا منهما رهنا) فلو ضاعا في يده لا يذهب من الدين شيء كذا  
عن محمد وجهل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فذفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرون  
درهما فقبضها فضاقت في يده قبل أن يأخذ منها عشرون درهما ضاقت من مال المديون والدين عليه على حاله  
هندية (قوله قبل أن يختار أحدهما) مفهومة أنه اذا اختار أحدهما عين للرهن فملك مضمونا من الرهن  
ولو هلك الآخر لا يخبر بذلك بغير شيء (قوله غصب الرهن) أى والغاصب غير المرتهن كهلاكه فيضمن ضمان  
الرهن أما لو كان الغاصب المرتن كما اذا ركب المرتن الدابة أو كان عمدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو سيفاً فقتله  
بغير إذن الراهن فهو ضامن لانه يستعمل ملكه بغير إذنه فيكون كالغاصب انتهى هندية فيجب عليه دفع قيمته  
تكون رهنا قائما قائمة مقسامة (تمة) رجل غصب من آخر عبدا فرهقه بدينه عند رجل فملك العبد عند المرتن  
كان له مال اختيارا ن شاء من الغاصب وان شاء من المرتن فان ضمن الغاصب تم الرهن لانه يملكه من وقت  
الغصب بإدائه الضمان قصيرا ما مال نفسه وان ضمن المالك المرتن كان للمرتن أن يرجع على الراهن بما ضمن  
ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن عما تأخر عن العقد اه  
(قوله الا اذا غصب الخ) ثم حصل الهلاك فلورهن معفيا وأمره بقرائه منه ان هلك حال قرائه لا يسقط الدين  
لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمل بأذنه تغير حكمه ويبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين  
هندية عن الوجيز (قوله أمره بدفعه) أى أمر الراهن المرتن بدفع الرهن الى الدلال ليبيعه ويأخذ دينه من ثمنه

(ويبطل بدينه كل منهما) أى من رجاين (على  
رجل أنه) أى ان كل واحد (رهنه هذا الشيء)  
كعبه مثلا (عنده وقبضه) لاستحالة كونه  
رهنا وهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد ولا  
يمكن تنصيفه لازوم الشيوع فتبطل رعايته  
في ملك أمانة اذا باطل لاحكمه هذا اذا لم  
يؤرخا فان أركا كان صاحب التام في يد أحدهما  
أولى وكذا اذا كان الرهن (في يد أحدهما  
كان) واليد (أحق) لقرينة سابقة (ولو مات  
واحدة) أى راهن العبد مثلا (ولو) الحال ان  
(الرهن معهما) أى في أيديهما (أولا) أى أو  
ليس العبد معهما فان الحكم واحد في يد كل  
(فيعر كل ذلك) كما وصفنا (رهنا بدينه)  
واحدة منهما نصفه (أى العبد رهنا بدينه)  
استحسانا لا لتلايه بالموت استيفاءه والشائع  
يقبله (أخذ عمامة المديون لتكون رهنا عنده  
لم تكن رهنا) واذا هلكت هلك المرهون  
قال وهذا ظاهر اذا رضى المالك بتركه  
رهنا عمادية ومفاده انه ان رضى بتركه كان  
رهنا راعيا وعليه يحمل اطلاق السراجية  
وهنا كما أفاده المصنف وفي الجنبى لرب المال  
وغيرها كما أفاده المصنف رهنا بلاذنه وقيل اذا  
ملك مال المديون رهنا بلاذنه وقيل اذا  
أيسر فله أخذه مكان حقه قضاء عن دينه  
وأقره المصنف (دفع ثوبين فقتل أحدهما  
شئت رهنا بكذا فأخذها لم يكن واحد  
منهما رهنا قبل أن يختار أحدهما) سراجية  
فروع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب  
في حال التفاضل مرتنه من يادن راهن أمره  
بدينه للدلال

فدفعه فهلك لم يضمن \* نخ امي وضع المحصف  
 الرهن في صندوقه ووضع عليه قعة ماء  
 للشرب فانصب الماء على المحصف فهلك  
 ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن  
 شيئاً قبة \* الاجل في الرهن يفسده \* سلطه  
 بيعه ومات للمرتهن يبعه بلا محضر وارثه  
 \* غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن  
 أمره للقاضي لبيعه بدينه ينبغي أن يجوز  
 ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره  
 جاز كذا في متنزعات يبيع النهر وفي الذخيرة  
 ليس للمرتهن يبيع ثمرة الرهن وان خاف تلفها  
 لأن له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه  
 الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه  
 الرفع للقاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع  
 جازله أن يبيعه  
 (باب الرهن يوضع على يد عدل) سمى به  
 لعدله في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعه  
 الرهن على يد عدل صح ويتم قبضه ولا  
 يأخذه أحدهما منه ضمن لو دفع الى  
 أحدهما) لتعلق حقه بما به فلو دفعه فتلقت  
 ضمن اتعديه وأخذ منه قيمته وجعلها عنده  
 أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنًا في يده  
 لئلا يصير قاضياً ومقتضياً وهل للعدل الرجوع  
 مبسوط في المطولات (واذا هلك يهلك من  
 ضمان المرتهن فان وكل الراهن (المرتهن  
 أو وكل العدل أو غيرهما يبيعه عند حلول  
 الاجل صح) تو كبله (لو الوكيل (أهلا  
 لذلك) أي للبيع (عند التوكيل والا) يكن  
 أهلاً لذلك عند التوكيل (لا) تصح الوكالة  
 وحينئذ فلو وكل ببيعة صغيراً لا يعقل  
 (قباعه بعد بلوغه لم يصح) خلا قالهما (فان  
 شرطت) الوكالة (في عقد الرهن لم يعزل  
 بمزله و) لا (بعوت الراهن و) لا (المرتهن)  
 لزومها بل لزوم العقد فهي تخالف الوكالة  
 المفردة من وجوه أحدها هذا (و) الثاني أن  
 الوكيل هنا (يجبر على البيع عند الامتناع  
 وكذا لو شرطت به الرهن في الاصح) زباني  
 على خلاف ظاهر الرواية وان صحها  
 قاضي خان وغيره على ما نقله القهستاني  
 وغيره فتدبه

(قوله لم يضمن) اعدم التعدي لانه فعل ما أذن فيه (قوله جاع) الظاهر أنه لا محترز له كما أن كون القصة للشرب  
 كذلك (قوله لا الزيادة) الاولى حذفها لأن ضمان الرهن لا تضمن فيه الزيادة قبل هي أمانة (قوله والمودع لا يضمن)  
 لعدم التعدي أما إذا أهرقه أو علم أن بالقصة كسر ابريق الماء وينفذ الى المحصف فلا أشك أن هذا تعد (قوله  
 الاجل في الرهن يفسده) لأن حكمه الحبس الدائم الى استيفاء الدين فاذا هلك يهلك مضموناً ضمان الرهن لأن  
 الفساد منه كالصحيح بخلاف الباطل (قوله سلطه يبيعه) الاولى على رهنه (قوله للمرتهن يبعه) فليس للوارث  
 قبض البيع لانه تعلق به حق المرتهن ولا يطل بعوت الراهن فلا يقال انه وكيل ببيعه والوكالة تبطل بالموت قال  
 في الهندية ولو باعه في صورة ما إذا ساط الراهن المرتهن على البيع بالنسيئة جاز يبيعه كيف ما كان (قوله غيبة  
 منقطعة) فيها أقوال ستأتي (قوله يبيعه) في نسخة لبيعه أي لاجل أن يبيعه بدينه (قوله ليس للمرتهن يبيع ثمرة  
 الرهن) محله ما إذا لم يأذن الراهن له بالامتناع كما لا يخفى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرهن يوضع على يد عدل) \*

لما أنهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبه ما هو العدل لأن حكم  
 النائب يقتضيه حكم الامل والمراد بالعدل هنا من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهن في يده ورضيا ببيعه الرهن  
 عند حلول الاجل وهو وكيل الراهن يبيعه لكن يخالف المفرد في مسائل اه مخ سبأني بعضها قريسيامي  
 وقوله يوضع يجوز أن يكون حالاً أو مصة بأن تكون الام زائدة تمسكين (قوله ولا يأخذه أحدهما منه)  
 لانه تعلق به حقه ما لا حق الراهن تعلق بالحفظ بيده وأمانته وحق المرتهن في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما  
 ابطال حق الآخر اه مخ (قوله تعلق حقه ما به) قال في المخ لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن  
 في حق المالية وكل منهما أجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي انتهى (قوله وجعلها  
 عنده أو عند غيره) وان تعدد اجتماعهما يرجع أحدهما الامر الى القاضي ليفعل كذلك حلي عن الهداية  
 (قوله لئلا يصير قاضياً او مقتضياً) لأن القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنًا في يده يصير قاضياً ومقتضياً بينهما  
 تناف اه مخ (قوله مبسوط في المطولات) قال في التبيين فاذا جعلت القيمة رهنًا بأمر أي القاضى  
 عند العدل الاول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة  
 للعدل بأخذها ممن عنده ان كانت هي عند غيره أو عنده لو وصل المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه  
 ووصول الدين الى المرتهن يدفع الراهن اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد ولو أخذ  
 الراهن لاجتماعه في ملك واحد وان كان العدل ضمن قيمة الرهن بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة  
 من العدل ان كانت عنده أو من غيره ان كانت عند غيره لأن العين لو كانت قائمة بأخذها ممن هي في يده  
 اذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام مقامها ولا يجمع فيه بين البدل والمبدل منه في ملك واحد ثم هل للعدل  
 أن يرجع على المرتهن بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية أو على وجه الودعة وهلك في يد  
 المرتهن لا يرجع وان استأجره المرتهن رجع عليه لأن العدل باء الضمان ملك العين المرهونة وتبين أنه  
 اعاراً وأودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي وكذلك اذا دفعه اليه بحقه بأن  
 قال له خذ بحقك أو احبسه بدينك لانه دفع اليه على وجه الضمان اه حلي (قوله صح تو كبله) لانه ملكه فله  
 أن يوكل من شاء فيه معلوقاً ومنجز اه جوى (قوله لم يصح) أي عند الامام لأن أمره وقع باطلا لعدم القدرة وقت  
 الامر فلا ينتاب جائزاً (قوله خلا قالهما) فذا لا يصح لقدرته عليه وقت الامتناع انتهى مخ (قوله فان شرطت  
 الوكالة في عقد الرهن) بأن يقول الراهن رهنه على أن يكون فلان وكلا لا يبيع الرهن عند حلول الاجل  
 جوى (قوله ولا بعوت الراهن) أشار به الى أنه لا فرق بين العزل الحقيقى والمحكمى (قوله ولا المرتهن) الا أن  
 يكون المرتهن وكلا اه جوى وغيره (قوله للزومها بلزوم العقد) فان في التبيين لأن الوكالة لما شرطت في عقد  
 الرهن صارت وصفاً من أوصافه وحققاً من حقوقه ألا ترى أنه الزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولانه تعلق به  
 حق المرتهن وفي العزل ابطال حقه فصار للوكالة بالنصومة بطلب المذمى اه (قوله يجبر على البيع عند  
 الامتناع) لتعلق حق المرتهن به فليس له ابطال حقه (قوله زباني) قال فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد  
 كما شرطه فيه في جميع ما ذكرنا من الاحكام اه وفي الهندية وان أبى العدل البيع فان كان أي التوكيل بعد

تمام الرهن فمن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ يجبر كذا في الوكيل كدرى وهو الصحيح كذا في محيط السر حسي  
وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبر أن يجبر العدل أيا ما كان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع  
الحاكم بنفسه قبل هذا أقولها ما بناء على أن الحكم يبيع مال المدين إذا امتنع وقبل هذا قول الكل وهو الصحيح  
كذا في وجيز الكردرى ثم إذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الجبار لأن الجبار وقع على قضاء  
الدين بأي طريق شاء حتى لو قضا بغيره صح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين اه (قوله بخلاف الوكالة  
المفردة) تكرر كالذي بعده مع قوله والثاني والثالث ومع قول المصنف بخلاف المفردة (قوله انه يملك يبيع الولد  
والارش) لما تقدم من أن حكم الرهن وهو الحبس يهدى الى ما تولد منه من الاولاد وسيل النخل وفرخ  
الشجر لان الاوصاف الثابتة في الاصول تسرى الى الفرع وصورة يبيع الارش ما اذا جنى على الرهن فسد  
الجاني عليه عروضا ارش جنباية فلو وكل يبيعها ما لو وكيل يبيع دابة مثلا فلا يملك يبيع ولدها التي  
ولده قبل البيع اذ لا يسرى حكم الوكالة اليه (قوله وله يبيع في غيبة ورثته) سواء كانت الورثة قصرا أو بالغين  
وأما إذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو صبه البيع وقضا دين المرتهن لقيامه مقام الموصى فان لم يكن  
وصى نصب القاضي من يفعل ذلك إذا كانت الورثة صغارا لانه نصب لصالح المسكين ولان الراهن يحتاج الى قضاء  
ما عليه من الديون الحائلة بينه وبين الجنة وأما إذا كانت الورثة كبارا فهم يختلفون الميت وعليهم قضاء دينه  
مسترح به في الاختيار والجوهره وغيرهما اه مكي وله يبيع في غيبة ورثته المرتهن لان الوكالة لا تبطل بموته  
كما تقدم (قوله مطلقا) مرتها كان أو عدلا أو غيرهما لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره  
(قوله وعن الثاني أن وصيه يخلفه) لو أخره بعد قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح لكان أنسب (قوله لكنه  
خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل مبطوط الامام محمد وظاهره أن الامام محمد اذكر  
في أصله جواب أبي يوسف كقولها ما (قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح) قال في الذخيرة إذا كان العدل وكيل  
في بيع الرهن فأوصى الى رجل يبيعه لم يجز يبيعه الا أن يكون الراهن قال أصل الوكيل يبيع الرهن  
وأجرت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لوصيه يبيعه ولا يجوز لوصيه أن يوصى به لثالث اه حوى وفي  
الهندية العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل  
وكيل فباعه بحضرة العدل جاز وان كان غائبا لم يجز الا أن يجيزه اه (قوله ولا يملك الراهن الخ) لتعلق حقه ما به معا  
فلا يملك أحدهما ابطال حق صاحبه بغير إذنه (قوله أجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتهن به وقد سبق ما فيه  
(قوله وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لم) قال في المصباح لم في الامر للجسمان باب ذهب  
ولجسا وجاجة فهو ملحوظ ولجوحة مباغة اذا ازم الشيء وظاهره ومن باب ضرب لغة قال ابن فارس اللججاج  
فما حل الخصمين وهو عقا ديم اه مكي (قوله باع الناضى) قال الزبلي وهذا على أصلهما ظاهر وأما على أصل أبي  
حنيفة فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء بلجهة الدين ولأن بيع الرهن صار مستحقا للمرتهن بخلاف ما اوضح  
وقيل لا يبيع هنا كما لا يبيع مال المدين عند قضاء الدين اه مكي (قوله فان باعه العدل) أى الموكل بالبيع (قوله  
فالمشتري رهن) وان لم يقبضه بعد اقتبائه مقام ما كان مقبوضا بجهة الرهن (قوله فملك كملكه) فملك من مال  
المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن اقيامه مقام المبيع المهرور (قوله ومن) بالبذاء للعجول لا الناعل لبقاء  
التفصيل الا فى (قوله لانه غاصب) حيث أخذ العين وسلبها بغير إذن مالكها (قوله والتبض) أى قبض المرتهن  
الثمن من العدل (قوله فملك بضمائه) أى لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستند الى وقت الغصب فحينئذ ان أمره  
بيعه له نفسه (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة  
بالقروور من جهته وهذا البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه بأداء الضمان فحينئذ أنه أمره ببيع  
ملكه فصح اقتضاء المرتهن فلا يرجع على الراهن يدينه (قوله أو ضمن) أى العدل المرتهن ثمنه الذى أذاه اليه لانه  
تبين ان الثمن أخذ بغير حق لان العدل ملك الرهن بأداء الضمان واستقر ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه  
فحينئذ يبيعه فيه لانه المباشرة فصار الثمن له لانه بدل ملكه وانما أذاه الى المرتهن على حساب ان المبيع ملك الراهن  
فاذا تبين انه ملك العدل لم يكن راضيا به فله أن يرجع (قوله أخذ المستحق من مشتريه) لانه عين ماله (قوله لانه  
العائد) فتمت له حقه العقد وهذا من حقوقه لوجوبه به وانما دفعه المشتري اليه ليس له المبيع ولم يسلم

بخلاف الوكالة المفردة (و) الثالث انه يملك  
بيع الولد والارش (و) الرابع (اذا باع بخلاف  
جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنسه) أى  
الدين بخلاف الوكالة المفردة (و) الخامس  
(اذا كان عبد او قتله عبد خطأ فدفع بالجنابة  
كان له يبيع بخلاف المفردة) متعلق بالبيع  
(وله يبيع في غيبة ورثته) أى ورثة الراهن  
(كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته) أى  
حضرة الراهن (وتبطل) الوكالة (بموت  
الوكيل) مطابقة وعن الثاني أن وصيه يخلفه  
لكنه خلاف جواب الاصل (ولو وصى الى  
آخر يبيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له)  
ذلك في الوكالة (ولا يملك الراهن ولا مرتته  
بيعه بغير رضى الآخر فان حل الاجل  
وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كذا هو  
الحكم (في الوكيل بالخوصصة) اذ يجب  
موكلا وأباها فانه يجبر عليها بأن يجسسه  
ايا. لبيع فان لم يجد ذلك باع القاضي دفعا  
لضرر (فان باعه العدل فالثمن رهن) كالمشتري  
(فيملك كملكه فان أوفى ثمنه) بعد بيعه  
(المرتته فاستحق الرهن) وضمن (فان كان  
المبيع هالك الكافي بالمشتري ضمن المستحق  
(الراهن) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ  
(صح البيع والتبض) انما يملك بضمائه  
(أو ضمن المستحق العدل) لتعديه  
بالبيع (ثم هو) أى العدل (يضمن الراهن  
وصحوا أيضا) أو ضمن (المرتته ثمنه) الذى  
أذاه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل  
لانه بدل ملكه (ويرجع المرتهن على رهنه  
بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان كان  
الرهن قائما) في يده شتره (أخذه المستحق  
من مشتريه ورجع هو) أى المشتري (على  
العدل بتمنه) لانه العائد

(قوله به أي بمنه) هذا هو الصواب وذكر الزبلي أنه يرجع بالقيمة وتبيع فيه صاحب الهداية وقد قال بعض  
 الشارحين المراد بالقيمة الثمن أفاده الشلبي وانما يرجع عليه لأنه هو الذي أدخله في هذه الهدية فيجب عليه  
 تحليصه وفي الكافي لأنه مغرور ومن جهة الراهن فإنه رهنه على أنه ملكه والمغرور يرجع على الغار بما لحقه من  
 الضمان كما يرجع المستأجر على المؤجر والمودع على المودع اهـ ملخصاً (قوله صح القبض) أي قبض المرتهن الثمن  
 (قوله أو يرجع العدل على المرتهن بمنه) لأن البيع انتقض بالاستحقاق فيبطل الثمن وقد قبضه ضرورة قوله أي  
 بدنيه) هذا لا يفيد ظاهر عبارة المصنف فكان الأولى له التصريح به لأن فيه عود الضمير على غير مذكور  
 مع الإيهام (قوله وان شرطت الوكالة) يعني أن ما ذكر من التفصيل انما يأتي إذا شرط التوكيل في عقد الرهن  
 إذ تعلق به حق المرتهن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك بخلاف أن يلزمه الضمان أما إذا وكل الراهن العدل  
 بعد العقد فالحكم ما ذكره المؤلف قال شمس الأئمة السر خشي هو ظاهر الرواية لأن رضى المرتهن بالرهن بدون  
 التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنفا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من  
 لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع إلا أن يخير الإسلام وشيخ الإسلام فلا قول من يرى جبر هذا الوكيل أصح  
 لا طلاق محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والأصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه  
 في جميع ما ذكرنا من الأحكام هناك اهـ تبين بتصرف (قوله أولا) صورة عدم قبضه أن العدل باع الرهن بأمر  
 الراهن وضاغ الثمن في يد العدل بلا تديته ثم استحق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن  
 انتهى درر (قوله هلك الرهن بدنيه) لأن الراهن ملكه بأداء الضمان مستند إلى ما قبل التسليم فتبين أنه رهن ملك  
 نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا به لا كاه (قوله اضربه) الأولى لقرره بالغين المججمة قال في الدرر أما بالقيمة  
 فلا نه مغرور ومن جهة الراهن بالتسليم اهـ ونحوه في الزبلي وغيره (قوله لا تقاض قبضه) أي قبض المرتهن  
 الرهن بتضيئه فيعود حقه كما كان (قوله يسقط ربح الدين) قال في الهندية عن المبسوط وإن ذهب عين الدابة  
 عند المرتهن وقيمتها مثل الدين سقط ربح الدين اهـ فقيد المسئلة بما إذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة) المولى  
 لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يوضع على يده مولا لم يجز الرهن سواء كان  
 على العبد دين أم لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا كعكسه  
 والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل كعكسه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن الآخر  
 بدين التجارة وكذا أحد شريكي العنان فإن كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين جميعا لأن كل واحد  
 منهما أجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح  
 عدلا في الرهن قبل أن يقبضه المرتهن وينفسد عقد الرهن وإن كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جازيعة هندية  
 ملخصا عن الينابيع (قوله وسيجي) أي في الجنایات والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### \*(باب التصرف في الرهن الخ)\*

لما كان التصرف في الرهن بعد ثبوت الرهن وكذلك الجنابة على الرهن وجنابة الرهن على غيره ذكره عقب  
 مسائل الرهن لأن كل ترتيب يجب طبعه ما يجب وضعا للمناسبة اهـ شلبي عن الغاية (قوله توقف بيع الرهن  
 رهنه الخ) هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن أبي يوسف أنه يندرجه انما هو أنه تعلق به حق المرتهن وفي البيع  
 إبطال حقه (قوله فان وجد أحدهما نفذ) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتهن وعدم القدرة على تسليمه (قوله  
 وصارغنه رهنًا) هو ظاهر الرواية لأن الثمن قام مقام ما تعلق به حق المرتهن إذ هو بدله ومحل لحقه وعن أبي يوسف  
 أن المرتهن أن شرط أن يكون الثمن رهنًا عند الإجازة فكان رهنًا والأفلا (قوله في الأصح) وجهه أن  
 امتناع النفاذ لحقه كيلا يتضرر والتوقف لا يضره لأن حقه في الحبس لا يبطل بمجرد الانعقاد من غير نفوذ وينفسخ  
 بنفسه في رواية أبي سليمان عن محمد حتى إذا افتك الرهن لا سبيل للمشتري عليه بعده لأن الحق الثابت  
 للمرتهن بمنزلة الملك فصار كملك المالك أنه لا يجوز له أن يفسخ (قوله وهذا إذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن) المختار  
 للقوى أن له الخسار سواء علم أنه رهن أم لا كافي المبكي عن التجنيس (قوله فأبى ما أجاز الخ) ولو قضى الراهن  
 الدين هل ينفذ الأول أو الثاني يجزروا الظاهر الأول انظر ما أطلق في الإجازة (قوله أو رهنه أو وهبه) أي وقد  
 سلم العين إلى المرتهن الثاني أو الموهوب له لأن هذين العقدين لا عبرة بهما بدون القبض ذكره الشيخ أبو المعين

(ثم يرجع هو) أي العدل (على الراهن به)  
 أي بمنه (و) إذا رجع عليه (صح القبض)  
 وسلم الثمن للمرتهن (أو) يرجع العدل (على  
 المرتهن بمنه ثم) يرجع (هو) أي المرتهن  
 (على الراهن به) أي بدنيه زاد هنا في الدرر  
 والوقاية وإن شرطت الوكالة بعد القبض  
 يرجع العدل على الراهن فقط سواء قبض  
 المرتهن منه أولا (فإن هلك الرهن عند  
 المرتهن فاستحق) الرهن (ونضمن الراهن  
 المرتهن هلك) الرهن (بدنيه وإن ضمن المرتهن  
 قيمته هلك) الرهن (بدنيه وإن ضمن المرتهن  
 القيمة) يرجع على الراهن بقيته (التي ضمنها  
 لغيره وبدينه) لا تقاض قبضه وفرع\*  
 في الولوية ذهبت عين دابة الرهن يسقط  
 ربح الدين وسيجي  
 (باب التصرف في الرهن والجنابة عليه  
 وجنابته) أي الراهن (على غيره) توقف بيع  
 الراهن رهنه على إجازة مرتته أو قضاء دينه  
 فان وجد أحدهما نفذ وصارغنه رهنًا في  
 صورة الإجازة (وان لم يجز) المرتهن البيع  
 (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) ينفسخ في الأصح  
 (و) إذا بقي موقوفًا (المشتري) بالنداء  
 (إن شاء صبر إلى فكاك الرهن أو رفع الأمر  
 إلى القاضى يفسخ البيع) وهذا إذا اشتراه  
 ولم يعلم أنه رهن ابن كمال (ولو باع الراهن من  
 رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من) رجل  
 (آخر قبل أن يجيز المرتهن) البيع (فالثاني  
 موقوف أيضا على إجازته) إذا الموقوف لا يمنع  
 توقف الثاني (فأبى ما أجاز ذلك وبطل  
 الآخر ولو باعه) الراهن (ثم أجره أو رهنه  
 أو وهبه من غيره فأجاز المرتهن الإجازة  
 أو الرهن أو الهبة

جاء البيع الاول) لخصول الذم بغير  
حقه للمتن على ما تقر في محله تحزر  
(دون غيره من هذه العقود) اذ لا منفعة  
للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا  
طاعه فزال المانع فينفذ البيع وفي  
الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه  
من المرتهن انفسح الاول (وصح اعتاقه  
وتدبيره واستيلاده) أي نفذ اعتاق الراهن  
(رهنه فان) كان (غنيار) كان (دينه) أي  
المرتهن (حالا أخذ) المرتهن (دينه من  
الرهن وان مؤجلا أخذ قيمته للرهن بدله  
الى) زمان (حلوه) فان حل استوفى حقه  
لومن جذبه ورد الفضل (وان) كان الراهن  
(معسرا فني العتق سعي العبد في الاقل من  
قيمه ومن الدين ورجع على سيده غنيا وفي  
التدبير والاستيلاد سعي) أي كل (في كل  
الدين بالارجوع) لان كسب المدبر وأثم الولد  
ملك المولى (فاذا أنلف) الراهن (الرهن  
فحكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) كما تر  
(و) الراهن (ان أنلفه أجنبي) أي غير الراهن  
(فالمرتهن يضمه) أي المنلف (قيمه يوم  
هلاك وتكرن) القيمة (رهنا عنده) كما تر وأما  
ضمائه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه  
مضمون بالقبض السابق زيلهي (وباعارته)  
أي المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من  
ضمائه) تسبته عارية مجاز (فلوه هلك)  
الرهن (في يد الراهن هلك مجانا) حتى لو كان  
أعطاه به كنه لا يلزم انكفيل شيء لخروجه  
من الرهن نعم لو كان الراهن أخذه بغير رضی  
المرتهن جاز ضمنا الكفيل فتسارخانية (فان  
عاد) قبضه (عاد ضمائه وللمرتهن استرداده  
عنه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك) أي  
قبل الاسترداد (فالمرتحن أحق به من سائر  
الغرماء) لبقاء حكم الرهن (ولو عار)  
أو وأدعه (أحدهما اجنبا باذن الآخر  
سقط ضمائه واكمل منهما أن يعيده رهنا) كما  
كان (بخلاف الاجارة والبيع والهبة)  
والرهن (من المرتحن أو من أجنبي اذا  
باشرها أحدهما باذن الآخر)

قلت اذا كان لا عبرة لاجازته ما مع القبض قبل الاولى أن لا يمتد بربادونه وينفذ البيع مطلقا (قوله جازا البيع الاول)  
أي السابق على العقود الصادرة بعد (قوله على ما تقر في محله تحزر) حاصل الكلام هنا أن من تصرف في غير  
مملوكة له وقد تعلق به حق الغير أو جاز صاحب الحق تصرفه بنظر ان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق  
به حقه يتعلق حقه بالبديل وان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق به حقه لا يتعلق حقه بالبديل اه اتقاني  
واجازة هذه العقود وان كانت لا تفيد النفاذ الا أنها كانت سببا في نفاذ عقد البيع فكانه اجازة فيكون  
المن رهنه بديل المبيع المرهون (قوله اذ لا منفعة للمرتحن فيها) لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لانها بديل المنفعة  
وحقه في العين ولا يبدل في الرهن والهبة (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا مستدر على قول المصنف سابقا فالثاني  
موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالا قول اذا كان البيع الثاني من غير المرتحن أما اذا كان منه فلا يتوقف  
وانما يطل البيع الاول ووجهه أنه طرأ ملكات على ملك موقوف فأبطله ارشدا الى ذلك أبو السعود في حاشية  
الاشياء وحاشية ملامسكين (قوله وصح اعتاقه) بلا اجازة المرتحن سواء كان موسرا أو معسرا الصدوره من  
أهله في محله وهو ملكه ولا ينعنه حتى المرتحن كبيع قبل قبضه أو أتى أو مغضوب أو مؤجر (قوله أي نفذ) اشار به  
الى أن التعيين أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعيين يصح بوجه انها غير صحيحة وقوله اعتاقه  
ذكره مضر لانه عليه لم يبين حال التدبير والاستيلاد حال العتق وسكهم ما حكم الاعتاق كما هو المتبادر من جوهر  
عبارة المصنف وبفضل بين الاعتاق وبين التدبير والاستيلاد حال الفقر فيسعي العتق في الاقل ويرجع ويسعيان  
في كل الدين بالارجوع (قوله رهنه) بالنصب على أنه مفعول المصدر اه منح (قوله ورد الفضل) ان كان فضل  
ويرجع بالزيادة انقصت عن دينه (قوله في العتق) أي الواقع بغير اذن المرتحن جوى عن الجوهر (قوله  
في الاقل من قيمته) أي يوم الرهن والعتق وكيفيته ذلك أن ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن  
والى الدين فيسعي في الاقل منها لانه لما تضر الوصول الى حقه من جهة الرهن يرجع الى من ينتفع بعقده وهو  
العبد وانما سعي في الاقل منها لان الدين ان كان أقل فالحاجة تندفع به وان كانت القيمة أقل فهو انما حصل له هذا  
القدر فلا تجب عليه الزيادة جوى (قوله ويرجع على سيده غنيا) أي اذا أيسر لانه قضى دينه وهو ضطر يحكم  
الشرع فلم يكن متبرعا يرجع عما تحمّل عنه (قوله سعي أي كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين)  
أي ولو زائد على القيمة لما ذكره المؤلف (قوله فحكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) أي ان كان الدين حالا أخذ منه  
كل الدين وان كان مؤجلا أخذ قيمته لتسكون رهنا الى زمان حلول الاجل اه منح (قوله فتعتبر قيمته يوم  
القبض) أي في هذه الصورة أيضا حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خمسة مائة ويوم الارتها ان ائقارم خمسة مائة  
وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة ان كان الدين الف وأما اعتبر يوم القبض لانه بالقبض دخل في ضمانه  
انه وقبض استيناء الا أنه يتقرر عند الهلاك أفاده المصنف (قوله يخرج من ضمانه) قال في الذخيرة بيد العارية  
ينعدم ضمان الرهن ولا يرتفع العقد سواء كان المستعير رهنا أو مرتها أو اجنبا وكذا بيد الودعة لا يرتفع العقد  
وبيد الاجارة والرهن يرتفع العقد اه (قوله مجاز) أي مجازا استعارة لوجود المشابهة بين الاعطاءها وبين  
معناها الحقيقية في عدم الضمان وامكان الاسترداد والقرينة اسنادها الى المرتحن أفاده المصنف وفي شرح الجوى  
ولفظ الاعارة استعارة لان حقيقة تلك المنافع ولا يكون الامن بملكها والمرتن لا يملكها فكيف يملكها انتهى  
(قوله هلك مجانا) أي من غير سقوط شيء من دين المرتحن لارتفاع القبض الموجب للضمان (قوله حتى لو كان) أي  
الراهن وقوله أعطاه أي أعطى المرتحن وقوله به أي بالرهن المعار (قوله جاز ضمان الكفيل) أي للرهن فيطالب  
بدفعه للمرتحن (قوله لبقاء حكم الرهن) قال في الدر المنثور وله الرجوع متى شاء ابقاء العقد الا في حكم الضمان  
للمعال اه وفي شرح الجوى وبقي عقد الرهن مع اعارته الا في الضمان حتى كان له استرداده ولو مات  
الراهن قبل استرداده كان المرتحن أحق به من سائر الغرماء لان العارية غير لازمة اه (قوله سقط ضمانه) لان  
الضمان باعتبار القبض وقد زال (قوله واكمل منهما أن يعيده رهنا) وانظر مالومات الراهن هل يدته بتل به المرتحن  
أولا والنظر الاول (قوله كما كان) لان أهمافيه حق البقاء العقد (قوله من المرتحن) أي اذا صدرت هذه  
التصرفات من الراهن للمرتحن لكن في ذكر الرهن نظر ولم يذكره الزياهي وفي حاشية الشاهي وهذا صريح في جواز  
الاجارة من المرتحن وقد قال الاتقاني تفلا عن الاسيبجاني ما نصه وكذلك لو استأجره المرتحن صحت الاجارة

وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يحبس عنه  
 الرهن هلك أمانة ولا يذهب به لا كشيء من الدين ولو حبسه عن الرهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا اذ  
 وقال الولوالجي رحمه الله تعالى ولو أجزأ الرهن من المرتين بطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا ينعقد على المرتين  
 الا بعد انقضاء الرهن وكذلك الرهن اذا أجزأ من انسان آخر وأجزأ المرتين أو أجزأ المرتين فأجزأ الرهن  
 بطل الرهن اهـ (قوله لانها عقد لازم) أي فأبطلت حكم الرهن لتعلق حق الغير المحترم بالعين المرهونة (قوله  
 ويخلاف بيع المرتين من الرهن) ومثل البيع الاجارة والهبة كما في التبيين (قوله لعدم لزومها) أي العارية  
 وبيع المرتين من الرهن والاولى التثنية قال الزيلعي لان هذه العقود لا تلزم في حقها لان ملكه باق فيه فيبطل  
 هذه العقود اهـ (قوله بقي لومات الخ) راجع الى قول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرت من اسوة للغرماء)  
 لخروجه بهذه العقود اللازمة عن كونه رهنا كما علم (قوله لبقاء عقد الرهن) قال الجوى في شرحه لبقاء  
 العقد واليد والضممان (قوله أو عارته) في نسخ أو عارته والمعنى عليه أن الرهن أذن للمرتين في استعماله  
 من غير طلبه أو عارته فيكون المرتين طلب من الرهن عارته وهو الموافق لما في الدرر (قوله ولو هلك في حالة  
 العمل) في صورتي الاذن والاستعارة انتهى درر وبه تبين أن لا حاجة الى قول المؤلف والاستعمال (قوله  
 اثبت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فانتفى الضمان اهـ (قوله لانه منكسر) أي وهو ينفي الضمان عن نفسه  
 ولا حاجة اليه لان التعديل الا في المسئلةين (قوله وقال الرهن مالم يسته فيه ولا تحرق فيه) أي بل يسته  
 في غيره وتحرق وأراد تعين المرتين النقصان (قوله فالقول للرهن) لانه منكسر ليسه وتحرق فيه (قوله ولكن  
 قال تحرق) أي بلسك أي المرتين قبل لبسه في ذلك اليوم أو بعده (قوله فالقول للمرتين) أنه تحرق في اللبس  
 المأذون فيه لا تنافهما على خروجه من الضمان (قوله في قدر ما عادم من الضمان) أي من المضمون ضمان الرهن  
 وهو النوب المتحرق فاذا هلك تعتبر قيمته متحرقا (قوله جاز) لانه يملك ايداعه وهذا أنظره لان قيام المرتين  
 بحفظه بأبلغ خوف الغرامة وبهلك مضمونا والوديعة أمانة (قوله بخلاف الوصي) هذا ما ذكره القمراشي عن  
 اللات في ظاهر عباراتهم أن الجمهور على اتصوية وقال في النهاية وذكر في الذخيرة والمغنى التسوية بينهما وقال  
 الفضل أمانة عند المرتين والاب والوصي الايداع اهـ (قوله ليس للابن أخذه قبل قضاء الدين) لان تصرف  
 الاب نافذ لازم كتهمة فبه نفسه بالغا اهـ جوى (قوله ويرجع الابن في مال الاب) يعني لو رهن مال طفله بدين  
 عليه فبلغ فقضاء رجع في مال الاب لان الابن مضطر لتخليص ماله فلا يعده متبرعا كما ذاقضى الدين مع الرهن  
 فانه يرجع على الرهن لذلك (قوله ثم أقز بالرهن غيره) أي برهن ذلك الشيء غيره (قوله لا يصدق في حق المرتين)  
 فلا ينزع من يده حتى يتضاه دينه ومع ذلك لا يبطل اقراره لذلك الغير فاذا خلاصه من يد المرتين رده الى المقر له  
 (قوله جاز) ويكون بمنزلة مالو أعاره له لبرهنها (قوله أولى) أي من بين المرتين لانها تثبت زيادة ضمان ولو لم يقيم  
 البينة فالقول قول المرتين كذا ينقاد من الهندية (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتي هذه المسئلة مفصلة  
 كالمسئلة التي بعدها ولذا لم توجد في بعض النسخ (قوله كولد وثمرة الخ) قال في الهندية تمام الرهن نوعان نوع  
 لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك مثل الكسب  
 والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا عن العين كالولد والثمره والصوف والوبر  
 أو يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعقرو معنى دخول هذا النوع من الثماء تحت الرهن أنه يحبس  
 بحبس الاصل ولا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من الثماء قبل الفكالك  
 لا يسقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من الثماء رهنا مع الاصل على التقدير الذي قلنا يتقسم  
 الدين على الاصل وعلى الثماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء الثماء  
 الى وقت الفكالك فاذا بقي الى وقت الفكالك تقتررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل  
 كأنه لم يكن وان الدين كله كان بمقابله الا في المحيط وذكر الامثال (قوله والرهن الناسد كالصحيح في ضمانه)  
 قال في المنح ولو كان رجل أخذ من رجل رهنا فاسد بأن رهن منه نصف داره شائعا ونصف عبده على أن  
 يقرض بهذا الرهن ألف درهم فقبض الرهن وأعطاه ألف فاستهلك الغريم المال ثم نقض الرهن الرهن يحكم  
 الناسد فالمرتين أن يحبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المرتين انما استنادا ليد على الرهن

حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعقد  
 مبتدأ لانها عقد لازم بخلاف العارية  
 ويخلاف بيع المرتين من الرهن لعدم  
 لزومها بقي لومات الرهن قبل رهنه ثانيا  
 فالمرت من اسوة للغرماء (ولو أذن الرهن  
 للمرتين في استعماله أو عارته للعمل  
 فهلك الرهن) (قوله أن يشترع في العمل  
 أو بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد  
 الرهن (ولو هلك في حالة العمل) والاستعمال  
 (هلك أمانة) لثبوت يد العارية حينئذ  
 (ولو اختلص في وقته) أي وقت هلاكه  
 فقال المرتين هلك في وقت العمل وقال  
 الرهن في غيره) فالتقول للمرتين) لانه منكسر  
 (والبينة للرهن) لانها تنقضي على زوال  
 يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده الا بحجة  
 برزنية وفيها أذن للمرتين في لبس ثوب  
 الرهن يوما فجاء به المرتين متحرقا وقال  
 تحرق في لبس ذلك اليوم وقال الرهن  
 مالم يسته فيه ولا تحرق فيه فالقول للرهن  
 وان أقز الرهن باللبس فبسه ولكن قال  
 تحرق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتين  
 في قدر ما عادم من الضمان فروع رهن  
 الاب من مال طفله شيئا بدين على نفسه جاز  
 فالرهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن  
 الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي  
 فانه ضمن قيمته والفرق أن للاب أن ينتع  
 بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي  
 ولو أدرك الابن ومات الاب ليس للابن  
 أخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال  
 الاب ان كان رهنا لنفسه لانه مضطر  
 كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم أقز بالرهن أخسره  
 لا يصدق في حق المرتين ويؤمر بقضاء الدين  
 وردة الى المقر له ولو رهن دار غيره فأجاز  
 صاحبها جاز وبينة الرهن على قيمة الرهن أولى  
 وزوائد الرهن كولد وثمره رهن لا غلة دار  
 وأرض وعبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد  
 كالصحيح في ضمانه

بقابله الدين الذي أقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كافي البيع وكافي الرهن الصحيح اذا فاسخ الرهن  
فلو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين فكذا هذا ولو مات الراهن وعليه ديون  
كثيرة فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المحل يد مستحقة قال هذا اذا كان  
الرهن الفاسد بقابله الدين فلو كان الرهن يدين كان على الراهن قبل ذلك والمسئلة بمجالها لا يكون للمرتهن حق  
حبس المرتهن حتى يستوفي الدين كافي الرهن الجائر يدين كان عليه قبله اذا فاسخ الرهن لا يكون للمرتهن  
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما أنه ما استوفى ذلك اليد بقابله هذا المال فلا يكون له حق الحبس  
لاستيفاء مال وجب بجهة أخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد  
مستحقة ولو رهنه بذلك مدبرا أو أم ولد كان للراهن أن يأخذ الرهن في الوجهين جميعا لأن رهنهم ما بطل بخلاف  
ما تقدم فانه فاسد اه (قوله وصح استعارته في رهنه) لأن المالك رضى بته على دين المستعير عليه وهو علك ذلك  
كما علك تملكه بذمة بالكفالة ولأن الرهن للاستيفاء وللمالك أن يأذن للمستعير في ايدائه دينه بماله اه . حتى عن  
الشعبي (قوله في رهنه بماله) أي بأي شيء شاء وبأي مقدار شاء وكذا يرهن في أي بلد شاء أفاده ملامسكين (قوله  
اذا أطلق) لأن الإطلاق يجب باعتبار خصوصيات اعارية لأن الجهة فيها غير مفسدة لتكون مالا تنفذ الى  
المنازعة انتهى تبين (قوله لتعدي كل منهما) اما تعدي المستعير فظاهر بالخلاف وتعدي المرتهن لانه قبض ماله  
بغير اذنه فصارا كغاصب وغاصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لأن التعدي مفيد وهو ينفى الزيادة لأن  
غرضه الاحتباس بما تيسر اذ هو ينفى النقصان أيضا لان غرضه أن يصير مستوفيا للاكثر بقابله عند الهلاك  
ليرجع عليه بالكثر ولو انتقصان يمنع من ذلك فيكون متعديا فيضمن اه (قوله فله بأقل من ذلك) بمثل قيمته  
أو أكثر فانه لا يضمن لانه خلاف الى خير لان غرضه من الرجوع عليه بالكثر حاصل مع تيسر أدائه لانه لا يرجع  
الا بقدر القيمة اذا استيفاه لا يقع الابه فتعديته أكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لتيسر أدائه  
انتهى تبين فقيده الاقل بكونه مثل القيمة أو أكثر ولكنه أقل مما عينه المعير (قوله لئلا يك بالضممان) فبين انه رهنه  
ملك نفسه اه تبين قال قارئ الهداية وفيه نظر لان المالك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا القبض بأذن المالك  
وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التسلیم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله فبقصر ملكه على وقت التسليم فم  
يبين أنه رهن ملكه لأن ملكه بعد عقد الرهن اه شلي (قوله كافي الاستحقاق) أي اذا ضمن المستحق المرتهن بعد  
هلاك الرهن عنده فان المرتهن يرجع بضمانه وبدينه كما سبق (قوله صار المرتهن مستوفيا لدينه) بمعنى ان كانت  
قيمه مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار المرتهن مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن انتهى مكي عن  
مسكين (قوله فيذهب من الدين بحسابه) أي بقدر حصة العيب اه شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبى)  
أي اذا قضى الدين لانه متبرع اذ لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ ذمته فكان للطالب أن لا يقبله اه زياحي  
(قوله فلا جبر) راجع الى قوله أجبر المرتهن أي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاه في الدرر الى تاج الشريعة  
وانظر لما ذالم يجبر وقد أوفاه دينه (قوله لكن استشكله الزياحي) أي استشكل كون الزائد تبرعا بعد ما نقله عن  
صاحب النهاية حيث قال وهذا مشكل لان تخليص الرهن لا يحصل بإيفاء البعض فكان مضطرا وهذا لان غرضه  
تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا بأداء الدين كله اذ للمرتهن أن يجسسه حتى يستوفي الكل اه حلي قال  
الحوى واستغربه بعض المحققين بأن صاحب النهاية ذكر حاصل اشكاله بطريق السؤال وأجاب عنه ونسبه  
صاحب الكفاية والدراية ولفظ الجواب قلنا الضمان انما واجب على المستعير باعتبار ايفاء الدين من ملكه  
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الايفاء اه وقد ذكر الشايعي عن الغاية عن شرح القدوري ونسبه ولا يقال انه  
لا يتوصل الى خلاص عبده الا بقضاء الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرتهن بالهلاك كان  
كاستيفائه بالباشرة فلا يرجع المعير اذا وفي بالباشرة الا بما يرجع به اذا وفي من طريق الحبس اه . وقد عزاه هذا  
الجواب صاحب النهاية الى الايضاح وقاضى خان وبذلك ظهر اعتماده فالواجب على المصنف التعرّيج عليه  
(قوله فاذا) أي لكونه مستشكلا لم يعزج عليه أي المصنف في منته قال في القاموس عزج تعريج كما قيل وأقام  
وحبس المطية على المنزل كتهزج انتهى والمراد أنه لم يذكره (قوله لم يضمن) لانه لم يصرف قابض دينه وهو الوجه  
للضمان (قوله وان استخدمه الخ) لو قال وان استخدمه لكان أخصروا قيد (قوله ونحو ذلك) أي نحو ما ذكر من

(وصح استعارته في رهنه في رهنه بماله)  
اذا أطلق ولم يقيد بشئ (وان قيد بقدر)  
أو جنس أو مرتته أو ببلد تقيد به (وحينئذ  
(فان خالف) ما قيده به المعير ضمن المعير  
(المستعير أو المرتهن) لتعدي كل منهما  
(الا اذا خالف الى خير) بأن يدين له أكثر من  
قيمه فله رهنه بأقل من ذلك لم يضمن للمخالفته  
الى خير (فان ضمن) المعير (المستعير) عقد  
الرهن (لتملكه بالضممان) (وان ضمن المرتهن  
يرجع بضمانه) وبالدين على الراهن) كافي  
الاستحقاق (فان وافق وهلك عند المرتهن  
صار المرتهن) (مستوفيا لدينه) وجب  
منه (أي مثل الدين) للمعير على المستعير  
وهو الراهن لقضاء دينه به (ان كان كله  
مضمونا والا) يكن كله مضمونا (ضمن قدر  
المضمون والمباقي أمانة) وكذا لو تعيب  
فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعير  
(ولو اؤتمك) أي الرهن (المعير أجبر المرتهن  
على القبول ثم يرجع) المعير (على الرهن)  
لانه غير تبرع تخليص ملكه بخلاف  
الاجنبى (عما اذى) بأن ساوى الدين القيمة  
وان الدين أنزيد فان زائد تبرع وان أقل فلا جبر  
درر لكن استشكله الزياحي وغيره وأقره  
المصنف فلذا لم يعزج عليه في منته مع كمال  
منابعه للدرر قد برر ولو هلك الرهن المستعار  
مع الراهن قبل رهنه أو بعد ذلك لم يضمن وان  
استخدمه أو ركبته (ونحو ذلك) (من قبل)  
لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن  
خلاف الشايعي

الرهن كسب والاستخدام كسب الثوب والحرق على الدابة (قوله اذا خالنا) الاولى افراد الضمير لان العطف  
 بأو وايوافق ما به (قوله على ما عليه الفتوى) قلت وهو الذي تقدم (قوله بقى لو اختلفا) أى في زمن الهلاك  
 فقال المعبر هلكت عند المرتهن وقال المستعبر بل بعد الهلاك فالقول للراهن واعتراض بأن الظاهر شاهد للمستعبر لان  
 سبب الضمان قد وجد بالرهن والراهن يدعى فسخه فوجب أن يكون القول للمعبر وأجيب بأن الرهن لا يوجب  
 الضمان وانما يوجب الانشاء به ولهذا يتقدر بقدرة ولو كان الرهن يوجب ضمانه لكان الرهن يوجب الضمان  
 المستعبر هلكت في يده قبل الرهن أو بعده وبعد المسك والواذى المعبر هلا كه عند المرتهن فالقول للمستعبر (قوله  
 في قدر ما أمره بالرهن به) وهو الدين كأن ادعى المعبر الاكثر ليكون الرهن مضموفا به عند الهلاك والادعى المستعبر  
 الاقل (قوله فالقول للمعبر) لانه لو أنكر الأصل أى انه لم يرهنه كان القول له فكذلك في انكاره الوصف اه زياحى  
 (قوله اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك) قال في الهندية لو قال الراهن رهنت بجميع الدين الذى لك وهو  
 ألف والرهن يساوى ألفا وقال المرتهن ارتهنت بخمسمائة والرهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 أن القول قول الراهن يتخالفان ويتراذان وان هلك الرهن قبل أن يتخالفا كان كما قال المرتهن وان اتفقا على أن  
 الرهن كان بألف واختلفا في قيمته الجارية فالقول قول المرتهن ولو أقالا المينة فالمينة بينة الراهن لانه ثابتت  
 زيادة ضمان اه (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من التغليس الدين (قوله باقى على حاله) أى عند المرتهن (قوله يبيع  
 بغير رضاه ان كان به وفاء) لان حقه في الاستيفاء وقد حصل من (قوله والا لا الخ) لان له في الحبس منفعة فله  
 المعبر قد يحتاج الى الرهن فيخلص بالايفاء أو تزيد قيمته بغير السهر فيستوفى منه حقه اه مخ (قوله وان عجز  
 أى المستعبر وقد مات المعبر (قوله بعد قضاء دينه) أى دين المرتهن (قوله فان طلب الغرماء) قال في المنع ولو كان  
 الفاضل من دين المرتهن لم يف بدين غرماء المعبر لا يباع الا برضاهم وان كان يبيع بغير رضاهم لوصول حقه  
 اليهم وكذا الحكم لو مات المعبر والمستعبر اه (قوله مضمونة) لان حق المرتهن لازم محترم وتعلق ملكه بالمالية  
 فجعل المالك كالا جنى في حق الضمان ونظيره العبد الموصى بخدمته اذا ألقاه الورثة شتموا قيمته ايشترى به اعبد  
 يقوم مقام الاول ثم المرتهن يأخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وكنان الدين حالا وان ورجلا  
 يحبس بالدين فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفى دينه فأعاده المصنف  
 (قوله لكن لو أعور عينه) متعد من باب الافعال لا لازم من باب الافعال والا لوجب التأنيث ويدل عليه أيضا  
 أن الكلام في جنابة المرتهن على الرهن اه حاجي وهذا في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين فان العين مقدرة  
 بنصف المدية ودية العبد قيمته أما اذا كان الرهن دابة فذهب عينها فانه يسقط ربع الدين كما تقدم له ولو كان الدين  
 أكثر من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلتحذر المسئلة (قوله قهس تاني) عبارته مع متن النقاية وجنابة  
 المرتهن على الرهن يسقط من دينه بقدرها من الاسقاط أى تسقط تلك الجنابة بقدرها من دين له حال وهو  
 دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غيرهما كالمكيل لم تسقط شيء أمته وكنان الدين على الراهن  
 والجنابة على المرتهن لكن لو أعور عينه يسقط نصف دينه عنده كافي الخلاصة (قوله عليهما) أى في النفس وما  
 دونها شرح النقاية للملا على وفي الهندية أما جنابته على نفس المرتهن فهدر عند أبي حنيفة وعندهما معتبرة  
 في دفع الراهن او يفدى ان رضى المرتهن ويطلق الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجنابة لم يفي الدفع أو الفداء  
 من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وفصل القاضي في شرح  
 مختصر الطحاوى فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبهذه  
 أمانة الجنابة معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فافده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين  
 كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن بأن كانت قيمته ضعف  
 الدين كافي الاصلاح فما كان من حصة المرتهن يطل وما كان من حصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله اد  
 وفي حاشية سرى الدين ما محصله أن الجنابة من الرهن سواء كان أصلا أو تبعاً على الراهن لا تعتبر أما على المرتهن  
 فانما لا تعتبر جنابة الأصل أما جنابة الولد المولود بعد رهن أمه على المرتهن فلا بد فيها من الدفع أو الفداء وعزاه  
 الى الميسوط (قوله وعلى ما هما هدر) قال في شرح ملا على بن سلطان على النقاية وأما جنابة الرهن على مال  
 المرتهن فلا تعتبر بالاتفاق ان كانت قيمته والدين سواء اذا لا فائدة في اعتبارها لانه لا يتكلم بها العبد لانه لا يتكلم

لكن في الشرع بلالية عن العمادية المستأجر  
 أو المتهمة ميراثا لفاقم عاد الى الوفاق لا يبرأ  
 عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى  
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه يشكر الايفاء  
 بماله ولو اختلفا في قدر ما أمره بالرهن به  
 فالقول للمعبر هداية اختلفا في الدين والقيمة  
 بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين  
 وقيمة الرهن شرح تكملة (ولو مات مستعبره  
 مفلسا) مديونا (فالرهن) باقى (على حاله  
 فلا يباع الا برضى المعبر) لانه ملكه (ولو أراد  
 المعبر بيعه وأبى المرتهن) البيع (يبع بغير  
 رضاه ان كان به) أى بالرهن (وفاء والا لا)  
 يباع الا برضاه أى المرتهن (ولو مات المعبر  
 منك! عليه دين أمر الراهن بقضائه دين  
 نفسه بخير الرهن) ليصل كل ذى حق  
 حقه (وان عجز لفقره فالرهن على حاله) كالمو  
 كان المعبر حيا (ولو رثته) أى ورثة المعبر  
 (أخذ) أى الرهن (بعد قضاء دينه)  
 كروث (فان طلب غرماء المعبر من ورثته  
 يبيعهم فان به وفاء يبيع والا فلا يباع الا برضى  
 المرتهن) كما مر لما مر (و اعلم أن جنابة  
 الراهن على الرهن) كالأوبعضا من جنابة  
 جنابة المرتهن عليه ويسقط من دينه) أى  
 دين المرتهن (بقدرها) أى الجنابة لانه  
 أناف ملك غيره فله ضمائه واذا زمه وقد  
 حل الدين سقط بقدرة وزمه الباقي بالاتفاق  
 لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان  
 والا لم يسقط منه شيء والجنابة على المرتهن  
 والمرتهن أن يستوفى دينه لكن لو أعور  
 عينه يسقط نصف دينه عنه قهس تاني  
 وبرجندى (وجنابة الرهن عايلها) أى على  
 الراهن أو المرتهن (وعلى ما هما هدر)  
 أى باطل

(إذا كانت) الجناية (غير موجبة للقصاص)  
 في النفس دون الأطراف إذا قودين طرفي  
 بعد وحر (وان كانت موجبة للقصاص  
 فمعتبرة) فبقتل منه ويبطل الدين خاتمة  
 وعبرة القهستاني وشرح المجمع يبطل  
 الرهن (كجنايته) أي الرهن (على ابن الراهن  
 أو على ابن المرتهن) فانهم معتبرة في التعجيل  
 حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت على المال  
 يباع كالوجي على الاجنبي اذ هو اجنبي  
 لتباين الاملاك زيلعي (ولو رهن عبدا  
 يسارى ألفا بألف مؤجل فرجعت قيمته الى  
 مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل  
 فالمرتهن يقبضها) أي المائة (قضاء لحقه  
 ولا يرجع على الراهن بشئ) كونه بالاقتل  
 والاصل ان تقسمان السعر لا يوجب سقوط  
 الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين  
 باقيا وبدا المرتهن بالاستيفاء فيصير مستوفيا  
 الكل من الابتداء (ولو باعه) أي العبد  
 المذكور (بعائة بأمر الراهن فيوجب للمائة  
 قضاء لحقه ورجع بتسعيته) لانه لما كان الدين  
 باقيا وقد اذن ببيع مائة كان الباقي في ذمته  
 كأنه استرده وباعه بنفسه (ولو قتله عبد قيمته  
 مائة فدفع به افتكه) الراهن وجوبا بكل  
 الدين (وهو الالف) اقيام الثاني مقام الاول  
 لما ودما وقال محمدان شاء افتكه بكل دينه  
 أو تركه على المرتهن يدينه وهو المختار  
 كما في النمرية لالبسة عن المواهب لكن عامة  
 المتون والشروح على الاول (فان جنى) ترك  
 التفريق أولى (الرهن خطأ فداء المرتهن)  
 لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولا)  
 يملك أن يدفعه الى ولي الجناية) لانه لا يملك  
 التملك (فان أبي) المرتهن من الفداء (دفعه  
 الراهن) ان شاء (أو فداء وسقط الدين) بكل  
 منهما (لو أقل من قيمة الرهن أو مساويا ولو  
 أكثر بسقط قدر قيمة العبد) فقط (لا) بسقط  
 (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق  
 رقبته فداء المرتهن فان أبي باعه الراهن  
 أو فداء ولو قتل ولد الراهن انسانا واستهلك  
 ما دفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداء  
 وبقي رهنه أمه وأما جناية الدابة فهدر

بالدين وتلك بها هو الفاسدة وان كانت قيمته أكثر من الدين فمن أبي حنيفة انها تعتبر بقدر الامانة لان ذلك  
 الفضل ليس في ضمانه وعنه أنها لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا فحكم الرهن فيه ثابت وهو الحبس  
 بالدين فصار بمنزلة المضمون اه (قوله غير موجبة للقصاص في النفس) أما هي فيستحق بهادمه والمولى من دم  
 مملوكه كاجنبي اذ لم يدخل في ملكه الا من حيث المالية انتهى ملا على (قوله دون الأطراف) الاوضح أن يقول  
 أما الأطراف فلا قود فيها الخ (قوله اذ لا قودين طرفي عبد وحر) لان الأطراف يسلك بها مسالك الاموال  
 فتندم المماثلة (قوله ويبطل الدين) اذا حصل القصاص بالفعل لانعدام محل الاستيفاء وانظر ما اذا عفا عنه  
 ولي الدم والظاهر أنه يبقى على رهنيته وفي الحلبي انما يبطل الدين اذا كان العبد مثل الدين أو أكثر ووجهه أن  
 التاف حصل في يد المرتن فيضمن فقد ظهر وجه التعجيل بالدين كما أن التعجيل بالرهن له وجه أيضا اه وعبرة  
 القهستاني نصها وفيه اشارة الى أن الرهن لو قتل الراهن أو المرتهن أو الاجنبي يقتص منه لانه حر في حق الدم  
 وبطل الرهن اه والظاهر أنه لا خلاف لانه اذا بطل الدين بطل الرهن (قوله وان كانت على المال يباع) قال  
 في الهندية وأما حكم جنايته على سائر الاموال بأن استهلك ما لا يستغرق رقبته فان الدين يتعلق برقبته فيباع  
 أو يقضيه الراهن أو المرتن فاذا قضاه المرتن يبقى دينه ويبقى العبد رهنا على حاله لانه بالقداء استغفر رقبته عن  
 الدين فيبقى العبد رهنا بدينه كالوفاءه عن الجناية وان أبي المرتن أن يقضى وقضاه الراهن بطل دين المرتن فان  
 امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه اه بتصرف وتمامه فيها (قوله اذ هو اجنبي)  
 ناعيل لقوله بجنايته على ابن الراهن أو على ابن المرتن (قوله فرجعت قيمته) بنقصان السعر اه جوي (قوله)  
 لا يوجب سقوط الدين) لانه قد تورغبات الناس وذا غير مضمون كبسيع لم يقبض ومغصوب حتى لا يجب  
 على الغاصب ضمان ما نقص بالسعر عند رد العين المغصوبة (قوله بخلاف نقصان العين) لانه بنقصان جزء منه  
 يتقرر الاستيفاء اذا البتد الاستيفاء (قوله وبدا المرتن يد الاستيفاء) وبالهلاك يتقرر الاستيفاء وقيمه كانت  
 في الابتداء النافصير مستوفيا للكل من الابتداء (قوله قضاء لحقه) أي ليهضه وغير حافظ الدين في الكثرين  
 (قوله لما ودما) مودة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل كما تقول في الادمية والشرع اعتبره حرا  
 من حيث الادمية دون المالية لا ترى الى استوائهم في حق القصاص فكذا في حق الدفع فصار كلن الاول  
 قائم وزاجع سعره ولو كان كذلك لم يستطع من الدين فكذا ما قام مقامه (قوله ترك التفريق أولى) لعدم  
 ناهوره على ما قبله (قوله لانه ملكه) لا يظهر هذا التعليل ولو قال لان الجناية حصلت في ضمانه لكان أولى  
 (قوله ولم يرجع على الراهن بشئ) لان الجناية حصلت في ضمانه فلو أنه رجع على الراهن لرجع الراهن عليه اه  
 غاية (قوله دفعه الراهن الخ) عبارة الزيلعي قيل الراهن ادفع العبد أو فداء اه وهي تقتضي اجباره ان أبي  
 (قوله وسقط الدين بكل منهما) لان العبد قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المرتن وكذا بالفداء لانه كالحاصل له  
 بعوض اه زيلعي (قوله فداء المرتن) قال الجوي في شرحه ولو أنلف عبد الراهن ما لا يدم رقبته فان اذاه  
 المرتن فدينه بحاله وان أبي قيل للراهن به في الدين الا أن يختار أن يؤدي عنه فيبطل الدين وان لم يؤد ببيع  
 يا خذ رب دين العبد دينه فان فضل شئ من دين العبد ودين غيره مثل دين المرتن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل  
 دين المرتن لان الرقبة استحوذت بمعنى هو في ضمانه وان كان أقل سقط من دين المرتن قدره وما فضل من دين العبد  
 يبقى رهنا فان حل دين المرتن أخذ منه والا أمسكه للعول ولو كان الثمن لا يبي دين الغريم أخذ الثمن ولم يرجع  
 بمابق حتى يعتق فان أدى العبد لم يرجع لانه لم يفعله وتمامه فيه وضوء في التبيين وبه يظهر ما في عبارة المؤلف  
 من الاجمال (قوله دفعه الراهن الخ) ويحاطب بذلك ابتداء اهدم ضمانه على المرتن قال الجوي في شرحه  
 وجناية ولد الراهن لو قال المرتن أنا أفدى قبل لانه محبوس بدينه وله عرض صحيح بزيادة الاستيناف ولا يفسر  
 للراهن اه (قوله وأما جناية الدابة) قال في المنع ولورهن حيوانا من غيري آدم جنى البعض على البعض كان  
 هدر او بصير كأنه هلك باقاة سماوية ولورهن عبيدين كل واحد منهما يابى ألفا بالدين فقتل أحدهما الآخر أو  
 جنى أحدهما على الآخر فمادون النفس قل الارش أو أكثر لا تعتبر الجناية بسقط دين الجاني عليه بقدره ولو كانا  
 جميعا رهنا بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء وبقي القاتل رهنا بجماعة وخسين ولورهن عبدا أو دابة  
 جناية الدابة على العبد ووجناية العبد على الدابة مفيدة حسب جنسية العبد على عبد آخر كذا في الجناية

وتصير كأنه هلك بأقصة معاوية وغامه في الخاتمة  
(مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن من ماله  
وقضى دينه) لقيامه مقامه (فإن لم يكن له  
وصى نصب القاضي له وصيا أو امرأ ببيعته)  
لأن نظره عام وهذا الورثة صفاء فلا يكره  
خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه  
بجوهره فروع \* وهن الوصى بعض التركة  
لدين على الميت عند غريم من غرماته توقفت  
على رضا البقية ولهم ردّه فإن قضى دينهم  
قبل الرد نفذ ولو اتحد الغريم جاز بيع في دينه  
وإذا ارتهن - بندين للميت على آخر جاز ردّه  
وفي معنى المقتى له منصف لا يطل الرهن بموت  
الراهن ولا بموت المرتن ولا بموت ما يبيع  
الرهن رهنا عند الورثة

### (فصل في مسائل متفرقة)

(رهن عصير قيمته عشرة بعشرة فتمت الخصال  
وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة) كما  
كان ثم اعتبر فيه الزيادة والنقصان القسدر  
لا القيمة على ما أفاده ابن السكال وعليه  
القسدر لأن انتقص شيء من قدره سقط بقدره  
والأفلا (ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة)  
هذا قيد لا بد منه لأنه لو كان قيمتها أكثر من  
الدين يكون الجلد أيضا بعضه أمانة بحسابه  
فتمت (فانت بلاذنج) فدينج جلد لها) بما لا  
قيمة له فله قيمة ثبت لمرتن حق حبسه  
بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان  
(وهو) أي الجلد يساوي درهمهما فهو رهن به  
بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض  
فدينج جلد لها) حيث لا يعود البيع بقدره  
على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك  
والبيع قبل القبض ينسخ به (ولو أبق عبد  
الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود  
الدين والرهن) خلافا لفرق (وغامه الرهن كالولد  
والفرق اللبن والصوف) والوبر والارث وفقد  
ذلك (لراهن) لتولده من ملكه (وهو رهن مع  
الاصل) تبعاله بخلاف ما هو يدل عن المذنبه  
كالسكب والجرة) وكذا الهبة والصدقة  
(فإنما غير داخل في الرهن وتكون للراهن)  
الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى  
إليه حكم الرهن

أه (قوله ويصير كأنه هلك) أي المبتى عليه (قوله لأن نظره عام) قال في المنع لأن القاضي نصب ناظرا لحقوق  
المسلمين إذا جازوا عن النظر لأنفسهم وقد تعين النظر في نصب الوصى لمؤدى ما عليه لغيره وبسقوط في حقوقه من  
غيره أه (قوله توقف على رضا البقية ولهم ردّه) أي بقية الغرماء لأنه إيتار لبعض الغرماء بالإبقاء الحكمي  
فأشبهه الإيتار بالإبقاء الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما من إبطال حق غيره من الغرماء لا ترى أن الميت  
بنفسه لا يملك ذلك في مرض موته فكذا من قام مقامه من (قوله نفذ) لزوال المانع بوصول حقهم (قوله جاز)  
أي الرهن من الوصى اعتبارا بالإبقاء الحقيقي (قوله وبيع في دينه) لأنه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده من (قوله)  
هذا الورثة) أي أو الوصى المختار أو المنصوب وورثته الراهن يقومون مقامه كما سبق (خاتمة) إذا ارتهن الوصى  
بدين للميت على رجل جاز لأنه استيفاء فعليكم له أن يبيعه إن وكل والأفلا بأن الراهن وكذا الوارثين الموصى  
ومات قام الوصى مقامه لأنه لا يبيعه لأن الوكالة تبطل بعونه أه من (قوله وفي الخلاصة للمرتن أن يبيع ما يخاف  
عليه الفساد بأذن الحاكم ويكون غمارهنا عنده أه وإن باع بغير أمر القاضي كان ضامنا أه خاتمة ذكره الشلبي  
في الحاشية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (فصل في مسائل متفرقة)

(قوله وهو يساوي العشرة) الأولى حذفه لأنه لو لم ينقص قدره ولكنه نصت قيمته لا يسقط من الدين شيء (قوله)  
فهو رهن بعشرة كما كان) ولا يبطل عقد الرهن لأن ما صلح لمحال للبيع صلح للرهن إذا لم يمتد بالمالية فيها ما والخبر  
لا يصلح لأبداء البيع ويصلح لبقائه فإن من باع عصيرا فقصه في يد البائع في البيع ألا أنه يخبر بغير وصفه  
كما لو ذهب فاذا صار خلا زال العارض قبيل تقصيره فكان له لم يكن حوى عن الأكمل (قوله ثم اعتبر فيه)  
أي في العصير المتخمر ثم المتخلل (قوله القدر لا القيمة) لأن العصير والخمر من المقدرات لأنهما ما مكمل أو موزون  
وفيهما نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين أه تبين أه وفي حاشية الشلبي عن الاتفاقى ولكن هذا أي كونه  
رهنا بعشرة مثلا إذا لم ينقص من مقداره بالخمر والقالب النقصان فإذا انتقص سقط من الدين بقدره وأغما  
قيد بانقصان المقدار لأنه إذا انتقص سعره لا بمقداره لا يسقط شيء من الدين لكن الراهن يخبر كما إذا انكسر القالب  
إن شاء فأنكسر ناقصا بجميع الدين وإن شاء ضمنه قيمته وبقيت رهنا عندهما وعند محمد إن شاء فأنكسر ناقصا وإن شاء  
جعله بالدين كذا في شرح الكافي وإن لم تنتقص قيمته لا يخبر فيه فيبقى رهنا كما كان لأنه لا ضرر في الخبر  
على الفسك أه (قوله وعليه) أي على اعتبار القدر زيادة ونقصا وهذا القدر يسع ذكره ابن السكال ناقلا عن  
التميين (قوله هذا) أي قوله قيمتها عشرة قيد لا بد منه أي بالنظر لقوله فهو رهن بدرهم فإنه إن زادت القيمة على  
العشرة لم يكن رهنا به (قوله لأنه لو كان قيمتها أكثر الخ) كما إذا كان الدين عشرة دراهم والشاة تساوي  
عشرين وكان الجلد يساوي درهمها فالجلد رهن بنصف درهم أفاده في الهندية (قوله بلاذنج) أما إذا ذهبت  
كانت بتمامها مضمونة (قوله بما لا قيمة له) بأن ترتبه أو ثمنه أه شره لالبية (قوله وهل يبطل الرهن قولان) فقبل  
يبطل الرهن فيه حتى إذا أذى الراهن ما زاد الدباغ فيه أخذه وليس له أن يحبس بالدين لأنه لما حدث الدين الثاني  
وصار به محبوسا حكا خرج من أن يكون رهنا بالاول حكاه قيل لا يبطل لأن الشيء إنما يبطل بما هو فوقه أو مثله  
ولا يبطل بما هو دونه والرهن الثاني هناك دون الاول لأنه أغما يستحق حبس الجلد بالمالية التي اتصلت بالجلد  
بحكم الدباغ وتلك المالية تتبع للجلد لأنها وصفه والوصف يتبع الاصل دائما والرهن الاول بما هو أصل  
بنفسه وهو الدين فيكون أقوى (قوله وهو يساوي درهمها) يعني إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهمها وأما إذا  
كانت قيمته يومئذ درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاة حية ومسلوخة فإن كانت قيمتها  
حبة عشرة وقيمتها مسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهمها وإن كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت  
درهمين انتهى منية (قوله على المشهور) وهو قول الجمهور ومن المشايخ من قال يعود البيع (قوله يتقرر  
بالهلاك) لأن المرتن صار مستوفيا بالهلاك والاستيفاء كد عقد الرهن فإذا عادت المالية بالدباغ صادفت  
عقدًا فأنما ثبتت فيه حكمه بقسطه (قوله وجعل العبد) بالبناء للمفعول أي جعل الراهن أو القاضي العبد بمقابلته  
دين المرتن (قوله يعود الدين) أي لا يقدر نقصان عيب الباقي كما يأتي له (قوله خلافا لفرق) جعله كالمفصوب  
والوجه للمذهب أن الرهن لا يملك بالدين وأغما يقع بقبضه الاستيفاء من وجهه ويتم بالهلاك فإذا عادت رهنا لم يتم

وإنما لا فلا مجمع الفتاوى (وإذا هلك النماء)  
 بالمذكور (هنا) لأنه لم يدخل تحت  
 العقد مقصودا (وإذا بقي النماء أى ولو حكا  
 بأن أكل بالاذن فإنه لا يسقط حصة ما أكل  
 منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل  
 بعد الاكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما  
 فهستافى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل  
 فلك حصته) من الدين لأنه صار مقصودا  
 بالفكالك والتبع يقابله شئ إذا كان مقصودا  
 (وحيثما يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك  
 وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين  
 حصة الأصل وفك النماء حصته) كالمذكور كان  
 الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة  
 وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا عشرة  
 حصة الأصل فيسقط وثلاث العشرة حصة  
 النماء فيفك به (ولو أذن الراهن للمرتهن في  
 أكل الزوائد أى أكل زوائد الرهن بأن قال  
 له مهما زاد فكله فأكلها) ظاهره يتم أكل  
 منها وبه أنفى المصنف قال الآن يوجد نقل  
 يخص حصة حصة الأصل لكل فيتبع (فلا يمان  
 عليه) أى على المرتهن لأنه أتلفه بأذن المالك  
 والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر  
 بخلاف التملك (ولا يسقط شئ من الدين)  
 قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح  
 السككى للمرتهن فوقع بسككته خال وخرب  
 البعض لا يسقط شئ من الدين لأنه لما أباح له  
 السككى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منه  
 كان له ذلك وفي المصنف رات ولورهن شاة  
 فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا  
 ضمان عليه وكذا لو أذن له في غرة البستان  
 فصار أكله كما كل الراهن ثم نقل عن التهذيب  
 أنه يكره للمرتهن أن يتفقد بالرهن وإن أذن له  
 الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما من محمد  
 ابن أسلم من أنه لا يهل للمرتهن ذلك ولو بالاذن  
 لأنه وباقت وتعليقه يفيد أنها فخرية فتأمله  
 (وإن لم يفتك الراهن (الرهن) بل بقي عند  
 المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد  
 المرتهن (قسم الدين على قيمة النماء) أى  
 الزيادة (التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل  
 فأصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ  
 المرتهن من الراهن) كافي الهداية والسككى  
 والخانية وغيرها

فبقى كما كان والدليل على أنه لا يملك به العين أن كفته على الراهن بخلاف المقصوب (قوله وغناه) هو بالمدة الزيادة  
 انتهى مكي عن السمرقندي (قوله وهو رهن مع الأصل) فيجبه حتى يستوفى الدين كافي مسكين يعنى للمرتهن  
 حينئذ إن شاء وإن شاء تركه عند الراهن كافي الجوهرة اه مكي (قوله لأنه لم يدخل تحت العقد مقصودا) بل هو  
 تابع والتابع لا يسقط له إلا إذا قصد (قوله ولو حكا الخ) لأحاجة إليه لأن المصنف ذكره بعد بقوله ولو أذن الراهن  
 للمرتهن الخ (قوله بأن أكل بالاذن) قال في التبيين ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل زوائد الرهن بأن قال مهما  
 زاد فكله فأكله فلا ضمان عليه ولا يسقط شئ من الدين لأنه أتلفه بأذن المالك وهذه أباحة والاطلاق يجوز  
 تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك وإن لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي  
 أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فأصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتهن من الراهن لأن الزيادة  
 تلتفت على ملك الراهن بفعل المرتهن بتسليم منه فصار كأن الراهن أخذ وأتلفه فيكون مضموما عليه فكان له  
 حصة من الدين فبقى حصته هكذا ذكر في الهداية والكافي وقتاوى قاضيان والمهبط وعزاه إلى الجاسع اه وفي  
 القهستاني وبقي النماء ولو حكا كما إذا أكل الراهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بلا إذن فإنه لا يسقط حصة  
 ما أكل منه فيرجع به على الراهن اه (قوله فيرجع به على الراهن) أى وإن لم يهلك الأصل بقربة ما بهد ولكنه  
 يخالف المقام وإذا بقي الأصل فهو المحبوس بالدين (قوله لأنه صار مقصودا بالفكالك) بفتح الفاء وكسر هاءه دور  
 (قوله وحيثما يقسم الدين الخ) قال في التبيين لأن الولد صار له حصة بالفكالك والامت دخلت في الضمان من وقت  
 القبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولهذا هو هلك الولد قبل هلاك أمه قبل الفكالك هلك بغير شئ  
 فيعلم بذلك أنه لا يقابله شئ من الدين إلا عند الفكالك اه (قوله الآن يوجد نقل يخص حصة الأصل) كافي  
 قال النقل يفيد التعهيم وهو ما ذكره بقدر من الجواهر من أباحة السككى وأباحة الانتفاع وأبأسا كل حقيقة  
 (قوله والاطلاق) أى أباحة اه حلي قال أبو السهم وقد وقع الاختلاف في انتفاع المرتهن بزوائد الرهن بأذن  
 الراهن ففهم من قال بالكراهة لأنه ربا ومنهم من قال بالأباحة كالأباحتى وعزاه في شرح التنوير إلى الجواهر ومثله  
 في الفتن والخانية وكثير من الشروح قال الجوى في حاشية الأشباه وعليه الفتوى اه ملخصا (قوله ما من محمد  
 بن أسلم) كذا وقع في المنع هنا قال الحلبي والذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ويمكن أنهما  
 شيخان متغايران اتفاقا على هذه المقالة (قوله إن أجره بلاذن) فيكون بمنزلة الغاصب إذا أجاز المقصوب من  
 (قوله وإن باذنه فلا مال) أى فالأجرة لوقوع العقد عنه أفاده المصنف (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين  
 المرتهن به سلاكه عند المستأجر (قوله وتسلم المرتهن) أما إذا لم تسلمه المرتهن فإن الرهن لا يتم ولا يصح على  
 الخلاف السابق (قوله فقبض المرتهن الثمن) أى ويكون إجازة البيع لتوقفه على إجازته كما سبق أى وبصيرغنه  
 رهنا لقيامه مقامه (قوله فلا مشترى) لأنه غناه ملكه (قوله فلا رهن) لأنه لم يستسلم له المرتهن وهو باق على ملك  
 الراهن (قوله ولا يكون رهنا) أى يكون رهنا أى مع من المبيع الذي قبضه قال في المنع عنها بخلاف ما إذا أكله  
 المرتهن لأنه أكل ما يبيع له ولا يملك الراهن الرجوع بهدا كنه والله تعالى أعلم اه (قوله لا يجب شئ) لما قدمه من أنه  
 أخذ حكم العارية حتى كان له منه (قوله لوم قنائة مملوكة) الأولى أن يقول لو المأمو مملوكا وحترزه  
 هما إذا صفاهما من مباح فإنه لا شئ عليه (قوله ولا يطل الرهن) أى إلا في حكم الضمان فإنه إذا هلك في يد الراهن  
 هلك بغير شئ قال في شرح الوهبانية عن الهداية إذا أعار المرتهن الرهن للراهن ليعضمه أو ليعمل له عملا فقبضه  
 خرج عن ضمان المرتهن لما فاة بين العارية والرهن فان هلك في يد الراهن يهلك بغير شئ لقوات القبض المضمون  
 وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان لئلا انتهى (قوله ويهبط بكل الدين) حتى  
 إذا أوفاه الراهن قدر قيمة الباقي وأراد أخذه منه لا يجبر على دفعه لأن في حبه غرض أصحها أن يدفعه طر  
 الراهن إليه في دفع اليه كل الدين أو يزيد سعده حتى يستوفى تمام دينه منه (قوله فلا إجازة باطله) أما لو استأجرها  
 المرتهن فإنها تصح الإجازة ويطل الرهن فالعبرة للعقد الثاني كافي المسئلة الأولى في الموقوف كما ذكره شارح  
 الوهبانية عن الخانية ونصه قال قاضيان وإذا أقرت الرهن الرجل دابة يدين له على الزاين وقبضها ثم استأجرها  
 المرتهن صحت الإجازة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن (قوله سقط بحساب نفسه) أى سقط  
 من دين المرتهن ما أنقصه قيمة الباقي بسبب إبقائه (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي غناه الرهن ومراده

بالضحية مالم يقع عليه الرهن قصد (قوله والزيادة في الرهن تصح) مثل أن يرهن ثوباً بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد  
 الرهن ثوباً آخر فيكون مع الأول رهناً بعشرة منخ (قوله وتعتبر قيمته اليوم القبض أيضاً) أي كانت قيمة الأول  
 يوم قبضه لأن كل واحد منهما داخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعتبر (قوله لا تصح) فلا يكون  
 رهناً بالزيادة وأما نفس زيادة الدين على الدين صحيحة لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول  
 جائزة بالاجماع والفرق بين المستثنين أن الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لأن الزيادة في الدين تثبت  
 ضمان الدين الثاني فيكون بعض الرهن مضموناً به وبعضه مضموناً بالدين الأول وذلك البعض مشاع فلا يجوز  
 بخلاف الزيادة في الرهن فانه لا يوجب تحوّل بعض الدين إلى الرهن الثاني لأن الدين ينقسم عليهم ما فصار الشروع  
 في الدين لافي الرهن وذلك غير مانع صحة الرهن ألا ترى أنه لو رهن شيئاً بمائة من ألف درهم عليه جاز ولو كان  
 الشيوع في الدين يمنع لما جاز (قوله في معقوده) كالثلث (قوله أو عليه) كالبيع (قوله والزيادة في الدين ليست  
 منها) بل الدين مطلقاً كذلك أما كونه غير معقود عليه فظاهر وأما كونه غير معقود به فلو جوبه بسببه قبل عقد  
 الرهن ولهذا يبيح الدين بعد فسخ الرهن (قوله مع أنه نهى في شرحه) الضمان إلى المصنف (قوله وقيمة كل من  
 العبد بن ألف) قيده لأنه لو كان بخلافه يختلف الحكم قال في الخاتمة رجل رهن عند إنسان عبداً بألف درهم  
 ثم جاء الرهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح ذلك إذا قبض والأول رهن مادام في يدهم بالدين  
 والثاني أمانة يهلك من غير شيء فإذا قبض الثاني يخرج الأول من أن يكون رهناً الأول على الرهن أم لم يرد  
 ويكون الثاني رهناً لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الأول اه أبو السعود فليست أمثل فانه ليس فيه ما يفيد المخالفة  
 والذي في الهندية عن التتارخانية إذا رهن عبداً يساوي ألفاً بجارية فقال خذها ورد إلى العبد فهو جائز  
 ولا يسطر ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانة في يده فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الأول  
 خمسمائة وقيمة الثاني ألفاً والدين كذلك فذلك يهلك بالالف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفاً فذلك  
 يهلك بخمسمائة اه فحصل أنه لا فرق (قوله فالأول رهن الخ) قال في المنع وتحقيقه أن الأول دخل في ضمانه  
 بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقي من القبض فإذا كان الأول في ضمانه لا يدخل فيه الثاني لانها أرضها  
 بدخول أحدهم فانه إذا زال الأول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض منه لأن يد المرتهن على  
 الثاني أمانة ويد المرتهن يد استيفاء وضمان فلا يثوب عنه وقيل لا يشترط لأن الرهن تبرع كالمهبة وعينه أمانة  
 وقبض الأمانة يثوب عن قبض الأمانة اه (قوله استعسانا لسقوط الدين) قال السيد المحمدي في شرحه لأن  
 الرهن يضمن بالدين وأوجهه عند فهم الوجود كالدين الموهود ولم يبق الدين ولا جهته لسقوطه (قوله فيصير  
 خاصاً) فإذا هلك عنده ولم يردّه لزمه كل قيمته (قوله لأنه استيفاء) أي لا إسقاط والضمير يرجع إلى الصلح (قوله هلك  
 بالدين) قال في التبيين ووجه الفرق أن الأبرار يسقط به الدين أصلاً وبالأستيفاء لا يسقط لقيام الموجب وهو  
 السبب الموجب للدين لكن يكون المقبوض مضموناً على القابض فيلتحقان قصاصاً ومعناه أن دين كل واحد  
 منهما على صاحبه يبيح على حاله لعدم الفائدة في المطالبة كل واحد منهما صاحبه لأن كل استيفاء يوجد يعقب  
 مطالبة مثله فيؤدي إلى الدور فتترك المطالب لعدم الفائدة فاما الدين نفسه فنثبت في ذمة كل واحد منهما فإذا هلك  
 الرهن يتقرر الاستيفاء الأول وهو الاستيفاء بقبض الرهن وينتقض الاستيفاء الثاني الذي هو الحقيقة اه (قوله  
 أو شراء أو صلح) هذا يفيد أنهم باطلان وبأن ما يفيد أن الصلح صحيح ومثله الشراء فيما يظهر والاعتقاد على ما يأتي  
 (قوله لأنه في معنى الأبرار بطريق الاداء) جواب عما يقال أن الدين في الحوالة انتقل من ذمة الراهن إلى ذمة  
 المحال عليه وحسبته فلا وجه لهلاك الرهن بالدين وحاصل الجواب أن الحوالة بمنزلة إيقاع المحيل الدين وإدائه  
 (قوله ومفاده) أي مفاد التقييد بالبطال بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح) أي في صورة ما إذا صلح المرتهن  
 على شيء عن دينه به ثم هلك الرهن هذا المأذ لا يتم مع قوله سابقاً أو صلح فانه استيفاء فإذا أدى بدل الصلح بطل  
 الصلح وثبت الدين فإذا هلك الرهن هلك بالدين ولو أبدل الصلح بالشراء لكان أولى لكن عبارة القهستاني الآتية  
 بعد صريحة في عدم بطلان الصلح وإذا قلنا بصحة الصلح فانه يرجع على المرتهن بالدين وطابت العين له وكذا يقال  
 في الشراء (قوله وإن الدين الخ) هذا ما يؤخذ من التعليق الذي ذكره القهستاني وعبارته وبطلان الحوالة بالهلاك  
 لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والاضيق أن لا تبطل الحوالة

وفي الجواهر الأصل أن الائتلاف باذن  
 الراهن كائناً كان الراهن بنفسه أو لسلطته  
 وفيها أبحاث للمرتهن انقضاه على المرتهن أن  
 يؤجره قال لا قبض فلو أجرة ومضت المدة  
 فالأجرة له أم لا الراهن قال له أن أجرة بلا إذن  
 وإن باذنه فلا مالاً وبطل الرهن وفيها رهن  
 كرماً وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليس عليه  
 ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرماً وأباح  
 غيره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن إن غره  
 حصل بعد البيع فلم يشتري وإن قبله فلا رهن  
 إن قضى دين المرتهن ولا يكون رهناً ويجعل  
 البيع رجوعاً عن الإباحة فانه قبل الرجوع  
 كما رويها زرع المرتهن أرض الرهن إن أبيع له  
 الانتفاع لا يجب شيء وإن لم يبع لزمه نقصان  
 الأرض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ  
 زرعها الراهن أو غرسها باذن المرتهن ينبغي  
 أن تبقى رهناً ولا يبطل الرهن فتنبيه استحق  
 الرهن ليس للمرتهن طلب فسيده مقامه اه  
 استر به بمضه إن شاء يبطل الرهن فيما بقي  
 وإن مفروزان بقي فيما بقي ويحبس بكل الدين  
 لكن هلك بمحضته اه وأجره لغيره ثم رهنها  
 منه صح وبطلت الأجرة ولو رهن ثم أجرة  
 من رهنه فالأجرة باطلة اه إن الرهن سقط  
 الدين كالهلاك فان عاد سقط بمسأب نفسه  
 لأن الباقي عيب حدث فيه اه ثم لما فرغ من  
 الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال  
 (والزيادة في الرهن تصح) وتعتبر قيمته اليوم  
 القبض أيضاً (وفي الدين لا) تصح خلافاً  
 للثاني والأصل أن الحاق الأصل بالعقد  
 انما يصح وإذا كانت الزيادة في معقوده  
 أو عليه والزيادة في الدين ليست منها  
 (فإن رهن) نسخ المتن والشروح بالقامع  
 أنه نهى في شرحه على أنه انما عطفها بالوار  
 لا بالقامع ليفيد أنها منسقة مشتقة لا فرع  
 للأولى فتنبيه (عبد بألف فندفع عبداً آخر رهناً  
 مكان الأول وقيمة كل من العبد بن ألف  
 فالأول رهن حتى يردّه إلى الراهن والمرتهن في  
 الآخر أمين حتى يجع له مكان الأول) بأن يردّه  
 الأول إلى الرهن فينشد بصير الثاني مضموناً

فيمزاد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لم يبطل اه (قوله لو تصادق على ان لادين عليه ثم هلك  
الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه يهلك أمانة قال في التبيين وذكر الاستيفاء أنهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم  
هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يهلك مضمونا اه أما اذا تصادقا ان لادين بعد هلاك الرهن يبقى  
ضمان الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك وجوب الدين ظاهرا يكتفي لضمان الرهن فيصير مستوفيا  
فيرجع الراهن على المرتهن بقيمة الرهن ان لم تكن زائدة على الدين (قوله تصادقهما على قيامه) أي بعد تصادقهما  
على عدمه فتوهم الدين وجود (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كما في شرح الوهبانية  
وأفاد أن القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في الثقة وغيرها (قوله كرهن المشاع) أي بدين أخذه بمقابلته  
فلو كان الرهن بدين كان عايشه قبله والمسئلة بحالها لا يكون لاه مرتهن حتى حبس المرهون حتى يستوفي الدين  
ذكر المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما اذا رهنه مدبرا أو أم ولد فان للراهن أن يأخذ  
الرهن لان رهنه ما بطل من (قوله ولم يكن الخ) الواو يعني أو كما اذا رهن عينا بخمر مسلم أخذها منه (قوله  
بجلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن  
الرهن) سواء كان من راهن أو مرتهن (قوله باطل) أي اذا لم يجزه المرتهن فانه من جلة التصرفات التي تقبل  
الفسخ قال في الهندية أما الذي يلحقه الفسخ لا ينفذ بفروض المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الدين  
وبطل حقه في الحبس نفذ التصرفات كلها اه (قوله كما حترناه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكلو دبعة  
وقال المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كالودبعة (قوله وأي رهن لا يرام انفكاكه) الجواب أنها النفس  
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس رهنت بكسبها عند الله تعالى انتهى حابي (قوله  
ومجنيه لومات بالموت بشرط) يعني أي جان اذا مات من جنى عليه يجب شطر الدية وان عاش تجب الدية كاملة  
الجواب ختان قطع الحشفة ان مات المصبي وجب عايشه نصف الدية وان عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد  
يجب نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بأذن فيه وهو قطع القلفة وغيره أذن فيه وهو قطع الحشفة  
اه حابي (قوله ومجنيه الخ) خبر لم يتد محذوف تقديره أي جان وضهير بشرط يعود الى الواجب بالجناية (قوله  
هذا التعمير) الاوضح حذف ال والمعنى هذا تفسيره ويان قوله تعالى كل نفس الاية ويحتمل أن الخبر محذوف  
تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم وأسئله العظم

### (كتاب الجنائيات)

(قوله لصيانة المال) أي شرع لصيانة الدين عن التلوي والتلف بالتوثيق به (قوله وحكم الجناية) وهو القصاص  
أو الدية والتكفارة وحرمان الارث (قوله لصيانة النفس) أي شرع لصيانتها وحرمانها من جرم رحمة الله تعالى  
لعباد حيث شرع لهم ما ينزجر الجاني عن جنائسه وما ثبت للمجنى عليه بسبب الجناية ومحاسنها محاسن الحدود  
وسببها سببها ونشرها تكون المحل حيوانا قال العلامة المقدسي وتظهر لي في المناسبة أن في كتاب الرهن  
ذكر جنائيات متعددة من الرهن والمرتهن والرهن على الراهن أو المرتهن أو ابنيهما أو عبيدهما وغير ذلك فلما كثر  
فيه ذكر وقوع الجنائيات فاسب أن يعقب بها ولو جعلت جنابة الرهن ومما عه في آخر كتاب الرهن اسكانت  
المناسبة أتم اه (قوله والمال وصيلة) جواب عما يقال كان الأولى تقديم الجنائيات لاهية بها بعلقها بالنفس  
(قوله اسم لما يكتسب) فهو مصدر مراد به اسم المفعول وحتمت لا حاجة الى جواب آخر عن جمعه مع أنه مصدر  
لانه انما يراد السؤال اذا كان باقيا على مصدرته (قوله والجنابة بما حل بنفسه وأطراف) أي في هذا الكتاب  
والاجنابات الحج لم تتعلق بنفس الأدي ولا طرفه مع اطلاق الفسقه عليها الجنابة اه شريلا والجنابة  
على النفس تسمى قتل او على مادون النفس تسمى قطعاً وجرحاً واقتل فعل يضاف الى العبد نزول به الحياة ونزول  
الحياة بدون فعل العبد يسمى موتاً اه تسمى (قوله خسة) هذا تقسيم الشيخ أبي بكر الرازي وتبعه القدوري  
في مختصره وجعله محذوفاً لأنه قد ورد خطأ وصاحب النافع قال القتل على أربعة أوجه عمد وشبه عمد  
وخطا واقتل بالتسبب ولم يذكر ما جرى مجرى الخطا لان حكمه حكم الخطا فلم يفرده نوعا فانه لا يتقاضي قلت  
واعل محمد رحمه الله تعالى اقتصر على الثلاثة ولم يذكر النوعين الآخرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطا  
لان قصده بيان القتل الذي فيه مباشرة واقتل بسبب ليس فيه مباشرة وأما ما جرى مجرى الخطا فانه وأن كان

(أبرأ المرتهن الراهن عن الدين أو وهبه منه  
ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شيء)  
استحسانا لاسقوط الدين اذا ضمه من  
صاحبه فيصير غاصبا بالتمتع (ولو قبض المرتهن  
دينه) كله (أو بعضه من رهنه أو غيره)  
كمنطوق (أو شري) المرتهن (بالدين عينا  
أو صلح عنه) أي عن دينه (على شيء) لانه  
استيفاء (أو أحال الراهن ماله بدينه  
على آخر ثم هلك رهنه معه) أي في يد المرتهن  
(هلك بالدين ورد ما قبض الى من أذى)  
في صورة ايضاه راهن أو متهطوع أو شري  
أو صلح (وبطلت الحوالة) وهلك الرهن  
بالدين لانه في معنى الإبراء بطريق الاداء  
هداية ومفاد عدم بطلان الصلح وأن الدين  
ليس بأكثر من قيمة الرهن والافيني أن  
لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فهو مستأنى  
(وكذا) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصورة  
المذكورة يهلك به أيضا (لو تصادق على أن  
لادين) عليه (ثم هلك الرهن) بالدين فتوهم  
وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون  
المطالبة باقية بخلاف الإبراء فانه يسقط  
الدين أصلا (كل حكم) عرف (في الرهن  
الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد) كما في  
المعادية قال وذكر الكرخي أن المقبوض  
بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها  
أيضا (وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل  
به مضمونا الا أنه فقد بعض شرائط الجواز)  
كرهن المشاع (بأنه قد الرهن) لوجود شرط  
الانعقاد لكن (بصفة الفساد) كالفاسد من  
البورج (وفي كل موضع لم يكن) الرهن  
(كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به  
مضمونا (لا ينفذ الرهن أصلا) وحينئذ  
(فأذا هلك هلك بغير شيء) بخلاف الفاسد فانه  
يملك بالاقبل من قيمته ومن الدين ومن مات  
وله غرماء فالمرتحن أحق به كما في الرهن الصحيح  
فرع رهن الرهن باطل كما حترناه في العارية  
بغير بالوهبانية وفي معانيها قال  
وأي رهن لا يرام انفكاكه  
ومجنيه لومات بالموت بشرط

فيه مباشرة لكن لما كان حكمه حكم الخطأ لم يذكره والله تعالى الموفق اه شلبي في الحاشية (قوله والا فانواعه كثيرة ~~مكره~~ الخ) قال العلامة الوافي هي غير خارجة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها الرازي غير انه لم يرتب عليها القود ولا الدية لسكونها باذن الشارع اه أبو الوالد (قوله وهو ان يتعمد ضربه) قال في الذخيرة قصد أن يضرب يد رجل فاصاب عنقه فهو عمد وفيه القود ولو اصاب عنقه فهو خطأ قال صاحب المجتبى وهذا تبين ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا اه شلبي (قوله بالآلة تفترق الاجزاء) انما شرط في الآلة ذلك لان العمد هو القصد ولا يوقف على القصد الابدال ودليله استعمال القاتل آله فاقيم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقام مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية اه مخ وفي البرازية حتى تنور أو ألقى فيه انسانا أو ألقاه في النار يجب القصاص كالسلاح وكذا كل ما لا يثبت اه أي لا يثبت اذا ضرب بل ينفذ قال المكي - مانعه قال الرمي وكل ما لا يثبت عادة الخ صريح في ان القتل بالبنديقة عمد اه وفي حاشية أبي السعود لم يكن مالمقتول بالبنديقة يقتصر له اذ هي آلة يقصد بها القتل وتجرح وتفترق الاجزاء قال شيخنا وقد رجع الى هذا من كان يشازع في كون القتل بها عمدا موجبا للقصاص اه وفي حاشية الشلبي عن ابن الاثير لا يثبت الا بطاء والتأخر (قوله مثل سلاح) قال في المصباح السلاح ما يقاتل به في الحرب ويدافع اه وفي المغرب عن الثبوت السلاح ما يعتد للحرب من آلة الحديد والسيف وحقه يسمى سلاحا اه (قوله ومن نقل لومن حديد) قال في شرح الطحاوي - العمد مانعه قتل بالحديد كالسكين والسيف أو ما كان كالخديد سواء كان له دقة يضع بضعا أو ليس له دقة ولكن يرض رضا كالعمد وسنجات الميزان أو غيرها أو طعن بالرمح أو الابرة أو الاشقي بعد أن يقع عليه اسم الحديد سواء كان الغالب عليه الهلاك أو لم يكن لان الحديد منصوس عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف وفي رواية لا قود الا بالسلاح وفي رواية لا قود الا بالحديد والمنصوص عليه لا يعتبر فيه المعنى وكذلك ما كان من جنس الحديد مثل الصفرة والرصاص والفضة والذهب والنحاس والا نكسوا قتل بضعا أو رضا وما كان من غير جنس الحديد ان عمل الحديد فهو عمد والا فلا كما اذا احرقه بالنار فهو عمد لانها تعمل عمله لانها تنشق الجلد وكذلك ما كان له حديد عمل السيف كالزجاج ولبطة القصب وحجره حديد ما يضع بضعا أو دماغه كخشب له حديد جرح فهذا يعمل عمل الحديد فهو عمد اه وقال نحر الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر الرواية في الحديد وما يشبهه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر في الشروط الكبيرة لاقصاص في العمود الحديد لانه لا يجرحه اه اتفاق قال شيخنا فاسم في حاشيته على شرح الجمع فعلى ظاهر الرواية المعتبرة للعديد نفسه سواء جرح ام لا وعلى رواية الطحاوي العبارة للجرح نفسه حديد اه ان أو غيره قال في البناءيع وهذه الرواية أصح اه وظاهر صنيع الزيلعي اختيارها اه شلبي في حاشيته قلت فعلى ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبنديقة لانها من جنس الحديد وعلى الاصح يقتصر أيضا لجرحها فان نظرنا الى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وان لم تجرح وعلى الاصح يجب اذا جرحت فليست مثل قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام نحر الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهرا للرواية ومقابل ظاهرا للرواية رواية الطحاوي عن أبي حنيفة فعلى رواية الطحاوي يعتبر الجرح سواء كان حديد أو عود أو حجر أو مد أن يكون آلة يقصد بها الجرح قال الصدوق والشهد وهو الاصح اذا اعتبر عند أبي حنيفة الجرح كذا في التنزيل لا يسهل عن الخلاصة فقد اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يسلط عليه محدد لانه قد يكون غير محدد لخصه (قوله وبرة في مقتل برهان) هذه رواية وفي أخرى لا قصاص بها أصلا لانه لا يقصد بها القتل عادة فإداه أبو السعود (قوله وامة) بكسر اللام قشر القصب للآلة زجاج اه جوى (قوله كافي الكفاية) ونحوه في الخزنة والنهاية جوى عن المقدسي (قوله كل ما به الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا ينعكس كما لان المشتراط في الذكاة فري الاوداج وانها ردم وهذا لا يحصل الا بعدد لا يسهل وبرة قد بر (قوله وفي حديد غير محدد) أي وفي القتل بحديد غير محدد لم يجرح (قوله واحياء التنوير الخ) قال في المنخر رجل احى تنورا ورمى عليه انسانا أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يثبت عادة كالسلاح اه وظاهر ان التقيد بعدم استطاعة الخروج يجري في التنوير أيضا فاذا استطاعه ولم يخرج فلهلاكه باختياره ويراجع حكمه (قوله

### • (كتاب الجنائيات) •

مناسبته ان الرهن أصالة المال وحكمكم الجنائية أصالة النفس والمال ومصلحة النفس فقدم ثم الجنائية لانه اسم لما يكتسب من الشرع وشرع اسم لفعل محترم حل بمال أو نفس وخص الفقهاء الغصب والسرقة بما حل بمال والجنائية بما حل بنفس وأطراف (القتل) الذي يتعلق به الاحكام الاتية من القود ودية وكفارة وانهم وحرمان ارث خمسة والا فانواعه كثيرة كرجم وصاب وقتل حربي الاول (عمد) وهو ان يتعمد ضربه أي ضرب الا دمي في أي موضع من جسده ضرب الا دمي في أي موضع من جسده (بالآلة) تفترق الاجزاء مثل (سلاح) ومثقل أو من غير آلة يد - جوهرة (ومحدد من خشب) وزجاج (وحجر) وبرة في مقتل برهان (وامطة) وقوله (ونار) عطف على محدد لانها تنشق الجلد وتعمل عمل الذكاة حتى لو وضعت في المذبح فأحرقت العروق أكل يعني ان سال به الدم والا لا كافي الذكاة قلت وفي شرح الوهبانية كل ما به الذكاة القود والا فلا اتهم وفي البرهان وفي حديد غير محدد قاله نعمة روايتان اظهرا ما انه عمد وفي المجتبى واحياء التنوير يكفي للقود وان لم يكن فيه نار

وان لم يكن فيه نار) نقل في المجتبى عن بعض أهل المذهب انه الصحيح وفي حاشية أبي السعود عن الحاشية ولا فرق  
في كون القتل بها عدا موحدا للقصاص بين أن يكون أحرقه بها أو ألقاه فيها سواء مات في يومه ذلك أم لا إذا استقر  
صاحب فراش حتى مات وان كان مجي ومذهب ثم مات لم يقتل اه (قوله وفي معنى المفتي) مستغنى عنه بما نقله  
عن البرهان وفي شرح الوهبانية في الابرة القود في ظاهرها الرواية اه (قوله بما لا تطيقه البنية) قال في القاموس  
البنية بالكسر والغنى ما تبنيه والبنية كقضية الكعبة شرفها الله تعالى اه والمراد بها هنا جسم الادى لانه بناء  
الله تعالى (قوله وموجبه الاثم) قال عليه الصلاة والسلام زوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم اه نبيين  
(قوله فان حرمة الخ) الاولى وحرمة الخ (قوله وموجبه القود عينا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه هو  
غير متعين بل الولي مخير بينه وبين أخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل والمراد به العمد  
لانه اوجب في الخطا الدية بقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وقال عليه الصلاة والسلام العمد قوداى  
موجبه قود فان نفس العمد لا يكون قودا وقد صرح الاكل في العناية بأن الحديث مشهور وفي النهاية ان خبر  
الواحد لما صلح مينا لجل السكاب كما في بيان قدر مسح الرأس فأولى أن تصلح السنة المشهورة التي تلقاها الناس  
بالقبول مينا لما سكت عنه الكتاب اه مخ (تنبيه) انما يجب القود في العمد اذا كان القاتل من أهل العقوبة بأن  
كان عاقلا بالغامحا طامسا كان أو كافرا ذكرا كان أو أنثى حرًا كان أو عدا والمتقول معصوم الدم عصمة الدية  
وليس بينهم ما شبهة ملك ولا شبهة ولادة أى لا يكون ولده وان سفل وأن لا يكون مملوكا وبقتص بالسيف ولا يقتل  
بما يقتل به لان المماثلة في القصاص ليست بشرط عندنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقتل بما يقتل  
به اه شلبي عن الاتصافى ومحل القود ان لم يعف الاولياء أو بعضهم فاذا عفا بعضهم ثم قتله العاقى ذكر في البدائع  
انما يجب عليه القصاص عند عامة العلماء وقال بعض الناس لا يجب ثم قال ولو عفا أحدهما فقتله الآخر ينظر  
ان قتله ولم يعلم بالعفو أو علم به انك لم يعلم بالحرمة لا قصاص عليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر عليه القصاص  
قال وان علم بالقود والحرمة عليه القصاص لان المانع من الوجوب الشبهة وانما نشأت من الظن ولم يوجد على  
المقتول نصف الدية انتهى سرى الدين قال الشلبي في حاشيته تقدم في المستأمن ان من قتل مسلما لاولى له  
أو حر يباح ما يمان فأسلم فان كان خطأ فدينه على عاقلته وان كان عمدا يجب عليه القصاص أو الدية ينظر فيهما  
الامام فأيهما رأى اصلحة فعل ولا يجوز العفو مجبانا اه وفي حاشية المكي عن الشلبي ثم العفو في القصاص لمن له  
القصاص وهو عندنا وعند الامام الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم كل وارث وخرج من ذلك الميت والزهرى  
والاوزاعي والحسن وقنادة وابن شبرمة النساء وعند مالك القصاص للعصبات اه بتصرف وفي حاشية  
أبي السعود ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيها الزوج والزوجة وكذا الدية  
كفى الحاشية واذا انفردت الزوجة استوفت القصاص لانه يثبت لكل وارث كالا اه (قوله فبصح صلحا ولو بقتل  
الدية) قال في الجوهرية ثم انه اذا صالح الاولياء على مال جاز قليلا كان أو كثيرا من جنس الدية أو من غير جنسها  
حالا كان أو مؤجلا اه (قوله لانها كبيرة محضة) انت باعتبار الخبر وفي غاب النسخ لانه قال في المخ وان الكفارة  
دائرة بين العبادات والعقوبة فلا بد أن يكون سببا أيضا ارباب الخطر والاباحة تتعلق العبادات بالمباح والعقوبة  
بالمحظور وقتل العمد كبيرة محضة فلا تنطاط به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقه والربا ولا يمكن قياس العمد على  
الخطا لانه دونه في الاثم فشرعيته الدفع الادنى لا يدل على شرعية الدفع الاعلى والكفارة من المقدرات فلا يجوز  
اثباتها بالقصاص وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يجب اعتبار الخطا بسل أولى لانها شرعت لحوالته وهو  
في العمد اكبر فكان ادعى الى ايجابها اه بتصرف (قوله والثاني شبهه) بفتح الشين والباء ويجوز أن يكون بكسر  
الشين وسكون الباء أى نظيره معنى شبهه عمد لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب وهى الخطا  
باعتبار عدم قصده الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست آلة القتل والعاقلة انما يقصد الى كل فعل بالآلة  
فكان خطأ يشبه العمد اه درر (قوله أى بما لا يفرق الاجزاء) قال في شرح الطحاوى وأما شبهه العمد فهو ان  
يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك كملقة القصارين والجر الكبير والعصا الكبير ونحوه فاذا قتله فهو شبه العمد عند  
أبي حنيفة وعندهما هو عمد وما اذا تمم قتله بعصا صغيرا أو بجعر صغير أو ببلطة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك  
كالسوط ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عند أبي حنيفة وعندهما

وفي معنى المفتي للمصنف الابرة اذا اصاب  
المقتل فقبضه القود والا فلا يخلط وقال  
والثلاثة ضرب به قصد اجمالا تطيقه البنية  
كغضب عظيم عمد (وموجبه الاثم) فان  
حرمة أشد من حرمة اجراء كلمة الكفر  
بل وانه يمكن بخلاف القتل (و) موجبه  
(القود عينا) فلا يصح حال الا بالتراضى  
فيصح صلحا ولو بقتل الدية أو أكثر في كمال  
عن الحقائق (لا الكفارة) لانها كبيرة  
محضة وفي الكفارة معنى العبادات فلا ينطاط  
بها قلت لكن في الحاشية لو قتل مملوكه أو ولده  
(شبهه) وهو أن يقصد ضرب به غير ما ذكر  
أى بما لا يفرق الاجزاء

هو محمد وقال محمد في الاصل شبه العمد ما تعد مشر به في العصا والسوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بعباءة فقتله ان ذلك شبه العمد وكذا الورماء بحجر فشبهه وكذا الوضوء بخرقة أو عود وكذا الوكر أو أوجاء فبات من وجأته أو وضه فبات من عضته فذلك كله شبه العمد اه وفي شرح الحموي عن خزانة المفتين ولو طرحه في بئر أو من ظهر رجل أو سطح لم يقتل به ولو طين على انسان يتأحق مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن وقال عليه الدية لانه سبب يؤدي الى التلف فيجب الضمان وهو المختار في زماننا منع الظلمة من الظلم اه والدليل لا يبي حنيفة قوله عليه السلام الان قتل خطأ العمد قليل السوط أو العصا والحجر فيه دية مغلطة مائة من الابل منها اربعون خلفه في بطونهم الاولاد وهو باطلاً لا يمتنع الكيل صالح للقتل بتخريب البنية ظاهراً وباطناً فكذلك ما لا يوجب القصاص وجب أن يسوى بين الصغير منه والكبير حتى لا يوجب الكيل القصاص فيه لانه غير معد للقتل ولا صالح له لعدم نقص البنية ظاهراً فكان في قصده القتل شك لما فيه من قصور والقصاص فيه غاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اه وكذا لو والى الضرب لان الموالاة تستعمل للتأديب (قوله خلاف الفقيه) وهو من قدم في العمد (قوله وموجه الاثم) أي اثم القتل لعدم الضرب اه مكي عن البرهان والذي يفيد كلام الزيلعي ان عليه اثم الضرب لا القتل وعبارته من كلام متصل بما قبله انه اثم اثم الضرب لانه قصده لاثم القتل لانه لم يقصد هذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه مخفي ولا تجب بالضرب اه ويدل على ذلك تعليل البرهان بقوله تعدد الضرب فتعليله يشاق مدعاه ولو قيل باناطة الاثم بالقصد فان قصده القتل اثم اثم وهو ان قصده الضرب اثم اثم لكان له وجه (قوله والكفارة) لانه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية اه مخ (قوله ودية مغلطة على العاقل) لان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بعقوبة يحدث من بعد فهي على العاقل والدية المغلطة مائة من الابل اربعاً من بنت مخاض الى جذعة واحدة ترزنا بقولنا يحدث من بعد عما تصالحوا فيه على الدية وعن قتل الوالد وله عداوة عن اقرار القاتل بالقتل خطأ وكان قد قتل عدا فاته في هذه الصورة يجب الدية على القاتل في ماله مخ قال في التبيين فخالصه انه خطأ الا في حق الاثم وصفة التخطي في الدية (قوله فليس فيما دون النفس شبهه عمد) لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة ومادون النفس ليس كذلك اه (قوله وهو نوعان) قال في الدرر انما صار الخطأ نوعين لان الانسان يتصرف بعمل القاتل والجوارح فيجتمعت في كل منهما الخطأ على الانفراد كما ذكرنا والاجتماع بأن يرى آدمياً ظنه صيداً فأصاب غيره من الناس اه (قوله ظنه صيداً) انظر هل يعتبر اذ عام الطق ولا بد من تحققه أولاً بأن يشهد عليه وفي الهندية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلاناً او قال وجأته بسكين فقتلت فلاناً ثم قال انما اردت غيره فاشبهه دري عنه القتل كذا في المحيط وفي الخلاصة قتل رجلاً فما طلب منه القصاص قال انه ارتد لا يسمع قال لو صدقناه في ذلك يؤدي الى فتح باب العداوان لان العداوة بين الناس مستحقة والدم عظيم بخلاف المال وكذا لو قال قتلته لانه قتل أبي لا يسمع منه ذلك اه وفي اللؤلؤ الحية ولو ذبح ناعماً واذى انه ذبحه وهو ميت يضمن الدية ولا يقتل استحساناً لانه ادعى الشبهة اه وقال في النامية أقر القاتل انه قتل خطأ واذى الولي انه كان عداً كانت الدية في مال القاتل لورثته المقتول (قوله غرضاً) بفتح الغين المجتهد والراء وبالضاد المجتهد اه مكي عن البناية وهو الهدف حموي (قوله ابن كمال عن المحيط) نصه وقال في المحيط لورمي رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أخطأ في إصابة الحائط ثم رجع السهم مبق على إصابة الحائط لا على الرمي السابق لانه آخر السمين والحكم يضاف الى أقرب الاسباب وجوده ولا يذهب عليك ان هذا من قبيل الخطأ في الفعل فلا يضمن تعميمه لمثل هذا ومن قال والخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر عنه فعل آخر ايس كذلك فاته اذ رمي غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً بصحبة الخطأ في القول والشرط المذهب ورمى فودى في صورتين ثم انه أخطأ من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فاذا سقط من يده خشبة أو ابنة فقتل رجلاً بصحبة الخطأ في الفعل ولا قصد فيه اه حلي لكن سيأتي قريباً انه مجرى مجرى الخطأ (قوله فكلام صدر الشريعة) الذي شرط قصد الفعل في الخطأ وله الذي نقله ابن السكال في العبارة السابقة (قوله والقتل فيه معذر) أي القتل قصاصاً معذراً

ولو جرح وشب كبيرين عنده خلافاً لفقيه (وموجه الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقل) سيجي تفسير ذلك (لا القود) لشبهه بالخطأ نظر الى آثمه الا أن يتكرر منه فلا مام قتله سياسة اختيار (وهو) أي شبه العمد (فيما دون النفس) من الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد (و) الثالث (خطأ) وهو نوعان لانه اما خطأ في نية الماعل (كان يرمى شخصاً فظنه صيداً أو حربياً) ومن قد (فاذا هدم مسلم أو خطأ في نفس الذهل) كان يرمى (غرضاً) أو صيداً (فأصاب آدمياً) أو رمي غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصده رجلاً فأصاب غيره أو اراد يدرج رجلاً فأصاب غيره ولو عسقه فعمد قطعاً أو اراد رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف لاخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة أو ابنة فقتل رجلاً بصحبة الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهابية رحم الله المؤلف وقاصد شخص ان اصاب بخلافه فذا خطأ والقتل فيه معذر

في ذلك لعدم ما يوجب (قوله حالة النوم) أي نوم المقتول (قوله ان ابقى دما) المراد أنه سال منه الدم حتى مات  
كافي القنية (قوله نهز) الذي في الوهبانية يقطرو في القاموس انهر الدم اظهره وأسأله (قوله كأنه انقلب) ولكن  
سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده ابنة أو خشيعة وأصاب انسانا وقتله أو كان على دابة فوطئت  
انسانا فندية عن المحط وفي التبيين وقوله كأنه انقلب على رجل بيان لما جرى مجرى الخطا لأن هذا ليس بخطا  
حقيقة لعدم قصد الماتم الى شئ حتى يصير مخطئا لمقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما أتلفه كفعل الطفل  
لجعل كخطا لانه معدور كالخطي اه (قوله الكفارة) وهي المذكورة في آية النساء قال في البرهان ولا طعام  
فيها لانه غير مشروع في كفارة القتل لأن الله جل ذكره لم يذكره واثبات الابدال بالراى لا يجوز اه (قوله والدية  
على العاقلة) وهي من الابل انما سأل حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه دية الخطا انما سأل عن دية  
وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض أو ألف دينار وعليه  
الاجماع أو عشرة آلاف درهم حوى ملخصه (قوله والاثم دون اثم القتل) قال في التبيين وبهذا النوع من القتل  
لا يأن اثم القتل وانما يأن اثم ترك التحرز والمبالغة في التثبت لأن الافعال المباحة لا تجوز مباشرتها الا بشرط  
أن لا يؤذى أحد اذا آذى أحد فادرك التحرز فيما لم يلفظ الكفارة ينبي عن ذلك لانها مستنارة ولا ستر  
بدون الاثم اه وهذا فيما اذا قصد مباحا أو لا فاذا قصد قتل شخص فأصاب غيره فقتله فالظاهر أن اثم هذا اشد  
من قصد مباحا وهل هو اثم قتل يحترق وقته تعالى أعلم (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينجمه غيره أما اذا نجا غيره  
فمطرب به انسان فالضمان على الذي نجاه لنسخه فعل الاول فكان هو المتسبب (قوله في غيره لمكة) قيد للمعفر  
والوضع اه درر وما اذا كان في ملكه فلم يحصل منه تعد بالثقل فلا دية ولا كفارة (قوله من السلطان ابن كمال)  
أي عن شرح الطحاوي والظاهر أن المراد بالامام ما يعم ناسه ولا بد أن يكون على عز الناس فلو لم يكن على عزهم  
فلا دية عليه كافي مسكين (قوله ونحو ذلك) مما هو سبب الاتلاف اه درر كوضع حجر (قوله الا اذا مشى الخ) لكونه  
هو الذي جنى على نفسه جوهره (قوله وموجبه الدية على العاقلة) لانه سبب التلف وهو متعد فيه فجعل كالدافع  
الملقى فيه فوجب الدية صيانة للانفس وتكون على العاقلة لأن القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون  
معدورا فيجب على العاقلة تخفيفا عنه كافي الخطا بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب الكفارة فيه  
اه زباني (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل غير المأذون فيه (قوله لو الجاني مكافا) أمالو كان صديقا  
أو مجنونا فلا يحرم الميراث كافي شرح السراجية للسيد (قوله لعدم قتله) أي مباشرة لانها بانصال فعمل من  
القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل بالارض وانما ألحق بالمباشر صونا للدم من الهدر على خلاف الاصل فبقى  
في الكفارة وحرمان الارث على الاصل اه حوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •

(قوله يجب القود) بالتحريك حوى من افاد القاتل بالقتل فالمراد بقاد واسم المصدر والقود قتله به عزى زاده عن  
القاموس (قوله أي القصاص) قال في النهاية في مادة قصص وفي حديث عمر رضي الله تعالى عنه رأيته رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه يقال قصه الحاكيم يقصه اذا مكنته من أخذ القصاص وهو أن يفعل به مثل  
فعله من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح والقصاص الاسم اه فتفسير القود بالقصاص تفسير بالاعم وقد اطلق حافظ  
الدين القود على ما دون النفس قتال وخير بين القود والارث ان كان القاطع اسل وقال في فصل الشجاج وان اقيد  
فثبت سنة الاول يجب الارث أي الارث على المقتص له لا مقتص منه اه (قوله يقتل كل محقون الدم) أي مصان  
الدم قال في الجوهره والمحقن هو المنع يقال حقن دمه أي منعه من أن يفسد والمحقن أيضا الحفظ اه وهو لا يخرج  
عن المنع (قوله بالنظر اقاتله) أي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عمدا اجنبيا عن المقتول فانه يقتص من الاجنبى  
للاقتال قال الوائى والظاهر أن هذا أعم من أن يكون قبل الحكم أو بعده لاحتمال عضوا لا يابعد الحكم اه  
(قوله على التأييد) قال الشريفة الحوى في الشرح واحترز بمحقون الدم عن مباح الدم كالراى الحصن والحربي  
والمرتد والتأيد عن المستأمن ولا يشك على هذا الحد لو قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يجب القصاص  
على الاب مع دخوله في هذا الحد لأن ذلك من العوارض فلا يدخل تحت القواعد دلان القصاص هناك  
كان واجبا في الاصل ثم انقلب ما لا يكون الا بوجه شبهة في دره القصاص فان الابن شهيد بهذا القتل وان وجب

وقاصد شخص حالة النوم ان يموت  
فيقتص ان ابقى دما منه ينهز  
(و) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطا  
كأنه انقلب على رجل فقتله لانه معدور  
كأنه قاتل (وهو وجبه) أي موجب هذا النوع  
كالقصاص وهو الخطأ وما جرى مجراه  
من القتل وهو الخطأ (والاثم دون اثم  
الكفارة والدية على العاقلة) والاثم دون اثم  
القتل اذ شرع الكفارة يؤذن بالاثم اترك  
الدية (و) الخدم من (قتل بسبب كفا فرب  
وواضع حجر في غير ملكه) بقدر اذن من  
السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشبة على  
قارعة الطريق ومعد ذلك الا اذا مشى على  
البروق وهو بعد على العاقلة لا الكفارة  
(وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة)  
ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه  
درر (و) ل ذلك يوجب حرمان الارث  
لو الجاني مكافا ابن كمال (الا هذا) أي  
القتل بسبب عدم قتله والحقة الشافعي  
بالخطا في احكامه  
• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •  
• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •  
(يجب القود) أي القصاص (بقتل كل محقون  
الدم) بالنظر اقاتله درر ويستفهم عند قوله  
ولو قتل القاتل اجنبيا (على التأيد عمدا)

وهو المسلم والذي لا المستأمن والحربي  
(بشرط أن يكون القتال مكافأ) لما تقرر أنه  
ليس له في مجنون عمد في البرازية حكم عليه  
بقود جنة قبل دفعه للولى انقلب دية قتل من  
يجن وبقي قتل في افاقته فان جن بعده ان  
مطبقا سقط وان غير مطبق قتل قتل عبد  
مولاه عمد الارواية فيه وقال أبو جعفر  
يقتل قتل عبد الوقف عمد الا قود فيه قتل  
ختمه عمد أو بنته في نكاحه سقط القود اه  
(و بشرط انتفاء الشبهة) كولد أو ملك  
أو أعم كقوله اقلني فقتله (بينهما) كما سيجي  
(في قتل الحر بالحر والعبد) غير الوقف كما ذكر  
خلافا لسانعي ولنا إطلاق قوله تعالى النفس  
بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر بالحر الآية  
كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النخاس  
عن ابن عباس على انه يقتله بصر بالذرة فلا يني  
ماعداه كيف ولودل لوجب أن لا يقتل الذكر  
بالأنثى ولا قاتل به قتل ولا الحر بالعبد وروى  
بخلافه بالاولى ولا يني الفتح البستي نظام قوله  
خلفني يدي هذا الغزال فانه  
رماني بهي مقلتيه على عمد  
ولا تقتلوه اني أنا عبد  
ولم أر حررا قتل بالعبد  
فأجاب بعض الحنفية رادا عليه  
خذوا يدي من رام قتل بلطه  
ولم يخش بطش الله في قاتل العمد  
وقر روايه جبروان كنت عبده  
ليعلم ان الحر يقتل بالعبد  
(والمسلم بالذمي) خلافا له (لاهم) المستأمن  
بل هو بمنزلة قياسا) لا مساواة لا استحسانا  
لقيام المصالح به راية ويجتبي ودرر غيرها قال  
المصنف ويأني أن يقول على الاستحسان  
اتصير بهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة  
ليست هذه منها وقد اقتصر لا خسر وفي سننه  
على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف  
رحم الله على عادته قلت وبمضاده عامة  
المتون حتى الملتقى (و) يقتل (العاقل  
بالمجنون والبالغ بالصبي والعصبي بالاعمى  
والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة)  
بالاجماع (والفرع بأصله وان علا لا عكسه)  
خلافا للمالك فيما اذا بيع ابنه ذبحا أي لا يقتل

المال وقيل لما انقلب القصاص ما لا يطل شهادته كذا ذكر القرائني وفي المبسوط قال ولو قتل ابنه عمدا كان  
الولد شهيدا لا يفضل كذا في المفتاح اه وما روي على الحد قتل عبد الوقف عمد افاقته لا يجب القود كما في الدرر  
والجوهرية والجواب أن الموجب الاصل القصاص وانقلب ما لا امرض مراعاة نفع الوقف اه مكي (قوله  
لا المستأمن) فان دمه انما هو محفون في دارنا أما اذا رجع الى داره صار مباح الدم جوهرية وقال في التبيين وانما  
شرط أن يكون محفون الدم على التأييد تنفي شبهة الاباحه عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فتستدعي  
الكال في الجنابة فلا يجب مع الشبهة اه (قوله مكافأ) أي بالافاق لا منق (قوله حكم عليه) موضوعها عاقل  
قتل فيكم عليه الخ وهذه غير المسئلة المذكورة بعد في مجنون جنونه متقطع (قوله قبل دفعه للولى) ولو جن  
بعد الدفع الى الولي لقتله ولا سقط القصاص وعن الامام أنه يقتله في الحيا ان اه منق (قوله من يجن) بالبناء  
للمفعول ويقين من أفاق (قوله سقط) أي القصاص وتؤخذ منه الدية استحصانا هندية عن التواريخ وفيها  
عن المتني رجل قتل رجلا ثم عتبه عليه الشهود بان قتل وهو عتوه فاني استحسن أن لا أقتله وأجعل الدية  
في ماله كذا في المحيط وقال أبو جعفر يقتل وهو الذي في الجنابة (قوله لا قود فيه) مراعاة لمصلحة الوقف في دفع  
القاتل ان كان عبد الوقف أو يفديه سيده بعتة بشرى بها عبد الوقف يوم مقام الاول كذا ظهر لي ويجوز  
ثم رأيت في حاشية أبي السعود عن الشربلالية مانصه ووجهه أي وجه عدم القود اشتباها من له حق القصاص  
لان الوقف حبس العين على ملك الوقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى فيلزم القاتل القيمة انتهى  
(قوله سقط القود) لانهم اوردت قصاصا على أبيه اه حلي وفي الهندية ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل  
أو ولد لولده وان سقط بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضي خان (قوله أو أعم) أي من الولد والمالك  
وفي نسخة أو أعم والمراد بالولد قرابة الاصول فقط فاذا قتل لا يقتل منها (قوله كقوله اقلني فقتله) ذكر  
في بحث العين من كتاب الدعوى روايتين فيما اذا قاتل له اقلني فقتله في رواية القصاص وفي أخرها الدية اه سري  
الدين وفي شرح الجوى عن التبريد لا تجب الدية في أصح الروايتين عن الامام وهو قوله ما ولو قال بعتك دى  
بألف درهم أو بفس فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة (قوله يقتل الحر الحر) أي بسبب قتل الحر أو بديل  
الحر أو كانه مسلمين أو ذميين بالاجماع مكي عن المحدث (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانه يقول  
لا يقتل الحر بالعبد بل يضمن قيمته مكي عن الشافعي (قوله على أنه تخصيص بالذكر) قال السيد الجوى على أنه  
ليس في مقابلة الحر بالحر تنفي مقابله الحر بالحر بل لانه ذكر بعض ما شاعل العموم موافقا لحكمه فلا يوجب  
تخصيص ما يني كما قابل الانثى بالانثى ولم يمنع مقابله الذكر بالانثى انتهى وفي مقابله الانثى بالانثى دليل على  
جريان القصاص بين الحر والامة زيلعي (قوله قتل ولا الحر بالعبد وروى خوله بالاولى) هذه عبارة لا تحريفها  
وقد أراد نقل ما في المنع ولكن سبق قله ونص المنع فان قلت لولد أي قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد أي على  
التخصيص بالمقابلة لوجب أن لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجب عنه بأنه تفاوت الى نقصان فلا يمنع  
وهذا ما ذكره أئمة الاصول من أن شرط دلالة فهووم التخصيص بالذكر أن لا تظهر أولوية المسكوت على  
المنطوق ولا شأن أن المسكوت عنه أولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد فالاولى أن يقتل بالحر وبهذا  
يندفع ما ذكره بعض الشارحين من أنه ان دل يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى  
اعلم انتهى بقيل ايضاح فقول المؤلف قيل أي استسكالا على مذهب سيدنا الشافعي رضى الله تعالى عنه وقوله  
ولا الحر بالعبد صوابه ولا العبد بالحر وهو عطف على قوله أن لا يقتل الذكر بالانثى (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه  
منافات لقوله أو لا تخذوا يدي فان الاخذ بالدم يقتضي القتل ولا يصح أن يحمل على الية لان العبد لا تجب دية  
على مولاه (قوله من رام قتل) أي قصده وأوقعه (قوله في قاتل العمد) متعلق بمحذوف صفة بطش (قوله لي علم)  
يصح بناؤه للفاعل وللمفعول وهو أعم أي لي علم كل عالم ان الشرع كذلك وقوله ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر  
لا يقتل بعبد نفسه فان أراد بعبد غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه حلي (قوله والمسلم بالذمي) لا إطلاق  
الكتاب والسنة وحديث محمد بن المنكدر انه أتى برجل مسلم قتل معاهدا من أهل الذمة فغضب عنه وقال على  
الله تعالى عليه وسلم أنا أولى من وفي بدمته وقال على انما بدلو الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كآواننا  
ومعنى حديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذمي بقتل مؤمن ولا ذمي بكافر حربى فتقوله ولا ذمي

الاصول وان علوا مطلقا ولو انما من قبل الاتم في نفس أو أطراف بفروعهم وان سئلوا قوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف محل بالجزية فيستدعي ان علوانهم أسباب في احبائه فلا يكون سببا لافنائهم وحينئذ تجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عهد والعاقلة لاتعمل العهد وقال الشافعي تجب حالة كبدل الصلح زيلحي وجوهرة وسجى في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب والمولى والمخطئ أو الصبي أو الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العائد عندنا خلافا لشافعي تبرهان (ولاسيما بعد) أي بعد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا اذا دخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على أبيه سقط كسجى (ولا بعد يلا بعضه) لان القصاص لا يجزأ (ولا بعد الرهن حتى يجتمع العاقدان) وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمع جوهرة وعليه كسجى ما في الدرر عزيا لكافي المنع لكن في الشرع لابلية من الفقه بربية انه أقرب الى الفتنة بى لاختلافهما القيمة تكون رهنه مكانه ولو قتل عبدا لاجارة فالتود للمؤجر وأما المبيع اذا قتل في يديه قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالتود له وان رده قبل البيع القود وقيل القيمة جوهرة (ولا بكتاب) وكذا ابنه وعبدته بربلية (قتل عبدا) لا حاجة لقيمه العمد لانه شرط في كل قود (عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعا) لاختلاف العصبة في سونه حرا أو رقبا فاشتبه الولي فارتفع القود (فان لم يدع وارثا غير سيدة) سواء ترك وفاء أو لا (أو ترك وارثا ولا وفاء) فادس سيدة (لتعينه وفي أولى الصور الاربع خلاف محمد (وسقط قود) قد ورثه على أبيه) أي أصله لان المخرج لا يستوجب العقوبة على أصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب أب امرأته مثلا ولا وارثه غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا وأما هو ويرصد الشريعة فتبوت

عطف على ومن وان ورد الجرح في ذى عهد فعلى الجوار توفيقا بين الروايتين وتماه في التبسين وذو العهد هو الذي (قوله لاهما يستأمن) من أهل الحرب لفقد حق الدم المؤبد ووجود الكفر الباعث على الجواز لانه بصدد الرجوع (قوله للمساواة) أي بين المستأمنين (قوله ويغني أن يقول على الاستحسان) يؤيده ما في الهندية عن المحيط ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية اه (قوله ويعضده عامة المتون) منع لقوله ليست هذه منها اه حلي (قوله والصحيح) أي في عينه وبدنه (قوله والزمن) هو من طال مرضه حوى (قوله وناقص الاطراف) حتى لو قتل رجل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومنه قوله العين فانه يجب القصاص اذا كان عمدا الهمي عن الخجندی وانما وجب القصاص بالايجاع للعمومات ولوجود المساواة بين هؤلاء في العصمة والمساواة فيها هي المعتبرة لا فيما وراءها والاسد باب القود وظهر التغايب والدين (قوله وهو وصف) أي لنظر الوالد على أي الحكم فيه بسقوط النصاص بالجزية أي في جميع الاصول (قوله لانهم أسباب في احبائه الخ) تعليل قاصر على النفس ولا يعم الاطراف (قوله في مال الاب) يعني به الاصل وان كان أختي ولو عبره لكان أوضع (قوله لان هذا عهد) وان كان القتل خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطأ اهندية (قوله ولا قصاص على شريك الاب الخ) أي اجنبي شارك الاب في قتل ابنه أو شارك المولى في قتل عبده أو عاقد شارك المخطئ (قوله فلا يقتل العائد عندنا) في مشاركة المخطئ أو مشاركة شبه العهد قال في الهندية اذا اشترك رجلان في قتل رجل أحدهما ابعد صا والآخر بمحذرة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهم نصفين ثم كل واحد منهما فيما لازم من نصف الدية يجعل كالمفردي به فنهى الدية في صاحب الحديدة في ماله نصفه على صاحب العصا في عاقلة كذا في شرح المبسوط (قوله ولا سديد بعد) لانه ماله والانسان لا يجب عليه باتلاف ماله شيء ولانه هو المستحق للمطالبة بدمه ومحال أن يستحق ذلك على نفسه جوهرة ولكن يعززه عن الحناية ذكره المكي (قوله ومدبره) لانه ملوك جوهرة (قوله ومكاتبه) لانه رقيق مابق عليه درهم جوهرة (قوله وعبد ولده) لان ولده لا يستوجب عليه القصاص شئ بخلاف ما لو قتل عبدا أبيه فانه يقتل به اه حوى (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده (فرع) قال في الجوهرة وتجيب الكفارة على المولى بقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده اه (قوله لان القصاص لا يجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل ملك البعض سقط في الكل (قوله ولا بعد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولا له لم يلحق حتى المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهما ليلتقط حتى المرتهن برضا اه دور وفيه ان استيفاء المرتهن قد تمهم لال الرهن في الداعي لرضاه بعد سقوط حقه وأجيب بأن الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى الشبهة بالقتل فيصير خطأ (قوله يحمل ما في الدرر) من أنه لا قود وان اجتمعا فتؤخذ القيمة وتجعل رهنه على هذا القول (قوله لو اختلفا) أي فطلب أحدهما القصاص وطلب الآخر الدية (قوله فلهما القيمة) أي وسقط القود (قوله فالقود للمؤجر) لانه مالك العين (قوله فان اجاز المشتري) هذا يفيد أن البيع وقع بخيار للمشتري ويحمل ان المراد أنه لم يرده لان هذا ليس هلا كالمبيع من كل وجه حتى ينقص به البيع بل يخلفه به فيكون بمنزلة العيب الحادث عند البائع (قوله فالقود له) لانه ملكه (قوله فللبائع القود) عند أبي حنيفة لان المشتري اذا رد انفسخ العقد من أصله وكأنه لم يكن (قوله وقيل القيمة) هو قول الثاني (قوله فاشتبه الولي) فعلى انه حر الولي الوارث وعلى انه رقيق الولي المولى (قوله فارتفع القود) قال المصنف في المكاتب واذا مات وله مال لم تفسخ كتابته وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقده في آخر حياته اه ومقتضاه وجوب الدية كاملة على القاتل لا القيمة (قوله لتعينه) أي لتعين السيد ولما لا دم (قوله وفي أولى الصور الاربع) أي التي في المكاتب قال الحلبي وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يتبع وارثا غير سيدة وترك وفاء فان خلاف محمد فيها كافي الهداية اه (قوله وأما تصوير صدور الشريعة) أي من جعله المقتول المرأة والمسئلة بمحاله اه حلي (قوله لا ارثا) قال في المجتبى لكن له وجه لان المستحق للقصاص أو لاهو المقتول ثم ينبت للوارث بطريق الخلافة والوراثه بدليل ان الجروح اذا عفا عن الجناية أو الجرح أو القطع أو ما يحدث منه سقط القصاص ولو لم ينبت له أو لا لم يستطع بعفوه اه (قوله لعفا الجروح) القياس فيه انه لا يصح لان القصاص ثبت ابتداء للورثة ولولا ذلك لم ينبت لهم بعد الموت فكان ابرأوه في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفوهم لان الحق له وانما يقوم الوارث مقامه

فيه للابن ابتداء لان رثا عند أبي حنيفة وان المحرم الحكم كالا يخفى وفي الجوهرة وعفا الجروح أو وارثه

لما مرانه من الخطا وانما اهاده ليعين موجهه بقوله (بل القاتل عليه كفارة ودية) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صنف المشركين لا يجب شي استقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو منهم قلت فاذا كان مكثروا دهم منهم وان لم يتري بزهم فكيف عين تزيافه الازاهدي قال المصنف حتى لو نكل حتى بما يباح قتله كنية فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جني فلا شيء على القاتل والله أعلم (ولا يشاد الا بالسيف) وان قتله بغيره خلافا لما شافى وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا لحقنا الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فمافي المراجعة من له قود قاد بالسيف فلو افاه في بئر او قتله بجحر او بنوع آخر عزير ركان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله أعلم (ولابي المعتوه القود) تشفي المصدر (و) اذا ملكك ملك (الصلح) بالاولى (لا العنوة) مجانا (بقطع يده) أي يد المعتوه (وقتل قريته) لانه ابطال حقه ولا يملكه (وتتبدد صلحه بتقدير الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يصح) (الصلح) وتجب الدية كالملة (لانه انظر للمعتوه) (والقاضي كالأب) في جميع ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للحاكم قتله والصلح لا العنوة لانه ضرر للعائنة (والوصي) كالأخ (بصلح) عن القتل (فقط) بتقدير الدية وله القود في الاطراف استحسنانا لانه يسلكهم امسلك الاموال (والوصي) كالمعتوه (فيما ذكر) (ولاه كبار القود قبل كبر الصغار) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يجزأ اذا وجد سببه كمالايت السكلى على السكلى كولاية السكاح وأمان (الا اذا كان الكبر اجنبيا عن الصغير فلا) يملك القود (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلهي (فليحفظ) ولو قتل القاتل اجنبى وجب النصاص عليه في القتل (العمد) لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كمن (والدية على عاقبته) أي القاتل (في الخطا

في استيفائه واذا أسقط جازو يكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق اه مخ (قوله لانقاذ السبب لهما) تعليل للمستثنين والقياس في الاخيرة أن لا يصح لانه عفا عن حق غيره ألا ترى أن الجروح اذا عفا في هذه الحالة جاز (قوله بل القاتل عليه كفارة ودية) أي على عاقبته (قوله فكيف عين تزيافه) روى القاضي شهورش حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطور على غير شكاه قدمه هدر قتله العلامة البليدي في المقولات (قوله فينبغي الاقدام) الاولى حذف الفاء لانه جواب لو (قوله انا لحقنا الرمح والخنجر) أي قطع من جمافي القتل (قوله لا قود الا بالسيف) أي وهو نوص على نفي استيفاء القود بغيره وقال بعضهم معنى الحديث لا يجب قود الا اذا تحقق القتل بسيف واستدل به لابي حنيفة في نفي النصاص بالقتل بالمثل (قوله أو بنوع آخر) كأن ساق عليه دابته فقتله (قوله ولا بي المعتوه) وهو ناقص العقل من غير جنون وفي التهذيب المعتوه المدعوش من غير من ولا جنون (قوله تشفي المصدر) لان الأب لو فور شفته جعل التشفي الحاصل له كالحاصل للابن ولهذا يعتذر رولده ضررا على نفسه بخلاف الاخ والعمة تبين ورده الاتقاني في غاية البيان بأنه لا فرق بين الاب وغيره من العصبات ويستوفيه الاقرب فالأقرب منهم اه افاده أبو السعود قال عن شيخه لا شتر الغير الاب معه في العدة اه والذي في الهندية وأجمعوا اذا كان كاه للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط وفي حاشية الشايع عن قارئ الهداية ان هذا الردوهم (قوله ملك الصلح بالاولى) لانه انفع له من القود (قوله بقطع يده) متعلق بقوله لا العنوة وحذف نظيره من قوله القود والصلح فتدبر (قوله وقتل قريته) كآخيه لانه وكذا أمه وابنه وانظر هل الحديث يقوم مقام الأب وقد قضى مقابلة الأب للأخ والعمة انه كالأب ويأتى ما يفيد ويحترز (قوله لانه ابطال حقه) أي من غير عوض ولا مصلحة وهو لا يجوز وهو تعديل لقوله لا العنوة (قوله والصلح) ينبغى على قياس ما تقدم في الأب أن يتقيد صلحه بتقدير الدية أو أكثر (قوله والوصي) بصلح فقط (قال غير الاسلام البرازي) وحاصل هذا الفصل ان الروايات اتفقت في الأب أن يستوفى القصاص في النفس ومادونها وأنه يصلح في البابين جميعا ولا يصح عفوه في البابين جميعا وان انتهت الروايات في الوصي انه لا يملك استيفاء النفس وأنه يملك استيفاء ماديها وأنه يملك الصلح فيما دونها ولا يملك العفو وانما اختلفت الروايات في الوصي في فصل واحد وهو صلحه في النفس على مال فقال ههنا في الجامع الصغير يصح صلحه وقال في كتاب الصلح لا يصح اه شاي عن الاتقاني (قوله استحسنانا) والقياس أن لا يملك الوصي التصرف في الطرف كالأب يملك في النفس لان المتصور منه وهو ان تشفى اه تبين (قوله ولا كبار القود) ولا يستوفونه حتى يجتمعوا لاحتمال عفو الغائب أو صلحه وفي الاختيار لو كان الكل صغارا قبل يستوفى السلطان وقبل ينتظر بلوغ أحدهم والمعتوه كالصبي اه أبو السعود (قوله قبل كبر الصغار) قال في المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعجب كبر اوزان عنب ومكبر امثال مسجده فهو كبير وجميعه كبار اه (قوله خلافا لهما) فالا لايملكه الكبير اعدم الولاية عليهم وابطال حقههم بلا عوض لا يجوز فتعين التأخير كالوهاب كبير فانه لا يقتض لاحتمال عفوه أو كان أحد المولين لالة صغيرا بخلاف عفو الكبير يصح وان بطل حقه في القود لانه يعوض وله ان ابن الملم قتل بعل كرم الله تعالى وجهه وفي ولده صغارا ولم ينتظر بلوغهم وذلك بخبرة جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكان كالأجاع وفي المنع عن الزبهي ولو كان الكبير وليا للصغير من له التصرف في ماله كالأب والجدي يستوفيه الكبير قبل بلوغ الصغير بالأجاع سواء كانت له الولاية بالملك أو بالقرابة وان كان وليا للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعمة فعلى الخلاف اه (قوله أن كل ما لا يجزأ) كالتصاص والتسكاح والأمان (قوله اذا وجد سببه كاملا) كالأقربة في النصاص والتسكاح والاسلام في الأمان واخرج بقوله كاملا اعطاء الاسر وهو في بلاد الحرب الأمان فانه لا يصح لاحتمال قهره (قوله الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير) كالقاضي والوصي أبو السعود وفيه ان المراد ان الكبير يكون من الورثة قالوا لى تصويره بزوجة الأب مع أولاده من غيرها (قوله ولو قال ولي القتل الخ) قال في البرازية وله قتله بنفسه وأمره غيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الأمر فصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالينة ويقتض من القاتل ان لم يبرهن (قوله يعنى الخ) ابداء المصنف (قوله كما هو القاعدة) هي ان من حكى أمرا كالرجعة مثلا فان كان يملك استئنافه للمسال صدق بأن كان في العدة وان كان

ولو قال ولي القتل بعد القتل (أي بعد قتل  
 الابن) (كنت أمرته بقتله ولا ينفه له)  
 على مقاتله (لا يصدق) ويقتل الاجنبي درر  
 بخلاف من حفر بئر في دار رجل فمات  
 فيها شخص فقال رب الدار كنت أمرته  
 بالحفر صدق مجتبي يعني لانه يملك استئنافه  
 للعمال فيصدق بخلاف الاول افوات  
 المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق  
 الولي يسقط رأسا كالموات القاتل حتف  
 انفه (ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن  
 شيئا) وفي الدرر والمجتبي دم بين اثنين فعضا  
 أحدهما وقتله الآخر ان علم ان عفو بعضهم  
 يسقط حقه بقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف  
 محسك رجل ليعتقل عمدا فقتل ولي القتل  
 المحسك فعليه القود لانه عمال بشكل على  
 الناس (جرح انسانا ومات) الجروح فأقام  
 أولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح  
 وأقام الضارب بينة انه بريء من الجراحة  
 (ومات بعد مدة فينبه ولي المقتول أولى)  
 كذا في معين الحكم معزيا للعاوي (أقام  
 أولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله  
 وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا  
 لم يجرحه حتى ولم يقتلني فينبه زيد أولى)  
 كذا في المشتعل معزيا للجمع الفتاوى  
 (قال المجروح لم يجرحه حتى فلان ثم مات)  
 المجروح (ليس لورثته الدعوى على الجراح  
 بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروفا  
 عند القاضي أو الناس قيات فينبه وفي الدرر  
 عن المدعية لو عذا المجروح أو الاولياء بعد  
 الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا  
 وفي الوهبانية جريح قال قتلني فلان ومات  
 فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه  
 حق المورث وقدأ كذبهم ولو قال جرحني  
 فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه  
 جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه  
 الارث (سقام سمما حتى مات ان دفعه اليه  
 حتى أكله ولم يعلم بفات لا قصاص ولا دية  
 لكنه يحبس ويحضر ولو أوجره) السم  
 (يجاز التجب الدية) على عاقلة (وان دفعه  
 له في شربة فشرب ومات منه فكالاول) لانه  
 شرب باختياره الا ان الدفع خدعة فلا يلزم  
 لا استعزى بالاستغفار خالية (وان قتله بمر)

لا يملك استئنافه كما اذا اذى الرحمة بعدها فانه لا يصدق الا بيهان (قوله وظاهره) هو للمصنف ولم يعلم وجه  
 ظهوره الا بذكره عنه ويحتمل رجوع الضمير الى التعليل فان الحمل فانت (قوله لم يضمن شيئا) للقاتل وللأباين  
 ولو صفارا أفاده الزيلعي (قوله ان علم ان عفو بعضهم الخ) عبارة المجتبي فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا  
 لا استحسانا وان علم بعفوهم فان لم يعلم بجرحه ومات فقال ظننت أنه يحل قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحكمة يقتل  
 سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كن أمسك رجل احق قتله الاخر عمدا  
 فقتل ولي القتل المحسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المحسك أو لم يقض انتهى وقد أجل  
 الموات العبارة وقول صاحب المجتبي وهذا كن أمسك رجلا يعني ان الحكم فيه مطلق سواء قضى القاضي  
 بسقوط القصاص أم لا كما ذكره وهو كالاطلاق فيما قبله وفهمه من كلام المؤلف بعيد (قوله فينبه ولي  
 المقتول أولى) كانه لان بينة القاتل قامت على نفي معنى فكأنها شهدت بأنه لم يمت من جرحه ويحزر (قوله فينبه  
 زيد أولى) لانها قامت على قول صاحب الحق لا على النفي (قوله ليس لورثته الدعوى الخ) مقيد بالقتل العمد  
 وأما اذا كان خطأ والمسئلة بحالها فانها تقبل البينة ويسقط من الدية ثلثه او بعدة قوله لم يجرح حتى اسقاطا للمال  
 فلا ينفذ الا من الثلث (قوله لو عذا المجروح الخ) أما اذا اوصى بأن يعني عن قاتله عمدا كان باطلا في قياس قول  
 الامام اه عزى زاده عن الخانية (قوله جاز العفو) هذا اذا كان المجروح حرا أما اذا كان عبدا فانه لا يصح عفو  
 لان القصاص يجب حقا للمولى لانه شرب لالية عن البدائع (قوله على ابن آخر) يعني غير الذي قال عنه الجريح  
 انه جرحه قاله العلامة عبد البر (قوله على حرمانه) أي الولد فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وفيه ان هذه  
 العلة تظهر فيما اذا جرحه عمدا وان العلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر هنا أيضا فليستأمل (قوله سقام  
 سمما) الاولى أن يقول اطعمه ليناسب قوله بعد حتى أكله وهذا مفروض في مذولة السم منفردا ولا خيرة فيما  
 اذا جرحه بغيره فتدبر (قوله ولم يعلم به) ومن باب أولى اذا علم (قوله لا قصاص ولا دية) ويرث منه هندية (قوله  
 ولو أوجره السم) كذا اذا اناوله وكرهه على شربه كافي الهندية (قوله الا أن الدفع خدعة) استدراك على قوله  
 لانه شرب باختياره (قوله فلا يلزم) الانسب في السبب فيلزمه التعزير والاستغفار (قوله ما يعمل به في الطين)  
 قال في القساموس المترالفتح الحبل والمسحاة ومقبضها اه وباقية أهل مصر اسم لامفرقة التي يعرف بها من الطين  
 وهي من جملة آلات الحرب (قوله بل قتله بظاهرة) لم يتكلم على ما اذا قتله بعوده وقال الاتقاني فان أصابه  
 بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولا كنه ان كان عظيم الا بالاثبات كان كالسيف عندهما  
 وكالسوط عند أبي حنيفة (قوله فلا قود فيه عند أبي حنيفة) أي وعليه الدية وظاهره اعتبار قسده دون  
 الواقع فان الواقع انه جرح بمعدن ولكن انما قصد الجاني شربه بالعود فليجرح وقال محمد ان كان القدم وحده  
 قاتلا لا يقتل به اه مخ ثم رأيت الجوى نقل عن الوالو الخي تعليلا بانه ما قصد ضرب به بالة تجارحة اه وهو يدل لما قلنا  
 (قوله كالنخق) بكسر النون كما تقدم (قوله والتغريق) قال في الهندية قد كرسخ الاسلام في شرح الزيارات  
 الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسبب احسن في الغالب  
 فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا وأما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن  
 كان غير مشدود وهو يحسن السباحة يكون خطأ العمد وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول الامام هو خطأ  
 العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحبط (قوله ولو أدخله بيتا) أي حبسه  
 فيه مقيدا هندية (قوله لم يضمن شيئا) عن قول الامام وعليه الفتوى هندية (قوله وقال لا تجب الدية) في الهندية  
 وقال محمد أو وجهه عقوبة والدية على عاقلة اه (قوله عن محمد بقاديه) والفتوى على أن الدية على عاقلة هندية  
 عن المعتبرات (قوله بخلاف قتله بغير الالة ضرب السوط) فانه لا قصاص بذلك عندنا هندية (قوله لو اعتاد الخنق)  
 أن خنق غير واحد هندية (قوله لو بعد مسكه) أي مسك الامام اياه وان تاب قبل مسكه تقبل مخ (قوله أو سبع)  
 من عطف العام (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو أدخله بيتا وأدخل السبع معه وأغلق عليهم الباب فقتل  
 السبع الرجل وكذا لو نشت حية أو لاسعته عقرب سواء أدخلها معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك  
 بصبي فعليه الدية هندية عن خزاعة المقتنين (قوله ولو قط صيدا والقاء في الشمس) مثله الرجل كافي الهندية  
 (قوله أو البرد) قال في الهندية ولو ألقى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء فمكرو وييس ساعة ألقاه فعليه الدية

وكذا الوجزة فجعل في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذا الوقطه وجعله في الثلج  
 (تنبه) لوقط رجلا ثم اغلى له ماء في قدر ضخمة حتى صار كأنه نار والقاه في الماء فخرج ساعة ألقاه فمات قتل به  
 وان كان الماء الحار لا يغلي غدا شديدا فألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط بدمه أي صار به نقطة  
 أو نضجه الماء قتل به وان تماسك حتى يجي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي  
 حنيفة اه هندية (قوله فرسب) من باب نصر وكرم رسوباً ذهب سفل في الماء (قوله فعلى عاقلته الدية) أي  
 مغلظة هندية (قوله ولو سبع ساعة) سواء كان يحسن السباحة أو لا أفاده في الهندية ولو لم يدر موته  
 ولا خروجه ولا يدري له الشر فلا شيء عليه حتى يعلم أنه مات هندية (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات أبه وهو  
 على تلك الحالة ورثه أبه ولم يرث هو من أبه ذخيرة (قوله الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه) وفي الهندية عن  
 الخلاصة قتل وان علم انه لا يعيش اه فعلمها قتلان ثم رأيت في الخاتمة ما يوافق ما في الخلاصة وعبارتها رجل  
 قتل رجلا وهو في النزاع فانه يقتل به وان كان القاتل يعلم انه لا يعيش منه (قوله قتل قاطع العنق) ان كان عدا  
 وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الآخر فثلثا الدية هندية  
 (قوله والاقتل الشاق) أي بأن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة ولا يبقى معه الا اضطراب الموت هذا ان كان  
 عدا وتجب الدية في الخطأ هندية (قوله بجز الرقبة) بالحام والجليم يعني القطع كافي القاموس (قوله ومفاده)  
 أي هذا التعليل (قوله ليصير فعله جنسا آخر) اذ لو كان غير كف له در في الدنيا والآخرة كفعل الاسد  
 والحية فيكون على زيد نصف الدية (قوله لو تم دقاؤه) من بني آدم (قوله ويجب قتل من شهر الخ) قال الاتقاني  
 صورته في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل شهر على المسلمين سينا قال حق على  
 المسلمين أن يقتلوه ولا شيء عليهم وذلك لانه لما شهر عليهم السيف وقصد قتلهم صار حربا عليهم فكان كالساغي  
 فبطلت عصمة دمه للمحارب قال الله تعالى فتاتلوا التي تبني حتى تقي الى أمر الله وفي قوله عليهم أن يقتلوه إشارة  
 الى انه وجب عليهم أن يقتلوه دفعا للشر على انفسهم لان دفع الشر واجب وجاز لغيرهم أن يعينهم على ذلك  
 حتى يدفعوا الشر عنهم اقلوه عليه الصلاة والسلام انصرأ خال ظالمنا وظالمنا معنى اذا كان ظالمنا معناه من الظلم  
 واذا كان ظالمنا معناه الظلم عنه انتهى شلي وفي القاموس شهر سينه كمنع وشهره اتضاء فرفقه على الناس انتهى  
 وفي مختصر الصحاح شهر سينه أي سلمه من باب قطع اه (قوله على المسلمين) في أبي السعود عن الشيخ عبدالحق  
 بجنا ان أهل الذمة كالمسلمين (قوله كما نص عليه) أي على كونه حالاً والاولى أن يقول كما اشار اليه لانه لم ينص  
 عليه وانما أخذ بما ربي الإشارة من قوله دفع فان الدفع لا يبطئه فيه (قوله ان لم يمسك دفع ضرره الابن) قال  
 القهستاني وفيه رمز الى انه لو ترك المشهور عليه الشاهر مع امكانه كان آغوا وهذا كله اذا لم يمكن لدفعه  
 بغير القتل كما تهدد والصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سينه فعليه  
 القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كافي اقرار الخلاصة اه (قوله ولا شيء بقتله) انما ذكره بعدما ذكر وجوب  
 قتله لجواز أن يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كافي الجمل الصائل والمجنون (قوله ولا يقتل من شهر سلاحا  
 على رجل) أي اذا لم يقصد المزاح فان دل الحال على المزاح واللعب لم يجوز قتله ولا يعتبر احوال الجد وانما هو المزاح  
 لا يمكن ولو دل الحال على الجد جاز قتله دفعه الزبلي في كتاب الطلاق اه جوى وقوله على رجل أفاده مغيرة  
 هذه المسئلة اسابقتها فان الاولى موضوعها التي على جمع من المسلمين او قائلهم في طريق وسل عليهم سينه بقصد  
 قتلهم او كان في صف الاعداء كذلك وأفاد الزبلي انه يجب عليه قتله لانه جعل الله في هذه كلفه في السابقة  
 فانه قال لما سئل عن المتنول والمعتول (قوله فقتله المشهور عليه) قال الجوزي أي فلا شيء عليه لانه لا يلحقه  
 الغوث أما اذا شهر عصاها في مصر فقتله المشهور عليه قتل به لان العصا ثابت والغوث غير متقطع في المصير  
 فكان بالقتل متعديا اه زبلي (قوله لانه لدفع الشر) ولنا أن الفعل من هذه الاشياء غير متصرف بالحكمة  
 فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا لا يجب القصاص على العبي والمجنون بقتلهم  
 ولا الضمان به على الدابة فاذا لم يسقط كان من قضيته أن يجب للقصاص لانه قتل نفسه معصومة الا أنه لا يجب  
 القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر فوجب الدية اه تبين (قوله ولو ضرب به الشاهر) أي بالسيف ولم يقتل أفاده  
 ابن كمال (قوله على وجه لا يريد ضربه ثانيا) كذا في السكافي أما اذا كلف وهو يريد ضربه ثانيا فهو في حكم

اجاماً كما نقله المستفت عن المجتبى (والا) بسبه  
 حقه بل قتله بظهوره ولم يجرحه (لا) يقتص  
 في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتص  
 بلا جرح في حديث ونحوها وفيها  
 وعزاه في الدرر النافذ خان لكن نقل المستفت  
 عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند  
 الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن كمال  
 وفي المجتبى ضرب بسيف في غمده ففرق  
 السيف القدم وقله فلا قود فيه عند أبي  
 حنيفة (كالخق والتفريق) خلافا لهما  
 والشافعي ولو ادخله بيئات في جوعا لم  
 يضمن شيئا وقال لا تجب الدية ولو دقسه حيا  
 فمات عن محمد بن قباديه مجتبى بخلاف قتله بالآلة  
 ضرب السوط كما سجي وفيه لو اعتاد الخق  
 قتل سحر وفيه فلا قود فيه ولا دية وبه عز  
 أو سبع فقتله فلا قود فيه (زاد في البرازية  
 ويضرب ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية  
 وعن الامام عليه الدية ولو قط صديا واقاه  
 في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية  
 وفي الخاتمة قط رجلا واقاه في البصر فرسب  
 وفارق كما لقاه فعلى عاقلته الدية عند أبي  
 حنيفة ولو سبع ساعة ثم غرق فلا دية لانه  
 غرق بهجزة وفي الاول غرق بطرحه في الماء  
 (قطع عنقه وفي من الخلقوم قلة لا وفيه  
 الروح فقتله آخر فلا قود فيه) عليه لانه في حكم  
 الميت (ولو قتله وهو في حالة) (انزع قتل به)  
 الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخاتمة  
 وفي البرازية شق بطنه بمجديدة وقطع آخر  
 عنقه ان توهم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع  
 العنق والاقتل الشاق وعزرا لقاطع

الاول كما لا يخفى (قوله أو غيره الخ) لاحاجة اليه وليس يحمل وهم حتى يتقوه بالنقل قدبر (قوله عادت عصمته)  
 فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصاً معصوماً وظلوماً فيجب عليه القصاص أه زبلي (قوله فقتل الخ) لا يظهر  
 هذا التحريم لانه قد يكون شاهراً له وهو مدبر لا يريد العود (قوله فلا شيء عليه) لانه أن يمنعه بالقتل ابتداء  
 فكذلك أن يسترده به انتهاء أه زبلي (قوله وان أقل قتله ولا يقتله) وفي النهر ختم باب قطع الطريق مانصه  
 ويجوز للانسان أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصاباً يقتل من يقتله عليه خبر من قتل دون ماله فهو شهيد أه  
 أبو السعود (قوله وهل يقبل قوله) ليس قاصراً على ما قبله بل عبارة البرازية عامة (قوله لم يقتص استحسننا الخ)  
 لأن دلالة الحال أو رتبه شبهة في القصاص لافي المال أه برازية وأفاد الشرط انه اذا لم يكن معروفاً يقتص منه  
 (قوله اذا لم يعلم الخ) منطوقه صادق بثلاث صور ما اذا تجرد ذهنه عن كونه بطرح بالصباح او لا وما اذا شك فيهما  
 وما اذا علم انه لا يطرح به ففي هذه المورأتني علمه بأنه لو صاح عليه طرحه ومنه موهمة صورة واحدة وهي التي  
 ذكرها المؤلف بعد (قوله مع ذلك) لاحاجة اليه (قوله ~~المقصوب~~ منه) ظاهر الزبلي وغيره انه لا يجري  
 في الغاصب التفصيل المتقدم ولكن الحديث يعمه فيكون مخصوصاً بالغصب (قوله لقد رتبته على دفعه) انظر  
 ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضي على الدفع كما هو مشاهد في زماننا وانظر انه يجوز له قتله لعدم الحديث (قوله  
 مباح الدم) كزان محصن ثبت عليه الزنا بالشهادة وظاهره بعم المرتد (قوله ولم يخرج عنه) بأن يملك فيخرج  
 (قوله فيخرج) أي بنفسه (قوله فقتل منته في الحرم اجماعاً) لأن الاطراف يملك بها ممتلك الاموال (قوله  
 لا يقتل فيه) ويقتل في الحرم لانشاء القتل فيه (قوله فقتله بسيف) قيد به لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بغير  
 فالدية على العاقلة (قوله فلا قصاص) لانه تمكنت في العصمة شبهة العدم لأن الامر وان لم يصح حقيقة  
 فصيغته تورث شبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة وقال زفر وجوب القصاص (قوله في الصحيح) لأن  
 العصمة قائمة وانما سقط القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال وبه جزم في العدة وحكي في مختصر  
 المحيط الاتفاق عليه أه عبد البر (قوله وسقط القود) كالاستمدرار على قوله لأن الاباحة لا تجري في النفس فان  
 المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال اقتل أخى الخ) أي والقاتل ولي دمهم (قوله لو ائنه صغيراً يقتص) مثله  
 الاخ كافي الجوى على الاشياء وأفاد في المنع ان هذا محمول على جواب القياس والاستحسان وجوب الدية وصحة  
 البرازية وفي المجتبى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في من أمر انساناً أن يقتل ابنه فقتله قبله وبمحرم أن يكون  
 هذا جواب القياس (قوله فقتله يقتص) لانه يسع باطل وهو ليس باذن بالقتل فليس كقوله اقتلني (قوله لكن  
 رده ابن وهبان) قال العلامة عبد البر في شرحه وينبغي أن يكون الاسع هي الاولى وان العصمة قائمة وانما سقط  
 القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال أه (قوله كذا لو قال اقتل عبدي) انما لم يجب به شيء لانه من  
 الاموال ويجري فيها البذل وفيه الاتم كافي الجوى على الاشياء (قوله كقوله اقطع يدي أو رجلي) قال في المنتقى  
 قال اقطع يدي فقطعه فلا شيء عليه لأن البذل يجري في الطرف لا التحاقه بالمال حتى اقتص بالنسكول فيه  
 لافي النفس وفي الواقعات بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عبدي لا شيء عليه بالاجماع لأن الاطراف  
 يملك بها ممتلك الاموال فدفع الامر أه (قوله وان سرى لنفسه ومات) هذه الزيادة ليس لها وجود في البرازية  
 ولا في المنع وان اعتبرنا السراية قتل جري فيه الخلاف فيما اذا قال اقتلني (قوله ولو قال اقطع) أي البدن ذكر  
 باعتبار انهما طرف أو عضو (قوله وبطل الصلح) الاوضح الشرط (قوله لغيب القاتل) وكذا للقاتل لوجود  
 العلة فيه أفاده الجوى في حاشية الاشياء وانظر هل يسقط القصاص في صورتين (قوله عفو الولي عن القاتل  
 أفضل) وعفوه يوجب براءة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها حق الوارث أه يرى قال في الاشياء  
 ولا يرأى عن قتله أه أي عن ظلم الاقدام على قتله أه أبو السعود كالوارث اذا أبرأ المدينون برئ ولا يرأى عن  
 ظلم الوارث ومطله أه اشياء فعليه وزر عماطلته أه يرى وذكر الكرخي ان العفو عن القاتل أفضل عندي  
 من قتله لقوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له واختلاف أهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال  
 آخرون هو كفارة للعافي وهو أولى التأويلين عندي أه (تنبيه) لو عفا الولي عن نصف القصاص بسقط السك  
 ولا ينقلب الباقي مالا أه قنية وفي المنار والقصاص لا يضمن بقتل القاتل قال شارحه يعني من قتل من عليه  
 القصاص لا يضمن لمن له القصاص عندنا ويضمن عند الشافعي قال السراج الهندي ويضمن لولي القاتل الدية

(ومن جرح رجلاً عداً فصار ذفرأش ومات)  
 يقتص) الا اذا وحده ما يقطعه كثر الرقبة والبر  
 منه وقد مناه لوهذا الجروح أو الالوية قبل  
 موته صح استحسننا (فان مات) شخص  
 (بفعل نفسه وزيد وأسد وحية ذم زيد  
 ثلث الدية في ماله ان كان) القتل (عداواً لا  
 فعل عاقلة) لأن فعل الأسد والحية جنس  
 واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر  
 في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا والعقبى  
 حتى يأثم بالاجماع فصارت ثلاثة اجناس  
 ومناده أن يقتل في المقتول التكليف يصير  
 فعله جنساً آخر غير جنس فعل الأسد والحية  
 وأن لا يزيد على الثلث لو تعدد قتله لأن فعل  
 الكل جنس واحد ابن كمال (ويجب قتل من  
 شهراً على المسلمين) يعني في الحال كاذن  
 عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاة فقال  
 ويجب دفع من شهراً على المسلمين  
 ولو بقتله لم يمكن دفع ضرره الابه صرح به  
 في الكفاية أي لانه من باب دفع الصائل صرح  
 به الشافعي وغيره وبأي ما يؤيده (ولا شيء بقتله)  
 بخلاف الجمل الصائل (ولا) بقتل (من شهراً  
 سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره  
 أو شهراً عليه عاصلاً في مصر أو نهاراً في غيره  
 فقتله الشهرة) عليه وان شهراً المجنون على  
 غيره سلاحاً فقتله المشهور (عليه عداً اتجب  
 الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائلة  
 وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه لا دفع  
 الشر (ولو ضرب به الشاهراً فنصرف) وكف  
 منه على وجه لا يريد ضربه نائياً (فقتله  
 الآخر) أي المشهور عليه أو غيره كذا أه  
 ابن الكمال تبع الشافعي والكفاية (قتل القاتل)  
 لانه لا ينصرف عادت عصمته قلت فقتل  
 أنه ما دام شاهراً بالسيف ضربه والافلاحيه  
 (ومن دخل عليه غيره ليلاً فخرج السرقة)  
 من بيته (فاتبعه) رب البيت (فقتله فلا شيء  
 عليه)

ان خطأ يقتض منه ان عدا اهلبي (قوله حتى يسلم نفسه) ويعرف اولياء الدم ان ذلك منه افاده العلامة عبد  
البر وغيره (قوله وفترق الفقهاء) أي بين القصاص والحدود فيشرط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص  
جوى قال في الهندية واذا قتل الرجل عدا اوله لى واحده انه يقتله قصاصا قضى القاضي بالقاضى به او لم يقض اه (قوله  
يجوز القصاص بعلمه في القصاص) مبنى على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز  
القصاص بعلمه مطلقا اه جوى (قوله القصاص يورث) وقيل لا افاده الجوى (قوله لا الحد) شمل حد القذف وهو  
محول على ما بعد المرافعة اما قبله فهو جائز وفي الجوى فاذا ثبت الحد لم يجوز الاسقاط واذا عفا المذوف عن  
القاذف فعفو باطل وله أن يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفنى أو كذب شهودى فانه يصح كافي الجرح عن  
الشامل والمراد من بطلان العفو أنه اذا عاود طلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم يخصاص الى الا ان وليس  
المراد أن الامام له أن يقيم بعد ذهاب المذوف وعفو افاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله بخلاف الحد)  
فان التقادم يمنع والتتادم في الشرب بذهاب الریح وفي حد غيره بعضی شهرو وقد مضى في الحدود (قوله وبشيت  
بأشارة آخرس بأن حضر الاخرس عند المقتول وأخذ سيفا وأشار الى نفسه أنه هو الذى أخذ السيف وقتله  
(قوله لا الحد) قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود بعد بلوغ الامام وانه يحرم  
التشفيع فيها فأما قبل بلوغ الامام فأجازه اكثر العلماء اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب شر أو أذى للمسلمين فان  
كان لم يشفع فيه وأما العاصى التى لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها بالتشفيع سواء  
بلغت الامام ام لا ثم الشفاعة فيها مستحبة اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى اه (قوله السابعة الخ) يراد ثمانية  
وهو اشترط الامام لاستيفاء الحدود دون القصاص وتامة وهو جواز الاعتراض في القصاص بخلاف حد  
القذف حتى لو دفع القاذف مالا له تذر فليسقط حقه فانه يرجع به ويسقط الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها  
نقله سرى الدين عن فصول العمادى أبو السعود (قوله لا يضمن ان لم يكنه تحميته الخ) هذا خلاف ما نقله المكي  
عن الشعمى ونصه نظري في بيت آخر من ثقب أو شرب باب فطعنه صاحب الدار بحشبة أو رماه بحصاة فتدنا عنه ضمنه  
عندنا ولم يضمنه عند الشافعى لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ  
اطلع عليك بغير اذن فخذته بحصاة فتدنات عنه لم يكن عليه جناح ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ  
مسلم الحديث يقتضى عدم سقوط عصمته بهذا الفعل وأن مجرد تدناره اليه لا يبيح قلع عينه كما لو نظر من الباب  
المفتوح أو دخل بيته ونظر فيه والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر انتهى وهذا وان أمكن حمل في الناطر  
على ما زاد لم يمكن تحميته بغير الفتى مبين لحكم من أدخل رأسه المذكور في المؤلف فانه لا تفصيل فيه وفي حاشية  
النسبى ولنا قوله عليه السلام في العين نصف الدية وهو عام ولا يجوز النظر لا يبيع الجنابة عليه كما لو نظر من  
الباب المفتوح وكما لو دخل بيته ونظر فيه ونال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه انتهى ورأيت في البغية  
أن الطحاوى قال لا نعلم في بيت غير من فقتلته عنه شيئا منصوصا عن أصحابنا ومذهبهم انه هدر قال  
أبو بكر الرازى هذا ليس بشئ ويلزمهم حكم الجنابة ثم ذكر مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ودليله قال  
وعندنا لا احاديث محمولة على ما زاد لم يمكن دفعه الا بقتل العين وثمة هدر بالاجماع قلت وان حمل ما قاله الطحاوى  
على ما زاد لم يمكن تحميته الا بالقتل مزال التنافى ثم نقل ما ذكره المؤلف عن أكثر اروس (قوله لا يضمن اجماعا كما لو  
قصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتل لم يضمن انتهى بغيره وفي حكاية الاجماع نظرمع ما قد مناه عن الشعمى والنسبى  
فاميتا لله والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب اقتصار في النفس)

اما ذكر القصاص في النفس شرع في القصاص فيه ما دونها لان الجز يتبع الكل اه أى في الحكم (قوله وهو في كل  
ما يمكن فيه رعاية حفظ المائنة) الاولى الاقتصار على المصنف فان الرعاية الحفظ فلا تقطع اليسرى باليسرى  
ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالسلا ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الخزييد العبد ولا  
يد العبد بيد الخزييد ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة خاتمة ويجب القصاص  
في الاطراف بين المسلم والذمي وبين المرأتين الخريتين والكفائيتين والمسلمة والكفائية ولا قصاص في شئ من الشعر  
ولا قصاص في جلدة الرأس والبدن ولا في لحم الخدين والظفر والبطن والذقن ولا بالظلمة والكلمة والوجأة والزقة

لأن الأطراف كالاموال فصح الاص  
ولو قال اقطع على أن تعطيني هذا الثوب  
أو هذه الدراهم فقاطع يجب ارض اليد لا القو  
وبطل الصلح برأية \* فروع \* هبة القصاص  
لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك \*  
عن الولي عن القاتل أفضل من الصلح والصلح  
أفضل من القصاص وكذا عن المجرور \*  
لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه لقود  
وهيانية \* الامام شرط استيفاء القصاص  
كالحد وعند الاصوليين وفرق الفقهاء اشباهه \*  
وفيها في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات  
كالحدود القصاص الا في سبع يجوز القضاء  
بعله في النصاص دون الحدود \* القصاص  
يورث والحد لا \* يصح عقو القصاص لا الحد \*  
انقاد لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد  
سوى حد القذف ويثبت بإشارة اخرس  
وكتابه بخلاف الحد \* يجوز الشناعة  
في القصاص لا الحد \* السابعة لا بد في القصاص  
من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف  
التي وفي القصة نظر في باب دار رجل فمقتا  
الرجل عينه لا يضمن ان لم يكنه تنحيته من  
غيره فتم وان امكنه ضمن وقال الشافعي  
لا يضمن فيه ما ولو ادخل رأسه فرما بجحر  
فقتلها لا يضمن اجماعا \* نكاح الخلاف في نظر  
من خارجها والله اعلم

**\* (باب القود فيما دون النفس) \***  
(وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة)  
وحينئذ (في قاتل قاطع اليد عمد من المفضل)  
فوالقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبة  
انف لم يقدل امتناع حفظ المماثلة وهي الاصل  
في جريان القصاص (وان كانت يده أكبر  
منها) لا اتحاد المنفعة (وكذا) الحكم في  
(الرجل والمارن والاذن) \* كذا (عين  
ضربت فزال ضوهها وهي فائضة) غير  
مخسفة (فيجعل على وجهه قطن رطب  
وتقابل عينه بجر أو حجارة ولو قلت لا) قصاص  
لتعذر المماثلة \* في الجنبى فتأ اليمنى ويسرى  
الفاقى ذاهبة اقتص منه وترلأ أعلى ومن  
الثاني لا قود في فنى عين حولا

هندية وفي المكو عن البناء لا يجب القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ منه أو يموت ولا يجهل بل يترقب خلافا  
لشافعي رضي الله تعالى عنه ذكره في الاسرار وغيرها وأجمعوا ان الجنى لا تؤخذ باليسرى ولا اليسرى بالجنى  
ولا يؤخذ بشئ من الاعضاء الا بمثل من القاطع الا بهام بالا بهام والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى والخنصر  
بالخنصر والبصر بالبصر وفي الشئ عن المحيط وكذلك في الاسنان الثنية بالثنية والناص بالناص والبصر  
بالبصر ولا يؤخذ الا بالاعلى ولا الاعلى بالاسفل للثناوت في المنافع والمرافق اه (قوله وينتد) لاجابة  
اليه (قوله فلو اقطع من نصف ساعد الخ) قال في المبدو كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما  
كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب فيه القصاص عندنا انتهى فذكر النصف في كلامه  
اتفق (قوله أو ساق أو من قصبة انف) الاولى تأخير هذين بعد قوله وكذلك الحكم في الرجل والمارن (قوله لا امتناع  
حفظ المماثلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو ينزع فيه خلل زائد (قوله وان كانت يده أكبر منها) فلا عبرة  
بالدغر والكبر في العضو واعتبر في شجرة الرأس حتى لو استوعبت من المشجوع رأسه ولا تستوعب رأس الشاج  
ثبت الخيار للمشجوع ان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص وأخذ بقدر شجته وذلك لان العبرة في الشجاج  
للشين والشجة المستوعبة لما بين قرنيها كثر شينها من الشجة التي لا تستوعب بخلاف قطع العضو فان الشين  
ففيه لا يختلف وكذا منفعة لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساوات فيه من كل وجه أفاده الزبلي  
(قوله والمارن) أى كاه واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنية حكومة عدل على الصحيح خزانة المقتن وان  
كان انف القاطع اصغر خنجر المقطوع فانه الكبير ان شاء قطع وان شاء أخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع  
الانف أخشم لا يجسد الریح أو أخرج الانف أو بانفه نقصان من شئ اصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين أخذ  
دية انفه ظهريه واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه عظم ذخيرة وقدمه المؤلف (قوله  
والاذن) أى كاه وكذا يقتص ببعضها اذا كان يستطاع ويعرف ذكره الكرخي وكان أبو يوسف يقول للاذن  
مفاصل فاذا قطع منها شئ وعلم ان القاطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل الى أهل البصر فان  
قالوا حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن القاطع قدر ما قطع  
ظهريه ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو كانت خرقاء مشقوقة والمقطوعة كبيرة أو سالمة خير الجنبى عليه ان شاء  
قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل هندية عن الاجناس وان  
انترع نعمة اذنه لا قصاص وعليه الارش في ماله محيط (قوله وكذا عين ضربت) ولا عبرة بالكبر والصغر  
في العين كما في المحيط ويستثنى من القصاص في العين ما لو كانت العين الجنبى عليها فيها بياض ولكن يصبرها وكذلك  
عين الجاني فانه لا قصاص بينهما كما في المحيط وفي الظهريه وان ضرب عين انسان عمدا فابيضت بحيث لا يصبرها  
لا يجب القصاص عند عامة العلماء لتعذر المماثلة وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بينا اذا حصل  
الضرب بالاسلح أو بشئ آخر غيره كالا صبع ونحوها هندية (قوله فزال ضوهها) ويعرف ذلك بأن تقابل  
عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم ان الضو باق وان لم تدمع فقد ذهب وذكر الطحاوى انه تلقى بين يديه  
حبة فان هرب من الحبة علم انه لم يذهب وقال مجاهد بن جبر ان لم يعلم ذلك به تبر فيه الدعوى واه نكار  
والقول قول الجاني مع عينه على النبات ظهريه وفيها فأن عين مبيحة ولد أو بعد أيام فقال انه كان  
لم يصبرها وقال لأعلم أبيضها أم لا فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يصبرها  
بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه (تنبيه) قال  
في خزانة المقتن لو ضرب العين ضربة تأييض بعض الناظر أو أصابها قرح أو شئ مما يهيج بالعين فنقص من ذلك  
لم يكن فيه قصاص انما تجب فيه حكومة عدل اه وفيها اذا ضرب عين رجل قايت من ضربه ثم ذهب  
البياض وأبصر لا شئ على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل اه  
(قوله فيجعل على وجهه الخ) كذا بين على طريق الاستيفاء في حادثة وقعت في زمن عثمان وقد شاو العصابة  
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله ولو قلت لا قصاص) وكذا لو قلت حدته فرضى بأن تخفف عين  
القاصع يأخذون منه ولا تنفع حدته قال محمد بن ايس له ذلك اه (قوله وعن الثاني لا قود في فنى عين حولا)  
في الهندية عن الخانية عن الحسن اذا فاق عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص

منه شيئاً يقتصر منه وان كان الحول شديد يضره ففيها حكومة عدل ولو كانت عين الفائق شديدة الحول  
يضره بصره ففقا عينه ليس بها حول كان الجهن عليه بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف  
الدية في ماله اه وظاهر عبارة المجتبي أن ما عن الحسن هو المعتمد وغيره ضعيف فانه قال ولو فقا عين أحول  
والحول لا يضره بصره اقتصر منه والافقيه حكومة عدل م عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لاقتصاص في العين  
الحول لا مطلقا اه فما كان ينبغي له ان يوافق الاقتصار على الضعيف (قوله كوضحة) قال في الدرر لا قود في الشجاج  
الافى الموضحة عمدا وهي التي توضع العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساواة فيها بأن يسير بالمسبار ثم يتخذ  
حديدة بقدر ذلك فيقطع بهام مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل  
وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا بذكره في الموضحة ذكره الزيلعي اه (قوله ولا قود في عظم) لقوله  
صلى الله عليه وسلم لاقتصاص في العظم ولتعذر اعتبار المساواة فيه (قوله الا لا السن) استثناء متصل أو منقطع  
فان الاطباء اختلفوا في أنه عظم أو طرف عصب يابس فهم من انكراه عظم لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة  
ويبين بالخلل ومنهم من قال انه عظم فعلى الاول منقطع ومتصل على الثاني وانما جرى فيه القصاص لحصول  
المساواة لبرد المبرد (قوله وان تضاعوا طول او كبرا) في الهندية عن وجيز الكردري القصاص في السن لا يكون  
على اعتبار قدر سن الكسر والمكسور صغيرا او كبيرا بل بقدر ما كسر من السن ان نصف او ثلثا او ربعا  
فكذلك اه وهذا بخلاف عيب السن وقد ذكر حكمه في الظهيرية فقال اذا نزع سن رجل وسن ابا في سودا  
أو صفراء أو حمراء أو خضراء خيرا لجهن عليه ان شاء نزعها بقصاصها وان شاء ضمنه ارش سنه خمسة وان كان  
العيب في سن المجن عليه ففيه حكومة عدل (فرع) قال في الجوهرية لاقتصاص في السن الزائدة وتجب  
حكومة عدل اه وفي الخلاصة لو كسر بعضها فاسود الباقي او احمر او اخضر او دخله عيب بوجه من  
الوجوه بالكسر لاقتصاص عليه وتجب الدية اه (قوله موضع اصل السن) بدل مما قبله (قوله اذ ربعا تفسد  
لهاته) كذا يحيط الزيلعي وتبعه المصنف والمؤلف وصوابه لثانته جمع لثا قال ابن الاثير بالكسر والتخفيف عمور  
الاسنان وهي مغارزها اه وفي الصحاح هي ما حول الاسنان وأصلها التي والهامة عوض عن المياه وجهه لثا  
واني انتهت واما الهامة ففي الصحاح الهامة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهي واللاهوات واللاهيات  
انتهت (تبينه) قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قلع سنك ظلم في موضع لا يغشاك الناس فلقه ومن اراد  
أن يبرد سنك بالمبرد ظلم فلا تقله وان كان لا يغشاك الناس ظهيرية (قوله ان كسرت) قال في الظهيرية ان كسر  
نصف سنه او ثلثها أو ربعها كسر استويا يستطاع مثلها القصاص اقتصره بمردوان كان كسرا مثله ليس  
بمستوي بحيث لا يستطاع ان يقتصر منه فعليه ارش اه فماذا كرمح حول على كسرت يمكن فيه المساواة (قوله  
ويؤجل حولا) قال في المتن اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا اتم الحول ولم يفر  
فعليه القصاص يبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له كم ذهب منها فاذا ذهب النصف يبرد من سن  
الفاعل النصف ذكره في المحيط وقال في الظهيرية وان ضرب سن رجل فسهقت يتطرح حتى يبرأ موضع  
السن ولا ينتظر حولا الا في رواية الجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر (قوله وقيل يؤجل الصبي)  
وينبغي له ان يأخذ من الجاني ضميما هندية (قوله وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه) قال في المحيط عن الاصل اذا  
ضرب سن انسان ومخزك بسبب ضربه ينتظر حولا سواء كان المجن عليه بالغ او صبيما اذا وجب الاستيناء  
حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقط السن في السنة من تلك الضربة فان كان عمدا يجب القصاص  
وان كان خطأ تجب الدية اه وان جاء المضروب قبل تمام السنة فقال سقطت من ضربه وقال الضارب بل  
بضرب ضارب آخر قال قول للمضروب وان جاء بعد الحول فالتقول للضارب ظهيرية (قوله حكومة عدل الام)  
حكومة العدل بمعنى الارش فكانه قال ارش الام اه (قوله اي اجرة القلاع والطبيب) نقله في فصل الشجاج  
بقيل ونصه عن الجوهرية وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ  
ونقل المصنف هناك أنه يقوم عبدا بالاهذا الاثر ثم معه فقدرا التناوت بين القيمتين يكون من الدية وقيل ان عليه  
الفتوى (قوله بدليل اختلاف ديتهم) لان دية المرأة وطرفها على النصف من دية الرجل وطرفه ولا فرق بين أن  
يكون هو القالع او هي ابوالسود وهذا التعليل يظهر في الحز والعبدة فان دية العبد قيمته (قوله وقيمتهم) راجع

(و) كذا هو ايضا (في كل نسخة يراعى) ويتحقق  
(فيها المسألة) كوضحة (ولا قود في عظم الا  
السن وان تضاعوا) طول او كبرا (مما مر) فتقطع  
ان قلعت وقيل تبرد الى اللحم (موضع أصل  
السن) ويسقط ما سواه لتعذر المعادلة اذ ربعا  
تفسد لهاته وبه أخذ صاحب الكافي قال  
المصنف وفي المجتبي وبه يقتضى (كأن يبرد) الى أن  
ينساوا (ان كسرت) وفي المجتبي ويؤجل  
حولا فان لم ينبت يقتصر وقيل يؤجل الصبي  
لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برئ وقال  
ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف  
اذا اجل في تحريكه فلم يستطع عند أبي يوسف  
تجب حكومة عدل الا لم أي اجرة القلاع  
والطبيب انتهى وسنحقيقه (وتؤخذ النية  
بالنية والناب بالناب ولا يؤخذ الا على  
بالاسفل ولا الاسفل بالا على) مجتبي والحاصل  
أنه لا يؤخذ عضو ولا عتلة (و) لا قود عندنا  
في (طرفي رجل وامرأة) (و) طرفي (حرو عبد  
(و) طرفي (عبد بن) لتعذر المعادلة بدليل  
اختلاف ديتهم وقيمتهم

والاطراف كالاموال قلت هذا هو المذهب ولكن في الوقعات لوقعت امر آية درجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالسكامل اذ ارضى صاحب الحق فلا  
فرق بين حر وعبد ولا بين عبيد واقره القهستاني ٢٧٠ والبرجندي (وطرف المسلم والكافر سيان) للتساوي في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به

يقطع به وما لا فلا (و) لافي (قطع يد من نصف  
الساعد) لما ترو (و) لافي (جائفة برئت)  
فلا ولم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البرء  
او السارية ابن كمال (ولسان وذكر) ولومن  
اصلا ما به يقتي شرح وهبانية واقره المصنف  
لانه يقتص وينسبط قلت لكن جزم قاضيان  
ب لزوم القصاص وجعله في المحيط قول  
الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكره  
من اصله له اومن الحشفة اقتص منه اذ له حد  
معلوم واقره في الشربلالية فيلحفظ (الا ان  
يقطع ككل الحشفة) فيقتص ولو بعضها لا  
وسيجي ما لو قطع بعض اللسان (ويجب  
القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع)  
لا مكان المماثلة (والا) يستقصها (لا) يقتص  
مجتبى وجوهرة وفي لسان آخر صبي  
لا يتكلم حكومة عدل (وان كان القاطع اشل  
او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح اكبر)  
من المشجوج (خير المجنى عليه بين القود  
واخذ الارش) وعلى هذا في السنن وسائر  
الاطراف التي تفاد اذا كان طرف الضارب  
والقاطع معسبا بغير المجنى عليه بين اخذ  
المعيب والارش كاملا قال برهان الدين هذا  
لو الشلاء ينتفع به فاولم ينتفع به الم تكن محلا  
للقود فلدية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى  
مجتبى وفيه لا تقطع الصيغة بالشلاء (ويستقط  
القود بعوت القتال) اقوات المثل (وبعدو  
الاولياء) ويستلهم على مال ولو قليلا ويجب  
حالا) عند الاطلاق (وبصلح احدهم وعذوه  
ولمن بقي) من الورثة (حصته من الدية)  
في ثلاث سنين على القتال هو الصمغ وقيل  
على العاقلة ملتي (امر الحز القاتل وسيد)  
العبد (القاتل رجلا بالصلح عن دمه ما)  
الذي اشتر كافي (على ألف ففعل المأمور)  
الصلح عن دمه ما (فالالف على) الحر والسيد  
(الاخرين نصفان) لانه مقابل بالقود وهو  
عليه ما سوية فبدله كذلك (وبقتل جمع مفرد  
ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) لان زهوق  
الروح يتحقق بالاشارة لانه غير تجزى

الى العبد (قوله والاطراف كالا موال) فلا بد فيها من المساواة (قوله قلت هذا هو المذهب) يشير الى انه  
المعتد (قوله ولا بين عبيد) فلصاحب العبد الاعلى الاستيفاء من الادنى اذ ارضى صاحب الاعلى (قوله وطرف  
المسلم والكافر) اي الذي لا الحربي ولو مستأمن (قوله لما ترو) من امتناع رعاية المماثلة (قوله ولا في جائفة)  
الجائفة التي تصل الى البطن من الصدر والظهر او البطن فلا تكون في الرقبة ولا الحلق ولا البدن ولا الرجلين  
فان كانت في الاثنين والذرف في جائفة كما ذكره القدوري في شرحه (قوله برئت) قال في المصباح برأ من المرض  
يبرأ من باني نفع وتعب وبرؤرا من باب قرب لغة اه وانما يقتص فيها لان البرء منها اندر فلا يمكن ان يجرح الثاني  
جائفة على وجه يبرأ منه فيكون اهلا فلا يجوز اه زيلبي فيجب ثلث الدية في ماله اتقاني (قوله فان سارية)  
بان مات منها كما في مسكين (قوله به يقتي شرح وهبانية) عبارة والفتوى على ان لا قصاص في اللسان ونحوه  
في قاضيان وكبرى الخاص والهداية لانه مما يقتص وينسبط فلا يمكن اعتبار المماثلة فيه وكذا الخلاف  
في الذكر اه وفي الهندية وهو المختار للفتوى كما في خزنة المفتين والظاهر به (قوله قلت لكن جزم قاضيان ب لزوم  
القصاص) ونصه كما في حاشية ابي السعود مسكين وفي قطع الذكر من الاصل قصاص وان قطع من وسطه  
فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفصل وفي ذكر الخصم والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب  
القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل اه وانظر هذا النقل عن الخاتمة  
مع مائدة له شارح الوهبانية عنها ونقله المصنف عنه وفي حاشية الشافعي عن الفاية وقد قالوا جميعها لو قطع  
بعض اللسان لا يقتص منه لانه ليس هنالك مفصل يقع فيه القصاص فلا تعلم المماثلة (قوله ان استقصاها  
بالقطع) ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قطع شفة الرجل السفلى او العليا ان  
كان يستطاع ان يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى هندية (قوله وان كان القاطع اشل)  
اي حال القطع اما اذا كانت يد القاطع مضممة ثم شات بعد القطع فلا حق للامعطوع في الارش لان حق المقطوع  
كان متقدرا في اليد فسقط بقدره لانه المحل جوى عن الولو الجوى (قوله او كان رأس الشاح اكبر من المشجوج)  
وكذا ثبت الحسار في عكسه ويبدأ أي الجانبين شاء وكذا لو كانت تأخذ في طول الرأس من جهته الى  
قفاه ولا تأخذ في قفا الاخر جوى (قوله خير المجنى عليه) لتعذر ايفاء كمال حقه فيتعين ان يتجاوز دون  
حقه بلا زيادة ارش واخذ الارش كاملا (قوله ولو قليلا) لانه اسقاط حق على مال والحقوق التي يجوز اسقاطها  
بعوض لا يتقدر العوض فيها جوى عن البناء (قوله ويجب حاله عند الاطلاق) لانه ثبت به عند الاصل  
في مثله الخلول كمن ومهر جوى وأشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط افاده البدر الميقي آخر  
فصل الشجاج (قوله وبصلح احدهم وعفوه) انما يصح ذلك من احدهم لتكن كل من التصرف في حقه استيفاء  
واسقاطا بالعفو والصلح ومن ضرورته سقوط حق الباقي لعدم التجزى ثبوتنا فكذلك اسقوطا اه جوى (قوله  
وقيل على العاقلة ملتي) ونحوه في شرح المختار وشرح الجمع وما قاله مخالف لسائر الكتب كذا بخط  
البدرى عبد الله وفي القاسمية على شرح الجمع ولا اعتماد على ما في شرح المختار وشرح الجمع في الاصل  
والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القتال في ماله وهو الثابت رواية  
ودراية وروى محمد في الامار ان عبدا لله بن مسعود قال ارى ان تجرح الدية في ماله وترفع عنه حصه الذي عفا  
وقال عمر وانا ارى ذلك قال محمد وانا ارى ذلك وهو قول ابي حنيفة قلت ولا يعلم اهما مخالف من الصصابة رضى  
الله تعالى عنهم ولا بمن بعدهم جوى ملخصا (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) قال مسرى الدين في حاشية  
الزيلبي محله ما اذا ضرب بوجهه ما اذا ضرب بوجهه على التعاقب فبات يقتص من الضارب الاول فاذا جرح الاخر  
فالظاهر انه لا يجب القصاص وينظر اه وقوله ان جرح كل واحد اخرج ماله واشترك رجلان في قتل رجل  
احدهما بعصا والاخر بجديد عمد فانه لا قصاص ووجبت الدية عليهما ما مناصفة قهستاني عن الخاتمة ثم رأيت  
في حاشية ابي السعود مانعه ولو جرح جرحا متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ من غير المتخ يقتص من الجميع  
لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى ابي السعود وما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبل موته  
فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية (قوله لان زهوق الروح الخ) قال في التبيين  
ولان زهوق الروح لا يتجزى واشترط الجماعة فيما لا يتجزى اوجب التكامل في حق كل واحد منهم ككلا كانه ليس

بمختلف الاطراف كما سيبي (والالا) كما في  
تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون اذا  
وجد من كل جرح يصلح له روح فاما اذا  
كانوا انظارا أو مقرين أو معينين بانه الواحد  
فلا قود عليهم - والاولى ان يعرف الجميع بلام  
العهد فانه لو قتل فردا جمع احدهم - م أبوه  
او مجنون سقط القود قهستانى (و) يقتل  
(فرد بجمع) كفاه (به للباقيين خلافا للشافعى  
(ان - ضرر عليهم فان - حضر) ولى (واحد قتل  
له وسط) عندنا (حق القيمة كوت القاتل)  
حذف لأنه لقوات المحل كما مر (قطع رجلان)  
فاكثر (يدرجل) اورجله او قلعاسنه ونحو  
ذلك مما دون النفس جوهره (بان أخذ اسكينا  
وأمرها على يده حتى انفصلت فلا قصاص)  
عندنا (على واحد منهما) او منتهى لانعدام  
المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة  
في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط  
فيها المساواة في العصمة فقط درر (و) عندنا  
او ضمنوا (ديتها) على عدد دم بالسوية (وان  
قطع واحد يعنى رجلين فلهما ما قطع عينه ودينه  
يدينهما) ان حضر امعا (وان حضر احدهما  
وقطع له فلا اثر عليه) اى على القاطع  
(نصف) لما مر أن الاطراف ليست كالنفس  
(ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما  
قبل استيفاء الدية فلا اثر القود) وعند  
محمد له الارش (وبقاد عبد أقر بقتل عمد)  
خلافا لفر (ولو أقر بخطا) أو بمال (لم ينقد  
اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته الى أن  
يعتق كما نقله المصنف عن الجوهره قال وظاهر  
كلام الزياهي بطلان اقراره بالخطا اصلا  
يعنى لاني حقه ولا في حق سيده ونحوه في  
احكام العبيد من الاشياء معلل بان موجبه  
الدفع والنداء انتهى فتأمل ~~له~~ ~~كن~~ ~~علاه~~  
القهستانى بانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى  
قتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بعقبتى  
قوله عليه الصلا والسلام لا تعقل العواقل  
عبد ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترا فاحق لو أقر  
الحرب بالقتل خطا لم يكن اقراره اقرارا على  
العاقلة اى الا ان يصدقوه ~~وهو~~ ~~كذا~~ ~~اقرره~~  
القهستانى في المعاقلة فتنبه

معه غيره كولاية الانسكاح في باب النكاح وهو واضح وقد ذكر الدليل الهاتى وترك النكاح وهو واجماع الصحابة  
رضى الله تعالى عنهم عليه وروى أن سبعة من اهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضى الله تعالى عنه وقال  
لو تعالى عليه اصحاب صنعاء لقتلهم واصل التماثل المعاونة في ملء الدلو ثم عم قفيل ثما الى ثما ونوا (قوله بخلاف  
الاطراف) فانه لا يقطع الجميع بقطع الواحد بل تجب دية الطرف (قوله والالا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا  
مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فالقود على من جرح جرحا مهلكا وعلى الباقيين التعزير وهو  
يجب عليهم شئ غير التعزير يجوز وشاى لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك ويرجع ~~كم~~ ~~ذلك~~ الى الشجاج  
والظاهر أن حكم ما قبلها كذلك (قوله فاما اذا كانوا انظارا) بفتح النون وتشديد الظاء القوم ينظرون الى الشئ  
بامسالك واحد الاولى الاتيان بالضمير ويكون راجعا الى الفرد المقتول (قوله فلا قود عليهم) اى ولادية (قوله  
لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة) قال في المنع عن الجوهره وتحقيق مذهبنا ان كلاهما  
قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم ينقطع بقوة الآخر ولا يجوز أن يقطع الكل بالبعض ولا التنتان  
بالواحدة لانعدام المساواة كما اذا أمر ~~كل~~ واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة  
في العصمة فقط وفي الطرف تعتبر المساواة في المنفعة والقيمة وعما فيها (قوله نصف) اى نصف دية النفس  
والنصف خمسة آلاف درهم (قوله وعند محمد له الارش) قال في التبيين وعند محمد له الارش لان الثاني  
بالقضاء ثبت الشركة بينهما فعدا حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا احدهما لم يمكن الآخر من استيفاء  
الكل ولهما ان الامضاء من القضاء في العقوبات فالعفو قبل القضاء اى ولو عفا احدهما قبل  
القضاء فلا اثر الاستيفاء وعلى مذهب محمد لا ما في نصف الارش المشترك بينهما ولا آخر كله نصفه من المشترك  
ونصفه من المنقلب لا قال في البرهان وهو الاستحسان لان قضاء القاضى بالقصاص والارش بينهما ما قد  
نفذ من ضرورته صيرورة القصاص مشترك بينهما فاذا ~~قط~~ ~~احدهما~~ نصيبه يبقى حق الآخر في نصف القصاص  
ولا يستور استيفاء نصف البند قصاصا وجعل قوله ما قايما وجهه ان القضاء هنا بمنزلة الفتوى لانه قضى  
بما كان على ما كان واذا افقى المفتى بان القصاص بينهما ثم عفا احدهما كان لا اثر للاستيفاء ~~فكذا~~ ~~هذا~~ ~~ذا~~  
وظاهره أنه لم يقدّر قول محمد فانه جعله استحصانا فتدبر (قوله وبقاد عبد أقر بقتل عمد) لان العبد غير متمم  
في مثله للحقوق الضرر به ولان العبد مبقى على اصل الحرية في حق الدم علما بالادمية واذا صرح لم يمتد بطلان  
حق المولى ضرورة وذلك لا يضربكم من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا (قوله خلافا لفر) فانه قال لا يصح  
اقراره به (قوله ولو أقر بخطا) قيد بالقتل احترازا عما اذا أقر بالجناية فقال في الهنديه عن الحساوى ولا يجوز  
اقرار العبد بالجناية ما دون ما يحجور عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق اه (قوله يعنى لاني حقه الخ) الاولى حذف لا  
في الموضوعين (قوله ونحوه في احكام العبيد من الاشياء) عبارته ~~وهو~~ ~~كذا~~ اقراره بجناية موجبة للدفع  
والنداء غير صحيح بخلافه مجتأ وقود اه (قوله معلل) اى الزياهي وعبارته وكذا اقراره بالقتل خطا لان موجبه  
دفع العبد والنداء على المولى ولا يجب على العبد شئ فلا يصح سواء ~~كان~~ ~~العبد~~ ~~محجورا~~ ~~عليه~~ ~~او~~ ~~اذ~~ ~~وفاه~~  
في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله فتأمل) أشار به الى أن التعليل من الزياهي لا من  
صاحب الاشياء فانه لم يذكر فيها تعليلا (قوله لكن علمه القهستانى) لوجه للاستدراك (قوله بانه اقرار بالدية  
على العاقلة) اى من غير ايجاب شئ على نفسه والعاقلة لا تعقل الاعتراف وقد فهم المؤلف أن المراد بالعاقلة  
السيد وهو كذلك لكن لا ينهض الرد عليه بالحديث فان المراد فيه عاقلة السيد ويدل لهذا كلام القهستانى  
الاتى (قوله اه فتدبر) هو كقوله وفيه نظروا عليه بما ذكره بعده (قوله لا تعقل العواقل عبد) قال في النسيانية  
وشرحها القهستانى ولا يتحملون جنابة عبد على خطأ فانه على مولاه اه وهو مع قوله ولا اعترافا المتصود من  
الرد على القهستانى (قوله ولا عمدا) في النفس والاطراف فان العمدا لاوجب التخصيف فتعمل العاقلة فوجب  
القود به قهستانى (قوله ولا صلحا) عن دم عمدا فانه على القاتل حالا الا اذا أجل قهستانى (قوله ولا اعترافا) اى  
بقتل خطأ فانه على المقر في ثلاث سنين قهستانى (قوله وكذا اقرره القهستانى) اى قررا الاستثناء حيث قال وفيه  
رضى الى أنهم لو صدقوه يحملون لانه ثبت القتل بتصادقهم اه (قوله فتنبه) اشار به الى تأكيد الرد على  
القهستانى في تعليله بانه اقرار بالدية على العاقلة ولكن قد تقدم عنه قريبا ما يفيد أن المراد عواقل السيد أما

روى رجل لا عهد افتقد السهم منه الى آخر ما يفتقد للاول) لانه تمجد (وللثاني الدية على عاقلة) لانه خطا (وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقت على ثالث فلسعته) ٢٧٢ اى الثالث فذلك فعلى من الدية هكذا مثل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الاول

السيد نفسه فهو عاقلة عبده فلا ينهض الرد عليه كما سبق ورجع كلام القهسماي الى كلام الزبلي فتأمل (قوله لانه خطا) اى فى الفعل فكانه رعى الى حربى فاصاب مسلما والفعل الواحد يتعدى متعددا ثم زبلي وتمايه فى المنع وفى حاشية ابي السعود فالحكم فى الثاني مخالف للاول بخلاف ما لوروى صيدا فخره ونفذ الى آخر فان حكمهما واحد وهو الحال كذا يحيط الشيخ عبد الحى اه واستفيد من التعديل انه لم يقصد هما معا والا كان متعمدا فيهما بانه عليه المقدسى (قوله فعلى الدافع الدية) هذا ونحوه لم يكن من أنواع القتل الخمسة وهذه من مناقبه فان فقهاء زمانه اخطوا فيها من (قوله والثاني على الثالث) اى فقهه فاحكمه (قوله فلذعت رجلا) بالعين المهمة كذا فى النسخة التى بيدي وفى بعض النسخ بالبدال المهمة والغبن المهمة وفى القساموس لدفع الحب قلبه ألمه والنار الشئ لثغته ثم قال واللوزي الخفيف الذكى الطريف الذهن الحديد الفؤاد اللسان الفصيح كانه يلدغ بالنار من ذكاته وقال فى باب الغبن المهمة من فصل اللام لدغته العقرى والحية كنع لدغا وتلدغ اغافه و ملدوغ ولدغ اه واما اللسع فقال فيه اسعت العقرى والحية كنع لدغت وهو ملدوغ وليسع أو اللسع لذوات الابرو اللدغ بالقلم فالمتعمد فى العقرى والحية اللدغ بالغبن المهمة (قوله ضمن) مقتضى جواب ابي حنيفة فى المسئلة السابقة ان تقيده هذه باللدغ فورا اما اذا مكث ساعة بعد الاقضاء ثم اسعته لا يضمن فمدبره (قوله فديته على رب السيف) وان لم يكن مال له وهو صريح فى انها لم تكن على العاقلة مع أنه لم يعتمد القتل ولا قصد (قوله لا ضمان) اى مع الاشهاد واعلمها قولان (قوله مع من لا يجب عليه القود) منه ما اذا لم يكن الاخر معه عصا كما سبق (قوله وله منها ولد) اى فان القصاص يسقط عن الوالد لان الولد لا يستوجب قصاصا على ابيه فكذا بسقط عن الاجنبى (قوله فلا قود على احدهما) اى الاحد المدبر وهو يعمه ما لو قال فلا قود عليهما امكن ان اوضح وعليهما الدية لكن فى مشاركة الاجنبى الاب أو الزوج الدية فى مالهما التعمد هما وفى العامد وما بعده غير الحية والسبع نصف الدية على العامد والعاقل والمبالغ فى ماله ومنه فى عاقلة الاخرين (قوله مع امرأته) او امرأته رجل آخر من اى يزن بها (قوله فقتله حل) ظاهره ولو غير محصن وهو ما مال اليه ابن وهبان وعلمه بان القتل هذا ليس من باب الحدود بل من باب النهى عن المتكبر وهكذا اطلق البرازى وقال الطرسوسى الاحصان شرط فى ذلك كانه نص عليه فاضحيان قال ولا يلتفت الى ما اطلقه فى الفتاوى الصغرى فان الزنا لا يوجب القتل بدون الاحصان اه وفى الجوى عن الزاهدى الاصل فى كل شخص اذا رأى مسلما يزن أنه يحل له قتله وانما يتنعم خوفا من أن لا يصدق انه رأى يزن اه وفى المنع عن الخيانة قيد حل القتل بما اذا صاح به ولم يهرب ولم يتنعم عن الزنا اه وفيها عن شرح النظم الوهبانى وكذا لو رأى فى منزله رجلا مع أهله أوجاره يشعر وخاف ان حذره أن يهونه فهو فى سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ما لو أكره رجل امرأته لقتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدسه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل اه (قوله وكذا لو أعطى صبيعا عصا أو سلاحا) اى ليس له ولم يأمره بشئ فغضب الصبي بذلك منخ أى بان سقط من يده على بعض بدنه وعطبه به وليس المراد أنه قتل به نفسه فانه لا ضمان على المعطى فى ذلك تباخرانية وفى الخلاصة لو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع اه (قوله بلاذن ولية) راجع الى أول المسائل ايضا ومفهومه انه اذا كان باذنه لا ضمان فيها ويحترز (قوله فمات) اى فى هذا العمل وفى الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بهل آخر ضمن ما تولد منه (قوله فتولان) المختار أنه يضمن ايضا هندية عن الخلاصة (قوله ولو قال له قم فوق ضمن) وكذا لو قال له ألق نفسك فى الماء او فى النار ففعل ضمن منع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

#### • (فصل فى الفعلين) •

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عديدين) قلولى القطع والقتل اتفاقا اذا تداخل بينهما برء أما اذا لم يتداخل بينهما البرء فلا تداخل ايضا عند الامام خلافا لما فى القتل ولا يقطع قيد دخل جزاء القطع فى جزاء القتل وخير الامام الولي ولا يعتبر اتحاد المجلس ولا تعدد كافى مسكين وهو الظاهر برهان (قوله فيؤخذ بالامرين) اى بموجبهما فيجيب فى الخطا الدية وفى العمد القود قال فى حاشية الشلبي عن قرا احصارى اعلم انه لا يتخلو القطع والقتل من أن يتداخل بينهما برء أو لا فان تداخل بينهما برء يعتبر كل فعل ويؤخذ وجوب الفعلين لان موجب الاول قد تنذر بالبرء فلا يدخل احدهما فى الآخر حتى لو كانا عديدين قلولى القطع والقتل وان كانا خطاين تجب دية ونصف

لان الحية لم تضرب الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثرنا وأما الاخير (فان اسعته مع سقوطها) فورا (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تسعته فورا (لا) يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقبه رضى الله عنه صريحة وتجمع الفتاوى قال المصنف وجه هذا التفصيل أحببت فى حادثة الفتوى وهى أن كلبا عتورا وقع على آخر فاقامه على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم فروع ه التى حية او عتريا فى الطريق فلذعت رجلا ضمن الا اذا تحوالت ثم لدغته ه وضع سيفا فى الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فديته على رب السيف وقتته على العاثره نورطوح سيره للمرى فتنطع نور غيره فمات ان أشهد عليه ضمير والا لا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاشهاد انما يكون فى الحائط لا فى الحيوان ناجية (و) اعلم أنه اذا اشتراك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك الاب فى قتل ابنه وتاجنبى شارك الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكعامد مع مخطف وعاقل مع مجنون وبالع مع صغير وشريك حية وسبع كفى الضمانية (فلا قود على احدهما) اى لا قصاص على واحد منهم ما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته أوجارته فقتله حل) لانه ذلك لا قصاص عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت فى نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه فى باب التعزير فروع ه صبي متحجور قال له رجل شذوى فأراد شذها فرفضته فمات فديته على عاقلة الامر وكذا لو أعطى صبيعا أو سلاحا أو أمره بحمل شئ او كسر حطب ونحو ذلك بلاذن ولية فمات ه ولو اعطاه السلاح ولم يقتل امسكه فقولان ه صبي على حائط صاح به رجل فوق فمات ان صاح به فقال لا تقع فوق لا يضمن ولو قال قم فوق ضمن به يفتى وقبل لا يضمن مطلقا ناجية

#### (فصل فى الفعلين)

(قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرين) اى بالقطع والقتل (ولو كانا عديدين او) كانا خطاين او) كانا مختلطين) اى احدهما عمدا والاخر خطأ (تخلل بينهما برء ولا) فيؤخذ بالامرين فى الكل بلا تداخل

(الافى خطاين لم يتخلل بينهما مائة) فانهم ما  
يتداخلان (فوجب فيهما مائة واحدة) وان  
تخلل بينهما لم يتداخل كما عرفت فالحاصل ان  
القطع اما بعد أو خطأ والقتل كذلك صار  
أربعة ثم اما ان يكون بينهما مائة أو لا صار  
ثمانية وقد علم حكم كل منها (كن ضربه مائة  
سوط فبرئ من تسعين ولم يبق أثرها) أى أثر  
الجراحة (ومات من عشرة) ففيه مائة واحدة  
لانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبرة الا فى حق  
التعزير وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق  
لها أثر عند أبي يوسف  
في مثل حكمة عدل وعن محمد يوجب أجرة  
الطبيب وثمان الادوية وروصد الشريعة  
وهداية وغيرها (وتجب حكمة) عدل مع  
دية النفس (فى مائة سوط جرحته وبقى أثرها)  
بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار  
الأثر هداية وغيرها وفى جواهر البناوى  
رجح جرح رجلا ففجز الجرح عن الكسب  
يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها راجل  
جاء بعوان الى رجل فضره بعوان ففجز عن  
الكسب بدواة المضروب ونفقة على الذى  
جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر أنه  
منزوع على قول محمد رحمه الله قلت وقد سئلت  
معزيا مجتبي عن أبي يوسف نحوه وسقط عنه  
فى الشجاج (ومن قطع) أى عمدا أو خطأ  
بدليل ما يأتى فيه صرح فى البرهان كفى  
الشرب لانه لكان فى القهستاني عن شرح  
الطحاوى أن الدية على العاقلة فى الخطا ومن  
ظن أنها على القاطع فى الخطا فقد أخطأ  
وكذا الوشج أو جرح (فصفا عن قطعه)  
أو شجته أو جرحته (فأت منه من قاطعه  
الدية) فى ماله من لا فالهما قلنا أنه عفا عن  
القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية  
أوعن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن  
النفس) فلا يضمن شيئا وحيدنا (فانخطأ يعتبر  
من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها  
والأعلى العاقلة فانه الدية كفى شج الطحاوى

دية وان كان أحدهما عمدا والآخر خطأ والقطع عديجب فى اليد القود وفى النفس الدية وان كان القطع خطأ  
يجب فى اليد نصف الدية وفى النفس القود وان لم يتخلل بينهما مائة فان اختلفا يعتبر كل فعل على حدة فى الخطا  
الدية وفى العمدا القود وان كانا خطأ فى دية واحدة اتفاقا وان كانا عديبن عندهما يقتل ولا يقطع وخبر الامام  
اه بتصرف (قوله الا فى خطاين الخ) فوجب دية واحدة للداخل بالجناية وعدم امكان اعطاء كل فعل  
حكم نفسه لعدم البرء ففعل القتل متهما وقال السمرقندى البرء بالضم عند أهل البصرة وبالفخ عند أهل الخجاز  
وهو الصحة اه مكى (قوله صار ثمانية) وان اعتبرنا كونهم من شخص واحد أو من شخصين مارت ستة عشر فان  
كانتا من شخصين يفعل بكل واحد منهما ما وجب فعليه من القصاص وأخذ الارش مطلقا اه (قوله كن ضربه  
مائة سوط) أى فى محلين برهان والواضح أن يقول وتجب حكمة عدل فيما اذا بقى أثرها أى التسعين ويكون  
مفهوم قوله ولم يبق أثرها وهكذا فعل صاحب التبيين حيث قال ولو بقى لها أثر بعد البرء يجب موجه مع دية  
النفس بالاجماع لان الارش يجب باعتبار الشين فى النفس وهو بقاء الاثر اه (قوله ففجز الجرح عن الكسب)  
أى مدة الجرح وانظر ما لو جرح عن الكسب أصلا والظاهر أنه بعد الحكم بوجبه من الارش أو حكمة العدل  
لا يجب شئ (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة وأما معناه فله فقال فى القاموس العوان كسحاب  
من الحروب التى قول فيها مزة ومن البقر والخيل التى تحت بعد بطنها البكر ومن النساء التى كان لها زرج اه  
والاولى التعبير بالعوان فانه كفى القاء وس الظاهر للراحد والجمع والمؤنث وبكسر أعوانا اه لانه يظهر الظالم  
وبعنه قال فى البرازية وفساد الملك بسبب السعاة افتوا بأن قتل الاعوانة والسعاة فى زمان الفتن جائز لكونهم  
فى مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلقون بالذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا اه (قوله ففجز  
عن الكسب) الكلام فيه كالقلام فى سابقه (قوله والظاهر أنه) أى وجوب النفقة والمداواة على قول محمد  
أى وجوب النعمان على الساعى (قوله وقد سئلتنا) أى فى شرح قول المصنف كما تبين اذا كسرت وقال هنالك  
وسقط عنه (قوله نحوه) حيث قال فعند أبي يوسف تجب حكمة عدل أى اجر الذلاع والطبيب (قوله ومن  
قطع) بالبناء للمجهول (قوله بدليل ما يأتى) من التنصيص فى مسئلة العفو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث  
منه بين الخطا والعمد فذكره هناك مقتصر اعليه يدل على أن هذه مسألة (قوله وبه صرح فى البرهان) حيث  
قال والخطا كالمعمد اه كبرى كبرى أن يقال ان ذلك فى صحة العفو لا فى ضمان الدية على القاطع ويدل عليه ما يأتى  
عن الزبلى (قوله لكن فى القهستاني) حتى هذا الاستدراك أن يذكر بعد قوله ضمن قاطعه الدية فى ماله كما ذكره  
القهستاني (قوله وكذا الوشج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتى والشجة مثله (قوله خلا فالهما) فبالا هو عفو  
عن النفس لانه يراد بالعفو عن القطع مثلا العفو عن موجه لادانته وموجه بقطعه ان اقتصر وقتل ان سرى  
فتناول أيهما وجد لان اسم القطع يتناول السارى (قوله وهو غير القتل) فالعفو عنه لا يكون عفا عن القتل  
وكان القياس وجوب القصاص عليه فى النفس لانه قتل نفسا مومة بغير حق عمدا الا أنا استحسننا سقوطة  
لان صورة العفو أورثت شبهة وهى دائرة للقود وهذا لانه أضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك يكفى  
لدرء القصاص لاسقوط المال لانه يجب مع الشبهة (قوله فهو عفو عن النفس) أما الاولى فلان الجناية اسم  
جنس يتناول السارى والمقتصر والقتل ابتداء لا ترى انه لو قال لجناية فى قبل فلان أوجب البراءة عن الكل  
وأما الثانية فانه صريح فى العفو عن السراية فلا يضمن شيئا اتفاقا (قوله فانخطأ يعتبر من ثلث ماله) قال  
الزبلى ولو كان القطع خطأ فهو كالمعمد فى هذه الوجوه حتى اذا أطلق بأن قال عفو عن البدن كان عفا عن دية  
النفس عندهما وعن دية اليد فقط عنده ولو قال عفو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث عنه كان عفا  
عن دية النفس بالاجماع حتى اذا مات منه بقط كل الدية غير أنه يعتبر من الثلث لان موجه المال وقد تعلق به  
حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر الاموال بخلاف ما اذا كان عمدا حيث يصح من جميع المال لان موجهه  
القصاص ولم يعلق حق الورثة به لانه ليس بمال اه ويكون أى العفو عن الدية فى الخطا وصية للعاقلة قال  
الصدر الشهيد وغيره وهذا لا يشك عند من لم يجعل القاتل واحدا من العاقلة أما من جعله واحدا من جانيه  
فلا تصح الوصية بقدر حصته من الدية لانه لا وصية للقاتل فلا تصح قالوا والصحيح أنه تصح فى حق القاتل  
وان حصلت للقاتل بقدر حصته لانه لم تصح فى الابتداء صحته فى الانتهاء اذ لو بطلت فى الابتداء كان كالمال



١٥ (قوله وظاهر اشكال ابن الكمال) حاصله أنهم تمسكوا بما مر في سقوط القصاص أي في مسئلة ما اذا قطع  
 فمعا من قطعه فمات ضمن قاطعه الدية بأن صورة العفو تنكفي في سقوط القصاص لانها تورث شبهة ولم يلتفتوا  
 الى المقدمة الثالثة انه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية أي وقد اعتبروها هنا قلت هذا لا يعارض  
 ما عليه المتون والشروح لانه بحث (قوله فديته على عاقلة المقتصل له) لان حققة في القطع والموجود قتل فلم  
 يمكن مستوفيا حقه بل استوفى غيره فيضمن (قوله خلافا لها) فقالا لا يضمن لانه استوفى حقه وهو  
 القطع فسقط للمراية اذا احتراز عن خارج عن وسعه (قوله بلا حكم حاكم) أما اذا استوفاه بحكمه فلا قصاص  
 كما تنفاه الحاكم بنفسه (قوله وأما الحاكم) أي اذا استوفى القصاص (قوله والفصاح) أي اذا لم يجاوز المعتاد أشياء  
 وأما اذا جاوزه فانه يضمن أبو السعود (قوله وتماه في الدور) قال فيها بخلاف ما ذكر من المسائل أي وهي الامام  
 اذا قطع يد السارق وسرى الى النفس ومات وكالبزاع والفصاح والحجام والختان اذ يجب الحكم فيها بالقصاص  
 على القاضي بتقلده والعمل على البراغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة (قوله والمباح  
 يتقيد به) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ  
 موجه وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر اهـ أشباه (قوله ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا) هذا على قول  
 الامام وعندهما لا يضمن الاب ورجع الامام الى قولهما (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير  
 اذنهما يضمن كما يأتي (قوله تعليميا) راجع الى الثلاثة (قوله ومحل في الضرب المعتاد) أي كوكينا ومحل في الضرب  
 على الوجه أو على المذاكير فانه موجب للضمان عند الكل من غير خلاف ولو سوطا واحدا لانه اتلاف أبو السعود  
 عن تلخيص الكبرى (قوله وبعد ذلك عفا) أما اذا لم يعف فلا ضمان الا أنه يكون مسئلا كما تقدم (قوله قيل هذا)  
 أي قول الامام بعد ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه أن الخلاف في ضرب الادب والمذكور هنا ضرب التعليم  
 وهو واجب لا يتقيد بالسلامة ولا خلاف فيه (قوله رجوع الى قولهما) لانه اذا ارتفع الضمان عن المعلم باذن  
 الاب فبالاولى اذا ضرب الاب بنفسه وذكر في التهمة الاصح ان أبا حنيفة يرجع الى قولهما وكذا العلامة البيري  
 نقل عن كدابة الجيب ترجيح رجوع الامام الى قولهما أبو السعود (قوله ضربها تاديبا الخ) لانه لنفع نفسه  
 بخلاف تعزير القاضي فانه لنفع المضر وبذلك كفي النهاية أنه انما يضربها بالمنفعة تعود اليه لا بالمنفعة تعود  
 الى المرأة ألا ترى أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة اهـ وقيل يجوز له ذلك (قوله وتماه ثمة) قال فيه ولو ضرب  
 ابنه الصغير تاديبا ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فعليه الدية والكنفارة واذا  
 ضربه حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه وقيل يرجع الى قولهما  
 وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج اذا ضرب اليتيم أو زوجته تاديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن  
 الاب أو الوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب والوصي بالاجماع وأبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى أوجب الدية والكنفارة على الاب ولم يوجبهما على المعلم اذا كان باذن وقيل هذا رجوع من أبي  
 حنيفة الى قولهما ولو ضرب المعلم بدون اذنه فمات يضمن والولد اذا ضربت ولدها تاديبا لاشك أنها تضمنت على  
 قول أبي حنيفة وعلى قولهما اختلاف المشايخ اهـ (قوله فأفضاها) أي جعل مسلك بولها وحيضها أو حيضها  
 وغائطها واحدا ذكره العلامة عبد البر (قوله فقبه ثلث الدية) لانها جاتفة (قوله وان اقتضى بركابا زانا)  
 قال في حاشية الاشياء لابي السعود نقل عن الزيلعي زنى بكبيرة فأفضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى  
 شبهة فعليه الحد ولا شيء عليه في الافضال ضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد  
 ولا شيء في الافضال ويجب القتل وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ودونها ولا مهر لها ثم ينظر  
 في الافضال فان لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة لانه قوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يستمسك  
 بولها حد وضمن ثلث الدية لان جنائيه جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك  
 فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا  
 لمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع  
 مثلها فان كان يستمسك بولها ازمنة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتمكن القصور في معنى الزنا وهو الايلاج  
 في قبل مشتهرة ولهذا لا يثبت به حرج المصاهرة وان كان لا يستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

وظاهر اشكال ابن الكمال في الدية تقوية قول  
 أبي يوسف قال المصنف (ولو مات المقتص  
 منه فديته على عاقلة المقتصل له) خلافا لها  
 قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم حاكم  
 وأما الحاكم والحجام والختان والفصاح  
 والبراغ فلا يتقيد فعلهم بشرط السلامة  
 كالأجير وتماه في الدور والاصل ان الواجب  
 لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به  
 ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا والام  
 أو الوصي ومن الاول ضرب الاب أو الوصي  
 أو المعلم باذن الاب تعليميا فان لا ضمان  
 التأديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم  
 لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد وأما  
 غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء  
 (وان قطع) ولي القتل (يد القاتل و) يد  
 ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية  
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص  
 للشبهة وقال لا شيء عليه (وضمان الصبي اذا  
 مات من ضرب أبيه أو وصيه تاديبا) أي  
 للتأديب (عليهما) أي على الاب والوصي  
 لان التأديب يحصل بالزجر والتعزير وقال  
 لا يضمن لو معتادا أو تاديبا غير المعتاد ففيه  
 الضمان اتفاقا كضرب معلم صبي أو عبدا  
 بغير اذن أبيه ومولاه) فوشر مرتب  
 فالضمان على المعلم اجماعا (وان) الضرب  
 (بأذنهما لا) ضمان على المعلم اجماعا قيل  
 هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولهما (وكذا  
 يضمن زوج امرأة ضربه تاديبا) لان  
 تأديبها الاولى كذا عزم المصنف لشارح  
 الجمع للعبى قلت وهو في الاشياء وغيرها  
 كما قدمناه وفي ديات المجنبي الزوج والوصي  
 كالأب تفصيلا وخلافا فعليه الدية  
 والكنفارة وقيل يرجع الامام الى قولهما  
 وتماه ثمة \* فروع \* ضرب امرأته فأفضاها  
 فان كانت تستمسك بولها فديته ثلث الدية والا  
 فكل الدية وان اقتضى بركابا زانا فأفضاها

محمد يضمن المهر أيضا لما ذكرنا اه وفي شرح العلامة عبد البر عن البدائع وان كان بغير الالة فالجواب في جميع الوجوه كالجواب في الوجه الاول في الواقع والخلاف والجمع بين الضمانين وعدم الجمع الا ان الارش في هذا الفصل يجب في ماله وفي الفصل الاول فعمله المعاقلة لانه بالالة فيكون في معنى الخطا وبغيره يكون عدم او قال بعض المشايخ لانه لا يجب المهر في هذا الفصل لتعلق وجوبه بقضاء الشهوة وليس وقال البعض يجب ويطلق غير الالة عليهم انعطاف الامر الافضاء كما ألحق الابلاج بالانزال في وجوب الحد اذا كانت زوجته فلا شيء عليه والوجه الاول هو افضاء الكبيرة مطوعة وغير مطوعة (قوله ولا غرم) أي اقر وأرث افضاء (قوله وأرث الافضاء) هو اما الثلث ان استمسكت والحل ان لم تستمسك (قوله فعليه نصف الدية) أي نصف دية العين أبو السعود لانه وقع الضمان بفعل مأذون وغير مأذون (قوله فمات بعد يوم أو يومين) الظاهر انه اتفقا في هذه الموت في حال الشق (قوله فتأمل) أي نعيم الدين (قوله مليا) يطلق على الساعة الطويلة من النار (قوله اذا كان الشق بأذن) أما اذا لم يكن بأذن فالظاهر القصاص ويحترق (قوله ولم يكن فاحشا) تفسير لما قبله (قوله خارج الرسم) أي العادة (قوله قلت) هو للمنف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### (باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

جرى على عادة المصنفين في ذكر هذا الباب في الجنايات وحقه أن يذكر في الشهادات ولما كانت شهادة في القتل شيئا متعلقا بالقتل نفسه أو ردها بعد ذكر أحكام القتل لا تتعلق الذي أدنى درجة من ذلك الشيء اه حوى واعلم انه يقبل شهادة النساء مع الرجال في القتل الخطا والقتل الذي لا يوجب القود وكذا الشهادة على الشهادة وكذا القاضي الى القاضي لأن موجبها المال ولو شهد عليه عدل بقتل يجبس أيا ما كان جاء شاهدا آخر ولا يخل سبيله وكذا لو شهد مستورا بقتل عمد يجبس حتى تظهر عدالة الشهود لانه صار متما وكذا في الخطا على الظاهر وقوله واعتبار حالته أي حالة القتل أي عدم ما قبله لا تعتبر بل المتغير حالة الرمي قال المصنف آخر الباب والمتغير حالة الرمي لا الوصول فقبح الدية بردة المرمى اليه قبل الوصول لا بأس لامة (قوله بطريق الخلافة) الفرق بين الخلافة والوراثة أن الوراثة تستدعي سبق ملك المورث ثم الانتقال منه الى الورثة والخلافة لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلافة هنا كما ذكره صدر الشريعة أن يقوم شخص مقام غيره في إقامة فعله ففي القتل اذا اعتدى القتال على المقتول فالحق أن يعتدى المقتول بقتل ما اعتدى عليه له عجزه عاجز عن إقامته فالورثة قاموا مقامه من غير أن المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثة اه منح وفي شرح الجوى فان قيل كيف صح القول بالخلافة وقيام الاصل بذلك غير متصور عقلا قلت تسامحو في اطلاق الخلافة فعنوا بما يتسايل الوراثة وفي ذلك اشعار بأن ذلك وظيفة حكمها الا أن يحجز عنها اعتلا سق قيام الغير مقامه ونفوعه اسم الوراثة لاشعارها بسبق ملك المورث فنصدهم بغير أحد التسمين عن الآخر بذلك في الاسم اقيزه ما في الحكم اه (قوله) ودرك النار في القاموس الشارح والمطلب به وتأريه كنع طالب به يقتل قاتله (قوله والميت ليس بأهل له لان القصاص ملك النعمل في المحل بعد موت الجرح ولا يتصور النعمل من الميت ولهذا سمع عفو الورثة قبل موت الجرح وانما صح عفو الجرح لان السبب انقذه (قوله نص فيه) فان اللام للميت فكذلك الحق تعالى التسلط للميت بعد القتل وفيه أن تسلط الولي قد يكون لتبوت الحق له ابتداء وقد يكون لحق انتقل له من مورثه فلا تكون الاية نصا وقال الاتفاقى ولا يوجب حقيقته أن القصاص حق الميت من وجهه وحق الورثة ابتداء من وجهه وذلك لانه شرع لتبني ودرك النار وحق الورثة ابتداء من هذا الوجه لان الميت لا ينفع به ومن حيث انه بدل النفس حق الميت وهذا اذا انقلب ما لا تقضي منه ديونه وتنفذ وصاياه واذا كان القصاص حقا للورثة من وجه لم يجز أن ينتصب أحد الورثة خصما عن الوارث الاخر لانه أثبت حق نفسه لاحق غيره فلا بد من إعادة البيعة للقاتل لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت لاعتقالي آخر فلما ثبت ان القصاص حق الميت من وجه وحق الورثة من وجه ثبت القتل من وجه والنبوت من وجه وأورث الشبهة والمتهم يجبس بخلاف الدية فانما حق الميت من كل وجه لانه ينفع بها فجاز أن ينتصب أحد الورثة خصما عن الميت فلم يجز الى إعادة البيعة اه (قوله فأحد هم خصم عن الباقيين) لانه ثبت جميع الحق لغيره وهو الميت فثبتت للبيعة بخلاف ما ذكره بعد فانه انما ثبت حق نفسه لاحق غيره قال في المنع مما يتعلق بالاول حق اذا ادعى أحد الورثة شيئا

فان معارضة حدنا ولا غرم وان مكرهه فعليه الحد وأرث الافضاء لا العقر كما في القدسي قطع اطعام الجاس من عينه وكان غير حاذق نعمت فعليه نصف الدية انشاء وفي القضية مثل نعيم الدين من مربية سقطت من سطح فاستخرج رأسها فقال كذب من الجراحين ان شئت فسم رأسها عتوت وقال واحد منهم سم ان شئت فسم اليوم موت وأنا أشتقه وبرسم فقتل فمات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتيل مليا ثم قال لا اذا كان فاحشا خارج الرسم الشق متاد اولم يكن فاحشا فاضامن هل يضمن قبل له فلو قال ان مات فاضامن هل يضمن قبل لا انتهى قلت انما لم يعتبر شرط النعمان لما تقررت شرطه على الاصيل باطل على ما عليه الفتوى انتهى والله تعالى اعلم

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

أي حالة القتل (القود ثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة) من غير سبق ذلك المورث لان شرعية القود تشي في الصدر ودرك النار والميت ليس بأهل له وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا ما نص فيه (وقالا بطريق الارث) كما لو انقلب مالا وغيرة الخلاف ما أفاده بقوله (فلا يصبر أحدهم) أي أحد الورثة (خصما عن الباقيين) في استنباء النصيب بخلافهما والاصل ان كل ما يليك الورثة بطريق الوراثة فأحد هم خصم عن الباقيين وقائم مقام الكل في المعصية

وما عاكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير  
أحدهم خصما من الباقيين ثم فرع عليه بقوله  
(فلو أقام جهة يقتل أبيه عمد مع غيبة أخيه)  
يريد القود (لا يقيد) اجماعا حتى يحضر  
القائب لكنه يحبس لأنه صار منهما (فان  
حضر) القائب (يعيدها) نائبا (لإقتلا)  
القاتل وقال لا يعيد (وفي) القتل (الخطأ  
والدين) لا يحتاج إلى إعادة البيعة بالاجماع  
لما مر (فلو برهن القاتل على عفو القائب  
فالحاضر خصم) لا تقا له مالا (وسقط القود  
وكذا القود لغيره) عدهما عدا أو خطأ أو الحال  
ان السيدين (أحدهما غائب) فهو على  
التفصيل السابق (ولو أخبر وإيا قود به عفو  
أخيهما) أي الثالث (فهو) أي أخيهما  
(عفو للقصاص منهما) علام بينهما وهي  
رباعية فالقول (ان صدقهما) أي الخبرين  
(القاتل والاخ) الشريك (فلا شيء له) أي  
لشريك علام تصديقه (ولهما ثلثا الدين  
و) الثاني (ان كذباهما فلا شيء للخبرين  
ولاخيهما ثلث الدين) الثالث (ان صدقهما  
القاتل وحده فلكل منهما ثلثه) الرابع (ان  
صدقهما الاخ فقط فلا ثلثا) لان اقراره ارتد  
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدين  
(و) لكنه (يصرف) ذلك (إلى الخبرين)  
استصحابا وهو الاصح زايه لأنه صار مقرهما  
بما أقربه القاتل (وان شهد أنه ضربه بشيء  
جرح فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتص)  
لان النائب بالبيعة كالنائب معاينة ولا يحتاج  
الشاهد أن يقول انه مات من جراحته  
برازية (وان اختلف شاهد اقتل في الزمان أو  
في المكان أو في آله أو قال أحدهما قتله  
بعضا) قال (الاخر لم أدر بماذا قتله أو شهد  
أحدهما على معاينة القتل والاخر على  
اقرار القاتل به بطل) لان القتل لا يتكرر  
(وكذا) تبطل الشهادة (لو كل النصاب في كلم  
واحد منهما) لتيقن القاضي بكذب أحد  
الفرقتين ولا أولوية (ولو كل أحد الفرقتين  
دون الآخر قبيل الكامل منهما) خصم  
المعارض (ولو شهدا بقتله وقالاهما آله  
فحب الدين في ماله) في ثلاث ضمن شرعية  
استصحابا جاعلا على الأدنى وهو الدية وكانت  
في ماله

من التركة على أحد وأقام بيعة ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقون إلى تجديد الدعوى وكذا إذا ادعى على أحد  
الورثة شيئا من التركة وأقام البيعة عليه ثبت على الجميع حتى لا يحتاج الذي إلى أن يدعى على كل واحد  
(قوله لا يقيد) بضم الياء من آحاد أبو السعود يقال آحاد الأمر القاتل بالقتل قتله به قودا وقودت القاتل  
إلى موضع القتل قودا حملته إليه اه مصباح (قوله اجماعا) أما عند الإمام فلا يفتى أحدهم خصما  
عن البيعة وأما عندهما فلا يحال عفو القائب (قوله لما مر) من الأصل وفي التبيين لأن الخطأ والدين موجبهما  
المال وطريق نبوته الميراث اه (قوله فالحاضر خصم) لأنه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص  
وانقلابه مالا ولا يمكن من إثباته إلا بإثبات عفو القائب فالتصحيح لخصمه فإذ قضى عليه صار القائب  
مقتضيا عليه تبعا اه حوى (قوله وسقط القود) أي ولو جاز الغائب وأنكر العفو وغابت أو هلكت البيعة  
ويصرف حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر من غير إعادة  
القائب ولو أقام القاتل البيعة ان القائب قد عفا فالتصحيح لخصمه وسقط القصاص قال في المنع فخاله ان هذه  
المسئلة مثل الأولى في جميع ما ذكرنا إلا انه اذا كان القتل خطأ أو عمدا لا يكون الحاضر خصما بالاجماع والفرق  
لهما في الكل ولا في حنفية في الخطأ ان أحد الورثة خصم عن الباقيين كما ذكرنا ولا كذلك المولين اه (قوله  
ولهما ثلثا الدية) لأن نصيبهما صار مالا (قوله فلا شيء للخبرين) لأنهما باخبا عدهما سقط حقهما في القصاص  
فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذيب القاتل والشريك وفي التبيين لأنهما ماتا عليه بالعفو أو قرا بطلان  
حقهما في القصاص فصح اقرارهما في حق أنفسهما وأدعيا انقلابه مالا فلا يصح صدق دعواهما إلا بيعة وللأولى  
المشهد وعليه ثلث الدية لأن دعواهما العفو عليه وهو ~~بكر~~ بغيره العفو منهما في حق المشهود عليه فيثبت  
نصيبه حالا فان قلت أخبرهما شهادة فلا وجه لردّها أعجب بأنها لا تكون دون الدعوى والمذموم هو القاتل  
ان وقعت الدعوى وهو مكذب هنا لا مذموم (قوله ولاخيهما ثلث الدية) لأن حق الخبرين لم يمسقط في القصاص  
سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه وانتقل إلى المال وسقط حقهما في المال أيضا لما ذكر في حصة شريكهما  
وهي ثلث الدية (قوله وحده) أي وكذبهما الشريك (قوله فلكل منهما ثلثها) لأنه لما صدقتهما أو قرأهما بئس  
الدية فليزم وأدعى بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدق به قبول مالا فيدفعه إليه (قوله فله ثلثها) وسقط الثلثان  
لتكذيب القاتل إياهما فسقط القصاص لعفو الثالث وسقط الثلثان لتكذيب القاتل إياهما فلا يلزم لهما  
شيء ولا ينافي إقامة القصاص مع اقرار الثالث بعفوه (قوله لان اقراره الخ) جواب سؤال حاصله كيف يكون له  
الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا لعفوه (قوله استحصانا) والقياس أن لا يكون على القاتل شيء لأن  
ما ادعاه الخبران من المال على القاتل لم يثبت لانكاره وما أقربه القاتل يبطل بتكذيبه أي بتكذيب المشهود  
عليه القاتل في انكار العفو يعني المصدق الاخ الخبرين صار تصديقه تكذيبا منه للقاتل في انكاره العفو (قوله  
لأنه صار مقرهما بما أقربه القاتل) هذا بيان لوجه الاستحصان وهو أن القاتل يتكذبهما أي في أخبارهما بعفو  
الثالث أقر للمشهود عليه بالعفو بثلث الدية لأن القود سقط باخبارهما وصار ذلك كابتداء عفو منهما وانقلب  
مالا وسقط حظهما لتكذيبه إياهما وكان العافي يقول لاحق فيهما أقررت به لي لعفوي بل لولاين الآخرين  
لا انقلاب حقهما مالا بعفوي وتظهيره من قال فلان على مائة فقال المقر له ليس لي ولكنها فلان فان المال يكون  
للمقر له الثاني فكذا يكون الثلث الذي أقربه القاتل للعافي يكون للآخرين وفي التبيين عن الجامع الصغير كان  
هذا الثالث للشاهد لا للمشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم انه قد عفا ولا شيء له وللشاهدين على  
القاتل ثلثا الدية شافى ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف إليهما  
لاقرارهما بهما بذلك ثم ذكر التنظير المذكور فتأمل (قوله فلم يزل صاحب فراس) انظر هل هذا قيد في القصاص  
أو المراد تحقق السراية وان لم يكن صاحب فراس (قوله يقتص) فان قيل الضرب بالجراح قد يكون خطأ قلنا  
لما شهدوا انه ضربه بسلاح ثبت العمل لا محالة لأنه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه أقدامه في البناءة  
وفي حاشية سمرى الدين سبأ في مسائل شتى انهم لو شهدوا بطلاق القتل أو أقر بطلاق القتل وجب القصاص  
وان لم يوجد لفظ التعمد اه (قوله برازية) عبارتها وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به ثم قال  
ولأن إضافة الاحكام إلى السبب السابق لازم لا إلى سبب يتوهم اه (قوله في الزمان أو في المكان) وجه

لأن الأصل في الفعل العمد (وان أقر كل واحد منهما) أي من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا قتلها) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمستهلة بجماها (شهادة لفت) الشهادة لان التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يطل شهادته اتفاق المقر لا يطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة) الاقرار (السابقة) صدقه ليس له ان يقتل واحد منهما) لأن تصديقه باقراره كل يقتله وصدقه اقرار بأن الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لأنه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارهما زباني (ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت البيينة على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له) الولي (قتل المقر دون المنهود عليه) لأن فيه تكذيبا لبعض سوجه كما مر (ولو قال) الولي (لا أحد المقرين صدقت أنت قتله وحدك مكان قتله) لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لأحد المشهود عليهما) كان له قتله لعدم تكذيبه بشهوده عليه وانما كذب الآخر من وكذا حكم الخطافي كل ما ذكره الزبلي (شهدا على رجل يقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (في المشهود يقتله - بما ضمن العاقلة الولي) اقضه الدية بالحق (أو الشهود رجوع) أي الشهود (عليه) على الولي لقتلهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطا) فإذا جاء حيا يجبر الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (إلا في الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي لأنهم أوجبوا له القود وهو ليس بمال ولا يربعون كالخطا (ولو شهدا على اقراره) أي اقرارا تناقلا بالخطا أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيره) في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمنا) إذا لم يظهر كذبهما في شهادتهما (ضمن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) إذا ظهر أنه أسندها منهم بغير حق

عدم القصاص ان القتل في مكان أو زمان غير القتل في مكان أو زمان آخر وأيضاً اتفاق الشاهدين بشرط القبول ولم يوجد وقد تبين القاضي بكذب أحدهما لاختلاف الاجتماع (قوله أو في آله) انما لم تقبل لأن الحكم يختلف باختلاف الآلة فكان على كل قتل فرد لم يقبل وفي الخزانة لو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والاخر بالسكين لم يجز ولو كانت الشهادة باقراره جاز اه قال العلامة عزى زاده منه يظهر أن مدار بطلان الشهادة بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة أحدهما للعمد وموجب شهادة الآخر الخطأ اه (قوله بماذا قتله) بآثبات ألف ما لا سفاهة الجبرورة لا مقزاجها بذاجوى عن معنى المييب والوجه في هذه ان من شهدا بقتله بعضا شهد بشبه العمد والاخر بطلاق القتل والمطلق بغير المقتل لانه يحتمل أن يكون عمدا أو شبه عمدا وخطأ فلم يثبت الاتفاق على المشهود به (قوله أو شهد أحدهما على معاشة القتل) على معنى الباء والوجه فيما ذكر اختلاف المشهود به فان أحدهما فعل والاخر قول (قوله لأن القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر اذا تم نصاب الشهادة على كل والموضوع انها شهادة فرد فالوجه ما نقلناه في العلل (قوله تبين القاضي بكذب أحد الفريقين) لانه فعل واحد لا يتكرر (قوله ولا أولوية) أي لا أحدهما بالقبول (قوله استحسننا) والقصاص عدم القبول لجهاالة القتل بجهاالة آله (قوله ولا على الأدنى) أي أدنى موجب القتل المطلق ولا يعمل قوله ما لا ندري على القتل بل على انهما ساءا المدرة المندوب اليه في العقوبات فتعسفنا للظن بهما (قوله عملا باقرارهما) قال في المنع لأن كلامهما أقر باقراره بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذب في انفراد بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما أقر به لا يطل اقراره في الباقي لأن في ذلك تفسيقا وفسقا لا يمنع صحة اقراره (قوله لفت) اذا صدق الولي أحدى البينتين كما يأتي (قوله لأن التكذيب) أي تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به (قوله ليس له أن يقتل واحدا منهما) وليس له دية أيضا لما ذكره (قوله اقرارا بأن الآخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل (قوله بلا تصديق) أي في الانفراد (قوله وقامت البيينة على آخره قتله) أهل البيينة هذه من ولي غير الذي ادعى ان كلاهما قتل (قوله لأن فيه) أي في قول الولي قتلناه جميعا (قوله لبعض سوجه) أي موجب المشهود به وهو الانفراد أي وهو فسق الخ (قوله يجبر الورثة) أي ورثة المشهود عليه بالقتل العمد فقتل وجاء المشهود بقتله حيا بين تضمين الولي الدية وبسقوط القود لأن حكم الحاكم به أورش شبهة قدر ثبوتها (قوله وقضى بالدية على العاقلة) أي في الخطا وبالقصاص في العمد واقص بالفعل (قوله وضمن الولي) بتخفيف ضمن (قوله والمعتبر حالة الرمي) لأن الثمنان بالفعل وهو الرمي اذ هو الذي يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له بعده أصلا فيصير فان لا يرمى والرمي اليه متقوم في هذه الحالة (قوله وقال لا شيء عليه) لأن التلغ في محل لا عصمة له وارتلاف غير المصوم هدر (قوله وتجب القيمة) أي لادية الخنز (قوله فرجع شاهداه) انما أقرد الشاهدان رجوع واحد من الاربعة يدرا الحد (قوله أي جان) تقدم مرارا (قوله قطع الحشفة) أي حشفة الصبي خطأ أشباه (قوله يجب نصف الدية) أي دية النفس ونصفها خمسة ثمانية دينار كما في الاشياء (قوله نصف عشرها) وهو خسون ديناراً اشباه ولو قطع اذنه ثم نزل ميتا يجب نصف الدية ولا يتم الاغزاز الا بهذا القطع اذنه وقد نزل حيا (قوله فقتل دية الاسنان) بينه المصنف والموافق بعد قريبات الديان بياناً شافياً فلا حاجة اليه والله تعالى أعلم وأسئله عذر الله العظيم

### \*(كتاب الديان)\*

ذكر مسائل كتاب الديان بعد كتاب الجنائيات لأن الدية أحد موجبي الجنابة في الأدنى ولكن لما كان القصاص أعلاهما وأقواهما اقدمه لأن موجب الاحياء والميانه فيه أكثر ولأن وجوب الدية فيما كان من العوارض كالخطا وما في هذه والأصل عدم العوارض فتقدم القصاص على الدية ما شلى عن الغاية (قوله الدية في الشرع) وأما لغة فهي مصدر ودى القاتل المقتول اذا أعطى ولله المال الذي هو بدل النفس وتركها يبدل على الجري والخروج ومنه الوادى اذا ما يدى منه أى يجرى وناؤها عوض عن الواوى أوله الكافي عدة فاطلاق الدية على المال حقيقة عرفية عند الفقهاء مجازا أقوى وهذا معنى قوله بعد لانه من المتنولات الشرعية (قوله والأرض اسم للواجب فيعادون النفس) ظاهره انه لا يطلق الأرض على بدل النفس ولا على حكومة العدل وليس كذلك قال القهستاني وقد يطلق الأرض على بدل النفس وحكومة العدل اه أبو السعود وفيه أن التعريف للغالب

(والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضعفان  
(لا الوصول) وحديثه (فتجب الدية) في طاله  
وسقط القود للشبهة (بردة الرمي اليه قبل  
الوصول) وقال لا شيء عليه (لا يجب دية  
الرمي اليه) (بإسلامه) (بالإجماع) (و) (تجب  
(القيمة بعقده) (بهد الرمي قبل الإصاية  
(و) (يجب) (الجزاء على محرم رمي صبي الغل)  
فوصل لا على حلال رماه فأحرم فوصل  
ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع  
شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس  
فوصل (لا يحمل) (مارماه بجوسي فألم فوصل)  
لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي لفرزه أي  
جان لومات مجنبه فعليه نصف الدية ولو عاش  
فأدية فقتل خنان قطع الحشفة باذن أبيه  
أي إنسان بقطع أذنه تجب نصف الدية  
وبقطع رأسه نصف عشرها فقتل جنين  
خرج رأسه فقطعه ففيه الفقرة أي تنهى يجب  
بأن لا يفرقه دية وثلاثة أخماسها فقتل دية  
الإنسان أشباه والله تعالى أعلم بالصواب

### • (كتاب الديات) •

الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل  
النفس لانتسبه للمفعول بالمصدر لانه من  
المنقولات الشرعية والأرض اسم للأوجب  
فيما دون النفس (دية تشبه العمدانة من  
الابل ارباعا من بنت محاض) (وبنت لبون  
وحقة (الى جذعة) (بإدخال القباية) (وهي)  
الدية (المغلطة لا غيرها) (الدية) (في الخطأ أخاض  
نهارا ومن ابن محاض أو ألف دينار من الذهب  
أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال  
الشافعي اثنا عشر ألفا وقالهما ومن البقر  
ماتن بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلل مائتا  
حلة كل حلة ثوبان ازار ورداء هو المختار  
(وكفارتها) أي الخطا وشبه العمد (هتق)  
قن (مؤمن فأن يجر عنه صام شهرين ولاء  
ولا اطعام فيها) اذ لم يرد به النص والمقابر  
توقيفية (وصح) (امتناع) (رضيخ أحد الأبوين  
مسلم) لانه مسلم تبعا (للابنين ودية المرأة  
على النصف من دية الرجل في دية النفس  
ومادونهما

لأننا دون أيضا حكومة العدل واجبة فبما دون النفس وفي البناء وأما الدية فامس لضمان يجب بمقابلته الأذى  
أو طرف منه سمي به لأنها تؤدى عادة لانه قلبا يجرى العفو فيه لعظم حرمة الأذى ولم يسم قيمة لان القيمة اسم  
لما يقام مقام الفاتت وفي قيامه مقام الفاتت قصور اعدام المائلة بينهما ووضع ضمان المال بسعي قيمة ولا يسمى دية  
لان معنى القيام فيه أكل لوجود المائلة المطلقة اه (قوله ارباعا) حال من الابل أو تمير أي من حيث الارباع  
(قوله لا غير) يعني ان قضى بالدية من غير الابل لم تغلف حق لا يراى في القضية على عشرة آلاف ولا في الذهب على  
ألف دينار اه جوهره لان المقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا تدخل لراى فيها حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ  
قضاؤه لعدم التوقيف في التقدير بغير الابل انتهى والذي قدمه الزيلعي أول الكتاب أن الدية في شبه العمد  
لاتكون الا من الابل مغلطة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل اه بخلاف الخطا  
فان الخبايا فيها لا تقال وكلام الدرر يشير الى أن الواجب أحد الثلاثة وبه صرح في شرح الجمع فيكون الخيار  
للقائل في دفع أيها شاء ولو في شبه العمد وصرح في الخطا بخلافه ووجهه في الشرع بلالية بأنه لو كان الواجب  
ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخذ بقوت حكمه التغليظ اه أبو السعود (قوله والدية  
في الخطا الخ) والخيار في هذه الأنواع للقائل لانه هو الذي يجب عليه كافي كفارة البين وظاهر مذهب الاصحاب  
ان الكل أصول واليه رجوع أبو بكر الرازي وصحان قبل يفتي بأن الأصل هو الابل وعليه لا يجوز المساواة  
ولا للقائل أن يؤدى الدراهم مع القدرة على الابل ابرضى ولان القليل (قوله ومن البقر) قال في البرهان قيمة  
كل بقرة خمسة درهما وقيمة كل حلة كذلك وقيمة كل شاة خمسة دراهم اه ودليل الامام أن التقدير انما  
يستقيم بشئ معلوم المالية وهذه الاشياء مجهولة المالية ولهذا لا يتقدر بها المتلفات والتقدير بالابل عرف  
بالأشياء المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعدل عن القياس والآثار التي وردت بما يحتمل القضاء بها بطريق  
الصلح فلا يلزمه حجة (قوله والخيار) أي في تقدير الحلة وقبل في زمانها تقيس وسراويل وفي الجنبى والحلة  
رداء ومثرا لا تؤخذ الا اليمانية قيمتها بخسون فصاعدا اه (قوله لانه مسلم تبعا) اعلم ان شروط هذا الاعتناق  
الاسلام وسلامة الأطراف والاقول يحصل بالاسلام أحد الابوين حتى اذا كانا كافرين لم يميز والثاني بالظاهر  
وتأويل المسئلة انه اعتق ثم عاش حتى ظهرت سلامة أطرافه وأعضائه حتى لومات قبل ذلك الظهور لم تتأذبه  
الكفارة بناء على نفي الاسلام في شرح الجامع الصغير (قوله الابنين) لانه لم تعرف حياته ولا سلامته فلم يميز  
ولانه عضو من وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة على النصف من دية الرجل) سواء  
كانت مسلمة أو زنت لان المرأة جعلت على النصف من الرجل في ميراثها وشهادتها فكذلك في ديتها جوهره  
وفي يد الخنثى مافي يد المرأة عنده وعندهما نصف مافي يد الرجل ونصف مافي يد المرأة فان قتل الخنثى عمدا ففيه  
القصاص مكى عن الجوهره ويجرى التغليظ في دية المرأة اذا كان القتل شبه عمد بأن تؤخذ ارباعا من الابل  
فليظر أبو السعود (قوله وصح في الجوهره الخ) لم يبين أنه هل يجب عليه الحكومة والتعزير أو لا خيرة فقط  
(قوله وأقره في الشرع بلالية) غير مسلم لانه نقل نصيح الجوهره المذكور ونقل بعده ما نصه وقال الزيلعي  
والمسئمان دية مثل دية الذمي في الصحيح لما روينا فقد اختلف التصحيح اه كلامه أبو السعود (قوله  
وفي النفس) في السببية ولا حاجة لذكر النفس لعل حكمها مما تقدم (قوله والانتف) لانه أزال الجمل على الكمال  
وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن وهو مادون قصبة الانتف وهو ما لان منه أو قطع الارنبه وهو طرف  
الانتف أو قطع المارن مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجمل ولا يزيد على دية واحد لان الكل عضو واحد ولان  
فيه تفويت المنفعة على الكمال فان منفعة الانتف ان تجتمع الروائح في قصبة الانتف تلحوا الى الدماغ وذلك  
يقوت بقطع المارن والاعضاء على خمسة أنواع منها اطفال ودمها ما هو من دوج ومنها ما هو أرباع ومنها  
ما هو اثنان ومنها ما يزيد على ذلك ففي كل واحد من الافراد يجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والارباع  
والاعشار كذلك ونعنامه في التبيين (قوله والذكر) لان فيه تفويت منفعة جهة من الوطو والاستيلاء واستعمال  
البول ورميه والايلاج الذي هو طريق الاعلاق (قوله والحشفة) لان الأصل في منشفة الايلاج والدفق  
والقصبة كالتابع (قوله والعقل) اذا ذهب بضر به لقوات منفعة الادراك لان الانسان به يتميز عن غيره  
من الحيوانات وفيه ينفع نفسه في معاشه ومعاذه (قوله والشم والذوق والسمع والبصر) لان كل واحد منها

وروى ذلك عن علي رضي الله عنه سقوفها  
ومرفوعا (والذي والمستأن والمسلم) في  
الدية (سواء) خلافا للشافعي وصح في  
الجوهرة أنه لا دية في المستأن وأقصره في  
الشرب لا لية لكن بالتسوية بجرم في الاختيار  
وصححه الزياي (وفي النفس) خبر المبتدأ وهو  
قوله لا في الدية (والانف) وما ربه وأربته  
وقيل في أربته حكومة عدل على الصحيح  
(والذكر والخشفة والعقل والشم والذوق  
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفاد  
أن في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرية  
وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه (أوضح  
اداء أكثر الحروف) والاقسمت الدية على عدد  
حروف الهجاء الثمانية والعشرين أو حروف  
اللسان الستة عشر تصحان فما أصاب  
الفائت يلزمه وتقامه في شرح الوهبانية  
وغبرها (ولحية حلفت فلم تنبت) ويؤجل سنة  
فان مات فيها برئ وفي نصفها نصف الدية وفيما  
دونه حكومة عدل كشارب وليسة عبد  
في الصحيح ولا شيء في خية كوسج على ذقه  
شعرات معدودة ولو على خذ أيا أولئك  
غير متصل بحكومة عدل ولو متصل فلا فكل  
الدية (وشعر الرأس كذلك) أي اذا حلق  
ولم ينبت كذا روى عن علي رضي الله عنه  
وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه  
لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام  
السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كمن صدر  
وساعد وساق (والعينين والشفيتين  
والحاجبين والرجلين والاذنين والانيبين)  
أي الخصيتين (وثدي المرأة) وحلتهم ما  
والاثنين اذا استأصلاهما والا في حكومة  
عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين (الدية)  
وفي ثدي الرجل حكومة عدل (وفي كل  
واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف  
الدية وفي اشعار العين الاربعة) جمع شفرة  
بضم الشين وتفتح الجفن أو الهدب (الدية)  
اراقعها ولم تنبت

منفعة مقصودة وقد روى أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى لرجل على رجل باربع ديات بضربة واحدة وقعت  
على رأسه ذهب بها عقله وسمعته وبصره وكلامه (قوله أفاد أن في لسان الاخرس حكومة عدل) أي بقوله ان منع  
النطق وكذا تجب الحكومة بقطع آلة النطق أو العين أو اليد الشلاء أو الرجل العرجاء أو العين العوراء أو السن  
السوداء ولا يجب القصاص في العمى ولا الدية في الخطأ لأنه لم يفت منفعة ولا فوت جلا على الكمال أبو السهود  
عن العناية قال عن شيخه ومفاده أنه لو ضرب معنوها بخن لا دية عليه لأنه لم يزل منفعة على الكمال اه  
(قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق (قوله أو منع اداء أكثر الحروف) هذا غير الاصح كما يدل عليه عبارة الزياي  
فانه حكاه بقيل وكما صرح به العلامة عبد البر في شرحه وعبارته وان قصر اللسان عن الكلام ببعضها فغيب  
ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فان كان النقصان عن نصف الحروف تجب نصف الدية أو عن ثلثها فالثلث  
أو عن ربعها فالربع أو عن حرف فيجب بقدره وهل يجب باعتبار جميع حروف المعجم أو حروف اللسان لأنه  
هو المستفيع به فيها فقط اختلاف المتأخرون والاصل في ذلك ما روى ان رجلا قطع لسان رجل أي بعضه في زمن  
على رضي الله تعالى عنه فأمر من قطع لسانه أن يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسب ما أسقط وحكم عليه بقدر ذلك  
وهذا المحتمل لان يكون على حسابه من حروف اللسان أو من جميع الحروف قلت في محض صر الخط قال بعضهم  
ان كان لا يتكلم بأكثر الحروف تجب دية كاملة وان كان يتكلم بها قلة الحروف بحيث يفهم الناس في أكثر الامور  
الان في الافهام نوع نقصان تجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله تعالى أعلم اه (قوله الستة عشر) وهي  
النساء والناجم والجيم والذال والذال والراء والاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون  
والياء منع وقيل أربعة عشر (قوله وتقامه في شرح الوهبانية) أفاد فيه انه على اعتبار ستة عشر حرفا يكون  
في كل حرف ستانة وخسة وعشرون درهما ومن اذهب اثنا وستون ونصف وعلى القول الاخر سبعة مائة  
وأربعة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم اه (قوله وليحية حلفت فلم تنبت) لانه ازال الجمال على الكمال وكذا  
في شعر الرأس ألا ترى ان الاصل تسكف في ستره فيلزمه كمال الدية كالموقوف الا الذين الشاخصين والدليل على  
انه جمال قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملائكة تسيبهم سبحان من زين الرجال بالحي والنساء بالقرون  
والذوائب وهذا الحكم خاص بجملة الرجل أما جملة المرأة فلا شيء فيها والمرايط يطلق هنا وفيما يأتي في شعر الرأس  
مطلق الازالة (قوله وفي نصفها نصف الدية) اذا علم أن الباقي نصف وان لم يعلم فحكومة عدل منع عن البزاية  
(قوله كشارب) لانه تابع فصار كطرف من اطراف الحيية (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية لان  
المقصود منه الاستخدام دون الجمال وهو لا يفوت بالخلق بخلاف الخنزير المقصود منه في حق الجمال  
فيجب بقواته كمال الدية ومقابل الصحيح وجوب كمال القيمة قال القاضي الفتي في قطع اذنه وانفبه وحلق  
لحيته اذا لم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قال ورواه الحسن عنه لان المتعريفية المالية اه مكى (قوله  
ولا شيء في خية كوسج الخ) لان وجودها يشينه ولا يزينه (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفي لحيته  
جمال كامل اه زياي (قوله أي اذا حلق ولم ينبت) قال في التبيين وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوى  
كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق لعل الجاني أثره ولكنه يؤدب على ذلك لارتكاب المحرم اه قال ويستوى فيه  
الصغير والكبير والذكور والانثى (قوله مطلقا) أي ولو عمدا لان القصاص عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا  
أو دلالا والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناه لانه لم يقابل به ولا يوههم فيه السراية  
بخلاف النفس والجراحات (قوله فلا شيء عليه) أي الا الادب وكذا يقال فيما بعده وهو غير مكتر مع قوله  
فان مات فيها برئ لانه في الحيية وما هنا في شعر الرأس (قوله والعينين الخ) اصل ذلك ما روى أنه عليه الصلاة  
والسلام قال في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اليدين الدية وفي احدهما نصف الدية  
وفي الرجلين الدية وفي احدهما نصف الدية (قوله والشفيتين) لان في ثفويهما فوت امساك الطعام عند  
الاكل ومنفعة الجمال على الكمال (قوله والحاجبين) اتفويت الجمال على الكمال (قوله والانيبين) لتفويت  
منفعة الامانة والنسل (قوله وثدي المرأة) لتفويت منفعة الارضاع (قوله وحلتهم ما) لفوات المنفعة المذكورة  
ولفوات امساك اللبن لانه اذا لم يكن لتدبيرها حكمة يتعذر على الصبي الالتقام عند الارضاع (قوله اذا استأصلاهما)  
بجيب لم يبق على الوركين شيء منع (قوله وكذا فرج المرأة) أي اذا استأصلا حتى وصل العظم وجبت الدية والا  
في حكومة عدل ومقتضى ما تقدم في الاعضاء المفردة والمزدوجة أن يكون في الجانب الواحد نصف الدية وكذا

حكومة عدل لكن المعتد أن في كل دية كاملة جفنا أو شعره (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها أصل في أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها) أي نصف دية الأصبع (لونها مصلان) كالإبهام (وفي كل سن) يعني من الرجل أذنية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره (خمس من الأبل) أو خمسة ودينارا (أو خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دية لو حرق أو نصف عشر قيمته لو عبد افان قلت تزيد حينئذ دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي القاية وغيرها وفي العناية وبأس في البدن ما يجب بتقويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان وقد توجد نواجذ أربعة فتكون أسنانه ستا وثلاثين ذكره القهستاني قلت وحينئذ فلكو سيج دية وخمس دية ونصفه أمادية ونصف أو ثلاثة أخماس أو أربعة أخماس وعلمت أن المرأة على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كيد شلت وعيني ذهب ضوؤها وقلب انقطع ماؤه) وكذا سلس بوله أرا حده ولوزالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي أثر الضربة فخكومة عدل (وتجب حكومة عدل بالانلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد النسيلا أو أرشه كاملا ان كان فيه جمال كاليد النسيلا الشاخصة) هو الطرش وسيجي مالو ألقه فاتهم في أواخر هذا الفصل

• (فصل في الشجايح) •

(وتختص الشجاية بما يكون بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بهما فخرامة) أي نسي بخرامة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهو) أي الشجايح (عشرة الحارصة) عهلات وهي التي تحرس الجملد أي تحرسه (والدامعة) عهلات التي تظهر الدم كالدمع ولا قسيلة (والدامعة) التي نسيلة (والباضة) التي تبضع الجلد أي تقطعه

بفادها ذكره المصنف بعد (قوله وفي ندي الرجل حكومة عدل) لانه ليس فيه تقويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي والمراد ما يمتد الدين (قوله الجفن أو الهدب) أما اطلاقها على الاقل فهو حقيقة وأما على الثاني فباز تسمية الصال باسم الحمل وهو سائق وأيهما أريد مكان مستقيما لأن في كل واحد من الشعر ومنابته دية كاملة لانها يعلق بها الجمال على الكمال ويتعلق بها دفع الأذى والقذى عن العين وتقويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى وفي القاموس الهدب بالضم ويضمتين شعر أشفار العين والجفن غطاء العين من أعلى وأسفل جمعه أجفن وأجفان وجفون ونجد السيف ويكسر (قوله ولو قطع جفون أشنارها) كذا في المنع والوضع الجفون بأشفارها قال في التبيين ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لان الأشنار مع الجفون كشي واحد كالمران مع القصبه والمنفعة مع الشعر اه ولو قطع العين بأجفانها تجب ديتان دية العين ودية أجفانها لانها اجناسان كاليد والرجلين اه جوهره (قوله وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل) نقله أبو السعود عن غاية البيان مقتصر عليه والمحكي عن الجوهره كذلك وفي الهندية عن المحيط وفي قطع الجفون التي لاشعر عليها حكومة عدل وان كان الجفاني على الهداب واحد او على الجفون واحد اكان على الذي جنى على الهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل اه ومعلوم أن جنسية الجفون متأخرة فراجع الى أنه جنى على جفون لا أهداب عليها (قوله لكن المعتد الخ) يتبين كل (قوله جفنا أو شعره) أي سواء كان جفنا أو شعر الجفن فهو خبر لكان المحذوفة ولم أر من ذكره هذا ويمكن تخصيصه بالجفن الذي عليه الهدب في كلامهم وفي نسخة شفره بالفاء (قوله كالإبهام) الكاف استقصائية (قوله وفي كل سن) أي سن منها هندية وفي الزيلعي والأسنان كلها سواء لان الكل في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر فيه التفاوت كالأيدي والأصابع وأن كان في بعضها زيادة منفعة ففي الآخر الجمال فاستويا (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خمس من الأبل) اذا كل خطأ وان كان عددا فبعضه اقتصاصه تبيين (قوله تزيد حينئذ الخ) لان الانسان له اثنا وثلاثون سناعشرون ضرسا وأربعة آنياب وأربع سنن بأربع ضواحيك فاذا وجب في الواحد نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة أخماس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم (قوله فلكو سيج) هو معرب وهو من لحيته على ذقنه لا العارضين وعن الأصمعي هو ناقص الاسنان وهو المحكي عن أبي حنيفة اه مغرب وفي القهستاني أن أسنان الكوسيج ثمانية وعشرون كما قال أبو حنيفة وهذا علامة يعرف بها كافي النهاية فقوله دية وخمس دية ظاهر (قوله ولغيره الخ) عبارة القهستاني وهي أولى فان نزع جميع الاسنان وهي في الاغلب اثنا وثلاثون خطأ ف عليه الدية وثلاثة أخماس دية وهي ستة عشر ألفا من الدراهم فان نزع ثلاثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر ألفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمس دية هي أربعة عشر ألفا انتهى (قوله أو أربعة أخماس) بالنظر لزيادة النواجذ الاربعة وفي حاشية المحكي عن البرازية وتجب دية وثلاثة أخماس دية في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاثة وثلاثون وما ثمان وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماسها وفي الاخرة الباقي من الدية الكاملة اه وفي الهندية عن المحيط في الاولى ستة آلاف درهم وستة مائة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم (قوله وعلمت) مما ذكر في ثلاث محلات من هذا الفصل (قوله كيد شلت) في المصباح شلت اليد من باب تعبت تشل شلا ويدغم المصدر وأضيفت عروقها فبطلت سرعتها وفسره في القاموس ييس في اليد وأذهابها قال الشافعي في التحليل لأن الذي تعلق به وجوب كل الدية هو تقويت جنس المنفعة وقد وجد الصورة تابعة للمنفعة فلا يكون لها حصص من الارش الا اذا تجردت للانلاف بأن ألتف عضو ذهب نفعه فانه يجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيها جمال كاليد النسيلا وأرش كامل ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة ولا يلزم من اعتبار الصورة والجمال اذا تجردا عن المنفعة اعتبارهما اذا كانا معا ألا ترى أن الأعضاء كلها تتبع للنفس فلا يكون لها أرش اذا تلفت معها ولو كانت لكانت اختلفت وحدها اه مكي (قوله أو أحده) أو فقرته منفعة الجماع هندية قال في التبيين وكذا لو أحده لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الأدمى في كونه منتصب القائمة وقيل هو اراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم اه (قوله فلا شيء عليه) وقال عليه أجرة الطبيب هندية عن خزاعة المفتين (قوله فخكومة عدل) لبقاء الشين يبقا أثرها اه زيلعي (قوله هو الطرش) أي النصوص المأخوذ من شاخصة ولم

(والمتلاحة) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل الى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظام أي تظهره (والهاشمة) التي تنقسم عظام أي تكسره (والمثقلة) التي تنلد بعد الكسر (والامة) التي تصل الى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعد هذا الدامعة بغير مجية وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها صمد لانه موت بعد عاده فتكون قتلا لا شجبا فلم بالاستقرار بحسب الآثار انما الاتز يد على العشرة) ويجب في الموضحة نصف عشر الدية) أي لو غير أصلمع والافيهما حكومة لان جلده نقص فريته من غيره قهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المثقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والحاثة ثلثها فان نفذت الحاشية فثلثاها) لانها اذا نفذت صارت جائعتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدامعة والدامية والمبضة والمتلاحة والسمحاق حكومة عدل) اذ ليس فيه أرض مقدرة من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن يتاركم مقدار هذه النجعة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) قوله الكرخي رحمه شيخ الاسلام (وقيل) قائله الطحاوي (يقوم) المشجوع (عبد الله) هذا الاثر ثم معه فقد تفاوت بين القيمتين) في الحز (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحز عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به يفتي) كما في الوقاية والنقابة والمثقي والدرروا الخمانية وغيرها وجزميه في الجمع وفي الخلاصة انما يسهل قيم قول الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه لخمسة يفتي به ولو في غيرهما أو عسر على المقي يفتي بقول الطحاوي معافا لانه أيسر انتهى ونحوه في الجواهر بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة أجرة الطبيب والادوية الى أن يسرأ (ولا نقص) في جميع الشجاج (الاي الموضحة عمدا)

يذكر هذا المعنى صاحب القاموس (قوله وصحي مالو الصفة) أي العضو كالاذن فالجسم ذكر فيما يأتي أنه اذا ألقى الاذن فالصمت يجب فيه الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه (قوله هذا الفصل) أي الاق ولو قال في الفصل الاق لكان أوضح والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (فصل في الشجاج) •

انما ذكره في الديات نظر العالم فان فيه الارش ولا قصاص الا في الموضحة وقد تقدم ما يفيد أن الدية قد تطلق على الارش وحكومة العدل وانما أفرد بفصل على حدة لكثرة فروعه (قوله بما يكون بالوجه والرأس) ومن الوجه اليسار لاتصالهما به حتى لو وجد فيها الموضحة أو الهاشمة أو المثقلة يجب الارش المقدر اه منح قال السيد الجوزي في شرحه ان الشجاج مخصوص بالوجه والرأس وهذا هو الحقيقة والحكم مرتب عليها فلا تعلق الجراحة بالشفة اذ ليست في معانها اذ الوجه والرأس يظهران غالباً فالشجاج فيها أعظم (قوله أي تخدشه) قال قاضيهان هي التي تخدش البثرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة اه ذكره صمد البر وقوله أي تخدشه ظاهر عبارة القاموس أنه بكسر الدال فانه قال في ديارجته واد اذ كرت آتية بالتحديد فهو على مثال ضرب وقد ذكر الماضي والاقي من غير تحيد (قوله التي تظهر الدم كالدمع) أشار به الى علة التشبه وقيل انما سميت بالدامعة لان عينيه تدمعان بسبب الألم الذي يحصل له منها (قوله أي تقطعه) مأخوذة من البضع وهو الشق ومنه مضع الفصادة منح (قوله التي تأخذ في اللحم) فتقطعه كله ثم تلاحم بعد ذلك أي يلتئم ويلصق بحيث بذلك تفتا ولا الى ما بول له وقال الازهرى الاوجه أن يقال المتلاحة أي القاطعة اللحم اه منح قال في التبيين والاختلاف الذي وجد في الشجاج راجع الى ما أخذ الاشتقاق لا الى الحكم (قوله أي جلدة رقيقة) قال في الجواهر سميت سمها فالتختم رقتها ومنه قيل للغم الرقيق سما حتى اه وهي بكسر السين اه مكى (قوله بين اللحم وعظم الرأس) لو قال بين الجلد وعظم الرأس لكان أولى (قوله والموضحة) من الابضاح والتوضيح (قوله والمثقلة) من التثقل بفتح القاف وكسرها قهستاني (قوله والامة) في حاشية المكي الامة بتشديد الميم مع الدائم الدماغ أو أم الهام أو أم رأس أو أم الدماغ جلدة رقيقة كخرطة هوفها ووجهه أدمغة ودمغة كعنه ونصره شجة حتى بلغت الشجة الدماغ (قوله فتكون قتلا لا شجبا) أي والشجاج في الشجاج وهكذا لم يذكر محمد الحارصة والدامعة لانها لا يقيها ما أثر في القالب اه زيلبي (قوله نصف عشر الدية) أي ان كانت خطأ أو اذا كانت عمدا فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجة عشرين موضحة ان لم يتخلل البره فيجب دية كاملة في ثلاث سنين وان تخطل البره فيجب كمال الدية في سنة واحدة اه هندية (قوله أي لو غير أصلمع) قال في الهندية رجل أصلمع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعمدا قال محمد رحمه الله لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت أن يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلمع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي وفي راقعات الساطي موضحة الاصلمع أنقص من موضحة غيره فكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المنتقى شيخ رجال أصلمع موضحة خطأ أهليه الشجة أرض دون الموضحة في ماله وان شجبه هاشمة ففيها أرض دون أرض الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط ومستهذه هذا التقدير في هذه الاشياء السمع (قوله والحاثة) هي تكون في الرأس والبطن بخلاف سائر الشجاج حيث لا تكون الا في الرأس والوجه وقيل لا تحقق الحاشية فيما فوق الحلق زيلبي وفي السراج الوهاج والحاثة ما يصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان مغطرا فذلك كله جاقصة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في البسدين والرجلين والفخذ والقدم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى يصل الى الجوف فهي جائفة اه هندية (قوله من الموضحة) قال في المنع وقال في المحيط والاصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرض مقدار فان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرض أو ثلثها أو ربعها أو نصف أو ثلث الارش تلك الشجة وان كان بها فريدم ذكره بعد ذكر القوانين أي المذكورين في المصنف فكانت جهلة قولنا لا والاشبه أن يكون هذا تفسير القول الكرخي اه فلم يخصه بالموضحة (قوله فتقدر التفاوت بين القيمتين في الحز من الدية) الاوضح فتقدر التفاوت بين القيمتين في العبد يؤخذ من الدية في الحز (قوله فان نقص الحز عشر قيمته الخ) به ذار الكرخي قول الطحاوي فقال انه يؤدى الى أنه يجب

وما لا قود فيه يستوى العمد والخطأ فيه  
 لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما  
 قبل الموضحة أيضا ذكره محمد في الأصل وهو  
 الأصح درويجي وابن الكمال وغيرها  
 لا مكان المساواة بان يسير غورها بعد ما  
 تم تخذ حذيرة بقدره فيقطع واستثنى في  
 الشر بنسبة السمحاق فلا يقاد اجماعا كما  
 لا قود فيها بعد ما كالهامة والمنقلة بالاجماع  
 وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال في الجهتي ولا  
 قود في جلد رأس وبدن ولحم خذ وبطن  
 وظهور ولا في لامة ووركة وبآة وفي سلع جلد  
 الوجه كمال اليد (وفي) كل (أصابع اليد  
 الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لأنه تبع  
 للأصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)  
 للكف (وسكوة محل) لنصف الساعد  
 وكذا الساق (وفي) قطع (كف وفيها أصبع  
 أو أصبعان عشرها أو خمسها) لف ونشر  
 مرتب (ولاشئ في الكف) عند أبي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه كالأول كان في الكف  
 ثلاث أصابع فانه لاشئ في الكف بالاجماع  
 اذ لا كثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى  
 ضرب يد رجل ويرى الأنة لا تصل يده الى  
 قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جملة اليد  
 ان نقص الذنان فثلثا اليد وهكذا وأقره  
 المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فثلث  
 الباقي أو قطع الاصابع فثلث الكف لازم دية  
 المقطوع فقط وسقط القصاص فانهم  
 وان خالف الدرر كذا ذكره الشربلالي  
 وسيجيئ متنا (وفي الاصبع الزائدة وغيره  
 المعنى) وذكره ولسانه ان لم يعلم محته ينظر  
 في العين (وحركة) في الذكرك (وكلام) في  
 اللسان (حكومة عدل) فان علمت المحنة  
 فكأن في خطأ أو همد اذ ثبت بيعة أو باقرار  
 الحاني وان أنكر أو قال لا أعرف محته  
 لحكومة العدل جوهرة (ودخل أرض  
 موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في اليد)  
 لدخول الجزء في الكل كن قطع أصبع فثلث  
 اليد (وان ذهب سمعه أو بصره أو نطقه لا)  
 تدخل لانها كاعضاء مختلفة بخلاف العقل  
 لعود نفعه للكل (ولا قود ان ذهب عيانه بل  
 اليد فيهما) خلافا لما (ولا يقطع أصبع ثلث  
 جاره) خلافا لما

في هذه الشجاج وهو دون الموضحة أكثر عما أوجبه الشرع في الموضحة وأنه محال (قوله لو الجناية في وجه  
 ورأس) لأن الموضحة لا تكون الا فيهما (قوله أو ذسر على المتن) أي ما اعتبره النكرخي (قوله مطلقا)  
 أي ولو في الوجه والرأس (قوله وقيل الخ) قد علمت ما به الفتوى (قوله ولا قصاص في جميع الشجاج) أي ما فوق  
 الموضحة اجماعا وما دونها على الخلاف الاتي (قوله يستوى العمد والخطأ فيه) فيجب فيها اذا كانت هدا  
 ما يجب فيها اذا كانت خطأ محيط (قوله ذكره محمد في الأصل) وبه أخذ عامة المشايخ هندية عن المحيط لظاهر  
 قوله والجروح قصاص بنابة (قوله بأن يسير غورها) أي يقاس وفي القاموس السراية همدان غور الجرح وغيره  
 كالاسبار والسيار ككتاب والمساير ما يسير به الجرح اه (قوله واستثنى في الشر بنسبة) قال في البحر الزاخر  
 وما فوق الموضحة من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان هدا كالهامة والمنقلة والامة لأنه لا يمكن  
 الامثلة فيه وما قبل الموضحة فيه اختلاف روى عن أبي حنيفة لا قصاص الا في الموضحة لا غير وذكرك محمد  
 وهو ظاهر الرواية ان فيه القصاص الا في السمحاق فانه لا قصاص فيها اجماعا اه (قوله ثم قال) أي الزاهد  
 وثم للقرئب الاخباري وليس الضمير راجعا الى الذم بل الى فانه لم يذكركها (قوله ولا قود في جلد رأس)  
 لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخذا ويحتمل في جلد الرأس على السمحاق وأما جلد البدن ولحم  
 البطن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس ففيها حكومة عدل اذا وضعت  
 العظم أو كسرت اذ بقي لها أثر وان لم يبق للجراحة أثر فعندهما لاشئ عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما أنفق الى أن يرى  
 كذا في محيط السيرخي (قوله ولا في لامة) الا لم ضرب الخذا وصفحة الجسد بالكف مفتوحة قاموس  
 (قوله ووركة) الوكة الدفع والطن والضرب يجمع الكف قاموس (قوله ووجأة) قال في القاموس وجاء باليد  
 وبالسكين كوضعه ضربه اه والمراد ضربه باليد لان الوج بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة راجعة  
 الى الضرب باليد وما ذكره لا ينافي بثبوت التعزير (قوله عند أبي حنيفة) وقال لا ينظر الى أرض الكف  
 والى أرض ما فيها من الاصابع فيجب أكثرهما ويدخل القليل في الكثير (قوله اذ لا كثر حكم الكل) أي فكأنه  
 لاشئ في الكف اذ اقماع خمس الاصابع فكذا اذا قطع ثلاثا منها وليس المراد أنه يجب بقطع أكثر اصابع اليد  
 كانه ليد لما تقدم في المصنف من قوله وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها (قوله فيقدر  
 النقصان) من ومولها اذا كانت صحيحة (قوله لازم دية المقطوع) الذي نقله في النهاية عن شرح الطحاوي ونقل  
 الاجماع عليه أنه يجب الدية فيما مثل ان كان أصبعاً فدية الاصبع وان كان كذا فدية الكف فله الشربة لاشئ  
 ونقل بعد عن الزيلعي أن محل وجوب الأرض أي أرض الاصبع بتمامه اذ لم ينفع سابق وان كان ينفع به يجب  
 دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وهذا خلاف ما ذكره المؤلف والمصنف فافهمه (قوله  
 وفي الاصبع الزائدة) وانما لم يجب الدية لعدم تماثلها بالجملة وأما البقية فلا لأن المقصود من هذه الاعضاء  
 منافعتها فاذا جهل وجود المنفعة لا يجب الدية الكاملة بالشك فيجب حكومة عدل وعند الثلاثة يجب دية  
 كاملة الا اذا عرفت أنها غير صحيحة (قوله وان أنكر) أي ولم تقم بيعة (قوله ودخل أرض موضحة أذهبت عقله)  
 لأن قوت العقل يطل بجميع منفعة الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا أرضه فمات اه مخ (قوله أو شعر  
 رأسه) أي ولم يثبت وان ثبت ورجع كما كان لا يلزمه شئ وان تناثر بعض الشعر أو شئ يسير منه فعليه أرض  
 الموضحة ودخل فيه الشعر هندية (قوله في اليد) قال في الجوهرة لم يدخل أرض الموضحة في غير هذين (قوله  
 لدخول الجزء في الكل) قال في الخ وأرض الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر وقد تعلقنا جميعا بباب واحد  
 وهو قوت الشعر فدخل الجزء في الكل كن قطع أصبع فثلث اليد كلها اه وبهذا علمت أنه تعليل للمسئلة  
 الثانية فقط (قوله لا تدخل) فعليه أرض الموضحة مع الدية قالوا هذا قوله ما عسى أبي يوسف أن الشجة تدخل  
 في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر هداية (قوله لانها كاعضاء مختلفة) لاختصاص كل بمنفعة قال  
 في المخ عن الجوهرة هذا اذا لم يحصل من الجناية موت أما اذا حصل بطل الأرض وبه يكون على الجاني  
 الدية اذا كانت الجناية خطأ فعل عاقلة وان كانت هدا في مال وكل ذلك في ثلاث سنين سواء وجبت على  
 العاقلة أو في ماله اه (قوله خلافا لما) فتدلى في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (قوله ولا يقطع أصبع ثلث  
 جاره) بل يجب أرض كل واحد منهما كاملا مخ (قوله خلافا لما) فتدلى لا يقتصر للأول ويجب أرض الآخر

(و) لا (أصبح قطع من فعله الاصل قتل)  
 طابق) من الاصابع (بل دية المفضل  
 والحكومة فيها بقي ولا) قود (بكر نصف  
 من اسود) أو اصفر أو احمر (باقيا) بعد  
 كسرها (بل كل دية السن) اذا مات منقعة  
 المضغ والا فلا يبرى حالة التكلم فالدية  
 أيضا والا لحكومة عدل زيلني فقول  
 الدرر والا فلا شيء فيه فيه ثم الاصل  
 أن الجناية متى وقعت على محلين متباينين  
 حقيقة فأرشد أحدهما لا يمنع قود الآخر  
 ومتى وقعت على محل وأتلفت ثبتي فأرشد  
 أحدهما يمنع القود (ويجب الارش على من  
 أفاذ سنه) بعد مضي حول (ثم ثبت بعد  
 ذلك لتبين الخطأ حيث سقط القود للشبهة  
 وفي الملتقى وبستانى في اقتصاص العين  
 والموضحة حول لا وكذا لو ضرب سنه فحزك  
 لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرسى نباته  
 لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله  
 المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل  
 البالغ ليرأس السنة لأن نباته نادر (أو قلها  
 فردت) أي رزها صاحبها (الى) - كأنها وبنت  
 عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت  
 وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى  
 حالتها الاولى في المنفعة والجمال لاشئ عليه  
 كما لو بنت (وكذا الاذن) اذا ألقها  
 فالصمت يجب الارش لانها لا تعود الى  
 ما كانت عليه درر (الا ان قلت) السن  
 (فتبت اخرى) فانه يسقط الارش عنده  
 كسن الصغير خلافا لما لو بنت معوجة  
 لحكومة عدل ولو بنت الى النصف فقله  
 نصف الارش ولا شيء في طفر بنت كما كان  
 (أو التضم شعبة أو) التضم (جرح) حاصل ذلك  
 (بضرب ولم يبق له) (أثر) فانه لاشئ فيه وقال  
 أبو يوسف عليه أرش الالم وهي حكومة  
 عدل وقال محمد قدر ما لحقه من النفقة الى  
 أن يبرأ من أجرة الطبيب وثمان دواء وفي  
 شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف  
 ارش الالم بأجرة الطبيب والمدواة فعليه  
 لا خلاف بينهما قالة المصنف وغيره قلت  
 وقد قد مناهنوه عن المجتبى وذكرنا عنه

(قوله بل دية المفضل الخ) تبع المصنف فيه الدرر وهو سوء مخالف للاجماع كاتبه عليه الشر بل لا بل  
 الواجب دية ما مثل ان أصبح فأصبح وان كفا فكف وقد تقدم نقله (قوله اسود الخ) أو دخلها عيب بوجه ما مكي  
 عن الكافي (قوله أو اصفر) اختلفوا في الاصفر او الخضار الدية كما في سائر الالوان درر عن الخلاصة وكلام  
 صاحب التبيين صريح في أن المذهب في الاصفر ارش حكومة عدل وقال زفر يجب أرش السن كاملا (قوله  
 اذا مات منقعة المضغ) حكاه الهوى في شرحه بقبول وعبارته وقيل في الفرق بين ما لا يرى فجب حكومة  
 عدل ان لم يفت المضغ وان مات فالارش وبين ما يرى فالارش مطلقا لقوات الجمال (قوله فقر الدرر  
 والا فلا شيء فيه) كلامه في الاثنية (قوله فيه ما فيه) أجيب عنه بأن المعنى فلا شيء فيه مقدرا فلا يثنى وجوب  
 حكومة العدل وعلم أن في المسئلة روايتين كما يفيد كلام الدرر الاولى وجوب الدية ما لم يقدح في أي عيب فيها  
 وهو المروى عن الطحاوي وعليه صاحب الكافي والثانية التفصيل وهو الذي عليه صاحب الفتاوى الصغرى  
 ونقله صاحب الخلاصة (قوله متباينين حقيقة) كيدور على (قوله على محل) كوخة أرادت عقلة هذا  
 وفي التبيين والاصل عنده أن الفعل الواحد اذا أوجب ما لا في البعض سقط القصاص سواء كان عضوا واحدا  
 أو عضوين وعندهما في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب (قوله بعد  
 مضي حول) الاولى ذكر مقتصر عليه بصد قوله ثم ثبت ليشمل ما اذا أفاذ قبل مضي الحول ثم ثبت بعده  
 (قوله لتبين الخطأ) أي في استيفاء القصاص (قوله للشبهة) أي شبهة وجوب القصاص قبل التثبت (قوله  
 وبستانى) أي يتنظر ويستعمل من الاستثناء وهو الانتظار من مخ عن الصحاح وهو بسكون الهمزة وتخفيف النون  
 وفي القاموس أي كرضى ونأى واستأنى تثبت (قوله وكذا لو ضرب سنه فحزك) أي يستأنى حولا لظاهر أثر فعله  
 زيلني (قوله لاسنة) أي لا يؤجل سنة وعليه يحمل ما في الخلاصة ومن قال بالتأجيل يحمل على التأجيل الى البرز  
 لكن التعيين بالصحيح يفيد الخلاف في السنة فتدبر قلت وفي الهندية وان ضرب سن رجل فسقطت يتنظر حتى يبرأ  
 موضع السن ولا يتنظر حولا لا في رواية المجتهد والصحيح هو الاول (قوله لأن نباته نادر) أفاذ به أن تأجيل السنة  
 في الموضحة والمحرر مسلم (قوله أو قلها فردت) أي قبل القود فتبت (قوله لعدم عود العروق) علة لوجوب  
 الارش (قوله كسن الصغير) أي اجماعا زيلني (قوله خلافا لما) فقلا عليه الارش كاملا لأن الجناية وقعت  
 موجبة والذي ثبت نعمة مبدأة من الله تعالى (قوله في حكومة عدل) أي عند الامام (قوله ولا شيء في ظفر  
 ثبت كما كان) وأما اذا لم يثبت فحكومة عدل قال في الاختيار وفي قطع الاظفار لم تثبت حكومة لانه لم يرد  
 فيها أرش مقدرة نقله أبو السعود (قوله أو التضم شعبة) ظاهره أن الموضحة مثلا اذا التصمت لأرشد ادا قد علمت  
 من كلام الملتقى السابق أنه يستأنى بها سنة فلا قود لها ولا أرش قبلها فاذا تم لها سنة طوبى بوجهها الا اذا  
 التصمت وظاهر قوله أوجرح بضرب أنه اذا برى ولم يبق له أثر لاشئ فيه وهو يثنى قوله بعد ولا يقدح جرح  
 الابد برنه فان خص ما هنا بالجرح الناشئ عن الضرب وما يأتى بجرح نشأ عن نحو محمد اندفع التثافي واكنه  
 يحتاج الى نص صريح فلا يرجع (قوله ولم يبق له أثر) فلو في حكومة عدل أبو السعود (قوله فانه لاشئ فيه)  
 عند الامام لان الموجب الشين وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزوال أثره ويجوز الالم لا يوجب شيئا اذا لا قيمة لكن  
 ضرب شخص ضربه ولم يغرم مبرح فلا شيء عليه من أرش وكذا الوشقة فآلمه (قوله وقال محمد قدر ما لحقه الخ) لان  
 ذلك لم يفعله فكانه أخذ ذلك من ماله وأعطاه للطبيب (قوله من أجرة الطبيب وثمان دواء) بيان للنفقة فليس  
 المراد بالنفقة ما يعم ثمن الطعام ونحوه (قوله نحو) أي تفسير الطحاوي وعزاه الى أبي يوسف (قوله وذكر)  
 أي صاحب المجتبى هنا أي في شرح هذه المسئلة (قوله روايتين) عن أبي يوسف رواية موافقة لمحمد ورواية أنه  
 يقوم عبداه صبا ويقوم به هذا الالم (قوله فتبه) أشار به الى أن تفسير شرح الطحاوي انما يأتى على إحدى  
 روايتين عن أبي يوسف (قوله ولا يقدح جرح الابد برنه) الماروى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتصر من  
 جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني ولان الجراحات يعتبر بغير ما آلمها لاحتمال أن تفسر الى النفس  
 فيظهر أنه قتل فلا يعلم أنه جرح الا بالبر فيستقر به اه منح وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم  
 الالم والجرح جرح والجرح بالضم كسر مثل الجرح وجهه جرحا وجراحات اها أبو السعود (قوله خطأ) فيجب  
 في هذه المال كالخطا (قوله بخلاف السكران) ظاهر إطلاقه بيم السكران من المباح فان عده عدم ويجوز

(قوله وهي عاقلة الدية) اذا ثبت بالبينه لا باقرار العبيد (قوله ان بلغت نصف العشر) قال في شرح الطحاوي ان الخطيئة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذلك ان كانت في طرف الحز والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعداً ما اذا كانت في العبد اولم تبلغ نصف عشرها وهو خمسة مائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي ماله حالاً قهستاني قال في التبيين لانه يسلك به مسلك الاموال انتهى (قوله والا فني ماله) أي بان لم تبلغ نصف العشر او كان من الهجم فان المختار فيهم ان لا عاقلة لهم (قوله ولا كفارة) لانها كاسمها ستارة ولا ذنب لهما متبر لانهم صر قوعا القلم دور (قوله ولا حرمان ارث) لانه عقوبة وهما ليسا من أهلها اه دور (قوله وعقابه فيما علقته على المتيق) قال فيه وفيه اشعار بأنه لو جرت بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون غير مطبق والافسطة القود كذلك كرم شيخ الاسلام وعمه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المتن لو جرت قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل كالأقعة بعد القتل وفيه الدية في ماله قهستاني عن الظهيرية اه (قوله فينتظر بلوغ العبيد) هذا يفيد الفرق بين ما اذا كان الضارب للعبيد بالخافيه تأنى حولاً كما تقدم قريباً او صيافينتظر البلوغ ويحتاج الى فرق (قوله ولم يثبت) اما اذا ثبت فلا شيء عليه كما تقدم (قوله وسخه في المساقل) أي فحقق ان الدية في الهجم من مال الجاني (قوله مطلقاً) أي وان كانت أكثر من ارش الموصحة (قوله كما في تنوير البصائر) عبارته (هـ) حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة أو مثل ارش الموصحة لا تصح له العاقلة وان كان أكثر من ذلك يمين فلا راية عن أصحابنا راجعهم الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصحيح ان لا تصح له العاقلة كذا في التارخانية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(فصل في الجنين)\*

هو فاعيل بمعنى مفعول فهو بمعنى مستور من جنه اذا استره من باب طباها مكى وهو الولد مادام في الرحم ووجهه أجنة كالدلة فاذا ولد فهو منفوس ولم انهي الكلام على أحكام الاجزاء الحقيقية عقبه بأحكام الجزء الحكيم وهو الجنين يكونه في حكم الجزء من الأم اهوى (قوله ضرب بطن امرأة) قال سري الدين انظر ما لو صاح على امرأة فطرحت جنيناً أو ضرب ظهرها ما الحكم فيه اه وفي أبي السعود البطن مثال لا قيد فدخل البطن الظاهر شيئاً من الضرري وفي شرح التنوير الشرط ضرب الجنين اه ومنه يعلم حكم ما توقف فيه سري الدين (قوله فالهجم من المصنف كيف لم يذكره) أي مع كثرة متابعتها لصاحب الدرر قلت انما ذكره صاحب الدرر في جنين الامة مستنبطاً عن حكمه وقد صرح المصنف بعد في أشياء كلامه بوجوب الغزاة في ولد المفرور (قوله حرزاً) لاحاجة اليه مع قوله سابقاً للشرط حرز الجنين (قوله غزاة) بضم الغين وتشديد الراء كما في القاموس فها في شرح الحموي انه يفتح الغين لا تعويل عليه (قوله وهذه أول مقادير الديات) أراد به ابداء مناسبة للتسمية وقيل الغزاة الخيار قال في القاموس الغزاة بالضم العبد والامة ومن الشهر ليله استهللال القمر ومن الهلال طلعه ومن الاسنان ياضها وأولها ومن المتاع خيابه ومن القوم شريفهم ومن الكرم سرعة بسوقه ومن الرجل وجهه اه (قوله ولنا فله صلى الله عليه وسلم) فانه قضى بالغزاة على العاقلة وروى محمد بن الحسن بلخنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغزاة على العاقلة في سنة وقامه في التبيين وحاشيته (قوله فدية كاملة) لانه ائلف آدمياً خطأ أو شبه عمداً زيلعي (قوله فدية في الأم) لما ذكر قبله (قوله لما تقر أن الفعل متعدد بتعدد أثره) كما اذا رمى فأصاب شخصاً وتعد منه الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمداً يجب القصاص والدية (قوله فلما راجع) قال في الجوهره واذا ألفت جنينين يجب غزتان فان خرج أحدهما حياً مات والاخر خرج ميتاً يجب غزاة ودية وعلى الضارب الكفارة وان ماتت الأم ثم خرجا ميتين يجب دية الأم وحدها ولا شيء فيهما كما يأتي فيما اذا ماتت ثم ألفت ميتاً وان خرجا حيين ثم ماتا يجب ثلاث ديات اه مكى وفي الهندية عن الكافي والجنين الذي استبان بعض خلقه كالظن والاشهر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام انتهى وفيها عن خزانه المفتين واذا خرج رأس ولد وصاح فذبحه رجل فعليه الغزاة لانه جنين وفي المكي عن الشافعي فلو ضربها فألفت علقته فليس لها حكم في هذه الاحكام بلا خلاف ولو ألفت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشمعت ثقات من القوايل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي له ورة فلا غزاة فيه ويجب عندنا فيه حكومة اه (قوله فدية فقط) لأن موت الام بسبب لموته ظاهر اذ حياته بحياته او تنفسه بنفسها فيحقق موته بموته فلا يكون في معنى ما ورد به

وعلى عاقلة الدية) ان بلغت نصف العشر  
فأكثر ولم يكن من الهجم والا فني ماله دور  
(ولا كفارة ولا حرمان ارث) خلا قال الشافعي  
ولو جرت بعد القتل قتل وقيل لا ودية فيها  
عاقلة على المتيق (صبي ضرب ستم صبي  
فانزهاها ينتظر بلوغ العبيد المضراب) ان  
بلغ ولم يثبت فعلي عاقلة الدية ولو من الهجم  
فني ماله دور وسخه في المساقل هـ مهمة  
حكومة العدل لا تصح له العاقلة مطلقاً على  
الصحيح كما في تنوير البصائر عزباً للتارخانية

\*(فصل في الجنين)\*

(ضرب بطن امرأة حرزاً) جامل خرج الامة  
والهجمة وسجبي حكمه ما قلت بل الشرط  
حرز الجنين دون أمه كامة عاقلة من  
سيدنا أو من المفرور وفيه الغزاة على العاقلة  
دور عن الزيلعي فالهجم من المصنف كيف  
لم يذكره (ولو) كانات (المرأة كاتبة  
أو مجوسية) أو زوجية (فألفت جنيناً ميتاً  
حرزاً) وجب على العاقلة (غزاة) غزاة الشهر  
أوله وهذه أول مقادير الديات (نصف عشر  
الدية) أي دية الرجل والجنين ذكرنا وعشر  
دية المرأة لو أتى وكل منهما خمسة مائة درهم  
(في سنة) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية  
وقال مالك في ماله ولنا فله صلى الله عليه وسلم  
وسلم (فان ألفت حياً فدية) في الأم (وغزاة)  
ألفت ميتاً فانتب الأم فدية (في الأم) (وغزاة)  
في الجنين لما تقر أن الفعل متعدد بتعدد  
وصرح في الذخيرة بتعدد الغزاة لو ميتين  
فأكثر انتهى قلب وظاهره تعدد الدية ولم أره  
وقال الشافعي غزاة ودية

(وان ألقته حيا بعد ما مات يجب عليه دينان) كما إذا ألقته حيا ماتا وما يجب فيه (من غرة أودية (يورث عنه وترث) منه (أتمه ولا يرث ضاربه) منها (فلو ضرب بطن امرأته فألقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الأب غرة ولا يرث منها) لأنه قاتل (وفي جنين الأمة) الرقيق (الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو أنثى) لما تقرر أن دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الأنثى زيادة قيمة الذكر غالبا وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا شيء عليه كالأولى بل رأس لأنه انما يجب القيمة إذا نفع فيه الروح ولا تنفخ من غير رأس ذخيرة (في مال الضارب لأمة حالا) ولو ألقته حيا وقد نقصت الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها لوقوعه وفاته والافعاله انما ذلك محتمل وقال أبو يوسف فيه نقصانها كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الأم صدر الشريعة ولا يخفى أنها للمولى (فان حرره) أي الجنين (سيده بعد ضربه) ضرب بطن الأمة (فألقته) حيا (فماتت) قيمته حيا) للمولى لاديه وان مات بعد أن نفع لان الاعتبار بالضرب وعند الثلاثة يجب دية وهو رواية عننا (ولا كفارة في الجنين) عندنا وجواب بل يذابزيلي (ان وقع ميتا وان خرج حياته ففيه الكفارة) كذا صرح به في الحامى القدسي وهو مفهوم من كلامهم لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فيلحفظ (وما استبان بعض خلقه) كقافر وشعر (كأنه فيما ذكر) من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في باب (وضمن الغرة عاقلة امرأة) حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة أيضا صدر الشريعة ولم تأثم ما لم يستبين بعض خلقه ومر في الحظر نظاما (اسقطته ميتا) عمدا (بدوا أو فعل) كضرب بطنها (بالاذن زوجها فان أذن) أو لم تعد (لا غرة لعدم التعدي ولو أمرت امرأة ففعلت لا تضمن المأمورة وأما المولود إذا قتلته بنفسها حتى أسقطته فلا شيء عليها لاستحالة الدين على مملوك

النصر اذا الاحتمال فيه أقل فلا يضرب بالشك (قوله وان ألقته حيا) وثبت حياته بكل ما يدل على الحياة حتى الاستئلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك أما لو تقرر عضو منه فإنه لا يدل على حياته لان ذلك قد يكون من الاختلاج أو خروج من ضيق اه مكى عن الشعبي (قوله ولا يرث ضاربه منها) لأنه قاتل مباشرة ظلما ولا ميراث للقاتل اه عيني وقوله منها ليس بقيد وانما ذكره بناء على انه لم يترك غيرها (قوله وفي جنين الأمة الرقيق) خرج به ما اذا كان من مولاها أو من المفروء فيها فإنه حرجب فيه الغرة ذكر كان أو أنثى أفاده الحموي (قوله لو حيا) بأن يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهيته لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان شعبي (قوله ولا يلزم زيادة الأنثى) أي فيما اذا كانت قيمة الجارية أكثر من قيمة الغلام لأنه فادروا يجب بجواب آخر حاصله أن مبنى الديات على الاختلاف كما اختلفت بين الرق والاصبع واليد والنفس فلا مانع منه هنا (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه القهستاني والذي في الشعبي ولو لم يعلم ذكره ولا أنوثته يؤخذ بالتسقين كالخشي المشكلى ونقل فقهاء الشافعي في الحاشية وسياق في المصنف انه اذا ظهر بعض خلقه يكون كأم وهو بيم ما اذا لم يعلم ذكره ولا أنوثته ولو ضاع الجنين ولا يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيته لو كان حيا ووقع التنازع في قيمته فالقول للضارب لأنه منسكركم للزيادة اه (قوله لأمة) متعلق بالضارب والمال اولها كما يأتي وانما كان في ماله لان العاقلة لا تعقل الرقيق هذا حكم الجنين وأما اذا ماتت الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين اه فليست أم (قوله به) أي بنقصان الولادة (قوله فيه) أي في جنين الأمة وظاهره أنه قوله والذي في التبيين وعن أبي يوسف أنه يجب نقصان الأم ان نقصت بذلك اعتبارا بجنين البهائم اه (قوله لان الاعتبار بالضرب) أفاد الزبلي وغيره انما اعتبار بحالة السبب وهو الضرب وحالة التلف فالقيمة باعتبار حالة السبب وأوجبنا عليه باعتبار حال التلف جميع القيمة كأنه ضربه في الحال وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضربه إلى أن يوجد العتق كما لو قطع يد عبد أو جرحه فأعتقه المولى ثم مات يجب عليه أرض اليد والجرح وما نقص من قيمته إلى العتق لان العتق يمنع السراية لكن اعتبر فيه الحالتان فجعل مكان الضرب لم يوجد في حق الجنين لان المقصود بالضرب الأم وأوجبنا القيمة دون الدية لأنه صار قاتلا بالضرب الاول وتما فيه (قوله وهو رواية عننا) نقله نغرا لاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير عن بعض مشايخ المذهب فقوله هنا أي عن بعض مشايخنا (قوله لتصریحهم بوجوب الدية) ولتعليمهم في الجنين بأن القتل غير محقق لجواز أن الحياة لم تحقق فيه والكفارة انما تجب بتحقيق القتل ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالغرة لم يذكركم الكفارة ولو وجبت الكفارة لذكرها فان ذلك يفيد أنه لو نزل حياته فوجب الدية ووجب الكفارة (قوله ففي مالها في سنة) هذا أحد قولين قال في الخلاصة وان لم تكن له عشرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى اه حموي (قوله ولم تأثم) الانسب في التعبير وأثمت لان الكلام عند وجوب الغرة وهي لا تجب الا باستبانة بعض الخلق ثم يقول ولو لم يستبين بعض خلقه فلا تأثم وقدمت أنه يأثم ثم في المسئلة الاولى هل يأثم انم القتل عند سقوطه ميتا فافظاها أنه اذا نفع فيه الروح أو نزل حياته لم يقصد القتل يأثم انم الخطا وان تعدد انم انم العمد في الثانية والاولى وان كان انم الاول أقل ويحجر (قوله اسقطته ميتا بدوا) اشار به إلى قصد الاسقاط منها فلو كان الشرب لاصلاح البدن فلا شيء عليها ولا ترث منه حموي عن الوالدية وقد أفاده المؤلف بقوله أو لم تعد وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد أبو الهود عن الشرب ليلية (قوله فان اذن لا) ذكره الزبلي وصاحب السكاي قال الشرب ليلية وهو انما يتمنى على الضعيف لاعلى الصحيح لما ذكره فيما اذا قال لغيره اقبلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفوس ويسقط القصاص للشبهة باعتبار الاذن وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد أذن بالتلاف حقه اه فكذا الغرة وأدية الجنين حقه غير أن الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها بالتلاف الجنين لان أمره لا ينزل عن فعله وهو اذا ضرب بطن امرأته فألقت جنينا لم تقط الغرة ولا يرث منها فلو نظرنا لكون الغرة حقه لم يجب بضربه شيء لكن لما كان الأذى لا يملك أحد اهدار آدميته لزمه ما قدره الشارع بالتلاف واستحقة غير الحاشي هذا ما ظهر لي تحريره بحمد الله تعالى اه ملخصا (قوله لا تضمن المأمورة) قال الشرب ليلية فيه ما في أمر الزوج وقد علمته بل للزوج من نفسه أظهر لعدم أمر الزوج اه (قوله لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الغرة

لأنه على علمه (قوله مالم يستحق) الأول مالم تستحق بالتأخير كافي بهض النسخ فان ضميره يرجع الى الامة التي اسقطت ولدها قال في الهندية اذا اشترى أمة ووطئها فحملت فضربت بطنها أو شربت دواء لتسقط الجنين فآلته ثم استحققت الحسرة فالتقاضى بقضى للمسحق بالجارية وبغيرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ويقال للمسحق ان أمتك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المخرور والجنين المخرم مضمون بالفرقة فادفعها أو أوفدها بالفرقة فإذا فعل أحد هاتين لم يقبل للمشتري قد أخذت الفرقة وسلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو ديت به بأن كان حياً فمات لم يملك القيمة تمامها للمسحق فادفعها لثمن الفرقة وجب أن تغرم بحسابها والولد الحر ديت به عشرة آلاف ان كان ذكر وخمسة آلاف ان كان أنثى فالتسوية ما عشرين ألفاً في نصف عشرها فتغرم بحسب ذلك والمسحق اذا دفع أو فدى يرجع بالاقول ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبائع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم المخرور كذا في شرح الزيادات للعنابي اهـ بقليل تصرف فليست أم (قوله يقتص منه لاجل الزوجة) يجب حله على ما اذا مات الولد الثاني قبل موت الام اذ لو ماتت قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط (قوله وتجب غرة الولد) أي على العاقلة (قوله لانه لما ضرب ولم يعلم) جواب سؤال حاصله أنه قد ضرب بسلاح بطن زوجته وقد علم بحملها وقتها أنه أن تكون الدينة في ماله اتعمده وقوله ولم يعلم بالولدين يقيد أنه اذا علم بحب الدينة في ماله مع أنه قد يضرب البطن ولا يصيب الولد ويحور (قوله كان الضرب خطأ) منه ما في الهندية عن الظهري بضر رجل بطن حامل بسكين فأصاب يد الولد في بطنها فقطعه اثم ولدته حياً فنصف الدينة على عاقلة لانه خطأ واقتضى على أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره) كالسجود\*

(قوله لما ذكر القتل مباشرة) ومنه الضرب على بطن المرأة ذكر القتل تسبياً وقدم القتل مباشرة لانه الاصل ولانه أكثر وقوعاً والحاجة الى معرفته أمس (قوله الى طريق العامة) يأتي محترزه قريباً والكنيف السائر ومنه سعى الستر كنيهاً لانه يستصاحبه وقيل له راحض كنيهاً لانه يستترقاضي الحاجة والجمع كنيهاً بضمين أو بالسعود (قوله أو متزانيا) هم متزانيا وبالياء لغة ويقال متزانيا بفتح الميم وتأتي خبرها أبو السعود من وزب الماء يزب وزبوا سأل أو هو فارسي معرب معناه بل الماء فغريه يومه بالهمز ولذا جمعوه على ما زيب جوي عن القاموس (قوله أو جرحنا) بضم الجيم والصاد وسكون الراء وتحقيق النون وهو ليس بعربي الاصل اذ لا يجتمع مع هذه الحروف في كلمة عندهم (قوله وحوض طاعة) قال العيني وقيل هو الذي يعمل قدام الطاعة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ وجمع المؤلفين الاقوال اشارة الى اتحاد الحكم فيه وانما الخلاف في التفسير ((قوله أو كذا)) وهو الموضع المرتفع مثل المصطبة اهـ عيني (قوله جازا حدانه) قال في التبيين الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع الاول حل الاحداث في الطريق والثاني في الخصومة في منعه من الاحداث قبله ورفع يده والثالث في الجفان أما الاحداث فقال شمس الاثمة ان كان يضرب بأهل الطريق ليس له وان كان لا يضرب لسمعة الطريق جازا الاحداث مالم يمنع منه الحسنة بالمروءية وأما الخصومة فقال الامام لكل احداث يمنع من الوضع وأن يكلفه الرفع بعده وان لم يضرب اذا وضع بغير اذن الامام لا قتياله على رأيه لان التدبير في أمور العامة اليه وقال أبو يوسف يمنع من الوضع وان وضع لا يكلف الرفع وقال محمد ليس لاحد منع ولا رفع اذا لم يضرب فصار كالأذن له الامام بل أولى لان اذن الشارع احرى وولايته أقوى اهـ بتصرف والاقنيات الاستبداد بالرأى افعال من القوت وهو السابق عناية (قوله فان ضربه لم يحل) عليه أن يقول فان ضربه أو منع لم يحل اهـ حلي وفي الشئ له التصرف في الطريق الناقد باحداث ما ذكر ان لم يضرب بالناس بأن كانت الطريق واسعة بحيث لا يضرب ذلك بالعمارات والمحال وقيل بأن كانت شوارعاً يمر فيها الجيوش والاحمال بحيث اذا سار فيه الفارس ورعده منصوب لا يلفه (قوله من أهل الخصومة) هو المسلم البالغ العاقل الحر والذي لان لكل منهم المروءية بنفسه وبدوا به فيكون له الخصومة بنقضه بخلاف العبد والهيمان المحجور عليهم لان خدمته المحجور عليه لانه في ماله في غيره أولى (قوله وقيل الخ) فاقوله اسمعيل الصغار كافي الزيلعي (قوله والا كان تعنتاً) أي وان كان له مثله كان تعنتاً فلا يلتفت اليه لانه لو أراد به ازالة الضرر عن الناس لبدأ بنفسه وحبت لم يزل ما في قدرته علم أنه متعنت (قوله بغير اذن الامام)

مالم يستحق في ذلك فوجب للمولى الفرقة لانه مخرور وفي الواقعات شربت دواء لتسقطه عمداً فان آلته حياً فمات فعليه الدينة والكفارة وان ميتاً فالفرقة ولا تراث في الحالين (وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام) ان نقصت (وان لم تنقص) الام (لا) يجب فيه شيء من راجية أو فرع في البرازية ضرب بطن امرأته بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حياً مجروحاً بالسيف وبه جراحة السيف وماتت أيضاً يقتص منه لاجل الزوجة لانه عدو على عاقلة دية الولد الحية اذا مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

\*(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره)\*  
لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسبياً فقال (اخرج الى طريق العامة كنيهاً) هو بيت الخلاء (أو متزانيا أو جرحنا) كبرج وجذع وعمر على وحوض طاعة ونحوها عيني (أو كذا كذا) احداثه (ان لم يضرب العامة) ولم يمنع منه فان ضربه لم يحل كما سيجي (ولكل أحد من أهل الخصومة) ولو ضربه (منه) ايده (ومطالبة بنقضه) ورفع يده (بعده) أي بعد البناء وانه كان فيه ضرراً ولا وقبل انما ينقض بخصومته اذا لم يكن له مثل ذلك والا كان تعنتاً زيلعي (هذا) كله (اذا جنى لنفسه بغير اذن الامام)

فان اذن فليس لاحد ان يلزمه وان ينزعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا اضر بالناس بان كان الطريق ضيقا ولورأى المصلحة مع ذلك واذن جازاه جوى من مسكين وفي الشئ أنه مع الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام أو لم ياذن اه (قوله زاد الصغار الخ) هو القيل المتقدم الفصل فواجه لاعدائه وظاهر كلامهم اعتماد الاطلاق لحكايتهم هذا القول منسوبا الى الصغار بعد حكاية الحكم أولا مطلقا فكان قول الجميع والوجه ان انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متبعا عما عن هذا المنكر كما سبق في الخطر (قوله كسجد وشعوه) كلامهم يفيد صريحا جواز بناء المسجد في الطريق حيث لا يضرب بالعمامة (قوله لا ينقض) أى والموضوع أنه لا يضرب أما اذا كان يضرب بالعمامة فيمنع ويرفع كما لا يخفى ويدل عليه قوله وان كان يضرب بالعمامة لا يجوز احداه فان ما لا يجوز لا يقر عليه ولو كان باذن الامام أو كان للمساكين (قوله لا ضرر ولا ضرار) أى لا ضرر ابتداء ولا ضرار جزاء بمعنى منتهيا عن مقدار حقه في الاقتصار لان الضرر اربعة معني المضارة وهو ان تضر من ضررك أفاده الاكل في الدنيا (قوله يجوز ان لم يضرب بأحد) الانسب في التعبير ان يضع هذه الجملة بعد قوله على هذا التفصيل وذكر القهستاني القرس مع البيع في حكمه (قوله وهذا في النافذ الخ) نقل الشئ من جامع نحر الاسلام المراد بغير النافذ المملوك وليس ذلك بعلة الملك فقد تنفذ الطريق وهي مملوكة وقد يستند لها وهي عامة لكن ذلك دليل على الملك غالبا فاقيم مقامه ووجب العمل به حتى يدل دليل على خلافه اه (قوله لا يجوز ان يصرف بأحد اه) سواء كان في صدر الحلة أو وسطها أو مؤخرها كما يفيد اطلاقه (قوله لانه كالمالك الخاص بهم) تبع فيه الدرر قال في الشرع ليلية وكان ينبغي ان يقول لانها مملوكة لهم كافي عبارة الهداية اه (قوله أن يجعل حديثا) حتى كان للامام نقضه قهستاني (قوله وقد عا لوفى طريق الخاصة) حتى لا يكون لاحد نقضه قهستاني (قوله بسقوطها) أى بسقوط أى عاقلة المذكرة أولا (قوله فديته على عاقلة) وشرط النقض وضمان الدية والبيعة اذ لم ياذن الامام وذلك لانه لا يكون متعديا بالاذن فان للامام ولاية عامة في الطريق اذ هو نائب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه أفاده القهستاني ومثل اذن الامام اذن ارباب المحلة في غير النافذ فقول المصنف ان لم ياذن الامام راجع الى قوله فان مات الخ (قوله أو زابا) ولومن جمع الكثرة بخلاف ما لو كنس الطريق فقطب بموضع كنسه انسان حيث لا يضمن لانه غير متعديه أفاده المصنف وفي الهداية ولو عقر ما أحده هو رجل فوق على آخر فدينهم ما على عاقلة من أحده لان الواقع كالمذوق على الاخر اه أبو السعود (قوله ضمن في ماله) لان العاقلة لا تكمل ضمان المال زباني (قوله اوعطا) انما اقتصر المصنف على الجوع نظرا الى ما هو الفاسد من أنه لا يموت في البرعطا أبو السعود (قوله أو غما) هو الكرب كالفداء والغمة بالضم قاموس وانهم يفتح الفين المجمة مصحاح والمراد هنا اختناق من هواء البرعطا وانما يضمن في هذه الاشياء لانه مات بعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات بالوقوع زباني (قوله خلا فالحمد) فأوجب الضمان في الكل ووافق أبو يوسف الامام في الجوع لان النعم لا يتحمل الجوع لا يتحمل البرعطا وانما هو بسبب الوقوع فيها (قوله اوسطه برزاقية) المراد بوسطه وسطه الذي هو خارج عن ملك الواضع لان العلة في الضمان التعدي بشغل هواء الطريق كما ذكره الزبلي وهو بهذا المعنى يشبه لفظ الخارج فلا حاجة اليه واهله أراد بالخارج الطرف الاخير فصح له ذكر الوسط ومحل الضمان فيه وفيه قبله اذ لم ياذن الامام أو ارباب المحلة كما تقدم ويدل عليه التحليل بالتعدي (قوله فالضمان على واضعه) أى على عاقلة وكذا يقال فيما بعده لانه يجب (قوله كالبسطه الزباني) عبارة ولو أشرع جناح الى الطريق ثم باع الكل فأصاب الجناح رجلا لاقته له أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركتها المشتري حتى عاب بها انسان فالضمان على البائع لان فعله لم يتسبب بوزال ملكه وهو الموجب بخلاف الحائط المائل اذا باعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد عليه وهو شرط في الحائط المائل وفي حق البائع قد بطل الاشهاد الاول لان الملك شرط لصحة الاشهاد فيبطل بخروجه عن ملكه لانه لا يتمكن من نقض ملك الغير وفيما نحن فيه انما يضمن باشغال هواء الطريق لا باعتبار المثل والاشغال باق بعد البيع فيضمن الآخر ان ذلك الاشغال لو حصل من غير مالك كالمستأجر أو المستعير أو الغاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن غير المالك اه (قوله وجب على واضعه النصف) نظر الخارج عن ملكه (قوله وهو النصف) نظر الداخل (قوله استحصانا) وفي

زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله (واذا بنى للمسلمين كسجد وشعوه) أو بنى باذن الامام (لا ينقض) وان كان يضرب بالعمامة لا يجوز احداه (قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام) والقعود في الطريق ليس ونسرا (يجوز ان لم يضرب بأحد الا على هذا) التفصيل السابق وهذا في النافذ (وفي غير النافذ) يجوز ان (لا يباذنه) باحداث (مطلقا) أضرهم أم لا (الاباذهنهم) لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جمل حاله أن يجلس حديثا لوفى طريق العامة وقد عا لوفى طريق الخاصة برجسدى (فان مات أحد) من الناس (بسقوطها) عليه فديته على عاقلة (أى عاقلة المذكرة) (لوحفر بئر في طريق) (كما) تدى العاقلة (لوحفر بئر في طريق) (أو وضع حجرا) أو زابا أو طينا ملتحق (قلوب به انسان) لانه سبب (فان تلف به) أنه لو احده من المذكورات (ببيعة ذنن) في ماله (ان لم ياذن به الامام فان اذن) الامام في ذلك (أو مات واقع في بئر طريق جوعا) أو عطشا (أو غملا) ضمان به يفنى خلا فالحمد (ولو سقط المئزر فأصاب ما كان في الداخل) (رجلا فقتله فلا ضمان أصلا) لكونه في ملكه فلم يكن تعديا (وان أصاب الخارج) أو وسطه برزاقية (فالضمان على واضعه) تعديه ولو استأجر أو مستعير أو غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بطله الزبلي (ولو أصاب الطرفان) من المئزر (وعلم ذلك وجب) على واضعه (النصف) وهو النصف (ولو لم يعلم أى طرف) منهما (أصابه ضمن) النصف (استحصانا) زبلي

وفي القياس لا يجب عليه شيء لأنه ان أصابه ما كان خارجا يضمن وان أصابه ما كان داخلا لا يضمن فلا يضمن  
بالشك لأن فراغ ذمته كان ثابتا يتيقن وفي الشك وجه الاستحسان أنه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن  
شيء فيضمن النصف (قوله فسقط منه على آخر) وكذلك لو تعثر به بعد الوقوع لان محل المتاع على ما ذكره مباح  
فيتقيد بشرط السلامة فكان بمنزلة الرمي الى الهدف أو الى الصيد فأفاده الزيلعي (قوله أو حصاة) أي لم يترشها  
في المسجد فسقط الظرف الذي فيه الحصى على أحد فقته أفاءه المصنف وفي البرازية تقيد الضمان بما اذا لم يكن  
بأذن واحد من العشيرة أو بأذن القاضي (قوله في مسجد غيره) أي مسجد غيره وفيه ما أتى مفهومه والظاهر أن  
مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بمذكرة (قوله لا صلاة) بأن جلس لقراءة  
القرآن أو لتعليم أو للحديث أو تأملا ولو في صلاة أو هتكفا ولا فرق بين أن يكون فاعل ذلك من أهل  
المسجد أو من غيرهم في الصحيح وقبل المتكف لا يضمن بلا خلاف وذكره الفقيه أبو جعفر في كشف  
القواصض قال سمعت أبا بصير البلخي يقول ان جلس لقراءة القرآن أو هتكفا لا يضمن بالاجماع وقيد بقوله  
لا صلاة لأن كلاما من هذه الأفعال لو كان حال انتظار الصلاة قلف بفعله شيء لا يضمن انتفاء ما مضى من شرح  
الجموع وفي التبيين وذكر شمس الأئمة ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لانتظار الصلاة لا يضمن  
وانما الخلاف في محل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه  
إذا قعد فيه لحديث أو نام فيه أو قام فيه لتفسير صلاة أو مرتبه ما رآه من عنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة  
كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو للتدريس أو للذكر اخلاف المتأخرون فيه على قوله  
بالضمان وعدمه اهـ المختصا (قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبيه) الفرق بينه وبين الشيء المحمول أن حامل  
الشيء يقصد حفظه فالتقيد بالسلامة ليس عليه فيه حرج والادب لا يقصد حفظ ما يلبسه فيتخرج بالتقيد  
بالسلامة فجعل في سقطه مباحا مطلقا وأطلق في الرداء وهو قولهم في ظاهر الرواية عنهم وعن محمد تفصيل في لبس  
المعتاد وقدر الحاجة فلا يضمن وفي غير ما ذكر يضمن (قوله أو أدخل هذه الأشياء المذكورات) قال  
في الدر المنثور هذا اذا علمت القديلة للاضائة فلو لم يظن انتفاء ما كان في شرح الجموع (قوله ففعل الغير مباح)  
يفيد أن فعل الأهل واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير ان فعل الأهل مباح مطلق غير  
مقيد بالسلامة وقيل غير مباح مقيد بها (قوله لا يضمن) أي على قول الامام وهو الذي وقع فيه خلاف  
المتأخرين الذي قد ساء عن الذخيرة (قوله معز بالزيلعي) نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذ  
بقوله ما وعليه الفتوى انتهى ونقل عن صدر الاسلام ان الاطهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلاة  
فيكون ملحقا بهم وفي العيني بقوله ما قالت الثلاثة وبه يفتي انتهى (قوله وقد حقت في شرح الملتقى) لم يذكر  
الاختلاف والاستناها را الذي استفذه هنا وقال وفي الزيلعي والبرهان الصحيح عنه قوله ما لانه لا ضمان على  
المتنظر للصلاة نص عليه شمس الأئمة أي لانه متصل بحكايص الحديث ولان أداها بالجماعة انما يكون  
بالانتظار فكان من ضروراتها فالحق بهم لان ما ثبت ضرورة شيء يكون حكمه حكمه انتهى (قوله ففعل  
الآخر) لانه لما صح الاستنباط انتقل الفعل الى الآخر اهـ درمستي وفي التبيين قال شيخ الاسلام هذا على  
وجوه فان قال ابناي جناحا على فناء دارى فانه ملكى أولى فيه حتى اشترع الجناح اليه من القديم ولم تعلم  
الفعل فظهر بخلافه وسقط فأنلف شيئا فالضمان على الفعل ويرجعون على الآخر قياسا واستحسانا فاسوا سقط  
قبل الفراغ من العمل أو بعده وان قال لهم اشترعوا الى جناحا على فناء دارى وأخبرهم أنه ليس له حق الاشترع  
في القديم ولم يخبرهم حتى ينوافسط فأنلف ان قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم ولا يرجعون وأما بعده  
فكذلك قياسا لان المستأجر أمرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه وقد علموا فساد أمره فلم يحكم بالضمان على  
المستأجر كما لو استأجرهم لبناء في وسط الطريق فسقط فأنلف ضمنوا ولا رجوع وفي الاستحسان يكون  
الضمان على الآخر لان هذا الأمر صحيح من حيث ان فناء داره مملوك له من وجه على معنى أنه يساح له الانتفاع  
به بشرط السلامة وغير صحيح وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز له بيعه فمن حيث ان الأمر صحيح يكون  
قرار الضمان على الآخر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون قرار الضمان على العامل قبل الفراغ  
من العمل على ما اهـ ملخصا وقال في شرح قول المصنف نزوم جعل بالوعة الحج وان استأجر أجرا

(ومن نجي حجرا وضعه آخر فطلب به رجلا  
ضمن) لان فعل الأول نسخ بفعل الثاني (ومن  
جمل) على رأسه أو ظهره (شيئا في الطريق  
فسقط منه على آخر) وأدخل بصيرا وقد يدل  
أو حصاة في مسجد غيره (أي جعل فيه حصى  
أو بوازي ابن كمال (فهو طيب به أحد) كما عني  
ولو لقرآن أو تعليم (فهو طيب به أحد) كما عني  
ضمن خلافا لها (لا) يضمن (من سقط منه  
رداء لبيه) عليه (أو أدخل هذه) الأشياء  
(المذكورات في مسجد حبه) أي محلته لأن  
تدبير المسجد لا يلهو ولا يلهو غيره - ثم فعل الغير  
مباح فيتعيد بالسلامة (أو جالس في الصلاة)  
الحاصل ان الجالس للصلاة لا يضمن مطلقا  
أو غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا  
خلافا لها واستظهر في الذخيرة لايه عز  
لأزيه وغيره قوله ما وقد حقت في شرح  
الملتقى وفيه لو استأجره لبيعي أو ليخبره في  
فناء حانوته أو داره فأنلف به شيء ان قبل فراغه  
فعل الآخر وان بعده فعل الآخر كما لو كان  
في غير فناءه ولم يعلم به الا جيرانه عليه فله عليه  
كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق فأنلف

الاص

ولو قال الامر هو فثاني وليس لي حق الحفر  
وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره  
ترجيحه سيما في دأب صاحب الملتقى من  
تقديمه الاقوى فتأمل (ومن حفر بالوعة في  
طريق بأمر السلطان أو في ملكه أو وضع  
خشبة فيها) أى الطريق (أو قنطرة بلاذن  
الامام) وكذا كل ما فعل في طريق العامة  
(تعمد رجل المرور) عليها (لم يضمن) لان  
الاضافة الى المباشر أولى من المتسبب وبهذا  
تعيين المتسبب انما يضمن في حفر البر ووضعه  
أجرا لا يعمد الواقع المرور كذا في المجتبى  
وفيه حفر في طريق مكة أو غيره من القبا في  
لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف  
ان المراد بالطريق في المسبب الطريق  
في الامصار دون القبا في العاصري لانه  
لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون  
العاصري (ولو استأجر رجل أربعة لحفر  
بئر له فوقعت البئر عليهم جميعا من  
حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من  
الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها)  
لان البر وقع عليهم بفسادهم فقد مات من  
جنايته وجناية أصحابه فيسقط ما قابل فعله  
خاتية وغيرها زاد في الجوهره وهذا الوجه  
في الطريق فلو في ملك المستأجر فينبغي أن  
لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير  
مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب  
حادثته ان رجلا له كرم وأرضه تارة تكون  
ملوكة وعليها الخراج كأرضي بيت المال  
وتارة تكون لاوقف وتارة في يده مدة  
طويلة يؤدى خراجها ويملك الانتفاع بها  
بغرس أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة  
يحفرون له بئرا ليغرس فيه اشجار العنب  
وغيره فتسقط على أحدهم حل لورثته مطالبته  
بدينه قال المصنف والحكم فيها أو شبهها عدم  
وجوب شيء على المستأجر وكذا على الاجير  
كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق  
الفتاوى على ما وقع مقيد بالقياس والحكم  
والحادثة والله أعلم فروع لو استأجر رب  
الدار النعلة لاخراج جناح أو طلة فوقع قتل  
انسانا قبل فراغهم من عمله فالضمان  
عليهم لانه حينئذ لم يكن مسالبا للدار  
ويضمن لورثه المأمة بحيث يرتق واستوعب الطريق فينبغي حاقنا بآذان صاحبه فالضمان على الاجير استحياءا وتعامه في الملتقى

( فصل في الحائط المائل )

يحفرون له في غير فئانه ففئانه على المستأجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا أنها في غير فئانه لان امره قد صح  
اذ لم يعلموا فنقل فعلهم الى الامر لانهم مغرورون من جهته فان علموا بذلك فالضمان على الاجراء لان امره لم  
يصح لانه لا يملك أن يفعل بنفسه ولا غرور من جهته لعلمهم بذلك في الفعل مضاعفا اليهم ولو قال لهم هذا فئاني  
وليس لي حق الحفر فيه فحفر واذا فيه انسان فالضمان على الاجراء قياسا العلمهم بفساد امره فلم يفرزهم  
في الاستعسان الضمان على المستأجر لانه امرهم بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الى انطلاق يده في التصرف فيه  
من القاء الطين والحطب وورط الدابة والركوب وشاء الله كان فنقل اليه قلت فلو قال لهم هو ملكي أولى فيه حق  
الحفر يكون الضمان على المستأجر بالاولى وانت تراه لم يفصل بين كون التلف قبل الفراغ من العمل أو بعده  
وقال شيخ الاسلام ان كان الطريق معروفا لانه للعامة ضمنوا سواء قال لهم انه لي أو لم يقل لعلمهم بفساد امره اه  
ملخصا فلم يملك التفصيل في مسئلة البناء اذا أخبرهم أنه ليس حق الاشراع في القديم أو سكت بين كون التلف  
قبل الفراغ من العمل أو بعده ولا تفصيل في الحفر ولم يذكر الحفر صاحب الملتقى في مسئلة فناء الحائط  
بل اقتصر على البناء وذكر مسئلة الحفر مطلقة عن التفصيل فتأمل (قوله في آخره) كذا وقع في شرح الملتقى  
والفعل متعد بنفسه من غيرهم قال في القاموس غره خدعه اه المراد منه (قوله وظاهره) أى التقديم المأخوذ  
من قدم ترجيحه على الاستعسان وهذا وان ظهر لا يظهر في عبارة غير خصم صاحب الهداية والراي  
فانما يؤخر ان المعتمد في الاستدلال (قوله سيما) فيه حذف لا (قوله ومن حفر بالوعة في طريق) نص في الخلاصة  
على المنع منها في الطريق الاعظم ولا ينبغي للامام أن يأذن له فان أذن له مع هذا لا يضمن ما وقع فيه (قوله أو في  
ملكه) أى قلنا به انسان قال في التبيين لان حفر بالوعة باذن الامام أو في ملكه ليس بتعمد ووضع الخشبة  
والقنطرة بلاذن الامام وان وجد التعدي منه فيه ما لكن تعده بالمرور عليهم ما يقطع النسبة الى الواضع لانه  
تسبب والمارة مباشر اه (قوله لان الاضافة الى المباشر) هذا تعليل للمستثنين الاخيرين وعلة الاوليين عدم  
التعدي فلا ضمان فيهما معا معا لما وان لم يعمد المرور (قوله لم يضمن) لانه غير متعد فيه لانه يملك الارتفاق بهذا  
الموضع نزولا وورطا للدابة وضرب بالنفس طاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس  
فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطاجر والاستثناء فلا يكون متعديا بزازية وقوله دون الضمان فيقيد أنه  
اذا حفر في الحجة يضمن قال في البرازية عن المحيط ضرب فطاط في طريق عام كطريق مكة مثلا ان على الحجة  
بحيث غمر الناس والدواب عليها يضمن وان غمره أو بسرة من الطريق بحيث لا تمر عليها لا يضمن انتهى ويدل عليه  
التعليل السابق بأنه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس وتعليل السابح الا في يفيده عدم الضمان مطلقا  
ولكنه لا يظهر في نحو الظلمة واليهائم المارة فيجمل المطلق على المقيد والله أعلم بالصواب (قوله فوقعت البئر عليهم  
جميعا من حفرهم) مثل حفرهم ماله كانوا اعوانه وأمالو كان الحافر واحدا فانهارت عليه من حفره قدمه  
هدر هندية عن البسوط (قوله فينبغي أن لا يجب شيء لان الفعل مباح) أى مطلقا فلا يقال ان الفعل المباح  
يتقيد بالسلامة فلا يلزم من اباحته عدم الضمان (قوله قلت) هو المصنف (قوله وأرضه تارة تكون ملوكة الخ)  
المراد أن أرضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى ان هذه الاشياء تداوت على أرض واحدة (قوله  
ملوكة) أى لا تحتلها أولان انتقل اليه من جهته أو للمسلمين عموما كأرض بيت المال (قوله كأرضي بيت  
المال) تنظير لا تمثيل (قوله وتارة تكون لاوقف) أى والمؤجر الناظر (قوله فيستأجر هذا الرجل) وهو المالك لها  
او الزارع لأرضي بيت المال أو المستأجر لها (قوله عدم وجوب شيء على المستأجر) أى ونحوه لانه مباح  
وما يحدث منه غير مضمون وهو يكسر الجيم والاجر هو الاجير لانه أجر نفسه للعمل أو المؤجر واستعمال الاجير  
في المؤجر غير عربي (قوله ويحمل اطلاق الفتاوى) في ضمان من تلف بالحفر (قوله على ما وقع مقيدا) أى بكونه  
في الطريق أى لا في المملوكة وفيه ان هذا بحث لصاحب الجوهره لم يستند فيه لنص (قوله لاقتصاد الحكم  
والحادثة) فيه ان حادثه الكرم مفرقة على ما بحثه صاحب الجوهره لانها منصوصة لهم ولا يقال ذلك الا اذا  
وجد حكمها منصوصا عليه من أهل المذهب وفيه ان الحادثة مختلفة فان الحفر في الملك غير الحفر في الطريق  
والحكم مختلف فليأمل والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

( فصل في الحائط المائل )

( فصل في الحائط المائل )

لما ذكر حكم القتل الذي يحصل بمباشرة الانسان شرع في بيان القتل الذي يتعلق بالجناد الذي لا اختيار له أصلاً وهو الحائط المائل وذكر مسأله بترجمة الفصل لا الباب اشارة الى أن ما في هذا الفصل نوع مما يحدثه الرجل في الطريق لكن كان حق هذا الفصل أن تؤخر مسأله عن جميع الحيوانات لانه جاد والجناد مؤخر عن الحيوان الا أنه ذكر هنا المناسبة وهو أن الحائط يناسب الجرح من والرشن وغيره فلهذا أطلقه بها اه حوى (قوله مال حائط) الحائط اذا كان بمعنى البناء يجمع على حيطان واذا كان بمعنى البستان يجمع على حوائط حوى (قوله الى طريق العامة) يأتي مفهومه قريباً (قوله أى صاحبه) اشارة الى أن الرب ليس المراد به المالك بل المراد به من له ولاية التصرف والتفريع ولو وصى مغيراً أو جده أو الراهن أو المكاتب كما يأتي زاد في شرح المتن الاتم ذكره غيره (قوله أو مال) المراد به غير النفس كالشياب والاولى (قوله حقيقة) تمييز بين النسبة الرب الى الحائط (قوله فتضمن عاقلة الواقف) قال في التتارخانية نقلاً عن الحارثي مسجد له حائط مائل اشهد على الذي بناه فوقع على رجل فقتله يكون على الذي بنى المسجد وكذا في داروقفة على المسكين وقد أخرجهما من يده وكان الاشهاد على المتولى والدية تكون على عاقلة الواقف اه وقوله يكون على الذي بنى المسجد أى يكون ضمان دية القتل على عاقلة الذي بنى المسجد فقوله والدية على عاقلة الواقف مرتبط بالمستثنين وينبغي أن يطل الضمان بعزل المتولى فيما اذا كان الاشهاد عليه قياساً على ما ذابغ الصبي بعد ما اشهد على ربه أو وصيه (قوله الولي) أى ولي الصغير كالاب والجد (قوله والراهن) فانه مالك العبد لا الراهن قادر على الهدم يعنى بفك العين واعادتها الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهـ ذاعذار انتهى جوهره (قوله والمكاتب) فان اتلف الحائط حال العتابة انساناً فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن دية المقتول فان اذى المكاتب فقتل ثم سقط فأتلف انساناً ففيه دية القتل على عاقلة مولاه اه شاي عن الاتفاق وان اتلف غير نفس يسهى في جميع قيمته اعتباراً بالجنسية الحقيقية اه قهستاني وان اتلف بعد العجز لا يجب على أحد العجز وعدم الاشهاد على المتولى حوى (قوله والعبد التاجر) ولومديونان لا ولاية النقص اليه ثم ما تلّف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفساً فعلى عاقلة المتولى لوله عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المتولى أفاده صاحب الدرر (قوله ولو الورثة استحسنوا) لانه يمكن من الطلب من الشركاء ليجته هو اعلى نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط والقياس أن لا يضمن أحد الشركاء لانه غير مالك للنقص اه قهستاني من الخيانة (قوله وان لم يملك الدار) فان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن وأتلف انساناً كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن اه مخ وبقوله وان لم يملك ظهر أنه استدل بالحق على قوله وكذا أحد الشركاء ولو الورثة فان الشركاء ففيد المالك (قوله يعنى من أهل الطلب) اشارة الى أن المراد بالمالك من له حق الطلب ولو صبيلاً من كان بالفا حال في التبيين وسوى في المختصر بين أن يكون المطالب بالنقص مسلماً أو ذمياً لان الناس كلهم شركاء في المرور فيصعب التقدم اليه من أى من كان بعد أن يكون بالغاً عاقلاً اه أو مكاتباً ذكراً أو أنثى لانه مطالبه حق فلا يختص واحد من الاهل به بخلاف العبد والصبيان المحجور عنهم لانهم ليسوا بأهل لمطالبة حقهم فكذلك الحق العامة الا اذا أذن لهم المتولى أو الولي في الخصومة فيجوز طلبهم واشهادهم لانهم بالاذن التصرف بالمال بالغ ثم بعد الاشهاد تكون الخصومة عند السلطان أو نائبه اه (قوله وان لم يشهد) فان شرط الطلب دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند جوده أو بجوده عاقلة فكان من باب الاحتياط كالاشهاد على طلب الشفعة لا على سبيل شرط الصحة كعقد النكاح ويصح الطلب بكل انط يذهب منه طلب النقص مثل أن يقول ان حائطك هذا اخوف أو مائل فأهدمه حتى لا يسقط فيسقط شيئاً أو أهدهم فانه مائل ويصبر اشهاداً اذا كان بحضور الشهود وكذا الوفاً اشهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه ولو قال له ينبغي أن تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة اه زيلعي (قوله لعدم التعدي) أى ابتداء وانتهاء والاولى حذفه لذكر المصنف له آخر الباب (قوله وهو يملك نقضه) لاحاجة اليه لذكر المصنف له بعد (قوله في مدة يسد على نقضه فيها) فلما اشهد عليه فقط من ساعته قبل التمكن من النقص لا يضمن ما تلّف به لعدم قدرته على النقص اه زيلعي قال في الجوهره اذا لم يفترط ولكن ذهب المطلب من يهدمه وكان في طلب ذلك فسقط وأتلف نفساً أو مالا فانه لا ضمان عليه لانه لم يملك من ازالته اه لان مدة التمكن من احضار الاجراء مستثنى

(مال حائط الى طريق العامة نمن ربه) أى صاحبه (ما تلّف به من نفس) انسان أو حيوان (أو مال ان طالب) ربه حقيقة أو حكماً كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف ومكاتبه الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا أحد الشركاء ولو الورثة استحسنوا انهم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق مع الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره (بنقصه مكلف مسلم أو ذمى) يعنى من أهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولا بالخصومة زيلعي (حراً ومكاتب وان لم يشهد) ولا يبيع الطالب قبل المبل لعدم التعدي (و) الحال انه (لم ينقصه) وهو يملك نقضه (في مدة) يقدر على نقضه فيها

في الشرع اه درمشتي (قوله لان دفع الضرر العام واجب) اه لقول المصنف سابقا نحن ربه قال في التبيين  
ولا نالو لم نوجب عليه النعمان يمنع عن التعريض فتقطع المارة حذر الوقوع عليهم فيستفرون بذلك ودفع الضرر  
العام واجب وله تعلق بالحائط لانه ملكه فتمنع لدفع هذا الضرر وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام  
كل رعى الى الكفار وان ترسو به بيان المسامحة وكقطع المبدأ المتأكل اه أي قطع اليد لا كانه عند خوف هلاك  
النفس اه اتقاني (قوله من النفوس) أي الاحرار بقريته قوله لان العاقلة لا تملك الاموال (قوله فعلى  
العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الا بالشهاد على ثلاثة أشياء) ينبغي أن يكون هذا الاشتراط حال  
الانكار أي انكاره أو انكار العاقلة فلا ضمان عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو أقر صاحب الدار بهذه  
الثلاثة زمة في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقاني وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان الحائط مائلا  
أو واهيا أو نحو فاقبل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتمتع اليه - حتى لو تقدم اليه  
ولم يفعل - حتى انه - عدم زمة ما تعلق به فيما بينه وبين الله تعالى وانما ذكر الاشهاد من تراخي الجود كما في طاب  
الشفعة اه والذي حكمه بقبل هو الذي جزم به الزايحي وغيره (قوله على التقدم اليه) أي الى من يملك النفق  
والتعريض (قوله ولذا قال) أي لاشتراط كون الجدار ملكا له الخ (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه (قوله  
كهبة) الظاهر انه لا بد فيه من التسليم حتى يملك الاشهاد اذ لا حكم له قبل التسليم وقوله وكذا الوجه مطعنا  
قيد به لاخراج المقتطع وظاهره أنه لا يملك الاشهاد فاذا تلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فاقوله بعد ونحوه  
لا يظهر قدر بل لانه يشمل الهبة (قوله ثم عاد) أي الى دار الاسلام أو أفاق أي من جنونه فانه لا يعود النعمان  
الا بشهاد مستقبلي أقاده في الدوام منقضي (قوله ولوقبل القبض) قال الاتقاني ولا يتفاوت الحكم اذا سقط الحائط  
سما اذا قبضه المشتري أو بعد ما ملكه وبه صرح الكرخي في مختصره وذلك لانه لم يباع فقد صار الى حال لا يملك  
فيها النفق والنعمان انما يجب عليه بترك النفق فاذا باععه لا يتمكن منه وليس هذا كمن أشرع جناحا الى الطريق  
ثم باع الدار وبيع الجناح فوقع على انسان ضمن البائع لان نفس الوضع جناية فزوال ملكه عنه لا يغير حاله وليس  
كذلك في ممتلكنا لان بناء الحائط لم يكن جناية وانما الجناية ترك النفق واذا صار بحال لا يملك النفق في حال  
الوقوع خرج من أن يكون جناية اه (قوله وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بشهاد ثمان لتجديد الملك  
وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان وان رد عليه بخيار رتبة أو شرط لانه انما  
كان جانيا بترك الهبة مع تمكنه منه وبالبيع زال تمكنه منه فخرج عن أن يكون جناية بترك الهبة وفي  
القهيستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رتبة للمشتري لم يضمن  
الا اذا طواب بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نفق البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان  
خيار البائع لا يعلل ولاية الاصلاح فلا يعلل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الاشهاد لانه  
ازال الحائط عن ملكه اه مخ (قوله وان مال الى دار انسان) مثلا فمما يظهر الحائط المائل في غير النافذ فان  
الطاب لاهله خاصة ويصح تأجيلهم لابعضهم والله تعالى أعلم (قوله او ساكن باجارة) لانه المطالبة بازالة  
ماشغل الدار فكذا بازالة ماشغل هواها كذا في التبيين والنسفي ولان الضرر عائد اليهم حمادية انتهى مكي  
(قوله لادنى ملابسة) أي الملابسة هي أدنى ملابسة أي لتعلق وارتباط ما (قوله فأى طاب الخ) قال القهيستاني  
نقل عن الظهيرية وفيه اعياء الى أنه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطاب أحد من أهل الدار ضمن  
لانه من العامة لكن لو طاب من غير أهلها ضمن أيضا لانه صح الطاب فيما مال الى الطريق انتهى وفي الخانية  
لان الحائط واحد فصاح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما اذا كان مائلا الى الطريق فأهل  
الدار من جهة العامة فصاح اشهادهم فان كان المشهد من غير أهل الدار فصاح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق  
واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف (قوله صح في الكل) فاذا سقط  
ما مال الى الدار وأتلف يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا خرج خشبة بارزة ولو شربا  
قليل عن الحائط فانها تملك كون بمنزلة اشراع الجناح (قوله لتهدي به) حيث شغل الهواء قهيستاني (قوله  
أي خمس ما تعلق) نهج لانه لكن على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه - لمي أي لان ضمان الاموال في ماله  
كاسلف (قوله لتهدي به من اصلاحه الخ) جواب هما ورد من أن الواحد من الذمير لا يقدر أن يهدم شيئا من

لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تعلق به من  
النفوس فعل العاقلة ومن الاموال فعله  
لان العاقلة لا تملك المال ولا ضمان الا  
بشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه  
وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون  
الجدار ملكا له أي من وقت الاشهاد الى  
وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم اليه من)  
لا يملك نفسه عن (يسكن باجارة أو عارة  
أو الى المرتين أو الى المودع لا يعتد به) لعدم  
قدرتهم على التصرف وحينئذ (نلقسط)  
بعد التقدم لمن ذكر (وأتلف شيئا فلا ضمان  
أصلا) لا على ساكن ولا مالك (نخرج  
الحائط من ملكه ببيع) أو غيره كهبة  
حاري القدسي وكذا الوجه مطعنا وأوردت  
ولم يوجب حكمه بل ما فيه ثم عاد أفاق خانية  
(بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته  
بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي  
وخانية بخلاف نحو الجناح لبقاء ممتلكنا  
(وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن  
باجارة أو غيره فاذا إضافة لادنى ملابسة  
قهية في (فاطلب اليه) لان الحق له فيصح  
تأجيله وبراءة منها) أي من الجناية (وان  
قال الى الطريق فأجله القاضي أو من طلب  
النقض لا يبرأ لانه حق العامة وتصرف  
القاضي في حق العامة نافذ فيما يقعهم  
لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من  
بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار  
فأى طاب صح الطاب لانه اذا صح الاشهاد  
في البعض صح في الكل بر جندی (فان بنى  
مائلا ابتداء ضمن بلا طاب كما في اشراع  
الجناح وغيره) كيزاب تهدي به (حائط بين  
خمس أشهاد على أحدهم فسقط على رجل  
ضمن) عاقلة (خمس الدية) أي خمس ما تعلق  
به من مال أو نفس لانه من اصله لا يهدم  
ببراقته للعاسم

(دارين ثلاثة نفر احدثهم فيها بئرا أو بئرا  
حائطاً فطوب به رجل من ثلثي الدية) التعدي  
في الثلثين وقد حصل التلف بعله واحدة  
فيه تبرأ بالجملة وقالوا ان التلف قد كان  
معتبراً وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد  
على النقص) بالكسر ما ينقص من الجدار  
وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد  
الاشهاد فعدنا ان ينقصه فمات ضمن) لأن  
النقص ملكه فقربغه عليه (وان عثر) رجل  
(بقتيل مات بسقوطها) أي الحائط  
(لا يضمنه) لأن تقربغه للاولياء لا اليه  
(بخلاف الخناح) حيث يضمن به القتييل  
الثاني أيضاً بقائه جنائيه فيلزمه تقربغه  
الطريق عن القتييل أيضاً بؤيده انه لو باع  
الحائط أو النقص برى ولو باع الخناح لا يرضى  
(ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحائط)  
لانعدام التعدي ابتداء واتهاء (وتقبيل  
فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة  
على التقدم لا على القتل • فروع • حائط  
بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط  
كله وقيل انما يضمنه الآن • يكون  
الحائط طويلاً فيضمن ما أصاب الواهي فقط  
لانه حينئذ كما طين فالاشهاد يصح في الواهي  
لا في الصحيح • حائطان أحدهما مثل  
والآخر صحيح فاشهد على المثل فسقط الصحيح  
فالتلف شيئاً كان هدراً خائياً • مسدود مال  
حائطه فالاشهاد على من بناء والدية على  
عاقلة من بناء وحائط الوقف على المالكين  
على عاقلة الواقف وحائط العبد الناجر على  
عاقلة مولاه ولو لم يستقر فاستحساناً • قال  
ولي القتييل اذا اجاب عنه هفوت عن القصاص  
لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل •  
جارية قتلت رجلاً بعد افرزى بها ولي القتييل  
قبل ان يقتل لا يصح لانها صارت مملوكة  
ولو الجنية

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

الاصل أن المرور في طريق المسلمين مباح  
بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

الحائط فكيف يصح التقدم اليه وحاصل الجواب انه وان لم يتحس من هدمه فهو متحس من اصلاحه بطريقة  
وهو المرافعة الى الحكم فيحصل الفرض لأن المقصود ازالة الضرر بأي طريق كان ولا يتعين الهدم أفاده  
الزيلعي والاضافة في قوله بمرافعته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أربى حائطاً) أي وان لم يكن ما لا يفي  
خارجة عن مسائل الفصل (قوله وقالوا انصافاً) في هذه وفي التي قبلها وقوله لأن التلف الخ لتعليل الهدم ما كان  
في التبيين لأن التلف يصيب من اشهد عليه معتبر وبصيب من لم يشهد عليه هدرو في الحفر باعتبار ملكه غير  
متعدد باعتبار ملك شريكه متعده فكما قسم فانقسم عليهم ما نصقن اه (قوله لأن تقربغه للاولياء) اللام  
بمعنى على (قوله لبقاء جنائيه) قال الزيلعي لأن وضع الخناح جنائيه اذا الوضع فعله فصار كأنه ألقاه عليه بيده  
ولهذا لا يشترط الاشهاد عليه فيكون الثاني مضافاً اليه كالاول فيجب عليه تقربغه الطريق عن القتييل  
أي اذا لم يفرغ صار جانياً اه قال في الدرر بياناً لاشترار الخناح هو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق  
والبناء عليه اه ثم قال الزيلعي وفي الحائط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالفعل بترك النقص استحساناً  
فيظهر ذلك في القتييل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القتييل الاول في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التقربغه  
عنه ألا ترى أنه لو باع الحائط أو النقص برى من الثمن ولو كان بفعله لما برى من الثمن كالمبيع الخناح اه  
(قوله ولا يصح الاشهاد الخ) فلا يضمن ما تلف به (قوله قبل ان يهي) آخره ياء لهزمة من وهو بمعنى سقط أفاده  
سرى الدين وأنت خبير بأن الاشهاد انما هو قبيل السقوط فلا يصح هذا التركيب الا اذا حل على أنه قارب  
السقوط بسبب ميلانه وقد تقدم عن الجوهر ما هو أعم من هذا وهذا في القاموس الوهي الشق في الشيء وهو  
كوهي وولي تحزق وانشق واسترخى رباطه والرجل حق وسقط اه المراد منه فلم يجعل المائدة قاصرة على السقوط  
(قوله فيضمن ما أصاب الراهي فقط) لا ما أصابه غير الراهي بخلاف ما اذا كان قصيراً فانه كحائط واحد فلا فرق  
في المضارب به (قوله كان هدراً) لعدم التعدي (قوله وحائط الوقف على المساكين) أي والجنابة على النفس  
في حائط الوقف وكذا يقال فيما بعده وما جانيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر أنها في مال الباني  
والواقف ويجوز (قوله على عاقلة الواقف) هذا اذا شهد على الوكيل الذي لا تصرف غلته في المساكين  
وأما اذا شهد على المالكين فلا ضمان هندية من الحيطة (قوله ولو لم يستقر) أما اذا لم يكن مدوناً فظاهر لأن  
الملك في الدار للمولى رتبة وتصرّفه الا ان العبد خصم فيما في يده من جهة المولى فكان التقدم الى العبد  
تقدم الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم ينقصه كانت الدية على عاقلة فكذلك هذا (قوله لانه تملك) أي وهو لا يصح  
تعدياً فكانه قال اذا جاء غداً ملكك ذلك الذي اذن لي الشارع في سفكه (قوله دل عليه) أي على أن القصاص  
تمليك (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل (قوله قبل ان يقتل) تصريح بمعلوم (قوله لانها صارت مملوكة) أي  
لولى الدم اذا اوجب الاصل هو القصاص فقد دمه اقصا صافلاً قال ان السبد له أن يفرى الجارية لأن  
ذلك انما يكون برضا لى الدم ووجه الدلالة قوله لانها صارت ملكه أي وهي انما صارت ملكه بملك القصاص  
عليها أي ومن وطئ مملوكة لا حد عليه والمعنى انها صارت ملكه والا فلا تخرج بالقتل عن كونها مملوكة سيدها  
حتى كان له أن ينفذ بها عند التراضي والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

لما فرغ من بيان أحكام جنابة الانسان الحز والجنابة عليه مباشرة ونسباً شرع في بيان أحكام جنابة البهيمة  
والجنابة عليها ولا شك في تقديم الانسان الحز على البهيمة والريق مرتبة فكذلك اذا كان من حق هذا الباب  
أن يذكر بعد جنابة المملوك لخص به النطق في المملوك لكن لما كانت البهيمة ملحقة بالجنادات من حيث عدم  
العقل الحق هذا الباب يباب ما يحد به الرجل في الطريق في الذكرو البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر  
وكل حيوان لا يميز بهيمة كذا في المصباح ونسبة الجنابة اليها على طريق المشاكلة وهو قالوا لاضافة في جنابة  
البهيمة من اضافة المصدر الى فاعله وحده المشاكلة يأتى هنا لانه انما يتعرف المتأخر لنسب المتقدم  
كالتعكس وفي حاشية أبي السعد وعن شيخه قدم جنابة البهيمة على جنابة المملوك نظر الى اضافة الجنابة  
الى الركب والسائق والقائد وهم ملاكاه (قوله مباح بشرط السلامة) فيما يمكن الاحتراز عنه وذلك لانه  
يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيد بالسلامة

ليعتدل النظر من الجانبين فيما بين الاستراز عنه لا فيما لا يمكن لأن تقييدهم مطلقاً يؤدى إلى المنع من  
 التمتع واستدبابه وهو مفتوح والاحتراز عن الإبطاء والكدم والصدم والخطب يمكن لأنه ليس من ضرورات  
 السير فقيدها بشرط السلامة عنه ولا يمكن الاحتراز عن النجاسة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلم يقيده  
 بها التبيين (قوله ضمن الراكب في طريق العاقلة ما وطئت دابته الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي وإذا سار  
 الرجل على دابة أى الدواب كانت في طريق المسكين فان وطئت انساناً يده أو رجله وهى تسير فقتله فدينه على  
 عاقلة الراكب وذلك لأنه مستعمل للدابة من مكان إلى مكان وهى مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت  
 جنايته بمنزلة جنايته غير أنه خاطئ فوجب الدية على عاقلة والكفارة لأنه قاتل حقيقة ولا يضمن ما أثلقت  
 برجلها وهى تسير لأنه غير مستعمل لها فى النجعة فلا يبرها قاتلاً حقيقة وإن كان سبب ذلك على معنى أنه  
 لو لا تسيره فى ذلك الموضع لما حدث هذا الأمر والله ليس يمتنع التسبب فى سقوط المسكين والسبب  
 المحض أنما يلحق بالمباشرة بوصف التعدي وقد عدم فلا يؤخذ به شاي من الاتفاقى وأما إطلاق الشهيد  
 الدابة أنه لا يشترط كونه مالكاً الخ حكم المستأجرة والمستعارة والمغصوبة والمملوك واحد ومعلوم أن ضمان  
 الأموال فى ماله لأن العاقلة لا تتحمل (قوله وما أصابت يدها أو رجلها) أى فى غير حالة الوطء كأن  
 أثلقت فى حال رفعها أو قبل وضعها (قوله أو كدمت بضمها) الكدم العثر بتقديم الانسان فانه لا كل  
 ومسكين (قوله أو خطبت يدها) أى ضربت بها قهستانى (قوله أو صدمت) أى ضربت به بجدها قهستانى  
 (قوله فى ملكه) أى الخاص أو المترك لأن لكل واحد من الشركاء السير والابقاف فيه التبيين ويؤخذ  
 منه أن هذه الاشياء اذا صدرت فى ملكه حال الايقاف فكذلك الحكم (قوله فيجزم الميراث) وتجب عليه  
 الكفارة زياحى (قوله فلا يضمن) أى الا فى الوطء راجحاً (قوله كما اذا لم يكن صاحبها معها) أى فى الطريق  
 ولم يوقنها فاثقلت شأفانه لا يضمن لعدم نسبية الفعل اليه (قوله ولا يمكن باذنه ضمن ما تلتف مطلقاً) ظاهره  
 ولو دخلت وحدها والحكم بخلافه قال فى التبيين وإن كان فى ملك غيره فان كان باذنه ما يملكه فهو وكالو كان  
 فى ملكه وإن كان بغيره فان دخلت هى من غير أن يدخلها هو ولم يكن معها لا يضمن شيئاً وإن أدخلها هو ضمن  
 الجميع سواء كان هو معها أو لم يكن لوجود التعدي بالدخال اهـ والمؤلف قد أشار إلى الدخال بالتعدي وقوله  
 طائناً أى سواء كان معها أم لا وسواء كان بوطء أو غيره (قوله لا ما تلتفت برجلها) بالحاء المهملة ذكر السيوطى  
 فى مختصر النهاية أن النفع الضرب والرمي ونفع الدابة برجلها ردها اهـ وظاهره أن النفع مطلق الضرب وهو  
 ما ذكره الواحى لا بتدبير كونه بجدة الحافز وحمل عدم الضمان فى النفع اذا لم يوقنها فان أوقنها فى الطريق ضمن  
 النجعة أيضاً لأنه يمكنه التحرز عن الايقاف وإن لم يمكنه عن النجعة نصارته تدبياً لا يقاوم وشغل الطريق  
 فيضمنه زياحى (قوله أو واقفة لاجل ذلك) الظاهر أنه لو أوقفها له كذلك وهذا يهمل من قوله فلو أوقفها لغيره  
 (قوله لتعديه بايقافه) قال الانتقانى وأما وقوف الدابة لغيره فلا يضمن له الطريق فكان تعدياً لم  
 يجعل ما اتصل به عفواً من التلف وإن تعدد الاحتراز عنه كن جرح رجلين مراًيه وإن تعدد الاحتراز عنه  
 اهـ (قوله الا اذا أعد الامام لها) أى للدواب أى لوقوفها موضعاً عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف  
 فيه وانظر ما لو أعد الواقف لها محلاً (قوله أو نواة) واحدة النوى الذى هو حب التمر مغرب (قوله فثأعينا) أى  
 أغارها بأن شق حدقتها بمرقندى ومثل العين غيرها كما فى البرهان ومحل ذلك اذا لم ينحسها ولم ينزها  
 أمالوخسماً أو نقرها فانارت غباراً أو حصاة فأنزلت شيئاً من غير ما فاده المكي (قوله ولو كبيراً) الظاهر أنه يرجع  
 فى معرفة الكبير والغير إلى العرف (قوله لا مكانه) أى الاحتراز عنه قال الزياحى وانما يكون ذلك عادة من قلد  
 هدابة الراكب فيضمن اهـ (قوله ما ضمنه الراكب) فيضمنان ما حدث فى الطريق العام الا النفع وما حدث فى ملكه  
 وملك غيره باذنه لا ضمان الا فى الوطء الى آخر ما تقدم (قوله انه مطرد ومنعكس) الاطراد التلازم فى الانبات  
 والا انعكاس التلازم فى التنى والحاصل أن كل موضع يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد وكل موضع  
 لا يضمن فيه الراكب لا يضمن فيه السائق والقائد اهـ فوجأقندى ومقابل الصحيح ما فى مختصر القندورى أن السائق  
 ضامن لما وطأت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما وطأت يدها دون رجلها وقيل يضمن السائق نفعه الرجل  
 لانها بآراء (قوله فى الوطء) أى لا فى غيره لانه نسب وصريح فى البناءية بأنه لا كفارة على الراكب والقائد والسائق

(ضمن الراكب فى طريق العاقلة ما وطئت  
 دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها  
 أو كدمت) بضمها (أو خطبت) بيدها  
 أو صدمت (ولو حدثت) المذكورات  
 (فى السير) فى ملكه لم يضمن ربهما الا فى الوطء  
 وهو راجحاً (لانه مباشرة لقتله بنقله فيجزم  
 الميراث) ولو حدثت فى ملك غيره باذنه فهو  
 كملكه فلا يضمن كما اذا لم يكن صاحبها  
 معها قهستانى (والا) يمكن باذنه (ضمن  
 ما تلتف مطلقاً) لتعديه (لا) يضمن الراكب  
 ما تلتف برجلها أو ذنبها سائرة خسلاً فاقا  
 (ما تلتف برجلها) أو ذنبها سائرة أو بال  
 للشافعى (أو عطف انسان عبارات أو بال  
 فى الطريق سائرة أو واقفة لاجل ذلك) لان  
 بعض الدواب لا يقبله الا واقفاً (فلا  
 أوقفها لغيره) فالت (ضمن) لتعديه بايقافه  
 (الا فى موضع اذن الامام بايقافها) فلا  
 يضمن ومنه سقوط الدواب وأما باب المسجد  
 فكل الطريق الا اذا أعد الامام لها موضعاً  
 (فان أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة  
 أو نقرها غباراً أو حصاة فثأعينا) لان  
 أو نقرها غباراً أو حصاة فثأعينا (كبيراً ضمن)  
 الاحتراز عنه (ولو) الجبر (كبيراً ضمنه)  
 لا مكانه (ضمن السائق والقائد) مطرد ومنعكس  
 (الراكب) وصريح فى الدرر انه مطرد ومنعكس  
 (و) الراكب (عليه الكفارة) فى الوطء

ففي رواية الايطاء وما في العيني من قوله يعني في الايطاء وغيره الصواب حذف غيره وأبدال الواو بلا كما في أبي  
 السعدي وانما وجبت على الراكب الكفارة لأن التلف حصل بشقله وثقل الدابة تتبع له فان سر الدابة مضاف اليه  
 وهي آلهة قاله الزيلعي (قوله كما تر) لم يتر في هذا الباب (قوله لا عليهم) لأنه لا يتصل منهم ما شئ بالمحل والكنافة حكم  
 المباشرة لاحكام التسبب وكذا يتعلق بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد  
 لأنه يختص بالمباشرة مخ (قوله ولو كان سائق وراكب) أي وأتلفت الدابة شيأ (قوله على الصحيح) وقيل الضمان  
 عليهم ما هو ما جزم به القهستاني من ضمان السائق حيث قال وكذا إذا اجتمع السائق والقائد والمترندف والراكب  
 نعموا ارباعا كما في الجبدي (قوله أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده) توضيحه ما في المخ حيث قال والصحيح الأول  
 رأيا لم الجواب أي فيما استدلل به من أوجب الضمان عليهم ما من عبارة الاصل وهي أن الراكب إذا امر انسانا ففخس  
 المأمور الدابة ووطئت انسانا كان الضمان عليهم ما فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب  
 شيأ لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتئاف فان الحفر لا يعمل شيأ بدون الالتئاف وأما إذا كان السبب  
 يعمل بانفراده فيشتركان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الحفر فإنه ليس  
 بتلف بلا التئاف وعند الالتئاف وجد التافيهما فاضيف الى آخرهما انتهى موضعنا واصل هذا الكلام للزيلعي  
 وتبعه العيني وأفاد سري الدين أيضا عن خط الشلبي عن خط قارئ الهداية أن الصحيح الاستواء في الضمان  
 وعبارة سري الدين عند قول الزيلعي فتبين بهذا أنهم ابستويان والصحيح الأول الى آخر ما نقلناه عن المخ فتدوله  
 والصحيح الأول المخ ينبغي أن يقول وهو أي الاستواء الصحيح والجواب عن الأول أي عما استدلل به الأول من أن  
 الاضافة الى المباشر أولى من الاضافة الى التسبب فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشر إذا كان السبب لا يعمل  
 بانفراده في الاتلاف المخ كذا نقل من خط ابن الشلبي نقلنا من خط قارئ الهداية اه مجرده الله تعالى اه  
 ويدل على ذلك قولهم فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب قال الامر الى ما جزم به القهستاني  
 فليست اصل وفي حاشية الشلبي قال الامام الاسيبي في فان كان سائق وراكب أو سائق وقائد أو ركب وقائد  
 فالضمان عليهم ما غير أن الكفارة على الراكب وحده اه اتقاني (قوله ان اصطدما) أي تضاربا بالجسد اهد رمتني  
 وهذا ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا تقابل الما في الاختبار ساخر رجل على دابة فخار ركب من خلفه  
 فصدمه فخطب المؤخر لا ضمان على المتقدم وان عطف المتقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينة اه أبو السعدي  
 عن شيخه ووجه الضمان فيما ذكره المصنف أن موت كل واحد منهما مضاف الى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه  
 مباح وهو المشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لأنه مباح معلقا في حق نفسه وفعل  
 صاحبه وان كان مباحا لكنه قد يشترط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به (قوله  
 أوقعها على الوجه) انظر ما لوقعها على جنبيهما أو وقع أحدهما على قنائه أو وجهه والثاني على جنبه والظاهر أن  
 الوقوع على الجنب في حكم الوقوع على الوجه لأنه لم يقع عليه بقوة صاحبه بخلاف الوجه ويجز (قوله يهدر  
 دمهما) لأن جناية كل تعلق برقبته فدها وفدها وقد فالت الى خلف من غير فعل يصيربه المولى مختارا للهدا  
 هذا في العبدين وأما إذا وقع الحزان على وجهيهما فلا ن هلاكهما بذهابهما (قوله فعل كل نصف الدية) الذي  
 في الزيلعي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشلبي في حاشيته لأن العمد هنا بمنزلة الخطا لأنه شبه العمد اذ هو  
 نعمة الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا اوجب على العاقلة اه وانما نصفت لأن الهلاك حصل بفعله وفعل غيره  
 والمراد أنهم عامدان وقد وقعها على قنائه (قوله فعل عاقلة الحزقة العبد في الخطا ونصفها في العمد) وبأخذها  
 ورثة الحزقة المقتول ويطلب ما زاد عليه لعدم الخلف أي وبأخذها ورثة الحزقة المقتول ويطلب حقهم من الدية فيما زاد  
 على القيمة أو نصفها لأن الواجب كان على رقبته فيبطل بوته الا قدر ما خلف وهو القيمة أو نصفها وهذا عندهما  
 لأن قيمة العبد المقتول تجب على العاقلة على أصلهما لأنه ضمان الادعى وعند أبي يوسف على القاتل لأنه ضمان  
 مال اه تبين قبل ينبغي أن يثبت ما ذكر عن العاقلة لأن الدية تثبت أولا للميت والورثة يخلفونه والعاقلة  
 يتحملون موجب جنايته فلما لم يتحملها العاقلة سقط عنهم كما قلنا في امرأة قطعت يدرجل خطأ فترتجها على  
 اليد وما يحدث منها فان الدية تصير مهر ارتدت عن العائلة وأوجب بأن السقوط انما يكون فيما إذا كان الراجع  
 هو الجاني والراجع هنا وارثه فبالنظر الى أن المستحق أو لاهو الجاني سقط وبالنظر الى أن الراجع غيره لا نسقط

كما تر (لا عليهم) أي لا على سائق وقائد ولو  
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق على  
 الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وأولى من التسبب كما تر  
 الاضافة الى المباشر أولى من التسبب كما تر  
 أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما  
 هنا ما في سبب يعمل بانفراده فيشتركان كما  
 يأتي في مستقلة ففخس الدابة بادن راكمها  
 فليخلفا (ونحن عاقلة كل فارس) أو راجل  
 (دية الاخران اصطدما وما ناضه) فوقها  
 على القنائل (لو) كانا (حزق) ليسا من الهجم  
 ولا عامدين ولا وقعها على الوجه ابن كمال  
 كانا (عبدان) أو وقعها على الوجه ابن كمال  
 (يهدر دمهما) في العمد والخطا شربلا لية  
 (يهدر دمهما) ولو كانا من الهجم فالدية في مالهم  
 وغيرهما ولو كانا عامدين فعلى كل نصف  
 كما تر ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه  
 الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه  
 فقط ولو أحدهما حزا والاخر عدا على عاقلة  
 الحزقة العبد في الخطا ونصفها في العمد

فلان سقط بالشك اهـ أو السقوط عن العناية وفيه تأمل فان الرجوع في مسئلة التزوج غيره وهو وارثه وقال الوافي رحمه الله تعالى في هذه المسئلة انها مخالفة لما سبق من أن العاقلة لا تعقل عددا ولا عبداً - لي حاهو المشهور والثابت بالحديث المأثور اهـ وقد عرفت في قبل الاطلاع على ما ذكره (قوله كالموت بجاذب وجلسان الخ) تشبيه في الهدر المفهوم من قول المصنف في رددها وهذه المسئلة في الحكم على عكس مسئلة المصادمة والظاهر أنه لا يأتي حكم الخطأ فيها لأن التجاذب لا يحصل إلا عن عمد (قوله فديته ما على عاقلة القاطع) أي ضمن الحبل أيضاً شلبي عن الاتفاق (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدؤه قوله الاتي الدية وانما وجبت عليه لانه متعدي في التبع لان الوقوع بتقصيره منه وهو ترك الشذو والاحكام فيه فصار كأنه ألقاه بيده كما في الدرر (قوله وقائد قطار) انما ضمن لان القطار يديره ويوقف بايقافه فكان عليه صيادته فما حدث من ذلك يكون مضموماً عليه فيضاف اليه ما حدث من القطار اتسببه فيصير في الحكم كأنه قتله خطأ فيجب على عاقلة دية وذكر الفقيه أبو الليث في شرح الجامع أنه قيل لو أن انساناً قاداً عجمي فوطئ الاعى انساناً فقتله هل يجب على القائد الضمان قيل ينبغي أن لا يجب لان الاعى بنفسه من أهل وجوب الضمان ففعله فيسبب اليه خاصة وأما فعل الجهماء جباراً لا عبرة به في حكم نفسه ففعله ينسب الي القائد اهـ اتقاني (قوله قطار الابل) قال في المصباح القطار من الابل عدد على نسق واحد والجمع قطر - مثل كلب وكتب وهو فعال بمعنى مفعول مثل كلب وبساط اهـ (قوله الدية) أي اذا كان المتلف غير مال وكان الموجب كارتش الموصحة فافوقها كما مر مراراً اهـ (قوله من جانب الابل) أي أو خلفها أو يكون أحياً ناو سوطاً أو أحياً ناوياً آخر وأحياناً يتقدم وهو يدور قها في ذلك أفاده الجوى وذكره في الهندية (قوله ضمن ما خلفه) لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المتقدم قائداً لما خلفه الا اتقاه اتقاني فقوله وأخذ بزمام واحد أي وأخذ بيده كما يفيد كلام الاتفاقى السابق ويحترز (قوله وضمننا ما قدماه) لان السابق يسوق ما قدماه والقائد أخذ بزمام (قوله وراكب وسطها ايضاً فقط الخ) اختصر في العبارة فأوردتهم ونص التبيين ولو كان رجل وراكب على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيء لم يضمن ما أصابت الابل التي بين يديه لانه ليس بسائق لها وكذا ما أصابت الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها الا اذا أخذ بزمام ما خلفه أما البعير الذي هو راكمه فهو ضامن لما أصابه فيجب عليه وعلى القائد غير ما أصابه بالابطاء فان ذلك ضمانه على الراكب وحده لانه جعل فيه مباشراً - في جرى عليه احكام المباشر اهـ (قوله سائر) يأتي مفهوم التقييده وانما وجب الرجوع هذا لان الرابطة أمر بالقود دالة (قوله بلا علم قائده) فان جهله لا يفي وجوب الضمان عليه تصديق الاتلاف منه وانما يفتى الاثم ويكون قرار الضمان على الرابطة فان علم القائد بالابطال يرجعون على عاقلة الرابطة بلطفهم من العلم ان لان القائد رضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به زبلي (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه يمكنه أن يصون قطاره عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعدياً بالتقصير وهو تسيب وفيه الدية على العاقلة (قوله ورجعوا به على عاقلة الرابطة) لانه هو الذي أوقعهم فيه وانما لم يجب الضمان على القائد والابطاء مع وجود التسبب في كل لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابطة لاتصال التلف به دون الرابطة فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع به عليه (قوله كما فهمه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الرابطة لان الرابطة أوطقهم في خسرة المال وهذا مما لا تتحمله العاقلة اهـ حلبي (قوله ضمن عاقلة القائد) أي اذا قاد وهو عالم بالابطال اهـ شلبي عن الاتفاقى (قوله بلا رجوع) أي على عاقلة الرابطة فان قلت ان الرابطة متعدي بالابطال والابيضاف على الطريق أجيب بأن التعدي زال بالقود فصار كالموضع حجر افصاء غيره (قوله وكان خلفها سائقها) الاولى أن يقول وكان سائقها أي خلفها فيكون تفسير السائق كما ذكره بعد وذكره غيره قال في الدر المنثور وعن أبي يوسف انه أي مرسل الهمزة والكلب يضمن بكل حال يعني سائق أو لا يوبه بنفى ذكره الفهستاني وفي الهندية وعن أبي يوسف انه يكون ضامناً أي فيما اذا لم يش خلفه والمشايع أخذوا بقول أبي يوسف وذكر الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلباً فأصاب في فوره انساناً فقتله أو مرضق ثيابه ضمن المرسل اهـ وهو المختار لا يقتوى ولو أرسل جارية فدخلت زرع انساناً وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بأن كان خلفه كان ضامناً وان لم يكن خلفه الا أن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يميناً ولا شمالاً لذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامناً وان ذهب يميناً وشمالاً لم يصب الزرع فان لم يكن الطريق واحد الا يكون ضامناً وان كان الطريق

(كالموت بجاذب وجلسان خ) فانه يجمع الحبل فقط أو ما على القنا) هو رددها الموت كل بقوة نفسه (فان وقع على الوجه وجب دية لقوة نفسه) (فان وقع على عاقلة الآخر) لقوة بقوة كل واحد منهما على عاقلة الآخر (فوقم) أحدهما على صاحبه (فان تعاكسا) فدية الواقع على القنا والآخر على الوجه (قضية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر) لقوة بقوة صاحبه (وهـ ر) م (من وقع على القنا) لقوة بقوة نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل منهما على القنا فاقطع فدية) (و) على (سائق القاطع) لتسببه باقطع (و) على (سائق دابة وقع اداتها) أي آلتها كسرج ونحوه (على رجل ذات وقائد قطار) بالكسر قطار (على رجل فاته وقائد دابة وان كان معه الابل) وطئ بعيره من رجلا الدية وان كان مع سائق ضمناً) لاستوائهما في التسبب (لكن ضمن النفس على العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السابق من جانب الابل فلو قتلها وأخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمن ما قدماه وسطها يضمنه فقط ما لم يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل بعير ربط على قطار سائر بلا علم قائده رجلاً) مفعول قتل (ضمن عاقلة القائد الدية ورجعوا به على عاقلة الرابطة) لانه دية لا خسرة ان كانوا هم صدر الشريعة فلو ربطوا لطاروا فضمنها عاقلة القنا بلا رجوع اورد بلاذن (ومن أرسل بهيمة) وكلباً ملتحق (وكان خلفها سائقها) فاصابت في فوره يمين

واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل وبه يعلم توضح ما في المؤلف  
وقال في الهندية من أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره فأكلت ان كان لها طريق غير ذلك  
لا يضمن وان لم يكن لها طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان  
أو تركها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السمانير والكلاب اذا أفسدت شئ من أموال الناس  
فلا ضمان على صاحبها اه محيط عن ابن الفضل (قوله فالمراد) تفريع على قوله وكان خلفها سائقا لها على  
ما قلناه تفسير (قوله المشى خلفها) ظاهره وان لم يطردها وهو المتبادر من عبارات كثير من القوم ونقل المكي  
عن ملا على تقييد المشى خلفها بطردها (قوله والاراد بالبيمة الكلب) الاولى هذه لان الحكم لا يخصه  
وقد أزال توهم التخصيص بزيادة قوله أو كلبا بعد قول المصنف ومن أرسل ببيمة فتدبر (قوله ساقه أولا) لان  
بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البيمة اه عيني ولحموه في الزيلعي والجوي (قوله ولم يكن سائقا له)  
أي للكلب والبيمة أما اذا ساقها فانه يضمن وهذا ما ذكره قاضيان وتقدم أن المفتي به قول أبي يوسف  
بالضمان وان لم يكن سائقا وفي الهداية وفي ارسال البيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدد فيضمن  
ما قوله منه وأما ارسال الاصطيد فباح ولا نسب يومف التعتدي أقاده الزيلعي (قوله الجاه جبار)  
أي فعلها اذا كان منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك وأحد أصحاب السنن الجاه جبار (قوله  
أي المنفلة) نقل الزيلعي هذا التفسير عن محمد قال وهذا صحيح ظاهر لان السوق والمركوبة والقودة  
في الطريق أو في ملك الغير والمرسل في الطريق فعلها معتبر على ما بينا اه (قوله كالوجعت الدابة) قال في  
القاموس جمع الفرس كتعب جمعا وجاحفه وجوح أعيا فارسه وغلبه اه (قوله فصدته وقتله) أي الشخص  
الآخر (قوله ضمن هو أي الناحس لا الراكب) لان الناحس منعته في التلبس والراكب في فعله غير منعته  
فخرج جانبه في التغريم للعتدي اه درر ومثل الراكب السائق والقائد كما في القهستاني قال وانما خص الناحس  
لانه لو وضع يده على ظهر فرس فتفتحت لم يضمن كما في النية (قوله وقال أبو يوسف) الذي في القهستاني وعن أبي  
يوسف انه ضمن هو والراكب في الوطء مناهة فهاهني رواية عنه (قوله أيضا) أي كعتدي الناحس بالناحس  
(قوله فدهمه عليها) أي اذا لم تسره من موضعها ولا فهو على الناحس وحده قال في المنتقى رجل واقف على  
دابة في الطريق فأمر رجلا أن ينقص دابته ففخذها فقتلت رجلا وطرحه الا حرفة الرجل الاجنبي على  
الناحس والراكب جميعا ودم الا حرفة بالنقص هدر ولوسارت عن موضعها ثم فتحت من فور النخسة فالضمان  
على الناحس دون الراكب وان لم تسره فتفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب  
ونصف دية الناحس على الراكب ولولم يوقعها الراكب على الطريق ولكن حرت ووقفت ففخذها هو أو غيره  
لتسره فتفتحت انسانا فلا شيء عليه اه وفي محيط السرخسي لو نقرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع  
بمنزلة الناحس اه وفي الحاموي اذا نقرت الدابة بشئ قد نصب في الطريق فنقصه ما ذلك الشيء فتفتحت انسانا  
فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء اه (قوله وفي فق عين داجية) مثلها حامية وكن وسنور كما في  
القهستاني عن الذخيرة مكي وفي الهندية وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما تنقص  
من قيمته وقال أبو يوسف النقصان في جميع البهائم اه (قوله ما تنقصها) فتقوم صحيحة ومفقودة فيضمن الفضل مكي  
عن الدراستقي وفي الوافي النقصان شامل للمصاص بالهزال من فق العين ونقص مخفف لانه منعته وقوله لانها  
للعم لا يظهر الا في شاة القصاب (قوله زيلعي) هو انما ذكره في عين البدنة والحداد والفرس (قوله فائدة الاضافة  
الخ) في المنع من الخلاصة عن المنتقى ما يعمل على ظهوره في عينه ربع الدية وكذا البقر سواء أعدل للعم أو  
للحرث أو الركوب اه قال في المنع أيضا وانما وضع المسئلة في بقرة الجزر وجزره ثلاثيوهم أنهم الكرونه ما  
معتدين للعم فيكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانا معتدين له أو للحرث أو للركوب ففيه ربع القيمة كما في الذي  
لا يؤكل لحمه كالبغل والحمار كذا في شروح الهداية (قوله ما تنقصها) من أن الشاة للعم وهذه الاحيرة لاقامة  
العمل (قوله لم يكن يرد عليه) أي على هذا الفرق أو التعليل المذكور بقوله لان اقامة العمل الخ (قوله وليس  
كذلك) فيه أنه نقله القهستاني عن غير القضاة ونقل القول الثاني عن أبي بكر (قوله كما مر) أي عن الزيلعي من  
التخير ان شاء تركها على الضاق أو أمسكها ورجع بالنقصان (قوله فالاولى التمسك) أي في الاستدلال (قوله بما

لانه الحامل لها وان لم يمش خلفها فإدما دات  
في فور هاف سائق حكا وان تراخي انقطع  
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد  
بالبيمة الكلب زيلعي (وان أرسل طيرا)  
ساقه أولا ودابة (أو كلبا ولم يكن سائقا له  
أو انزلت دابة) بنفسها (فأصابت مالا  
أو آدمه ما سارا أو ليلالا ضمان) في الكل  
أقوله عليه الصلاة والسلام الجاه جبار  
أي المنفلة هدر (كالوجعت) الدابة (به)  
أي بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب  
(على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة لانه حينئذ  
ليس يسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو  
أثافت انسانا فدمه هدر عمادية (ومن ضرب  
دابة عليها راكب أو نخسها) بعد بلاذن  
الراكب (فنفخت أو ضربت بيدها) شخصا  
(آخر) غير الطاعن (أو نقرت فصدته وقتلته  
ضمن هو) أي الناحس (لا الراكب) وقال  
أبو يوسف يضمن نصفين كالأول كان موقفا  
دابته على الطريق لتعدية في الايقاف أيضا  
وكألو كان باذنه ووطئت أحداه في فورها  
فدمه عليها ولو نفخت الناحس فدمه هدر  
ولو ألقى الراكب فقتلته فدية على عاقلة  
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور  
النقص والافالضمان على الراكب لانقطاع  
أثر النقص درر وبزاية (و) ضمن (في فق  
عين داجية أو شاة قصاب أو غيرها ما تنقصها)  
لانها للعم وفي عينها يخبر بربها ان شاء تركها  
على الفاقى وضمنه قيمتها وأمسكها وضمنه  
النقصان زيلعي (وفي عين بقرة جزر وجزره)  
أي البه فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد  
للعم والحكم الاتي ابن كمال (وحار وبغل  
وفرس ربع القيمة) لان اقامة العمل بها انما  
يمكن بأربع أعين عنها ما وعينا مستعملها  
فصارت كأنها ذات أربع أعين وأربع وقال الشافعي  
رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قد ضامنا لكن  
يرد عليه أنه لو فقأ عيني حمار مشلا يضمن  
نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك  
بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى في  
عين الدابة ربع القيمة والتقييد بالعين لانه  
لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا

لسان الثور والحمار وقبل جميع القيمة كما وقطع إحدى قوائمها

فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غيب  
مأكول وان مأكولاً خبير كما روى العينين  
ليكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيئاً عند  
أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها  
فروع نقل المصنف عن الدرر لكاتب يأكل  
عنب الكرم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى  
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد  
عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط  
المائل ونطح الثور وعقر كلب عقور فيضمن  
اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حل  
التلف في قول الزبائعي وان تلف الكلب  
فعلى صاحبه الضمان ان كان قد تم اليه قبل  
الاتلاف والاتلاف كالحائط المائل على  
الآدمي اه فيحصل التوفيق قلت وقد وقع  
الاستقصاء عن له فحصل يضعه في بسطانه  
فيخرج فيما كل عنب الناس وفواكههم  
هل يضمن رب الخيل ما تلف الخيل من العنب  
ولحمه أم لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى  
مكان آخر أم لا وجوابه أن لا يضمن ربه شيئاً  
مطلقاً أشهد وعليه أم لا أخذ من مسألة  
الكلب بل أولى وكذا ذكره المصنف في معينه  
ليكن رأيت في فتاويه أنه أفشى بالضماع  
في مسألة الخيل فراجع عند الفتوى وأما  
تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو  
ظاهر المذهب وأما جواب المشايخ فينبغي  
أن يؤمر بتحويله اذا كان الضرر يربط على  
صاحبه الفتوى وفي الصيرفة حارياً كل  
حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل الصحيح  
ضمائمه أدخل غنماً أو ثوراً أو فرساً أو حماراً  
في زرع أو كرم أو ساقاً ضمن ما تلف والا  
لا وقيل يضمن وتعامه في البرازية

#### باب جنابة المملوك والجنابة عليه

اعلم أن جنابات المملوك لا توجب الادفعا  
واحد ولا محلاً ولا فدية واحدة ولو فدى  
الرقن ثم جنى فكلا قول ثم ونم بخلاف المدبر  
وأخيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة وسيضع  
(جنى عبداً خطأ) التقييد بالخطأ هنا انما  
يقيده في النفس لان بهمه يقتص وأما في  
دونها فلا يقيده لاستواء خطئه وعده فيما  
دونهم انما يشب الخطأ بالبيئة وقرار مولاه

ولم القاص في لا باقراره أصلاً بدائع قلت لكن قوله وعلم التناذي على غير المعنى به فانه لا يعمل

روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ قال في حاشية الشامي عن نضر الدين البزدوى وقد روى هذا الجواب والفتوى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه مرفوعاً وروى عن عمر أنه قضى بذلك  
والفرق أن الشاة لا تعمل بل يذبحها كما يتفقد بالامة فيضمن النقصان من غير تقدير فأما ما ذكرنا من البهايم فانهما  
عاملة كبنى آدم لكنهما لا تعمل الا بغيرهما فأشبهت الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب تصنيف التقدير  
الواجب في الانسان عملاً بالشبهين ثم ذكر التعليل المذكور هنا وهو أن اقامة العمل بها انما يمكن بأربع أعين وقال  
المعتمد هو الاول أى في الاستدلال (قوله فانه يضمن قيمتها) ولا خيار للمالك في امساكها وأخذ النقصان  
لانها ما بفوات المقصود منها أبو السعود عن البرهان (قوله خير) هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهرها أنها كغير  
المأمورة كقوله أبو السعود عن البرهان ومثله في الهندي عن الذخيرة (قوله ان أمسكه) أى غير المأكول قال  
في البرازية عن العيون استملاك حماراً غيراً وبقله يقطع يده أو يذبحه أن شاء يسلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه  
ولا يضمنه شيئاً اه (قوله وعرجها كقطعها) فيضمنه كل القيمة في المأكول وغيره على ما تقدم (قوله فيحصل  
التوفيق) أى ببركلاى صاحب الدرر والزبائعي قال آدمي يضمن وغيره لا يضمن في الاشهاد على هذه الاشياء  
(قوله على الآدمي) متعلق بقوله جمل وبصورة اتلاف الآدمي بعقر الكلب صرح البرازي ثم قال وفي النية  
في مسألة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه (قوله بل أولى) اه لان الكلب يمكن علنه محبوساً  
ولا كذلك الخيل (قوله فراجع عند الفتوى) الذي يظهر اعتباره بما في الدرر من مسألة الكلب لوجود النص  
فيها (قوله على صاحبه الفتوى) الاوضح أن يقول وهو ما عليه الفتوى (قوله فلم يضمنه) أى من رأياً كل  
(قوله وتعامه في البرازية) بما فيها وذكره المصنف ربط حماره في سارية بغار آخر يجمعه وربه فعض أحدهما  
الاخر وهلك ان في موضعهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن فان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً للاحد  
لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جنابة شاة لانسان دخلت كان طباخ فبها  
المالك لاخر اجها منه فكسرت قدر الطباخ يضمن المالك الداخل اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### باب جنابة المملوك والجنابة عليه

ذكرت هذه الجنابات في الديات نظراً لموجبه والاولى الاقتصار على جنابته فان الجنابة عليه عقد له فاصلاً  
على حدة ذكره بعد هذا الباب ولما ذكر جنابة الخنزير عقبه الجنابة العبد لا تحطاط رتبته (قوله اعلم أن جنابات  
المملوك) أى وان كانت كثيرة في أشخاص متعددة (قوله الادفعا واحداً) فيها خصوصاً فيه بتدريج الجنابات عليهم  
وان فداء يذبحه بأرش كل واحدة من الجنابات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية به وللمولى أن يذبح  
من بعضهم ويأخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي الى غيره لان الحقوق صارت مختلفة باختلاف أسبابها وهي  
الجنابات المختلفة فلو قتل واحداً وقتل آخر ودفع فاهما يسمانه أثلاً ما وكذا اذا شج ثلاث شجاج مختلفة دفع  
اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم اه (قوله لو محلاً) أى للدفع بأن كان قتلاً لم ينفذه شيء من أسباب الحرية كالتدبير  
والاستيلاء والسكابة اه زبائعي (قوله والاقيمة واحدة) أى بأن اذنت له شيء من هذه الاسباب الثلاثة فقيمة  
واحدة (قوله فكلا قول) فيخير المولى بين الدفع والفداء لانه لما ظهر عن الجنابة الاولى بالفداء جعله كأنه لم يجن  
من قبل وهذه ابتداء جنابة (قوله لان بعده) حذف اسم ان والاوى ذكره ويكون الضمير للشان (قوله  
لاستواء خطئه وعده) أى في التخفيف فانه لا يجري القصاص في الاطراف بين الحر والعبد ولا بين العبيد  
مطلقاً (قوله وقرار مولاه) ولو العبد مديوناً (قوله لا باقراره أصلاً) ولو أذناً لانه ليس من التجارة والمدبر  
ولحمه كالفق في الولولية ولا يجوز اقرار المأذون والمجور بالجنابة لان وجهيهما عاوى بملك السيد والسيد  
ما أذن له فيه فاهل يصح أصلاً وكذا لو أقر بعد العتق أنه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك سوى (قوله حالاً) يرجع  
الى كل من الدفع والفداء أما الدفع فلا نه لا يجوز التأجيل في الاعيان وأما الفداء فلا نه بدل العين وهو العبد  
فيعطى حكمها (قوله على الصحيح) صححه الزبائعي وملا مسكين وصححه الثاني في البحر الزاخر اه مكى (قوله ولذا  
سقط الواجب بموته) أى قبل الاختيار لقوات محل الواجب ولا يقتضى بشئ حتى يبرأ الجنحة عليه اعتبار الجنابة  
العبد بجنابة الحر وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يضمن كون مختار الارش وان قتله أجنبى عدا بطلت الجنابة  
ولولا القصاص وان كان خطأ أخذ القيمة ودفعها الى أولياء الجنابة ولو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً

بالم القاضى في زماننا شرعية لالة عن الاشياء  
وتقدم (دفعه مولاه) ان شاء (بها فيملكه واياها  
أو) ان شاء (فداه بأرشاءه حالا) لكن الواجب  
الاصلي هو الدفع على الصحيح ولذا سقط  
الواجب بونه بخلاف موت الحر كما ذكره  
المصنف وغيره لكن في الشرعية لالة عن السراج  
والجوهرة عن البرذوى أن الصحيح هو الفداء  
حتى لو اختاره ولم يقدر عليه أداء حتى وجد  
ولا يبرأ به لالة العبد وعله الزيلعي وغيره بأنه  
اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند  
أبي حنيفة انتهى ومفاده أن الأصل عند  
الفداء لا الدفع وأما شارح الجمع في تعليل  
الامام أن الواجب أحدهما وأنه متى اختار  
أحدهما تعين لكن قدم أن الدفع هو الأصل  
وأنه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فان  
فداه بجنى بعده فهو كالأولى) حكاه فان جنى  
جنايتين دفعه بهما الى وليهما وفداه بأرشاءهما  
وان وجبه (المولى) أو باعه أو أعتقه أو دبره  
أو استولداه غير عالم بها بالجناية (نضمن  
الاقل من قيمته) والاقل من (الأرض وان علم  
بها غرم الأرض) فقط اجاعا (وكبيعه) عالمها  
(وكتعليق عتقه بقتل زيد أو رميمه أو شجره  
ففعّل) العبد (ذلك) كما يصير فارق قوله ان  
مرضت فانت طالق ثلاثا (وان قطع عبيدين  
حرّعدا ودفع اليه فأعتقه فانت من السراية  
فالعبد صلح بها) أي بالجناية لأن عتقه دليل  
تصحیح الصلح (وان لم يعتقه) وقد سري (يرد  
على سيده فقتل أو يعق) لبطان الصلح  
(فان جنى مأذون له سيديون خطأ فأعتقه  
سيده بلا علم به غرم لرب الدين الاقل من  
قيمه ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها) أي  
القيمة (ومن الأرض ولو اتلفه) أي العبد  
الجاني (أجنبي) فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان  
ولدت مأذونة سيديونة بيعت مع ولدها  
في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين  
فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء  
بالولد بخلاف أكتابها (فان جنت فولدت  
لم يدفع لولده) أي لولي الجناية تعلقها بذمة  
المولى لادمتها بخلاف الدين (عبد) لرب  
(زعم رجل أن سيده)

للأرض اه هندية وغيرها (قوله بخلاف موت الحر) أي في الخطأ فإنه لا يطل الموصل به لانه لا يتعلق  
الواجب به استثناءه زيلعي (قوله حتى لو اختاره) أي الفداء قال في الهندي عن المحيط اذا اختار المولى الفداء  
وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه اختيار الفداء ماض على حاله ولا يكون  
لاولياء الجناية أن ينقضوا الاختيار ويعيدوه - فهم في رقبة العبد وانما لهم المطالبة بدينهم حتى يبيع المولى  
العبد ويقضى الدين من ثمنه ويكون البع في دينه عليه وان أبي البيع حبسه القاضي حتى يبيع هو نفسه أو غيره  
بأمره وقالان عجز عن الفداء فان شأوا فنقضوا اختياره ويعود حقهم في العبد وان شأوا لم ينقضوا وطالبوا من  
القاضي يبيع العبد بغير رضاه ويقضى حقهم والباقي دين عليه اه تصرف (قوله وعله) أي الحكم وهو صحة  
الاختيار وان لم يكن قادرا كما يفهم من عبارة الزيلعي لكنه علم بعد ذلك بما يفيد أن الواجب الدفع حيث قال  
بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى لتحويل الحق من رقبة العبد الى ذمته اه (قوله وأما  
شارح الجمع) أي ابن مالك أي أفاده صريح حيث قال وله أن المولى لو اختار الدفع تعين فكذلك اذا اختار الفداء  
لان الواجب أحدهما اه (قوله لكن قدم الخ) وذكره بعد أيضا حيث قال ولسان الأصل في جنائيات  
العبد الدفع (قوله وأنه ليس) مفعول قدم أيضا وقوله في لفظ الكتاب أي الجمع وقوله دلالة عليه أي على أن  
الدفع هو الأصل ورد شارحه على مصنفه في أدعائه أن في لفظ منته ما يفيد وليس المراد بالكتاب الأصل فان  
صاحب المحيط نقل عن محمد أنه الأصل ونصه قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل اذا جنى العبد على الأدي  
جناية موجبة للأمال فان مولاه باختيار ان شاء دفعه بهما وان شاء فداء بالارش هذا مبني على أن الواجب  
الاصلي الدفع انتهى وبهذا النص ارتفع الخلاف وانما لم يطل الفداء بموت العبد بعد اختياره لان التعيين للمولى  
وقد عينه في الفداء فهو ولا امر عارض وهو الاختيار والزيلعي قد اضطرب في التعليل والله تعالى أعلم بالصواب  
(قوله وان وجهه الخ) الأصل أنه متى أحدث فيه تصرفا عجزه عن الدفع عالم بالجناية يصير مختارا للأداء  
والا فلا يقال الأول ما ذكره ومثال الثاني وطء الثيب من غير اطلاق والتزويج والاستخدام لان التزويج تعيب  
حكمي لا يعجزه عن التلميم اليه وكذا الاستخدام والاجارة والرهن على الاظهر اذا لا يعجز عن الدفع بهما لانه  
ولاية قبضه ما لحق الجنى عليه اتعلق حقه بعين العبد سابقا على حقه ما والاذن بالتجارة وان ركب الدين لان  
الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا أن لولي الجناية أن يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة المولى بعد  
ما يتعلق به حقه فيلزم المولى قيمته وغمام مسئلة المأذون المديون في الحوى عن الغاية (قوله أو باعه) أي يبعها  
صحيحا مطلقا أما اذا باعه يبعها فاسدا لا به يرحم اختيار الفداء حتى يسلمه لان الملك لا يزول الا به ولا فرق في البيع بين  
أن يكون باتا وبين أن يكون فيه خيار المشتري لان الكل يزول الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ثم نقضه  
زيلعي (قوله أو أعتقه) انما يصير مختارا بما ذكر لان الاختيار بدون العلم لا يتحقق (قوله والاقل من الأرض)  
الأولى حذفه فان المراد أقلهما (قوله وكبيعه عالمها) مكررها داخل في قوله وان علم به غرم الأرض وقد  
ذكر البيع أولا (قوله وكتعليق عتقه الخ) وجهه أنه على الاعتاق بالجناية والمعلق بالشروط ينزل عند وجوده  
كالخبر عنه فصار كما اذا أعتقه بعد الجناية ولانه حرّضه على بيانه الشرط بتطيق أقوى الدواهي الى القتل  
والظاهر أنه يفعله وهذا دليل الاختيار وهذا اذا علقه بجناية فوجب المال الخطأ وشبه العمودان علقه  
بجناية فوجب انقصاص بأن قال له ان ضربته بالسيوف فانت حرّ لا يجب على المولى شيء بالاتفاق لانه لا فرق  
بين العبد والحر في القصاص فلم يكن المولى مقورا حتى ولي الجناية بالعتق اه تبين (قوله كما يصير فارق الخ)  
لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض والمراد بالثلاث البيوتة مطلقا (قوله لان عتقه دليل تصحيح الصلح) لان  
المساقل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة الا بالصلح عن الجناية وما يحدث عنها واذا أعتقه صح الصلح في ضمن  
الاتفاق ابتداء (قوله وقد سري) لاحاجة اليه (قوله فيقتل أو يعق) ان شاء الاولياء أحدهما صح وهما مبنيان  
للمجهول (قوله لبطان الصلح) لان الصلح وقع على المال وهو العبد عن ذمة المبدأ لا قصاص بين طرفي الحر  
والعبد وبالسراية ظهر أن ذمة المديون واجبة وأن الواجب هو القود فالصالح عنه وهو المال لم يوجد بطل  
الصلح والباطل لا يورث شبهة وظاهر هذا التعليل أن رد العبد واجب على ولي الدم دفعا للعبد الباطل  
(قوله غرم لرب الدين الخ) لانه أناب حقين الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء وكل واحد منهما مضمون بكل

القيمة حال الانفراد فكذلك عند الاجتماع (قوله بقيمة واحدة لمولاه لا غير) وذلك بحكم الملك في رقبته فلا يظهر  
حق الفريقين بالنسبة الى ملك المالك لانه دون الملك ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها مالية العبد والغريم مقدم  
يعني في المالية على ولي الجنابة قتله لم ياله وقامه في التبيين (قوله يبعث مع ولده في الدين) لان الدين وصف لها  
حكمي والصفات الشرعية الثابتة في الاصل تسري الى الفرع كملك الملك والرق والحرية وهذه المسئلة  
ليست مقصودة بالذكرا لا جنسية فيها وانما ذكرت به لقصده التمييز بينها وبين مسألة الجنابة المذكورة بعد  
(قوله بخلاف اكسابها) حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعده لان لها مائة معتبرة في الكسب  
حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخصم فيه فباستمرار البد كانت هي أحق به من سدها لقضاء دينها بخلاف  
الولد فهو وانما يستحق بالسرية وذلك قبل الانفصال لابعده (قوله لتعلقها) أي لتعلق موجب الجنابة بذمة  
المولى فاذا دفعه الاقاها أو ثقله وهو الدفع وقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجنابة وكذا رغبة  
الولد (قوله فقتل الخ) أفاد أن الجنابة بعد الاقرار بالحرية وهو ليس بقيد بل الحكم كذلك اذا أقر به ببعدها  
كما في الزيلعي (قوله فلا شيء للعر عليه) الا ولي حذف عليه لانه لا شيء على لعاقلة أيضا (قوله أنه لا يستحق العبد)  
أي ولا فداءه (قوله على لعاقلة) وهو سدها له (قوله يخاطب مولاه) تبع فيه المصنف وكذا قال الجوى وهو  
لا يصح لانه اذا دعي السيد على مقتوقه أنه قتل ولا يبعد أن يخاطب العبد على قبيلته لان الديه في الخطأ  
على العبد وله هذا الوجه له وتصوير غيره مولاه الاشباح في رجل غير المولى ويكون الرجل قصده ايجاب المال  
الى العبد لانه لو أقر به لزم عليه الضمان اذ النسب بالاقراء لا تقصمه العاقلة ويريد العبد بقوله قتلته خطأ قبل  
عقبي أن الواجب الدفع أو الفداء على سيدي فيعتبر قوله في قتله قبل العقق لاني اثبات شيء على المولى لان اقراره  
لا يكون حجة على مولاه كما تقدم فاستأمل (قوله لانه من الضمان) لانه أسنده الى حالة منافقة للضمان  
فصار كما اذا قال البالغ طلق امرأتى ما بهي مؤثر بموجب بموجب بدل ذلك ومن جنونه بعد وفاء فان القول له لما  
ذكرنا أفاده الزيلعي (قوله لانه أقرب بسبب الضمان) ان قلت انه أسنده الى حالة جهونته وهي كونها أمته وهي  
تناق الضمان قلنا انه يضمنها في هذه الحالة اذا قطعها وهي مأذونة مدبونة (قوله وهذا القول لهافي كل  
ما أخذ منه من المال) أي مال لم يكر غلة كالووجه له أو وصي له سب (قوله لانه من الضمان) لانه أسنده الى حالة منافقة  
للضمان فان وطه أمته ولو مدبونة لا يوجب العقر فيكذلك أخذ من غلتها وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان  
عليه اه زيلعي (قوله فديته على عاقلة القاتل) في ثلاث سنين اه معنى ذلك المباشرة للقتل زيلعي (قوله ورجعوا  
على العبد بعد عتقه) لان عدم اعتبار امره كان لحق المولى لانه نقصان أهلية العبد وقد زال حق المولى بالاعتناق  
ولو كان الأمر حرا بالاعتناق رجوع عاقلة العبيد على عاقلة المولى لا يوجب الضمان (قوله وان كان  
مأمورا للعبد) أي المتقدم وهو المحجور أما اذا كان الأمر عبدا مأذونا له في التجارة كبيرا أو صغيرا أو المأمور  
عبد المحجور عليه أو مأذونا بخير مولى المأمورين الدفع والفداء أو ما فعل رجوع به على العبد المأذون لان  
هذا ضمنان غصب وان من جنس ضمان التجارة بخلاف ما اذا كان المأمور حرا حيث لا ترجع عاقلة المأمور على  
الأمر في الحال ولا بعد الحرية لعدم تحقق الغصب في الحرو ولو كان الأمر صديدا مأذونا له في التجارة فحكمه  
حكم العبد المأذون له في الفصلين ولو كان المأمور حرا بالاعتناق فلا يوجب عاقلة الديه ولا ترجع العاقلة على الأمر  
بالحال لان أمره لم يصح ولا ياتر هو أيضا بأمر مثله لاسيما في الدم (قوله عبدا مثله) أي محجورا (قوله دفع السيد  
القاتل) كذا وقع في المخبر رفع السيد ونصب القاتل والواضع دفع سيد القاتل بدون آل (قوله وقيمة العبد) أي  
القاتل (قوله لانه مختار الخ) علة لهدوف تقديره ولا يرجع بما دفع ان كان زائدا لانه الخ أي لو دفع الفداء وكان  
أزيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع الا بالقيمة لانه لو شاء دفع العبد لا يجبر على الجنابة على قبوله فدفع الفداء الزائد  
على القيمة باخساره فلا يضمن ما زاد (قوله اقتص منه) لانه من أهل العقوبة (قوله فاعتقه) قيد به لانه تحمل الوهم  
فانه اذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية وأجمعوا أن حافر البئر اذا كان عبدا فادفع المولى العبد الى ولي  
التسليم ثم وقع فيها آخرو مات فان الثاني لا يتبع المولى بشي سواه دفع المولى الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وقامه فيها  
(قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لا ابتداء حال الجنابة فانه كان رقبته قوله عولا عنده وأرباعا منازعة  
عندهما (قال في التبيين لان ولي الخطأ حقهما في الديه عشرة آلاف درهم وحق ولي العدم في القصاص

حرره فقتل) العبد العتق (وليه) أي ولي  
الراحم عتقه (خطأ فلا شيء للعر عليه) لانه  
برعه عتقه أقرانه لا يستحق العبد بل الديه  
لكه لا يصدق على العاقلة الا بجملة (فان  
قال عتق) رقه معروف لرجل (قلت أخاك)  
يخاطب مولاه الذي أعتقه (خطأ قبل عتق  
قتل الاخ) الذي هو المولى (لا بل بعده مذكور  
القول) لانه منكر للضمان (وان قال لها  
قطعت يدك وأنت أمي وقاتل) هي لا بل  
(فعله بعد العتق) فالتقول لها لانه أقرب بسبب  
الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له  
(وكذا) القول لها في (كل ما أخذ) المولى  
(منها) من المال لما ذكرنا استحسانا  
(الاجماع والغلة) فالقول له لانه من مال له  
معهودة منافقة للضمان (عبد محجور أو وصي  
أمر صديقا بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة  
القاتل) لان عهد العبيد (خطأ) ورجعوا على  
العبد بعد عتقه (وقيل لا) لا على العبيد  
الا مرأبدا (أقصور أهليته) وان كان مأمورا  
العبد (عبد) مثله دفع السيد القاتل أو فداءه  
في الخطأ ولا رجوع له على الأمر في الحال  
ويرجع بعد العتق العبد بالاقول من الفداء  
وقيمة العبد) لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر  
(وكذا) الحكم في العهد (ان كان العبد  
القاتل صغيرا) لان عهد خطأ (فان كبيرا  
اقتص) منه (عبد حفر بئرا فاعتقه مولاه  
ثم وقع فيها انسان أو أكثر فهلك فلا شيء عليه)  
لان جنابة العبد لا توجب عليه شيئا (ويجب  
على المولى قبة واحدة) ولو الواقع ألفا زيلعي  
(فان قتل) عبد (عبد) رجلين (حزب اكل)  
منهما (وليان فعا أحده ولي كل منهما دفع  
السيد نصفه الى الحزبين) اللذين لم يعفوا  
(أو فداء بديه) كاملة لانه بذلك العفو سقط  
القتل وانقلب مالا وهوديان وقد سقط ديه  
نصيب العائنين وبقي ديه نصيب الساكتين  
أو دفع نصفه لهما (فان قتل) العبد (أحدهما  
عبد أو الأمر) خر خطأ وعفا أحد ولي العهد  
فدى بديه لولي الخطأ وبقيتها لأحد ولي  
العهد (الذي لم يعف) (أو دفع اليها وقسم  
أثلاثا عولا) عنده وأرباعا منازعة عندهما

فإذا أحدهما انقلب نصيب الآخر مالا وهو نصف الدية خمسة آلاف فإذا فداه فداه بمائة خمسة عشر ألف درهم  
 عشرة آلاف لولي الخطا وخمسة آلاف للذي لم يعف من ولي القصاص وإن دفعه دفعه اليهم أن لا ثالث لولي  
 الخطا وثلاثة آلاف لم يعف بطريق العول لأن حقهم في الدية كذلك فيضرب وليا الخطا بمائة ألف ويضرب  
 الذي لم يعف بمائة ألف وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفعه أرباعا بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه  
 لولي الخطا واربعة للذي لم يعف لأن نصفه سلم لولي الخطا بالمنازعة واستوت منازلهم في النصف الآخر  
 فينصف انتهى (قوله وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الخ) لأن حق القصاص ثبت لهما في العبد على الشروع  
 لأن الملك لا ينافي استحقاق القصاص عليه للمولى فإذا عفا أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف مالا غير  
 أنه شائع في كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فإصاب نصيبه سقط لأن المولى  
 لا يستوجب على عبده مالا وما أصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه  
 أو بغيره ربع الدية (قوله ووجهه) أي وجه الامام أي قوله وأيضا القصاص لما صار مالا صار معنى الخطا وفيه  
 لا يجب شيء فلذا ما هو بعينه (قوله فلا تخلفه فيه الورثة) فيه أن مالك العبد الذي يستحق المال هو الوليان  
 الموجودان فلا مورث ولا وارث والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

\*(فصل في الجناية على العبد)\*

المراد بالعبد الرقيق يشمل الأنثى والذكر والولد والحر والرقبة (قوله نقص  
 من كل الخ) وقال أبو يوسف والشافعي تجب القيمة بالغة ما بلغت (قوله وعنه) أي عن الإمام رواه الحسن عنه  
 (قوله خمسة) لأن دية التي نصف دية الذكـ رقيقة نقص من لعشرة بحسبه والاول أظهر لأن أقل ماله خطر  
 في الشروع عشرة كنصاب لسرقة والمهر ومادونه لا يعتبر تبين قال الأتقاني وهو ظاهر الرواية (قوله خلافا  
 لأبي يوسف) راجع إلى قوله نقص من عشرة وعنه في وجوبها عن الجاني أو على العاقلة روايتان  
 (قوله وفي القصب تجب القيمة بالغة ما بلغت) لأنه عقاب له المالية إذا القصب لا يراد على المال (قوله وما قدر  
 من دية الحر) أي في أعضائه (قوله ففي يده نصف قيمته) قال في الشرع لئلا يبالغ في قطع يد واحدة لأنه لو قطع  
 يد عبد قال سيد ما أن يدفع العبد ويغني القاطع لـ القيمة أو يسكه ولا شيء على القاطع كفي فـ عينه  
 عند أبي حنيفة خلافا لهما كفي المحيط انتهى (قوله بالغة ما بلغت في الصحيح) ذكر في النهاية شرح الهداية أنه  
 ظاهر الرواية وهو الصحيح من الجواب إلا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يده خمسة آلاف إلا خمسة إذا كانت  
 قيمته عشرة آلاف وجهه أظهر أن العبد في حكم الجناية على أطرافه بمنزلة المال وهذا لا يجب القصاص بحال  
 ولا تقصمها العاقلة أن محمد قال في بعض الروايات القول به إذ يؤدي إلى أنه يجب بقطع طرف العبد فوق  
 ما يجب بقتله كالوقوع يد عبد يساوي ثلاثين ألفا ينقص خمسة عشر ألفا وهكذا ذكر في الكفاية وحكاها الأكل  
 عن النهاية وعليه مني عز الدين يوسف الرازي في شرح الكزازة هي شلي (قوله وجزم به في المتن) وهو الذي  
 في عاقبة الكتب كهداية والخلاصة وجمع البصرين وشرحيه والاحتياط روفت أوى الولو الجنى والمتن وفي المجتبى  
 من المحيط نقصان الخمسة هنا باتفاق روايات بخلاف فصل لامة انتهى شلي (قوله ويجب حكومة عدل  
 في لحية) أي إذا لم تثبت لأن المقصود من العبد الخدمة لا الجمال بخلاف الحر (قوله وقيل كل قيمته) لأن الجمال  
 في حقه مقصود أيضا وروى الحسن عن الإمام لـ الحق لحية عبد فلم تثبت عليه ما نقصه انتهى وله تفسير  
 حكومة العدل (قوله لا اشتبا من له الحق) لأن المشتبه كان وقت الجرح فالمستحق السيد وإن كان  
 وقت الموت فذلك الوارث وحده أو مع السيد وبهالة المتضمن لا تمنع الحكم أي بالقصاص أما الدية فلا وارث  
 وحده أو له المولى (قوله اقتص منه) لأن جهالة السبب لا تعتبر عند تقرر من له الحق (قوله خلافا لمحمد) فقال  
 لا يقتص لأن القود يجب بالموت مستند إلى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فسبب الوالاية الملك وإن اعتبر  
 وقت الموت فسببها الوارثة بالولاة بخلاف السبب الاستحقاق تمنع القود (قوله لأن البيان لا إنشاء) وهما  
 بعد الشبهة محل البيان فاعتبر إنشاء في محل لاظهارا (قوله ولو قتل لافدية حر وقيمة عبد) لأنهما بعد الموت  
 أيضا محل لا إنشاء اعتق فاعتبر اظهارا محضا ويكون لكل من الدية وقيمة العبد بين المولى والورثة أي ورثة  
 العبد إن كان لهم ورثة لعدم الأولوية (قوله وقيمة أسوأ) وإن اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد

فإن قتل عبدهما قريبا وعفا أحدهما  
 بطل كله (قوله لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه  
 للآخر أو بغيره ربع الدية وقيل محمد مع  
 الامام ووجهه أنه انقلب بالغة مالا والمولى  
 لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلفه فيه  
 الورثة

\*(فصل في الجناية على العبد)\*

(دية العبد قيمته فان باقت هي دية الحر  
 و) بلغت (قيمة الامة دية الحر) نقص من كل  
 من دية عبد وأمة (عشرة) دراهم اظهرا  
 لا لمخاطات رتبة الرقيق عن الحر وتعيين  
 العشرة) بأن ابن مسعود رضى الله عنه  
 وعنه من الامة خمسة وتسعون دينارا  
 العاقلة في ثلاث سنين خلافا لأبي يوسف  
 (وفي القصب تجب القيمة بالغة ما بلغت)  
 بالاجماع (وما قدر من دية الحر) قدر من  
 قيمته (وحينئذ) (في يده نصف قيمته) بالغة  
 ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يراد على  
 خمسة آلاف إلا خمسة وجزم به في المتن  
 (وتجب حكومة عدل في لحية)  
 في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد  
 فخره سيده) فسرى (فان منه وله)  
 للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتص)  
 لا اشتبا من له الحق (والا) يكن له غير المولى  
 (اقتص منه) خلافا لمحمد (قال) لعبد به  
 (أحد كما حر فنهج فبين) المولى (العتق  
 في أحدهما) بعد البيع (فأرشد ما للسيد)  
 لأن البيان لا إنشاء ولو قتل لافدية حر وقيمة  
 عبد لو اختلف واحداهما وقيمتهم أسوأ

منهما ودية حر فيقسم مثل الاول (قوله وان قتل كلا واحد) الاولى وان قتلها متحصنان معا (قوله ولم يدرا الاول)  
 أما اذا علم المقتول أولا يجب على قاتله القيمة لمولاه ويجب على قاتل الآخر ادية لورثته اتعنه للفقير بعد موت  
 الاول (قوله فقيمة العبد) أما في الاولى فلهدم السيقن يقتل واحد منهما حر أو كل من القاتلين يشكر ذلك فيبي  
 ملو كافي حقه ما قضى القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك  
 النصف للورثة لأن موجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا يثبت بقوله فيوزع ذلك عليهم ما نصيب  
 وأما في الثانية فلا لأن أحد العبدين ليس أولى بالتقدم أو التأخر من الآخر فصار في الحكم كما اذا قتلها معا  
 (قوله ولا يأخذ منه النقصان) أي ويوزع التعزير لا التوقيف (قوله وقال له أخذ النقصان) لأن العبد في حكم  
 الجنابة على أطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تحملها العاقلة ويجب قيمته بالقيمة ما بلغت فكان  
 معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللامام ان الأدمية غير هدرية فيه وفي الأطراف  
 لأنه لو قطع العبد يدمه يؤمر مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام كونه آدميا اذ لو اقتصرنا على النظر لكونه  
 ما لا يبيعت وقبته في جنابته فاجتمع فيه حكم الأدمية وحكم المالية ومن أحكام الأدمية أن لا يقسم الضمان  
 على الجزء الثالث والقائم بل يكون بازاء الثالث لا غير ولا يتكاثر الجثة ومن أحكام المالية أن يقسم الضمان على  
 الجزء الثالث والقائم وتلك الجثة فو فر على الشبهين حفظهما فقلنا بأنه لا يقسم اعتبارا للأدمية أي فلا رجوع  
 بالنقصان لأنه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام وتلك الجثة أي اذا دفعها للقاتل وأخذ القيمة اعتبارا للمالية  
 والشئ اذا أشبه شيئين يوزع عليه حفظهما وقوله أولى من قولهما لانهما اعتبرتا بالمالية فتطوى أدنى وأهدرا  
 جانب الأدمية وهو أعلى ومما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبارا بالأدمية فقط (قوله وقال  
 الشافعي الخ) أفاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لإقامة الجثة على الشافعي من قبيل اتمت جميعا  
 ولهذا قال أي صاحب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن بمعونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لأنه لا يكون الا عند  
 اعتبار الانقسام يكون مسوقا لإقامة الجثة عليه ما والله أعلم بالصواب (قوله ولو جنى مدبرا أوام ولد الخ)  
 قال في الجوهره أعلم ان جنابة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا أم الولد فان قتل المدبر قبل  
 خطأ أو جنى فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الأقل من قيمة المدبر ومن ارش الجنابة لانه لا يخطئ  
 دلي الجنابة في أكثر من الارش ولا منع من المولى في أكثر من القيمة وتعتبر قيمة المدبر يوم جنى لا يوم المطالبة  
 ولا يوم التدبير وما جنابة المدبر فبهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان كسابه لنفسه فيحكم عليه  
 بالأقل من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة أم الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها وان جنى المدبر أوام الولد على مال فانه يلزم  
 كل واحد منهما أن يسبي في قيمة ذلك المال المالكه بالقيمة ما بلغت ولا شيء على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي  
 (قوله ولو جنى مدبرا الخ) حقه أن يذكر في الباب السابق لأن ذلك في جنابته لا في الجنابة عليه (قوله اقيام قيمتها)  
 الاولى أن يقول لقيام القيمة يشمل المدبر وان كان يعلم بالمقابلة (قوله اذ ليس في جنابته كلها) وان كثرت الاقيمة  
 واحدة لانه لا منع من السيد الا في رقية واحدة ولان دفع القيمة كدفع العين في العتق ودفع العين لا يشترط فكذا  
 ما قام مقامها اه زبلي (قوله لانه مجبور على الدفع) أي بالقضاء (قوله اتبع السيد بحصته الخ) قال في التبيين  
 والثاني بالخيار ان شاء اتبع الاول لانه قبض حقه ظلمة اربيه ضامنا فبأخذ منه وان شاء اتبع المولى لانه دفع  
 حقه بغير اذنه فاذا أخذه منه رجع المولى على الاول بضعه للشافعي وهو حصته لانه قبضه بغير حقه فيسترد منه  
 وهذا لان المولى لا يجب عليه الاقيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه أكثر من القيمة ولان  
 الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه في حق اعتبار القيمة فتعتبره مقارن في حق التضمين أيضا  
 كيلا يطل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقال لا شيء على المولى) لانه فعل عين ما فعله القاضي ولا تنقض منه  
 بتسليمه الى الاول لانه بين دفعه الحق الى مستحقه ولا لم له بما حدث حتى يصير مدينا ولا لا امام ان جنابات  
 المدبر فوجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالمقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختباره وتبين انه  
 صار مدينا يتعلق حق الثاني بها كالاول ولا ولاية للمولى على ولي الجنابة الثانية حتى ينفذ فلا خلاف القاضي  
 لان له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق الولي) أل للغير أي حق أولياء الجنابات (قوله فلم يكن مفقونا)  
 محتمل أن يكون الضمير في يكن للعبد ومفقونا بصيغة اسم المفعول وأن يكون ضمير الى المولى ومفقونا بصيغة اسم

وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم  
 يدرا الاول فقيمة العبدين زياني (فقاً) رجل  
 (عبي عبد) خير مولاه ان شاء (دفع مولاه  
 عبده) المذكور للقاتل (وأخذ منه) قيمته  
 كاملة (أو أم مسكولا) يأخذ منه النقصان  
 وقوله أخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه  
 القيمة وأمسك الجثة العصابة (ولو جنى مدبر  
 أوام ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن  
 الارش) لقيام قيمتها مقامها (فان دفع القيمة  
 بقضاء فبهي) المدبر أوام الولد جنابة (أخرى  
 يشاركون الثاني الاول) اذ ليس في جنابته كلها  
 الاقيمة واحدة ولا شيء على المولى لان مجبور  
 على الدفع (ولو) دفع القيمة لولي الاول (بغير  
 قضاء اتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع  
 به على الاول لانه قبضه بغير حق لان المولى  
 لا يجب عليه الاقيمة واحدة (أو) اتبع (ولي  
 الجنابة) الاول وقال لا شيء على المولى (وان  
 أعتق) المولى المدبر وقد جنى جنابات  
 لم يلزمه) أي المولى (الاقيمة واحدة) لم  
 بالجنابة) قبل العتق (أو لا) لان حق الولي  
 لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقونا بالاعتاق (وام  
 الولد كالمدبر) فيما مر (أقر المدبر أوام الولد  
 بجنابة) فوجب المال لم يجز اقراره لانه اقرار  
 على المولى بخلاف ما اذا أقر بالقتل عدا  
 فانه يصح اقراره (على نفسه) فيقتل به (ولو  
 جنى المدبر خطأ) لم تسقط قيمته عن مولاه  
 ولو قتل المدبر مولاه خطأ سبي في قيمته ولو  
 عدا قتل الوارث أو استسماه في قيمته ثم قتله  
 درر

## \* (فصل في غصب القن وغيره) \*

(قطع يد عبده فقصه رجل) وسرد (فقات منه ضمن) الغاصب قيمته أبيع وان قطع يده) وهو (في بدغاصب فقات منه برى) الغاصب لصروته متلفا فيصير مستردا (غصب عبد تجبور مثله فقات في يده ضمن) لأن المجبور مؤاخذ بما فعله لا بما قاله إلا بعد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (نصف قيمته على الغاصب ودفعه) أى دفع المولى نصف قيمته (الى) وللى الجنابة (الاول) لأن حقه لم يجب الا بالزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به على الغاصب) لأنه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عنده ولاء ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لأن الجنابة الاولى كانت في يد مالكه (والقن) في النصلين (كالمدبر غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وغرة) أى في المدبر (الثمة) كالمدرجنى عند غاصبه فردة (فقتله) ثانيا (فجنى عنده) كان (على سيده قيمته لهما) ورجع بقيمته على الغاصب لكونه ما عنده (ودفع) المولى (نصفها) أى القيمة المأخوذة ثانيا (الى) وللى الجنابة (الاول) ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولاد في كلها كمدبر (غصب رجل) صياحا حرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا إذن وليه (فقات هذا الحر) في يده فقاته أو بجنى لم يضمن وان مات بصاعقة أو شمش حية فدينه على عاقلة الغاصب) استعسانا تنبيه بنقله لملكان الصواعق أو الحيات حتى لو نقله لموضع يغاب فيه الحى والامراض ضمن تعجب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا نسبيا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن بعد ان مقيده ولم يمكنه التحرر عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره في كم صغير ككبير مقيده عناية (ولو غصب صبي فغاب عن يده حبس) الغاصب (حتى يجي به أو يعلم موته) خاتمة كالوشدع امرأه رجل حتى وقعت الفرقة بينهما

الفاعل (قوله فيما مر) وهو قوله وان اعنى المدبر أما الذى قبله فقد صرح المصنف بهما (قوله لم يجز اقراره) ولو في حق نفسه فلا يلزمه شئ لأن موجب جنائيه على المولى لا على نفسه زبلى (قوله فانه يصح اقراره على نفسه) اهدم التهمة (قوله ولو جنى المدبر) مثله أم الولد (قوله لم تملك قيمته عن مولاه) لانما اثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك (قوله سوى في قيمته) لأن التدبير وصية برقبته وقد سلمت له لانه حتى يموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهى القيمة (قوله أو اذعه) وجهه ما مر من أن التدبير وصية ولا وصية للقاتل فيدعى ابطالان لوصية ويقتله قصاصا والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

## \* (فصل في غصب القن وغيره) \*

المراد بالغير المدبر والصبي والجنسية في ذلك أفاده المصنف (قوله قطع يد عبده) أى عبده نفسه منع (قوله ضمن الغاصب قيمته أقطع) لأن الغصب سبب للملك كالباع لأن المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا الى أول الغصب ولما كان الغصب من أسباب الملك كان تخلفه ببر الجنابة والسراية قاطعا للسراية كالباع اذا تخلف انتهى مكنى عن البناء فيصير كأن العبد لا قطع ملك عند غاصبه بأقوة مما يوجب له لو أن رجلا قطع يد عبده فباعه فقات في يد المشتري مات من مال المشتري لأن قبض المشتري صار فاصلا بين القطع والهالك فكذلك اذا انتهى غاية البيان (قوله وان قطع) أى مال العبد (قوله لصروته متلفا فيصير مستردا) لأن ما يصير به المشتري قابض للجميع يصير به المصنوع منه مستردا للغصب فيبرأ الغاصب عن الضمان برهان (قوله ضمن) هذا اذا كان الغصب ظاهرا بأن ثبت بالينة فيضمن في الحال فيباع فيه لأن افعال العبد معتبرة ولو كان الغصب ظاهرا باقراره لا يجب الا بما حقق انتهى بناية (قوله واخذ بافعاله) أى حال رقه (قوله لا بعد عتقه) استثناء من قوله لا بأقواله واحترز بذلك المجبور عن المأذون فانه يؤاخذ بافعاله لا بأقواله أيضا مكنى عن البناء (قوله ضمن السيد قيمته لهما نصفين) لاستوائهم فى السبب وانما ضمن قيمة واحدة لما مر من أن موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذى أعجز نفسه بتدبيره عن دفع رقبته العبد (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابيتين نصفها بسبب وجد عنده ونصفها بسبب وجد عند الغاصب فيرجع عليه بسبب لحقه من جهته فصار كأنه رد نصف العبد فقط لأن رد المستحق بسبب وجد عند كلا رد (قوله لأن حقه لم يجب) قال الزبلى لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراجه أحد فيستحق كله وانما اتقص باعتبار من اذاعه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاع الحق أخذه لبيته حقه انتهى وقال محمد لا يدفعها اليه وبما ذكر يعلم ما فى عبارة المؤلف وحق التعبير أن يقول لأن حقه وجب حيز لاضرأحم أفاده الحلبي (قوله لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب) فصار كأنه لم رد عليه الا نصفها (قوله فغصب ثانيا) الذى فى من المؤلف فغصبه وهو الاول فان الغاصب واحد وهى نص فيه (قوله ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب) وجهه انه يستكمل بذلك القيمة التى دفعها بالجنابيتين التابيتين عند الغاصب (قوله لا يعبر عن نفسه) كذا فى ملاسكين والشهيق والبرهان وقال السمرقندى عن الشارح سواء كان يعبر عن نفسه أم لا (قوله والمراد بغصبه الذهاب به) أى فذكر الغصب وقع مجازا عن الذهاب من غير اذن لأن الحر لا يتحقق فيه غصب (قوله فجأة) قال فى المصباح جفت الرجل فجوة هو وزن باب تعب وفى لغة بعضى جفته بفتح والاسم القيمة بالضم والمدون فى لغة وزان غرة (قوله لم يضمن) لأن ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن (قوله ضمن) لأن المصنوع عجز عن حفظ نفسه بسبب ما صنع فيه (قوله فغاب عن يده) أى ولو تحقق المولى ذلك لانه تسبب فيه (قوله أو يعلم موته) إما عدا أو مخطأ أو بفجوى أو بصاعقة فيترتب عليها أحكامها فى الأصل اذا غصب الرجل صبي أو ذهب فقات فهذا على وجهين اما أن يموت بأمر لا يمكن الاحتراز والتمنع عنه بأنه أصابه حى وهذا لا ضمان فيه بالاجماع واما أن يموت بأمر يمكن الاحتراز عنه بأن قتل أو أصابه حجرا وسقط عليه حائط أو زلت عليه صاعقة من السماء فقتله أو نشتته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جسل فان الغاصب يضمن فى قول علمائنا الثلاثة واجمعوا انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفى العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرر عنه أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كذا فى المحيط وقول الأصل بأن أصابه حى أى فى موضع غير مشهور بها كالأفاده المؤلف (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) أى التباع عن زوجها بحيث لا يعلم مكانه ومثله الزوج أقامها

فما يظهر (قوله أو غوت) أي أو يعلم. وتما كافي المسئلة السابقة في نسخة أو يموت أي إلى أن يموت أي في الجبس  
قوله فعلى عاقلة الختان نصف دية (ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل عن محمد وذكر في الأصل أنه لا يجب  
شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة (قوله فباع عليه إذا مات) ما نافية هنا  
ولست زائدة كما هو الصحيح كثير الغالب بعد إذا والذي عليه عند عدم الموت الدية بقامها (قوله بالموت بشرط)  
أي ينصف والظرف متعلق بما بعده (قوله وقال أمسكها) ظاهره أنه قيد في ضمان الدية ويراجع (قوله  
وتعامة في الخاتبة) قال فيها كما نقله في الهندية عنها وان سير الصبي الدابة فادطأت أنسا فقتلته والصبي مستمك  
عليها فدية القليل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير  
الدابة الصغرى ولا يستمك عليها فدم القليل مدر وان سقط عن الدابة وهي تسير فمات الصبي كانت دية الصبي  
على عاقلة الذي حمله انتهى والظاهر أن هذا فيما إذا سارت بنفسها أما إذا سارها بنفسه فالظاهر من قول المصنف  
ولم يكن منه تسير أن العاقلة لا تضمن (قوله طعما) عبارة الدرر مالا (قوله لأنه سلطه عليه) فيه نظر (قوله وكذا  
الخلاف لو أغيرا) أي استعارا شيئا من رجل فأعاره أو كذا القرض (قوله ضمنه للحال) لأنه مؤاخذا بما فعله  
انتهى درر وفي حاشية الشلبي قال الاستيعاب في شرح الطحاوي من كتاب الوديعه ومن أودع عند صبي مالا  
فهلك عنده لا ضمان عليه بالاجماع ولو استهلكه الصبي فإنه ينظر إن كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم  
جميعا وإن كان محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن وليه ضمن بالاجماع وإن كان قبل بغير إذن وليه لا ضمان عليه  
عندهما للحال ولا بعد الادراك عند أبي يوسف ضمن في الحال واجمعوا أنه لو استمك مال الغير من غير أن يكون  
عنده ضمن للحال ولو كانت الوديعه عبدا فقتله الصبي كانت دية علي عاقلة بالاجماع ولو جنى عليه  
فمادون النفس كان ارشؤه في مال الصبي بالاجماع ولو أودع عند عبد ودية فقتله عند فلا ضمان عليه  
بالاجماع ولو استهلكه ان كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الوديعه باذن مولاه لا يضمن في الحال  
ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاء دهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال واجمعوا أنه لو استهلك من غير ادع  
ضمن واجمعوا ان كانت الوديعه عبدا جنى عليه في النفس أو فمادون النفس يؤاخذه ويطلب مولاه بالرفع  
أو الفداء انتهى (قوله فلا يضمن بالاجماع) ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد بن يوسف عن أبي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه في رجل قد أودع مبيعا قد عقل طعما ما كلفه قال لا ضمان عليه وأروى عن غلاما فقتله  
قال هو ضمن لقيته على العاقلة انتهى ووضعها في الجامع الكبير في صبي بلغ ثنتي عشرة سنة (قوله على خلاف  
ما في المتن الخ) أي من أنه في الصبي الذي لا يعقل يجب أن يضمن بالاجماع لأن تسليمه مدر وفعله معتبر قال  
الاق في وهو مذهب غير الاسلام وقال به من مشايخنا ان الصبي إذا لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم واليه ذهب  
قاضى خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد عقل وتحصل  
أنهم اطرقتان لاهل المذهب والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب القسامة) •

لم يكن أمر التبر بول إلى القسامة إذ لم يعرف قائله شرع في بيانها لأنه يحتاج إليها على ذلك التقدير (قوله هي  
لقية بمعنى القسم) قال العلامة نوح اختلاف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم انما مصدر واختاره ابن الأثير  
في نهايته حيث قال القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد قسم قسماء قسامة إذا حلف وقال بعضهم انها  
اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال اليمين يقال أقسم بالله أقساما وقولهم حكم القاضي  
بالقسامة اسم منه وضع وضع الاقسام واختار العيني في شرح لكثر الاول واختاره ملا مسكين الذي انتهى  
(قوله وشرع اليمين بالله تعالى) قال في النهاية القسامة عبارة عن الايمان التي تعرض على خصم رجل من أهل  
لحله أو الدار إذا وجد فيها قبيل لم يعرف قائله قال لم تبلغ الرجال خبيرين بل أكثر اليمين إلى أن تتم خصمين عينا  
وسيم أو وجود قبيل لا يدري قائله في حله أو دار أو في موضع يقرب إلى القرية بحيث يسمع الصوت منه وشرطها  
كون الذي يقسم رجلا عاقلا بالغاضرا حتى لا تجب القسامة على المرأة والمجنون والصبي والعبد ومن شرطها  
أن يكون بالميت أن تلت نحو الضرب والقتل والجراحة فإذا لم يكن الاثر موجودا فهو ميت لا قبيل  
القسامة فيه ولادية ومن شرطها أيضا تكميل خصم يمينها وركن أن يقول من يقسم بالله ما فعلته ولا علم له

فإنه يجب حتى بردها أو غوت خلاصة  
(أمر ختنا بالجنز صبا فله) الختان ذلك  
(فطاع حشفتة ومات الصبي) من ذلك  
(فهو على عاقلة الختان نصف دية وإن لم يميت  
فهو على عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب  
ضمن الاجير وفي رواية الوهبانية  
ومن ذا الذي ان مات مجنبه فما  
عليه إذا مات بالموث بشرط  
(كن حله مبيعا على دابة وقال أمسكها)  
فسقط الصبي ولا يكن منه تسير فمات كان  
على عاقلة من حله دية (أي دية الصبي  
(كان الصبي ممن يركب منه أولا) يركب  
وتعامة في الخاتبة (كصبي) أودع عبدا  
فقتله (أي قتل الصبي العبد المودع ضمن  
عاقلة الصبي قيمته (فإن أودع طعما) بلا  
إذن وليه وليس مأذونا في التجارة (أو كلفه  
لم يضمن) لأنه سلطه عليه وقال أبو يوسف  
والشافعي يضمن وكذا لو أودع عبدا محجورا  
مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي  
يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف  
لو أغير أو أقرضوا ولو كان باذن أو مأذونا ضمن  
بالاجماع ولو استهلك الصبي مال الغير بلا  
وديعه ضمنه للحال قلت وهذا كله للصبي  
عقلا ولا فلا يضمن بالاجماع وتعامة في النهاية  
والشرع بلاصة عن الشافعي ومسكين على  
خلاف ما في المتن والهداية والزياهي

فليحفظ

#### • (باب القسامة) •

هي اقعة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقة وشرعا  
اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد  
مخصوص هي شخص مخصوص على وجه  
مخصوص بيان

فأما لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ولا قيام للقسامة الا بها وحكمها وجوب الدية في ثلاث سنين عندنا  
 وشريعتها ثابتة بالاحاديث الصحيحة وبالاجماع انتهى شيء (قوله ميت حر) فلو وجد قتل قيل في غير ثلاث سنين ولا  
 فيه القسامة وقبته أي في ثلاث سنين كما في الشريعة لانه أدعى ونفاها أبو يوسف لانه بعض بالقيمة عنده  
 من حيث انه مال بالغة ما بلغت فكان كهيئة فلو وجد القتل القتل في ثلاث سنين فلا قسامة أفاده الجوى وحينئذ  
 فالأولى للشارح عدم التقييد بالحر وسواء كان القتل ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا ولا يجب القسامة  
 في سائر الهائم وأما المدبر واما الولد والمكاتب والمأذون فلو في غير دارهم ولا هم يحب فيهم القسامة وفيها ليس فيهم  
 شيء الا في المكاتب والمأذون المديون ففيهم ما القيمة على المولى حالة لا فرما في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب  
 لا على عاقلة أبو السعود عن البدائع (قوله وجد في محلة) اهله بالغنى المكان الذي يغزه القوم مصباح (قوله  
 أرفضه) ولو شقوا بالاطول من أي ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وعليه  
 يحمل ما في القهستاني انه لا قسامة في ذلك وهو الذي ذكره المصنف بعد في مثله (قوله في قبيل واحد)  
 وجد الأقل من بدنه مع رأسه في محل ووجد أكثر بدنه بدون رأسه في محل آخر (قوله اذ لو علم) فظهر بماذا يكون علم  
 القاتل هل يكنى فيه علم القاضي أو يئنه ولو من أهل المحلة أو لا بد من بينة من غير عالم أرمس فصله جوى وقال  
 القهستاني لا يعلم بالبيئة أو الاقرار بفعل جهة العلم به من الاخرين وتقدم غير زان القاضي لا يعمل بعلمه وان  
 الشاهد اذا جرت به دونه مغنما ودفع بها عنه مفر ما لا تقبل شهادته والشاهد اذا كان من أهل المحلة يدفع به اليقين  
 والدية عن نفسه ومقتضى ما ذكر أن لا تقبل شهادته (قوله أو ادعى على بعضهم) لان المذمى عليهم لا يتغيرون  
 عن الباقى ويأتى له مصنف انه اذا ادعى على معين منهم لا تسقط القسامة (قوله يختارهم لولى) هذا نص على ان  
 اختيار لولى لان اليقين حقه والظاهر انه يختار من يتهمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك وأصلح أهل المحلة لما ان  
 تخرجهم عن اليقين الكاذبة بلوغ فيظهر القاتل ولو اختاروا أعمى أو مجنوناً في قذف جاز لانهم يمين وليست بشهادة  
 انتهى تعيين (قوله ما قتلناه ولا علمناه قاتلاً) من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيصاحب كل واحد في نفي قتله وعلمه  
 لاحتمال انه قتله وحده فيجوز على يمينه بالله ما قتلناه بهى جميعاً ويعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلاً  
 وفائدة قوله ولا علمناه قاتلاً مع ان شهادة أهل المحلة بالقتل غير مقبولة على أهل المحلة أو غيرهم ان يقر الخائف  
 على عبده فيقبل اقراره أو يقر على غيره من غير أهل المحلة فيصدق له لى المقتول فيسقط الخلف عن أهل المحلة  
 أو يقر على غيره من أهل المحلة فيصدق له فيسقط التحليف من أهل المحلة من غير (قوله ان كان ثمة لوث) فإني التبيين  
 اللوث ان يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهراً يشهد له تدعى من عداوة ظاهرة أو يشهد عدل أو جماعة  
 غير عدول ان أهل المحلة قتلوه انتهى ولنا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كتب الى أهل خيبر ان هذا قتيل وجد بين أظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة  
 وقعت في بني اسرائيل فأمر الله تعالى على موسى أمر افان كنت نبيا فاسأل الله مثل ذلك فكتب صلى الله  
 عليه وسلم اليهم ان الله تعالى أراى أن اختارهم لكم خمسة بن رجال فيصافون باقه ما قتلناه ولا علمناه قاتلاً  
 ثم تفرمون الدية فقالوا القدر قضيت فينا بالناموس أى الوحى انتهى دور (قوله لا مطلقاً) لا حاجة اليه  
 (قوله ونقل ابن السكال الخ) لكنه لم يبين ان ذلك في الخطأ أو العمد وقد نقله الشريعة لى عن المبسوط أيضاً  
 والمتبادر من كلامه ان ذلك في العمد وفي النفاية وشرحاها قضى على جميع أهلها بالدية لذلك الميت حر أو عبداً  
 لتعصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على أهلها كما في أكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كتابه ما على العاقلة  
 وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعاً على السكافى ان الدية على عاقلتهم  
 في ظاهر الرواية انتهى أى ولو الادعى بقتله عداوه هذا هو الذى ذكره المؤلف عن ابن السكال عن المبسوط  
 (قوله وان تم العمد الخ) قال الكرخى وان كان أهل المحلة فيهم القاتل والمصالح فليخاروا في استخلاصهم الى الورثة  
 يختارون أهل الصلاح ان احبوا حتى يستخلصهم فان كان أهل الصلاح لا يتمون خمسة بن وأرادوا أن يردوا عليهم  
 الاثمان فليس لهم ذلك ولهم أن يقتلوا ومن الباقين تمام الخمسة بن رجال انتهى (قوله هذا في دعوى القتل العمد)  
 اهـ لم انه اذا ادعى قصاصاً على غيره فله الجحد ولا يئنه استخلف فان نكل والقصاص فيما دون النفس لزمه  
 القصاص عنده لان النكول في معنى البذل عنده وبذل ما دون النفس يصح من طريقتي الحكم فان من أذن

(بنت) حر ولو ذمياً أو مجنوناً شريعة لابلية  
 (به جرح أو أثر ضرب أو خنق أو خروج دم  
 من اذنه أو عينه وجرح في محلة أو) وجد  
 (بدنه أو كثره) من أى جانب كان (أو  
 نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن  
 لكن لا كثر حكم السكافى حتى لو وجد أقل  
 من نصفه ولو مع رأسه لا يئنه لولا تكرار  
 القسامة في قبيل واحد وهو غير مشروع (ولم  
 يعلم قاتله) اذ لو علم كان هو المصنف وسقط  
 القسامة (واذعى وليه القتل على أهلها)  
 أى المحلة كاهم (أو ادعى على بعضهم  
 حلف خمسة بن رجال منهم يختارهم لولى  
 بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلاً) بأحلف  
 على منهم بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلاً (لا  
 يعلم قاتله لولى) وقال المشافى ان كان عداوة  
 لوث استخلف الاولياء خمسة بن يمين ان أهل  
 المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى عليه  
 وقضى بالثأر لولا الدعوى بالعمد (ان وقعت  
 قضى على أهلها بالدية) لا مطلقاً بل (ان وقعت  
 الدعوى بقتل عدوان) وقت الدعوى  
 (بخطأ فعلى) أى فيقضى بالدية على  
 (عواقله) كما في شرح الجمع معز بالذخيرة  
 والخامسة ونقل ابن السكال عن المبسوط  
 ان في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة  
 والدية على عواقله أى في ثلاث سنين وكذا  
 قيمة القتل فلو خذ في ثلاث سنين شريعة لابلية  
 (وان لم يتم العمد ذكر الخلف عليهم لستم خمسة بن  
 عينا وان تم) العمد (وأراد لولى تكراره  
 لا ومن نكل منهم خمس بن حتى يحلف) على  
 الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل  
 العمد أحافى الخطأ فيقضى بالدية على عاقلتهم  
 ولا يجبون ابن السكال معز بالذخيرة

ولو أقر على نفسه أو عبده قبل إقراره ولو على غيره فصدقته الولي سقط التحليف من أهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبدة ولا قسامة ولا دية في بيت لا تربيته) لأنه ليس بقاتل لأن القاتل عرفا ٣٠٦ هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الخلق وأنه مات حتف أنفه والغرامة تتبع قول العبد (أو يسبل د)

لرجل في قطع يده ففعل لم يلزمه قصاص ولا ضمان كالواستوفاء بحق فادفع به جاز استيفاءه بالنكول كالاموال ولا يلزمه الجوارح لأن النكول قائم مقام الاقرار وليس بصريح فيه بدليل افتقاره الى الحكم أما الاقرار فيحكم ثابت بنفسه ومتى تعذر استيفاء قصاص وجب المال وان نكل والقصاص في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف أو يموت جوعا عنده وإذا علم هذا في المدعى عليه المعين يعلم في غيره ولا يلزمه الارش كما في الطرف وانما استحس الامام اسقاط القصاص في النفس استعظا ما حرمتها الا ترى أنه تعلق بها ما لم يتعلق بغيرها من تكرار الايمان ووجوب الكفارة فذلك اقترافا غاصبا في النكول لأن العين قد تكون نفس الحق بدليل اجتماع القسامة والدية في القاتل الذي يوجد في المحلة وإذا جاز أن يكون نفس الحق وامتنع من ايادها وما ذكر الحكم بالقصاص وجب أن يحبس عنده وعلى قوله ما لم تعذر استيفاء القصاص وجب المال انتهى شلبي يتمر عن الاتفاق (قوله قبل اقراره) فيسقط التحليف عن أهل المحلة فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو غيره وصدقته الولي في الغير سقط التحليف لكان اخصر (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل العين والمرأة والعبد ليسا من أهل النصرة واليمين على أهلها منخ (قوله أو يسبل دم من فقه) عقيدتها إذا كان ينزل من رأسه الى فقه وأما إذا كان يصعد من جوفه اليه فانه يصلح دليلا على القتل أفاده الشلبي عن نحر الاسلام وذكره الشرنبلالي (قوله أو أنه) لأنه قد يكون من وعاف فهو لعلة في الباطن وقد يكون لا كل شيء غير موافق (قوله أو دبره) لأنه قد يكون له الباسور (قوله أو ذكره) لأنه قد يكون لعرق الفجر في الباطن أو ضعف الكلبي أو ضعف الكبد أو من شدة الخوف (قوله لماسر) أي من اعتبار جميعه أو أكثره أو من تكرار القسامة في قتل واحد (قوله وما تم خلفه) وإن كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لأنه منفصل ميتا انتهى منخ (قوله به أثر الضرب) وإن لم يكن به أثر فلا قسامة فيه (قوله لا تسقط) هو ظاهر لرواية وجهه ان وجوب القسامة على أهل المحلة دليل على ان القاتل منهم فعيين المدعى واحدا منهم لا يشافي ذلك بخلاف تعيينه واحدا من غيرهم لأنه بين أن القاتل ليس منهم وهم انما يعرفون اذا كان القاتل منهم لكنهم قاتلين تقدير بحيث لم يأخذوا على يد الظالم فان أهل المحلة لا يعرفون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم بل بدعى الولي فاذا ادعى القاتل على غيره امتنع دعواه عليهم فسقط عنه لنقد شرطه أفاده الشلبي (قوله وقيل تسقط) هو رواية عن الثاني أي تسقط القسامة والدية عن الباقي ويقال للولي ألا ينسب فان قال لا يستلزم المدعى عليه يمين واحدة (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فينبغي أن يكون القاتل والراكب مثله أبو السعود بجنا (قوله فالدية والقسامة على أهل المحلة) لأن وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة انتهى زيلعي (قوله وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحد سوى عن مسكين أما إذا وجد معها فأبدا أو سائق أو راكب فقد تشبه قريبا (قوله أو قسامين) أو سكتين أو محلتين أبو السعود عن القهستاني (قوله فعلى أقربهم) انما يعتبر الأقرب اذا وجد في أرض مباحة أما اذا وجد في أرض مملوكة فالعبرة للمكان وبه صرح في البرازية حيث قال وان وجد في أرض قرية لكنه أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض مملوكة ففصل المالك والا فعلى أقربهم فقد اعتبر الملك ولم يعتبر القرب معه وانما اعتبر القرب اذا اتفق كون الأرض مملوكة لا حد انتهى منخ ويأتي (قوله ولو استويا فلهما) فلو كان في إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بخلاف انتهى هندية (قوله وقيد الدابة اتفاق) أي فالحكم كذلك اذا وجد طرف بها بينهما (قوله بشرط سماع الصوت منهم) الجار والمجرور متعلق بسماع وفي عبارة الدرر متعلق بالصوت فما كان العبارة بين واحد والغالب ان الصوت اذا كان من جهة وسمع من أخرى أن يسمع من الأخرى اذا كان بها للجهة الاولى (قوله تجب القسامة على الملاك الخ) وان كان بعيد لا يسمع الصوت منه (قوله على أرباب معلومين) أخرجه غير المعلومين كالأول وكان وقفا على الفقراء والمساكين فان الدية تكون في بيت المال على ما استظهره في منخ الغفار أبو السعود (قوله وحينئذ) أي حين اذ روى حال المكان (قوله فلا عبرة للقرب) أي وسماع الصوت (قوله الا اذا وجد في مكان مباح) صريح في ان القسامة حينئذ والدية على الأقرب من القريتين مثلا وفي القهستاني عن قاضيان ولو وجد قاتل في موضع مباح كالفلاة الا أنه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال انتهى ونقله نصف والمخ عن البرازية عزى الى هلال والكرخي وذكره بعد واذا اجل ما ذكره المؤلف على ما اذا كان قريبا

من فقه أو أنه أو دبره أو ذكره) لأن الدم يخرج منها إعادة بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين (أو نصف فممنه) أي ولا قسامة في نصف ميت (شق طولا وأقل منه) أي من نه منه (ولو معه الرأس) لماسر (أو على رقبته) أي الميت (حمة ملتوية) لأن الظاهر أنه مات بها برأية (وما تم خلفه ككسبي) أي وجد سقط تام للخلقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهرية ما يخالفه (فان ادعى الولي على واحد من غيرهم) مكان ابرامته لاهل المحلة (ومتقات) القسامة منهم (وان ادعى الولي على معين منهم لا) تسقط وقيل تسقط (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقته) دون أهل المحلة لأنه في يده فصار كأنه في داره (ولو اجتمع) فيها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم (على يدهم وقيل القسامة والدية على ذلك الدابة كالأر وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان مسكنا يسوقها مخفيا وبه جزم في الجوهرة (وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة) التي فيها القاتل على الدابة (وان مرت دابة عليه سائق بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) لما روى انه على الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بأن يذرع فوجد الى أحدهما أقرب بشيرة فقتل عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاقا قهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبارة لدرر وغيرهما من عبارة البرجندي نقلنا عن الكافي يسمعون صوته لأنه حينئذ يطمع الغوث فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بأن كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا (ورأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مسكنا أو كافرا تجب القسامة على الملاك والدية على عاقته) وكذا لو قفوا على أرباب معلومين لان العبرة للمكان والدية كما أفاده المصنف مستند الماوراءية وبه التصريح في المتن لا لدرر وغيره وحينئذ فلا عبرة للقرب من الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد والانه على ذي الملك واليد

من لان العبرة للمكان والدية كما أفاده المصنف مستند الماوراءية وبه التصريح في المتن لا لدرر وغيره وحينئذ فلا عبرة للقرب من الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد والانه على ذي الملك واليد

من العناصر وما نقله القهستاني والمصنف على ما إذا كان بعيدا منه زال التنافي وبهرر ثم رأيت في الهندية إذا  
وجد القليل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لاحد  
فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فيه الصوت فان كان  
للمسلمين فيه منفعة الاستطاب والاحتشاش والكلالة في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه  
هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس بقرها عمران كذا في محيط السرخسي انتهى (قوله ولو لجماعة يحصون)  
الوضح ان يقول بأن يكون لجماعة يحصون (قوله لكن سيجي الخ) لا ينافي ما في البدائع لا مكان جملة على أهل  
القرى فلا ينافي وجوب ذلك في بيت المال (قوله أخذها والظلم) فيه التفات الى قول محمد بن القصب يتحقق  
في العقار (قوله لانه ليس على الغاصب دية) على قاصرة فلو قال ولا شيء على المالك لعدم قدرته على الحفظ لاستتم  
الدية (قوله لما ذكرنا) قد علمت ما تقدم عن محيط السرخسي أن محل وجوب الدية على بيت المال اذا لم يسمع منه  
الصوت فلا وجه لهذا التعليل (قوله ليس صاحب الارض منها) هذا نص على المتوهم فان الحكم كذلك لو كان  
منها (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما قدمه من قوله وحينئذ فلا عبرة للقرب (قوله لان تدبره الخ)  
على المحذوف تقديره والا فلي المالك وذو الولاية لان الخ (تنبيه) اذا وجد القليل في محله خربة ليس فيه  
أحد وبقرها محله عامرة فيها اناس كثير تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة واذا وجد القليل في قرية  
أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية  
فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والا فلي أموالهم كذا  
في المبسوط (قوله وان وجد في دار انسان الخ) فالدار مثل الارض المملوكة أو الموقوفة على معينين ثم ان القسامة  
تكرر على المالك ان لم يف العدد (قوله حضورا) أي في البلدة غير غائبين عنها (قوله دخلوا في القسامة أيضا)  
فيحفظون معه عندهما (قوله خلافا لابي يوسف) فقال لا يدخلون في القسامة أصلا (قوله ان ثبت انهم له بالجملة)  
قال القهستاني فيه اشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليه بمجرد ظاهر اليد  
وفي الاوضح ان ما ذكره قول الطبري وأما عند أبي يوسف فلا يحتاج الى الحجة ولا يكفي مجرد السكينة انتهى  
(قوله بالجملة) هي البينة أو اقرار العاقلة (قوله وهي أي الدية الخ) الذي في عبارة الدرر وابن السكال الاقتصاد  
على القسامة وهو ظاهر (قوله على أهل الخطئة) بالكسر هي ما خطته الامام أي افرزه وميزه من أراض وأعطاء  
لاحد كما في الطائفة قهستاني (قوله دون السكان والمشتريين) ودون من ملك المنفعة أو العين بأي سبب  
من أسباب الملك أفاده القهستاني ثم قال قبل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم  
كإبشار اليه الكرمانى (قوله فهو على عدد الرؤس) الاولى أن يقول فهما أي الدية والقسامة على الرؤس أي وان  
اختلفت الانصبا يعنى ان كان نصفها زيدا وعشرها العمرو والباقي لغيره فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم أثلاثا  
مساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذلك لو وجد في نهر مشترك (قوله وفي البيع بغيره)  
سواء كان الخيار للبائع أو المشتري أو لهما (قوله خلافا لهما) أي في المشتريين فالا لان لم يكن فيه خيار فهو على  
عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على عاقلة التي تصير له لانه انما يباع باختياره لا بالتقصير في الحفظ فلا يجب  
الا على من عليه ولاية الحفظ وذلك يستفاد بالملك ولا يحنيفة ان القدرة على الحفظ باليد لا بالمال (قوله حتى  
ينهد الشهود الخ) يعنى اذا أنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقاها وحى ويضع يده ثم هذا بالاتفاق كما ذكر  
في الجامع الصغير وجعله في الاوضح قوله ما أماعند أبي يوسف مجرد السكينة ككاف للقسامة ولا حاجة الى  
الشهادة بالملك كذا في مسكين (قوله انما أي الدار) مثلها الارض المملوكة (قوله ولا يكفي مجرد اليد) لان ما ثبت  
بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو يصلح للدفع (قوله حتى لو كان) أي ثبوت الملك به أي بمجرد وضع اليد (قوله  
ولا نفسه) بانصب عطا على محذوف تقديره غيره أي لو أنكر واكون الدار له ولا يثبت فانه لا تدعى لورثته المتقول  
(قوله معللا الخ) هذا التعليل موضوعه مسألة أخرى ذكرها صاحب الدرر بعد حيث قال ولو وجد قتيلا في دار  
نفسه تدعى عاقلة ورثته انتهى أي والحال ان الدار ثابتة للملك قال وهذا عند أبي حنيفة لان الدار حال ظهور القتل  
القتيل لورثته فالدية على عاقلتهم وعندهما وعند زفر لا شيء فيه وبه يفتى لما قاروا ان الدار في يده حال ظهور القتل  
فيجمل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت هذه الدار لورثته فالعاقلة اغناهم لو لم يوجب عليهم تحفيذنا عنهم

والمراد بالولاية والدير الخصوص ولو لجماعة  
يحصون فلو اقامت لسلين فلا قسامة ولا دية  
على أحد بدائع ~~الملك~~ سيجي وجوبها  
في بيت المال فتأمل والمراد باليد أيضا اليد  
المحتمة وأما الاراضى التي لها مالك أخذها  
والظلم فيجب أن يكون القليل فيها هدر  
لانه ليس على الغاصب دية قهستاني عن  
الكرمانى فليحذر (وان ما حال كنه في أيدي  
المساكين تجب الدية في بيت المال) لما ذكرنا أنه  
اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه  
الفوت كذا في اللولجية وفيها (ولو وجد)  
قتيل (في أرض رجل الى جانب قرية ليس  
صاحب الارض منها) أي من أهل القرية  
(فهو عليه) على رب الارض (لا على أهلها)  
أي القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى  
قلت فهذا صريح في ان القرب اغناهم اذا  
وجد في أرض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة  
ويجب في أرض مملوكة وسيجي مشتاقته (وان  
يبيعها لغيره لا ربا به وسيجي مشتاقته) وان  
وجد في دار ان فعله القسامة ولو  
عاقلة حضورا دخلوا في القسامة أيضا  
خلافا لابي يوسف مالتى (والدية على عاقلته)  
ان ثبت أنهم له بالجملة كما سيجي وكان له عاقلة  
والا فعليه (وهي) أي الدية والقسامة (على  
أهل الخطئة) الذين خطاهم الامام أو أول الفتح  
ولو بقي منهم واحد (دون السكان والمشتريين)  
وقال أبو يوسف كما هم مشتركون (فان باع  
كاهم فعلى المشتريين) بالاجماع (وان وجد  
في دار بين قوم لبعض أكثرهم على) عدد  
(الرؤس) كالمشفعة (وان بيعت ولم  
تقبض) حتى وجد فيها قتيلا (فعلى عاقلة  
البائع وفي البيع بغيره على عاقلة ذي  
اليد) خلافا لهما (ولا تغفل عاقلة حتى  
يشهد الشهود أي أي الدار الذي فيها  
قتيل (لذي اليد) ولو هو القليل كما سيجي  
ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان به  
لم تده عاقلة ولا نفسه درر معلل

ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى قال في الهندية واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة  
على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يجب القسامة ههنا ~~في الكافي~~ وقد علمت من كلام  
صاحب الدرر أن هذا التعليل الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر آخر من طرف الصاحبين وسبق أقبحه  
وذكره المؤلف بعد ذلك لا بقوله لا يقال العاقلة الخ وأجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة)  
قال في القاية فإن قلت كيف يستقيم أن تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمقول أن يهملوا عن أنفسهم لأنفسهم  
قلت العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لأن  
عاقلة الرجل أهله وبنوه عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه أقرباؤه انتهى شلبي (قوله لما كان  
هو لا يدى نفسه) قد يقال أنه لما وجد مقتولا لا يصلح ايجاب الدية عليه لنفسه لعدم تكليفه والوجوب له  
على ما ذكره لا عليه فلا يجب ما ذكره (قوله لقوة الشبهة) أي عدم الوجوب عليه (تنبيه) إذا وجد قاتل في دار  
من لا تقبل شهادته أو أمارأ في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يجرم الميراث انتهى محيط السرخسي  
ولو وجد في دار صبي أو مجنون فالدية والقسامة على العاقلة ولو وجد في دار وراثته لا وارث له غيره لم يعقل عاقلة  
انتهى خزانة المفتين (قوله على من فيها) واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان  
وعلى من يدها والماله في ذلك وغير الماله سواء هدية عن الهدية قال الشافعي وهذا أي التسوية بين الماله  
 وغيره فيه على ما روى عن أبي يوسف أن السكان عنده يشاركون الماله في القسامة ظاهر وأما على قوله ما  
 فافرق بين السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليدون المثلث كافي الداية بخلاف المحلة والدار فانهم لا يتقلدان  
 انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قد بالهله لأنه لو كان المسجد للقرى باصلي فيه القرية بالقسامة والدية  
 على بانيه ~~في الكافي~~ في الحواشي قلنا عن الشارع قاله لا مسكين لولم يعلم فعل عاقلة صاحب أقرب الدور منه  
 قاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما أفاده ابن السكان مستند إلى البدائع) حيث قال والمراد من طريق المحلة  
 وشارعها ما هو الخاص بأهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنها أي من شرائط وجوب القسامة  
 والدية أن يكون الموضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لأحد أو في يد أحد يدخموه وان كان في يد أحد  
 يد العموم لا يد الخدم وس هو أن يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحمون لا يجب  
 القسامة والدية على أحد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف) فيه أن ملا خسر وجعل الشارع  
 قسمين أحدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروءة لاكثر أهل المحلة وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يصح شارع  
 المحلة على الخاص بهم واعترضه الشرنبلالي بـ تقدم عن البدائع ثم قال فلا مخالفة بين الهدية وغيره في لزوم  
 القسامة والدية بالوجدان في سكة غير نافذة على أهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت المال  
 انتهى ولا شك أن غير النافذة هي الخاصة بأهل المحلة فلا يصح أن يكون مباحة ملاحسرو هو ما في البدائع  
 قد برقت فحققة أن في قوله وفي مسجد محلة أو شارعها أي شارع المحلة احتراز عن الشارع الأعظم على أهلها  
 كما سيأتي (قوله وسوق ملوك) ظاهر عطفه على القسامة والدية على المالك والذي يفادهما تقدم أن الدية على عاقلة  
 الملاك (قوله والشارع الأعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة فهو من الاستاد  
 الجبازي أو من قوله شرع الطريق إذا تبين في المصاحح طريق شارع يسلكه الناس عامة فاعل بمعنى مفعول  
 مثل طريق قاصد أي مقصود والجمع شوارع انتهى مكي (قوله والجامع) أراد به المسجد الجامع أو مسجد جماعة  
 يكون في السوق لعامة المسلمين (قوله وكل مكان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين) كالمطبخة كما إذا وجد  
 في وقف المسجد الجامع كافي الهندية (قوله لا قسامة) لأن الله ود بالقسامة نفي تهمة القتل وهذا لا ينحصر في حق  
 العامة برهان (قوله وإن الدية في بيت المال) هذا إذا لم يعرف باني المسجد والافاقسامة عليه والدية على عاقلة  
 كافي القرائن قهـ ثانی (قوله لأن الغرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع  
 والسجن والشارع الأعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم الموضوع لهم في بيته قال أبو الوالد هود عن الحوى  
 وكذا إذا زدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية في بيت المال قلت ويقاس عليه من قتل  
 بأزدحام المراكب وبأزدحام الواقع في الدوالي المكرمة كإسالة المعراج وبإسالة القدر ولله النصف من شهابان  
 بصرى وأقدس الشريف انتهى (قوله إن كان نائيا) قال القهـ ثانی وفي سوق غير ملوك بأن كانت بعيدة بجمعون

بأنه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى  
ثم الورثة يملكون فيكون الايجاب على  
الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد  
يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فقصره  
بالأولى لقوة الشبهة فتأمل (وان) وجد  
(في النكاح) فالقسامة (والدية) (على من  
فيها من الركاب والملاحين) حكمها  
في أيديهم كالدابة (وكذا العجالة) الخاص  
كذلك (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص  
بأهلها كما أفاده ابن السكان مستند إلى البدائع  
وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف (على  
أهلها وسوق ملوك على المالك) وعند أبي  
يوسف على السكان ملوك (وفي غيره) أي  
غير الملوك (والشارع الأعظم) هو الذي  
غير الملوك (مع) وكل مكان يكون  
(والسجن والجامع) (ان كان نائيا) أي  
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة  
ولا لجماعة يحمون (القسامة) والدية  
على أحد ابن كمال (و) (على الدية في بيت  
المال) لأن الغرم بالغنم (ان كان نائيا) أي  
فيما ذكره على بيت المال (يكن نائيا بل قريبا  
بعيدا) (من أهلات والا) يكن نائيا بل قريبا  
منها (فعلى أقرب أهلات البية) الدية  
والقسامة لأنه محظوظ بجنون أهل المحلة  
فكون القسامة والدية على أهل المحلة

وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها  
في الاولى أو كان لاحد فيها دار ملوكة تذكر  
القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة  
ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه  
موجب التقصير كما في العناية معز بالنهاية  
قلت وبه أفتي المرحوم أبو السهود مفتي  
الروم واعتمد المصنف وان خلا عنه المتون  
لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح  
فليحفظ (ويهدرلو) وجد (في بركة وفي وسط  
الفرات) اذا كان عزبه الماء لا يجنبها كما  
سجي اذ لا يلاحده وقبل اذا كان موضع  
انبعاث ماء في دار الاسلام تجب الدية في  
بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كمال  
(وفي شهر صغير) هو ما يستحق به الشفعة  
(على أهل) لا خصاصهم به (ولو كانت  
البرية ملوكة) أو وقفا (لاحد) كما تر وسيجي  
(أو كانت قرية من القرية) أو الاخبية  
أو الفسطاط بحيث يسع منه (أو) تجب  
(على المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية  
أو على الاخبية زباني) (ولو تجب بالسط)  
أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملق على السط  
(فعل أقرب) الواضع اليه من (القرى)  
والامصار زاد في الخاتمة والاراضي وأقره  
المصنف (اذا كان يصل موت أهل  
الارض والقرى اليه والا لا) كما مر (وان  
التقى قوم بالسيف فأجلوا) أي تفزقوا  
(من قتل فعلى أهل المحلة) لان حفظها  
عليهم (الا أن يدعى الولي) على أولئك أو  
يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على  
أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن  
لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرى أهل  
المحلة لان قوله حجة عليه (ومستف) على  
صفة اسم المفعول (قال قتل زيد حلف بانه  
ما قتل ولا عرفته فانا لا نغير زيد) ولا يقبل  
قوله في حق من يزعم أنه قتله (وبطل شهادة  
بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لما  
(أو بقتل واحد منهم) بعينه لاثمة (ومن  
برح في حق فقتل) منه (فتبى ذافرا حتى  
مات فالدية والقسامة على) ذلك (الحى)

في التجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ما يمكن ولا دار ملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانما  
اعامة المسلمين كما في الثقة انتهى وقد علمت ما تقدم عن القرطبي أن محله أيضا الذي يعرف باني المسجد (قوله)  
وكذا في السوق الثاني الاولى جعلها مسئلة مستقلة (قوله في الابالي) متعلق باستقرار محذوف خبر كان وأفاد به  
أنه لا عبرة بكنى التماس (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسامة والدية (قوله قلت وبه) أي بوجوب  
الدية والقسامة على أقرب المحلات أفاده المصنف فيكون راجعا الى المتن (قوله ويهدر) أي يطل من باب ضرب  
يقال ذهب دمه هدر راسه كون الدال وفصحها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل أفاده المصنف (قوله في بركة)  
بتشديد الراء والياء وتحققها قهستاني (قوله وفي وسط الفران) قال في البناءية الفران ليس للتخصيص  
بل المراد به النهر العظيم وفي الممدن وذكر الوسط ليس للتخصيص فان القتل مادام به الماء جارية كان حكم السط  
حكم الوسط انتهى مكي ونحوه في الهندية (قوله لا يجنبها) بفتح الباء أي محبوسا والاحتباس لازم ومثله  
مكن من الممدن (قوله وقيل الخ) هذا القيل جزم به القهستاني حيث قال فلو كان في شطه فملى بيت المال  
والى أنه لو استبس على شمله لم يكن هدرًا فملى أقرب القرى ان سمع صوت أهلها والافعل بيت المال وهذا كله  
اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والافهو هدر بكل حال السك في الذخيرة انتهى وعله ابن الكمال  
باحتمال أن يكون قتل أهل الحرب وفي الهندية وإذا وجد الرجل قبلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما  
كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري  
في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتبسا بالسط  
فملى أقرب القرى ان كانوا بحيث يسعون الصوت والاف في بيت المال انتهى مختصرا (قوله هو ما يستحق به  
الشفعة) وهو ما لا تجرى فيه أصغر الدفن وقيل ما أهله يصحون (قوله تجب على المالك الخ) اف ونشر  
مرتب (قوله أو مربوطا) أي بالسط أو بالجزيرة بنحو جبل وهو مطوف على محتبسا وقوله أو ملق على السط  
مثله الملقى على الجزيرة فيما ينظر (قوله والاراضي) أي المملوكة أو لذي يدان لم تكن قرية أو مصر أو فلو اجتمعا  
يجز حركته وكان على المصنف أن يذكر الارض لانه ذكرها بعد (قوله والا لا) والدية في بيت المال كما مر  
عن الهندية قوله وان اتقى قوم الخ قال أبو جعفر في كشف الغواص هذا اذا كان القريقتان غير متأولين  
قتلوا عصبية وان كانوا شركين أو خوارج فلا شيء فيه ويجوز ذلك باصالة العدة وانتهى تبين وفي الجوى  
عن الهداية وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر أنه قتل  
الاعداء اذ الظاهر أن الانسان بعد الالتقاء انما يقتل من يعاديه لا من يوازره وانما أوجبنا القسامة بنوع  
من الظاهر وقد عدم هنا انتهى (قوله لان حفظها عليهم) قال الشافعي لان على أهل المحلة أن يصونوا محلهم  
عن مثل هذه الحادثة فثبت لم يفعلوا كانوا غارمين انتهى ظاهرا أن محله اذا كانوا غارين وانظر ما لو هجروا  
(قوله على أولئك) أي القوم ونسقط القسامة والدية عن أهل المحلة بدعوى الولي على غيرهم وأما دعواه  
على واحد منهم ولو مع الشهادة من أهل المحلة فقد تقدم الخلاف فيها (قوله منهم) أي من القوم وهذا بائناق  
أو من أهل المحلة وبكون جارية على قول الثاني وعندهم لا يبرأ بقا أهل المحلة وقد سبق أفاده الزيلعي  
(قوله حجة عليه) أي في براءة أهل المحلة (قوله ومستف) أي في القسامة قهستاني (قوله قال قتل زيد)  
أي ويريد بذلك اسقاط اليمين عنه (قوله ولا عرفته فانا لا) هذا قول محمد والحكم هو السابق من وجوب  
القسامة والدية عند أبي يوسف لا يخالف على العلم لانه قد عرف التنازل واعترف فلا حاجة اليه لمحمد أنه يجوز  
أن يكون عرفه فانا لا آخرمه (قوله وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) أي وقد ادعاه الولي (قوله)  
خلافا لما) فتعلا بالاقبول لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم تبين أنهم ليسوا بخصمه ما غاية الامر أنهم كانوا  
بعرضية أن يصيروا خصما وقد بطل ذلك بما ذكره الامام أنهم خصم ما بانزاهم فانما للتقصير الصادر منهم  
فلا تقبل شهادة من قال في اثنين وحاصله أن من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية  
أن يصير خصما ولم يصب خصمه بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلان متفق عليهما غير أنهم ايجعلان أهل المحلة  
من بعرضية أن يصير خصما وهو يحكمهم عن انتصبا خصما وتما فيه (قوله للثمة) أي بقطع الخصومة  
عن نفسه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه (قوله فالدية والقسامة على ذلك

خلا فلا يابى يوسف فلو لمعه جريح به رمق  
فعله آخر لاهله فكث مذكفات لم يضمن الحامل  
عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة  
بضمن (وفي رجلين ثلاث ووجد أحدهما  
قتيل ضمن الآخر) لأن الظاهر أن الإنسان  
لا يقتل نفسه (ديته) عند أبي حنيفة خلافا  
لمحمد (وفي قتيل قرية لامرأة كثر الخلف  
عليه وتدى عاقلتها) وعند أبي يوسف  
القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون  
وامرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه  
المسئلة كذا في الملتقى وهو الأصح ذكره  
الزبيلى (وان وجد قتيل) في دار نفسه  
فالدية على عاقلة ورثته) عند أبي حنيفة  
(وعندهما وزفر لاني فيه) أى في القتل  
المذكور (وبه يفتى) كذا ذكره ملا خسرو  
تعالى رحمه صدر الشريعة وتبعهما  
المصنف وخالفهم ابن الكيال فقال لهما أن  
الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه  
قتل نفسه فيكون دراؤه أن القسي يتبع  
يجب بظهور القتل وحال ظهوره التدار  
لورثته فدية على عاقلته لا يقال العاقلة غا  
يتمه لون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا  
يمكن الإيجاب على الورثة للورثة لأن  
الإيجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى  
يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه  
الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان  
قتل أباه يجب الدية على عاقلته وتكون  
ميراثا لغيره (ولو وجد في أرض موقوفة  
أو دار كذلك) به في موقوفة على  
أرباب معلومة فالقسامة والدية على  
أربابها) لأن تدبيره إليهم (وان كانت  
الأرض أو الدار موقوفة على المسجد فهو  
كما لو وجد فيه) أى في المسجد زبلى ودرر  
ومراجعة وغيرها وقد مناه قات والتقييد  
بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين  
ليخرج غير المعلومين كالوكان وقفا على  
الفقراء والمساكين فإن الظاهر أن الدية  
تكون في بيت المال لأنه حينئذ تكون من  
جمله ما أعد لمصالح المساكين فأشبهه بالجامع  
فأله المصنف بجما

الحى) لأن الجرح إذا أقبل به الموت صار قتلا ولا واجب به القصاص انتهى درر (قوله خلا فلا يابى يوسف)  
فانه قال لا ضمان فيه ولا قسامة لأن ما حصل في تلك القبيلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما إذا لم يكن  
صاحب فراش شربلا لية (قوله فلو لمعه جريح) أى رجل معه جريح كأن كان جالسا عنده (قوله  
به رنى) أى بقية حياة (قوله عند أبي يوسف) ذكر صاحب الدرر محمداه (قوله بضمن) لأن يده بمنزلة  
المحلة فوجوده جريحاً في يده كوجوده فيها انتهى درر انظر ما الفرق بين الحى والرجل الذى معه الجريح  
وقد يقال الفرق ظهور النقل وبونه وعدمه وعليه فالمدار على ثبوت حمله من الحى ومن عند الرجل وعدمه  
(قوله خلا فالمحمد) فقال بعدم الضمان لاحتمال أنه قتل نفسه انتهى درر (قوله بلا ثاثة) لم أريان مغفوم  
هل الدية عليهم ان كانوا أو عليهم ان كانوا أكثر لم يجتمعوا القتل أو يعتبر صاحب اليد (قوله وفي قتيل  
قرية لامرأة) وكذا دارها إذا كان عشرين غائبين وأما إذا كانت عشرين حاضرًا وتدخل معها في القسامة  
كذا في الهندية عن الكفاية وذكر المؤلف في شرح الملتقى هذا التفصيل في القرية (قوله وتدى عاقلتها)  
وعاقلتها أقرب القبائل البها في النسب هندية (قوله وعند أبي يوسف القسامة على العاقلة أيضا) لأن القسامة  
لا تجب الا على من كان من أهل النصرة وهى ليست من أهلها فأشبهت الصبي ولهما أن القسامة انبنى التهمة  
وتهمة القتل من المرأة محققة (قوله والمرأة تدخل في التحمل) لا تنأز لناها فانه تشارك العاقلة اه تبيين  
قال في النهاية وانما قيد بقوله في هذه المسئلة لأن المرأة تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور  
على ما يذكر في المعامل من قوله وليس على النساء والذرية عقل انتهى شاي (قوله فالدية على عاقلة ورثته) قال  
في الدراية قوله فديته على عاقلته أى على عاقلة ورثته لورثته انتهى ولم يتكلم على القسامة وتقدم عن  
الهندية أن فيها خلافا واختار شمس الأنة عدم الوجوب (قوله وخالفهم ابن الكيال) لا مخالفة فيما ذكره وأفاد  
بتقديم قولهما أنه هو المرتضى عنده (قوله ولا يمكن الإيجاب على الورثة) نظر لاصل الوجوب وانظر اذا اعتبر  
الوجوب على الورثة الذى هو الاصل لمن يكون الدية لبيت المال أو غيره (قوله وتكون ميراثا له) قال الاكل  
في شرح السراجية وكذلك أى لا يمنع الميراث اذا صدر من هو غير مكلف كالصبي والمجنون ونحوهم لأن فعلهم  
لا يوصف بالجناية شرعا لعدم الخطاب في حقهم ولا يعتبر اقصدتهم في الاستعمال (قوله فهو كالووجد فيه) فان  
كان في وقف على مسجد محله فحكمه حكمه وان كان في وقف مسجد جامع فهو حكمه (قوله في معسكر) بفتح  
الكاف الموضع أى موضع المعسكر وهو الجامع والعسكر من كل شئ فارسي ومن الليل ظلمة أفاده صاحب  
لتاموس (قوله في النجدة والفسطاط) قال في القاموس الفسطاط بالضم مجمع أهل الكورة وعلم مصر العتيقة  
التي بناها عمرو بن العاص والسراى من الابنية كالفسطاط والفسطاط ويكسرن (قوله على من  
يسكنهما) خلافاً في يده كافي الدار (قوله ان كانوا قبائل) أى نزولوا قبائل فى أما كن مختلفة لأن أما كنهم  
حينئذ صارت بمنزلة الحال المختلفة في المصر لأنرى أنه ليس لغيرهم أن يزعمهم عن ذلك المالك زبلى (قوله  
كأكثر بين القريتين) أى من أنه يجب على الأقرب وعند التساوى عليهم اذا سمع منه الصوت (قوله ولونزوا  
جمله مختلفين فعل كل المعسكر) قال في التبيين وان نزولوا جله مختلفين فعلى أهل المعسكر كلهم لانهم لما نزولوا جله  
صاروا الامكنة كما بمنزلة محله واحدة فتكون منسوبة اليهم فيجب غرامة من وجد خارج الخيام عليهم كلهم  
انتهى فالاولى للشارح أن يقول مختلفين (قوله فلا قسامة ولا دية) هذا ما تقدم عن الهداية وهو مطلق لم يقتيد  
بالمأولين (قوله بالاجماع) قال الزبلى والفرق لابي يوسف بينه وبين المحلة والدار أن العسكر نزولوا فيه  
للانتقال والارتحال لا للقرار فلا يعتبر الا للضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه لا للقرار فلا بد من  
اعتبارهم انتهى (قوله لكن في الملتقى خلا فلا يابى يوسف) فانه يعتبر السكان مع الملاك كالمسكن وهو استدراك  
على الاجماع (قوله وهى على عاقلتها) وكذا الدية وهو ظاهر (قوله فعليه) أى القسامة والدية هندية  
(قوله فعلى عاقلتها) أى القسامة والدية هندية (قوله ولو في دار ذى حلف خسين) أى باقية الذى أنزل التوراة  
أو الانجيل ما قاتله الخ (قوله وفي الخانية) إشارة الى تقييد القسامة والدية بالادى (قوله وان وجد مكان الخ)  
ولو وجد المكان قتيلا في داره فهو دارة بالاجماع هندية عن السراج (قوله والقيمة) أى قيمة المدبر وأم الولد  
(قوله فقيته على مولا لفرمائه) هذا الذى يمكن الدين أقل منهم والافعليه الأقل أفاده في الهندية (قوله فقيته)

(ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة فني)  
الخيمة والفسطاط على من يسكنهما وفي  
خارجهما) أي الخيمة والفسطاط (ان كانوا)  
أي ساكنو خارجهما (قبائل فعلى قبيلة  
وجد القبل فيها ولوبين القبيلتين ~~هذان~~  
حكمه) كما ز (بين القريتين) ولو نزلوا جملة  
مختلفين فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاموا  
عدو فلاقامة ولادية ملحق (ولو) كانت  
الارض للذي نزل فيها المعسكر (مملوكة فعلى  
المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يحررون  
المالك في القسامة والدية در ولكن في المتي  
خلا فلا ييوسف قننه (و) فيها (ولو وجد  
في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة  
وهي على عاقلتهم) لانهم ليسوا من أهل البين  
(وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل  
اليمين ولو الجلية فروع ~~ولو وجد في دار صبي~~  
أو متهمة فعلى عاقلتهما ولو في دار ذي حلف  
خسب يدي من ماله ولو نسا قولوا فعلى  
عاقلتهما ولو تزوج رجل في محله فأصابه سهم  
أبى حر ولم يد من أين ومات منه فعلى أهل  
المحله القسامة والدية سر اجية وفي الخانية  
وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا شيء فيها وان  
وجد مكاتب أو مدبر أو أم ولد قتيلا في محله  
فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث  
سنتين ولو وجد العبد قتيلا في دار ولده  
فهو دار المديون فقيمته على مولاه لفرمانه  
حالة والا مكاتب فقيمته على مولاه مؤجلة  
ولو وجد المولى قتيلا في دار مأذونه فهو  
أولا فعلى عاقلته المولى ولو وجد الحر قتيلا  
في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها  
فالقسامة والدية على العاقلته ولا يحرم من  
الميراث والله تعالى أعلم

• (كتاب المعاقلة) •

(هي جمع معلقة) بفتح فسكون فضم (وهي  
الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من  
أن تسفل أي تمسكها ومنه العقل لانه يمنع  
القبائح (والعاقله أهل الديوان) وهم  
المعسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم  
العصبات (لن هو منهم فحبب عليهم كل دية  
وجبت بنفس القتل)

على مولاه مؤجلة) أي في ثلاث سنين يقضى منه كفايته ويحكم بحزبه وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته هندية  
من الخانية واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسبي في الاقل من قيمته ومن دية المولى سراج  
(قوله فعلى عاقلته المولى) أي الدية والقسامة هندية (قوله في دار أبيه أو أمه) في الهندية عن محيط السرخسي  
في دار من لا تقبل شهادته وما هنا أولى لانه لا يلزم من عدم قبول الشهادة الارث والله تعالى أعلم وأستغفر  
الله العظيم

• (كتاب المعاقلة) •

(قوله وهي الدية) لقائل أن يقول اذا كان المراد بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء من  
بيان الديات بل من تجب عليه الدية وهي العاقلة ولهذا ترجم في البرهان باب العاقلة ثم نزل الية وقال في حاشية  
سرى الدين الصواب العاقل جمع عاقل وهو من يؤدى العقل أي الدية لان كتاب الديات قد انتهى وأجيب بأن  
الكلام على تقدير مضاف أي أهل المعاقلة فيكون من مجاز الحذف أو يراد بالمعاقلة أهلها من اطلاق الحال على  
الحل انتهى أبو السعود قال لا تغفل الدية مشروعة بالكتاب فهو قوله تعالى فدية مسلمة الى أهله وبالسنة  
فهو قوله عليه الصلاة والسلام في نفس المؤمن مائة من الابل وباجماع الامة لانه انعقد اجماعهم على ذلك  
ولا منكر لشرعيتها أصلا انتهى (قوله وتسمى عقلا) ويجمع بهذا المعنى على معاقلة والعقل آلة الادراك لجمعه  
عقول أبو السعود (قوله لانها تعقل الدماء من أن تسفل) وقيل لان الابل كانت تعقل بفنائها وفي المقتول ثم عم  
هذا الاسم فسميت الدية معلقة وان كانت دراهم أو دنائير انتهى حوى (قوله لانه يمنع القبائح) أي يمنع  
الانسان من ارتكابها (قوله والمعاقلة أهل الديوان) عرف صاحب الدرر العاقلة بأنهم الذين تقسم عليهم دية  
القتيل خطأ قال الوائى وهو يعرف بالاعتم على ما جوزه القدام فلا يراد بالنقص بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم  
أقرباؤه فان الدية تقسم عليهم مع أنهم ليسوا بعاقلة ولو زاد وليسوا بعقلا لكان تعريفا بالمساوي ذكره أبو  
السعود ووجهها على العاقلة بتحديث حل بن مالك بفتح المهملة والميم وهو ما روى صاحب السنن وغيره صندا  
الى أبي هريرة قال أقتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها فاخصموا الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية جنينها عبدا أو ابنة وقضى بدية المرأة على عاقلتها  
فقال حل بن رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استنهل فذل ذلك بطل فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان من أجل سمعه الذي سمع انتهى والديوان الجريدة التي كتبت فيها  
أسماءهم من دون الكتب اذا جدها وقد وضعها عمر عليهم بمحض من العصاة من غير ~~كبر~~ كبر والنفس محترمة  
ولا وجه الى اهدارها ولا لايجاب العقوبة على الخطي لانه معذور ومرفوع عنه الخطأ وفي ايجاب الكل عليه  
عقوبة لما فيه من اجماعه واستنصاه فيضم اليه العاقلة تخفيفا وانما كانوا أخص بالضم اليه لانه انما يصر في  
الاحتراز بقوة نفسه لان الغالب ان الانسان انما لا يحتز في افعاله اذا كان قويا فكانه لا يسالى بأحد وذلك القوة  
تحصل بأزمارة غالبا وهم اخطوا انصرتهم له لانهم سبب للاقدام منه على التهذي فقصروا بها عن حفظه فكانوا  
أولى بالضم اليه قال اللؤلؤ الجي القائل اذا كان له ديوان فعاقلة أهل ديوانه فان كان من القرابة فعاقلة ديوان  
القرابة وان كان كاتباً فديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون فيها وان لم يكن من أهل الديوان فعاقلة انصاره فان  
كانت نصرته بالمال والدور فعاقلة عليهم وان كانت نصرته بالحرف فعلى المحترفين كالقصارين والصفاوين بدمر قند  
والاساس كفة باسباج وان لم يكن له عاقلة كاللقيط والحربي والذي اذا أسلم فعاقلة بيت المال ان أسلم ولم  
يوال والا فعلى من والا فان كان له عاقلة فأجف بهم بأن كان يصيب كل واحد منهم أكثر من أربعة دراهم فيضم  
اليه أقرب الدواوين الى هذا الديوان انتهى قال في الهندية وهو أن يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان  
الذي فيه القاتل ثم اذا ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المعسكر ولم يكن ضم اليه أبعد الدواوين وهو الديوان الذي  
ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالى والحاصل أن العبرة في هذا للتناصر  
وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل النرية أو العشيرة بحال اذا وقع لواحد  
منهم أمر قاموا معه في نصرته وكفايته فهم العاقلة والا فان كان له مناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة أو  
المحلة أو السوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له مناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة

ثم بعد ذلك اتناصرون من أهل المحلة أو السوق كذا في الذخيرة وإن كان لا يتنصر بعضهم لبعض فصاقلته  
عشرته من قبل أيه كذا في المحيط انتهى يتصرف قال الولوالجي فان كان القاتل من أهل البادية وجبت الدية  
على الأقرب فالأقرب من عشيرته من قوم الأب فان أجفبهم بم يضم اليهم أقرب القبائل اليهم من النسب من  
الاجحاف والبطون فان ضم ولم ينتف الاجحاف بأن لم يبق من عشيرته أحد هل يعتبر الماهل فيسه كلام فان لم ينتف  
الاجحاف فهذا رجل لا عاقلة له في الباقي فيكون الباقي في بيت المال وفي رواية في ماله كالمولم يكن له عاقلة أصلا  
فالواحد اذا كان القاتل عربيا لان العرب حفظوا أنسابهم فأمكن ايجاب العقل على عشيرته وقيبلته فان كان  
عجميا ولا ديوان لم يكن له ديوان ولا مصرفه ديوان ولا عشيرة أو كان وقد أجفبهم اختلفوا منهم من قال  
باعتبار ذلك الماهل والقرى الأقرب فالأقرب وهذا غير سديد بل تكون المسئلة على الروايتين أنها تجب في بيت  
المال أو في ماله انتهى قال شمس الأئمة الحلواني اختلف المتأخرون في العجم فقال الفقيه أبو بكر الجني وأبو  
جعفر الهندواني لا عاقلة لهم لعدم حفظهم أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية  
على الغير عر فاجتلف القياس في حق العرب وهم لم يصبوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم  
وقال بعضهم لهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والصغار من عمر وودروب  
الخشابين وكلاهما يبخاري فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل محلة القاتل ورسته قتلته عاقلة وكذلك  
طلبة العلم وقد اختاره الحلواني وكثير من المشايخ وكان الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول أبي جعفر لأن العبرة  
للتناصروا اجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصروا فلا يلزم الضم عن غيرهم ههنا يتنصرون  
الجناية (تنبيه) الذي يباشر القتل شبه العمدة في معنى الخطا لان الأكلة ليست موضوعا للقتل ذكره الانصاف  
(قوله خرج ما انقلب مالا يصلح) ما واقعة على القتل (قوله والفرق بين العطية) ذكر الكرماني أن العطية يشمل  
ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لا حاجة ويشمل الرزق وهو ما فرض له بقدر حاجته ويشمل الكفاية وهو  
ما فرض كل شهر أو يوم بما يكفيه انتهى وفي الاختيار فان اجتمع العطية والرزق أخذ من العطية انتهى (قوله من  
وقت القضاء) فتكون العطايا للسنين مستقبلة فلما جازمت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد  
القضاء لا يؤخذ منها ولو قتل عشرة رجلا واحدا فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالجز  
بالكل انتهى (قوله أو أقل) بأن خرج عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية زباني وفي  
الجبتي ولا تؤخذ من ثلاثة أرزاق اذا خرجت في ثلاثة أشهر في سنة لان الرزق لما كان مقدرا بقدر الكفاية يخرج  
المرزق بأخذ ولا كذلك العطية انتهى (قوله لحصول المقصود) وهو التخفيف (قوله فعاقلة قبياته) تقدم  
موضحا ما يدل على الترتيب والقبيلة العشيرة وهي عصبة النسبية والقبيلة بنو أب واحد (تنبيه) اذا كان  
الواجب ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة واذا كان أكثر منه إلى تمام الثلثين يجب في سنتين واذا كان  
أكثر منه إلى تمام الدية يجب في ثلاث سنين زباني (قوله على الأصح) وهو نص محمد ومقاتله رواية القدوري  
أنه لا يراد على الواحد على أربعة دراهم كل سنة فأقاده المصنف (قوله ثم السنين الخ) لا حاجة اليه فان المصنف  
ذكره بقوله سابقا فان خرجت العطايا الخ (قوله لذلك) الأولى حذف اللام (قوله على ترتيب العصابات) الاخوة  
ثم بنوهم ثم الاحمام ثم بنوهم وأما الآباء والابناء فقد قيل لا يدخلون وقيل لا يدخلون كافي واحد الزوجين لا يكون  
عاقلة الآخر والابن لا يكون عاقلة أمه إلا أن يكون الزوج من قبيلة أبيها انتهى ههنا وفي الجبتي والحاصل  
أن الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم النصره بالقرابة والنسب والولاد وقرب السكنى وغيره وبعد  
الديوان النصره بالنسب ثم قال قلت فعلى هذا اذا كان القاتل من الصيادين فعاقلة المهادون واتباعهم دون  
عشيرته وأهل محله وأهل حرفته لشدة تناصرهم فيما بينهم انتهى (قوله والقاتل عندنا) وقال الشافعي  
رضي الله تعالى عنه لا يجب على القاتل شيء (قوله فيشاركهم على الصحيح) ويدفع وإيهما من ماله ما وقيل  
لا يدخل في العاقلة إلا الرجل لأن العقل اغايب على أهل النصره والناس لا يتناصرون بالنساء  
والصبيان (قوله قبيلة سيده) أي مع سيده شربلاية من البرهان (قوله ويعقل عن مولى الموالاة وولاه) وله  
أن يتحول بولاه إلى غيره مالم يعقل عنه فان عقل عنه فلا وكذلك لو مال أحد حتى عقل عنه بيت المال  
فليس له أن يوالي أحد بعد ذلك انتهى ولوالجي (قوله ولا تعقل العاقلة جناية عبد) لانه لا يتناصربه انتهى

خرج ما انقلب مالا يصلح أو بشبهه كقتل  
الأب ابنه ههنا فدية في ماله كما ترى الجنايات  
(قوله خذ من عطايهم) أو من أرزاقهم  
والفرق بين العطية والرزق أن الرزق  
ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة  
والسكافية مشاهرة أو مساومة والعطاء  
ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل  
لصبر وعناية في أمر الدين (في ثلاث سنين)  
ههنا بأن قتل الأب ما يجب في مال القاتل  
سنتين عندنا وعند الشافعي يؤخذ في ثلاث  
سنوات العطايا في أكثر من ثلاث (القاتل  
منه) لحصول المقصود (وان لم يكن) وأما جاره  
(من أهل الديوان) فالتبصر (وتنبيه)  
وكل من يتناصرون به بنو السنين يعني  
الدية عليهم في ثلاث سنين ثم السنين يعني  
العطايا فستأتي فليحفظ (لا يؤخذ في كل  
سنة الأدرهم ودرهم وثلاث ولم تزد على كل  
واحد من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة)  
على الأصح (فان لم تسع القبيلة لذلك ضم  
اليهم أقرب القبائل نسبا على ترتيب  
العصابات والقاتل) عندنا (أو مجنونا)  
القاتل (امرأة أو صبيلا أو مجنونا)  
فيشاركهم على الصحيح زباني (وعاقلة المعتق  
قبيلة سيده ويعقل عن مولى الموالاة وولاه  
وقبيلة مولاه) أعلم أنه (لا تعقل العاقلة  
جناية عبد ولا عبد)

زيلي وهو من اضافة المصداق الى فاعله وأما اذا جنى حر على نفس عبد فـ (قوله أو قتله ابنه عمدا) بصيغة المصدر الاولى أن يقول **كـ** قتله ابنه عمدا للشبهة كما عبر به سابقا (قوله ولا ما زم بصلح أو اعتراف) لأن الاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لتصور ولايته عنهم زيلي وسواء كان الصلح عن قتل عمدا أو خطأ كافي للمكي عن المعدن وصورة الاعتراف أن يعترف أنه قتل خطأ ثم ما ثبت بالاقراء يجب مؤجلا وما ثبت بالصلح يجب حالا اذا اشترط التأجيل في الصلح انتهى تبين (قوله إلا أن يصدقوه في اقراره) فيلزمهم باقرارهم لأن لهم ولاية على أنفسهم والامتناع كان لحقهم وقد زال (قوله ولا عليه) أي على القاتل لأن الدية بتصادقهما انتزعت على العاقلة بالتصاوت وتصادقهما حجة في حقهما فلم يلزمه الاحصاء من أي اذا كان له عطاء كما في الهندية عن الكافي والعطاء انما يظهر ذكره في أهل الديوان لا في القبائل (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل (قوله فالخصم أبوه) الاولى وليه ليم الجذو والوصي (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهره أنه لا يلزمه شيء بذلك الدعوى (قوله نعم ينبغي أن يجرى الحلف في حقتهم) للقاعدة كل من أقرب شيء يلزمه اذا أنكر يختلف فيه (قوله لظاهر وفائده) وهي لزوم الدية أي وهذا ينافي ما تقدمه أولا من أنه لا تحليف على العاقلة لعدم توجه الخصومة عليهم أي وأما اذا قلنا لا يجرى الحلف لأن هذا اقرار من غير خصم وهو الظاهر فظاهر (قوله قاله المصنف) أي قال قلت يؤخذ من قولهم الخ (قوله يعني اذا قتله) الاولى أن يقول قيد بنفس العبد الخ قوله لا تحمل اطراف العبد) لأنه يسلك بها مسائل الاموال انتهى زيلي (قوله اذالم يتناصروا) فأدبه أنهم اذا تناصروا بهم يدخلون في الدية (قوله يعني ان تناصروا) أي اذا كانوا المتعاقل قالوا هذا اذا لم تكن العداوة فيهم ظاهرة ولا ينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روى عن أبي يوسف هندية عن الكافي (قوله والا) أي ان لم يتناصروا بالمعنى المتقدم (قوله ففي ماله) أي لا في بيت المال (قوله كما بسطه في المجتبى) حيث قال لأن الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالتصاوت فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كجابر بن مسلم في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه فقتله في ماله انتهى (قوله عن خوارزم) أي عن الواقع فيها فانه قال فيه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو شلة يتناصرون لأن العشار فيها قد فقت ورحمة التسامح بهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان أو لوقا وثمان لكن لا يتناصرون به فعيان يجب في ماله انتهى (قوله قال) أي صاحب المجتبى (قوله فتد وقع في كثير من المواضع) هو من جملة ما في المجتبى (قوله انها) أي الدية بتمامها ولم ينكحها وانما رأيت على ما اذا مات الجاني وليس له تركة أو تركه هل يسقط الباقي أو تؤخذ من التركة حالا (قوله فلو ذميا) أي ولا عاقلة له فانها في ماله اجماعا ووقع الخلاف في المسلم على ما عرف (قوله لا يهتقل بيت المال) بل يكون في ماله ذكر في كتاب الولاء من الاصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا للميراث بأن كان حر مسلما أو لم يكن مستحقا بأن كان كافرا أو عبدا فقال لو أن حريسا مستأمننا اشترى عبد استأمننا في دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب ثم اسروا خرجه الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لأن معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا المعتق فعقل جنسية يكون عليه ولا يكون على بيت المال لأن له وارثا معلوما وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر في الجناح والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان اتيطا أو ما يشبهه الاقيط انتهى تنوير البصائر (قوله والمراجلين) قال في القساموس اسرجتها شددت عليها السرج والسراج مخذوم حرقته السراجة انتهى فالمراد بهم السروجية بلغة مصر (قوله عاقلة) أي اذا **كـ** كانوا يتناصرون فيما بينهم (قوله وبه أفق الحلواني) وأفتى غيره بالاول وقد سبق (قوله ونعمامه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من أهل الديوان والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل المحلة وبه قال الناطقي انتهى (قوله والحق أن التناصر فيهم بالحرف) قلت المدار على التناصر كما **كـ** روم في وجد بطائفة فهم عاقلة والا فلا (قوله الى آخره) من عبارة تنوير البصائر (قوله لكن حر شيخنا الخ) وهو ما ذكرنا اعدى عن عرف خوارزم (قوله أبيت المال) وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ورواية وجوبه في ماله شاذة كما تقدم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن  
خوارزم من أن تناصرهم قد انعدم وبيت  
المال قد انعدم يرج وجوبه في ماله فيؤدي  
في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما نقله في  
المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد  
من حفظه وأقره المصنف فليحفظه وقد وقع في  
كثير من المواضع انما في ثلاث سنين فافهم  
وهذا (إذا كان) القاتل (مسلمًا) فلو ذبحنا  
ففي ماله اجماعًا بزيادة (ومن له وارث معروف  
مطلقًا) ولو بعينه أو محررًا بريق أو كافر  
(لا بد له بيت المال) وهو الصحيح كما سبق في  
الخاتمة (ولا عاقلة للجهنم) وبه جزم في الدرر  
قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم  
هو اقل لانهم يتناصرون كالاساكنة والصابدين  
والسرافين والسراجين فأهل محلة  
القاتل ومنفعة عاقلة وكذلك طلبة العلم  
قلت وبه أفنى الحلواني وغيره خاتمة زاد  
في المجتبى والحاصل أن التناصر أصل في هذا  
الباب ومعنى التناصر أنه إذا حربه أمر قاموا  
معه في كذايته ونظامه وفي تنويره  
معزى بالواقعية والحق أن التناصر فهم  
بالحرف فهم عاقلة الخ فليحفظ وأقره  
التهستاني لكن حذر شيخنا الحلواني أن  
التناصر منصف الآن لغلبة الحسد والبغض  
وعنى كل واحد المكره له ما حبه فتنبه  
قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدين في ماله  
أوبيت المال

### • (كتاب الوصايا) •

بسم الوصية والايصاء يقال أوصى الى فلان  
أي جعله وصيًا والاسم منه الوصاية وسيجي  
في باب مستغل وأوصى لفلان بمعنى ملكه  
بطريق الوصية فحينئذ (هي عليك مضاف  
الى ما بعد الموت) عينا كان أو دينًا قلت  
يعنى بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين  
فانه نافذ من كل المال كاسيجي ولا ينافيه  
وجوب الحق تعالى فأقله (وهي) على  
ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة  
والكفارات) (و) نذية (الصيام والصلاة التي  
فرط فيها) ومباحة لغنى ومكرهة  
لاهل فسوق (والافتخار) ولا تجب  
لوالدين والاقرين لان آية البقرة منسوخة  
بآية النساء (سبها) ما هو

### • (كتاب الوصايا) •

أصله وصاي على وزن مفاعيل يأتين قلبت الياء الاولى همزة لان الياء اذا وقعت بعد ألف مفاعيل تقلب  
همزة ففكره او وقوع همزة مكسورة بين حرفي علة في الجمع المستعمل مع أن مفردة ليس كذلك فأبدلوا كسرة  
الهمزة ففكره فانقلب الياء الاخيرة ألفا فصار وصا ففكره او وقوع الهمزة بين ألفين فأبدلوا هاء فصار وصايا  
وايراد هذا الكتاب آخر الكتب ظاهر التناسب لان الانسان مبدء أو معاد أو الوصية معاملة وقت المعاد  
فمناسب ايراده في منتهى الكتاب على أن لها اختصاصا بالجنائيات لانها تنفض الى الموت الذي هو وقت الوصية  
جوى (قوله يقال أوصى الى فلان الخ) تبع صاحب الدرر وعبارة المصباح تنفض بهدم الفرق وهي كما في شرح  
الجوى وصيت الشيء بالشيء أصبه من باب وعد وصلته ووصيت الى فلان بوصية وأوصيت اليه أيضا والاسم  
الوصاية بالكسر والفتح لغة والوصى فاعيل بمعنى مفعول والجمع أوصياء وأوصيت اليه بجملة له وأوصيته  
بولده استعطفه عليه وهذا المعنى لا يقتضى الايجاب وأوصيته بالصلاة أمرته بم التهي وفي التهستاني وهي  
أي الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال أوصيت الى زيد بكذا أي  
قوضت اليه بكذا فهو وصى وذلك وصى ويقال له الموصى اليه والموصى له انتهى ملحها فان كانت هذه التفرقة  
اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح وهو ظاهر كلام الدرر فانه قال وشراعيته عمل تارة باللام يقال أوصى  
فلان لفلان بكذا بمعنى ملكه بعدمونه ويستعمل أخرى بالي يقال أوصى فلان الى فلان بمعنى جعله وصيه  
يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتعرضوا للفرق بينهما وبين كل منهما بالانطلاق بل ذكرهما  
في أثناء تقرير المسائل انتهى وفي المجتبى اعلم أن أهم الوظائف التي ينبغي بعد المعارف البقية معرفة تلافى التقصير  
واصلاح الفساد وتدارك المظالم وتباعد العباد وازدياد الاعمال عند انقراض المال اذ لا بد لكل حى بجملة  
من الموت وزهاب الاستطاعة والقوت وهي الوصية التي أكدها الله تعالى في المنزل من كتابه فقال في آية المواريث  
من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث ما واثكم في آخر  
اعمالكم زيادة في اعمالكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يهل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له مال يريد أن يوصي  
فيه أن لا ينام ليلته الا ووصيته بمندرأسه وروى حق على المؤمن أن لا ينام الا ووصيته تحت رأسه وهي مقدمة  
على قسمة الميراث وخاتمة اعمال المكلفين فلهذا انختم به الكتاب مقدما على الميراث (قوله فحينئذ) تفرع على قوله  
بمعنى ملكه بطريق الوصية والوضع أن يقول وهي تعليق بزيادة واد ويرجع النعم الى الوصية في كلامه (قوله  
عينا كان أو دينًا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة انتهى حلي (قوله يعنى بطريق التبرع) الجار والمجرور متعلقان  
بإعطاء أقامه الحلي (قوله ليخرج نحو الاقرار بالدين) أي لا يجنبى قد يقال ان الاقرار اظهر لما في ذمته لا تعليق  
بهذا الموت فهو خارج بجملة تعليق (قوله ولا ينافيه) جواب سؤال يرد على قوله بطريق التبرع قد يظن انما انتهى  
حلي (قوله فتأمله) أشار به الى دقة الجواب وذلك لان الواجب ساقه تعالى لما ساقها الموت أشبه التبرع ولم يكن  
كديون العباد انتهى حلي (قوله واجبة بالزكاة) هذا ما ذكره صاحب التبيين فالاولى عزوه اليه وجعله في المجتبى  
منه وبما وعبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية بردا لودائع والديون المجهولة ومستحبة كالوصية  
بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والافارب ومكرهة  
كالوصية لاهل الفسوق والمعاصي انتهى واقصر كثير على ما في التبيين وهو الظاهر وانظر هل المراد بالوجوب  
في كلامه الافتراض أو الوجوب المصطلح عليه وقال بعضهم الوصية بشريعة بصفة الوجوب في حق الكل وقال  
بعضهم واجبة في حق الوالدين والاقر بين لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقرين والصحيح انها مشروعة بصفة  
الغيب الحديث ان الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم مجتبى (قوله لان آية البقرة) وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا  
حضر أحدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقرين (قوله بآية النساء) وهي آية المواريث والحديث دال  
على التسخ وهو ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله سبها الخ)  
قال الجوى في شرحه وسبها ما أشير اليه في محاسنها من تدارك ما فات من الاعمال بصرف المال بعد استغنائه عنه  
الى ما ينفعه في المال اه وفي الجوى فرع نفيس يحفظ قال فاشيخان اذا أراد الرجل أن يوصي ولده أو لاد  
صغار عن الشيخين ترك المال لاولاده افضل ولو كان أولاده كبارا والمال قليل قال الامام لا ينبغي له أن يوصي

وان كان المال كثيرا والورثة اغنياء يدا بالواجبات وان لم يكن عليه من الواجبات شيء يدا بالقرابة فان كانوا  
اغنياء فالجيران انتهى (قوله فلم تجز من صغير) يستثنى فيه شر بلاية (قوله ليشعل الحل الموصى له) سواء كان  
حلالا لذات آدم أو غيرهم من الحيوانات فلو أوصى لما في دابة فلان ينفق عليه صم كافي شرح الطحاوي وغيره  
بشرط ان تلد لأقل من مدة الحمل فمستثنى وبأقلام ولف (قوله اراد الشر بلاية) أي اراد صاحب  
الشر بلاية الحل على قول صاحب الدرر وكون الموصى له حيا وقتها أي فحصل الجواب أن الحل حي تقدير  
(قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخ ولو أوصى  
لاخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية انتهى تبين (قوله ولا فائل) سواء أوصى له قبل  
القتل ثم قتله أو أوصى له بعد الجرح انتهى تبين (قوله وهل يشترط كونه معلوما الخ) يكفي علمه بالوصف كالمساكين  
والفقراء كما يأتي ما يفيد (قوله بعدد) يتعلق بقوله للملك كعقد بيع واجارة (قوله أو معدوما) يكون على خطر  
الوجود كالوصية بثمره يستأنه فلان ما عاش ~~وكذا لو أوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسبه~~ فان الموصى له  
يستحق ثلث ما يملكه عند الموت ان كانت الوصية بالثلث والحاصل أن الموصى به اذا كان معينا أو غير معين وهو  
شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كاشا في كاه يشترط عند الموت كما اذا أوصى بعجز  
من غني أو من مالى فانه يشترط وجود الموصى الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت فمستثنى (قوله  
وان يكون بقدر الثلث) هذا شرط الزوم (قوله وما يجري مجراه) كعقبات فلان ثلث مالى بعد موتى ومنه  
التدبير (قوله وفي البدائع ركنها الايجاب والقبول) قال في غاية البيان اعلم أن قبول الموصى له شرط لا فائدة  
الملك في الموصى به حتى لا يملكه قبل القبول الا في مسئلة واحدة هي بعد هذا بيانها وعند زفر القبول ليس  
بشرط كالميراث وسيجيء البحث معه بعد هذا ثم القبول لما كان شرطا عندنا اعتبر به موت الموصى حتى اذا قبل  
الموصى له أو رد في حياة الموصى فذلك باطل لان الوصية تملك يعلق بالموت ألا ترى أنه لو أوصى بثلث غنم أو ثلث  
ماله استحق الموصى له ما وجد في ملك الوصى عند الموت ولا يعتبر ما كان في ملكه وقت الوصية واذا كان عقد  
الوصية يشترط عند الموت كان القبول بعد ذلك وما يوجد من القبول والرد قبل الموت لا يعتد به لانه قبل  
الايجاب انتهى (قوله بلا قبول) أي ولا رد فيكون موته قبولا فيرثها ورثته كذا في الوجيز والقبول بالنقل كتنفيذ  
وصية أو شراء لورثته أو قضاء دينه كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي انتهى هندية (قوله وكمها كون  
الموصى به الخ) هذا بالنظر للموصى له وأما بالنظر للموصى فهو أقسام مذنب وجوب وكره راحة راحة  
أفاده الشر بلاية وفيه أن اراد بالحكم هذا الاثر المترتب على الشيء وفي كلام الشريعة لاني ما يعبر عنه هو  
في وفاته باصفة (قوله عند عدم المانع) من قتل أو كونه مستغفرا بالدين (قوله وان لم يجز الوارث) لحديث  
ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال ~~المعصية~~ (قوله ولا تعبروا بآياتهم حال حياته) لانها قبل ثبوت الحق لهم اذ  
الحق ثبت بالموت فكان لهم أن يرجعوا عن الاجازة بعد موت الموصى لو فروعها ساقطة بعدم مصادفتها محلا  
والثابت لهم في ماله من أول مرضه مجزئ الحق لانه يمنع من التصرف لحقهم لاحقة الملك والرضا بطلان ذلك  
الحق لا يكون رضا بطلان حقيقة الملك الذي يحدث لهم بعد موته (قوله وهم كبار) أمان كان صغيرا فلا تقضى  
عليه اجازة الكبير ولا اجازة وليه لما فيها من الضرر عليه وفي القهستاني اذا كان الاولاد صغارا فالأفضل  
ترك الوصية مطلقا على ما روى عن الشيخين كافي فاضى خان ولا تدب اذا لم يمكن له مال سواء كان عليه  
تبعة أم لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال ندبت ولم يأثم بترك الايصاء انتهى مختصرا (قوله يعني يعتبر)  
الانساب جعل هذه مسئلة مستقلة فيعبر بالواو (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لانها تملك مضاف الى ما بعد  
الموت فيعتبر التملك وقته (قوله على عكس اقرار المريض للوارث) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار  
لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو أقر شخص وهو ليس بوارث له جاز الاقرار وان صار  
وارثا لم يعد ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار كما اذا أقر لاجنية ثم تزوجها  
وأما اذا كان وارثا بسبب قائم عند الاقرار لا يصح ~~كمه الوارث~~ لاخيه المحبوب بابنه ثم مات الابن (قوله  
ولو عند غنى ورثته الخ) الاولى حذف ولولا انها تدب عند عدم أحدهما أيضا وليس كذلك الثاني يأتي  
بعده وانما ندبت في هذه الحالة لانه تردت بين الصدقة على الاجنبي والهبة للقريب والاول أولى لانه يتفق بها

(سبب التبرعات وشرائطها كون الموصى  
أهلا للتمليك) فلم تجز من صغير ومجنون  
ومكاتب الا اذا أضاف له تقيده كحاشي  
(وعلم استغراقه بالدين) لتقدمه على  
الوصية كما سيجي (وكون الموصى له حيا  
وقتها) تحقيقا أو تقدير ليشعل الحل الموصى  
له فافهمه فان به بسط اراد الشر بلاية  
(وكونه) (غير وارث) وقت الموت  
(ولا فائل) وهل يشترط كونه معلوما الخ  
كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الثاني  
(وكون الموصى به قابلا للتمليك بعد  
موت الموصى) بعقد من العقود مالا أو نفعا  
ثم جرد الحال أو معدوما وان يكون بقدر  
الارث (وكمها قوله أوصيت بكذا فلان وما  
يجري مجراه من الانفاط المستعملة فيها) وفي  
البدائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر  
الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعم  
الصريح والدلالة بأن يموت الموصى له بعد  
موت الموصى بالقبول كما سيجي (وكمها  
كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له)  
كافي الهبة فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها  
وتجوز بالثلث للاجنبي (عند عدم المانع  
وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الآن  
يجوز ورثته بعد موته) ولا تعبر بآياتهم حال  
حياته أصلا بل بعد وفاته (وهم كبار) يعني  
يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت  
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض  
لوارث (وندبت باقل منه) ولو (عند غنى  
ورثته أو استغنائهم بمجهتهم كركها) أي كما  
ندبت تركها (بلا أحدهما أي غنى واستغناء

رضا الله تعالى أي وأما الهبة للقريب ينتفي ما رضاء وقيل يخفى في هذه الحالة لأن الوصية صدقة أرمية  
وتركها صلة والسكك خير وقد راسخنا بأن يرث كل واحد أربعة آلاف درهم على ما روى عنه أبو ريث  
كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل بن قهستان عن الظهيرية والمراد بالهبة للقريب ترك المال له  
كما يفهمه ما بعده (قوله لأنه) أي ترك الوصية (قوله وصدقة) أي على القريب أي والوصية تصدق على الأجنبي  
وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح انتهى أي الذي يضم عداوته تحت كسبه  
وهي الخاصة (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع وإن كان واجبا لأن حق الشرع من الصلاة وغيرها  
يسقط بالموت على ما عرف في موضعه فتكون الوصية كالتبرع أفاده المصنف (قوله كما تأمن) يعني إذا وصى  
المستأمن بكل ماله صححت الوصية وإن كان له ورثة يدار الحرب أبو السعود (قوله لعدم المزاحم) قال في الدرر  
لأن المانع من الصحة تعلق حق الوارث فإذا اتفق نصح (قوله وتكون وصية بالعنق الخ) قال في الهندية  
عن البداة أن وصى لعبد ماله جائز وصيته وعق ثلثه بعد موته ثم ينظر أن كان ماله دراهم أو دنانير  
ينظر إلى ثلثي العبد فإن كانت قيمة ثلثه مشمل ما وجب في سائر أمواله صار قصاصا وإن كان في المال زيادة دفع  
إليه الزيادة فإن كان في ثلثي العبد زيادة يدفع إلى الورثة وإن كانت التركة عروضا لا يصير قصاصا إلا بالتراضي  
لاختلاف الجنس وعليه أن يسي في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله وللورثة أن يبيعوا الثلث من  
سائر أمواله حتى تصل إليهم السعاية وهذا قول الإمام رضي الله تعالى عنه وأما عندهما فصار كله مديرا  
فإذا مات عتقه وكاه ويكفون العتق مقدما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة  
أن يدفعوا إليه وإن كانت قيمته أكثر عليه أن يسي في الفضل انتهى (قوله من سله) أي مطلقة عن قيد التعيين  
وقيد بها لأنها انتوهم صحتها أما إذا كانتا هينتين فهما في حكم الوصية بالعين فليست مثل (قوله وصحت الكتاب  
نفسه) أي إذا لم يحجز نفسه ولو بعد موت السيد أما إذا حجز نفسه هل يكفي في حكم الوصية للميراث ثم نقل  
(قوله أولد بره أو لا تم ولده) لأن نقض ما بعد موت السيد وهما حران حينئذ (قوله للمكاتب وارثه) لأنها كانت  
لوارثه حكما لأنه مملوك (قوله وصحت للعمل) لأن الوصية استخلاف من وجهه لأنه يجعله خليفة في بعض ماله  
والجنين يصلح خليفة في الأرض فكذا في الوصية إذ هي أخته غير أن تزد بالرد إليها من معنى القيد ولا يقال  
الوصية شرطها القبول والجنين ليس من أهله فكيف تصح لانا قول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها  
بالهبة بشرط القبول إذا أمكن ولشبهها بالميراث يسقط إذا لم يمكن إلا بالاشهادين (قوله وبه) انما صححت به لأنه  
بشرط نفسه الأرض فيجوز فيه الوصية أيضا لأنها أخته انتهى زيلعي (قوله للزوج الحامل حيا) لأن الوطء  
إذا كان حلالا وانوجح ممكن من الوطء قائما بحال العلوق إلى أقرب الاوقات فلا يتيقن بوجود الحمل يوم  
موت الموصي إلا إذا أتت به لثمن ستة أشهر (قوله ولوميتها الخ) قال في حاشية الشلبي عن المحيط فإن كان  
الزوج ميتا فالشرط أن تأتي به لثمن من سنتين وهو حي وإن أتت به ميتا لا تجوز الوصية لأنه إذا أتت به حيا لثمن  
من سنتين ثبت وجوده وقت الوصية حكما لا بآثار النسب من الزوج لأن النسب انما يثبت باعتبار العلوق قبل  
الموت لا باعتبار العلوق الحادث بعد الموت فلما حكمنا بنسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت  
الموصي لأن الموصي مات بعد الزوج انتهى ومثل الموت الطلاق البائن (قوله فلا قل من سنتين) أي من وقت  
الموت أو الطلاق ولو كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الوصية (قوله ولا فرق بين الأدي وغيره) أي بين كون  
الحمل الموصي له أوبه من بني آدم أو من غيرهم وحينئذ كان الأولى للمصنف أن يقول لا قل من مدته ليشمل  
الأقل في جميع الحيوان (قوله لينفق عليه) ظاهره أنه قد فلو أطلق لا تصح ويجوز (قوله ومدته الحمل) أي أقل  
مدته في الجميع وهو صريح ما في القهستاني (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماد (قوله وفي النهاية الخ) وذكره  
الفقيه أبو الليث في نكحت الوصايا والإمام الأسيجاني في شرح الطحاوي شربة لامية عن قاضي زاده (قوله  
أن كان له) لا شرط وجوده وقتها ولا يتيقن بوجوده إذا وضعته لا قل من ستة أشهر من وقتها (قوله  
أن كان به) لا شرط ملك الموصي في الموصي به ولا يتيقن بكونه في ملكه إلا إذا ولدت لا قل من ستة أشهر من وقت  
الموت (قوله لعدم قبضه) قال الجوى في الشرح أفاد بذلك القبول والقبض الشرطي فيها ولا يتصور أن منه  
(قوله عنه بما أوصى له) بأن ادعى رجلا أنه يستحق هذه العين التي للممل فالحال أبو الجمل عن هذه الدعوى

لأنه حينئذ صلا وصدقة (وتؤخر عن  
الدين) لتقدم حق العبد (وصحت  
بالحكك لعدم وورثته) ولو حكم  
بالمكاتب لعدم المزاحم (ولم يلو كنهات  
كستأمن له عدم المزاحم) (ولم يلو كنهات  
ماله) انقضا وتكون وصية بالعنق فإن  
خرج من الثلث فيها والأسي في بقية قيمته  
وان فصل من الثلث شيء فهو له (وبدنانير  
أو دراهم من سله لا) تصح في الأصح كما لا تصح  
بعين من أعيان ماله (وصحت المكاتب نفسه  
أو ولد بره أو لا م ولده) استصحابا للمكاتب  
وارثه (وصحت للعمل وبه) كقوله أو وصيت  
بجمل جاريته أو دأبق هذه أفلان ثم انما تصح  
(أن ولد الحمل لا قل من ستة أشهر) للزوج  
الحامل حيا ولو لم يتأوى معة حديق  
الوصية فلا قل من سنتين بدليل نبوت نسبه  
اختيار وجوده ولا فرق بين الأدي وغيره  
وغيره من الحيوانات فلو أوصى في  
بطن دابة أفلان لينفق عليه مع ومدته الحمل  
لا دعي ستة أشهر وللقبول إحدى عشرة  
سنة وللأب والجد والجدول والحارس سنة وللغير  
سنة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللطيور أحد  
شهران وللكتاب أربعين يوما وللطيور أحد  
عشر يوم ما قهستاني معز لا لا يستفاد  
(من وقتها) أي وقت الوصية وعليه الموت  
وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي  
الكافي ما يفيد أنه من الأقل أن كان له ومن  
الثاني أن كان به زاد في الكنز لا تصح الهبة  
للممل لعدم قبضه ولا ولاية لأحد عليه  
ليقبض عنه زيلعي وغيره فلو صالح أبو الجمل  
عنه بما أوصى له لم يجز

بما أوصى به (قوله لانه لا ولاية للاب على الجنين) اذ هو أصل من وجه تبع للام من وجه ~~كسائر أجزائها~~  
 فعملنا به ما في حق الوصية اعتبارا في حق الولاية باعتبار تبعها (قوله قلت وبه علم) هو لانه صنف في المنح (قوله  
 ليس للوصي) يؤخذ من كلامهم ان الاب لا يلي عليه أيضا انتهى منح واستدل عليه بعبارة الولو إلى التي  
 ذكرها المؤلف (قوله بل قالوا الخ) اضرب استقالي ولا حاجة اليه لان عدم ولايته على غيره معلوم بدهاه (قوله  
 الاحكام) الاستقناء منقطع معني لكن اذ الحبل لا يتناول اسم الامة لانها وانما يستحق بالاطلاق تبعا فاذا أفرد  
 الام بالوصية صح افراده منح (قوله ان كل ما يصح افراده بالام) أي والحبل يجوز افراده بالوصية فكذلك يصح  
 استثنائه وقس في اليسوع انه لا يصح استثنائه لانه لا يصح افراده بالام وقد ذكر الزبلي هذه المسئلة هنا ولها  
 بأن الوصية أخت الميراث والميراث يجري فيه فكذلك الوصية ولو قيل ان العقد ذكر معترقا بال و ذكر بالضمير في قوله  
 منه فالمراد منه ما عقد واحد ولا شك أن الحبل يصح ايراد الوصية عليه فيصح استثنائه منها في صورة المصنف  
 فتدبر (قوله ومن المسلم للذي) انما أورد هذه المسئلة لان فيها نفع اشكال وهو أن الوصية أخت الميراث  
 والميراث لا يثبت مع اختلاف الدين فقتضاء أن تكون الوصية كذلك وحاصل الجواب أن الوصية تشبه الميراث من  
 حيث الثبوت بعد الموت ولا تشبه من حيث انه يثبت جبراً فلا يكون النص الوارد فيه وارداً فيها وأيضاً فان الارث  
 طريقه طريق الولاية والوصية تقليد مبتدأ ولهذا ايراد الموصي له بالهيب ولا يصير مقرراً فيها اشتراط الوصو  
 بخلاف الوارث وانما جازت من المسلم للذي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم يخرجوكم  
 من دياركم أن تبرههم وتقسطوا اليهم أي تعطوهم قسطاً من أموالكم بترالهم أو تعاملوهم بالاقساط  
 وهو العدل وكذا وصية الذي لا كافر جازة لانهم بعقد المقة ساووا المسلمين في المعاملات فلما جاز التبرع من  
 الجاني حال الحياة فكذلك بعد الموت منح تصرف (قوله لا حربي في داره) ولو أجاز الوارث لاية انما ينهاكم الله  
 الخ) ولان الحربي في دار الحرب بمنزلة الميت في دار الوصية لانه ميت باطل وقد نص محمد في الأصل صريحاً انها  
 لا تجوز الوصية له ونقله صاحب المحيط وذكر بعضهم أن في السير الكبير ما يدل على الجواز قال جوى زاده بل  
 المذكور فيه أن الوصية للحربي باطله وصورته لو أوصى لم لحربي والحربي في داره لا يجوز الخ وأفاد أن البعض  
 فهم الجواز من عبارة ذكرها السرخسي في شرح السير الكبير وهي لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا  
 كان أو بعيداً محارباً أو ذمياً واستدل عليه بأحاديث منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خمسة مائة دينار إلى  
 مكة حين قطوا وأمر بفتح ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليعرفاها على فقراء أهل مكة فتقبل ذلك  
 أبو سفيان وصفوان قال وبه أخذ ولان صلة الرحم محمودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم  
 الاخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لأتكم مكارم الاخلاق فمرفناً أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركون  
 جميعاً انتهى مختصراً وهذا في صلة الرحم لاني الوصية له وفرق بينهما ومن أراد مزيداً على ذلك فعليه بحاشية  
 الشرنبلالي (قوله كما أفاده الملاحنا) لا حاجة اليه مع نصريح القوم به وفي الهندية الحربي المستأمن اذا أوصى  
 للمسلم والذي يصح في الجلة غير أنه كان دخل معه وارثه في دار الاسلام فأوصى بأه من الثالث وقت  
 ما زاد على الثالث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع المال كافي المسلم والذي وكذلك  
 اذا كان له وارث غير أنه في دار الحرب انتهى (قوله وقاتله مباشرة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للقاتل  
 ولانه قصده الاستحجال بفعل مخطو رقه وقب بالحرم من عنقه وده وهو الوصية كالميراث سواء أوصى له قبل  
 ثم قتله أو أوصى له بعد المرح لا طلاق الحديث انتهى منح (قوله لا تسبوا) كوضع الحربي غير ملكه (قوله كما مر)  
 من أنه ليس يقتل سبيقة فلا يتناول النص (قوله الا باجازة ورثته) وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز للقاتل  
 ولو أجازها الورثة والخلاف في غير قتله عداً بعد اعداء ما فيه فهي ملقة انما فاشترى لالاية (قوله وأجازة المريض  
 كاتباً وصية) فان كان مريضاً وهو بالغ ان برئ من ذلك المرض صحت اجازته وان مات منه فلو كان  
 الموصي له وارثه لا تجوز اجازته الا أن يجيزه ورثة المريض بعد موته وان كان أجنبياً تجوز اجازته ويعتبر بذلك  
 من الثالث أفاده المصنف (قوله ولو أجاز البعض الخ) فيه اجمال ويانه كافي الشبه من الغاية أنه اذا أجاز بعض  
 الورثة ولم يجز البعض ففي حق الذي أجاز كأن كلهم أجازوا وفي حق الذي لم يجز كأن كلهم لم يجزوا فاذا مات  
 الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل نصف ماله فان أجازت الورثة فالسالم بينهم أربعاً لاه وصى له بهن وهو النصف

لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو الحية قلت  
 وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي أنه ليس  
 الوصى ولو مختاراً التصرف فيما وقف للمل  
 بل قال والحبل لا يلي ولا يولى عليه (وهو  
 بالامة الاحكام) لما تقرر أن ~~الصل~~ ما يصح  
 افراده بالعقد يصح استثنائه منه وما لا فلا  
 ومن المسلم للذي وبالمعكس لا حربي  
 في داره) قيد بداره لان المستأمن كالذي تكلم  
 أفاده الملاحنا قلت وبه صرح الحدادي  
 الزبلي وغيرهما وسجي متنافي وصايا  
 لا لوارثه وقاتله مباشرة) لا تسبوا  
 الا باجازة ورثته) لقوله عليه الصلاة  
 السلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة  
 بهي عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر  
 الحديث وسحقته (وهي كبار) عقلاء فلم تجز  
 اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كاتباً  
 وصية ولو أجاز البعض ورد البعض جاز على  
 المجز بقدر حصته (أو يكون القاتل  
 صديقاً ومجنوناً

لواوصى زوجته أدهى له ولم يكن ثمة وارث آخر تدع الوصية ابن الكيال زاذي المحببة فلوا وصت زوجها بالنصف كان له الكل قات وانقاد وبالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برده أو رحمهم وقد قدمنا في الاقرار معزيا لشر نبلاية وفي فتاوى التوازل أووصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرأته فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصي له لان له الثلث بلا اجازة فسبق الثلثان فلها اربعهما وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فلها الثلث والباقي للموصي له (ولان صبي غير مميز أصلا) ولو في رجوع الخير خلافا لشافعي (وكذا) لانص (من مميز لا في تجهيزه وأمر دفعه) فيجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة حررضي الله عنه لوصية يافع يعني المراهق (وان) وصية (مات بعد الامتداد أو اضافها اليه) كان أدركت فثنى لم يجز اقصور ولا يته فلا يملكه تجهيزا وتعليقا كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله (ولان عبيد ومكاتب وان ترك) المكاتب (وفاه) وقيل عندهما تصح في صورة ترك اوفاء درر (الا اذا اضافها) كل منهما ما وعبرة الدرر اضاهاها (الى العتق) فتصح لزال المانع وهو حق المولى (ولان معتقل الانسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة فهو كخرس (وقدر امداد سنة رقبيل اذا امتدت لونه جاز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه وكان كخرس قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل شتى) وانما يصح قبوله بعد موته) لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت (فبطل قبولها وردها قبله) وانما تملك بالقبول (الا اذا مات موصيه ثم هو لا قبول فهو أي المال الموصى به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو أوصى للجنين يدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه قبل عنه كما مر (وله) أي للموصي (الرجوع عنها بقول

وربعان للابنين لكل واحد منهما ربع المال وان لم يجز له الثلث المال والثلثان للابنين لكل واحد منهما ثلث المال ولو اجازوا حد ولم يجز لا تجز في حق الذي اجاز كأنهم ما اجازوا ودعوا ربع المال وفي حق الذي لم يجز كأنهم ما لم يجز فاعطى ثلث المال والباقي يكون للموصي له فيجعل المال اثني عشر سهما لاجتنابا الى الثلث والربع فالربع الذي اجاز وهو ثلاثة أسهم والثلث الذي لم يجز وهو أربعة أسهم وبقي خمسة فهي للموصي له انتهى (قوله فجوز بلا اجازة) اتفاقا لما ذكره وقصد هما غير معتبر في الاستحسان انتهى شر نبلاية (قوله أي سوى الموصي له القاتل) هذا عندهما ولا تجوز في قول أبي يوسف (قوله فلوا وصت زوجها بالنصف) أي ولا وارث لها غيره (قوله لا يحتاج الى الوصية) فلورثته فهي ملفة لان جهة استحسانا بالارث حينئذ أقوى (قوله فلها السدس) وهو ربع الباقي لان الارث يعتبر من الباقي بعد اخراج الوصية (قوله فله الثلث) وهو نصف الباقي (قوله ولا من صبي غير مميز) لانها تبرع كالهبة والصدقة وقوله غير ملزم وتصح وصيته بتدري الى الزامه (قوله الا في تجهيزه وأمر دفعه) لكنه يراعى فيه المصلحة قال في الخلاصة عن الروضة لو أوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن بكفن وسط ولو أوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو أوصى بأن يكفن في خمسة ثواب أدسته يراعى شرائطه ولو أوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراعى شرائطه ان لم يلزم في التركة مؤنة الخلل ولو أوصى بأن يدفن مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه انتهى شر نبلاية وكأنه لمخالفة السنة والظاهر أن هذا في غير محال الضرورة كعسر والا فلا مانع من مراعاة شرطه (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال الحموي في شرحه واجازة عمر رضی الله تعالى عنه وصية يافع حل على أنه بالغ وصبي يافع ما لثريه من الصبي أو كان وصية في تجهيزه وذاجاز (قوله يعني المراهق) تفسير يافع قال في التبيين وهو الذي راقى الحلم في القاموس يافع الغلام راقى العشرين كافي وهو يافع لا وقع انتهى وهو هذا التفسير فاصر على البالغ وقد علمت المراد (قوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا أوصى بثلاث ماله مثلا أو وصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذكور في المطولات (قوله وعبرة الدرر الخ) لاجابة اليه بعد التأويل الذي ذكره لان المال واحد على انه في نسخة الدرر التي بيدي اضافها بالافراد (قوله في و كآخرس) أي أصالة وفي الدرر اعلم ان ايماء الآخرس وكاتبه كالبيان بخلاف معتقل الانسان في وصية ونكاح وطلاق وشراء وقود والفرق أن الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الآخرس دون معتقل الانسان حتى لو امتدت الخ (قوله جاز اقراره) هو حينئذ كالآخرس في كل احكامه كما افاده المؤلف في مسائل شتى (قوله والاشهاد عليه) بالرفع عطفا على الاقرار أي جازله ولغيره أن يشهد عليه ويلزمه جواز تحمل الشهادة وأدائه للشهود (قوله وعليه الفتوى درر) ونحوه في الشر نبلاية عن البرهان (قوله وانما يصح قبولها بعد موته) فان لم يقبل بعده فالوصية موقوفة على قبوله لانه يري في ملكه حتى يقبل وهي خارجة عن الموصي بموته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصي له اتفاقا (تنبيه) التصرفات المفيدة لاحكامها كالا عتاق ونحوه اذا صدر من المريض من الموت وأجازها الوارث قبل الموت لارواية فيه عن الاصحاب وقال الامام علاء الدين في العتق اذا صدر كذلك لا يسي العبد في شيء وذكر القاضي أن المريض اذا تصرف في باع الورثة ففعلوا اجزنا كله ولم يعملوا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموها جازت الاجازة وبطل حكمهم سوى ملخصا عن الحافظية (قوله وانما تملك بالقبول) دخول على المصنف (قوله فهو أي المال الموصى به لورثته) ويكون موته كقبوله عند امتنا الثلاثة وجعلوا ذلك بمنزلة البيع اذا كان فيه الخيار للمشتري دون البائع فبات المشتري في الثلاثة أيام فان البيع يتم وتكون السلعة موروثة عن المشتري اتفاقا عن الكرخي (قوله بلا قبول استحسانا) والقياس أن تبطل الوصية لان أحد الاعتد على اثبات الملك لغيره بدون اختياره ووجه الاستحسان ما ذكرنا (قوله بلا قبول استحسانا) لان الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا أمكن ولشبهها بالميراث يسقط اذا لم يكن عملا بالشبهين (قوله لعدم من يلي عليه) الا واضح لعدم الولاية عليه (تنبيه) تملك الوصية بالقبول بعد موت الموصي وان لم تقبض وان ردتها ارتدت عند الجمهور وان كان الموصي له معينا يمكن قبوله بخلاف نحو النقر أو نحو غنى هاشم أو على مصلحة مسجد أو حج أو غزوا فاده الحموي (قوله بقول صريح) رجعت عنها (قوله أو فعل يقطع حق المالك عن الغصب) لانه تبطل اسمها فصار عينها آخر غير الموصي به كما اذا

أوصى بقطن فخشي به أو بيطانة فبطن بها أو بفسارة فظهر بها أو ببيض فصار فراخا أو بعنب فصا زيدا وهذا  
إذا صدر التغيير قبل موت الموصي أمالو **كان** التغيير في هذه المسائل بعد موت الموصي لا تبطل الوصية سواء  
كان قبل القبول أو بعده أفاده المصنف وفي شرح المحوى عن العناية عن شرح الطحاوي لنفساني الوصية  
أربعة أقسام قسم يحتمل الفسخ بالقول والفعل كعين أوصى به الرجل فيقول رجعت عن الوصية أو يبيعها  
وقسم لا يحتمل الفسخ أصلا كالتدبير المطلق وقسم يرجع عنه بالفعل لا بالقول كالمدبر المقيد وقسم يرجع قيمه  
بالقول لا بالفعل كوصية بدفع ثلث ماله يصح له الرجوع بالقول ولو أخرجه عن ملكه لم يطل وينفذ من ثلث  
الباقى انتهى وأفاد المصنف أن الموصي به في الموصى أو ورثته كالودعة فإن هلك من غير تعد فلا ضمان إلا إذا  
أوصى بثلث ماله مثلا فإن الموصى له كالشريك مع الورثة ما هلك على الجميع وما بقى للبيوع بحسابه فيها ويعتبر  
مال الموصى بعدموته لا قبله حتى لو أوصى بثلث ماله ولا مال له فاستفاد مالا ومات يعطى ثلث المستفاد وكذا  
لو كان له مال فلهك بعضه أو استهلك فله يعتبر ما وجد عند الموت وقد يكون الموصى له كافر يرم وهو ما إذا أوصى له  
بدرهم مرسلة وهي موجودة أو غير موجودة بعينه أو له تركه فانه يعطى الموصى له الدرهم الحاضرة إن كانت  
والاتباع التركة يعطاهما من الأتدين يدا بآخره أو لأعلى الترتيب فيقدم دين الصحة ثم دين المرض ثم دين  
الوصية ولا يعتبر الدين من الثلث بخلاف دين الوصية (قوله بأن يزيل اسمه الخ) قال في التبيين لانه لما أترقى قطع  
ملك المالك فلا يورث في المنع أولى انتهى أى منع ملك الموصى له في الوصية (قوله كالتسويق الخ) سواء كانت  
الوصية بالتسويق فله أو بالتسويق فله (تنبيه) ذكر حافظ الدين في الكثر من أمثلة ما يبطل الوصية  
ذبح الشاة الموصى به أو بالسم فالتسويق به (تنبيه) ذكر حافظ الدين في الحاشية وفيه نظراذ الغاصب لا يملك  
الشاة بالذبح فقط وجعل في الكفاية من أنواع الرجوع دلالة ما إذا انقض الموصى الموصى به حتى خرج عن هيبة  
الادخار والبقاء إلى يوم الموت ومثل له بذبح الشاة وقال الاقطع ألا ترى أن المالك في الوصية يقع بالموت والشاة  
المذبوحة لا تبقى إلى ذلك الوقت فدل على الرجوع انتهى أى فهو سبب آخر للرجوع غير ما ذكره (قوله تبع الدار)  
عبارة الغرولة الرجوع عنها بقول صريح وفعل يقطع حق المالك عن الغصوب أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه  
بدونه كالبنا أو يزيد ملكه انتهى وهذا تنوع في الفعل فجعله ثلاثة أقسام ولم يعتبر بقوله وتصرف فقوله المؤلف فهو  
أصل ثالث أراد به نوعا ثالثا من أنواع الفعل بقرينة قوله في كون فعله الخ لأن صاحب الغر لم يذكر التصرف  
(قوله عاد ملكه ثانيا) لانه اغايعود بملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين (قوله وكذا إذا خلطه الخ) جعل صاحب  
الكناية منه انت التسويق وجعله في الهداية من الفعل الذي أوجب زيادة في الموصى به (قوله لانه تصرف في البيع)  
ولانه تقرير للوصية لأن من أراد أن يعطى ثوبه لغيره بنفسه عادة (قوله ولا يجعدها) أى لا يكون يجعدها  
راجعا فيها إلا الرجوع عن الشيء يقتضى سبقه وجوده يقتضى عدمه فانه نفي لاصل العقد فلو كان الجود  
رجوعا لا يقتضى وجود الوصية نظر الكونه رجوعا وعدمها نظر الحقيقة الجود وهو محال (قوله ومثله في العيني)  
أى في شرحه للجمع **وصى** كذا أنه المذكور بعد وحاصل ما ذكره المؤلف أنه أقي بالتولين (قوله لغرام أو يام)  
لانه وصفها بما ذكره والوصف يستدعى بقاء الاصل (قوله أو آخرتها) لأن التأخير لا يكون اسقاطا كما إذا أخر الدين  
بخلاف قوله تركتها فانه اسقاط (قوله نهى باطله) لأن الباطل هو المذهب المتلاشى فكان كالمدم (قوله أو  
الذى أوصيت به زيد فهو له مورو) فإن اللفظ يدل على قطع شركة زيد في التركة (قوله أو فلان وارثي) أى وصية له  
وكان رجوعا لما تقدم (قوله لم يطل الأولي لانه انما تبطل ضرورة كونه الثاني ولم تكن فبقية  
على حاله الأول (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) أما الوصية فلا تخايب مضاف إلى ما بعد الموت وهي  
وارثة حيث ذل الوصية للوارث باطلا بغير اجازة أو ما الهبة وإن كانت منجزة موروقة فهي كالمضافة إلى ما بعد الموت  
حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانه تبرع بقرينة حكمه عند الموت درر مرزباد (قوله بخلاف الاقرار) لانه تصرف  
في المال فيه تبركونه وارثا أو غير وارث وقته حتى لو أقر لشخص وحولس يوارث جازا لا اقرارا وان صار وارثا له بعد  
ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحزبة والتزوج وأما إذا ورت بسبب قائم عند  
الاقرار لا يصح كالأقر لاخيه المحبوب بانه ثم مات الابن أفاده المصنف (قوله أو عبدا) هو الموافق لرواية وصايا  
الجمايع الصغير وذكر الزلمي صحة الوصية له وإن كسب العبد لولاه فاقرا المريض حصل في المعنى أولى ابنه

صريح وفعل يقطع حق المالك عن  
الغصب) بأن يزيل اسمه وأعظم منافعه كما  
عرف في الغصب (أو) فعل (يزيد في الموصى  
به ما يمنع تسليمه إلا به كالتسويق) الموصى  
به (بسم والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف  
تجسيصها وهدم بنائها لانه تصرف في التابع  
(وتصرف) عطف على بقول صريح وعطف  
ابن السكيت تبع الدار ربها ووعاها فهو أصل  
ثالث في كون فعله بغيره رجوعا عنه عنها كما  
يقعده متن الدار قد تبر (يزيل ملكه) فانه  
رجوع عاد ملكه ثانيا (لا) كالباع والهبة  
وكذا إذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه  
(لا) يكون راجعا (بفسل ثوب أوصى به)  
لانه تصرف في البيع واعلم أن التغيير بعد موت  
الموصى لا يضر أصلا (ولا يجعدها) درر  
وكذا رواية في الجمع به بنق ومثله في  
الرجوع وفي السراجية وعلية التتوي وأقره  
المصنف (وكذا) لا يكون راجعا بقوله  
(كل وصية أوصيت بها لغرام أو يام)  
أو آخرتم بخلاف (قوله تركتها) بخلاف  
قوله (كل وصية أوصيتا فنى باطله أو الذي  
أوصيت به لزيد فهو له مورو) ولفلان وارثي  
فكل ذلك رجوع عن الأول وتكون لوارثه  
بالاجازة كما تر (ولو كان فلان) الآخر (مينا  
وقتها فالأولى من الوصيتين بها الها) بطلان  
الثانية ولو حيا وقتها فمات قبل الموصى بطلت  
الأولى بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة  
المريض ووصيته لمن تكبها بعدهما) أى بعد  
الهبة والوصية لما تقرر أنه يعتبر لجواز الوصية  
كون الموصى له وارثا أو غير وارث وقت  
الموت لا وقت الوصية (بخلاف الاقرار) لانه  
يعتبر بكون المقتل وارثا أو غير وارث يوم  
الاقرار فلو أقره فسخه فمات جاز (ويطيل  
اقراره ووصيته وهبته لانه كافر أو عبدا)  
أو مكانا

وهو أجنب عنه وذلك الصدر الشهيد وغيره (قوله ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) أي اقراره بالهبة والوصية  
 قبل موت الموصي قهستاني مزيدا (قوله لقيام النبوة) قال في الدرر ما الهبة والوصية فلما مر أن المعتبر فيهما  
 حال الموت وأما الاقرار فانه وإن كان ملزما بنفسه لكن سبب الارث وهو النبوة قائم وقت الاقرار فيوهم  
 ترجمة الاقرار فصار باعتبار التهمة ملزما بالوصايا انتهى (قوله وهبة مقعد) هو العاجز عن المشي لدا في رجله  
 انتهى درر (قوله ومنذول) الفلج دايعرض على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى درر (قوله  
 وأشل) هو الذي في يده ارتعاش وحركة انتهى درر (قوله به علة السل) قال القهستاني أي الذي أصابه السل  
 بالكسر وهو قرحة في الرئة يلزمها حتى دقيقة انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال في الدرر يعني أن هذه  
 امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها أو تصرف في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على الفصول  
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر تصرفه من الثالث وإن مات بعد تمامه لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم  
 في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى  
 حتى لا يشغل بالتداوي انتهى ولم يعتبر في كلامه خوف الموت وقد اعتبره البرازي فقد نقل المصنف عن البرازي  
 المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة فأعدا  
 ويضاف عليه الموت ولو طال المرض وصار يحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صا مرض منأ أو يابس الشق  
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر  
 أن قوله كالتناج الخ تمير للمرض اذا حال ولم يخف منه الموت وليس له ولم يخف منه الموت تعيينا  
 بل يسانا لحال ذلك المرض عند ملوئته ثم رأيت الجوى في شرحه قال ان تطا ول ذلك فلم يخف منه الموت هذه  
 لاجله ان لا تحيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله ولا تطال الخ) نص عبارة القهستاني  
 والالم يكن واحدا منهما بأن لم يطل موته بأن مات قبل سنة وخيف. وانه بأن يزداد يوما فوما انتهى وهذا هو  
 التغير الذي قاله في البرازي وهو يفيد أنه قد آخر (قوله والمختار الخ) ذكر المصنف في شرحه أقوالا اخر من غير  
 تصحيح (قوله قدم المرض) فان ثبت بالادلة القطعية قدم على الواجب وفي القهستاني قيد بألفرض حتى لا قوله  
 ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم انتهى (قوله وان تساوت قوة) بأن يكون الكل فرائض حرجية  
 تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل قهستاني (قوله اذا ضاق لثنت عنها) أي ولم تجز الورثة الجميع أو أنسرت  
 البعض وأحاد الجوى أنه يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس  
 فيها (قوله يبدأ بكفارة قتل) لانها أقوى وأكثر تغليظا لشرط الاسلام في العتق عنها (قوله ثم عين ثم طهار) لان  
 كفارة ايمين تجب بتمت حرمة اسم الله تعالى وكفارة لظهار بايجاب جرمة على نفسه (قوله ثم افطار) فان الظهار  
 ثبتت كذا ربه بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم النذر) لانه بايجاب العبد (قوله ثم الفطرة) لوجوبها  
 اجماعا بخلاف الاضحية وفي شرح الجوى قال انه تقا في وفيه نظرا لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم  
 الفرائض بعضها على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بأبدا به كائن عليه الكرخي والمعنى في تقديم  
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لم يوجد في شيء من الكفارات أقول كما ذكر عن الكرخي  
 التمسكية ذكر عن الطحاوي التمسيل وما يوجد من المزية في بعض الكفارات يصلح. قد مالها على ما لا يشغل على  
 تلك المزية انتهى (قوله وقدم العشر على الخراج) لعله لا شقاله على حق الله تعالى والعباد بخلاف الاخير فانه  
 قار شر على الثاني (قوله مذهب أبي حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة) وكان أولا يقول بعكس هذا حتى  
 شاهده مشقة الحج فقال بما ذكر أي فيقدم على الصدقة في الوصية ويقال ما قاله الاتقاني وما قاله الجوى قد بر  
 (قوله أي حجة الاسلام) بكسر الحاء المزة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس الفتح جوى عن المفتاح  
 عن المفتاح (قوله أجمع عنه را كالج) أي الوارث أو الوصى قهستاني لان الواجب عليه أن يجمع من بلده فيجب  
 عليه الاجتاج كما لو يجب وانما اشترط أن يكون را كجلا لانه لا يلزمه أن يجمع ما شيئا فوجب عليه الاجتاج على الوجه  
 الذي لزمه جوى. وانظر ما لو أوصى بجمع نفل فأج عنه ما شيئا (قوله قهستاني معز بالتمتة) عبارته وفيه أيما الى  
 أنه ان دفع المال الى عبدي بجمع باذن مولاه فقد صح الا أنه لا يستحب للخلل فيه والى أنه ان كان في المال المدفوع  
 وقام بالركوب غنى واستغنى بالتمتة لنفسه فهو محتالف ضامن للتمتة لانه لم يحصل نواها له والى أنه لو أجمع من القرى

(ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) اقيام النبوة وقت  
 الاقرار فيوهم موت تمة الاينار (وهبة مقعد  
 ومنذول) وأشل (من كل ماله ان طالت  
 وهو وقت في الرئة (من كل ماله ان طالت  
 مدته) سنة (ولم يخف) وتنه من وال) نطل  
 وخيف موته (فن ثلثه) لانها امراض  
 مزمنة لا قاتلة قبل مرض الموت أن لا يخرج  
 لمواتي نفسه وعليه اعتمد في التجريد برازي  
 والمختار أنه ما كان ان غالب منه الموت وان  
 لم يكن صاحب فرائس قهستاني عن هبة  
 الذخيرة (واذا اجمع الوصايا قدم المرض  
 وان آخره الموصى وان تساوت) قوة (قدم  
 ما قدم اذا ضاق لثنت عنها) قال الزبهي  
 كدارة نيل وفاهار وبعين مقدمة على الفطرة  
 لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والنظر على  
 الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية  
 وفي القهستاني عن الظاهر بعبارة عن الاضحية  
 الطواويس يبدأ بكفارة قبل ثم عين ثم طهار  
 ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم  
 العشر على الخراج وفي البرجندى ذهب  
 إلى حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من  
 الصدقة (أو وصى بجمع) أي حجة اسلام (أجمع  
 عنه را كج) فلولم تبلغ التفقة (من بلده) فقال  
 رجلى أنا أجمع عنه بهذا المال ماشا لا يجوز  
 قهستاني معز بالتمتة فلولم من بلده (أن كنى  
 التفقة ذلك والا فلو حيث تكفى وان مات  
 حاج في طريقه وأوصى بالجمع بجمع من  
 بلده) را كج

والأمن حيث مات استصفاها هداية ومجتهى  
وملتقى قلت ومفاده أن قوله قياس عليه  
الموت فكان القياس هنا هو المقدر فافهم  
(أن بلغ نفقته ذلك والافن حيث تباع) ومن  
لا وطن له فن حيث مات اجماعا (أوصى بأن  
يشترى بكل ماله عبد فبعتني عنه) عن الموصى  
(ولم يجز الورثة بطلت كذا إذا أوصى بأن  
يشترى له عبد بألف درهم وزاد الألف على  
الثالث) وقال يشترى بكل الثلث في المثلثين  
جمع (مريض أوصى بوصا ياترى من مرضه  
ذات وعاش سبعين ثم مرض فوصاها باقية  
أن لم يقل أن مات من مرضى هذا فقد أوصيت  
بكذا) كذا في الخاتمة (أوصى بوصية ثم جئ  
أن أطبق الجنون) حتى يبلغ سنة أشهر  
(بطلت والا لا) وكذا لو أوصى ثم أخذ  
بالوصى فوصاها حتى مات بطلت  
خاتمة (أوصى بأن يصاربه من فلان أو بأن  
يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل  
الله فبطل) في قول أبي حنيفة رحمه الله  
خاتمة (أوصى بهذا الدين لدواب فلان)  
فإن الوصية باطلة ولو قال يلف بها دواب  
فلان جاز ولو أوصى بأن يتفق على فرس فلان  
كل شهر كذا جاز ويطلق بها ولو أوصى  
بسكنى داره لرجل ولا حال له سواها جاز  
سكنها مادام حيا وأيسر للوارث بيع ثلثها  
وقال أبو يوسف له ذلك أنه أن يقام الورثة  
أيضا ويفرز الثالث للوصية خاتمة (ولو أوصى  
بقطعة لرجل وبجبه لا خروا وصى بطم شاة  
هينة لرجل ويجزها لا خروا وصى بمجنطة  
في سبيلها لرجل وبالتجز لا تجز الوصية  
لهما) وعلى الموصى له ما أن يدرس ويبلغ  
الشاة (أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز  
ذلك ويتفق في عمارة بيت المقدس وفي سراج  
ونحوه) قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من  
وقف المسجد على قتاديه وسرجه وأن يشترى  
بذلك الزيت والنفقة لقتاديه في رمضان  
خاتمة وفي المجتهى أوصى بثلاث ماله لكعبة جاز  
وبصرف أقرأ الكعبة لا غير وكذا للمسجد  
والقدس وفي الوصية لقرأ الكعبة كونه  
جازا غيرهم

التي هي قرية من بلد صح لانها في حكمه والى أنه أن لم تبلغ النفقة الى آخر ما ذكره هنا ثم نقل عن المتنية أنه أن  
أوصى بمال لبيع عنه فان حسن الطريق والاصرف الى ما راء الفقهاء من وجوه البر انتهى (قوله وقال لمن  
حيث مات) وروى أبو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في المسحوق (قوله فن حيث تباع) أي بلا خلاف  
قوتاني (قوله ومن لا وطن له الخ) ولو كان له أو طان حج عنه من أقربها حوى (قوله بطلت) الوصية لأن العبد  
المشترى بالكل مضار لما اشترى بالثلث انتهى دور وتطيره يقال فيما بعد (قوله أن لم يقل أن مات من مرضى هذا)  
فانه والمثلة بمحالاته بطل وصاها لعدم وجود الشرط (قوله بطلت) سواء مات في جنونه بعد تحقق الاطباء  
أو في حال الافاقة (قوله في قول أبي حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده (قوله كما لو أوصى بهذا الدين لدواب  
فلان) وجه عدم الصحة والله تعالى أعلم أن اللام للملك والدواب لا تملك فهي وصية بحال وظاهره اعتبار الافظ  
من غير نظر قصد الموصى أنه لملك (قوله جاز) أي الى الثلث وانظر هل بطل الوصية بموت ما ملكها والظاهر من  
لعدم التناوب اليه والظاهر أن المراد الدواب الموجودون في ملكه بعد موت الموصى لما أن القليل به -  
لا الموجودون حال الوصية (قوله وله سكنها) أي سكنى ثلثها ولو اقتصروا الدار بها بآية من حيث الزمان يجوز أيضا  
لأن الحق لهم إلا أن الثاني وهو ما ذكره بقوله أنه أن يقاسم الورثة أولى لأنه أعدل هندية عن الكافر وهو الاقسام  
بالسكنى (قوله ويفرز الثالث للوصية) أي فيسكنه وليس له أن يواجره كافي الهندية (قوله وعلى الموصى لهما) أي  
مع الألى أحدهما وعن الفقيه أبي جعفر في مسألة الشاة والظن أن السخ والحلج يكون على صاحب اللحم  
والظن (قوله أن يدرس الخ) الأولى زيادة ويحلج والاثنيان بضمير الاثنين (قوله ونحوه) كصبر وحبال القناديل  
وقتلها وفي البرازية الوصية للمسجد لا يجوز عند الثاني خلافا لعمد ولو قال يتفق عليه جاز اجماعا أوصى بثلاث  
ماله لكعبة جاز لما كين كذا قال محمد أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس وبصرف الى سراج  
ونحو ذلك (قوله وهذا يشهد) أي من حيث أن ما جعل للمسجد يجوز صرفه الى ما ذكره رحمه الله فيما إذا لم يعين الواقف  
مصرفه والاثنين (قوله على قتاديه) أي شرائها وأيسر المراد زيت القناديل فانه ذكره بعد (قوله في رمضان)  
أمله انما خصه زيادة ذلك فيه والافقر رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال  
ثلاث ماله في سبيل الله فهو لا فقر وفان أعطوا اجماعا قطعا فهو جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد  
يجوز أكرى الى سراج واحد في رمضان وغيره انتهى وهذا يستأنس به الى تعيين قدر الحاجة (قوله وفي المجتهى) هذا  
غير ما في المصنف فهو قول آخر (قوله لقرأ الكوفة) ومثله قراء الحاج ونقرأ مكة هندية قال ونحوه مروى  
عن أبي يوسف (قوله ويكون كسبه) أي بعد إخراج نفقته منه إلا أن تكون نفقته أو وقف عليه شيئا ولو هدم  
المسجد أو خرق فانتباد ومن جعل كسبه لورثة أنه يكون لهم (قوله لأن اصلاحه على السلطان) مقتضاها أن لا  
تعمربه المساجد لان همارتها أن لم يكن لها وقف في بيت المال كالقناطر ولو قال لأن الوصية تنصرف الى المعارف  
ومثله لا يعتد بها عرفا لكان أولى والله تعالى أعلم (قوله ويجعل لمن طال مقامه) ويستوى فيه الفنى والفقيه من  
(قوله وحل المصنف الاقول) وهو القول بالطلاق (قوله بقية ثلاثة أيام) الظاهر أن بطلان الوصية لهن لا يتقيد  
بالثلاثة لانها مصيبة (قوله والثاني) وهو ما عن أبي جعفر (قوله أوصى بأن يصل عليه فلان) وجه البطلان أنها  
وصية فيما لا يملك فلان فعل تبرع فان فعل والا فلا مطالبة عليه (قوله أو يجهل بعد موته الخ) انما لم تصح  
لكرهه النقل وفي البرازية نوحى الوصى بلا اذن الورثة بضم ما أتفق (قوله أو يكفن في قوب كذا) أي نوحا أو لوفا  
لا عدد اغان الظاهر أنها تصح ان لم يخرج الى حد الامراف أو التقدير وقد تقدم ما يفيد فراجعه قال في البرازية  
لو قال في اكفن موتى المسلمين جاز أوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن يكفن وسط أوصى بأن يكفن في قوبين  
لا راي شرائط الوصية أوصى بأن يكفن في خمسة أو ستة براعى شرائطه لا تصح بدفن في قبة ولا بدفن كتب  
معه إلا أن يكون فيها انتهى لا يفهمه أحد أو فساد فينبغي أن تدفن انتهى (قوله أو يضرب على قبره قبة) أي لا تصح  
لكرهه (قوله ونصحه) أي قبيل الوصية بالخدمة حيث افاد أنه لا يكره تطييب القبور في الخمار والقول بطلان  
الوصية به مبنى على القول بكرهه وكذا القول بطلان الوصية بالقراءة مبنى على الكراهة وعلى القول بعدم  
جواز الاجابة على الطاعات والمقتضى به جوازها فينبغي جوازها لو تعين المكان الذي عليه القراءة (قوله فهي  
باطلة) لأن الاشياء كلها ماله تعالى فلا وجه للام على تقدير العبارة لظاهر (قوله لم يكن له الا الألف) زاد

ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه (حيث قال ولو أوصى بثلث نصيب ابن لو كان أعطى ثلث المال لأنه  
أوصى بثلث نصيب معدوم فلا بد أن يقتصر نصيب ذلك الابن سهماً أيضاً فقد أوصى له بسهم من ثلاثة في الأصل  
بخلاف الأول فإنه أوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بثلث نصيب كذا في السراج الوهاج انتهى حلي (قوله وله  
في الصورة الأولى ثلث أن أوصى مع ابنتين) والقياس أن يكون له النصف عند إجازة الورثة لأنه أوصى بثلث  
نصيب ابنته ونصيب كل واحد منهما النصف وجه الأول أنه قصد أن يجعل له مثل ابنته لأن يزيد نصيبه على نصيب  
ابنته وذلك بأن يجعل الموصى له ككاتب مع الابنتين (قوله ومثلهم البنات) أي أن أوصى بثلث نصيب بنته وله  
بنت واحدة فله النصف إن إجازت والا فالثلث ومع ابنتين له الثلث كافي المنع ولو كان مع ثلاث بنات هل الثلث له  
أيضاً باعتبار أن فرض البنين الثلاثان أو الربع والظاهر الثاني والألم يمكن له مثل نصيب بنت انتهى حلي  
وبؤيده ما ذكره المؤلف عن المجتبى من الأصل (قوله ويجوز أو سهم) مثلهما النصيب والنقص والبعض من  
المال أبو السعود والخطو النسخي مخ (قوله فالبين إلى الورثة) لأنه مجهول يتناول القليل والكثير الوصية لا تمنع  
بالجهة والورثة قاعون مقام الموصى فكان إليهم سانه مخ (قوله وأما أصل الرواية فببطلانه) فروى عن الإمام  
أن السهم عبارة عن السدس وروى عنه أنه أخمس السهام ولا يزداد على السدس وفي شرح الوفاية السهم  
السدس في قول أبي حنيفة بناء على عرف بعض الناس وقاله مثل نصيب أحد الورثة ولا يزداد على الثلث  
الأن تجوز الورثة انتهى (قوله أخذ بالبين) هذا الإشارة إلى جواب آخر فله الأكل حاصله أن السدس  
يدخل في الثلث من حيث أنه يحتمل أنه أراد بالنسبة زيادة السدس على الأول حتى يتم له الثلث وهو مقل أنه أراد بها  
إيجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لأنه متيقن وحالا كلامه على ما يملكه وهو الإصالة  
بالثلاث انتهى وهو ممنوع ووجه المنع أن صاحب الحق وهو الوارث رضي بما يحمله كلام الموصى فاتبه  
أن يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لخلق الورثة بقدر الرضا كيف يتكافأ لمنع  
ذكره الشربلالي ونقل نحوه عن قاضي زاده وعلى ما ذكره بعد الحال في الإجازة وعدمها (قوله وبهذا) أي  
بقوله لدخول السدس في الثلث (قوله اندفع سؤال صدر الشريعة) حاصله أن قول الموصى له ثلث مالي إن كان  
أخباراً فكذب وإن كان إنشاءً يجب أن يكون له نصف المال عند الإجازة وقال مثله في قوله سدس مالي وما حصل  
ما أشار إليه المؤلف من الجواب هو ما ذكره ملاحس واختار لا إنشاءً فيها ما وانما يجب له النصف فبطل  
الإجازة لو كان النصف لدلول اللفظ وليس كذلك فإن السدس والثلث في كلامه شائع وضم الشائع إلى الشائع  
لا يبعد ازدياد في المقدار بل يتعين الأكثر مقدماً أو مؤخرًا ولهذا قال الجمهور في نهجهم لأن الثلث منضم السدس  
فإن التضمين لا يتصور إلا في الشائع وضم السدس الشائع إلى الثلث الشائع لا يبعد زيادة في الصدق فلا يتناول  
الأكثر من الثلث (قوله وانشكل ابن الكمال) لم يستشكل ابن الكمال وانما ذكر سؤال صدر الشريعة الذي  
ذكرناه وأجاب عنه بما أجاب عنه المؤلف (قوله لأن المعرفة) وهو سدس فانه ذكره مرغاباً لإضافة إلى المال ومواءمة  
قاله في مجلس واحد أو في مجلسين أي والمعرفة إذا أعيدت معرفة كل الثاني من الأول ولهذا قال ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسراً مع العسر يسراً يغلب عسر يسرين أفاده الزبلي  
(قوله أو ثمانية متفوعة) كاهروى والمروى (قوله فله جميع ما بقي في الأولين) لأنه في الجنس الواحد يمكن جمع  
الحق الشائع لكل واحد في فرد الوصية مقدمة على الميراث فله ما في الواحد فصارت كالأهرام كما إذا أوصى  
بالدرهم الواحد وله ثلاثة دراهم فهناك اثنتان فله الدرهم الباقي بخلاف الأجناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع  
فهم أجبرافاه أثار كهم ميراثاً وطلب بعض الورثة القسمة وأبى السابقون فان القاضي لا يجبرهم على القسمة فلذا  
لا يمكن تقديم الوصية على الميراث لأنه إذا تم ذر الجع تعذر التقديم لأن فيه الجمع فبقى السك مشتركين الورثة  
والموصى له أن لا يفسد ذلك على الشركة وما بقي بقى عليهم لأن ما انتهى مكي عن البنانية (قوله ما يقسم جبراً)  
أي بين المشتركين فيه (قوله فان خرج الألف من ثلث العين) بأن مكان للموصى ثلاثة آلاف معدن (قوله  
وكما خرج نقي الخ) لأن الموصى له شريك الوارث في الحقيقة ألا ترى أنه لا يسلم له نقي حتى يسلم للورثة ضعفه  
وفي تخصيصه بالعين بخلاف حق الورثة لأن العين مزية على الدين ولأن الدين ليس مال مطلق ولهذا وحلف  
أنه لا مال له وله دين على الناس لم يثبت وانما يبر ما لا عند الاستيفاء وباعتبار تناول الوصية فباعتدال النظر

ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه  
(وله في الصورة الأولى (ثلث أن أوصى مع  
ابنتين) ونصف مع ابن واحد إن إجازت ومثلهم  
البنات والأصل أنه متى أوصى بثلث نصيب  
بعض الورثة يزداد مثله على سهام الورثة مجتبى  
( ويجوز أو سهم من ماله فالبين إلى الورثة )  
يقال لهم أعطوه ما شئتم ثم القدوة بين الجزء  
والسهم مرغاباً ما أصل الرواية فببطلانه  
وان قال سدس مالي ثم قال ثلثه له وإجازته  
( ثلث ) أي حقه الثلث فقط وإن إجازت الورثة  
لدخول السدس في الثلث مقدماً كان أو مؤخرًا  
أخذ بالبين وجه اندفع سؤال صدر الشريعة  
وانشكل ابن الكمال ( وفي سدس مالي مكرراً  
له سدس ) لأن المعرفة قد أعيدت معرفة  
أورثت دراهمه أو غفغ أو ثمانية متفوعة فله  
معددة فكذلك دراهم ( أو عبيده إن ملك ثمانية فله )  
جميع ما بقي في الأولين ( أي الدراهم والقمم  
ان خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله أخى  
جاءي ( وثالث الباقي في الآخرين ) أي النسيئة  
والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال  
( وكذا قول كل مقدم الجنس ككبدل ووزون )  
ونيباب معددة وضابطه ما يقسم جبراً  
وكالأنى كل مخذاب الجنس وضابطه ما لا يقسم  
جبراً ( وبأنف وله دين ) من جنس الألف  
( وعين فان خرج ) الألف ( من ثلث العين دفع  
اليه والا ) يخرج ( ثلث العين ) يدفع له ( وكذا  
خرج نقي من الدين دفع اليه ثلثه حتى  
يسدس في سدس ) وهو الألف ( وبئله زيد  
وعرو وهو ) أي هرو ( ميت زيد كله ) أي كل  
الثالث والأصل أن الميت أو المعدوم لا يستحق  
شيأ فلا يبرأهم فيه وصار ( كالأوصى زيد  
وجدار هذا اذا خرج الميراث من الأصل أمّا  
اذا خرج ) الميراث ( بعد هذه الإيجاب يخرج  
ببطلانه ) ولا يسلم إلا لا تترك الثلث لثبوت  
الشركة ( كالأوصى ثلث مالي فلان وفلان بن  
عبد الله ان هرو وقبر

(فإن الموصي وفلان ابن عبد الله نفي كان  
أفان نصف الثلث) وكذا الوصية أحدهما  
قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأصله المعول  
عليه أنه متى دخل في الوصية ثم خرج فقد  
شروط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى  
لم يدخل في الوصية فقد أهلية كان الكل  
للاخر) ذكره الزيلعي (وقبل العبرة لوقت  
موت الموصي) واليه بشير كلام الدرر تبعها  
للكافي حيث قال أوله ولولد بكر فمات ولده  
قبل موت الموصي إلى آخره لكن قول الزيلعي  
فيما مرزأما إذا خرج المزارع بعهدة الإيجاب  
إلى آخره صريح في اعتبار حالة الإيجاب  
وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو)  
وهو ميت (لزيد نصفه) لأن كلمة بين توجب  
التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت ظه  
نصفه أيضا (وبثلثه وهو) أي الموصي (فقير)  
وقت وصيه (له ثلث ماله عند موته) سواء  
(اكتسبه بعد الوصية أو قبلها) لما تقر بأن  
الوصية إيجاب بعد الموت (إذا لم يكن الموصي  
يعمل لأخيه أو غيره) أما إذا أوصى به من أودع  
من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت  
لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وإن اكتسب  
غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية  
فأستفادها) أي الغنم (ثم ماتت) صحت  
في الصحيح لأن تعلقها بالأنواع كتعلقها بالمال  
(ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم به طي  
قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمي ولا  
غنم له) يعني له شاة فأنما تبطل وكذا لو لم  
يصفها ماله ولا غنم له وقبل تصح (وكذا  
الحكم في كل نوع من أنواع المال كالبحر)  
والثوب ونحوهما (زيلعي) وبثلثه لأمتهات  
أولاده وهن ثلاث ولا فقراء والمساكين لهن  
أي أمتهات الأولاد (ثلاثة أسهم من خمسة  
وسهم لافقراء وسهم للمساكين) وعند محمد  
يقسم أسبعا لافقراء والمساكين جمع  
وأقله اثنان قلنا لالجنسية تبطل الجمعية  
(وبثلثه) زيد وللمساكين زيد نصفه وله م  
نصفه) وعند محمد أثلاثا كما مر (ولو أوصى  
بثلثه زيد ولا فقراء والمساكين قسم أثلاثا)  
عند الإمام وأما فاعند أبي يوسف وأخا  
عند محمد اختيار (ولو أوصى للمساكين كان  
له صفة إلى مسكين واحد)

بقسمة كل واحد من العين والدين اثلاثا فيصير إليه (قوله أفان نصف الثلث) لأن فلان بن عبد الله الذي  
اعتق دخل في الوصية إذا وجد الوصف وانما خرج لما رخص عدمه (قوله وفروعه كثيرة) منها الوفاة لثالث مالي  
أفان ولعبد الله أن كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفان نصف الثلث لأن بطلان  
استحقاقه لفان شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر مخ وهذا بخلاف ما لو قال زيد ولبن في هذا البيت ولا أحد  
فيه فان زيد يستحق الثلث كما في الدرر والقررات المعلوم لا يستحق ما لا انتهى (قوله وقيل العبرة لوقت موت  
الموصي) أي فانه إن لم يكن مستحقا وقت الموت كان الثلث جميعه للاخر وإن دخل في حال الوصية (قوله إلى  
آخره) تمامه أوله ولفقراء ولده وأولى اقتر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه  
الصور لأن المعلوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزا حة لزيد فصار كما إذا أوصى زيد والجدار انتهى ونحوه  
في الهندية عن محمد السرخسي (قوله فيعاسر) أي في الأصل الذي ذكره المصنف (قوله إلى آخره) تمامه يخرج  
بجسمته ولا يسل لا يخرج كل الثلث لأن الوصية صحت لهما وثبتت الشركة بينهما فطلان حتى أحدهما بعد ذلك  
لا يوجب زيادة في حق الآخر انتهى (قوله وهو فقير) الأولى حذفه لئلا يأتى الإطلاق الآتي (قوله لما تقر  
أن الوصية إيجاب بعد الموت) قال في المخ لأن الوصية عقد استخلاف يضاف إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه  
بعده فيشترط وجود المال عند الموت انتهى (قوله كتعلقها بالمال) في أن الاعتبار بوجوده عند الموت (قوله يعني  
لأشاة) أفاد به أنه إذا كان له شاة واحدة تؤخذ في الوصية والظاهر أنه في وجوب قيمة الشاة يدفع الوارث قيمة  
شاة وسط (قوله فانما تبطل) وجه الفرق بين المسئلةين أنه في الأولى لما أضاف الشاة إلى المال علم أن مراده  
الوصية بحالة الشاة وما يليها فوجب في مطلق المال أما الثانية فانه لما أضافها إلى الغنم علم أن المراد به عين الشاة  
حيث جعلها جزئيا من الغنم (قوله وكذا لو لم يصفها ماله ولا غنم له) أي فانها تبطل لأن المصحح أضافها إلى المال  
وبدون الإضافة إلى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها أي والحال أنه لا غنم له (قوله وقيل تصح) لأنه لما ذكر الشاة  
وليس في ملكه شاة علم أن مراده المالية (قوله وأقله اثنان) أي في الميراث والوصية أختمه (سنة تبطل الجمعية)  
فأراد من تحققت فيه المسكنة والفقير ويصدق كل واحد ولو كانا كرتين فخرابهما كما قال محمد وذكره في التبيين  
(تبيين) هذه الوصية تكون لأمتهات أولاده اللاقي يعتق بنوته واللاقي يعتق في حياته إن لم يكن له أمتهات  
أولاد غيرهن فان كان له أمتهات أولاد يعتق في حياته وأمتهات أولاد يعتق بنوته كانت الوصية لللاقي يعتق  
بنوته لأن الاسم لهن في العرف واللاقي يعتق في حياته موالى لأمتهات الأولاد وانما تصرف الميراث الوصية عند  
عدم أو اثنان لمدم ما يكون أولى منهن بهذا الاسم (قوله وانما فاعند أبي يوسف) لم يطرر وجهه وإن اعتبر جعل  
الفقراء والمساكين واحدا فقد خالف أصله المتقدم وقد جرى كل من الإمام ومحمد على ما تمهد من القاعدة  
السابقة (قوله لم يجز صرفه لواحد اتناها) ظاهره أنه يجوز صرفه إلى اثنين مع أنه لم يعتبر جميع المشار إليه (قوله  
جاء عند أبي يوسف) والافضل الدفع إليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة انتهى شريلا لية (قوله لتساوي  
نصيبهما) قال في التبيين لأن الشركة للمساواة لغة ولهذا حل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة  
وقد أمكن إثبات المساواة بين الكل لاستواء المالين (قوله لتساوي نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل  
لخمسائه على مساواة الثالث مع كل واحد منهم بما سماه له فبأخذ النصف من كل واحد من المالين (قوله لما  
ذكرنا) من إمكان المساواة بينهما والشركة تنفيذها (قوله إلى الثلث استحسننا) وجهه أنه لم أنقصه نقدية  
على الورثة وقد أمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج إليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مقداره فيسعى  
في تفرغ ذمته انتهى (تبيين وفي المخ فأصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية والقياس أن لا يصدق  
لأن إقرار بالجهول وإن كان صحيحا لا يحكم به إلا بالبيان وقوله فصدقوه مخالف للشرع لأن المذمى لا يصدق  
الابحجة فيعذر رجعه إقرارا مطلقا فلا يعتبر (قوله لأنه خلاف الشرع) تعليل لما استفد من قوله بخلاف من أنه  
باطل (قوله وبصير وصية) لتفويضه إلى الوصي والتباعد منه أنه وصية رأى الوصي الدفع أولا فتأمل (قوله فان  
سبق منه دعوى) أي في حياة المقر (قوله فهو له) ويكون إقرارا منه بما ادعاه (قوله والا لا) ولا يلزم شيء مطلقا لأنه  
أخبار عن خبر واقع وتأويل أدعى يدعى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الأولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض  
تقديره إلى الورثة (قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ) فإذا أقر كل فريق بشيء ظهر أن في الشركة دين



وعنده ما يطل في الكل لان حق الوارث لم يتميز عن حق الاجنبي وانما اوجبه مشتركين ما فيبطل كما ينالتهى  
 (قوله اكل منهم بنوب) أى عينه بوصفه (قوله فضاغ منها نوب) أى بعد موت الموصى شلى (قوله لجهلة  
 المستحق) أى وجهه لانه تمنع القضاء وصحة مقصود الموصى (قوله كوصيته لاحد هذين الرجلين) البطلان فيها  
 مذهب الامام اه سرى الدين عن الجمع (قوله ويلوا) أى الورثة وهون عطف المذهب على السبب (قوله  
 فتعود صحبة) يقتضى أنها بطلت وهذا عند الجود وهو ما يدل عليه قوله لزوال المانع وأما اذا لم يحصل جود  
 فهي باقية على صحتها (قوله وهو الجود) أى جود الورثة (قوله لذى الجيد ثلثاه الخ) قال فى الفررد والدرر أخذ  
 ذوالجيد ثلثي الجيد وذوالردى ثلثي الردى وذوالوسطا ثلث كل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين  
 الثلثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي ثوب وانما تعين حق صاحب الجيد فى الجيد اذا لا حقه  
 فى الردى يبين ويحتمل أن يكون حقه فى الجيد ثم ما بأن يكون هو الجيد الاصل ويحتمل أن يكون حقه  
 فى الضائع بأن كان هو الجود فكان تنفيذ وصيته فى محل يحتمل أن يكون حقه أولى وانما تعين حق صاحب  
 الردى فى الردى اذا لا حقه فى الجيد يبين ويحتمل أن يكون حقه فى الردى منها ما بأن يكون هو الردى  
 الاصل ويحتمل أن يكون حقه فى الضائع بأن كان هو الردى فكان تنفيذ وصيته فى محل يحتمل أن يكون حقه  
 أولى وانما تعين حق الاخرى ثلث كل واحد منهم ما فقد تعين حقه فى ذلك شرودتهى قول المؤلف لذى الجيد أى  
 الموصى له بالجيد ثلثاه أى ثلثا الجيد من الثوبين وكذا يقال فيما بعده فقيهه شبه استخدام (قوله فهو له وصى له)  
 عنده ما وعده محمد بن نصف للموصى له وان وقع فى نصيب الاخر فله مثل ذرع نصف البيت لما أنه أوصى  
 بما لا يتقرر ملكه فيه بالقسمة لانه يقصد الايصاع بما يقع الاتفاع به على وجه الكمال ظاهر اذ ان يكون  
 بالقسمة لان الاتفاع بالاشاع فاصرو قد استقر ملكه فى جميع البيت اذ وقع فى نصيبه فتنفذ الوصية قسمة  
 واذا وقع فى نصيب الاخر نفذ فى قدر ذرعان البيت جميعه من الذى وقع فى نصيب الموصى لانه عوضه ومراده  
 من ذرعان البيت تقديره غير انما قنا بن عيسى البيت اذا وقع فى نصيب الموصى نظر الجهة الثقيل او نقول انه أراد  
 التقدير على اعتبار وقوعه فى حظ شريكه والتميز على اعتبار وقوعه فى حظه ولا يبعد أن يكون الكلام  
 الواحد له جهتان باعتبارين (قوله بوجوب القسمة) الظاهر أن ذلك بعد موت الموصى وقبل قبول الموصى له  
 ا ما فى حياته أو قبل قبول الموصى له فلا وجوب لهدم تحقيق ملك الموصى له وتفسير المصنف بيم قسمة الموصى  
 وقسمة ورثته وأما ما فى صدر الشريعة فقا صر على قسمة الوارث ولم يبين حكم البناء هل به اعتبار القيمة ويعطى  
 من الذرعان ما يساويه أو لا يعتبر أصلا وهو المتبادر من قوله أو التقدير الخ (قوله أى مثل الوصية فى الحكم  
 المذكور) قال فى الكافي والاصح انه على الاتفاق والفرق لعمد أن الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو غلغله بعد أمر  
 بالتسليم الى المقر له أما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لاتصح وصيته ولا تنفذ انتهى شربلانية  
 (قوله وبالف عين) لم يبين فهو موه وهو ما اذا كان غير معين أو لم يكن عنده وقد يقال انها باطلة للجهالة وله عدم  
 شرط الوصية وهي أن تكون من ملكه ويحزرو قد يقال انها وصية صحيحة تنجز من الثلث وهو الظاهر (قوله  
 بعد موت الموصى) أما قبله فهي هبة من كل وجه فيما يظهر (قوله فلا رجوع) فيه أنها حيث كانت تبرعاً فثبت له  
 الرجوع بالقضاء والرضا وفى الدرر فان دفعه المبرور وله أن يمنع لانه تبرع بملك الغير فيستوفى على اجازته فاذا  
 أجاز كان تبرعاً عامنه أيضاً فله أن يمنع التسليم لانه لم يتم بعد فأنشبه الهبة قبل التسليم انتهى وظاهر قوله لانه لم يتم  
 بعد يؤيد ما نقله المؤلف عن شرح التكملة (قوله لا تقرر أن المجازلة بملكه من قبل الموصى) قال فى الدرر لان  
 الوصية فى غير جهات صحبة لصادقها ملك نفسه والامتناع لخلق الورثة فاذا أجاز وهاسقط عنهم فنفذ من جهة  
 الموصى (قوله بعد القسمة) الظاهر أنه قبل القسمة كذلك ثم يطالب المقر بالقسمة وبإخراج ثلث ما فى يده (قوله  
 لانصفه استغنا) والقياس أن يأخذ نصف ما يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث تضمن مساواته  
 واتسوية فى النصف لبقى له النصف كما اذا أقر أحدكم بالثلث (قوله وبثلث ما مع أخيه) أى فيقبل  
 اقراره فى حق نفسه لولا أنه عليه ولا تقبل فى حق أخيه لعدم الولاية عليه فيه طبعه ثلث ما فى يده ومثل ما ذكر  
 لو كانت الورثة ثلاثة فأخذ كل نصيبه ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث لفلان وجهه اذ لا تخار فانه بطله

لانه اقراره قد سبق بينهما فاذا القابضة اقا  
 باقية ضرورية قبل هذا اذا صادف اقراره أنكر  
 أحدهما اشركه الا ترجع اقراره فى حصة  
 الاجنبي عند محمد وعندهما بطل فى الكل  
 لما قلنا زبلى (ولو) أوصى بنصيب صفوانة  
 جود ووسطوردي (الثلثة) أنفس لكل منهم  
 بنوب (فضاغ) منها (نوب ولم يدرك) أى هو  
 (الوارث يقول لكل) منهم (هنا حقت  
 بطات) الوصية لجهة المستحق كوصيته  
 لاحد هذين الرجلين (الآن) يسامحوا  
 (و) يسامحوا بنوب (فتعود صحبة زوال  
 المانع وهو الجود فتقسم) لذى الجيد ثلثاه  
 ولذى الردى ثلثاه ولذى الوسطا ثلث كل  
 واحد منهم (ما) لان القسمة بقدر الامكان  
 (و) لو أوصى أحد الشرى بكنى (بيت معين  
 من دارم) تركه وقسم ووقع فى حظه فهو  
 لا يوصى له (والا) يقع فى حظه (فله مثل  
 ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب  
 القسمة ولو قال قسم فان وقع الى آخره لمكان  
 أولى (والاقرار ببيت معين من دارم) تركه  
 مثله) أى مثل الوصية فى الحكم المذكور  
 (وبالف عين) أى معين بأن كانت ودية عند  
 الموصى (من مل آخر فاجاز ب المال)  
 الوصية (بعد موت الموصى ودفعه) اليه  
 (صح) وله المنع بعد الاجازة (لان اجازته تبرع  
 فله أن يمنع من التملك) وأما بعد الدفع فلا  
 رجوع له شرح التكملة (بخلاف ما اذا أوصى  
 بالزيادة الى الثلث أو لقاتله أو لوارثه فاجازها  
 الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة  
 بل يجبرون على التسليم لما تقرر أن المجازلة  
 بملكه من قبل الموصى عندنا وعند الشافعى  
 من قبل الجيز (ولو أقر أحد الابنين بعد  
 القسمة بوصية أبيه) بالثلث (صح) اقراره  
 (فى ثلث نصيبه) لانصفه استغنا فآله أقره  
 بثلث شائع فى كل التركة وهي موه ما فيكون  
 مقرا بثلث ما معه وبثلث ما مع أخيه بخلاف  
 ما لو أقر أحدهم ابين على أبيهما

ثالث ما في يده استهسانا هندية (قوله حيث يلزمه كله) فباخذ جميع ما في يده المقتضى يستوفى دينه ولا شيء للمقر  
أن لم يفضل منه شيء من (قوله لتقدم الدين على الميراث) أي وقد أقر ذلك الوارث بتقديمه عليه ولا كذلك الوصية  
لأن الموصي له شريك للورثة فلا يباخذ شيئا إلا إذا سلم للوارث ضعفه من (قوله وبأمة) أي لو أوصى بأمة  
(قوله وكلاهما يخرجان من الثلث) أي ثلث المال باعتبار قيمتهما (قوله ولا يخرج بأخذ الثلث منها منهن) منهن  
صورتها رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمانة ولدا  
يساوي ثلاثمائة قبل القسمة حتى صار ماله ألفا ومائتين فثلث المال أربع مائة فعند الامام رحمه الله تعالى  
للموصي له الأم وثلاث الولد وعندهما ثلثا كل منهما لأن الولد دخل في الوصية بحال ابصائه ولا يخرج  
عن الوصية بالانفصال وله أن الأم أصل والولد تبع والتبع لا يراحم الأصل فلونفذنا الوصية فيهما اتفقنا  
الوصية في بعض الأصل وذلك لا يجوز (قوله وكذا الوعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدرى) فلا يصير  
موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير  
موصى به يعتبر خروجه من الثلث كالولدت قبل القبول هندية (قوله فلورثة) فلم يدخل تحت الوصية وبقي على  
حكم ملك الميت هندية (قوله والكسب كالولاد فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصى به كالولاد  
والغلة والكسب والأرض بعد موت الموصى قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصى به لم يذكر محمد رحمه  
الله تعالى وذكر القدرى أنه لا يصير موصى به حتى كانت للموصى له من جميع المال كالولدت بعد القسمة  
وقال مشايخنا يصير موصى به حتى يمتنع خروجه من الثلث ~~هذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم~~  
وأستغفر الله العظيم

#### • (باب العتق في المرض) •

كان الاعتاق في المرض في معنى الوصية لوقوعه تبرعا في زمان تعلق حق الورثة ذكره في كتاب الوصايا ولكن  
آخره عما هو صريح في الوصية لكون الصريح هو الأصل في الدلالة انتهى اتفاقنا (قوله في الحال) أي حال  
صدوره (قوله والاثنى ثلثه) لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث (قوله والمراد)  
أي من التصرف المنجز الذي ينفذ من الثلث حالة المرض (قوله حتى ان الاقرار) محترز الانشاء فان الاقرار  
تصرف اخباري (قوله والنكاح الخ) محترز قوله ويكون فيه معنى التبرع فان النكاح تصرف انشائي لكن ليس  
فيه معنى التبرع (قوله ومرض صح منه) الاولى تقديم هذا الجمله قبل قوله والمضاف الى موته الخ لان المضاف الى  
الموت لا فرق فيه بين المرض والصحة (قوله كالصحة) لان حق الورثة والفرع لا يتعلق بماله الا في مرض موته  
وبالبرهان انه ليس مرض الموت زباني (قوله وفي المرض المعتبر) بجزا الاعتبار للمرض أي المعتبر لنفوذ  
التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحذف في المرض المعتبر هو المبيع اصلانه فاعدا وقد  
قدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا بأبسط مما هنا (قوله ومحاباته) صورته أن يبيع ما يبا وي مائة بمخمسين  
أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناسقص في البيع محاباة اه سرى الدين وهي  
في اللغة كما في المصباح من حباة محاباة ساجحة مأخوذة من حبوته اذا أعطيته وحبوت الرجل حباة مثل كتاب  
أعطيته الشيء من غير عوض انتهى (قوله وحبته) أي اذا اتصل به القبض قبل موته أما اذا مات ولم يقبض  
قبطل الوصية لان حبة المرض حبة حقيقة وان كانت وصية حكما كما سرح به فاضحان وغيره انتهى مكي  
(قوله وضمائه) هو أعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كذالة بأن قال أجنبي خالع امرأتك على ألف على اني  
ضامن أو قال بع هذا بألف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى ألف فان بدل الخلع يكون على الأجنبي  
لا على المرأة والخمسمائة على الضامن دون المشتري أبو السعود عن العناية (قوله حكمه حكم وصية) شبهت  
بالوصية ولم تكن وصية لان الوصية يجب بعد الموت وهذه التصرفات منجز في الحال لكن لما كانت في المرض  
صارت حكمها لتعلق حق الورثة انتهى مشربلاية (تنبيه) المحاباة تقع في الاجارة والاستجار والمهر والشراء  
والبيع والابراء والصدقة مثل ما ذكر قهستاني (قوله قدمنا الخ) عبارته في الوقف وبطل وقف رهن معسر  
ومريض مديون محيط بخلاف صحيح لوقبل الجرائم انتهى ولو أعنته مديون ناصر وسي على الظاهر (قوله ويرأخم  
أصحاب الوصايا في الضرب) أي التبرع بالعتق والمحابي والموهوب له والقيم والمضمون له يضرب في الثلث مع

حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث  
(وبأمة فولدت به) دموت الموصي ولدا  
وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له  
والا يخرجان (أخذ الثلث منها منهن) لان  
التبع لا يراحم الأصل وقال يأخذ منهما ما على  
السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل  
الموصي له فلورثة هما فهو له وصى له لانه  
نما ماله وكذا الوعد القبول وقبل القسمة  
على ما ذكره القدرى ولو قبل موت الموصي  
فلورثة والكسب كالولاد فيما ذكر

#### • (باب العتق في المرض) •

يعتبر حال العتق في تصرف منجزكم هو الذي  
أوجب حكمه في الحال (فان في الصحة  
في كل ماله والاثنى ثلثه) والمراد التصرف  
الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع  
ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال  
والنكاح فيه ينفذ بقدره من كل المال  
(والمضاف الى موته) وهو ما أوجب حكمه  
بعد موته تأت حر بعد موت أو وهذا زيد  
بعد موت (من الثلث وان كان في الصحة)  
ومرض صح منه كالصحة والمقعد والمفلوج  
والمدلول اذا نطق ولم يقعد في الفراش  
كالصحيح مجتنب ثم مرض حذ التماول سنة وفي  
المرض المعتبر المبيع اصلانه فاعدا اعناقه  
ومحباباته وحبته ووقفه وضمائه كل ذلك  
حكمه حكمكم (وصية فيعتبر من الثلث)  
كما قدمنا في الوقت أن وقف المريض المديون  
بمحيط باطل فلا يحفظ ويجوز (ويرأخم أصحاب  
الوصايا في الضرب ولم يسمع) العبد (أن اجيز)  
عنته لان المنع لحقهم فيسقط بالاجارة

(فان حابي فخر) وضاق الثالث عنهما (فهى)  
 أى المحاباة (أحق وبهكسه) بأن حرر حابي  
 (استويا) وقال لعقته أولى فيهما (ووصيته بأن  
 يعق عنه بمائة مائة عبد لا تنفذ الوصية  
 بما بقى ان هلك درهم) لان القرية تنذرت  
 بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج) وقال  
 هما - واه (وتبطل الوصية بعقته) بأن  
 أوصى بأن يعق الورثة عبده بعد موته (ان  
 جنى بعده مائة فذبح) بالجناية كما لو بيع بعده مائة  
 بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا تبطل  
 وكان الفداء في أموالهم بالتزامهم) (ولو أوصى  
 بثلاثة) أى ثلث ماله (ليكره ترك عبدا) فأقر  
 كل من الوارث ويكره أن الميت أعق هذا العبد  
 (فأدعى بكر عتقه في العصة) لينفذ من كل  
 حصة (و) ادعى (الوارث) عتقه (في المرض)  
 لينفذ من الثلث ويقدم - على بكر (فأقول  
 لان - مع العين) لانه ينكر استحقاق بكر (ولا  
 ينكره) كذا في نسخ المتن والشرح قلت  
 صوابه ليكره لانه المذكور أو لا غاية الامر ان  
 القوم من لوازمه فغيره المستنفذ أو لانه  
 مائة واقعة أعلم (الا أن يفضل من ثلثه شيء) من  
 قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فان  
 الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد  
 (ولو ادعى رجل دين على الميت) ادعى  
 (العبد عتقا في العصة ولا ماله له غيره فصدقهما  
 الوارث - يضى في قيمته ويدفع الى القريم)  
 وقال يعق ولا يضى في شيء وعلى هذا الخلاف  
 لو ترك ابنا وألف درهم فادعاه رجل دين وآخر  
 وديعة وصدقهما الابن فالألف بينهما انه فان  
 عنده وقال الوديعه أقوى قلت وعكس في  
 الهداية فقال عنده الوديعه أقوى وعندهما  
 سواء والاصح ما ذكرنا في السكاني وقامه في  
 الشربلية وليحفظ  
 • (باب الوصية للأقارب وغيرهم)  
 (جاءه من إسحق) وقال من يسكن في محلة  
 ويجهلهم مسجد الحلة

أصحاب الوصايا فان وثق الثالث بالجميع والاختصاص وان فيه ويعتبر في القصة قدر المال كل من الثالث هذا ما ظهر لي  
 في المزاج (قوله فان حابي فخر الخ) صورة الاولى باع عبد اقيمة مائتان بمائة ثم أعتق عبد اقيمة مائة ولا مال له  
 واهما يصرف الثلث الى المحاباة وبسعى العبد في كل قيمته وصورة الثانية أعتق العبد الذى قيمته مائة ثم باع  
 العبد الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المائتي يعق نصفه بحابي وبسعى في نصف  
 قيمته وصاحب المحاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين انتهى درر (قوله وقال لعقته أولى فيهما) اذ لا يلحقه  
 الضيق وللإمام أن المحاباة أقوى من العتق لانها تثبت في ضمن المعارضة فكانت تبرعاً بمعنى لا صيغة ولا عتاق  
 تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدته المحاباة أو لا دفعت الاضطرار واذا وجد العتق أو لا وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان  
 من ضرورته المزاج (قوله بمائة مائة) أشار باسم الإشارة الى انها معينة فلم تكن معينة باعتبار المائة  
 من الثلث فان لم يخرج المائة من الثلث بطلت (قوله وقال لهما - واه) لان العتق حق الله تعالى حتى تقبل فيه  
 الشهادة من غير دعوى فلم يتبدل المستحق فيه فكان كاللحج وله أن وصيته بالعق لعبد يشترى بمائة من ماله فاذا  
 نفذت فمن يشترى بأقل من المائة كان تنفيذاً في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة  
 محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل بخلاف العتق فانه حق العبد حتى لا تقبل فيه الشهادة من غير  
 دعوى فاختلاف المستحق وهذا بناء عنده على أن عتق العبد حقه وعندهما حق الله تعالى (قوله ان جنى بعد  
 موته فذبح) لان الدفع قد صح لان حق والى الجناية مقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له وهو العبد  
 نفسه لانه يتلقى المالك من جهة الموصى وملك الموصى باقى الى أن يدفع به بزيول ملكه فاذا خرج به عن ملكه  
 بطلت الوصية (قوله لا تبطل) لان العبد طهر عن الجناية فكان له لم يجز (قوله لينفذ من كل المال) أى ويكون له  
 ثلث ما بقى بعد اخراج العبد (قوله ويقدم على بكر) لان العتق في المرض مقدم على ثلث المال انتهى مخ (قوله مع  
 العين) فيصحب بالله ما عتقه في العصة وأعتقه في المرض شاي عن قارئ الهداية (قوله لانه ينكر استحقاق بكر)  
 أى ثلث المال غير العبد ولان العتق حادث والحوادث تضاف الى أقرب الاوقات (قوله ولا شيء يزيد) قبل عليه  
 انه قد تم قريباً أن المائتي في المرض راحم أصحاب الوصايا (قوله من قيمة العبد) لو قال على قيمة العبد لكان أولى  
 وانما قلنا أولى لا يمكن حمل من على عتق الا خفض والكوفيون في قوله تعالى ونصرناه من القوم أى عليه  
 انتهى مكي وفي المخ الا أن يكون ثلث المال زائداً على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فيزيد على القيمة انتهى (قوله  
 لانه يثبت حقه) وهو ثلث المال (قوله وكذا العبد) أى خصم أماعندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق  
 على ما عرف من مذهبه فيكون خصمه لا يثبت حقه وأما عندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق  
 الله تعالى فيه ~~كون بذلك خصماً~~ (قوله وادعى العبد عتقا في العصة) أى ولم يثبت له أما اذا أثبت قدم على الدائر  
 (قوله وقال يعق ولا يضى في شيء) من الدين لان الدين والعتق في العصة طهرهما عن تصديق الوارث في كلام  
 واحد فكأنهما واقعا معا والعتق في العصة لا يوجب السعاية له وان الاقرار بالدين أقوى ولهذا يعتبر من كل  
 المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المرض بخلاف الاقرار بالعتق في المرض فانه بمنزلة الوصية حتى  
 اعتبر من الثلث والا قوى لا يدفع بالادنى ومقتضاء أن يبطل العتق أصلاً لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتقاص  
 فتنقضه معنى بإيجاب السعاية (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا وقع غيره ولا وجه له لان الخلاف في الاخرة  
 على خلافه في الاولى فيلتا من (قوله فالألف بينهما نصفان عنده) لانه لم تظهر الوديعه الا والدين ظاهرهما  
 فيخصاصان (قوله وقال الوديعه أقوى) لانها تثبت في عين المال والدين يثبت في الذمة أولاً ثم ينقل الى العين  
 فكانت أسبق فكان صاحبها أحق كالمورث كان المورث حيا فصدقه ما قلنا ان الاقرار من الوارث بالدين يتناول  
 التركة لا الذمة فقد وقع في العين (قوله ونعمامة في الشر بلاية) ذكر فيها عن الاتزاري مانعه جعل صاحب  
 الهداية الوديعه أقوى عند أبي حنيفة وجعل الدين والوديعه سواء عند صاحبيه والبخاري قبل صاحب الهداية  
 ذكر والخلاف على عكس هذا والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصية للأقارب وغيرهم) •

من الأهل والاصهار والاختان ونحو ذلك انما آخر هذا الباب عما تقدم لان هذا الباب في ذكر أحكام الوصية  
 اقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصم يتلو العموم أبداً مخ (قوله جاره

وهو استحسن وقال الشافعي الجار إلى أربعين داراً من كل جانب (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) كما بآبائهم وأعمامهم وأخوالهم وأخواتهم وغيرهم (بشرط موته وهي منكوحته أو معتقته من زوجي) فلو من بائن لا يستحقها وإن ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم وأما في عرفنا فيختص بأبويها عذاية ونحوها وأقره القهستاني في قلت ~~لكن~~ حرم في البرهان وغيره بالادل وأقره في الشريعة لآلية ثم نقل عن العيني أن قول الهداية وغيره أنه صلى الله عليه وسلم الماتزوج صفة صوابه جوهرية بنت الحارث قلت فلهذه هذه الفائدة (وختمه زوج كل ذي) كذا في النسخ قلت الموافق لهامة الكتب ذات (رحم محرم منه) كالأزواج بناته) وعمانه وكذا كل ذي رحم من أزداجه من قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا المهر أبو المرأة وأما هو الماتزوج المهر فقط زلعي وغيره زاد القهستاني وفيه في إياها أن يختص المهر بأبي الزوجة والختن بزواج البنت لانه المهرور (وأهل زوجته) وقال كل من في عياله ونفقة غير عيالكم وقوله ما استحسن شرح تكملة قال ابن النكاح وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى فحينئذ وأهلها إلا امرأته انتهى قلت وجوابه في المعقولات (وأهل أهل بيته) وقيلته التي ينسب إليها (د) حنيفة (يدخل فيه) كل (من ينسب إليه من قبل آبائه إلى أقصى أب له في الإسلام) سوى الأب الأقصى لانه مضاف إليه قهستاني عن التكراماني (الأقرب والابعد والمذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل فيه الغني والفقير إن كانوا لا يحرمون كافي الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وابنه وزوجته كافي شرح التكملة يعني إذا ~~كانوا~~ الأربون (ولا يدخل فيه أولاد البنات) وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة منه لأن الولد انما ينسب لآبيه لا لآلته (زوجته أهل بيت أبيه) لأن الإنسان يتجنس بأبيه لا بآبائه

من لصيقه) قال في الاملاء قال أبو حنيفة إذا وصى فقال ثلث مالي لجباري قالوا صبيته لجباريه الملاصقين لداره فكل دار كانت بلزقه فالوصية لجميع من فيها من السكان وغيرهم عبداً كانوا أو أحراراً نساء كانوا أو رجالاً بينهم بالسوية ذمة كانوا أو مسلمين بالسوية قربت الأبواب أو بعدت أن كانوا ملائقين الدار وقال أبو يوسف ومحمد إن ثلث لهؤلاء الذين ذكر أبو حنيفة وغيرهم من الجبارين من أهل الهلة ممن يضمهم مسجد واحد وجاعة واحدة ودعوة واحدة فهو لآبائهم في كلام الناس وفي الزيادات عن أبي حنيفة أن من كان منهم له دار من تلك الدور وليس بساكن فيها ليس من جباريه انتهى شاوي لمخصا في الشريعة لآلية ويستوى فيه الساكن والمالك ولا يدخل فيه العبد والامه والمديون وأمهات الأولاد لأنهم أتباع في السكنى ويدخل المكاتب وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لا طلاقه ولا يدخل عندهما إلا الوصية وصية مولاه وهو غير ساكن انتهى وهذا لا ينافي ما قبله فان موضوعه فبين ~~ممكن~~ مع مولاه وهذا في المفرد بالسكنى فتدبر ثم نقل عن التبيين أن الأرملة تدخل لأن مكاتب تضاف إليها ولا تدخل التي لها بعل لأن مكاتبها تبع له انتهى ملخصاً (قوله وهو استحسن) كافي التبيين والهداية ومسكين والمدرور وغيرها مكنت وظاهره أن العمل عليه (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) قال في البرهان أوصى لاصهاره تكون الوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأته أبيه وابنه وامرأة كل ذي رحم محرم منه لأن الكل اصهاراً انتهى وما ذكره المصنف هو تفسير الامام محمد قال البدر العيني في شرحه للهداية قال لا تراه قول محمد بن الحسن حجة في اللغة استشهد به أبو عبيدة في غريب الحديث انتهى وقال نفع الاسلام البزدوي في شرح الزيادات أن الصهر قد ينطلق على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم بن عدي

ولو كنت صهر لابن مروان قزبت \* ركابي إلى المعروف والظن من الرحب  
ولكنني صهر لآل محمد \* وخالني العباس والخال كالآب

سمى نفسه صهراً وكان أحلاماً أمة العباس انتهى (قوله وإن ورثت منه) بأن أبائهم في المرض انتهى شريعة لآلية (قوله ثم نقل عن العيني الخ) أي في شرح الهداية بعد قول صاحب الماتزوج صلى الله عليه وسلم صفة أعني كل من ملأ من ذي رحم محرم منها أكراماً لها وكانوا يسجون اصهاراً إلى صلى الله عليه وسلم وتبعه في الكافي والتهذيب فذكر ما نصه هذا وهم وصوابه جوهرية أخرجه أبو داود في سننه في العتاق عن محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وقعت جوهرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها وكانت امرأة ملاحه تأخذها العين قالت عائشة فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكانها فلما قامت على الباب رأيتها ففكرت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيري منها مثل الذي رأيت فتسالت يا رسول الله أنا جوهرية بنت الحارث وقد كان من أمرى ما لا يخفى عليك وإن وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس وإن كانت على نفسي فحنت ألك في كتابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لك إلى ما هو خير منه فقالت يا رسول الله ما هو قال أؤذي عنك ثيابك وأتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قال فتسالم مع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد تزوج جوهرية فأسألو ما يابدهم من السبي فاهتقهم وقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فإرايت امرأة أعظمهم بركة على قومها منها أعتق في صبيها ما تهيت من بني المصطلق انتهى وفي مسند أحمد والبراز أن الكتابة كانت على تسع آواق من الذهب فدخلت آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالت يا رسول الله أنا امرأة مسلمة أشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله وأنا جوهرية بنت الحارث سبيد قومه أصابني من الأمر ما قد علمت فوكت في سهم ثابت بن قيس فكانتني على ما لا طاقه لي به وما أكرهني على ذلك إلا أني رجوتك صلى الله عليه وسلم فاعتني في فكالي الحديث انتهى ملخصاً قال وقد علم عاصم أن السبي كان قد قسم وأخرجه العصابة من الرقا أكرامه صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن الصهر كل ذي رحم محرم من امرأته تأمل لما علمت من القصة انتهى (قوله وختمه الخ) قال محمد في الاملاء إذا قال قد أوصيت لاختاني بثلث مالي فاختان الزوج زوج كل ذي رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لآبائهم اختانته فان كانت له اخت وبنت اخت وخالة وكل واحد منهم زوج وزوج كل واحد منهم من أرحام فكلهم جميعاً اختانته وثلث بينهم بالسوية لأنني ولله كره فيه سواء وأم الزوج بأبيه لا بآبائه

(وكذا أهل بيته وأهل نسبه) كآله ونسبه  
 فحكمه حكمه (ولو أوصت المرأة لجنسها  
 أو لأهل بيتها لا يدخل ولدها) أي ولد المرأة  
 لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (الآن يكون أبوه)  
 أي الولد (من قوم أبيها) فحينئذ يدخل لأنه من  
 جنسها دوروكافي وغيرهما قلت يفاده  
 أن الشرف من الأم فقط غير مستبركافي  
 أو آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفتى شيخنا الركن  
 نعم له مزية في الجملة (وان أوصى لأقاربه أو لذي  
 قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذي قرابته  
 (أو لأرحامه أو لآلئابه فهي للأقرب فالأقرب  
 من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان)  
 قيل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد)  
 ولو ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم قوله  
 (والوارث) وأما الحد وولد الولد فدخل في  
 ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار  
 (ويكون للثنين فصاعدا) يعني أقل الجمع في  
 الوصية اثنتان كما في السيرات (فان كآله)  
 للامه ص (عمان وخالد فهى اعميه) كالارث  
 ولا يارباعا وله عدم وخالفان كان له النصف  
 ولهما النصف) وفاد اثلاثا (ولو عم واحد  
 لا غير فله نصفها وربع النصف) الآخر (الى  
 الورثة) لعدم من يستحقه (ولو عم وعمه استويا)  
 لاستواء قرابتهما (ولو اتعدم المحرم بطلت)  
 خلافا لهما (ولو ولد فلان) فهي (للذكر والانثى  
 سواء) لان اسم الولد يعم الكل حتى الحمل  
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد ابنته فلوله ثلث  
 اصله وبنيها فهي للبنات عا بالحقية فقط  
 تعذر صرف الى الجواز فخر زاعن التعطيل  
 ولا يدخل أولاد البنات وعن محمد بن خلو  
 اختيار (ولو ورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين)  
 لانه اعتبر الورثة (وشروطهما) أي الوصية  
 (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها  
 كعقب فلان (موت الموصى لورثته) أو لعقبه  
 (قبل موت الموصى) لان الورثة والعقب انما  
 يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر  
 قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما أصاب  
 الورثة يقسم بينهم للذكر كالانثيين كما مر (فلو  
 مات الموصى قبل موته) أي الموصى لورثته  
 وعقبه (بطات) الوصية لورثته أو لعقبه ثم ان  
 كان معهم موصى له آخر قوله أو وصيت  
 لفلان

وبقائه وغير ذلك سواء انتهى اتفاقنا (قوله وفي عرفنا الخ) مكرر مع ما سبق لكنه ذكره لقوله بعد والحق الخ  
 (قوله والحق زوج المحرم فقط) قد تقدم عن نص محمد أنه هو وكل ذي رحم محرم من الزوج (قوله وينبغي في ديارنا  
 الخ) هذا يشير الى ان المعبر ما تعارفه أهل ديار الموصى وعرف ديار لا يقتضى به على عرف ديار آخر (قوله وقال الخ)  
 قال محمد في الزيادات القياس في هذا ان الوصية للزوجة خاصة لكانت مستحقة أن تكون للجمع من يقول فلان  
 من يجهل منزله وداره من الاررار انتهى سرى الدين عن الحدادى قال أبو السعد دبقى ما لو أوصت الى أهلها  
 هل يخص بزوجه (قوله وقوله ما استحسن) قال الجوى ما في الكافي من تأخير دليلهما يقتضى ترجيح قولهما  
 انتهى وسبق كلام الاماكن في الغاية يقتضى ترجيح قول الامام فالقولان مرجحان أبو السعد (قوله  
 وجوابه في الطولات) قال في المنع ولا يـ حجة أن الـ حجة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى  
 وسار بأهل وقال لا هذا أكثر ومنه قولهم تأهل يملأ كذا والمطلق يصرف الى الحقيقة المستعملة انتهى  
 والخطاب يقع بواو الجمع تعظيما ولها ولو لودها فان قلت ما الجواب عن الآية المذكورة قلت له ان يجب بأن  
 قرينة العموم موجودة وهو الاستثناء (قوله وقيل) في المنع لان الاك القليلة التي ينسب اليها انتهى في الهندية  
 ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وأياهم أقصى أب في الاسلام حتى ان الموصى لو كان علويا يدخل فيه  
 كل من ينسب الى علي رضي الله تعالى عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيه كل من ينسب الى عباس  
 رضي الله تعالى عنه من قبل الاب سواء كان ذكرا أو أنثى ولا يدخل من كان نسبه من قبل الام وكذا لو أوصى  
 لنسبه أو حسيه فهو على قرابته الذين ينسبون الى أقصى أب له في الاسلام حتى لو كان أباه على غير دينه دخلوا  
 في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحس فان الهاشمي اذا تزوج أمة فولدت  
 له ينسب الولد اليه لا الى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون اسمه ثبت أن النسب والنسب يخص بالاب دون الام  
 وكذلك اذا أوصى بنس فلان فلهم بنو الاب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان فهو  
 بمنزلة الوصية لأهل بيت فلان انتهى (قوله لانه مضاف اليه) أي والوصية للمضاف كأي وقيل أنه لا يظهر الا لو  
 قال أو وصيت لآل عباس مثلا أو قال أو وصيت لآل زيد وهو غير الاب الاقصى لا يظهر ولو علم بأن  
 الاب الاقصى لا يقال له أهل بيته لكان أولى (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار وان كانوا لا يحصون  
 كما في نقل المكي (قوله اذا كانوا لا يحصون) لان الوصية لغير الوارث والاولى زيادة وأجازت الورثة (قوله لان  
 الانسان يقبض) أي يقول انما من جسر فلان لا تباؤه وفي غاية البيان الجنس عبارة عن النسب والنسب الى الآباء  
 (قوله وكذا أهل بيته) لاحاجة اليه بقول المصنف وأهل بيته (قوله وفاده الخ) يؤيده ما في الهندية  
 عن البسداء ثمة فثبت أن النسب يخص بالاب دون الام وقد مناه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفوا  
 للهاشمية اذا كانت أمه هاشمية وأبوه من غيرهم ولا يدخل في الوقف على الاشراف الا بنص عليه وأما قوله صلى  
 الله عليه وسلم كل نسب ابن أنثى فهو ولا يـ الاما كان من فاطمة فانه لى أو كما قال فانه وان اعتبر فيه نسب  
 الانثى فهو من المحصوصات كما يفيد لفظ الحديث (قوله نعم له مزية في الجملة) أي على غيره ممن لم يكن كذلك  
 لاتصاله بالبيعة الهاشمية (قوله وان أوصى لأقاربه) في الهندية اعتبر أبو حنيفة في هذه الوصية أربع شرائط  
 أحدها أن يكون المستحق منى فصاعدا والثاني يعتبر الأقرب فالأقرب ويـ كون الأبعد محجوبا بالأقرب  
 كما في السيرات والثالث أن يكون ذارحهم من الموصى والرابع أن لا يرث من الموصى ويستوى فيه الرجال  
 والنساء هكذا في محيط السرخسى وعندهما يدخل في الوصية كل من ينسب اليه من قبل الاب أو من قبل  
 الام الى أقصى أب له في الاسلام ويستوى فيه الأقرب والابعد والواحد والجماعة وهل يشترط اسلام الاب  
 الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون مصر وفا بعد  
 الاسلام حتى ان علويا أو وصى لذي قرابته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى أولاد علي رضي الله عنه  
 لا الى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرف الى أولاد أبي طالب يدخل فيه أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد  
 عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في شرح زيادات لامعاني انتهى  
 (قوله قلت صوابه لذي قرابته) قال في حاشية الشامي ولو أوصى لذي قرابته لا يشترط فيه الجمع لاستحقاق الكل  
 حتى لو كان له عم وخالفان فكله لام عنده لان اللفظ لا يرد فيجزا الم كما لانه أقرب انتهى (قوله فهو عاق اذا اقرب

في عرف أهل اللغة من يقترب الى غيره بواسطة غيره وتنتزب الوالد الى الولد بنفسه لا بغيره (قوله ولو  
 ممنوعين) بصيغة الجمع (قوله كما يشهد عموم قوله الوارث) العلة ما قدمناه أنهم ما يسامن القرابة لأنهم ما  
 من الورثة اذ لا ارث مع الكفر والرق (قوله فيدخل في ظاهر الرواية) ذكره في الزادات من غير ذكر خلاف  
 والاولى فيدخلان (قوله وقيل لا) نقله الحسن عن الامام وروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كما في الهندية عن  
 البدائع (قوله ويكون للابنتين) أي في التعبير بالجمع ونقدم حكم ما اذا قال لذي قرابته (قوله يعني أقل الجمع)  
 الاوضح أن يقول لأن أقل الجمع (قوله كالارث) أفاد به أنه عند التساوي في الوساطة ترجح جهة الاقوى فيقدم  
 العمان على الخليلين وليس المراد أنه يعتز بجهة الارث مطلقا والانتقاض بالمع والعملة فان مقتضى اعتبار  
 أن يجعل الوصية للعم لانه لا لعملة مع أن الوصية لهما مساواة فليسا متساويين (قوله ويردنا نصف الارث الى الورثة) هذا عنده  
 وعندهما يصرف النصف الآخر الى ذوي رحم ليس بمحرم هندية عن البدائع (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده  
 بما اذا ولد له لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للمعمل (قوله  
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب) هذا اذا كان فلان أباً خاضعاً لفلان كان أباً خاضعاً لفلان ولا ولد له لا يدخل تحت  
 الوصية حال قيام ولد الصلب هندية (قوله فلو تعذر صرف الى الجاهل) قال في الهندية واذا أوصى لاولاد  
 فلان وليس لفلان اولاد لم يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل في نفسه اولاد البنات فيه روايتان  
 انتهى وظاهر ما في المؤلف أن الولد الفردي كالاولاد (قوله لانه اعتبر بالورثة) قال في السراج لانه لما علق  
 الوصية بالارث دل على أن معنى الارث معتبر فيها انتهى ولذا اعتبر في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قوله  
 انما يكون) أي ما ذكر بعد الموت لان كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذلك العقب فانه عبارة عما  
 وجد من الولد بعد موت الانسان فأما في حال حياته فليس بالعقب لان العقب ما ثبت بعد غيره انتهى وقد عرفت  
 الاولاد قبل موت أبيهم (قوله ثم ان كان معهم موصى له آخر) أي وقد مات الموصى لورثته قبل موت الموصي  
 (قوله لذلك لا نلتزم) هذا في الورثة وأما في العقب فهي على رؤسهم لان الاسم يتناول جماعتهم فيكونون بالسوية  
 أفاده المصنف (قوله ولورثته وعقبه) والظاهر أنه اذا قال لفلان وورثة فلان وقد مات الموصى قبل موت  
 الموصى لورثته يكون الحكم كذلك ويجوز (قوله فولد له كذلك) أي ذكرنا اننا نقدم الصلبي  
 على ولد الولد لان الاسم يتناول الاعلى الا ترى أن ولد الولد عقب لا ياتهم وأبائهم عقب لجدتهم انتهى منع عن  
 السراج فالاولى أن يقول فولد ابنه كذلك بقرينة ما بعده (قوله ولا يدخل اولاد الاناث) وهل يدخل اولاد البنات  
 في الوصية للورثة فيه روايتان وبعض مشايخنا قالوا الرواية في دخول بن البنات أما بنات البنات فلا يدخلان  
 تحت الوصية رواية واحدة هندية عن الذخيرة وفيه أن كلاله بالرحم وهما في درجة واحدة من النصف  
 الاول من ذوي الارحام وفي حاشية أبي السعود أن اولاد الاناث يدخلون في النصف وليست ووفى قصة الوقف  
 والوصية وعزاء الى الخصاص (قوله الارمل الذي لا يقدر على شيء) من أرمل اذا افتقر من الرسل وهو التراب  
 ومن الناس من قال الارامل جمع أرمل وهي المرأة التي ملئت منها زوجة اقمى في النساء خاصة عنده وبديل على  
 العموم قول الشاعر

كل الارامل قد قضيت حاجتها • فمن حاجة هذا الارمل الذكر

(قوله ان أحصوا بغير كتاب أو حساب) هذا قول الثاني وهو الايسر وقيل أنه مفوض الى رأى القاضي (قوله  
 فبراديه القربة) قال في الدرر لان المقصود من الوصية القربة وهي في سائر الخلة ورتب الجوعة وهذه الاسامي تشهر  
 بنصف الحاجة فجازله على الفقراء انتهى (قوله الا اذا كان اسم قبيلة أو رخذ) العشائر أو رخذ الشعب  
 ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم عن العمام (قوله على ما تر) أي من أنها حينئذ تنصرف  
 فقرائهم (قوله بالموت) أعلم أن المسئلة تختمل صوراً غامضة لان الموصى أماناً يكون له موالى أعلن وموالى  
 أسفلون أو مولى واحد فيهما أو يكون موالى في أحدهما ومولى واحد في الآخر وفيما صوران وفي كل  
 أماناً بغير الموصى بصيغة الجمع أو بصيغة الافراد وصريح المصنف فيما اذا تعددت الموالى في الجهتين ووقع التعبير  
 بالموالى وتكرر في الصور (قوله وحديث) أي حين اذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النبي والاناث في عدم  
 العموم (قوله وهو غير مختلف) أي بفضله غير مختلف بين الاعلى والاسفل وأما على ما ذهب اليه شمس الأئمة

ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها للفلسان  
 الموصى له دون ورثته وعقبه لان الاسم  
 لا يتناولهم الا بعد الموت وتعام في السراج  
 وفيه عقبه ولده من الذكور والاثان فان ما قوا  
 فولد له كذلك ولا يدخل اولاد الاناث  
 لانهم عقب لا ياتهم لاله (وفي أيتام بنيه) أي  
 بن فلان واليتيم اسم لمن مات أبوه قبل الحلم  
 قال صلى الله عليه وسلم لا يتر بعد البلوغ  
 وهما بنهم وزمناهم وأرامهم) الارمل الذي  
 لا يقدر على شيء رجلاً كان أو امرأة ويؤيده  
 قوله (دخل) في الوصية فقيرهم وعقبهم  
 وذكرهم وأنثاهم) وقسم سوية (ان أحصوا)  
 بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون قلبكاهم  
 والافقرائهم يعطى الوصية من شاء منهم شرح  
 التكملة انه اذا لم يكن حينئذ فبراديه القربة  
 (وفي بن فلان يجزى من بذكورهم) ولو  
 أغنياه (الا اذا كان) فلان عبارة عن (اسم  
 قبيلة أو) اسم (تخذه في اول الاناث) لا يخلط  
 بينه وبين رداءه تنساب كما في بن آدم (وهو كذا)  
 يدخل فيه أيضاً (مولى العتاقة أو) مولى (الحوالة  
 وخلفاؤهم) يعني وهم يجهلون والافالوصية  
 باطلة والاصل أن الرصبة متى وقعت باسم  
 بنى عن الحاجة ككأيتام بن فلان تصح  
 وان لم يجهلوا على ما تروى في قوله تعالى  
 وهو معلوم وان كان لا يبنى عن الحاجة فان  
 أحصوا صحت ويجعل غلبتها والابيات وتعامه  
 في الاختيار (أوصى من له معتقون ومعتقون  
 لمواليه بالموت) لان النظام يترك ولا عموم له  
 عندنا ولا قرينة تدل على أحدهما ولا فرق في  
 ذلك عند عامة أصحابنا بين النبي والاناث  
 واختار شمس الأئمة وصاحب الهندية أنه  
 يتم اذا وقع في غير النبي وحديث فقوله  
 لو حلف لا يكلم موالى فلان يتم الاعلى  
 والاسفل لا لوقوعه في ان في بل لان الحامل  
 على المين بنفسه وهو غير مختلف عناية  
 وأقره المصنف (الا اذا عينه) أي الاعلى أو  
 الاسفل قبله ونه في حديثه عن زوال المنافع

(ويدخل فيه) أى فى الموالى (من أعتقه فى صفة ومرضه لا يدخل فيه) (مدبره وأمهات أولاده) وعن أبى يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله إلى الفقهاء دخل فيها من يدق النظر فى المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها) كذا فى الفقيه قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطبخ قبره) وأبى ضرب عليه قبة فهو باطله) كفى الخائسة وغيرها وقد مناه عن الميراجية وغيرها لكن قد مناه عنها فى الكراهية أنه لا يكره تطيين القبور فى المختار فنبهنى أن يكون القول بيطيان الوصية بالتطيين مبنياً على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغى أن يكون القول بيطيان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور وأبو عبد الله جواز الأجرة الطاعات أمان على المفق به من جوازها لأن جوازها مطلقاً وقامه فى حوائج الاشياء من الوقف وحرق تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذى عليه الوقف لقراءة القرآن والتدريس فلولم يشر فيه لا يستحق المشر وط له المانى شرح المنظومة يجب اتباع شرط الوقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عليه الوقف يفوت غرضه من إحياء تلك البقعة قال وتحقيقه فى الدرر السنية فى مسئلة استحقاق الجامة

\*(باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة)\*  
(حدث الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدى) ويكون محبوباً على ملك الميت فى حق المنفعة كفى الوقف كما بسط فى الدرر) وبطلته فإن خرجت الرقبة من الثلث سلت إليه (أى إلى الموصى إليه) (أما) أى لاجل الوصية (والا) يخرج من الثلث (تقسم الدار اثلاثاً) أى فى مسئلة الوصية بالسكنى أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر (وتماثلاً العبد) فيخدمهم اثلاثاً

وصاحب الهداية فترسب العموم النقي (قوله لا يدخل فيه مدبره وأمهات أولاده) لأن عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف إلى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله انتهى درر (قوله من يدق النظر) أى الفكر والتأمل بالدليل (قوله وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها) حكى عن الفقيه أبى جعفر رحمه الله تعالى أنه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب وفى الهندية عن أبى جعفر أيضاً أنه إذا أوصى للعلوية لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس فى هذا الاسم ما ينبىء عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقرائهم يجوز على هذا الوصية للفقهاء (قوله حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل) أى من غير أدلة وفيه أنهم قد اعتبروا العرف فى كثير من مسائلها فماذا لم يعتبر عرف الموصى (قوله لكن قد مناه المصنف) استدراك على التطيين فقط ولم يتعرض لبناء القبة فهو مكروه اتفاقاً (قوله طلقاً) أى سواء جعلنا الكراهة لتكون القراءة على القبور أو جعلناها لعدم جواز الأجرة على الطاعات (قوله فلولم يشر فيه) انظر ما إذا عسرت عليه المباشرة فى المكان لفقه وعدم وجود خادمها (قوله وتحقيقه فى الدرر السنية) مما يتعلق بذلك ما ذكره أبو السعود فى حاشية الاشياء ما نهى ذكر بعض الافاضل أنه استدلل به عليهم على عدم تعيين المكان بقوله لم يولدنا الصلوة فى الحرم لا يتعين المكان فكذلك إذا عيّن الواقف قال وهذه غفلة عظيمة لأن النذور لو عيّن فغير اليتعين والواقف لو عيّن انساناً للصرف عيّن حتى لو صرف النظار فغيره كان ضامناً فكيف يقاس الوقف على النذر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### \*(باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة)\*

لما فرغ من بيان أحكام الوصايا التى تتعلق بالاعيان شرع فى بيان أحكام الوصايا التى تتعلق بالمنافع وهى الاعراض وأخرها عن الاعيان لأن الاعيان هى الأصل تكون الاعيان قائمة بذاتها ومن الاعراض انتهى شلبي عن الاتفاقية (قوله حدث الوصية بخدمة عبده وسكنى داره الخ) لأن المنافع يصح تعليقها على أحوال الحياة يدل وبغير بدل فكذلك بعد المات لحاجة لها كفى الاعيان انتهى مخ (قوله ويكون محبوباً) أى جبهه ان خرج من الثلث والألفة در ما يخرج (قوله على ملك الميت) لأن الموصى له يملك الوصية من جهته (قوله كفى الوقف) هذا ظاهر على قول الامام أمان على قوله فهو حبس على حكم ملك الله تعالى (قوله كما بسط فى الدرر) أصل ما فيها من التبيين وقال فيه ويجوز وقتاً وبدا كفى العارية فانها أى الوصية تعليق على أصلنا بخلاف الميراث فإنه خلافة فيما يتعلق بالمورث وتفسيرها أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له وذلك فى عين تبنى والمنفعة عرض يفتى انتهى وقد علم أن قوله كما بسط راجع إلى المصنف (قوله وبطلته) قال فى اللوالبية ولو أوصى بغلة داره فى المساكين جاز وبالخدمة لا يجوز لارجل بعينه فى قول الشيخين رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز وان لم تكن لمعين والفرق لهما أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصية لله تعالى والوصية بالغلة وصية بالعين والوصية بالاعيان كما تجوز لهما بد تجوز لله تعالى لأن تعليق الاعيان من الغير جائز بقاها لا بسبب الحاجة فأما الوصية بالخدمة والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للعباد لأن القياس بأبى عليك المنفعة من العبد فتركا القياس باعتبار الحاجة أى فلا بد من تعيين الملك واقفه تعالى منزله عن الاحتياج فلا يجوز تعليق المنفعة منه تعالى انتهى سرى الدين (قوله فان خرجت الرقبة) هذا التفصيل راجع إلى صورة الخدمة والسكنى والغلة (قوله أى إلى الموصى إليه) قياس ما قدمه أول اوصايا من النذر بين أوصيت له وأوصيت إليه أن يأق باللام وهو كذلك فى بعض نسخ (قوله تقسم الدار اثلاثاً) لا مكار القسمة بالأجزاء وهو أصل لتسوية بينهم زماناً واثلاً وأما ما يؤمن حيث الزمان لأن الحق لهم الآن الاول أولى درر (قوله أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر) أى الدار وأما الغلة فتقسم قال فى النقاية وشرعها للفقهائين والايخرج من الثلث قسمت الدار اثنان أو غلة اثنان بأن يسكن الموصى له ثلثاً منها أو الورثة الباقي أو يستغل الموصى له منها يوماً والورثة يومين حتى يستكمل الزمان انتهى (قوله فيخدمهم اثلاثاً) لأنه لا يمكن قسمه أجزاء هذا إذا كانت الوصية غير مؤقتة وان كانت مؤقتة بوقت كالسنة مثلاً فان كانت السنة غير معينة بخدم الموصى له يومين والموصى له يوماً إلى أن يمضى ثلاث سنين فاذا مضت سلم إلى الورثة لأن الموصى له استوفى حقه وان كانت معينة فان مضت السنة قبل موت الموصى بطلت الوصية وان مات قبل مضىها بخدم الموصى له يوماً والورثة يومين إلى أن تمضى تلك السنة

فأذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات الموصى بعد مضى بعضها انتهى منع (قوله هذا) أي قسمة الدار أو ثلثا  
 وخدمة العبد كذلك (قوله بقدر ثلث جميع المال) حتى لو كان عنده من المال ما يخرج منه ثلثا العبد أو ثلثة  
 أرباعه فإنه يخدم الموصى به يومين أو ثلاثة أيام ويخدم يوما الورثة (قوله اثبتت حقه الخ) الأولى لا مكان ثبوت  
 حقه (قوله أو يجزأ ما في يده) ظاهره أنه يجزأ ما في يده يسكن الجميع وليس كذلك بل يسكن ثلث ما يبقى في يده  
 الورثة (قوله لأن المنفعة ليست على أصلنا) وفي تعليقها أعمال أحداث صفة المأبودة فيها تحقيقا للمساواة  
 في مقدار المال وضة واقفا ثبتت هذه الولاية أن عليها تبع الملك الرقبة ولم يملك بعد المأبودة حقه حتى يكون مملوكا  
 لها بالصفة التي يملكها بها أما إذا ملكها بمقصودة بغير عوض ثم ملكها بعرض كان مملوكا كغير مملوك وهو  
 لا يجوز والله تعالى أعلم انتهى (قوله في الأصح) مقابله أن يجوز له ذلك لأن الغير يسكن مثلا لاجله فإذا سكن بنفسه  
 جاز وجه الأصح أن الموصى به الغلة وهي دراهم أو دنانير أو الوصية به ما حصلت فإذا استوفى المنافع فقد استوفى  
 غير الموصى به ولأن فيه ضررا على الميت لأنه لو أجرة وأخذ الغلة لظهر على الميت دين يقضى الدين من تلك الغلة  
 ولو سكن هو بنفسه أي مثلا لا يمكن أن يقضى من السكنى انتهى (قوله ومنه الدار الموقوفة عليه) أي غلتها  
 لا يجوز له سكناها (قوله لأن حقه في المنفعة لا العين) الأولى عكس التعادل لأن الموصى به الغلة وهي دراهم  
 أو دنانير وهما أصيانا لمنافع وهو منقطع عما ذكرناه سابقا في تعليل المسئلة (قوله وقد علمت الفرق بينهما)  
 فإن المسائل الأولى في المنافع والوصية بالغلة وصية بالعين وفي الحلبي كلام غير هذا فراجع أنه ثبت (قوله  
 إذا كان ذلك مكانه) حيث لا يكون له أن يخرج منه لأن تنفيذ الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصى  
 فإذا كان الموصى له وأهل في مصر الموصى فمقصود الموصى أن يخدمه العبد في مصر بدون أن تزلزله مشقة السفر  
 وإذا كان في غيره مصر الموصى فمقصود أن يعمل العبد إلى أهل لخدمته وعندهم وهذا هو المأمور بدلالة الحال  
 فلو شرط أنه يخدمه عند أهل بالافصاح كان للموصى له أن يخرج منه إلى أهل فكذلك إذا علم الخدمة عند أهل بدلالة  
 لأن الثابت بالدلالة كالناتج بالمرجح انتهى غاية ولو كان له أهلان في بلدة الموصى وأهل في غيرها فالظاهر  
 أنه تصرف الوصية إلى الخدمة في بلدة الموصى وفي حاشية أبي السعود عن المقدسي لو خرج بأهله من بلد الموصى  
 ولم يعلم الموصى ليس له إخراج العبد (قوله وأهله في موضع آخر) الأولى أن يقول من الكوفة مثلا إلى البصرة  
 الآن يكون ذلك مكانه واسم الإشارة يرجع إلى البصرة وحينئذ يستغنى عن قوله وأهله في موضع آخر (قوله والآخر  
 فلا يخرج منه إلا باذن الورثة) ولو أفضح بذلك كما لا يخفى وحكم الدلالة كذلك (قوله بطلت الوصية) لعدم من  
 يستحقها إذا لم يستحق الموصى له إلا بعد موت الموصى (قوله وبعد موته يعود إلى الورثة) لأن الموصى أوجب  
 الحق للموصى له ليس يستوفى المنافع على حكم ملكه فلما انتقل إلى ورثة الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى  
 بغير رضاه وذلك غير جائز انتهى بتدوين (قوله ولو ألتفه الورثة) أي سواء كان الموصى له به ثلث أو الكل  
 والدار في حكم العبد على ما يظهر (قوله ولهذا يجمع المريض الخ) أصل العبارة لصاحب التبيين والظاهر أن مراده  
 من مرجع اسم الإشارة ما قدمه في ضمان جنسية الراهن أو المرتهن على الرهن من أن حق كل منهما محترم أي  
 فكذلك هنا فحق الموصى له ألزمنا الورثة بالضم إذا ألتفه والعبد الموصى بخدمته وحق الورثة المحترم  
 منع المريض من التبرع بأكثر من الثلث وفي العبارة من القلاقة ما لا يخفى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها معلا  
 لأنه أوصى لكل منهما ما شاء وأوصى به لكل منهما ما يحق الوصية بانفراد فلا يتحقق منهما ما شاء  
 حتى لو أوصى بالخدمة لآسان ولم يوص بالرقبة صحت الوصية بالخدمة وكانت الرقبة مبرأنا وحكم الميراث  
 يجري في الوصية لأن كلاً ثبت بعد الموت انتهى بنصرت (قوله وهو يخرج من الثلث) هذا المقيد بالنظر إلى كاه  
 والاقتصاع ويخرج بحسبه من الثلث (قوله ونفقة إذا لم يطق الخدمة الخ) لم يبين ما إذا أوصى بالغلة ولا غلة  
 فيها وبينه صاحب المبسوط فقال لو أوصى بغلة نخلة أبد الرجل ولا تخرب قصبها ولم تدرك لم تحمل فالنفقة في سعيها  
 حينئذ والقيام عليها على صاحب الرقبة لأن هذه النفقة تقوم لملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه  
 شيء من هذه النفقة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك ترجع إليه فان الثمرة به المتحصل  
 فان حملت عامات لم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك لصاحب الغلة فان الاختصار  
 التي من حادتها أن تحمل سنة ولا تحمل في سنة يستكون غيرها في السنة التي تحمل فيها أجزأ منه

هذا إذا لم يكن له مال غير العبد والدار  
 والخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلثات  
 جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس  
 للورثة بيع ما في أيديهم من ثلثها على الظاهر  
 لأن ثبوت حقه في سكنى كلها يظهر من آخر  
 أو يجزأ ما في يده في ثلثيها ومن أبي يوسف  
 والبيع ثلثه فنهوا عنه وهو بالخدمة أو السكنى  
 أهم ذلك (وليس للموصى له بالخدمة ليست  
 أن يبيع العبد أو الدار) لأن المنفعة ليست  
 بمال على أصلنا فإذا ملكها له عوض كان  
 ملكا كغيره ملكه يعني وهو لا يجوز (ولا  
 للموصى له بالغلة أن يخدمه) أي العبد  
 (أو سكتها) أي الدار (في الأصح) ومنه الدار  
 الموقوفة عليه وهما المتوى شرح الوهبانية  
 الموقوفة عليه ولا الهبة وقد علمت  
 لأن حقه في المنفعة لا الهبة (العبد)  
 الفرق بينهما (ولا يخرج) الموصى له (ولا  
 الموصى بخدمته) (من الكوفة) مثلا الأولى  
 إذا كان ذلك مكانه (وأهله في موضع آخر)  
 نخرج من الثلث والآخر (أو باذن  
 الورثة) لبقائه حقه فيه (وبعنه) أي الموصى  
 (في حصة الموصى بطلت الوصية) أي  
 (موت بعد) العبد والدار (إلى الورثة)  
 ورثة الموصى بحسبكم الملك ولو ألتفه الورثة  
 ضرة واقية ليسترى بها عسدي يوم مقام  
 الأولى ولهذا يجمع المريض من التبرع بأكثر  
 من الثلث كذا ذكره المصنف في الرهن  
 ولو أوصى بهذا العبد لفلان ويجوز في الدرر وفي  
 وهو يخرج من الثلث مع وثاقه في الدرر وفي  
 التبرع بالية ونفقة إذا لم يطق الخدمة على  
 الموصى له بالرقبة إلى أن يدرك الخدمة فيصير  
 كالأكبر ونفقة الكبير على من له الخدمة

وان أبي الاتفاق عليه رده الى من له الرقة  
 كما استعير مع الميراث حتى قال فداء على  
 من له الخدمة ولو أبي فداء صاحب الرقة  
 أو يده وبطلت الوصية (وبثرة بستانه  
 فأت) الحال أن (فيه غمرة له هذه الثمرة) فقط  
 (وان زاد ابدا له هذه الثمرة وما يستقبل كما)  
 في الوصية (بغلة بستانه) فإن له هذه وما يحدث  
 ضم أبدا ولا (وان لم يكن فيه) أي البستان  
 والمستلة بجهالها (غمرة) حين الوصية  
 (فهو) كالوصية (بالغلة) في تناولها الثمرة  
 المهدومة ما عاش الموصي له زيلتي وفي  
 العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح  
 البستان على صاحب الغلة لأنه هو المنتفع  
 به فصار كالنفقة في فصل الخدمة (تنبيه)  
 الغلة كل ما يحصل من ربيع الارض وكرائم  
 واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع القفة  
 قلت وظاهر دخول غن الجوز ونحوه  
 في الغلة فيجوز (وبصرف غنمه وولدها ولبنها  
 له ما) يبي (في وقت موته سواء قال أبدا أو لا)  
 لان المهدوم منها لا يتحقق بشئ من العقر  
 فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة  
 المساقاة (أوصى يجعل داره مسجدا لم  
 يخرج من الثلث وأجاز واتجهل مسجدا)  
 زوال المنافع بأجازتهم (وان لم يجز ولا يصح  
 ثلثها مسجدا) رعاية لجانب بدوارث  
 والوصية (وبظهر مر كبه في سبيل الله  
 بطات) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا  
 الوصية وعندهما يجوز ان درر وقال المصنف  
 وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح  
 الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة  
 والصوف ونحو ذلك كما مر (أوصى بشئ  
 للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها  
 محمد قال المصنف وبقول محمد أتى مولانا  
 صاحب الجسر (الأن يقول) الموصي (ينفق  
 عليه) فيجوز اتفقا (قال أوصيت بثلاثي  
 أملا أن أوفد من بطات) عند أبي حنيفة لجهة  
 الموصي له وعند أبي يوسف له أن يصطلحا  
 على أخذ الثلث وعند محمد يخير الورثة فأيهما  
 شاءوا أعطوا

• (فصل في وصايا الذي وغيره) •

وأ كبر اذا كانت تحمل كل عام وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانها على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا  
 وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح باليوم ليلا كان أقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فانفق  
 صاحب الرقة عليه حتى يحمل غنائه بسبب وفي نفسه من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كيلا يتلف ملكه  
 فلا يصح كون مبرعا وان كان يستوفي النفقة من الثمار وما يتي من ذلك فهو صاحب الغلة انتهى سري الدين  
 (قوله رده الى من له الرقة) ظاهره أنه يجبر على ذلك ولا يجبر على الاتفاق فلو طالب رجوعه ورضي بالاتفاق  
 فالظاهر أنه له ذلك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورتها الفداء والدفع (قوله هذه الثمرة الخ) اعلم أن استحقاقه  
 جميع الغلة والثمره فيها اذا كانتا خرجان من الثلث وأجازت الورثة أن لم يخرجوا الا بقصده انتهى مكي  
 واعتبر في الهندية خروج البستان الموصي بغيره أو بغلته من الثلث (قوله كما في الوصية بغلة بستانه) الفرق  
 بين الثمرة والغلة أن الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المهدوم الا بدلالة ذلك مثله النصيب على الايد  
 اذ لا يتأبد الا بتناول المهدوم أما الغلة فتنتظم الموجود وما يكون بعرض الوجود مرة بعد أخرى عرفا يقال  
 فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه وداره فاذا أطلقت فتناول الموجود والمهدوم من غير فرق على  
 دلالة أخرى انتهى تعيين (قوله والمستلة بجهالها) يعني أنه أوصى بثمره بستانه من غير زيادة والاولى التصريح به لعدم  
 تنجيص المارد بهذه الجملة (قوله فهي كالوصية بالغلة) وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول  
 المهدوم الا بمجرد اذ كان في البستان ثمرة عند موت الموصي صادم مستعملا في حقيقة فلا يتناول الجواز  
 وان لم يكن فيه ثمرة يتناول الجواز ولا يجوز الجمع بينهما الا أنه اذا ذكر لفظ الا بدلتناولها علما بعدم الجواز لاجتماع  
 بين الحقيقة والجواز فانه لا يجوز عندنا (تنبيه) اذا أوصى بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له  
 مال غيرها فأنشأ وصية على صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل  
 والشجر واذا أوصى بغلة بستانه فاشترى الموصي له البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية وكذا الوارثون  
 بشئ على أن يسلم الغلة وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز هندية  
 (قوله والخراج) قال في الهندية عن التمار خاتمة لو أوصى لرجل بثمره بستان بلفظ أوزع استعمل ولم يصح  
 فانخرج على الموصي له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم أوصى بلرجل فانخرج على الموصي أي في تلك السنة  
 (قوله وظاهره دخول غن الجوز) أي جوز البستان الموصي بغلته اذا بيع أي ظاهره قوله كل ما يحصل من ربيع  
 الارض أن الجوز اذا بيع يأخذ الموصي له بغلته غنمه قلت الجوز حقيقة وهو الذي يتولى بيعه اصالة أو وكالة وبيع  
 غيره فيه موقوف على اجازته والامر ظاهر هذا على نسخة الجوز بالجيم وفي نسخة بالحاء والراء المهمتين وهو  
 شجر لا ثمرة وانظر هل هذا مثل الخطب قال في الهندية عن محيط السرخسي لو أوصى بغلته كرمه لانسان فانه  
 يدخل فيه القوائم والاوراق والخطب والثمره انتهى (قوله ما يبي) الاوضح ما وجدنا في المنع لانه لا يجب عند  
 الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ انتهى (قوله لان المهدوم الخ) قال في المنع الفرق أن القياس بأبي عبد الله  
 المهدوم الآن في الثمرة والغلة المهدومة جاء الشرع بورد المقتضى عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جوازه  
 في الوصية بطريق الاولى لان بابها أوسع أما الولد المهدوم والصوف المهدوم والابن المهدوم فلا يجوز ان ياراد العقد  
 عليها أصلا ولا تنفق بعده فكذا لا بدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعد البيع  
 تبعا وباعتداس مع قصودا فكذا بالوصية انتهى (قوله ولم يخرج من الثلث) الاولى أن يقول وليس له مال الا هذه  
 الدار لقوله بعد وان لم يجز ويجعل ثلثها مسجدا (قوله وفيه نظر) أي في قياس الوصية على الوقف المقتضى من قوله  
 فكذا الوصية (قوله حيث لا يصح الوقف) حينية مكان وأبدل منه قوله في مواضع كثيرة (قوله وجوزها محمد)  
 لانه يعمل على الاصرار بالصرف الى مصالحه تصحبه الكلام (قوله فيجوز اتفقا) ويكون ذلك ككرر النفقة  
 بنزلة الوقف على مصالحه (قوله لهم أن يصطلحا على أخذ الثلث) كما اذا قال أملا أن أوفد أن على ألف درهم (قوله  
 يخير الورثة) اقباهم مقام المورث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في وصايا الذي) •

لم يوجد التعبير بالظن فصل فيما شرع عليه المصنف قال الاتفاق لما ذكر وصية المسلم ذكر وصية الذي بعده لان  
 الكفار الملحون بالمسلمين في احكام المعاملات بطريق التبيهة (قوله وغيره) كالاستئمان وصاحب الهوى والمرئدة

(قوله ذى جعل داره بيعة أو كنيسة) أى فى موضع لهم أحداث ذلك فيه كالتقى شلى أى ومن باب أولى  
فى غيره (قوله فهو ميراث) أى انما قام من الامام وصاحبه (قوله لانه كوقف لم يسجل) قال الاتقانى أما عند أبى  
حنيفة فلا تملك الوقف أرضا فى محته ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لان الوقف ليس بلان حال الحياة بخلاف  
ما اذا كان مضافا لما بعد الموت انتهى وفى الشريعة لا ية فى قول صاحب الدرر لانه كوقف لم يسجل مانحه فيه نظر  
لانه تقدم فى الوقف لازم بغير التسجيل فلا حصر ولا ية يفيد أن مانعه الذى اذا سجل لم يسجل مانحه فيه نظر  
أنه يورث كالوقف الذى لم يسجل انتهى فالمراد بالجعل ما يملك الوقف ولو محكوم به وتقدم فى الوقف أنه لا يصح  
وقف الذى الا اذا كان على قربة عندنا وعندهم فالأولى التعليل به (قوله وليس هو كالمسجد) ليس من ثقة  
قولهما بل من ثقة قوله جواب عن سؤال تقديره ان هذا فى حقهم كالمسجد فى حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث  
فينبغى أن يكون هذا كذلك انتهى على (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) أى يسكنه واقفه ويدفن فيه اموانه  
الحال ما لو كان الفعل من بعد الوقف فلا يخل بالمسجدية (قوله للمعنيين) أى يخصى عددهم شلى وفى الهندية  
وصية الذى ان كانت من جنس المعاملات فهو صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي أربعة  
أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت للمعنيين ودية تملكها منهم فلا يعتبر فيه  
جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لغيرهم معنيين وهذا هو الثانى فهو باطله الثالث ما هو قربة عندنا وصية  
عندهم وهي كالتي قبلها الرابع عكس الثالث وهي صحيحة عند الامام مطلقا وعندنا تصح للمعنيين وتطل  
لغيرهم (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل تملكها) فاصبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فأمكن تصحها على  
اعتبار المعنيين فن حيث التملك اعتبرنا فيها الثالث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة لهم ولا يشترط صحة  
الأحداث لانها وصية ثم الظاهر أن هؤلاء المعنيين لا يجب عليهم جعله مكتبة أو نحوها (قوله فى القرى  
فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا) قال فى الهندية من السيران أراد أهل الذمة أحداث البيع والكفاس والجوس  
أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك فى مصر المسلمين وفيما كان من قضا المصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا  
ذلك فى السودان اقرى اختلاف الروايات فيه ولا خلافا لها المختلف المشايخ فذا بلغ على المنع الا فى قرية غالب  
سكانها أهل الذمة ومشايع بخارى منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسى الاصح عندهم أنهم يجوزون  
من ذلك فى السودان انتهى خاتمة وفى أرض العرب يمنعون من ذلك فى أمصارها وقرىها هداية (قوله كوصية  
حر بي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو أوصى الذى بأكثر من الثلث أو لوارثه لا يجوز كالمسلم لانهم التزموا  
أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو أوصى بخلاف ماله جاز اعتبار الارث اذا كفر كماله واحدة  
ولحربى فى دار الحرب روايتان كما اذا أوصى مستأمن أقاده الزبلى (قوله لانهم أموات) ولان حرمة ماله باعتبار  
الامان والامان كان لحقه لا لحي وورثته وقيل اذا كان ورثته معروفين لا يجوز بأكثر من الثلث الا باجازتهم  
انه بالامان التزم أحكاما فصار كذا انتهى تبين (قوله بل لانه لا مستحق له فى دارنا) الاولى التعليل بأن  
أخذ الامان له وللماله فينسحب على ما بقى منه فوصل الى وارثه والا فعلى ما ذكره لا يعين الدفع الى الوارث (قوله  
وكذا لو أوصى مستأمن مثله) أى بكل ماله (قوله لما قلنا) من أنه ليس لورثته حتى مراعى لانهم اموات زبلى  
(قوله جاز على الاظهر) قابل ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم فى دارهم كالحق حتى يمكن الحربى من الرجوع  
اليها فصار كالأرث وجه الاظهر أن الوصية تملك مبدءا ولهذا يجوز للذى والعبد بخلاف الارث (قوله  
اذا كان لا يكفر) أى به فذهب الجارح لانه يورثون كان على عقيدته من ورثته مرتد مثله ولا يرث مرتد من مرتد  
بل الارث كله لمن عقيدته غير كذرة أوليت المال (قوله فى الاصح) فلا توقف وصيته بل حكى عليه الاجماع  
ومقابل ما ذكره السفذاق فى النهاية عن بعضهم انه لا تكون بمقتضى الذمة فلا تصح منها وصية والفرق بينهما  
أن الذمة تقر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) أى التى لم يذكرفى ولا فى غيرها والعامة ما ذكر فيها  
(قوله وهي على الفنى حرام) أى ولا يمكن جعلها هبة له بعد موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالها  
تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الفنى هبة والهبة للفقير صدقة (قوله أو يقوم اغنياء) مستغنى عنه بقوله  
ولو خست به (قوله وكذا الحكم فى الوقف) يعنى أن الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يملك لفقير وان هم الواقف  
واذا خست به غنى معين أو يقوم محصورين اغنياء حصل لهم وعل كون منافعها لا عينه انتهى دور (قوله

ذى جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت نار  
(فى محته غيات فهو ميراث) لانه كوقف  
لم يسجل وأما عندنا فلا نه معصية وليس  
هو كالمسجد لانهم يشكون ويذوقون  
فيه موانع حتى لو كان المسجد كذلك يورث  
قطعا قال المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصر  
محزرا خاله الله تعالى (وان أوصى الذى  
أن يبنى داره بيعة أو كنيسة) يعين فهو جائز  
من الثلث ويجعل تملكها (و) أن أوصى  
(بداره) أن يبنى (كنيسة) أو بيعة (فى القرى)  
فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا (لقوم غير مسلمين  
صحت) عندهم لا عندنا المأثر انه معصية وله  
أنهم يتركون وما يدينون فتصح (كوصية  
حر بي مستأمن) لا وارث له هنا (بكل ماله  
لمسلم أو ذمى) كذا فى الوقاية ولا عبرة بغيره  
لانهم أموات فى حقنا ولو أوصى لانه لا مستحق  
نقد ورد بآق به لورثته لا ارثا بل لانه لا مستحق  
له فى دارنا وكذا لو أوصى مستأمن مثله ولو  
أعتق عبده عند الموت أو دبره نقد من الكل  
لما قلنا ولو أوصى له مسلم أو ذمى جاز على  
الاظهر زبلى (وصاحب الهوى اذا كان  
لا يكره فهو بمنزلة المسلم فى الوصية) لانا امرنا  
ببناء الاسلام على ظاهر الاسلام (وان كان  
يكره فهو بمنزلة المرتدة) يكون وقوفه عنده  
نافذة عندهما شرح الجمع (والمرتدة  
فى الوصية كذمة) فى الاصح لانها لا تقتل  
(الوصية المطلقة) كقوله هذا القدر من مالى  
أولت مالى وصية (لا تملك للفنى) لانها صدقة  
وهى على الفنى حرام (وان عمت) كقوله  
ياكل من الفنى والتقدير لان اكل الفنى  
ياكل من الفنى بطريق التملك والتعليل انما  
يصح ما بين الفنى لا بين ولا يصح (ولو  
خست) الوصية (به) أى بالفنى كقوله  
هذا القدر من مالى وصية زبلى وهو غنى  
(أو يقوم) اغنياء (محصورين) الحكم فى  
وصية تملكهم (وكذا) الحكم فى  
(الوقف) كما حرمه ملاحسرو

المتولى على الوقف كالوصى) قال فيه لو نصب وصيا في تركه ايتام وهم في ولايته لا التركة أو بالهكس أو بعض التركة في ولايته لا بعضها قبل يهيج النصب على كل حال وبعد بر التظام والاستعداد فيصير وصيا في التركة ايتاما كانت وقبل يصير وصيا في ولايته من التركة في غيره وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولايته لا التركة ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل صرح لو وقعت المطالبة في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف قيل يعتبر التظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز انتهى والاولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصى (قوله جاز للوصى صرفه للورثة) أى وجاهل صرفه لغيرهم وانما نص على المتوهم (قوله يعنى لغير قرابة الولاد) أمالههم فلا يجوز عنها ولو عينه الموصى فقد نقل في القصة عن أبي القاسم أوصى أن يعطى عن كذا رات صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز به عن الكفارة أفاده المصنف (قوله من يجوز صرف الكفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف مطلق الوصية للمساكين) روى هشام عن محمد أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم كالحضور فان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضر غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أى ولا يشترط الجمع لأن الالحسنة أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغيرا) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحترقات (قوله أوصى بكفارة صلواته) نص على الكفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بلا خلاف (قوله لم تجز لغيره) أى لم تجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره مخ (قوله لفساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها مخ ومتقابل المفتى به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفقا في فلا بد من القبض والتصدق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القرض حصل منه بعدم موت الموصى (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلودفعه خاليا عن هذه النية لا يجزى ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أى أو أكثر منه أو أقل منه فتركه الاقل صدقة عليه أو تركه من الاكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهلكه) اغا ذكره لكونه صادرا بنافيتهم أن حكم الدين يجزى فيه والاول وجه له وهو قائم بالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل بعقار) لا يحترق للعقار (قوله تسمع) أى الآن يعضى خمس عشرة سنة الا ان لحق الوصية بالمراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك اذا ذكره من التعليل (قوله فباعها) أى الموصى له بها (قوله بعدد) أى موت الموصى (قوله قبل القبض) طرف لاياع أى قبل قبض الموصى له الدار (قوله وقفت ضيعة) أى ثم ماتت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجهت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولى أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولى فانه يأثم بضيعة اذا قبل الولاية الا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر مخ (قوله يؤخذ الثمن) أى يأخذ الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع ورثة المشتري على الشفيع بالثمن انتهى مخ (قوله ولو استحق الدار) أى من يد الموصى له (قوله لانه طهرانه) أى الموصى أوصى بحال الغير أى فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم واستعفر الله العظيم

### \*(باب الوصى)\*

لما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان أحكام الموصى اليه وهو الوصى المأثن أحكام الوصايا يشمله لكن قدم أحكام الموصى له لكثرتها وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس يقال أوصى الى فلان أى أوصى اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالتصريف والفتح والمنفوس اليه الوصى انتهى مخ ولا ينبغي لأوصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه قهستانى (قوله أى بعلمه) تفسير للعنفى الموضعين أى فلا يشترط الحضور (قوله يرتد) لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس له وصى ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكنه أن يوصى غيره ورر ولو قبل بعد الرد لا يصح قبوله قهستانى لا اذا قبل في وجهه نائيا لما في البرازية أوصى اليه فقال في وجهه لا قبل كان ردًا ولا يكون وصيا فان قال له الموصى ما كان

وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالوصى \* فروع \* أوصى بثلاث ماله للصلوات جاز للوصى صرفه للورثة لا يجوز صرف الكفارة لغير قرابة الولاد \* يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانه يجوز لكل ورثته ولا أحدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالغين راضين فلو منهم \* أوصى أو غائب أو حاضر غير راض لم يجز \* أوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم تجز لغيره به يقتضى لفساد الزمان \* أوصى لصلواته وثلاث ماله ديون على المعسر من قترك الوصى لهم عن الفدية لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو أمر أن يتصدق بالثلث فاقبض فغصب لخاصب ثلثها مثلا واستهلكه قترك صدقة عليه \* يجوز صرفه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر أوصى لرجل بعقار ومات فقسمت التركة والموصى له في البلد وقد علم بالقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسع ولا يطالب بالتأخير ان لم يكن رد الوصية \* أوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض مخ لجواز التصرف في الموصى به قبل قبضه \* وقفت ضيعة على ولده وجعلت عم الولد متوليا والولد أب فالمتولى أولى من الاب \* شري دارا وأوصى بها لرجل فأخذها الشفيع من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار لا يرجع الموصى بحال الغير بشئ لانه ظهر أنه أوصى بحال الغير \* (باب الوصى) \* وهو الموصى اليه (أوصى الى زيد) أى جعله وصيا (وقبل عنده) مخ فان رد عنه أى بعلمه (يرتد)

(والالا) يصح الرد بغيره لثلاثه فبروروا  
من جهته ويصح ارجاعه عنها ولو في غيبته  
عند الامام خلافا للثاني بزازية (فان سكنت)  
الموصى اليه (فانت) موصيه (فله الرد والقول  
ولزم) عقد الوصية (بييع شئ من التركة وان  
جهل به) أي بكونه وصيا فان علم الوصي  
بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف  
الوكيل) فان علمه بالوكالة شرط (فان سكنت  
ثم) (رد بعد موته) ثم قبل صح الا اذا انفذ قاض  
رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (ولو) أوصى  
(الى صبي وعبد غيره وكافر وفاق بذل) أي  
بتلهم القاضي (بغيرهم) انما مال للفقار ولنفذ  
بذل بغير صحة الوصية فلو تصرف فواقل  
الاخراج جازر سراجية (فلو بلغ الصبي وعق  
العبد وأسلم الكافر) أو المرتد وتاب الفاسق  
مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح  
استحسانا (لم يخرجهم القاضي منها) أي عن  
الوصاية والموجب للعزل الآن بكون غيبته  
امين اختيار (والى عبده) الحال أن ثم ورثته  
صغار صح) كتابته الى مكاتبه أو مكاتب  
غيره ثم ان رد في الرق فلكا العبد (والالا)  
وقالا لا يصح مطلقا درر (ومن عجز عن القيام  
بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضي  
(اليه غيره) رعاية لخلق الموصى والورثة (ولو  
ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو  
عزله) أي الوصي المختار الثاني مع أهليته  
لها أن ينفذ عزله وان جار) القاضي (وانتم) في  
الاشياء اختلافوا في صحة عزله والاكثر على  
الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء  
بعدم الصحة كما في الفصولين وأما عزل الخائن  
فواجب اه قلت وعبارة جامع الفصولين  
من الفصل السابع والعشرين الوصي من  
الميت لو عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله  
فلو عزله قيل يعزل اقول الصحيح عندى انه  
لا يعزل لأن الموصى أشد حق بنفسه من  
القاضي فكيف يعزله وينبغي أن يفقه بفساد  
قضاة الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا  
فقد ترجع عدم صحة العزل للموصى فكيف  
بالوظائف بالاوقاف

طى أن ترد ابصا اليك فقال قلت صار وصيا قال في المنع فان قلت ما الفرق بين الموصى له والموصى اليه  
في أن قبول الأول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حال حياة الموصى ثم رد بعد وفاته كان صحيا بخلاف الثاني  
قلت أجيب عنه بأن نفع الأول بالوصية لنفسه ونفع الثاني للموصى فكان في رد بغير علمه اضرابه فلا يجوز  
بخلاف الأول لأن الموصى به يرجع الى ورثة الموصى ولا ضرر في ذلك والله تعالى أعلم انتهى (قوله بغيره) أي  
بغير علمه وفي القهستاني والاردعنده بأن لم رد في حياته أصلا أو رد فيها بلا علم لا يرده لانه اعتمد عليه فيتم ضرر  
بارد انتهى (قوله ويصح ارجاعه) أي بعد قبول الایضاء اذ قبله لم يدخل حتى يخرج (قوله خلافا للثاني) فانه  
لا يخرج به الا بعلمه عنده (قوله فله الرد والقول) لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بالقبول  
الوكالة ولا تغرب هنا لأن الموصى هو الذي اغتر حيث لم يتعرف عن حاله أنه قبل الوصاية أم لا انتهى درر  
(قوله فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط) لانه اثبات خلافة وهو صحيح بلا علم كالورثة بخلاف الوكالة فانها  
ايات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل انتهى قهستاني (قوله ثم قبل صح) لأن الایضاء لا يطل بمجرد  
قوله لا قبل لأن في ابطاله ضرر بالامت والضرر واجب الدفع انتهى درر (قوله فلا يصح قبوله بعد ذلك) لانه  
حكم في مجتمعه فيه قهستاني (قوله وعبد غيره) قيد به لأن الكلام على الایضاء الى عبده يأتي بعد واطاق فيه  
فعله ولو ما ذناله في ذلك كما في القهستاني (قوله وكافر) ولو ذميا ولو اوفيا حتى أو (قوله وفاق) قال الزيلعي  
قال النسفي في الكافي شرط في الاصل أن يكون الفاسق متم ما نحو فامنه على المال وقول المصنف بذل بغيرهم  
أي بإيضاء الى محر مسلح صالح لأن العبد يمحى والكافر عدو والفاسق متم بالخيانة (قوله ولنفذ بذل بغير صحة  
الوصية) وعليه عامة المشايخ وهو اقول الامام محمد في الاصل والجامع الصغير انما باطله على معنى انها تبطل  
بإبطال القاضي في جميع هذه العور وقيل تبطل في غير العبد اما الایضاء اليه فاعدم ولايته بكون باطلا وقيل  
تبطل في الفاسق وقيل الكافر كالعبد (قوله وأسلم الكافر) أي الاصل (قوله فوض ولاية الوقف لصبي صح)  
وكذا الوصية الى الصبي جائزة ولكن لا يلزمه العهدة كالوكالة من عن المجتبي (قوله ثم ان رد في الرق  
فلكا العبد) فان كان مكاتب غيره صح واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهي مسئلة المصنف الخلافية  
(قوله والالا) أي بأن كان بينهم كبير لا تصح لانه يبيع نصيبه منه أو ينفذ فيعجز العبد فامتنع الجواز  
انتهى درر (قوله وقال لا يصح) طاقا درر) قال فيها لأن فيه اثبات الولاية لانه ملوك على المال وهو قلب المشروع  
وله أنه أوصى الى من هو أهله فيصح كالأوصى الى مكاتب نفسه أو مكاتب غيره وهذا لانه مكاف مستبد  
بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا كالسكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا  
بالتصرف مثله بلا ولاية لهم عليه انتهى لکنه ليس له أن يبيع رقبته (قوله ومن عجز عن القيام بها حقيقة)  
سواء كان العجز طارئا أو أصليا كما إذا أوصى الى عاجز ضم اليه غيره يعني اذا لم يظهر للقاضي عجزه أصلا مكي (قوله  
لا بمجرد اخباره) لأن الشاكي قد يكون كاذبا تخفيها على نفسه انتهى مخ وكذا اذا شك الورثة أو بعضهم الوصي  
الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يثبت له منه خيانة لأن الموصى اختاره والشاكي قد يكون ظالما  
في شكواه شر بلاية من الكافي (قوله رعاية لخلق الموصى) حيث أقامه وصيا والورثة بضم المشرف اليه (قوله  
مع أهليته لها) اما اذا لم يكن أهلا بأن كان خائنا يعزله كما يأتي لانه وان استغاد الولاية من الميت غير أنه اذا ظهرت  
الخيانة فانت الامانة والميت انما اختاره لاجلها وليس من التفارب ابقاؤه بعد فواتها حتى لو كان حيا لا يخرج منه  
فيستوب القاضي منابه عند عجزه وبقية غيره مقامه كالورثة ولا وصى له وانظر ما لو كان عدلا غير كاف فعزله هل  
يأثم عزله وقد نصوا على أنه يضمن اليه كافيا ولو عزله ينفذ (قوله نفذ عزله) عزاه في القنية الى شرح خواهر زاده  
وان ظهيرا الدين المرغيناني استبعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار للميت انتهى مخ (قوله والاكثر على الصحة)  
قال في الوولولية وهو الصحيح لأن قضاءه وقع في محله فينفذ انتهى مكي (قوله افساد قضاة الزمان) فيكون عزله  
منهم لغرض ديني وادلا مصلحة للدين في عزل الاهل (قوله فكيف بالوظائف بالاوقاف) من الوظائف التولية  
عليه قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون بمحنة واستدل عليه بما نقله  
في الاسعاف وجامع النصولين ثم قال فقد أفاض حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوقف ثم قال واستفيد  
من

من عدم صحة عزل الناصر بغير حجة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن البرازي وغيره انتهى (قوله وبطل فعش أحد الوصيين) الا اذا اُجازه صاحبه بما فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنع (قوله ومفاده الخ) نص عليه في الاسعاف حيث قال لا يتفرد أحد الناصر بالاجارة ولو هو كل أحدهما صاحبه جازت نقله أبو السعود (قوله وبه تأخذ) يفيد كذا ذكره في رسم المفتي أن القوانين يفتي بهما ويقضي (قوله وفي القهستانى أنه أقرب الى الصواب) وظاهر كلام الزبلي اختياره حيث قال ولأن وجوب الوصية عند الموت ثبتت لهما ما عدا خلاف الوكالة المتعاقبة فاذن ثبت أن الخلاف فيهما أى في صورتي الایصال لهما معا أو متعاقبا (قوله من بلدتين) كذا وقع التقييد بذلك لغيره فيحتمل أن التقييد به نظر الى الغالب من أن في كل بلدة قاضيا واحدا حتى لو ولي السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما منصب الاوصياء يكون الحكم كذلك وهو الظاهر ويحتمل أن التقييد استرازي ويحترز وما ذكره من التعليل يؤيد الاحتمال الاول (قوله وتعامه في وكالة تنوير البصائر) لم يذكر في هذه المسئلة الا ما ذكره هنا (قوله وينصب القاضي الخ) قال أبو السعود مفاده أن الوصية تبقى لهما انتهى وفيه تأمل (قوله وتجهيزه) لواقعصر عليه كلفاء عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت وله ذم لا يملك الجبران أيضا في الحضرة والرفقة في السفر انتهى (قوله والخصومة) وجه الانفراد فيها أنهم لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا أحدهما غالبا (قوله وشرا حاجة الطفل) لان في تأخيرها لحوق ضرر به منع قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية عن وسيط المحيط هو شراء طعام الصغير والكسوة واستئجار النظير انتهى (قوله والاثم له) أى قول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية وله ذم انكس الام ومن هو في عياله منع قال عبد البر وفي تأخير خشية القوات وانه في معنى الاموال الضائعة (قوله واعتاق عبد معين) لانه لا يحتاج فيه الى رأى ولا اجتماع ولكن قاضى خان أطلق عتق التسعة لم يقيد بكونها معينة واقعة تعالى أعلم ذكره عبد البر قلت لا مانع من حمل المطلق على المقيّد لان غير المعين يحتاج الى الرأى في اختياره (قوله وتنفيذ وصية) قال في الوسيط بالعين أو بأب أم سرسله انتهى (قوله زاد في شرح الوهبانية) الاولى ذكره بعد قول المصنف ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة (قوله عشرة أخرى) أى غير ما في المصنف (قوله منها الخ) ومنها رذعن المبيع بهيب واجارة نفس اليتيم وتنفيذ وصية بالتصدق عنه بكذا وكذا من ماله اذا كان ذلك لفقر معين أو مسكين معين وقد جمعتها في أربعة أبيات فقال

ويفرد بالتجهيز عتق وصية \* اذا عينا حفظ يبيع ما يضر  
قبول هبات حاجة جمع ضائع \* تخاصم يقضى الدين للطفل يؤخر  
يرد انصب مودع فاسد الشرا \* وحق مبيع منه قالوا وسطا روا  
وقسمة وزون مكبل وصية \* بألف لذي فقر تعين قدروا

زاد المكي عن الخبانية أن لاحدهما قبض تركه الميت اذا لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلال وان لاحدهما استجار حاملين يحمي لان الجنازة وان عتق له شراء الكفن وان لاحدهما التصديق بمنطقة في الوصية بالتصدق بهما قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركه الميت واجارة مال اليتيم ورذ العواري والامانات انتهى وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها (قوله ومشتري شراء فاسدا) لانه ليس من باب الولاية المستفادة بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمة كيلي أو ورنى) أى مع شريك الموصى مثلا (قوله وطلب دين) لم يوجد في شرح عبد البر وانما الموجود فيه وقضاء الدين بجنس حقه بخلاف الاقضاء كما أشار اليه النظم انتهى والاقضاء هو الطلب (قوله وقال أبو يوسف الخ) ظاهره أن محمد امع الامام وهو الذي في اكثر الكتب وذكره في المعدن عن العيون مع أبي يوسف أفاده المكي (تنبيه) لو اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان لا يحتمل القسمة بينهما يان زمانا أو أنهما يستودعانه لان لهما ولاية الايداع يرى عن البدائع (قوله فله التصرف في التركة وحده) قال في الهندية عن الخبانية رجل أوصى الى رجلين فمات أحدهما الوصيان وأوصى الى صاحبه جازي ويكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته جاز كذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز ولا يصح هو الاول وفي حاشية أبي السعود على الاشياء عن الحاوي القدسي أنه لا يجوز وبه تأخذ انتهى فأما أن تصرف وصى وصى

(وبطل فعل أحد الوصيين كالتوايين) فانهما في الحكم كالوصيين اشياء ووقف القسمة ومفاده انه لو اجر أحدهما أرض الونف لم تجزى بل رأى الاخر وقد صارت واقعة الفتنى (ولو) وصية (كان ايضا له لكل منهما على الانفراد) وقيل يتفرد قال أبو الليث وهو الاصح وبه تأخذ لكن الاول محتمل في المبدوط وجزم به في الدرر وفي القهستانى في انه أقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين أو متوايين من جهة الميت أو الواقف أو قاض واحد أو مالوكا من جهة قاضين من بلدتين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلام القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فيكذنا بانه ولو أراد كل من القاضيين عزل المصلحة والا لا وتعامه في وكالة تنوير البصائر لان وجوب القاضي الاسترجاز ان رأى فيه المصلحة والا لا وتعامه في وكالة تنوير البصائر معزى باللائق طقات وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي أن للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الموصى فأراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضي لاخر لا يخرج الاول (الابشراء كنفسه وتجهيزه والخصومة في حقوقه وشراء حاجة الطفل والاثم له واعتاق عبد معين ورذ ودبعة وتنفيذ وصية معينتين) زاد في شرح الوهبانية عشرة أخرى منهم رذ مقصوب ومشتري شراء فاسدا وقسمة كيلي او ورنى وطلب دين وقضاء دين بجنس حقه (ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة) وقال أبو يوسف يتفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الانفراد أو الاجتماع اتبع اتفاقا فشرح الوهبانية (وان مات أحدهما فان أوصى الى الخى أو الى آخره فله التصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا

الميت موقوف على اذن الوصى الحى ولذا قال الحلبي قوله فله التصرف في التركة وحده هذا انما يستقيم فيها اذا اوصى الى الحى واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما انتهى (قوله والا يوصى بضم القاضى اليه غيره) اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا نظرا للميت عند هجر الميت واما عند أبي يوسف فلا ن الحى منهما وان كان يقدر على التصرف فالوصى قصده ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوقه وذلك ممكن للتحقيق بنصب وصى آخر مكان الاول انتهى تبين (قوله وقامه في شرح الوهبانية) حيث قال ولو اوصى الى رجلين ان يضعنا ثلثه حيث شاؤا أو يعطيا من شأنا فقال كل واحد منهما أعطيه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شيء لان الموضوعين لم يجتمعوا على واحد منهما وانما فوض الراى في الوضع اليهما وهذا يحتاج فيه الى الراى لاختيار المصروف ورأى الواحد لا يصح كون رأى الاثنين وليس للحاكم الاعتراض ولا صرفه الى أحد ولو قال لا تصرفه الى أحد ولو مات أحد الوصيين قبل أن يفعل شيئا بطلت الوصية اه لمخصا ووجه ذلك انه عاق ذلك بعشيتهم ولا يتصور ذلك بعد موت أحدهما (قوله وهل فيه خلاف أبو يوسف) جزم بخلافه في الاشياء قال في تنوير الاذهان فعنده اذ مات أحدهما قبل التصديق بالثلث لا تبطل الوصية بغيره ولا آخر التصديق وحده انتهى (قوله كما قررته فيما علقته على المتن) قال في شرحه عليه وفي المجتبى جعل للوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقبل للمشرف أن يتصرف انتهى وقد علمت أن هذه العبارة لا تقيده بقدر المشرف بالتصرف كالذى بعدها فكلام المؤلف ليس على ما ينبغي وفي الهندية عن خزاعة المقتنين رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أولى بالمال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه انتهى وذكر قاضيان الخلاف في كون المشرف وصيا أولا وقدم القول بأنه وصى واصطلاحه تقديم الاظهر فيكون هو المعتمد فانه قال في خطبة فتاواه المشهورة وقدمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاظهر اه وثمره الخلاف تظهر في حفظ المال فقط فعلى القول بأنه وصى لا يتصرف الوصى بحفظه بل يشاركه المشرف في الحفظ وعلى القول بأنه ليس بوصى يستقل الوصى بالحفظ دونه واما التصرف فلا يتصرف الوصى به بلا خلاف سواء قلنا أن المشرف وصى أم لا ذكره أبو السعدي في حاشية الاشياء (قوله ووصى الوصى الخ) أطلقه فمما لو كان الوصى الاول من ورثة الموصى الاول قال في الهندية رجل اوصى الى وارثه جاز فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث للذى اوصى اليه جهات وصيا في مالى ومال الميت الاول الذى اوصى به فان الوصى الثانى يكون وصيا في الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث الذى هو وصى قال للثانى اوصيت لك ولم ير على هذا كان الثانى وصيا فى الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث للثانى اوصيت لك فى تركتي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه وصى فى الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصى فى تركة الميت الثانى خاصة كذا فى فتاوى قاضيان وقال النقيب أبو اليت فى كتاب نكحت الوصايا اذا اوصى الوصى الثانى فى تركته وتركه الاول فالثانى وصيهما جميعا واما اذا اوصى الى الثانى ولم يذكر تركه الاول صار الثانى وصيهما أيضا فى قول علمائنا وهذا طريق الاستحسان وكان القياس أن لا يجوز لأن الوصى بمنزلة الوكيل وليس للوكيل أن يوكل غيره مالم يؤمر بذلك فكذلك ليس له ان يوصى فى مال الاول اذا لم يؤمر وجه الاستحسان أن الاول لما اوصى اليه فقد علم ان الوصى لا يعبر ابداء لم يجب أن تكون أموره ضائعة فصار كأنه اذن له بأن يوصى الى غيره بطريق الدلالة وان لم يأذن له بالافصاح ولو كان اذن له بالافصاح جاز له ان يوصى الى غيره وكذلك اذا اذن له بالدلالة بخلاف الوكالة لان الوكالة لا تصح بعد الموت (قوله ونصح قسمته نائباً عن ورثة الخ) لان الوارث خليفة الميت حتى يرتب العيب ويرد عليه به ويصير مغرورا بشراء المورث والوصى ايضا خليفة الميت فيكون خصما عن الوارث اذا كان نائباً فنفذ قسمته عليه اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه برب جديده وهذا لا يرتب العيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون خصما عنه عند غيبته انتهى تبين لمخصا (قوله نائباً عن ورثة كبار غيب او مصغار) قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة كبارا أو مصغارا لان له ولاية البيع فى مال المصغار والقسمه فى معنى البيع وله ولاية الحفظ فى مال الكبار فخازله يبعه للحفظ الا العقار فانه محفوظ بنفسه فلا يجوز له بيعه وما هنا فى معنى البيع فلا يضمن انتهى وذكر الامام الحنبرى في محيل الى ميسوط شيخ الاسلام ان مقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة فى العروض والعقار جميعا

(والا يوصى بضم) القاضى (اليه غيره)  
 دررونى الاشياء مات أحدهما أقام القاضى  
 الاخر مقامه أو ضم اليه آخر ولا تبطل  
 الوصية الا اذا اوصى له ما أن تصدقاً بثلثه  
 حيث شأنا انتهى وقامه فى شرح الوهبانية  
 وهل فيه خلاف أبو يوسف قولان وعنه ان  
 المشرف يتصرف دون الوصى كما قررته فيما  
 علقته على المتن ويأتى (وروى الوصى)  
 سواء أوصى اليه فى ماله أو فى مال موصيه  
 وقاية (وروى فى الترتين) خلافاً لما تقدم  
 (وتصح قسمته) أى الوصى حال كونه نائباً  
 عن ورثة كبار (غيب أو مصغار مع الوصى  
 له) بالثالث (ولا رجوع) للورثة (عليه) أى  
 الموصى له (ان ضاع قسطهم معه) أى الوصى  
 له (قسمته حثثه) (و) (اما) (قسمته عن  
 الموصى له) الغائب أو المصغار زبائى  
 (معهم) أى الورثة ولو مصغاراً زبائى  
 (ولا) (نصح)

وحينئذ (فخرج الموصي له ثلث ما بقي من المال (إذا ضاع قطعه) لأنه كالشريك معه) أي مع الوصي فلا يضمن الوصي لأنه أمين (وصح قسمة القاضي وأخذ قطعه الموصي له ان غاب) الموصي له فلا يضمن له ان هلك في يد القاضي أو أمينه وهذا (في المكيل والموزون) لأنه اضرار (وفي غيرهما) لا تجوز لأنه مبادلة كالبيع وبيع ملك الغير لا يجوز فكذا القسمة (وان قاسمه - الموصي في الوصية بجمع) عن الميت (بثلاث ما بقي ان هلك) المال (في يده أو) في يد (من دفع اليه لبيع) خلافا له - ما وقد تقر في المناسك (ولو أقر الميت شيئا من ماله للبيع فباع بعد موته لا) يبيع عنه بثلاث باق لأنه عينه فاذا هلك بطلت (وصح بيع الوصي عيضا من التركة بغيره الغرماء للغرماء) (تعلق حقهم بالمالية) وضمن وصي باع ما أوصى ببيعته ونصديق عنه فاستحق العبد بعد ذلك ثمنه (أي ضياعه) (عنده) لأن العاقبة فالعهدة عليه (ورجع الوصي في التركة) كلها وقال محمد في الثلث قلنا أنه مفرور فكان ديننا حتى لو هلكت التركة أو لم تف فلا رجوع وفي المتن أنه يرجع على من تصدق عليه لأن غنمه لهم ففرمه عليهم (فأرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه) أي الطفل (من التركة) وذلك لأنه معهما فاستحق المال المبيع (والطفل يرجع على الورثة بحصته) لا تقاض القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيرا) بأن يكون الثاني أملا ولومثله لم يجز منة (د) صح (بيعه وشراؤه من أجنبي) بما يتقرب الناس (لا بما لا يتقرب وهو الفاحش لأن ولايته نظرية) لو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالتبضع فهو سنان - وهذا اذا تابع الوصي للصغير مع الأجنبي (وان باع الوصي أو اشترى) مال اليتيم (من نفسه) فان كان وصي القاضى لا يجوز ذلك (مما لا) لأنه وكيله (وان كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير) وهو قدر النصف زيادة أو نقصا وقال لا يجوز له القاء

إذا كانت الورثة صفارا كلهم وكذا إذا كانت كبارا غيبا جازة في العقار والعروض جميعا سواء كان الموصي له صغيرا أو كبيرا حاضر أو غائبا كذا في شرح السيد انتهى حوى عن شرح الشافعي والتقييد بالغيب يفيد أنه ليس ذلك في نصيب الكبار الحاضرين وفي الهندية ولو كانت الورثة كلهم كبارا أو كان بعضهم كبارا أو هم حضور نفسه الموصي مع الموصي له على الوارث الكبير باطلا في العقار وفي المنقول جميعا فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصي له في أخذون منه ثلثي ما أخذوا فانما في يده فان هلك خير الوارث الكبير ان شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصي له (قوله فخرج الموصي له ثلث ما بقي من المال) وان هلك في أيديهم أنه أن يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الموصي ذلك القدر لأنه معتقد به بالدفع اليهم والورثة بالقض فيضمن أيهم اشاء انتهى تبين قال الشريف الحوى في شرحه هذا إذا كانت القسمة بغير أمر القاضي أمّا لو قسم بامر جاز فلا يرجع (قوله وصح قسمة القاضي الخ) قال لا تقاضى وانما جرت قسمة القاضي لأنه نسب ناظر الالاء والمالين خصوصاً في حق الاموات والغير المجزهم عن التصرف بأنفسهم ومن النظر أن يفرز نصيب الغائب فان هلك نصيبه في يد القاضي ليس له أن يرجع على الورثة بشئ والفرق بين القاضي حيث جرت مقسمته على الموصي له وبين الوصي حيث لا تجوز مقسمته على الموصي له أن القاضي ولا على الغائب فيما ينفعه وله ذلك لا يبيع ما يخشى عليه التلف فكانت قسمة كقسمة الموصي له والوصي لا يملك بيع شئ من مال الموصي له فلم يكن له ولاية عليه أصلا فلم تنفذ قسمة انتهى (قوله وفي غيرهما لا تجوز) فلو هلك أحد الموصي له في يد القاضي هل يضمنه أم أمينة أو يرجع على الورثة أو يجزى (قوله خلافا لهما) فقال أبو يوسف ان كان الميراث مستغرا فبطلت الوصية ولا يبيع عنه وان لم يكن مستغرا فالثلاث يبيع عنه بما بقي من الثلث إلى تمام ثلث الجميع وقال محمد لا يبيع عنه بشئ انتهى زبلي (قوله وقد تقر في المناسك) قال في باب الحج عن الغير وان مات المأمور أو سرق ثمنه في الطريق قبل وقوفه بجمع من نزل أمره بثلاث ما بقي من ماله فان لم يبلغ في حيث يبيع فان مات أو سرق ثمنه بجمع من ثلث الميراث في بعده ما هلك مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فبطلت الوصية (قوله وصح بيع الوصي عيضا من التركة) لأن الوصي قائم مقام الموصي ولو لم ينفذ نفسه حال حياته يجوز بيعه وان كان مريضاً من الموت بغير محضر من الغرماء فكذلك الوصي أقيامه مقامه وهذا ان حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالضرورة والبيع لا يطل المالية لقواتها إلى خلف وهو الشئ انتهى منغ وفائدة صحة بيعه أنه اذا هلك الثمن عنده لا يضمن ولغرماء أن يرجعوا بدويونهم في الباقي من التركة (قوله باع ما أوصى ببيعته) أي عبد الوصي ببيعته اقرينة ما يأتي (قوله لأنه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصي (قوله قلنا أنه مفرور) أي من جهة الميت لأنه لما أمر ببيع هذا العبد والتصدق بثمنه كأنه قال ان هذا العبد ملكي انتهى شافعي قال في التبيين بخلاف القاضي وخشية لزوم الضمان فتعطل مصلحة العامة وأمينه سفير عنه كرسول انتهى (قوله على من تصدق عليه) أي بالافعل كما هو المتبادر وهذا أن يكون المراد من أوصى بالتصدق عليه وان لم تصدقه الصدقة ولكن هذه غير مسئلة المصنف (قوله كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه) لأنه عامل له (قوله باستحقاق ما أصابه) أي كلا أو بعضا (قوله وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيرا) هذا اذا وجب عداية الميت وان وجب عداية الوصي يجوز أن يحتال وان لم يكن أملا من الاول كذا في فصول العماد وفي الاستيعاب بعد أن ذكر ما في الفصول قال حتى لو أدرك الوصي وأراد أن ينقض الحوالة ليس له ذلك ولو كان شراؤه يجوز ذلك وينفس الموصي له في يده قوله سما وقال أبو يوسف لا يجوز الا لم يكن خير اليتيم انتهى سري الدين (قوله ولومثله لم يجز) فهم منه بالاولى أنه لا يجوز اذا كان أدنى والشخ اقتصروا في الحوالة على المثل على أحد قولين وقد حكاهما صاحب الذخيرة عن شرح السيد (قوله لأن ولايته نظرية) ولا نظري في الغبن الفاحش بخلاف اليسير ولأنه لا يمكن التهرز عنه في اعتباره انسداد باهمما (قوله حتى يملكه المشتري بالتبضع) وهل يضمن الوصي الغبن الفاحش الظاهر نعم (قوله وهذا اذا تابع الوصي الخ) لا حاجة إليه بتصريح المصنف به (قوله لأنه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل كعمل الموكل وفعل الموكل قضاء وهو لا يقضى نفسه (قوله بشرط منفعة ظاهرة) هذا في المنقول وأما في العقار فلا يجوز شرأؤه أصلا كما يأتي (قوله وهو قدر النصف زيادة أو نقصا) قال في التبيين تفسير للمنفعة الظاهرة أن يبيع ما يساوي

خسة عشر بعشرة من الصغير وبشترى ما يساوى عشرة بخمسة عشر لنفسه من الصغير (قوله ويسع الأب الخ)  
 مثله ما إذا باعه من أجنبي فثلاث مائة في حكم واحد وهو يسع الأب من نفسه أو من أجنبي ويسع الوصى من  
 أجنبي (قوله ضمن الزيادة) أى إذا أوصى به أو كانت تخرج من الثالث كما مر (قوله وقع الشراة) أى وكان متبرعا  
 بصرفه إلى الميت (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعديل وقال الإمام بهدم الضمان إذا دفعه بعد خمس  
 وعشرين سنة لأن له ولاية الدفع إليه حيثنذ في غير العقار لأن يسع المنقول حفظه لتسارع الفساد إليه وحفظ  
 الثمن أبسر قال في شرح التعويد للقاضي يسع منقول الغائب إذا خاف التلف لكى انما يسع إذا لم يعلم مكانه أما إذا علم  
 فلا لأنه يمكنه أن يبعث إليه إذا خاف التلف اهـ (قوله الألبين) قال الجوى في الشارح ولوعليه دين مستغرق باع  
 العقار أجا عا أو غير مستغرق باع بقدره عند عدم الحاجة إلى الزائد وعند الإمام له يسع كله لأنه يحكم بالولاية  
 وهي لا تقبض أو لأن كل جزء من التركة مشغول بالدين فانه لو هلك شيء منها يجب قضاء الدين من الباقي انتهى (قوله  
 أو خوف هلاك الخ) قال الجوى في شرحه أما العقار فمحصن بنفسه حتى لو خيف هلاكه أو هلاك بناته ملك  
 يسهل لتعينه حفظه كالمقول والاصح أنه لا يملك لأنه قادر وفي القرنائى ويملك اجارة السكنى لأنه حفظ انتهى  
 (قوله لأنه نادر) أى خوف الهلاك وهذا التعليق غير ظاهر لأن الكلام فيما إذا تحقق هذا النادر (قوله أو لنفقة)  
 أى وإن كان بمنزلة القيمة أو بفن يسير (قوله أو كونه في يد متغلب) يخشى منه أن يذبحه أو يملكه وانما قلنا ذلك لأنه  
 لو كان يخشى منه خرابه رجع إلى ما قبل (قوله لا يملك بيع العقار) أى فإذا احتاج الحال إلى بيعه يرفع الأمر  
 إلى القاضي (قوله مطلقا) أى ولو في هذه المستثنيات (قوله ولو بالبيع أبا الخ) قال في العمادية أما الأب إذا باع  
 بمنزلة القيمة فإن الأب محمود عند الناس أو مستورا يجوز حتى لو بلغ الابن لم يقض البيع وإن كان الأب فاسقا  
 لا يجوز البيع حتى لو بلغ الابن لم يقض البيع وهو المختار إذا كان بضعف القيمة انتهى مكي (قوله يجوز) أى  
 إذا كان بمنزلة القيمة أو بما يتغلب فيه كالأجنبي (قوله فان فعل نصه قد بارح) أى في قول الإمام ومحمد  
 وعن الإمام يسلم له الربح ولا يتصدق بشئ وكذلك يضمن رأس المال مكي عن الخاتمة (قوله ويجوز أن يجزى من مال  
 النبي للنبيم) أفاد به أن ذلك ليس واجب عليه فلو أبقاه وأنفق عليه لابتعدنا وأفاد به أنه إذا ضاع من غير تعد  
 لا يكون ضامنا وأن القول له إذا كذب النبي به البلوغ هذا ما ظهر وليجوز له أن يدفعه مضاربة وأن يسهل به  
 مضاربة وإن يبيع ويشارك وإذا لم يشهد الوصى على نفسه أنه يعمل به مضاربة كان ما شتره كله للورثة لأنه  
 يذبح استحقاق بعض الربح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط فإما لم يثبت الشرط عند القاضي  
 لا يعطى له شئ من الربح عمادية عن المبسوط وله أن يودع مال النبيم وأن يفعل كل ما فيه خير للنبيم وكذا الأب  
 انتهى خاتمة وذكر في شرح الطحاوى ليس للأب أن يقرض مال النبيم ويجوز للقاضي ذلك في مال النبيم والوقف  
 وهذا الذى ذكره يجوز في المذروص به ووصى الأب ومنعوب القاضي انتهى وفي العدة الوصى لا يقرض مال  
 النبيم ومع هذا لو أقرض لا يكون خيانة حتى لا يصدق لهزل والقاضي يقرض مال النبيم وتكامل وفى الأب  
 والاصح أنه بمنزلة الوصى لأن القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الأب والوصى انتهى وذكر طهر الدين فى الاقضية  
 القاضي انما يملك اقراض مال النبيم إذا لم يجد ما يشتريه ويكون غلة للنبيم فاما إذا وجد فلا يملك الاقراض بل  
 يتعين عليه الشراء هكذا روى عن محمد وكذا إذا وجد من يدفع إليه مضاربة لأنه أنفع للنبيم من الاقراض لأنه  
 يحصل له الربح وكذا انما يقرض من المولى لاس المفلس انتهى وليس للوصى أن يقرض نفسه من النبيم وفى الهداية  
 من الوديعة ولا وصى أن يسافر بمال النبيم إذا كان الطريق آمنا وكذلك الأب وفى فاضل وأجودا على أن  
 الأب والوصى إذا سافرا بمال النبيم لا يضمن انتهى يعنى برأى وجها كما صرح به فى البرهان انتهى مكي (قوله  
 لا يملك الوصى يسع شئ بأقل من ثمن المنزل) اهـ محمول على القبن الفاحش والافتد قدم المصنف فيه وشراؤه  
 بما يتغلب الناس فيه (قوله الا فى مسئلة الوصية يبيع عبده من فلان) أى فلم يرض المارضى له بمنزلة المنزل فله الخط اهـ  
 أشباهه ولا يمكن لا يجاوز الخط الثالث كذا فى شرح تنوير الاذهان وهل المراد ثلث قيمتها أو ثلث مال المبي وقباس  
 ما قدمناه عن اليرى من التخييس الكبرى هو الثاني انتهى أبو السعود (قوله أجرة مثل عمله) حتى لو كان الوقف  
 طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كفى الخاتمة وهذا فى ناظر لم يشترط له الواقعة شيا كفى الاشياء  
 (قوله وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح) وقبل يصح تعيين الأجر له وصح كباقي (قوله وهذا) أى ثبوت

(وبيع الأب مال صغير من نفسه جائز على  
 القمية وبما يتغلب فيه) وهو ليس بوالا  
 وهذا كله فى المنقول أما فى العقار فحين  
 (ولو زاد الوصى على كفى مثله فى العدد ضمن  
 الزيادة وفى القمية وقع الشراة) وحيثنذ  
 (ضمن مادفعه من مال النبيم) ولو الجبسة  
 (و) فيها (لو دفع المال إلى النبيم قبل ظهور  
 رشده بعد الادراك فضاع ضمن) لأنه دفعه  
 إلى من ليس له أن يدفع إليه (وجاز بيعه) أى  
 الوصى (على الكبير) الغائب (فى غير العقار)  
 الألبين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده  
 من زينة الخاتمة قلت وفى الزبلى والقهستاني  
 الأصح لا لأنه قادر وجاز بيعه عقار صغير من  
 أجنبي لأن نفسه بضعف قيمة أو لنفاد  
 الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا يناد  
 له إلا لثمة أو ككون غلاته لا تزيد على  
 أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه فى يد  
 متغلب درروا شياه لم تصالفت وهذا هو البائع  
 وصح بالامن قبل أم وأخ فانه ما لا يملك كان  
 يسع العقار مطلقا ولا شراء غير طاهم  
 وكذا ولو البائع أبا فان محمودا عند الناس  
 أو مستورا والحال يجوز ابن كمال (ولا يجزى)  
 الوصى (فى ماله) أى النبيم (لنفسه) فان  
 فعل تصدق بالربح (وجاز) لو أنجز من  
 مال النبيم (لنبيم) ونماسه فى الدرر قلت  
 وفى الاشياء لا يملك الوصى يسع شئ بأقل  
 من ثمن المنزل الا فى مسئلة الوصية يبيع  
 عبده من فلان وفيها فى الكلام فى أجر المنزل  
 للمولى أجر مثل عمله فلو لم يعمل لأجر له  
 وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا  
 إذا عين القاضي للمولى أجرة

أجر المثل للمتولى اذا عين الخ ولو كان أكثر من أجر المثل ليس له الأجر مثل عمله ولو أجز المثل أكثر من أجر المثل  
 الاما عين له رضاه بهذا ما ظهر (قوله وسعى فيه سنة) أي مثلاً (قوله ثم ذكر) أي صاحب الفقه أفاذه في الاشياء  
 (قوله ما يخالقه) حيث قال انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجمع له أجر النظر والعمل مع العمل  
 انتهى (قوله وأما وصي القاضي الخ) عطف على قوله وأما وصي الميت (قوله ولو كانوا صفاراً وبكاراً) قال  
 الخوى في شرحه ولو كان في الورثة صفاراً جاز له بيع الكل من العروض والعقار عند الامام وخصاه بمحظ  
 الصفار منهما له أن الوصي ما مور يبيع الكل دلالة لانه أمر بالاصلاح وفي البيع اصلاح الفريقين لأن في بيع  
 البعض ضرراً بهما جميعاً اذ لا يشتري بعض العقار مثلاً عابداً يترى مع الكل للبكار نفع في بيعه - ثم أيضاً  
 فلو امتنعوا وكانوا متعنتين مضارين بأنفسهم وبالعقار فامتناعهم باطل والقياس ما قاله اذ الوصي نائب  
 الصفار ولو كبروا لم يجز لهم الا بيع حظهم فكذلك الوصي قال الفقيه أبو الالباب وبهذا القول نأخذ في الحافطة  
 وعليه الفتوى انتهى (قوله كما ترى) أي من المسائل المستثناة في الصغير (قوله من التفصيل) من أنه يجوز بيعه  
 لدين وخوف هلاكه على غير الاصح في الثاني لا في غير ذلك هذا بالنظر للكبير وأما الصغير فالجواز فيما استثناءه  
 من المسائل وهذا انما يظهر على قول الصحابين أما على قوله رضي الله تعالى عنه فيجوز بيعه العروض والعقار  
 بتمامه ما في محل يجوز بيع عقار الصغير فيه (قوله ونقل عن العمادية) عبارة القهستاني والمتبادر من كلامه  
 أنه لا يبيع عقاره بيعاً جازاً لأن فيه ذهاب منافاه كما ذهب اليه كثير من أئمة جمهور قدوة عن صاحب الهداية  
 جاز لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادية (قوله في الوصي إشارة الى جواز  
 تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فإنه جاز لواحد من أهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة كما أفق به  
 أبو نصر الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى انتهى (قوله وقامه فيما علقته على المتن)  
 قال فيه ونقل عن النسبية أن يبيعه بالفن الفاسد حتى يملكه المشتري بالقبض انتهى وقدمت (قوله ولا يجوز  
 اقراره بدين الخ) لانه اقرار على الغير انتهى منع فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقيم برهانا ويحلف بمينا ويضمن الوصي  
 لو دفع الى المقر له (قوله فيصمح في حصته) قد قدم أنه في اقرار الوارث بالدين يلزمه بتمامه من حصته (قوله  
 ولو أقر الوصي بعين) أي لامن التركة بقدرية قوله ثم ادعى أنه للصغير أيضاً تكون عين قوله ولا يشي من تركته  
 (قوله لا نسلم) تناقضه لأن اقراره وان كان لا يضي على غيره فهو يضي عليه حتى لو ملكها يوماً ما مربدها  
 الى المقر له كما سبق (قوله أحق بماله من جده) لانه قائم مقام الأب والأب أحق من الجد فكذلك ما قام مقامه انتهى  
 منع وفي المكي عن التبيين وصي الأخ أو الم أو الأم في مال تركته ميراثاً للصغير بمنزلة وصي الأب في الكبير الغائب  
 لأن الوصي قائم مقام الوصي وكان للموصي أن يتصرف في مال نفسه فكذلك الوصي أن يبيعه للحفاظ بخلاف  
 مال آخر للصغير غير ما تركه الموصي حيث لا يملك الوصي بيعه لأن الوصي قائم مقام الموصي وليس لأحد من  
 هؤلاء التصرف في مال الموصي غير تركته ميراثاً لانه قائم مقام الموصي وللأب أو الجد التصرف في جميع ماله فكذلك وصيه  
 انتهى (قوله كما تقر في الحجر) الاولى في المأذون وعبارته فيه مع المصنف ووليّه أبوه ثم وصيه بعده وبنه ثم وصي  
 وصيه - كما في القهستاني عن العمادية ثم بعدهم جده الصغير وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه قهستاني  
 ثم القاضي أو وصيه أي ما تصرف بصم ولذا لم يقل ثم دون الأم أو وصيه هذا في المال بخلاف التكاليف انتهى  
 وفي حاشية مسكين لابي الهودهد الوصي متغلب يأخذ بعض مال اليتيم فدفع له شيئاً من مال اليتيم ان خاف  
 القتل أو اتلاف عضو أو أن يأخذ كل المال لا يضمن شيخنا عن الخاتبة أنفق الوصي على باب القاضي فما أعطى  
 على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن شيخنا عن الخلاصة والبرازية انتهى  
 ولو أجز الأب نفسه من السبي أو استأجر المصبي لنفسه يجوز ذكره القدوري (قوله وفي النسبية الخ) قال في الهندية  
 وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محبط جاز بيعه عند الامام لا عندهما وان لم يكن فيها دين  
 والوارث صغير فباع القاضي كل التركة فذهب عنه فرق أبو حنيفة بين الوصي وأبي الميت فالوصي الميت أن  
 يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت ليس له أن يبيع التركة على الاولاد الصفار لقضاء الدين  
 على الميت قال الحلواني هذه قاعدة تحفظ عن الخصاف انتهى فرفع الغرماء أمرهم الى القاضي ليدفع لهم

فان لم يعين وصي فيه سنة فلا شيء له من ماله  
 لا فقهية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد ترقى الوقت  
 وأما وصي القاضي فان نفسه بأجر مثله جاز  
 انتهى وفي القهستاني - ستاني - من مزايا الذخيرة  
 ولو كانوا صفاراً وبكاراً باع حصته الصفار  
 كما تركوا الكبار على ما ترون من التفصيل  
 ونقل عن العمادية أن في بيعه للعقار جاز  
 اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية  
 لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة  
 وأن أقبر الوصي التصرف بخلاف متغلب  
 وعليه الفتوى وقامه فيما علقته على المتن  
 (ولا يجوز اقراره بدين الخ) لأن الميت ولا يشي  
 من تركته أنه لانه لا يكون المقر له  
 فيصمح في حصته ولو أقر الوصي (بعين لا نسلم  
 ثم ادعى أنه للصغير لا نسلم) درر (وروي أبي  
 الطدل أحق بماله من جده وان لم يكن وصيه  
 فالجدة) كما تقر في الحجر وفي النسبية ليس للجد  
 بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ  
 الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك واقه أعلم

بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في شهادة الوصياء)

(وطلبت شهادة الوصيين لوارث صغير مال)  
مطلقا أو كبير مال الميت وصحت (شهادتهما  
(بغيره) أي بغير مال الميت لا تمنع ولا تمنعهما  
عنه ولا تمنعه حينئذ (شهادة رجلين  
لآخرين بدين ألف على ميت) (و شهادة  
الآخرين للأولين بمثله بخلاف شهادة كل  
فريق بوصية ألف) وقال أبو يوسف لا تقبل  
في الدين أيضا وقد تقدم في الشهادة (أ)  
شهادة (الأولين بعد والآخرين بثلاث ماله)  
أو الدراهم المرسله لاثباتها للتركة فتبطل  
(ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين)  
كالعبد (وشهد المشهود له مال الشاهدين  
بالوصية بعين آخر) لانه لا شركة ولا تمنعه  
زبلي (شهد الوصيان أن الميت أوصى زيد  
معهم ما ألفت) لاثباتهم لافسدهما عينا  
وحيث يضمن القاضي لهم ما نالوا وجوبا  
لا قرارهم ما نالوا من فتنع تصرفهم بدينونه  
كما تقر (الآن يدعي زيد ذلك) أي يدعي أن  
وصى معهم ما نحن نثبت قبل شهادتهم ما  
استصحبنا لانهم ما أسقطوا مؤنة التعيين عنه  
(وكذا ابن الميت إذا شهد أن أبيهما أوصى  
إلى رجل) بجرهما انما نصب حافظ للتركة  
(و هذا هو) (هو بكر) ولو يدعي تبطل  
استصحبنا (بخلاف شهادتهما بأن أبيهما  
وكل ريد بقض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل  
مطلقا) ادعى زيد الوكالة أم لا لأن القاضي  
لا يثبت نصب الوكيل عن الحي بطلبهم ما ذلك  
بخلاف الوصية وشهادة الوصى تصح على  
الميت لاله ولو بعد العزل وأن لم يخصهم ملحق  
(وصى أنفذ الوصية من مال نفسه رجع  
مطلقا) وعليه الفتوى دور (كوكيل أذى  
الدين من ماله) فإنه أن يرجع (وكذا الوصى  
إذا اشترى كسوة للصغير أو) اشترى (ما ينفق  
عليه من مال نفسه) فإنه يرجع إذا شهد على  
ذلك في البرازية وانما شرط الاشهاد لأن قول  
الوصى في حق الانفاق يقبل لافي حق  
الرجوع لاثباتها انتهى فليحفظ ذلك لكن  
في القنية والخلاصة والخاتمة أنه أن يرجع  
بالميت وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي  
ما يفيد تبيينه (أو قضى دين الميت) الثابت  
شرعا (أو كفته)

الأولى وغير ذلك لأن أكثر الفصل في غيره (قوله مطلقا) سواء ما انتقل إليه بالارث أو غيره لأن التصرف في مال  
الصغير للوصى سواء كان من التركة أولا انتهى دور (قوله أو كبير مال الميت) لأن له ولاية الحفظ ان كان الكبير  
غائبا منع وقال ابن شهدا لوارث كبير يجوز في الوجهين هداية (قوله وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين  
أيضا) لأن الدين بالموت يتعلق بالتركة إذا لزمه خربت بالموت ولهذا الوستوى أحدهما حقه من التركة بشاركة  
الآخر فكانت الشهادة فيه مثبتة للشركة فصحت التهمة ولهما أريد الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة  
عمرته وهي قابلة لتأقوى شتى فلا شركة ولهذا التبرع أحدهما دين أحدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف  
الوصية لأن الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فأورث شبهة انتهى دور وقال الشيخ  
قاسم في حاشية الجمع وعلى قول أبي يوسف عقد النسق والمحبوب قال المقدسي ان أراد النسق في صاحب الكبر  
فانما فيه قول محمد وهو قبولها في الدين فنقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين  
بالغير أن يعمل بقول محمد والافق قول أبي يوسف انتهى حوى في شرحه (قوله بعد) أي بوصية عبد (قوله  
لاثباتها للتركة) أي في ثلث العبد انتهى عزى زاده ولأن الدراهم المرسله مصرفها من الثلث (قوله ويصح  
لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين) أي اجماعا حوى (قوله آخر) في نسخ أخرى وهو أولى وفي نسخ زياد آخر  
بعد عن الأولى ولا وجه له (قوله فيمنع تصرفهم ما يدونه) فصار في حقهم بمنزلة ما لو مات أحد الارصاء الثلاثة  
وجاز ذلك للقاضي مع وجود الوصى لا تمنع تصرفهم ما يدونه منع ونصب الثالث قول السكلى على الظاهر لأن  
محمد لم يحكم فيه خلافا قول محمد فقط أفاده في الهندية (قوله عنه) أي عن القاضي اذ لا بد له أن يضم ثالثا  
يعينه (قوله نصب حافظ) الأولى الباعيد إلا (قوله وهذا هو بكر) يفيد أن المراد بالادعوى عدم الانكار  
حتى لو شهدا أولا وسئل فأخبر أنه أفاده وصيا تقبل شهادتهما إذا ما يعطيه ظاهره (قوله رشهادة الوصى الخ)  
قال الحوى في شرحه والوكيل بالخصوص لو خاص ثم شهد لمركه في تلك الحادثة لا تقبل فان لم يخصهم تقبل  
خلافه لا أبي يوسف والوصى لو شهد للميت بعد انقضاء قبل الخصومة لا تقبل عندهم انتهى فأولى أن لا تقبل قبل  
الانقضاء وبعد الخصومة (قوله رجع مطلقا) وقيل ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا  
وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لأن ما طالب من جهة العباد فكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله  
تعالى لا يرجع والذي عليه الفتوى أنه يرجع بكل حال وفي البرازية هو المختار منع وفي الشريعة لا يملك ما نه أنفذ  
الوصية الخ أي وقد ثبت بالبينة وقضى بها وهذا ظاهر فيما لا يمكن في الورثة كبير حاضر أو كان الموصى به  
من نحو الدراهم وهو وجود في التركة والا فلا تصرف عليه يستلزم بيع الوصى نصيبه من العروض جبرا لاخذ  
الوصية ولا وارث أخذ عين التركة ودفع قدر ما أوصى به من ماله وكذا لو كان الوصى وارثا ومعه وارث آخر وكانت  
التركة عروضيا يستلزم أن يكون الوصى مشتربا لنفسه ما للكبير منها ولا يجوز بدون رضاه وفي شرائه حصة الصغير  
لا يصح إلا أن يكون خيرا لا يقيم قلت وهذا لا بد لأن المذكور هنا الرجوع وكونه في التركة بحضرة الوارث أو بغير  
حضرته شيء آخر قد درو التقييد بالوصى احتراز عن القاضي فإنه لا يجوز شرائه مطلقا لانه حكم لنفسه ولا يجوز  
وفيه خلاف ذكره في العمادية (قوله إذا شهد على ذلك) أي أنه قد قرض أو أنه رجع في ماله وهو راجع لمساائل  
أو وصى كالأما المهر إذا ضمنه الاب عن الصغير وأداء لا يرجع في مال الصغير إلا أن بشرط الرجوع أما غير الاب من  
الأولياء والوصى فإنه يرجع وان لم يشترط في أصله الضمان شرعية لالية (قوله أكن في القنية الخ) قال في المنزلية  
اضارب كلاما تمنا في الرجوع مطلقا وبالشهادة عليه وهذا الاستدراك راجع إلى الطعام والكسوة ووجهه  
في الابوين أن عاداتهم المتبع بها (قوله أو قضى دين الميت) يعني بغير أمر الوارث الكبير وعلى هذا لو كان صغيرا  
وقضاء بدون أمر القاضي وأشهد على ذلك لا يكون متطوعا وأقول اشتراط الاشهاد عليه مخلف لاطلاق المتقدم  
بقوله في مكان قضاء الدين لانه حكم رجوعه من غير قيد شرعية لا يسهل وفي المنع أو قضى دين الميت أي  
وأشهد على ذلك وتلقه عن الخاتمة (قوله أو كفته) أطلقه هنا وفيما يأتي وجعل الوارث والوصى سواء في الرجوع  
بما أفتى في الكفن ولا بد من كون ذل من غير اسراف بحسب ما ذكره الاثمة من كفن السنة ومراعاة حال الرجل



في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك أو جنائيك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلاينة **كذا في شرح تنوير**  
 الازدهان وفي نسخة أو فدى بصيغة الماضي (قوله أو الاتفاق على محرمه) صورته قال الوصي للتيمن ان القاضي  
 فرض لا خيك الا عني عليك من مالك كل شهر **كذا** أدبت عنك من مئة وعشرين وقال اليمين لم يقض  
 أحد من القضاة على بشي مما قلت قال قول قوله والوصي ضامن في قولهم جميعا تاريخانية (تنبيه) القول قول  
 الوصي فيما يدعيه من حوائج الاصلية **ك** الاتفاق عليه وعلى عبده كما في تنوير الازدهان ونفقة الزوجة  
 كما في الاشياء ونقل البيري عن أحكام الاوصياء ان الوصي يتقبل قوله فيما يدعيه من الاتفاق ولو بعد ما أخرجه  
 الحاكم وقيد القبول بما اذا ادعى نفقة المثل اما الزائد فلا ولو مع اقامته البينة كما في تلخيص الخلاطي **الا** اذا كان  
 ذلك الزائد يسيرا فانه يصدق وعليه اليمين ان اتهموه كما في خزائن الاكمل وفي تلخيص الخلاطي **تنقصة المثل**  
 ما يكون بين الاشراف والتقدير والقول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعي امر يكذب الظاهر في نقد  
 نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق انتهى أبو السعود وذكر ان الوصي يتقبل قوله بلاينة ولا يمين انتهى اي  
 في دعوى غير الزائد (قوله أو على رقبته الذين ماؤا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجروا  
 أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخاف اذا لم تظهر منه الحيانة  
 ونقل البيري عن البرازية تنصيصه لا فقال ان كان مثل هذا المثل يكون له مثل هذا الرقبتي قال قول الوصي  
 وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله هذا الرقبتي لا يكون القول قوله انتهى أبو السعود (قوله  
 أو الاتفاق عليه بما في ذمته) هذه لم تذكر في الاشياء وهي بها ثلاثة عشر وجهه أنه يدعي فراغ ذمته من الدين  
 الذي وجب عليه ادائه فلا يصدق الا ببينة (قوله وأراد الرجوع) أي ولم يشهد أنه أنفق من ماله ليرجع أما اذا  
 أشهد قوله الرجوع بتاريخانية (قوله ثم ادعى أنه كان مضاربا) أي ولم يشهد أما اذا أشهد على المضاربة كان شريكا  
 في الربح كما أفاده العلامة البيري وقد تقدم (قوله فانه يصدق فيه) أي بيمينه اذا لم يكذب الظاهر حموي وبيري  
 عن صلح الولوالجية (قوله ينصب القاضي وصيا) طريق نصبه أن يشهد وأ عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب  
 وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاة المأمور بذلك انتهى  
 أشباهه وبقوله فالوصي وصي الميت يعلم بخبر ما وقف فيه أبو السعود سابقا واستظهر انهم وصيان (قوله منها  
 اذا كان له دين أو عليه) قيل عليه انه اذا كان على الميت دين كان نصب القاضي مفيد المصلحة الميت لا احتمال  
 أن يكتم الورثة التركة ولا يوفوا دينه وأما اذا كان له فلا تظهر له فائدة الا ان يقال فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز  
 أن لا ينفذوا حموي (تنبيه) قال البيري في شرحه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص  
 الى أحد ولم يخلف وارثا وان كان للميت ورثة كبار في بلد آخر وماله تركته حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا  
 وأموالا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه نصب وصيا وان لم يكن منقطعا  
 لا ينصب كما في شرح الأدب والخلصة وفي التاريخانية اذا كان المذمى عليه أعمى وأخرس وأصم ينصب عنه  
 وصيا وبأمر المذمى بالخصوصة معه اذا لم يكن له أب أو جد أو وصي انتهى ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء  
 الدين قبل نصب الوصي وقيل لا وبأمر الورثة بالبيع فان أبوا حبسوا وان حبسوا ولم يبيعوا وانصب  
 وصيا يبيع او باع بنفسه برزاية ومنها اذا كان للميت ولد صغير فينصب وصيا يحفظ ماله ومنها اذا اشترى شيئا  
 من مورثه واراد رده بهيب اطلع عليه بعد موته ومنها اذا كان ابو الصغير مبدرا مسرفا فينصب له لحفظ ومنها  
 ضيقة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين  
 فطلب شريك الحاضر التسعة عند القاضي واخبراه عن القضية فالتقاضي يأمر شريكه بالقسم ويجعل وكلا  
 عن الغائبين والصغير (قوله وزاد في الزواهر الخ) وزاد الحموي ما في النصوص ان استحق المبيع فأراد المستحق عليه  
 أن يرجع بتمنه وقد مات بائعه ولا وارث له فالتقاضي ينصب وصيا يرجع المشتري عليه واذا ظهر المبيع حرا  
 وقد مات بائعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه  
 المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت ومنها مات الوصي قولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة  
 الوصي أو لوصيه فلم يكن نصب القاضي وصيا ومنها أن المدة ترض بالمال لدفعه الى مقرضه فاحتق  
 فالتقاضي ينصب قرضا عن المقرض بطلب المستقرض ليقبض المال ومنها **ك** كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به

أو الاتفاق على محرمه أو على رقبته الذين  
 ماؤوا أو الاتفاق عليه بما في ذمته وكذا من  
 قال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع  
 أو أنه زرع التيمم مرة أو دفع مهرها من ماله  
 وهي ميتة الثانية عشرة وتجوز الرجوع ثم ادعى  
 أنه كان مضاربا بالاصل أن كل شيء كان  
 مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب  
 القاضي وصيا في سبعة مواضع وبسطة  
 في الاشياء منها اذا كان له دين أو عليه  
 أو لم ينفذ وصيته وزاد في الزواهر موضعين  
 آخرين اشترى الأب من طفله شيئا فوجده  
 مهيأ ينصب القاضي وصيا ليرده عليه

خذ افديه على الكفيل فتغيب الطالب في القدر فالكفيل يرفع الامر الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب  
 ويسلم اليه المكفول عنه ومهمات وقد اوصى الى رجل بخاء رجل يدعى ديناء الى الميت والوصي غائب نصب  
 القاضي خصما عن الميت حتى يجازيهم القريم ليعمل اليه حقه انتهى وهو محمول على الغيبة المنقطعة يدل عليه  
 ما سبق والغيبة المنقطعة ان يكون يعمل لا ياتي ولا يذهب اليه القافلة كذا يستفاد من الجوى معزى للبرازية  
 انتهى وظاهره وان كان يوصل اليه في السنة الامتدة وهو اختيار القدرى وقال بعضهم مسيرة شهر فصاعدا غيبة  
 ان يكون يعمل لا يصل اليه القافلة في السنة الامتدة وقال بعضهم حدثا ان يكون جوالا من موضع الى موضع فلا يوقف على اثره  
 منقطعة وما دونها اقل من منقطعة وقال بعضهم حدثا ان يكون جوالا من موضع الى موضع فلا يوقف على اثره  
 او يكون مفقودا لا يعرف عنه وقيل مقدرة بخمسة وعشرين من حله وقيل عشرين من حله وقيل ان تكون  
 احدى البلدتين بالشرق والاخرى بالمغرب هكذا يستفاد من السبواسى من باب الولى (قوله الا فى ثمان) زاد  
 عليها ان منصوب القاضي يصح تعيين اجر المثل له لا وصى الميت على الصحيح وأفاد الجوى عن الحاشية وجامع  
 الفصولين صحيح انه يصح تعيين اجر المثل لوصى الميت ايضا (قوله الشراء لنفسه) وكذا البيع لانه كالوكيل عنه  
 وهو لا يعقد لنفسه ولو وصى الميت ان يبيع ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لهما ولو  
 اشترى الوصى من القاضي او باع جاز من حبه البرازى (قوله ولا ان يبيع عن لا تقبل شهادته له) للتمتع واقتدر  
 على البيع والظاهر ان الشراء له مثله (قوله ولا ان يقبض الا باذن مبتدا) لان القيم كالوكيل بالخصومة فلا بد  
 من التصريح وقت ان نصبه بكل من الاذن بالخصومة والقبض اما وصى الاب فملك ذلك فقوله الا باذن مبتدا  
 اى بهد ان نصبه قيم ايضا من عن الصغير من كان في يده عقار للصغير بغير حق فالمراد بالايضاء خصوص نصبه  
 للخصومة لا مطلقا انتهى أبو السعود (قوله ولا ان يجعل وصيا عند عدمه) اى وصى القاضي اذا جعل وصيا عند  
 عدمه لا يصير الثانى وصيا بخلاف وصى الميت كذا فى النتيجة اشياء ونقل فيها عن الحاشية ما نصه الوصى يملك  
 الايضاء سواء كان وصى الميت او القاضي انتهى وفى الثانى خلاف انتهى (قوله ولو خصصه القاضي فخصص  
 بهنى وصى الحاكم اذا جعله وصيا فى نوع لا يصير وصيا فى انواع كلها بل فيه فقط بخلاف وصى الميت لان نصب  
 القاضي الوصى قضاء والقضاء قابل للخصيص بخلاف وصى الاب فانه قائم مقام الاب وأفاده البرازى (قوله  
 ولونه) عن بعض التصرفات قال فى الاشياء راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (قوله وله عزله ولو عدلا)  
 وفى التهمة ليس له ذلك لانه اشتغال بما لا يقيد وعلى ما فى التهمة لا فرق بين الوصيين اما عزل وصى الميت فقد تقدم  
 الخلاف انه لا يصح اولا يجعل قولان المقتضى به عدم الصحة (قوله الوصاية عامة) اى تصرفه فى كل نوع بخلاف  
 ما اذا خصصه فانه يتخصص وليس للوصى حينئذ ان يوصى كما ان الوصى المذکور وليس له ان يفعل غير  
 ما خصص له اما وصى الميت فلا يقبل تصرفه التخصيص (قوله وبه يحصل التوفيق) اى بين ما قدمه من قوله  
 ولا ان يجعل وصيا وبين ما فى الخزانة من قوله وصى وصى القاضي كوصيه الوصاية عامة اى فله ان يوصى  
 فى العاتة دون الخاصة ذكره صاحب الاشياء وقد نقل البيهقى عن القنية ما نصه يستفاد التسوية بين وصى  
 القاضي ووصى الميت فى نصب الوصى عنهم من غير تقييد بهوم فى جانب وصى القاضي (قوله بان اجر باقل  
 من اجرة المثل) هذا التصدير ليس بلازم فانه قد يوصى بسكنى داره مدة معلومة ولو اوجرت فى تلك المدة تزيد  
 اجرها على ثلث التركة كما تقدم ما يفيد ذلك فى باب الوصية بالسكنى والخدمة (قوله فلا ضرار على الورثة) فيه  
 نظر اذ قد يتحقق الاضرار بالورثة فى بعض الصور كالو اجر ما اجرته مائة مثلاً باربعين مدة معلومة وطال مرضه  
 بقدر مدة الاجارة فأكثر بحيث ان المستأجر استوفى المنافع فى مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضرارا  
 بالورثة أفاده الجوى ثم ان هذا لا يناسب قوله فينفذ من الكل (قوله لكن فى العمادية) ونحوه فى التنفى عنهم من  
 الثلث ذكر الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والسيد الجوى عن العمادية ما نصه وأما المريض فتعتبر أحكامه  
 فى هبة وصدقة ووصية ومخاطبة فى بيع أو اجارة أو عتق على مال من الثلث ووصاياها كلها واستجاره والمهر قال  
 العلامة الشيخ صالح ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رآه من التنفى عن العمادية والتنفى من المخالفة فيجوز على اختلاف  
 الرأيتين انتهى وما جمع به أبو السعود من أن ما ذكره المصنف محمول على الاجارة فبعد لانه لا حاجة الى تخصيص  
 المنافع بالاجارة كيف وعابارة المصنف صاحب الاشياء تبرع المريض فى مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم

واذا احتج لا ثبات حق صغير أبوه غائب  
 غيبة منقطعة بنصب والا فلا وهو المجمع  
 التناوى وصى القاضي كوصى الميت  
 الا فى ثمان ايمى لوصى القاضي الشراء لنفسه  
 ولا ان يبيع عن لا تقبل شهادته له ولا ان  
 يقبض الا باذن مبتدا من القاضي ولا ان  
 يغير الصغير اعملا ما ولا ان يجعل وصيا عند  
 عدمه ولو خصصه القاضي فخصص ولونه  
 عن بعض التصرفات صحيح به وله عزله ولو  
 عد لا بخلاف وصى الميت فى ذلك كله  
 وفى الخزانة وصى وصى القاضي كوصيه  
 الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق  
 وفى التناوى الصغير تبرعته فى مرضه انما  
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا فى تبرعه  
 فى المنافع فينفذ من الكل بان اجر باقل من  
 اجرة المثل لانه لا يتبطل بوفيه فلا ضرار على  
 الورثة وفى حياته لا سلك لهم لكن  
 فى العمادية أنهم من الثلث

الاجازة الا في تبرعه بالمناقع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى (قوله فاعلمها) أى القصة  
 وفي نسخة فاعلمه أى الشأن (قوله باع مال اليتيم) أى المذخور وأطلق فيه فم ما إذا كان الفتن حالا أو مؤجلا  
 ويجوز (قوله يؤجل) أى يؤجل له الوصى والظاهر أن محل التأجيل عند عدم خوف هروبه والافسخ حالا  
 ان لم يتقد الفتن (قوله وقد قبض) الظاهر أنه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله فقد فسخته) فائدة  
 ذلك أنه لا تسمع دعواه بعد ذلك الفسخ بأنه اشتراه ولو أقام بينة (قوله لم يجوز الا عند الحاكم) لانه التزم القيام  
 فلا يملك اخراجه الا بحضرة الموصى أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال الميت وانما حشر عند  
 الحاكم نظري حاله ما. وما قادر على التصرف لا يجوز له لانه التزم القيام ولا ضرر على الموصى في ايشانه وان  
 عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشغاله أخرجه للضرر في ايشانه لعدم حصول الغرض منه لانه اقامه بأمره بعد طلب  
 العزل كذا في المنع عن البرازية وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان أحدهما  
 أن يجزله الميت وصبا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يتدعى دينه على الميت فيسقطه القاضي فيجوز له كذا  
 في الولوالية وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال الامام اذا اتهمه لا يجوز له وانما يضم اليه آخراته  
 وذكري الهندية خلافا كثيرا في المسئلة ونقل عن الخصاص أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين  
 الذي يتدعى خاصة ولا يجوز اخراج الوصى عن الوصاية به أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله لا قليل ولا كثير) الاول  
 حذف لا الاول لان مدخولها فاعلى بقى وقد استغنى عنها لم (قوله تسمع) لعدم ما يمنع منها الا اشهاد أنه قبض  
 جميع ما تركه والده ليس فيه ابراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو واقرار مجرد لم يستلزم ابراء فليس مانعا  
 من دعواه وكذا لو أقر أنه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى دينه على رجل فانه تسمع دعواه  
 لما تقدم وهذا بخلاف الاباحه لكل من يأكل شيئا من غرة بستانه فانه يجوز زوجه يقضى ويخلف الابراء عن  
 مجهول معلوم فانه صحيح كقول زيد لمرءى وحال من كل حق لك على فله برى عما علم وما لم يعلم وعليه الفتوى  
 شريلا لية (قوله للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة) ظاهره ولو منسوب للميت وهذا مستبعدة السهي  
 في حوائج اليتيم قال في الهندية وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسهى في ماله  
 ويركب دوابه اذا ذهب في الحوائج لليتيم انتهى بتصريف (قوله وله أن ينفق الخ) ويكون أجورا هندية (قوله  
 والادب) لعل المراد به العلوم الادبية لانها التي تعلم (قوله بقدر ما تعلم القراءة الواجبة) الذي في الهندية وان  
 كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكلف مقدارا ما يقرأ في صلته انتهى وهذا يعم القراءة المسنونة ولعل من  
 اقتصر على القراءة الواجبة نظر الى عدم تأهله الى المسنونة لانه اذا تأهل لا كثر منها أتفق عليه في تعلمه فكيف بها  
 (قوله جعل للوصى مشرفا الخ) قد تقدم ما فيه (قوله لا الجدة) تقدم قريبا أنه لا يملك بيع التركة لقضاء دين  
 الصغير وفرق أبو حنيفة بين الوصى والجدة (قوله الأب يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى)  
 ههنا لان القسمة مبادلة بمنزلة البيع والأب يملك بمنزلة القسمة والوصى لا يملك الا بالمصلحة الظاهرة وقيد بالمشترك لان  
 غير المشترك بينهم ما يصح قسمة الوصى فيه في الهندية قال محمد رحمه الله تعالى وصى الأب بقاسم في مال الصغير  
 أى شئ كان منقولا كان أو عقارا بغن يسير ولا يملك بغن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل أن من ملك  
 بيع شئ ملك قسمة كذا في المحيط انتهى وفي المكي عن المنع قسمة الوصى مالا مشترك بينه وبين الصغير تجوز  
 اذا كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في القسمة فقوله هنا بخلاف الوصى محمول على ما اذا لم يكن فيها  
 نفع ظاهر (قوله بخلاف الوصى) أى فلا يملك بيع مال أحد الطرفين الذي وصى عليه التام من رجل أو رجلاين  
 لانه مأور بالمصلحة في كل ومصلحة أحدهما انصرف بالآخر وكذا الوصى كائنا وصيين ليتيم لا يشتري أحدهما  
 من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصى مأور بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف في أحدهما  
 على وجه النظر يضر به الآخر ولا يشمان مال اليتيم ما قلنا وفيه أن تصرف الوصى بالبيع والشراء لا يجزى  
 يجوز غسل القية والغبن اليسير وكل من اليتيم أجنبي من الآخر وفي المكي عن مجمع الضمانات عن القية  
 ليس الوصى الا يشمان أن يخط ما ورثوا من مورث واحد أو أكثر لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة  
 أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخطبة أو الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيره من مال  
 اليتيم واليتيمة كما هو متعارف وان كان له منها بدلو لخط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز أن كان خيرا

فعله اوارايتان باع مال اليتيم او بتمه  
 والمسترى من غير يؤجل ثلاثة أيام فان قد  
 والافسخ فان انكر الشراء وقد قبض ورفع  
 الوصى الامر الحاكم فيقول ان كان يشك  
 يسمع نقد فسخته قبل الوصاية ثم راد عزل  
 نفسه لم يجوز الا عند الحاكم - فع لليتيم ماله بعد  
 بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له  
 من تركه والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا  
 في يد الوصى أنه من تركه أبي وبرهن تسمع  
 للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال  
 تعالى ومن كان نفسيرا فلينكح ما بالمعروف وله  
 أن ينفق في تعليم القرآن والأدب ان تأهل  
 لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما تعلم القراءة  
 الواجبة في الصلاة يجزى وفيه جعل للوصى  
 مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للوصى  
 أن يتصرف وفيه للأب اعارة فله اتفاقا  
 لا ماله على الاكثر وفيه يملك الأب لا الجدة  
 عند عدم الوصى ما يملك الوصى الا بملك  
 قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف  
 الوصى يملك الأب والجدة يبيع مال أحد  
 طائفة لا يخرج لاف الوصى

لأنهم اذن انقضى فيه أول ما يذن ولو وصى اليتام أن يخلط نفقتهم فينفقها عليهم جملته إذا كان ذلك خيرا لهم  
 انحدروا عنهم أو اختلص انتهي (قوله ولو باع الاب أو الجد الخ) ولو وصى البيع بما يتغلب الناس في منده وهو  
 ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه لا يمكن الاحتراز عنه في اعتباره سديا به كافي الهداية ولا يجوز  
 بما لا يتغلب الناس فيه وهو ما لا يدخل تحت التقويم لأن الولاية نظرية ولا نظرية ثم اذا وقعت الحاجة  
 الى بيع التركة ينبغي أن يبدأ ببيع العروض لانها عرضة للتلف فيقدم به ما دفع الحاجة بما هو أقرب للهلاك  
 فان لم تدفع ببيع حينئذ العقار وقال أبو يوسف لو كان في ثمن العروض وفاة لادين يطل ببيع العقار وفي الحاشية  
 أوصى بثلاث ماله وخلف صنو فامن العقارات فباع الوصى من العقار صنف الوصية فالوالاوارث أن لا يرثي  
 الآن يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن ببيع الثلث منه انتهي (قوله ان لم يكن فاسد الرأي) الظاهر أنهم لم يفصلوا  
 هذا التفصيل في الوصى لأن الوصى والقاضي لا يختار الوصاية الامن كان مصليا يحسن تدبير أمر اليتيم  
 (قوله لو جوبها) أي الثوب أو الطعام والاولى افراد الضمير لأن العطف بأو (قوله وبمثل) الاولى حذف الباء  
 يعني انه يرجع ان أشهد والظاهر أن شراء العبد مقيد بالاحتياج اليه والافلا فائدة له في طعامه وكنونه  
 لأن يكون لهجارة وذكر المسئلة في الهندية مطلقة وفي الهندية رجل اشترى لولده الصغير شيا وأدى الثمن من  
 مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق  
 بين الوالد والوصى الوصى اذا أدى من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لأن الغالب من حال الوالدين أنهم  
 يقصدون الصلة والبر فنهتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت  
 وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع خاتمة والفروع كثيرة والاعمار قصيرة  
 والازمنة عسيرة في اراد المزيدي عليه بالمطلقات كالهندية وفي البغية تلخيص القضية أحد الورثة أنفق في تجهيز  
 الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بحسب لاف انفساق له أم وشراء الشع  
 ونحوه بلا وصية واذن من باقي الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا به ولو كان  
 له وصية مطلقة بحسب من الثالث ما أنفق للمأتم لاغن شع ان كان انفساقه للمأتم في النهار وكذا ان شع يحرق  
 على قبره ليلة الدفن أو غيرها بلا وصية ولا يعتبر العرف في حقهم والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الخنثى)\*

من الخنثى بالفتح والسكر وهو اللين والتكسر وألفها للتأنيث ولذا لا يلحقها ألف ولا نون قهستاني وتركبه  
 لغة يدل على اللين والتكسر ومنه الخنثى وخنث في كلامه اذا لان وتكسر انتهي جوى اعلم أن الله تعالى خلق  
 البشر ذكرا وأنثى كما قال تعالى وبث منهم ارجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يب لم يشاء انا نأويهم بل من يشاء  
 الذكور وقد بين حكم كل واحد منهم ولم يبين حكم من هو ذكرا وأنثى فدل على أنه لا يجمع الوصفان  
 في شخص واحد وكيف يجمع عان وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما الالة ثم قد يقع الاشتباه  
 بأن يوجد الانسان ولا يوجد التمييز مخ (قوله لما ذكر من غلب وجوده الخ) وفي شرح الحوى لما فرغ من أحكام  
 من الالة واحدة في المثال شرع في أحكام من له آلتان والواحدة مقدم على الاثنين وهما أعم فذكر أهم انتهى  
 (قوله أو من هري عن الاثنين جميعا) وهذا أبلغ وجهي الاشتباه ولهذا بدأ بحجج الله تعالى كتاب الخنثى به  
 انتهى وهذا أولى مما في القهستاني من قوله وفيما ذكره اشعار بأن من لم يكن له شيء منهن ما يخرج بوله من سرته  
 ليس بخنثى وكذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف ان لا ندري ايه كافي الاختيار وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى  
 وهري بكسر الراء بمعنى خلا (قوله فان بال من الذكر فغلام) والالة الاخرى خرق في البدن قهستاني (قوله  
 فأنثى) والاخرى كنز قول قهستاني (قوله فالحكم للاسبق) أي ما خرج منه البول أو لأي أول خروج لانه  
 دليل على انه عضو أصلي ولانه كما خرج حكم عوجبه لانه علامة فامة فلا يتغير به وجهه من الآخر (قوله وان  
 استويا) بأن خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقل مشكلة لانه لم يتعين أحد الامرين فجاء بالاصل وهو الذكر  
 جوى (قوله خلا فالحوا) لدلائل على الاصابة وللاكثر حكم الشكل في الشرع وله انه يدل على اتساع المخرج  
 لا الاصابة ولان نفس الخروج دليل فالكثرة من جنسه لا يقع به ترجيح كشاهدين وأربعة فان استويا جميعا  
 في الكثرة فالواجب العلم لما كنا في المفتاح انتهى جوى وروى أن الامام قال لابي يوسف ما رأيت قاضيا يكبل

ولو باع الاب أو الجد مال الصغير من الاجنبي  
 بمثل قيمته بازان لم يكن فاسدا الرأي ولو  
 فاسده فان باع عقاره لم يجوز في المنقول  
 روايتان ولو اشترى طفله ثوبا أو طعاما  
 وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لولده مال والا  
 لا لوجوب ما عليه حينئذ وبمثل لو اشترى له  
 دارا أو عبدا يرجع كذا عن أبي يوسف  
 وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف  
 وهو حسن يجب حفظه والله تعالى أعلم  
 \*(كتاب الخنثى)\*  
 لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود  
 (هري وفرج وذكر أو من هري عن الاثنين)  
 جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من  
 الدرج فأنثى وان بال منهم فالحكم للاسبق  
 وان استويا فكل ولا تعتبر الكثرة  
 خلا فالحوا

البول بالاواقى (لطيفة) اعتبار البول كان في الجاهلية وأقره الشرع فقد رفعت هذه الحادثة إلى عامر  
العدواني فقال هو رجل وامرأة فاستبد قومهم ذلك فقصر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه  
ولا يأخذ النوم لتفكيره وكانت له جارية صغيرة تغمر زجله يقال لها خصله فاستأته عن تفكيره فأخبرها  
بذلك فقالت دع الحال واتبع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحيين ذلك النساء والرجال فهستافى حزينا  
وعامر هو ابن الطرب كان قاضيا في العرب ورأيت في بعض تحريرات مشايخي المالكية أمّا أول من حكم فيه  
في الجاهلية فعامر بن الطرب بفتح الطاء المشالة وكسر الراء المهملة وقراءته بالصاد لحن ابن عمرو بن عباد  
العدواني كان من فرسان العرب وحكامهم يفرغ اليه في كل مهم ومشكل فلما مثل عنه قال حتى انظر قوا الله  
ما نزل بي مثل هذه منكم يامعشر العرب فبات ليلة ساهرا وكانت له جارية يقال لها خصله ترضى عنه فوخر الصرح  
حتى يسبقها بعض الناس وكذا الرواح وكان يعاتبها على ذلك فيقول لها يا خصله والله يا خصله أميت والله  
يا خصله فلما رأته قلقة وقلة قراره على فراشه قالت له مالك ما عراك في ليلتك هذه فقال لها أو يحبك وبك دعي أمرا  
ليس من شأنك ليس هذا رعى غنم ويقال انهم أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام  
هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال لم يتسكل على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني اعمل عندى مخرجا  
وكزرت عليه الكلام فقال في نفسه أخبرها فقصي أن تأتي بفرج فأخبرها فقالت سبحان الله اتبع القضاء المبال  
أفعله فان بال من حيث يقول الرجل فرجل وان بال من حيث يقول المرأة فقرأ فقال لها ماسي يا خصله بعد هذا  
أوصي فرجتم أو الله يا خصله فصارت مشلانا ثم خرج الى الناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت اليه به قال  
الا ذرى وفي ذلك عبرة ومن دبر لجهله قضاء زمانا وفقيهه فان هذا مشرك به في جاهليته فوقف في حكم حادثة  
أربعين يوما قال الخطيب وفيه عبرة من جهة أخرى وهو أن الحكمة قد يحجبها الله تعالى على لسان من لا تقن به  
معرفة ما يحجبها عن هو مستعد لها أي فالادب قبولها لا انتظار ان قال ولكن انظر لما قال (قوله هذا قبل البلوغ)  
ظاهرا أن البول لا يعتبر بعد البلوغ بل تعتبر الامارات التي ذكرها بعده ففقدته لو تعين قبل البلوغ بالبول  
انه من أحد النوعين ثم طرأ بعده ما يشافي ما قبله انه يعتبر ما بعده وليحيز (قوله كما يحتمل الرجل) بأن خرج منه  
من الذكر (قوله أو ابن) أي في ثدييه كبن النساء والا فالرجل قد يخرج من ثدييه ابن كذا يستفاد من شرح الوهبانية  
وفي الجوهرة فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا ثدي  
أو يظهر له ثدي لا يتميز من ثدي الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز انتهى جوى (قوله أو رجل) بأن أخذ المني بقطنة  
وأدخله فرجه فقبل انتهى سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) أي في الفرج ولم أري ان هذا الامكان ويمكن  
أن يقال انه لما أطلع النساء على الخنثى ذكرن انه يمكن وطؤه (قوله أو تعارضت الامارات) كما اذا نهد ثديه وبنبت  
لحيته معا أو أمنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بال بفرجها وأمنى بفرجه فهستافى (قوله فان ضلع الرجل  
الح) الاولى فان ضلع المرأة وفي بعض التحريات بعض متشايخي وذهب الحسن البصري وبجاعة الى أن  
من الامارات عدل الاضلاع وان المرأة تزيد ضلعا بفتح الضاد وكسر هاء مؤنث واختلافه من أي الجاهليين الزيادة  
والمشهور ان في اليسار وهل الاضلاع الرجل فيه ستة عشر وهي سبعة عشر أو هوسبعة عشر وهي ثمانية عشر  
خلاف قبل والعيان بخلافه وقال أهل التشريح مع كثرتهم هما سبسان وعلى التفاوت فقبل ~~حكمة~~ خلق  
حواء من ضلع آدم وجرحت المذكور على منواله وفي الحديث ان المرأة خلقت من ضلع اوج وكانت حواء على  
طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء أو تدريجا لانص فيه وكانت آلين منه وأجل وأحسن  
صوتها وهكذا النساء مع الرجال وسهيت - وأطلقها من حى أو من الحوة وهي لون الجرة انتهى والذي يفيد به بعض  
الانبار أنها خلقت ابتداء به فانما خلقت حين اتى عليه النوم فلما أفاق وجدها عنده فحن اليها وقال من أنت  
قالت حواء وهي من خلق الجنة وهو دفعي كما يقع ان يشتمس الولد من حى آدم انه يرزقه تاما خلقت والله أعلم  
(قوله الواحد) من الجناب اليسر فضلعها ثمانية عشر وضلعوه سبعة عشر والواحد خلق الله منه حواء  
(قوله فيؤخذ في أمره بما هو الاحوط) سواء كانت الاحكام رابعة اليه أو الى غيره (قوله بالايلاج فيه) قد يقال  
ان فيه منافاة لما قدمه من قوله أو أمكن وطؤه وأجيب بأنه بعد ما تحققت الاثنية بإمكان الوطء عارضه علامة  
أخرى كنبات اللحية ويقال نظيره في اللبن فلما تأمل (قوله وانه لا يتعلق التحريم بلينه) فيه ان اللبن علامة كونه

هذا قبل البلوغ (فان بلغ ونجست لحيته  
أو وصل الى امرأة أو احتلم) كما يحتمل الرجل  
أو رجل وان طهره ثدي أو ابن أو حاض  
أو رجل أو أمكن وطؤه فامارة وان لم تظهر  
له علامة أصلا أو تعارضت الامارات فتسكل  
لهدم المريج وعن الحسن أن ثدي المرأة يواحد  
فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بما هو  
ذكر الزيلعي وحيتن (فيؤخذ في أمره بما هو  
الا - وط) في كل الاحكام قلت لكن قد منا  
أنه لا يجب الفصل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق  
التحريم بلينه فتنبيه

انتهى حلي أقول ان اللب الذي هو علامة كونه انى هو ما تقدم بيانه عن شرح الوهبانية والمراد هنا اللب  
الذى ليس على هذه الصفة (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء) لانه ان كان ذكر او وقف في صف النساء فقد  
صلاته أو انى ووقف في صف الرجال فقد صلاته محاذيه فيعيد محاذيه عينا وبارا ومن خلفه بهذا احتياطا  
فان وقف في صف النساء بالغا عاد صلاته حقا أو مراهقا نذب له أن يعبد حوى وان تعددت الخسائر ووقف  
في صف مع فرجة بين كل منهن (قوله فتكون أمته أو مثله) أى ان كان ذكرا كانت أمته يجوزها النظر اليه  
مطلقا وان كان أنى يجوز للضرورة (قوله ويكره ان يحتنم رجل) بلواز كونه أنى أو امرأة لاحتمال انه ذكر  
فلا احتياطا مذكر (قوله ولا ضرورة لان الختان عند ناسنة) هذا التعليل يفيد أنه اذا كان به صامض  
لا يدويه الرجل ولا المرأة لان التداءى ليس بواجب وقال الحوى لو أصاب المرأة قرح أو جرح في موضع  
لا يصلح للرجل النظر اليه تدويه المرأة وكذا أظن القابلة عند الولادة وكذا المعرفة بكارتها في العين وكذا لو شراها  
على انها بكر فوجد بها ثيبا ينظرها النساء فاذا جاز النظر بالعدو فقامت السنة عذر وهذا كله بعد البلوغ  
اما الصغيرة فانه لا بأس ان يحتنم رجل أو امرأة كما أوضحه في الهندية (قوله في بيت المال) لان بيت المال انواب  
المسلمين وذامنها قد دخل في ملكه بقدر الحاجة فهو في حاجة الختان ثم تباع بعده ويرد ثمنها الى بيت المال انتهى  
حوى (قوله أو يزوج امرأة الخ) نقله الطحاوى عن شعبة والاول هو المحكى عن الأصحاب لانا اذا تزوجناه كان  
عقد النكاح مشكوكا فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا يمكنها الخلاص منه ولا يتيقن بوجوب المهر بالعقد  
ولا بوجوب الميراث ان ماتت مثلا ولا يدري هل يلزمه نفقة أو لا قاله الرازى قال العلامة المقدسى ويمكن  
التخلص من هذه الاشكالات بأن تزوجه المرأة على ان أمرها يسدها وعب الختان نطقه بما لها من الامر  
والوصول الى بيت المال في هذا الزمان الى مثل هذا الحال كالحال فالتزوج أسهل والله سبحانه وتعالى أعلم  
أفاده الحوى ونعمامه فيه (قوله وتعتد ان خلاها) لان العدة يجب مع فاسد الخلوة (قوله احتياطا) لاحتمال  
انه ذكر فيصح النكاح والخلوة فيتخلص بالطلاق (قوله وان قبله رجل) أى مع انتشاره أو ازداد الا انتشار  
(قوله ثبت حرمة المصاهرة) فلا يجوز لأم الخنثى التزوج بهذا المقبل ولا بمنه ولا يجوز له التزوج بأب المشكل  
(قوله ولا يسافر بغير محرم) أى ذكر ويكره مع امرأة من محارمه لاحتمال انه امرأة فيكون سفر امرأتين  
بالمحرم (قوله قلت وبه يحصل التوفيق) قد صرح بهذا التوفيق في الهندية ونعمه فان قلت أرايت ان قال  
هذا الخنثى المشكل أنا ذكر أو قال أنا أنثى لا قبل قوله وقبل ان يعلم أنه مشكل اذا قال انه ذكر أو انى كان القول  
قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف  
خلاف ما قال ورايت ان لو كان هذا الخنثى أبوه حتى يقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول  
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله ما لم يعرف انه مشكل الحال قلت أرايت ان كان هذا الخنثى  
قد راهق وليس له أب وله وصى فأنقروصبه انه جارية أو غلام قال القول قوله اذا لم يكن مشكلا واذا كان مشكل  
الحال لم يصدق كذا في الهيوط (قوله ويضعف ما نقله القهستاني) حيث قال وفي الكلام اشارة الى انه لو أخبر الخنثى  
بجيش أو متى أو مبل الى الرجل أو المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه ييقن كما اذا أخبر أنه رجل  
ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفي (قوله الا ان يحمل على هذا) أى على انه أخبر قبل اشكال حاله قلت يتعين  
حله على ذلك لوجود النص المفصل والله تعالى أعلم (قوله لم يغسل) وقيل يغسل في ثوب ساتر لجمعه كما سبق اول  
الكتاب فان قلت لم تستر له امة نفسه كالخنثى لانا نقول لا فائدة في شرائه بعد موته لان لا تدخل في ملكه لان  
الموت ينافي المالكية فتبقى اجنبية عنه بخلاف المشرية في الحياة تدخل في ملكه غاية (قوله ويعيم) أى بحفرة  
ان كان الميم اجنبيا وبدونها ان كان ذارحهم محرم كرجل مات بين نساء حوى (قوله ذكر اوانى) الاولى الجزوهذا  
ظاهري الا انى اما اذا كان الميت ذكر اقد سترت عورته فالمانع من اطلاع الخنثى المراهق عليه بلواز سواء قدر  
ذكر اوانى (قوله نذب تسجعة قبره) وهو مراد من عبر بالوجوب لان التسجعة مندوبة لا واجبة (قوله ويوضع  
الرجل بقرب الامام) فيؤخر هو عنه لاحتمال انه امرأة ولودفن مع امرأة في قبر واحد لرجل خلف الرجل  
ويجعل بينهما حاجز من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفنا في قبر واحد وان دفن مع امرأة  
قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ويكفن في خصة أثواب كما تكفن المرأة ويدخل في قبره وذو رحم محرم منه لاحتمال

(فيقف بين صف الرجال والنساء) اذا بالغ  
حد الشهوة (تباع له امة تحتنه من ماله)  
فتكون أمته أو مثله (ويكره ان يحتنم رجل  
أو امرأة) احتياطا ولا ضرورة لان الختان  
عند ناسنة (وان لم يكن له مال فن بيت المال  
ثم تباع) أو يزوج امرأة الخنثى وان أنى ينظر  
ان كان ذكر امع النكاح وان أنى ينظر  
الجنس أخف ثم يطلقها وتعتد ان خلاها  
احتياطا (ويكره له ليس الحرير والحلى ولا  
يجوز له غير محرم) وان قبله رجل ثبت حرمة  
المصاهرة (ولا يسافر بغير محرم)  
امرأة (وان قال أنا رجل أو امرأة لا عبرة به)  
في الصحيح لانه دعوى بالاداب (وقيل يقهر)  
لانه لا يقف عليه غيره لكن في المتن بعد فتر  
اشكاله لا قبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل  
التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني من  
شرح الفرائض لا يسجد وغيره الا ان يحمل  
على هذا فتنبه (ولو مات قبل طهوره)  
لم يغسل ويقيم بالصعيد (مراهقا غسلا  
ولا يحضر) حال كونه (مراهقا غسلا  
ميت ذكر أو أنثى) ونذب تسجعة قبره ويوضع  
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا دأب  
عليهم رعاية لحق الترتيب

الحالين به في كماله صفة وقال انصف  
النصيبين (فلومات أبوه وترك) معه (ابنا)  
واحد (له سهمان وللغنى سهم) وعند  
أبي يوسف ثلاثة من سبعة وعند محمد  
لخمس من اثني عشر وعند أبي حنيفة لهم  
من ثلاثة (لأنه الأقل) وهو متيقن به فيقتصر  
عليه لأن المال لا يجب بالثلاث حتى لو كان  
الأقل تقديره ذكر أكثرنا كزوج وأم  
وسقيقة هي خنثى فله السدس على أنه عسبة  
لأنه الأقل ولو قدر أني كان له النصف وعالت  
إلى غايته ولو كان محرم وماعلى أحد التقديرين  
فلا شيء له كزوج وأم وولديه وسقينة خنثى  
فلا شيء له لأنه عسبة ولو قدر أني كان له النصف  
وعالت إلى تسعة ولو مات عن عمه وولداً أخيه  
خنثى قدر أني وكل المال كله لعم والله أعلم  
(مسائل شتى) \*

جميع شئيت بمعنى متفرقة وهو من دأب  
المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق  
ذكره فيه قلت وقد ألفت غالبهم إلى ما وقع  
الجدد (عرق مدم من الخرج خارج نجس) هذه  
مقدمة صغرى في تسليها كلام قد وعدت  
به في أول فواقض الموضوع (وكل خارج نجس  
ينقض الموضوع) هذه مقدمة كبرى وهي  
سنة عندنا (ف) ينتج أن (عرق مدم من الخرج  
ينقض الموضوع) لكنه يحتاج لإثبات الصغرى  
وحاصله ما في الذخائر الأثرية لابن التتمة  
معزى للجهتي عرق الدجاجة الجلالة نجس  
قال وعليه عرق مدم من الخرج نجس بل أولى  
ثم قال وما أجمع من كان عرقه كعرق الكلب  
والخنزير قال ابن العزق في نقد ينقض الموضوع  
وهو فرع غريب وتخريج ظاهر قال المصنف  
واظهوره قولنا عليه قات قال شيخنا الرمل  
حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع  
غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الأولى  
فظاهر إذ لم يرو عن أحد ممن يعقد عليه وأما  
الثانية فاعدم تسليم المقدمة الأولى ويشهد  
بإطلاقها مسألة الجدي إذا غذى بلبن الخنزير  
فتدعوا وحال أكاه بصبر ورثته مستأكراً  
لا يبق له أثر فكذلك نقول في عرق مدم من الخرج  
ويكتفي في ضمه غرابته وخروجه عن  
الحدادة

الأئمة أقامه المصنف (قوله) وتام فروعه في أحكامه من الاشياء منها أنه لا حد بقضه وينتقض وضوءه بالخارج  
من ذكره وفرجه ويصلى بقناع فان تركه نذبت الامانة ولا يصلح اماماً إلا للفساد ولا يؤم في جنازة ويصلاته  
يسقط الفرض وبدنه عورة إلا الوجه والكفين والقدمين ولا يجهر بقراءة وحاله في الصلاة كالأخفى في الميقات  
والاسرار وركبه يخرج إلى المسجد ولا جعة عليه ولا عهد وان أفضعت به ولا جعة ولا يزوج من رجل  
أو امرأة فان تزوج رجلاً فوصل إليه جازاً أو امرأة فوصل إليها جازاً ويحرم النظر إليه بشهوة كنظره إلى أجنبية  
وأمرأة كذلك ولو تزوج مشكلاً مثله أو امرأة لم يجز حتى تبين حاله فلا يتوارثان وشهادته كاتى ولو شهد شهود  
أنه اتى وشهود أنه ذكر فان كان يطلب ميراثاً قضى بشهادته الذكورية وأبطلت الأخرى فان لم يطلب الخنثى شيئاً  
لا قبل واحدة منهم ما وقامه في المنع وغيرها (قوله) يعني أسوأ الحالين (قال) في المنع أعلم أنه عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أقل النصيبين ان ينظر إلى نصيبه ان كان ذكر أو إلى نصيبه ان كان أنثى فأيهما أقل يعطاه وان كان  
محرم وماعلى أحد التقديرين فلا شيء له انتهى يقول المؤلف العبارة لبشعل كونه محرم وماعلى تقدير كما قاله الجلي  
(قوله) وعند أبي يوسف (الح) قال الجوى في شرحه وقال لا نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى وهو قول الشعبي  
واختلفوا في تفرجه قال أبو يوسف المال على سبعة أسهم للاثنتين ثلاثة لأن الابن يستحق  
الميراث عند الانفراد والبنات تستحق النصف كذلك والخنثى يستحق ثلاثة الأرباع اثنان نصف نصيب الذكر  
واحد نصف نصيب الأنثى أى فاحتجنا إلى أقل فخرج له نصف وربع صحيح وهو الأربعة وهي نصيب الابن  
عند الانفراد فاعتبرناها واعتبرنا سهم الخنثى وهو ثلاثة فالبلغ سبعة فعند الاجتماع يقسم على قدر  
حقيهما هذا يضرب ثلاثة وذلك بأربعة فتكون سبعة وقال محمد على اثني عشر سهماً لأن الخنثى لو كان ذكر  
كان المال بينهم سبعة نصيب وان كان أنثى يكون أثلاثاً فاحتجنا إلى عدد له نصف وثلاث وأقل ستة ففى حال المال  
بينهم سبعة نصيب وفي حال أثلاث الخنثى سهمان وللأب أربعة فسهما ن ثابتان له يبقين ووقع الشك في سهم زائد  
فنصف فله سهمان ونصف فالكسر فضعف لزال الكسر فصار اثني عشر للخنثى خمسة والأب سبعة قال صدر  
السبعة وان أردت ان تعرف ان ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر فلا بد من التجنيس وهو جعل  
الكسر من مقام واحد فاضرب السبعة في اثني عشر صار أربعة وعشرين ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر صار  
سبعة وثلاثين فذلك هو الثلاثة من السبعة واضرب الخمسة في اثني عشر صار ستة وثلاثين فهذا هو الخمسة  
من اثني عشر والاول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا أى على خمسة وثلاثين بواحد من أربعة وعشرين فهذا هو  
التضاروت بين ما ذهب إليه أبو يوسف وبين ما ذهب إليه محمد انتهى (قوله) وعند أبي حنيفة لهم من ثلاثة  
اعاده لذكر الدليل (قوله) لأن المال لا يجب بالشك (قال) في المنع ولما ان الحاجة إلى اثبات المال ابتداء فلا يثبت  
مع الشك فصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث انتهى (قوله) كزوج وأم وسقيقة هي  
خنثى (مسألة) من ستة على التقديرين لاجتماع النصف والثلث (قوله) وكان المال كله لعم (لان بنت الاخ لا ترث  
ولو قدر ذكر) كان المال كله لعم دون العم لأن ابن الاخ مقدم على العم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(مسائل شتى) \*

(قوله) لتدارك ما لا يذكر (الاولى) لم وأفراد الضمير من ذكره نظر اللفظ ما (قوله) عرق مدم من الخرج ظاهر تيممه  
بالادمان أن غير المدم ليس في هذا الحكم والعلة وهو أن العرق يتولد من النجس وهو العلف والخرق يقتضى  
عدم التقيد والتقييد بالخبر اتفاق فله كل مسكة كنجس (قوله) هذه مقدمة صغرى (أى) من الشكل الاول  
(قوله) وحاصله (أى) اثبات الصغرى بدليل وحاصله قياس عرق مدم من الخرج على عرق الجلالة في النجاسة واستند  
صاحب الذخائر إلى الجهتي وفي كل من المقتبس والاقيس عليه نظر (قوله) بل أولى (وجهه) ان تأثير المائع كالخر  
في التمرق فوق تأثير غيره كعلف الدجاجة (قوله) ثم قال (أى) صاحب الجهتي (قوله) فثبت (أى) حين اذ كان عرقه  
نجساً (قوله) ينقض (لقاعدة) كل خارج نجس ينقض الموضوع (قوله) لا يشهد له رواية (أى) عن أصحاب المذهب  
(قوله) ولا دراية (أى) لم يستدل العقل (قوله) ويشهد لاطلاقها (هذا استدلال بقول لا يعقل إلا بالاحظ أن  
العقل يؤيد ذلك (قوله) اذا غذى (أى) وبى وليس المراد أنه غذى به مرة واحدة لا ينعض الرق حينئذ على النقص  
يعرق المدم من (قوله) وخروجه عن الحدادة) هي معظم الطريق كفى القاموس والمراد انه خارج عن مذهب القوم

(قوله عن السرخ) هو شجر عظام وكل شجر لا نول فيه أو كل شجر طال وله معان أخر لكن هذا هو المتبادر  
 بقريته التعبير بالطرح قبله يعني أنه يطرح عن غير هذا الشجر وبأن كان ليس منه والمراد أنه باقى عن فروع المذهب  
 (قوله صلباً) بنضم الصاد المهله ولم يبين ما إذا كان طرماً أو الظاهر أن الخبز طاهران لم يسرفى كل أجزائه وإن سرفى  
 فيها يقتضى ما بعده أن يحكم بالنهارة الآن فيعش ويحترق (قوله والخنطة) قال في الخنطة بعرة الفأرة إذا وقع  
 في خنطة وطخت الخنطة لا بأس بكل الدقيق إلا أن يكون كثيراً يظهر أثره بغير الطم وغیره منع والمراد به  
 الفأرة خرؤها من مزه بعد سأك وفي كتابها خلاف فتيل تكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الجز  
 والدفع بالواو في الرفع وبالالف نصاً وبالياء - تراو قبل يكتبني بصورة الهمزة رفعا وجزا وتكتب ألفا نصاً انتهى  
 لمخص من الهمع (قوله السنن الرواتب) هي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الأصح  
 لانها تنسب إليه الفرائض واحترزه عن الرباعيات المستحبات والنوافل فإنه يستفتح فيها ويصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم (قوله في الجمعة) أى في يومها فإنه ورد أن فيها ساعة اجابة أى للدعاء بعينه (قوله وقت العصر) وقيل  
 من حيث يجتنب إلى أن يفرغ من الصلاة ويكنى الدعاء بقلبه كاذكره الشرنبلالى - وقيل آخر ساعة فيه وهو  
 مذهب الزهراء (قوله على قوله عليكم) أى في التسليم الأولى (قوله فلو دخل رجل في صلاته بعده الخ) ظاهره أنه  
 إذا اقتدى به بعد اتيانه بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة بأر أدركه وهو في الهاوى من السلام يصح وقوله  
 بعده أى بعد علمكم وكذا قبله بعد السلام (قوله ان تجس بعماء تجس أى ولم يظهر  
 أثر النجاسة فيما كان جافاً (قوله لكن لا يسيل لعصر) أى الثوب الملقوف لانه اذا لم يتقاطر منه بالعصر شئ  
 لا ينقل منه شئ وانما يتل ما يجاوره بالسداوة وبذلك لا يتجس وذكر المرغينانى ان كان اليا بس هو الطاهر  
 يتجس لانه يأخذ بللا نجسا من الرطب لا عكسه لان اليا بس النجس يأخذ بللا من الطاهر ولا يأخذ الرطب من  
 اليا بس وفي نور الابيضاح وشرحه الصغ - كمالا يتجس ثوب جاف طاهر لاق في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب  
 لعصر لدرم انفصال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر  
 لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا يتجس في الأصح وفيه نظران كثيران من النجاسة يتشربه الجاف ولا يقطر - وبالعصر  
 كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المنفصل اليه مجرد ندرة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيتمين أن  
 يفتى بخلاف ما صحح الحلواني وحاصل ما في المسئلة صوراً أربع اما أن يسيل الماء منها ماداً عصر او اما أن لا يسيل  
 منها ما أو يسيل من الظرف دون المظروف وهذه لا تتأقأ وبالعكس وهي الخلافية وكم الأولين ظاهر (قوله  
 ومشى على أرض نجسة) أى وابتل الأرض من بللها واسود دوسه الأرض لكن لم يظهر أثره فاداه الجوى (قوله  
 أو نام على فراش نجس) أى يابس ولم مشى على أرض رطبة نجسة ورجله يابس - تجس جوى - عن الرض  
 وفي السراج ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نجوسا طرطبان ابتل ما أصاب ذلك تجس والا لا ولا عبرة  
 بمجرد الندوة على المختار (قوله في الأصح) قال في المنع والأصح رواية أنه يجزى لانه امبرانية الدافع لا علم  
 المدفوع اليه الاعلى قول أبى جعفر رحمه الله تعالى (قوله كالعالماء) أدخلت الكاف العمال والمقاتلة وذرائعهم  
 وطالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بحق والذي يعلمهم منع وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده  
 ودبغة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبغة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه ليت المال اضاع لانهم  
 لا يصرفونه مصارفة فان كان من أهله صرفه الى نفسه فان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف والله تعالى  
 أعلم (قوله أنه أخذ ديانة) وللإمام الخياط في المنع والاعطاء منع عن القضية فان منع كان ظالمالمنع الحق عن  
 المستحق (قوله أفطر في رمضان الخ) ولو بجماع وروى عن محمد أن عليه كفارتين فيه واختاره بعض أهل العلم  
 للفتوى (قوله حتى أفطر في يوم آخر) وكذا لو أفطر في أيام متعددة (قوله فعليه كفارة واحدة) لان الكفارة تسقط  
 بالثبوت فتدأخل كالحد واختلف في التدأخل قليل لا تجب الثانية لتدأخل السبب وقيل تجب ثم تسقط واما  
 إذا كفر لا قول فلا تدأخل وروى زفر عن الامام أنه يكفيه الأولى (قوله ولم يمين اليوم) بأن يقول ثالث رمضان  
 أو رابعه (قوله صح) لاننية التعمين في الجنس الواحد لا تشترط ولوصام ونوى عن يمين أو كتر صح عن واحد  
 وفيه تأمل مع ما يأتي نقله عن مسكين في العبارة التي بعد (قوله ولو عن رمضانين) لانه باعتبار أنه قضاء رمضان  
 بجنس واحد قال مسكين المراد أنه نوى أحد رمضانين ولم ينو أول رمضان أو آخره ولم يردجه في النية لان

فجيب طهره عن النسخ من متن وشرح  
 (خبر وجهه في خلافة خرو فارة فان كان)  
 الخمر (صا بارح به وأكل الخبز ولا يفيد)  
 خرو الفارة (الدهن والماء والخنطة) للضرورة  
 (الا اذا طهر طهره أولونه) في الدهن ونحوه  
 انفسه وامكان التحرز منه حينئذ ثمانية  
 (د) السنن (الرواتب لا يصلى ولا يستفتح)  
 تقدم في اب لوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة  
 عند راقص العصر) على قول عامة مشايخنا  
 أشباه وقد مناه في الجمعة عن التارخانية  
 (الخروج من الصلاة لا يتوقف على) قوله  
 (عليكم) وحينئذ (فلو دخل رجل في صلاته  
 بعده لا يصبر اذا خلا فيها) قد مناه في صفة  
 الصلاة (ان ثوب نجس رطب في ثوب طاهر  
 يابس يظهر رطوبته على ثوب طاهر  
 كذا الشيخ وعبارة الكنتز على الثوب الطاهر  
 (انكر لا يسيل لعصر لا يتجس) قد مناه  
 قبل كتاب الصلاة (كالموشر الثوب المبلول  
 على حب نجس يابس) أو غسل رجله ومشى  
 على أرض نجسة أو نام على فراش نجس  
 فحرق ولم يظهر أثره لا يجس خاتية (نوى  
 الزكاة الا أنه سماه قرضا جان) في الأصح لان  
 العبرة للقلب لا للسان (نظر بما وجد ليت المال  
 المال) كالعالماء (قد مناه قبل باب المصروف  
 فله أخذ ديانة) قد مناه في يوم ولم يكفر حتى أفطر  
 (أفطر في رمضان في يوم واحدة)  
 في يوم آخر فعليه كفارة واحدة  
 ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم  
 (ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح)  
 ولو عن رمضانين كفارة (في الصلاة) أول صلاة عليه  
 أيضا (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه  
 أو آخر صلاة عليه) كذا في الكنتز

ناوى الفرضين في الصوم مستفعل (قوله والاصح اشتراط التعيين الخ) وصحح في الرولولية أنه يصح بالتعيين ولو عن  
 رمضان قال والاول اى التعيين أحوط (قوله وفي رمضان) فينبى أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا  
 وفي قضاء الصلاة عين الصلاة ويومها بأى بعد ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز  
 أى على هذا القول أيضا لأن الصلاة تعين بتعيينه وكذا الوقت تعين بكونه أول أى وكل ما قضى أول أو آخر  
 فالذى بعده هو الاول والذى قبله هو الآخر قال المصنف وهذا يخص لم يعرف الاوقات التى فاتته  
 أو اشبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه انتهى (قوله ثم رأيت) الاولى ثم رأيت صاحب البحر نقله عن صاحب  
 المحيط اذ لم يقدم مرجع النعمير الاول (قوله وهذا مشكل) لأن الفروض مترجمة فلا بد من تعيين مؤذاته تبرا  
 ذمته لأن فرضا لا يتأذى بنية فرض آخر والشروط تميز الجنس بالمعية لأنها شرعت لتعيين اجناس المختلفة  
 ولذا اختلف في الجنس الواحد واختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها مختلفة حتى ظهر ان من يومين  
 حقيقة وحكم ادا الخطاب لم يتعاقب بوقت يجتمعهما بل بدلول الشمس منسلا وهو في يوم غيره في يوم آخر بخلاف  
 رمضان واحد لعلقه بشهره ولا يحتاج الى تعيين بخلاف رمضان فانما كظهور من أفاده المحوى  
 (قوله خلافه) أى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخر منسلا (قوله وهو المعقد) قد علمت أن الثانى مصحح وان كان  
 الأحوط التعيين (قوله والحرق كالفضل) لأن التارنا كل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شئ أو يحمله فيه صبر  
 رمادا قطهر بالاستحالة ولهذا حرقت العذرة وصارت رمادا طهرت بالاستحالة كالحرا اذا انحلت وكالحنظل  
 اذا وقع في المعلقة وصار ملحا وعلى هذا قالوا اذا تنجس السوريط طهر بالنار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا تنجس  
 بمسحة الخبز ان طهر بالنار انتهى منخ أى اذا أفت النار الاله قبل وضع الخبز (قوله جعل الخراج لرب الارض  
 جاز) أى عند أبى يوسف وبه يفتى وقال الامام ومحمد لا يجوز كالمسح لان ما جعله لاجل جماعة المسلمين قال في المفتاح  
 ومحل الخلاف ما اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج أم اذا لم يكن فلا يجوز ان تقا وتقل المصنف أنه عند  
 أبى يوسف يجوز ولو الى غير المصنف وعند محمد لا يحل وعليه أن يرده الى بيت المال أو الى من هو أهل لذلك كالنقي  
 والقاضى والجندى وان لم يفعل أم (قوله لانه زكاة) فهو حق الفقراء على الخصوص وهذا اذا كان رب  
 الارض غنيا وما اذا كان فقيرا يجوز كفى المفتاح (تنبيه) قال الراعى فى الحاروى ما يأخذه الاعونه من الطائفة  
 من العشرى زمان ثمان الى عايد لا يصرفونه مصارفة بل الى أنفسهم لا يستطعون العشر عنهم وهو الصحيح لأن  
 ما أخذوه منهم جامكيتهم من الديوان وان سموه عشر اوله فالتعجب الخدمه عليهم في مقابلاته فعمل بذلك بطولان  
 ما قيل ان كانوا فقراء يستطعون الخراج اه قلت ومثل العشر الاخذ من مال التجار على هذا الوجه لا يستطعون  
 الزكاة عنهم وان نوهوا وان كان الاخذ فقيرا (قوله عن زراعة الارض) أى المملوكة لهم (قوله المستهقة)  
 أى بعدد الاجارة (قوله فان فضل شئ) أى بعد أخذ الخراج (قوله رعاية للعقبن) أى حق المالك اذا لوجه الى ازالة  
 ملكهم بغير رضاهم ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فحينئذ ما ذكر (قوله باعها القادر) لانه لو لم يبعها يفوت  
 حق المقاتلة في الخراج أصلا ولو باع يفوت حق المالك في العز لكنه فوات الى بدل فكان له بعت فيه مع تحقيقا  
 لأنه نظر من الجانبين (قوله قلت) هو المصنف (قوله ترجع سقوطه باله اخل) محله اذا هجر عن الزراعة فان لم يهجر  
 يؤخذ بالخراج عند الكل نقله المصنف وهذا أولى الحاصل (قوله أو على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية)  
 عبارة قاضى خان واذا اجمع الخراج لم يؤخذ من عند أبى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج  
 السنة الاولى ويسقط عنه ذلك انتهى نقله المصنف وهذا صريح في سقوط خراج السنة الماضية (تنبيه) لو هربوا  
 أى الزراع المالكون ان شاء الامام عمره امن بيت المال والغلة للمسلمين وما يتفق قرض لانه مأثور بتعيين بيت  
 المال بأى وجه أمكن وان شاء دفع لقوم وأقطعهم على شئ فكان ما يأخذ المسلمون لان فيه حفظ الخراج على  
 المسلمين والمالك على أربابها حوى عن النوادر (قوله غنم مذبوحة ومبته) الاصح أن علامة المذكاة أن تكون  
 الاوداج خالية من الدم والنبية امثلة الاوداج به (قوله فان كانت المذبوحة أكثر الخ) هذا التفصيل يجرى  
 في زيت اخذناط بولد ميتة أو شهيم خنزير وهو أكثر منه لا يفتى أن يفتق بئى من ذلك ولا يباع ولا يستصحب به  
 ولا يدهن به ولا يذبح به جلد كاهه ذلك ميتة أو شهيم خنزير فلا يفتق به أصلا وان كانت الغلبة للزيت لا يجهل  
 الاكل ويحل ما عداه بان يستصحب به ويبيعه مبيعا عيبه ويدبغ به الجلد ويفسله لان الغالب تبع للغالب (قوله

قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط  
 التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت  
 وهكذا قد تم في باب قضاء القوافل تنبها  
 لادروغها ثم رأيت في البحر قبل باب  
 النعان مانعه ونية التعيين لم تستطع باعتبار  
 أن الواجب مختلف متعذر بل باعتبار أن  
 مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة  
 الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة  
 القوافل يكفيه نية الظاهر لا غير كذا في  
 المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات فينبى  
 حفظه اه بالظن ثم رأيت نقله عنه في الاشباه  
 في بحث تعيين المحوى ثم قال وهذا مشكل  
 وما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه  
 وهو المعقد كذا في التبيين انتهى بحروفه  
 فاقب له ذلك (رأى شاة ما يطبخ بدم أحرق  
 الرأس) وزال عنه الدم فالتخذ منه مرة جاز  
 استعمله الها (والحرق كالفضل) وقدمه فإنه  
 من المهورات (سلطان جعل له العشر لا) لانه زكاة  
 الارض جاز وان جعل له العشر لا لانه زكاة  
 قلت وقدمه في الجهاد وقدمه في الزكاة  
 أيضا (هجر أصحاب الخراج عن زراعة الارض  
 وأداء الخراج ودفع الامام الارضى الى  
 غيرهم) بالاجرة (للعطاء الخراج) من أجرتها  
 المستحقة (جاز) فان فضل شئ من أجرتها  
 دفعه للمالكها رعاية للعقبن فان لم يجد الامام  
 من يستأجرها باعها القادر وأخذ الخراج  
 من الذى من الثمن لو علمهم خراج ورد الفضل  
 لأربابها زياحى قلت وقد سنا في الجهاد ترجيح  
 سقوطه بالتدخل فيعمل على المرجوح أو  
 على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية  
 فقط (غنم مذبوحة ومبته) فان كانت المذبوحة

تجري أو كل) لأن الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة ألا ترى أن الاسواق لا تخلو عن محرم من مسروق  
ومغصوب ومع ذلك يباح تناول اعتمادا على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التفرغ عنه ولا يستطاع  
الامتناع منه فسقط اعتباره دفعه الخارج كقيل التجاسة في البدن والثوب بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر  
أو استويا لأنه لا ضرورة إليه فيمكن الاحتراز عنه وتجرى في الثياب المختلط طاهرها ونجسها أولونساوبا  
لأن حكم الثياب أخف من غيرها ألا ترى أنها لو كانت كلها نجسة كان له أن يصلي في بعضها ثم لا يعبد لأنه  
مضطر إلى الصلاة فيه ما حتى لو كان معه ثوب طاهر ربه يصلي فيه ولا يصلي عريانا اتفاقا فلا جازت صلاته فيه  
وهو نجس بيمين فلا يجوز بالتجرى صالة الاشتباه أولى أفاده المصنف (قوله ومترى) كذا في غاب النسخ وكأنه  
لم يتذكر الموضع الذي قدمه فيه وفي قليل منها كما مر في إمام الماء (قوله إيمان الآخرس) أي إشارته بحاجب أو يد  
أو غير ذلك إذا عرف القاضي إشارته وإن لم يعرفها ينبغي أن يستخبر بمن يعرف إشارته من أخوانه وأصدقائه  
وجيرانه فيخبرهم منهم من يعرف إشارته حتى يقول بين يدي القاضي أراد به هذه الإشارة كذا أو يفسر ذلك  
ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي أن يكون عدلا مقبول القول لأن القاسق لا يقول له ولو الجبسة  
وذا تبرؤ لمع الكتابة خلافا لمن توهم أنها لا تعتبر معها لأن ضرورية فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة فقلنا  
كل ضروري وفي كل مزبئة أمما الكتابة فيسألها من معاني في الإشارة بما هو متصل باتكلم علم بالمراد  
فصارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام (قوله وكتابته) قال العلامة المقدسي تكلم الكتابة أن لا تكون  
الافى المعتقل فان الحرم الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفه إياها بالامساك بالافى المركبة من الحروف  
وهو لا ينطق ولا يسمع النطق انتهى قلت وقه خرق العوائد والكلام فيها إذا وجدت وقد علم من هذا أن كتابة  
المعتقل موقوفة كما يمانية فليست أملا (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف وهو الذي لا يقدر على الكلام  
الابتكاف يقال اعتقل لسانه بالبناء للمجهول إذا لم يقدر على الكلام انتهى حوى قلت وهو المراد أما الأول  
فهو ناطق (تفة) الكتابة على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو أن يكون عنونا أي مستدرا بالافى وهو  
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة في تطهيره فيكون هذا كالنظر يلزم حجة ومستبين  
غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغذ على وجه الرسم فإن هذا يكون أغور  
لأنه لا يعرف في الظاهر إلا مر بهذا الطريق فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والأشهاد والأملاء  
على القبر حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق وبهذه الأشياء تتعين الجهة وقيل الأملاء  
من غير أشهاد لا يكون حجة والأول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو غير كلام غير مرسوم  
ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى انتهى منق (قوله وقود) الترقيق بين القود والحد أن الحد لا ينام إلا ببيان  
لاشبهة فيه والقصاص يقام بالشبهات وأقارب طلق القتل وإن لم يوجد التسميح بالعدد والحاصل أن القصاص  
شرع عوضا شرعيا جابرا لما أن ثبتت مع الشبهة كالأعراض التي هي حق العبد أمما الحد وقد شرعت للزجر  
عارية عن معنى العوضيه لأن ما حق الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى أبو السعود وفي الهندية يقتصر منه  
ويقتصر له انتهى ومقتضى عدل القود في جعله المسائل أن الحال وقوف فيه إلى الموت بالنظر للمعتقل  
وإذا سلم ذلك فإذ مات هل يطل القود أموات محله أو تثبت المديته في تركته (قوله به يفتي) مقابلة تقدير القرائن  
ذلك بسنة (قوله وأطلق مثلا) أي كما إذا أعتق (قوله نفذ مستندا) فلها أن تتزوج إن مضت عدتها من وقت  
الإشارة أو الكتابة وينفذ نصرت المعتوق من ذلك الوقت (قوله والالا) وتبطل الإشارة إذا لحكم لها مع النطق  
وباعتبار بقائه باللفظ (قوله لا يجل) انظر لما إذا لم يعتبر بطلبه الوطء دالا على إرادة النكاح جلاله على الصلاح  
(قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراك على قوله ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة أو طلق مثلا (قوله عند ذكر الأشياء  
الأحكام الأربعة) التي هي الاقتصار كما في إنشاء الطلاق والعناق والعتاق وهو انقلاب ما ليس بهلة  
كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بهلة عمله والاستثناء وهو أن يثبت  
في الحال ثم يستند وهو دأب من الاقتصار والتميز وذلك كالضمانات تملك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت  
وجود السبب وكالتصايب فانه يجب ركائه عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوبه والتميز وهو أن يظهر  
في الحال أن الحية كم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم إن كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

تجري أو كل والا) بان كانت الميتة أكثر  
أرسته وبا (لا) تجري لو في حالة الاختيار  
بان يجلي ذكوة والا فغيري أو كل مطلقا وثر  
في إمام الماء (إيمان الآخرس وكتابته كالبيان)  
باللسان (بخلاف معتقل اللسان) وقال  
الشافعي هما (وفي وصية نكاح وطلاق  
وبيع ونسأ وقود) وغيرها من الأحكام  
أي إيمان الآخرس فيما ذكره ومعتبر به  
معتقل اللسان إن علمت إشارته واستندت  
عقلته إلى موته به يفتي قلت ومترى الوصايا  
وذكره هنا الأكل وابن الكمال والزباني  
وغيرهم ثم مفاد كلامهم أنه لو اقترن بالإشارة  
أو طلق مثلا فتوفى فان مات على الإشارة  
مستندا أو لا وعليه فلو تزوج بالإشارة  
لا يجل له وطؤها لعدم نفاذه لكونه إذا مات  
بجمله كان لها المهر من تركته فانه المصنف  
لكن ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الأشياء  
الأحكام الأربعة أن قولهم والاضابط  
للمعتصر والمستند أن ما يصح تعليقه يقع مستندا  
في البحر من باب التعليق



(قضى القاضى بينة في حادثة ثم قال رجعت  
عن قضائى أو بدلى غير ذلك أو وقعت  
في تلبس الشهود أو أبطلت حكمى أو نحو  
ذلك لا يعتبر) قول القاضى في كل ذلك لعل  
حق الغيبة وهو المدعى (والقضاء ماض  
ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة)  
الافى ثلاث. رت في القضاء لو بعلمه أو بخلاف  
مذهبه أو ظهر خطؤه (إذا قال الشهود  
قضيت وأنكر القاضى فالقول به يفتى قاله  
ابن القرس في القواكه البدرية زاد في البرازية  
خلافاً للمجد زاد في البحر) (ما لم ينفذه قاض آخر)  
فيثبت لا يكون القول قوله في أنه لم يقض  
لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قيد  
حسن لم آتف عليه لغير صاحب البحر (شرط  
نفاذ القضاء في الجهات) من حقوق العباد  
(ان يصير الحاكم في حادثة) بأن يتقدمه  
دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر  
منازع شرعى ولو برهن بحق على آخر عند قاض  
فقضى به ببرهان بدو منازعة ومخاضة  
شرعية وتداع بينه مالم ينفذ قضاؤه لثبوت  
شرطه (وهو التداعى بخصوصية شرعية وكان  
افتاء فيحكم) مذهب لا غير كما قد مناه في القضاء  
وأفاده بقوله (فلورفع اليه) أى الى الحنفى  
(قضاء مالكي) لا دعوى لم ياتت اليه وعمل  
الحنفى بمقتضى مذهبه) لعدم تقدم ما عنده  
من ذلك لخروج قضا المالكي مخرج الفتوى  
لعدم تقدم الخصومة الشرعية التى هى شرط  
انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتأى)  
القاضى (في حكم) القاضى (الاول لم يطلب  
شهود الاصل) مرقى القضاء قيد بارتياجه  
في حكم الاول فأفاده اذ لم يرتب فيه  
لا يترس له قال في القواكه البدرية قالوا  
قضاء العدل العالم لا يشق ويحصل على  
السداد بخلاف قضاء غيره يعنى اذا تبين وجه  
فساده بطريقه فلثانى نقضه (اذا ترتب بيع  
التعاطى على بيع باطل أو فاسد لا ينعقد)  
مرقى أول البيع عن الخلاصة والبرازية  
والبحر (خبأ قومنا سأل رجلاً عن شئ فأقر  
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه  
جازت شهادتهم عليه) بذلك الاقرار  
(وان سمعوا كلامه لم يرو ولا يجوز)

القاضى بينة) انما ذكره بقوله بعد أو وقعت في تلبس الشهود والا فلا قرار كالبينة فيما ينظر (قوله أو نحو ذلك)  
كنقضته أو فسخته أو رفته حموى (قوله لعل حق الغيبة) ولا ترتب الا قول ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد  
مثله (قوله والقضاء ماض) أى ولو في محتمل فيه فلا ينقضه من نفسه ولا غيره فهذه المسئلة يصح ترتبها على  
ما قبلها وتغنى عن قوله بعد شرط نفاذ القضاء الخ (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) وهى ما يتعلق بها أحكامها  
فلا بد فيها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب والاثبات بالبينة مثلاً (قوله وشهادة مستقيمة) وهى شهادة  
العدل اذا استجمعت شرائط الصحة واحترز بالدعوى الصحيحة عن الفاسدة وبالشهادة المستقيمة عن غيرها فانه  
حينئذ يعتبر قوله ويطل القضاء وصورة الدعوى الفاسدة أن يدعى محدوداً ولم يبين انه كرم أو أرض والشهادة  
غير المستقيمة أن يشهد وكذلك واحترز بقوله وشهادة مستقيمة عما اذا قضى بملكه فانه يجوز له الرجوع كان  
يعترف عنده رجل لا تحرج حتى ثم غاب ثم جاء اثنتان تداعى عنده بهذه الدعوى فيحكم لاحدهما طائفة المقر ثم تبين  
انه غيره فانه لا يفتى له أن يعنى حكمه أفاده جميعه الحموى (قوله الافى ثلاث مرتى في القضاء) قدمها في فروع  
القضاء حيث قال لا يصح رجوعه عن قضائه الافى ثلاث (قوله لو بعلمه) ظاهره وان لم يظهر خطؤه لتباين المسئلة  
وروجه ان المفتى به عدم صحة القضاء بعلمه كأن يعلم أن افلان على فلان حق الغلبة الفساد (قوله لوجود  
قضاء الثاني به) ظاهره انه اجتمع عند القاضى شروط الدعوى وقضى وحينئذ فلا اعتبار للقضى ولا نظر للاول  
ولو أبطله وهذا غير التبعيد فانه يرفع اليه قضاء قاض ويثبت عذره بالبينة قضاؤه فينفذه وان لم تداعى (قوله  
من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى الحدد وعق الامة وطلاق الزوجة  
(قوله منازع شرعى) خرج به غير المنازع أو المنازع غير الشرعى كفضولى ومودع ومستعير فان زاعها  
لا يعتبر (قوله به برهان) بالاولى للتعدي والثانية للبيانية (قوله في حكم القاضى الاول) بأن كان الاول  
غير عدل لا يبالى بما يحكم وتبين وجه فساد بآن قضى بثبوت الحدود الذى لم يبين انه كرم أو أرض ومن الارتياح  
أن يكون ارتضى أو أخذ برشوة فان القضاء حينئذ باطل (قوله طلب شهود الاصل) أى وطلب الخصمين انتقام  
الحادثة فيقضى فيها أو ينفذ الاول وقد علم من كلامه آخر أن الارتياح لا يعتبر في قضاء العدل العالم (قوله  
في حكم الاول) أى في صحته (قوله يعنى اذا تبين وجه فساد) ظاهره ان ذلك قاصر على قضاء غير العدل العالم  
والظاهر حرمانه فيه وقوله بطريقه هو كما ثلثناه سابقاً (قوله على بيع باطل) كبيع عينة أو دم (قوله أو فاسد)  
كعقد فيه شرط لا يقتضيه ولا يلائمه (قوله لا ينعقد) ظاهره ولو فيه بدل شرعى وظاهره ولو اختل المجلس وأفاد  
بقوله ترتب انه لم يحصل بينهما مائة أو اذ وقعت بينهما مائة فاصح حيث كان الاول فاسداً (قوله جازت  
شهادتهم عليه) لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق رأاه الشهادة قال تعالى  
الامن شهد بالحق وهم يعلمون (قوله لان النعمة تشبه) أى تشبه النعمة فيحتمل أن يكون المقر غيره ولا يجوز  
لهم أن يشهدوا مع الاحتمال (قوله ثم دخل رجل) ظاهره أنه دخل بانفراده وأقر بأن افلان كذا أما اذا دخل  
المقر مع المقر والحالة هذه هل تجوز الشهادة أو لا تجوز لاحتمال أن الذى أقر بالحق هو الذى يدعيه وجعل  
نقضه كنقمة الاخر يجوز (قوله يعلم به) تفسير لما قبله (قوله كذا أطلقه الخ) أى أنه لم يثبت بالتصرف (قوله  
قطعاً للتزوير والاحيل) الفاسدة ويجعل حضوره وتركة المنازعة اقراراً بأنه مالك البائع وفتوى أئمة خوارزم على  
ان سكونه لا يكون تسليماً وله المطالبة والدعوى وفي الفتاوى يتأهل المفتى في ذلك ان رأى المدعى السالك  
الحاضر ذاهل أفتى بعدم السماع واختار القاضى في فتواه نه تسامع في الزوجة لافى غيرهما لكن الغالب  
على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما أفتى به أئمة حمقى أى وهو ما في المتن أفاده المصنف ولم يقيده بالنصرف  
في حق الزوجة والا فارب صاحب الكنز والبرازية كالصنف وهو كذلك في كثير من المعابر وقيدته الى يلى  
فقال عن فتاوى أبي الليث بأن يتصرف فيه المشتري زماناً ورد المصنف بأن التقييد به يوجب التسوية بين  
القريب والجار مع أن الجار يخالفه كما لا يخفى على من تأمل كلامهم انتهى وفي حاشية المحكى ما نصه فحصل  
بما نقلناه ونقله المؤلف عن فتاوى أبي الليث خمسة أقوال عدم السماع من القريب والاجنبى من غير اشتراط  
تصرف المشتري واشتراط التصرف فيه ما واشتراطه في الاجنبى ولو جاز ادون القريب والسماع من الاجنبى  
والقريب أى الزوجة والسماع من الزوجة دون غيرها (قوله وكذا الوضن الدرك) هى وما بعد هذا لا يخرج

شهادتهم عليه لأن النعمة تنقذه فتقع الشهادة  
 الا اذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا  
 البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابه ولا مصلح  
 له غيره ثم دخل رجل فسمعهم اقراره ولم يروه  
 وقته (باع عقارا) أو حيوانا أو ثوبا (وابنه  
 أو امرأته) أو غيرهما من آثاره (حاضر  
 به لم يه ثم ادعى الابن) مثلاً (انه لم يكد لا تسمع  
 دعواه) كذا أطلقه في الكنز والمثلث وجعل  
 سكوته كالأصباح قطعاً للتزوير والحيل وكذا  
 لو ضمن الدرل أو تفضي الثمن وقالوا فحين  
 زوجه بلا جهار ان سكوتها عن طلب الجهاز  
 عند الزفاف رضا فلا يملك طلب الجهاز بعد  
 مكرهته كما ترى باب المهر (بخلاف الاجنبي)  
 فان سكوتها (ولو جاراً) لا يكون رضا (الا اذا)  
 سبكت وقت البيع والتسليم و (تصرف  
 المشتري فيه زرعاً وبناء) في نكاح (لا تسمع  
 دعواه) على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع  
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع المصطفى ملك  
 رجل والمائة سكت حيث لا يكون سكوته  
 رضا عندنا خلافاً لابن أبي ايلي بزازية آخر  
 الفصل الخامس عشر وغيره (باع ضيعة ثم  
 ادعى انها رقبته) أو على مسجد كذا  
 أو كنت وقتها) وأراد تخليق المذموم عليه  
 ليس له ذلك) اتفاقاً لا تناقض (وان أقام بينة  
 تقبل) على الأصح لا حجة الدعوى بل القبول  
 البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه  
 الزيلعي وقد حقه بناء في الوقف وباب  
 الاختصاص (وهبت مهرها لزوجه فماتت  
 وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة  
 في مرض موتها وقال بل في العدة فأقول  
 لا ورثة) هذا ما اعتده في الخاتمة تبعاً لرواية  
 الجماعة الصغرى بعد نقله لما في فتاوى النسفي  
 أن القول للزوج فقال والاعتماد على تلك  
 الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر  
 واختلفوا في السقوط فأقول لم يكره الخ  
 قلت وأقره في تنوير البصائر واعتده شيخنا  
 على خلاف ما جزم به في المثلث كالكنز من  
 ان القول للزوج وان جزم به شرعاً كما زيلعي  
 وابن سلطان بأنه الاستحسان فنسبه قلت  
 واستظهره ابن الهمام في آخر المهر فقال  
 وجه الطاهر أن الورثة لم يكن لهم حق بل لها

عن المصنف لوجود العلم فيه ما (قوله ان سكوتها عن طلب الجهاز)  
 ان مكسورة طبعاً كما يتبين من قول ايسر له الطالب مطلقاً لأن المال في النكاح تابع وعلى ما ذكره اذا لم يسكت  
 يأخذ المهر ويشتري ما يليق به (قوله وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء) انظر هل الخصم بالزرع والبناء قيد  
 لظاهره وما بين الناس قاله تصرف فهو البيع والشراء والهبة والوصية لا يقع وهو قيد اتفاقاً وظاهره غير  
 زيلعي بقوله بان يتصرف فيه المشتري زماناً ان قيداً لا اتفاقاً لاطلاقه التصرف وهل يشترط في عدم قبول  
 دعواه عمله التصرف كعمله بالبيع يجوز (قوله حيث لا يكون سكوته رضا) لأن سكوتها يحتمل الرضا والسخط  
 انتهى حموي (قوله وغيره) أي البزازية وذكر الضمير باعتبار أنها كتاب (قوله أو على مسجد كذا) افاد آخر كلامه  
 انه لا يشترط الدعوى في الوقف مطلقاً وقيل ينبغي أن يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل  
 البينة بلا دعوى وفاقوا ولو على مسجد أو على فقراء تقبل عندهم الا عند الامام وفيه بحث لأن كل وقف لا بد  
 أن ينتهي الى الذم فلا يختص بقوم بأعيانهم فعلى تقدير أن يكونوا في طبقة عليا ولم يدعوا ان قبل بعدم قبول  
 البينة لعدم الدعوى منهم يلزم ضياع حق الفقراء الذين يؤل اليهم الوقف ولو بعد حين انتهى حموي (قوله خلافاً  
 لما صوبه الزيلعي) من عدم القبول فهو يقابل ما في المصنف من تنبيهه لو باع عبد الله اذعى انه حر أو اعتقه تسمع  
 دعواه وفي فتاوى الفضل لا تسمع دعواه في اعتاق العبد عند الامام وتسمع في الجارية (قوله فأقول للورثة)  
 هذا عند عدم البرهان وان أقاموا البرهان فالبينة بينة من يدعى الهبة في العدة من (قوله بغيره)  
 كضمير قال يرجع الى ما عنيض (قوله الخ) هو والهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى أقرب الاوقات  
 انتهى (قوله بأنه الاستحسان) الباء للشيئية وهو مرتبط بقوله جزم (قوله فتنبه) أشار به الى أن العمل  
 بالاستحسان (قوله واستظهره ابن الهمام) أي استظهره أن القول للزوج (قوله فتنبه وجه الظاهر الخ)  
 الاوضح ما ذكره الزيلعي في التوجيه وهو أنهم سموا نفقة وعلى سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت  
 تنفيذ الملك وان كانت للوارث الا ترى أن المريض اذا وهب لوارثه أي عبداً مثلاً لا نفقة الوارث أو باعه نفقة  
 تصرفه وان كان يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فإذا سقط عنه  
 الميراث لا اتفاقاً لو ارث يدعى العود عليه والزوج يكره والقول قول المنكر (قوله لانه يميز من جهته) أي  
 لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق طلاقها على فعلها أي ولا رجوع في اليمين ومن جهتها فملك لأن الوكيل  
 من يعمل لغيره وهي عامة النفقة بخلاف الاجنبي ويقتصر على المجلس فقد ذكر في الصغرى لو قال لها وكلت  
 أن تعطيني نفسك يقتصر على المجلس انتهى أما في الاجنبي فلا يقتصر على الرجوع انتهى مكي (قوله على أن متى  
 عزلت فانت وكيلي) أي متى وقع عزل متى لك أي زمن فانت وكيلي (قوله يقول عزلت ثم عزلت) لان الوكالة  
 يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليق العزل عنها فاذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المتعلقة فصار وكيلاً  
 جديداً ثم انزل الثاني انزل عن الوكالة الثانية وهذا أولى من قوله لان متى الخ والظاهر أن المراد بقوله  
 ثم عزلت التكرار اي اصداف العزل جميع أوقات التوكيل (قوله يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة) انما اشترط  
 ذلك لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع اصابه وكيلاً مثل ما كان ولو عزله عن المنجزة ألف مرة لان كلمة  
 كلما تنقضي تكرار الأفعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع انتهى عيسى ثم انه لا بد من تقديم  
 قوله رجعت الخ على قوله وعزلت لانه حينئذ انقطعت مادة التوكيل ولم يبق الا المنجزة فينزل عنها بقوله  
 وعزلت عن الوكالة المنجزة ولو عكس في التعبير لا بد أن يقول عزلت عن الوكالة المنجزة ورجعت  
 عن الوكالة المتعلقة وعزلت فليتأمل وقيل يقول كلما وكلت فانت معزول اذ كلما في كل انزل والاول أوجه وهذا  
 لا يفيد لانه ان انزل كلما توكيل لليمين الثانية في كل كلما انزل لليمين الاولى فيبقى دائماً وكيلاً من غير انقطاع  
 الا بالرجوع عن المعلنة انتهى وفيه أن المقصود عدم تصرفه وهو لا يقدر عليه لعزله ساعة فوكيله فتم المقصود  
 (قوله ان كان ديناً بدين الخ) لانه متى وقع الصلح على غير ما استحق بعقد المدانة جعل على المعاوضة فيصير  
 صرفاً ومعاوضة وفيه لا يجوز الافتراق عن دين بدين للثمن عن الكالي بالكالي (قوله لان الصلح اذا وقع على عين  
 متعين) ولومن أموال الربا كما اذا وقع الصلح على شعب بعينه عن جنسة في الذمة (قوله اذا حلفت فانت بري)  
 الشيء بالشيء يذكر كذا في هذا الفرع فراجعاً فاعلم ان الامام محمد بن قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال الاخر

وهم يتعونه لانفسهم والزواج بشكر فالتول  
له (وكما يطلقها الايالك من اهلها) لانه عين من  
جهته (وكذلك بكذا على اتمى عزلة فأتت  
وكيلي) فطريقه أن (يقول) في عزله (عزلة)  
ثم عزلة (لان متى لمعوم الاوقات وأما كلما  
فالمعوم الافعال) فلو قال كلما عزلة فأتت  
وكيلي (يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة  
المعلقة وعزلة من الوكالة المنعزلة) الحاصلة  
من لفظ كلما فتعزلة (قبض بدل الصلح  
شرط ان) كان (دينا بدين) بأن صالح على  
دراهم عن دنانير أو عن شيء آخر في الذمة  
(والا) يكن دينا بدين (لا) بشرط قبضه  
لان الصلح اذا وقع على عين تعين لا يبقى دينا  
في الذمة بخلاف الافتراق عنه (قال) المذمى  
(لا يثبت في برهن) ولو بعد حلف خصمه  
جواهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبة ليمينه  
اذا حلفت فأتت برى من المال الذي  
عليك وحلف برهن على الحق قبل وقضى له  
بالمال خالية (أو) قال الشاهد (لا) شهادة في  
فشهدت قبل (لا) مكان التوفيق بالتمسك ثم  
التذكير (كلو قال ليس عند فلان شهادة  
ثم جاء به فشهد أو قال لاجته على فلان ثم  
أقبحا) بالجهة فأنتم اتقبل لما قلنا بخلاف  
ما اذا قال ليس حتى ثم ادعى حقا لم تسمع  
للتناقض (للامام الذي ولاه الخليفة  
أن يقطع) من الاقطاع (انسانا من طريق  
الجادة ان لم يضرب بالمارة) لان للامام ولاية  
ذلك فكذلك انما به (صادره السلطان ولم يعين  
بمع ماله) فلو عينه فذكره الا أن يأخذ من  
طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صح)  
بمع لانه غير مكره كما مر في الاكرام (كاد ان  
اذا حبس بالدين فباع ماله اقضاه) صح اجابا  
(خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى  
وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب)  
لانها مكره عليه (وان اكرهها على الخلع  
وقع الطلاق ولا يفسد المال) لان طلاق  
المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا (ولو احوال  
انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج  
لم يصح) قالوا وهي الحيلة قلت انما تم بقبوله  
فيعلم حيلتها الا أن يقال انه يمكن الحال  
من ما لم يثبت برهه في من لا يثبت برهه

ان حلفت اسم على ادبها لك خلف فأذا ما المذمى عليه ان كان اذا ما على الشرط المذمى وهو باطل  
وله وذي أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لا يطابق الشرع اذ الذين شرعوا على المنكر لا المذمى (قوله)  
أدخال لاهة (قوله) قد يقال انه تكرار مع أولى المسائل وقد يجاب بأنه انما ذكره ليفيد أنه لا فرق بينا اذا قال  
لا يثبت أو قال لا يثبت (قوله) بخلاف ما اذا قال ليس حتى (قوله) أما لو قال لا أعلم عليه حقا ثم ادعى حقا يقبل  
وكذا لو قال كل بينة أتت بها فهي زور ثم أتى أو كل شهادة يشهدني فلان وفلان فهي كذب ثم شهد اتقبل عند  
الامام لا عند محمد (تنبيه) قال الامام ادى في فصوله لو قال ذو يد ليس هذا لي وليس ما لي أو لا حتى في فيه  
أو ما كان لي وهو ولا منازع ثم ادعى آخر فقال ذو اليد هو لي فاقول قوله والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا  
لم يثبت حقا لاحد اذ اقراره بجهول باطل والتناقض انما يمنع اذ انقضت ابطال حتى لاحد ولو كان لدى اليد  
منازع حين قوله ذلك فهو اقراره بالملك في رواية وفي رواية لا وبسأل القاضي ذا اليد أهو ملك المذمى فلو أقربه  
أمر بتمسكه اليه ولو أنكر برهن المذمى ولو أقتر أنه فلان فكذلك قد رما بملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه  
بلا تاديع قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد ما أقتر أنه ولان البيعة على العقد المبرم تنهيد الملك للعمال ولو أقتر  
انه لا حتى في فيه ثم برهن على شرائه منه فلو شهد بشرائه بعد اقراره جازوا لافلانته الجوى (قوله) لم تسمع  
للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذمى كونه يمكن هنا أيضا لماذا لم يعتبر ويمكن التوفيق انه في هذه المسئلة ثبتت  
برائة المذمى عليه بالقول الاول ثم يريد شغلا بالثاني ولا يقبل (قوله) أن يقطع) أى يعين له قطعة جوى (قوله)  
من طريق الجادة) هو وسط الطريق ومعه ماله (قوله) ان لم يضرب بالمارة) بأن كان واسعا لا يضيق بذلك قال  
في المحدثين قديمه لانه لو اضرب بالمارة لا يقع اذ فيه قطع الطريق وليس له أن يقطع الطريق وان كان له من طريق  
أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضي رد ذلك في نصاب الفقهاء وذكر في الحاشية قالوا السلطان  
أن يجعل ذلك الرجل طريقا عند الحاجة انتهى (قوله) لان للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف في حق الكافة  
فيمافيه فلو لم يمسك فادار أى ذلك فمصلحة لهم كان له أن يذله من غير أن يلحق ضررا بأحد ألا ترى انه اذا رأى  
أن يدخل بهض الطريق في المسجد أو عكسه وكان في ذلك مصلحة بالمسكين كان له أن يفعل ذلك منع (قوله) صادرة  
السلطان) أى أراد أن يأخذ منه مالا جوى (قوله) فباع ماله) ولو لم يبعه بآدمه القاضي عليه كما مر (قوله) كاد ان  
اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المدين (قوله) بالضرب) أطلق فيه وانما ظاهر المراد به المبرح  
(قوله) وان اكرهها على الخلع) وخالف على مهرها عليه (قوله) لان طلاق المكره واقع) فيه نظر فان الزوج ليس  
بمكره في الطلاق قلت هو لا مصلح (قوله) انما تم) أى الحوالة (قوله) فيعلم حيلتها) فلا يلزمها أن ترضيه بهية مهرها  
قلت تظهر هذه الحيلة فيما اذا كان الزوج جاهلا بالحكم (قوله) لم يجبر عليه) أى في ظاهر الرواية تكى (قوله) فماده)  
لا يؤخذ من عدم الاجبار المعاملة بالرفق فلو قال ويؤمر بالرفق اسكأ أولى قلت وعلى القول بازالة الضرر البين  
ينبغي الاجبار والضممان (قوله) أنه لو سقى أرضه الخ) وفي الخزانة عن التوازل لو أراد أن يتخذ داره يستأجرها  
لجاره أن يمنعه من ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت رخوة يتعدى ضرره  
الى جداره أن يمنعه (قوله) عمر دار زوجته الى آخره) على هذا سائر الاملاك كالكرم وغيره جوى والماسب  
زيادة لفظها (قوله) لصحة أمرها) والاذن بالمعارة التزام للنفقة دلالة كالا صر بقضاء دينه (قوله) فاعماره)  
هذا اذا كان كل الآلة فلو كان بعضها له وبعضها لهيا يكون مشتركا بينهما فله المقدسى (قوله) بلا اذنهما)  
ولو باذنها تكون عارية (قوله) في الاذن) أى فأنكرته المرأة (قوله) وفي أن العمارة لها) أى وعليها النفقة  
ان صدر اذن منها أو لافقة عليها وهو متطوع ان لم يكن اذن ففيه صورتان (قوله) اذ لم يثبت الخ) جهه شرطا  
فلو قال فهو ما ذكر ثم اعترف بالخطا لا يقبل ولو صدقته (قوله) وحاصله) اذ وضع والراجح الخ (قوله) انه لا يثبت) أى  
بذكر الباع دون المكاف (قوله) لانه تسبب) وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو ربه  
ولا يضاف اليه التلف (قوله) وكذا اذ ادل السارق على مال غيره) لان التلف حصل بفعل السارق لا بالدلالة (قوله)  
قد قسمه) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له كما تقدم ما يفيد ولو أخذ العاطم مباشرة لم يضمن كما تقدم  
ما يفيد أيضا (قوله) لانه مكره) والضممان على المكره أو الاخذ بأشياء ان أخذ مختارا والا فلا مكره فقط بخلاف  
ما لو قال أحبه لك شرا أو اضربك ضربا فهو وضامن ان دفع المال لان دفع مال الغير لا يجوز الا للنفق التلف

(التخذ بترافى ملكه أو بالوعة فتزعمها ساجداً لجاره  
وطالب جاره نحو يلم بجبر) عليه وفاده أنه  
يؤمر بالرفق دفعاً لللاذى (وان سقط الحائط  
منه لم يضمن) لعدم تعديه إذ حفره في ملكه  
فكان نسبياً وترقى آخر الأجازة أنه لو سقى  
أرضه سقياً لا يحق له فتحدي لجاره ضمن  
(عمر دار زوجته بماله باذنهما فالعمارة لهما  
والذقة دين عليها) لعمدة أمرها (و) لو عمر  
(الغصن بلا ذنهما فالعمارة له) ويكون غاصبا  
للمرصة فيؤمر بالتفريق بطلم اذ ذلك (ولهما  
بلا ذنهما فالعمارة لهما وهو متطوع) في البناء  
فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه  
ولا يثبت فاقول لمكره بيمينه وفي أن العمارة  
لها (وله فالقول له لانه هو المثلث كما أفاده  
شيخنا وقدّم في الغصب) قال هذه رضية  
ثم اعترف بالخطا وصدقته في خطئه فله أن  
يتزوجها اذ لم يثبت عليه بأن قال) أفاده أنه  
لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق أو صدق  
أو كذا قلت أو أشهد عليه بذلك شهوداً أو ما في  
معنى ذلك) من الثبوت المطلق الدال على  
الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره  
بذلك ثباتاً بخلاف مبسوط في المبسوط وحاصله  
أن التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ  
رجل (قريبه فتزعم انسان من يده لم يضمن)  
لانه نسب (وكذا اذ ادّعى ارفق على ماله  
غيره أو أمسك هارباً من عدوه حتى قتله)  
عدوه لما قلنا (في يده مال لانسان فقال له  
سلطان ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى  
(اقطع يديك أو أضربك حتى تدفعه لم يضمن)  
الدافع لانه مكره (قال تركت دعواي على  
فلان وتوقفت أمري الى الاخرة لا تسمع  
دهواه بعده) أي بعد هذا القول ذكره في  
الفنية (الاجازة تلحق الافعال) على الصحيح  
(فلو غصب عينا لسان فأجاز المالك غصبه  
صح) اجازته وحده يثبت (فغير الغاصب عن  
الضمان) ولو اتفق به فأمره بالحفظ لا يبرأ  
عن الضمان ما لم يحفظ وعامة في العمادية  
(وضع منجلاً في الصحراء ليصيده حمار وحش  
وسعى عليه فجاء في اليوم الثاني) قيد اتفاق  
اذ لو وجدته ميتاً من ساعة لم يحصل زبالي  
(ووجد الحمار مجروحاً) ميتاً (لم يؤكل) لأن الشرط أن يذبحه انسان

وهو موجود في الاول دون الثاني فلماذا في ذلك أي الاخذ منه كرها هل يكتفى منه باليمين أم لا يثبت من برهان  
يحتاج الى بيان انتهى جوى وبه علم أن المراد بضرب شخص الضرب المثلث (قوله على الصحيح) مقابله ما عن  
الامام انه لا تلحق الافعال وقيد بالافعال لانه لا خلاف في اجازة الاقوال كما في تصرفات الفضولي (قوله فأجاز  
المالك غصبه) وكذا لو دفعه الى أجنبي فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبي خرج الغاصب عن الضمان (قوله  
فغير الغاصب عن الضمان) أي ويضمن ضمان الامانة (قوله ولو اتفق به الخ) ولو ادّعى مال الغير فأجاز المالك ذلك  
برئاع الضمان وقيد بالاتفاق لانه لو لم يتفق خرج عن الغصب بمجرد الامر بالحفظ هذا ما يفيد  
كلامه وقوله ما لم يحفظ اعلم أن الحفظ يكون بالنسيئة كما اذا غصب عقد جوهراً واستعمله ثم وضعه في صندوقه ثم أمر  
بحفظه فيه فانه يكون حافطاً بنية حفظه له وان لم ينفقه ويكن بالفعل كما اذا كان يستعمل الذئب ونحوه فأمر  
بالحفظ فان حفظه يكون بنزعه ووضعه في حرز والظاهر أن المراد بالحفظ ما يعمها (قوله وضع منجلاً) بكسر الميم  
ما يحصده أو يصاديه (قوله لأن الشرط أن يذبحه انسان الخ) كذا في الزبالي وقد سبق أنه لا يشترط في صيد  
الكتاب والسهم ذلك (قوله كره تزيماً) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أما الدم فغرام بالنفس واكره الباقية  
لانها مما تستخينه لانفس قال الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وفي المنع والظاهر كراهة التعريم فاطلاق المصنف  
والمؤلف مما لا ينبغي (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقاً لأن الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحياء)  
بالقصر الفرج وفي النهاية الحياء من ذوات الخف والظلف زاد في القاموس وانه يقصر أيضاً  
جوى (قوله والمثانة) هي كافي المصباح مستقر البول من الانسان والحيوان وموضعها من الرجل فوق المصباح  
المستقيم ومن المرأة فوق الرحم والرحم فوق المصباح المستقيم (قوله والمرارة) بفتح الميم وهي التي فيها المرارة (قوله والدم  
المسفوح) أي السائل من العروق أما الدم الباقي في العروق بعد الذبح لا يكره كافي المفتاح وزيد نخاع الصليب  
(قوله في بيت) قبله كافي المنع وتذكره اجزاء من الشاة سبعة من الشاة فقد أوصى المالك بالعدد (قوله فقل) كذا  
في النسخ وعليه فاعده ودسته ولو قال فقبل باسكان الباء والمرابة الحيا كان أولى لتقيم العدد (قوله  
اذا ما ذكيت شاة) بناءً التأييد الساكنة (قوله بشرط تقدمت) هي اذ لم يحصل غله للينيم أما اذا وجد ما يشترط به  
غله فلا يثبت له الاقراض وأن لا يكون له وصى ولو منصوص به أفاده المصنف وأن لا يجسد ما يضارب له وأن يكون  
من ملى ذكره الجوى (قوله بخلاف الاب) في جامع النصولين عن بعضهم الوصى لا يقرض ماله ولو أقرضه لا يعد  
خبائنة فلا يعزل به وذكر ليس الوصى القاضى اقراضه ولو أقرضه صح ونقل عن البعض صح للاب اقراضه اذ  
الايداع وهذا أولى انتهى جوى (قوله ان كان الله يعذب المشركين) ال للجنس أو للاستغراق أي كل مشرك  
(قوله أو اطفال المشركين) هذا يفتيد أن اطفال المشركين يحكم عليهم الشارع بالمشرك مع انهم يتبعون النسابة  
ويجوز عليهم حكم الاسلام ان كان مسلمانهم هو قول من أقوال عشرة لكن قائله يقول انهم معذبون في النار  
والمشهور انهم في الجنة (قوله لم تصدق الموجبة الكلية) التي دل عليها آل الاستغراقية (قوله القامون بأمرها)  
فيه إشارة الى أن العمارة على هذا الوجه غير العمارة على الوجه الاول فانها عليه عمارة تعذيب (قوله في البيت  
سؤالان) يهذه ذلك الاستدراك والشرط الاول (قوله في البيت الاول سؤالان) أي وان كان الثاني بلفظ  
الاستدراك (قوله ولا يقبل تأويل قائله) لبشاعة منظره وايقاع العوام في الابهام (قوله هذا) أي الشطر الثاني  
(قوله فكيف الاول) أي الشطر الاول قال ابن الشحنة وعندى ان هذا من غلط ما تقدم مما يشكر ذكره والتلفظ  
به وما تقدم هو ما نقل عن الامام أن رجلاً سأله ما تقول فيمن قال لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وأكل الميتة والدم  
وأشرب عيالاً ولم يؤلف الله تعالى وأصلى بالركوع ولا سجوداً وبغض الحق وأحب الفسقة فسأل أصحابه فقالوا  
كافر قبس رضي الله تعالى عنه وقال هو مؤمن برجوب الجنة ويخاف رب النار لهما ويريد أن يأكل السمك  
والطحال ويشهد الشهادتين ولم ير الله تعالى ولا رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاف ظلم الله لانه منزه عنه  
ويصلي صلاة الجنازة ويبغض الموت ويحب المال قال ظهير الدين وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد لا يجوز  
استعماله اقلت وأنا أنفع صحة نسبتها الى الامام وأقول بجملة هذا الكلام ان لم أكفر قائله ولا أقبل تأويله  
في زماننا الذي فشت فيه البدع والاقوال المنكرة في ذاته وصفاته تعالى انتهى من شرحه بصرف (قوله  
قد قضى بنقه) أي بنقل هذا الكلام قلت العذر له انه شرح النظم وفيه هذا (قوله حشنته ظاهرة) أي وجدته

أو يجرحه والافهوكا لطيفة (كره تحريما)  
وقيل تنزيها والاول أوجه (من الشاة) سبع  
(الحيا والخصبة والغدة والمائة والمرارة والدم  
المسفوح والذكر) فلا ذكر الوارد في كراهة ذلك  
وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال  
فقل ذكر والاثنيان مثانة  
كذلك الدم ثم المرارة والغدد  
وقال غيره

إذا ما ذكبت شاة فكلها  
سوى سبع فقهين الوبال  
فما ثم خاء ثم غين  
ودال ثم ميمان وذال  
(القاضي) اقراض مال الغائب والطفيل  
واللقطة) بشر وطه تقدمت في القضاء (بخلاف  
الاب والوصي والمثنته) الا اذا اشدها  
حتى ساغ تصدقه فاقراضه أولى زيلجي (قال  
ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق  
لا تطلق امرأته لاق من المشركين من  
لا يعذب) كذا في الخاتمة وظاهر توجيهه ان  
المراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك  
في الجلالة بأن يكون مشركا في غيره ثم يحتج له  
بالجسدي أو طفال المشركين فانهم مشركون  
شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهي  
سالية جرمية لم تصدق الموجبة الكلية القاطلة  
كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد ورد هذا  
الغرض على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال  
وهل قاتل لا يدخل النار كافر  
ولكنه بالمؤمنين نعمه

قال ومعناه ان الكفار المبردين النار يؤمنون  
بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى  
فلن يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسا ولعجز البيت  
معنى آخر وهو أن عمارا خربت بها القاعون  
بأمرها وهم مؤمنون ففي البيت سؤالان قال  
ابن الشحنة وعندي ان هذا مما يتكرر ذكره  
والثاني به ولا ينبغي أن يدون وبسطه ولا يقبل  
تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه  
تسليم فيه فكيف الا قول فلا تغفل ثم رأيت  
شيئا قال قد تضي يتلوه عن نفسه بالانكار

متعلقة ومثله فيما يظهر لو قال أهل النظر انه لا يطبقه كك الشخ الكبير أن عرض على الصبي عارض اقضى  
ما ذكر (قوله ترك على حلقه) لأن قطع قلفته لتكشف الحشفة فاذا كانت ظاهرة فلا حاجة الى القطع (قوله  
وقال أهل النظر) أي المعرفة مخ (قوله ترك أيضا) لا حاجة اليه (قوله وحكما) الحكمي بقطع الاصغر  
ولم يوجد (قوله وخصائصه) فيه ان اليهود يحتنون (قوله وعذر شيخ) لا حاجة اليه (قوله سبع سنين) لأنه يؤمر  
بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون أبلغ في التطيف قاله في الكافي زاد في خزانه الاكل وان كان  
اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتن حتى يبلغ لأنه للطهارة ولا يجب عليه قبله (قوله  
وقيل عشر) لأنه يضرب على الصلاة اذا بلغ عشر العتاد (قوله بل مكرمة للرجال) لأنه الذي الجماع  
والمراد أن الله تعالى أكرم الرجال بشروعية ختان النساء (قوله وقيل سنة) لنصهم على ختان الخنثى ولو كان  
مكرمة فقط لم يحتن لاحتمال كونه امرأة ولكن لا كالمسنة في حق الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل لختنه  
برازية (قوله وفي الرسل) صريح في ان ساما وحظلة مرسلان (قوله وهم زكريا) بالقصر لفة (قوله ثبت) بغير  
تنوين كادوس (قوله ويجوز في الصغير) وكذا ثقب اذن صغيرة لمنفعة الزينة ولا تفعل حامل ما يضرب بالولد فلا  
تحتجم مالم يتحرل فيخذه لا بأس به مالم تقرب الولادة وتترك القصد مطلقا ويجوز لوصي العلم والخال كفي الصغير  
وبط قرخته ولو انكسر شيء من البهية وهي في بلا شديد منه ولا يربح برؤها فذبحها أولى ما كوله اللعم وغير  
ما كوله والمرضة اذا ظهر حملها وانقطع ابنها وليس للاب ما يستأجر به للصغير مرضعة ويخاف هلاك الولد  
فالواياح لها أن تعالج في استئصال الدم مادام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد روا ذلك جماعة وعشرين  
يوما وانما أباحوا لها فساد الحمل باستئصال الدم لأنه ليس بأدمى فيباح اصابته الأدمى ولا بأس بقطع اليد من  
الأكلة وشق البطن لهما فيه ولو كثر الكلاب في قرية وأضر بأهلها يؤمر أصحابها بقتلها فان أبوا أخبر الامام  
بذلك ليأمرهم به أفاده الحوى (قوله ويذبحها أي الهرة) ظاهر كلامه ان الذبح قاصر على الهرة (قوله يكره  
اسواق براد) أي تحريمها ومن القمل البرغوث ومثل العقرب الحية (قوله حطب فيها) الأولى فيه (قوله والقضاء  
القمل ليس بأدمى) لأنها تؤذى غيره ويورث النسيان وفيه تعذيب لها بجموعها (قوله وجازت المسابقة) شرطه  
أن تكون الفاية بما يحتملها الفرس وأن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السابق أما اذا علم ان أحدهما  
يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للراحة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير  
على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز مخ (قوله والرمي) بالسهم ليعلم ايهما ابعد رميا أو ايهما اوصيب الهدف  
(قوله ليرناض للجهاد) أفاد أنه اذا كان بقصد الله ويكره (قوله الا اذا أدخلنا ثانيا) صورته أن يقول لا ثالث  
ان سبقنا فاما لان ذلك وان سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو أيهما سبق كان له  
الجعل على صاحبه باقيا على حاله فإخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه وان غلبه فلا شيء لهما عليه (قوله  
بشرطه) هو أن يكون فرسه كفرسهما يحتمل أن يسبق أو يسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز  
دل عليه الحديث (قوله لا يحرم من احد الجانبين) ولو كان الجعل كثيرا لارتفاع معنى القمار لانه من القمار  
الذي يزداد تارة وينقص أخرى والمقام ان يجوز أن يذهب مال احدهما الى صاحبه ويجوز أن يستفيد مال  
صاحبه فيجوز الزيادة والنقص في كل واحد منهما فصار قرارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من  
جانب واحد لان النقصان لا يمكن فيهما وانما يمكن الزيادة في احدهما وفي الآخر النقصان فقط فلا يكون مقامرة  
لان المقامرة مفاعلة تقتضي أن تكون من الجانبين واذا لم تكن في معناه جاز استحصانا انتهى مخ ولو قال شخص  
واحد لجماعة فرسان من سبق فله كذا من مالي أو لارماة من أصاب الهدف له كذا جاز كالتسبيح بل أولى لانه  
من مال نفسه ومثل المسابقة الفقهاء لو تنازعوا في مسئلة وشرط لاصيب جمل من جانب أو من جانبين مع محال  
لان المعنى يجمع الكل اذا تعلم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى (تنبيه) المراد بجعل  
الجعل الجواز لا الاستحقاق فلا يجبر القاضي من امتنع أفاده الحوى (قوله ولا يصلى على غير الانبياء) وجوزها  
بعضهم استقلا لاهلته صلى الله عليه وسلم على أبي أوفى وقوله تعالى هو الذي يهديكم أو تلك عليهم صلوات  
والجهم وزعم على منعه لانه شعار الانبياء اذا ذكروا فلا يطق بهم غيرهم وجل ما ورد على الدعاء واختلاف هل يكره  
تجريا أو تنزيها أو خلاف الأولى ذكره النووي في الاذكار وقال الصحيح انه تنزيه انتهى وشرع الدعاء لهم

وانه ما كان ينبغي له أن يدونه وبأنه التوفيق  
(معي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان  
ظنه مخدونا ولا تقطع جلده ذكره الا بشديد)  
الم (ترك) على حاله (كنسج أسلم وقال أهل  
النظر لا يطبق الختان) مولا أيضا (ولو ختن  
ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع أكثر  
من النصف كان ختنا ناوا ن قطع النصف  
فخاد ولا ي (يكون ختنا فاعتقده لعدم الختان  
حقيقة وحكا) (و) الاصل ان (الختان سنة)  
كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام)  
وخصائمه (فلما اجتمع أهل بلدة على تركه  
حاربهم الامام) فلا يترك الا للعدو وعذر شيخ  
لا يطبقه ظاهر (ووقته) غير معلوم وقيل  
(سبع سنين) كذا في المتن وقيل عشر  
وقيل أقصاه اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة  
بطاقته وهو الوجه وقال أبو حنيفة لا علم لي  
بوقته ولم يرد عنه ما فيه شيء فلذا اختلف  
المشايع فيه وختان المرأة ليس سنة بل  
مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي  
من ولد محتون من الانبياء عليهم السلام الصلاة  
والسلام فقال

وفي الرسل محتون لعمر لخملة

ثمان وتسع طيبون أكارم

وهم زكريا شيث ادريس يوسف

وحنظلة عيسى وموسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح

سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز كي الصغير يوط قرخته وغيره من

المدواة المصلحة) (ويجوز) فصد الهائم

وكيها وكل علاج فيه منفعته لها وجزاء قتل

ما يضرم منها ككباب عقور وهيرة) تضمر

(ويذبحها) أي الهرة (ذبحا) ولا يضرمها

لانه لا يقيد ولا يحرقها وفي الميتة يكره

احراق جراد وقلة وعقور ولا بأس باحراق

حطب فيها غل والقضاء القميلة ليس بأدب

(وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل

والرمي) لا تناض للجهاد (وحرم شرط العمل

من الجانبين) الا اذا دخلنا ثانيا على الجمل بشرطه

كما ترى في الخطر (لا يحرم) (من أحد الجانبين)

استحب ولا يجوز الا في غير هذه

الاربعة كتابه بل بالعمل وأما بل العمل فيجوز

في كل شيء وقامه في الزبلي

بلفظ الصلاة لما فيه من التعظيم قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة  
الملائكة الدعاء قال في فتح الباري وهذا أولى الأقوال وكذا صلاة غير الملائكة معناه الدعاء وطلب الثناء من الله  
تعالى عليه (قوله ولا على غير الملائكة) مشتق من الاول وقيل من الملائكة الواحدة ملك وأصله مالك على وزن  
مفعول سقطت همزة فوزنه مع فعل فان القضاء هي الهمزة وقيل مأخوذة من لا إذا أرسل فأصله ملائكة فنقلت  
الحركة وسقطت الهمزة وهي عين فوزنه مفعول يقال ألث بيننا قوم كضرب الكا والوكا أرسل واسم الرسالة  
مألك يضم اللام والملائكة بالهاء ولا همزة تنضم وتفتح والملائكة هي السماويات والروحانيات على الاطلاق اجسام  
لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة وسعوا السماوية منها بالملائكة والارضية بالجن ان كانت غير شريرة  
وبالشياطين ان كانت شريرة وهذا غير المشهور والمشهور ان الملائكة اجسام نورانية والجن والشياطين اجسام  
نارية لا توصف الملائكة بكورة ولا نونية اذ لم يرد به نقل ولا دل عليه عقل لا نواب لهم كما قال الماتريدي لان  
علمهم كالنفس لبني آدم من غير اختيار منهم وفي الظاهرية مثل الاستغنى الله لائكة نواب وعقاب قال نعم  
لكن لا كنواب الادميين ولا عقابهم وفي خزائن الاكل وفيه أن لا يسأل الانسان عما لا حاجة اليه **كان**  
يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحسن رآه على صورة البشر هل بقي ملكا  
أو هو ملائكة أبدل صورته وأين الجنة وأين النار وفي الساعة ونظائرهما ويكره الجدول في أن لقمان هذا القرنين  
هذا السكف أنبياء أم لا ولا سماعيل أفضل أم اسحاق وأبيهم الذبيح وهل آزر أبو ابراهيم أو لا وهل عائشة أفضل  
أم فاطمة وأبوها صلى الله عليه وسلم على أي دين وما دين أبي طالب ومن المهدى إلى غير ذلك مما لا يجب عليه  
معرفة ولم يرد التكليف به انتهى (قوله قولان) فقيل لا يجوز اذ لا يدل على تعظيم كالمصلاة ولا يدعي به تفسير  
الانبياء والملائكة وهو تحصيل حاصل اذ هو رحوم قطعا وقيل يجوز لانه صلى الله عليه وسلم كان من أشوق  
العبادة إلى راحة الله تعالى وفي خزائن الاكل ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمة فلا يجوز أن يقال  
انه فقير غريب مسكين فريد طريد ويجب تعظيم العرب خصوصا أهل الحرم لمكان النبي صلى الله عليه وسلم  
منهم خصوصا أولاد المهاجرين والانصار وأولاد علي وأبي بكر وعمر وعثمان انتهى وينبغي  
أن لا يجوز غفر الله له وسامحه ما فيه من ايها منقص (قوله ويستحب التعرض للعصاة) لانهم كانوا يلقون  
في طاب الرضا من الله تعالى ويحتمدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يلطفهم من الالبلاء أشد الرضا فهم أحق  
به ولا يبلغ غيرهم اذ ما هم ولوا نفق ملء الارض ذهبيا (قوله وقيل يقال الخ) قال النووي والذي أراه ان هذا  
لا بأس به وان الرابع أن يقال رضى الله تعالى عنه لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت انهم انبياء (قوله ولان  
بعدهم بالمغفرة والتجاوز) **لكن** كثرة ذنوبهم وقلة اهتمامهم بالامور الدينية انتهى حوى (قوله والاعطاء باسم  
النور والامر بالمعروف) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر والنور هو اليوم الاول من فيرودين  
ماه واهذا يسمى جدي لانه غرة الحول الجديد والمهرجان هو اليوم السادس عشر من مهرماه من شهر الفرس  
(قوله ولا بأس) مشتق من البؤس وهو الشدة أي لا شدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراوة أي  
لاجراوة في مباشرته لانه أمر مشروع وفي هذا دلالة على أن فاعله لا يؤجر ولا يأثم بحسبى عن المفتاح (قوله  
لبليس القلانس) جمع قلندوة في مختار الصحاح القلنسوة بفتح القاف والقلندة بضمها معروفة وذكر القلانس  
بلفظ الجمع ليشمل أنواعها من البيضاء وغيرها والقلنسوة ذات الاذان والقلنسوة تحت العمامة لانه صح  
انه كان له صلى الله عليه وسلم قلانس بلبسها انتهى ذخيرة وفي الجوهر القلنسوة ما يجعله الاعاجم على رؤسهم  
أكبر من الكورقة انتهى والاول أعظم (قوله وصح انه حرم لبسها) أي من الحرير وما بعده خلافا لما في مسكين  
من حلهام من الحرير (قوله ونادى لبس السواد) جبة أو عمامة أو رداء الحديث يدل عليه ذكره في السير الكبير  
واتقيده بالسواد للاحتراز عن لبس الاحرق فانه مكره عند الامام على الاصح حوى وتقدم الكلام عليه  
في الخطر واختلف في لبس الاخضر فقيل لا لبس لانه من لباس الشيطان وقال بعضهم بلبس لما روى انس كان  
أحب الالوان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخضرة وثياب أهل الجنة خضر ولبس صلى الله عليه وسلم البرد  
الاخضر وما قيل انه من لباس الشيطان لم يصح (قوله وارسل ذنب العمامة بين كنفه) لانه عليه الصلاة  
والسلام كان يفعل ذلك حوى (تكميل) يستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب **كان** أبو حنيفة يوصي

أصحابه بذلك ويلبس لباساً بأربعة مائة دينار لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وقال صلى الله عليه وسلم  
 إذا أنتم الله على عبد أحب أن يرى أثر نعمته عليه وخرج عليه السلام برداء قيمته ألف درهم وبعثاهم إلى الصلاة  
 وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم فبلى قيل لا يحنيفة أليس عمر كان يلبس قميصاً كان عليه كذا كذا رقعة  
 قال ذلك الحكمة أنه أمير المؤمنين فلو لبس ما يافئ نفسه أو اتخذ نفسه الواناً من الطعام لا قد أدى به عمله في ذلك  
 ودعاً لا يكون لهم ذلك فبأخذون ظلماً فاختار ذلك لهذه المصلحة أبو السهود عن حاشية الشامي (قوله فأنما سار  
 الشيطان) الضمير إلى الحرمة المأخوذة من الأجر (قوله قال تعالى والذين آمنوا العلم) صدر الآية وإذا قيل انشروا  
 فانشروا ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات وفي أحكام القرآن للرازي وقد كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يرفع مجلس أهل العلم على غيرهم ليسين للناس فضلهم ومنزلتهم عنده وكذلك يجب أن يفعل ذلك  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عباس لعلماء درجات فوق المؤمنين به مائة درجة ما بين كل درجتين  
 خمسمائة عام (قوله وهم أولوا الأمر) أي الذين أمر الله بطاعتهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
 الرسول وأولى الأمر منكم والمطاع مقدم وقال الزندوبى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد  
 على السواء وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه ان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يقدّم عليه في مناسبه  
 وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تعطيه في كل مباح يأمره به وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر  
 الطلبة بالدعاء فقيل له فيه فقال خيرهم خير من شرهم وشرهم خير من شر غيرهم (قوله اختضب) أي  
 في الحنطة لاجل التزين للذواء والحواري جاز في الأصح مروى عن أبي يوسف فقد قال كما يحببني أن تزين لي  
 امرأتى يحببني أن تزين لها واختاف في أنه صلى الله عليه وسلم اختضب والأصح أنه لم يفعل وفي الولول الجلية لا يذبح  
 للصغير أن يختضب يده ولا رجليه لأن ذلك تزين وأنه مباح للنساء وفي شرح الماشرك لا كل اختلاف في الخضاب  
 في موضعين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم هل خضب أو لا فقال أنس لم يبلغني الخضاب وقال بعضهم  
 اختضب واحتج بحديث أم سلمة وابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يختضب بالصفرة والخضار أنه  
 صلى الله عليه وسلم خضب في وقت تركه في معظم الأوقات فأخبر كل عاراً والشافعي أن الخضاب أفضل  
 أم تركه قال بعضهم تركه لأنه عن تغيير الشيب وقال آخرون الخضاب أفضل لأن جماعة من الصحابة رضى الله  
 تعالى عنهم خضبوا كان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يختضب بالحناء وبعضهم كان يختضب بالزعفران وروى  
 ذلك عن علي رضى الله تعالى عنه وبعضهم بالسواد وروى عن عثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وابن سيرين  
 رضى الله تعالى عنهم ومذهبن أن الصبغ بالحناء والوسمة حسن كافي الحاشية قال النووي ومذهبن استحب  
 خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرية وتحريم خضابه بالسواد على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام  
 غير واهذا الشيب واجتنبوا السواد انتهى ما قاله الأكل مع حذف وقوله وتحريم خضابه بالسواد هذا في حق  
 غير الغزاة ولا يحرم في حقهم إلا لارهاب وإعلاء محل من فعل ذلك من الصحابة حموى (قوله وإذا خرج من بلدتها  
 الطاعون) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده (قوله ليس ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لأن دفعه للمسلمين  
 أكثر فواجب الجهاد حيث كان بهذه الصفة (قوله لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الخ) صورته اشترى  
 شيئاً بفضة نقد أو ببيع لا تحريم شرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا أقضاها بعد تمام خمسة أو مات بعد هياتاً أخذ  
 خمسة وبترك خمسة وانظر هل المراجعة المذكورة قيد أو النظر إلى القيمة فيظهر ذلك فيما إذا باع سلامة ورثها  
 مثلاً بأكثر من قيمتها قوله ينبغي لحفاظ القرآن في كل أربعين يوماً أن يحتم مرة (لأن المقصود فهم معانيه والاعتبار  
 بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن (خاتمة) لا ينبغي أن يسلم على القارئ ثلاثاً شغل وهل  
 يرد أو لا قولان معصمان وفي خزائن الأكل وقيل لا يرد وبه تأخذ وروى عن الإمام أنه يرد بقلبه كالسلام على  
 المصلي وقيل لا يشغل قلبه كالأشغال لسانه وإذا سمع القارئ الأذان فالأفضل أن يمسك ويسمع وإذا مزأه  
 نبي لا يجب عليه الصلاة مراعاة للنظم فإنه أفضل ثم إذا فرغ صلى على من ذكر اسمهم وإن لم يفعل فلا شيء عليه  
 انتهى خزائن ولو عطس أحد بجنبه استظهر الجوى أن يشتمه القارئ وعن الإمام من قرأ القرآن في السنة مرتين  
 فقد أدى حقه ولا يقوم إلا لاية أو معلوم أو عالم وفي القنية والاحسن أن يحتم في كل شهر مرة ويندب له التطهر  
 وتحسين اللباس والطيب والعكس من الجلوس وترتيله وتنوير بيت يقرأ فيه بالقناديل والشموع ويجمع القارئ

ولا يمسح على غير الأنبياء ولا على (غير  
 الملائكة الإبريق التبع) وهل يجوز الترحم  
 على النبي قولان زيلعي قلت وفي الذخيرة أنه  
 يكره وجوز السبوطى تبع الاستقلا لا  
 فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب  
 الترضى للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته  
 كذى القرنين وأقمان وقيل يقال صلى الله  
 على الأنبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة  
 للقرماني (والترحم للناهبين ومن بعدهم من  
 العلماء والعباد وسائر الأخيار وكذا يجوز  
 عكسه) وهو الترحم للصحابة والترايعين  
 ومن بعدهم (على الرابع) ذكره القرماني وقال  
 الزيلعي الأولى أن يدعوا للصحابة بالترضى  
 وللناهبين بالرحمة ولمن بعدهم بالمغفرة  
 والتجاوز (والاعطاء باسم النبوة والمهرجان  
 لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام  
 (وان قصد تعظيمه) كما به نظمه المشركون  
 يكفر قال أبو حنيفة الكبير لو أن رجلاً هب  
 الله خمسين سنة ثم أهدي لمشارك يوم النبوة  
 بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله  
 انتهى ولو أهدي لمسلم ولم يرتعظيم اليوم بل  
 جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي أن يفعله  
 قبله أو بعده فبما لا شبهة ولو شرب فيه مالم  
 يشتره قبله أن أراد تعظيمه كفر وإن أراد الأكل  
 والشرب والتعظيم لا يكفر فبلى (ولا بأس  
 باللبس القلائس) غير محرر وكره لباس عليه  
 أربع سم فوق أربع أصابع سراجية وضع أنه  
 حرم لبسها (وندب لبس السواد وإرسال  
 ذنب العمامة بين كفيه إلى وسط الظهر)  
 وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) أي  
 للرجال كما ترقى باب الذراعة (لبس المعصن  
 والمزفر) لقول ابن عمر رضى الله عنهما ما سانا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس  
 المعصن وقالوا يا كم والآخر فأنما رزى  
 الشيطان ويستحب التجميل وإباح الله الزينة  
 بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج  
 لعباده الآية وخرج رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وعليه رداء قيمته ألف درهم زيلعي  
 ولشباب العالم إن يقدّم على الشيخ الجاهل

أهل وولده عند الختم ويدعولهم بالبركة والمغفرة وان يفتح القرآن عند ختمه فهو الحال المرحل والقراءة من  
المصحف أحب وتجوز الرقية منه لا بغير ذكره تعالى قال أبو بكر الاسكاف من رعى فكتب فاتحة الكتاب على  
جبهته يدمه جاز قبل له أيجوز ذلك بالدم قال نعم قيل لو كتبها بالبول أو على جلد ميتة قال كل ذلك يجوز اذا كان  
فيه شفاء ألا ترى العطشان كيف يشرب الخمر لما فيه من شفاؤه من العطش وحدث ابن مسعود فيها لا شفاء  
فيه ونذب أن لا يجتمعه في أقل من ثلاث وأن يعرضه في سنة على من هو أعلم منه وأولى الاوقات به شهر رمضان  
ويكره المباشرة بقراءته كالقراءة في الاسواق والسوال وفي موضع غير طاهر ولا يضع فوق المصحف شيئا ويقرأ  
منه لئلا يصير مهجورا ولو وضعه اى في بيته للتبرك لئلا يكرهه ويجوز المباشرة فيه لا المرأة ولا تفسيره بالراى  
ولا عكس ترتيبه واذا عذرت القراءة فيه لقدمه قيل يحرق بالنار وقيل يلف في خرقة طاهرة ويحضره حفرة ويحط  
ولا يشق وان شاء غسله بالماء وان شاء وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه أيدي المحدثين ولا تصل اليه الاقدار  
ولا بأس بوضع قرطاس عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة ومدة الرجل الى المصحف لو لم يكن بمجذاتها لا يكره  
ويكره هذا الرجل عددا الى مصحف أو كتب فقه أو تفسير كذا الرجل الى الكعبة في نوم أو غيره ولو طعن في القرآن  
بحضرة من يحسن عليه أن يرشده سأله أولا كن ضل عن الطريق على العارف ارشاده مطابقا للحديث  
وعرضت على ذنوب أشتى فلم أر ذنباً أكبر من آية أو سورة أو تبها الرجل ففسها والذنب ان لا يمكنه القراءة  
من المصحف ولا بأس بالقراءة مضطجعا ولا يمكن بضم رجليه \* صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل  
يعذرون في ترك الاسقام ان افتتحو قبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن والله سبحانه  
وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب القرائن)\*

مناسبة لما تقدم ان الوصية تكون غالباً في مرض الموت فيعتهم الموت فتقسم القرائن ووجه التأخير ظاهر  
منه وذلك لانها متعلقة بالموت وهو متأخر عن الحياة والقرائن جمع فريضة ما يفرض على المكلف وقد يصح  
بها كل مقدر قال الازهرى اذا دخل في الفريضة الهامة جعلت اسما لا معنى أى وصفا انتهى (قوله هي علم  
بأصول الخ) هذا تعريف غير مطرد لانه لا يشمل الاصول المتعلقة بالمنع والحجب والتعريف التام ما ذكره الاكمل  
في شرح السراجية حيث قال واذا أردنا تعريفه قلنا علم القرائن معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع  
منه ومعرفة أصحابها وكيفية استحقاقهم لها وقسمتها عليهم فقولنا معرفة يشمل المعترف وغيره وقولنا ما يتعلق  
بالتركة من الحقوق يخرج سائر المعارف وقولنا ما يمنع منه لا دخال ما منع الارث والحجب وقوله معرفة أصحابها  
لا دخال المستحقين وقولنا سارية كيفية استحقاقهم لها لا دخال معرفة كونهم صاحب فرض أو عصبه او ذرهم  
وقولنا وقسمتها عليهم لا يدخل فيه معرفة الضرب والتعجيل وغير ذلك انتهى ونسبتهما لقرائن مع اشتغالها على  
بيان نصيب العصبات وذوى الرحم نسبية للشيء باقوى اقسامه أو المراد بالقرائن السهام المقدرة فبدخل فيه  
العصبات وذو الرحم لان سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركة وانما تدرج منه  
الاصول المذكورة وغايته ابطال الحقوق لاربابها وأركانها ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت  
مورث وحياة وارث حقيقة أو تقدير كالحلل والعلم بجهة الارث وأسبابه وموانعه ستأق واصوله ثلاثة الكتاب  
والسنة في ارث أم الأم بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث أم الأب في اجتهاد عررضى الله تعالى عنه  
وعليه الاجماع ولا مدخل للقياس هناك في شرح المتقى (قوله بأصول) الباء للتعدي وتلك الاصول تجري  
في الوارثين والحجب والتعصيب وغير ذلك (قوله وحساب) يتعلق ذلك بالحساب بتعجيل المسائل واعطاء الانصبا  
وبيان اخراج من يخرج من الوارثين (قوله لان الحق) أى الذى يتعلق بتركة الميت وهذا التعليل مناسب  
المصراعين لا الاستقراءى فلو قال والحقوق هنا بالاستقراء والعقل لكان أولى (قوله الاقل التعيين) هو عبارة  
عن صرف ما يحتاج اليه الميت الى أن يدفع سوى الكفن قاله الاكمل وفي ابن كمال باشا هو اقتضاه جهاز الميت  
من حين موته الى دفنه فبدخل فيه التركة كفى انتهى (قوله وهو الدين المطلق) فائنا ان لم نل بتعلقه بالذمة يلزم

ولو قرئ بها قال تعالى والذين آمنوا واولادهم  
درجات فارافع هو الله عز وجل بضعه الله  
في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح وورثة  
الانبياء بلا خلاف (اختص لا لجل التعيين  
للنساء والجوارى جاز) في الاصح ويكره  
بالسواد وقبل لا وترى الخطر (كما يجوز ان  
ياكل منكنا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله  
عليه وسلم أكل منكنا مجمع الفتاوى (أخذته  
الزكاة في بيته ففتر الى النساء لا يكره بل  
يستحب) لقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن  
الحناط المائل (واذا خرج من بلدة بها  
الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى  
فلا بأس بأن يخرج ويدخل وان كان عنده أنه  
لو خرج فنجب ولو دخل استلبى بذكره ذلك  
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه  
حمل النهي في الحديث الشريف مجمع  
الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره فقه منه  
يريد أن يغزو فليس له ذلك) بنارية وغيرها  
(قضى المديون الدين الموقر) قبل الحلول  
أومات) لحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ  
من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى  
من الايام وهو جواب المتأخرين) فقيه وبه  
أفتى الاروم أبو السعود أفندي مفتي الروم  
وعليه بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل  
القرض \* فرع \* في آخر الكثرين في الحافط  
القرآن في كل أربعين يوماً أن يجتمه ترة

\*(كتاب القرائن)\*

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق  
كل من التركة والحقوق هي هنا خمسة  
بالاستقراء لان الحق اما للميت أو عليه  
أولا والاقل التعيين والناس اما أن يتعلق  
بالذمة وهو الدين المطلق أولا

خلو ذمته بعد الموت من تلك الحقوق فيلزم أن لا يؤخذ بهما في الآخرة (قوله والذات اما اختياري الخ) وذلك  
لانه اما أن يكون ثبوته من جهة الميت واختياره وهو الوصية أو يكون من جهة غيره وهو الشرع وهو الميراث  
(قوله لان الله تعالى قسمه بنفسه) أي قدره ولم يتفوض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبيرتسب كل  
واحد من النصف والرابع والثلث والثلث والثلث من بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج  
وغيرها فان النصوص فيها مجملة وانما السنة بينها منق (قوله بشعنه) الباء للسببية (قوله ولذا) أي لقسمه الله  
تعالى بنفسه (قوله لثبوتها بالنص) وذلك لان العلم اما ثابت بالنص لا غير واما ثابت بالنص وغيره فالثابت  
بالنص لا غير الفرائض والثابت به وبغيره العلوم الدينية غيره والمراد بالنص ما يعم الاجماع (قوله وقيل اتعلقة  
بالموت الخ) اعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم فانما نصف العلم من المتشابهات فالذين لم يشغلوا من العلماء بتأويل  
المتشابهات قالوا صدق بأنها نصف العلم ولا نبعت عن وجهه والذين ذهبوا الى تأويله أو لوه بتأويلات عديدة  
جهها بعضهم في قوله

قول رسول الباري المصنوع \* علم الفروض نصف علم قابصر  
مؤول تأويله مجمع \* في حشعن وتفسر فتذكر

فالخاء المهمة اشارة الى الحالة يعني انما جعل العلم بها نصف العلم لاختصاصها باحدى حالتي الانسان وهي الموت  
دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واحدى الحالتين من مجموعها ما نصف قسمها نصفها هذا المعنى  
والسين المهملة اشارة الى السبب لان السبب الذي يثبت به الملك نوعان اختياري وضروري فالاختياري  
كالشراء وقبول الهبة والوصية وضروري كالارث فسماء نصفها هذا المعنى والعين المهمة اشارة الى العلم فانهم  
قالوا العلم علمان علم يحصل به معرفة الانساب وعلم يحصل به معرفة الاسباب والاول هو علم الفرائض والثاني  
هو سائر العلوم والشين المحجمة اشارة الى المشقة فان ما فيه من المشقة يساوي ما في سائرها وانما المتقوطة  
بنقطتين من فوق اشارة الى التقدير فانه لو قدر بسط فروع الفرائض لبلغ حجمها حجم فروع سائر العلوم وافين  
المجعة اشارة الى الترغيب والوا اشارة الى التوسع فانه عبر عن البعض بالنصف توسعا في الكلام وتجوزا والذاء  
المثلثة اشارة الى الثواب فانه باعتبار الثواب نصف فانه روي أن تعلم كل مسألة من مسائل سائر العلوم عشر  
حسنة ولتدلم كل مسألة من مسائل الفرائض مائة حسنة فجاءهاتسعة بمأزاده الشارح (قوله وهل ارث  
الحق من الحق الخ) قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية اختلف علماؤنا في وقت الارث فقال مشايخ العراق  
يجري في آخر جزء من اجزاء حيازة المورث وقال مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فله ما له من كل  
وجه فلو لمسكه الوارث في هذه الحالة لا ذى الى أن يصير الشيء الواحد لهما كالشخصين لكل واحد منهما ما على  
الكمال في حالة واحدة وهذا أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال الى الوارث ويعت  
المورث ملكه فماذا ينتقل الى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجية ترتفع  
بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأي شيء يجري الارث بينهما فائدة  
هذا الاختلاف تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم طال لها اذا مات مولد فانت - زوجه وارثه لا وارث له  
غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخر جزء من اجزاء الحياة تعتق لان العتق أضيف الى ما بعد ثبوت الملك  
للو ارث وعلى قول من يقول الارث يثبت بعد الموت فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان  
فلا يكون العتق المضاف الى ما بعد الموت مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح انتهى وفيه تأمل وذكر القدوري  
انه على قول الصحابين لا تعتق وعلى قول زفر تمق أي والمعتقد قوله ما (قوله من تركه الميت) التركة في اللغة  
بمعنى المتروك كالمطلبة بمعنى المطالب وفي الاصطلاح هو ما تركه الميت من الاموال صانعا من تعلق حق الغير بعين  
من الاموال فتركه من أهله وعياله لا يسمى تركه انتهى روح الشروح والاولى أن يقول المصنف من مال  
الميت كما فعل ابن السكال قال اذا لاختصاص لتعلق تلك الحقوق بالتركة فانها تعلق بالدية الواجبة بعد موته  
وهي من جملته ماله دون تركته اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته انتهى (قوله الخالية الخ) وصف كاشف فان  
تلك الحقوق المذكورة بعد انما تعلق بالمال قبل الموت وهو انما يصير تركه بعد الموت ويدل عليه ما قاله  
السيد ونقله الشارح بعد بقوله وانما قدمت هذه الحقوق على التكتفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه انتهى

(قوله كل رهن) مثال للعين التي تعلق بها حق الغير وصورته اذا رهن شخص شيئا ثم مات وذلك الشيء عند المرتين ولم يترك الراهن غيره فان دين المرتين مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) صورته عبد جاني في حياة مولاه ولا مال للمولى غيره ومات المولى فان الجاني عليه الحق بهذا العبد من المولى الا ان يفضل بعد ارض الجنابة شيء (قوله والمأذون المديون) صورته عبد مأذون لحقه ديون حال حياته سيده ثم مات المولى وليس له مال سواه فان الغرماء يتقدمون على التجهيز (قوله والمسيح المحبوس بالثمن) صورته باع عبدا مثلا لزيد بدين معلوم ولم يتقدمه الثمن فحبس البائع العبد عنده ثم مات المشتري ولم يترك غيره فان البائع احق بهذا العبد المحبوس من تجهيز المشتري قال بهم زاده محشى السيد الجرجاني انما قيد المسيح بالمحبوس مع انه لو كان في يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يبدأ برجوعه لان حق الرجوع انما ياتي حينئذ اذ لم يتحقق به حق لازم اما اذا تعلق به كما اذا كاتب المشتري الرقيق بالمبيع او رهنه او اسوة مولده او جنى المسيح على غيره لم يثبت له حق الرجوع ولو عجز المكاتب وعاد الى الرق او هلك الرهن او برئ من الجنابة فله الرجوع زال المنع انتهى والاولى بدل قوله وهلك الرهن وفك الرهن وانظر هذا مع قوله ثم ان البائع اسوة للغرماء فيه عندنا قال المصنف قبيل باب خيار الشرط اشترى شيئا وقبضه ومات مناسا قبل نقد الثمن فالبائع اسوة للغرماء ولو لم يقبضه فالبائع احق به (قوله والدار المستأجرة) صورته اجر دار الزيد وعجل زيد اجرتها ثم مات المؤجر فانتسخت الاجارة ولا يد المستأجر بعض الاجرة التي عجزها ولم يترك المؤجر شيئا غير هذه الدار فان زيدا يتقدم على تجهيز المؤجر زادا في روح الشروح على ما ذكر العبد الذي جعل مهر اربعين اذا مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواه فان الزوجة تتقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالمبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ أى فان المشتري فاسد ما تقدم على تجهيز البائع (قوله بتجهيزه) أى من ككل المال على ما عليه الاجماع وقيل من الثلث وقيل غير ذلك (قوله من غير تفتير) لانه عليه السلام أمر بتحصين الاكثان بقوله حسنوا اكثان الموقى فانهم يترارون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن اكثانهم ووطأ الامر لا وجوب انتهى ابن كمال (قوله ولا تبتذير) الاولى ولا اسراف لانه مقابل التقدير قال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والتبذير تجاوزه في موضع الحق فهو وجهل بعوض الحق والاسراف تجاوزه في الكيفية فهو وجهل بعقود الحق ذكر صاحب الكشف في تفسير سورة الاسراء من شرح الكشاف والمناسب للمقام هو المعنى الثاني دون الاول انتهى ابن كمال أى وكل من الاسراف والتبذير منى عنه قال تعالى انه لا يحب المسرفين وقال تعالى ولا تبذروا ثمر الان المبتذرين كانوا اخوان الشياطين (قوله ككفن السنة) قال في ضوء السراج كان شيخنا الامام نجم الدين أحمد بن عمر الكاشغري في البصائر رحمه الله تعالى يقول تفسير التبذير والتفتير من وجهين من حيث العدد ومن حيث القيمة اما من حيث العدد فالسنة في كفن الرجل ثلاثة اوثاب وفي كفن المرأة خمسة اوثاب فان كفنوا الرجل اكثر من ثلاثة اوثاب يكون تبذيرا وان كفنوه اقل من ثلاثة اوثاب يكون تفتيرا وان كفنوا المرأة اكثر من خمسة اوثاب يكون تبذيرا وان كفنوها اقل من خمسة اوثاب يكون تفتيرا اما من حيث القيمة فان الرجل اذا ادى في حال الحياة اوثاب قيمتها عشرة دنانير فان كفنوه اوثابا قيمتها اكثر من عشرة دنانير يكون تبذيرا وان كفنوه اوثابا قيمتها اقل من عشرة دنانير يكون تفتيرا انتهى واعلم انه ليس المراد من قولهم بلا اسراف ولا تفتير بيان كونهم مأمنين في التجهيز والتكفين لانه ليس من وظائف الفرائض كما ان بيان من عليه ذلك اذ لم يمكن للميت مال ليس منها بل المراد بيان شرط تقديم ما تقدم منه ما على الدين انتهى ابن كمال ولو اوصى بالزيادة على كفن المثل تعتبر الزيادة من الثلث وكذلك لو تبرع اجنبي أو تبرعت الورثة من ماله لم فلا بأس بالزيادة على كفن المثل الا ان الافضل هو الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية (قوله او قدر ما كان يلبسه) أى من حيث القيمة وأوجهى الواو فيه اعتبار الحال الوسطى في العدد وفي القيمة كما أشار اليه كلام صاحب الضوء ويمكن كفن السنة ان لم يتضرر الغريم لعدم وفاء مال الميت بقضاء الدين بعد التكفين بكفن السنة وان تضرر فبكفن الكفاية أى ان تضرر الغريم بكفن السنة بكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان أو خصيلان وللمرأة ثلاثة اوثاب كذلك انتهى ابن كمال (قوله ولو هلك كفنه الى آخره) توضيحه ما ذكره بهم زاده حيث قال فائدة واذا وجب لبعض اجزاء الميت فان كان الرأس معه غسل وصلى عليه ودفن سواه كان أقله واكثره وان لم يكن الرأس معه نظرا ان كان الذي وجد هو الاكثر غسل

كذلك رهن والعبد الجاني) والمأذون المديون  
والمسيح المحبوس بالثمن والدار المستأجرة  
وانما قدمت على التكفين لانه اقربها بالمال  
قبيل صورته تركه (بتجهيزه) بهم التكفين  
(من غير تفتير ولا تبذير) ككفن السنة  
او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفنه  
فلا يقبل منه كفن غيره

وصلى عليه والافلا واذ انش القبر وأخذ الكفن فان بقي الميت مدفونا في القبر لا يجب على الورثة تكفينه ثانيا  
وأما اذا بنى الميت عريضا فخرج القبر كفن ثانيا كما كفن أولا بذلته أبواب أو خمسة ان كان الميت طريا وان لم يكن  
طريا بل متفسحا كفن بثوب واحد من تركته وهكذا الوسر مرارا قبل القسمة وقضاء الديون أما اذا قدمت  
التركة بين الورثة رقت الديون ونفذت الوصايا فانه يسترد للتركة كفن من الورثة شئ على قدر موارثهم دون  
الغرماء وأصحاب الوصايا ويكفن به وكذا الوسر في ثلث القبرية أو البلدة غسال غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه غسل  
من يلزمه تجهيزه حكمه حكمه كونه مات قبله ولو بلحظة وكرهية ولو غنية على المعقود وهل للغرماء المنع من كفن  
المثل قولان والصحيح نعم انتهى من شرح الملتقى (تمة) التجهيز لا يدخل فيه السج والعمدية والجمع والمواثلاق  
ذلك ليس من الامور اللازمة فانما اعل لذلك ان كان من الورثة يحسب عليه من نصيبه ويكون متبرعا وكذا ان كان  
أجنبيا وقال في روح النور عن النبي صلى الله عليه وسلم لو استأجر رجلا لغسل الميت لا يستحق الاجرة ويجوز أخذها لعله  
وحفر قبره ودفنه وفي روضة العلماء ان كان في ثلث القبرية أو البلدة غسال غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه غسل  
هذا الميت لعدم كونه متعينا له فجازت الاجرة كالمراة تستأجر زوجا ليعمل لها عملا وكذا الولدان استأجر  
والده لانه لا يفترض عليه خدمة الولد وأما اذا لم يكن غسال غيره لم تجز الاجرة كالولد اذا أجرة نفسه لوالده  
ليخدمه لانه لا يفترض عليه خدمته وكذا المرأة اذا أجرة نفسها من زوجها لخدمته لم تجز لان خدمتها تقع صلة  
للزوج فصارت مستحقة فلم تجز الاجرة ولو استأجر رجلا ليحفر ميتا قبرا جاز لان جميع العالم يسلمونه ولو استأجر  
رجلا ليضبط ميت كفننا اختلف المتأخرون فيه فقال بعضهم تجوز في الاحوال كلها لانه يمكن أن يكفن في ثوب  
غير محظوظ ولا يفترض عليه الخياطة وقال بعضهم ان لم يوجد غيره في مصره فالاجرة فاسدة والافخانة كالغسل  
(قوله التي لها مطالب من جهة العباد) احتراز عن الديون التي تتعلق بها مطالب الله تعالى كدين الزكاة ودين  
الكفارة وغيرها وانما تقدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان قضاء الديون واجب في الحالتين حالة الحياة  
وحالة الممات وتنفيذ الوصية واجب في حالة وهي ما بعد الموت والشئ الواجب في الحالتين راجع على الشئ  
الواجب في حالة واحدة منع (قوله ويقدم دين الصحة) هو ما كان ثابتا بالبينه مطلقا أو بالاقرار في حالة صحته  
(قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض ككافران من خرج للمبارزة  
أو اخرج للقتل قصاصا أو ليرجم انتهى بعم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بأن أقر في مرضه بدين علم بثبوته  
بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بغير  
اقراره فلذلك ساواه في الحكم انتهى سيد واعلم أن ديون العباد ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالقوى هو الذي  
يقدم على التكفين والتجهيز كالحقوق المتعاقبة بعين من أعيان التركة والوسط ما ثبت بالبينه أو بالاقرار  
في الصحة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض واعلم أن التركة متى قسمت بين الغرماء  
بالخصص ثم ظهر للميت تركعة اخرى فان وفيت بالباقي من الديون بقضى منها ما بقي وان لم تفاسد وتفتت  
القسمة وكذا اذا ظهر بعد القسمة دين آخر على الميت تستألف القسمة وبعض الديون يرجع على البعض  
من وجوه اخرى سوى الوجوه المذكورة ومثلا الدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم على  
الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى  
كافر وان كان شهودهما كافرين والمكاتب اذا مات عن وفاء وعليه دين لاجنبي أيضا يقدم دين الاجنبي على  
دين المولى وحكم التركة قبل قضاء الديون كحكم المرهون بدين على الميت فلا ينفذ تصرفات الورثة فيها  
هذا اذا كانت التركة أقل من الدين أو مساوية له وأما اذا كان فيها زيادة عليه ففي نفوذ تصرفات الورثة  
وبهان أحدهما النفوذ الى أن يتيقن قدر الدين وأظهرهما عدم النفوذ على قياس المرهون انتهى بعم زاده  
قال المؤلف في شرح الملتقى وقد منافي القضاء أن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم  
ملكهم حينئذ انتهى (قوله من ثلث الباقي) أي بعد دين العباد (قوله والا لا) أي وان لم يوص لا يجب تنفيذه  
ودين الله كذا وكذا والحج والصيام والنذر والكفارات فاذا أوصى مثلا باسقاط الصلاة سقطت المطالبة  
فان لم يوص وتبرع بها الوارث قبل ان تسقط الصلوات عن الميت لان الاختيار له عدم أصله ولانه أدنى رتبة  
من الايصاء فيحكم فيه بعدم الجواز اظهرا لا لخطا رتبته وقيل بسقط كافي الايصاء لان دليل الجواز هنا

وكل من كل ماله (ثم) تقدم (ديونه التي لها)  
مطالب من جهة العباد (ويقدم دين الصحة)  
على دين المرض ان جهل سببه والا فسيان  
كما بسطه السيد وأما دين الله فان أوصى به  
وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا

الرجاء لما في سعة رحمة الله وكمال كرمه وضله وذلك يشمل الایصاء والتبرع جميعا انتهى (تنبيه) في حقيقة الدين  
قال ابن كمال الدين في عرف أهل الشريعة وجوب مال في الذمة بدل عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع  
الحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها على مال من غير أن يكون بدلا عن شيء آخر كذا قال صاحب النهاية  
وقال في روح الشروح الدين يقضى من جميع التركة والقياس أن لا ينفذ الا من الثلث الا أنه ترك بالاثرو هو  
ماروى عن ابن عمر أنه قال اذا أقر المريض بدين جاز عليه ذلك في جميع تركته انتهى وحده المريض مرض  
الموت ما يكون الهلاك فيه غالب حتى اذا طلق راكب السفينة امرأته لا يكون فارا ولو انكسرت السفينة وطلق  
يكون فارا والمعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا صار صاحب فراش أول ما اصابه فهو في حكم المريض فيعتبر  
نصرته من ثلث ماله وترث امرأته اذا طلقها فرارا من الارث وان لم يصير صاحب فراش وتطول وصار بحال  
لا يخاف منه الموت فهو في حكم الاصحاء فيه تبرت نصرته من جميع ماله وحده الطاول سنة وفي الواقعات  
والختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لا انتهى  
(تنبيه) لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره  
ابن الكمال (قوله ثم تقدم وصيته) قال ابن المبارك ما من مريض بوصى فأوصى الورثة وصيته الا وهم شركاؤه  
في الاجر والوزر وقال الفضيل الحيف في الوصية ذنب لا توبة منه حتى يلقى الله تعالى والوصية عليك بعد الموت  
بشرط أهلية التبرع فلا تصح من صبي ومراهق سواء مات قبل الادراك أو بعده ولا من غير عيز وفي الحديث  
ما يدل على ذنب نقصها عن الثلث عند غنى الورثة أو استغنائهم بمصصهم وعلى تركها عند عدمهم  
وفي الخلاصة عن الفضيل انها اذا كانت الورثة صفارا فترك الوصية أفضل مطلقا وان كانوا بالغين فقراء  
ولا يستغفون بثقل التركة فتركها أفضل أيضا وان كانوا أغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية أفضل روى عن  
العلامة تقدير الاستغناء بأن يصيب كل واحد منهم أربعة آلاف درهم وعن الفضيل عشرة آلاف أعاده في روح  
الشروح وتنفذ الوصية بالثلث التي أوصى بها الاجنبي مسلما كان أو كافرا ببراءة الورثة أو لا وارث عند  
اجازة الورثة وهم كبار انتهى در منتهى وفي روح الشروح الوصية بما زاد على الثلث باطله عند الامام والشافعي  
ومالك واكثر الفقهاء الا أن يجيز الورثة وان اجاز البعض دون البعض يجوز في حصة المجيز دون غيره وان كان  
فيهم مجنون أو طفل يوقف حصته حتى اذا أفاق المجنون وبلغ الطفل فأجاز جازت في الكل والا فيجوز في مقدار  
الثلث انتهى (قوله ولو مطلقة) كالوصية بربع المال أو ثلثه والعمية أن تتعلق بشيء معين مثل الدار والثوب  
والجارية ونحوها انتهى روح الشروح وفي ابن كمال مقابل الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي أن يوصى بثلث  
مال بعينه بأن يوصى مثلا بثلث دراهمه أو بدنانيره أو بثلث الدين أو بثلث الف درهم بذلك في كتاب العين  
والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح انتهى (قوله على الصحيح) وذلك لان محل الوصية مطلقا الثلث  
يعر عا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم  
في أعمالكم ومراوده عليه السلام أن الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم لتكسبوا به خيرا لانفسكم في حال  
حاجتكم الى ذلك وغام الكلام على الحديث في ضوء السراج (قوله خلافا لما اختاره في الاختيار) من قول شيخ  
الاسلام انها ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كانت في معنى الميراث لشيوخها في التركة فيكون  
الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم لان حقه يزاد بزيادة مال الموصى وينقص بنقصه كالميراث قال الاكل  
ولعل الصواب معه فان التقديم اغايتة مقور فيه بجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من ثلث المال  
فيخرج تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة وأما اذا كانت مطلقة فلا يتصوره التقديم انتهى  
وقد علمت الصحيح (قوله من ثلث ما بقى) لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار  
مصرفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأيضا بما استغرق ثلث الأصل  
جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية منخ (قوله بعد تجهيزه وديونه) ان وجد أو بعد أحدهما ان عدم  
الاخر وأما اذا لم يوجد واحد منهما كما اذا مات غريبا أو أحرقا أو أكلوا غير مديون فغن ثلث الكل ومحل  
التفدي من ثلث الباقي أيضا اذا وجد وارث وأبي عن تنفيذها من الكل فان الزائد على الثلث حتى الوارث فلا  
يجوز له تصرف فيه عند عدم رضاه والا فغن الكل أي أن لم يوجد وارث أو وجد ولم يأب عن التنفيذ من الكل

(ثم) تقدم (وصيته) ولو مطلقة على الصحيح  
خلافا لما اختاره في الاختيار (من ثلث  
ما بقى) بعد تجهيزه وديونه

تنفذ الوصايا من الكل لعدم المانع ابن كمال ثم قال ومعنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما بقي بها منه  
عن حيز القسمة بين الورثة لا افراز ذلك القدر من المال الباقي وتسليمه للموصى له انتهى وفي عجم زاده والنص  
وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا لاقه من اولها زاد على الثلث ايضا لكن الاجماع اخرج الزيادة  
اذا لم تجز الورثة واعلم ان الورثة اذا اجازوا الوصية فيما زاد على الثلث نفذت انواع الوصايا منه وبصير الموصى به  
ملك كالموصى له بالقبض ولهم الرجوع قبل القبض واذا اجاز البعض دون البعض جاز في مقدار حصصه المميز  
دون غيره ولو استأذن المريض الورثة بأكثر من الثلث فأذنوا له في ذلك ثم مات فلهم الرجوع عنها ولو ردوها  
في حياته كان لهم أن يجيزوها بعد وفاته وأجمعوا على أن للموصى له قبول الوصية وردها وعلى أنه اذا قبلها  
في حياة الموصى كان له الرد بعد وفاته واختلفوا فيما اذا ردتها في حياته هل له القبول بعد وفاته ذهب الامام  
والشافعي الى أن له القبول بعد الوفاة وقال زفر ليس له ذلك وأما الموصى به فذهب أبو حنيفة والشافعي  
في قول الى أنه يخرج من ملك الموصى به لموتونه ولا يدخل في ملك الموصى له ولا في ملك الورثة بل يبقى موقوفاً  
حتى يقبلها الموصى له أو يردّها وفي قول أنه يدخل في ملك الموصى له لكن له ردّها انتهى (قوله وانما قدمت)  
أي في الآية على الدين مع أنها مؤخره عنه (قوله اهتما ما لكونها مظنة التفريط) ولأنه انما قصد تقديمه على  
الميراث ولم يقصد ترتيبها ما بأن أو في الآية بمعنى الواو وهي للجمع المطلق دون الترتيب كما في قوله تعالى مائة ألف  
أو يزيدون وقوله تعالى انما أركفورا على أن التقديم في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقا لا ترى الى قوله  
تعالى لهذمت صوامع وبيسب وصلوات ومساجد وانما كانت مظنة التفريط لكونها أقل لزوما من الدين ولأنها  
سقط الضعفاء والمساكين والدين حظ الغرماء وهم يطلبون بقوة وسلطان ولأنها من قبل الميت والدين ثابت  
مؤدى ذكره أولم يذكره ولأنها تنسب الميراث في كونها مأخوذة بلا عوص فيشقى اخراجها على الورثة فكان  
في أدائها احتمال التفريط بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه تفريفا لثمة مورثهم فقدم ذكرها  
حتم على أدائها (قوله ثم رابعا) أي ان لم تعتبر الحقوق المتعلقة بعين التركة وقوله بل خامسا ان اعتبرت (قوله  
يقسم الباقي) انما لم يقل ثم يبدأ بتقسيم ما بقي كما أفاده في الحقوق السابقة لأنه أخر الحقوق الاربعة والابتداء  
لا يتصور الا بالنسبة الى شيء آخر بعده عجم زاده (قوله بعد ذلك) أي بعد التجهيز وقضاء الديون والوصية (قوله  
أي الذين ثبت ارضهم) اشارة الى أن قوله بالكتاب متعلق بورثته بالتأويل المذكور لا يقسم وفي ضوء المراج  
وقوله عنه الا كل ما يفيد أنه متعلق يقسم وبعبارة الا كل ان الورثة ان كانوا ممن ثبت فرضهم بالكتاب فيقسم  
الباقي بينهم بالكتاب وان كان ممن ثبت فرضهم بالسنة فيالسنة وان كان بعضهم ممن ثبت فرضه بالكتاب  
وبعضهم ممن ثبت فرضه بالسنة فيالسنة بالكتاب والسنة وان كانوا ممن لا يوجد صريح النص من الكتاب أو السنة  
فيه وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فعلى قول كل مجتهد يقسم الباقي من الحقوق الاربعة المرتبة بينهم تجوز  
القسمة وليس المراد من قولهم ثم يقسم الباقي بين ورثته أن يكون الباقي من تلك الحقوق حتى الورثة فهناك  
اجماع وانفاق في أنه حتى الورثة وانما المراد من القسمة فيما بينهم انتهى وفيه أنه لا بد فيه من ملاحظة  
الكتاب في ثبوت ارث من يقسم بينهم به ومحل تأخير القسمة ان وجدت الحقوق المتقدمة والافيد أنه ومحل  
القسمة ان تعدد الوارث وان لم يتعد ذلك لكل له لا تحصار الورثة فيه وذلك فيما عدا الزوجين لانهم لا يستوعبان  
حق الورثة أفاده ابن كمال والورثة جمع وارث وهو في عرف الفرضيين الباقي بعد فناء غيره ممن له نسب أو سبب  
سواء تجدد له بعده ملك أو لا ولهذا يصح أن يقال لمن أخبر أن زيدا مات وترك ورثته هل ترك لهم مالا أولا ومنه  
قوله وفيمن الوارثون أي الباقيون بعد فناء الخلائق ولكن قيد النسب والسبب غير مأخوذ في حقه سبحانه لأنه  
منزه عنهم روح الشروح (قوله بالكتاب) وهم الاب والام والزوج والزوجة والبنون والبنات والاخوة  
والاخوات انتهى عجم زاده والكتاب في اللغة اسم المكتوب غاب في عرف الشرع على كتاب الله المثبت  
في المصاحف كما غلب في عرف العربية على كتاب سيبويه وأل فيه اما لعهده وهو القرآن واما عروض  
عن المضاف اليه أي بكتاب الله تعالى ويقال نظير ذلك من السنة أفاده في روح الشروح (قوله أو السنة)  
أراد القسمة بكل من هذه الثلاثة منفردا كان أو متجما لا بالجموع البتة وانما يقسم بواحد منهم على سبيل  
منع الخلط والسنة هي المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً فان لفظ السنة يتنظمها ما بخلاف

وانما قدمت في الآية ايهما ما لكونها مظنة  
التفريط (ثم) رابعا بل خامسا (يقسم الباقي)  
بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين ثبت ارضهم  
بالكتاب أو السنة

الحديث فانه مخصوص بالاول وذکر في كشف المنار ان مطلق لفظ السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المراد به في عرف أهل الشرع طريقة الدين اما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقوله أو فعله أو للعصابة رضى الله عنهم فان قيل يجوز أن يكون الباعث لتفسير السنة بالحديث فقط عدم  
ثبوت حكم في قصة التركات بقول العصاة قلنا ليس كذلك فان العول قد وقع في زمن عمر رضى الله عنه  
فشاور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار ابن عباس رضى الله تعالى عنهما به فقال أعيوا الفرائض  
فيحكم بذلك عمر رضى الله عنه وتابعه كثير من العصاة رضى الله تعالى عنهم انتهى (قوله كقوله صلى الله  
عليه وسلم أطعموا الجذات السدس) فان الجذات ثبت بالسنة وكذا الاخوات لا ب و أم مع البنات فحقوقه  
واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ونحو الحق والفرائض بأهلها فإما بقية فلا ولي رجل ذكر انتهى بحكم زاده  
وأولى هنا ليس بمعنى أحق لاننا لا نؤثر من هو أحق بمعنى أقرب بل بمعنى أقرب والمراد به قرب الذنب وذلك  
يكون مرة بقرب الدرجة وأخرى بقوة القرابة وأما تقييد الرجل بالذكور فمقتضى كماله وقيل  
للتنبية على حسب استحقاقهم وهو الذي ذكره وقيل اننى الجواز إذا المرأة القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز  
عن الخلق المشكك فانه لا يجعل عصبة ولا صاحب فرض جزا بل يعطى القدر المتيقن وهو القدر الأقل  
عن قدر الذكور والافونة وقيل لبيان أن العصبة يرث صغيرا أو كبيرا بخلاف عادة الجاهلية فانهم كانوا  
لا يعطون الميراث الا لمن بلغ حد الرجولية فتقييده به يدل على أن البلوغ ليس بشرط انتهى روح الشروح  
مزيدا (قوله وابن الابن كالابن) وبنت الابن التي جعلت كالبنات والاخت لا ب التي جعلت كالاخت لا بوين  
والمراد باجماع الامة اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرنا على حكم شرعي  
والمراد بهم أهل الحل والعقد اذا لا عبرة بغيرهم وكذا لا عبرة باتفاق مجتهدى الشرائع السابقة وأما ابن كمال  
أن الكتاب والسنة يعمان ما فيه مساع لا جهاد وما لا مساع له فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم  
الاول منهم ما كذوى الارحام فهم داخلون فيمن ثبت ارثهم بالكتاب على مذهب من وديتهم فلا حاجة الى مصرف  
الاجماع عن المصطلح عليه المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يشمل الكلام من اختلاف  
في وراثته كذوى الارحام ونحوهم انتهى بتصرف (تقنة) قال في روح الشروح لو وقعت القسمة ثم ظهر  
في التركة دين محيط رقت القسمة لانه يمنع وقوع المثل للوارث وكذا اذا كان غير محيط لتطبيق حق الغرماء  
بالتركة الا اذا بقي من التركة ما بقي بالدين ورا ما قسم ولو أبرأ الغرماء بعد القسمة أو اذا الورثة من مالهم والدين  
محيط أو غير محيط جازت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة صح دعواه  
لانه لا تناقض فيه اذ الدين متعلق بالمعنى الذي هو المالية والقسمة تصادف الصورة وفي تساوى فاضيلان  
لو ادعت امرأة الميت ديناً عليه بعد القسمة وأقامت اليقينة فلها أن تعامل القسمة واقداها عليها لا يمنع  
دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل أن يصل الدين اليه باطله بخلاف دعوى العين فلوا دعى ان آباء  
تصدق بذلك العين على ابنه الصغير أو ادعى لنفسه بوجه من الوجوه لا تسمع لان اقدامه على القسمة اقرار منه  
ان ما دخل فيه ميراثهم فكان متناقضا في دعواه وفيه أيضا اذا اقتسموا بغير أمر القاضى وفيهم صغيرا وغائبا  
أو شريك للميت لا يصح الا باجازه لشريك والغائب وولى الصغير أو القاضى قبل البلوغ أو الصغير بعده وان كان  
بأمر القاضى صح وفي المبسوط ولولول ظهور وارث آخر أو الموصى له بالثلث وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضى  
فلكل منهم أن ينقضها سواء عزلوا نصيبه أو لا وان كانت بالقضاء اختلف المشايخ فقال بعضهم ليس لهم اذ لا  
وقال بعضهم للموصى له أن ينقضها بكل حال بخلاف الوارث وفي مجمع الفتاوى اذ لم يعلم القاضى الدين ينقض له  
أن يسألهم هل على الميت دين فان قالوا لا قسم بقولهم فان ظهر دين بعد القسمة فعليه قسم أن يقضوه من مالهم  
انتهى (قوله ويستحق) بالبناء للجهول أى ويستحق الوارث الارث وبالبناء للمعلوم وصغيره يرجع الى الوارث  
المعلوم من الورثة (قوله بأحد ثلاثة) فيه أنه قد يجمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما اذا اشترى رجل بنت  
عه وأعتقها وترجها رما مت ولم يكن وارث الا ذلك الزوج فانه يرث النصف منها بالنكاح والنصف الآخر  
بالتصيب واذا لم يكن رجالها وارث النصف الآخر بالولاء (قوله فلا توارث بفساد) هو الذى فقد شرطاً من  
شروط العصبة كشهود ذكره المؤلف في كتاب النكاح (قوله ولا باطل) كنكاح المتعة والموقت وان جهات

كقوله صلى الله عليه وسلم أطعموا الجذات  
السدس أو الاجماع كجمل الجذات كالاب وابن  
الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لم يصف  
به يبقى وقيل لا يورث وانما هو للقارىء من  
ولديه صريفة بأحد ثلاثة (برحم ونكاح)  
صحيح فلا توارث بفساد ولا باطل اجماعا

المدة أو طالت في الأصح ذكره المؤلف هناك أيضا (قوله وولاء) أي بنوعيه وولاء العناقة وولاء المولاة أفاد  
المؤلف في شرح الماتني (قوله والمستحقون للتركة عشرة أصناف) جمعها الشيخ بنوفري رحمه الله تعالى في قوله  
فأبدي الفروض ثم العصبه \* يليه رتبة بعدهم في المرتبة  
ثم ذوى الأرحام أيها النسب \* مولى المولاة يليهم فائتيا  
يليه من له أقرب بالنسب \* موصى له بالكل قد حاز الأدب  
وبعديت المال هو التمام \* فاحفظ حديث أيها الإمام

والعصبه في النظم يشمل العاصب النسبي والعاصب السبي وهو المعتق وبعدهم عصبه أيضا وجعلهم عشرة بعد  
عصبه العصبه السبي قسمها مستقلا وعددهم في روح الشروح تسعة بإدخال عصبه العصبه في العصبه وجعل  
أربعة اتفاقة وهي الثلاثة الأول وبيت المال والخمس الباقية فيم اخلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما  
وهن سائر أئمة المسلمين والحصر فيها استقرأني (قوله فيبدي أبو ذوى الفروض) الفاء للتفسير وانما فسر الرابع من  
الحقوق الاربعة دون بواقها فانه لم يترخص لأنواع الديون وأنواع الوصايا لانه المقصود من الموارث وما قبله  
توطئة له واعلم أن حق الورثة منه ملق بمالية التركة وأعياها حتى الموصى له فلا يجوز لبعض الورثة أن يستأثر  
بمين ويدفع قيمة ما خص بقيمة المستحقين الأبرضاهم وأما التكفين وقضاء الديون فانه ما يتعلق بمالية التركة  
لأن مالية التركة واجبة الصرف اليها لا عينها ولذلك جاز للورثة دفع المال واستخلاص أعياها التركة لأنفسهم  
(قوله أي السهام المقدرة) أي المقطوعة المينة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام والإجماع  
كذا ذكره شمس الدين السرخسي والسهام المقدرة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسادس (قوله  
ثلاثة من الرجال) هم الأب والجد والأخ لا تم انتهى حلي (قوله وسبعة من النساء) هي البنت وبنت الابن  
والاخت الشقيقة والاخت لاب والأخت لأم والأخت لجد والجدة انتهى حلي (قوله فيستوى فيه) أي في استحقاقه  
(قوله وجهه للآزدواج) أي لمااسبة الجمع في ذوى الفروض هذا وقال ابن كمال أي بصيغة الجمع هنا وبصيغة  
الأفراد أي في قسمها الذي هو العصبه السببية الا في تنبيهه على تنوع هذا القسم الى أنواع واشترائك الحكم  
المذكور بينها بخلاف القسم الآخر انتهى وفيه ان الثاني فتمت المعتق وعصبته النسبية المذكور والنسبية مطلقة  
(قوله لانها أقوى) لان سببها القرابة الحقيقية بخلاف السببية فان سببها القرابة الحكمية انتهى ابن كمال (قوله  
ثم بالمعتق) الاولى ثم مولى العناقة ليشمل من عتق عليه قريته بالارث اذ حينئذ لا يوجد الاعناق ولكن يوجد  
ولاء العناقة فصدق عليه مولى العناقة دون المعتق ثم المعتق أعم من المعروف والمقر له ويقدم المعروف على  
المقر له ويشترط في صحته أن لا يكون له مقرر مولى عتاقه معروف وأن لا يكون مقرر مقرر مقرر مقرر مقرر مقرر  
في المعتق للجنس فبرث المعتق من معتقه مطلقا سواء عتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو على أنه سائبة أو بشرط  
أن لا يولاه عليه أو بطريق الكتابة انتهى روح الشروح (قوله ثم عصبته) هذا هو الرابع من المصارف أي يبدأ عند  
عدم عصبه الميت بعصبه مولى العناقة وهي ليست من جنس عصبه الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح  
مولى العناقة آخر العصبات انتهى ابن كمال قال في روح الشروح يلزم عليه أن لا يكون عصبه مولى العناقة  
عصبه من جهة النسب ولا من جهة السبب وأن يكون العصبه من جهة السبب مقهورا على مولى  
العناقة وأن تكون المصارف عشرة لا تسعة والكل باطل انتهى وقوله في كتاب النكاح مولى العناقة آخر  
العصبات محمول على انه آخر في هذا الباب فقط لا في الميراث أيضا (قوله المذكور) أي المتعصبين بأنفسهم فلو مات  
المعتق وترك ابن سيده وبنته كان الارث لابن فقط أو ترك بنت سيده وأخته لاحت إلهما في الميراث وانما يحتاج  
الى هذا القيد على تقدير أن يكون المراد من العصبه ههنا العصبه النسبية فقط وأما إذا أريد ما هو أعم  
من النسبية والسببية فلا حاجة اليه انتهى بحم زاده فلو مات المعتق عن معتقه معتقه وان علت ولم يكن وارث  
مقدم عليها ورثته (قوله الاما اعتقن) أو أعتق من أعتق الحديث (قوله ثم الرد) يعني عند عدم ما تقدم ذكره  
من العصبات يرث الباقي من أصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية استترزه عن ذوى الفروض السببية  
اذ لا حظ لهم من الرد لاقطاع قرابتهم بأخذهم نصيبهم والى هذا أشار ابن الاعرابي في قوله  
فاني لست منك ولست مني \* اذا ملأ من مالي للميت

(ولاء) والمستحقون للتركة عشرة  
أصناف صائبة كما أفاده بقوله (فيبدي أبو ذوى  
الفروض) أي السهام المقدرة وهم اثنا عشر  
عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة  
من النساء واثان من النسب وهما الزوجان  
(ثم بالعصبات) أي الجنس فيستوى فيه  
الواحد والجمع وجهه للآزدواج (النسبية)  
لانها أقوى (ثم بالمعتق) ولو أنى وهو العصبه  
النسبية (ثم عصبته المذكور) لانه ليس  
للنساء من الولاء الاما اعتقن (ثم الرد) حلي  
ذوى الفروض النسبية

هذا عند عمرو على وعند عثمان يرد على الزوجين أيضا قال ابن القناري قيل والفتوى في زمانها هذا على هذا  
 أقسام بيت المال وفي الذخيرة أن الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم أقرب  
 الى الميت من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والبنت من الرضاع انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى عجم  
 زاده عن القنية بنات المعتق وذوو أرحامه يرقون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث من جهة النسب وكذا يرد  
 على الزوج والزوجة في زماننا ونقل عن المرصدين الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذوو أرحامه الضمير  
 الى المعتق وقوله يرقون في زماننا أي على ترتيب أرحامهم المعهود فانه لا دليل في كلامه على أن العالي منهم والسافل  
 يشتركان في ارث العتيق وأنت ترى أنه نقل عن المرصدين الفتوى بالجزم لا بصيغة قيل على أن الزوجين يرد عليهما  
 ثم قال عجم زاده عن الخمانية حكى عن بعض مشايخنا أنهم يفتون في هذه المسئلة يدفع المال اليها أي الى بنت  
 المعتق لا بطريق الارث ولكن لانهم أقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زماننا بيت المال وانما كان  
 في زمن العصامية والتابعين ولودفع ذلك الى سلطان الوقت أو القاضي لا يصرفونه الى مصارفه وذكر الامام  
 عبد الواحد الشامي في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم  
 أقرب الناس الى الميت من جهة السبب فكان الدفع اليهما أولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال  
 كقول الذخيرة السابق يدل على أن الدفع اليهما مائة لان الدافع مخير بين الدفع اليهما الى بيت المال كما هو  
 آخر العبارة بل ربما يكون المراد أنهم أولى من نحو الجيران لما جرى بينهما من الزوجية وفي روح الشروح عن  
 القنية امرأة ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم عالم محتاج بعدد عند الله تعالى (قوله  
 بقدر حقوقهم) الأولى أن يقول كما قال ابن الكمال على نسب حقوقهم أي يعطى لصاحب الثلث ثلث ما يقسم  
 بالرد واصحاب الربع ربعه قال وانما لم ينل على قدر حقوقهم لأن المتبادر منه المساواة بين المعطى أولا والمعطى  
 ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا أقل مما يعطى أولا انتهى فاذا مات الميت عن بنت وأم كانت المسئلة  
 من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهو السدس فحصة السهام أربعة ونسبة الواحد الى الاربعة  
 ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة ارباع فالسهمان الباقيان للاثم ربعهما وهو نصف سهم وللبنت ثلاثة ارباعهما  
 وهو سهم ونصف وزجج المسئلة الرتبة الى أربعة قال ابن كمال وهذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما  
 عنهم ما وبه أخذ أصحابنا ومذهب زيد بن ثابت أنه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرد على ذوي السهام وبه أخذ  
 مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الارحام) يعني اذا عدم أصحاب الفروض النسبية والعصبات المذكورة  
 يبدأ في التركة بذوي الارحام وانما يقدمنا أصحاب الفروض بالنسبية لانه اذا كان في المسئلة أحدان زوجين يعطى  
 فرضه والباقي لذوي الارحام لانهم ما ليسا من أهل الردف فكان المال عند عدمه يقسم بين ذوي الارحام يقسم  
 ما بقي من فرضه بينهم انتهى أكمل وقال ابن كمال هو قرب بليس يذو سهم ولا عصبية سواء كانت قرابته من جهة  
 الأم أو من جهة الأب أو من جهة ما وفي اللغة هو قريب من جهة الأم انتهى (قوله ثم بعدهم مولى الموالاة) أي  
 عند عدم هؤلاء المذكورين يذهب الى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح أن  
 يقول شخص لاخر أنت مولاي تري اذا مات وتعتقل عني اذا جئت وقال لا تخربك لم حينئذ صرح عقد الموالاة  
 ويكون القائل مولى له يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى عندنا خلافا للشافعي وإن شرط من الجانبين فعلى  
 ما شرطوا وان قال أحدهما دون الآخر ثبت الساكت من القائل دون العكس ويكون مالي الساكت لبيت المال  
 ويصح الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعد ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار ومن يولده بعد ذلك فان كبر بهض  
 الاولاد وأراد فسخ العقد لم يكن له ذلك واعلم أن هذا العقد شروطا أن يكون مجهول النسب بأن لا ينسب الى  
 غيره وأما نسبة غيره اليه فقير مانعة واذا كان أحدهما مجهول النسب والاخر معروف النسب يرث المعروف  
 من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال وأما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى  
 وفي عجم زاده قيل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لأن عقد الموالاة من معروف النسب  
 صحيح أيضا فهذا العقد انما يكون للوارث في مجهول النسب أظهر فهو نظير قيد الاسلام في قولهم إذا أسلم  
 الرجل على يد الرجل والاولاه فانه يعقله ويرث منه فانهم صرحوا بأن الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع  
 على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه أن يكون مجهول النسب فتأمل انتهى وتبقى الموالاة على أحد

بقدر حقوقهم (ثم ذوي الارحام ثم) بعدهم  
 (مولى الموالاة) كما في كتاب الموالاة

القولين من معروف الذب بأن توت أقر به جميعا وهو عند الناس معلوم النسب وبعبارة ابن الكمال شراطه  
أن يكون - وألا يكون من العرب ولا مواليهم وأن لا يكون له عند العقد وارث نسبي - وأن لا يكون عقل عنه  
يث المال أو مولى مولا آخر انتهى ملخصا وانما اشترط كونه غير عربي لأن العرب قبائل فيكون لهم الوثنية  
النسبية بخلاف الجعم فانهم ضيعوا أنسابهم لعدم تفاخرهم بالنسب ولذا لم تعتبر الكفاية بينهم في الذب فلا يصح  
عقده بين عربيين ولا بين العربي والجمي ولا بين المسلم والكافر ويصح بين الكافرين ويصح العقد في دار الحرب  
انتهى عن روح الشروح فالشروط خمسة كما يؤخذ من مجموع ما تقدم وانظر قوله وأن لا يكون له عند العقد  
وارث نسبي مع قوله ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار فانهم من الوارث انتهى - في الآن يجعل على غيرهم  
(قوله وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين) قال في شرح السيد أي عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع  
الميراث بمولى المولاة إن لم يوجد أحد الزوجين وإن وجد يبدأ به أيضا لكن في الباقي من فرضه انتهى والقول  
بارث مولى المولاة مروى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ  
أبراهيم النخعي وعلاء الدين والدليل عليه قوله تعالى والذين عاهدتكم فأتواكم نصيحتهم يعني نصيحتهم من الميراث  
والمراد عقد المولاة ذكره أهل التفسير ولا امر للوجوب ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا وإضافة  
النصيب إليهم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البراقص فأتواهم نصيبا وبهم إذا  
يتدفع ما قبل أن المراد به القسم لأنه حينئذ لا يرتبط به قوله فأتواهم نصيحتهم بل المراد الصفة باليمين على مجرى  
العادة بأن يأخذ كل واحد من المتعاقدين بين الآخر عند المعاقدة والأحاديث في ذلك كثيرة منها حديث عقيم  
الداري وهو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الرجل ليمتنى ويسلم على يدي ويوالي فقال هو  
أخوك ومولاة فأنشأ حتى به محياه وعماته انتهى يريد بالحيا تحمّل عقل الجنابة وبالمات الارث عنه وعماه  
في الضوء والاكل (تنبيه) زاد ابن كمال نقلا عن المحيط عصبه مولى المولاة وبعبارة ثم عصبته أي عصبته مولى  
المولاة على الترتيب المذكور في مولى العتاقة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير صرح بذلك في المحيط انتهى  
وظاهر قوله على الترتيب في مولى العتاقة أن المراد بعصبته العصبه المتعصبون بأنفسهم (قوله على غيره)  
اعتمادا له على غيره تضمينا لمعنى الحمل فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من  
المقر له لأنه لما لم يثبت نسبه منه لا يراحم الوارث المعروف ولا من جهة إذا كان الوارث أحد الزوجين وأن لم يكن له  
وارث من راحم استحق المقر له ميراثه لأن المقر له ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث ألا ترى أن له أن  
يوصي بجميع ماله فيستحق المقر له جميع المال وإن لم يثبت نسبه منه لما فيه من حمل النسب على الغير انتهى  
ابن كمال وانما قيد بقوله على غيره لأنه لو كان فيه تحمّل نسبه عليه واشتمل على شرائط العصبه أوجب ثبوت  
نسبه منه واندر أجه فيما تذكروه من الورثة النسبية كان يقر له بأنه ابنه انتهى قال الأكل وجعله ما يجوز أن يقربه  
الرجل أربعة الأب والولد والزوجة والمولى والاول يشترط له ثلاثة شروط تصديق الأب وكون المقر من يولد  
مثله لأنه إذا لم يكن كذلك فهو مكذب في اقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لأنه إن لم يكن  
كذلك فهو مكذب شرعا لثبوت حق الاول وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزوجة ولها زوج معروف لأن المقر له  
حق الغير ولا نهى مكذبة في هذا الاقرار شرعا بخلاف الرجل يقربا امرأة وله امرأة معروفة لأنه غير مكذب  
في هذا الاقرار شرعا ويشترط في صحة اقراره بالولد ثلاثة أشياء تصديق الولد إذا كان الولد صغيرا في يده أو كان  
مملوكا فلا يحتاج الى التصديق وكون المقر له من يولد مثله له وعدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح  
الشروح إذا أقرب بالزوجة فشرطه أن لا يكون لها زوج معروف وإن لا تكون هي معتدة الغير وإن لا يكون تحتها  
ذات رحم محرّم منها ولا أربع سواها انتهى ويشترط في صحة اقراره بالمولى عدم مولى عتاقة معروف لأنه إذا كان  
له مولى عتاقة معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا لثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز بثلاثة بالاب  
والزوج والمولى ويشترط لصحة اقرارها بهذه الاشياء ما يشترط في حق الرجل وإذا أقربت المرأة بالولد من زوجها  
القائم لا يقبل على زوجها عند الامام وأكثر الفقهاء الآن بصحة اقرارها بالزوج أو شهدت القابلة فحينئذ يقبل عليه  
اجبا كما ذكره في الروح وانما لا يجوز اقرارها بالولد لأن سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما عاها تهاين وتشاهد  
ولا ينتكح من القابلة فقد أخبرت المرأة بغير ولدها فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوء

وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين ذكره  
السيد (ثم المقر له بنسب) على غيره

وقال فيه وأما الاقرار بسوى ذلك من القربات فلا يجوز من واحد منهما لأن اقرار المرء على نفسه جهة وعلى غيره ليس بحجة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الاتساب اليه لانه يجب على الولد أن يتنسب الى أبيه شرعا وفي الاقرار بالولد يحمل نسب الولد على نفسه فيكون مقتر على نفسه وفي الاقرار بالمرأة يقرها على نفسه بهقوق النكاح وفي الاقرار بالمولى يقر على نفسه بوجوب الاتساب اليه لانه يجب على المعلن الاتساب الى مواله شرعا الحديث من اتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مواله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولى انما يقر على نفسها أيضا والافوة لا تمنع صحة اقرارها على نفسها ولا فرق في الاقرار من مابين كونه في العصة أو المرض (قوله لم يثبت) قال ابن كمال اعلم أن لا اقرار بالنسب المتضمن لتحمل النسب على الغير على فقيرين أحدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكر ابنه فانه يتضمن حمل نسب بكره على أب زيدا ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد ولا آخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكر أخوه فانه يتضمن حمل نسب بكره على أبيه ولا يثبت ذلك النسب انتهى فقوله لم يثبت أى لم يثبت باقراره نسبه من ذلك الغير للاحتراز عن النحو الاول انتهى وكلامهم في النحو الاول يفيد أنه من تحميل النسب على نفسه ولو لم يثبت منه فحمله على غيره وليس من باب تحميل النسب على الغير أى قد ادان لزم منه واعتبر في الاقرار بالنسب على الغير في حق الارث قيود الاول أن يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كغير الاشياء الاربعة السابقة فلما أقر بما فيه تحميل نسب عليه كالاربعة السابقة كان حكمه حكم الورثة النسبية الثاني أن يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت نسبه من ذلك الغير كما إذا لم يصدق المقر عليه أما إذا صدقه أبوه مشلا في ذلك النسب ثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من أبيه أيضا وكان الجهول أخا للمقر وسياق أن الثبوت انما هو بتصدق المقر عليه حيث لا يقره حتى لا يعتبر رجوع المقر ولا عدمه الثالث أن يموت المقر على اقراره ما إذا رجع المقر من ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث أصلا وانما وراثته المقر له من المقر لأن المقر أقرب بشيئين بالنسب والمال والاقرار بالنسب باطل لانه يهدوه فانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير باطل لانه دعوى والاقرار بالمال على حسب ما أقر به المقر صحيح لانه لا يهدوه اذا لم يكن له وارث معروف انتهى (قوله بأن صدقه المقر عليه) بل أن قال الاب نعم هو أبى وهو حول وكذا إذا صدقه الورثة وهم من أهل الاقرار انتهى من روح الشرح والمراد ورثة المقر بأن قال أولاد المقر هوعنا (قوله أو أقر بمنثل اقراره) بأن قال من غير علم باقرار المقر هو أبى فانه إذا صادف اقرار المقر كان تصديقا والظاهر أنه إذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصدا ومن غيره زوما وان لم يقر ذلك الغير (قوله أو شهد رجل آخر) أى مع المقر (قوله ثبت نسبه حقيقة) الاولى حذفه والاقصا على قوله زاحم الورثة (قوله وان رجع المقر) فالرجوع معتبر في منع الارث الا إذا وجدت هذه الاشياء قبل الرجوع وكلامهم زاده يفيد أنه أحد قولين فانه قال قبل عدم الرجوع انما يشترط اذا لم يصدق المقر عليه أو لم يقر بمنثل اقراره وأما إذا صدقه أو أقر بمنثل اقراره فلا ينفعه الرجوع لثبوت النسب انتهى (قوله وكذا الوصقة المقر له) أى فانه يثبت بالنسب وزاحم الورثة ولا يعتبر رجوع المقر وتسع في هذا المصنف في شرحه وعزاه الى بعض شراح السراجية ولا وجه له لانه تصديق المقر له لا يثبت النسب من المقر عليه وآخر عبارة المصنف صريحة في أن التصديق انما هو من المقر عليه لا من المقر له واغظه فلا يقع المقر رجوعه عن اقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر وبصيرارثه من المقر تصديق المقر عليه أو باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفعه رجوعه انتهى (قوله سيما) حذف لاوسى بمعنى مثل اسم لا والخبر محذوف أى لا مثل التام الموجود في روح الشرح موجود في غيره من الشروح (قوله وقد خلصته) أى روح الشرح كالخلص الاكل ضوء السراج (قوله فيما علقته) أى علقته عليها أى على السراجية شبه ما ألفه عليها من مختصر روح الشرح بشئ معلق ككتاب على شئ لحفظه وصونه والجامع النفاسة والعزفة في كل وصحة بالمشبه به والضمير في عليه العائد على السراجية قرينة الاستعارة أو شبهة مؤلفه الكائن على السراجية بيته شئ معلق على شئ والجامع ما تقدم وتكون الاستعارة تمثيلية (قوله ثم يهدهم) أى ثم يهدهم من تقدم من المراتب بصرف المال الى الموصى له بما زاد على الثالث لأن الموصى قد صرف ماله الى شخص من غير اضرار شخص معين فيجوز بخلاف

(لم يثبت) فلو ثبت بان صدقه المقر عليه أو أقر بمنثل اقراره أو شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصقة المقر له قبل رجوعه وعزاه في شرح السراجية سما روح الشرح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) يهدهم (الموصى له بما زاد على الثالث)

ما اذا كان له وارث معلوم لانه اضرب به وقال السيد في شرحه لان منعه أي الموصي له بما زاد على الثلث كان  
 لاجل الورثة فاذا لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عين له كلاته و قال ابن الكمال ان الموصي له بما زاد على  
 الثلث حقه أن يذكر فيه ما تقدم أي عند ذكر الوصية في الحق الثابت اذ لا نظام له مع ما تقدم في طريقة التراخي  
 المستفاد من ثم انتهى وذلك لانه اذا وجد الوارث وأجاز الزائد على الثلث نفذ لعدم المانع فلا يشترط في أخذه  
 الزائد عدم الوارث (قوله ولو بالكل) وصل بقوله بما زاد على الثلث (قوله لانه نوع قرابة) لو قال لان فيه نوع قرابة  
 لكان أولى والمراد بانواع الاحتمال يعني ان حال المقر له أقوى لاحتمال الصدق في اقرار المقر بل الظاهر ذلك حيث  
 أصبر على ذلك الى الموت والوارث مقدم على الموصي له بما زاد على الثلث أفاده الاكمل (قوله ثم يوضع في بيت  
 المال) على أنه مال ضائع اعدم المستحق (قوله لا ارثنا) لانه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه  
 ويعطى منه لاولاد المسلمين مع وجود آبائهم ولا ينقل نصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت  
 المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث لما كان الامر كذلك ولا يعمل كونه بغير طريق الارث  
 بأنه يسوى فيه بين الذكور والانثى في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الموارث ولا يعمل أيضا بوضع مال  
 الذي فيه اذا مات ولا وارث له وأنه لا ميراث للمسلم من الكافر لان التعليل الاول منتهى بولاد الام فانه يسوى  
 بينهما فيه والتعليل الثاني لا يتم الا اذا كانت الاموال الموضوعة فيه كلها توضع من جهة واحدة وقد لا يسلم ذلك  
 لا مكان ان وضع مال المسلم فيه بجهة الارث ووضع مال الذي فيه لكونه مالا ضائعا مالا اختصاصا لاحد به (قوله  
 بل فينا للمسلمين) أي بل يوضع فينا به ف للمسلمين قال في روح الشروح عن اللؤلؤية قال على رضي الله تعالى  
 عنه من دخل الاسلام طائعا وقرأ القرآن ظاهرا فله في بيت المال كل سنة مائة درهم وفي رواية ما تبادى نار ان  
 لم يأخذها في الدنيا أخذها في الآخرة وفي شرح مختصر الطحاوي مصارف بيت المال معاملة المريض واكفان  
 الموتى ونفقة الاقطاع ومن هو عاجز عن الكسب وامام صارف ما أخرجته الارض وجزته الرأس وما أخذ العاشر  
 من تجار أهل الذمة والمستأمن مصالح المسلمين من سد الثغور ومهارة الرباطات والحدود ورأى ارق العلماء النافعين  
 والقضاء العادلين والمقاتلة والمحسنين والواجب على الامراء ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا  
 على حدة فيصرفوا كل منها في مصارفه ولو أخذوا منها لانفسهم زائدا عما يقيمهم أو خلطوا المصارف  
 ولم يراعوا بها يكون ظالما انتهى (قوله ومما نفعه الخ) لما كانت المصارف المذكورة ملقحة الى أسباب الارث ذكر  
 المانع بعدها انتهى اكمل فان السبب في الاول كونه صاحب فرض وفي الثاني التمسك وفي الثالث قوة القرابة  
 وفي الرابع القرابة التي لم تكن لصاحب فرض ولا عصبية وفي الخامس عقد الموالاة وفي السادس الاقرار بالنسب  
 واحتمال ثبوته في الواقع وفي السابع الوصية وفي الثامن هو كون المال ضائعا ما دخل في النصيب العاصم  
 اليه وهو المتم له مصارف قال بجم زاده ولما لم يكن وجود السبب للشيء كافيا في تحققه بل لا بد معه من ارتفاع  
 الموانع شرع بعد الفراغ من ذكر الاسباب في بيان الموانع والمانع ما لا جله يتقضى ما يوجب السبب ويقتضيه  
 وهو هنا قسمان لانه اقامه في الشخص أو في غيره والممنوع للمعنى الاول يسمى محروما وذلك المنع حرمانا  
 والممنوع للمعنى الثاني محجوبا وذلك المعنى محجبا والمراد هنا هو المعنى الاول وأما المعنى الثاني فسيأتي في الجلب  
 ان شاء الله تعالى انتهى والضمير في موانعه يرجع الى الارث وهو عبارة عن خلافة ذي نسب الميت الحقيقي  
 أو الحسبي أو نكاحه أو ولادته حقيقة أو حكمية ماله أو حق له قابل له بعد موته وقيل في آخر عمره والخلافة هي  
 جعل الباقي كانه الماضي وقوله في التعمير أي أو الحكمي ليدخل المفقود بعده ضمن المدة والمرتبة الملاحق بدار  
 الحرب وقوله أو نكاحه معطوف على النسب وانما أطلق الولاية ليدخل في الموالاة وانما قال أو حكمي ليدخل  
 ما اذا ثبت النسب والنكاح والولاة بالاقرار أفاده الاكمل قال ابن الكمال والمانع من الارث على نحو من موانع  
 عن الموروثة وهو النبوة فان الانبياء عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث  
 ومانع عن الوارثية وهو المراد هنا انتهى وفي الدر المنثور عن الاشبهاء أن النبي لا يرث ولا يورث انتهى (قوله  
 على ما هنا أربعة) قال ابن كمال من زعم انها أربعة لم يصح على ما سبق عليه انتهى وعددها خمسة بزيادة  
 الاوتاد وقال عند ذكره هذا من جملة الموانع وقد نقل عنه من قال انها أربعة دل على ذلك دلالة قاطعة ان  
 المرتبة لا يرث أحد اوليس ذلك لاختلاف الماتين لما عرفت انه لا مله له ولا يمكن أن يقال انه ليس لوجود موانع

ولو بالكل وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع  
 قرابة بخلاف الموصي له (ثم يوضع في بيت  
 المال) لا ارثا بل فينا للمسلمين (ومما نفعه)

بل لعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت حين ارتداده يرشدك الى هذا قول الامام باقر المسموع منه  
مستندا الى حال اسلامه وشرط الارث حياة الوارث عند موث المورث لانه لا ينشئ في المرتدة فانها لا تقتل  
وان اصررت على الارتداد فلا تكون في حكم الميت ومع ذلك لا ترث فينبغي أن ذلك ليس لعدم شرط الارث  
بل لوجود المانع عنه وهو الارتداد ليس الا انتهى وقد زاد بعض اللعان واستبهم تاريخ الموق كافي الفرق  
والهمدى والحرقي وكذا جهالة الوارث كما اذا وضع رجل ولده في باب المسجد ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان  
ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحد منهما وماله ايت المال ان لم يكن له وارث معلوم  
ولا يرث كل واحد منهما من صاحبه ايضا وماله للميت المال ويكفون نفقة ماله لان القسم بالقرم كذا  
في روضة العلماء شرح الفرائض المنظومة وكذا اذا أرضعت امرأة صبيين أحدهما مسلما والاخر كافرا فاشتباه  
عليهما حالهما ولم تعرف الكافر من المسلم فهم مسلمان ولا يرثان من أبويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه  
لان الكفر والاسلام اذا اجتمعا يكونون الاسلام ولكن لا ورثة للجهالة في المسكلات وأجيب بأن ذلك  
من قبيل انتفاء الشرط لان قبيل وجود المانع ولو زنى رجل بامرأة فولدت منه لا يرث الزاني من ذلك  
الولد ولا الولد منه وأما الام فانه ترث من ذلك الولد وكذا الولد يرث من الام النسب يصير الى الام للضرورة  
في نحو ولد الزنا وولد الملاعة حتى اذا أكذب الملاعن نفسه صار الولد منسوبا اليه أيضا لا رتفاع الضرورة  
وفي المحيط زنى رجل بامرأة فبطلت منه فلما استبان حاله تزوجها الزاني فولدت بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا  
ثبت النسب منه ويرث لانها جاءت به في مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح وان ولدت لا قبل من ستة أشهر لا يثبت  
النسب منه ولو طلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها قبل التحليل بقاء منه بولد ولم يعلم بفساد النكاح ثبت النسب  
فان كانا يعلمانه يثبت أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في روح الشروح ووجه الضبط في الاربعة أن يقال  
للمانع اما أن يقبل الزوال أو الثاني هو القتل والاول اما أن لا يكون زواله محكما من قبل الموصوف به أولا  
الاول الرق والثاني اما أن لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال أو يحتاج الاول اختلاف الدين والثاني  
اختلاف الدارين أفاده بهم زاده وفي الاكل كلام غير هذا فراجع ان شئت (قوله الرق) هو في اللغة الضعف  
يقال ثوب رقيق أي ضعيف وفي الشرع عبارة عن مجزئ حكمي شرع في الاصل جزاء والمجزئ خلاف القدر وهو  
قد يكون حسبا وقد يكون شريفا فقيده بالحكمي احترامه عن الحسبي فان الرق يكون أقدر وأقوى  
من الجزئ لكنه عاجز حكما عما يقدر عليه الحزمن الشهادة والولاية والمالك وهو حكم شرعي في الاستدانة جزاء  
فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة ربهم وصبروا أنفسهم لمحنة الجادات في عدم اتضاعهم بالعقول والسمع  
والبصر بالتسدير في آيات الله واستماع زواجره وابصار آياته الدالة على الوحدةانية جازاهم الله تعالى بالرق  
في الدنيا وجعلهم عبيد عبيدهم وألحقهم بالبهائم في الاستدال والقلق ثم صار في البقاء من الامور الحكيمة  
وهو ينافي ما لكبة المال لتكونه ملوكا من حيث انه مال والمالكية تنبئ عن القدرة والمملوكية عن ضدها  
فلا يمكن اجتماعهما في شخص انتهى أكل الدين (قوله ولو ناقصا ككتاب) تباع فيه المصنف التابع للبيد  
وقال ابن كمال ان الرق فيه كامل وانما النقصان في ملكه وكذا ذكره الحلبي وهو على عكس المذهب وأم الولد فان الرق  
فيه ناقص والمالك كامل ولذلك تنأذى الكفاة بالمكاتب دون المذبر وأم الولد والمولى بطلان أكسابهما  
بخلاف المكاتب فلو قال المولى بقوله ككتاب كذا برؤ أم ولد لوافق الحز (قوله وكذا مذهب عند أبي حنيفة  
ومالك) أي هو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكالرقبة وقالاهو حر فبرث ويحجب هذا الخلاف بمقتضى  
على أن الاتفاق يجزأ عنده ولا يجزأ عندهما أي يجزأ المحل باعتباره أو لا فعندهما الاعتاق اثبات العتق الذي  
هو قوة حكمية جالبة للولايات يظهر أثرها في المحل كصالحية للقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في المحل الا  
بزوال ضدها عنه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهو لا يجزأ بالاتفاق فكذا الاعتاق والالزم تخلف  
المملوك عن العتق وما لا يجزأ اذا أضيف الى المحل ثبت كله سواء أضيف الى البعض أو الى الكل كالطلاق والعفو  
عن القصاص وعنده الاعتاق اثبات العتق بازالة المالك أو هو ازالة المالك والمالك يجزأ كذا ازالته الذي هو  
الاعتاق وتتمام بيانه في حاشية بهم زاده (قوله وقال أحمد الخ) هو قول علي رضي الله تعالى عنه كما نقله بهم زاده  
عن شرح الفرائض العثمانية (قوله يورث فيها الرقيق) بطريق الاستناد الى قول الاصابة (قوله مستأمن) بكسر

(الرق) ولو ناقصا ككتاب وكذا مذهب عند  
أبي حنيفة ومالك رحمه الله وقالاهو حر  
فبرث ويحجب وقال الشافعي لا يرث بل  
يورث وقال أحمد يرث ويورث ويحجب بقدر  
ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية  
مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتهما  
مستأمن جنى عليه فلهن بدار الحرب

الميم (قوله بسرابة تلك الجنابة) أي التي أصابته قبل الزق (قوله فديته لورثته) الذين في دار الحرب نظرا  
 الى وقت الاصابة فانهم لو مات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعدد لانعدام السبب قبله (قوله ولم أره  
 لا تمنا فيجوز) هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن أن يكون هذا منها ويمكن أن يقال ان موته صدر  
 وهو في ملك السيد فالدية (قوله والقتل) هو فعل يحل الحية فيؤثر في انزهاق الروح بحرى العادة ابن كمال وانما  
 قدم الرق على القتل لانه شرعى بخلافه وقدم بعضهم القتل وكأنه نظر الى أنه مانع غير قابل للزوال فيكون عريضا  
 فيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق فانه يمكن بزواله وليتتابع المانع القابل للزوال انتهى بحم زاده (قوله الموجب  
 للقود) هو القتل العمدي ليس الا الاقود واجب فيه عينا وليس للولى أخذ الدية الا برضا القاتل هذا قولنا وهو  
 أسد قولى الشافعى وفي قوله الاخير الواجب اما الدية أو القصاص لا القصاص بعينه والقتل العمدي أن يعمد  
 ضربه بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاعضاء كالحديد من الخشب أو الحجر وكذا الاحراق بالنار من قبيل  
 القتل عمدا وانما كان القتل العمدي هو القتل المذكور لان العمد هو القصد وهو أمر خفي لا يوقف عليه الا بدليله  
 وهو استعمال الآلة القاتلة بحيث استعمل الآلة القاتلة كان متعمدا وحيث لم يستعملها لا يكون متعمدا  
 وهذا عند الامام الا عظم فاذا قتله بغير ذلك يكون شبه عمدا وان كان مما يقتل غالبا وعند أبي يوسف ومحمد اذا عمد  
 ضربه بما يقتل غالبا وان لم يكن محمدا كحجر عظيم أو خشب عظيم فهو أيضا عمدا وشبه العمد عندهما أن يعمد  
 ضربه بما لا يقتل غالبا والحاصل أن القتل ان كان بسلاح أو ما يقوم مقامه فهو عمدا اتفاقا وان كان بما لا يقتل  
 غالبا فهو شبه عمد عند جميعا وان كان بما يقتل غالبا وليس بمعمد فهو شبه عمد عندهما والاصح قول  
 الامام (قوله أو الكفارة) أي أو الموجب للكفارة وهو ثلاثة أقسام شبه عمدا وخطأ وما جرى مجراه فالأول كما  
 اذا أكره على صعود شجرة فزاق ومات أو نعتد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط فمات ومنه موت المرأة بوطء زوجها  
 وموجبه الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قود فيه والثاني كأن رمى صيدا فأصاب انسانا أو رمى شهابا فظلم  
 صيدا فاذا هو آدمي ومات والثالث كأن نام فانقلب على شخص فقتله أو وطئته دابته وهو راكبا أو سقط من  
 سطح عليه أو سقط عليه حجر من يده فمات وهو واجب هذين القسمين الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيها أي اثم  
 القتل أما اثم هدم التحرز فهو ثابت فيجزم القاتل من الميراث في هذه الاقسام والقسم الذي قبلها ان كان  
 المقتول مورثا وعن الوصية ان كان أجنبيا انتهى من ووح الشروح بتصرف ولوقال الشارح والقتل الذي  
 يتعلق به حكم القود أو الكفارة لكان أولى لان من القتل ما لا يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكفارة بل  
 يتعلق بهانديها ويحرم فيه من الميراث كن ضرب بطن حامل فألقت جنينا ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته  
 فانه انما يتعلق به حكم الكفارة استجابا ذكره ابن كمال عن الهداية (قوله وان سقطا بجريمة الابوة) قال السيد  
 في شرحه فان قلت أليس اذا قتل الاب ابنه عمدا لم يثبت به قصاص ولا كفارة مع أنه يحرم اتفاقا قلت هو موجب  
 للقصاص في أصله الا أنه سقط بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل والد الولد ولا سيد بعبده انتهى وهذا وجبت  
 الدية في ماله لا على العاقلة والمعنى فيه أنه سبب لاحتياجه فلا يجوز أن يكون سببا لافئانه ويتعدى الحكم من الوالد  
 الى الجدة مطلقا الى الام والجدات كذلك فانهم أيضا سبب لاحتياجه (قوله لا يرث القاتل مطلقا) هذا الاطلاق  
 في مقابلة قوله الموجب للقود أو الكفارة ويضاهى أيضا ذكره شروح السراجية فقال في روح الشروح  
 واعلم أنه اذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه أو كان مكرها على قتله فلا يحرم من الميراث أصلا لانه  
 لا يوجب قصاصا ولا كفارة ومع ذلك هو قتل بحق وكذا اذا كان القاتل صبيا أو مجنونا لانه لا يوجبهما وكذا اذا  
 قتل العادل ورثته الباغى لعدم وجوبهما وأما قتل الباغى مورثه العادل وقال قتله وأنا على حق والآن  
 أنا على ذلك أيضا يرثه عندهم لانه لا يوجبهما وعند أبي يوسف لا يرثه انتهى والشافعى رضى الله تعالى عنه  
 يحرم القاتل في هذه الصور جميعا والمعنى في ذلك أن الحرمان شرع عقوبة على القتل المحظور وقال عليه الصلاة  
 والسلام لا يرث القاتل من المقتول بعد صاحب البقرة وهو الذي قتله ابن عمه في زمن موسى عليه السلام لانه  
 لما جنى جنابة تضمنت تهمة القصد الى استتعاله الميراث منع عن مقتله بالحرمان عقوبة له على القتل المحظور  
 وزجر له عما قصده على ما قيل الحرص محروم (قوله ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول) بأن جرحه  
 جرحا صار به صاحب فراش ومات به المقتول قبل أن يموت الجرح مات الجرح فيرثه المقتول روح اذا لم يمنع

فاسترق ومات رقيقا بسرابة تلك الجنابة  
 فديته لورثته ولم أره لا تمنا فيجوز (والقتل)  
 الموجب للقود أو الكفارة وان سقطا بجريمة  
 الابوة على ما مر وعند الشافعى لا يرث  
 القاتل مطلقا ولو مات المقتول قبل المقتول  
 ورثه المقتول اجماعا

من جهته أمالوقته حقيقه بحيث أنه قد مضى له وصار يتحرك المذبح ثم مات القاتل قبل خروج روحه  
فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستمرة (تق) أخرج بالقتل الذي به تعلق حكم القصاص أو الكفارة القتل  
بالسبب فان القتل قسمان قتل بالمباشرة وهو الذي اتصل فيه فعل القاتل بالمقتول كالإقسام الأربعة المذكورة  
وقتل بالسبب وهو الذي اتصل أثر فعله به لانه نفس فعله كما إذا حفر بئرا أو وضع حجرا في غير ملكه فوقع مورثه فيها  
أو عثر به فأتى وكذا إذا أصب ما في الطريق أو بال أو نوحا أو وقف دابة فبات أو راثت فوقع مورثه فيها فأتى  
وكذا إذا أخرج ظله من حائطه أو سابطا أو كسبنا فوقع على مورثه فبات ومن هذا القبيل إذا أناول له مما فشر به  
من غير أن يجره أو حبسه فبات جوعا أو عطشا فان فيه الدية على العاقلة صيانة لدم الميت عن الهدر  
ولا قصاص فيه ولا كفارة فلا يتعلق به حرمان الارث (قوله اسلاما وكفرا) أي من جهة الاسلام والكفر  
أما اختلافهما من جهة اليهودية والنصرانية مثلا فلا يكون مانعا وهذا التقييد لا بد منه فان العبارة المطلقة  
موهمة أما عدم توريث الكافر من المسلم فلا إجماع وذكر في سنده قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على  
المؤمنين سبيلا ووجهه أن الله تعالى نفي أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل وفي التوريت سبيل فيكون  
منفيا وأما عدم توريث المسلم من الكافر فعلى قول علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
لا يرث وبه أخذ علما وناو الشافعي وعلى قول معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان واحد قولي أبي بن كعب  
رضي الله تعالى عنهم يرث وهو القياس وبه أخذ مسروق والحسن وجماعة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله  
عليه وسلم الاسلام يعمل ولا يعمل ومن العاقل أن يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم وقوله  
صلى الله عليه وسلم الاسلام يزيد ولا ينقص أي يزيد في حقوق من أسلم ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحقا  
من قريته الكافر قبل أن يسلم فلو صار بعد اسلامه محرما عن ذلك لنقص الاسلام من حقه ووجه الاستحسان  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يورث أهل ملتين شيئا لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لأن أبي صلى الله  
عليه وسلم بين امتناع الميراث من الجانبين وتوريث المسلم من الكافر باطل له وما روى أن أبا طالب مات وترك  
أربعة أبناء عليا وجعفر امسين وعقيل وطالب كافرين فوريث النبي صلى الله عليه وسلم عقيل وطالب ولم يورث  
عليا ولا جعفرا وقال لا يرث المسلم من الكافر وهو نص لا يحتمل التأويل بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام  
الاسلام يعمل ولا يعمل فانه يحتمل العلو في نفس الاسلام أي إذا كان الاسلام بحيث ثبت من وجهه ولا يثبت  
من وجه آخر فانه يحكم بثبوته حتى يعمل ولا يعمل كما إذا ولد ولد بين مسلم وكافر فان اعتبار جانب المسلم يوجب  
اسلام الولد واعتبار جانب الكافر يوجب كفره فيعتبر جانب الاسلام ويحكم بالاسلام الولد اعلوا للاسلام  
ويجوز أن يكون المراد من حيث الحجية أو من حيث الفخر والغلبة فيكون معناه النصر في العاقبة لا في زمن  
وأما الحديث الثاني فنقول بوجوبه وهو أن الاسلام لا ينقص فان النقصان مضاف الى كفر الكافر فان الكافر  
لا يصلح أن يكون المسلم خلفا عنه في ماله فلا يكون النقصان مضافا الى الاسلام انتهى أكمل الدين (قوله)  
وأما المرتبة فيورث عندنا أي ما اكتسبه في زمان اسلامه لان ارث المسلم منه يستند الى حاله الاسلام لانه  
بالمرتبة سيرا لانه فات المطلوب من الحياة وهو الايمان ومن فات منه المطلوب يكون كالمعدم يدل على  
ذلك قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي من كان كافرا فهديناه لكن لما كان هذا المطلوب من جوامع المرتبة  
بسبب الاعتبار والتذكير والجبر على الاسلام لم يظهر حكم الموت حتى ينقطع الرجاء بالقتل أو الموت أو القضاء  
بالعاق فاذا انقطع الرجاء بتحقيق أحد المذكورات يجعل ميتا من وقت الارتداد فبرئه المسلمون وكسب رذته  
في المسلمين وقالان كسبيته معا ارث للوارث المسلم لان بعض أحكام الاسلام قائم في حق المرتد حتى لا يمتلئ  
ماله ولا تشرق نفسه مادام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز تصرفاته في النحر والمنزير بخلاف  
أن يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق المرتد المذكور أما المرتدة التي فساها جميعا كسبها  
ارث لوارثها المسلم لان املاكها باقية مستمرة غير موقوفة لانها ليست بحرية فانتقلت الى ورثتها والكنز  
يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت فخلعهم لان الكفر كله له واحدة لان الله تعالى جعل الدين دينين الحق  
والباطل فقال لكم دينكم ولي دين وجعل الناس فريقين فريقا في الجنة وفريقا في السعير وهم الكفار  
بأجمعهم ولا ينكر أنهم في ما بينهم أهل ملل فيما يعتقدون ولا يكتن عند مقابلتهم بالمسلمين هم أهل مله واحدة

(واختلاف الملتين) اسلاما وكفرا وقال  
أحمدان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ويرث  
وأما المرتبة فيورث عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) فقال ان كسبه يوضعان في بيت المال (قوله ووقفنا ميراث الجمل) الى تبين ذكوره  
وانوته بالوضع (قوله ثم ولدت) أي فبنيها ولدها في الاسلام (قوله ولم أره صريحاً لا تخشاً) قد يقال ان الحكم  
بالاسلام بعد استحقاق الميراث فلم يرث مسلم من كافر وقتسه (قوله واختلاف الدارين الخ) انما امتنع الارث  
بالاختلاف لا بقطع العصمة وبه يقطع الولاية ونسب الارث الولاية وانتفاؤه يستلزم انتفاء المشروط انتهى  
أكل وتفصيل المقام أن لاختلاف الدارين أقساماً الاول الاختلاف حقيقة وحكما كالخبري في دار الحرب  
مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكماً فقط المستأمن الذي على شرف العود مع الذي في دارنا  
وكالمستأمنين الحربيين من دارين مختلفين في دار الاسلام وكالمستأمن المسلم مع الحرب في دار الحرب والثالث  
الاختلاف حقيقة فقط كالمستأمن في دارنا مع الحرب في دارهم وهما من دار واحدة والذي يمنع الارث عندها  
هو القسمان الاولان دون الثالث فالمانع هو الاختلاف كسواء كان معه الاختلاف حقيقة أو لم يكن  
وعند الشافعي هلى عكس ذلك فبين الذي والمستأمن واث ولا توارث في القسم الثالث عنده انتهى ابن كمال  
(قوله فيما بين الكفار) سبأى محترزه (قوله خلافاً للشافعي) قد علمت ما فيه من كلام ابن كمال (قوله حقيقة) أي  
وحكما لا بد من ذلك كما علمت (قوله أو حكماً) أي فرضاً وتقدير من الشارع بحكم زاده (قوله كالمستأمن وذمي)  
لأن المستأمن وان كان في دارنا حقيقة فهو من أهل دار الحرب حكماً حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب  
بل يمنع عن استدامة المقام مستأمناً في دار الاسلام فعلى هذا اذا مات المستأمن في دارنا وله ورثة فيها وورثة  
في دار الحرب يمنع الذي في دارنا ووقف ماله حتى يأتي الذي في دار الحرب فيأخذه لانا أعطيناها الامان في نفسه  
وبعد موته يبقى حكم الامان في ماله لحته لالحق وورثته فيمنع ذلك عن صرف ماله الى بيت المال انتهى أكل والدار  
انما تختلف بانقطاع العصمة فيما بينهم أي بين أهل الدارين وذلك بأن يستحل كل منهم ما قتال الآخر لا يقتله اذا طفر  
به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين المالكين عهد وتناصر لا يكون الداران مختلفين وانقطاع العصمة باختلاف  
المنعة أي العسكر والمالك كان يكون أحد المالكين في الهند وله منعة ولا تحرق التربة وله منعة أخرى انتهى ابن  
كمال (قوله وكريين الخ) ان حل على أن الحربيين في دارهم ما المختلفين ورد عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين  
حقيقة فكان حقه أن يتقدم على قوله أو حكماً وان حل على أن الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهم ما في دار  
الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكماً كان الاولى أن يقول وكالمستأمنين بدل  
قوله وكريين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن جعله مثلاً للاختلاف في أفاد نظيره السيد في شرح  
السراجية (قوله لا يقطع العصمة فيما بينهم) علمه لعدم التوارث بسبب اختلاف الدار (قوله بخلاف المسلمين)  
قال ابن كمال اعلم أن اختلاف الدار باختلاف المنعة والمالك انما يتحقق في حق الكفار ودون المسلمين فان أهل البقي  
وأهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والمالك لأن دار الاسلام داراً بحكم حكم الاسلام يجمعهم  
فلا تبين بينهم باختلاف المنعة والمالك انتهى قال في روح الشروح لأن بلاد الاسلام مع تباعد أطرافها وقيام  
المহারبة بين أهلها دار واحدة فنظر الشارع كما أن ملل الكفر مع كثرتها في نفس الامر مله واحدة في نظره انتهى  
وأما دار الحرب فليست بداراً بحكم بل دار قهر فباختلاف المنعة والمالك تتباين الدار فيما بينهم ابن كمال (قوله  
قلت وبقي من الموانع الخ) قال ابن كمال المانع عن الارث في عرفهم ما يقوت به أهلية الارث فما يقوت به الارث  
دون أهليته ليس من الموانع ولذلك لم يبعد المعية في الموت منها فاذا عرفت هذا عرفت أن من زعم أن استبهم  
تاريخ الموت من الموانع فقد رسا على كبد الخطأ انتهى ملخصاً (قوله كما سيجي) أي في فصل الحرق والفرق  
وغيرهم (قوله ومنها جهالة الوارث) أي لا تباينه بغيره أجاب بحكم زاده عن عدم ذكره بأن المقصود بيان الموانع  
بعد تحقق العلم بالوارث وبسبب الارث والامر هنا ليس كذلك (قوله فلا توارث) أي لا يرثها واحد منها بحكم  
زاده (قوله من ولد نصراني) في بعض النسخ مع ولد نصراني وهي أظهر (قوله فهما مسلمان) هذه المسئلة مثال  
لعاق الاسلام أيضا بحكم زاده (قوله الا أن يصطلحاً) أي الولدان فيما بينهم فان الميراث لا يعدوهم ولا يتفق أخذ  
حصه وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه ويعد ما أخذه الآخر هبة من المستحق والظاهر أنه راجع الى المسئلة  
السابقة أيضا (قوله فلهما أن يأخذ الميراث بينهما) الطاهر من عبارته القسوية والذي يظهر أن الامر يدور مع  
الصلح قال الحلبي ومن المسائل رجل وضع ولده في فناء المسجد لئلا يورثه صابحاً فراجع لرفعها فاذ فيه ولدان ولا

خلافاً للشافعي رحمه الله قلت وذكر الشافعي  
مسئلة يورث فيها الكافر صورته ككافرات  
عن زوجته حاملاً ووقفنا ميراث الحمل  
فأستات ثم ولدت ورث الولد ولم أره صريحاً  
لا تخشاً (و) الرابع (اختلاف الدارين)  
فما بين الكفار عندها خلافاً للشافعي  
(حقيقة) كخبري وذمي (أو حكماً) كالمستأمن  
وذمي وكريين من دارين مختلفين كترك  
وهندي لا يقطع العصمة فيما بينهم بخلاف  
المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريخ  
الموت كالفرق والحرق والهدى والقتل  
كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في  
خمس مسائل أو أكثر مبسطة في الجعية  
منها أرضعت صبياً مع ولدها وماتت وجعل  
ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم  
من ولد نصراني عند الظن وكبراهما  
مسلمان ولا يرثان من أبويهما زاد في المنية  
لأن يصطلحاً فلهما أن يأخذ الميراث بينهما

١- يتم بين ذوي القربى مدة تقدم الزوجية لانها  
 أصل الولاد انما تقدمها تولد الاولاد فقال  
 (في فرض للزوجة فصاعدا الربع لها عند  
 اولاد ابن) وان سفل (والربع للزوج) فاكتر  
 عندهما (فلا لزوجة حالان الربع للزوج) فاكتر  
 والتمس مع الولد (والربع للزوجة) فاكتر  
 كما لو ادعى رجلان فاكتر نكاح مبنية وبرهنا  
 ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها  
 فانهم يقسمون ميراث زوج واحد لهم  
 الاولوية (مع أحدهما) أي الولد أو ولد  
 الابن (والنصف له عند عدمهما) فللزوجة  
 حالان النصف والربع (وللاب والجد)  
 ثلاثة أحوال الفرض المطلق وهو  
 (السدس) وذلك (مع ولد أو ولد ابن)  
 والنصيب المطلق عند عدمهما والفرض  
 والنصيب مع البنت أو بنت الابن قلت  
 وفي الأشباه الجدة كالأب الا في ثلاث عشر  
 صنفه نجس في الفرائض وباقيها في غيرها

يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرثه واحد منهما ويوضع ماله في بيت المال وتقتسمها على بيت المال ولا  
 يرث أحدهما من صاحبه ومنها حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث  
 واحد منهما وبسبب كل واحد منهما لمولى الأمة ومنها رجل له ابن من حرة وابن من أمة لا نسلان أرضتهما ما ظن  
 واحد حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حرتان وبسبب كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرثان  
 منه كذا في المنع انتهى واعلم أن الكفار يتوارثون فيما بينهم بنسب وولاء ونكاح يقر عليه بعد الاسلام كنكاح  
 بغير شهود لا يقران عليه بعد الاسلام كنكاح محرم هو الصحيح والنسب يثبت فيما بينهم والانكحة يستحق بهم  
 التوارث فلو لجوسى قرابتان فان أمكن الجمع بينهما في الارث وورث بكل منهما والافبايهما وهو مذهب الصحابة  
 وعليه علماء قنارجهم الله تعالى واذا ترافعا البنات قسمتا بينهما مثلما قال تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله انتهى  
 درمشتي (قوله لانها أصل الولاد) فيه أنها بهذا الاعتبار تكون اما فلو اعتبرنا هذا الاعتبار لقدمنا الأم والاولى  
 أن يقال انما تقدم الزوجة لانها أصل البنت وهي بهذا الاعتبار أم وقوله التي يجب تقديمها الخ أي صنعة وفيه أن الأب قد  
 يقدم لكونه أصلا للبنت فالحديثان مختلفان (قوله لانها أصل الولاد) الولاد عام للأصول والفروع فلو قال لانها  
 أصل الاولاد لكان أولى (قوله للزوجة فصاعدا الثمن) انما كان الثمن مثلا فرض الاكثر من واحدة لثلاث بلزم  
 الانحاف ببقية الورثة لانه لو أعطى كل واحدة منهم ربعا يأخذ الكل اذا تراءى أربع زوجات بلا ولد فاذا كثر  
 وكان الفرض الربع أو الثمن وقعت المزاخمة بينهم فيعرف الثمن اليهن جميعا على الدوام لعدم الاولوية (قوله مع  
 ولد أو ولد ابن) ذكر كان أو أنثى سواء كان منها أو من غيرها (قوله وان سفل) يفتح الفاء من السفل ضد العاقل من  
 باب نصر وبنيهم من السفال يعني الدماء من باب شرف ابن كمال (قوله نكاح مبنية) أمالو كانت حية تاتر  
 إليه هاتان وهي لم صدقته اذ لم تكن في يده من كذبته ولم تكن دخل المكذب بها وان أرخا فالسابق أحق بها (قوله  
 ولم تكن في بيت واحد منهم) الذي في روح الشروح ولم تكن في يد واحد منهما انتهى أي ولا يعرف ان نكاح أيهما  
 أول واقام كل البينة على نكاحها وماتت المرأة قبل أن يقضى القاضي بشئ عجم زاده (قوله فانهم يقسمون الخ)  
 أي فان القاضي يقضى لهم ميراث زوج واحد ويقسم بينهم على السوية انتهى عجم زاده وعلى كل نصف المهر ولو  
 ولدت يثبت النسب منهم ما نقله المؤلف في باب دعوى الرجلين عن الخلاصة (قوله الفرض المطلق) أي انما  
 عن التعصيب ابن كمال (قوله وذلك مع ولد أو ولد ابن) اسم الإشارة راجع الى الفرض المطلق والولد يتم الذكر  
 والانتى وهو مسلم في الذكر أما مع الانتى فهي حالة الفرض والتعصيب معا فلو قال بدله مع الابن أو ابن الابن لكان  
 أولى وهذا الاعتراض انما جاء من زيادة قول الشارح الفرض المطلق ولو حذفه لاستقام كلام المصنف في ذاته  
 لأن للاب مع وجود الولد أو ولد الابن السدس فرضا لكنه مع الابن يكون الباقي بعد فرض الاب للاب لانه أولى  
 رجل ذكر بعد أخذ صاحب الفرض فرضه مع البنت أو ما قام مقامها يكون للبنت النصف وللأب السدس  
 وما بقي وهو سهمان لا ولي رجل ذكر وهو الاب (قوله عند عدمهما) أي الولد وولد الابن ولو مع الاب أحد  
 الزوجين (قوله والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن) فانه يأخذ سهمه بالفرض وهو السدس وتأخذ  
 البنت سهمها وهو النصف وما بقي فللاب بالعصوبة فانه أولى رجل ذكر (قوله الا في ثلاث عشر مسئلة) الاولى  
 عشرة بالنساء ثمانية مثله وان كان لفظيا (قوله خمس في الفرائض) الاولى أن أم الأب لا ترث معه وترث مع الجدة  
 الثانية أن الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب  
 جده فلا تم ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم  
 يسقطون مع الاب اجماعا وبسقوط من مع الجدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما الرابعة ان أبا الماتع مع  
 ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا يأخذ الجدة شيئا من الولاء عند سائر  
 الأئمة الخامسة لو ترك الجدة متعة وأخاه قال أبو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة  
 أب فالمراث كله له انفا قال في المنع وهذه مسئلة فساد حكمها من حكم المسئلة الثالثة انتهى حلي (قوله وباقيها في  
 غيرها) الاولى لو ادعى لا قريبا فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية الثانية تجب صدقة فطر الولد  
 على أبيه الغني دون جده الثالثة لو اعتق الاب جروا وله الى مواليه دون الجدة الرابعة بصير الصغير مسلما باسلام

وزاد ابن المصنف في زواجه بر أخرى من  
الفصولين ضمن الأب مهر صبيه فأدى رجع  
لو شرط والا لا ولو وأيا غيره أو وصا رجع  
مطلقا انتهى فقوله أو وليا غيره يعم الجدة ف يرجع  
كالوصى بخلاف الأب (وللام) ثلاثة  
أحوال (السدس مع أحدهما أو مع اثنين  
من الأخوة أو) من (الأخوات) فصادع اثنان  
أى جهة كانا ولو مختلفين والثالث عند عدمهم  
وثالث الباقي مع الأب وأحد الزوجين (و)  
السدس (للبتة مطلقا) ~~كأم أم وأم أب~~  
(فصادع اثنان) يشتركن فيه (إذا كن مائتات) أى  
صدمات كالمذكورين فان الفاسدة من ذوى  
الأرحام كما سيجي (مختا ذيات في الدرجة  
لان القرى تنجب البعدى) مطلقا كما سيجي



أى يجعلها عصبية انتهى وقال نعم زاده العصبية مطلقا فى اللغة عبارة عن المحيط بالشيء كما ينهم من قوله أى  
 السيد من عصب القوم بالرجل إذا أطا وبه ومنه يسمى به عصبه القلتسوة لاحاطتها حوالى الرأس وهذا المعنى  
 موجود فى العصبية الاصطلاحية لاحاطتهم بالميت انتهى (قوله العصبية النسبية) قدمها على السببية لما مر  
 أنها أقوى منها انتهى ابن كمال (قوله ثلاثة عصبية بنفسه الخ) وجه المصراة أنه أن لم يحتج فى عصبونه الى الغير  
 فهو عصبية بنفسه وان احتاج فان شاركه فيها ذلك الغير فهو عصبية بغيره والاف عصبية مع غيره فالعصب عرقلى ابن  
 كمال (قوله وعصبية بغيره وعصبية مع غيره) الفرق بين هاتين العصبيتين ان الغير فى العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه  
 فتعزى بسببه العصبية الى الاتى وفى العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية تلك  
 العصبية بحماة لذلك الغير انتهى سيد وقال بعض الشراح الفرق بين العصبية بغيره والعصبية مع غيره غير خفى  
 لأن الباء فى بغيره للاصاق والاصاق لا يتحقق الا عند مشاركة الموصوف والموصوف به فى متعلق الاصاق  
 فتكون النساء الأربع فى العصبية بغيره مع اخوتهم متشاركين فى حكم العصبية نحو مرت به أى لصق  
 المروية أيضا كالمعنى ونظ مع موضوع لا فائدة المقارنة والمقارنة لا تقتضى أن يتحقق بين الشئتين الاشتراك  
 فى متعلقها نحو أكل الطعام مع الأمير أى مقارنا لا مبرولا يقتضى أن يكون الطعام والأمير مشتركين  
 فى الأكل فتكون الاتى فى العصبية مع الغير مرة لوجود الغير دون ذلك الغير انتهى وأما الاكمل وابن الكمال  
 أنهم ساءع فى التفرقة اصطلاح وخص الثانى بالتعبير عنه مع متابعة لآبى صلى الله عليه وسلم فى قوله واجعلوا  
 الاخوات مع البنات عصبية انتهى (قوله يحوزن) بالواو وفى المتن الخ بالراء والمساك واحد (قوله لم يدخل فى نسبه  
 الى الميت أنى) إنما قال فى نسبه ولم يقل فى قرابته لئلا يخرج بعض العصبيات بنفسه كالأخ لاب وأم فان الاتى  
 داخله فى قرابته لا خيه وذلك ظاهر لافى نسبه اليه لأن النسب الاب فلا يثبت بواسطة غيره انتهى وهذا أولى  
 مما فى السيد حيث قال فان قات الاخ لاب وأم عصبية بنفسه مع ان الام داخله فى نسبه فلت قرابة الاب أصل  
 فى استحقاق العصبية فانما اذا انفردت كفت فى اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانما لا تصلح بانفرادها علة  
 لاثباتها ففى استحقاق العصبية لكن جعلناها بمنزلة وصف زائد فربما يهاجمها الاخ لاب وأم على الاخ  
 لأب انتهى وقوله لم يدخل صادق على من لا واسطة بينه وبين الميت وعلى من بينهما واسطة ولم تدخل الاتى انتهى  
 أكل الدين ونحو قول ابن كمال سواء دخل فى نسبه اليه ذكر أو لا كالابن الصلبى انتهى (قوله أى جنسها)  
 أى قال للجنس فبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هناك فرض واحد وحاز الباقي بعد اعطائه لمستحققه (قوله  
 بجهة واحدة) قال فى المتن قيدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا اخلا عن العصبية قد يحوز جميع المال  
 لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالزفان قلت يرد على هذا أن الاخوات عصبيات مع البنات ولا تحوز جميع  
 المال عند الانفرد بجهة واحدة فلا يكون التهرب جامعاً قلت أجيب عنه بأن الكلام فى العصبية بنفسه  
 فلا يتناول من هو عصبية مع غيره أو بغيره بل هما فى الحقيقة من اصحاب الفرائض انتهى (قوله جز الميت) أى  
 الذى كره كاهرا موضوع قال السيد إنما قدم البنوة على الاب لانهم فروع الميت والاب أصله واتصال الفرع  
 بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه الا يرى ان الفرع يبيع الأصل ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان  
 الانصار تدخل فى بيع الارض ولا تدخل فى بيعه ما وظهور اتصالهم يدل على أنهم أقرب الى الميت فى الدرجة  
 حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقد بنوا البنين وان سفلوا على الاب لان  
 استحقاقهم أيضا بالبنوة المتقدمة على الابوة انتهى (قوله ثم أصله) أى الذى كور أيضا (قوله ثم جزه أىه) أى اخوته  
 الاشقاء وأولاب ثم بنوهم فيقدم ابنائهم على السنف الرابع (قوله ثم جزه جدته) أى الاعمام قال فى الدر المنثور  
 واذا اجتمع فى درجة واحدة جماعة من العصبية قسم بينهم باعتبار أبادانهم لبا اعتبار أصولهم كان أخ وعشرة  
 بنى أخ آخر أو ابن عم وعشرة بنى عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهما لكل سهم انتهى (قوله فيقدم جز الميت  
 الخ) قال الاكمل الكلام فى تقديم الابن على الاب بحسب النقل والعقل أما الاول فقوله تعالى يوصيكم الله  
 فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الى أن قال ولا يوهب لكل واحد منهم ما للسدس مما ترك ان كان له ولد فانه يدل  
 على ان الأب صاحب فرض مع الولد لانه لما لم يجعل للولد الثلث كرسه، أمعنه تعينه الباقى وحده فلا خفاء  
 فى دلالة على تقدمه على الاب فى العصبية وقد تقدم أن اب الابن كالابن فى تناول اللفظ أباه وأما الذى فى فهو

العصبية النسبية ثلاثة عصبية بنفسه  
 وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (وهو زاده العصبية  
 بنفسه وهو كل ذكر) فالأولى لا تكون  
 عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لم  
 يدخل فى نسبه الى الميت أنى) فان دخلت  
 لم يكن عصبية كولد الام فانه ذو فرض وكأب  
 الام وابن الميت فانهم ما من ذوى الارحام  
 (ما بقى الفرائض) أى جنبها (وعنده  
 الانفراد يحوز جميع المال) بجهة واحدة ثم  
 العصبية بأنفسهم أربعة اصناف جز الميت  
 ثم أصله ثم جزه أىه ثم جزه جدته (ويقدم  
 الاقرب فالأقرب منهم) بهذا الترتيب فيقدم  
 جز الميت (كالابن ثم ابنه وان سفل)

ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله اليه ويقهرهم في المالك لجمع المال واتخاذ لاجله وقتضاد  
 أن لا يتجاوز مال أبيه الا ما زكاه ذلك في مقدار ما فرض الاب بالنص فيبقى في الباقي على مقتضاها انتهى وهذا  
 أولى ما تقدم عن السيد (قوله الاب) بدل من أصله (قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيها تقدم  
 كما فعله الشارح (قوله وذاسهم) أي فرضه مقدّر (قوله كما مر) أي في الشارح عند ذكر الاب حيث قال  
 والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن انتهى وذلك لان البنت تأخذ فرضها ثم هو بأخذ فرضه وما بقي  
 يصرف لاول رجل ذكر وليس أولى من غيره فبدأ أخذ الباقي بعد الفرضين تعصبا (قوله ثم الجدة الصبيح) عطف  
 على الاب (قوله وهو أب الاب) نصريح بما علم من قوله وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت انتهى وبين للجدة  
 الصبيح (قوله الاخ لا يورث الاب) أما الاخوة لأم فليس بينهم تعصيب أصلا بل ورثهم بالفرض فقط ولو اختلطوا  
 (قوله وهو المختار للفتوى) هذا هو المعتقد (قوله ثم ابنة لابون أو لاب) فإذ مات من ابن عمه وعن عم أبيه المال  
 كله لابن عمه لانه أقرب في الدرجة (قوله وان سفلأ) أي ابن عم الاب وابن عم الجدة (قوله عند التفاوت بأبوين  
 وأب) كابن ابن وابن ابن فان الاول بينهما وبين الميت واسطة واحدة وهو الاب وبين الثاني وبينه واسطتان  
 وهما أبواؤه وهذا ليس المراد بقرب الدرجة فيما مر وان كان صحيحا في نفسه بل المراد به أن جزء الميت أقرب درجة  
 من أصله وأصله أقرب درجة من جزء أبيه وجزء أبيه أقرب درجة من جزء جدته وهكذا وهذا صريح قوله فيما  
 تقدم ويقدم الأقرب فالأقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت وقال في السراجية وشرحها للسيد الأقرب  
 فالأقرب أي يرجحون بقرب الدرجة يعني أولاهم بالميراث الذي يفتحق بالعصوبة جزء الميت أي البنون ثم بنوه ثم  
 وان سفلأ ثم أصله الخ (قوله يرجحون بقوة القرابة الخ) قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه • وبعدمها التقديم بالقوة أهلا

فالجهة هي الدرجة يعني ان التقديم يعتبر أولا بالجهة فجهة جزء الميت مقدمة على جهة أصله الخ ثم اذا تعدت  
 الجهة وكان أحدهما أقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن فيعتبر التقديم بالقرب ثم اذا كانوا في القرب سواء  
 فاعتبر التقديم بقوة القرابة على ما ذكره المصنف هنا وذلك لا يوجد الا في الاخوة بينهم والاعمام بينهم ولا يوجد  
 في الفروع ولا في الأصول (قوله ولوائى كالتشقيقة الخ) في ايراد الاخت لاب وام عند العصوبة مع البنت  
 في هذا الموضع نظر لان كلا منافي اصناف العصبية بنفسه وجهات ترجيحهم وليست الاخت المذكورة منها وله  
 ورد هان في بحث اخيه استطرادا افاده الاكل (قوله ان اعيان بنى الام الخ) نعم قاله عليه السلام لم يقل ان بنى  
 الاعيان يتوارثون اشارة الى ما يرجحون به انتهى اكل (قوله أنه عند الاستواء في الدرجة) كأنه حين أحدهما  
 شقيق والاخر لاب (قوله وعند التفاوت فيها) كخ لاب وابن أخ شقيق (قوله يقدم الأعلى) أي الأقرب  
 وفي الاكل فم الميت لاب أولى من عم أبيه لاب وأم لكونه أقرب درجة ولو كانا عمي الميت أو عمي أبيه ترجح من  
 هو لاب وأم على من هو لاب وكذلك اعمام جدته وكذلك الحكم في الفروع فان ابن الاخ لاب أولى من ابن ابن  
 أخ لام وأب وابن العم لاب أولى من ابن ابن العم لاب وأم اقرب الدرجة وابن الاخ لاب وأم أولى منه لاب وابن  
 العم لاب وأم أولى من ابن العم لاب لقوة القرابة انتهى (قوله البنات بالابن الخ) يدل على صيرورة البنات  
 وبنات الابن عصبية باخوتهن قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى صيرورة  
 الاخوات عصبية باخوتهن سواء كن من جهة الاب والام أو من جهة الاب قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
 ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين انتهى قال الاكل وكان الواجب ان تذكر الام مع الاب فانه يعصبا كما تقدم في  
 بيان أن الام تأخذ ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين مع الاب دون الجدة وفيه ان ارثها ذلك بطريق الفرض  
 ويدل عليه عدمه من احوالها وهي لا ترث الابا بفرض (قوله ذوات النصف والثلاثين) خبر بعد خبر قال في متن  
 السراجية وأما العصبية بغيره فأربع من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثلاثين بصرن عصبية باخوتهن  
 ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لا تصير عصبية بأخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وأم أو لاب كان المال كله  
 للعم دون العمة وكذلك الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب انتهى بزيادة من السيد  
 ومثل ما ذكر الشقيق (قوله ولو سفلأ) يعني أن المراد بالاخ ما يقع الاخ الحقيقي وهو يكون في ثلاثة البنت الصلبية  
 مع أخيها والاخت الشقيقة مع أخيها والاخت لاب مع أخيها وما يصحم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فانه

(ثم أصله الاب ويكون مع البنت) كما مر  
 (عصبية وذاسهم) كما مر (ثم الجدة الصبيح) وهو  
 أب الاب (وان عملا) وأما أب الام فناسد من  
 ذوى الارحام (ثم جزء أبيه الاخ) لا يورث  
 لاب (ثم ابنة) لا يورث ثم لاب (وان سفلأ)  
 تأخير الاخوة من الجدة وان عملا قول أبي  
 حنيفة وهو المختار للفتوى خلافهما  
 والشافعي قبل وعليه الفتوى (ثم جزء جدته  
 العم) لا يورث ثم لاب (ثم ابنة) لا يورث ثم  
 (وان سفلأ) ثم عم الاب ثم ابنة ثم عم الجدة  
 ابنة) كذلك وان سفلأ فأسباب أربعة بنوة  
 ثم ابنة ثم اخوة ثم عمومة (و) بعد ترجيحهم  
 بقرب الدرجة (يرجحون) عند التفاوت  
 بأبوين وأب كما مر (بقوة القرابة فن كان لا يورث  
 من العصبية ولو أنى كالتشقيقة مع البنت  
 تقدم على الاخ لاب (مقدم على من كان لاب  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بنى الام  
 يتوارثون دون بنى العلات والحاصل أنه عند  
 الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين  
 وعند التفاوت فيها يقدم الأعلى ثم شرع في  
 العصبية بغيره قال (وبصير عصبية بغيره البنات  
 بالابن وبنات الابن بابن الابن) وان سفلأ  
 (والاخوات) لا يورث أو لاب (باخوين) فهن  
 أربع ذوات النصف والثلاثين بصرن عصبية  
 باخوتهن ولو سفلأ كما كان ابن ابن يعصبا من  
 منسبه أو فوقه

بعضهن أخوهن ومن في درجتهم من أولادهم وبعضهن من هو أسفل منهن فيعصب منهن من لم تكن  
ذات سهم كما يأتي في مسألة الشيب (قوله الأخوات مع البنات) الأخوات بمع الشقيقات وأولاد البنات ومع  
المصليات وبنات الابن ثم إن أرث البنات بالفرض وأرث الأخوات بالتعصيب وتحت ما ذكر مورار ربع البنت  
مع الأخت الشقيقة وأولاد ومع الأخوات كذلك والبنات مع الأخت الشقيقة وأولاد ومع الأخوات كذلك  
ومثل ذلك يقال في بنات الابن مع من ذكر (قوله لقول الفرضين أجهلوا الأخوات الخ) هو حديث  
كافي السراجية وشرائحها قال الأكل لكن في الاستدلال بهذا الحديث نظرم وجهين أحدهما ما قيل أنه  
جمع الأخوات والبنات وذلك يقتضي أن لا تكون الأخت الواحدة عصبة والثاني أنه يقتضي  
أن تكون الأخت لام مع البنت عصبة والجواب عن الأول أن اللام إذا دخل الجمع ولم يكن هناك معهود  
يصرف إلى الجنس وحيث أنه يكون الواحدة والجمع سواء قال الله تعالى لا تحمل لأن النساء من بعده فانه دل على  
حرمة الواحدة فصاعدا وعلى هذا إذا لم لا يترجح النساء بحسب الواحدية وعن الثاني أن الدليل قد دل  
على أن أحاهل الأبيصها وهو ذكر فلا ين لا تصير عصبة مع الغير أولى لأن المانع عن الدليل القوي عن الضعيف  
أمنع انتهى (قوله وعصبة ولد الزنا الخ) قال في المنح الخ صلى الله عليه وسلم ألحق ولد الملاعة بأمه فصار كمنه  
لاقراة له من جهة الأب فوجب أن ترثه مولى أمه وورثته لم يترك بنتا وأما ولد الملاعة بأمه فصار كمنه  
السدس والباقي يرثه ما كان لم يكن له أب وهكذا لو كان هو مازوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما  
فرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعة فلا له الثلث ولاخيه لأمه السدس والباقي مردود عليهم ما ولا  
شيء لابن الملاعة لانه لا أخ له من جهة الأب وإذا مات ولد ابن الملاعة ورثته قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرث قوم  
جده يعني الأعمام وأولاهم بهذا تعرف بقية مسائله انتهى أما الولد المشترك نسب به من الأمه فيرث من كل  
ميراث ابن كامل وورثته ميراث أب واحد وان مات أحد هما فهو للباقي منه ميراث ميراث أب كامل انتهى في درمشتي  
في ميراثه فكلهم أقرباء أب واحد وان مات أحد هما فهو للباقي منه ميراث ميراث أب كامل انتهى في درمشتي  
(قوله والعصبة) ظاهره أن عصبة ولد الزنا والملاعة عصبة أمهما فلو كان له أخ عاصب أو فرع عاصب يرثان ما  
بالتعصيب وليس كذلك فان أب الأم وأخاه بالذنب له من ذوى الارحام فالمراد أن وارثهما من ورثة الأب  
لا من ورثة الزنا ولا الملاعة قاتل (قوله وتخت العصبات بالسبي الخ) انما قال وتخت الخ تنبيه على  
تقدمه على ذوى الارحام لانه اذا كان واقفا في آخر مرتبة العصبات لا يقع وارث آخر بينه وبين العصبات فيقدم  
على ذوى الارحام انتهى ويقدم على الرذ على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو  
مؤخر عن ذوى الارحام وبه أخذ ابراهيم النخعي له قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أى  
بعضهم أقرب من ليس له رحم والميراث يبنى على القرب وقوله صلى الله عليه وسلم إن أعتق عبدا أو أخولا ومولا  
فان شكر لك فهو خير له وشرك وان كفر لك ففسره وخير لك وإن مات ولم يترك وارثا كنت أنت عنه بته فقد اشترط  
في ثوبت مولى العتاقة أن لا يدع المقتق وارثا وذو الارحام من جهة الورثة وبجهة الجهور ماروى أن بنت حزة  
أعتقت عبدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاه لانه جعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله ابنته والباقي أولاده  
وهذا نص في أن مولى العتاقة مقدم على الرذ ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدما على ذوى الارحام وبهذا  
بين أنه عليه السلام أراد بالوارث في الحديث الذي تسلك به ابن مسعود والعصبة لا مطلق الوارث فاندفع  
الاحتجاج به انتهى ابن كمال ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ان شكر لك الخ هو أنه ان شكر لك بالمجازاة على  
ما صنعت اليه من خيرة فهو خير له لانه عمل بقوله تعالى هل جزاء الا احسان الا احسان وشرك لانه يصل  
الك بعض الجزاء في الدنيا فيقتص بقدرة من فواب الآخرة وان كفر لك فهو خير لك لابقا ثواب عملك كله الى  
الآخرة وشرك لانه أساء في مثابة الاحسان وقابل النعمة بالكفران قال عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر  
الله كذا قيل وفيه بحث لان شكر الممن عليه الممن على احسانه لا يقتص شيئا من ثوابه في الآخرة والظاهر أن  
يقال في فعله لان ذلك رعا يوتى الى خلل في اخلاصه وغرور في نفسه فيجب بذلك عمله أو يحمل على أنه صلى  
الله عليه وسلم علم منه أنه ان شكره كان شره الله انتهى بحم زاده (قوله أى المقتق) قال ابن كمال من قال ان السبب  
هو الاعتاق فقد أخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق أن السبب هو المقتق لا الاعتاق انتهى أى يشمل

ثم شرع في العصبة مع غيره فقال (ومع غيره  
الأخوات مع البنات) أو بنات الابن أقول  
الفرضين أجهلوا الأخوات مع البنات  
عصبة والمراد من الجمعي هنا الجنس  
(وعصبة ولد الزنا) وليس الملاعة ولي  
الأم المراد بالمولى ما يعم المقتي والعصبة  
ليعم ما لو كانت الأم حرة الأصل فليطبقه  
العلامة فانه لانه لأب أمهما ويقتران في  
مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث من  
قوامه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث من  
قوامه من ميراث أخ لابوين (وتخت  
العصبات با) عصبة السبي أي (أو قوم)



أو كاتب أو كاتب من كاتبين أو دبرن أو دبر من دبرن أو جز ولا معتقه ن أو معتق معتقه ن ومعناه ليس للنساء  
من الولاء نبي الأول ما أي العبد الذي اعتقه أو ولا ما أي العبد الذي اعتقه من اعتقه أو ولا ما أي العبد  
الذي كاتبه أو ولا ما كاتب من كاتبه أو ولا ما دبره أو ولا ما دبره من دبره أو جز ولا معتقه ن أي أو الولاء  
الموصوف به كونه مجرور معتقه ن أو الولاء الذي هو مجرور معتق معتقه ن وحذف من كل تطير ما أثبتته  
من الآخر أي ليس له من الولاء إلا ولا ما اعتق أو ولا من اعتق أو كاتب أو دبر من اعتق أو ولا ما كاتب  
أو ولا ما كاتب أو اعتق أو دبر من كاتبين أو ولا ما دبره أو ولا ما دبر أو اعتق أو كاتب من دبره فكل كلمة  
ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ما يرمى بمالك على عجل له كافي قوله  
تعالى أو ما ملكك إيمانكم وكلمة من عبارة عن صار حراً ما الكفا فاستحق أن يعبر عنه بلفظ العلاء أو يعبر  
الأول بما عن الثاني عن وان كانا حزينين لأن الأول متصرف فيه ~~سائر~~ والوال والثاني متصرف  
كسائر الملاك وقوله أو جز على تقدير أن فينبغي أن يصدر ويؤول باسم المفعول وإضافته إلى ما بعده من إضافة  
الصفة إلى الموصوف وصورة ولا مدبر من أن امرأته دبرت عبدا ثم ارتدت وطلقت بدار الحرب و ~~حكم~~  
القاضي بجز في عبدها المدبر ثم سلمت ورجعت إلى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبية نسبة فهذه  
المرأة عصبية و ~~حكم~~ مدبر هذا المدبر كذلك فإذا حكم القاضي بجز في مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبدا  
ودبره ثم مات ورجعت المرأة ثابته إلى دار الاسلام ما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف  
عصبية نسبة فولاؤه لهذه المرأة وصورة جز ولا معتقه ن الولاء أن عبدا امرأته تزوج بائنا جارية قد اعتقها  
مولاهما فولد بينهما ولد فهو حرة بما لا تتبعه فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية وولاؤه لمول أمه فإذا اعتقت  
ذلك المرأة عبدا جز ذلك العبد بعبادتها أيام ولاؤه إلى مولاه حتى إذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف  
معتقة أبيه فولاؤه لها وصورة جز معتق معتقه ن الولاء أن امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق  
عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد فهو حر وولاؤه لمول أمه فإذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جز باعتاقه  
ولاه ولم يعتقه إلى نفسه ثم إلى مولاه قال الكل ولا بد أن يعلم أن الولد الذي اختل في نقل ولانه هو الذي  
ولده لمعتق الأم قبل عتق الأب وأما الذي يكون جنينا قبل عتق الأم فانه لا ينتقل ولاؤه إلى القسير أبدا  
كرجل زوج أمته من عبده غيره ثم اعتق الأمه ثم جاءت بولد لا قبل من ستة أشهر من يوم العتق ثم اعتق الأب فانه  
لا يجوز ولا الولد إلى نفسه أبدا لانه علق عبدا ولو جاءت به ستة أشهر فصاعدا منعتعت ثم اعتق الأب جز  
ولاه ولده إلى نفسه لانه لم يتيقن بعلاقه عبدا في ملك مولد الأم وكذلك الأولاد المولود بعد عتق الأب  
لا ينتقل ولاؤه إلى هولاء وأجمعوا على أن الجدة من قبل الأم لا يجوز وأما الجدة من قبل الأب إذا اعتق والأب  
مملوك فيه خلاف فقال أبو حنيفة وأصحابه الجدة لا يجوز الولاء سواء وجد الأب أو لم يوجد (قوله وان كان فيه  
شدوذ) الشاذان يروى الثقة حديثا يخالف ما يروى الناس فإذا انفرد الراوي بشئ نظره فانه كان مخالفا لما رواه  
من هو أولى منه بالحفظ لذلك واضبط ~~كان~~ ما انفرد به شاذ امرؤا وان لم يكن له مخالف فانه كان ممن يوثق  
بحفظه واتقانه فقبول لا يقدح فيه انفرد به وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان خارجا  
عن الصحيح (قوله لكنه تا كذب كلام كبار الصحابة) كعمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فأنهم قالوا بمثل  
ذلك (قوله فصار منزلة المشهور) الحديث المشهور هو الذي يكون في القرن الأول آحادا ثم انتشر فصار في القرن  
الثاني ومن بعدهم متواترا ولما كان القرن الأول وهم الصحابة ثقة لا يهتمون صارت شهادتهم منزلة المتواتر  
حجة حتى قال الجصاص انه أحد قسمي المتواتر انتهى محمد زاده (قوله ثم شرع في الحجب) الحجب في اللغة المنع  
ومنه الحجاب اسم لما يحجب به أي يمنع به عن النظر إلى ما وراءه ومنه حاجب الأمير لانه يمنع الناس عن الدخول  
عليه وفي اصطلاح أهل الفرائض عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر لا معنى في نفس  
المنوع فانه إذا كان لمعنى في نفسه وهو كونه رقبة أو قاتلا أو كافرا سمى محرورا انتهى الكل والحجب نوعان حجب  
نقصان وهو حجب عن سهم أو أقل وذلك لخسة نفر للزوجين والأم وبنت الابن والاخت لأب وحجب  
حرمان وهو أن يحجب عن الميراث بالمرءة فيبصر محررا وبالكيفية والورثة قرعان فربما لا يحجبون بحال وهم  
ما ذكرهم المصنف (قوله أئمة) مصدر عن البيت وهو الشطع يقال لا فعله يساوي البسة لكل أمر لا رجعة فيه

وهو ان كان فيه شذوذ لكنه تا كذب كلام  
كبار الصحابة فصار منزلة المشهور كابسطه  
السيد وأقره المصنف ثم شرع في الحجب  
فقال (ولا يحرم سنة) من الورثة (بحال)

التب

ونصبه على أنه مفعول مطلق باضمار فعل والتقدير بهنا ولا يتصور أي لا يقطعون عن الارث البتة ابن كمال (قوله  
 الاب) أي فان له السدس أو العصبية دائماً (قوله والام) فان لها أحد الامور الثلاثة دائماً اما السدس أو ثلث  
 الكل أو ثلث ما يتي (قوله والابن) فانه عصبية دائماً (قوله والبنت) فان لها أيضاً أحد الامور الثلاثة دائماً  
 اما النصف أو الثلثان أو العصبية لذكر مثل - خط الاثنين (قوله أي الابوان) الاب والام (قوله والولدان) أي  
 الابن والبنت (قوله والزواج) أي الزوج فانه يرث اما النصف واما الربع والزوجة فانها يرث اما الربع واما  
 الثمن (قوله سواء كانوا عصبات) كالاخوة وأبناء الاخوة (قوله وذوي فروض) كالاخوات الشقيقات  
 والاخوات لاب (قوله وهو مبني على أصلين) أي الحبيب مقرب وجوده على وجود هذين الأصلين أو أحدهما  
 فاذا وجدوا أو أحدهما يحجبون وإذا انفكوا ورثوا (قوله يحجب الأقرب من سواهم الأبعد) أي أن الحبيب الثاني  
 يتأق عند وجود أقرب وأبعد فان الأقرب يحجب الأبعد كما مر في العصبات أن جزأ الميت يحجب أصله أي عن  
 التعصيب والأصل يحجب فرع نفسه وفرع الاب يحجب فرع الجد وكذلك يقال في ذوي الفروض (قوله اتحاداً)  
 في السبب (كافي الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصليتين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب وأم) (قوله  
 أم لا) أي لم يحدد في السبب كافي الاب والاخوة (قوله أن من أدلى) الادلاء في اللغة هو ارسال الدلو في البئر ثم  
 استعمال في ارسال في كل شيء يمكن فيه ولو بطريق المجازة فعني قوله يدل على الميت يرسل قرابته الى الميت بشخص  
 والباء فيه للاستدلال بالاصاق فالقرابة مشتركة بين المدلى والمدلى الواسطة (قوله لا يرث معها) أي ان استحق المدلى به جميع التركة  
 سواء اتحاداً في السبب كافي الاب والجد والابن وابنه أو لم يحدد كافي الاب والاخوة والاخوات فان المدلى به لما  
 أحرز جميع المال لم يبق للمدلى شيء أصلاً وان لم يستحق المدلى به جميع المال فان اتحاداً في السبب كان الامر كذلك  
 كافي الام وأم الام وان لم يحدد في السبب كافي الام وأولادها فلا يحجب (قوله فيرث معها) فان المدلى به الذي هو  
 الام يأخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى الذي هو أولادها يأخذ نصيباً آخر مستنداً الى سبب آخر فلا حرمان  
 (قوله بجهة واحدة) أما اذا انفردت عن غيرها من أصحاب القرائض والعصبات فتستحق جميع التركة وتستغرقها  
 بجهتي الفرض والرد والمناسب للمنفذ أن يقدم الأصل الثاني على الاول كما فعل في السراجية لانه أعم  
 مما لا يتصور وجهه ان كل ما تحقق مدلى ومدلى به تحقق أقرب وأبعد ولا عكس فقد يتحقق أقرب وأبعد من غير ادلاء  
 كافي الابن وابن ابن آخر فان الابن أقرب ويحجب ابن أخيه حرممان لبعده وانما لم يكتف بالأصل الاول كيلا  
 يتوهم ان أم الام لا ترث مع الاب ولا بالأصل الثاني كيلا يتوهم أن ولداً الابن ذكر أو أنثى يرث مع الابن  
 الذي ليس بأبيه فانه لا يدلى به (قوله والمحرور) هو الممنوع عن الارث لمعنى في نفسه (قوله كان كافراً أو قاتلاً)  
 وأدشلت الكاف الرقيق والفتيان في الدار والمرث (قوله لا يحجب عنها) لان من لا يصلح للميراث أصلاً جعل  
 في استحقاق الارث كالميت فكذلك يجب في حق الحبيب بنزائمه أيضاً القوات الاهلية وكما أنه مع الرق لا يخرج عن كونه  
 ولداً فالموت لا يخرج عن كونه كذلك ثم يشترط كونه حبيباً للعجب فكذلك يشترط كونه حبيباً للعجب (قوله أصلاً)  
 أي لا يحجب نقصان ولا يحجب حرمان فان حجب النقصان يحجب الحرمان لان في حجب الحرمان تقديم الحبيب  
 على المحبوب في الكل وفي حجب النقصان تقديم الحبيب على المحبوب في البعض فاذا اشترط في أحدهما صفة  
 الورثة في الحبيب فكذلك يشترط في الآخر (قوله ويحجب المحبوب اتصافاً) أي يستأوي ابن مسعود انتهى  
 سيد أي يحجب كلا الجمين فالنسل الاول لحجب الحرمان والثاني لحجب النقصان (قوله بالام) فانها تحجب من  
 الثلث الى السدس بالولد أو ولد الابن أو اثنين من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع بنت الصلب  
 من النصف الى السدس (قوله والاخوات) تحجب مع الاخوات الشقيقة من النصف الى السدس (قوله  
 والزوجين) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن انتهى  
 (قوله ويسقط بنوا الاعيان الخ) ذكر ذلك هنا المناسبة للعجب فانهم كالمستنفذ في الفروض وذكر  
 مستحقها وذكر حالة سقوط بعض الورثة في الحبيب هذه المناسبة وبعضهم كصاحب السراجية ذكر احوال  
 كل وارث عند ذكره فلم يخرج في باب الحبيب الى ذكر حالة السقوط انتفاء في جملة الاحوال والاعيان الخيارات  
 والمراد الاشقاء وذلك لانهم خيار الاخوة والاضافة في بن الاعيان بيانية (قوله وابنه) انما بعده رابعاً  
 لدخوله في الابن (قوله والاب اتصافاً) لادلائهم به وهو يستحق جميع التركة عند الانفراد (قوله على أصول زيد)

(الاب والام والابن والبنت) أي الابوان  
 والولدان (والزوجان) وفريق يرتون بحال  
 ويحجبون بحسب الحرمان بحال أخرى وهم  
 غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات أو  
 ذوي فروض وهو مبني على أصلي أحدهما  
 أنه (يحجب الأقرب من سواهم الأبعد)  
 كما مر أنه يقدم الأقرب فالأقرب اتحاداً في  
 السبب أم لا (و) الثاني (أن من أدلى  
 بشخص لا يرث معه) كافي الابن لا يرث مع  
 بن شخص لا يرث معه (في رث معها) لعدم  
 الابن (الاولاد الام) فيرث معها (والمحرور)  
 استغراقها للتركة بجهة واحدة (عندنا أصلاً)  
 كان كافراً أو قاتلاً (لا يحجب)  
 (ويحجب المحبوب) اتصافاً كاملاً لا يحجب  
 (سواء كان كافراً أو قاتلاً) كالاخوة  
 بالاب ويحجب أم أم الام (سواء كان كافراً أو قاتلاً)  
 والاخوات فانهم (يحجبون بالاب) يحجب  
 حرمان (ويحجبون الأم من الثلث الى  
 السدس) يحجب نقصان ويحجب حجب  
 النقصان بجهة بالام وبنت الابن والاخوات  
 لاب والزوجين (ويستأوي بنو الاعيان) وهم  
 الاخوة والاخوات لاب وأم (بالبن)  
 وابنه وان سفل (وبالاب) اتصافاً (وبالجد)  
 هذا أي حنفية رحمه الله تعالى (وقالوا لا يرث معهم  
 على أصول زيد وبنتي بالاول) وهو السقوط  
 كما هو مذهب أبي حنيفة

أى لأصول على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فإن لهما فى المقاسمة طريقتين مختلفتين غير طريقتهم زيد  
(قوله وأصول زيد مبسوطة فى المطولات) قال فى المنح وأما مقاسمة الجدة بنى الاعيان على أصول زيد فهو أنه  
إذا اجتمع الجد والاختوة كان الجد كاحدهم يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث فإن نقصته فرض له الثلث  
والباقي للاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك جد وأخ المال بينهما نصفان لأن المقاسمة خير له جد وأخوان  
المال بينهما اثلاثا لا استواء المقاسمة والثلث جد وثلاثة أخوة يفرض له الثلث والباقي بين الأخوة لأن المقاسمة  
فى هذه الصورة تنقصه عن الثلث فإن كان معهم ذو فرض يعطى فرضه ثم ينظر فى الجدة بثلاثة أحوال المقاسمة  
أو ثلث ما بقى أو سدس جميع المال فيعطى ما هو خير له والباقي بين الأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك  
زوج وجد وأخ للزوج النصف والباقي بين الجد والأخ وكذلك مع الزوجة جد وجد وأخوان واخت للجددة  
السدس وللجددة ثلث ما بقى جددة وبنت وجد وأخوان للجددة السدس وللبن النصف وللجددة السدس زوج وأم  
وجد وأخ للزوج النصف ولأم الثلث والباقي وهو السدس للجددة وسقط الأخ انتهى (قوله وعلة) الواو عنى أو  
وأما إذا اجتمع ما كان بنى العلات يدخلون فى القسمة مع بنى الاعيان أضرار الجد فإذا أخذ الجد نصيبه  
فبنو العلات يخرجون من البين من غير شئ والباقي لبنى الاعيان فيه قاسمون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا  
إذا كانت من بنى الاعيان اخت واحدة فإنها إذا أخذت فرضها أى مقدار فرضها أعنى النصف بعد نصيب الجد  
فإن بقى شئ فلبنى العلات والأفلا شئ لهم وإنما قلنا مقدار فرضها لأن الأخوات لأب وأم وأولاد يصرن عصبة  
مع الجد عند زيد فلا يبقى لهم فرض عنده إلا فى الإكدرية (قوله وقد أسقط النعمان) موافقة للصديق  
وابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبى سعيد الخدرى وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبى  
موسى الأشعرى وعائشة وغيرهم رضى الله عنهم وهو لا صحابة وشريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد  
العزيز والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين قال شيخ الإسلام خواهر زاده كان شيخنا الفقيه الزاهد أبو بكر  
الجنيدى يحكى عن بعض مشايخ عرقه أنه رأى أحدا من رضى الله تعالى عنه أنما اختار قول أبى بكر لأنه ثبت  
عليه ولم تتعارض عنه الرواية فأما غيره فقد تعارضت عنه الروايات (قوله وعليه الفتوى) قال فى تيممة الدهر  
سئل على السغدى عن الفتوى فى مسئلة الجد مع الأخوة والأخوات على قول من فقال على قول أبى حنيفة  
وذكر السرخسى أن الفتوى على قولهما وكذا نقل فى الضوء عن السرخسى (قوله ويسقط بنو العلات) جمع  
علة وهي الهرة قال الشاعر

ويوسف اذ دلاه أولاد علة \* فأصبح فى قعر الركية نابيا

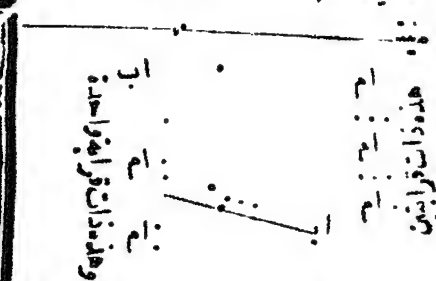
(قوله بهم) أى مجنسهم ولو واحد وذلك اقوة القرابة لأن التقديم بعد اعتبار الجهة والقرب يكون بقوة النسب  
وبنو الاعيان أقوى نسباً من بنى العلات لترجيحهم بقرابة الأم (قوله والجد) أى عند أبى حنيفة وقوله  
هو المقتضى به (قوله كما علمته) أى من اجتماعها مع البنت وأبنت الابن كادل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا  
الأخوات مع البنات عصبات وتقدم أن المراد بالجهة الجنس فلو مات الميت عن بنته وأخته شقيقته وأخوته  
لا يسه كان للبنات النصف وللأخت النصف الأول فرض والشأن تعصيب وسقط الأخوة لأب (قوله ويسقط  
بنو الأخفاف) يقال فرس أخف إذا كانت إحدى عينيه زرقاء والأخرى كلاء فينسب نسبتي باعتبار عينيه  
والمراد أنه يقال ذو العين الزرقاء وذو العين الكلاء فكذلك أولاد الأم ينسبون نسبتي باعتبار أبائهم فأحدهم  
ابن شخص والأخر مثلاً ابن شخص آخر (قوله بالولد الخ) فضايله أنهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع  
الوارث وبالأصول المذكورة (قوله بالاجماع) مرتبط بالجد أى بخلاف بنى الاعيان والعلات فإنهم انما يسقطون  
بالجد على قول الإمام فقط وسقوط الجميع بالأب متفق عليه (قوله لأنهم من قبيل الكلالة) قد سبق ما يتعلق  
بذلك (قوله أبويات أم أميات) أما الأميات فلوجود أدلة من اتحاد السبب الذى هو الأمومة وأما الأبويات  
فلا تحاد السبب (قوله والأبويات بالأب) للدلالة به مع كونه إذا انفرد استحق جميع المال وسيأتى أن المدلى به  
إذا كان يستحق جميع المال عند انفرد يجب المدلى (قوله وإن عات) كام أم الأب وهكذا (قوله لأنهم ليست  
من قبيلة) أى ليست قرابتها من قبل الجد (قوله من أى جهة كانت) سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب  
(قوله كذلك) أى من أى جهة كانت فالجواب فى أربع صور قري من جهة الأم فتجب البعدي من الجهتين

وأصول زيد مبسوطة فى المطولات  
وفى الوهبانية  
وما أسقط أولاد عين وعلة  
وقد أسقط النعمان وهو المحذور  
وعليه الفتوى كما فى المتن والسراجية وان  
قال مصنفه فى شرحها وعلى قولهما الفتوى  
(و) يسقط (بنو العلات) وهم الأخوة  
والأخوات لأب (بهم) أى بنى الاعيان أيضاً  
(و) يسقط (بهم) أى بالابن وابنه وبالأب والجد  
وكذا بالأخت لأبوين إذا صارت عصبة  
كما علمته (و) يسقط (بنو الأخفاف) وهم  
الأخوة والأخوات للأم (بالاجماع) لأنهم  
وان سفل (وبالأب والجد) بالاجماع لأنهم  
من قبيل الكلالة كما بسطه السيد (و) يسقط  
(الجدات مطلقاً) أبويات أم أميات (بالأم  
والأبويات بالأب) وكذا بالجدات الأم الأب  
وان علت فإنها ترت مع الجد لأنها ليست من  
قبله بل هى زوجته فكانا كالأبوين (وتجب  
القربى) من أى جهة كانت (البعدي)

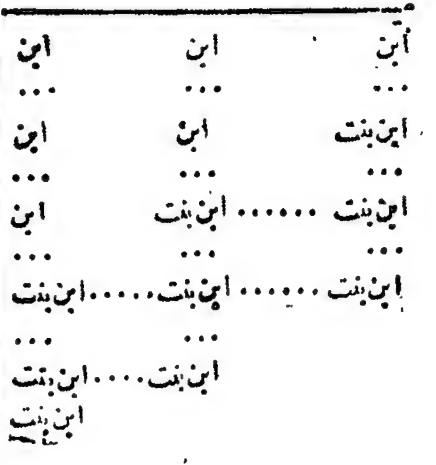
كذلك

(وارثه كانت القرى أم محجوبة) كما قدمناه (واقفا اجتماعا وكانت احدها مادات قرابة واحدة نام الاب) يداني سحر امي وسحر و سحر اب و سحر سحر سحر  
 وغير هالكام ام الاب وقد تقدم ان القرى ٣٩ تحجب البعدى مطلقا فافهم (والاخرى ذات قرابتين) واكثر كرام ام الام وهي ايضا ام اب الاب) بهذه الصورة

قرى من جهة الاب تحجب بعدى من جهتين (قوله كما قدمناه) في شرح قوله قريسا وتحجب القرى  
 في صورة ما اذا ترك الميت ابا وام الاب وام ام الام المال كله للاب عندنا والشرح الموجود بالنسخة التي بيدي  
 كافي السراجية (قوله فافهم) اشار به الى انه لو ابقى المتن على ظاهره لكانت ذات القرى لقرى تحجب ذات  
 القرى اثنين بعد هاءى فالصواب ما قاله (قوله فهذه المرأة جدة لابويه) أى جدة لهذا الولد الذى مات من قبل  
 ابيه لانها ام ابي ابيه ومن قبل امه لانها ام امه بنم نقول هنالك امرأة اخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة  
 الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاولى الذى هو ابو الميت فهذه الاخرى ام ام ابى الميت فهى ذات قرابة  
 واحدة فهاتان المرأتان جديتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة  
 وصورة اجتماع ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة ان تلك المرأة التي تزوج ابن ابنتها بنتها فولد بينهما ذكر  
 اذا تزوجت هذا المولود بنت بنت بنت اخرى لها فولد منها مولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني ام ام ام الام  
 وام ام ام الاب وام اب الاب وكانت صاحبتها اعنى ام زوجة ابنها للمولود الثاني ام ام اب الاب (قوله قسم  
 محمد السدس بينهما اثلاثا باعتبار الجهات) لان استحقاق الارث باعتبار الجهات فاذا اجتمع في واحد سببان  
 متفقان كجدودة من جهتين كان في الصورة واحد وفي المعنى متعدد فاستحق الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع  
 فيه سببان مختلفان الا ترى انه اذا ترك ابني عم احدهما الخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ السدس بالقرض والباقي  
 بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم احدهما زوجا فانه يأخذ الزوج النصف بالقرض وبما قسم الاخر  
 في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك المجوسى - امه وهى اخته لايه فانه يرث بالسببين معا (قوله انصافا  
 باعتبار الابدان) لان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضاها لتعدد  
 الاستحقاق بحسب تعدد هاءى اما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل  
 فان ذات القرابتين تسمى بالجددة كذات القرابة الواحدة واذا كانت جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة  
 واحدة يقسم السدس بينهما انصافا عند هاءى او ارباعا عند محمد (قوله ويد جزم في الكفر) فهو المعنى به وقد تقدم  
 دليل اخذ الجداد السدس ببعض بيان (قوله والاخوات الخ) الواو بمعنى اولان المستحق أحد الصنفين  
 لا مجموعهما (قوله وهو الثلثان) انما كان هذا حق البنات كاملا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد حق البنات  
 على الثلثين وقد جعله الله تعالى للاخوات كما ينه في آخر النساء (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أيضا)  
 الاولى حذوه لان السقوط في صورتين مختلفتين الا أن ينظر الى مطلق سقوط (قوله او أخ) أى لاب (قوله وفى  
 اطلاقه نظر ظاهر) يمكن دفعه بأن قول المصنف موازا وانزل راجع الى ابن الابن فقط وقوله أو أخ معطوف  
 على المضاف وحيد لا يصح وصفه بكونه موازيا وانزل انهم كان الانسب تقديم الوصف قبل المعطوف (قوله  
 بأن ابن الاخ لا يعصب أخيه) لان الانثى التي تصير عصبية بأخيها هي من تكون صاحبة فرض عند الانفراد  
 فينقلها أخوها منه الى التعصب لثلاث بنات المساواة اذا ترك بنتا وابنا مثلا أو زيادة نصيب الانثى على الذكر اذا ترك  
 بنتا وابنين اما اذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فأخوها لا يحدث لها استحقاقا لعدم لزوم ما تقدم (قوله لانها) أى  
 الانثى في هذه الصورة من ذوى الارحام والمراد من قوله ذوى الارحام ما يسمى ذوات الارحام فان جمع الذكور  
 يغلب على جمع النسوة عند الاجتماع (قوله من مثله) كاخته (قوله أو فوقه) كعمته (قوله ذات سهم) أى فرض  
 (قوله فلورث ثلاث بنات ابن) بان ترك ابنا والابن ترك ابنا وبنتا والابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو  
 الفريق الاول وترث ابنا وذلك الابن ترك ابنا وبنتا وهذا الابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو الفريق  
 والثاني وترث ابنا وبنتا والابن ترك ابنا وبنتا والابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو الفريق  
 الثالث والوساط بين الاخيرة من الاول والميت ثلاثة وبين الاخيرة من الثاني وبين الميت أربعة وبين الاخيرة  
 من الثالث والميت خمسة ثم ماتت الذكور في كل الطبقات وبقيت البنات التسع والميت الحد الاعلى وهذه تسمى  
 مسئلة التشبيب من قولهم شبب الشاعر اذا اكثر ذكر المتغزل فيه فسميت بذلك لكثرة ذكر الميت فيه وانما  
 سميت بذلك لانها يدقها وحسنها تشبه الخطوط وقيل الاذان الى استماعها فشبهت بتشبيب الشاعر القصيدة  
 التحسين واستدعاء الاصناف اسماعها (قوله لا يوازيها أحد) لان بينها وبين الميت واسطة واحدة وهو الابن (قوله  
 فلها النصف) لانها قامت مقام الصليبية (قوله والوسطى من الفريق الاول) بينها وبين الميت واستطاعت ان كالتي



وتوضيها ان امرأة تزوجت ابن ابنتها  
 بنتها فولد بينهما ولد فهذه المرأة جدة لابويه  
 (قسم محمد السدس بينهما اثلاثا) باعتبار  
 الجهات (وهما) أى أبو حمزة وأبو يوسف  
 (انصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك  
 والشافعي وبه جزم في الكفر فقال وذات  
 جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات  
 والاخوات لابوين فرضهن) وهو الثلثان  
 (سقط بنات الابن) سقط (الاخوات لاب)  
 أيضا (الاتعصب ابن ابن) في الصورة  
 الاولى (أو أخ) في الثانية (مواز) أى مساو  
 (أو نازل) أى سافل فثبت ذبهم ويكون  
 الباقي للذكر كالاشيين قاله المصنف في شرحه  
 قلت وفي اطلاقه نظر ظاهر لتدريجهم بأن  
 ابن الاخ لا يعصب أخيه كالم لا يعصب  
 اخيه وابن الم لا يعصب أخيه وابن المعتق  
 لا يعصب أخيه بل المال للذكر دون الانثى  
 لانها من ذوى الارحام قال في الرحبية  
 وايس ابن الاخ بالمعصب  
 من مثله أو فوقه في النسب  
 بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من  
 مثله أو فوقه عن لم تكن ذات سهم ويسقط من  
 دونه فلورث ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل  
 من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك  
 وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة



ليرازيها (قوله تكملة للثنتين) أي لاجل تكملة الثلثين (قوله ولائني للسفليات) أي الست لاستكمال البنات  
 حقهن وهو الثلثان فإنه لما قامت العليا مقام السفلية قام من دونها درجة مقام بنات الابن في استحقاق  
 السدس والسفلي من الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوازيها العليا  
 من الفريق الثالث لذلك أيضا والسفلي من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث لأن الوسايط  
 فيها أربع وأما السفلي من الفريق الثالث يوازيها أحدان الوسايط فيم أخمس (قوله إلا أن يكون مع واحدة  
 منهن غلام الخ) فإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الاول أخذت العليا من النصف وأخذت الوسطى منه  
 مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الاول والوسطى من الثاني  
 والعليا من الثالث لذلك كمثل حظ الاثنين أخماسا وسقطت سفلي الثاني ووسطى الثالث وسفلاه والمسئلة  
 من ستة العليا الاولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها والوسطى الاول والعليا الثاني السدس واحد وبين الواحد  
 ورأسهما مائة وأخذ الغلام ومن يحاذيه وهن ثلاثة رؤوس منضمة له وهو برأسين فالجدة خمسة سهمين وبينهما  
 وبين الرؤوس مائة ثم نظرنا بين رؤوس الفريق الاول الذي انكسرت عليه سهامه وبين رؤوس الفريق الثاني  
 الذي هو كذلك أيضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضر بنا الخمسة رؤوس الثاني في الاثنين رؤوس الاول فحصل  
 عشرة وهي جزء السهم وهو مضروب في أصل المسئلة وهو ستة فحصل ستون ومنها تصح أن كان العليا النصف  
 ثلاثة مضروبة في عشرة ثلثين والوسطى من الاول والعليا من الثاني سهم مضروب في عشرة فيحصل عشرة  
 لكل واحدة خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنا عشر وبان في عشرة فيحصل عشرون لكل رأس أربعة  
 وإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الاول ووسطى الثاني وسفلاه وعليا  
 الثالث ووسطاه أسباعا لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت سفلي الثالث وتصح المسئلة من أربعة وعثمانين  
 السبعة وهي رؤوس الغلام ومن معه في اثنين وهما رأسا من يأخذ السدس قتباع أربعة عشر تضرب في أصل  
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها تصح وإن كان الغلام مع السفلي من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين  
 الغلام والسفليات الست اثنا عشر تصح من أربعة وعشرين لأن الاثنين رأسي من يأخذ السدس والثمانية  
 رؤوس الغلام ومن معه بينهما مائة وأخذت السفلية والستة أصل المسئلة موافقة بالنصف فتضرب نصف  
 أحدتهما في كامل الآخر فإذا ضربنا أربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضروبة في أربعة باثني عشر  
 وكان للثنتين الآخر بين السدس واحد مضروب في أربعة هي لهما وبقي ثمانية على الرؤوس الثمانية وإن فرض  
 الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين أخيه لذلك كمثل حظ الاثنين والمسئلة من ثلاثة  
 ولائني للسفليات وإن كان مع من يأخذ السدس فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهي  
 وسطى الاول والعليا الثاني لذلك كمثل حظ الاثنين وسقطت السفليات وتصح من ثمانية إذا النصف نصيب  
 الغلام والبنين لا ينقسم عليهم والرؤوس أربعة فانكسرت على مخرج الربع وأصلها من اثنين فيضرب الأربعة  
 في الاثنين قتباع ثمانية ومنها تصح (قوله ويأخذ أحدا بن عم) صورته أخوان تزوج كل واحد امرأ أو استولدها  
 ابنا ثم طلق أحدهما امرأته أو مات عنها وتزوجها الآخر الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات أحد الولدين  
 الاولين من ابن عمه الاول وابن عمه الذي هو أخوه من أمه (قوله وكذا لو كان الآخر زوجا) الاوضح أن يقول  
 وكذا لو كان أحدهما أي أحدا بن عمه زوجا (قوله ويقسمان الباقي) وهو خمسة أسداس في الاولى والنصف  
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من ارثه لهما) وأما إذا وجد المانع من أحدهما مثلا كان لزوج ابن فانه  
 يحجب ابن العم من حيث هو ابن عم لأم من حيث الزوجية ويحجبها أيضا من حيث أنه أخ لأم لأن ارث أولاد الأم  
 كالأخوة (قوله بجهد في فرض ونصيب) فجهد الفرض الزوجية والأخوة لأم وجهه التعصيب كونه ابن عم (قوله  
 وأما فرض) أي وأما الارث بفرض ونصيب (قوله بجهة واحدة) وهي الأبوة (قوله وقد يجتمع جهتا تعصيب)  
 أي الارث بجهد في تعصيب (قوله كإن الخ) فيه نظر فإني الارث له من جهة البنوة لأم من جهة كونه ابن عم  
 لأن جهة البنوة مقدمة وقد يجاب بأن المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للارث (قوله وكان هو معتق)  
 بأن اشترى الابن أمه ويقال فيه ما سبق (قوله وقد يجتمع جهتا فرض) صورته نسك مجوس بنته واستولدها  
 فالولد ابن له هذه المرأه وأخ لها فإذا مات عنها مات عن أمه وأخيه فترث بالجهتين (قوله وتأتي الإشارة إليه)

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها أحد منهما  
 النصف والوسطى من الفريق الثاني فيكون لهما السدس  
 العليا من الفريق الثاني ولائني للسفليات إلا أن يكون  
 تكملة للثنتين ولائني للثلاثين فيعصبها ومن يحاذيها  
 مع واحدة منهن غلام فبعضها فرض وسقط  
 ومن فوقها بمن لا تكون صاحبة فرض وسقط  
 السفليات (ويأخذ ابن عم) كذا في نسخ  
 المتن والشرح وعبارة السدس بالقرض  
 أحدا بن عم (هو أخ لأم السدس) بالقرض  
 وكذا لو كان الآخر زوجا فله النصف  
 (ويقتسمان الباقي) بينهما مائة بين مائة بنين بالمصوبة  
 حيث لا مانع من ارثه بهما فترث بجهد في  
 فرض وتعصيب وأما بفرض وتعصيب معا  
 بجهة واحدة فليس إلا الأب وأبوه قلت وقد  
 يجتمع جهتا تعصيب كإن هو ابن ابن عم بأن  
 تتكبح ابن عمه فلهما ولدا وكان هو معتق وقد  
 يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في الجوس  
 لسكاحهم المحارم ويتوارثون بها جميعا عندنا  
 وعند الشافعي بأقوى الجبهتين وتماهما في  
 كتب القرائن وتأتي الإشارة إليه في الفرق  
 (ولو تزوجت زوجا وأما أخذ الزوج النصف  
 لأم وأخوة لا يورث السدس وولد الأم الثلث  
 والام) أو الجدة (السدس) لأنهم هم نصيبه ولم  
 ولائني للأخوة لا يورث (قوله وتأتي الإشارة إليه)

في الفرق) عند قوله والكافر يرث بالنسب والسبب الى أن قال وان لم يحجب أحدهما الآخر يرث بالقربان (قوله  
 يشرك بين الصنفين الآخرين) أي أولاد الام والاخوة الاشقاء ويقال لها المشتركة بفتح الراء كما مضى ماها ابن  
 الصلاح والنووي أي المشتركة فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا ويقال لها المشتركة والحارية والحجرية  
 والجمية ويقول أبي حنيفة قال عمر أولا والامام أحمد بن حنبل وهو أحد قولين عند الشافعي وأحدى الروايتين  
 عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأراد أن يقضي بذلك فقال له زيد  
 ابن ثابت هو أباهم كان حارفا ما زادهم الاب الاقربا وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر  
 رضي الله تعالى عنه هب أن أبانا حجر لمق في اليم فلذا سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين  
 الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال  
 ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت للابوين) وهي الاكدرية  
 سميت بذلك لتكونها كذرت على زيد مذهب والامام أحمد مع الامامين (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة  
 وللام اثنان وللجدة واحدة وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجدوت  
 بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين  
 كذا في السنهوري (قوله وأحمد) هذا يخالف ما ذكره السنهوري فإنه جعل مذهب مالك والشافعي (قوله  
 تسقط الاخت) فلزوج النصف وللام الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللام اثنان وبيق واحد وهو قدر  
 السدس فيأخذها الجد (قوله على المتيقن) وهو قول الامام فإنه يجعل الجد كالاب فيحجب الاخت وعندهما  
 لا يعطى الجد كل احوال الاب فتثبت الاكدرية على قول الصحابين (قوله كما مر) أي في الكلام على الحجب  
 وتقدم له نقل بيت الوهبانية وهو

وما أسقطا أولاد عين وعسله • وقد أسقط النعمان وهو الحرور

لله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب العول) •

العول في اللغة الميل والجور يقال فلان يعول أي ميل جارا ويعني الغلبة يقال ميل صبره أي غلب ويعني الرفع  
 يقال عال الميزان إذا رفعه وبطلق على رفع الابل إذا ناهى بها عند البول ويصح أخذ المعنى الاصطلاحي من الاول  
 لأن المسئلة تألت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ومن الثاني كأن المسئلة غلبت أهلها بادخال  
 الضرر عليهم ومن الثالث فإن المسئلة إذا ضاقت بالفروض المجتمعة فيها ترفع التركة الى عدد أكثر من يخرجها  
 حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة ومن الاول قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا وقيل في معناه  
 أن لا تعولوا ومنه قوله عليه السلام وأبدأ بين تعول أي تمون ويقال عال الرجل إذا كثر عياله (قوله وضده  
 الرثم) إذا بالعول يتقص سهم ذوى القروض ويزداد أصل المسئلة وبالرث يزداد السهام ويتقص أصل المسئلة  
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرث يفضل المخرج على السهام (قوله هو زيادة السهام)  
 أي سهام الورثة فالعول عوض عن المضاف اليه وبذا سهل الاضمار في قوله الاتي على كل منهم (قوله كنقص  
 أرباب الديون) أي كانه نقص الثابت لأرباب الديون بسبب المحاسبة أي أخذ كل حصته فاقصة بسبب ضيق  
 التركة عليهم فإن النقص يدخل على كلهم على قدر حصته ويعلم قدر النقص الداخل على كل وارث بنسبة القدر  
 الذي عالت به المسئلة الى المسئلة بعولها فإذا كانت الورثة زوجا وأختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وتعول  
 الى سبعة فالداخل من النقص على الزوج من كل سهم سبع فيأخذ من الستة سهمين وأربعة أسباع والداخل على  
 الأختين منه أربعة أسباع فلهما ثلاثة أسهم وثلاثة أسباع وإذا قسمت المسئلة من أربعة وعشرين قراطا كان  
 للزوج عشرة أسهم وسبع مائة وللأختين ثلاثة عشر سهما وخمسة أسباع فالجدة أربعة وعشرون قراطا ويقال  
 عالت المسئلة بسدها في هذه الصورة وبثلثها فيما عالت الى ثمانية وبهها إذا عالت الى تسعة وبثلثها إذا  
 عالت الى عشرة وقد نظم ذلك الماروف الاجهوزي فقال

وعلى قدر النقص من كل وارث • بنسبة عول للفريضة عاتله  
 ومقدار ما عالت بنسبتها لها • بلا عولها فأرحم بفضل قاتله

وعند مالك والشافعي يشرك بين الصنفين  
 الآخرين كان الكل أولاد أم وكذلك يفرض  
 مالك والشافعي للاخت للابوين أو لأب  
 النصف وللجدة السدس مع زوج وأم تعول  
 الى تسعة وعند أبي حنيفة وأحمد تسقط  
 الاخت قلت وحاصله أنه ليس عند الحنفية  
 مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكدرية  
 على المتيقن به كما مر

### • (باب العول) •

وضده الرث كما سيجي • (هو زيادة السهام) إذا  
 كثرت الفروض (على مخرج الفريضة)  
 أدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه  
 كونه أرباب الديون بالمحاسبة

(قوله وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب) فانه وقع في عهده صورة ضاق بخروجها عن فروضها  
 فشاورة المصاحبة فيم افشاها العباس الى العول فقال اعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينكره أحد الا ابن  
 العباس بعد موته فقبل له هلا أنكرته في زمن عمر فقال هبته وكان مهيبا وسأله رجل كيف تصنع بالفرضة  
 السائلة فقال ادخل الضرر على من هو أسوأ حالا وهن البنات والاخوات فانهم ينقلن من فرض مقدرا الى غير  
 فرض مقدرا وأما من ينقل نصيبه من فرض الى فرض كالزوج والام وأولاد الام فلا يدخل عليهم العول فقال  
 الرجل ما تفعل فيقول شيئا فان ميراثك يقسم بين وريثك على غير رأيك فغضب وقال هلا تجتمعون حتى ينقل  
 فجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عالج عدد الم يجعل في مال نصفين وثلاثا وعما يهذر بخبره  
 على ابن عباس مسئلة الارام وهي ما اذا تركت زوجا وأما وأختين لام فعند العامة هذه المسئلة عادلة لان الزوج  
 النصف وللام السدس وللاختين للام الثلث فاستقامت السهام على أصل المسئلة وهي ستة فاما ابن عباس  
 فان قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين للام الثلث لزمه القول بالعول لان الاختين لا يحجبان الام  
 من الثلث الى السدس عنده وان قال للزوج النصف وللام السدس وللأختين للام الثلث كان تاركا لمذهبه  
 في ان الاختين لا يحجبان الام من الثلث الى السدس ولا يمكنه هنا ادخال النقص على الام ولا على الاختين  
 لام لان الام صاحبة فرض محض والاختين لام كذلك فانهم لا يصرون عصبية بحال ولا على الزوج لذلك (قوله  
 ثم الخارج سبعة) وجه ذلك ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان  
 والثلث والسدس ومخارجها خمسة لا تماد يخرج الثلثين والثلث واذا اجتمع فروض من النوع الاول اعتبر  
 مخرج أدنى كسودها وتكون المسئلة منه فان اجتمع نصف وربع كانت من أربعة أو نصف وثلثان كانت من ثمانية  
 وان اجتمع ثلث وسدس كانت من ستة وهذه لا يخرج عن الخارج الخمسة المذكورة واذا اختلف النصف  
 من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت المسئلة من ستة وهي لا يخرج عنها أيضا واذا اختلف الربع بكل  
 النوع الثاني أو ببعضه كانت من اثني عشر واذا اختلف الثلث بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت من أربعة  
 وعشرين فيضم هذان الى الخمسة فتصير الخارج سبعة (قوله أربعة لا تعول) بالاستقراء لان الفروض المجمعة  
 فيها ايمان في التركة بها وأما أن تزيد عليها فلا يحتاج الى العول (قوله وثلاثة لا تعول) أشار بقوله الى ان العول  
 ليس لازما لها (قوله بالاختلاط) أي باختلاط فرض من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه (قوله لهم وأخ  
 لام) وكزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وتسمى هذا المسئلة مرواينة لانها وقعت في زمن بني أمية وكان الزوج  
 بعض بني مروان فأراد أن يستبد بنصف المال كلافألواعنها فقهاه الحجاز فقالوا له ثلث المال وتسمى القسراء  
 لا شترها بينهم (قوله ولعشرة الخ) وهذه المسئلة تسمى شريحية اذ قضى شريح فيها بأن للزوج ثلاثة من عشرة  
 فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولدا ولا ولد ابن فإذا نصيب الزوج  
 فكانوا يقولون النصف فيقول شريح لم يهبطي نصفنا ولا ثلثنا فبلغه ذلك فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا  
 شيء فلما أتاه عززه وقال تشنع على القاضي وتنسب القضاء بالحق الى الفاحشة وقد سبق في هذا الحديثكم  
 امام عادل ورع فقال الرجل أهذا الذي بقي عندك وانشد

وحق الله ان الظالم لوم \* وما زال المني هو الظالم

الى ديان يوم الدين غشي \* وعند الله تجتمع الخصوم

فبلغ شريح ما قال أسأت القول وكنت العول (قوله تعول الى سبعة وعشرين) أي عند عدم اعتبار الخلفي  
 المشكل اذ عند اعتباره تعول أربعة وعشرون الى تسعة وعشرين بل الى ثلاثة وثلاثين عند الجوهور كما اذا مات  
 عن زوج وزوجة وبنتين وأم وأبوين ولا خفاء ان وجود الخلفي المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذا زوج  
 وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا أحكامه ولم يعتبروا حاله المذكورة لانها نادرة في نادر (قوله  
 وتسمى المنبرية) لانها سئلت من على وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل متعنتا ليس للزوجة  
 الثلث فقال صارت من اتسعا ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته وذكر الشنشوري في شرح الترتيب انه أخبره  
 بعض طلبة الدين أنه سمع في اليمن بعض اشياخه يذكر أن هذه الخطبة التي سئل على رضى الله تعالى عنه في شأنها  
 الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآل والرجى فسئل حينئذ فاجاب بقوله

وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب  
 عنه ثم الخارج سبعة أربعة لا تعول الاثنان  
 والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة لا تعول  
 بالاختلاط كما سيجي في باب الخارج (فسته  
 تعول) أربع عولاب (الى عشرة وترافعا)  
 فتعول لاربعة زوج وشقيقتين ولثانية كهم  
 وأم ولثلاثة كهم وأخ لام ولعشرة كهم (الى سبعة  
 آخر لام) (واثنا عشر) تعول لثلاثة عشر  
 عشرة وترافعا (الى سبعة عشر كهم وأخ  
 زوج وشقيقتين وأم ولثلاثة عشر كهم وأخ  
 لام ولسبعة عشر كهم) (الى سبعة وعشرين) فقط  
 وعشرون) تعول (الى سبعة وعشرين) فقط  
 (كأمرأة وبنتين وأبوين) وتسمى المنبرية  
 (والردضه) كما مر

صار غنما تسعاً ولكن لم أقف على ذلك في تصنيف وما سمعته من غير هذا يعني ونسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولها انتهى  
 وكان على قارها في علم الحساب غاية الفراحة حتى أن نصرانيا جاء إليه وقال له انكم تقرأون في كتابكم ثمانية سنين  
 وازدادوا تسعاً ونحن نجد في كتابنا ثمانية سنين ولا يستقيم هذا الخالف كتابنا كتابكم فقال على رضي الله تعالى  
 عنه هذا مستقيم لأن ثمانية سنين في كتابكم على حساب اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلثا سنة  
 في حساب اليونانيين على حساب العرب ثمانية سنين وتسع فتعجب النصراني من جوابه على البديهة وأمن  
 ولهذا قيل إن علياً كان معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لأنه معجزة في العلوم وشجاعة في الحروب  
 كان منقاداً مطيعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقرراً بنبوته وهذا كما قيل إن أبا حنيفة كان معجزة من معجزاته  
 صلى الله عليه وسلم كذا في شرح خواهر زادته (قوله وحيد) أي حين إذ كان الرد ضده فانه متضمن زيادة يخرج  
 الفريضة على السهام أي أن في المخرج فضلا على السهام أي الفروض المتحققة فيها وبهذا الاعتبار صرح التفرغ  
 والرد قال به على ومن وافقه وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هوليت المال وبه أخذ مالك  
 والشافعي والمحققون من الشافعية قالوا لوالد درس بيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرائضهم  
 والا كان ليت المال ولنا قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أولى بغير آث  
 بعض بسبب الرحم فهذه الآية دللت على اختصاصهم جميع الميراث بصله الرحم وآية الميراث أوجبت استحقاق  
 جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآية بأن يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل  
 ما بقي مستحقاً لهم للرحم بهذه الآية وتقام الأدلة في المأثورات (قوله ثمة) أي هناك أي في الورثة (قوله عليهم) أي  
 على ذوى الفروض والواضح التصريح به (قوله أجمعاً الفساد بيت المال) هذه الآية غير ظاهرة بالنظر للقول  
 بالرد عندنا فإذا الرد عندنا مقدم على بيت المال وإن كان منتظماً ومحل هذا التعليل القول بالرد على الزوجين  
 وبنات المعتق وأرحامه فانه إذ لم يكن من مراتب المستحقين الآية بيت المال فان هؤلاء يقدمون عليه لهذه الآية  
 وإن كان قوله لفساد بيت المال عليه لقوله أجمعاً لا يظهر أيضاً لأن القول بالرد حينئذ قول بعض الشافعية  
 والمشهور ومن مذهب المالكية أنه لا بيت المال وإن لم يكن منتظماً ما وقال محققون من الشافعية بما قال به الحنفية  
 والباقيون منهم يقولون إن في يد المال أن يصرفه في المصالح أو يحفظه إلى أن يولى سلطان عادل وروى عن  
 الشافعي أيضاً أنه يقول في رأى الإمام أنه أن يجعله في جيرانه وأهل قرابته (قوله فلا يرد عليهم) لا لعدم  
 الرحم فيهما (قوله وغيره) كشرح السراجية التي اطاعت علم فأنهم أطعوا على هذا النقل وكذا ما اطاعت  
 عليه من شرح الكنتز بين في روح الشروح معتمدة فقال وجه عثمان أن الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل  
 فإذا فضل شيء يجب أن يكون الزيادة للكل لأن الغنم بالغرم وأجاب عنها بعد بقوله وأما الجواب عن حجة عثمان  
 فهو أن ميراث الزوجين على خلاف القياس لأن وصلة ما بالكاح وقد انقطعت بالموت وماتت على خلاف  
 القياس فصاية تصير على مورد النص ولانص في الزيادة على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيبهما مأموراً  
 للقياس السابق لا رتباً ما قبل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وخصص الحق انتهى (قوله قلت وحزم  
 في الاختيار الخ) قال المولى عجم زاده في حاشية شرح السبكي على السراجية وقد ضمنت هذه الرواية عن عثمان  
 رضي الله تعالى عنه بما نقل عن إبراهيم النخعي أنه قال لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول أنه  
 رد على الزوجين وأيس بشي لأن خبر المثلث أولى من خبر الثاني إذا تعارضوا (قوله وقد مناه في الولاء) وقد مناه  
 أول الكتاب عند ذكر مراتب الورثة (قوله أو أكثر) الأكثر ينحصر في صنفين أو ثلاثة لا أكثر والدليل الاستقراء  
 كما يأتي له قريباً (قوله قسمت المسئلة من عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس الواحد لأن جميع التركة لهم  
 بالفرض والرد ما ورثهم مما آله فلا مزية لرأس على آخر (قوله قطعاً لا تطويل) لأنك لو أعطيت كل واحد  
 من الورثة ما يستحقه من السهام وقسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين  
 فقسمت الكل بين الرؤس ابتداءً وأخيراً (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من رد عليه وهو متعلق  
 بالفعل المحذوف المقدر بعد الثاني أي لا يكون أكثر بالاستقراء (قوله فن عدد سهامهم) أي المأخوذ ذلك العدد  
 من أصل المسئلة (قوله لو سدسان) كجدة وأخت لأم فالمسئلة من ستة وأهلها من اثنتان بالفريضة فأجل الاثنين  
 أصل المسئلة واقسم التركة عليهم مائة مائة في كل واحد واحدة منهم مائة المال (قوله لو ثلث وسدس) أي لو وجد

وحيد (فان فضل منها) أي من الفروض  
 (و) المال أنه (لا عصبية) ثمة (يرد ذلك)  
 انفاضل (عليهم بقدر سهامهم) أجمعاً الفساد  
 بيت المال (الأعلى الزوجين) فلا يرد عليهم  
 وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهم  
 أيضاً قال المصنف وغيره قلت وحزم في  
 الاختيار بأن هذا وهم من الراوى فراجع  
 قلت وفي الأشباه أنه يرد عليهم ما في زماننا  
 انفساد بيت المال وقد مناه في الولاء ثم مسائل  
 الرد أربعة أقسام لأن الرد عليه ما صنف  
 أو أكثر وعلى كل ما أن يكون من لا يرد عليه  
 أو لا يكون (فالأول أن اتحاد الجنس الردود  
 عليهم) كبنين أو اثنين أو جنتين (قسمت  
 المسئلة من عدد رؤسهم) ابتداءً قطعاً  
 لتطويل (و) الثاني (أن كان الردود عليه  
 عدد سهامهم) فن اثنين لو سدسان وثلاثة  
 لو ثلث وسدس

ذلك كقولنا لا مع الام مع الام اذا المسئلة من هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة انذ كورة  
ثلاثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولي الام الثلثان من المال وللأم ثلث  
(قوله لو نصف وسدس) كبرت وبنت ابن أو بنت وأم لأن المسئلة أيضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها  
أربعة ثلاثة للبنت وواحد للبنت الابن أو الام فاجعل المسئلة من أربعة واقسم التركة أربعة أثلاثا فاجعلها  
للبنات وربع منها للام أو بنت الابن (قوله كثلثين وسدس) كثلثين وأم أو نصف وسدسان كبرت وبنت ابن وأم  
أو نصف وثلث كاخت لاب وأم وأختين لام وكاخت لاب وأم وأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث أيضا من ستة  
والسهام التي أخذت منها خمسة في الاولى للبنتين سهام أربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة أخماسا أربعة منها  
للبنتين وواحد للام وفي الصور الثانية قد اجتمع اجناس ثلاثة وسهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا ثلاثة منها  
للبنات وواحد للبنت الابن وواحد للام فتقسم التركة على اجناس بقدر سهامهن فلا بنت ثلاثة أخماسها والبنت  
الابن خمس وللأم خمس آخر وفي الصور الثلاث تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا فلا اخت من  
الابوين ثلثة أسهم وللأختين لام سهمان وكذا الام مع الاخت أي من الابوين سهمان فاجعل المسئلة من خمسة  
وقسم التركة أخماسا (قوله تقصير الامسافة) أي يجعل القسمين خمسة واحدة (قوله وهو الزوجان) الاولى أحد  
الزوجين لهما دم اجتماعهما (قوله فان وافي) أي الباقي (قوله وهو الثاني) أي وفق رؤس البنات وسهامهن  
ثلاثة فان قلت ان بينهما مداخله لان الثلاثة داخله في الستة قلت لا عبرة بالمداخله بل هي ترجع الى الموافقة  
بالثالث الذي يخرج منه أقل العددين (قوله كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين أصلها من اثني  
عشر لاجتماع الزوج والثلثين لكن ترد كما تردان الى الاربعة التي هي أقل مخارج فرض من لا يرده عليه فاذا أعطينا  
الزوج هنا واحدا منهم باقى ثلاثة فلا تستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين عدد الرؤس مائة ففرضنا  
كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه أي الاربعة فحصل عشرون (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة)  
الموافق لسابقة ولا حقه فاضرب الخمسة في الاربعة (قوله لا اكثر هنا) قيد بقوله هذا لانه اذا لم يكن من لا يرده  
عليه قد يجتمع ثلاث طوائف (قوله بحكم الاستقراء) من اضافة المصدر الى فعله (قوله اذ لا رد) لوقال انه لا رد  
ليكون بدلا من حكمه ويستغنى عن قوله بانه استقرارا لكان أولى (قوله اصلا) أي مطلقا ولو كان بعضهم لا يرده عليه  
(قوله واهل هذا) أي عدم الرد مع طوائف أربع (قوله فيما مر) أي في القسم الثاني أي اعم اقتصر على الجنس  
في الثاني وان كان يتأني فيه ثلاث لاجل أن يظهر في الرابع فانه لا يأتي فيه غيرهما وليس المراد بالاقتصار عليهم  
فما تقدم التسمية على عدم تأني الاكثر (قوله والا) أي وان كان الاقتصار لغير هذه النكته بل هو اتفاق فليس  
المراد خصوص الجنسين في الثاني فقط (قوله فإراد الثاني) أي في كلام المصنف هنا (قوله بهضه) أي بعض  
صوره أي بعض صور الثاني المتقدم وهو ما اذا اجتمع فيه بنات (قوله لا كله) لانه لا يتأني فيه اجتماع الثلاثة  
(قوله فاقسم الباقي الخ) لا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرده عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مستعلمهم  
فما اصاب سهمها واحد فهو صاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو صاحبهما (قوله ان استقام) اعلم أنه  
لا تكون استقامة الباقي من المخرج على مسئلة من يرده عليه الا في مسئلة واحدة هي المذكورة في المصنف وهي  
ما اذا كان الربع لاجل الزوجين وطائفة عن يرده عليه تستحق الثلث وطائفة السدس فان المسئلة حينئذ  
من ثلاثة والباقي ثلاثة فهي مستقيمة على المسئلة في الصورة المذكورة وان لم تستقم على أحاد الورثة ووجه  
اقتصار الاستقامة في هذه الصورة ان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه امان نصف بان كان الموجود أحد  
الزوجين مع عدم الفرع الوارث فالباقي واحد من اثنين ولا يستقيم الواحد الا على واحد اذا كان كذلك كان  
الموجود مع الزوج جهدا واحدا عن يرده عليه وهذا هو القسم الثالث وقد فرغ منه لان الكلام الآن في الرابع  
واما ثلاثة فالربع حق أحد الزوجين حينئذ اما أن يكون مستقيمة الزوج مع الفرع الوارث كالبنات فان كن  
واحدة أيضا كانت من الثالث وان كان معهن غيرهن كما اذا مات من زوج وبنت وأم فالمسئلة الفرضية  
من اثني عشر يبقى منها واحد برد والمسئلة الرزية من أربع والباقي ثلاثة ولا استقامة للثلاثة على الاربعة  
واما أن يكون مستقيمة الزوجية ويمكن تأني الاستقامة في هذه الصورة كصورة المصنف وامامسبعة كما اذا كان  
المخرج ثمانية فتعطي المرأة ثمانية وسبعة ولا استقامة أيضا ومسئلة من يرده عليه امان من اثنين أو ثلاثة أو أربعة

وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كثلثين  
وسدس تقصير الامسافة (و) الثالث (ان كان  
مع الاول) أي الجنس الواحد (من لا يرده  
عليه) وهو الزوجان (اعطى) من لا يرده عليه  
(فرضه من أقل مخارج فرضه وقسم الباقي على)  
رؤس (من يرده عليه كزوج وثلاث بنات)  
فهي من أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي  
تستقيم على بن فلا حاجة الى الضرب (وان لم  
يستقم فان وافق رؤسهم) أي رؤس من يرده  
عليهم (كزوج وست بنات ضرب وبقها)  
وهو هنا اثنتان (في مخرج فرض من لا يرده  
عليه) وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية فللزوج  
انسان والبنات ستة (والا) يوافق بل باين  
(ضرب كل عدد رؤسهم في سهمه) أي المخرج  
المذكور (كزوج وخمس بنات) فالخرج هنا  
أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة تبين الجنس  
فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان  
للزوج واحد اضربه في المصروف يكن خمسة  
فهو له والباقي ثلاثة اضربه في الرابع  
تبلغ خمسة عشر فلا كل بنت ثلاثة (و) الرابع  
(لو كان مع الثاني) أي الجنس فقط لا اكثر  
هنا بحكم الاستقراء اذ لا رد مع أربع طوائف  
أصلا بالاستقراء واهل هذا انكته اقتصاره  
فما مررنا على الجنسين والا فإراد الثاني  
بعضه لا كله فتأمل (من لا يرده عليه فاقسم  
الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على  
مسئلة من يرده عليه) ان استقام (كزوجية  
وأربع جدات وست اخوات لام)

أو خمسة فادانظرنا الى الباقي وهو واحد أو ثلاثة أو سبعة وبين مسئلة من يرده عليه بصورهما لم نجد استقامة الا  
فيما اذا كان الباقي ثلاثة والمسئلة ثلاثة كما في مسئلة المصنف (قوله تستقيم على سهم الجذات وسهمى الاخوات)  
لان سهام الجميع ثلاثة (قوله لكنه منكسر على آحاد كل فريق) فنصيب الجذات الاربع واحد لا يتقسم عليهم  
بل بينهم مائة خفظنا عدد رؤسهم بأمره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين  
عدد رؤسهم وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق  
بين أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد لها فضر بنا وفق عدد رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس الجذات  
وهو أربعة حصل اثناعشر ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية وأربعين  
فنهنا نصح المسئلة كان لزوجته واحد ضربناه في المضروب الذي هو اثناعشر فلم تغير فاعطيناها الزوجية  
وكان للجذات أيضا واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة ثلاثة وكان للاخوات  
للام اثنان فضر بناها فبلغ أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة (قوله مخرج فرض الفريقين)  
أي فريق من يرده عليه وفريق من لا يرده عليه (قوله كاربعة زوجات الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة  
وعشرين لا خلاط الغن بالثلثين والسدس لكننا رديناها الى أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية  
(قوله ثم اضرب سهام من لا يرده عليه) هذا شروع في بيان معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ  
(قوله فهي حق الزوجات الاربع) وذلك لان اضربنا مسئلة من يرده عليه في أقل مخرج فرض من لا يرده عليه  
فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا الاقل في تلك المسئلة حصة كل فريق من المبلغ (قوله واضرب سهام كل  
فريق من يرده عليه وهي أربعة البنات وسهم الجذات فيما بقي) وذلك لان حق كل فريق من يرده عليه انما هو  
في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد  
فاذا ضربناه في الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين  
وللبنات من مسئلة من يرده عليه أربعة فاذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة فبلغ ثمانية  
وعشرين فهي اهن من الاربعين والجذات من مسئلة من يرده عليه واحد فاذا ضربناها في السبعة كان سبعة فهي  
للجذات ولم تستقم على آحاد كل فريق (قوله فصحة بالاصول السبعة) المذكورة في الصورة التي نحن فيها كان  
من الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة وبين رؤسهم وسهامهن مائة فاخذنا مجموع عدد رؤسهم وكان  
سهام البنات التسع فيها ثمانية وعشرين وبين الرؤس والسهام مائة فقر كعدد الرؤس بحاله وكان سهام الجذات  
الست منها سبعة وبينها أيضا مائة فاخذنا عدد رؤسهم بأمره ثم طلبنا بين أعداد الرؤس الموافقة فوجدنا بين  
رؤس الجذات ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فضر بنا نصف الأربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة  
لرؤس البنات التسع بالثلث فضر بنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فضر بنا هذا الحاصل  
في الاربعين فبلغ الفا وأربع مائة وأربعين فنهنا نصح المسئلة على آحاد الفريق كان نصيب الزوجات  
من الاربعين خمسة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وعشرين فلكل واحدة من  
الزوجات خمسة وأربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار اثنان  
وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثناعشر وكان نصيب الجذات منها سبعة وقد ضربناها في المضروب المذكور  
فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجذات اثنان وأربعون (قوله ونصح الاولى من ثمانية وأربعين)  
قد تقدم ما فيها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب نوريت ذوى الارحام) •

(قوله هو كل قريب الخ) هذا معناه اصطلاحا ومعناه لغة فهو ذى القرابة مطلقا أى سواء كان من جهة الولاد  
أولا فى المغرب الرحم فى الاصل منبى الولاد وعائدهم سميت القرابة والوصلة من جهة الولاد رجالا نهم مسمية  
عنه (قوله بذى سهم) أى فرض (قوله فبأخذ المنفرد) أى من أى صنف كان (قوله جميع المال بالقرابة) أشار به  
الى أن ارثهم كالتعصيب بغير فيه الاقرب فالأقرب ثم ان القريب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة يكون بقوة  
القرابة فكما تقدم فى التعصيب البنوة على الابوة فكذلك هنا تارة من جهة الميت على أصله وكان عامة الصنفاة أى  
أكثرهم كعمرو على وابن مسعود وأبى عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وابن عباس فى رواية عنه

فخرج من لا يرده عليه أربعة للزوجة واحد  
بقي ثلاثة تستقيم على سهم الجذات وسهمى  
الاخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق  
كما سيجي (وان لم يستقم ضربت جميع مسئلة  
من يرده عليه فى مخرج من لا يرده عليه) فالمبلغ  
الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الفريقين  
(كما ربيع زوجات وتسع بنات وست جذات)  
فخرج من لا يرده عليه ثمانية للزوجات الغن  
واحد بقي سبعة لا يستقيم على مسئلة من يرده  
عليه وهي هنا خمسة فى الثمانية فبلغ أربعين  
وسدس فاضرب الخمسة فى الثمانية فبلغ أربعين  
فهى مخرج فرض الفريقين (ثم اضرب سهام  
من لا يرده عليه) وهو سهم الزوجات (فى خمسة  
مسئلة من يرده عليه) يكن خمسة فهي حق  
الزوجات الاربع من الاربعين (و) اضرب  
(سهام) كل فريق (من يرده عليه) وهي أربعة  
للبنات وسهم الجذات (فما بقي) أى فى السبعة  
الباقية (من مخرج فرض من لا يرده عليه)  
يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجذات سبعة  
فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على  
آحاد كل فريق فصحة بالاصول السبعة  
الائتية فى باب المخرج تصح من ألف  
وأربع مائة وأربعين ونصح الاولى من ثمانية  
وأربعين ولو لا خشية الإطالة لا وسعت  
الكلام هنا

• (باب نوريت ذوى الارحام) •  
• (هو) كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة  
فهو قسم ثالث حيث لا يرث مع ذى سهم  
(ولا) (عصبة سوى الزوجين) لعدم الرد  
عليه (فبأخذ المنفرد جميع المال) بالقرابة

[illegible]

(و يجب أقر بهم الأبعد) كترتيب العصبات  
فهم أربعة أصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء  
أبويه ثم جزء جدية أو وجدانية (و) حقيقة  
(بقدرهم) جزء الميت وهم (أولاد البنات  
وأولاد بنات الابن) وإن سفلوا

عدد رؤسهما في الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة فان اضرب الثمانية التي هي نصيب  
بنى بنت ابن البنت في الاثنين فيصير ستة عشر فهي لها ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت  
في المضروب الذي هو اثنان فيحصل ستة فهي لها ونضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير  
ستة فيعطى كل واحد منهم ما ثلاثة وقول محمد أشهر الروايتين عن الامام في جميع أحكام ذوى الارحام قال عمل  
بقوله وعليه الفتوى ذكره في الكافي الا أن مشايخ بخاري اختاروا قول أبي يوسف تيد برأى المفقى وعمل أئمة  
خوارزم أيضا عليه على ما ذكره صاحب الشروط في فرائضه كما ذكره ابن كمال ياشا وهذا كله اذا لم تتعدد الجهات  
فان تعددت الجهات قال أبو يوسف باعتبار الجهات في أبدان الفروع وقال محمد باعتبار الجهات في الاصول  
فحصل من مذهبه اعتبار الصفة من الاصول واعتبار العدد والجهات في الاصول من الفروع وهو ما ذكر  
ما اذا نزل بنى بنت بنت وهو أيضا بنتا ابن بنت وتزنا ابن بنت بنت أخرى فأبو يوسف يعتبر بالجهات في البنيتين  
فهما بمنزلة بنتين من جهة الاب وبنتين من جهة الأم أي أيهما أو أمهما ما وقد وجد ابن بنت البنت الأخرى  
والاربعة بنات بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده اثلاثا بالمشاء للبنيتين اللتين هما بمنزلة أربع بنات وثلاثة لابن ومحمد  
رحمه الله تعالى يأخذ عدد البنيتين في الابن الذي هو أصلهما فيكون بمنزلة ابنتين ويأخذ عدد البنيتين في البنت  
التي هي أمهما فتكون بمنزلة بنتين وهما رأسان والابن بمنزلة أربع رؤس وبنت البنت الأخرى رأس فيقسم  
المال في البطن الثاني اسباعا فللابن الذي هو أصل البنيتين أربعة أسهم منها الصكونه بمنزلة أربع رؤس  
وللبنت التي هي أمهما سهمان لكونها بمنزلة بنتين وبنت البنت الأخرى سهم فاذا جعلنا ذلك كور في هذا البطن  
طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنيتين اللتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان  
واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من بازائها في البطن الثالث لم يتقسم عليهم لأن نصيبهن ثلاثة أسباع  
ومن بازائهن ابن وبنتان فالجموع كاربعة بنات وبين الثلاثة والاربعة مباينة فضر بنا الاربعة التي هي عدد  
الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة اذا كان لابن البنت في البطن  
الثاني أربعة فاذا ضرب بناها في المضروب الذي هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر فأعطينا كل واحدة من بنيتي ثمانية  
وكان للبنيتين في البطن الثاني ثلاثة اثنان لمن هي منزلة بمنزلة البنيتين وواحد للآخرى واذا ضربنا الثلاثة في الاربعة  
بلغ اثني عشر ونظرنا في البطن الثالث في طائفة الاناث وجدنا بنتين وابنا والبنات بمنزلة ابن فتقسم الاثني عشر  
مناصفة ستة للابن وستة للبنيتين لكل واحدة ثلاثة تضاف الثلاثة الى الثمانية فتصير احدى عشر فهي نصيب كل بنت  
من البنيتين لحملته نصيبها من جهة أيهما أو أمهما اثنان وعشرون وللابن ستة فالجمله ثمانية وعشرون للبنيتين  
ستة عشر من جهة أيهما أو ستة من جهة أمهما وللابن ستة من جهة أمه والله أعلم والحاصل أن ذوى الرحم  
الموجودين في الصنف الاول اما أن تتفاوت درجاتهم أو لا في الاول يقدم الاقرب ذكرا كان أو أنثى ويجب  
الابعد كذلك والثاني اما أن يكون فيهم ولد وارث وغير ولد وارث واما أن يكون كلهم ولد وارث واما أن يكون كلهم  
ولد غير الوارث ففي الاول يقدم ولد الوارث وفي الاخيرين اما أن تتفق صفة الاصول أو تختلف فان اتفقت فالعبرة  
للابد أن اتفقا وان اختلفت فاما أن تتعدد الفروع بأن يكون لبعض الاصول فرعان أو أكثر وبعض الاصول  
فرع واحد فان اتحدت الفروع فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد يقسم على أعلى بطن اختلف بالذكورة  
والانوثة ويجعل بعد القسمة الذكور طائفة والاناث طائفة وينظر للبطن الآتية بعد في الجهتين فان اتحدت  
ذكورية وأنوثة لا يبعد القسمة وان اختلفت أعادها على أعلى بطن اختلف بعد الاول وهكذا وان تعددت  
الفروع واتحدت الاصول فأبو يوسف اعتبر الابدان أيضا ومحمد يأخذ عدد الفروع في الاصول ويضف هذا العدد  
المأخوذ بصفة الاصل فان كان الفرع ذا جهتين بأن كان يتصل بالميت من جهة أيهما أو جهة أمه وفرع آخر له  
اتصال به من جهة واحدة منهم فأبو يوسف اعتبر الجهات على الاصح عنده في أبدان الفروع بأن يفزل الفرع  
الواحد اثنين باعتبار أمه وأبيه مع بقا صفة الفرع وان كان الفرع اثنين منزلة بمنزلة أربع بذلات الاعتبار وقسم  
المال بعد هذا الاعتبار على الموجود من ذوى الارحام ومحمد يعتبر بالجهة في الاصول فبأخذ الاصل من فرعه  
العدد والجهة فاذا كان الفرع بنتين متصلتين بالميت من جهة أيهما أو أمهما نزل الاب بمنزلة ابنتين ونزل الأم بمنزلة  
بنتين وقسم على الاصول بعد هذا التفريل ثم يراعى البطن الآتية بعد في الاتفاق والاختلاف على قياس

ما تزعمه عليك بالتأخر والله تعالى الموفق (قوله ثم أصله) شروع في الصنف الثاني (قوله وهم الجدة الفاسدة) المراد به  
 الجنس ايم المتعد منه والجد الفاسد كآب أم الميت وآب أمه (قوله والجدات الفاسدات) لو أفرد هنا أوجع  
 في المعطوف ليه لطفه في التناسب والجدة الفاسدة من دخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد كآب أم الميت  
 وأم أم أب أمه وحاصل ما فيه انه يقدم فيه الأقرب فالأقرب كاصنف الأول من أي جهة كان الأقرب يعني  
 سواء كان من جهة الأب أو من جهة الأم وان كان الأقرب انثى مدلية بغير وارث والابعد ذكر مدلية بوارث  
 فله الأكل فالأقرب مطلقا يجب الابعاد مطلقا وماذا استوت درجاتهم وفيهم وارث ومدل بغيره فقال في روح  
 الشروح الروايات شاهدة على أن أصحابنا لا يرجحون المدلية بوارث على غيره لان كون ولده وارثا ليس بعلة عندنا  
 والترجيح به على قول أهل التزويل والفرق بين هذا الصنف حيث لم يعتبر وافيته الأدلة بوارث وبين الصنف  
 الأول حيث اعتبر وافيته ذلك ان الوارث هنا فرع فلا يتقوى به الأصل بل اعتبار الأصل به يؤدى الى جعل  
 المتبوع وهو الجد والجدة تابعاً لاتباعه وهذا كس المعقول ونقض الأصول بخلاف الوارث ثمة فانه أصل  
 يتقوى به الفرع فلا يؤدى الى محذور وما يؤيد عدم اعتبار الأدلة بوارث هنا ان السمد وابن كمال لم يذكر  
 في الضابط الذى ذكره آخر هذا الصنف وسنذكره بعد وان استوت درجاتهم وكلهم ادلوا بوارث كآب أم أب أب  
 الأب وآب أم أم الأب أركلهم لم يدل بوارث كآب أب أم الأب وآب أم الأب فاما ان تعد قراباتهم بأن  
 يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه واما ان تختلف فان تعدت قراباتهم وانفق صنفة من ادلوا به  
 في المذكورة والا فلو أنه اعتبر أبه انهم فان كانوا كلهم ذكورا أو انثى أو ناسا أو نساء أو في القسمة وان كان البعض ذكورا  
 والبعض انثى فالد كمر مثل حظ الاثنين ومثال اتفاق صنفة المدلية به ما ذكرناه من مثال عدم الأدلة بالوارث  
 وان اختلفت صنفة من ادلوا به يقسم المال على أول بطن اختلف كآب الصنف الأول أى يقسم بينهم للذكر  
 ضعف الانثى ثم يجعل الذكور طائفة على ما تقرر في الصنف الأول اتفاقا وهو على قول محمد ظاهر ويحتاج  
 أبو يوسف الى الفرق بين الصنف الأول والثاني فانه لم يعتبر في الأول اختلاف البطون ووجهه كما ذكره الأكل  
 ان الاختلاف بغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة أم والأخر من جهة أب ولا شك أن الارث فيه ما  
 يختلف اما الاختلاف في الصنف الأول فلا يغير الجهة لانه لا يخرج به الشخص عن كونه ولد الميت ولاختلاف  
 الجهة في الأب والأم اعتبارا في غير هذا الموضع كما في العمة والخالة فكذلك هنا ومثال الاختلاف ما ذكره لادلاء  
 الكل بوارث وان اختلفت قراباتهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك أم أب أم أب الأب وآب أب أب الأم فالثلثان  
 اقربا للأب وهو نصيب الأب والثلث لقرابة الأم وهو نصيب الأم وذلك لان الذين يدلون بالأب يقومون مقامه  
 والذين يدلون بالأم يقومون مقامها فيحصل المال اثلاثا كأنه ترك أبو بن ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم  
 كما لو تعدت قراباتهم بمعنى يقسم ما أصاب قرابة الأب على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذلك ما أصاب قرابة  
 الأم وان لم يختلف فيهم بطن كانت القسمة على ابدان كل صنف قال ابن كمال وبالجمله اما ان يكون هنالك استواء  
 الدرجة أولا فلي الثاني الاقرب أولى وعلى الأول اما ان تعد القرابة أولا فعلى الثاني يقسم المال اثلاثا وعلى  
 الأول ان اتفقت صنفة الأصول فالقسمة على ابدان والا فبقسم على أعلى الخلاف كما في الصنف الأول انتهى  
 والله تعالى الميسر والمعين (قوله ثم جزءه أبو به) شروع في الصنف الثالث (قوله وهم اولاد الاخوات لابوين أولاب)  
 سواء كان الاولاد ذكورا أو انثى (قوله وأولاد الاخوة والاخوات لام) سواء كان الاولاد ذكورا أو انثى  
 (قوله وبنات الاخوة لابوين أولاب) قيد بالبنات لان الذكور من أولادهم عصبات وحاصل ما فيه ان أولادهم  
 بالميراث أقربهم الى الميت فبنت الاخت أولى من ابن بنت الاخ لانها أقرب وان استووا في درجة القرب فولد  
 العصبية أولى من ولد ذى الرحم ككنت ابن أخ وابن بنت أخت المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد عصبية  
 وان استووا في القرب وكانوا كلهم أولاد عصبية أو أولاد ذى رحم أو أولاد ذى رحم أو بعضهم أولاد عصبية  
 وبعضهم أولاد ذوات فرض فأبو يوسف يعتبر الأقوى فمن كان أصله أخا لأب وأم أولى عن كان أصله أخا لأب ومن  
 كان أصله أخا لأب وأم أولى عن كان أصله أخا لأم واختلاف الشراح في هذا القول لأبي يوسف فقال بعضهم انه رواية  
 مشهورة عن الامام وقال بعضهم انه رواية شاذة عنه والاول مخالف لما اختار سراج الدين فانه جعل قول محمد  
 في ذوى الارحام أشهر الروايتين عن الامام ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات كأنهم هم الورثة مع اعتبار

(ثم أصله وهم) (الجدات الفاسدات والجدات  
 الفاسدات) وان علوا (ثم) جزءه أبو به وهم  
 (أولاد الاخوات لابوين أولاب وأولاد  
 الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة  
 لابوين أولاب وان نزلوا)

عدد الفروع والجهات في الأصول وما أصاب كل فريق من تلك الأصول يقسم بين فروعهم كما في المصنف الأول  
فيراى فيه الأصول المذكورة في المصنف الأول كما اذا ترك ثلاث نبات اخوة متفرقين وثلاثة بنين وبنات  
أخوات متفرقات بهذه الصورة

أخ لاب وأم أخ لاب أخ لأم أخ لاب وأم أخ لاب  
بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت

عند أبي يوسف يقسم المال بين فروع بن الاعيان ثم بين فروع بن العسلات ان لم يكن فروع بن الاعيان ثم بين  
فروع بن الاخفاء للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بن  
الاخفاء على السوية اثلاثا للاستواء أصولهم في القسمة فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لأم صارت كاشها  
اختان لأم فتأخذ هي ثلثي ثلث جميع المال وبأخذ الاخ لأم ثلثه ثم تنقل نصيبها الى فروعهما والباقي بين  
فروع بن الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الأصول نصفه لبنت الاخ نصيب أبيها والنصف الاخر بين  
ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان ونصع من تسعة ولورث ثلاث بنات بن اخوة متفرقين  
المال كله لبنت ابن الاخ الشقيق لانها ولد العصبية ولها أيضا قوة القرابة ولورثت بنت ابن الاخ لأم وابن بنت  
الاخت لأم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند أبي يوسف باعتبار الابدان وعند محمد انصافا باعتبار  
الأصول وفي الفرائض العثمانية وشرح مبسوط شيخ الاسلام أن أبا يوسف يقول بما قال محمد من القسمة انصافا  
وما تقدم من اعتبار الابدان رواية شاذة عنه وصورة اعتبار الجهات وعدد الفروع في الأصول ذكرها السيد  
في رماها فليرجع اليه (قوله ويقدم الجدة عليهم الخ) اعلم أن الامام رضی الله تعالى عنه روى عنه روايتان الرواية  
الاولى ان المصنف الثاني مقدم على الاول والثانية وهي المشهورة عنه أن المصنف الاول مقدم ثم الثاني ثم الثالث  
ثم الرابع وهي المأخوذة للفتوى وعندهما المصنف الثالث مقدم على الجد اب الأم ونحوه والامام جري في ذوى  
الارحام على قياس مذهبه في العصبية حيث تقدم هنا الجد اب الأم الذي هو في درجة الجد اب الاب على اولاد  
اب الميت فلا يرون معه وقدم اولاد الميت في ذوى الارحام على الجد اب الأم فانه في العصبية يقدم ابن الابن  
على الجد اب الاب ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ما عدا الحسن بن زياد مذهب أهل القرابة فقالوا ثبت التقديم  
بقرب الدرجة كما ثبت بقوة السبب وقال عاقمة والشي ومسروق وأبو عبيدة والقياس بن سلام والحسن  
ابن زياد بالتزويل فينزل المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق وقال نوح بن دراج وحديث بن مبشر ومن تابعهما  
أن المعتبر في ذوى الارحام الوصف العام الذي هو الرحم والاقرب والابعد فيه متساويان ومذهبهم مذهب  
أهل الرحم (قوله ثم جز جدي أو جديته) هذا هو القسم الرابع الى آخر المذكورات والمراد بالجدتين اب  
الاب واب الأم والمراد بالجدتين أم الاب وأم الأم (قوله وهم الاخوال والخالات) هم من قبل الأم وهم اخوة أم  
الميت واخواتها فان كانوا اشقاء لها أو من أبيها فهم منقون الى جد الميت من قبل أمه وان كانوا من أمهاتهم  
فهم منقون الى جديته من قبل أمه (قوله والاعمام لأم) هم اخوة اب الميت من أمه وقد الاعمام بكونهم لأم لان  
الأم من الابوين أو من الابن العصبية وحاصل ما في المصنف الرابع أن المعتبر في الاخوال والخالات  
والامهات والاعمام لأم وهؤلاء مستوون في الدرجة لا يأتى فيهم اقربية وأبعدية والحكم فيهم أن المنفرد منهم  
يستقل بجميع المال لعدم المزاحم وان تعددوا فاما ان يتحد حيز قرابتهم أو لا فان التحديد بان كانوا من جهة اب  
الميت أو من جهة أمه فالاقرب أولى بالاجاع يعني من كان لاب وأم أو لى بالميراث من كان لاب ومن كان لاب  
أولى من كان لأم سواء كان الاقوى ذكرا أو أنثى فان تعدد الاقوى مع اتحاد القرابة كما هو الموضع فللذكر مثل  
حظ الانثيين كم وعمة كلاهما لأم وأخوال وخالة كلاهما لاب وأم أو لاب أو لأم فقد اتفق الاصل فيما ذكره حتى  
اتفق الاصل فالقسمة على الابدان اتفاقا وان اختلف حيز القرابة بأن يكون قرابة بعضهم من جهة الاب وبعضهم  
من جهة الأم فقرة الاب الثلثان وقرابة الأم الثلث فقصيب الاب لقرابته ونصيب الأم لقرابتهما ولا تطرف  
الجهتين الى الاقوى بل انما ينظر الى الاقوى في خصوص كل جهة فالعمة الشقيقة لا تقدم على الخالة لأم ولا الخال  
الشقيق يقدم على العمة لأم بل العمة لها الثلثان والخال أو الخالة الثلثان اذا تركت عمة شقيقة وعمة لاب وعمة لأم  
وخالات كذلك فالثلثان للعممة الشقيقة فقط لانها اقوى من يرث من جهة الاب كما أن الثلث للخاله الشقيقة

(ويقدم الجد على جديته أو جديته) هم خلافا لهم (ثم جز جدي أو جديته) وهم (الاخوال والخالات والاعمام لأم)

لانها اقوى من يرث من جهة الام واذ ان اردوا احد احرز الثلثين من قبل الاب والثلث من قبل الام وادعت  
 العمتان لابوين قسم الثلثان بينهما بالسوية وكذا الحكم في تعدد الحالات لابوين واما اذا كان بعض قهرابة  
 الاب ذكورا وبعضهم اناثا فيقسم الثلثان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا يقال في قرابة الام لان نصيب  
 كل فريق في قسمه كانه كل التركة (قوله والعمات) أي طلقا وهن من طرف الاب وهن اخوات أبي الميت  
 فان كن اخوات له من الابوين أو من الاب فهن منقيات الى جد الميت من قبل أبيه وان كن اخوات له من أمه  
 فهن منقيات الى جدته من قبل أبيه (قوله وبنات الاعمام) أي مطلقا سواء كان الاعمام أشقاء أو اب أو لام  
 وحكم بنات الاعمام حكم أولاد الصنف الرابع وحاصله ان أولادهم بالميراث أقرب بهم الى الميت سواء كان الاقرب  
 من جهة الاب أو من غير جهته وسواء كان أنثى والابعد ذكر أو بالعكس ومعنى قوله سواء كان الاقرب  
 من جهة الاب الخ أي بأن كانا من جهة الاب مثلا أو كان الاقرب من جهة الام والابعد من جهة الاب  
 وان تساوت درجاتهم فتارة يقدس القربة وتارة يختلف فان اتحدت القربة وكانوا كاهم أو لاددى رحم  
 أو اولاد عصبة كأولاد العمتان وكنبنات الاعمام الأشقاء أو اب فالعبرة ان كان أقوى نسباً بأن يصل من جانيه  
 أبيه وأمه الى الميت فبنت العمة الشقيقة مقدمة على بنت العمة لاب وهي مقدمة على بنت العمة لأم وكذا يقال  
 في أولاد الاخوال المتفرقين وأولاد الاخوات المتفرقات وان استتوا الى القوة كاستتوا لهم في قرب الدرجة  
 فولد العصبة أولى كنبت عم شقيق وابن عم شقيقة فبنت العم الشقيق أولى لاجتماع مرجحين فيها بخلاف ابن العمة  
 وان وجد في كل مرجح لم يوجد في الآخر كنبت عم شقيقة وبنت عم لاب فان الأولى فيها مرجح القوة والثانية  
 فيها مرجح كونها اولاد العصبة وقع خلاف في الأولى وظاهر الرواية تقديم الأقوى وقال بعضهم ولد العاصب  
 أولى ورجح لما يلزم على ظاهر الرواية من ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح قال ابن كمال  
 واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة السرخسي وان اختلفت حيز القربة فلا عبرة للأقوى ولأولاد العصبة  
 بين الفريقين بل يعتبر ذلك في خصوص كل فريق والثلثان لم يبدى بقربة الاب وبه تبرفهم بقوة القربة ثم ولد  
 العصبة والثلثان يبدى بقربة الام وبه تبرفهم بقوة القربة ولا يتصور عصبة في قرابة الام ثم عند أبي يوسف  
 ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعه مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد رحمه الله يقسم  
 المال على أول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما تقدم عن أبي الصنف الاول وقام  
 ايضا في السيد على السراجية (قوله ثم عمت الاباء الخ) يعني اذا لم يوجد عمومة الميت وخولته وأولادهم  
 انتقل حكمهم المذكور الى عم أبي الميت وعمته وخاله وخالته والى عم أم الميت وعمتها وخالتها فان انفرد  
 واحد منهم أخذ المال كله لعدم المزاحمة واذ اجتمعوا واتحدت حيز قريبتهم فالأقوى منهم أولى ذكر اكان  
 الأقوى أو أنثى وان استوت قريبتهم فللذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت حيز قريبتهم فلقرابة الاب الثلثان  
 ولقرابة الام الثلث الخ ما تفرق لم يوجد له ولا كان حكم أولادهم ~~هم~~ أولاد الصنف الرابع فان لم يوجد  
 أولادهم أيضا انتقل الحكم الى عمومة أبوي الميت وخولتهم ثم الى أولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى (قوله  
 وان بعدوا بالعلم) هذا التعميم لا يظهر الا في الاجداد والجدات وهو صحيح في نفسه الا انه لا يناسب الموضوع  
 وهو قوله وأولاد هؤلاء (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) هذا لا يظهر في الصنف الرابع لانه لا أقرب فيهم نعم  
 يظهر في أولادهم وعليه يحمل إطلاقه (قوله وان استتوا في درجة) كلام المصنف المذكور به يرشد الى أن  
 هذا في فروع الميت ولا يقال فيهم اتحاد جهة بل انما تحقق فيهم بعدد من الاصناف ولكن في الصنف الثاني  
 لا يقال قدم ولد الوارث وانما يعتبر لاد الاصل بوارث على قول بعض العلماء من مذهبنا والراجح خلافه كما سبق  
 (قوله قدم ولد الوارث) المراد به في الصنف الاول ولد ذى القرض والمراد به في الثالث ولد العاصب والثاني  
 لا يتأتى فيه ذلك كما سبق وكذا الرابع نفسه لا يعتبر فيه ذلك أيضا نعم يعتبر في أولادهم تقديم الاقرب ثم الأقوى  
 ثم ولد العصبة عند اتحاد حيز القربة (قوله فلو اختلفت) هذا التفصيل انما يتأتى في الثاني والرابع وأولاده لا غير  
 (قوله فان اتفقت صفة الاصول الخ) هذا انما يقال في الاول فقط واما الثاني فيعتبر صفة من يبدى به فيعتبر فيه  
 الاختلاف اتفاقا كما سبق (قوله وهما) أي أبو يوسف والحسن بن زياد ولم يتقدم مرجح الفهرز ذكر وهو في كلام  
 من ساج الدين راجع الى من ذكرنا الا أن ذكر الحسن في كلامه معترض فان مذهب مذهب أهل التنزيل

(والعمات وبنات الاعمام وأولاده  
 ثم عمت الاباء والامهات وأخوالهم  
 وخالاتهم وأعمام الاباء لأم وأعمام الامهات  
 كاهم وأولاد هؤلاء) وان بعدد وبالعلم  
 أو السفول ويقدم الاقرب في كل صنف  
 (واذا استتوا في درجة) وان اتحدت الجهة (قدم  
 ولد الوارث) فلو اختلفت فالقربة الاب  
 الثلثان ولقرابة الام الثلث وعند الاستواء  
 فان اتفقت صفة الاصول في الذكر  
 أو الانثى اعتبر أجدان الفروع والاصول كنبت  
 اما اذا اختلفت الفروع والاصول كنبت  
 ابن بنت وابن بنت بنت بنتا على اول بطن اختلف  
 الاصول وقسم المال على اول بطن الثاني وهو  
 بالذكورة والانثى وهو هنا البطن الثاني وهو  
 ابن بنت وبنت بنت فمعد اعتبار صفة الاصول  
 في البطن الثاني في مسئلة انما قسم عليهم أو لا  
 وأعطى كلام من الفروع نصيب أصله (فحينئذ  
 يكون ثلثا لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه  
 لابن بنت البنت لانه نصيب أمه ونعاصه في  
 السراجية ونسوحها) وهما اعتبار الفروع  
 فقط

ومذهب أبي يوسف مذهب أهل القرابة ( قوله وعليه الفتوى ) قد تقدم ان مشايخ بخاري وخوارزم افنوا  
 بقول أبي يوسف ( قوله بنت شقيقة ) أى أخ شقيق لأميت فهو بها الصغير يرجع الى الميت ( قوله شقيقة ) أى  
 أخته الشقيقة ( قوله فأجبت الخ ) هذا الجواب على قول محمد وأما أبو يوسف فيمنع بالابدان ويجعل للذكر مثل  
 حظ الانثيين لاستوائهم في الدرجة والنوة وتصح المسئلة عندهم من أربعة ( قوله قد شرطوا ) الاولى قد أخذوا  
 عدد الفروع في الاصول أى ويؤخذ الوصف من الاصول ( قوله فيقسم المال بينهم نصفين ) كآية مات من شقيق  
 وشقيقة ( قوله ثم يقسم نصف الشقيقة بين أولادها الثلاثة ) أى واحد على ثلاثة لا يقسم ويساين فتضرب  
 عدد رؤسهم في أصل المسئلة وهو اثنان فالبلغ ستة ثلاثة منها المالاخ الشقيق وتأخذها بقية وثلاثة ثلاث الشقيقة  
 المنزلة منزلة شقيقة ( قوله لا ينهوا بناتها ) كآية ثمان ولابنت واحد والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر  
 الله العظيم

• ( فصل في الفرق والحرق ) •

الفرق جمع غريق فعيل بمعنى مفعول كالقتلى فإنه جمع قتل بمعنى مقتول و= ذلك ما بهدوه وعنون الفصل  
 بهما لانهم صاعمان فين لا يعلم موت السابق منهم ( قوله وغيرهم ) كالهدي والقتلى ومن تشبهوا في بلاد ثانية  
 وكانوا متساوين في السن وبجيت يرث بعضهم من بعض لولا هذا التثنية ثم حكم القاضي بموتهم وجمع تطهرا  
 لافراد وفي نسخة وغيرهما ( قوله ولا توارث بين الفرق والحرق ) أى بعضهم من بعض واعلم ان الفرق وهم  
 لهم أحوال خمس الاولى أن يعلم السابق منهم على اليقين والامرحقة ذواضع اذ يرث الملاحق من السابق على  
 الترتيب والثانية أن يعلم السابق على التعيين أولا ثم يلبس فيتوقف الارث الى أن يتبين أو يصطلح الورثة لان  
 التذكر غير مأخوذ منه والثالث ان يعلم السابق لا على التعيين والرابع موت الجميع معا والخامس انه لا يعلم السابق  
 من المعية ففي هذه الصور الثلاث لا يرث بعضهم من بعض بحكم زاده ( قوله الا اذا علم ترتيب الموتى ) أى على التعيين  
 ولم يلبس الحال بعد ( قوله فلو جهل عينه ) أى بعد تعينه بأن التيسر بعدوهى الصورة الثانية من الخمس ( قوله  
 لكن نقل الخ ) ما ذكره في الضوء هو الصورة الثالثة وما ذكره في شرح المجمع هو الصورة الثانية واندفع الثاني  
 ( قوله انه لو مات أحدهما ) أى قولوا الاولى ذكره ( قوله اذا لقاوا بالثالث ) أى في سبب الاستحقاق وهو كونه  
 حيا بعد موت الآخر وان كان غير معلوم يقينا ولم يلبس بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ثبوته بالشك وبجانه  
 ان السبب ههنا بقاؤه حيا بعد موته وانما يعلم ذلك بطريق الطاهر لا لدليل أثبتة فيعده قد به في بقاء ما كان  
 لافي اثبات ما لم يكن وقد حكم بذلك خارجة في قتلى اليامة وفي مات بطاعون عواس وحكم به على أيضا  
 في قتلى الجمل وصفين ( قوله والكافر يرث ) أى يجري عليه أحكام ميراث المسلمين فرضا وتعتييا ورعا  
 اذا ترافعا البنا وكذا بالزوجية والاعتق ( قوله ولو اجتمع له قرابان الخ ) كما اذا نكح مجوسى أمه فجاء منها بنت  
 فان هذه البنت أخته من أمه وبنته والبنت تحجب الاخت لام قترت من حيث كونها بنته ولا تحجب من حيث  
 كونها أختا لام ( قوله يرث بالقرابتين ) كما اذا نكح مجوسى بنته فجاءت بولاد فان هذه المرأة أمه وأخته من أبيه  
 ميرث من الجهتين فلها من حيث انها أمه الثلث ومن حيث انها أخته النصف ( قوله عندنا ) وعند الشافعى رضى  
 الله تعالى عنه يرث بأقوى الجهتين ( قوله كما قدمناه ) أى قبيل باب العول ( قوله ولا يرثون بأنتكة مستقلة عندهم )  
 كما اذا تزوج المجوسى بنته أو أخته أو ذات رحم محرمة منه وتقدم في النكاح ان = كلى نكاح صحيح بين المسلمين  
 فهو صحيح بين أهل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لنقد شرطه كعدم شهود ويجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند  
 الامام ويقررون عليه بعد الاسلام وكل نكاح حرم لمرة المحل كحرام يقع جائزا وقال مشايخ السراق لابل  
 فاسد اذ ان قول أصح وعليه فحجب النفقة ويحذف فاذفه واجعوا أنهم لا يوارثون لان الارث ثبت بالنكاح على خلاف  
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه انتهى ( قوله وكل نكاح الخ ) هذا يفيد ان النكاح الذى صدر بينهما  
 بغير شهود يثارتان فيه وعلى الاول لا واذا كان الارث هو المصحح ( قوله ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط )  
 فلو كان له أخ من أمه من النكاح أو من الزنا بأمة لا يكون عصبه له وانما يرث من جهة أنه أخ لام فيكون صاحب  
 فرض وكذا لا يرث الامن جهة الام فيكون ولاؤه لمو الى أمه وأخته لأمه فرضا ووردوا ان لم يوجد فله ذوى  
 ارسامه من جهتها ( قوله لما قدمنا في العصبان ) قال الشارح هذا لا يفترقان في مسألة واحدة وهو أن

البحر قول محمد أشهر الروايتين عن أبي  
 حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى  
 كذا في شرح السراجية اصنفها وفي الملتقى  
 وقول محمد يفتى سالت عن ثلث بنت شقيقة  
 وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فأجبت  
 بأنهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول  
 فحينئذ تصير الشقيقة كثنيتين فيقسم  
 المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة  
 بين أولادها الثلاثة

• ( فصل في الفرق والحرق ) •

وغيرهم ( ولا توارث بين الفرق والحرق الا  
 اذا علم ترتيب الموتى ) فبرث المتأخر فلو جهل  
 عينه أعطى لكل باليتين ووقف المشكوك فيه  
 في تعيين أو يصطلحوا بشرح مجمع قلت وأقره  
 المصنف لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج  
 من زيا محمد أنه لو مات أحدهما ولم يدريها  
 هو يجعل كأنهما ماتا معا ما صدق التعارض  
 بينهما وهو مخالف لما مر قد بر ( و ) اذا لم يعلم  
 ترتيبهم ( يقسم مال = كل منهم على ورثته  
 الاحياء ) اذا توارث بالثالث ( والكافر يرث  
 بالنسب والسبب كالمسلم ولو ) اجمع  
 ( له قرابان ) لو تفرقا في شخصين عجب  
 أدهما الآخر فانه يرث بالاجاب وان لم  
 يحجب أحدهما الآخر يرث بالقرابتين  
 عند ما كما قدمناه ( ولا يرثون بأنتكة  
 مستقلة عندهم ) أى يستحلونها كتزويج  
 مجوسى أمه لان النكاح الفاسد لا يوجب  
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس كذا  
 في الجوهره قال وكل نكاح لو أسلما يتران عليه  
 يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في الظاهرية  
 ( ويرث ولد الزنا والامان بجهة الام فقط )  
 لما قدمنا في العصبان انه لا باب لهما

ولد الزنا يرث من نوايه ميراث أخ لام وولد الملاعة يرث من نوايه ميراث الأخ لا يورث انتهى (قوله ووقف العمل  
 حظ ابن واحد الخ) هذا قول أبي يوسف روافد الخلفاء عنه وعند محمد وهو رواية عن الإمام يوقف نصيبا بين  
 أو بنتين أيهما أكثر نصيبا وعند الإمام يوقف له نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر نصيبا (قوله أيهما  
 كان أكثر) أيهما مبتدأ خبره محذوف تقديره يوقف ولا يجعل بدلا من حظ لما يلزم عليه من جعل سهم  
 الاستفهام حشا (قوله لانه الغالب) أي أن الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد أو ولد واحد أي بني عليه  
 الحكم ما لم يعلم خلافه (قوله ويكفون) أي يأخذوا القاضي من الورثة كفيلا منهم على أمر معلوم هو الزيادة  
 على نصيب ابن واحد نظر المان هو عاجز عن النظر لنفسه أعني الحمل كما إذا ترك ابنا وحنثي فإنه يعطى الحنفى  
 الثلث والابن الثلثين ويؤخذ منه كفضل (قوله فان المسئلة من أربعة وعشرين) لاختلاف الفرض بالسدس  
 (قوله ان فرض الحمل ذكر) وبه ومن الباقي بعد اعطاء ذى الفرض فرضه ثلاثة عشر فهي للابن والبنت  
 لذ كرمثل حظ الانثيين (قوله لان للبنين الثلثين) وللأبوين الثلث ثمانية وللمرأة ثلاثة وبين عددي تصحيح  
 المسئلة عني أربعة وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان المسئلة تصددها فإذا ضرب وفق  
 أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كان له شيء من مسئلة الاثني عشر يأخذ منه مضروبا  
 في وفق مسئلة المذكورة وبالعكس فعلى تقدير ذكوره للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين سهم واحد سهم  
 وثلاثون وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فعطى للمرأة أربعة  
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم ويعطى للبنت  
 ثلاثة عشر سهما بناء على أن الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند الإمام وإذا كان البنون أربعة فنصيبها  
 من الثلاثة عشر الباقية بعد الفرائض سهم وأربعة أسباع سهم من أربعة وعشرين مضروبة في تسعة فصار  
 الحاصل ثلاثة عشر فهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهم ما لان الذاهب مائة واحد فان ولدت  
 بنتا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات وهو مائة وعشرون وذلك لان نصيبهن في مسئلة الاثني عشر  
 عشر فإذا ضربت في وفق مسئلة المذكورة وهي ثمانية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتصدها  
 الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبلغ بينهن على السوية وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فعطى  
 اطراة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذته البنت وهو مائة وأربعة يضم  
 الى الثلاثة عشر التي أخذتها البنت فتبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبلغ بين الأولاد وان ولدت بنتا يعطى  
 للمرأة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وتعطى البنت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما والباقي  
 للأب وهو تسعة لانه عصبه (تنبيه) هذا التوقف انما يكون في وارث يتغير فرضه من الاصل ثم الى الاقل  
 اما ما لا يتغير فرضه كالجدة والزوجة الحلي فلا يوقف له شيء واما ما يسقط على تقدير ويستحق على تقدير كاخ  
 المتوفى مع زوجته الحامل فإنه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أي ما تقدم من  
 المثال واعلم انه اذا كان منه فان جاءت به تمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة فإنه يرث  
 ويورث وان جاءت به لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لاقل من ستة  
 أشهر يرث وان جاءت به لستة أشهر أو أكثر فإنه لا يرث كما إذا ترك زوجة حلي من ابنه الكافر أو الرقيق الا اذا  
 كانت تلك المرأة عتقة طلاق أو فرقة ولم تقرب بانقضاء العدة فإنه يستدبر اولاد لضرورة اثبات النسب  
 المدعية الى اضافة العلوق الى أكثر مدة الحمل (قوله والاقتله كثيرة) أي الا يكن الحمل من الميت بل من غيره  
 فلا يختص به هذا المثال بل أمثاله كثيرة والمثل بضم الميم والمثالة وعبارته فهم انه اذا كان الحمل من الميت يختص  
 بالمثال الذي ذكره وليس كذلك (قوله كالتوكت زوجا واما حلي) المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث  
 واما إذا كان حلي من أبيه فيكون الحمل شقيقا أو شقيقا له (قوله فيقدر رائي) ليدخل التقصص على الزوج والا  
 بالعول (قوله وتقول لثمانية) لاجتماع نصفين وثلث (قوله قلت ولم أر الخ) هي مسئلة بيت الوهبانية ومعلوم أن  
 يوقف نصيب الحمل مدة كونه حيا (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كههم) أي كزوج وأم حلي بشقيق أو شقيق  
 وأجد الضمير بها باعتبار عقد الحمل وراثا (قوله لم يبق له شيء) أي العمل فلزوج النصف وللام السدس وللأخوين  
 لام الثلث ولما استقرت الفروض الحركة سقط الماصب (قوله وتقول لتسعة) نصف للزوج ونصف للاخت

(ووقف العمل حظ ابن واحد) أو بنت  
 واحدة أيهما كان أكثر وعليه التقوى لانه  
 الغالب ويكفون احتسابا كما لو ترك الأبوين  
 وبنتا وزوجة حلي فان المسئلة من أربعة  
 وعشرين ان فرض الحمل ذكر أو بنتين الثلثين  
 وعشرين ان فرض أنثى لان للبنين الثلثين  
 قلت هذا على كون الحمل من الميت والاقتله  
 كثيرة كالتوكت زوجا واما حلي فلزوج  
 النصف وللام الثلث وللعمل ان يقدر ذكر  
 السدس لانه عصبه فيقدر رائي ليغرض  
 له النصف وتقول لثمانية كالا يقتضى قلت وعلى  
 أمه لو كان على أحد التقديرين يرث وعلى  
 الآخر لا كههم واخوين لام فان قدر ذكر  
 لم يبق له شيء فينفي ان يقدر رائي وتقول لتسعة

الشقيقة وسدس للام وثلاث للاخوين لام فبوقف للحمل ثلاثة من تسعة (قوله احتياطاً) أي لاحتمال محييه  
 أتى فيه حق الموقوف لا إذا كان ذكراً (قوله وحامله الخ) هي المسئلة المذكورة فالحاملة هي الام الحامل بشقيق  
 ولعل الحاق التام ضرورة فان الحاملة من حلت على رأسها أو ظهرها شيئاً والحامل من كان في بطنها الحمل (قوله  
 مسلم برث) القاء زائدة (قوله لها الثلث) وهو نصف عائل فان الثلثة ثلث التسعة والله تعالى أعلم واستغفر  
 الله العظيم

• (فصل في المناجحة) •

أخرها عن ذوى الارحام لتأنيبهم وقدمها سراج الدين والمناجحة لغة الازالة والتغيير والنقل والتحويل  
 يقال نسجت الشمس الظل أي ازالته ونسجت الرياح رسوم الدبار اذا زالت الاسمار ونسجت الكتاب اذا نقلت  
 منه الى غيره مثله ونعزف اصطلاحاً بأنه نقل سهام بعض الورثة أو كلهم الى من يختلفهم بالاستحقاق والترجمة  
 بالمقابلة اما بآداب متبار النسخ من جانب والقبول من آخر وامالاً ناعل يجي بمعنى فعل نحو سافر (قوله ثم الثانية)  
 أي وتنظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني فلا يخلو هذا النظر عن ثلاثة احوال المماثلة  
 والموافقة والمباينة وستأتي أمثلتها (قوله الا اذا اتحد) اعلم انه اذا كان ورثة الثاني من ورثة الاول فتارة لاتتغير  
 القسمة كالمثال الذي ذكره وتارة تتغير كما اذا ترك ابنان امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت احدى  
 البنات وخلقت هؤلاء أعنى الاخ لآب والاختين من الابوين والحكم في هذه كالحكم فيما اذا تغير الورثة  
 وهو تصحيح الاول والثانية والاتحاد الثلاثة (قوله كان مات عن عشرة ذنين) كلهم اشقاء أو لآب ثم مات أحدهم  
 عنهم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين وان كان فيهم اثنا فلذلك كمثل حظ الاثنين قسمة واحدة كما كان يقسم  
 بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين (قوله فان استقام نصيب الميت الثاني الخ) هذا حكم  
 الاستقامة وتقتل مثلاً مجتمع فيه الاحوال الثلاثة ماتت عن زوج وبنت وأم ثم مات الزوج قبل القسمة  
 عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجدة التي هي أم الميت الاول ثم ماتت تلك الجدة عن زوج  
 واخوين فليت الميت الثاني مثال الاستقامة والثالث مثال الموافقة والرابع مثال المباينة فاذا أردنا العمل المذكور  
 صحبنا مسئلة الميت الاول وأعطينا كلا سهامه ثم صحبنا الثانية ونظرنا بين ما في يد الميت الثاني وبين تعجيله  
 فتصحيح مسئلة الاول من اثني عشر لاجتماع الربع والسدس وهي ردة للزوج ثلاثة وللبنات ستة وللأم اثنتان  
 ففضل واحد يرد على البنت والام بقدر سهامهما فاحتجنا الى عمل الرذ السابق وهذه المسئلة فيها بنسان  
 عن يرد عليه اجمع معهم سامن لا يرد عليه فله عليه سهمه من أقل بخارجه وهو أربعة ومسئلة من يرد عليهم  
 من سهامهم وهي أربعة لانها تقطع النظر عن الربع من ستة أخذنا منها أربعة فتكون الاربعة مسئلة لهم  
 والثلاثة الباقية بعد اعطاء الزوج نهيه لا يستقيم على المسئلة فاحتجنا الى ضرب مسئلة من يرد عليه وهي  
 أربعة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي أربعة أيضاً فالمبلغ ستة عشر فنصيب الزوج وهو واحد من أربعة  
 يضرب في مسئلة من يرد عليه وهي أربعة فهي هي ونصيب من يرد عليه يضرب في الباقي من مخرج فرض  
 من لا يرد عليه فحصل ان للام واحد من أربعة وهي مسئلتهم تضرب في ثلاثة فهي هي وكان للبنات ثلاثة مضروبة  
 في ثلاثة فتبلغ تسعة فحصل من هذه القسمة للزوج أربعة وللأم ثلاثة وللبنات تسعة ثم اذا صحبنا مسئلة الميت  
 الثاني وهو الزوج وجدناهما من أربعة لان امرأته اهما الربع والام اهما الثلث الباقي والاب له ثلثا فهي احدى  
 الغراوين فاذا نظرنا الى ما في يدهم من السهام وجدناهما أربعة وهي مستقيمة على ورثته للزوجة واحد منها وللأم  
 ثلث الباقي وهو واحد أيضاً وللآب ثلثا وهما اثنتان فلا حاجة الى ضرب وتصحيح المسئلة الاولى والثانية من المبالغ  
 الاول وهو ستة عشر (قوله فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة الخ) مثالها ماتت البنت في الصورة المذكورة  
 عن ابنتين وبنت وجدة فحصلت من ستة للجدة السدس واحد والخمسة على خمسة رؤس فنظرنا بين ما في يدها وهو  
 تسعة وبين المسئلة وهي ستة فوجدنا بينهما موافقة بالثلث وثالث المسئلة الثانية اثنتان تضرب في التصحيح الاول  
 وهو ستة عشر يمد بمبلغ اثنين وثلاثين في كان له ثمن من ستة عشر يأخذه مضروباً في اثنين ومن كان له ثمن  
 من ستة يأخذه مضروباً في ثلاثة وفق ما في يدها كان للام ثلاثة مضروبة في اثنين بستة وكان للزوج أربعة  
 مضروبة في اثنين فهي ثمانية لاهرأة اثنتان ولأمة اثنتان ولأبيه أربعة وكان للجدة واحد يضرب في ثلاثة فهي

احتياطاً وفي الوهبانية قال  
 وحامله ان تأت بآب بن ظم برث  
 وان ولدت بنتا لها الثلث بقدر  
 • (فصل في المناجحات) •

(مات بعض الورثة قبل القسمة لتعديده  
 صحبت المسئلة الاولى) وأعطيت سهام كل  
 وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحد كان مات  
 عن عشرة ذنين ثم مات أحدهم عنهم فان  
 استقام نصيب الميت الثاني الى تركته فيها  
 ونسجت (وان لم يستقم فان كان بين سهامه  
 ومستلمه موافقة ضربت وفق التصحيح في  
 كل التصحيح الاول والا لم يكن بينهما موافقة  
 بل مباينة (ضربت كل الثاني في)  
 الاول يحصل مخرج المسئلةين قسمة  
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب أي في  
 التصحيح الثاني أو في وقفه (وسهام ورثة  
 الميت الثاني في كل ما في يده أو في وقفه من  
 التصحيح الاول)

هي وكان لا ولا ذنبة تضرب في ثلاثة تبلغ خمسة عشر اكل رأس ثلاثة فالجمله اثنتان وثلاثون (قوله بل  
 مباينة) صورتها كما ذكره المصنف ماتت الجدة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة ستة من جهة بنتها وثلاثة  
 من جهة ابنة بنتها والتصحیح الاول اثنتان وثلاثون والثاني أربعة لأن الزوج له النصف واحد من اثنتين فبقى واحد  
 على أخوين لا يتقسم ويباين فضر بناعد رؤسهما في أصل المسئلة وهو اثنتان فحصل أربعة للزوج انسان واسكل  
 أخ واحد والذي في يدها تسعة وهي مباينة للأربعة فضر بنات الأربعة في اثنتين وثلاثين حصل مائة وعمانية وعشرون  
 كان لزوجته الاول انسان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية ولامه كذلك ولايه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر  
 ولكل اخ واحد في تسعة بتسعة (قوله وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني  
 الخ) صورتها مات عن ابن من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت احدي البنات عن البقية وهما  
 اختان شقيقتان واخ لاب فالمسئلة الاولى من خمسة والثانية من ثلاثة وما في يد الميت الثاني واحد وبين الواحد  
 والثلاثة مباينة فضر بنات الثلاثة في الخمسة تبلغ خمسة عشر فلكل رأس من الاول سهم تضربه في المسئلة الثانية  
 وهي ثلاثة تبلغ ثلاثة وكان للاختين الشقيقتين اثنتان مضروبان في واحد باثنتين وللأخ واحد يضرب  
 في واحد فهو (قوله أو وفقه الخ) صورتها مات عن زوجة وبنت وأب ثم ماتت البنت عن أمها ووجدوها  
 وارثان في الاولى فالتصحیح الاول أربعة وعشرون لاخت لاط الثمن بالسدس فان الاب يرث السدس فرضا  
 والباقي تعصبا فللبنت اثنا عشر وللزوجة ثلاثة وللأب السدس أربعة فرضا ويرث الباقي تعصبا فاذا ماتت  
 البنت عن أمها ووجدوها تكون مسئلتها من ثلاثة وما في يدها اثنا عشر وبينهما موافقة بالثلث فتضرب الواحد  
 الذي هو وفق التصحیح في أربعة وعشرين فهي هي ومن كان له نصيب من الاولى يأخذه مضروبا في واحد الذي  
 هو وفق التصحیح ومن له شيء في الثانية يأخذه مضروبا في أربعة وفق ما في يدها فللزوجة ثلاثة مضروبة في واحد  
 بثلاثة وللأب تسعة تضرب في واحد فهي هي وكان للام واحد من ثلاثة تضرب في أربعة تبلغ أربعة وللجدة  
 اثنتان مضروبة في أربعة فالمبلغ ثمانية (قوله ولومات ثالث قبل القسمة) اعلم ان تعدد المماضة قد يكون بتعاقب  
 موت الورثة من الميت الاول عن ورثة أخرى كما ذكر أولا وقد يكون بموت الوارث الثاني عن الاول  
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور وصدر الباب عن امرأة وأبوين كما ذكر ثم ماتت المرأة عن بنت وأخت  
 قبل القسمة فلا فرق في العمل بين المناسبات المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة  
 فتصحیح الميت الاول من ستة عشر ولا حاجة الى ضرب كما قدم ومسئلة الميت الثالث وهي الزوجة من اثنتين  
 وبينهما وبين ما في يدها مباينة فتضرب الاثنتين في ستة عشر تبلغ اثنتين وثلاثين في شيء من ستة عشر يأخذه  
 مضروبا في اثنتين ومن كان له شيء من اثنتين يأخذه مضروبا في يدها وهو واحد فللبنت تسعة مضروبة  
 في اثنتين تبلغ عمانية عشر وللأم ثلاثة تضرب في اثنتين تبلغ ستة وللزوجة واحد مضروب في اثنتين فهي هي  
 وكذا الاقارب ولا ييه اثنتان في اثنتين بأربعة فحصل للزوجة اثنتان واحد لاختها واحد لبنتها فان ماتت الاخت  
 عن ابن وبنت كانت مسئلتها من ثلاثة وما في يدها واحد وهو ما ينقصض به في اثنتين وثلاثين والعمل  
 ما عرفته فتعتبر الاثنتين والثلاثين تعصبا أولا والثلاثة تعصبا ثانيا وهكذا اذا ماتت البنت الاخيرة (قوله وهذا  
 علم العمل فلا تغفل) أشار به الى الاستيقاظ الى هذا العمل لدقته واحتياجه الى تأمل وفكر انتهى والله تعالى  
 أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الخارج)

قدم هذا الباب على ذكر التصحیح لتوقفه عليه والخارج جمع مخرج وهو فعل من الخروج والمراد منها مواضع  
 خروج هذه الفروض الستة من الاعداد (قوله ومخرج كل كسر بمجه) مفردا كالنصف أو كسرا كالثلثين  
 وسعى الكسر هو المخرج الذي يشارك في المروف والاولى تقديم هذه العبارة على قوله الفروض وقد يقال  
 ذكره دخولا على المصنف وعلم ايضا ان المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض  
 أقل فان النصف أكثر من الربع ومخرجه أقل من مخرجه وان الخارج أقل من الفروض بواحد لان مخرج الثالث  
 والثلثين واحد (قوله والسدس من ستة) كون الستة مسميا للسدس انما هو باعتبار الاصل فان أصل ستة

وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت  
 نصيبه من الاول في الثاني أو وفقه ونصيبه  
 من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وفقه  
 (ولومات ثالث) قبل القسمة (جعل المبلغ)  
 الثاني (مقام الاولى) جعل (الثالثة)  
 مقام (الثانية) في العمل (وهكذا) كلمات  
 واحد تقية مقام الثانية والمبلغ الذي قبله  
 مقام الاولى الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل  
 فلا تغفل  
 (باب الخارج)

(الفروض) المذكورة في القرآن (نوعان)  
 الاول النصف ومخرج كل كسر بمجه كالربع  
 من أربعة الا النصف فانه (من اثنتين والربع  
 من أربعة والثلث من ثمانية والثاني الثالث  
 والثلاثان) كلاهما (من ثلاثة والسدس

سدسة قلبت السين الثانية ناء وكذلك الدال وأدغمت التاء في التاء فصارت ستة (قوله على التضعيف) أراد بذلك  
 ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وأن الربع اذا ضعف حصل النصف وهكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا  
 واذا ضعف الثلث صار ثلثين (قوله والتنصيف) أراد أن النصف اذا نصف صار ربعا وان الربع اذا نصف صار  
 ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين والسبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا ما هو الاقل  
 من تلك الفروض مقدارا فوجدوه الثمن الذي يخرج به الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر  
 فجعلوا هذه الثلاثة نوعا واحدا ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي يخرج به الستة ووجدوا  
 الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة الاخرى نوعا آخر وقد يقال انما سمي النوع الاول  
 بالاول لانه نصيب اول الموجودات من الناس أعنى الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه (قوله قلت واخصر  
 الكل الخ) هذا يقتضي ان المراد جمع الفروض من غير تكتة أخرى والذي ذكره شراح السراجية ان الفرض  
 من الاقسار على التضعيف والتنصيف الاكتفاء بحفظ فرض من كل نوع اما الاعلى أو الاوسط أو الادنى  
 ويعرف بذلك بقية الفروض (قوله أحاد) أي فرض واحد قل بن كمال عن الواحدى في شرحه ديوان المتقي  
 أنه لا يقال أحاد بالافراد بل لابد من التكرار بخلاف منى وثلاث (قوله فكل عدد يكون مخرجا للجزء) أي أقل  
 جزء كالثمن فهو مخرج اضعفه وهو الربع وضعف ضعفه وهو النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء  
 داخل في مخرج ذلك الجزء أي مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء وعادله فخرج الضعف ههنا من مخرج  
 جزئه فيستغنى بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهو داخل في مخرج السدس  
 الذي هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن (قوله فاذا كان في المسئلة  
 الخ) مثل لاختلاط النصف بكل النوع الثاني ولم يثل لما اذا اختلط النصف ببعضه وذكره السيد فقال كما اذا  
 اختلط النصف بالثلث فقط كما اذا تركت زوجا واختين لام أو اختلط بالثلثين فقط كما اذا خلفت زوجا  
 واختين لاب وأم أو اختلط بالسدس وحده كما اذا خلف بنتا وأم أو اختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت  
 زوجا واختين لاب وأم واختين لام أو اختلط بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجا واختين لاب وأم وولدا أم  
 أو اختلط بالثلث والسدس كما اذا تركت زوجا واختين لام واما (قوله لتركبها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما  
 يظهر اذا لم يكن في المسئلة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيمكنني بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث  
 والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيمكنني بها (قوله فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر) أي من  
 الشقيقتين والاختين لام والام وهذا مثال لاختلاط الربع بكل النوع الثاني ومثال ما اذا اختلط ببعضه  
 وهو الثلثان فقط زوج وبنتان أو الثلث فقط زوجة وأم أو السدس فقط زوجة وواحد من أولاد الام أو الثلثان  
 والسدس مع زوجة واختان لاب وأم أو الثلثان والثلث زوجة واختان لاب وأم واختان لام أو الثلث  
 والسدس زوجة وأم واختان لام (قوله لموافقة الستة بالنصف) هذا اذا كان السدس موجودا  
 في الفرائض وأما اذا لم يكن موجودا والموجود الثلث أو الثلثان أو هما فاضرب الثلاثة بمخرج ما ذكر  
 في الاربعة للمباينة بينهما (قوله ببعض الثاني) مثال اختلاطه بالثلثين والسدس زوجة وبنتان وأم ومثال  
 اختلاطه بالثلث والسدس على رأي ابن مسعود زوجة وأم واختان لام وابن محروم ومثال اختلاطه بالثلثين  
 والثلث على رأيه أيضا زوجة وابن مسعود واختان لاب وأم واختان لام ومثال اختلاطه بالثلثين فقط  
 زوجة وبنتان ومثال اختلاطه بالسدس زوجة وام وابن ومثال اختلاطه بالثلث فقط زوجة وابن رقيق  
 واختان لام على رأيه أيضا (قوله فقيرته ورأى ابن مسعود) لان المحروم عنده يحجب بحجب النقصان  
 كما اذا ترك ابنها كافرا وزوجة وأم واختين لاب وام واختين لام فان الابن المحروم عنده يحجب الزوجة  
 من الربع الى الثمن وأما على رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان لامرأة فوجب أن يكون صاحب  
 الثلثين بنتين وصاحب السدس أما أوجدة وحيتة فيندم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام أو اولادها  
 والام هنا قد حجت من الثلث الى السدس وأولادها قد حجبوا من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن والثلثين  
 والسدس فقط دون الثلث فهذه المسئلة عند ابن مسعود من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلثين  
 وعند غيره من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وظاهر عبارته ان اختلاط الثمن ببعض الثاني مطلقا يأتي

على التضعيف والتنصيف فقول مثلا الثمن  
 وضعفه وضعف ضعفه أو تقول النصف  
 ونصفه ونصف نصفه أو نصف كل وضعفه  
 أن يقول الربع والثلث ونصف كل وضعفه  
 فإذا جاء في المسئلة من هذه الفروض أحاد  
 فخرج كل فرد منفرد بمسألة واحدة  
 وإذا جاء منى أو ثلاث وهما من نوع واحد  
 فكل عدد يكون مخرجا للجزء وذلك العدد  
 أيضا يكون مخرجا للضعفه وضعفه وضعفه  
 هي مخرج للسدس وضعفه وضعفه وضعفه  
 (فاذا اختلط النصف) من النوع الاول  
 (بكل) النوع الثاني أي الثلاثة الاخر  
 (أو ببعضه) فاذا كان في المسئلة نصف  
 وثلثان وثلث وسدس كزوج وشقيقة  
 واختين لام وأم (فمن ستة) لتركبها من ضرب  
 اثنين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع) من النوع  
 الاول بكل الثاني أو ببعضه فاذا كان  
 في المسئلة زوجة ومن ذكر (فمن اثنين عشر)  
 لتركبها من ضرب الاربعة في ثلاثة لموافقة  
 الستة بالنصف (أو) اختلط (الثمن) من  
 النوع الاول ببعض الثاني وأما بكنهه فقسير  
 منه والاهلى رأي ابن مسعود

على قول الجمهور وقد علمت انه لا يجمع مع الثالث واجتماعه معه انما هو على رأيه أيضا سواء كان منفردا  
أو مع الثلثين أو مع السدس (قوله أو في الوصايا) كما إذا وصى بمن تركته وببناتها وبناتها وأجازت الورثة  
أو عدت قجرى على فظيما قال ابن مسعود (قوله في ثلاثة ما اقتدنا الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان في المسئلة  
سدس وأما اذا لم يكن فيها بل كان فيها ما يخرج الثلاثة فتضرب الثلاثة كل الخارج في الثمانية للمباينة  
(قوله ولا يجمع) أكثر من أربعة فروض في مسئلة واحدة) اعترض بأنه قد يجمع خمسة وستة أما الأولى  
فيكون زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأما الثانية فكما اذا كان مع من ذكر زوجة بأن كان خنثى  
مشكلا اذ هي رجل انه زوجته وأدت امرأة انه زوجها وأقام كل بينة فانه يثبت لكل فرضه ويمكن أن يجاب  
بأن الأولى تكرر فيها السدس والكلام في أربعة فروض لم يكثر أحدها وبأن الثانية نادرة والنادر لا يحكم له  
(قوله ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس) قد علمت ان مسئلة الخنثى اجتمع فيها ستة منهم وقد علمت الجواب  
(قوله واذا انكسر سهام كل فريق الخ) اعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام  
والرؤس وأربعة بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة فأحد ما يسمى الاستقامة وهو ما اذا كان سهام كل فريق منقسمة  
عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كأبوين وبناتين والثاني الموافقة وهو ما اذا انكسر نصيب على طائفة  
واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤس من انكسر عليهم السهام في أصل المسئلة  
ان لم تكن عائلة وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة كأبوين وعشر بنات أو زوج وأبوين وست بنات والثالث  
أن ينكسر كذلك ولا يكون بين السهام والرؤس موافقة فيضرب كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام  
في أصل المسئلة كزوج وبنات وثلاث أخوات لام أو في أصلها مع عولها كزوج وخمس أخوات لاب وأم أو لاب  
وأربعة منها بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وقد ذكر المصنف ستة وحذف  
الاستقامة لظهورها وهذه الأصول الأربعة لا تأتي الا فيما اذا كان الكسر على طائفتين فأكثر فان قيل لم تعتبر  
هذه الأصول الأربعة بين السهام والرؤس كما اعتبر بين الرؤس والرؤس بل اسقط منها التداخل قلنا لم يعتبر  
التداخل بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم تنقسم السهام على الرؤس أو الى المعادلة ان انقسمت رومالا اختصار  
مثال الاول زوج وابنان وابنتان أصل المسئلة هنا أربعة للزوج وأحد منها والثلثة الباقية بين الابنين  
والبناتين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان بمنزلة أربع بنات انضم الى رأسى البنات والثلثة لا تنقسم على الستة  
لكنهما متوافقتان بالثلث فرد عدد الرؤس الستة الى وقفة وهو اثنان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتصح  
منها المسئلة قد كان للزوج واحد وقد ضرب بناته في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنان فأعطيهما اياهما والباقي  
ستة تنقسم على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبناتان أصل المسئلة ستة فالسدسان وهما اثنان للابوين  
والثلثان وهما أربعة للبناتين وهي مستقيمة عليهما كما في صورة التماثل فـ كان بين السهام والرؤس تماثله فلذا  
صار الأصول المحتاج اليها سبعة لثمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر  
تداخل أو توافق أو تباين فاذا يعمل قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما عمل في أصله فنكتفي في التماثلين بواحد  
منهما ويؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبالغ الى أحد التماثلين ويعمل على ما تقتضيه  
هذه النسبة ذكره السيد (قوله في أصل المسئلة) أي فقط ان لم تكن عائلة كالمثال الذي ذكره (قوله وعولها)  
أي وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة تحذف المعطوف عليه ومثاله زوج وخمس أخوات لاب وأم أو لاب وأصل  
المسئلة ست النصف وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو أربعة للأخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر  
سهام الأخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعنى الاربعة والخمسة مباينة فضر بنات عدد رؤسهن  
وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار الحاصل خمسة وثلثين فتم تصحيح المسئلة (قوله وان وافق  
سهامهم عدد هم) الضمير فيها الى الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله في أصل المسئلة) أي ان لم تكن عائلة كالمثال  
الذي ذكره (قوله وعولها) أي وفي أصلها مع عولها ان عالت ومثاله زوج وأبوان وست بنات فأصل المسئلة  
اثنان عشر لاجتماع الربع والسدس والثلثين فللزوج ربعها وهو ثلاثة وللأبوين سدسها وهما أربعة وللبنات  
الست ثلثاها وهي ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعنى الثمانية على عدد رؤسهن  
فقط لم يكن بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فرد ناعدا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضرب بناته

أو في الوصايا فلهذا (فان أربعة وعشرين)  
زوج وبناتين وأم تركها لمن ضرب الثمانية  
في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف  
ولا يجمع أكثر من أربعة فروض في مسئلة  
واحدة ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس  
طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق  
واذا انكسر سهام كل فريق عليهم ضربت  
عدد هم في أصل المسئلة (وهولها ان  
كانت عائلة) كما مرأة وأخوين) للمرأة الربع  
يقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب  
اثنين في أربعة فتصح من ثمانية (وان وافق  
سهامهم عدد هم ضربت وفق عدد هم في  
أصل المسئلة) وعولها (كما مرأة وست  
أخوة) فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب  
اثنين في أربعة فتصح من ثمانية أيضا

في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع في الاصول الاربعة التي بين عددي الرؤس (قوله وعولها) لم يذكّر في السراجية ولا في شراحتها العول في الانكسار على أكثر من فريق واحد وصورته زوجة وثلاث اخوات اشقاء وثلاث اخوات لام (قوله فاطلب المشاركة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) أي أعداد الرؤس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين الاعداد والاعداد) أي ثم اطلب المناسبة بين أعداد الرؤس بعضها مع بعض (قوله ثم افعل كما فعلت في الفريقين الخ) لم يذكّر في الفريقين الا المماثلة فقط وأما صورتنا التوافق والتباين المتقدمتان فوضعهما في الانكسار على فريق واحد (قوله يسمى جزء السهم) ويسمى المضروب (قوله كك أربع زوجات الخ) أصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس وهو انسان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فأخذنا مجموع رؤسهن وهو ثلاثة وللزوجات الأربع الاربعة وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فأخذنا عدد الرؤس بقامه وللأعمام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما مائة فأخذنا عدد الرؤس بأسره ثم طلبنا النسبة بين أعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو أكثر أعداد الرؤس فضر بنا في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر ومنها تصح المسئلة (قوله كك أربع زوجات وخمسة عشر جدة الخ) الاولى خمس عشرة كما في بعض النسخ وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الأربع والثنى وهو ثلاثة ولا ينقسم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثاني عشرة الثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة وللجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهن وبينه وبين عدد رؤسهن مائة فخططنا عدد رؤسهم فحصل اناسم أعداد الرؤس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهم التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فرددنا احدهما الى نصفها ووضربناه في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فضر بنا ثلث أحدهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فضر بنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار الحاصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتمت المسئلة وستعلم معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما رأيت وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون فلان زوجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد رؤسهما وسهامهما مائة فأخذنا عدد رؤسهما وهو انسان وللجدات الست السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن وهو ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن مائة فخططنا عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهن وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فأخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مع اناسم الاعداد المأخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها أعداد متباينة فضر بنا الاثني في الثلاثة فصار ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان لازم وجبتين من أصل المسئلة ثلاثة ضربناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستمائة وثلاثون فاكل واحدة منهما ثمانية وخمسة عشر وكان للجدات الست أربعة وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار ثمانية وأربعين فاكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشرين عشرة عشر ضربناها في المضروب المذكور بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فاكل واحدة منهن ثمانية وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فاكل واحدة منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون ذكره السيد (قوله يحصل جزء السهم) وهو المبلغ الثالث لانه تحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن المضرب في الثالث مبلغ ثان ومنه ومن المضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جزء السهم (قوله اسهامهم) راجع الى

فان انكسر سهام فريقين أو أكثر وعدد رؤسهم متماثلة ضربت أحد الاعداد في أصل المسئلة وعولها (كثلاث بنات وثلاثة أعمام) فتكفي بأحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على ثلاث فرق أو أربع فاطلب المشاركة أولا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه بالمباينة فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة أشار اليه بقوله (وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت أكثر الاعداد) لتداخلها (في أصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح (وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جدة وثمان عشرة بنتا وستة أعمام ضربت وفق أحدهما) أي أحد الاعداد (في جميع الآخر) وهو في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك ثم المجموع وهو جزء السهم وهو مستان مائة وثمانون في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح (وان تباينت) أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم (كأربعين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام ضربت أحدهما) أي أحد الاعداد (في جميع الثاني والحاصل في جميع الرابع) يحصل جزء السهم والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم وهو مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات اسهامهم بالنصف فاضربها في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف وأربعون ومنها تستقيم

البنات والحدقات ويظهر ذلك من المثال السابق وانما ذكر ذلك التاميل لانه لو لا هذه الموافقة لاراد التصحيح على  
العدد المذكور قال المصنف واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتباين الخ التماسا في هذه  
المفهومات ظاهرا لا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه  
الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كافي قوله تعالى وواحد ناموسى فان الموجود  
من موسى عليه الصلاة والسلام قبول للوعد وكافي قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض  
قبول العلاج فموسى على نيينا وعليه افضل الصلوة واتم السلام بشيوله الوعد مواعدا وعد المريض بقبول  
العلاج مع الجا واجيب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاكثر اناء القليل اياه فانه لما في بعده  
ايه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى وفي وبان هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى المعقود بقامه فيها  
(قوله في تقسيم التركة) أى على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله فتمثال العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشمل  
الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بان  
ما يساوى نصف مجموع حاشيته قربا وبعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة  
والاخرى واحد ومجموعهما أربعة والاثني نصف الاربعة وهاتان الحاشيتان قريبتان واليه يدان تظهران  
في غير الاثني الثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والعليا البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة  
نصفها وعرف بعضهم العدد بأنه ما يقع في جواب كم هو وما يقع في مراتب العدد فيشمل الواحد والصحيح الاول  
(قوله كون احدهما مساويا للآخر) ويسمى العددان متماثلين ومثل الشيء هو ما يتحد معه في الذاتيات وقد  
يستعمل في المشابه وهو المتحد في الوصف والاول مراد لان الاربعة مع الاربعة مثلا متحدان في الذات (قوله  
كثلاثة وثلاثة) لا بد من اعتبارهما في محلين = الرأس والسهام والايها الثلاثة مجتزئة عن الجمل لا تعد فيها  
فلا تصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يتحقق فيما عدا التماثل (قوله على ما هنا)  
وعلى ما ذكره في السراجية من ادمان آخران الاول منهما ما أن تزيد على الاقل مثله او امثاله فياوى الاكثر  
الثاني أن يكون الاقل جزءا لا كثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا افتناه فهو عين الاول واختلاف بالعبارة  
(قوله أى يقضيه) ومعنى افتنا انه اذا اتى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء هذا هو التداخل  
اصطلاحا وما هو لغة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا اردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة  
التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصله ان طريقين معرفة التوافق والتباين الاتيين العددين المختلفين  
أن ينقص من الاكبر بقدر الاقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة  
مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي أقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة  
من السبعة مرتين بقي واحد وهو أقل من الثلاثة فاذا اسقطت من الثلاثة مرتين بقي واحد فهما متباينان  
وان اتفقا في غير الواحد كالثمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت الثمانية من العشرين مرتين بقي أربعة  
واذا اسقطت الاربعة من الثمانية بقي أربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقه فهما متوافقان بالربع ومعنى  
هذه العبارة ونظائرها = المتوافقين بالنصف ان مخرج الربع أو النصف بعدهما (قوله وان توافقا في اثنين  
فبالنصف) كما في الاربعة والعشرة (قوله أو ثلاثة) كما في التسعة والاثني عشر (قوله هكذا) أى وان توافقا  
في الاربعة كالثمانية والاثني عشر فبالربع وفي الخمسة والخمسة عشر وفي الستة بالسدس كالثني  
عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كاربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمانى = ستة عشر  
مع أربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين  
وتسمى هذه الهكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسور واصمه ففطق الكسر هو الحاصل من ضرب أحد  
عددين صحيحين في الآخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس أو مخرج الثلث  
في مخرج الربع فيمكن أن ينطق بكسوره كنصفه وثلاثة وربعه وسدسه واصمه ما لا يكون كذلك كأحد عشر  
فانه ليس بحاصل من ضرب أحد عددين صحيحين في الآخر فكسره يسمى أصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره  
فالكسر الاصم ما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من أحد عشر جزءا والمنطق هو الذي يمكن  
التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التامة وما تركب منها بالاضافة والتكرير (قوله أو أحد عشر) كاثني

(واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتباين الخ التماسا في هذه  
والتداخل والتباين بين العددين) هذه  
مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (قائل  
العددين كون أحدهما مساويا للآخر)  
كثلاثة وثلاثة (وتداخل العددين المختلفين)  
بأحد أصمين على ما هنا ما (أن هذا أقلها  
الاكثر) أى يقضيه (أو يكون أصم بلا كسر  
منقسم على الأقل خمسة أو اثنين) (رتوافق  
كسبعة الستة على أى لا يقضى) (أقلها  
العددين أن لا بعد) أى لا يقضى (كالثمانية مع  
الاكثر) (بعضها عدد ثالث) (كالثمانية مع  
العشرين بعدهما أربعة فيتوافقان بالربيع  
(وتباين العددين أن لا بعدا) (أصلها كالتسعة مع  
الختلفين) (بعضها عدد ثالث) (أصلها كالتسعة مع  
العشرة) (واذا اردت معرفة التوافق  
والتباين بين العددين المختلفين) (مرارا حتى اذا اتفقا  
من الاكثر من الجانبين) (مرارا حتى اذا اتفقا  
في درجة واحدة) (فان توافقا في واحد تباينا  
ولا وفق) (وان توافقا في اثنين فبالنصف  
أو ثلاثة فبالثلث) هكذا (الى العشرة)  
وتسمى الكسور والمنطقة (أو أحد عشر) (جزء  
من أحد عشر

وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من احد عشر وهذا بمغزلة  
 قوله برديع من أربعة فانه في التوافق لا ينطبق بنفس العدد الذي يقع به التوافق وانما ينطبق بكسر **ك** الريع  
 اذا وقع التوافق في أربعة (قوله وهكذا) أي يجز من اثني عشر في أربعة وعشرين مع ستة وثلاثين وفي جزء  
 من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلاثين وفي جزء من خمسة عشر في ثلاثين وخمسة وأربعين وفي جزء  
 من ستة عشر في اثنين وثلاثين وثمانية وأربعين وفي جزء من سبعة عشر في أربعة وثلاثين وواحد وخمسين  
 وفي جزء من ثمانية عشر في ستة وثلاثين وأربعة وخمسين وفي جزء من تسعة عشر في ثمانية وثلاثين وسبعة  
 وخمسين قوله فيما أي في جزء السهم وهو مائتان وعشرة كما اذا ضربت نصيب الزوجتين وهو ثلاثة من أربعة  
 وعشرين في مائتين وعشرة تبلغ سقاة وثلاثين (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) هذا يقال له قسمة النصيب  
 (قوله يخرج نصيبه) ففي المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة  
 فازا قسمتها عليهما ما كان الخارج واحدا ونصفا فازا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلاثمائة  
 وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتها  
 على العشر التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أخماس فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل  
 ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للبنات من أصلها أربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي  
 عددهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة  
 وكان للأعمام من أصلها واحد فاذا قسمتها على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته  
 في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب **ك** كل عم (قوله والوضع طريق النسبة)  
 انما كانت أوضح لانه لا يحتاج فيها إلى قسمة وضرب بخلاف غيرها (قوله وهو أن تنسب سهام كل فريق الخ)  
 ففي المسئلة المذكورة اذا نسبت سهام المراتين وهي ثلاثة إليهما كانت النسبة مثلا ونصفا واذا أعطيت كل  
 واحدة منهما من المضروب مثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه **ك** كان ثلاثمائة وخمسة عشر واذا نسبت سهام  
 البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل فاذا أعطيت كل بنت  
 مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلاثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد  
 رؤسهن وهي ستة **ك** كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون  
 واذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم كانت النسبة سبع واحد فاذا أعطيت كل واحد منهم  
 سبع المضروب حصل له ثلاثون ولما كان المقصود من الموارث إعطاء كل وارث حقه ذكر والطره فالثلاثون  
 اعتناء به الطر بقان السابقة وطريق أخرى تسمى قسمة المضروب وهو أن تقسم المضروب على أي فريق شئت  
 ثم اضرب الخارج من تلك النسبة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فال حاصل نصيب كل واحد  
 من آحاد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة اذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة  
 وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب ما من أصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي  
 لكل واحدة منهما واذا قسمت على البنات العشر خرج أحد وعشرون فاذا ضربته في نصيب ما من أصل المسئلة  
 وهو ستة عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمت أيضا على الجدات الست خرج خمسة  
 وثلاثون فاذا ضربته في نصيب ما من أصل المسئلة وهو أربعة عشر خرج مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة واذا  
 قسمت المضروب على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب ما من أصلها وهو واحد  
 كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم (قوله يعني كلا وحده) فالواو يعني أدلان التركة اذا كانت وافية بجميع  
 الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة وان لم تكن وافية لم يبق للورثة  
 شيء فلا قسمة بينهم أكل الدين وفي حاشية بهم زاده المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمتها بين أفراد كل من  
 الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك (قوله فان **ك** كان بين التركة والتصحیح مماثلة فظاهر)  
 كما ذكرنا ما وأبواب أربع بنات والتركة ستة دنانير (قوله والوافق للسر اجبية وغيرها في وفق التركة الخ) المذكور  
 في السراجية وغيرها كما رخصه السيد في غير محل أن حكم المباشرة يجري في الموافقة والمداخلة فيضرب سهام  
 كل وارث من التصحيح في جميع التركة ولما وافقة طريق أخرى وهي ما ذكرها الخارج وهي أن تضرب سهام

وبكذا) ويسمى الأصم (واذا أردت معرفة  
 نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والأعمام  
 وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على  
 الكل (فأضرب ما كاله) أي لكل فريق  
 (من أصل المسئلة فيما) أي في جزء السهم  
 الذي ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه  
 أي ذلك الفريق (ثم اذا) أردت معرفة  
 نصيب **ك** كل واحد من آحاد ذلك الفريق  
 (بسر سهام كل وارث في) جزء السهم  
 (المضروب يخرج نصيبه) والوضع طريق  
 النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق من  
 أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم وحصلهم ثم  
 تعطي مثل تلك النسبة من المضروب لكل  
 واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا أردت  
 قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني كلاً  
 وحده لا معا فتقدم الغرماء على قسمة الموارث  
 كما في شرح السراجية للسيد (فان كانت بين  
 التركة والتصحیح) مماثلة فظاهر (ووافق  
 ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع  
 التركة) كذا نسخ المتن والشرح والوافق  
 للسراجية وغيرها في وفق التركة

كل وارث في وفق التركة ثم تقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج هو نصيب ذلك لوارث وتشارك المداخلة  
الموافقة في ذلك فلك في كل من الموافقة والمداخلة طريقة التباين وطريقة الضرب في الوفاق وبيان صورة  
المباينة اذا ماتت عن زوج وأم وبنين اثنين والتركة خمسة وعشرون ديناراً فصل المسئلة من ستة وقول  
الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سهمان وبين التركة والتصحيح وهو ثمانية تباين  
فاذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة  
يحصل خمسة وسبعون ثم اقسّم هذا المبلغ على التصحيح أعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة اشمان ديناراً فهذا  
نصيب الزوج من تلك التركة واضرب أيضاً نصيب الأم من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل  
خمس وعشرين فإذا قسمتها على الثمانية يخرج ثلاثة دنانير وعن دينار فهي نصيب الأم من التركة واضرب  
نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وخمسون فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية يخرج  
سبعة دنانير وربع دينار فهي نصيب كل أخت من التركة فإذا فرضنا ان التركة في هذه المسئلة خمسة وخمسون ديناراً  
كان بين التصحيح والتركة موافقة بالنصف وإذا فرضناها أربعة وعشرين ديناراً كان بين التصحيح والتركة مداخلة  
ولك في هاتين السورتين العمل كعمل المباينة ولك أن تضرب نصيب كل وارث في وفق التركة ثم تقسم المبلغ  
على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل وارث والموافقة في صورتها ظاهرة والوجه في المداخلة ان المتداخلين  
كالثمانية والأربعة والعشرين ينتزعهما في كسر وهو النصف مخرجه أقل المتداخلين وهو ثمانية فها في حكم  
المتوافقين وبيان ما إذا كان في التركة كسر ذكره السيد فله رأياً ما إذا كان فيها كسر احتج الى بسط التركة  
لتصير من جنس واحد وطريق البسط أن تضرب التصحيح من التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك  
الكسر ثم تضرب العدد الذي صحت منه المسئلة في مخرج كسر التركة أيضاً ثم تعمل بالحاصلين ما رمت من الضرب  
والقسمة فيكون الخارج نصيب ذلك الوارث الواحد فإذا فرضنا ان التركة في المسئلة المذكورة خمسة وعشرون  
ديناراً وثلاث خمرات الخمسة والعشرين في مخرج الثلث أعني ثلاثة يحصل خمسة وسبعون تزيد عليه الثلث  
فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة أيضاً فحصل أربعة وعشرون فإذا ضربنا  
نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك  
الوارث كأن التركة ستة وسبعون وكان التصحيح أربعة وعشرون انتهى (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب  
كل فريق) أي قسّمه في التركة في صور ثلاثة المباينة والموافقة والمداخلة وتقسّم الحاصل على جميع  
التصحيح فما خرج فهو نصيب كل فريق كما ظهر لك من نصيب الاثنين في المسئلة السابقة ولك في الموافقة  
والمداخلة الطريق الأخرى التي تقدمت وانما قدم بيان نصيب كل وارث على بيان نصيب كل فريق والترتيب  
الطبيعي على عكس ذلك لما فيه من ذكر الحمل أولاً ثم الفصل لانه المقصود الاهم فتأمل (قوله وأما قضاء الديون)  
أي القسمة لقضاء الديون (قوله فان وفق) أي المتروكة بقضائهم فبالقسمة يحصل المقصود ونعمت التوفية (قوله  
وتعقد القرماء) أما إذا لم تعقد القرماء فبأخذ القرماء بقية بعد التجيز (قوله ينزل مجموع الديون بالتصحيح  
للمسئلة الخ) لا صورته ما تفضل وتترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير ولا آخر خمسة دنانير فخرج  
الدينين خمسة عشر فاجعله بمنزلة التصحيح واظهر بينه وبين التركة وهي تسعة دنانير فان كان بينهما موافقة كهذه  
الصورة فانهم متوافقان بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة في وفق التركة حصل ثلاثة وثلاثون فإذا  
قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح الذي هو خمسة يكون الخارج ستة فهي نصيبه من التركة وإذا ضربنا دين  
من له خمسة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمنا هذا على وفق التصحيح الذي هو خمسة حصل  
ثلاثة فالخارج هو نصيبه من التركة والجهة في هذه المسئلة ولو كانت التركة في هذه الصورة ثلاثة عشر كان بينها  
وبين التصحيح أي مجموع الديون الذي هو بمنزلة التصحيح وهو خمسة عشر مباينة فاضرب نصيب كل فريق من  
جميع هذا التصحيح في جميع التركة واقسمه على جميع التركة فما خرج فهو نصيب كل فريق فإذا ضربنا دين من له  
عشرة في ثلاثة عشر حصل مائة وثلاثون فإذا قسمنا هذا على خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثون نصيب  
من له عشرة ووضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع التركة يبلغ خمسة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة  
عشر خرج أربعة وثلاثون وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين

وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة  
وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعبد كل ذلك  
في معرفة نصيب كل فريق) منهم وأما قضاء  
الديون فان وفق فيها (و) ان لم يوف وتعدد  
القرماء (ينزل مجموع الديون بالتصحيح)  
للمسئلة (و) ينزل (كل دين غير كسها ثم  
وارث)

التركة والتصحیح . ووافقة بالخمر مع كونها ممتداً خلیفاً لضرب دين صاحب عشرة في خمس التركة وهو واحد  
 يبلغ العشرة واسم المأصل وهو عشرة على خمسة التصحیح وهو ثلاثة فيكون الخارج ثلاثة وثلاثون نصيب  
 من كان له عشرة واضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الخارج على وفق التصحیح وهو ثلاثة  
 فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة (قوله وتعمل كما تست) أي من الضرب في جميع  
 التركة في صورة التباين والتداخل والتوافق ولأن في صورة التوافق والتداخل اعتبار الوفاق فيه أيضاً (قوله  
 ثم شرع في مسألة الخارج) هو فاعل من الخروج وفي اصطلاحهم تصالح الورثة على اخراج بعضهم عن  
 الميراث بما دون حصته منه وهو جائز ذكره محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي الله عنهما واذكر عن جرير بن  
 دينار أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف وهي غاضرة الاشجعية طلقتها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة  
 في العدة فورئها عثمان رضي الله تعالى عنه وكانت مع ثلاث نسوة آخر فصل الحواريين ربع غنمها على شرطه ثلاثة  
 وغنمين ألف دينار وذلك دليل على جوازها انتهى أكل الدين وكان عبد الرحمن بن عوف قد قام الله في ماله أربع  
 مزارق في حياته بالنصف تصدق في كل مرة بالنصف وأمسك النصف وهو دليل على أنه لا بأس بجمع المال  
 من حله فعن النبي صلى الله عليه وسلم نعم المال الصالح للرجل الصالح (قوله والغرماء) حكم الغرماء حكم الورثة  
 في القسمة والخارج هكذا يفاد منه ولم يذكر في السراجية وشراؤها الغرماء ولعله لأن الحال لا يختلف باعتبار  
 ادخال الغرماء المصالح وطرح سهامه (قوله معلوم منها) ذكر بعضهم أنه إذا أخرج الورثة واحداً حصته تقسم بين  
 الباقيين على السواء وإن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث أي وكأولاً امتساوين فيه وإن كان مما ورثوه فعلى قدر  
 ميراثهم انتهى وفي روح الشروح عن التنية لو صالح وصي الميت بين زوجته وبناته وأخذت الزوجة بدل الصلح  
 أي من التركة ثم ظهر وارث آخر فالباقي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة أغماصحت مع البنين  
 دون غيرهما لا يثبت اليها انتهى وتقييده بالمعلوم ليخرج المجهول فإنه لا يصح الصلح عليه وإن صح عنه (قوله أي  
 طرح سهامه من التصحیح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامه من التصحیح انتهى سيد  
 (قوله من ثلث أصل المال) وهو ثلث الباقي وهو واحد وهذا في حق من يحتضنها حاله الذي به بإذخاله  
 وبفرضه عدماً وأما من لا يختلف الحال فيه كذلك كما إذا كان بدل المأبأة لا يلزم أن وهي أربعة إلى عدد  
 سهامها وللأب سهمين على كلا التقديرين ولو فرض أن المأبأة هو المصالح على شيء من التركة فالملكان له أمانة وأربعة  
 فإذا طرح نصيب المأبأة بقي خمسة ثلاثة للزوج واثنتان للام فيجعل الباقي أخماساً بين البنت كل واحد للزوج  
 ثلاثة أخماس وللأم خسان ولو فرض أن المأبأة هي التي صولحت على شيء وخرجت كات المستكر أيضاً من ستة  
 فإذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ثلاثة من الزوج وواحد للام (قوله فيه نظر)  
 يمكن توجيهه بأن المراد أنه أخذ سهمه وخرج وكان الحق للباقي على اعتبار سهامهم في أصل المسئلة مع بقائه  
 (قوله نحو ما تحزر) من قوله فاطرح سهامه من التصحیح وهو ثلاثة الخ (قوله قال الخ) أصل قال قول  
 تحزرت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً والقول والمقال والفتالة صادرة ويقال لما فاسد من القول قالة وقال وقيل  
 ويقال قولاً ما لم أقف إذا نسب إليه ولم يقله ورجل مقول ومقوال وقول كبير القول والقول هو الانظار الموضوع  
 المعنى خلافاً لما أطلقه على الممهل أيضاً وفي القاموس أو القول في الخير والقال والقيل والقال في الشر أو القول  
 مصدر والقيل والقال اسمان له والمقول كقيل للسان والمال أو من ملوك خير يقول ما يشاء فينفذ وقاتل عليهم  
 احتكم والشئ اختاره وقال به غلب به ومنه سبحانه من تعطف بالعز وقال به وقال ابن الأنباري قال يحيى بمعنى  
 تكلم وضرب وغلب ومات ومال واستراح وأقبل انتهى مختصراً والمواظب من التأليف وهو إيقاع الالف بين شيئين  
 أو أشياء وهو أخص من التركيب لأن مادته لا تفيد إيقاع الالف ثم اشتهر في ألف كتابي أي علم كان لتناسب  
 مسائل ما ألف فيه وفي تعريفات العلوم لابن كمال بأشكال الترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحاً جعل  
 الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والترتيب  
 كذلك لكن ليس إيراداً من نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر ثم قال التأنيف والتأليف هو جعل الأشياء الكثيرة  
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعض اجزائه نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر أم لا فعلى هذا يكون  
 التأنيف أعم من الترتيب انتهى (قوله العبد) هو الإنسان حرّاً كان أو رقيقاً والمولود كالعبد وجهه عبدون

وتعمل كما ترغم شرع في مسألة الخارج فقال  
 (ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء)  
 معلوم (منها طرح) أي طرح سهامه من  
 التصحیح وجعل كانه استوفى نصيبه (ثم قسم  
 الباقي من التصحیح) أو الدين (ز) على سهام  
 من بقي منه (ثم قسم منه كزوج وأم  
 من بقي من الزوج على ما في ذمته من المهر  
 وتم تصالح الزوج على ما في ذمته من المهر  
 وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من  
 التصحیح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي  
 ما عدا المهر بين الأم والعم أولاً فابقدر  
 سهامها من التصحیح قبل الخارج وحسبته  
 ونسبها من اللام وسهم المأبأة لا يجوز أن  
 يجعل الزوج كان لم يكن لثلاث الباقي لأنه  
 الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث سهمان وهو  
 حينئذ يكون للام سهم وللمأبأة سهمان وهذا  
 خلاف الإجماع فإنه السيد وغيره قلت وهذا  
 هو الوجه وأب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة  
 صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين  
 وغيرهما على ما عندي من التصحیح فاقسمها  
 الباقي للام سهم وللمأبأة سهمان قطب الدين  
 خازن الإجماع وقال العلامة فاجعله  
 مجرد من سلطان في شرعه لا كزوج فاجعله  
 كأن لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحزر قدبر  
 قال مؤلفه العبد

وعبيد وأبيد وعباد وعبدان وعبدان ~~كسر~~ نعت مستمدة الدال ومعادة كشخة ومعابد وعبداء  
وعبدتي وعبد بضمتين وعبد كسندس ومعبوداه والعبد نبات طبيب الرانحة والنخل القصير العريض  
وجبل وموضع ببلاد علي وبالتركين الفضب والجرب الشديد والندامة وملامة النفس والحرص والانكار  
وفي حديث معضل ان أول الناس دخولا الجنة عبد أسود يقال له عبود وذلك ان الله عز وجل بعث نبيا الى  
أهل قرية فلم يؤمن أحد الا ذلك الاسود وان قومه احتقروا له بئرا فصبروه فيها واطبقوا عليه حفرة عظيمة كما  
ذلك الاسود يخرج فيحطب فيبيع الحطب ويشتري به طعاما ويشربا ثم يأتي تلك الحفرة فيعينه الله تعالى  
على تلك الحفرة فيرفعها ويدلي اليه ذلك الطعام والشراب وان الاسود احتطب يوما ثم جلس يستريح فضر  
نفسه الارض فنام سبع سنين ثم ذهب من نومه وهو لا يرى الا أنه نام ساعة من نهار فاحق حزنه فأتى  
القرية فباع حطبه ثم أتى الحفرة فلم يجد النسي فيها وقد كان بدا اقومه فيه فأخرجوه فكان يسأل عن الاسود  
فيه ولون لا ندري أين هو فضر به المثل لمن نام طويلا انتهى قاموس ملخصا (قوله الفقير) من الفقر ويضم  
ضد الغنى وذكر في القاموس معناه بما يقرب من الخلاف بين الاثمة أله كور في مصارف الزكاة ويقال افتقر  
وأفقره الله وسد الله مفارقة أغناه وسد جوده فقره والفقر بالضم والفتح والفقره بفتحهما ما انتزعت من  
عظام الصلب من لدن السكاهل الى العجز انتهى ملخصا (قوله العاجز) أي الضعيف قال في القاموس والعجز  
والعجز والمجزة وتفتح جيهما والعجزان محركة والعجز بالضم الضعف والفعل كضرب وسمع فهو عاجز من  
عواجز (قوله الفقير) من الحقرة كالحقيرة بالضم والحقرة والفعل كضرب وكرم والاذلال  
كالحقير والاحتقار والاستقار والفعل كضرب وحقر الكلام تحقيرا صغره انتهى قاموس (قوله الحصف) في  
قال في القاموس حصن ككرم منع فهو حصين وأحصنه وحصنه والحصن كل موضع حصين لا يوصل  
الى جوفه وجهه حصون وأحصنة وحصنة والهلالك والسلاح وأحد وعشرون موضعا فلهل المؤلف  
منسوب الى واحد منها (قوله العباسي) هذه زيادة عما ذكره أول الكتاب (قوله الامام الخ) يحتمل انه وصف الشيخ  
وانه وصف أبيه وهو الظاهر (قوله هجرية) نسبة الى الهجرة أي هجرته صلى الله عليه وسلم (قوله في تقيته)  
المراد به الاختصار وفي القاموس التقيص التبيين والنرح وأما اليجاز والاختصار فتعال شيخ الاسلام  
في شرح الرسالة القشيرية هما معنى وهو اقلال اللفظ مع توسيع المعنى أو اقلال بلا اخلال أو اقلال المباني  
وابقاء المعاني أو رد الكثير الى القليل وفي القليل معنى الكثير وقيل غير ذلك والكل متقارب وقيل الاختصار  
يكون في حذف الجمل فقط واليجاز أعم من ذلك وقيل الاختصار اقلال من عرض الكلام واليجاز من  
طوله انتهى (قوله وتحريره) قال في القاموس وتحرير الكتاب وغيره تفويجه ولارقة اعتماقها (قوله وتنقيحه)  
تقيق الشعر وانقاحه تهذيبه والتنقيص صاحب أبيض صيني وبالتركين الخالص من الرمل (قوله اوضاع) الام  
زائفة (قوله وتنقيحه) عطف على تغييره (قوله وعلى مواضع هو آخر) أي لم يغير المصنف ما وقع فيها من السهو  
(قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف تقديره أقول قولنا لا يريدون بهذا التعبير أن ما بعده واقع ولا بد  
والمقصود أني وان نلصقه وحزرت الخ فلا أسلم من السهو والنسيان مثل ما وقع للمصنف وغيره (قوله من هذا  
الخطار) بالتركين الشرف والاشراف على الهلاك وخطر بنفسه أشفاها على خطر هلاك أو نيل ملك والمراد به علم  
النقمة والكلام على تقديره أي ذى الخطر والمعنى أن السلامة من السهو في هذا الامر الشريف والمراد به السهو  
أي السلامة من هذا السهو والنسيان أمر يعز على البشر لان النسيان من شعائر الادمية وأول الناس أول  
ناس (قوله يعز) على وزن يقل أو يعل كما في القاموس والمدة تأتي بمعنى العسر أي يعسر ويعنى القلة أي يقل  
في تدويره الضيق أي يضيق على البشر أجمعين العظمة أي يعظم عليهم فلا يحسونه أفاد هذه المعاني صاحب  
القاموس وكل صحيح وما يعزى لاسيوطي

عز الضاعف يأتي في مضارعه تهليل عين بفرق جاء مشهورا  
فما كفى وضد الذل مع عظمه كذا كرمت علينا جاكسورا  
وما كرم علينا الخال أي صعبت فافتح مضارعه ان كنت تخشع  
وهذه الخمسة الافعال لازمة واضع مضارع فعل ليس مقصورا

الفقر العاجز الفقير محمد علاء الدين ابن الشيخ  
على الحصف الحنفى العباسي الامام هيبام  
بني أمية ثم المصنف بدمشق المحمية قد رقت  
من تأليفه في أواخر شهر المحرم الحرام سنة  
١٠٧١ هـ في ربيع وربعين وألف هجرية على  
صاحبها أفعل الصلاة والسلام وقد بانفت  
في تقيته وتحريره وتنقيحه وتبعث  
المصنف رجا الله في تغييره اوضاع كثيرة من  
منته وتغييره ونهت عليه غالبا وعلى مواضع  
سواء آخر وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر  
أمر يعز

هزرت زید اجمعی قد غلبت کذا • أعنته فمکلا ذابا مأثورا  
وقل اذا كنت فی ذکر القنوت ولا یهز یا رب من عادت مکسورا

(قوله علی البشر) اسم جنس والبشر الظاهر البشرة وهو مظهر من الجسد (قوله فستراقه) أي اذا علمت  
أن السلامة من السهو والنسيان بهذه المنزلة ولا يمكن بشرا أن يتخلص منه اطبع البشر عليه فالملطوب السهر  
ومن مترجوزي بالستر لآل الجزاء من جنس العمل (قوله وغفر لمن غفر) عطف مرادف (قوله فسدة الخلال) أي  
أخفه واستتره فانطلل هو العيب وأظهره لضرورة الشعر أو المعنى فسدة الخلال الكائن منه بتوجيهه على أمر  
مقبول وألفه لا إطلاق (قوله جل من لافيه عيب) أي عظم وتعالى الخ فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام  
مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق أي فسدة الخلال ولا تعبيره ولا تفصيصه فان كل ابن آدم ما عدا من عصم  
فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتسامها هو الحق جل وعلا (قوله كف لا) يحتمل أن المراد لا أعلم من هذا الخطر  
فلا استفهام بمعنى النفي وأكده بلا ويحتمل أن المعنى كف لا يكون فيه خلل وعيب (قوله بيضته) أي نقلته  
من المسودة إلى ورق آخر محزرا (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر باعد شبه البعاد بحطب له نار شديدة  
فانبأتم التحجيل ثم ان المراد بالنار ما بقلبه من الاحزان والافكار المتعلقة بما ذكر (قوله والاخوان) أي أحبابه  
المصاحبين له أو المراد اخوان النسب (قوله والاحفاد) البنات أو اولاد الاولاد والاصهار فاموس (قوله  
ما بنتت الا بكاد) أي يجعلها قطعها والمراد بكبد واحد والجمع للقافية أو تعلمها ما ألقى عليها كأنها الكباد والمناسب  
لأننا رأنا بقول ما يذيب الا بكاد وفي الكلام ما يدفع الملام والكبد بالفتح والكسر وككف وقديز كراموس  
وهو معلوم (قوله فرحم الله) الاولى الواو ويكون استئنافا (قوله التقنا زاني) بفتح القوفتين والزاى وسكون  
الفاء نجيعة الى تقنازان بلاد بخراسان لأنه ولد فيها في صفر سنة اثنين وعشرين وسبعمائة وثلاثين في يوم الاثنين الثاني  
والعشرين من المحرم سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بسهرقند ونقل الى سرخس فدفن فيها وكان حنфия كما ذكره  
صاحب البحر في ديار جة شرحه على المنار وانتمت اليمين باسمه الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية وله تكملة  
شرح الهداية للسروحي وقداوى الحنفية وشرح تلخيص الجواهر والتلويح حاشية على توضيح صدر الشريعة  
واسمه مسعود ولقبه سعد الله والدين (قوله حيث امتد) أي لانه اعتذر لما كان اعتذارا أنواف مما لا لا يعتذر  
السعد وارتاحت نفسه لوجود مماثل له في هذا الاعتذار من عين الا كابر فخرت تحت نفسه بالديعالة واعتذر  
السعد وقع في ديار جة شرح المختصر تلخيص المعاني ما طلب منه اختصار المأثور وقبل هذا البيت مع جود  
للقريحة أي انتصبت لشرح الكتاب مع جود القريحة بصر البليات ونحو الفطنة بعصر النكات وتراى  
البلدان والاقطار ونحو الاوطان عني والاقطار حتى طفت أجوب كل أغبر قائم الارباب وأحز كل سطر منه  
في شطرن الغبراء (قوله يوما مجزوى الخ) أي انه صار حاله في هذه الاسفار بجاء مع الانتقال من وضع الى آخر  
كحال القتائل يوما مجزوى أي أكون فيها وحزوى وما بعد الى آخر البيت أسماء مواضع وأكون يوما آخر  
بالعقبى هو وادى بظاهر المدينة وأكون بالهذيب يوما آخر وهو بوزن جيبه وأكون يوما بالخلصة وهو  
موضع بالهنا (قوله لكن الحمد لله) دفع بالاستدراك ما توهم من وقوع الضمير والخط ذكر بعضهم أن المدح  
يكون بعد الاحسان وقد يكون قبله وقد يكون من غير احسان ولا يتصور حمد الله تعالى الا بعد احسان  
لان كل مدح يحتاج الى توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب علينا شكره أي الثناء عليه بمعنى انه اذا وقع بشاب  
عليه ثواب الواجب كما قال القائل

ان الله علينا نعم ما بهجز العبد عن العتله

فله الحمد على نعمائه وله الشكر على الحمد لها

(قوله أول وآخر) أي أول الكتاب وآخره وأول كل أمر وآخره أو المراد التعميم (قوله ظاهرا وباطنا) أي  
في الظاهر بالثناء باللسان والاعضاء وفي الباطن بجمد الجنان وهو اعترافه بالذم التوالية عليه أي فليس جدا  
ظاهر يا وفي الباطن شكوى (قوله فقلد) الفاء للتعليل واللام موطنه للتقسيم (قوله من) أي أنتم واصطنع عنده  
صنيعه والمن الطل ويطلق هذا اللفظ على كل طل ينزل من السماء على شجر أو حجر ويحلو به بعد عذلا ويوجب  
حقا وما وقع على شجر البساط ومكيا بال معالوم أفاده في التمام موص (قوله بابتداء تبيينه) أي المؤلف المفهوم

على البشر فستراقه على من ستره فستران فستر  
وان تجده عيبا فسدة الخلال  
جل من لافيه عيب وعلا  
كف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد  
ما بنتت الا بكاد فرحم الله التقنا زاني حيث  
اعتذروا بكاد حيث قال تعلم  
يوما مجزوى ويوما باله شقي وبال  
عذيب يوما ويوما بالخلصة  
اكن الحمد لله أولا وآخر اظاهرا وباطنا فقلد  
من بابتداء تبيينه

من قوله سابقا قد فرغت من تأليفه (قوله نجباء) أي مقابلة وجهه والمراد بالوجه الذات (قوله صاحب الرسالة)  
 آل الكمال وصاحبها هو الموصوف بها وصفها دائما لا يتقطع عليه الصلاة والسلام (قوله والقدر) أي الرتبة  
 العلية يقال فلان له قدر أي مرتبة وتكريم (قوله المنيف) الزائد والمنيف ككيس الزيادة أصله ينفرف يقال عشرة  
 ونيف وكل ما زاد على العقد فنيف إلى أن يبالغ العقد الثاني والمنيف الفضل والاحسان وناف وناف على الشيء  
 أشرف انتهى قاموس ملخصا (قوله نجباء قهر صاحب هذا المتن الشريف) هذا القبر بغزة هاشم (قوله فله) أي  
 ما ذكر من الابتداء وانظم المذكورين (قوله القبول منهم) القبول من الرسول صلى الله عليه وسلم ثم من مصنف  
 المتن تابع القبول من العلي الأعلى جل جلاله وكذلك التشرية منهم والقبول عبارة عن الرضا بالشيء وترك  
 الاعتراض عليه (قوله والتشريف) أي علامة تحصيل الشرف له واقف بالفتح والكسر والشرف محركة للملوك  
 والمكان العالي والمجد اذ لا يكون الا بالآباء وعاقوا الحسب ومن البعير سنامه والشوط أو نحو ميل ومنه فاستنت  
 شرفا أو شرفين والاشفاء على خطر من خيرا وشرا انتهى قاموس (قوله فيا شرفي) أي احضر فهذا وقتك لحصول  
 مقتضيك الايات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف (قوله وان كان كل الناس) المراد الجموع لا الجميع لان  
 الرد عن حسد لا يكون من الجميع اذ لا شك أن في الامة من خلعه (قوله رذوه عن حسد) أي لاجل حسدهم  
 لمؤلف ويحتمل انها بمعنى من الابتداء أي ان هذا الرذناشي من حسد قام بهم أي لالعب بالتأليف وهذا  
 البيت من الضرب الثاني وهو أن يكون مقبوضا كالعرضة والبيت الثاني من الضرب الاول وهو الصحيح  
 والبيت الثالث كالقول (قوله قتلني) بالتخفيف من القبول والمراد الاثابة (قوله مع ماتن) يطلق عرفا على  
 مؤلف المتن ويطلق هذا اللفظ لغة على أشياء منها ما صلب من الارض وارتفع والرجل الصلب وبن الظهور  
 مكتف الصلب (قوله وأسأتذ) جمع استاذ ولا تجتمع السين والذال في كلمة عربية كافي القاموس أي بل في كلمة  
 أجمية كهذا اللفظ وهو بضم الهمزة ومعناه الماهر بالشيء العظيم (قوله وتحشر ناجما) أي حال كوننا مجتمعين  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فالصدر حال وهو مقصور على السماع ويحتمل أن جاء بمعنى جميعا تأكيدا لضمير  
 الجماعة (قوله مع المصطفى أحمد) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يحشر وأمتة في محشر منفرد عن محشر كل  
 الخلائق وحيتذ فاعلم لا تقتصر على من ذكر وقد يجاب بأن المراد بالضمير الجمع في الجنة والمعية فيه لا تقتضي  
 قسما أو الدرجة فتدبر كون المراد بها الترتيب منه صلى الله عليه وسلم ويطلق المحشر على معان منها الجمع فقوله  
 جميعا تأكيدا لهم من المحشر (قوله واخوانا) عطف على نافي تحشرونا ويحتمل انه عطف على ماتن وكذا يجري  
 هذا الاحتمال في قوله ووالدنا (قوله المسدي) من اسدي بمعنى اعطى واولى وفي الحديث من اسدي الى قوم نعمة  
 فلم يشكروا له فدعا عليهم استحيب له رواه الشيرازي عن ابن عباس ذكره في الجامع الصغير وفيه من آتى  
 اليكم معروفا فاكثروه فان لم تجدوا فادعوا الرواه الطبراني عن الحكم بن عمار والمسدي مضاف الى الخير  
 حذف تونه للاضافة وفصل بين المتضادين بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها (قوله دائما) صفة لمصدر  
 محذوف أي اسدا دائما ومراده بالخبر ما يعم الدعاء فان الدعاء لشخص خصوصا اذا كان بغيته من الخير العظيم  
 ولو حذف قوله دائما وأبدله بقوله قربة أو نحو ذلك كان أولى (قوله ووالدنا) يحتمل عطفه على المصطفى أي ويحشرونا  
 مع والدنا ويجري هذا الاحتمال في قوله واخواننا ويدل على هذا الاحتمال عدم نصب داع وورد أن الايشاء  
 تلحق بالآباء في رب الجنان وان لم يعموا به ملهم كالعكر ويحتمل أن والدنا مبتدأ وداع خبر وطالب خبر بعد  
 خبر أي واذا كان كذلك فيرجى له حصول ما أمته من القبول والخشوع مع المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله طالب  
 الرشد) هو الاستقامة على الحق مع تصاب فيه والرشد في صفاته تعالى الهادي الى سواء الصراط والمراد  
 مقاصد الطرق ورشد كصرو فرح رشنا ورشدا ورشادا أهدي كاسترشد قاموس وحذف لانامنه لانه هاهنا  
 مما قبله أي طالب الرشد (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله يقال حسبك درهم أي كفاك ونبي حساب كاف  
 ومنه عطا حسابا وهذا رجل حسبك من رجل أي كاف لك من غيره للواحد والتثنية والجمع وحسبك الله أي  
 انتقم الله منك وكفى بالله حسيبا أي محاسبا وكافيا وانه خبره والجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم كن  
 حسيبي أي كافي (قوله ونم الوكيل) الموكول اليه الامور فيعمل بمعنى مفعول انتهى بكري أو الكفيل بالرزق  
 أو المميز أو الشاهد أو الحفيظ أو الكافي فله ابن مير بادشاه في شرح تحرير ابن الهمام وفي القاموس وكل بالله يكل

نجباء وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف  
 ونجته نجباء قهر صاحب هذا المتن الشريف  
 فله علامة القبول منهم والتشريف قال  
 مؤلفه  
 فيا شرفي ان كنت ربي قبلته  
 وان كان كل الناس رذوه عن حسد  
 قتلني مع ماتن وأسأتذ  
 وتحشر ناجما مع المصطفى أحمد  
 واخواننا المسدي لنا الخير دائما  
 ووالدنا داع لنا طالب الرشد  
 وحسبنا الله ونم الوكيل

وقول كل على الله وأكل وانكل استسلم اليه وركل اليه الامر وكلا وكولا سلمه وتركه (قوله ولا حول)  
 أي لا يحول عن معصية الله الابانة (قوله ولا قوة) أي على طاعته الابانة تعالى اذ غيره لا يقدر على شيء فهو العلي  
 العظيم ~~هكذا~~ ورد مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من رعاية الادب في الاسناد وان كان التحول  
 عن الطاعة والقوة على المعصية به تعالى اذ لا مؤثر غيره ويسن لمن أحبه ماله أو ولده أو شيء من حاله أن يقول  
 ماشاء الله لا قوة الا بالله فانه لا يرى فيما أحبه مكره ما ويذل له ما أخرجه أبو يعلى وابن مردويه والبيهقي في شعب  
 الايمان عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنتم الله على عبد نعمة في ماله أو أهله فيقول ماشاء الله  
 لا قوة الا بالله لا دفع الله عنه كل آفة حتى تأتيه منيته وقرأوا لا اذ دخلت الجنة قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله  
 وما في ماشاء الله اما موصولة خبر مبتدأ محذوف أي الامر ماشاء الله أو شرطية منصوبة الموضع والجزء  
 محذوف بمعنى أي شيء شاءه كان أفاده البكري في تفسير الآية (قوله نعم المولى) أي مولى أمورنا (قوله ونعم

النصير) أي النصير ناصرنا والله تعالى أعلم

فيارب أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة أن تقبل مني هذا السعي وتشكره وتنفع به  
 عبادك المؤمنين وهذا رجا في منك وحسن ظني بك وان لم تقبله واستجرت بوجهك من ذلك  
 فأسألك أن تجعلني خالصا كما قال لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد

وعلى آله وسلم

تم

قال معصم طبعها الاول الاستاذ الشيخ محمد شهاب رحمه الله

قال منهي تصحيح دار الطباعة \* جل الله بالكمال طبعه

حمد المن تم احسانه \* وكل فضله وامتنانه \* وصلاة وسلاما على خاتم الرسل الكرام \* وعلى آله وأصحابه بدور  
 القسام \* وبعد فلما أنتم الله نعمه \* وأكمل جوده وكرمه \* بتكملة طبع هذا السفر الرائع \* الذي هو الجزء  
 الرابع \* من حاشية الدر المختار \* المسفرة عن محاسنه أي أسفاره \* وكنت قد منيت في تحيله بأمر المصحح \*  
 والمقابلة على أصل مؤلفه المصحح \* وكانت هرائس بنات صلبه قد زوجت من الشرح \* وقيل لها ادخلي الصريح \*  
 جلت عن الاشياء والنظائر \* ونحت بزواهر الجواهر \* وأقرن فرها عن الدر بالابتناس \* وكشفت عن محاسن  
 وجهه اللثام \* أنشأ لسان الحال \* وأنشد مؤرخا وقال

أقبل المزن والسحب \* زقجوه بانبسة العنب  
 فبدت في الكأس طلعتها \* خلف شبالك من الحبيب  
 أم شايبا غادة بسمت \* عن اقاصي ثغرها الشفب  
 أقبلت تز هو بهجتها \* وانثنت تزي على القضب  
 أم عقود اللؤلؤ انتظمت \* في نظام صبيغ من ذهب  
 درها قدرق حاشية \* وبدا يحكي سنا الشهب  
 فهي شمس زوجت قفرا \* حسنه من أعجب العجب  
 فازدهت طبعها محاسنها \* وتبدت دون ما حجب  
 قلت لماعدها كتبوا \* أرخوه آخر الكتب

سنة ١٢٥٤

وقال معصم الثاني

وأنا أقول وبالله أعلمين وهو حسبي ونعم المعين الحمد لله على تمام احسانه وكماله ففضله وكرمه وامتنانه  
 والصلاة والسلام على أكمل الخلق على الاطلاق القائل بعثت لاعم مكارم الاخلاق صلى الله عليه وسلم عليه  
 وعلى آله المنتقمين اليه وبعد فلما أنتم الله بتمام تصحيح هذا الجزء الرابع من أجزاء الحاشية الجامعة بين  
 جملة الطبع وورقة الحاشية وكان دورها المختار قد نباهي بحسن انتظامه في نظامها وتزاهي بانسلاكه  
 في سلوك الكمال تمامها ولا سيما أنه قد تجدد الانصاعها وتكررت غيبتها وطبعها ومن المعلوم كون

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعم  
 المولى ونعم النصير  
 الى هنا تم شرح الدر المختار بحمد الله الملك  
 الفاعل

المكثراً - على وأغنى في القيمة وأعلى التذلل لسان الحال وأنشأ مؤرخاً وقال  
 أقول لأوقات نيل الاماني \* وقد أذنت لاستمائي وحقت \*  
 وجدت المـكـرر يـجـلـو ويسـمـو \* بـر تـبـسـمـة في المعالي ترقى  
 واذ كرر واطبع هذى المـواشـي \* وزادت كـلامـه عـانيـه دقت  
 دعـتـني دواعيه أنـثـقـل وأرـخ \* أجد حواشيك يادرت رقت

٧٠٠ ٢١٥ ٣٤٥ ٨

١٢٦٨

وكان كمال طبعها الجميل \* وتعام غنيلها الذي ليس له مثيل \* على ذمة جناب امين افندي الازميري \*  
 في دار الطباعة العاصرة المتعلقة بالميري \* الكائنة ببولاق مصر المحروسه \* صرف الله عنها مصروف  
 الدهر وبؤسه \* ملحوظا بعين عناية ناظرها الاجل \* حضرة على جودة افندي فسخ الله له  
 في مدة الاجل \* ومشمو لا يتصحح العبد الفقير \* أحمد المرصني الصغير \* وذلك لا وافر  
 شوال المنور \* سنة ثمان وستين ومائتين بعد الالف من هجرة النبي المطهر \*  
 عطر الله قبره الكريم \* بعبير أكل صلاة وأتم تسليم \* وانفعنا بنفعاته  
 النافعة \* في الحياة لدنيا وفي الآخرة آمين آمين \*  
 يا أكرم الأكرمين

\*(قال مصحح طبعها الثالث الحاكى لطبع المئاني والمئالات)\*

للك الله من تمام الحدردم المختار والصلاة والسلام على نبيك الذي من هداه تنوير الابصار وعلى آله الائمة  
 الاعلام وصحابته الذين فقهوا الانام وبعد قد تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثالثة السامية \* مرصعة  
 حواشيه بالادب المختار مسفرة سطورها وطرورها عن تنوير الابصار بالمطبوعة العاصرة التي ببولاق مصر  
 القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة المنسوبة للدائرة السنية لازالت بحاسنها بهيمة في ظل  
 صاحب السعادة الاكـرم الخديو الاعظم حامي حيا الامصار مفيض العدل في الاقطار محيي  
 رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق المـالـم عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا المحروس بعناية  
 ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على حفظ الله دولته كما حفظ رعيته وأدام مجده وخلده جده  
 وحرس أشباله الكرام وجعلهم غزاة في جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها المشمر عن  
 ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير ضارتها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تقي حضرة حسين بك حسني  
 والملتزم لتكرير طبعها وتحسين وضعها من هولاء الكتب الجليلة ناشر ورايات المعارف البهية  
 شاهر من خاطبته المعالي بأنثـمـري حضرة أمين بك الازميري لازال سائيا في درج الكمال باهيا  
 في رتب الجمال وكان التهذيب لها والتصحیح بالمقالة على نسخة الطبع الثاني الصحيح البعض معرفة المتوسل  
 في الحياة والمات بالحاء النبوي الاستاذ اذ ارحوم الشيخ محمد قطة له دوى والبعض الآخر معرفة البقية الى  
 الله سبحانه محمد انصباغ أسبغت عليه لنعم أتم اسباغ بخاتم بحمد الله على أبي حنـيـسـن باهر تقول كم ترك  
 الاول للآخر واذا سفر بدرها بالكمال أنشأ مؤرخاً له لسان اسال

عانت طيبة فاصدعك وراحا \* فوجت أم تغذرا لنت هرا  
 أم شمت لظفا فترا من غادة \* حسرت فصيرت المساء صبا  
 أم لؤلؤا رطبا حلا بنظمه \* جبدادى يحملن بدرالاح  
 أم ما حواه طراز حاشية علت \* حلل الملوحة فاقسمت صحا  
 درر تلوح على سدى من عبيد \* فبدن لها المختار نلت ربا  
 زهر هدت في غيب التحقيق من \* ضل السبيل وما رأى مصبا  
 في مذهب النعمان كم أبدت لنا \* في كل خافية سنا وضحا  
 لله ما نسجت يد العدم الذى \* من نوره أضى الانام صبا  
 الجهد السند الذى شرفت به \* طعنا وحازت من نداء فلا  
 أهدى الينام غرائب فكره \* حكما قتنا بالهدى أقدا  
 غاص الفنون وأبرز المكنون في \* صور كست غرر البدور سما  
 كشفت لنام الدرر اذ حظيت به \* وصلا فباح بسره وأبا  
 فله هم ما أبدت وما أبهى وما \* أشهى وأشهر للنهى اصلا  
 حازت بركة طبعها ما زادها \* حسا موضوع عرفها وأفا  
 واذا ستمت جمالها في طبعها \* أرختها أنلمت مسكا فاحا  
 ١٠٧١ ١٢١ ٩٠

سنة ١٢٨٢

وكان فصال طبعها وقام وضعها في آخر الربيعين من العام المشار اليه  
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية  
 ما هبت نسيمات وهدأت  
 بحركات

